

# شَرْحُ الْبَحِيصِ

(وهي مختصر العلامة سعد الدين النفذ في علّ تلخيص المفتاح للخطيب القزويني)  
(وتمتوا به المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لإبراهيم يعقوب البغدادي)  
(ومرّس الأوقاف في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)

مجلد السراج

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



0361080

Madani Library









# شُرُوحُ التَّلْخِصِ

(وهي من مخطوطات سلامة مسعد الدين النفثاني على تلخيص المفتاح الخطيب القرويني)  
(ومؤلف الفتاوى التي شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي)  
(وهي من الأوقاف التي تلخص المفتاح لبهاء الدين السبكي)



Original received  
 from the  
 Library of the  
 University of  
 (1900)

## الجزء الرابع

كتاب التلخيص  
 بيروت - لبنان

مكتبة  
 دار الكتب  
 المطبعة والنشر والتوزيع



## شروح التلخيص

﴿ وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص الفتاح للخطيب القزويني ﴾  
﴿ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص الفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾  
﴿ وعروس الأفراح في شرح تلخيص الفتاح لبهاء الدين السبكي ﴾

« وقد وضع بالرهاسي »

كتاب الإيضاح مؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الأسواق على شرح السعد

« تنبيه »

﴿ قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد • وثبتنا بمواهب الفتاح • وثبتنا بعروس •  
﴿ الأفراح • وصدرنا بالايضاح • وبعده حاشية الأسواق ﴾

« موهبة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص الفتاح صُرف النفس  
والنفيس حتى جمعت من أفاضي البلدان وطبعت مرتبة ترتيباً بديعاً لم يسبق له نظير  
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلاً بعضها عن بعض بمجاول مع اتفاق إجماعها

﴿قول في الحقيقة، والمجاز﴾

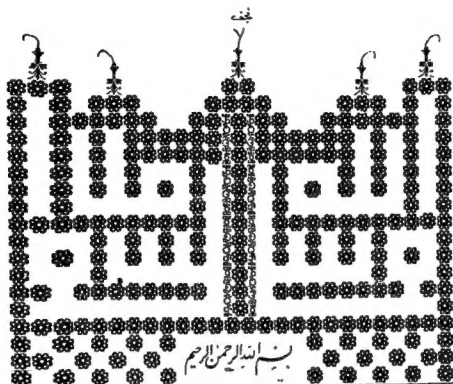
١ ( الحقيقة والمجاز )

١٠ افرع من التشبيه الذي هو أصل لمجاز الاستعارة التي هي نوع من مطلق المجاز شرع في الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا لوقفه عليها ( قوله ) هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان ( أي المقصد الأول التشبيه والمقصد الثالث الكناية

وذلك لان فن البيان مشتمل

على ثلاث مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع الآن في

المقصد الثاني وهو المجاز وقد تقدم وجه التشبيه مقصدا مستقلا ووجه تقديمه على المجاز ( قوله أي هذا الخ ) إشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ( قوله والمقصود الأصلي ) أي من هذا المبحث



﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هنا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الأصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأني

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

أي هذا مبحث الحقيقة والمجاز قد تقدم أن فن البيان اعتبر فيه ثلاث مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من باب التشبيه شرع الآن في المجاز وقد تقدم وجه التشبيه بابا مستقلا ووجه تقديمه على المجاز وإذا كان المقصود في هذا المبحث هو المجاز لأن مقصد البيان وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة إجماعا يتأني بالمجاز والكناية لا بالحقيقة وقد تقدم بيان ذلك مع ص ( الحقيقة والمجاز وقد يقيدان بالافوين ) ش هذا هو القسم الثاني من علم البيان والمقصود فيه بالذكر أتمامه والمجاز لكنه احتاج الى ذكر الحقيقة لان المجاز فرع عن الوضع للتشبيه على قول وعن الوضع والاستعمال المستقر من لوجود الحقيقة على قول ولا نه لا بد من انتقال الذهن في المجاز فاحتاج الى الحقيقة وحاصله أن ذكر الحقيقة في هذا العلم تنوع للمجاز بخلاف غيره من العلوم ولذلك يقال المجاز في علم البيان أصل وأيضا فالجواز يشير تعريفه الى تعريف الحقيقة لا شتمال تعريفه على المدم وهو قولنا غير ما وضع له واشتمال تعريفه الحقيقة على الملمكة وهو قولنا ما وضعته وتصور المدم يلزم منه تصور الملمكة والمعاصم تصور الملمكة على تعريفه لتمامه الاصل لئلا ولتقدم تصور الملمكة على تصور المدم ( قوله الحقيقة والمجاز )

(قوله اختلاف الطرق) أي التي يؤدي بها المعنى المراد والمراد اختلافها في الوضوح والخفاء (قوله دون الحقيقة) أي لا يتأتى فيها الاختلاف الطرق التي يؤدي بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانها وضعت لشيء به تستعمل فيه فقط فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت والافلاقيهم شيئا أصلا وفي قوله دون الحقيقة (٣) أشار إلى أن «صرت أني اختلاف الطرق

اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها كانت كالأصل للعجاز إذا استعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقديديان بالقوانين) لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الأسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي

ما يتعلق به فذكر الحقيقة مع المجاز المناسبة بينهما وإنه إذا نظر إلى مفهوميهما يوجد بينهما شبه الدم والملكة إذا الحقيقة لفظ استعمال فيما وضع له المجاز لفظ استعمال في غير ما وضع له فقد اعتبر في حدها ثبوت الموضوع له وفي حده نفسه وإذا نظر إلى ذاتهما خارجا فهو كالفرع عنها لأن غالب المجاز له حقيقة وأما قلنا غالب المجاز لأن التحقيق عدم توقفه عليها كما في الرحمن فإنه استعمال مجاز في النعم على العموم والاطلاق ولم يستعمل في المعنى الأصلي والحقيقة يشترط فيها الاستعمال فهو مجاز لم يتفرع عن حقيقة فلها قلنا كالفرع عنها وبجمل أن يقال أنه فرع عنها أي عن محتمل لأنه لا يوجد إلا فيا تقدم له وضع يصح أن يستعمل فيه حقيقة ولما كان كالفرع عنها باعتبار ذاته وعدمه مع الملكة باعتبار المفهوم والأصل سابق على الفرع والملكة سابقة على عدمها جرت العادة بالبحث عنها أولا (و) الحقيقة والمجاز حيث ذكر كثيرا ما يذكر أن مطلقين كما تقدم ورعا (قديديان بالقوانين) ويراد بكونهم القوانين ثبوت الحقيقة والمجازية لها باعتبار الدلالة الوضعية لتمييزا بذلك عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين ثبتت لهم الحقيقة والمجازية باعتبار الأسناد الذي هو أمر عقلي كما تقدم في صدر الكتاب وأما أكثر اطلاقها عن التقييد للقوانين لأمرين أحدهما أن ماذكر من فائدة التقييد وهي الاحتراز عن العقليين حاصل بالاطلاق لانهما إذا أطلقا انصرفا إلى غير العقليين وإذا أراد بالعقليين قيدا بالنسبة للعقل وإذا حصلت الفائدة بالاطلاق فلا حاجة إلى التقييد والآخر أن التقييد يوجب اختصاص البحث بغير الشرعيين والعرفيين ثم إن الحقيقة لما كان للقعود اثبات غيرها وأما ذكرت استطرادا لما تقدم اقتصر على تعريف القالب منها وذكر أقسامه وهي المفردة دون المركبة بناء على أن التركيب موضوعة فلها عرف للمفردة

أي هذا باب الحقيقة والمجاز (قوله وقديديان بالقوانين) يشير إلى أن منهم من تكلم في هذا الباب على الحقيقة والمجاز مطلقا فدخل القوانين والعقليين ومنهم من تكلم على الحقيقة والمجاز القوانين ولم يتكلم على العقليين بل جعلهما في علم الثاني كما فعل الصنف فالمفاهيم بالقوانين يخرج العقليين قال الخطيبي لأجابه إلى التقييد بالقوى لأن العقل وقع الكلام عليه فما سبق بل التقييد بالقوى يخرج الشرعي والعرفي ولا يصح لأن هذا الباب مقود للكلام عليهما أيضا كما سيأتي ولا يحسن أن يجاب عن ذلك بأن يقال الشرعية والعرفية يدخلان في القوى باعتبار أن لها نسبة إلى الله فيسيمان حقيقتين لم يثبتن أيضا لا تناقولا قولنا الشرعية حقيقة لقوية من المغالطة للسما في المنطق اشتراك القسمة وتركيب الفصل وهو ما يصدق من القول مفردا ولا يصدق مركبا. كقولك طيب

في المجاز نسي فلا يتأتى الكتابة يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله الأنها الخ) جواب عما قال حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه (قوله كالأصل للمجاز) أي بالكاف إشارة إلى أنها ليست أصلا حقيقة للمجاز والأصل لكل مجاز حقيقة وليس كذلك إذ التحقيق أن المجاز لا يتوقف على الحقيقة ألا ترى أن الرحمن استعمال مجاز في النعم على العموم ولم يستعمل في المعنى الأصلي الحقيقي أعني رقيق القلب فلنزهة الرحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقة لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضي أن المجاز فرع عن الحقيقة وأنها أصلها فينا في ما تقدم إلا أن يقال إن في قوله فرع الاستعمال الخ حذف مضاف أي فرع قبول الاستعمال وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل

أو يقال قوله فرع الاستعمال أي كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف أولر أنه فرع بالنظر لأنه باب القالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقة فقرر شيخنا العدوي (قوله أولا) ظرف للبحث أي فلذا قدمنا عليه (قوله وقديديان) أي الحقيقة والمجاز لا بمعنى الترجمة ففي عبارته استدلال (قوله الذين هما في الأسناد) ظرفية العقليين في الأسناد من طريقة الجزئي في الكل أو الخاص في العام (قوله والأكثر الخ) أشار به إلى أن قد نفي كلام الصنف للتقليد (قوله لئلا يتوهم أنه) أي التقييد بما ذكره مقابل للشرعي والعرفي أي فيه رجاء بالتقييد مع أن القصد إدخالها وأما قال يتوهم لأنه في التحقيق لا يقال به لأن المراد بالقوى الله في مدخل والعرفي والشرعي يصدق عليهما أنهم ما كذلك وعورض بأن الإطلاق يقتضي دخول العقليين مع أنهما خارجان وأوجب بأنهما

لا يدخلان عند الإطلاق اذ يطلق عليهما حقيقة ومجازا عند التقيد بالعقل بخلاف العرف والشرع فانهما يدخلان عند الإطلاق لانهما اذا دخلا عند التقيد قد سلخا عن الإطلاق أولى (قوله في الأصل فيل معنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى أن حقيقة في اللغة وصف بـ زنة فيل ما بمعنى اسم الفاعل (ع) أو بمعنى اسم المفعول فـل أنها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذاً من حق الشيء.

بمعنى ثبت وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبتته بالتشديد فعني الحقيقة على الأول الثابت وعلى الثاني الثبت (قوله من حق) بانه ضرب ونصر (قوله نقل إلى الكلمة الخ) أى نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة الثابتة في مكانها الأصل بالاعتبار الأول وهو أنها في الأصل بمعنى فاعل أو المبتنة في مكانها الأصل بالاعتبار الثاني وهو أنها بمعنى المفعول فقول الشارح الثابتة أو المبتنة لف ونشر مرتب والمراد بـ مكانها الأصل معناها الذي وضعته أولاً وجعل للشيء الأصل مكاناً للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة المذكورة بلا واسطة والذي في بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ أعني لفظ حقيقة نقل أولاً من الوصفية إلى

ما هو رطبها في الشرع وكذلك حقيقة لغوية معناه اذا أراد الشرعية لغوي أصلاً ص (الحقيقة الخ) ش شرع في حد كل منهما فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيا وضعته في اصطلاح التخاطب فقوله الكلمة جنس وأورد أنه يخرج عنه المركب فإنه ليس بكلمة فينبغي أن يقول اللفظ يشمل المركب فإنه ينقسم أيضاً إلى الحقيقة والمجاز لأن يـد بالكلمة ما يقابل الكلام أو أهم فاتها حيث تناول للمركب أيضاً أو يقال المركب ليس بموضوع قلت فيه نظر فإن المركبات الاسنادية ولوقلنا انها موضوعة فقد يقال إنما تسمى حقائق ومجازات باعتبار العقل فهي عقلية لا لغوية لأن للعقل فيها تصرفاً فإذا قلنا ان العرب وضعت يـد قائم لإفادة نسبة القيام يـد فكون ذلك حقيقة ومجازاً لا يعرف الان تصرف العقل في تحقيق الاسناد وعدمه ثم قول الخطيبى إلا أن يـد بالكلمة ما يقابل الكلام فيه نظر لانه اذا أراد ما يقابل الكلام دخلت للمركبات الإضافية وخروجت للمركبات الاسنادية والقاتل بأن المركبات موضوعة قائله في المركبات الاسنادية قطعاً وقوله للمستعملة فضلاً أخرج الكلمة قبل الاستعمال فانها لفظ موضوع وليس بحقيقة ولا مجاز ومقتضى هذا الاحتراز أن يكون اللفظ قبل الاستعمال وبـد الوضع يسمى كلمة ويشبهه قولهم الكلمة لفظ وضع لشيء مفرد وفيه احتمالان في كلام كثير ما يقتضى تقييدها بالمستعمل وقوله فيما وضعت له قال المصنف هو احتراز عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً كما اذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب شيئاً إلى كتاب بين يديك فخطفت فقات خذ هذا القرس (قلت) فيه نظر لأن الغلط ليس بكلام لنوى فلا يسمى كلمة كما أن

الاعتقاد المطابق لثبوته في الواقع ثم نقل للعقل الدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر أنه منقول إلى كل واحد (الكلمة منها بلا واسطة لتحقق العلاقة بينهما بين للشيء الوضعي فأنامل (قوله واثاء فيه النقل) أى للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وبيان ذلك أن الثاء في أصلها تدل على معنى فرعي وهو التأنيث فإذا روعي نقل الوصف عن أصلها لما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت الثاء فيه وأتى بها اشعاراً بفرعية الاسمية فيه كما كانت فيه حال الوصفية اشعاراً بالتأنيث فالثاء الموجودة فيه بـدلت بغير الوجودية قبله (قوله لا نقل) أى وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل أنه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذف

كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الكلمة المستعملة الخ) اعترض بأن هذا الترخيص غير (هـ) جامع لأفراد المعرفة لأنه لا يشمل الحقيقة

الركبة كقام زيد فكان  
الواجب أن يبدل الكلمة  
باللفظ فيقول اللفظ المستعمل  
لأن اللفظ لهم المفرد والركب  
وأجيب بأن المركب وإن  
كان موضوعا باعتبار الجملة  
التركيبية على التحقيق  
لكنه لا يطلق عليه حقيقة  
وليس إطلاق الحقيقة على  
المركب فنقول لما كان  
نرمض الحقيقة غير مقصود  
في هذا القرن بل ذكرنا استطرادا

اقتصر على تعريف الغالب  
منها وذكر ألسانه وهي  
المفردة دون المركبة (قوله  
تلك الكلمة الأولى أن  
يقول أى تلك الكلمة بأى  
التفسيرية ليشير إلى أن  
نائب الفاعل ضمير مستتر  
عائد على الكلمة لا لحدود  
فان قلت حيث كان نائب  
الفاعل ضميرا عائدا على  
الكلمة لا على الواقعة على  
معنى كانت الصفة أو الصلة  
جارية على غير من هي له

فكان الواجب الإبراز كما هو  
منه البصر بين قلت لم  
يرز لأن الصفة فعل وهو  
يجوز فيه الاستئثار باتفاق  
البصريين والكوفيين  
والخلاف بينهما إذا كانت  
الصفة وصفا كذا قال  
بعضهم وقال بعضهم الخلاف  
بين الفريقين في الفعل  
والوصف على هذا فيقال

(الكلمة المستعملة في أى معنى) وضعت تلك الكلمة (له في اصطلاح التخطاب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخطاب بالكلام المتمثل على تلك الكلمة فالظرف أعنى في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض

فالحقيقة في اصطلاح هي (الكلمة المستعملة) خرجت الهملة وخرجت الكلمة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا (فبا) أى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) أى ذلك المعنى (في اصطلاح التخطاب) أى وضعت ذلك المعنى في اصطلاح القى وقع به التخطاب أى المخاطبة بالكلام الذى اشتمل على تلك الكلمة فالجواب وهو قوله في اصطلاح التخطاب متعلق بالفعل اللوائى هو له وهو قوله وضعت وخرج به أى قوله فى وضعت الكلمة المستعملة فيما لم يوضع له وهى أعنى المستعملة فيما لم يوضع له تسميا لا أحدهما الكلمة المستعملة غلطا في التناظر مع القصد لغير ما استعملت فيه كقولك خذ هذا الكتاب مثيلا لغيره فلا تسمى حقيقة لأنه أعنى الكتاب لم يوضع للفرس واسترنا بأن قولنا مع القصد الخ من الغلط بدون القصد لغير ما استعملت فيه كما إذا رأيت عمرا وطلعتن هذا فقلت جازم يدفأ ذاهو عمرو فالتطابق هنا في القصد فقد استعملت فيها وضعت له في زعم للتكامل ولو غلط في قصده فهى حقيقة ولا يقال في الوجه الأول استعمال وضع فيحتاج إلى أن يرد فيما وضعت قصدا لإخراج اللفظ لها وضعت المعنى الذى وقع اللفظ فيه بذلك الاستعمال إلا أنه لم يقصد لانا نقول الوضع اما تعيين اللفظ للمعنى قبل الاستعمال واما كثرة الاستعمال فى الشيء حتى صار حقيقة فيه وكلاهما منى عن اللفظ باسنى الأول به والآخر من التقسيم المجاز للمستعمل في غير ما لم يوضع له مطلقا أعنى لم يوضع له في اصطلاح التخطاب ولا في غيره كقولك رأيت أسدا في الحمام فان استعمال الأسد في الرجل الشجاع استعمال فيما لم يوضع له في اصطلاح ما ولا يقال الأسلبة معارة وسياق أيها موضوعه يتأول بدخول الرجل الشجاع في جنس الموضوع فيصدق أنه كلمة استعملت فيما وضعت له في الجملة لانا نقول إذا أطلق الوضع ولم يقيد بتأويل ولا بتحقيق انصرف الى الوضع بالتحقيق وهو الذى لا تأويل فيه فلا يترجم بدخول هذه الاستعاره بغيره في اصطلاح التخطاب المجاز المستعمل فيما وضعت له لكن في اصطلاح التخطاب بل وضع له في اصطلاح آخر واعتبار اصطلاح التخطاب صارا مجازا لانه فيه أعنى اصطلاح التخطاب مستعمل في غير ما وضعت له كالصلاة إذا استعملها الشارع في الدعاء فانها مجاز لانه استعملها في غير ما وضعت له في اصطلاحه وان كانت موضوعه

كلام النائم لا يسمى كلاما مقالا والثاني أحد قسمي المجاز وهو ما استعمله فيما لم يكن موضوعا له لاني اصطلاح التخطاب ولا في غيره كلفظ أسد في الرجل الشجاع نعم قد خرج بقوله فيما وضعت له الأشعار فتمت المستعملة في غير ما وضعت له فليت حقيقة ولا مجازا وقد صرح بهذا الاحتراز القشيري وغيره وقال الشيرازي في شرح المختصر وخرج به ما استعمل فيما لم يوضع له كالوضع الجديد كما إذا قلت تخاطبك هات السكين مشيرا إلى الكتاب فان استعمال السكين في الكتاب وضع جديد غير مندرج تحت تعهدها اللفظ في ابتداء الوضع ليس حقيقة ولا مجازا وفيه نظر لأن هذا القائل إن أراد وضعها جديدا وهو بمن أن يضع فقوله ذلك الوضع استعمال فيكون حقيقة وان كان هذا القول غلطا فقد تقدم الكلام على قولنا في اصطلاح التخطاب أخرج به القسم الثاني من المجاز وهو ما استعمل فيما لم يوضع له لاني ذلك الاصطلاح الذى وقع به التخطاب عند الاستعمال كاستعمال الصلاة بحرف الشرع في الدعاء فانه كلمة مستعملة فيما وضعت له ولكن لاني هذا الاصطلاح الذى وقع به التخطاب فهو مجاز شرعى وإن كان حقيقة

انه لم يبرز جري على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن اليبس كما هنا تأمل (قوله في اصطلاح التخطاب) المراد بالتخطاب التكلم بالكلام المتمثل على تلك الكلمة (قوله أى) وضعت في اصطلاح به أى بسببه يقع التخطاب أى التكلم بالكلام المتمثل الخ وأشار الشارح بذلك إلى أن إضافة اصطلاح للتخطاب من إضافة السبب للسبب وخيل أنه بالإضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح اذا كان

فقولنا المستعملة احتراز عما لم يستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى حقيقة وقولنا فيها وضعت له احتراز عن شيئين أحدهما ما يستعمل في غير ما وضعت له غلطا كما إذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب مشيرا إلى كتاب بين يديك فقلت فقلت خذ هذا القوس

سببا في وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح أن يظهر ذلك على السنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى إطلاقا كثيرا حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين للفظ تلك المعنى أو كان الواضع له غيرهم (قوله لا معنى له) أي بما لا معنى له صحيح لأن جهة اللفظ ولا من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلا يجوز تعلق حرفي جر مستحدي اللفظ والمعنى بمامل واحد (٦١) وأما من جهة المعنى فلا استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء

الأول ويراد ذلك الثاني  
وظاهر أنه تطلق الكلمة  
المستعملة ويراد بها اصطلاح  
التخاطب بحيث يكون  
ذلك الاصطلاح مدلولاً  
لكونه مستعملاً على أنه  
يلزم عليه التخالف لأن قوله  
أولا فيما وضعت له يفيد أن  
المدلول هو المعنى الموضوع  
له وقوله في اصطلاح يفيد  
أن المدلول هو الاصطلاح  
والحاصل أن مادة الاستعمال

تتحدى في المعنى المراد من  
اللفظ فدخل في هو مدلول  
الكلمة فلو علق قوله في  
الاصطلاح بالمستعملة لفقد  
المعنى ولزم التخالف ولزم  
تعلق حرفي جر مستحدي  
اللفظ والمعنى بمامل واحد  
وأجيب عن الاعتراض  
الوارد من جهة اللفظ بأن  
الجار الأول تعلق بالمامل  
في حال كونه مطلقاً والثاني  
تعلق به حال كونه مقيداً

لأنه قد يقال إذا استعملت الصلاة بمرق الشرع في البناء لم تستعمل فيها وضعت له لأنها وإن وضعت  
لها ما لم تستعمل فيها بالوضع الشرعي فلا توصف حال استعمالها بمرق الشرع أنها استعملت فيها  
وضعت له بوجهاً والآخر أن يكون الجواز موضوعاً لغير موضوع وقد دخل في هذا الحد  
الحقائق الأربعة القنوية والشرعية والعرفية العامة والعرفية الخاصة ويمكن أن يقال فيها وضعت له في  
اصطلاح التخاطب فصل يخرج الجازات كلها والكلام في اشتقاق الحقيقة والجواز معروف في كتب

بالأول فلم تعلق حرفي جر مستحدي اللفظ والمعنى بمامل واحد بل بماملين لأن المطلق غير المتعبد وتوقف في كفاية هذا  
الجواب بعض من كتب على الأشعري وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يوجب إذا  
أجرى في تعلق الظاهر للتبادر منها وأما إذا جعلت في معنى على أي استعمالاً جارياً على اصطلاح التخاطب أي جعلت السببية أي بسبب  
اصطلاح التخاطب أو قدر أن المعنى المستعمل فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر إليه يجعل الظرفية مجازاً فلا يلزم ذلك  
المطلوب إلا أنه صرف للسلام من التبادر منه فالحال عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذي هو مستعملة خصوصاً  
وهو أقرب منه للمعول تأمل (قوله عن الكلمة قبل الاستعمال) أي بعد الوضع



والثاني أحد قسمي المجاز وهو المستعمل فيما لم يكن، وضوؤه لا في ما عدا الملاح به المتخاطب ولا في غيره كلمة الاسدي الرجل الشجاع وقولنا في اصطلاح به المتخاطب احتراماً عن القسم ألاّ يخرج من المجاز وهو ما استعمل فيه وضعه في اصطلاح به المتخاطب بكلف الصلاة يستعمله المتخاطب برفق الشرع في الفها مجازاً

(قوله عن التعلق) أي فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضعه ألا ترى أن لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضعه غلطاً بحقيقة كأنه ليس بمجاز لعدم العلاقة فإن قلت الرضح كما يأتي عن معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج قلت التصدد شرط في الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى صدق اللفظ ليس بمقصود واعلم أن الراد باللفظ الخارج بالبعد المذكور الخطأ للتعلق باللسان أما التعلق بالقلب فهو حقيقة إن كان الاستعمال فيها وضع له بحسب زعم التسليم ولو غلط في قصده كمن قال الكتاب الذي رأيت من بعدهم أسد لا اعتقاداً أنه حيوان مفترس وإن كان الاستعمال في غير ما وضع له بحسب زعم التسليم فهو مجاز إن كان هناك ملاحظة علاقة كمن قال الكتاب الذي رأيت من بعدهم أسد لا اعتقاداً أنه حيوان مفترس وهذا أسد قلنا لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كأنه ليس بحقيقة كذا قرر شيخنا العلامة السدي (قوله عن المجاز المستعمل الخ) عطف على قوله من اللفظ وحاصله أنه احتز بقوله فيما وضعه من شيئين الأول ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة كأنه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع في سائر الاصطلاحات أي اصطلاحات (٧) القوانين والشرع وأهل العرف وذلك

كالاسدي الرجل الشجاع فإن استعماله فيه لم يكن استعمالاً في ما وضع له باعتبار اصطلاح المتخاطب ولا باعتبار غيره لأن المتخاطبين إن كانوا يمين لم يكن استعمال الاسدي الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم أي الشرع وأهل العرف وإن كان للمتخاطبين من أهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الاسدي

عن التعلق نحو هذا الفرس، شعر إلى كتاب عن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح المتخاطب ولا في غيره كالاسدي الرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة آخر كما في استعمال الشارع الصلاة في الدعاء وإن أراد به الاستعارة في أي في اللفظ الصالح عليه عند صاحب الخطاب وهو ما وضع له باصطلاحه عادلي للدعي يتكلم بذلك قلنا لا يصح الابتكاف وأيضاً إذا عاقب في اصطلاح وهو مجرور بالياء (١) وقد عاقب به فيما وضع له وهو مجرور بالياء لم يعلق حرفين يعني واحد متعلق واحد وهو متوع وأجيب عن هذا بأنه إنما يمتنع أن لم يعتبر تخصيصه بالمتعلق الأول بأن يعتبر محموله بالنسبة للمتعلقين وأما أن اعتبر خصوصه الأول فيكون الأول متعلقاً به وهو عام يخصه ويتعلق به الثاني بخصوصه فتختلف جهة التعلق جاز كما قيل في قوله تعالى كازر زقوا منها من ثمرة فزقوا فأن من ثمرة تعلق به بدو تخصيصه بكونه ممن الجنة ومن الجنة متعلق به وهو عام وعلى هذا يكون التقدير هنا الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضع له وهذا للتقيد باستعماله فيما وضع له استعمال في اللغة والاصول وقوله في اصطلاح المتخاطب يتعلق بقوله وضمت له أي الكلمة المستعملة في شيء وهي موضوعة في اصطلاح المتخاطب تلك الشيء في اصطلاح الذي وقع به المتخاطب أي الاستعمال فإذا كان الخطاب يعرف الشرع وأطلقت على الدعاء فهي كلمة مستعملة في شيء وهي موضوعة في هذا اصطلاح استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم القويرون وأهل الشرع وكذا قال إذا كان للمتخاطبين من أهل الشرع وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف القيساري في شيء وهو أن قوله فيما وضع له كما أخرج الشينين المذكورين أن أخرج أيضاً للكتاب كما قال كالمحجر هذا ما مثلاً مستعملاً ذلك القول وليس ملاحظة علاقة وليس مقرينة تنبع من إرادته على الحقيقة كان كذا وصدق عليه أنه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا التقيد إلى سلك الشارح سكت عن إخراجها لأنه لا ينبغي أن يكون من مقاصد العقلاء كذا قرر بعضهم هذا وذكر بعضهم أن الكتابة يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج عما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح لتلك فكأنه أراد إخراجها ما تناول الكتاب في القرآن الواقعة في تعريف الوضع القرينة المعنية اه وما ذكره من معنى على أن الكتابة من المجاز وقيل إنها حقيقة وحينئذ يجب ادخالها في حدها وقيل أنها حقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق وحينئذ يجب إخراجها عن حد حدهما (قوله في الرجل) أي المستعمل في الرجل الشجاع (قوله لأن الاستعارة الخ) جواب عما يقال أن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة وسبباً في أنها موضوعة بالتأويل وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع وخبر أن محذوف دل عليه قوله إلا أن للفهرم وجهة وإن كانت موضوعة بالتأويل جملة حالة أي لأن الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل غير موضوعة وضامتها في الحقيقة فلذا خرجت بقيد الوضع

أقوله بالتأويل) أى وهو كما يأتى ادعاء دخول التشبيه فى جنس التشبيه وكونه فردا من أفراد بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول فى الجماد أسد فتجمل أفراد جنس الاسد قسمين متعارفاهو الذى له غاية الجراءة ونهاية قوة البطش فى ذلك الممثل المخصوص وغير متعارف وهو الفعلة تلك الجراءة والوقرة لافى ذلك الممثل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) أى من الوضع عند اطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله إنما هو الوضع بالتحقيق) أى الذى لا تأويل فيه وهنا القدر غير موجود فى الاستعمال أى والصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق وضع أخرجهما بهذا القيد (قوله عن المجاز للاستعمال) الأولى أن يقول عن الكلمة المستعملة فيها وضمت له فى اصطلاح غير الاصطلاح الذى به التخاطب قائما ليست بحقيقة لكنه عبر بما ذكره لتبيين من أول الامر على أن تلك الكلمة للوصفة بما ذكر مجاز (قوله اذا استعملها المخاطب) بكسر الطاء أى لتكلم بعرف الشرع وللرد بالمسكلم بعرف الشرع الراعى لأوضاع ذلك العرف فى استعمال الالفاظ (قوله فى الدعاء) متعلق باستعملها وذلك بأن قال ذلك للمستعمل لشخص صل أى ادع (قوله فانها) أى الصلاة بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) أى المخاطب ذلك اللفظ وقوله فى غير معنى وقوله ومعنى أى اللفظ وضمره عائدا على ما وقوله (أ) أعنى أى بما وضعه فى الشرع وكما أن هذا اللفظ مجاز اذا استعمله

المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء هو مجاز أيضا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الأركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة فيها وضعت له فى غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب والحاصل أن الصور أربع استعمال الثنوى الصلاة فى الدعاء واستعمال الشرعى لها فى الأركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله فى (١) اصطلاح به التخاطب واستعمال الثنوى

بالتأويل الآن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيها وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالمصدا اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضعت له فى الشرع أعنى الأركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيها وضع له فى اللغة (والوضع) أى وضع اللفظ

اصطلاح التخاطب فبردى الى الصحة بأن يراد بالاصطلاح المصطلح عليه عند مخاطب بكلامه أو تجمل فى السببية أى استعملت فى موضوعها وذلك الاستعمال بسبب رغبة اصطلاح لهذا المخاطب يعنى أن الاستعمال فى ذلك الموضوع له لولا الاصطلاح الذى للتخاطب بهذا الكلام ليصح أنها استعملت فيها وضعت له ولكن هذا التصحيح تكلف كاتقدم بنى عنه تعلقا بوضع ثنوين المدول اليه وقد أنشئت هنا لما فى الجمل من الحاجة الى مزيد تدقيق وبسبب تامل ولما اشتمل عرف الحقيقة على الوضع الذى اذا أطلق انصرف الى الوضع بالتحقيق عرف الوضع بالتحقيق بقوله (والوضع) أى مطلق وضع اللفظ وانما قلنا

لفظه وقال بعض الشارحين ان قوله فى اصطلاح التخاطب يخلق بقوله المستعملة ثم قال ولو قال على اصطلاح لم لم أن يرد عليه أن جاز ين تحدين لفظا ومعنى لا يتعلقان بشئ واحد وليس ما قاله مراد للصنف لذكره ومن جهة المعنى أيضا فانه يلزم أن يكون اطلاق الصلاة على الدعاء باصطلاح الشرعى حقيقة لانها كلمة مستعملة فى اصطلاح وقع به التخاطب ومستعملة فيها وضعت له لغة وهو عكس مقصوده ص (والوضع)

لما فى الأركان واستعمال الشرعى لها فى الدعاء ومما حجازان خرجا بقوله باصطلاح به التخاطب بى شئ آخر وهو أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركين معنيين ويستعمل فى أحدهما من حيث انه لباس لا يخرج من حيث انه موضوع له وهذا داخل فى التعريف مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاة للشاركة بين الافعال المخصوصة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك فى سجدة التلاوة من حيث انها بى من المعنى الاول وقد يجاب بأن هذه الموهبة خارجة بقيد الحينية للحوطة فى التعريف اذ المراد الكلمة المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له واستعمال لفظ الدعاء لافى سجدة التلاوة ومن حيث انها بى بعض الافعال المخصوصة ليس من حيث انها وضعت له تأمل قرر ذلك شيخنا العودى (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لأخفى للشيخ منه فى عرفها ومعرفة للشيخ تنوع على معرفة للشيخ منه (قوله أى وضع اللفظ) أى لامطلق الوضع الشامل لوضع الكتاب والاشارة والنصب والقد والا لزم التعريف بالانصاف فيكون غير جزم لان الوضع لطاق تعيين الشئ له لانه على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشئ لفظا أو غيره فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواة الحد لحدودى كلام الصنف وللرد وضع اللفظ المفرد لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصية أعنى الكلمات لا يشمل المركب لان وضعه نوعى على القول

بأنه موضوع فهو خروج عن اللزوم ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعم من أن يكون مفرداً أو مركباً. يقطع النظر عن الموضوع (قوله تعيين اللفظ) أي ولو بالقوة لتدخل الفئات المستمرة والمراد بتعيين اللفظ أن يخص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه أن الالف لا ولي أن يقال للدلالة على شيء لأن المعنى إنما يصير معنى (٩) بهذا التبيين فطرفا الوضع اللفظ

والثاني لا اللفظ والمعنى وقد يقال مسلم أن الوضع إضافة بين اللفظ والشيء وأنها طرفا ولكن الإضافة

أما تنصغ غاية الانصاح بتعيين طرفيها أن قلت لك أن تستغنى عن ذكر هذا

الافتقار إلى التعريف ويقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكاباً لما هو الأول

من اشتغال التعريف على الملل الأربع فإن التبيين لا بد له من معنى فيدل عليه

بالإلتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلاقة للادوية الوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلاقة

الصورية والدلالة على المعنى نفسه هو العلاقة الثابتة فتأمل (قوله على معنى) أي ولو كان لفظاً كقول

كامة (قوله أي ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما

يدل عليه قول المصنف في الجواز لأن دلالة بقرينة وليس متعلقاً بالتعيين والا

لقد عمل على قوله للدلالة وفما للابلاس (قوله لا بقرينة تنضم إليه) أي بحيث تكون تلك القرينة محصلة

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه) أي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافياً في فهم الشيء عند إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضاً

مطلق الوضع ليكون ما بعد طرح جالواضع بالتأويل وقيدنا باللفظ ليدل كادل عليه كلامه ببيان المراد ثم يفوض اللفظ لا تعريف الوضع الشامل لوضع الإشارة والامارة ونحو ذلك وهو (تعيين اللفظ للدلالة على معنى) خرج بقوله تعيين اللفظ تعيين نحو الإشارة باليد أو الرأس للدلالة فلا يراد هنا كما ذكرنا ومعنى تعيين اللفظ أن يخص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص ليفهم منه عند ذكره العالم الوضع (بنفسه) خرج به التبيين للدلالة بواسطة القرينة وهو وضع الجواز كما سيخرج به المصنف وكون الدلالة على المعنى بالنفس لا بالقرينة يفيد أن العلم بوضع ذلك اللفظ كاف في فهم معناه عند إطلاقه عليه فيشمل وضع الحرف كالاسم والفعل لأن وضع الحرف إنما هو على أنه أن سمع حرف فهم معناه من غير توقف على قرينة إذ وضعه واحد ولم يصحبه قرينة فلا يحتاج في فهم معناه إلى قرينة وأما يحتاج إلى القرينة فيما أراده غير ما وضعه أولاً كالجواز لكونه يرد أن يقال لما معنى قوله ثم إذا ان دلالة الحرف باعتبار مدخولة فإن هذا أمر مشهور في الحرف فينتد تحقيق بذلك توقفه على غيره فلا يفهم معناه بمجرد العلم بوضعه فكيف يصدق عليه الحد والجواب عن ذلك كما أشرنا إليه أن سماع الحرف كاف في العلم بوضعه في فهم الشيء بالنظر إلى نفسه بمعنى أنه لم يصحبه وضع القرينة ولا جعلت شرطاً عند الوضع في فهم معناه وهذا هو المراد بالدلالة بالنفس وأما ما جازم في توقف النظر إلى المعنى لكونه نسبياً لا يفهم إلا باعتبار ما يتعلق به ويتم ذلك بأن يدعى أن معنى كونه نسبياً كونه ملحوظاً لغيره لا كونه ذاتية تتعلق بين شيئين فقط والأزيم كون نحو البنية والأبو حرفاً وبيان ذلك أن يقال الحرف وضعه الراضع للمعنى لل ملحوظ ليتوصل به إلى غيره فانه كما يقتصر إلى وضع اللفظ المعنى لل ملحوظ لانه نسبياً كان بأن توقف فهمه على فهم غير ما وضعه نسبياً بأن لم يتوقف كذلك يقتصر إلى وضع اللفظ المعنى للنسبي لل ملحوظ لغيره فحينئذ يكون الحرف بالنظر إلى نفس وضعه كافياً في الدلالة لأن الواضع لم يتبرك ذلك للمعنى الانفس الحرف دون قرينة ولا يصح كون نفس المعنى نسبياً لا يفهم إلا باعتبار معنى آخر يدل عليه لفظ سوى الحرف لأن ذلك أمر عارض لا يحل إليه الأمر عند الاستعمال فعدم كفايته عند الاستعمال لا بالنظر إلى الوضع الأصلي لأن الحرف لم يوضع مقروناً بالجرور كالم يضر في وضع الاسم للمعنى النسبي المقتصر إلى ملازمة الإضافة لانها عارضة تابعة كون الاسم احتياجاً في فهمه عند الاستعمال إلى الإضاف إليه وأما قلنا عند الاستعمال لأن لزوم الإضافة لا يقتضي وضع الاسم معها إذ غاية ما يقتضيه لزومها أن الاستعمال لا ينفك عنها لأنه وضع كذلك ويكون الفرق بينه وبين الاسم للوضع المعنى الذي الملازم للإضافة

تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه

(٣ - شرح التلخيص رابع) دلالة على المعنى وهذا أي قوله لا بقرينة تنضم إليه محصلة للدلالة صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلاً أو كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى بل معينة للمعنى المراد من مزاجه المعاني كما في المشترك (قوله ومعنى الدلالة بنفسه) أي ومعنى دلالة اللفظ الثابتة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أي أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لتلك المعنى وقوله كافياً في فهم المعنى أي من ذلك اللفظ وقوله عند إطلاق اللفظ أي عند ذكره مطلقاً عن القرائن المذكورة والفرق متعلق بقوله كافياً (قوله وهذا) أي تعريف وضع اللفظ الذي ذكره المصنف (قوله شامل للحرف) أي شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل

(قوله لا نألفهم معاني الحروف) (١٠) أي الافرادية كالاتداء والاستفهام والتعريف وقوله عند اطلاقه أي عند ذكرها

مطلقة وقوله بعد علمنا بأوضاع أي بأوضاع الحروف تلك المعاني مثلا اذا علمنا أن من موضوعة للاتداء فمعناه منها عند معانيها (قوله الا أن معانيها) أي التي تستعمل فيها وقوله ليست تامة في أنفسها أي ليست مستقلة بالمفهومية بل هي معاني جزئية (قوله بل تحتاج) أي تلك المعاني المستعملة فيها إلى التبر أي إلى ذكر التفسير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعاني الجزئية والحاصل أن الحرف على منذهب الشارح موضوع لفهم كلى ولا يستعمل الا في جزئ من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ماضيه من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه وهذا معنى على ما قاله العلامة الرضى في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ان ظرفية أى كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت في غيرها فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى متعلق به وهى قولنا هل فانه يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة

لا نألفهم معاني الحروف عند اطلاقه ببدء علمنا بأوضاعه الا أن معانيها ليست تامة في أنفسها بل تحتاج إلى التبر بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف

حتى صرح أن يخبر عن الاسم دون ما ذكر من كون معناه روعى ولو حظ لفهمه لالتفاتنا فان الملاحظ لفهمه لا يقدر أن يحكم عليه ولا يصلح لذلك وتضح ذلك بما قالوه وهو أن البصرى إدراك المبصرات كالبصرة فى المعاني للمبركات فكأن الناظر الى الصورة فى المرأة متوجها لتلك الصورة بخصوصها لا يقدر أن يحكم على المرأة حال توجهه الى الصورة ولو كانت المرأة مدركة فى تلك الحالة لتوغل فى الصورة وإقباله عليها وجهه المرأة مرآة لتلك الصورة وسيلة اليها فلا يستطيع أن يراعى جوانبها وأحوالها ليحكم عليها كذلك الناظر فى حال الاسم والفعل مقبلا على شأنهما يجعل معنى الحرف الذى هو الابتداء فى من متلافيها اذا قيل سر من النار وسيلة اليها والى عالمها ليفهم السامع أن مضمون الأول ابتدئ من مضمون الثانى ولا يقال الابتداء هو الوسيلة وهو المتوسل اليه لا نه وسيلة من حيث انه ابتداء من شئ ما ومتوسل اليه من حيث انه ابتداء السبر من مكان مخصوص ولهذا لا يستطيع أن يحكم على معنى الحرف حيث أنه لو حظ لفهمه ولو لوحظ لكانه لفهمه بالاسم ولوجب صحة الحكم عليه كما يصح الحكم على المرأة اذا لم يجعل وسيلة بل جعلت مقصودة للاحاطة حينئذ بأحوال كل منها حيث قصد بالانتهاء فنقول المرأة مجلوبة مثلا وابتداء السبر من البصرة أحسن من ابتداءه من الكوفة ولئلا هذا لا يصح الحكم على الفعل فاذا قلت قام فهو من حيث دلالة على القيام ملحوظ لكانه وبذلك فارق الحرف ومن حيث أن فيه نسبة مقصودة للقيام لا لكانه لا يصح الحكم عليه اذ لا يستطيع الحكم على غير ملحوظ لكانه كافتيمته فى المرأة ولما كانت دلالة الحرف الحقيقية هى دلالة على التوسل اليه وهو الخاص لكون معناه الأصلى نسبيا مقصودا لفهمه ولتحصل تلك الدلالة لا عند ذكر الدلالة على المعنى المقصود أحواله وهو الاسم والفعل قبل أن معنى الحرف مخصوص وهو من مثالا ابتداء سبر من البصرة مثلا فاذا أعاد الحرف هذا المعنى رد تبعه من الاستفهام وهو استفهام الأخص لا العام إلى المتعلق الذى هو مطلق الابتداء وفيه يقع التشبيه والاستعارة على ما سياتى وإنما اعتبر هذا الخاص الذى لا يستفاد الا فى وقت الاستعمال وإن كان الحرف وضوحا لا شكى لانه لا ملاحظه الواضح ليكون وسيلة لفهمه صار كأنه لغو فى البين لتوغل النفس فى طلب المتوسل اليه فسمى معنى الحرف وعام المعنى الأصلى للوضع له كاللازم فقوله لم ليس الابتداء فى من مثالا معنى الحرف والا كان أمدا وانما هو لازم ينعون بذلك أنه لم يوضع له استفلالا بل مع ملاحظة التوسل به الى غيره وهذا أعنى كون الحرف وضع بمعنى نسي كلى ملحوظ لفهمه الذى يفصل خصوصه فدل التوسل اليه مسمى معنى الحرف وصار هو كاللازم أعيد ما يتكف فى بيان معنى الحرف وفى بيان كيفية وضعه اذ هو وفق لقاعدة الوضع وهى أن الموضوع يدل على الموضوع كليا أو جزئيا ولا يقال الحرف أن جعل لكلى فلفظى لما يقال من أن الشكى المستقل لازم لعماده وإن وضع المسمى معناه وهو الجزئى يتركه كونه فى غير ذلك الجزئى مجازا أو متقولا وهو أيضا أبقى الاشكال بأنه أن وضع كليا يصح الحكم عليه كالمرادف فمن الاسباب وكذا أن وضع جزئيا وقيل أن الحرف يشترط فى دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه بخلاف الاسم فانه إنما يحتاج الى غيره فى معناه التركيبى فان كونه يذ فى قوله قام يذ فاعلا على تركيبى لا يستفاد منه الا بالتركيب مع قام على أن هذا لا يحتاج الى الاحتراز عنه لأن كونه فاعلا لم يستفد الا من نفس التركيب فلا دخل لنفس الاسم فيه موقوفا على التركيب حتى يحتجز عنه الا أن يقاله دخل فى ذلك لانه متعلق التركيب

قام يذ بمضمون قولنا سر من البصرة يدل على الابتداء الذى هو فى البصرة وهكذا (قوله بخلاف الاسم والفعل) عند أن نألف معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه الى انضمام التبر (قوله لا يكون هنا) أى نرى نضع

فقولنا بنفسه احترام من تعيين اللفظ للدلالة على معنى

(قوله عن من جعل الخ) أي وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل في سببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أي بسبب غيرها وهو التعلق فتد دلالة الحرف على معناه مشروط في هذا كرمته لقله وحيث فلا يكون العلم بتعيين الحرف لهناه كافيا في فهم معناه من بل لا بد من ذكر لتعلق فعل هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه منهجان أحدهما أنه يدل بنفسه والثاني أنه لا يدل إلا بضميمة غيره فلي الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لاعتبار الثاني ومنشأ هذا الخلاف قول المصنف للحرف مادل على معنى في غيره فقال الرضي إن في لفظه في وإن الشئ مادل بنفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على الشئ بنفسه إجمالا ولكن ذلك الشئ الذي دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين الأبد كالتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب إن في سببية وإن الشئ مادل على معنى بسبب غيره (١١) فهو لا يدل على الشئ بذاته بل حتى

يدكر لتعلقه فمن مثلهما  
منها الابتداء ولكن لا يلزم  
تعيينه إلا بذكر السير  
والبصرة مثلا على الأول  
وعلى الثاني الحال على  
الابتداء من بشرط ذكر  
السير والبصرة مثلا (قوله)  
على معناه (الأفرادي) أي  
كدلالة من على الابتداء  
ولم على الثاني وهل على  
الاستفهام وقيد بالأفرادي.  
لأن اشتراط التبرير بالدلالة  
على المعنى التركيب مشترك  
بين الحرف والاسم الأخرى  
أن دلالة زيد في قوله جاد في  
زيد على الفاعلية بواسطة  
جاء في دلالة التبرير على  
المفعولية بواسطة ذكر  
الفعل والتفاعل والحاصل  
أن اشتراط التبرير بالدلالة  
على المعنى الأفرادي يختص  
بالحرف وأما اشتراطه في

عند من يجعل معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره أنه مشروط في دلالة على معناه (الأفرادي)  
ذكر متعلق (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى  
ويتم على هذا القول خروج الحرف عن العمل الوضع الحقيقي لعدم كفايته في الدلالة بالنظر لاصل وضعه  
ويتم عليه صحة الأخبار عنه عند من متعلقه إليه لا يدل دلالة كدلالة ملازم الإضافة ويتم كون ملازم  
الإضافة حرفا لوجود توقف دلالة على المتعلق إليه فإن قيل ملازم الإضافة شرط فيه المتعلق إليه  
لصحة الاستعمال لافي أصل الوضع قلنا فكذلك الحرف إذا لم يرد عن الواضع نص في كون الحرف شرط  
إتصافه بمدخوله في أصل دلالة وملازم الإضافة شرط إتصافه بالمتعلق إليه في صحة الاستعمال فهذه  
دعوى بلا موجب بلا دليل عليها بخلاف اعتبار مادلوه معنى كليا ليتوصل به لغيره فانه يدل عليه عدم  
صحة الحكم عليه وقد يتوابعه المناسب حسا ومعنى وبه يفهم ما ذكرنا فيما يأتي من علم صحة  
الاستمارة والتشبيه في معنى الحرف لأن ذلك من الحكم عليه وهو لا يقبل الحكم إلا ذكره في معنى  
قوله يدل الحرف على معنى في غيره أنه يدل على معنى كائن في غيره فالإشكال على معنى التعريف  
الكان في لفظ رجل من قولنا جاد في الرجل وهذا أيضا بظاهرة فأسد لانه يلزم عليه أن الاستفهام من  
قولنا هل زيد قائم دلت على هل في اللفظ التي هو زيد قائم ومعلوم أن الاستفهام قائم بالتمام للإلفظ  
وإن أراد أنه متعلق به دخل فيه دلالة الفعل لا إذا قلنا ضربت زيد ضربت على معنى متعلق بزيد  
مثلا وإن أراد أنه يدل على معنى موجود في معنى لفظ آخر لم يكن نحو البياض والسواد من الحروف  
لانه دل على صفة موجودة في معنى لفظ آخر وهي ذات زيد فلا يتم الآن يردلاد كمن أنه يدل على معنى  
ملحوظ لغيره فأمثل هنا فإن البحث في شأن دلالة الحرف من دقائق أبحاث الوضع وفيها ذكرنا عند  
الانصاف ما فيه كفاية وأقول للوقوف على ذكره (فخرج) عن الجدل ذكر الوضع (المجاز) بمعنى أنه  
إذا كان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فيخرج وضع المجاز لانه موضوع نوعه على  
الصحيح وإنما خرج (لا) تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة التبرير في حيث جعل الواضع (دلالة)

فخرج للمجاز دلالة

الدلالة على المعنى التركيب فهو مشترك بين الاسم والحرف فلذا قيدنا الشرح للمعنى بكونه أفراديا أه فترى والمعنى التركيب هو مادل  
عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز) هنا مفرغ على التقيد بقوله بنفسه أي باعتبار هذا التقيد خرج اللفظ المجازي عن  
كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازي أي وإن كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقي وفي كلام المصنف ساعة إذا الخارج بالقياس المذكور  
في الحقيقة أنها موضعين للمجاز عن كونه وضاع قول المصنف فخرج المجاز على حذف مضاف أي خرج تعيين المجاز وقول الشرح  
عن أن يكون موضوعا لمعناه المجازي أن الخارج نفس المجاز فأمثل وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضاع خرج أيضا تعيين  
الكتابة بناء على أنها غير حقيقة لأن كلام المجاز والكتابة إنما يدل على المعنى بواسطة القرينة وإن كانت التبرير في المجاز ماضية  
وفي الكتابة غير ماضية

بقرينة أعني المجاز فإن ذلك التبيين لا يسمى وضحا ودخل المشترك في الحد لأن عدم دلالة على أحدهما بل بقرينة لعارض أعني الاشتراك لا بدائي تبيين دلالة عليه بنفسه وذهب السكاكي إلى أن المشترك كالقرء معناه الحقيقي هو ما لا يتجاوز معنييه كالطهر والحيض غير مجموع بينهما قال فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دلهم منقسبا إلى الوضحين أما إذا خصصت بواحد ماصرا بما مثل أن تقول القرء بمعنى الطهر وما استأزما مثل أن تقول القرء لا بمعنى الحيض فانه حينئذ يتصدد بدلالة لا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضح عين بآرائه بنفسه ثم قال في موضع آخر وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالة على ما هو معناه فقد عرفت أن معنا هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك البصريين الوضحين وفيما ذكره نظر لأننا لنسلم أن معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه ثم قوله إذا قيل (١٢) القرء بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو

ظاهر فإن القرينة كما تكون

معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة

(قوله) إنما تكون (بقرينة)

أي بواسطة قرينة فالدال

اللفظ بواسطة القرينة

(قوله) دون المشترك (حال

من المجاز أي حالة كون

المجاز مغايرا للمشارك (قوله

فانه لم يخرج) أي فهو

حقيقة ولو استعمل في

معنييه بناء على جوارزه

وقال بعضهم انه يكون

عجزا في هذه الحالات فإن

كان الصنف يقول بذلك

حمل قوله دون للمشارك

على ما إذا استعمل في

أحدهما والرد بالمشارك

ما وضع للمعنيين أو أكثر وضحا

متعددا اتحد واضحه أو

تعدد (قوله) لانه قد عين

للدلالة على كل من المعنيين

بنفسه) أي لفهمهما منه

أما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون للمشارك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد للمعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا يتأني ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون للمشارك دون السكانية وهو سهو لانه أن يراد أن السكانية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة

أي دلالة المجاز على المعنى للوضوح هو له أعني (بشرط) (قرينة) معتبرة في وضحه لا بنفسه خرج عن حدود الحقيقة وضع المجاز واحتياج إلى إخراج بناء على أن الدال هو اللفظ والقرينة شرط للدلالة كما قررنا وأما أن يبنى على أن الدال في المجاز هو اللفظ والقرينة مع فلا يحتاج إلى إخراج بزيادة قوله بنفسه لأن اللفظ في المجاز لا يصدق عليه حينئذ أن دال بل هو جزء الدال على أن الخرج هو وضع المجاز كما قررنا يكون اسناد الخرج إلى المجاز مجازا أو محتملا أن يكون معنى فخرج المجاز عن حدود الحقيقة لا شتاله على ذكر الوضع الذي لا يشتمل عليه مفهوم المجاز وعليه يكون اسناد الخرج إلى المجاز حقيقة وكذا فخرج السكانية لأن تعيينها للدلالة على المعنى الذي سار به اللفظ كناية إنما هو بالقرينة نعم يبقى ما استعمل منها في المعنى الأصلي مع الفرعي بالقرينة يصدق عليها انها كلمة استعملت فيها وضعت له لأنه لم يشترط الخصوص بأن يقول فيها وضعت له فقط حتى يخرج ولم له لكون اللفظ لا يسمى كناية بذلك الاعتبار وعلى إخراج الكناية كما ذكرنا يكون الراد بالقرينة للخرج عن الدلالة بنفس اللفظ القرينة المعينة لارادة غير الأصل للالتماع من ارادته والأي يخرج الالتماع لانه هو المصوب بالقرينة للالتماع من ارادة الأصل دون السكانية فإن قرينتها بقي معها جوار ارادة المعنى الأصلي مع الفرعي على ما يأتي ان شاء الله تعالى فقد علم بما ذكر أن المجاز والسكانية يخرجان عن الحد (دون للمشارك) فلا يخرج لانه وضع وضعين فأكثر على وجه الاستقلال بمعنى أنه عين أولا ليدل

بقرينة دون السكانية) ش لاجل الوضع قيدا في الحقيقة احتاج لتعريفه فقال انه تعيين اللفظ للدلالة على معنى وهذا حسن وقوله بنفسه يخرج تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة فهو المجاز فذلك التبيين لا يسمى وضحا وأورد أن الراد بالتعيين تعيين الواضع والمجاز ليس فيه تعيين واضح بل فيه استعمال فلم يدخل في قوله تعيين فلا حاجة لإخراجه فلذلك أتى بقاء السكانية فقال فخرج

بدون القرينة حينئذ فقرنته أعني لتعيين الراد وقهه مخصوصه بخلاف المجاز فإن القرينة فيه يحتاج إلى أن نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله) أحد المعنيين) أي على أنه مراد (قوله) بالتعيين) أي حالة كون ذلك الأحد ملتصبا بالتعيين (قوله) لعارض الاشتراك) اضافته بيانية أي لعارض هو اشتراك المعاني في ذلك اللفظ الذي عين للدلالة عليها وهو لغة لعدم الفهم (قوله) لا بدائي ذلك) أي تبينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه والجملة خبر عن قوله وعدم فهم الخ (قوله) فيكون موضوعا) أي فيكون للمشارك موضوعا لكل منهما بوضحين على وجه الاستقلال فإذا استعمل في أحدهما احتجيج إلى القرينة المعينة للراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين الراد لا لأجل وجود أصل الدلالة على الراد (قوله) وهو سهو) أي من النسخ أو من الصنف (قوله) أن يراد أن السكانية) أي اللفظ السكانية

فكذا

(قوله فكذا المجاز) أى وحيداً فلا وجه لخرج المجاز عن كونه موضوعاً دون اللفظية (قوله وان أراد أنها أى اللفظية اللفظية) (قوله لانه لا يدل عليه بنفسه) أى لانه لو كانت اللفظية موضوعاً لازم المذهب كوركانت اللفظية خارجة عن فن البيان لان دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل بواسطة القرينة) أى (١٣) فالقرينة فى اللفظية من جهة اللفظ

كالمجاز وحيداً فلا وجه  
لاخراج أحدهما دون  
الآخر (قوله لا يقال) أى  
في الجواب عن المصنف  
على هذه النسخة ولا يقال  
في دفع السهول عليها وحاصله  
جوابان تقرير الاول أن  
يقال تختار الاحتمال  
الثاني ولا نسلم ما ذكره من  
التضاد ومعنى قوله فى  
توضيح الموضوع بنفسه أى  
من غير قرينة مائة عن  
أرادة الموضوع له وليس  
معناه من غير قرينة مطلقاً  
كما تقدم وحيث كان معناه  
ماد كفي يخرج المجاز دون  
اللفظية لان المجاز فيه  
تحسين اللفظ للدلالة على  
المعنى بواسطة القرينة  
لثامنة عن أرادة الموضوع  
له وأما اللفظية فقهايين  
اللفظ لا يدل بنفسه لا بواسطة  
القرينة لثامنة لان  
القرينة فيها ليست مائة  
عن أرادة الموضوع له فيجوز  
فيها أن يراد من اللفظ معناه  
الأصلى ولازم ذلك المعنى  
فقول المصنف لا لا يدل  
عليه بنفسه بل بواسطة  
القرينة ممنوع وتقرير  
الثاني أن يقال تختار الثاني  
ولا نسلم ما ذكره من التضاد  
ومعنى قوله فى توضيح

فكذا المجاز ضرورة أن الاسدي قولنا رأيت أسدأرى موضوع الحيوان للقرآن وإن لم يستعمل فيه وإن أراد أنها موضوع بالنسبة إلى معنى اللفظية أعني لازم المعنى الأصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة ثامنة عن أرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فملى هذا يخرج من الموضوع المجاز دون اللفظية لأننا نقول

على المعنى بنفسه أى بقرينة غير الواضح الاول المعنى آخر لا يدل عليه بنفسه أيضاً أو عن غير واضحه أولاً نسياناً للقول أو بلا نسياناً فالقرينة مثلاً موضوع تاريخ لا يدل بالاستقلال على معنى الحيض وتاريخ لا يدل كذلك على الظاهر فإذا استعمل في أحدهما واحتجج إلى القرينة للعينه للرد لم يضر ذلك في كونه حقيقة لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين الراد لا لاجل وجود أصل التلا على للراد قرينة للشرك تفارق قرينة المجاز في أن قرينته للشرك لبيان دلالة عين لها اللفظ أولاً لا بدونها فرضت الحاجة لتعيينها بمزاجه وضع آخر مستقل وقرينة المجاز لبيان دلالة عين لها ولا بدونها القرينة بل عين لها المعنى القرينة هدف إلى الشرك للتعامل في أحدهما ومعنييه وأما للتعامل في معنييهما أو أكثر بناء على جواز ما قلنا انه حقيقة فهما كقيل فالقرينة أيضاً لبيان دلالة كان اعتبارها ولا بدونها وان قلنا انه مجاز فهما فالقرينة لبيان دلالة كان اعتبار الموضوع للمعنى القرينة وعليه فلا يبقى في الحد جميع أفراد للشرك بل بعضها فيهم فقرر بما ذكر أن الخارج عن المدح والمجاز واللفظية دون الشرك كالأو بساوأما ما وجد في بعض النسخ وهو قوله فخرج المجاز دون اللفظية فهو سهو من الناسخ أو من الأصل لانه أن أراد أن اللفظية يتناول الحد لا كور الموضوع وضحا فيصدق عليها أنها موضوع وضحا حقيقة فيتناولها حد الحقيقة للتعامل على الموضوع فهى كلمة استعملت فيها وضحة ولكن كونها موضوعاً كذلك أعني باعتبار معانها الأصلية فهو فاسد لأن هذا الاعتبار يصح في المجاز إذ هو موضوع حقيق باعتبار معناه الأصلي فإن قوله رأيت أسدأرى يستعمل فيه الاسد مجازاً ولا شأن له في الأصل معنى حقيقياً

المجاز لان دلالاته بقرينة ولا يراد عليه ما يوجهه كلامه في حد الحقيقة من أن المجاز موضوع لان المعنى هناك أنه موضوع في اصطلاح آخر والخطيب ادعى أن هذا الحد تدخل فيه الاستمارة وأنها موضوعة وأن تحسين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم إلى وضع حقيقى وعجائز وفيها قاله نظر وأعمال جاء إلى ذلك أنه قد صدق يحمل هنا مقدمة الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى الذى سياتى فى آخر الباب والاسودلين خلاف في أن المجاز موضوع أولاً ذكرناه في شرح المختصر (قوله دون اللفظية) يراد أن اللفظية لا يخرج عن الموضوع فثامت لانها تعدل على معنى بنفسه لا بقرينة وتقريره يظهر أن راجع ما حققناه في اللفظية من أنها أريد بها موضوعها استعمالاً وأريد لازمه إفادة اللفظية موضوعة لان اللفظ عين فيها للدلالة على معناه الذى هو موضوع اللفظ بنفسه فكانت موضوعة وكونها دالة على لازم ذلك المعنى بقرينة حالية كدلالة طول النجاء على طول القامة يحتاج إلى قرينة لكن ذلك ليس المعنى الذى استعملت الكلمة فيه وقد علم من كلامه أن اللفظية تقسم من أقسام الحقيقة لكونها تقسم من أقسام الموضوع وهذا المعنى وسياق فى كلامه ما تخالف هذا وتحسين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه تارة يكون مع إفادة معنى آخر بقرينة فيكون حقيقة كناية وتارة لا يكون فيكون حقيقة فقط وهذا التحقيق ظهر أن ما ذكره الخطيب من الاعتراض على المصنف والجواب بقوله أن

الموضوع بنفسه أى من غير قرينة لفظية وحيث قد يخرج المجاز دون اللفظية لان المجاز قرينته لفظية واللفظية قرينته معنوية فقول المصنف لا لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة يتسلسل لكن الراد للقرينة المعنوية لا اللفظية المتبعية للمجاز فثامت (قوله فملى هذا) أى ما ذكر من الجوابين (قوله لا نقول الخ) هذا رد على جواب الاول وقوله وكذا حصر الخرد على الجواب الثاني

(قوله أخذ الموضوع) أي الألام من كون المراد قرينة مأمنة عن ارادة المودوع (قوله لازم الدور) وذلك لتوفيق معرفة الوضع على معرفة الموضوع لأخذه مجرد إلى تعريفه وتوفيق معرفة الموضوع على معرفة الوضع لان الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة الموضوع متوقفة على معرفة المشتق منه نعم أو قبل ان معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مأمنة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الاطول قال العلامة القاسمي التعريف المذكور لا يفهمه بطريق المخالفة سوى في الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شيء آخر إلى النفس وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتى منها أن تقول معنى قوله بنفسه أي من غير انضمام شيء آخر إليه أو من غير انضمام قرينة مأمنة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مأمنة عما عين له أولاً ونحو ذلك مما لم يبره به بالموضوع له الذي (١٤) عبر به بالتسارع الا لازم عليه الدور على أن لك أن تقول ان الدور مدفوع ولو صرح

بالموضوع في التعريف لان المراد به ذات الموضوع لاعم وصف الوضع فأوجب لضرورة التعريف بالموضوع ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو متفنى فلو كان من غير قرينة لفظية لاخراج الجاز دون الكناية فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائماً لفظية وهو فاسد لان قرينة المجاز قد تكون معنوية وحيث قد يكون داخل في التعريف فكيف يخرجها أي والكناية قد تكون قرينتها لفظية وحيث قد تكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة

أخذ الموضوع عن تعريف الوضع فاسد لازوم الدور وكذا حصر القرينة في اللفظي لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة الجاز دون الكناية فانها أيضاً حقيقة على ما صرح به صاحب الفتح لأننا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية وضع فهو الحيوان للقرن وان لم يستعمل فيه الآن فليجوز للمجاز أيضاً ومعلوم أنه بذلك الاعتبار لا يسمى مجازاً فالكناية بذلك الاعتبار أيضاً لا تسمى كناية فاذ لم يصح دخوله باعتبار ما هو به مجاز فالكناية كذلك باعتبار ما هي به كناية وان أراد أن الكناية بموضوعة واضحة حقيقة بالنسبة للمعنى التي باعتبارها كانت كناية وهو لازم معناها الاصلى فهو فاسد لان وضعها باعتبارها لا يتناولها الوضع المحدود حتى يدخل ضرورة أن الوضع الحقيقي المحدود (١) وهو تعيين للدلالة بالقرينة وأما التحمل في تصحيح ما ذكر تفسير قوله بنفسه بأن يقال أي من غير قرينة مأمنة عن ارادة الموضوع له أو بأن يقال من غير قرينة لفظية فكأنه قال في حد الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير قرينة مأمنة عن ارادة ما وضع له أو من غير قرينة لفظية فخير وضع المجاز عن هذا الحد لانه هو الذي يكون قرينة مأمنة على ما يأتي أو بقرينة لفظية ولا يخرج وضع الكناية لان قرينتها غير مأمنة من ارادة المعنى الحقيقي بل يجوز معها ارادة المعنى الحقيقي وعلى هذا يكون حد الحقيقة شاملاً لما له وضع بدل اللفظ بالقرينة أصلاً وماله وضع بدل اللفظ بقرينة غير مأمنة من المعنى الاصلى أو بقرينة غير لفظية لأننا لما أخرجنا بالنفس ما يكون بقرينة مأمنة أو بقرينة لفظية فذلك التحمل الكناية لا حقيقة ولا مجاز بعيد عن الصواب لا حاصل له وقد أورد على المصنف أن قوله بنفسه لا يصح أن يتعلق بالدلالة لخرج الحرف فانه عين ليدل بغيره على معنى لا بنفسه وأول على أنه يتعلق باللفظ على أنه حال التقدير تعيين اللفظ كائناً بنفسه أي مع نفسه أي لا صاحب ذلك اللفظ غيره وفيه نصف وقد يلزم الأول وقال الحرف وضع لمعنى يبين ليدل بنفسه على معنى في غيره فان الحرف يدل بنفسه على معنى لا يقتل المتعلق بغيره بخلاف المجاز فانه لا يدل بنفسه على معناه أعني على معنى بالقرينة وإلى ما ذكرناه بشر كلام ابن الحاجب في أماليه **﴿تنبيه﴾** قد يورد على ما ذكرناه من حد الوضع أنه يخرج عنه المشترك فانه عين في اللفظ للدلالة على المعنى لا بنفسه بل بقرينة وهذا السؤال استمره السكاكي

المجاز في اللفظية وكذا يلزم انحصار قرينة الكناية بمعنى غير اللفظية وكل منهما مأمون وقد تكون قرينة المجاز معنوية \* لم فيكون داخل في التعريف فلا يصح اخراجه حيث أنه قد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة عن التعريف فلا يصح ادخالها. يتبد في (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على نسخة فخرج المجاز دون الكناية أن معنى كلامه ما يخرج الجواب له أن معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق أنمخرج التبيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التبيين الذي في الكناية فانهم يخرجون قد نبين فساد وأما على هذا التوجيه فمناه فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية فانها لم تخرج من تعريفها لانها من آثار الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبني على أن قوله فخرج مفرع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله على رأى المصنف) أي وإن كان محو جماع على رأى السكاكي

(١) قول ابن يعقوب وهو تعيين للدلالة كذا في الاصل وفي العبارة نقص ظاهر فخرج ركبته مصححه



لم تستعمل فيها موضع بل استعمال في لازم الموضوع لمع جواز ارادة للزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق

لا عبرة به لأوجه به أحدها أن فيه الدور في الترخيف لا تأخذ بالوضع وهو مشتق من الوضع في شرفه لأنه آتٍ لا ارادي أن صار الترخيف بذلك التحمل هكذا والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى من غير قرينة ما من ارادة للوضع والوضع المذكور في الترخيف لا يفهم إلا بالوضع وقد ذكرنا فيهم به الوضوح فجاء الدور وهذا الوجه يجب عنه بأن المراد صدوقه والترضيبان للشيء في الجملة ولا يتعين التفسير بلفظ الموضوع وإنما عبر به لأنه لم يعمد للتخريف وإذا أريد الترخيف عبر عن مصدوقه بعبارة أخرى يقال مثلا للوضع تعيين اللفظ للدلالة على الشيء من غير قرينة ماضية عن ارادة الشيء الأصلي كقائل وفيه أن الأصلي هو ما وضع له اللفظ أولا ولا معنى له غير ذلك فعاد الدور وتأتيها عن اللفظ وما من قولنا دل اللفظ بنفسه أنه دل بلا شيء آخر ورأه وليس فيه ما يشعر بأن المراد بلا شيء هو اللفظية للامعة وباعتبار ذلك في الجدل يحتاج إلى بيان فيه وليرجى به وثالثها أن قوله من غير قرينة لفظية يقتضي صرحه في هذا الجواز في اللفظية وهو قد صدقنا ذلك قلت رأيت أسد اعند قول القائل لك ما أريدك فيمكن أن لا يتحرك فيه الاستدلال في فهم الشيء الجازي بالقرينة لفظية في ورأيها أن غاية تصحيح هذا التحمل أن تكون الالكناية حقيقة وهو قد صدقنا مذهب المصنف فلا معنى ليعمل ما يطل مذهب غيره على السبب الواجب وهذا يلزم أن ما يقال لا يمانها دون الجواز لا يصح لأنه لا يتم إلا بنحو التحمل المذكور وقد تبين فساد ما قلنا كذلك لأنه أن لا يتم على ما جعله من حيث معناه الذي صارت به كناية لا دل نفسا بل بشرية كما تقدم وعلى تقدير تسليم صحة ذلك التحمل لا يرتكب الإثبات كونها حقيقة والمصنف لا يقول بذلك وإن صرح بالساكن فيلا يعمل كلامه على ما ينشأ منه مذهب بل يحمل على السهو منه أو من التامع وذلك أن المصنف إنما يقول بأن لفظ الالكناية استعمال في موضوعه وهو لازم من معناه جواز ارادة للزوم فليس عنده من الحقيقة ومنه تحقيق مذهب فيما يأتي أن شاذة تسمى - وللعرف الموضوع ومعلوم أن الحلية التي تسمى به الحلي بناء على الحلي وهو أن دلالة الألفاظ وضعية يصح تبدلها وتختلف اللغات بحسب أوضاع تلك الدلالة أشار إلى ما يختلف حين حد الوضع بأنه تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها فقال إن للتركيب كالترتيب معناه الحقيقي لا يتجاوز معنيته كالمظهر والحقيق غير مجموع عنهما قال فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منسبا إلى الوضعين أما إذا خصصت بواحد ما صرح بها كقولك الترميم بمعنى الطهر وما استأما كقولك الترميم لا يعني الحضيض فإنه حينئذ يتعصب دلالة لا ينسب على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عليه بازاءه بنفسه ثم قال وما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى الترميم في دلالة على ما هو معناه فقد عرفت أن معناه هذا الترميم عدم تحصيل معنى للتركيب الدائر بين الوضعين واعتراض المصنف عليه بأن لا لا تدل أن معناه الحقيقي ذلك هو أن قوله هذا قلنا الترميم بمعنى الطهر أولا يعني الحضيض فهو دل بنفسه على الطهر بالتعيين وهو ظاهر فإن الترميم كما تكون معنوية تكون لفظية فيكون كل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا يعني الحضيض قرينة (قلت) أصل السؤال عما يتوجه إذا وقع الاشتراك من واضح واحد وأما من واضع واحد لا يشعر أحدهما بالآخر فلا وقول الساكن كما معنى للتركيب ما لا يتجاوز معنيته معناه أنه عند الإطلاق صالح لكل منهما فهو عند الإطلاق يدل بنفسه على معناه الذي هو أحد معناه ذلك كما كان مقصودا قصد الإجماع وقد صرح بذلك ابن الحاجب في الأمالي وإن كان كلامه في ما يقتصر بروحه بخلافه حيث قال أورد للتركيب قال يجب بأنه يتبادر غير معين لم أن يكون المعين مجازا وقوله أما إذا خصصت بواحد صرح بها كقولك الترميم بمعنى الطهر فاعمال بنفسه بالتعيين كما كان الواضع عنه في نظر فإن الترميم في هذا التركيب ليس مشتركا فأنك ذكرت كلمة الترميم وشرحت معناها بقولك الطهر إن أردت بالترميم الذي ذكره الطهر فليس فيه استعمال الترميم بمعنى

(قوله لم تستعمل فيها موضع)

أي عند المصنف خلافا

للساكن لأنه يقول

الالكناية لفظ استعمال في

معناه مراد منه لازم ذلك

الشيء فهو عند حقيقة

لا استعمال اللفظ في معناه

وإن أريد منه لازم ذلك

الشيء وأما عند المصنف

فهو واسطة بين الحقيقة

والجواز (قوله مع جواز

ارادة للزوم) أي الموضوع

له ومن المعاد أن مجرد

جواز ارادة للزوم لا

يرجع كون اللفظ مستعملا

فيه (قوله وسيجيء) أي في

باب الالكناية تحقيق ذلك

أي تحقيق أن ارادة للزوم

وهو المعنى الحقيقي في

الالكناية جاز لا لازم

والفتح يفيد ذلك في

مواضع وفي موضع آخر

يفيد للزوم

وقيل دلالة اللفظ على معناه لئانه هو ظاهر الفساد لاقتضائه أن يمنع قلبه الى الجواز وجهه علما ووضعه للتضادين كالجنون ثلاثا سود والابيض فلو ما بالذات لا يزول بالتيرو ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم

(قوله والقول الخ) قال في الاصول لمعارف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع ونيافيه مذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لئانه لا يفيط الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على حصوله حاصله عقبه بقوله والقول الخ وقول التارخ في الطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحصل ما في القام أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لهما من محض لتساوي نسبتة الى جميع المعاني فذهب المحققون الى أن المحض لوضعه لهذا المعنى دون ذلك هو ايراد الواضع والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على مذهب اليه (١٦) الشيخ أبو الحسن الاشرى من أنه تعالى وضع الالفاظ وقبض عباد عليها تعليما

(والقول بدلالة اللفظ لئانه ظاهره فاسد) يعني ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لئانه فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على ما يفهمته ظاهرا لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لئانه كدلالاته على الالفاظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم

ذلك وأن ظاهرا ما قيل بمافي مخالفة لكون الدلالة وضعية فاسد فقال (والقول بدلالة اللفظ) أي وقول القائل وهو عباد الصيمري من المعتزلة ان دلالة اللفظ (لئانه) لا يوضع الواضع بل اللفظ بينه وبين معناه لرباط اقتضاه مناسبة ذاتية بهادله على ذلك المعنى (ظاهره) أي ظاهر هذا القول (فاسد) يعني أن هذا القول ما يتفق على فساد مادام محمولا على ظاهره لان ظاهره أن اللفظ يفهم منه المعنى بالنظر لئانه و يرام بحصول لئانه عند السامع حصول المعنى لديه لان الامر الثاني لا يتخلف عن الثالث فإذا تصور العقل ذات اللفظ تصور معه مدلوله فتكون دلالة عقلية كدلالاته على وجود الالفاظ به وإذا كانت عقلية استوت فيها العقلاء فيفهم أن يفهم كل واحد كل لفظ في كل لغة فيرتب على ذلك أنه لا يخص بلفظ قوم على قوم واذا فرض هل لفظ اللفظ معنى مجازي بقرينة ليفهم منه ذلك المعنى للقول اليه بالقرينة لم يصح وكذا اذا قل لي دل بالقرينة لان النقل عرضي فإذا أطلق ليفهم منه المعنى للقول

الطهر بل هو اخبار عن الجهول بالعلم كما اذا قلت الانسان ناطق ليس مدلوله الناطق ناطق والا لا تعادل ان مدلول الانسان هو الناطق وأما اعتراض المصنف عليه بأن الانسليم أن معناه المحقق ذلك فلأن أراد أن الانسليم أنه موضع ليفيد الابهام بين المعنيين عند الاطلاق فهو موافق لكلام ابن الحاجب في المختصر والمحق خلافة لان المشترك يتبادر اليه من أحد المعنيين ولا يرام ما ذكره من كونه المعين بجزأ الأعداد بين معنييه بقيد المعنيين اليهم كما جفتاه في شرح المختصر فالقرينة أعما يحتاج اليها تعيين أحد المعنيين عند السامع وهو ليس معنى لا مشترك من حيث هو مشترك واعتراض المصنف الثاني كان مستغنيا عنه لما ذكرناه من الاعتراض نعم يصح أن يعترض به المصنف في نحو قواك اعتدت فلانة بقرطير فله أن يقول كلام السكاكي يقتضي أن هذا دل على الطاهر بنفسه وليس كذلك بل بقرينة وصفه بالطهر وأجيب عنه بأن الطاهر هنا ليس قرينة دلالة اللفظ على المعنى بل تعيين دلالاته على أحد معنييه بخلاف قرينة الجواز فانه يثبت دلالة على معناه ص (والقول بدلالة اللفظ لئانه ظاهره فاسد

بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسع و ذلك الجسم واحد أو جماعة من الناس أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة وذهب عباد ابن سليمان الصيمري ومن تبعه الى أن المحض دلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات الكلمة يعني أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة اللفظ على هذا المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لا بينهما من للنسبة الذاتية ولا يحتاج في دلالاته على معناه الوضع للاستغناء عنه بالنسبة الذاتية التي بينهما قال المصنف وهذا القول ظاهره فاسد لوسايات ناويله (قوله بدلالة اللفظ) أي على معناه وقوله لئانه أي لا لوضعه لا اذ لوضع (قوله ذهب بعضهم) أي وهو عباد بن سليمان

وان

الصيمري من المعتزلة (قوله لا يحتاج الوضع) أي التعيين (قوله طبيعة) أي ذاتية

(قوله على ما يفهم منه) أي وهو عدم الاحتياج لوضع لان دلالة اللفظ لئانه (قوله كدلالاته على الالفاظ) أي على وجوده وحياته فان هذه الدلالات اللفظ لا تتعاقب لانتفاك أصلا (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات) أي في معنى اللفظ الواحد لان ما بالذات لا يختلف لكن الالزام بطل فبطل التروم وبيان بطلان الالزام أن لفظ سومعنا بالتركية تمامه بالفارسية جانباً وبالبرية قبس فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية فتى عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة

وتأوله السكاكي رحمه الله على أنه تنبيه على ما عليه أئمة على الاختناق والتصر يضمن أن المعروف في أنفسهم خواص بها تختلف كالجرهم والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك مستمدة أن العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء منها لم يزل له من التناسب بينهما فاضا لمحق الحكمة كالنصم بالقاء الذي هو حرف زحل كسر الشئ من غير أن يبين والقسم (١٧) بالقاف الذي هو حرف شدة يد كسر الشئ

حتى يبين وأن لتكريكات كالفعلان والفتل بالتحريك كالزفزان والحيدى وفصل مثل شرف وغير ذلك خواص أيضا فيا لم فيها ما يفرق بالحروف وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الحكم في اختصاصها بالخاص

(قوله وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله لأن لا تختلف أى ولو لم يكن أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى بحيث أنه متى سمع انسان أى لفظ كان فهم معناه ولا يتيسر عليه ولا يحتاج لسؤال التردد متلعن معنى كلامهم لكن اللازم باطل فبطل التردد وقوله لعم الخ بيان للضرورة التي احتوت عليها الشرطية (قوله لعدم انفكاك الملوك عن الجليل) أى لأن الدليل ما يميز من العلم به العلم بشيء آخر الخى هو الملوك (قوله ولا يمنع أن يجعل اللفظ الخ) يبنى أن لفظ المجاز مع القرينة يمنع فهم المعنى الحقيقي منه فان أسد مع برى لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا فلو كان اللفظ دالا بذاته فلا يكون أسد دالا إلا على المعنى الحقيقي (قوله ولا يمنع قلة الخ) أى (قوله بحيث لا يفهم الخ) لأنه يدل على مبناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كفى في الأعلام المنقولة وغيره من المنقولات الشرعية والعرفية كزبد الصلاة والجابة فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمنع

وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك الملوك عن الدليل ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لأن ما بالذات لا يزول بالتأثير ولا يمنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) إليه دون معناه الأصلى يصح لأنه يقتضى المعنى بذاته وما بالذات لا يختلف بالعارض من نقل مجرد أو بقرينة ولا يمنع أن لا يصح وضعه للضدين لأنه وإن أمكن أن يناسب الشيء الضدين بما يجتمع مختلفين بغير علمه اجتماعهما عند الأخبار باللفظ للوضع لهما عن شيء واحد فالجواب مثلا للوضع للابيض والأسود إذا قيل هوجون فهمه أبيض وأسود معاً والواجب كلها فاسد فعلا إذا كان معنى قوله يدل بذاته أنه يدل بذاته الظاهرية أى من حيث أنه لفظ يدرك عند سماعه بخصوصه وأما أن أراد أنه يدل بأمر يرجع إلى حال في ذات اللفظ الخاص فيكون ظاهر امره عند السماع أوفقها فلا ترتب هذه الوازم ولكن يلزم عليه أن من أدرك ما صار به ذات اللفظ دالة فهم المعنى فلا بد أن يتنقل باعتبار هذا للمركب وإلى هذا الاعتبار يشير من قول إن إدراك الدلالة الثانية تخص الله به من شاء ويدرك غيره منه بالتعلم ويناسب هذا ما يمكن أن يفهم معنى اللفظ بطبيعته فقليله مامنى أدفع فقال أجدي فيه يسأله المحبر وهو كذلك في القبر قيل إن هذا المعنى هو الذى صح عن عبادة أن أراد حديثاً أن اللفظ على هذا الخلف وأن الأصل في الإدراك الطبع المناسبة ثم يترك ذلك المناسبة من تعلم للمركب من غير صحة النقل فالمشاهدة تكذب ضرورة صحة نقل الألفاظ ووضعها بحيث لا يفهم منها غير ما وضعه كما قلنا في الإلزام الأول وإن أراد ذلك مع صحة النقل والوضع باعتبار غير للمركب لها بالطبع لزمت صحة أيضاً باعتباره إذ لا فرق بين أفراد الإنسان في أن ما يصح باعتباره فرد منها يصح باعتبار الآخر لصحة جهل الشكل لتلك المناسبة فيلزم بطلان كون الدلالة طبيعية لصحة تخلفها فتخلفها الوضعية وغاية ما فيه تجوز من النقل لبعض الأفراد للعارض ولا حكم للعارض العارض وإن أراد أن اللفظ لابد أن تكون فيه مناسبة ولا تنكفي في الدلالة ولكن تحمل الواضع على الوضع والا فلم اختص هذا اللفظ بأن يوضع لهذا المعنى دون هذا فحينئذ إن كان مراده مناسبة غير موجبة للوضع بل مرجحة للوضع عند الواضع ولوشاء لأهلها رجع إلى نحو ما تأوله به السكاكي كما يأتى وهو خلاف الظاهر وإن أراد مناسبة موجبة للوضع فهو فاسد ما تقرر في الحكمة أن المختار لا يجب عليه شيء والاتقى الاختيار كان الواضع هو الله تعالى وهو الراجح وإن كان المخالف فمعلوم أنه أياضه باختيار الله تعالى على أن المشاهدة تكذب فإن المخالف يضع ألفاظاً وينقلها بالاختيار بلا رعاية مناسبة أصلاً وإن أراد أن الاختيار من المخالف محال بل مناسبة فهو فاسد فان اختياره لا يتوقف جزماً كاختار أحد الرغيفين ليكسر سورة الجوع بالمرجح لاحدهما على الآخر فقد تبين أن هذا القول على ظاهره لا يصح (وقد تأوله) أى القول بأن دلالة اللفظ إنما هي لذاته (السكاكي) أى حمله السكاكي على غير ظاهره وذلك أنه قال معنى قوله يدل لذاته أن فيه وضاً ذاتياً يناسب (وقد تأوله السكاكي) ش لا شك أن دلالة كل لفظ على معناه مع استواء المعاني بالقبية إليه لا يمكن لانه لا جميع من غير مرجح فاختصاص بعضها ببعض لابد له من مرجح وذلك إما ذات اللفظ أو غيره وذلك الثبوت أن يكون وضع الله تعالى أو وضع العباد على أقوال حقايقها بأدلتها في شرح المختصر

(٣ - شرح التلخيص - رابع)

لأنه يدل على مبناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كفى في الأعلام المنقولة وغيره من المنقولات الشرعية والعرفية كزبد الصلاة والجابة فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمنع

ثل لفظ ز يضمن الصدرية هلمية وتقل لفظ صلا من الدعاء الى الأفعال والأقوال المخصوصة وتقل لفظ دابة من كل مآذب على وجه الأرض لذات الأربع لكن اللازم باللفظ فكذلك المألوف والحاصل أن دلالة اللفظ على معناه لو كانت لفظته لمزم عليه أموراً ربما كسبها بالظلمة وأعلن اللازم الأول نظرية لغة والثاني نظرية الأشخاص وإن كان لازماً لمأقبلة الثالث نظرية الفرائق والرابع نظرية الاحقاقى للثبوتة وإذ علمت أن الزايم أربعة تعلم أن الأولى للتشريح إعادة اللازم في قوله وأن يفهم كل أحد الخ كالمضيق بقية المطوفات لأن ترك اعادته يشر بأن قوله وأن يفهم الخ من تسمية ما قبله تفسيره كقيل اه سم (قوله أى صرفه من ظاهره) أى حمله على خلاف الظاهر وتلك لانه كما منى قوله يدل لفظه أن فيه وصفاً ذاتياً مناسباً أن يوضع بسببه معنى دون آخر لأن للنسبة بسببها يدل اللفظ على للمنى بدون الوضع كما هو ظاهر وأعلم أن هذا التأويل خلاف للصحيح نقله عن عباد والمصحح في النقل عنه وهو ظاهر من كلامه قالى جمع الجوامع وشعره العلامة الملى مانصه ولا يشترط مناسبة اللفظ للمنى خلافاً لمبدأ الصعيرى حيث أثبتاها في كل لفظ ومعناه قال والأفلم اختص به فقيل معنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل معنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك (١٨) من خصه الله تعالى به كفى الثقافة ويعرف غير منتهى قال القرائى حكى أن بعضهم يدعى أنه

أى صرفه من ظاهره وقاله نبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصرف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والمهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك

أن يوضع به معنى دون آخر مناسبة لا تؤدى الى حد اللجاء وقد تقدمت الإشارة لهذا التأويل أنفاً فنقول هذا القتال على هذا نبيه على ما عليه أئمة التصريف المشتمل على الاشتقاق وهو ما ذكره من أن للحروف فى أنفسها خواص وأوصافها تختلف أجناس الحروف فاختلقت فى مخارجها وذلك مثل كون الحرف مجهولاً للقبال لكونه مهموساً أى مع خفاء طبيعي ومثل كونه شديداً للقبال لكونه رخواً ومثل كونه متوسطاً بين الشدة والرخاوة وغير ذلك كالتصحيح والاعلال والاستعلاء والانخفاض وأجناس ذات هذه الأوصاف معلومة فى محلها وإذا كانت الحروف كذلك فى مقتضى حكمة الواضع أن لا يهمل للنسبة عند الوضع ولوجاز عقلاً تركها فضع مثلاً ما يشتمل على ما فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة ومقاربة وسهولة كالقصم بالغاء التى هو حرف رخو وقد وضع لكسر الكسرى بلا يينونة لأنه أسهل ما فيه يينونة ولذلك وضع له القصم بالقاف التى هو حرف شديد لان الكسر مع اليينونة أشد كذا يضع ما فيه مستعمل ما فيه علو وضده وعلى هذا القياس وما ذكره أيضاً من أن لتركيب الحروف فى الكلمة هيئة

ولما كانت متقاربة وكان الواضع فى الفساد هو القول بأن دلالاتها لذاتها ذكره فقال والقول بدلالة اللفظ أى على معناه لذاته أى لذات اللفظ ظاهره فاسد إنما قال بظاهره لأن له عنده تأويل وهذا للذهب منسوب الى عباد بن سليمان التلمىزى وتأوله السكاكى على أن المراد أن للحروف خواص تناسب منهاها من شدق وضعف وغيره فإن الحروف تنقسم الى مجهورة ومهموسة وغير ذلك ووجه فساد هذا

يرف للسجلات من الأسماء فقيل له مامسى أذغف وهو من لغة البربر فقال أجذفيه يباشيدواوراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاسنخاني والثاني هو الصحيح عن عباد اه بلفظهما فانت تراها كيف نقل القولين وصحح الثاني منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى (قوله وقال انه) أى القول الذى نور (قوله نبيه) أى وتنبه إلى المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله على الاشتقاق والتصرف) هذا يدل على أن كلامهما علم على حدته وهو الحق لا يتياز موضوع كل منهما

عن موضوع الآخر بالحينية المتبرية من موضوعات العلوم فعمل التصريف يبعث عن مقررات الالفاظ من حيث أصالة وتلك حروفها وزادها وحجتها وأعتلها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبعث عن مقررات الالفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالإصالة والقرعية كذا ذكر السيد فى شرح الفتح قال القنبرى وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المتبرية عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال فى قال أصله قولى فان هذان علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والقرعية وأجيب بأن مراده الاصالة والقرعية المخصوصان أى اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجبان فى قال وقول وأملت وأملت لاتخاذ معناها بخلاف الفعل والمصدر تأمل (قوله من أن للحروف الخ) هذا بيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله فى أنفسها) أى باعتبار ذاتها (قوله خواص) أى صفات وقولها أى بسببها (قوله كالجهر) هو خروج الحرف به وقوى ويدل ذلك بالقول على الحرف بدهمة كآب وآخ والمهمس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهمة يجمعها قولك فئت شخص سكت وما عتلها بمجهور (قوله والشدة والرخاوة) الشدة انحصار صوت الحرف عند سكاته فى مخرجه انحصار تاماً فلا يجرى فيه غيره والرخاوة عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند سكاته فجرى الصوت فى غير مخرجه جر تاماً والتوسط أن لا يمتد الانحصار إلى الجرى والحروف الشديدة يجمعها قولك أبجد فط بكت والمتوسطة بين الشدة والرخاوة يجمعها قولك بن عمر وما عتلها حرف وفرة حوة (قوله وغير ذلك) أى كالاستعلاء والاستغفال والتصحيح

والاعمال (قوله وتلك الحواص) أى الاوصاف (قوله اذا أخذ فى تعيين شئ) أى اذا أخذنى وضع لفظ وقوله مركب منها أى من هذه الحروف (قوله لمضى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) أى بين الحروف والمضى فيضع مثلاً اللفظ البدو بحر فى بحر أو قلنى فى بحر أو سهولة كالقسم بالفاء التى هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر اللشى بلا ينة وانفصال لا بأسهل فانه ينة وتوضع اللفظ البدو بحر فى شدة مثلنى فيه شدة كالقسم بالفاء التى هو حرف شدة فانه قد وضع لكسر اللشى مع ينة لأن الكسر مع الينة ثأشدم الكسر بلا ينة وتوضع ما فيه حرف فاستملاء لا فيه علو وضده لضده وعلى هذا التقاس (قوله قضاء لحن الحكمة) الانشاقق بانية أى أداء الحكمة انصاف الحروف بتلك الحواص وليست هذه الحواص عطف متضبة لذاتها هذه المافى فانه شرف فى الجماع قال العلامة الفنارى ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمضى بحسب خواص الحروف (١٩) والتكريرات انما يظهر فى بعض الكلمات

كأذكره وأما اعتباره فى جميع كانت لغات واحدة فتعذر لماعلك باعتباره فى كليات جميع اللغات قال الشيخ يس وبعبارة الجوينى فى للسألة هل للحروف فى الكلمات خواص تحمل على وضعها لماتها أو وضعت لماتها اتفاقاً فوضع الباب لمضى والباب بالثون لمضى آخر ولو عكس لم يمتنع وبني السئلة على مسئلة حكيمه وهى أن الفعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أولا والاظهر لا كاختيار الجامع دفع جوعاً حاداً رغيفين (قوله لكسر اللشى) أى التى وضع لكسر اللشى وقوله من غير أن بين أى يفصل

وتلك الحواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا أخذنى تعيين شئ مركب منها لمضى لا سهل التناسب بينهما قضاء لحن الحكمة كالقسم بالفاء التى هو حرف رخو لكسر اللشى من غير أن بين والقسم بالفاء التى هو حرف شديد لكسر اللشى حتى يبين وأن لميثات تركيب الحروف أيضا خواص كالغفلان والفتى بالتحرىك ما فيه حركة كالنوزان والحيدى وكذا باب فصل الضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل

خاصة تناسب معنى فوضع له تلك الكلمة كإلى النوزان فانه على هيئة حرركات متواليه فيناسب ما هو من جنس الحركة ولتلك وضع لفراب الذى كرو زوده على الأشى وهو من جنس الحركة وكإلى الحيدى فانه على هيئة حرركات متواليه فوضع لفراب الذى نشاط فى حرركاته وخفته حتى انه يحيدو بفهم من ظله وكذا هيئة فعل بضم العين للزوم بمعنى عدم التمضى للفعل لان الانضمام تناسب عدم الانسباط فصطلت دالة على الافعال الطبيعية اللازمة لذواتها ككرم وجبن وشرف وناسب ما ذكر من رعايه خواص الحروف ما يقوله راب علم الحروف من أن لها حركات ورو وطو بوى بوسة تناسب بها ما وضعت الالفاظ المركبة منها ما يقوله المتجمون من أن حروف الامم تشتمل على مناسبة تمل بها على أحوال مساهم وما يقع لمن الحوادث طول عمره وعند أهل الحق أن كل ذلك لله تعالى فطلى تقدير وجود دلالة عادية فى شئ من ذلك ففى بالجل من الله تعالى يمكن تحلقها وكون الحرف متلاحراً وبارداً حاراً وروودة تقتضى برودة وأحرار فى طبع مساهم ليس بالثبات بل بالجل ويمكن أن يجعل ذلك لاجل فى حرف مضاد له \* ولما عرف الحقيقة التالية للمجاز أشار الى تقسيم المجاز ثم الى شرحه فقال (والمجاز) فى الاصطلاح

القول أنه بقضى الى عدم نقله الى المجاز والى عدم وضع اللفظ لشي مؤدرواً بالانقيضان قادمى الامام فخر الدين أنه لا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً لمساهل ذلك لا يفيد غير تردد الفهم وهو حاصل قبل استعمال اللفظ وفيما قاله نزاع ذكره فى شرحه للتخصر ص (والمجاز

ذلك اللشى (قوله حتى يبين) أى ولا شك أن كسر اللشى مع الينة أشد وأقوى من الكسر الذى لا ينة فقه (قوله وأن لميثات الخ) عطف على قوله أن الحروف فى أنفسها خواص فقله أيضاً أى كأن للحروف فى نفسها خواص وهذا بيان ما عليه أئمة التصريف (قوله بالتحرىك) أى تحريك العين (قوله ما فيه حركة) أى فاتها وضما لا فيه حركة (قوله كالنوزان) أى فانه مشتمل على هيئة حرركات متواليه فيناسب ما فيه حركة ولتلك وضع لفراب الذى كرو زوده على الأشى وهو من جنس الحركة (قوله والحيدى) أى فاته مشتمل على هيئة حرركات متواليه فلذا وضع لفراب الذى نشاط فى حرركاته وخفته حتى انه اذا رأى ظله حاراً حاد منه أى فرمته ليسبقه لنشاطه وفى الفنرى الحيدى صفة مشتقة من حاد اذا مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه (قوله وكذا باب فصل) عطف على قوله كالغفلان (قوله للافعال الطبيعية) أى التى وضع للافعال الطبيعية وذلك لان الفهم تناسب عدم الانسباط فحصل دالا على أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها قاله ابن مقرب وفى شرح السيد للفتاح وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفيتين فناسب أن يكون مدلوله مضموم مع الشخص أى لازماله (قوله فى الاصل مفعل) أى أنه اعتبار أصله مصدر مسمى على وزن

مفعول فأصله يجوز نقل حركة الواو الساكن قبلها ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الأصل فصار مجاز الان للشتقات تقع للماضي المجرد في الصحة والاعمال وهم قد أعادوا فيه الماضي وهو جاز فلذلك أعادوا الجاز (قوله من جاز المكان) أي مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفون وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مصانف أي مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لأن المصدر للزيت مشتق من الجرد ويصح أن يقدم ما يؤخذ من جاز المكان دائرة الاختراع من دائرة الاشتقاق (قوله نقل) أي لفظ جاز في الاصطلاح إلى الكلمة المأخوذة من لفظ مجاز في الأصل مصدر معناه الجواز والتدبير ثم أنه نقل في الاصطلاح من المصدر إلى الكلمة للتمتع في غير ما وصفت باعتبار أنها جائزة ومتدبرة مكانها الأصلي فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوز بها وتدبر بها مكانها الأصلي فيكون اسم مفعول إذا علمت هذا فقول الشارح الجاز بيان للناسبة بين النقول والنقول إلى اليمين ثم نقله إلى اليمين لأن النقل إلى الكلمة للتمتع في غير ما وصفت به أفراد الشارح أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتدبرة مكانها الأصلي وكذا يقال في قوله الآتي أو للجوز بها أي أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزاً بها (قوله على معنى الخ) أي حالة كون الكلمة للجوز هامة بمعنى أنهم الجواز في الشارح هذا إشارة إلى أن الباء في قوله للجوز بها لتعدية الالفية (قوله وذكر الصنف الخ) حاصله أن لفظ جاز في الأصل مصدر ميمي بمعنى كان الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذة من قولهم جلت كذا جازاً حاجتي أي طرقتاها ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة للتمتع في غير ما وصفت بها باعتبار كونها طرقتاها يقال تصور المعنى الراد منها (٣٠) لاصفاً بمناها الأصلي لأن الجاز بمعنى الكلمة للذكور طريق إلى تصور

المعنى الراد منها والحاصل أن لفظ جاز مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحدث فاتفق الصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون الجاز للتمتع في الزمان منقولا هنا اسم للناسبة بينه وبين النقول إليه أمضى الكلمة للتمتع في غير ما وصفت ثم اختلفا فقال

من جاز المكان يجوز ما إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجاز أي لتدبر بها مكانها الأصلي أو الجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعملوها مكانها الأصلي كذلك أسرار البلاغة وذكر للصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أي طرقتاها على أن معنى جاز المكان سلكه فإن الجاز طريق إلى تصور معناه فالجاز (مفرد ومركب)

فبيان (مفرد ومركب) وهو في الأصل من جاز المكان بجوزره إذا تعداه فهو مصدر ميمي على وزن مفعول قلب فيه الواو ألفاً بعد نقل حركتها لساكن قبلها كقادم نقل لكلمة تصفت بمعناه وهي الكلمة للتمتع في غير معناها الأصلي لأنها منصفة بالجواز إما على أنها جائزة مكانها الأصلي وهو ما (مفرد ومركب الخ) ش للراد الجاز هنا ما ليس عقلياً فانه سبق في المعاني فدخل فيه الجاز القوي والثري والرفيع ولم يذكر الصنف حداً للجاز التي هو أعم من مفرد ومركب أما لانها مختلفان

وهي

الصنف للنقول هنا هو للتمتع اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر للنقول هنا هو للتمتع في

الحدث وأما استظهر الصنف ما ذكره لأن استعمال المصدر للميمي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعمال اسم مكان (قوله أنه) أي لفظ جاز مشتق مأخوذة من قولهم على مرمى (قوله على أن معنى) أي بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا يعني أنه جازوه وتعداه ويحتد فالجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فإن للجاز الخ) علة لخدوعه أي ثم نقل لكلمة للتمتع في غير ما وصفت لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلى الخ فهذا إشارة لبيان المناسبة بين النقول عنه والنقول إليه والحاصل أنه على هذا القول لم يمتد إلى الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزاً بها بل كونها محل الجواز بخلاف القول الأول لا يقال الحقيقة كذلك طريق إلى تصور معناها فليس مجازاً بهذا الاعتبار لأننا ناول ما ذكر وجه التسمية وترجع لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضي المراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه للتمتع لأننا ما اعتبر لإنشاء التسمية على وجه الخصوص بالسمي كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء فإنه يقتضي إيراد الوصف في كل ما وجد فيه ذلك المعنى ويتبنى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى لأن ذلك المعنى اعتبر لصحة إطلاق الوصف والحقيقة وإن وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقاً إلى تصور معناها لا تسمى مجازاً إلا بطريق المجاز على معناها لا بشر بالمعنى الذي اشتق منه فينمى ثبوتاً نفيًا كما في الأوصاف بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضع المعنى الوضحي وبمقتضيه أن اعتبار المعنى في تسمية شيء بشيء باعتراب المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية شيء بحزرة أو بحر ووصف بحر باعتباره المعنى في التسمية ظاهر لترجيح الاسم على غيره حال وضع المعنى وبيان أنه أولى بذلك المعنى من غيره وفي الوصف لصحة إطلاق الوصف على الشيء.

تستعمل فيه بالاصالة الى غير هاتينكون متصفة بجنسه على أنه وصف الفاعل فهو مصدر أطلق على الفاعل أو على معنى أنها يجوز به أي جازواها مكانها الأصلي وعدوها إياه فتكون متصفة بجنسه على أنه وصف للفعول فهو مصدر أطلق على الفعول ونحو هذا ذكره الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة في وجه تسمية الكلمة بالمجاز واستظهر الصنف أنه نقل من اسم المكان الى الكلمة من قولهم جعلت كذا مجازا لحاجتي أي طريقا لحاجتي لأن الكلمة جعلت طريقا لفهم معناها التي نقلت اليه فلم يستبر فيها كونه جائزة ولا يجوز بها بل كونها مجازا للجواز وأما استظهاره لأن استعمال المجاز في المكان أكثر وتقدم ما يشبهه بالمكان ويخيل فيه الحاية أنسب وعليه فيكون في الأصل من قولهم جازت المكان لا بمعنى تجاوزته بل بمعنى سلكته ووقع جوازي فيه ولو كان ماز وما لا يجاوز أيضا وما ذكره الشيخ عبد القاهر لا ينافي أن ينقل من المكان للفاعل وللفعول لوجود التلبس بالفاعل في كايهما لكن نقل المكان الى ما يؤول بالمكان تأويلا غير بعيد أنسب وإيقال اذا كان المرعى في الكلمة على ما استظهره المصنف أنها جعلت طريقا لفهم المعنى فالحقيقة جعلت طريقا لمعناها أيضا فلتسم مجازا بهذا الاعتبار بخلاف اعتبار أسرار البلاغة إذ لم يجاوز بالحقيقة عن أصلها فيلوح من هذا رجحان الاعتبار الاول وإن كان هذا الأخير قريب للنسبة لانا نقول ما ذكره لبيان وجه التسمية ووجه ترجيح هذا الاسم في المعنى على غيره ولا يقتضى ذلك إيراد التسمية في كل ما وجد فيه لاسي الاعتبار لانه أما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كالألوانم انتفاؤها عند انتفاء المعنى فانك اذا سميت رجلا بخصومه بأحر لوجود الحر في غير الهمزة تسمية بغيره بالاحمر لان التسمية الخاصة لا تعدى ولو كانت لسبب كالانتفى باتفاء السبب فسمى أحمر ولو انتفت الحر وتوأمنا يلزم الاطراد والانتفاء بالانتفاء في الأوصاف التي أعاد قصدتها الأسماء بالمعاني دون الذوات بخصوصها فتشتق من المعاني وتوضع وضما كإياها للتمام والاحمر مثلا اذا كنا وصفين فياوضحان وصف بالقيام والحرمة من غير راية خصوص الموصوف فينبس وجود المعنى في الشيء والانتفاء على وينسب عليه عدم صحة الإطلاق فالحقيقة ولو وجد فيها المعنى المذكور لا تسمى مجازا إذ لم يطلق المجاز على معناه ليشير بالمعنى الذي اشتق منه فيجيبه ثبوتنا ونفيا كإيا الأوصاف وأما ما كن بل اعتبر المعنى لرجحان الاسم للتسمية من غير قصد وضع المعنى الوصفي وكذا الحقيقة تخص بمعناها ولا يسمى المجاز باسمها لوجوه معنى الحق والثبت فيه باعتبار المعنى للنقول اليه ثم لما كان المجاز قسمين كإذ كرم فردوم كبروا ممتنا بآذان وجمع للثابتين في حد واحد غير ممكن إلا بما يشير بواحد منهما بخصوصه وللصود المخصوص عرف

بالحقيقة فلا يمكن حدما بمحدواحدوا كان يمكن أن يحدوا لاعم منها ثم يذكر لكل واحد حدا وبداً الصنف يحد المجاز للحد فقال أما للحد فهو الكلمة وهي جنس فلم يدخل للمجاز للركب لا كما قال الخطيب أنه أخرج بها للركب فإن الجنس لا يخرج به ثم يرد عليه الاستمرار بالتبديل نحو فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى فإن المجاز فيه مجموع الكلام لا الكلمة والإطلاق الكلمة على أعم من الكلام مجاز لا دليل يجوز دخوله في هذا الحد ولا يقال هذا مركب وكلامنا في المجاز للحد لا أنا نريد بالمجاز للحد ما يقابل مجاز الاسناد وليس في التبديل مجاز اسنادي وقوله للتمثلة يخرج للكلمة قبل الاستعمال وبعد الوضع وهو مراد الصنف بقوله يخرج غير المستعمل وقوله في غير ما وضعت به يخرج الحقيقة فانها متممة فيا وضعت له وقوله في اصطلاح التخاطب يخرج استعمال الصلة للاركان بغير الشرع فانه لفظ مستعمل في غير ما وضعت له لانه ليس غير ما وضعت له في عرف الشرع

للوصوف ولهذا شرط بقاء المعنى في للوصوف عند إطلاق الوصف عليه ولم يشترط بقاء المعنى في المسمى عند إطلاق الاسم عليه فنسود والحرمة لا يصح وصفه بأحر حقيقة ويصح تسميته بذلك أي استمرار إطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) أي للمجاز للفسرد والمجاز للركب مختلفان أي حقيقة لكل منهما تخالف حقيقة الآخر

(قوله فر فوا كلاً على حدة) أي لأن الحقائق الثابتة لا يمكن جمعها في ظرف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه وأما على سبيل الأجمال فيمكن كأن يبرهنها على الكلمة باللفظ أو القول وكان يقال في ظرف الإنسان والفرس الجسم الثاني الحاسن للتحرك بالارادة (قوله الكلمة) أي سواء كانت اسمياً أو ضميراً أو حرفاً أو خرج عنها التركيب ولا يقال خرج بها لأنها جنس والجنس لا يخرج به وكذا (٢٢) قيلوا ك أن تقول لا فرق بين خرج به وخرج إنما التي يناسب أخرج به بالحزمة

فر فوا كلاً على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتراز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احتراز عن الحقيقة

كلانهم على حدة وقدم المفرد منها البساطة فقال (أما المفرد) أي المجاز المفرد (فهو الكلمة) تلك تسمية بالكلمة جنس خرج عنه الكلام بناء على أصل إطلاقها والمستعملة فصل خرج به الكلمة الموضوعه قبل الاستعمال فلا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة (في غير ما وضعت له) فصل خرج به الكلمة المستعملة فيما وضعت له على الإطلاق وهي الحقيقة سواء كان لها ظاهراً من مجازاً بأن لا يتقدم له وضع كساد وأد أو منقولاً بأن تقدم له وضع كز يدعى على شخص وسواء كان الارتفاع والنقل في العملية كما مثل أو في الجنسية كالمين في المعنى الثاني الأدل بأن يتقدم أحد الموضوعين وكالسد في الأول ودخل في النقل المشترك مطلقاً ليس من شرط النقل وجود السابطة فم لا يشترك إذا تعدد فيه الوضع مع عدم الشعور بالوضع الأول فلا يسمى منقولاً وهو من الحقيقة كما تقدم اللهم إلا أن يبنى بالنقل تقدم الوضع ووجود آخر بعده بلا فرق فلا يخرج ما ذكر عن النقل ولكن العروف في النقل هو أن يكثر استعمال الاسم في بعض ما يصلح له حتى يناسي الأصل ويهجر ويصير لا يفهم منه إلا ذلك الحاصل أو ينقل لمنااسبة مع هجران الأول وعليه يكون المنقول ميبناً للمشترك وادخلهم يحمل الأعلام بناء على أن العلم يسمى حقيقة وأما على أنه لا يكون حقيقة كالإياض المجاز فيرد دخولها في الحقيقة مع كونه لا يسمى بها تأمل وكذا يدخل ما ليس من مجاز ولا منقولاً كالاشتقاقات فليست من جملة تحيضة لتقدم وضع موادها ولا منقولاً

الذي وقع به التخطأ ويحتمل أن يكون قوله في غير ما وضعت له فصلاً وقوله في اصطلاح التخطأ فبيد في هذا الفصل لا إدخال لا لأخراج كما أنه يقول ليس كل مستعمل في غير موضوعه مجازاً إنما يكون مجازاً بشرط أن يكون استعماله في غير موضوعه بالاعتبار الذي وقع به التخطأ وتقرر على هذا الوجه مقتضى عبارة الإيضاح لكن هلا صنع ذلك في حلال حقيقة فجعل قوله في اصطلاح التخطأ يدخل ما أخرجه قوله فيما وضع له من إطلاق الصلابة على البداهة فاللفظ مستعمل في غير ما وضع له بحسب الشرع ولكن حقيقة بحسب ذلك الاصطلاح وتوفنا على وجه يصح بخرجه التلط كما تقدم وعليه ما سبق ومنه يعلم اعتبار العلاقة فيخرج أيضاً إطلاق الكلمة على غير معناها للاملافة عمداً فإن ذلك إن كان وضماً جديداً فهو حقيقة ولا يقال إنه في غير موضوعه وإن لم يكن وضماً والفرق أنه عند فهم من المخبر به عنه كذب ويمكن أن يخرج بقوله على وجه يصح الأعلام فإنها ليست لعلاقة والراد بقوله على وجه يصح اعتبار العلاقة ويمكن أن يخرج أيضاً ما منعت العرب من استعماله لمع وجود العلاقة كخلة الطويل غير أنسان ونحوه إن ثبت ذلك وقد تكلمنا عليه في شرح المختصر في أن يقال اعتبار الملافة شرط للمجاز لا جزء من ذاتياته وشرط الثاني لا يذ كر في حده وقوله

ف تأمل (قوله احتراز بها) أي بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أي وبعد الوضع كما احتراز بها عن الكلمة المحذرة التي لم توضع أصلاً حتى أنها تستعمل (قوله فإنها) أي الكلمة التي وضعت ولم تستعمل لأم الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) أي في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له فضمير وضعت ليس راجعاً لما فكان الواجب إيراد الضمير لبيان الصلة على غير من هي لهما فإن أراد الوضع الشخصي خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لهناه الأصلي بالنوع كالاشتقاقات وإن أراد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لهناه الأصلي شخصياً كالاسد مثلاً وإن أراد ما هو أهم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيئاً من أفراد المجاز إلا أن

يجب أن المراد الوجودان ويرتكب التوزيع أي في غير ما وضعت له وضماً شخصياً في الموضوع بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضماً نوعياً في الموضوع بالوضع النوعي فتأمل ويرد على الشرط اللفظ للترك إذا استعمل في أحد معانيه فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كالمين مثلاً إذا استعملت في الباصرة كان معناها مغاير لما إذا استعملت في عين الشمس مثلاً اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل وضعت له وحينئذ فلا بد للترك فتأمل

من مجاز

يجب أن المراد الوجودان ويرتكب التوزيع أي في غير ما وضعت له وضماً شخصياً في الموضوع بالوضع



## في اصطلاح به التخاطب

(قوله مرتجلا كان الخ) تعميم في الحقيقة فضمير كان المستر يعود على الحقيقة وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ والضمير المستتر اسم كان ومرتجلا خبر مقدم ومنقول أعطف عليه والمرتل هو اللفظ للوضع لمنى ابتداء من غير نقل عن شيء كساد وأدد وأسد والنقول هو اللفظ الموضوع لمنى بدوومه لأخرنا سبب مع هجران المنى الأول كالقابلة والسلافة فإن دابة اسم لكل ماذب على الأرض ثم نقلت القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت لأركان المحصورة وللناسبة موجودة فيها وقهر المنى الأول (قوله أو غيرهما) أى ما ليس منقول ولا مرتجلا كالشئونات فأنها ليست مرتجلة محضة تقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقته أى وكالمشرك فإنه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين اللعين (٢٣) مثلا ولا يترتب فيه هجران المنى

مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما وقوله (في اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضعه في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فإنه

لعدم وضعها بنفسه قبل ما اشتقته وقوله (في اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت يبنى أن المنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ في غيره فهو مجاز ويحتمل أن يبنى بالمستعملة بدقيقته بقوله في غير ما وضعت له فيكون المنى أن الكلمة المقيدة بكونها استعملها في غير ما وضعت له إذا استعملت في اصطلاح أى بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى أن مصحح استعمالها في ذلك الغير وسبب كونه غير اصطلاح التخاطب تكون مجازا على ما تقدم في نفي الحقيقة وقد بينا أن هذا الوجه الثانى لا يغلو من تحمل وبكل تقدير إنما زاد هذا التقييد لئلا يخرج المجاز للمستعمل فيما وضعه في غير اصطلاح المستعمل وقناستعمل في اصطلاحه في غير ما وضع له كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنه مجاز ولولا هذا القيد لصدق عليه أنه استعمل فيما وضع له ولم يصدق عليه أنه استعمل في غير ما وضع له على الإطلاق لأن الدعاء الذى استعمل فيه كان موضوعا في الجملة أعنى في اللغة ولما قيد باصطلاح التخاطب دخل لأن الدعاء غير موضوع له في اصطلاح الشرع فهو كلمة استعملت في غير ما وضعت له في اصطلاح المستعمل وهو ظاهر ومنه ما إذا استعمله القنوى في الأركان المحصورة للاققة فإنه مجاز لأن الأركان غير موضوع لها في عرف اللغة وزاد هنا التقييد أيضا أعنى قوله في اصطلاح التخاطب ليخرج عن الترفع طاهومين أفراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح التخاطب وإنما هو غير باصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمل بعرف الشرع في الأركان المحصورة فإنه حقيقة ولولا

مع قرينة عدم إرادته أى إرادته ما وضع له قال في الإيضاح يخرج به الكناية وقد تبع في ذلك السكاكى وقد قدمنا ما يوضح به فساد قولهم وقد صرح جماعة كثيرة بأن الكناية حقيقة وأشار إليه السكاكى

الأول فهو منابر المرتجل والنقول كالشئ (قوله في اصطلاح التخاطب) أى في اصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب والتكلم (قوله متعلق بقوله وضعت) يبنى أن المنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ في غيره كان مجازا قال القنارى ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والازم أن لا يكون لفظ الأسد الذى وضع في اللغة للحيوان للفتى وأقر ذلك الوضع في الاصطلاح والعرف عندما استعمله التحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل

للمراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولا هنا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالتبر لا شئالة على معنى للثارة وبالمستعملة بدقيقته بقوله في غير ما وضعت له والمنى حينئذ أن الكلمة المقيدة بكونها استعملت في غير ما وضعت له إذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى أن مصحح استعمالها في ذلك الغير والسبب في كونه غير اصطلاح التخاطب تكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يغلو من تحمل كما تقدم في نفي الحقيقة (قوله ليدخل) أى في التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها في متعلق الظرف وقوله المجاز المستعمل فيما وضعه له في اصطلاح آخر أى غير اصطلاح المستعمل أى والحال أنه مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاحه (قوله المخاطب) بكسر الطاء أى التكلم بهذه الكلمة (قوله مجازا) أى لأن الدعاء غير الحقيقة المحصورة الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف الشرع لاشئاله عليه وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المحصورة فإنه يكون مجازا والحاصل أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة في معنى منابر لما وضعت له في اصطلاح التخاطب كما أشار لذلك الشارح بقوله أى فليس بمشتمل الخ

(قوله وان كان مستعملا الخ) جملة حال معترضة بين اسم ان وغيرها وهو قوله فليس يستعمل الخ والغاية زائدة (قوله فبا) أى فى معنى (قوله فى الجملة) أى فى بعض (٢٤) الاصطلاحات وهو المنة (قوله فليس يستعمل فبا) وضعه فى الاصطلاح الذى وقع

به التخطيب أعنى الشرع أى وان كان مستعملا فبا وضع له فى اصطلاح المنة فهو مجاز شرعى يقتضى اصطلاح الشرع وان كان حقيقة لتسوية يقتضى اصطلاح أهل المنة فان قلت اذا وقع ذلك الاستعمال من نوعى جرى على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لنوعيا قلت أجب العلامة ابن قاسم فى شرح الورقات بما نصه لانتم أنه مجاز لنوعى بل هو شرعى ولو حكاها (قوله ولو يخرج) تقتضى على قوله ليسمى أى ويخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر

باصطلاح آخر أعنى هو من أفراد الحقيقة فصله يخرج محذوف وقوله من الحقيقة بيان لما بعدها وهو قوله ما يكون الخ والحاصل أن المصنف زاد قوله فى اصطلاح التخطيب لأجل أن يدخل فى التعريف بعض أفراد المجاز ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لكن ليس غيرا فى اصطلاح التخطيب وانما دبر اصطلاح آخر (قوله لا يحسب اصطلاح التخطيب) يبنى فلا تكون الصلاة للتمتع فى الأركان الخصوصية بحسب الشرع من المجاز اذ تسمى فليس صادق عليها (قوله على وجه يصح) يؤخذ منه انه لا بد فى المجاز من ملاحظة العلاقة لان محتمل اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها والاصح تفريع قوله به فلا بد الخ عليه هذا القيد كدخل فى المجاز لانه يصدق عليه أنه استعمل فى غير ما وضع له اذ الأركان غير الموضوع له باعتبار المنة ولما زاد فى اصطلاح التخطيب خرج اذ لا يصدق عليه أنه مستعمل فى غير المعنى الذى وضع له فى اصطلاح للتمتع ضرورة أن الأركان وضع لها فى اصطلاح للتمتع فلا يكون مجازا باعتبار اصطلاحه فيخرج عن التعريف ثم المراد بالوضع ما يصدق عليه مطلق الوضع فى الجملة الشامل للوضع النوعى والشخصى لانه لو أريد به الوضع الشخصى لم يصدق الحد على التجوز فى المشتقات اذ لا يصدق عليه أنه استعمل فى غير الموضوع الشخصى لما وذلك أن المجاز يقتضى تقدم الوضع فاذا يصدق الشخصى لم يصدق أن لما وضع ما شخصيا استعمل فى غيره ضرورة أن اسم الفاعل مثلا ما وضع نوعه لكل شخص من الفاظه التى يصح أخذها من الفعل وكذا اذا أريد به الوضع النوعى لم يدخل نحو الاسد مجازا اذ لا يصدق عليه أنه استعمل فى غير موضوعه النوعى لان تقدم الوضع شرط فاذا خصص بالنوعى لم يصدق عليه أنه وضع نوعى استعمل فى غيره واذا أطلق الوضع للنوعى مجمعا فان قلت يصدق على كل منهما أنه استعمل فى غير ما وضع له ولا يتم منه تقدم الوضع لأن السالبة لا تقتضى وجود الوضع فيصدق على كل منهما الحد ولو خصص الوضع فلما هذا اعتبر عقل محقق ليس كثيرا فى العربية بل للنول عرفا فقولنا استعمل فى غير الموضوع هو أنه موضوعا نوعيا أو شخصيا فيتم ما ذكرتم ثم لو اعتبر ذلك لم يصح حد المجاز لان ذلك كريفه ما يقتضى شرط العلاقة بين الموضوع له أولا وثانيا وذلك بعيد سبق الوضع فلو حمل على ما يقتضى وجود وضع سابق كان فى الكلام تناقض وتخاذل اذ صير التقدير المجاز كلمة استعملت فى موضوعه من غير شرط تقدم الوضع لملاقة بين الموضوع له أولا وثانيا ولا يبنى تخاذله فليتأمل وقد ورد على هذا الحد أيضا دخول المشترك الذى استعمل فى معناه الثانى اذا كان وضعه فى اصطلاح واحد لانه كلمة استعملت فى غير ما وضع له أولا فى اصطلاح التخطيب وأجيب بأن المراد استعملت فى غير كل ما وضع له وضاحقيا وللشرك بهذا الاعتبار لم يستعمل فى غير كل ما وضع له وضاحقيا بل استعمل فى بعض ما وضع له وضاحقيا ولا يبنى ما فى هذا الجواب من اعتبار القاية الخالية الكلام عن دليلها وأجيب أيضا برعاية الحينية أى المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له من حيث انه غير ما وضع له وللشرك فى المعنى الثانى اما استعمل من حيثية الوضعية لامن حيثية غير الوضعية ولكن هذا الاعتبار انتم أغنى عن قوله فى اصطلاح التخطيب لان ما أريد اذ أخرجه وادخله به يخرج ويدخل بالحينية كما لا يبنى فافهم (على وجه يصح) هذا فصل خرج به أيضا حيث قال بهذا الكلام ومن حق الكلمة فى الحقيقة التى ليست بكتابة فأنهم ذلك أن الكتابة حقيقة وعليه جرى قول السكاكى وكثير من شارحيه وقد أشار إليه المصنف فى سابق فانه صرح

فى اصطلاح التخطيب وانما دبر اصطلاح آخر (قوله لا يحسب اصطلاح التخطيب) يبنى فلا تكون الصلاة للتمتع فى الأركان الخصوصية بحسب الشرع من المجاز اذ تسمى فليس صادق عليها (قوله على وجه يصح) يؤخذ منه انه لا بد فى المجاز من ملاحظة العلاقة لان محتمل اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها والاصح تفريع قوله به فلا بد الخ عليه

مع قرينة عدم إرادته فتقو لنا التسمية احتراماً لما يستعمل لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة وقولنا في الاصطلاح به التخاطب ليدل فيه تحولاً للصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملاً فيها وبصرف في الجملة فليس بمستعمل فيها ووضعه في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب

(معقوفة عدم ارادته) أى ارادة للوضوع له (فلا بد) للجاز (من الملاقة) ليمتصق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بقوله على وجه يصح

في أحد الحقبه بأن الكناية موضوع كيف بقولنا انها غير موضوع وهذا تافه ظاهر فاخر اجابا  
من القسنيين لا تخفى عليه وسيا في حد الجازع حرر في الاقوال في هذه المسئلة اه قال قلت هب أن  
الكناية تستعمل في غير موضوعها فكيف قال انها خرجت باشتراك القرنة ولاشك أن الكناية

وقولنا على وجه يصح احتراماً عن اللفظ كما سبق وقولنا مع قرينة عدم إرادته احتراماً عن الكناية كما تقدم

(قوله واشتراط العلاقة الخ) يؤخذ من هذا أن المراد باللفظ الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له للعلاقة من غير قصد لذلك الاستعمال وهو اللفظ الساتى كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال خذ هذا الفرس وأما اللفظ في الاعتقاد فإن استعمل اللفظ في معناه بحسب اعتقاده كان يقول انظر إلى هذا الأسد معتقداً أنه الحيوان المفترس المعلوم فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصح أن يستعمل في غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر إلى هذا الأسد مشيراً للفرس معتقداً أنه فرس شجاع (٢٦) صدق عليه حد الجواز لأنه في اعتقاده الذي هو الاعتبار استعماله في غير معناه

واشتراط العلاقة (ليخرج اللفظ) من تعريف الجواز كقولنا خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) أنما قيد بقوله مع قرينة عدم إرادته لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة

لأنه في اعتقاده الذي هو الاعتبار استعماله في غير معناه للعلاقة وإن لم يصح في ثبوت العلاقة في المشار إليه ولهذا إذا استعمله في معناه في اعتقاده فقال انظر إلى الأسد معتقداً أنه هو الحيوان المعلوم فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصح وإن كان اللفظ في اللفظ فهو خارج عن الحد وهذا هو المراد بقوله واشتراط العلاقة التي اقتضاها كون الاستعمال على وجه يصح بأن يكون لا ينكر عند الاعتقاد أعلاه (ليخرج اللفظ) عن تعريف الجواز وأراد باللفظ اللفظي كما بينا فإذا قل خذ هذا الفرس مشيراً للكتاب ومريداً له صدق عليه أنه استعمال في غير معناه لكن لا على وجه يصح لأنه بلا علاقة فيخرج عن حد الجواز ثم أشار إلى ما يخرج بقوله مع قرينة عدم إرادته بقوله (و) اشتراط وجود قرينة مائة عن إرادة المعنى الأصلي لتخرج (الكناية) حيث صدق عليها أنها لفظ استعمال في غير معناه بقرينة كناية ليست مائة من إرادة المعنى الأصلي لأنها كناية لا بد أن يكون استعمالها في غير ما وضعت له مقارناً لتحقيق جواز إرادة المعنى الأصلي والمراد بجواز إرادة المعنى الأصلي أن لا ينسب القرينة على انتفاء فعلها إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ولم ينسب علم المخاطب بانتفاء قرينة لم ينسب عنها اسم الكناية وليس المراد أن يوجد للمعنى الأصلي معياداً قائماً إذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد وذلك حيث لا قصد جعل علم المخاطب بأن لا نجاد له قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي لكن إنما تخرج الكناية فقط بالقيود المذكورة ويبقى الحد سلماً للمعجاز إن بيننا على أن لفظ الجواز لا يستعمل في معناه الأصلي والمجازي معاً وإن جاز نادك لم يشمل الحد لأن القرينة فيه لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ثم إذا أسقط القيد المذكور لدخاله دخلت الكناية أيضاً وهو ظاهر ثم أشار إلى أقسام الحقيقة والمجاز فقال (وكل منهما)

لعلاقة وإن لم يصح في ثبوت العلاقة في المشار إليه كذا في ابن يعقوب وبه يتبين رد ما في الشيخ يس نقلاً عن بعضهم أن اللفظ الخارج من التعريف لا يقصر على الساتى وغيره (قوله واشتراط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبس وهو أن تبدل على وجه يصح كما يخرج اللفظ يخرج مجازاً لم يلائم فيسه علاقة لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب أن عرفهم تخصيص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة فتأمل (قوله)

ليس على وجه يصح أي لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب (قوله والكناية) إخراجها بناء على أنها واسطة لا حقيقة ولا مجاز إنما أنها

تحتاج إلى قرينة وإنك لو قلت زيد كثير الماد لم يكن مع قرينة تصرف إلى الكرم ما فهمت الكناية وكان القدر يمتثل إلى أنه غلط وطبع أو قرآن قلت لاشك في احتياج الكناية للقرينة لأن تشتهر الكلمة في الكناية فتستثنى عن القرينة كالحقائق الرقية ولكنها ليست قرينة تصرف الاستعمال إلى غير الموضوع كما تصرف الجواز بل تصرف قصد الإفادة (قوله وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز منقسم فالحقيقة تنقسم إلى لغوية وشرعية وعرفية عامة وعرفية خاصة ومنهم من يسمى الرقية

والمجاز

ليست حقيقة فلائها كاسبق اللفظ للاستعمال في ما وضع له والكناية ليست كذلك

وأما أنها ليست مجازاً فلائها اشتراط فيه القرينة لثلاثة عن إرادة الحقيقة والكناية ليست كذلك ولهذا أخرجنا من تعريف المجاز (قوله مع جواز الخ) أي حالة كون استعمالها للذكور تارة للمجاز الخ وذلك ليكون القرينة فيها ليست مائة من إرادة المعنى الأصلي والمراد بجواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية أن لا ينسب القرينة على انتفاء فعلها إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ولم ينسب استعمال علم المخاطب بانتفاء قرينة على عدم إرادته لم ينسب عنها اسم الكناية وليس المراد أن يوجد للمعنى الأصلي معياداً قائماً إذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب

• والحقيقة لتوية وشرعية وعرفية خاصة أو عامة لأن واضعها ان كان واضع اللغة فلتوية وان كان الشارع فشرعية والافريقية والعرفية ان تعين صاحبها نسبت اليه

بأنه لا تجادل قرينة على عدم ارادة للشي الاصل والا كان مجزأ لا كناية (قوله وللجواز) أي للرد (قوله تعين ناقله) أي يكون ناقله عن الشيء التلوي طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل والا قربان اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصا وإنما يسماه ان كانوا طائفة منسوين لحرقة كأهل السلام وأهل النحول والنحول في قولهم أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ثم ان ظاهر الشارع ان النقل لا يحد من (٢٧) العرفي وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لأنه نفسها

وقيل ان النقل هو كثرة

الاستعمال للفظ في بعض

أفراد معناه أو في معنى

مناسب للشي الاصل وذلك

لأن كثرة الاستعمال حتى

يصير الاصل مجهورا هو

الحق في معنى النقل

ولادليل على وجود نقل

مقصود أولا (قوله وغير

ذلك) أي ماعدا الشرعي

كالكلمين بقرينة للقبالة

وأما لا يجعل الشرعي من

العرفي الخاص تشريفا له

حيث جعل قسما مستقلا

(قوله لا يتعين ناقله) أي

عن اللغة أي أن ناقله عن

اللغة لا يتعين بطائفة

مخصوصة وان كان معنا

في نفس الامر فأنفج

بأن نقل الأصل الناقل تعين

كواحد أو ألف غير أنا

جهلنا عنه وحيث تعين

فهو خاص فأين العام

وحاصل الجواب أن المراد

والجواز (تلوي وشرعي وعرفي خاص) تعين ناقله كالتلوي والصرق وغير ذلك (أو) عرفي (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس الى الواضح فان كان واضعها واضع اللغة فلتوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي الجواز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له

أي من الحقيقة والجواز أقسام أربعة (تلوي وشرعي وعرفي) ثم العرفي إما (خاص أو عام) ففي الحقيقة أو به التلوي والشرعية والعرفية الخاصة والعرفية العامة وفي الجواز مثل ذلك فالحقيقة التلوية ما وضعت واضع اللغة والشرعية ما وضعت الشارع والعرفية الخاصة ما وضعت أهل عرف خاص كالتلوي بين في لفظ مخصوص والعرفية العامة ما وضعت أهل العرف العام أي التي لا يختص بطائفة مخصوصة من الناس وستأتي أمثلتها ويقال في الخاص ما تعين ناقله وفي العام ما لم يتعين وللمراد بالتعين أن يكون غير خارج عن طائفة خاصة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل به يعلم أن ليس المراد اتفاق جميع أهل العرف أولا لان العام ولا في الخاص وظاهر هذا أن النقل لا يحد منه وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لأنه نفسه وقيل النقل كثرة الاستعمال للفظ في بعض أفراد معناه أو في معنى مناسب للشي الاصل واشتراط النقل منظور فيه الى أصل دلالة اللفاظ وهم اشتراطه بأن يجعل هو اتفاق كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل مجهورا ومنظورا فيه الى أن ذلك هو الحق في معنى النقل ولا دليل على وجود نقل مقصود أولا ثم النقل قبل لا يفي من النسبة وقيل لا وقد تبين بهذا أن نسبة الحقيقة الى اللغة والشرع والعرف طائفة ما وضعت له باعتبار الواضح فان كان الواضح واضع اللغة فلتوية أو الشارع فشرعية أو أهل العرف فعرفية خاصة أو عامة والا قرب أن اختصاص أهل البلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى اللفظ بخاصة وإنما يسماه ان كانوا طائفة منسوين بين لحرقة كأهل السلام وأهل النحول والنحول في قولهم أهل البلد لا يتوقف على أمر متكلف يضبط أهلها ولأن القالب انتشار عرفهم في الكثير للتقارب لعموم أهل البلدان وأما نسبة الجواز الى ما ذكر من الشرع واللغة والعرف عاما وخاصة فتكون باعتبار الاصطلاح للنسب اليه الشخص المستعمل في غيره بمعنى أن مستعمل اللفظ ان استعمله في غير ما اصطلاح هو أو مقلده على وضعه فان كان ذلك

الخاصة اصطلاحية وللجواز تلوي وشرعي وعرفي عام وعرفي خاص

بالخاص ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرق والتلوي والعام ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعبارة الاشكال بقوله وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحو والصرق وأهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في تلوي وشرعي وعرفي وقوله في الحقيقة أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال حقيقة لتوية حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله بالقياس) أي بالنسبة والنظر الى الواضح (قوله فان كان واضعها) أي واضع الحقيقة (قوله فلتوية) أي فهي حقيقة لتوية (قوله وان كان الشارع) أي وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهي حقيقة شرعية (قوله على هذا القياس) أي وان كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهي حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله وفي الجواز) عطف على قوله في الحقيقة أي وهذه النسبة الكائنة في الجواز في قولهم مجاز تلوي أو شرعي أو عرفي خاص أو عام وقوله باعتبار الاصطلاح أي باعتبار أهل الاصطلاح

كقولنا كلامية ونحوية والا بقيت مطلقة مثال النحوية لفظ أسد اذا استعمله المخاطب برف اللغة في السبع للخصوص ومثال الشرعية لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب برف الشرع في العبادة للخصوصة ومثال العربية الخاصة لفظ فعل اذا استعمله المخاطب برف النحو في السكامة للخصوصة ومثال العربية العامة لفظ دابة اذا استعمله المخاطب برف العلم في الاربع وكذلك المجاز للفرد لنوى وشري وعرفي ومثال النحوي لفظ أسد اذا استعمله المخاطب برف اللغة في الرجل الشجاع ومثال الشرعي لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب برف الشرع في الدعاء ومثال العربي الخاص لفظ فعل اذا استعمله المخاطب برف النحو في الحديث ومثال العربي العام لفظ دابة اذا استعمله المخاطب برف العلم في العامة في اللغة (٢٨) \* والحقيقة المصطلح بمعنى مفصول من قولك حقت الشيء عامة اذا ثبت

أو مفصل بمعنى فاعل من قولك حتى الشيء يعني اذا ثبت أي الثبوت أو الثابتة في موضعها الاملى فأما التناقض صاحب للفتح هي عندى للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤث غير محجرة على الوصف وهو السكامة وفيه نظر وقيل هي لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة كما قيل في أكلة ونطيجة أن التاء فيها لنقلها من وصفية الى الاسمية وذلك لا يوضح بهما فلا يقال شاة أكلة أو نطيجة والمجاز

في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لنوى وان كان اصطلاح الشرع فشري والافري عام أو خاص (كأسد للبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لنحوية في السبع مجاز لنوى في الشجاع (وملاحة للعبادة) للخصوصة (والدعاء) فانه حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعني مدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحديث (ودابة لنوى الاربع والانسان) فانه حقيقة عرفية عامة في الاول للشمول في غير اصطلاحه لنوى فالمجاز لنوى أو كان شرعيا فالمجاز شرعي أو كان من أهل العرف العام فالمجاز عرفي عام أو كان من أهل العرف الخاص فالمجاز عرفي خاص وان شئت قلت النسبة فيما باعتبار العلاقة فان كان اللفظ باعتبار المعنى الذي نقل عنه الى هذا الصلة ولولاها حينئذ لم يصح إطلاقه لنوى فالمجاز لنوى وان كان شرعيا فشري أو عرفيا فشري خاص أو عام ثم أشار الى مثال الحقيقة والمجاز لكل نوع وبدأ بمثلها لنوى بين ثم التزم عن ثم العرفيين خاصين وعامين بقوله (كأسد) فانه وضع (للسبع) وهو الحيوان العرف لفظه فهو حقيقة لنحوية (و) هو بالنسبة (لرجل الشجاع) مجاز لنوى للعلاقة بينه وبين المعنى الاول (و) (كصلاة) فانه لفظ وضع (للاعبادة) المخصوصة شرعا فهو حقيقة شرعية فيها (و) هو بالنسبة الى (الدعاء) حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين العبادة مجاز شرعي (و) (فعل) فانه وضع في عرف النحو بين (اللفظ) المخصوص وهو مدل على أحد الازمنة الثلاثة وحدث وقع أو يقع أو مطلوب الوقوع فهو حقيقة عرفية خاصة في ذلك (و) هو بالنسبة (لحدث) الذي هو وصف قائم بالموصوف صادر منه كالضرب أو غير صادر كالحجرة مجاز عرفي خاص حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين المعنى الذي وضع له في النحو (و) (كدابة) فانه في العرف العام (لنوى الاربع) كالحمار فهو حقيقة عرفية عامة فيه (و) هو بالنسبة (للانسان) مجاز عرفي عام حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين ما وضع له في العرف العام والعلاقة

(قوله كأسد للسبع) مثال للحقيقة اللغوية وقوله والرجل الشجاع مثال للمجاز الشرعي وقوله وملاحة لعبادة أي للرفقة مثال للحقيقة الشرعية وقوله والدعاء مثال للمجاز الشرعي والاحسن أن يمثل بمجاز ليس حقيقة لنحوية وهو اطلاق الهلا على الطواف في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة لان الله قدر أصل فيه الكلام يشهد لكونه مجازا شرعيا صالحة للاستثناء وهو مثال حسن عزز الوجود لان الاستثناء عنه لذلك (قوله وفعل للفظ) هو مثال للحقيقة العربية الخاصة وقوله

قوله في ذلك الاصطلاح من وضع الظاهر موضع الضمير والاصل فيه (قوله والدعاء) أي يحجر (قوله) فانه حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء (قوله) هنا اذا كان الذي استعمله

(قوله في ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع الضمير والاصل فيه (قوله والدعاء) أي يحجر (قوله) فانه حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء (قوله) هنا اذا كان الذي استعمله

في الامر من أهل الشرع وما اذا كان الذي استعمل لفظ الصلاة في الامر لنوى كان مجازا لنحوي في الاول مجاز وحقيقة أو بعبارة اخرى (قوله وفعل للفظ والحديث) يعني أن لفظ فعل اذا استعمله المخاطب برف النحو في اللفظ للخصوص وهو مدل على معنى في نفسه واقترب زمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعمله في الحديث كان مجازا نحويا (قوله في الحديث) أي الذي هو جزئي من جزئيه مدلوله لفظ فعل مدلوله لغة الامر والشأن والحاصل أن النقل بالكسرة في اللغة اسم بمعنى الامر والشأن نقل في النحو للسكامة للخصوصة لاشتمالها على فاعل اذا استعمل النقل بالكسرة في لغة معناه أعني الحديث كان مجازا نحويا وليس النقل حقيقة لنحوية في الحديث كما يتوهم (قوله لنوى الاربع) أي لنوى القوائم الاربع للبهائم وهو الحمار والبغل والفرس وقوله والانسان أي الميان كان الاطول (قوله فانه حقيقة عرفية عامة في الاول) أي أن المخاطب برف العلم اذا استعمل لفظ دابة في ذي

قبل مقبل من جاز السكان يجوز اذا تعاد أي تمتل موشها الأصل وفيه نظر والظاهر أنه من قولهم جلت كذا مجازاً الى حاجتي أي طريقاً له على أن معنى جاز السكان سلكه على ما فسر الجوهري وغيره لأن المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب بغير اعتبار المعنى في الوصف كتسمية انسان لهجرة أو وصفه بأحر فإن الأول ترجيح الأصل على غيره حال رضه والثاني لصحة الملاقاة فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير للسدى كما يلحق به بعض النصفاء (٢٩) \* والمجاز ضربان مرسل واستعارة لأن العلاقة المصححة ان كانت تشبيه معناه بغير موضوع له

القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية علمافنا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع وأما واستعمل في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تعب على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها (قوله مجاز عرفي علم في الثاني) قال ابن يعقوب والملاقة بين السبع والشجاع في الأول المشابهة وبين العبادة المخصوصة والفاء في الثاني اشتغالها عليها بين اللفظ المخصوص والحدث في الثالث دلالة

مجاز عرفي علم في الثاني (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي

بين السبع والشجاع للمشابهة وبين العبادة المخصوصة والفاء اشتغالها عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث دلالة عليه مع الزمان وبين الانسان وذوات الأربع مشابته لها في قوة التمييز حيث تعتبر تلك للمشابهة ولفظ العبادة في الأصل لكل ما يدب على الأرض فإن استعمل في ذات الأربع من حيث كونها مما يدب فهو حقيقة وان استعمل فيها لمخصوصها وروعي الديب لتحقق للنسبة للوجهة لتسميتها بمخصوصها وكان ذلك من أهل العرف العام حقيقة عرفية عامة فنقله يد ذلك الى الانسان للمشابهة مجاز عرفي علم وان استعمل فيها لمخصوصها باعتبار اشتغالها على الديب كاطلاق لفظ الجزء على الكل من غير قصد التسمية لها بمخصوصها وانما اعتبر الديب لتجاوز بحيث يصح أن يطلق على مخصص آخر باعتباره كان مجازاً فاستعمال العبادة في ذات الأربع تصح فيه الاعتبارات الثلاثة وذلك واضح به وبما فرغ من تعريف الحقيقة والمجاز وذكر أقسام كل منها باعتبار النسبة الى منشئه من القوة والشرع والعرف العلم والمخاص شرع في بيان نوعي المجاز الذي هو المقصود بالذات في هذا الباب وهما المرسل والاستعارة وفي بيان أقسام كل منها وقدم أقسام المرسل لقلة الكلام عليها فقال (والمجاز) ان (مرسل) أي أحد القسمين ما يسمى مرسلان (ان كانت العلاقة) المصححة لتجاوز (غير المشابهة) كما إذا كانت سببية أو مسببية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبباً عنه فينقل اسمه لتلك الشيء وسمى مرسلان رسالة أي اطلاقه عن التقيد بعلاقة المشابهة فصح

والحدث مثال للمجاز بحسب العرفية الخاصة لأن الحدث أحد مدلولي الفعل عند النحوي ومنه قولهم اسم الفاعل ما شئت من فعل لمن قام به قال في شرح الحجابية أي من مصلر لان سببويه يسمى المصغر فعلاً وحدها وحدثاً ومثال العرفية العامة لفظ دابة لشيء الأربع فهو حقيقة عرفية عامة والاحسن أن يقال لذات الأربع ثم إن القول بأن العبادة ذات الأربع فيه نظر فقد قال أصحابنا في الوصية ان الدابة الخيل والبغال والحمير وقد أورد على جعل الدابة حقيقة منقولة أن الحقيقة المنقولة مخالفة للمنقولة عن الحقيقة العرفية ان كانت اطلاق العبادة على ذات الأربع فذلك الاطلاق حقيقة لغوية وان كان عدم تسمية غيرها والاقصا عليها فذلك معنى لا لفظ والحقيقة العرفية لفظ والجواب أن موضوع الحقيقة العرفية ما يدب بقيد كونه ذات أربع فهي مستعملة في موضع له بقيد كونه ذات أربع فهي من اطلاق الشكل على الجزء وقد بسط القول عليه في شرح المختصر والانسان مثال لمجاز عرفي عام والراد بالقول ما كان واضعاً واسع اللغة والشرعية ما كان واضعاً للشارع والعرفية الخاصة ما صطلح عليها قوم دون قوم والعامة ما صطلح عليها العرف العام ولا صوليين في اثبات الحقائق الشرعية خلاف بطول ذكره والمجاز النعوي ما يجوز فيه عن معنى نعوي والشرعي عن معنى شرعي والعرفي عن معنى عرفي فظهر بذلك أن اللفظ قد يكون حقيقة ومجازاً باعتبار وضعه عن معنى (والمجاز المرسل الخ) ش شرع في تقسيم المجاز الى مرسل وغيره واعلم أن السكاكي

التقيد وقيل انما سمي مرسلان لرسالة عن التقيد بعلاقة مخصوصة بل رددين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فاقصد بعلاقة واحدة وهي للمشابهة (قوله ان كانت علاقته) أي المقصود أخذ ما يأتي (قوله المصححة) أي لاستعمال اللفظ في غير موضع له (قوله غير المشابهة) أي كما إذا كانت مسببية أو مسببية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً لشيء أو مسبباً عنه فينقل اسمه لتلك الشيء

فواستعاره والافهورسل وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه في المشبه

(قوله والاستعارة) أى والابان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة (قوله هي اللفظ الخ) أى لأن اللفظ المجاز وهو لفظ (٣٠)

(والاستعارة) فعل هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيشابه بمعناه الاصلى للعلاقة المشابهة كاسد في قولنا رأيت أسديرى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل للتكلم اعني (على استعمال اسم للمشبه في المشبه) فعل هذا تكون بمعنى للمصدر

جربته في عدة من العلاقات كايضاح ذلك فيما يأتي من أمثله ان شاء الله تعالى (والا) بان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي غير للمشابهة بل كانت نفس للمشابهة كإي اطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع (ف) ذلك اللفظ الذي كانت العلاقة بين معناه الاصلى والمجازى للمشابهة (استعارة) فالمسمى بالاستعارة على هذا هو نفس اللفظ الذى استعمل في غير معناه الاصلى للمشابهة ولذلك تعرف الاستعارة بانها هي اللفظ المستعمل فيشابه بمعناه الاصلى للعلاقة التي هي المشابهة كلفظ الاسد في قولنا رأيت أسديرى فانه استعمل في الرجل الشجاع للمشابهة بينه وبين الحيوان للفرس المعاصر في الجراة واطلاق لفظ الاستعارة على اللفظ المستعمل من المعنى الاصلى لاجاز من اطلاق المصدر على المفعول كالنسج بمعنى النسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفة (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) في العرف أيضا على غير اللفظ المستعار الذى هو المفعول وذلك بأن يطلق لفظها (على استعمال اسم المشبه في المشبه) وعلى هذا يكون مطلقا على فعل للتكلم الذى هو المصدر وهو الاستعمال وذلك هو الاقرب الى الأصل في الاطلاق وبعبارة هذا الاطلاق أعني اطلاقه على المعنى المصدرى يصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة كاهو شأن كل مصدر بخلاف اطلاق لفظ الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح فيه الاشتقاق لان المفعول لا يشتق منه اذ هو بمثابة الجوامد

قسم المجاز خمسة أقسام خال عن الفائدة وقد ذكره المصنف في الايضاح قسمان المرسل ومستعمل عليه ومجازي حكم الكلمة بالزيادة أو النقص وقد ذكره المصنف في آخر الكلام على المجاز وعقل وقد ذكره في علم المعاني والى مرسل مفيدواستعارة وهما اللذان كوران هنا والاف واللام في قوله المجاز يحتمل أن تعود الى المجاز بنوعيه المفرد والمركب ويحتمل أن تعود الى المفرد فقط وهو ظاهر عبارته لانه مقدم هذا التقسيم على الكلام في المجاز المركب وسبأ في الكلام في تقسيم المجاز المركب هذين القسمين في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى تقدير أن يريد به المجاز المفرد قال انه ينقسم الى مرسل وغيره فالمرسل ما كانت علاقته غير المشابهة وغير المرسل ما كانت علاقته المشابهة وغير المرسل يسمى استعارة وقيل المجاز والاستعارة مترادفتان على معنى واحد حكاه عنه الطيف البغدادي والمهور الاول فالاستعارة مجاز مفرد علاقته مشابهة معناه مجاه موضوعه والمرسل مجاز مفرد علاقته غير مشابهة معناه مجاه موضوعه هكذا قال المصنف وهو مخالف لكلام السكاكي ولتحقيق فقد قدمنا أن التحقيق وهو مقتضى كلام السكاكي أن العلاقة اذا كانت المشابهة ولم تفصل بالإنابة فلا يكون ذلك استعارة وان قصبت المبالغة كان استعارة وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه في المشبه فيقال الاستعارة استعمال اللفظ وهو توسع فان المجاز هو اللفظ المستعمل للاستعمال وهذا ليس خاصا بالاستعارة بل كثيرا ما يطلق المجاز على استعمال اللفظ في غير موضوعه فلو ذكر المصنف هذا التوسع في المجاز بجملة لكان أصوب (قوله فهما) أى اذا أردنا بالاستعارة الاستعمال فلا بد لهما من

اللفظ الاصلى به واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيانين وأما الاصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رأيت مجازا مرسلأ اطلق عليه الاستعارة قاله الفري (قوله رأيت أسديرى) كانه قال رأيت رجلا يشبه الأسد يرى بالمشاب قد استعمل لفظ أسد في الرجل الشجاع والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة والقرينة هي قوله يرى واطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الاصلى للمعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالنسج بمعنى النسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفة (قوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أى وكثيرا ما يطلق في العرف لفظ الاستعارة والمراد أن هذا كثير في نفسه لا بقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل (قوله على فعل المتكلم) أعني المعنى المصدرى لاعلى اللفظ المستعار كاذ كره قبل (قوله اسم المشبه) أى لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف فراد به الاسم لما قبل المسمى لما قبل الفعل والحرف

وبصح

وأقل (قوله على فعل المتكلم) أعني المعنى المصدرى لاعلى اللفظ المستعار كاذ كره قبل (قوله اسم المشبه) أى لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف فراد به الاسم لما قبل المسمى لما قبل الفعل والحرف



ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى الشبهه والشبه (مستعاره ومستعاره واللفظ) أى لفظ الشبهه (مستعار)

بخلاف المصدر وإذا صح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على إرادة المعنى المصرى به فيستقيم له لمقتضاه  
وهي الشبهه به والشبه واللفظ والمستعمل للفظ يقال للشبهه مستعاره لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى هو  
لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه و يقال للشبهه به مستعار  
منه أذهو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره حيث أتى منه بلفظه وأطلق على غيره و يقال  
لفظ مستعار لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه و ينبى أن يقال على  
هذا للإنسان المستعمل للفظ في غير معناه الأصلى مستعير لأنه هو الذى أتى باللفظ من صاحبه كآتى  
باللباس من صاحبه ولكن هذا الاشتقاق أعنى الاشتقاق للمستعمل لم يجز به العرف والى هذا أشار  
بقوله (فهما) أى الشبهه به والشبهه يقال فيهما (مستعاره ومستعاره) تشبيها للاول بصاحب الثوب  
والثاني بلباسه من صاحبه كآتى (واللفظ) أى لفظ الشبهه به يقال فيه (مستعار) تشبيها للباس للستعار  
من صاحبه لغيره كآتى بهذا يعلم أنه فى هذا الإطلاق أيضا جازح حقيقة عرفية وعلى هذا فهو مشترك  
عرفى والاول أكثر وهو الذى يجزى فى التعاريف فإن قيل ما موجب كون المعنى المجازى لا يذهب من  
علاقة بينه وبين المعنى الأصلي ولم يصح أن يطلق اللفظ على غير معناه الأصلي بلا علقه و يكفى  
فيه بالقرينة الدالة على المراد قلنا إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي وقوله على أن يكون الاول أصلا  
والثاني فرعاً نشر يك بين المعنيين فى اللفظ وتوزيع لاحدا المطلقين على الآخر وذلك يستدعى وجها  
لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو للنسبة والافتقار  
حكمة فى التخصيص فيكون تحكما ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع ولا يقال للمشارك  
لأنسبة فيه فيكون تحكما لا يتناول لآخر يبيع فيه ولا تشريك بالقصد الأولى وأما من حكمة الوضع  
أمران أحدهما الرمز الى المعنى باللفظ مع ضرب من الخفاء فى الدلالة عند الحاجة للاخفاء والآخر  
الإشارة اليه مع الموضوع فيها عند اقتضاء اللقاع للوضوح وهذا المقصد إنما يكون فى رعاية الانتقال  
من معنى لآخر لأن فيه تصور الخفاء تارة دون أخرى كما تقدم وأما ينقل من معنى لآخر ومنه مناسبة  
والنسبة هى العلاقة فوضع للجواز اعتبار العلاقة لفائدة هذا المقصد فإن قيل الانتقال فى الجواز  
من معنى لآخر لمناسبة قديدى ظهوره فى المرسل لأن فيه الانتقال من ملابس الملابس على ما أتى  
وذلك بأن يتخلل فى صدر السامع المعنى الأصلي عند اختطاف اللفظ ثم ينصرف بالقرينة  
الى غيره ويجد أقرب الأشياء اليه ملابس المعنى بالقرينة فللأمانة سمحت الاستعمال  
وأعانت على الفهم لانه كثيرا ما يلتفت ذهن الى ما فى أطراف الشيء والقرينة أعانت أيضا  
على الفهم وأ كدته وعينت للمراد وأما مجاز الاستعارة مما يعنى الانتقال فيه فأنك ان استعملت  
الاسد لينتقل منه الى الرجل الشجاع من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد وملابسه وأما  
ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ادلا مشابها بينه وبين معروضه ولو قصد كان من  
المجاز المرسل قلنا الانتقال من الاسد الى لازمه الذى هو نفس الشجاع الذى هو عارضه  
ولازمه ولما كان ملابسا أيضا وعارضا للرجل انتقل منه الى الرجل للوصف لا ملازمتها الزوم

مستعار ومستعاره ومستعاره فالشبهه به والمستعار له والشبهه والمستعار هو اللفظ ويشق  
للمستعار منه أى من الاستعارة لانها معنى يصح الاشتقاق منه أما إذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا  
يشق منه مستعار له ولا مستعار منه ولا مستعار لكونه اسم اللفظ لا لحدث كذا قال للصف وأيضاً فإن

فيسمى المشبه به مستعاراً  
منه والمشبّه مستعاراً له  
واللفظ مستعاراً وعلى  
الاول لا يشتق منه لكونه  
اسماً لفظاً لا لحدث

(قوله ويصح منه  
الاشتقاق) أى ويصح  
الاشتقاق من لفظ  
الاستعارة على إطلاقها  
بالمعنى المصرى كآهو شأن  
كل مصدر يقال للتكلم  
مستعير والمشبّه بمستعار  
منه والمشبّه مستعار له  
ولفظ المشبه به مستعار  
بخلاف إطلاق الاستعارة  
على نفس اللفظ المستعار  
فانه لا يصح منه الاشتقاق  
لان اسم المفعول لا يشتق  
منه (قوله أى الشبهه به)  
وهو معنى الاسد مثلاً  
والمشبّه وهو معنى الرجل  
مثلاً وقوله أى لفظ المشبه  
به كلفظ الاسد مثلاً وقوله  
مستعار أى المعنى المشبه

\* **الفرب الاول للرسل** وهو ما كانت العلاقة بين المستعمل فيه وماوضع له ملازمة غير التشبيه كاليد اذا استعملت في النعمة لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنهاتصل الى المقصود بها يشترط أن يكون في الكلام إشارة الى المولى لها فلا يقال انست اليد في البلد أو اقتنيت بها كإيقال انست النعمة في البلد أو اقتنيت نعمة وأما يقال جات يدمعندي وكثرت أياده لدى ونحو ذلك ونظير هذا قولهم في صفة راعي الابل ان له عليها اصبعاً أرادوا أن يقولوا له عليها أثر خدق فدلوا عليه بالاصبع لانه ما من خدق في عمل يد الا وهو مستفاد من حسن تصرف الاصابع والظن في رفقها ووضعها كما في الخط والنقش وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى بي قادر على أن أسوي بناته أي نجعلها كخضف البعير فلا يتمكن من الاعمال العظيمة فأرادوا بالاصبع الأثر الحسن حيث يقصد الإشارة الى خدق في الصنعة لمطلقاً حتى يقال رأيت أصابع النار وله اصبع حسنة واصبع قبيحة على معنى أن تحسن وأنزقعيق ونحو ذلك ونظر الى هذا قولهم ضربت سوطاً لانهم عبروا عن الضربة الواقعة بالسوط (٣٣٢) باسم السوط فجعلوا أثر السوط سوطاً وتفسيرهم له بقولهم المنى ضربته

ضربة بالسوط بيان لما كان الكلام عليه في أصله ونظير قولنا له على يدقوله النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه أسرعن لحوقاً ويروين لحاقاً في أطولكن يبدأ وقوله أطولكن نظير ترشيح الاستعارة ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز والمنى بسط اليد بالهامة وقيل قوله أطولكن من الطول بمعنى الفضل يقال لفلان على فلان طول أي فضل فليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة ومحمتم أن يريد أطولكن يدا بالهامة أي أمدكن خذف قوله بالهامة للعلم به

(قوله لانه) أي لفظ التشبيه وقوله من أحدهو المنى المشبه به وقوله فأنيس غيره هو المنى المشبه فالتشبيه

لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فأنيس غيره (والرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليده) الوضعية للجارحة المخصوصة اذا استعملت (في النعمة) لكونها

العقل بل مطلق اللابسة الصحيحة لطلق الاتقال ولو في أحيان وذلك كاف في الاعانة على فهم المراد مع القرينة فصار وجه شبه في التشبيه للبي عليه الاستعارة كالالة للاتقال في مجاز الاستعارة فليتامل ثم أشار الى أمثلة الرسل وإلى أنواع علاقته فقال (والرسل) الذي تقدم أنه هو المجاز الذي ليست علاقته للشابهة (كاليده) التي وضعت في الأصل للجارحة للعلامة فانها استعملت مجازاً مرسل (في النعمة) والملاقة كون اليد كالملة الفاعلية للنعمة في أن الملة الفاعلية يترتب عليها المنفعل وجوداً كما يترتب وصول النعمة الى المقصود بها عن حركة اليد ويترتب وجودها بوصف كونها نعمة على الغير بالفعل ولا شك في تحقق الملازمة بين الملة الفاعلية ومنفعلها القضية للاتقال وكذا ما هو منطوق في الترتيب فان الترتيب على الشيء ينتقل ذهنه منه اليها وانقلها هو كالملة الفاعلية ولحقها هي نفس الملة لان للترتب عليه وصف اليد وحركتها لانفس اليد والتمسك بالوصول للنعمة واتصافها بكونها نعمة لانفس وجودها في ذاتها تمكن للملازمة المفهومة موجودة كما لا يخفى في الترتيب الوصفي كما في الثاني ويحتمل أن تعتبر اليد النعمة كالملة الصورية اذ بها تظهر كإظهار المنفعل بصورته أو كالملة للحادية لترتبها على اليد كما يترتب الشيء من مادته وعلى كل حال فالعلاقة هنا تعود الى السببية الفاعلية أو

للجواز لا يشترط منه كما صرح به جماعة وان كان لنا فيه نظر وأيضاً فان اللفظ سميناً استعارة فكيف نسميه مستعاراً ص (والرسل كاليده) شى شرع في تقسيم الرسل وهو ما بينه وبين موضوعه علاقة غير المشابهة وينبغي أن يقال غير البالغة في المشابهة كما سبق ومثله للصف بإطلاق اليد على النعمة والقدرة على أي النعمة تارة وعلى القدرة أخرى ولما بين المنصف العلاقة في هذا الإطلاق ويظهر أنها ذات أطلقت على القدرة من المطلق السبب على السبب واذ أطلقت على النعمة كذلك لان السبب النعمة أو من المطلق المحل على الحال لان اليد محل النعمة ومنها عمل وهي سبب القدرة على البطش

بمنزلة

بين المعاني والاستعارة لالفاظ والحاصل انك اذا قلت رأيت أسديرى فقد شبهه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم التشبيه لشبه المعنى للشبه وهودات الرجل الشجاع مستعاره لانه هو الذي أتى باللفظ الذي لثبه وأطلق عليه فصار كالانسان الذي استعير له التوب من صاحبه وألبس ويقال للمنى المشبه به هو الحيوان المفترس مستعاره اذ هو كالانسان الذي استعيرته توبه وألبسه غيره من حيث أنه أتى بلفظه وأطلق على غيره ويقال لفظ أسد مستعار لانه أتى به من صاحبه لفظة كاللباس المستعار من صاحبه لالبسة ويقال للانسان المستعمل لفظ في غير معناه الأصلي مستعير لانه هو الذي أتى باللفظ من صاحبه كالاتى باللباس من صاحبه (قوله كاليده في النعمة) أي كخضف اليد اذا استعمل في النعمة مثل كثرت أيادي فلان عندي وجلت يده لدى ورأيت أياده عمت الوجود فاطلاق اليد على النعمة فيأذ كرمجاز مرحل من المطلق اسم السبب على سببه لان السبب في صدور النعمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ فيه استعمال

وكاليد أيضا اذا استعملت في القدرة لان أكثر ما يظهر سلطانها في اليد بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك من الافعال التي تنفي عن وجوه القدرة ومكانها وأما اليد في قول النبي صلى الله عليه وسلم للؤمنون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فهو استعارة والمعنى أن مثلهم مع كثيرهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يمتور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضها وأن تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تساندهم على الشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وكأروية

(قوله بمنزلة الملة الفاعلية) أي ليكون الاعطاء مصدر منها وأما أن تكون علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة لاعطاء كغفر بعض الأشياخ وفي ابن سقوب أن العلاقة في إطلاق اليد على النعمة كون اليد كالملة الفاعلية لثمة من جهة أن الملة الفاعلية ترتب عليها وجود للفعول كما يرتب وصول النعمة إلى المقصود بها (٣٣) على حركة اليد وترتب وجودها

بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالنقل ولا شك في تحقق الملازمة بين الملة الفاعلية ومفعولها المقتضية لا تتقال وكذا ما هو مثلها في الترتب فان الترتب على الشيء يتقل الزمن منه اليد وأما هنا كون الملة الفاعلية ولم نقل نفس الملة لان الترتب عليه وصفاً خير اليد وهو حركتها لانفسها والقرتب أيضا وصول النعمة واتصافها بكونها نعمة لانفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع إلى السببية الفاعلية (قوله وكاليد في القدرة) أي وكاليد اذا استعملت في

بمنزلة الملة الفاعلية للعمة لان النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد في (القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد بها تكون الافعال الباطنة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والرواية) التي هي في الأصل

الصورية أو المادية قيل ان التجوز في اليد عن النعمة يشترط فيه الاشارة إلى النعم فيقال لا بد يد عدى ولا يقال في اليد يد وورد عليه أن الاشارة إلى النعم ان كان لكونه قرينة لم يخص ذكر النعم بكونه قرينة وان كان لشيء آخر فلا وجه لسخة أن قال عدى لا يأتى التي لا يقام لها بالشكر من غير ذكر النعم ويكون مجازا قطعاً (و) كاليد أيضا اذا استعملت في (القدرة) فانها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة وسلطانها تظهر باليد غالباً مثل البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك كاليدفع والمتم فينتقل من اليد إلى آثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها فهي مجاز عن الآثار والآثار يصح إطلاقها مجازاً عن القدرة ولما منع من انشاء تجوز على آخر تقديرها فالعلاقة كون اليد كالملة الصورية القدرة وآثارها اذا نظهر الابهة كالأيظهر المصور الا بصورته أو كون القدرة كالملة المادية لآثار اليد لانها أصلها كالمادة للصورة ولا شك أن الملة تستلزم مفعولها في الجملة ويفهم منها أو تفهم من كذا ما هو بمنزلة أحد ما في الترتب المقتضية للاتقال والفهم وان لم تكن هنا علة مادية ولا صورية لاستقلال كل من القدرة واليد والآثار في حقيقة ذاته فقد عادت العلاقة هنا أيضا إلى معنى السببية (و) ك(الرواية) التي وضعت في الأصل للبر الذي يحمل الزادة وهي سقاء ونحوه قال في الإيضاح ويشترط أن يكون في الكلام اشارة إلى المولى لها فلا يقال اتست اليد في البلد أو اتقنيت بدا كما يقال اتست النعمة واتقنيت نعمة وأما يقال جلت يده عندي وكثرت أيادي له يوفى بها

(٥ - شروح التلخيص - رابع) القدرة كما في قولك لا أمير بدأى قدرته فان استعملها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة تظهر غالباً بالمثل الضرب والبطش والقطع والاخذ والدفع ولتتم فينتقل من اليد إلى آثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على السبب والآثار يصح إطلاقها مجازاً على القدرة من إطلاق اسم السبب على السبب ولا مانع من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرها فالعلاقة في إطلاق اليد على القدرة كون اليد كالملة الصورية للقدرة وآثارها اذا نظهر القدرة وآثارها الا باليد كالأيظهر المصور الا بصورته فربحت العلاقة هنا إلى معنى السببية (قوله لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة) مأمصرة أي لان أكثر ظهور سلطان القدرة على سلطانها وتأثيرها وقوله في اليد أي باليد (قوله وبها) أي باليد تكون الافعال الباطنة على القدرة أي غالباً بدليل قوله السابق أكثر وهنا عطف تفسير لما قبله وحاصله أن الافعال الباطنة على القدرة لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لا يظهر الا باليد وان كان لرد ظهور أحدهما مباشرة والآخر بواسطة وحيث كان كل منهما لا يظهر الا باليد صارت اليد كالملة الصورية لمها وهذا كله بناء على أن لرد القدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تلقيها وأما إذا أريد بها أثرها كما قال الكمال في أي شريف فالعلاقة حينئذ للسببية في الجملة إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأرى بدليل وهو آثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كاليد والضرب

للمزادة مع كونها البعير الحامل لجله اياها ، والحفظ في البعير مع كونه لتاع لبيت لجله اياه ، وهما في التثنية كقولهم اصابتنا البعير  
 لكونه من جهة المظة وكلا كاف في قول الشاعر \* يا كين كل ليلة لكاف \* أي علفا بمنزلة الاكاف وهذا القرب من المجاز يقع  
 على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا \* منها تسمية الشيء باسم جزئه

(قوله اسم البعير الذي يحمل المزادة) الذي في الصحاح الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستق عليه والعامة تسمى المزادة راوية وذلك  
 جائز على الاستمارة اه فقول الشارح اسم البعير لا مضموم له (قوله للمزادة) بفتح اليم والجمع مزاييد والمراد بها كما في شرح السيد على  
 الفتح ظرف للماء الذي يستق به على النابتة التي تسمى راوية وقال أبو عبيد للمزادة سقاء من ثلاثة جلود تجميع أطرافها طلبا لتحملها  
 كثرة الماء فهي سقاء الماء خاصة وأما الزود بكسر الهمزة والظرف الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام للتخذ للسفر وجمعه مزود والراوية  
 التي هو اسم للبداءة الحاملة للماء أعني تستعمل عرفا في المزادة لا في الزود كافي سم وابن يعقوب فإذا علمت مفارقة المزادة للزود تعلم أن تفسير  
 الشارح المزادة بالزود غير صحيح (قوله حاملا لها) أي مجاور لها عند الحمل فسميت للمزادة قراوة للمجاورة والمجاوران ينتقل من أحدهما  
 لا آخر (قوله بمنزلة العلة للمادية) عطف (٣٤) على قوله حاملا لها أي والعلاقة كون البعير حاملا لها وكونه بمنزلة العلة للمادية  
 لها وهذا إشارة إلى علاقة

أخرى وهي مطلق السببية  
 كما قبلها بأن يجعل البعير  
 بمنزلة العلة للمادية للمزادة  
 لانه لا وجود لها بوصف  
 كونها مزادة في البادية الا  
 يجعل البعير لها صف  
 توقفها بهذا الوصف على  
 البعير كتوقف الصورة  
 على المادة في أن لا وجود  
 لأحدهما الا مع صاحبه  
 والتوقف في الجملة يصح  
 الانفصال والفهم وإنما  
 قال بمنزلة العلة الخ لان  
 العلة للمادية ما يكون  
 الشيء معه بالقوة كالخشب  
 للسرى فإن الصورة السريية  
 موجودة مع الخشب

اسم البعير الذي يحمل للمزادة اذا استعملت (في المزادة) أي للزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام للتخذ  
 للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة للمادية ولما أشار بالنال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ  
 في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (سمية الشيء) باسم جزئه  
 من ثلاثة جلود تجميع أطرافها طلبا لتحملها كثرة الماء قاتنا مجاز مرسل اذا استعملت (في المزادة) التي  
 هي سقاء للماء ولا تستعمل الراوية الا في الجمع مزاييد كطبعة وسطا طع وزنا (١) ومعنى وأما المزود  
 الذي هو إماء الطعام للسفر وجمعه مزود فلا يستعمل فيه الراوية التي هو اسم البعير الحامل  
 للماء والعلاقة كون البعير حاملا مجاور لها عند الحمل والمجاوران ينتقل من أحدهما إلى الآخر  
 ويحتمل أن تزد هذه العلاقة إلى مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزلة العلة للمادية للمزادة  
 لان المزادة لا وجود لها بوصف كونها مزادة في البادية لا يجعل البعير لها صف توقفها بهذا الوصف  
 على البعير كتوقف الصورة على المادة في أن لا وجود لأحدهما الا مع صاحبه والتوقف في الجملة  
 يصح الانفصال والفهم ولما أشار بالنال إلى بعض أنواع العلاقة وهي ما يكون كالعلاقة السببية  
 في التوقف والابتناء على ما قررناه شرع في التصريح ببعض أنواع العلاقة البانية فقال (ومنه)  
 أي ومن المجاز المرسل ما كانت علاقته ملازمة للجزء للكل وهو فمبان أحدهما (سمية الشيء  
 باسم جزئه) وثانيهما العكس أعني تسمية الجزء باسم الكل ولا يخفى ما في العبارة من التسامح لان  
 ذكره نظر لان كل مجاز فلا بد من قرينة كاسبق فلاحاجة إلى تقييدها بالتوسع في الإشارة إلى المولى لها  
 لا يتعين بل بدكر قرينة ما فقد تحصل القرينة من غير إشارة إلى المولى كقولك رأيت بداعمت الوجود

في

بالقوة والبعير وان كان محصلا للمزادة من حيث وصفها فهي من حيث هذا

الوصف مع القوة لكن المزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله بالنال) ألجنسية (قوله إلى بعض أنواع العلاقة) قيل  
 انها تعتبر وصف المتقول عنه كافي الأمثلة وهو التحقيق وقيل تعتبر وصف المتقول اليه وقيل انها تعتبر وصفا لهما معا (قوله أخذ في  
 التصريح ببعض الآخر) أي وان صرح في ذلك الآتي بما يشمل بعض ما ذكر أولا فان حاصل العلاقة في اليد اذا استعملت في النعمة  
 والقدرة السببية في الجملة وهذا داخل في قوله الآتي أو باسم سببه الآن يقال ان السببية الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سببية  
 تنزيلية بخلاف الآتية قاتنا حقيقة

(١) قول ابن يعقوب وزنا هكذا في الأصل ولا مشابة بينهما في الوزن فان مزادة مفعلة ومزاييد مفاعل وسطية فمفعلة وسطا طع فائل  
 كنهه

كالعين في الربة لتكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل ربة إذ ما عداها لا ينبغي شئ معها فصار كإنها الشخص كله وعليه قوله تعالى قم الليل الا قليلا أي صل ونحوه لا تتم فيه أبدا أي لاصل وقول النبي عليه السلام من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه أي من صلي

(قوله في هذه العبارة نوع من التسميع) أي لأن ظاهرها أن الجواز نفس تسمية الشيء باسم جزء ثم علم أن الجواز هو اللفظ الذي كان الجزء وأطلق على الكل للابسة لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازاً تسمية الكل به مع كونه إما لجزئه تجوز في جعل التسمية من الجواز (قوله والعي) أي المراد من هذه العبارة (قوله أن في هذه التسمية مجازاً) (٣٥) في معنى أي أن مع هذه التسمية مجازاً أي

أن هذه التسمية يصاحبها

المجاز المرسل فالجواز المرسل

مصاحب لتلك التسمية لا

أنه واقع فيها كما هو ظاهر

الشارح ولا أنه نفس

التسمية كما هو ظاهر

المصنف ويمكن أن يوجه

كلام المصنف أيضاً بحذف

المضاف أي ومن وجوه

المجاز المرسل وطرقه

تسمية الخ (قوله وهو

اللفظ الخ) أي والجواز

للمرسل للمصاحب لتلك

التسمية هو اللفظ الموضوع

لجزء الشيء عند إطلاقه على

نفس ذلك الشيء \* وأعلم

أنه لا يصح إطلاق اسم كل

جزء على الكل وإنما يطلق

اسم الجزء الذي له مزيد

اختصاص بالكل بحيث

يتوقف تحقق الكل بوصفه

المخصص عليه كالرقبة

والرأس فإن الإنسان

لا يوجد بدونها بخلاف

اليده فإنه لا يجوز إطلاقها

على الإنسان وأما إطلاق

العين على الربة فليس من

في هذه العبارة نوع من التسميع والعي أن في هذه التسمية مجازاً مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند الإطلاق على نفس ذلك الشيء (كالعين) وهي الجارحة للمخصوصة (في الربة) وهي الشخص الرقيب والعي جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل بما يكون له من بين الأجزاء مزيد

ظاهرها أن الجواز نفسه هو تسمية الشيء باسم الجزء وقد علمت أن الجواز هو اللفظ الذي كان الجزء وأطلق على الكل للابسة ولكن لما كان سبب كونه مجازاً معتبراً تسمية الكل به لكونه إما

جزئه تجوز في جعل التسمية نفس للجواز فالاول وهو التي سمى كونه مجازاً أعظم اعتباراً كونه إما للكل لكونه إما لجزئه (كالعين) التي هي الجارحة للمخصوصة في أصلها فإنها تستعمل مجازاً

مرسل (في الربة) والربة اسم الشخص الرقيب والعي جزء منه وقد أطلق اسم جزءه عليه ولكن لا يصح إطلاق كل اسم جزء على الكل وإنما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص يتحقق ماضياً به ذلك الكل حاصل بوصفه الخاص فإن الربة بما تحقق كونه شخصاً رقيباً بالعين إذ لو لاها انتفت عنه

الرقبية فلذلك قال فيه يجب قتل العين واتخاذ الخنز منه ولا قال يقتل يد ولا يقتل رجل مراداهما الزبدي قيل إن الاستناد إلى العين لهذا المعنى من الجواز المعنى وإن جعل الكل ينسب إلى الجزء لكثرة

وقد فصل الإشارة إلى اللولي والقرينة تصرف إلى الجواز كقولك يجبني يبرز يدو تحيل الصنف بقوله جأت يده عندي فيه نظر لأن ذلك ليس فيه ما يبين الجواز إلا ما عان أن تقول جأت يده عندي مراداً

الجارحة وأما كثرة أياديه عندي فغيره تصرف إلى الجواز ولكن ليست الإشارة إلى اللولي بل لفظ كثرت بالهاء الثلاثة لأن الجارحة لا تكثر وكذلك لفظ الأيدي إذ قلنا إن اليد بمعنى النعمة فيجمع على أياد

ومعنى الجارحة على أياديه قال الصنف وأما قوله صلي الله عليه وسلم للؤمنون تسكفوا ذمهم ويصبي ذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فهو استدارة أي هم مثل اليد وما قاله هو الصواب على ما اختاره إلا أنه أحسن منه لأنه يرى أن مثل ذلك تشبيه لاستدارة الأيدي بدقوله استدارة أنه ليس بمجاز مرسل ونظير الحلاق

اليد على القدرة إطلاق الجمين وقصد أي ذلك في قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه وليس كذلك بل هو استدارة بالتخييل وإليه أشار الخنزير بجعله ذلك خارجاً عن الحقيقة وعن الجواز أي الجواز المرسل والفرض من قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه إذا أخذ بجملته ومجموعه تصوير عظمته تعالى

التوقيف على كنهه جلالة لا غير من غير ذهب اليقظة ولا الجمين إلى جهة حقيقة وأوجه مجازية فإن السامع لتلك إذا كان له فهم يقع على أيادة والخرصة التي هي اللالة على القدرة بالبره وأن الأفعال الطيبة التي تحسب فيها الأذهان هيئة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا بما تؤديه هذه العبارة من

حيث إنه إنسان بل من حيث إنه رقيب ومن للعلوم أن الربة إنما تحقق كونه شخصاً رقيباً بالعين إذ لو لاها لا تفتت عنه الرقيب على هذا أشار الشارح بقوله وبجبال الخ (قوله وهي الجارحة للمخصوصة) أي بحسب أصل وضما (قوله في الربة) أي فإنها تستعمل مجازاً مرسل في الربة مثلاً مأخوذاً من رأب الأثر (قوله وهي الشخص الرقيب) أي للسمي بالخاصين الذي يطلع على عورات العدو (قوله والعي جزء منه) أي فقد أطلق اسم جزءه عليه لملازمة الجزئية (قوله ما يكون) أي من الأجزاء التي يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى التي

يقصده من الكل كالإطلاق في هذا المثال حالة كونه متجاوزاً عن من الأجزاء

اختصاص بانثى التى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيثة (وعكسه) أى ومنع عكس للذكور ببنى تسمية الشئ باسم كله (كلاصابع) للمستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع

للأبنة وفيه بعد (و) أما (عكسه) أى عكس ما كان فى تسمية الشئ باسم جزئه وهو ما كان فى تسمية الجزء باسم الكل (فـ كلاصابع) للوضوعة للأعضاء المعلومة قاتها تستعمل (فى) أجزائها التى هى (الانامل) بجازا مرسل كقوله تعالى يحملون أصابعهم أى أنامل أصابعهم للعلم بأن جعل الاصابع بنائها فى الأذان غير واقع وقيل ان هذا من باب نسبة الفعل (أ) الذى فى نفس الامر للكل لجزئه ولا يسمى بجازا كقوله ضربت يديها ومسحت بالنديل فلا يكون مجازا ولو لم تضرب كالأول لمسحت بالكل وفيه

التخييل ولا ترى باقى علم البيان أدق ولا ألطف من هذا الباب ولا أنفع وأعون على تماطى تأويل التنبهات وما فى من زل الا من فقه عنايتهم بالبحث والتتبع حتى يصلوا أن فى عداد العلوم الدقيقة علما لو قدر وسحق قدره لما شفى عنهم أن العلوم كلها متفرقة اليه لا يحمل عقدة من عقدها للزور به ولا يملك قيودها للسكر به الا هو وكم من آية أو حديث قد ضيع وسيم الخسف بالتأويلات البعيدة لأن من تأويل ليس من هذا العلم فى غير ولا تغير ولا يعرف قبيل ان من من دبر هذه بنى من كلام الرخصى ذكر كثرها لغيرها غير أنه وقع فى تأنيها وهم فانه ذكر أن سبب نزولها أن جبريل جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا احمد اذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على اصبع والارضين على اصبع والما والنجر على اصبع وجميع الخلائق على اصبع ثم يقول أنا لله فضعك النبى صلى الله عليه وسلم تصديقه لقرأته الآية وهذا وهم من الرخصى وتصحيف وانما القائل ذلك حبر من أخبار اليهود قصد بذلك التجسيم ولهذا رده عليه بقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره وما قالوه فى الحديث تصديقه فوهم قول إمامى معنى التصديق بحسب اللفظ الذى له محل صحيح وإن لم يرد حقيقة التى أرادوها هم أو غير ذلك ومن اطلاق اليد بمعنى النعمة إخبار النبى صلى الله عليه وسلم أن أسرع أز واجهه فحوقابه أطول من يداه فخذوا نصيبه يترعونها وفى البخارى كانت سودة أطول من يداه فى مسلم فكانت أطولنا يدا زينب وجمع بينهما بما جلسان فالجلس الذى حضرت زينب غير المجلس الذى حضرت سودة وكانت سودة على الإطلاق أسرع من لحوقه على أن فى جملته مجاز أنظر الجواز أن يكون كناية كمنافاته بعضهم وفيه نظر لأن طول اليد الجارحة لا مناسبة فيه لكثرة الصدقة كالمناسبة فى طول التجاد لطول القامة وتطلق أيضا اليد على الانقياد كما يقال زرع يدهم من الطاعة وقوله تعالى حتى يسلموا الجزية عن يدهم صاغرون يحمل النعمة والقدرة والاقتداء يسلموها صادرة عن نعمة حاملة لمنكم عليهم وبقاؤهم وأصاغرهم فوقعوا استعلاء لكم أو عن قوتهم لانهم اذا أعطوا الجزية يفقد مجاز وافتقرتهم الى الضعف وهو حسن أو عن اقتياد وطاعة منهم \* ثم مثل للصنف أيضا لجازا للرسول بالطلاق الراوى على لزادة فانها حقيقة فى الحامل لها فأتى عليها وهو من مجاز الجوارى وظهر كلام السكاكى أنها من اطلاق السبب على السبب لان الراوى سبب لملل لزادة \* ثم أخذ للصنف فى تعداد العلاقات وكان ينبغى أن يذكر هذه الأمثلة فى مواضعها فأشار الى النوع الاول بقوله ومنه أى ومن الرسل تسمية الشئ باسم جزئه أى اطلاق اسم جزء الحقيقة على الحقيقة كلها وقوله تسمية فيه نظر فان المجاز الاسم لا التسمية ومنها اطلاق العين على

الربيثة فان الرابيثة اسم للخصص الجاسوسين سمى عناوهم اسم جزئه فأطلق الجزء على الكل وفيه نظر ان أحدهما أن العين اسم لجزء الانسان مطلقا لا يقيد كونه ربيثة فلم يطلق اسم جزء الرابيثة عليه بل أطلق اسم جزء الانسان المطلق على الرابيثة اذ ليس فى قولنا للرابيثة عين ما يبرها عن عين

\* ومنها عكس ذلك نحو يحملون أصابعهم فى آذانهم أى أناملهم وعليه قولهم قطعت السارق وأما قطعت يده

(قوله الذى يطلق على الكل الخ) وأما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بنى

(١) قوله الذى فى نفس الأمر الكل لجزئه هكذا فى الأصل ولعل الصواب من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الأمر للجزء الى كله فأتى على كونه محصا

\* ومنها تسمية السبب باسم السبب كقولهم ربنا التبت أى التبت الذى سببه التبت وعليه قوله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم سمي جزء الاعتداء اعتداء لانه مسبب عن الاعتداء وقوله تعالى ونبلأخباركم تحجز بالباء عن المرفاق لانه مسبب عنه كأنه قيل ونعرف أخباركم وعليه قول عمرو بن كلثوم

ألا لا يجهل أحد علينا \* فتنجبل فوق جهل الجاهلينا

الجهل الأول حقيقة والثاني مجاز عبر به عن كثافة الجهل وكذا قوله تعالى وجزاء سبعة سبعة مثلهما تجوز بلطف السبعة عن الاقتصاد لانه مسبب عنها قيل وان عبر بها مما ساء أى أضر لم يكن مجاز لأن الاقتصاد محزن في الحقيقة كالجناية وكذا قوله تعالى ومكرنا ومكرهم الله تجوز بلطف المكر عن عقوبته لانه سببها قيل ويحتمل أن يكون مكر الله (٣٧) حقيقة لان المكر هو التدمير فيما يضر

المحصر وهذا محقق من الله تعالى باستدراجه إليهم بنميمهم ما علمهم من نميمه

في قوله تعالى يجملون أصابعهم في ذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشيء (باسم سببه) نحوورينا (التبت) أى التبت

نصف لان نسبة مطلق الجمل الى الاصابع كثير ما يراد بالكل فالاولا اذان جرى على الأصل وأما نحو الضرب فلا يتخلو من تصوره على الشكل فجعل من باب الحقيقة واللام يحل كلام عن مجاز غالبا وهو

غيره \* الثاني ان العين لم تطلق على ما هو كل لما هو الانسان مطلقا بل على انسان خاص فهو من اطلاق جزء الشيء على اخص من كله (ثم أقول) ان اراد الصنف ان العلاقة هي الجزئية ففيه نظر لانه لم يطلق العين على الية لانها جزء مطلقا لانها جزء مخصوص هو المقصود في كون الرجل يئنه وما عدلها لا يئني شيئا مع فقدتها كما صرح به في الايضاح وان اراد أن هذا فيه اطلاق الجزء على الشكل والعلاقة ليست مطلق الجزئية استقام لكنه بعيد من عبارته وعبارة غيره ونظير اطلاق العين على الية اطلاق الرقية على الانسان في نحو قوله تعالى فتحرر رقية ثم قد يقال ما الذى صرف ذلك عن أن تكون علاقته للشاة فيكون شبه الجزء بالكل الأ ترى الى قول الصنف في الايضاح صارت العين كأنها الشخص كله ولفظ كأن تقتضيه ولك أن تنقل هذا السؤال الى غالب المجاز للرسول وتروى الى الاستعارة فاعتبر فيها ثم الذى يظهر أن الية لم يطلق عليه عين لانها جزء بل سمي عينا باسم مرسله لانه يشبه عين مرسله في الاطلاع على الحال كما يقال أرسلوا عينيه وبذلك تنضج الاستعارة فيه وأن يقال سمي الية عينا لانه يشبه العين أى عين من أرسله وان آيت الان تقول ان من اطلاق الجزء على الشكل فقل سمي عينا من اطلاق اسم جزء المرسل على كله ويكون جملته عين من أرسله بمعنى هو التى أرسله ومثل في الايضاح بقوله تعالى قم الليل فاطلق القيام وهو جزء الصلاة عليها لكونه أظهر أركانها وكذلك قوله تعالى لا تقم فيه أبدا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان من قام ليلة القدر ومنه تسمية التافئة بسبعة وقوله وعكسها إشارة الى القسم الثاني وهو اطلاق الكل على الجزء كاستعمال الاصابع في الأنامل في قوله تعالى يجملون أصابعهم في ذانهم أى أناملهم دل عليه ان السادة أن الانسان لا يئني جميع أصابعه في أذنه ومنه قطعت السارق وأنا قطعت يده ومنه الأمولون بقوله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين أى التافئة (قوله وتسميته باسم سببه) إشارة الى القسم الثالث وهو تسمية الشيء باسم سببه نحوورينا التبت أى التبت فسمى التبت غينا لان التبت سبب التبت ومنه

(قوله يجملون أصابعهم) أى أناملهم والقرينة استعانة دخول الاصابع بناملها في الأذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الأذان لتلاسم شيئا من الصواعق ويجوز أن يكون التجوز في الاسناد وأن يكون على حذف مضاف أى أظلم أصابعهم وذكر بعضهم ان هذا من باب نسبة الفعل الذى في نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقوله ضربت زيدا ومسحت بالنديل فلا يكون مجازا ولولم تقرب كله ولا مسحت بكه وفيه تصف لان نسبة مطلق الجمل للأصابع كثير ما يراد به الكل فالولا الأذان جرى على الأصل

وأما الضرب فلا يتخلو من تصوره على الشكل فجعل من باب الحقيقة واللام يحل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب جمهوره تسمية تكلم الصنف على استعمال اسم الكل في الجزء وسكت عن اسم السكى اذا استعمل في الجزئى هل يكون مجازا أيضا أم لا فذهب الكمال ابن الهمام ومن وافقه الى أنه حقيقة مطلقا ولا يأن للازم في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيا وضعت لاهم التحليل ولا شك أن اسم السكى انما وضع لأجل استعماله في الجزئى وعلة غيره بأن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولا والجزئى ليس غير السكى كأنه ليس عنه وذهب بعضهم الى التعميل وحاصله أن استعمال اسم السكى في الجزئى ان كان من حيث اشتباهه على السكى فهو حقيقة وان كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا (قوله أى ومنه تسمية الشيء الخ) جملة هنا وفيما أتى التسمية المذكورة مجازا تسمع كما تقدم

بومنها تسمية السبب باسم السبب (٣٨) كقولهم أمطرت السماء نباتا وعليه قولهم «كأن دين تدان» أي كأن فعل تجازى

وكذا لفظ الاستعق في قوله

يصف غشا

أقبل في اللسن من ربابه

استعقلا بال في سحابه

وكذا تفسير أنزال أزواج

الانعام في قوله تعالى وأنزل

لكم من الأنعام ثمانية

أزواج بأنزال الماء على

وجه لانها لا تنبت الا

بالنبات والنبات لا يقوم

الا بالماء وقد أنزل الماء

فكانه أنزلها ويؤيده

ماورد أن كل مافي الأرض

من السماء ينزله الله تعالى

الى الصخرة ثم يقسمه قبل

وهذا معنى قوله تعالى ألم تر

أن الله أنزل من السماء ماء

فلسكه ينابيع في الأرض

وقيل معناه وقضى لكم

لان فضياه وقسمه موصوفة

بالزول من السماء حيث

كتب في الوحي كل كائن

يكون وقيل خلقها في

الجنة ثم أنزلها وكذا قوله

تعالى وينزل لكم من السماء

رزقا أي مطرا هو سبب

الرزق وقوله تعالى إنما

ياكلون في بطونهم نارا

وقولهم فلان كل الفم

أي الشاة التي هي مسببة

عن الفم قال

أكلت دما إن لم أركع

بضرة

بميدة مهوى القرط طيبة

النشر

(قوله الذي سبب التثيت)

جمله التثيت سببا في النبات

بالنظر لجملة والألسبب في الحقيقة الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا

الذي سببه التثيت (أو) تسمية الشيء باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أي غشا لكون  
النبات مسبب عنه وأورد في الايضاح في أمثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم فلان كل الماء  
مذهب مردود ولا يخفى صحة الانتقال بملاقة الجزئية والكلية (وتسمية) أي ومن المجاز تسمية  
(الشيء باسم مسببه) والاسماح هنا وفيما بعده كاقدم وذلك (نحو) قولهم (أمطرت السماء نباتا)

تسمية بالقدرة فان الاسبب القدرة وجعل منه في الايضاح قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا  
عليه سمي جزاء الاعتداء اعتداء من اطلاق اسم السبب على السبب ومنه قوله تعالى ونبلوا أخباركم البلاء  
مجاز عن العرقان ومنه قول عمرو بن كلثوم ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا  
فالجهل الأول حقيقة والثاني مجاز وفي الآية لطيفة ليست في البيت وهي ذكر لفظ التشبيه ولفظ  
الاعتداء فانها منفردان عن القصاص ومرغبان في العقوبة الذي هو مقصود الشارع بخلاف فنجهل في  
البيت فانه يخالف مقصوده من طلب الجهل والانتقام واعرض التجوز في هذا كقوله تعالى ولن

اتصر بدملكه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس فانه يشير الى أن المجازي  
ليس ظلاما ثم كذا ذلك بقوله تعالى إنما السبيل على الذين يظلمون نخل من مجموع الجمل أن المجازي غير  
ظالم وجعل من ذلك قوله تعالى وجزاء سبعة سبعة مثلها فانه اطلق السببة التي هي سبب القصاص عليه

وقيل ليس مجازا فان السببة كل ما يسوء الشخص من حق وباطل فتكون حقيقة كذا قال المصنف  
وهذا الذي قاله هنا من كونه حقيقة جار بسببه في قاعدة واعليه وفي فنجهل فالوجه لتخصيصه بالسببة  
ثم نقول فنجهل فوق جهل الجاهلين حقيقة قطعا لان الجهل فوق جهل الجاهلين ليس مكافاة لانه

ليس مثله بل زائد عليه والزيادة على مقدار القصاص جهل بخلاف مثل ما اعتدى عليكم وبعد  
أن خطرنا هذا السؤال رأيت في الانتصار في إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقاني ما يشير اليه وقد  
يجاب عنه بأن مقابلة التأديب أكثر منه عند الجاهلية كان محمودا يتدحون به فليس جهلا حقيقة

فصح أن تسميته جهلا مجازا ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف للساقى في البديع لانه عد  
قوله تعالى وجزاء سبعة سبعة من المشاكة وفسرها بما يقتضى أنها سميت سبعة من مجاز المقابلة لذكرها  
مع السببة قبلها لا لتشبيه ولو كانت لتشبيه لجاز تسمية الجزاء سبعة وإن لم يذكر قبلها لفظ السببة

ثم بعد تسليم أن ذلك كله مجاز قيل ان علاقته للصادق لان الأول عزم والثاني مشروع وقوله تعالى  
ومكرها ومكر الله قيل مجاز كذلك من اطلاق السبب على السبب وقيل من مجاز المقابلة وبفسه قوله

تعالى أفأمنوا مكر الله فانه لم يذكر قبله ولا بعده مكر إلا دعي فلما مقابلة قال في الايضاح وقيل يحتمل  
أن يكون مكر الله حقيقة فان المكر هو التدبير فيا يضطر الحصر وهذا محقق من الله باستعراجه إياهم  
بنعمه مع ما علمهم من نعمه (قلت) لا يصح ذلك لأن التدبير أيضا يستحيل نسبة حقيقته الى الله تعالى

قال الجوهري التدبير في الامران ينظر الى ما تؤول اليه عقابته وقال الراغب هو التفرغ في دبر الأمور  
وقال التزلي هو جود الروية في استنباط الأصل وهو على الله تعالى محال ولذلك فسر قوله تعالى يدبر  
الامران السماء الى الأرض بأنه أقام بذلك من يدبر موقيل معناه يقضى وقيل يدبر يدولون المصنف ترك

التعبير بالتدبير وقال المصنف حقيقة في فعل ما يسوء الشخص في عقابه لما ورد عليه هذا لكنه  
لا يوافق اللغة قال الجوهري المكر هو الاحتيال والخذلة وذكر الراغب نحوه ثبت أنه في الآية مجاز  
ومن لطيف مجاز التشبيه أو المقابلة قوله تعالى فلا عدوان الا على الظالمين فان الجزاء سمي عدوانا  
لمقابلته للعدوان أو لتعبيه عنه ولذلك أخرج من عمومته بالاستثناء فوجه لطيفه أن للظالمين تقع بين

كلمتين بل بين مدلولات كلمة واحدة ويمكن أن يقال في مثل ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز وهذا  
كاه أيضا يحتمل أن يكون استعارة كاسبق (قوله أو مسببه) اشارة الى القسم الرابع وهو تسمية  
بالنظر لجملة والألسبب في الحقيقة الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا (قوله وأورد) من الورد وهو الذكر



وقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت القراءة بقرينة الفاء مع استفاضة السنة بتقديم الاستعاذة وقوله تعالى ونادى نوح به أي أراد بقرينة فقال رب وقوله تعالى وكمن قرية أهلكناها أي أردنا هلاكها كما بقرينة فجاءها بأستأذ وكذا قوله تعالى ما آتيت قبلهم من قرية أهلكناها بقرينة أفهم يؤمنون وفيه دلالة واضحة على الوعيد (٣٩) بالهلاك اذ لا يقع الانكار في أفهم يؤمنون

في الحز لا يتدبر ونحن على أن نهلكهم

الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية السبب باسم السبب

أي أمطرت غيثا ولما كان النبات مسببا عن الثيب سمو الثيب النبات الذي هو اسم مسببه وقد ذكر في الايضاح من أمثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم أكل فلان الدم وهو بحسب الظاهر سهو اذا لم اسم السبب وأطلق على مسببه الذي هو الدية الحاصلة عن الدم وزادها شكلا بقوله في تفسيره أي الدية المسببة عن الدم فيبين أن الدية التي أطلق عليها المسمية والكلام في العكس أي في إطلاق اسم السبب على السبب كما في أمطرت السماء نباتا لاني أطلق اسم السبب على السبب كما ذكر في أكل الدم وأجيب بأن المعنى على اعتبار الملة الحاملة وهي سبب فأطلق عليها اسم السبب لان الدية ترجأها هو السبب في الاقدام على الدم فأطلق الدم الذي هو السبب باعتبار الملة الحاملة على السبب الذي هو الدية وان كان الواقع في الخارج ترجب الدية على الدم لان الملة الثانية يتأخر وجودها عن مسببها ولا يخفى ما فيه من التنصيف لانه اعتبار عقلي بين الرءاء والاقدام وهو خلاف مدلول اللفظ مع ما فيه من الخرج الى الاعتبارات العقلية المحضة التي لا راعيا البقاء وأجيب أيضا بأن الاعتبار هو الأكل وأخذ الدية ولا شك أن الأكل مسبب أطلق على السبب الذي هو الاخذ وهو في التنصيف كالاول مع زيادة أن الدم يتعرض لوجه اطلاقه حيثئذ على الدية مع أن الكلام في ذلك لاني الاخذ

السبب باسم السبب نحو أمطرت السماء نباتا فذكر النبات وأريد النبات لان الثيب سبب النبات وهو عكس ما قبله وعليه قوله تعالى وأزل لكم من الانعام ثمانية أزواج وجل للصف منه « كاديين تذان » أي كانهن تلحزى وكذا قوله تعالى وينزل لكم من السماء رزقا أي مطرها سبب الرزق وقد يقال ان اللطرنفسه رزق لان الرزق بمنزلة الرزق وكذلك قوله تعالى انعماءا يكون في بطونهم نارا وقال الشاعر

أكلت دما ان لم أركع بضرة \* ببسطة مهوى القرط طيبة للنشر

كلنا في الايضاح والرادأ كلت الدية والذي يظهر أنه مكسوس وان من اطلاق السبب على السبب نظرا الى دية مور وانه للقتول وكان الصف أرا دية القاتل كأن من أكل الدية أكل دم القاتل لكن نقول الدية ليست سببا للدم بل سببا لهصته ومنه فاذ قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت هذا المشهور وعليه سؤال وهو ان الارادة ان أخذت طلة الزم استحباب الاستعاذة لمجرد ارادة القراءة حتى لو أراد ثم من له أن لاقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحبال تحقيق استحباب الاستعاذة قبل القراءة وفي البخاري أن معنى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي اذا استعظت فافرا وجل للصف منه ونادى نوح به أي أراد بقرينة فقال رب وكذلك وكمن قرية أهلكناها أي أراد بقرينة فجاءها بأستأذ وفيه نظر لان الأخص من القليلين قد يعطف بالفاء على الاعم تقول أكرمنى زيد فجاء على (تنبيه) اعلم أنه دخل في قولنا اطلاق السبب على السبب أو عكسه الاسباب الاربعة للسادي ويسمى التالي كاطلاق الحشيب على السرير ومثله الا لالم

(قوله بل هو من تسمية السبب) أي وهو الدية وقوله باسم السبب أي الذي هو الدم فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الدية فصار الراد من الدم في قولهم فلان أكل الدم أي أكل مسببه وهو الدية وما يؤيد سهو المصنف في الايضاح تفسيره بقوله أي الدية المسببة عن الدم فإنه قد بين أن الدية المطلق عليها الدم مسببة والكلام في اطلاق اسم السبب على السبب ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية ملة حاملة على القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهي سبب في الاقدام على الدم فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها ولا تفتنى بينه وبين تفسيره لان المدلول من وجه قد يكون ملة من وجه فالدم وان كان مسببا عن الدية باعتبار القتل الا أنها في الخارج

مرتنة عليه لان الملة الثانية يتأخر وجودها عن مسببها كلاما أولا منظور فيه لتعلق وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التنصيف لانه اعتبار عقلي وهو خلاف مدلول اللفظ وأجاب بضمهم بجواب آخر وحاصله أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الاخذ وهو سبب في الاكل فهو من تسمية السبب باسم السبب أو ما قوله أي الدية المسببة عن الدم فقد أشار الى مجاز آخر في الدم باعتبار آخر ولا يخفى بهذا الجواب عند صاحب التوفيق السليم

• ومنها تسمية الشيء باسمه ما كان عليه كقوله عز وجل وآتوا اليتيم أموالهم أي الذين كانوا يتيمًا إذ لا يتم بهما البلوغ وقوله انه من يأتي ربهم بما بها مجرمًا باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الاجرام • ومنها تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى اني اراي أعصر خمرًا

(قوله أي تسمية الشيء أي كالأولاد (•) الباتين في المثال الآتي وقوله الذي كان هو عليه أي على صفته أو على معنى من وقوله

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن (مجرى آتوا اليتيم أموالهم) أي الذين كانوا يتيمًا قبل ذلك إذ لا يتم بهما البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (مجرى اراي أعصر خمرًا

والا كل (أوما كان عليه) أي ومن الهجاز للرسول عند الجمهور خلافه لئلا يخل وجود الشيء فيما مضى كافيًا في الإطلاق الحقيقي تسمية الشيء باسم الذي أطلق على الشيء باعتبار الحال الذي كان عليه أولاً وليس ذلك الحال الذي باعتباره أطلق اللفظ موجوداً الآن وذلك (مجرى قوله تعالى وآتوا اليتيم أموالهم) فقد أطلق اليتيم على الباتين لان ابتداء الحال بعد البلوغ وإطلاق ذلك على الباتين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبيل البلوغ لانهما لم يخل اليتيم وليس موجوداً الآن إذ لا يتم بعد البلوغ ولا ينفق أيضاً محبة الانتقال لعلقة ما كان عليه للشيء كما في السببية لان الوصف مشعر بالوصف في الجملة وللوصف كالسبب للوحد للشيء لان العصر يؤول الى البلوغ الا لعرض (أو ما يؤول اليه) أي ومن الهجاز للرسول تسمية الشيء بالاسم الذي يطلق على ذلك الشيء باعتبار ما يؤول اليه فحينئذ لا احتياجاً لآواني الحال فلم يوجد سبب التسمية ولا شك ان الارتباط موجود بين الحال وما يؤول اليه صاحبه وذلك مصحح للانتقال للمصحح لتجوز ذلك (مجرى قوله تعالى حكاية (اني اراي أعصر خمرًا) أي أعصر عنيا : يؤول اليه أن يصير خمرًا بعد العصر فقد سمي

بقوله سم للوادي وفيه نظر لان الوادي ليس مادة للسيل ولا سائل وهذا القسم أعني السبب الذي يدخل في علته السببية ويدخل في علاقة الإطلاق للشيء على ما يؤول اليه فان المادة تؤول الى مسببها ودخل السبب الصوري وهو أيضاً يدخل في إطلاق الشيء على ما يؤول اليه لان المادة تؤول الى الصورة ومثل الامام فخر الدين هذا بتسمية اليد بالقدرة واعتراض عليه الاصطفاي بأن القدرة ليست صورة اليد بل لازمة لصورة اليه وجوابه أنها صورة معنوية قال القرافي انكس الامر على الامام وصوابه كتمية القدرة باليد فان السبب القدرة وفيما قاله نظر لان القدرة هي سبب اليد اذ لا يوضع الا بها لان من الواضح أن المعنى باليد هنا إنما هو المعنى للسوغ لتصرف الجوارح ودخل السبب الفاعل سواء أكان فعلاً حقيقة أم لا كتمية الطرمبوا وقد ذكرنا أمثلة في شرح كلام المصنف ودخل السبب الثاني مثل تسمية العصر خمرًا وهي من تسمية الشيء بما يؤول اليه (قوله أوما كان عليه) إشارة الى القسم الخامس وهي تسمية الشيء باسمه ما كان عليه كقوله تعالى وآتوا اليتيم أموالهم أي الذين كانوا يتيمًا لان الرشيد لا يسمى شيئاً حقيقة ومنه ما من بأشهر بعجرام • وأعلم أن قولنا تسمية الشيء باسمه ما كان عليه عبارة قالها من لا أحصيه عددا وهي عند التحقيق فاسدة فان اسم ما كان عليه اليتيم والمجرم اليتيم والاجرام لا اليتيم والمجرم واصلاح العبارة أن تقول باسم الباتين وما صفة بهما علم أن في جعل هذا مجازاً في المشتقات التفتنا على ان إطلاق اسم الفاعل باعتبار الماضي مجازاً أولاً وفيه خلاف محل كتاب الاصول (قوله أوما يؤول اليه) إشارة الى السبب السادس وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه

لكنه أي الشيء الأول ليس عليه أي على الشيء الثاني أي ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن أي عند الإطلاق • وأعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسمه ما كان عليه أولاً مجاز هو مذهب الجمهور خلافاً لمن قال ان الإطلاق المذكور حقيق استصحاباً للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف في الإطلاق الحقيقي عنده وقيل بالوقف ففيه ثلاثة أقوال حكيت في كتب الأصول لكن في الشتي ككتاب المذكور ثم ان قول المصنف أوما كان عليه أوما يؤول اليه ظاهر أن العلاقة هنا هي السببوتة وفيها بعده الايلولة والنسب ان يقال انها هنا اعتبار ما كان وفيها يأتي اعتبار ما يؤول اليه (قوله قبل ذلك) أي قبل دفع المال اليهم لان ابتداء المسال اليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتيمًا إذ لا يتم بعد البلوغ وحينئذ فإطلاق اليتيم على الباتين إنما

هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ (قوله إذ لا يتم بهما البلوغ) علة لحذف ما علمت مما مرناه (قوله باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه) أي تحقيقاً كما في انك ميتاً أو لئلا كما في أيلولة المصير لاخر لا احتياجاً كما في أيلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر لا الحرية يؤول اليها العبد في المستقبل احتياجاً لا المراد الطعن والاحتياج باعتبار استبعاد الشيء وحاله في نفسه فلا يراد به قد يظن عتق العبد في المستقبل بنحو وعيد وأن العبد قد يحصل اليأس من نفسه ما عرض فينتفي ظن تخميره

\* ومنها تسمية الحال باسم محله كقوله تعالى فليدع ناديه أي أهل ناديه ومنها عكس ذلك نحو وأما الذين أبيضت وجوههم ففي رحمة الله أي الجنة

(قوله أي صعبا يقول إلى آخر) هذا تفسير لقوله خرا والناهي له عدم صحة اللفظ الحقيقي لأن الصبر حالة العسر لا يغامر العقل وأما يخافه بعد مدة فأشار بهذا التفسير إلى أن الراد بالجر الصبر وأن الصبر يسمى خرا باعتبار ما

يقول إليه لكن كان الأول للتأخر أن يقول أي صعبا يقول عسيرا إلى آخر لأن الصبر لا يصبر إلا أن يقال

(٤١)

أى صعبا يقول إلى آخر (أو) تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه أي أهل ناديه للحال فيه والتأدي المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم ما يحل في ذلك الشيء (نحو وأما الذين أبيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة)

العنبر باسم الحال التي سيحدث ويؤول إليه السعي وأعمال أقدر أعسر عسيرا يصبر خرا لأنه يحتاج إلى تكسب في نسبة العصر إلى العسر كنسبة القتل إلى القتل فإنه لا يصح إلا بالزمام أن الفعل يقارن نفسه وصف للفعل بكما يقال في الفعل الطلق والتحقق أن للفعل يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشق وتربط عليه صحة الاشتقاق وعليه يكون التقدير في أعسر خرا استخرج عسيرا يصبر خرا والتقدير الأول يفنى عن التأويل فليأتل وما يشبه الإطلاق بحسب التأويل إطلاق اللفظ على الشيء لكونه في قوة الانصاف بمعنى ذلك اللفظ كقولك هذا الخمر مسكر في الله وأصافه بذلك على وجه الاحتمال كلف على ظاهر كلامهم وفيه مخالفة لما ذكر في العلاقة الآلية (أو) تسمية الشيء باسم محله أي ومن للجواز الرسل تسمية الشيء باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء ومن ذلك (نحو) قوله تعالى (فليدع ناديه) فإن النداء اسم لمكان الاجتماع ولجلس القوم وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه قلبي فليدع أهل ناديه أي أهل مجلسه لينصروه فانهم لا ينصرونه والانتقال من النداء إلى أهل موجود كثيرا فصح التجوز بذلك الاعتبار (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) عكس الذي فرغ منه بمعنى أن من للرسل تسمية المكان باسم ما يحل فيه ويقع في ضمنه (نحو) قوله تعالى (وأما الذين أبيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة) هم فيها خالدون والرحمة في الأصل الرقة والعناء والراد بها في جانب الله تعالى لازما الذي هو الانعام واستعمل في الجنة لخلوه على أهل الجنة فيها ثم إن الانعام أمرا اعتباري إذ هو عبارة عن تلقن القفرة بإعجاب اللتم بوعاظهم لنعم عليه وليس حالا في الجنة حقيقة وأعمال الحال بها حقيقة متعلقة فهذا مجاز مرسل عن مجاز ضمني وهو أراد للنعم

كتسمية العنبر خرا في قوله تعالى أني أرا في أعسر خرا أي عينا ومنه هدى للتقنين ومنه من قتل قتيلا كذا قاله وفي ذلك نظر لأن القتل اسم مفعول واسم للفعل لا يصدق حقيقة الأحال تلبس الفعل به كالتقول قتل وهو قتل لأوه صحيح كما أن القتل ينكسر مكسورا لا صحيحا لأن الكسر والقتل سبب كونه قتيلا ومكسورا والسبب مع السبب في الزمان لا يتقدم عليه فليأتل فانه حق وان كان مخالفا لكلام كثيرين هو وأشار إلى السابح بقوله أو محله أي من أقسام الجواز تسمية الشيء باسم محله نحو قوله تعالى فليدع ناديه أي أهل ناديه وفيه نظر فقد قيل أنه من مجاز الخذف كقوله تعالى وأسأل القرى في قد ذكره المصنف باب الإيجاز فيزعم أن يقول بمنزلة فليدع ناديه والامثال الفرق (قوله أو حاله) هو القسم الثامن وهو إطلاق اسم الحال على المحل نحو وأما الذين أبيضت وجوههم ففي رحمة الله أطلقت الرحمة وهي حالة على محلها وهي الجنة وأشار إلى التاسع بقوله أو لنه أي تسمية الشيء باسم أنه نحو

أراد أن أعسر بمعنى أستخرج وهذا بناء مأخوذ من التحقيق الذي يسبق إلى اللحن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف أعسا تكون بعد انصافها بذلك الوصف بحيث يكون انصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيراد وقوع العسر على الصبر أي العصور وأما أن قلنا أن الفعل يقارن نفسه وصف للفعل به وإن للحن هنا أني أعسر عسيرا حاصل بذلك العسر فلا حاجة إلى تأويل أعسر باستخرج (قوله باسم محله) أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء (قوله فليدع ناديه) قال النذري يحتمل أن تكون الآية من قبيل للجواز بالنصاف على حذف للضاف وإعطاء امرأته للضاف إليه كما قيل في قوله تعالى وأسأل القرى (قوله

(٦ - شروح التلخيص رابع) والتأدي المجلس أي أن النداء اسم لمكان الاجتماع ولجلس التوهم وقد أطلق على أهل الذين يحلون فيه وللفني فليدع أهل ناديه أي أهل مجلسه لينصروهم مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله الحال فيه) بنسب الاسم وتشديد هاءه لأهل أي الحال ذلك الأهل في ذلك التأدي ويصح قراءة الحال بالجر صفة للتأدي جرت على غير هي لكن كان عليه إيراد الضمير (قوله أو تسمية الشيء باسم حاله) هذا عكس ما قبله لأن ما تقدم يسمى الحال باسم أهل وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه

به ومنها تسمية الشيء باسم آله كقوله تعالى وما أرسلناه من رسول الا بلسان قومه أي بلسان قومه وقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكر كراحميلا وشاء حسنا وكذا غير ذلك مما بين معنى اللفظ ومأخذه موضوعه تعلق سوى التشبيه قال صاحب الفتح وتعلق في المنصرف عن فعل الشيء والهامي إلى تركه يحتمل عندى أن يكون المراد بمنعك في قوله تعالى ما منعك أن لاتسجد اذا أمرت بك ذلك ولا غير صلة قرينة المجاز وكنا ما منعك اخرأتهم ضلوا الاتيين وقال الراغب رحمه الله قال بعض الفسرين ان معنى ما منعك ما حملك وجعلك في منعة منى في ترك السجود أي في معاقبة تركه وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال لو كان كذلك لكان يجب بأن يقول أخرتهم فان ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه وإنما هو جواب لمن قبله ما منعك أن تسجد ويمكن أن يقال في جواب ذلك ان البلبس لما كان ألزم فالمجدي سبيل الى الجواب عنه انه اذا لم يكن له من كالي يحرسه ويحميه عدل عما كان جوابا كما يفعل الأخوذ بكظمه في المناظرة انتهى كلامه به وقسم الشيخ صاحب الفتح الجواز للرسول الى خال عن الفائدة ومفيد وجعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في أمم مما هو ووضع له كالمرس في قول المصاح \* وفاهما ومرسنا مسرجا \* فانه مستعمل في الالف لا بقيد كونه لمرسوم مع كونه موضوعا لهذا القيد لا مطلقا وكالمشفر في نحو قولنا فلان غليظ اللشافر اذا قامت قرينة على أن المراد هو الشفة لا غير وقال سمي هذا الغريب غير مفيد لقيامه مقام أحد للترادفين من نحو ليت وأسد وجبس ومنع عند الصير الى المراد منه وأراد بالفيد ما عدا الخالي عن الفائدة والاستعارة كاسم والشيخ عبدالقاهر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في شيء يقيد كونه موضوعا لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد التشبيه ومنه بعض ما مثله الشيخ صاحب الفتح ونحو مصرحاً بالشفة والالف موضوعان للغرضين المخصوصين من الانسان فان قصد التشبيه صار (٤٢) اللفظ استعارة كقولهم في مواضع القدم غليظ اللشفر فانه بمنزلة أن يقال كان

شفته في الغليظ مشفر  
البعير وعليه قول  
الفرزدق  
فلو كنت ضيبا عرفت  
قرباني  
ولكن زنجي غليظ للشافر  
أي ولكنك زنجي كما به جعل  
لا يهتدى لشرفي وكذا  
قول الحليصة يخاطب  
الرفقان

التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آله نحو) قوله تعالى حكاية عن السيد ابراهيم  
ذكر كرا حسنا) واللسان اسم لآله الذكر  
به بالانعام الذي هو الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آله نحو) قوله تعالى حكاية عن السيد ابراهيم  
صلى الله على نبينا وعليه وسلم (واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكر كرا حسنا) فقد أطلق  
اللسان الذي هو اسم لآله الكلام والذكر على نفس الذكر لأن اللسان آله ولا يخفى أن الانتقال من  
قوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكر كرا حسنا فأطلق اسم الآلة وهو اللسان على  
الذكر وذلك أن قولنا هذا من باب إطلاق المثل على الحال لان الذكر حال في اللسان فهو كقوله تعالى  
فليسمع ناديه (تعبير به) قد ذكر للصنف سبع علاقات وذكر قبلها الراوية بالزيادة وهو من مجاز للجاورة

قروا جارك الميان لما جفوت به وقام عن برد الشراب مشافره ولما  
فانه وان عني نسه بالجوار جاز أن يقصد الى وصف نفسه بنوع من سوء الحال ليزيد في التهكم بالزرقان ويؤكده ما قصده من رمية باضاعة  
الضيف واسلامه للضر والبؤس وكذا قول الآخر  
سأمنعها وأسوف أجعل أمرها \* الى ملك أظلاف لم تشفق

(قوله التي تحمل فيها الرحمة) أي الامور النعم بها لانها هي التي تحمل في الجنة وإطلاق الرحمة على الامور للنعم بها مجاز وتوضيحه كما  
في ابن يقطين أن الرحمة في الاصل الرقة والحنان والمراد بها في جانب الله لازما الذي هو الانعام واستعمل في الجنة لخلقه فيها على أهلها  
ثم ان الانعام اعتباري اذ هو متعلق بالقدره بايجاد النعمه واعطائه للنعم عليه وليس حال في الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة  
فهذه للجواز مرسل مبنى على مجاز ضمنى وهو ارادة للنعم به بالانعام الذي هو الرحمة (قوله آله) فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن  
الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما موجود الشيء فاللسان آله لانه لا سبب له قامه واعتراض بأن هذا الفرق لا يظهر  
اذا قيل ان الآلة بهاء حود الشيء ولنا أدخل بعضهم الآلة في السبب فيجعلها من جهة أفراد (قوله ذكر كرا حسنا) أي فيهم أخذ  
الحسن من إضافة اللسان الى صدق هذا ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا بقايا في الآخرين أي اجعل لسانى متكلما  
تكلما صادقة باقية في الآخرين لانسى ولتقطع ولتحرف (قوله واللسان اسم لآله الذكر) أي فأطلق اللسان على الذكر  
لكونه آله فانه لا ينافي والآلة والمراد بالآخرين للتأخرون عنه من الانبياء والامم ولاستجابة للولى دعاء صارت كل آلة بعده تنسب اليه  
وتقول أبو نوار ابراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال لاشي ذكر للصنف اللغوي للجوازي في  
التالين الآخرين من دون ما عداهم من الآلة وهلا صرح به في الجميع أو حذفه من الجميع

(قوله في الأخيرين) أي في مجازية الأخيرين (قوله نوع خفاء) أي لأن اللغوي لا يظهر فيهما ظهوره في الأمثلة السابقة لأن استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكرك ليس من الجواز العرفي العام ولما حمل الكشف الرحمة على الثواب الخلد والظرفية على الانساع وقيل في الثاني أن اللغوي أجعل لسانا ينطق بالصدق في الآخرة (قوله صريح به) (٤٣) أي بالحفاء أي بزيده وهو ما بدأ (قوله في

ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فإن قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن معنى الجواز على الانتقال من المألوف إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد لزوم

الاحتمال إلى الحمل ومن الآلة إلى ماهي له آلة ؟ ففصح التجوز في هذين أيضا ولما كان فيهما نوع خفاء لأن استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكرك ليس من الجواز العرفي العام فسر المراد بهما فإن قيل فقد ذكر في المنصف في مقدمة هذا الفن أن معنى الجواز أنما هو على الانتقال من المألوف إلى اللازم كأن الكتابة بالعكس وبعض أنواع علاقته على ما ذكرها المنصف لا يفيد لزوم بحيث يكون مدلول اللفظ الأصلي لا ينفك عن معناه المجازي بل أكثرها لا يفيد ذلك فإن معنى الثاني لا يستلزم معناه المجازي الذي هو البالتون وكذا التنب لا يستلزم الخمر وكذا النادي لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كافي الدنيا وكذا الإنسان لا يستلزم مطلق الذكرك لصحة السكوت هذا إذا اعتبر اللزوم في الوجود الذي هو الأصل في الفهم وإن اعتبر اللزوم فيما يتعلق بالحقائق نحو السكوت مع الجزء قلنا قد تقدم أيضا أن المعنى بالزوم هنا اللزوم في اعتقاد المخاطب ولو لمعرف ولو في بعض الأحيان للقيام بالتمتاع والبدء بين المنتقل من وإلى ولا شك أن هذا اللزوم حاصل بين كل شيئين بينهما ارتباط مالمحة الانتقال في بعض الأحيان من أمر آخر بينهما التصاق ما وارتباط ما ولو

وكأنما سنفني بمثاله عن ذكره مخلص ماذكره عشرة إلا أن الأخرى منتهى السابعة كاسبق وقضاد غير علاقات كثيرة تقاربها وما ذكرته أكثر من ثلاثين بعضهم يمددها لعلاقات بعضهم يمدد أقسام الجواز بحسبهاور بما جموا بين المبرتين فأخطأ وأبان قولوا من العلاقات إطلاق الجزء على الكل وهذه ليست علاقة بل العلاقة التي منها المشرقة كورة ومنها جواز إطلاق اسم المألوف على اللازم كقوله تعالى أم أئمننا عليهم سلطانا فهو يسكنهم بما كانوا يشركون أطلق الكلام على الدلالة لأنها لازمة وفيه نظر لا ندخل في إطلاق السبب على السبب ومنها جواز إطلاق اللازم على المألوف كقول الشاعر

قوم إذا صاروا شذو ما رزهم \* دون الفساد ولو باتت بأطهار

أطلق شذو المتر على الاعتزال لأن الاعتزال يلزمه شذو الأزار وفيه نظر لأنه من الإطلاق المسبب على السبب ومنها جواز إطلاق المطلق على المفيد كقوله تعالى فتحرر رقية والمراد مؤمنة وهو يرجع إلى التعبير بالجزء عن الكل لأن المطلق جزء المفيد لأنه أخص منه لأن الجزء أعم من أن يكون جمليا كالمطلق أو غير جملي كسقف الدار ومنها عكسه وهو أيضا يرجع إلى التعبير بالكل عن الجزء ومنها الخالي عن القائمة وسفره بالذكرك ومنها جواز إطلاق العام وإرادة الخاص ومشو به قوله وحسن أولئك رفيقا ولا يتعين لأن لفظ رفيق يستعمل للواحد والجمع ثم هذا القسم هو من التعبير بالجزء عن الكل ومنها عكسه وهو أيضا من جواز إطلاق الكل على الجزء ومنها جواز تسمية المنطق باسم المنطق كتسمية المعلوم علما ومنها عكسه وهما يخلان فيما سبق ومنها جواز إطلاق أحد الشئدين على الآخر وإن شئت قلت تسمية أحد المتقابلين باسم الآخر وهو أعم من الأول كتسمية الدخيل سلبا

الكتاب) أي في المتن حيث قال أي في الجنة وأي ذكر احسنا (قوله فإن قيل الخ) حاصله أن اعتبار العلاقة إنما هو ليتقل نحن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي والانتقال فرع اللزوم وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بل المعنى الذي مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في ذهن حصول المعنى المجازي إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وإن كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجلها علاقات هنا حاصله وقد يقال أنه لا حاجة إلى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من أن الاعتبار اللزوم المعنى ولو لاعتقاد المخاطب بمر أو غيره وله إعادة ذكره فاسبق (قوله أن معنى الجواز الخ) أي بخلاف الكتابة فاتها منية على الانتقال من اللازم إلى اللزوم فهي بعكس الجواز وقوله مبنى

المجاز على الانتقال من اللزوم إلى اللازم أي وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله بل أكثرها) أي كالتأني فان معناه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازي وهو البالتون وكذلك التعبير لا يستلزم الخمر وكذلك النادي لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كافي الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم الذكرك لصحة السكوت (قوله لا يفيد اللزوم) أي وإذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجلها علاقات لأن العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي المعنى المجازي لاستلزامه

فنا ليس معنى الزوم هنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

جزئيا ولولم يولولالة ولذلك يحتاج في الفهم في المجاز غالبا إلى معونة القرينة بقوله لا تقدم أيضا أن التمي بالزوم هنا يعلم أنه تقدم ما بين عن هذا السؤال والجواب فافهم \* ولما فرغ من القسم الأول

والبرية للهكمة مغازة ومنه الأصوليون وكذلك الصنف فيما ساقى من البدء بقوله تعالى ويجزأ سبعة ستة مثلها ونحوه وقد تقدم التمثيل بذلك لعلاقة السببية وتقدم أنه لا يصح تمثيله بقوله تعالى ومكروا ومكر الله \* واعلم أنه لا يشترط في مجاز المقابلة أن تقدم الكلمة الحقيقية بل قد تقدم مثل مكروا ومكر الله وقد تأخر كقوله تعالى يدالله فوق أيديهم وقوله صلى الله عليه وسلم إن الصدقة تفع في يد الله تعالى قبل وقوعها في يد المسكين وليس منه يد الله متولدة غثا أيديهم لأن يد الله متولدة عنهم لم يوث به لتمامه بل قد أغرب الخفاجي فقال في سر النفاحة إن قوله تعالى فيشرهم بمذاب ألم من مجاز المقابلة لا لما ذكر البشارة في المؤمنين في آية أخرى ذكرت في الكافرين وهذا يقتضي أن مجاز المقابلة لا يشترط فيه ذكر الطرف الحقيقي لفظا بل يسمى كل اسم ثبت لأحد للتقابلين حقيقة أطلق على مقابلة مجازا وفي هذه التسمية نظر لأنها مخالفة لاصطلاح الناس \* ومنها مجاز تسمية المستند لأمر باسمه كنسمة الخمر في الدين مسكرا كذا قالوه وليس بشي لأن هنا من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه وقد سبق \* ومنها مجاز تسمية الشيء باسم مبدله ومثاله قوله أكل الدم أي الديوق قد تقدم التمثيل بذلك للسببية ومثاله أيضا بقولهم

إن لنا أحمره عجافا \* يأكلن ليله أكافا

ولا يصح الأبان قول أطلق الأكاف على بدل بده لأن عن الأكاف بده والطف للأ كقول بدل للثمن والأقبل الأكاف وهو الثمن ليس مأكولا لأن بيع الأكاف بالطف يندرو بحتمل أن يقال يجوز بالأ كافي عن الثمن لعلاقة البدلية ويجوز تقدير الثمن عن العلف من علاقة السببية وبمعنى أن يقال إن هذا مثال لعلاقة البدلية وأن يقال هو مثال لعلاقة السببية \* ومنها مجاز اطلاق اللرف وإرادة النكر كقوله تعالى وادخلوا الباب سجدا لأن المراد باب من الأبواب كذا قيل وهو كلام ضعيف لأن الألف واللام تأتي العهد انتهى ويؤيد أن مصحوب هذه نكرة بمعنى وإن كان معرفة لفظا ومنها مجاز اطلاق النكرة وإرادة المعلوم كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وأخرت وقولهم أم أو ما اختار أي كل نفس ودع كل أمرى وفيه نظر لجواز أن تكون كل هامة صافا محذوفا بحتمل أن يقال إن حقيقة النفس التي هي أهم منها بقيد الحدو والابتداء \* ومنها مجاز اطلاق اللرف بالألف واللام وإرادة الجنس نحو الرجل خير من المرأة وهو كلام ضعيف أيضا لأن الألف واللام للجنس حقيقة الآن يخرج ذلك عن أنها حقيقة في المعلوم فاستعملها في غيره مجازا ويتم على هذا أن تكون الاداء العهدية مطلقا مجازا ويقصد قول صاحب المحصول وغيره الألف واللام للمعوم عند عدم الهمود \* ومنها مجاز النقص والزيادة وسيأتين في كلام الصنف \* وينبغي أنهما ليسا مجازين في الحقيقة ومنها مجاز التشابه وهو الاستعارة وسيأتي مفردا بالذكر \* فتنبيه \* قسم السكاكي للجزاز للرسد إلى مفيد وخالف عن الفائدة وجعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في أهم من موضوعه كالمرس فانه مستعمل في الاتق لا يشيد كونه لم رسون وهو في الأصل موضوع له بقيد كونه مرشونا وكالمشفر في قولنا غليظ للمشافر إذا قامت قرينة على أن المراد الشفة لا غير قال للصنف والشيخ عبد القاهر جعل الخالي عن الفائدة ما يستعمل في شيء بقديم كونه موضوعا لذلك الشيء بقيد تأخر من غير قصد التشبيه ومثله بعض ما مثل به السكاكي ونحوه مصرح بأن

(قوله قلنا الخ) حاصله أنه ليس للسرد بالزوم هنا الزوم الحقيقي أعني امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل المراد بالاتصال ولول في الجملة فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة (قوله تلاصق) أي تلاقى وقوله واتصال أي ارتباط وعطف الاتصال تفسير وقوله في الجملة متعاقب ينتقل وكان الأولى أن يقول ولول في الجملة وقوله وفي بعض الاحيان تفسير للاتصال في الجملة (قوله وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أي ثبت أن أنواع العلاقة كلها تنقيد الزوم و بطل ما قاله السائل

\* الضرب الثاني من المجاز الاستعارة وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضعه

(قوله والاستعارة) مبتدأ وقوله قد تعيد خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد وأعاد الشارح فيما يأتي المتداول الفصل وكتب شيخنا الحنفى أن الظاهر حذف أن أو من قوله وهي مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة لأن الشارح قد خبرها في المتن وهو قد تعيد خبر المبتدأ مخدوف اه ثم إن المراد بالاستعارة في كلام

(٤٥)

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته الشابهة أى قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فإن قصدت تشبيها بمشفر الأبل في اللفظ والتدلى فهو استعارة وإن أر بدأنه من الإطلاق للتعيد على المطلق

من قسمي المجاز وهو الذى تكون علاقته غير الشابهة ويسمى المرسل كما تقدم أشار إلى الثانى وهو الذى تكون علاقته المشابهة ويسمى استعارة كما تقدم أيضا وهو أكثر القسمة من مباحث وذلك أنه لم يفرغ لبيد فقال (والاستعارة) فدخل على قدر فبانها مجاز أى لفظ استعمل في غير معناه الأصل بشرط أن تكون العلاقة بين ما استعمل فيه الـ و بين ذلك الأصل المشابهة ولما راد يكون علاقته الشابهة كون السبب الذى من أجله قصد له مستعمل هذا الذى لا يلى بسبب الأصل هو نفس الشابهة بمعنى أنه لولا الشابهة ما نقله مستعمله إلى هذا الذى الثانى لأن وجود الشابهة في نفس الأمر إذا لم يقصد الوصل بها لا يكتفى في تسمية المجاز استعارة ولذلك يكون المجاز مرسلًا ولو وجدت المشابهة إذا لم يقصد جعلها علاقة فإن المشفر الذى هو فى الأصل شفة البعير إذا غل عن هذا الذى هو الشفة الملقبة بكونها بغير وأطلق على شفة أخرى من حيث أنها مطلق شفة كشفة الإنسان لا يعيد كونها للإنسان بل من حيث أنها شفة كان مرسلًا وإن وجدت المشابهة بينهما بل شفة البعير في اللفظ والاعتلال عن التثنية مثلاً وهو من باب إطلاق اسم للتعيد على المطلق وللتعريف البعير وللفظ شفة الإنسان لأن الغرض

الشفة والآن موضوعان لغرض من الإنسان وإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارة كقولهم في موضع الم غلط المشفر فانه بمنزلة أن قال كان شفتيه في اللفظ مشفر البعير تشبيه إذا كان المجاز علاقته أى أكثر واحتمل التجوز من كل مقتضى كلام الأصوليين أن أقوى العلاقات اعتبار الجزئية أن يطلق الكل ويراد البعض لا ترى أنهم جعلوا التخصيص غير من المجاز والاختصاص من إطلاق الكل وإرادة البعض على ما ذكره الملام غفر الله له وإن كان فيه خشق فإن دلالة الموم كناية لكل ومرادنا بالتخصيص إطلاق الملام وإرادة الخاص ولا إشكال في أن إطلاق الكل على الجزء أولى من عكسه لا شأن للكل على الجزء فإن إطلاق السبب على السبب أولى من عكسه لاقتضاء السبب مسببا معينا بخلاف العكس وأن أقوى الأسباب السبب الثانى لاجتماع السببية والسببية فيه وأن إطلاق للتروعى للالزم أولى من العكس لعدم اقتضاء الثانى الأول إلا أن يكون لازما مساويا وأن إطلاق الحال على المجرى أولى من عكسه لاستحقاق الوجود الخالد على محل \* واعلم أن الحقيقة والمجاز مباحث شريفة وتحقيقات لطيفة ذكرتها في شرح المختصر فليكن مرجعها ص (والاستعارة قد تعيد بالتحقيق الخ) ش هذا هو القسم الثانى من قسمي المجاز وهو ما كانت علاقته تشبيه معناه بموضع كما قال المصنف على ما حققناه ما كانت علاقته التشبيه بشرط قصد البالغة ومن الناس من يطلق الكلام على الاستعارة ومنهم من يقيد بها بالتحقيق وإنما كان كذلك لأن الاستعارة تنقسم إلى استعارة بالكناية وغيره والاستعارة بالكناية تنقسم إلى مصرح بها وغيره فالمرص بها تنقسم إلى

وهي التى لا يشترط فيها التشبه به دون التشبه والمالكية وهي التى لا يشترط فيها التشبه فى ذاتي يفردا المشفر فى فصل ويأتى حكمة ذلك (قوله أى قصد الخ) أشار بهذا إلى أن وجود التشابهة في نفس الأمر بدون قصد لها لا يكتفى في كون اللفظ استعارة بل لابد من قصد أن المطلق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تعقبا (قوله فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم شفة البعير (قوله وإن أر بد أنه من إطلاق التعيد أى اسم التعيد وهو مشفر فانه اسم للتعيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أى جرد عن قيده وهو اضافته للبعير واستعمل في شفة الإنسان من حيث أنها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلًا بترتبة وهي التعيد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول

عنه أعالى القول باعتبار العلاقة وصف المنقول اليه ففى الإطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلًا بترتين التعيد ثم الإطلاق لاستعمال التعيد أو لائق المطلق ثم استعمال ثانى المطلق في مقيد آخر فقول الشارح وإن أر بد أنه من إطلاق اسم للتعيد أى شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة فمشفر أطلق على شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان والا كان من إطلاق التعيد على التعيد

(قوله كاتلاقي المرسن على الانف) المرسن بمنع الميم وكسر السين وفتحها أيضا وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا ومكان الرسن هو الانف لان الرسن عبارة عن جبل يجعل في أنف البعير فالمرسن في الأصل أنف البعير فإذا أطلق عن قيده واستعمل في (٤٦) أنف الانسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا ومرسلا وإذا استعمل في أنف الانسان المشابهة

كاتلاقي الرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسلا واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا والاستعارة (قد تنقيد بالتحقيقية)

كان يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة كان

استعارة والمرسن كالشفر

يجوز فيه الأمان

بالاعتبارين خلافا لما

يوجهه كلام الشارح من

أن اطلاق المرسن على

الانف يبين أن يكون

من المجاز المرسل (قوله

فاللفظ الواحد) أي كشفر

قد يكون استعارة تالم بحث

فيه بأنه مجاز مرسلا بالنسبة

الى المفهوم الكلى وهو

مطلق شفة واستعارة

بالنسبة الى خصوص شفة

الانسان ولا شك في تباين

العينين وتصددهما وحيث

ظهر قول الشارح بالنسبة

للمعنى الواحد وقد يقال

مراد الشارح أن اللفظ

الواحد اطلاقه على للمعنى

الواحد قد يكون سبيله

الاستعارة وقد يكون سبيله

المجاز المرسل فشفة

الانسان لها اعتباران

خصوص كونها شفة

الانسان وكونها تحق

أن الاطلاق لا من حيث التنقيد بكونها للانسان والا كان من اطلاق للتنقيد على التقيد وإذا أطلق الشفر على شفة الانسان لا من حيث أنها مطلق شفة بل من حيث أن شفة هذا الانسان فيها من اللفظ والانحلال مثلا ما شبهت به شفة البعير كان استعارة لابتناء الاطلاق على التشبيه وبهذا يعلم أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون باعتبار ما يصدق عليه على وجه التجوز استعارة لافادته أن معناه شبه بجمناه الاصل وبجواز مرسلا لافادته معنى مطلقا باعتبار أصله فاللفظ الواحد يكون استعارة ومرسلا باعتبارين ومعلوم أن مفهومه مختلف باعتبارين ومصدقوه هو للتحديد فإذا كان المشفر استعارة كان مفهومه مشقة تستلزم غلظا وانحلالا هما كنفس غلظ وانحلال شفة البعير وإذا كان مرسلا لمفهومه مطلق الشفة لتستلزم لكونها من حيث الاطلاق بعض معنى أصلها والمصدق في الخارج متحد في بعض الأوقات وانما قلنا في بعض الأوقات لان شفة الانسان يجوز أن لا يكون فيها وجه شبه فيصدق فيها الارسال دون الاستعارة لا يقال للمفهوم من الارسال مطلق الشفة وأما استازمها لما ذكر فهو رعاية واعتبار العلاقة لانا نقول متى لم تفهم العلاقة ولو بالزوم صارت حقيقة عرقية وكذا الاستعارة متى لم تفهم للشابهة صارت حقيقة عرقية وانما قلنا فيما بالاستزام لما ذكر ولم نقل ان ما ذكر داخل فيما قبله اللفظ لان النقول له اللفظ في الاستعارة هو الطرف للشبه وحده ولا يدخل فيه وجه الشبه الاتبع ما حيث يكون داخلا في مفهوم الطرفين وسبأ تحقيقه والمنقول اليه في المرسل هو نفس المطلق والعلاقة هي السبب ومثل المشفر للرسن الذي هو في الأصل مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا فإذا استعمل في مطلق الانف كأنف الانسان من حيث أنه مطلق باعتبار اللقيد الذي هو أنف الدابة فهو مرسلا وإذا استعمل في أنف الانسان للشابهة كان يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة فهو استعارة فيكون للفظا واحدا يصح فيه الارسال والاستعارة في مصدوق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما تقدم في الشفر وذلك ظاهر ثم هذا الترميز بالاستعارة انما هو اذا اطلقت كما تقدم (وقد تنقيد بالتحقيقية) فيكون ترميزها بالاستعارة في غير موضع له علاقة للشابهة مع تحقيقها بالاستعارة

تحقيقية وتخيلية فالاستعارة ثلاثة أقسام مصرح بها تحقيقية وهي أن يذكر المشبه به مراد به المشبه ويكون المشبه به أمرا تحقيقيا بالحق أو عقلا ومصرح بها خيالية وهي أن يكون المشبه بالمتروك أمرا هواميا لا تحقق له في الخارج واستعارة غير مصرح بها وهي الاستعارة بالكناية وهو ذكر المشبه مراد به المشبه به مثل \* وإذا المنية أنشبت أظفارها \* هذه طريق السكاكي للاستعارة عنده حيث ثلاثة أقسام كلها مجاز والمصنف يرى أن الاستعارة على التحقيق مع التحقيق أما

لتنميز

فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفة فاستعمل مشفر في شفة الانسان باعتبار الأول سبيله

الاستعارة واستعماله فيها باعتبار الثاني سبيله المجاز المرسل فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الارسال والاستعارة في ماصدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله قد تنقيد) قد لا تحقق في قوله تعالى قديم ما تميم عليه وليست للتقليل لان تشبيهها بالتحقيقية كثير في نفسه ويحتمل أن تكون التقليل لان اطلاق الاستعارة عن التنقيد المذكور هو الأكثر وعند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخيلية والمكسبي عنها



لتتحقق معناها حسا أو عقلاى التى تتناول أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه

(قوله لتتميز عن التخيلية ولكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخيلية لانها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وأما السكاكى فهى وإن كانت لفظا (٤٧) عنده الا انها غير محققة للمعنى لان معناها عند امر

وهى وتخرج المكينة أيضا عند المصنف لانها عنده التشبيه للضمير فى

لتنميز عن التخيلية ولكنى عنها (لتحقق معناها) أى ما عني بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا)  
بأن يكون اللفظ قد قبل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه

فيه نفس الأمر فتتميز عن الكنى عنها والتخيلية (لتحقق معناها) حيث نأى حين استعملت فيه وعنى بها (حسا أو عقلا) دونهما وللا رد بان تحقق الحسى أن يكون معناها ما يدرك بأحدى الحواس الخمس فيصح أن يشار اليه اشارة حسية بأن يقال قل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك بالحواس ولكن يكون متحققا فى نفسه بحيث يدرك العقل بانناشونا لا يصح للعقل فيه والحكم ببطان معناها فى نفس الامر باعتبار نظرا معنى نظر العقل خاصة بخلاف الامور الوهمية فان العقل يحكم بطلانها دون الوهم فتصح اشارة اليه اشارة عقلية بأن يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذى قلناه اللفظ أما خروج التخيلية بالتحقق فظاهر على مذهب السكاكى كما يأتى ان شاء الله تعالى فى قوله بحدوث اللنية أن ثبت أظفارها به لان الاظفار عنده استمرت لمسورة وهمية لاحقيقة لها وأما على مذهب للمصنف فالمراد بالاظفار حقيقة فلا يصح اخراجها لأن يصير أن الاستمارة انما هى باعتبار اثبات اللنية فيكون وهما وأما خروج الكنى عنها لانها عند المصنف هى اخبار التشبيه فى النفس والاضمار أمر وهما كما قيل وفيه بحث لان الاضمار وإن كان اعتباريا لانه عبارة عن عدم الاظفار لكن لا يخرج بذلك عن محققه عقلا واخرجت الاعتباريات التى تدفع بها العقولات والحسوسات عن صحة الاستمارة للتحقيقية فيها فتخصص بالامور الوجودية ولا قائل به قائما من جملة ما تجرى فيه العلميات وأما عند السكاكى فالتأنيأر يذهب الطرف الآخر على ما يأتى وهو متحقق بل حسى فلا يصح اخراجها على مذهب ولكن هذا منى على الامر الظاهر فى مذهب والتحقيق أن المراد أن اللنية أرى يذهب الطرف الآخر وهو الاسد ادعاء حقيقة فتكون للكنى عنها على مذهب وهمية لاحقيقية أيضا لان كون اللنية أسدا غير محقق عقلا ولو كونه غير حقيقة ولو على هذا الاعتبار نظر لان المعنى الذى أطلق عليه اللفظ محقق وادخله فى جنس الاسد لو كان يكون به المعنى وهمية كانت كل استمارة وهمية فان الاسد اذا أطلق على الرجل باعتبار الشجاعة أطلق عليه حتى أدخل فى جنس الاسد فتكون

الاستمارة بالكناية فليست عنده استمارة فى الحقيقة لان اللنية عنده مستعملة فى موضوعها كما سيأتى وأما التخيلية وهو ما إذا كان للشبه وهما فلائها عنده لاستعمال الالباب للاستمارة بالكناية وسيأتى افرادها بالذكر فلذلك أطلق هذا الفصل ثم قال وقد تقييد بالتحقيقية أى بناء على انقسامها الى النوعين فيفيد حينئذ التخصيص لافراد ذلك فصل أو تقييد لا يحتاج من مشينا على رأيه وعلى القولين فنجد هذا الباب مقصورا على الاستمارة التحقيقية وانما تقييد بالتحقيقية لتحقق معنى الاستمارة فيها لان للشبه فى غيرها ليس محققا وما ليس محققا ليس جديرا بأن يستعاره لفظ موضوع لغيره ويحتمل أن يكون التقدير سميت بتحقيقية لتحقق معناها أى معنى الاستمارة وهو لا يشبه وتحقق ذلك المعنى نارة يكون حسا ونارة يكون عقلا فالحس كالأطلاق الاسد على الرجل الشجاع فى نحو قول زهير

النفس وهوليس بلفظ فلا تكون محققة المعنى وأما عند السلف فهى داخله فى التحقيقية لانها اللفظ السطر للضمير فى النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخله فيها على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ التشبه ومعناه محقق وهو التشبه به كالاسد (قوله أى ما عني بها) وهو المعنى المجازى للمعنى الحقيقى كما قد يشاد من اللن (قوله واستعملت هى فيه) صفة جرت على غير من هى لفلنا أرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله حسا أو عقلا) منصوبان على نزاع الخافض أو على الظرفية المجازية والاصل فيها تحقق والمراد بتحقيق معناها فى الحس أن يكون معناها ما يدرك بأحدى الحواس الخمس فيصح أن يشار اليه اشارة حسية بأن يقال قل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس بل بالاعتق بأن كان له تحقق

وثبتت فى نفسه بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم بطلان له فتصح اشارة اليه اشارة عقلية بأن يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذى قلناه اللفظ وهذا بخلاف الامور الوهمية فانها لا تثبت لها فى نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتا ويحكم بطلانها دون الوهم (قوله بأن يكون) أى بسبب أن يكون (قوله الى أمر معلوم) أى وهو المعنى المجازى

و يشار اليه اشارة حسية أو عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الأصلي فيجعل اماله على سبيل الاعارة للبائع في التشبيه أما الحسي فمكة ولا رأيت أسدا وأنت تردجلا شجاعا عليه قول زهير \* لدى أسدنا كي السلاح مقذف \* أي لدى رجل شجاع ومن لطيف هذا الصرب بما يقع التشبيه فيه في الحركة كقول أبي دلالة يصف بنته

أرى الكبد تمشي كأنه نونا \* برجلها وتخر باليد

شبه حركة رجلها حيث لم يثبت على موضع اعتمادهما عليه وهو تاذاهتين نحو يديها بعر كيدي العاجن فاتها بالاشتراك في موضع بل وتزلزل الى قدام لخواطة المعين وشبه حركة يديها بعر كالحناز فانه يثنى بده نحو يملته ويحدث فيها نضر بامن التتويس كما تجد في يد البالي اذا اضربت في سيرها ولم تقو على ضبط يديها وان ترى بها الى قلم وأن تشد اعتادها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنثنى

(قوله و يشار اليه اشارة حسية) أي لكونه مدركا بأحدى الحواس الخمس وكلام الشاعر يوحى بالقول بأن اسم الإشارة موضوع للحواس مطلقا وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للحواس بحاسة البصر فقط وأن استعماله للحواس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله و يشار اليه الخ عطف تفسير له قبله (قوله أو عقلية) أي لكونه يثبت في نفسه وان كان غير مدرك بأحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالفعل (قوله كقوله أي) (٤٨) كالأسد في قول زهير بن أبي سلمى يضم السين وسكون الهم

و يشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالحسي ( كقوله لدى أسد شاكي السلاح) أي تام السلاح (مقذف أي رجل شجاع) وحسية وقد تقدم أنها تحقيقية فافهم ( كقوله أي ومثال المحقق حسا قوله لدى أسدنا كي السلاح) أي تام السلاح وهو مأخوذ من الشوكه يقال رجل ذو شوكه أي ذواضرار فأصله شاوك ثم آخرت العين فصار مقوصا فيقول شاكي وفشرت شوكه السلاح بنامة لأن تام السلاح معناه كونه أهلا للاضرار بغيره فيكون معنى عامه مشددة حده وجوده أصله وتفوز عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيرها بالتعلم لان طول السلاح ونماه يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكه ونسب الى السلاح لاستغرامه هذا المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل (مقذف) اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين أحدهما أنه قذف به في الحرب ورمى به فيها حتى صار عارفا بها فلا تموله لدى أسد شاكي السلاح مقذف \* له لبد أظفاره لم تعلم فان أسدنا امتداحة تحقيقية لان معناه وهو الرجل الشجاع أمر محقق حسي وتارة يكون عقليا كقولك أبديت نوراً تدرجحة فان الحجة عقلية لا حسية فانها تدرك بالحق وليس الالفاظ هي الحجة فتسكون

وتفتح الهم ونعم البيت \* له لبد أظفاره لم تعلم \* وبه ستمت تكاليف الحياة ومن يش ثمانين عاماً لا يبالك بسأم ومهما يكن عند امرئ من خليفة وان خالطتني على الناس تعلم (قوله لدى أسد) أي أنا عند أسد أي رجل شجاع فشب الرجل الشجاع

الحيو ان للفتى وادعى أنه فرد من أفرادها واستعير اسم التشبيه به للتشبيه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية لان المستعارة وهو الرجل الشجاع محقق حسا لا درا كبحاسة البصر (قوله أي تام السلاح) تفسير لنا كي السلاح فأن كي معناه مشددة أي تام سلاحه فأضافته لفظية لا فيدعي صرفا فلنا وقع صفة للتسكرة وهو مأخوذ من الشوكه يقال رجل ذو شوكه أي رجل ذو اضرار فأصله شاوك قلبا مكانيا فصار شاكو قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بد كسرة وفشرت شوكه السلاح بنامة لان تمام السلاح عبارة عن كونه أهلا للاضرار فيكون معنى عامه شدة حدته وجوده وتفوز عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيرها بالتعلم لان تمامه أي اجتناعه لا أنه يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكه أي اضرار ونسب الى السلاح لاستغرامه هذا المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل اه يعقوب (قوله مقذف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين أحدهما أنه قذف به في الحرب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تموله وأنها أظفنف بالجمع رمى بها في زبد في معنى صار له جسمه أي سم ونباله أي غلط فعل المعنى الاول يكون قوله مقذف تعريفا لما لادته المستعارة وعلى المعنى الثاني لا يكون مقذف تعريفا ولا تشبيها لادته لكل من المستعارة والمعنى الثاني لا يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الأسد من الرجال قذف بلحم أعداءه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة قتلهم ومن أهل القوة الاسدية التي بها توحد وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به وعلى هذا فيكون قوله مقذف تشبيها لادته المستعارة منه بتمهل فتأمل

وأما العقل فكقولك أبديت نورا وأنت تريد حجة فإن الحجة ما يدرك بالقل من غير وساطة حس إذا للفهم من الاماظ هو التي ينور القلب ويكشف عن الحق لا الالفاظ أنشأها عليه قوله عز وجل اهدنا الصراط المستقيم وأما قوله تعالى فأذناه باللسان الجوع والخوف فيل ظاهر قول الشيخ جلاله العلامة استمارة عقلية لانه قال شبه باللباس لاشتائه عن اللباس ما غشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب الفتاح حسية لانه جعل اللباس استمارة لما يلبسه الانسان عند جوع وخوف من امتناع اللون ورثته الهمة فلا استمارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والرد بجناه ما غشى به أى ما استعمل فيه فله ينال ما استعمل فيها وضعه وان تضمن التشبيه به نحو زيد أسد ورايته أسدا نحو رأيت بأسدا لاستعماله تشبيها لشيء بنفسه على ان الرد بقولنا ما تضمن مجازا تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستمارة وغيرها (٤٩) وللجواز ان يكون مستعملا في موضع وهو ناسي لا بد

من التشبيه عليه وهو أنه اذا أجرى في الكلام لفظ دلت القرينة على تشبيه شيء بمعناه فيكون ذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون التشبيه مذكورا ولا مقدار كقولك غنت لناظية وأنت تريد امرأة ولقيت أسدا وأنت تريد رجلا شجاعا ولاخلاف أن هذا ليس بتشبيه وان الاسم فيه استمارة والثاني أن يكون التشبيه مذكورا أو مقدرا فاسم التشبيه به ان كان غيرا أوفى حكم الخبر كغيره كان وان والمفعول الثاني باب علت

(قوله أى قلف) بكسر الهمزة عطفه في الحسنيين لاشددة كما قيل والا صر قوله كثيرا ضائعا (قوله وروى به) تفسير لما قبلها من زاد الله أجزاء لما حتى صار لجة كثيرا قاله

التمعية (قوله جامة) أى سمن ونبالة أى غلط وهو غلط لازم (قوله اهدنا الصراط المستقيم) أى فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذى لا عوجاج فيه استيعاب للدين الحق بد تشبيهه باستمارة نصر بجهة تحقيقه ووجه التشبيه التوصل الى المطلوب في كل وأما كانت تحقيقه لان السمار له وهو الدين الحق محقق عقلا وذلك لان الدين الحق للرد بجملة الاسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهي لما تحقق وجوبت ونفسها (قوله قال الصنف) أى في الايضاح والتقصين فله لكلام الصنف افادة أن المصنف يجعل زيد أسد تشبيها بليغا لاستمارة لان حد الاستمارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما يأتى بقوله وفيه بحث (قوله فلا استمارة) أى مطلقا من غير تشبيه يكون تحقيقه بدليل انه ليدكر في هذا التبريد عطف

أى قلف به كثيرا الى الواقع وقيل قلف بالحم وروى بفصاره جامة ونبالة فالاسد هو ما يستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقل كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال الصنف رحمه الله تعالى فلا استمارة فيوصف بالنبالة في تلك الحروب وجامة أى قوة عظيمة خطر فيها من قولهم هذا الأمر جسيم أى عظيم وثانيهما أنه قلف في تلك الحروب بسبب اللحم الذى فيه الدال على قوته وبسبب عقله الدال على أنه اهل لمافصار من جملة من له جامة بسببها قلف في الحروب ونبالة بسببها يوم لها وهذا الوجه يخالف الاول في معنى الجامة وفي ترتيب النبالة والجامة في الاول على القلف وتقدم على الثاني ويمتثل أن يكون اسم فاعل ويكون للنبي أن هذا الاسد من الرجال قلف بالحم وروى به عند تقطيع أجسام الاعداء فصار من جملة المدودين من أهل الجامة أى القوة الاسدية التي بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات والرى به عنها ومن أهل النبالة التي بها توصل الى ذلك التقطيع فان القوة تحتاج الى حيلة التوصل الى الأثرى أن الاسد يحتاج الى تحيل وتخيل يتمكن به من الراد لذلك فيل ان الوجه الاول اعنى كون مقذف بصيغة اسم المفعول باحتياله على ما تقدم ملائم للاستمارة فيكون مجر يداو الثاني اعنى كونه بصيغة اسم الفاعل على ما تقدم ملائم للاستمارة منه فيكون ترشيعا ولا يخجل كونه ترشيعا من جعل ما وقد علم ما قرر ان الجامة والنبالة لا تخص بتقدير كونه اسم فاعل ولا يكونا اسم مفعول بل مجرى الى الاحتالين تأمله ولا شك أن الاسد في المثال مستعار لما يصدق عليه الرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى مثال المتحقق عقلا قوله تعالى في تعليم العباد دعاه (اهدنا الصراط المستقيم) فان الصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذى لا عوجاج به حتى يوصل الى المطلوب واستيعاب معنى متحقق عقلا هو القواعد المدولة بالوحى يؤخذ بمقتضاها اعتقادا وعملا ولا شك أن تلك القواعد امر معنوي وهو المسيح بالدين الحق ولهذا فسر الصراط المستقيم بقوله (أى الدين الحق) ووجه التشبيه التوصل الى المطلوب بكل منهما قال المصنف في الايضاح فلا استمارة ما تضمن تشبيه معناه بما حسية بل الالفاظ دالة على الحجة وكذلك قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق فان الصراط حقيقة في الطريق الجادة واختلقوا في قوله تعالى فأذناه الله لباس الجوع والخوف فظهر لكلام

(٧ - شرح التلخيص رابع)

اهدنا الصراط المستقيم أى فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذى لا عوجاج فيه استيعاب للدين الحق بد تشبيهه باستمارة نصر بجهة تحقيقه ووجه التشبيه التوصل الى المطلوب في كل وأما كانت تحقيقه لان السمار له وهو الدين الحق محقق عقلا وذلك لان الدين الحق للرد بجملة الاسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهي لما تحقق وجوبت ونفسها (قوله قال الصنف) أى في الايضاح والتقصين فله لكلام الصنف افادة أن المصنف يجعل زيد أسد تشبيها بليغا لاستمارة لان حد الاستمارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما يأتى بقوله وفيه بحث (قوله فلا استمارة) أى مطلقا من غير تشبيه يكون تحقيقه بدليل انه ليدكر في هذا التبريد عطف

والحال فالأصح أنه يسمى تشبيهاً وإن الاسم فيه لا يسمى استعارة لأن الاسم إذا وقع هذه الواقعة فكلامه موضوع لاثبات معناه لما يستمد عليه أو يفيد عنه فإذا قلنا: يمدد بئس قد وضعت كلامك في الظاهر لاثبات معنى الاسم لا بدواً إذ امتنع اثبات ذلك على الحقيقة كان لاثبات شبه من الاسم لا يستعمل فيكون اجتلاب لاثبات التشبيه فيكون خليفاً بأن يسمى تشبيهاً إذا كان انجاءً ليفيد بخلاف الحالة الأولى فإن الاسم فيها لم يجنب لاثبات معناه الشيء، كما إذا قلت جاني أسد ورأيت أسداً فإن الكلام في ذلك موضوع لاثبات المجيء وأقوام الاسم والرقية وإنما مدك عليه لا لاثبات معنى الاسم لكن فيمكن ذكر التشبيه به لاثبات التشبيه وصار قصد التشبيه مكتوناً في الضمير لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر ووجه آخر في كون التشبيه مكتوناً في الضمير وهو أن لا يمكن التشبيه مذكوراً لجازاً، يتوهم السامع (قوله) ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له أي لفظ تضمن تشبيه معناه للراد منه حين إطلاقه وهو اللفظ المجازي بمعناه الحقيقي الذي وضع حوله فالضمير في وضع راجع إلى الأولى لا الثانية فالعلة جارية على غير من هي له والمراد بتضمن اللفظ التشبيه بمعناه بشيء إضافة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث أنه لا يصلح أن يستعمل فيه الإبطاء للشبهة وعلى تقدير صلاحية سواء فالقرينة ما تعان من ذلك ثم قال والمراد بمعناه معاني به اللفظ واستعمل اللفظ فيه يعني باللفظ الذي وضع له اللفظ وضما مقيداً بكونه أصلياً ولا يضر بيان هذه الإرادة في التفسير لأن هذا هو الراد عند الاطلاق فالتشبيه عليه لزادة البيان ثم قل فعلى هذا أي على ما ذكر من أن الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج عن تفسيرهما لاستعمالهما في موضع يجوز بئس ورأيت بئس أسداً ومررت بئس أسداً لأن لفظ الأسد في هذه الأمثلة وإن تضمن تشبيه معناه بشيء بواسطة تجرأ على غير معناه لا يصدق عليه على وجه يصح أنه ضمن تشبيه معناه بما وضع له وأما قلنا لا يصدق عليه ما ذكر على وجه يصح فلا يدخل لأن التشبيه في دلالة الكلام ما يصح ويبين عدم مسحته أنه لو دخل والفرض أنه مستعمل في معناه الذي وضع له كان التقدير أن لفظ الأسد فيها تضمن تشبيه معناه الذي وضع له بمعناه الذي وضع له فيكون معنى الأسد في تلك الأمثلة مشبهاً بنفسه ضرورة أن معناه هو المستعمل فيه اللفظ وهو الموضوع له ذلك اللفظ وفي ضمن ذلك أنه مشبه وهو نفس الأمر مشبه به وحاصله أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه ما وضع له

ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعل هذا يخرج من تفسير الاستعارة يجوز بئس ورأيت بئس أسداً ومررت بئس أسداً ما يكون اللفظ مستعملين ما وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له

وضع له ومعنى تضمن اللفظ تشبيه معناه بشيء إضافة ذلك التشبيه بواسطة القرينة والنظر إلى المعنى من حيث أنه لا يصلح أن يستعمل فيه الإبطاء للشبهة وعلى تقدير صلاحية سواء فالقرينة ما تعان من ذلك ثم قال والمراد بمعناه معاني به اللفظ واستعمل اللفظ فيه يعني باللفظ الذي وضع له اللفظ وضما مقيداً بكونه أصلياً ولا يضر بيان هذه الإرادة في التفسير لأن هذا هو الراد عند الاطلاق فالتشبيه عليه لزادة البيان ثم قل فعلى هذا أي على ما ذكر من أن الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج عن تفسيرهما لاستعمالهما في موضع يجوز بئس ورأيت بئس أسداً ومررت بئس أسداً لأن لفظ الأسد في هذه الأمثلة وإن تضمن تشبيه معناه بشيء بواسطة تجرأ على غير معناه لا يصدق عليه على وجه يصح أنه ضمن تشبيه معناه بما وضع له وأما قلنا لا يصدق عليه ما ذكر على وجه يصح فلا يدخل لأن التشبيه في دلالة الكلام ما يصح ويبين عدم مسحته أنه لو دخل والفرض أنه مستعمل في معناه الذي وضع له كان التقدير أن لفظ الأسد فيها تضمن تشبيه معناه الذي وضع له بمعناه الذي وضع له فيكون معنى الأسد في تلك الأمثلة مشبهاً بنفسه ضرورة أن معناه هو المستعمل فيه اللفظ وهو الموضوع له ذلك اللفظ وفي ضمن ذلك أنه مشبه وهو نفس الأمر مشبه به وحاصله أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه ما وضع له

الزحزحى أنها عاقلة لأنه قال شبه ما عني الإنسان من بعض الحوادث باللباس لا شبهة على الالاس وظاهر كلام السكاكي أنها حسيّة لأنه جعل اللباس استعارة لللباس الإنسان عند مجوعه وخوفه من

لم يوضع له اللفظ أي أم وأما تشبيه المعنى المجازي بشيء آخر وإثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما في قوله تعالى فاذقوا الله لباس الجوع والخوف فإنه شبه ما عني أهل تلك القرية التي كُفرت بنعم الله عند مجوعهم وخوفهم من الصفرة وانتقام الآون والنحول باللباس بجامع الاشتغال في كل واستبر البلبس لذلك استعارة نصرحية تحقيقية ثم شبه أيضاً ما عنيهم عند مجوعهم وخوفهم بملعوم مريض تشبيهاً مضمر في النفس على طريق الاستعارة

بالكناية وإثبات الازدواج تخيل في الآية ثلاث استعارات تحقيقية وممكنة وتخيلية (قوله) والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه يعني باللفظ الذي وضع له اللفظ واستعمل اللفظ فيه يعني باللفظ الذي وضع له اللفظ وضما مقيداً بكونه أصلياً ولا يضر بيان هذه الإرادة في التفسير لأن هذا هو الراد عند الاطلاق فالتشبيه عليه لزادة البيان ثم قل فعلى هذا أي على ما ذكر من أن الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج عن تفسيرهما لاستعمالهما في موضع يجوز بئس ورأيت بئس أسداً ومررت بئس أسداً لأن لفظ الأسد في هذه الأمثلة وإن تضمن تشبيه معناه بشيء بواسطة تجرأ على غير معناه لا يصدق عليه على وجه يصح أنه ضمن تشبيه معناه بما وضع له وأما قلنا لا يصدق عليه ما ذكر على وجه يصح فلا يدخل لأن التشبيه في دلالة الكلام ما يصح ويبين عدم مسحته أنه لو دخل والفرض أنه مستعمل في معناه الذي وضع له كان التقدير أن لفظ الأسد فيها تضمن تشبيه معناه الذي وضع له بمعناه الذي وضع له فيكون معنى الأسد في تلك الأمثلة مشبهاً بنفسه ضرورة أن معناه هو المستعمل فيه اللفظ وهو الموضوع له ذلك اللفظ وفي ضمن ذلك أنه مشبه وهو نفس الأمر مشبه به وحاصله أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه ما وضع له



حسن دخول أدوات التنقيب لا يحسن الملاحة وذلك كأن يكون اسم الشبه بمعرفة كقولك زيد الأسد وهو شمس النهار فانه يحسن أن يقال زيد كالأسد وخلته شمس النهار وإن حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه وذلك كأن يكون نكرة غير موصوفة كقولك زيد بأسد فانه لا يحسن أن يقال زيد كالأسد ويحسن أن يقال كالزبد أسد ووجدت أسدا وإن لم يحسن دخول شيء منها لا يتغير بصورة الكلام كأن اطلاقه أقرب لتموض تقدير أداة التنقيب فيه وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بمجالا للمثل الشبه به كقولك فلان بشر يسكن الأرض وهو شمس لا تنقب وكقولك شمس تألق والفرق غير وبها \* عناويدر والصدود كسوف

(قوله مستعمل فيها وضعه) أي الحيوان للفتريس (قوله بل في معنى الشجاع) أي وحيد لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي يدفع من أفراده بالثني للوضع وهو الحيوان للفتريس واستمراسمه فيكون أسد حيث يجاز بالاستعارة لصدق ترميزها الذي ذكره للصف عليه (٥٢) وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدا ليس هو الشبه بالأسد

الحقيقي بل الشبه كلي زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الشجاع فالشارح لا يجمع جواز أن يكون مستعملا فيها وضع له وأن يكون الترتيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام للابتات تشبيه زيد بالأسد كذا قيل وهذا مبني على عبارة الشارح للضرورة فأنزل \* وأعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته التنهية من حيث وجودها وحصولها في الذهن إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعا مع أن التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات للبهمة المشبهة بالأسد وتلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان على الوصف مجزأ مفهومه الجزأى اه فترى (قوله فيكون مجازا) أي لانه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة أي لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالثني الذي وضع له (قوله بقرينة قوله) متعلق بمستعمل للفتريس وقوله بل في معنى الشجاع أي بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة قوله ويصح أن يكون متعلقا بقوله فيكون مجازا وحيث لا يكون جوايا بمجال المجاز مشروط بوجود القرينة لانه ممن ارادة الحقيقة ولا قرينته هنا وحاصل الجواب أن لا نسلم عدم القرينة هنا بل هناك قرينة وهي حمله على زيد لا يقل أنه دلالة للحمل على كون الأسد مستعملا في معنى الشجاع لجواز أن يراد بالثني الموضوع وتقدر الأداة لا تقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسوخ الكلام بالتقدير عملا بالثنية (قوله ولا دليل لهم) أي تقوم التابع لهم للصف أي لا دليل لهم صحيح منتزع دعواهم من أن أسدا في الامثلة للذكور مستعمل في حقيقته وعلى هذا فلا فائدة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بدو استدلالهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أي نحو زيد بأسد

مستعمل فيها وضعه بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما رأيت أسدا يرعى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا له فخرج تلك الامثلة والالزام تشبيه الشيء بنفسه لان ما في قولنا ما تشبه تشبيه معناه بما وضع له لا يريد بها لفظ تضمن حتى يحتاج الى الاخراج مجازا كروا مع الاخراج به أيضا وإنما نريد به المجاز بقرينة تقسيم الجاز الى الاستعارة وغيرها فاذا أردنا تراض الاستعارة من التسمين بعد التقسيم اخذت حدها الجنس الجامع قسمي المجاز دون ما هو ابد مخروجه عن ترميزه لمطلق للجاز واذا كان للناسب أن يؤخذ جنس هو المجاز لانه هو الاقرب للجنس الذي أريد تميزه عن مقابلة ما تكون عبارة عنه فيخرج نحو الاسد في الامثلة السابقة لانه حقيقة اذ هو مستعمل فيها وضعه وللمجاز مستعمل في غير ما وضع له ويدل على أنه مستعمل فيها وضع له أجرؤه على ما لا يصدق عليه فوجب تقدير أداء التشبيه لصح الكلام والا كان كذا وحلف الأداة لتشبيه البليغ وعلى هذا يكون معنى قولنا زيد بأسد كالأسد فيكون المحمول كونه شيئا بالأسد لا كونه ذاتا هي نفس الأسد بمبالة أوحقيقة ففرق بين التسمين به كلامه مع بسط وفي بحث لان اخراج تلك الامثلة معنى على أن الاسد فيها مستعمل في معناه الذي هو الحيوان المعروف وان الأداة مقصورة قبل الاسد ونحن لا نسلم ان الأداة مقصورة حتى يكون المراد بالأسد معناه الحقيقي لان للفتريس كذا كقولنا في التسمية حيث كان المراد بنحو هذا التركيب اجراء الاسدية على زيد فضاء حتى للبانة المقصودة وجب كون الاسد منقولا للمنى هو للشبه ثم أجرى على زيد فدخل المراد بالأسد ذات ممدوقة الشجاع ثم أخبر بمفهوما عن زيد واذا تحقق هذا صدق ان الاسد لفظ تضمن تشبيه معناه وهو ذات ممدوقة الشجاعة بمماوضه اسالة وهو الحيوان للفتريس ولا يقال فقد جمع بين التشبيه وهو زيد وللشبه به وهو الاسد للمروف والاستعارة يجب

الشك في \* وأعلم أن قولنا ان التشبه هنا على أوجه انما يراد به الجاهل في الجاهل في الجاهل فان الجاهل داخل هنا في حكم الوهم فيكون من قسم الاستعارة التخيلية ونريد بالعقل أهم من بالأسد وتلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان على

الوصف مجزأ مفهومه الجزأى اه فترى (قوله فيكون مجازا) أي لانه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة أي لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالثني الذي وضع له (قوله بقرينة قوله) متعلق بمستعمل للفتريس وقوله بل في معنى الشجاع أي بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة قوله ويصح أن يكون متعلقا بقوله فيكون مجازا وحيث لا يكون جوايا بمجال المجاز مشروط بوجود القرينة لانه ممن ارادة الحقيقة ولا قرينته هنا وحاصل الجواب أن لا نسلم عدم القرينة هنا بل هناك قرينة وهي حمله على زيد لا يقل أنه دلالة للحمل على كون الأسد مستعملا في معنى الشجاع لجواز أن يراد بالثني الموضوع وتقدر الأداة لا تقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسوخ الكلام بالتقدير عملا بالثنية (قوله ولا دليل لهم) أي تقوم التابع لهم للصف أي لا دليل لهم صحيح منتزع دعواهم من أن أسدا في الامثلة للذكور مستعمل في حقيقته وعلى هذا فلا فائدة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بدو استدلالهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أي نحو زيد بأسد

فانه لا يحسن دخول السكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة ونحوها الا بغير صورته كقولك هو كاليد الا انه يمكن الارض والثالث مس  
الا انه لا ينبغي وكالشمس للتألفه الآن الفراق غروها وكاليد الآن الصدود كسوفه وقبكون في الصفات والصلات التي تنجي في  
هذا النحو ما يحيل تدوير أداة التشبيه فيه فيقرب ملاحظته أكثر وذلك مثل قول أبي الطيب

أمد دم الاسد المزمع بخرابه • موت فريص للوت منه رعد

فانه لا يميل إلى أن يقال للشيء هو كالاسد كما لو كان ذلك من الناقص لان تشبيهه بنحس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثله  
(قوله على حذف أداة الفاعل) أي محمول على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد حتى يكون أسد مستعملا فيما وضع له (قوله  
واستدلهم) مبتدأ خبره فاسد الا في وقوله على ذلك أي على ما ذكر من (٥٣) أن أسدا ونحوه في الامثلة المذكورة مستعمل في

على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد واستدلهم على ذلك بأنه قد وقع الاسد على زيد ومعلوم  
أن الانسان لا يكون أسدا فوجب للصير الى التشبيه بحذف أداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير  
الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحذفه  
عن زيد يذهب صحيح ويدل

فما وجد التشبيه لا تقول التشبيه هو ذات انصافا للشجاعة ولم يذكر لفظه وقد ذكر التشبيه ما كانها  
وأخبر عنها ما عجز زيد وما ز بدو لم يفسد مشابها الامن حيث كونه ذاتا صفة عليها الشجاعة وذلك الحيلة  
أخبر عنه وأما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشابها وانما قلنا ان النقول له الاسد هو الذات  
للاصدوقه للشجاعة لا لمفهوم الشجاعة لانه بحسب الظاهر فاسد ضرورة ان الاستعارة مبنية على تشبيه  
أحد الطرفين بالآخر في وجه ثم بدو لفظ المشابهة الى التشبيه ومفهوم الشجاعة وجه شبه خارج عن الطرف  
للقول اليه من طرفي التشبيه ولو أدخل مفهوم الشجاعة في النقول اليه لزم محبة الاستعارة في التشبيه  
مع عدم علة التشبيه فيصير ضرورة أن التشبيه لا يصح مع ادخال الوجه في الطرف للتشبيه والا لزم  
الحاجة الى وجه آخر وهو باطل ولكن هذا انما هو في مجرور التشبيه وجهه والا فقد يكون الوجه  
داخل في مفهوم المارفين فيلزم دخوله في الاستعارة لكن تكون المبالغة عليه باللفظ للستار فيما اذا  
الاصلي في النقل أن يكون كطرف بخصوصه الامن حيث الوجه فافهم واذا تبين هذا ظهر أن الاستدلال  
على حذف الاداة يكون الاسد أجرى على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسدا فمفهوم تقدير الاداة  
مبنى على أساس تبين انهاداه وهو ان يراد بالاسد معناه الاصلي فعل هذا اذا قلنا زيد اسد فهو بمنزلة  
رأيت أسدا يرمي في كونه استعارة وانما لفظ نقل من التشبيه الى التشبيه وانما يتعين كونه تشبيها لو كان  
بحيث لو جعل في مكان التشبيه لم يصح فاعسانا التشبيه هو ان لا يصح ايقاع التشبيه موضع لفظ التشبيه به  
وسواء مبتدأ كان السطح بحيث تأتي فيه تقدير الاداة كقوله تعالى وهي ترمي السحاب ولا يمكن الا  
بالتأويل والظفر الى الشيء كقوله تعالى وما ينسوي البحر ان اذ لو جعل مكان البحر من المؤمنين والكافر  
الذين هم بالشبان اولهيا وقيل في غير القرآن مثلا وما ينسوي المؤمنين والكافر لم يصح مع قوله ومن

الوجداني ألا ترى أن الجوارح والحواف وجدانيان وقد سموها عقليين وزيدوا وهي أعم من الخيال  
وهذا كله على خلاف الاصطلاح السابق في أركان التشبيه فانا اخفنا الخيال والحسي والوهي

التشبيه وتسمى التشبيه واستعمل التشبيه في معنى التشبيه على سبيل الاستعارة لان التشبيه هو القرائن انصافا للشجاعة لم يذكر لفظه وقد ذكر  
للمشابهة كما عجز زيد وما ز بدو لم يفسد مشابها الامن حيث كونه ذاتا صفة عليها الشجاعة وذلك الحيلة  
أخبر عنه وأما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشابها وانما قلنا ان النقول له الاسد هو الذات  
للاصدوقه للشجاعة لا لمفهوم الشجاعة لانه بحسب الظاهر فاسد ضرورة ان الاستعارة مبنية على تشبيه  
أحد الطرفين بالآخر في وجه ثم بدو لفظ المشابهة الى التشبيه ومفهوم الشجاعة وجه شبه خارج عن الطرف  
للقول اليه من طرفي التشبيه ولو أدخل مفهوم الشجاعة في النقول اليه لزم محبة الاستعارة في التشبيه  
مع عدم علة التشبيه فيصير ضرورة أن التشبيه لا يصح مع ادخال الوجه في الطرف للتشبيه والا لزم  
الحاجة الى وجه آخر وهو باطل ولكن هذا انما هو في مجرور التشبيه وجهه والا فقد يكون الوجه  
داخل في مفهوم المارفين فيلزم دخوله في الاستعارة لكن تكون المبالغة عليه باللفظ للستار فيما اذا  
الاصلي في النقل أن يكون كطرف بخصوصه الامن حيث الوجه فافهم واذا تبين هذا ظهر أن الاستدلال  
على حذف الاداة يكون الاسد أجرى على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسدا فمفهوم تقدير الاداة  
مبنى على أساس تبين انهاداه وهو ان يراد بالاسد معناه الاصلي فعل هذا اذا قلنا زيد اسد فهو بمنزلة  
رأيت أسدا يرمي في كونه استعارة وانما لفظ نقل من التشبيه الى التشبيه وانما يتعين كونه تشبيها لو كان  
بحيث لو جعل في مكان التشبيه لم يصح فاعسانا التشبيه هو ان لا يصح ايقاع التشبيه موضع لفظ التشبيه به  
وسواء مبتدأ كان السطح بحيث تأتي فيه تقدير الاداة كقوله تعالى وهي ترمي السحاب ولا يمكن الا  
بالتأويل والظفر الى الشيء كقوله تعالى وما ينسوي البحر ان اذ لو جعل مكان البحر من المؤمنين والكافر  
الذين هم بالشبان اولهيا وقيل في غير القرآن مثلا وما ينسوي المؤمنين والكافر لم يصح مع قوله ومن

وجعل دم الحمر الذي هو أقوى الجنس خضاباً بدليل أنه فوقه وكذلك أصبح أن يشبه الموت المعروف ثم يجعل الموت يخاف منه وكذا قول البحتري

و يدرأه الأرض شرقاً وغرباً \* وموضع رجله منه أسود مظلم

انرجم فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المثنى هو كالبدن لزم أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الموصوح بمرأه هذه الصفة (٥٤) العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له

على ما ذكرنا أن التشبيه في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله

\* أسد على وفي الحروب نامة \*

كل تأكلون لما طريا إلى آخر الآية فتعين أن يكون تشبيهاً من جهة التي لاستعارة أي المؤمن والكافر كالبحرين هذا عذب الجوهريان جعل لفظ للشبه مكان لفظ التشبيه بصح أن يكون التقدير زيدات صدقت عليها الشجاعة كالأسد يدل على أن الأسد مقنول للشبه وهو المجترى متعلق بالمجرور بلان للنقول اليه مشتق بخلاف لفظ الأسد في الأصل وذلك كقوله \* أسد على وفي الحروب نامة \* أي مجترى على كاجترأ الأسد وفي الحروب هو نامة أي جبان لان النامة من أجبن الحيوانات ومثل هذا قوله \* والظير أغر على \* أي باكية عليه فإن الأغر به جمع غراب وهو جاد في الأصل وأما صحتاق المجرور باعتبار التعلق للنقول اليه وهو باكية وأما تعلق لفظ الأغر بالي معنى الباكية لان التراب يشبه الباكية الحزين إذ يحزن أن التراب يعلم بالموت من لازم ذلك التحزن فقد تقرر أن هذا مثلز بدأ أسد يصح أن يكون استعارة وقدينا كإسطه في المطول ما لا يرده عليه أن فيه الجمع بين طرفي التشبيه لأننا حققنا أن للنقول اليه لفظ الاستعارة هو للمثنى المخبر به لا زيد وفيما تقرر نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكر في الاستدلال على أن أسد في قولنا ز بدأ أسد استعمل في غير معناه الأصلي ثم حمل على زيد ليكون استعارة وهو تعلق المجرور به لئله إلى التعلق وهو المجترى \* اذ هو نقي على أصله كان جامداً فلا يصح التعلق به يرده على أن الأسد استعمل في مفهوم المجترى \* على أن يكون المجترى هو التشبه كما هو ظاهر العبارة فهو قاسد كما تقدم لأن الاستعارة هو الطرف فالتشبه والمجترى وجه شبه لا يدل على الطرف حيث لا يكون داخل في المفهوم كما هنا والأطلب وجه آخر لصحة التشبيه فتنبه الاستعارة ولا وجه سوى الاجترأ وإذا بطل التشبيه على هذا الاعتبار بطلت الاستعارة البنية عليه وإن استعمل في مصدوقه لم يتعلق به المجرور والاباعتبار وصفه بالتابع للملحول عليه بالانضمام حينئذ يصح التعلق إذا ريد به المعنى الأصلي لوجود الوصف فيه بالتبع أيضاً لا يقال أي مانع من أن يعتبر الوجهة ثالثاً للطرفين في التشبيه ثم يستعار لفظ التشبه إلى التشبه مع الوصف فلا يقال فهم الوصف بطريق الا لزوم لا نا تقول هو خلاف ما صرحوا به من أن النقول له هو الطرف من غير ادخال الوصف في الدلالة الا على طريق الا زوم والتبع حيث يكون داخل في مفهوم الطرفين وأيضاً نقل اللفظ إلى مفهوم الوصف من غير رعاية الموصوف لزم كونه هو التشبه وهو فساد وان نقله مع الموصوف كافتراض البحث لم يصح التعلق بالمجموع بمجرد الطرف وأما صحت التعلق حينئذ باعتبار يشمن الوصف والأسدي الوصف يتضمنه أو يدل عليه بطريق الا زوم والواضح فيصح التعلق به أيضاً وقد يجاب عن هذا بأن المراد بالتعلق بالمعنى ما علم أن هذه الآية مسيئة ذكرها عند الكلام على تحقيق معنى الاستعارة التخيلية وسيأتي على كون التشبه هنا عقلياً اشكالاً وعلى جعل هذا استعارة اشكالاً وكلاهما يناقض هذا فيطلب من

تلك الصفة فالكلام موضوع لا لايات الشبه بينهما ولكن لا يثبت تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم قصد اثبات كونه رجلاً لكن

(قوله على ما ذكرنا أي من أسد مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان اللغز الذي وضع له (قوله في مثل هذا المقام) أي في هذا المقام وما ماله من كل تركيب ذكر فيه التشبيه وبالمشبه بحسب الصورة ولم تذكر (الاشارة) قوله كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور أي وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق كشجاع ومجترى ونحوهما فإن الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترى من الجراء ولو كان التشبه بمستعلاً في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور ولكونه جامداً حينئذ والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله كقوله أسد على) أي كقول عمر بن قحطان

أي

مفتي الحوارج وزاهدهم خطاً بالحجاج نو بيده أي أنت أسد على وأنت نامة في الحروب

فلي متعلق بأسد كونه بمعنى مجترى صائل وفي الحروب متعلق بنامة كونه بمعنى جبان لان التامة من أجبن الحيوانات وقام البيت \* فتعاه تنفر من صفيار الصافر \* والفتحة بالحاء المهملة واللام الساكنة الجناحين عند الذلول والمراد من قوله تنفر من صفيار الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى وبدا البيت المذكور هـا برزت إلى غزالي الوغى \* بل كان قلبك في جناح طائر الخاطب في رز الحجاج وغز التي أمأة شيب الحارجي وكان يضرب المثل بشجاعته قال أنها هجمت الكوفة ليلاً في ثلاثين فارساً



اثبات كونه متصفا بما ذكرنا لم يكن اسم الشبهه في البيت مجتلبا لاثبات الشبهه تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات الشبهه فالكلام فيه معنى على أن كون الممدوح بدرا أمرا قد استقر وثبت وأما العمل في إثبات الصفه التريبيه وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كآن ونحوه تحسب لاقتضاها أن يكون الجار والمفعول الثاني أمران ثابتا في الجملة الآن كونه متصفا بالاسم والفعل الأول مذكور فيه كقولنا كآن ز بدما مطلق أو خلاف الظاهر كقولنا كآن زيدا أسد والفتكه فيما نحن فيه غير ثابتة فدخل كآن وتحسب عليها كالقياس على المجهول وأيضا هذا النحو اذا قيلت عن مره وجبت محموله أنك تدعي وكان الحجاج في الكوفه وصحبه ثلثون أنفس مقاتل خرج هاربهم فصابت صلاه الصبح فيها وقرأت في تلك الصلاه سورة البقرة (قوله أي مجترى) تفسير للمعنى المجازي الشبه بالأسد وذلك لأن أسدا لا يصح تعلق الجار والمجرور به إلا اذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا اذا قصد منه الاجتراء والافتراء لا يكون مقصودا منه إلا اذا استعمل (٥٥) فيه مجاز أو أمان عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجتراء وإن كان الاجتراء حاصلًا وفرق بين حصول الشيء قصدا وحصوله من غير قصد يمكن أن يقال من طرف المصنف أن الجار والمجرور متعلق بالاداء لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه كما قيل قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون فإن مجنون متعلق بما فيها من معنى الفعل أي أتى ذلك بنعمة ربك وكذا يقال هنا للمعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلى وحش ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله والطير أغربه عليه الخ) هنا بعض بيت لأبي العلاء المسمى من قصيدة يرتفيها

أي مجترى صائل على وكقوله والطير أغربه أي باكية وقد استقر فينا ذلك في الشرح \* وأعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي

المتعلق للمعنى لا النحوي بمعنى أن الجار والمجرور أعني الشبه بالأسد لا يشبهه فان قوله أسد على لا يصح فيه أنه هو الأسد الحقيقي الذي كان مجترىا بل للمعنى أنه إنسان مجترى على وثانيهما أن هذا الاستدلال يفيد أن نحو ز بداسد مجترى كونه استعارة لا تشبها بل ينافي ذلك بأن الاداء أن قد علمت توجد المباهلة وإن لم تقدر فقد وجد نقل اللفظ إلى معنى آخر تحقيقا لحق المباهلة فيقال هب أن فيه المباهلة فلا يقتضي ذلك كون اللفظ استعارة الواجب نقل اللفظ لكن النقل للمعنى غير مسلم وإن أمكن بحسب الظاهر وذلك أن الصورة التي سمينا تشبها بليغا من بليغا دعا دخول الشبهه في جنس الشبهه به وذلك يكفي فيه إجراء اللفظ في الصورة الظاهرة وثمرته أخرى وهو سوقه مسلما لا مدعى فقولك مثلا ز بداسد فيه ادعاء دخول الشبهه في الشبهه به والصورة الظاهرة كافية في ذلك وقوله رأيت أسدا يرى فيه اظهار تسليم الدخول بواسطة جسد الشبهه في التركيب السكليه ولا شك أن المرتبة الثانية أقوى من الأولى فهي أولى بالاستعارة والأولى ببنى أن تسمى تشبها بليغا ولا يصح المستدل انكار المرتبتين لذكر الشبهه في الأولى على وجه يصح فيه تقدير أدائه لفظا وذكر الشبهه في الثانية على وجه لا يصح فهم الشبهه به إلا بالتأمل في الثمرتين فكأن تسليم دخوله في الجنس ولذلك حذف ومقصر الاستعارة على المرتبة الثانية لا يجهل معنى الأولى ولكن يرى أن الثانية أولى بالاستعارة وحينئذ يعود الاستدلال إلى البحث في المذهب الاصطلاحي ولا حرج في المذاهب الاصطلاحية لاسيما وقد ظهر وجهه فكأن المستدل يقول لم يجعل من الاستعارة لامكانها فيقال اقتصر على الثانية للأولوية للذكورة فجعل الأسد لمانه مع إمكان نقله في هذا التركيب وذلك أن حاصل التشبيه يبلغ الادعاء والادعاء يخرج الشيء

موضه \* وأعلم أن ما جزم به المصنف من كون الاستعارة في الالباس تحقيقية أما عقلية أو حسية يخالف لما قاله السكاكي من أنها تخيلية والحق أنها عقلية لأن الضرر الحاصل بالجوع والخوف يحقق قال في

الشرى الطاهر للسوى \* وعلما أودى وليت الحادثات كفاف \* حال المسبب وعبر السلف وعام البيت المذكور في الشرح \* بأسرها \* فتح السراة وسا كانت لاصاف أودى أي هلك وأفعله حال المسبب وكفاف اسم مفعول مثل قطام أي وليت الحادثات تكف الأذى واستأنف الرجل إذا ذهب إليه والفتح بالضم جمع فتحة من الفتح وهو البين يقال عقاب فتحة لانه اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من السراة بفتح السين المهملة جبال بالهمز يكون فيها هذا وغيره وبضم السين المعجمة جبال بالشام واصل جبل طي \* والشاهد في قوله والطير أغربه عليه فانه ليس المراد بالآخرة الطير المعروف لادعته هنا بل المراد الطير باكية عليه فليمتدح بالآخرة بوقه في الأصل اسم للطير المعروف وهو جلد ولا يصح تعلق الجار به فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به وأما نقل لفظ الآخرة إلى معنى الباكية لأن التراب يشبهه الباكية الخزين أذير حمون أن التراب يعمل بالوت ومن لازم ذلك التحزن وعلى مقال المصنف قلنا في كل الطيور في الخزن على ذلك للربى مثلا الآخرة الباكية عليه (قوله وأعلم الخ) أشار الشارح هذا إلى أن كلام المصنف رتب على مخوف (قوله وأعلم) أي لا يعني الاستدلال غير من هو بل للمعنى الآتي

حدثت شي. هومن الجنس للذكور الانثى بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وان لم يكن اسم للشبه به خبرا للشبه ولا في حكم الخبر كقولهم: أيت بفلان أسدا ولقيني منه أسدسي تجر بدا كاسيا في انشاء الله تعالى ولم يسم استعارة لانه انما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة اذ جرى بوجه على ما يدعي انه مستعار اما باستعارة فيه أو باتباع معناه له والاسم في مثل هذا خبر جاز على الشبه بوجه ولا ينبغي على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيظن انه استعارة كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اذ ليس المعنى (٥٦) على تشبيه جهنم بدار الخلد اذ هي نفسها دار الخلد وكقول الشاعر

فألهمهم على أنها مجاز لقوى بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له للاقعة المشابهة (ودليل أنها) أي الاستعارة (مجاز لقوى) كونها موضوعة للشبه لا للشبه ولا لأنهم منها (أي من الشبه وللشبه به فاسد قولنا وأيت أسدا يري

ياخير من يركب المعنى ولا يشرب كأسا يكف من مجازاته لانه لا يتصور فيه التشبيه وانما المعنى انه ليس ببخيل ولا يسمى تشبيها أيضا لان اسم التشبيه لم يحتجب فيه لاثبات التشبيه كما سبق وعنده الشيخ صاحب المفتاح تشبيها واختلاف أيضا لفظي \* والدليل على أن الاستعارة مجاز لقوى كونها موضوعة للشبه به لا للشبه ولا لأنهم منها كالأسد لقائه موضوع للسمع المخصوص للرجل الشجاع ولا لشجاع مطلقا لانه لو كان موضوعا لادعاهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه وايضا لو كان موضوعا لشجاع مطلقا لكان وصفا لاسم جنس (قوله فألهمهم على أنها مجاز لقوى) أي وعليه

عن أصله فروعي فيه تقدير الادارة في نفس الأمر واكتفى بالادعاء بالصورة الظاهرة للفائدة لاطلاق الالبانة فأتى كل لفظ على معناه كما قلنا بخلاف المرتبة الثانية فقد صير فيها الشبه من سميات اللفظ فروعي فجعل اللفظ منقول ولا حجب في الاصطلاح واذا تبين أن الأمر اصطلاحى فن رأى ادخال المرتبة الأولى لذلك ويجب عليه أن يز يد ما يفهم به دخولها ومن لم يرد ذلك أشار الى اخراجها ما ذكر بأن شرط الاستعارة أن لا يدكر للشبه على وجه يتمكن التشبيه فيه ومن ثم كان الحلف لفظيا لادخاله أن هنار كيبا أجرى فيه الشبه على الشبه به وادعى دخول الشبه في جنس للشبه به وهل يحول فيه لفظ للشبه به باستعارة ويسمى بها نظرا للادعاء ولا يسمى ولا يقدر النقل ولو أمكن نظرا الى أن الأولى بها ما هو أعلى فقد اتفق على لشي واشتد في التسمية اصطلاحا بتقدير النقل وعدمه وأما الحاصل من المعنى في نفس الأمر فسلم من الفريقين فالاستدلال على هذا بحث في أمر اصطلاحى تبين وجهه وعليه لا يدعى تشبيه بل بغير الاعتبار بالصورة اللفظية كما تقدمت الإشارة الى تحوّل ذلك في صدر هذا التتم من غير اعتبار ادعاء دخول الشبه في جنس التشبيه أصلا فتأمل في هذا المقام واقتبهي من يشاء الى سواء السبيل ثم اختلفوا في الاستعارة هل هي مجاز عقلية أو لقوى أشار الى ذلك والى توجيه القولين فقال (ودليل أنها مجاز لقوى) أي ودليل كون الاستعارة مجازا لقوى (أي كونها موضوعة) أي كون اللفظ المسمى بالاستعارة موضوعا (لشبهه) أي أنه موضوع (لشبهه) (أي معنى) (أهم منها) أي أهم من الايضاح ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه في الحركات كقولنا في دامة يصف بلكه أرى الشبهاء تصجن ان غدونا \* برجلها وتخبز باليدين (ودليل أنها مجاز لقوى) أي ش قد علمت ان هذا الباب معقول للاستعارة التحقيقية والاستعارة لفظ تضمن تشبيهه بمناهى ما وضع له والمراد بمناهى ما معني به أي ما استعمل فيه وهذا علم أن الاستعارة لا بد لها من الاستعمال في غير موضوع اللفظ فخرج بهذا محور يدأسفاته تشبيهه على رأى الصنف ونحوه رأته أسدافكل منها تشبيه كاسبق وخرج به نحو رأيت به أسدافليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجر يد

مضى الصنف سابقا حيث قال فها مرف وقد يقيد ان أي الحقيقة والمجاز بالانوين ثم قسم المجاز اللغوي الى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازا لقوى (قوله بمعنى الخ) أي جهته العناية دفعا لنوهم أن المراد بالقوى ما قابل الشرعى والمر في المعنى فأجابها أن المراد بالقوى ما قابل المعنى فقط (قوله ودليل الخ) حاصل ما ذكره من الدليل ان نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له للاقعة المشابهة (قوله أي كاربيل الشجاع) (قوله ولا لأنهم منها) أي وهو الشجاع مطلقا أي جلا كان أو أمدا اذ لو كان اللفظ موضوعا لأنهم منها لكان متواطئا أو مشككا فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما وإذا كان اللفظ لم يوضع للشبه ولا يقدر الاشتراك بين المنهين المستعمل لكونه ملاقاة على كل منهما حقيقة كان استعماله في التشبيه مجازا لقوى اذ يصدق

موضوع

موضوع السبع المتخصص للرجل الشجاع ولا معنى لأعم من السبع والرجل كالحيوان المجترى مثلا ليكون الملاقة عليها حقيقة كالخلق الحيوان على الأسد والرجل

من التشبه والشبه به فإذا لم يوضع التشبيه ولا القدر المشترك بين المشبهين الذي هو أعم منهما لاستعماله لكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله في التشبه مجازا لقويا إذ يصدق عليه حيثنأ أنه لفظ استعمال في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز القوي مثلا لفظ أسد في قولنا رأيت أسدا يرى السهام موضوع السبع وإن استعمل الآن في غيره فليس موضوعا لما استعمل فيه وهو مصدوق الرجل الشجاع والأعم من مصدوق الرجل الشجاع والسبع المعروف وهو القدر المشترك بينهما كالحيوان المجترى وإنما قلنا كذلك لأنه لو وضع القدر المشترك بينهما كان استعماله في كل منهما حقيقة لاستعمال الحيوان للوضع للقدر المشترك بينهما وبين غيرهما من أنواع الحيوانات فإنه حقيقة في كل منها حيث يستعمل فيها من حيث الحيوانية بحيث لم يوضع لمصداق الرجل الشجاع ولا القدر المشترك الأعم من الرجل الشجاع والأسد كان مجازا في الرجل الشجاع إذا لم يوضع له محمولا ولا خصوصاً لكونه لم يوضع لاذ كرسم بالاجماع من أهل اللغة وقد تقرر بهذا أن اللفظ للوضع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث ذلك الأعم أي ليشعر فيه بذلك الأعم ويدل عليه فيه كإرضاعه فهو حقيقة فإذا قلت رأيت انساناً وأردت بالانسان زيدا ولكن من حيث أنه انسان لا من حيث أنه زيدا أي شخص مسمى بهذا الاسم مستعمل على الانسان فإنه يكون حقيقة وكذا قولك رأيت رجلاً زيدا من حيث وجود الرجولية فيه فإنه يكون حقيقة ولو استعملت العام في الخاص من حيث خصوصه أي للاشارة بخصوصه وجعلت ارتباطه بمعنى العام للوجود فيه واسطة للاستعمال وجعلت الملاقة لفظ من استعمال لفظ الأعم في الخاص بسبب ملاعبة الأعم بالخاص في الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام الذي أريد به الخصوص مجازا عند الأصوليين قطعاً فكذلك التواطؤ إذا استعمل في القدر ليدل على خصوصه أي من غير قصد إظهار الأعم فيه ولا يضر في التجوز عدم إظهار الأعم بالخاص وعدم استازمه إياه من حيث خصوصه لأنه تقدم أن الملازمة في الجملة تكفي في التجوز ولذلك يستعان على الفهم بالقرينة وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في بحث التعريف بالأعم والحاصل أن استعمال الأعم في الخاص من حيث الصوم أي ليفهم منه في ذلك الخاص معناه الأعم حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه العام الذي وضع له وصدق اللفظ عند الاستعمال على ذلك الخاص المفهوم بالقرينة لا يضر في كونه حقيقة لأن خصوصه لم يقصد نقل اللفظ له للملاقة والالتباس بينه وبين الأعم وإنما يكون مجازا إذا قصد من حيث خصوصه ودلت القرينة على قصد النقل بخصوصه للملاقة فتأمله ليندفع به ما يترجم من أن الملاقة لفظ العام على الخاص مشكل إذ منه قولنا مثلاً رأيت رجلاً زيدا يذهب زيدا وقد عدوه في

وسياق الكلام عليه إن شاء الله تعالى وحاصله أن الكلام إذا اشتغل على التشبه به فالتشبه إما أن يكون أخصاً من كونه لفظاً وتقديراً أو لا فإن لم يكن فالكلام استعارة وليس تشبيهاً بلا خلاف مثل لقيت أسداً تر يدشجعا كذا قال المصنف وليس كذا قال فالخلق فيه موجود قال أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم في كتاب منهج البناء وسراج الأديباء التشبيه بغير حرف تشبيه بالاستعارة في بعض المواضع والفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يسوغ فيها أو تشبيه بغير حرف على خلاف ذلك لا تقدير حرف التشبيه واجبة ألا ترى إلى قول الواو البمشقي فأعطرت لؤلؤاً من زرجس وسقت \* وردا وعشت على العناب بالبرد يسوغ لك أن تقدره وعشت على مثل العناب بمثل البرد وكذلك سائر ما في البيت ولا يسوغ في

عليه حيثنأ أنه لفظ استعمال في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز القوي (قوله موضوع السبع المتخصص أي أو القرينة للسانه من إرادة المعنى للوضع له كبرى في المثال لا تمنع من الوضع له وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي للوضع له (قوله كالحيوان المجترى) مثال للمعنى الأعم والمجترى مأخوذ من الجرأة (قوله ليكون الخ) عسلة للمعنى أعم الوضع للمعنى الأعم وقوله عليهما أي على السبع والرجل الشجاع (قوله كالخلق الحيوان الخ) أي حيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل وهو الجسم التام الحساس للتحرك بالإرادة وحيثنأ فاستعمله في كل من الأسد والرجل حقيقة

(قوله وهذا) أي كون الأسد موضوعا للسمع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولاللفظ الأعجم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) أي الاسدي قولنا رأيت أسدأرعى (قوله فيكون مجازا لتويا) أي لاعقليا (قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف ولا الأعجم منهما (قوله بل باعتبار عمومه) أي تحقق الفاه فيه وأنه فرد من أفرادها وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظة المخصوص كذا نظر يس والظاهر من اضراب الشارح الأول (قوله فهو ليس من المجاز في شيء) أي وأما ما أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا وبعبارة ابن يعقوب وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعجم إذا استعمل فإيوجد فيه ذلك الأعجم من حيث أنه متحقق فيه فهو حقيقة فإذا قلنا رأيت انسانا وأردت بالانسان زيدا ولكن من حيث أنه انسان لا من حيث أنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم فإنه يكون حقيقة وكذلك قولك رأيت رجلا تر يذربدا من حيث وجود الرجلية فيه فإنه يكون حقيقة ولو استعمل العام في الخاص من حيث خصوصه أي لاشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام للوجود فيه واسطة للاستعمال وجعل إطلاق اللفظ من حيث استعمال لفظ العام (٥٨) في الخاص بسبب ملازمة العام للخاص في الجملة كان مجازا ومن

وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاقا على غير ما وضع له مع قرينة مائة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لتويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من اللجاز في شيء كما إذا قلنا زيد فقلت تقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذا لم يستعمل اللفظ الا في معناه الموضوع له (وقيل انها) أي الاستعارة (مجاز عقلي بمعنى أن التصرف

الحقيقة مع أنه استعمل في غير ما وضع له ووجه الدفع ظاهر لانه استعمل في زبدليفهم معناه العام الموجود في زيد وفهم الخاص بالقرينة من غير قصد نقل اللفظ له لا يضر في كونه حقيقة وذلك ظاهر (وقيل انها) أي الاستعارة بمعنى أن الكلمة السبابة بالاستعارة قيل انها (مجاز عقلي) ولما كان في تحقق كونها مجازا عقليا غرض أشار الى ما يميزه القائل من سبب التسمية باللفظ بقوله (بمعنى أن التصرف)

#### الاستعارة نحو قول ابن نباتة

حتى اذا بهر الاطامح والربا \* نظرت اليك بأعين النوار

لانه لا يصح أن تقدر نظرت اليك بمثل أعين النوار اه والتحقيق أنه لم يصح تقدير ارادة التشبيه فهو استعارة وان صح فيحمل أن يكون استعارة وأن يكون تشبيها فإذا قلنا رأيت أسدا جاز أن يكون تشبيها والتشبيه باق على حقيقته على تقدير الحذف وأن يكون استعارة ولا تقدير وعليه أنشد الأديباء بيت الواو لانه مقصود الشاعر وذلك يفهم من كل مكان على حسبه والغالب عند قصد المبالغة ارادة الاستعارة كقوله تعالى فقد أنذر تكلم صاعقة وقوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وإن كان المشبه مذكورا فالتشبيه به أن كان خبر مبتدا أو نحوه مثل كان وإن أو المفعول الثاني من باب علت

ثم كان العام الذي أراده المخصوص مجازا عند الأصوليين قطعا ومثل العام للتواطي إذا استعمل في أحد أفراداه من غير قصد اشعار بالاعم فيه ولا يضر في التجوز عدم اشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إيادمن حيث خصوصه لما تقدم أن اللازمة في الجملة تكفي في التجوز اه وما ذكره من أن استعمال العام في الخاص باعتبار عمومه حقيقة وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فيجاز مثله في بحث العرف باللام في الطول حيث قال ما حاصله أن اسم الجنس وعلم الجنس

إذا أطلقا على الفرد باعتبار المخصوص كان مجازا وإذا أطلقا على الحقيقة في ضمن الفرد كان حقيقة ونقل شيخنا الحنفى في حاشيته على رسالة الوضع عن السكالي بن المهام أن استعمال العام في الخاص حقيقة مطلقا بناء على أن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيها وضعت لاجلها واسم السكالي إنما وضع ليستعمل في الجزئي وتأمله (قوله بمعنى أن التصرف الخ) الأولى بمعنى أنها تصرف عقلي أي ذات تصرف عقلي وأشار المصنف بقوله بمعنى الخ الى أنه ليس المراد المجاز العقلي هنا استناد الشيء لتغير من هوله لانه إنما يكون في الكلام المركب المحتوي على استادوهو غير متحة في هذا بل المراد هنا المجاز العقلي التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالقل وهو المسمى العقلي والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهة بينهما في نفس الأمر ثم إن يازم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف نفسه عقليا لان جعل ما ليس بواقع في التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلي وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين أحدهما استناد الشيء لتغير من هوله والثاني التصرف في المسمى العقلي على خلاف ما في الواقع (قوله أن التصرف) أي وهو الادعاء المذكور

فها في أمر عقلي لنفوس لانها لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه لان نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كزبد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة لانه لا بلاغة في اطلاق الاسم المجرد عاري عن معناه ولما صحت أن يقال لمن قال رأيت أسدا يعني زيادته (٥٩) جعله أسدا كما لا يقال لمن سعى ولده أسدا انه جعله أسدا لأن جعل اذا تعدى الى

مفعولين كان بمعنى صبر فأفاد اثبت صفة للشئ فلا تقول جعلته أميرا الا على معنى أنك أثبت له صفة الامارة وعليه قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنا للمنى أنهم أثبتوا للملائكة صفة الانوثة واعتقدوا وجودها فهم وعن هذا الاعتقاد صغر عنهم اطلاق اسم الاناث عليهم لانهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبت معناه لهم بدليل قوله تعالى أشهدوا خلقهم واذا كان نقل الاسم تبعا لنقل المعنى

وقوله في أمر عقلي أى هو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة (قوله لا لقوى) أى لا فى أمر لقوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه وانما استعماله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها وبعد تصوير المعنى معنى آخر جي باللفظ وأطلق على معناه بالجميل وان لم يكن

في أمر عقلي لا نفوس لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله (أى دخول المشبه في جنس المشبه به)

الواقع لمن تطلق تلك الاستعارة انما هو (في أمر عقلي) ويترى من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف بنفس عقليا ولو عبر به كان أظهر والأمر العقلي للتصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر ولو لم يكن كذلك في نفس الامر وادخل بعضها تحت جنس غيرها على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود التشابه في نفس الامر (لا في أمر لقوى) وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه وانما استعماله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها كما ذكرنا وبهذا تصوير المعنى معنى آخر جي باللفظ وأطلق على معناه بالجميل ولو لم يكن معناه في الاصل وجعل ما ليس بواقع واقعا في التقدير والاعتقاد للمنى على مناسبة التشابه أمر عقلي واليه أشار بقوله (لأنها) أى لان السكامة للسماة بالاستعارة (لما لم تطلق على المشبه) الذى لم يوضع له في الاصل (الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول ذلك للمشبه (في جنس المشبه به) بحيث تصير حقيقة المشبه بها للوضع لهذا اللفظ بشاملة للمشبه بإدخاله في جملة أفراد الادعاء العقلي وبالا اعتقاد التقديرى للمنى على التشابه فالاسد مثلا لما لم يطلق على الرجل الشجاع حتى جعل فردا من

فقد تقدم الكلام عليه وان رأى المصنف أنه تشبيه المختار جواز الامر من فيه فنحن ننازع في تعيين زيد أسدا لتشبهه كاذرناه فاسبق وننازع في تعيين رأيت أسدا للاستعارة كاذرناه لان وان لم يكن التشبه به كذلك فهو غير بدوى سبى الكلام عليه اذا تقرر هذا فلا استعارة تختلف فيها هل هي مجاز لقوى أو عقلي والشيخ عبد القاهر يرد القول بينهما فالجمهور على أنها مجاز لقوى واليه ذهب المصنف والحامى شيخ السكاكي بمعنى أن اسدا من قولك رأيت أسدا مستعمل في غير موضوعه واستدل عليه بأن القرينة منصوبه معه ولو كان حقيقة لما احتاج الى القرينة وهو ضعيف لأن القرينة قد تكون لارادة الاسد الذى هو انسان بالادعاء واستدل المصنف عليه بأنها أى بأن لفظها أى اللفظ المستعمل فيها موضوع للتشبه به فان لفظ الاسد موضوع للحيوان للفرس لا للتشبه وهو الرجل الشجاع ولأن التشابه لا يشترط أن يكون الرجل الشجاع أو الحيوان للفرس فإذا لم يكن موضوعا للرجل الشجاع ولا لاعمنه ومن غيره مستعملا في غير موضوعه وهو شأن المجاز وانما قال ولا لاعمنه لان اللفظ لو كان موضوعا لاعمنه لم يكن متروكا متروكا أى مشككا فيكون حقيقة النسبة اليها وقد يفترض على هنا بأن قال المطلق للتواطى على أحد نوعيه مجاز على قول مشهور ولكن ليس هنا موضع تحقيق هذا البحث وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحارث وأيضاً فالمصنف قال في الابتناء لو كان موضوعا لاحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه وهذا المعنى وهو لزوم علم التشبيه لازما ناتوا طوسا ما كان استعماله في أحدهما حقيقة أم مجازا لان التجوز في اطلاق الاسم على الاخص باعتبار زيادته قيد الشخص لا باعتبار تشبيه معناه بأصله فهو للتحقيق أى ليس للتشبيه سواء أ كان حقيقة أم مجازا وبهذا ظهر الجواب عن قول الخطيبى لاننا لم نثبت التحقيق لذ الوضع لاعم منهما واستدل المصنف في الابتناء بأن لو كان موضوعا للشجاع مطافا لكان وصفه لاسم جنس وفيه نظر

معناه في الاصل (قوله لانها الخ) هذا دليل لكونها ليست مجازا لقوى وحاصله أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لقوى يستعارة ليست مجازا لقوى بل عقليا لان الكلام في المجاز لا في الحقيقة وسند المعنى قوله لانها لم تطلق الخ (قوله لأنها) أى الاستعارة بمعنى السكامة كلفظ أسد وقوله على المشبه أى كالمشبه كالمشبه

كان الاسم مستعملا فيما وضع له

(قوله بأن جعل الخ) الاء السببية (قوله استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة إلى حل الإعراب إذ يصح تعلق قوله فيما وضعت له بقوله استعمالا على أن كان نامة على أنها (٦٠) ناقصة فالخير الجار والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت

له) أى لأن الفعل صير للمشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار لحقيقته أقصر الاستعارة حيث أنه مستعمل فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن المجاز التوى هو ما يستعمل فى غير ما وضع له وحيث أنه فلا تكون الاستعارة مجازا لتويا بل هى على هذا التقدير حقيقة لتوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الاداء والأدخال فى جنس المشبه به فلا يجوز فى الحقيقة أنما كان فى المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ قسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى لفظ لان المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما

أفراد الاسد بالأداء (كان استعمالها) أى استعمال الكلمة للسبب بالاستعارة فى المشبه (استعمالا فيما وضعت) ضرورة أن الفعل صيره من أفراد التى وضع لحقيقته أقصر مستعملة فيما وضعت له كثر أفراد الحقيقة الواحدة لا فيما لم يوضع له وقد تقدم أن المجاز التوى هو ما استعمل فى غير ما وضع له وهى على هذا التقدير مستعملة فيما وضعت له فهى حقيقة لتوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الاداء والأدخال فى جنس المشبه فالتجوز فى الحقيقة أنما كان فى المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ قسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار حكم المعنى لفظ لان المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تقدم صدر الكتاب لان ذلك تصرف فى الإسناد التركيبى نسبة المعنى لتبرهن هوله فى ذلك التركيب وهذا تصرف فى التصورات بإدخال بعضها فى بعض ثم يطلق لفظ التصور على المدخل الذى تصور أيضا وأما قلنا أن التقسيمه النعانية ثبت عليه الاستعارة ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وإن اللفظ لم يطلق على المشبه حتى جعل نفس المشبه به فأطلق عليه اللفظ على أنه من أفراد المشبه به الذى وضع له حقيقة لان الإطلاق حقيقة لتوية وهو مجاز عقلي باعتبار ما بينى عليه من التجوز فى التصرف العقلي لانه لو لم يكن الامر كذلك لم يكن فيه الامجرد نقل اللفظ من معناه لتبرهن وذلك يقتضى نفي كونه استعارة اذ مجرد نقل اللفظ من غير مبالاة فى التشبيه حتى يصير المشبه نفس المشبه به لوصف أن يكون اللفظ به استعارة فصيح أن يكون الاعلام المنقولة استعارة كزبد سمى به رجل بعد تسمية آخر به لوجود مجرد العقل فيه ولا فائده ويؤيد أيضا لو تراعى المبالغة التقضيّة لأدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بينا عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبغى من الحقيقة اذ المبالغة فى مجرد الحلاق الاسم رايه معناه بمعنى أن الاسم اذا اهل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصلى فى ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن فى المطلق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة فى جملة كصاحب ذلك الاسم كما هو فى الحقيقة الذى هو المشترك مثلا فإنه لم يصحبه معناه الاصلى اتفت المبالغة فى الحاق المعنى

لان الخصم يقول اسم الجنس موضوعه حيوان وشجاع ولم يردى لقد كان المصنف مستتبعا عن الاستئلال على هذا فإنه لا ينافى أحدها أن الاستعارة موضوعية فى الأصل لمنهاها الاصلى وأنها ليست موضوعة للأعم إنما النزاع فى شيء ورا ذلك كاسنينه وان كان المصنف قد صد أن يستوعب الاقسام الممكنة فى شيء أن يكون اللفظ موضوعا لكل منهما بالاشتراك وقيل الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرف فيها فى أمر عقلي لا لتوى لانها لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فلما تطلق الاستعارة على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له فيكون حقيقة لتوية لو لم تكن كذلك أى مطلقة على المشبه بعد الاداء بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذى أشار به بقوله لانها الخ من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للذى باطلان نقبضه والاوزام التى ذكرها الشارح ثلاثة فتدبره لما كانت استعارة لازم أول أى ولكن التالى باطل فكأنما تقدم ثبت نقبضه وهو المدعى وكذا يقال فى بقية الاوزام الاثنية

لما

لو لم تكن كذلك أى مطلقة على المشبه بعد الاداء بل أطلقت عليه بدون

الادعاء المذكور وهذا الدليل الذى أشار به بقوله لانها الخ من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للذى باطلان نقبضه والاوزام التى ذكرها الشارح ثلاثة فتدبره لما كانت استعارة لازم أول أى ولكن التالى باطل فكأنما تقدم ثبت نقبضه وهو المدعى وكذا يقال فى بقية الاوزام الاثنية

(قوله لما كانت استعارة) أي لان حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه المستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل الاسم) أي لان نقل الاسم عن معناه لم يأت آخر مجردا عن اللبنة والادعاء (قوله لكانت الاعلام النقولة) أي كز يدسمي به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لغير وجود النقل فيه ولا نقابل به ويرد بأن في الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الاجمرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام النقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام علاقة فيها أصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول التشبه في جنس التشبيه كون الاعلام للنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله) ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) أي انه يلزم لولم تراعى اللبنة للتفتية لادخال التشبه في جنس التشبه به الذي يبنى عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لهمع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله اذمبالغة في اطلاق الاسم المجرد) أي عن الادعاء وقوله عاريا عن معناه أي الحقيقي ولو بحسب الادعاء والمعنى أن الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصبح اعتبار معناه الاصل في ذلك للمعنى للنقول اليه لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك للمعنى للنقول اليه مبالغة في جعله صاحب ذلك الاسم كما في الحقيقة المشتركة والنقولة فانه للمر اصحابها (٦١) معناها الاصل انتفت المبالغة في الحاق المعنى

النقول اليه بالتعريف ورد ما ذكره من أن نفي الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة في نفي المبالغة بأنه أن أراد نفي المبالغة في التشبيه فيسير كأمثل التشبيه أو كالتشبيه فيه أصلا فقلد من وجوب أحدهما أنه صادرة حيث حل الشيء بنفسه لأن نفي المبالغة في التشبيه يعود الى معنى نفي ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه به والآخر أن نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة

لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام للنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذمبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد به زيدا انه جعله أسدا كإيقال لمن سمي ولده أسدا

النقول اليه بالتعريف والوجه الاول من هذين ينظر الى أن عدم الادعاء المذكور يوجب صحة الاستعارة فيما لا يصح فيه ومن لازم ذلك مساواة تلك الحقيقة التي لا تصح فيها الاستعارة للاستعارة والثاني ينظر الى التسوية بين الحقيقة والاستعارة في عدم المبالغة عند اتقاء ذلك الادعاء ومن لازم ذلك صحة الاستعارة في تلك الحقيقة للسوية بالاستعارة في نفي المبالغة وانما قلنا كذلك لانه لا يخفى أن صحة كون النقول حقيقة مبنى على نفي المبالغة التي هي من الخواص التي تفارق به الاستعارة الحقيقة وأن نفي كون الاستعارة أبلغ في التشبيه يقتضي التسوية بين الحقيقة والاستعارة فيصح كون ادعاء نفس الأخرى قالو بها من تلامذ زمان اختلفا بالاعتبار ويرد الأول بأن نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الاجمرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام للنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لأن النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام علاقة فيها أصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه كون الاعلام للنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها وأما الثاني وهو أن نفي

ليس فيها غير نقل الاسم وحده وليس نقل الاسم المجرد استعارة لأنه لا بلاغة في مجرد نقل الاسم لان الاعلام للنقولة يجوز به ويشكر ليست استعارة فلم يبق إلا أن يكون مجازا عقليا بمعنى أن العقل جعل

لان الابلية الوجودية في الاستعارة دون الحقيقة هي الابلية الوجودية في سائر أنواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشيء بالابلية على ماسبق في تلك الترجيد في الحقيقة سواء كانت تشبيها أو غير ذلك أو أراد نفي المبالغة شيء آخر فمفهومه حتى يحكم عليه (قوله ولما صح أن يقال الخ) يعني أنه يلزم من نفي ادعاء دخول التشبه في جنس التشبيه في الاستعارة أن من قال رأيت أسدا يرى وأراد بالاسد زيدا لا يقال فيه انه جعله أسدا كإيقال لمن سمي ولده أسدا انه جعله أسدا الاستواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال رأيت أسدا يرى وأراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه جعله زيدا أسدا فطما وما ذلك الا باعتبار دخول التشبه في جنس التشبيه فثبت للمعنى وهو أن الاستعارة لم تطلق الابداء ادخال التشبه في جنس التشبه به فكانت مجازا عقليا فان قلت يخش هذا الوجه الثالث في كلام الشارع أن قولهم جعله أسدا يجري في زيدا أسدا مع أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة أنه تشبيه وليس باستعارة وجوابه أن الادعاء المذكور متحقق أيضا في زيدا أسدا اذ ليس للمعنى على تقدير أداء التشبيه لماسبق تحقيقه بل جعله فردا من أفراد الأسداء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في الفرد يعني زيدا بالاسد بل للمعنى على تقدير أداء التشبيه مع أنه يقال لمن قاله أيضا جعل زيدا أسدا قلنا ثبت قولهم بذلك في الصورة لذلك كونه كان مرادهم أنه جعله تشبيها بالاسد فهو على حذف مضاف ولا يخفى هنا في الاستعارة اه فري (قوله وأراد الخ) أي بالاسد زيدا

(قوله أنه جعله أسداً) أي صيره أسداً وأما كان لا يقال بل قال ذلك أنه جعله زيدا أسداً لأن جعله إذا كان بمعنى صير كإعنا تسمى إلى مفعولين ويفيد إثبات صفة الشيء فيكون ملول قولك فلان جعل زيدا أسداً أنه أثبت الاسديّة له ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد من يد والملائكة عليهم من غير ادعاء دخوله في جنسه (٦٣) ليس فيه إثبات أسديّة له (قوله أنه جعله أسداً) أي صيره (قوله أنه لا يقال جعله

أمياً إلا وقد أثبت فيه صفة الامارة) أي ومن سمي ولده أسداً لم يثبت فيه الاسديّة بمجرد إطلاق لفظ الأسد عليه (قوله وإذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق وحاصله أنه رتب عمل انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون مانعاً وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة باطلاً فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة وإذا كان الادعاء المذكور معتبراً فيها فيكون اسم المشبه به أعني نقل للشبه فيما لنقل معناه إليه وإذا كان الخ (قوله يعني أنه الخ) أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان للفرس كان ذلك المعنى السكّي وهو الحيوان المفترس متحقّقاً فيه فيثبت يكون قبل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل

أنه جعله أسداً لا يقال جعله أميراً الاوقد أثبت فيه صفة الامارة وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه به إنما لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملاً فيما وضع فلا يكون مجازاً لتوياً بل عقلياً بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد وجعل مالمس في الواقع واقفاً مجاز عقلي (ولهذا) أي ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه به إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب

الادعاء المذكور بأن من مساواة الاستعارة للحقيقة في المبالغة فبدأ به أيضاً أنه أن أراد بنفي المبالغة في المبالغة في التشبيه فيصير كإسالة التشبيه أو كالتشبيه فيه أصلاً ففاسد من وجهين أحدهما أنه مصادرة لأن نفي المبالغة يعود إلى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والآخر أن نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة أبغ من الحقيقة لأن الإلغية للوجود في الاستعارة دون الحقيقة نقول إنها هي الإلغية للوجود في سائر أنواع المجاز وهي كون الجاز كاداً الشيء بالدليل على مساواتي وتلك لم توجد في الحقيقة سواء كان تشبيهاً أو غير فأن أراد بنفي المبالغة في آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه وبالم أيضاً من عدم اعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به أن من قال رأيت أسداً يرعى أراد بالأسد زيدا لا يقال فيه أنه جعله أسداً كإلغال بل سمي ولده أسداً أنه جعله أسداً وذلك لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم وأما يقال فيه سماء أسداً فثبت الدعي وهو ادخال المشبه في المشبه به فأطلق عليه لفظه فكان مجازاً عقلياً ورد على هذا الوجه أيضاً أن قول القائل فإذا أنزل رأيت أسداً أنه جعله أسداً بادعاء الاسديّة له أو استلزم كونه مجازاً عقلياً لأن مثله في نحو زيدا أسداً يقال فيه جعله أسداً أيضاً وهو حقيقة وليس مجازاً أصلاً فضلاً عن كونه عقلياً وأجيب بأننا لم نذكر كونه مجازاً كما تقدم فإن قدرت الادعاء لم نقل فيه جعله أسداً بل جعله شبيهاً بالأسد فلا يكون حيث لا الحقيقة فلاذا تقرر بما ذكر أن زيدا جعل أسداً في قولك رأيت أسداً يرعى لم يزم كما قررنا فيما تقدم أن اللفظ حقيقة لقوة لإطلاقه على معناه وأما جعل النجوز في كون الشيء غيره وهو أمر عقلي وينبغي أن يعلم أن ما تقدم من الاستدلال على جعل للمشبه غيره ما بذل بك يصبح كون المجاز عقلياً ينفي عنه المطلق للبلاء على رعاية المبالغة في التشبيه حتى يجعل المشبه نفس الآخر نعم يرد أن يقال هذه المبالغة فوهذا الادعاء لا ينسكه من جعله لتوياً وكون اللفظ أطلق على غير معناه الحقيقي لا ينسكه من جعله عقلياً وأما النزاع في أنه هل يسمى بالاول نظراً للإطلاق على غير المعنى الأصلي أو بالثاني نظراً لذلك الادعاء فإد الحلف لفظياً اصطلاحياً تأمل ثم أشار إلى ما يتأ كدبه كون الاستعارة إنما أطلقت على معناه الأصلي بصداء دخول المشبه في جنس المشبه به فكانت مجازاً عقلياً لا توياً كما تقدم فقال (ولهذا) أي ولأجل أن إطلاق الاسم على المسمى بالاستعارة وهو اسم المشبه به إنما هو بصداء دخول المشبه في جنس المشبه به فصح بذلك كونه مجازاً عقلياً كما قررنا (صح التعجب) الذي أصله حقيقة الأسد أعني من الرجل الشجاع وأطلقه عليه فنقل الاسم بنقل المعنى قالوا ولذا صح التعجب

الشجاع استعمالاً لا توياً له وظاهر لك من هذا أن الاستعارة في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقة المسمى في حقيقة وهو المشبه به ولتأبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة فيما بالاستعارة المعنى (قوله ولهذا) أي ولأن إطلاق اسم المشبه به على ولاجل أن إطلاق اسم المشبه بالمسمى بالاستعارة (قوله) إنما يكون بصداء دخول في جنس المشبه به أي المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة في ما وضعت له وأما مجاز عقلي فهذا لا يدخل في حجة التعجب عند هذا القائل وسياً في الجواب عنه وأنه لا مدخل له في الصحة



في قول ابن العميد

قامت تظلي من الشمس \* نفس أعز على من نفس قامت تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس والنهي عنه

(قوله في قوله) أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظله من حر الشمس وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء والرسائل الملك نوح بن نصر مدحه صاحب بن عبد بقضاء كثيرة منها

قالوا ربيعك قد قدم \* فلك البشارة بالنعم قلت الربيع أخوالنا \* أم الربيع أخوالكم

قالوا الذي بنو له \* ينفي للقل من النعم قلت الرئيس ابن العميد \* د اذن فقالوا لي نعم

(قوله أي توقع الظل على) فسر بذلك لأن الظليل على مافي التاج ابتاع (٦٣) الظل (قوله من الشمس) أي

من حرها وضمن التظليل

معنى للنع فلذا عداه بمن

أي تمنى من حر الشمس

(قوله نفس) فاعل قامت

ولذلك اتصلت به، التانيث

وان كان القائم غلاما

(قوله أعز على) صفة

لنفس وجملة تظلي في محل

نصب على الحال والتقدير

قامت نفس هي أعز على

من نفس مظلة لي من

الشمس (قوله قامت)

فاعله ضمير يعود على

النفس والجملة مؤكدة لما

قبلها وقوله ومن عجب خبر

مقدم وشه مبني مؤخر

والجملة حال والتقدير قامت

تلك النفس مظلة لي

وشمس مظلة من الشمس

من العجب (قوله أي غلام

كالشمس في الحسن والبهاء)

أي قد شبه الغلام الشمس

وادعى أنه فسر من

في قولك قامت تظلي) أي توقع الظل على (من الشمس) \* نفس أعز على من نفس قامت تظلي

ومن عجب \* شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظلي من الشمس) فلولأنه ادعى

لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجهه مسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب

في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا صرح النهي عن التعجب

أن يشاهد وقوع أمر غريب أو يفرح (في قوله) في غلام قام على رأسه يظله من الشمس (قامت)

حال كونها في وقت تمام القيام (تظلي) أي توقع الظل على (من الشمس). وضمن التظليل المنع

من حر الشمس ولذلك عداه بمن أي تمنى من حر الشمس (نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء

التانيث وان كان القائم غلاما من وصف تلك النفس أنها (أعز على من نفس قامت) تلك النفس

(تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس) فقد أطلق الشمس على نفس هذا الغلام ولما اعتبر

أن لفظ الشمس استعبر في غير معناه الأصلي وذلك الغير هو الغلام الحسن الوجه ولم يدع دخول هذه

النفس في جنس الشمس وأما اعتبر كون اللفظ أطلق على الغلام وهو لم يكن معنى للتعجب إذ

لا غرابة في تظليل انسان حسن الوجه كالشمس انسانا آخر بخلاف ما إذا جعل نفس الشمس فيستغرب

كون الشمس ومن شأنها على الظل وأذاها به أوجب ظلالها على تقدير حيولتها بين الشمس وبين

الانسان المظل لا يرسم ظل تحتها على ذلك الانسان لان الفرض أن لا مظل سواها وبه يعلم أن

التعجب من كون الشمس نوقم عليه ظلالها موجبة لنفيه لانيوته لا من كون شمس تحول بين

انسان وشمس أخرى وان كان يمكن التعجب أيضا من ذلك من جهة أفرادها في الوجود (و) لهذا

أيضا (صرح النهي عنه) أي عن التعجب

في قول ابن العميد قامت تظلي من الشمس \* نفس أعز على من نفس

قامت تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس

وضح النهي عنه أي عن التعجب في قوله

أفرادها وأن حقيقتها، نحققه فيه ثم استار له اسمها (قوله وجهه شمس على الحقيقة) أي من حيث انه جعله فردا من أفرادها وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله ادلا تعجب في أن يظلل انسان الخ) أي لمسم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب وذلك لان الشمس لا يرسم ظل تحتها على الانسان لظلال لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمس حقيقة استغرب بينهما شيئا له نور فلا يرسم ظل تحتها على الانسان للظلال لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمس حقيقة استغرب إيقاع الظل على من ظله الاستغراب كون الشمس التي من شأنها على الظل وأذاها به موجب ظلالها على تقدير حيولتها بين الشمس وبين الانسان المظل (قوله لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقياده له وختمه له

في قول الآخر  
وقوله

لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزراره على القمر  
ترى الثياب من السكتان يلصحا \* نور من البدر أحيانا فيلبها  
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها \* والبدر في كل وقت طالع فيها

(قوله في قوله) أي في قول الشرابي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبائي بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات واليت من للشرح وقوله يامن حكى للماء فرط رفته \* وقلب في قفاو الجبر \* باليت حظي كحظ نوبك من \* جسمك واحد من البشر لا تعجبوا الخ (قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) البلى بكسر الهمزة وتشديد اللام مقصور من بلى الثوب بلى إذا فسد أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته في الكلام حذف مضاف (قوله هي) أي الغلالة شمار أي نوب ضمير ضيق الكمين كالقميص يلقى البدن بليس تحت الثوب الواسع ولبس أيضا تحت البرع سمي شعرا لأنه بلى الشعر (قوله قد زر) أي لأنه قد زراي شد وهو البناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير أزراره المنصوب على الفعلية راجع (٦٤) للمحبوب أيضا وأول غلالة وذكره باعتبار أنها قبض أو شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير للمستتر في الفعل والقمر واستعار اسم للشبهه للشبه استعارة تصرية والى ترشيح ويحتمل أن زر بالبناء المفعول وأزراره نائب فاعل والضمير الغلالة وعلى هذا فالشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير (قوله قول الخ) في غلاته أي غلاته (قوله قول الخ) أفاد بهذا أن تعدية زر إلى الأزرار فيه ضرب من التسماع لأنه إنما يتعدى إلى التسماع لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأزرار فالقمر في البيت استعارة لشخص صاحب الغلالة بعد أن سيره نفس القمر فتنبه عن التعجب من سرعة بلاها لما تقرر أن ثياب السكتان يتسارع إليها البلى عند بروزها والقمر ومباشرة ضوئه وذلك أنه لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع

(في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) هي شمار يابس تحت الثوب وتحت البرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زورت القميص عليه أزره إذا شدت أزراره عليه فلو لأنه جعله قرأ حقيقا لما كان للتمهي عن التعجب معنى لأن السكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملاصقة القمر الحقيقي لا بلاصة إنسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لأن الشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وأزراره لا نا قول لأنهم أن الذر على هذا الوجه ينافي الاستعارة المذكورة

(في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) أي لا تعجبوا من تسارع الفساد والبلى إلى غلاته وهي شمار تلبس تحت الثوب ضيقة الكمين كالقميص والشعار مابلى الجسد وتلبس أيضا تحت درع الحديد (قد زر) أي شد (أزرار) قميصه أي غلاته (على القمر) يقال زورت القميص عليه أزره إذا شدت أزراره عليه وبه يعلم أن تعدية إلى الأزرار فيه ضرب من التسماع لأنه إنما يتعدى إلى القميص ويتضمن الدلالة على الأزرار فالقمر في البيت استعارة لشخص صاحب الغلالة بعد أن سيره نفس القمر فتنبه عن التعجب من سرعة بلاها لما تقرر أن ثياب السكتان يتسارع إليها البلى عند بروزها والقمر ومباشرة ضوئه وذلك أنه لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع

لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزراره على القمر  
ترى الثياب من السكتان يلصحا \* نور من البدر أحيانا فيلبها  
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها \* والبدر في كل وقت طالع فيها

ومنه قوله

هو مرجع الضمير للمستتر في الفعل والقمر واستعار اسم للشبهه للشبه استعارة تصرية والى ترشيح ويحتمل أن زر بالبناء المفعول وأزراره نائب فاعل والضمير الغلالة وعلى هذا فالشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير (قوله قول الخ) في غلاته أي غلاته (قوله قول الخ) أفاد بهذا أن تعدية زر إلى الأزرار فيه ضرب من التسماع لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأزرار ولا يتعدى إلى الأزرار والشاعر قد عدها إليها (قوله فلو لا أنه جعله الخ)

كما

حاصله أنه لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع البلى لغلاته فيتعجب من ذلك لأن

المادة أن غلالة الإنسان لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد للتلذذ لبلاها تنهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب التنبه وهو أنه لم يبق في الإنسانية بل دخل في جنس القمرية والقمر لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضروءه لأن هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل العجب ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل أن من جملة عيوب القمر أنه يهيم المرمر ويحل الدين ويوجب آجرة للزلزل ويسخن للماء يفسد اللحم ويقرض السكتان وبين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله لأن السكتان) أي التي كانت متناهية الغلالة (قوله لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة) أي لأنه لا ينبغي من التشبيه وللتنافي لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينفي عن التشبيه بحيث يكون التشبيه واقعا خارجا عن التشبيه كما في زيد أسد وأحوالنا منه أوصفة له نحو مررت بزيد أسدا وجاهه من رجل أسد فذلك الجمع ينفي عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدق على ما جرى عليه فتقاراة التشبيه تقيا لما يترتب من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وأما إذا ذكر التشبيه لأعلى وجه ينفي عن التشبيه كما في البيت لعدم جريان التشبيه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظرا للعنف فهو استعارة وقد سبق كل من هذا البحث وجوابه في بحث المجاز العقلي وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضي أن نخو على الجين للماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها إلا أن يقال نصريحهم بكونه تشبيها لا ينافي صحة كونه استعارة فتأمل

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له

(قوله كما يقال) أي كقولنا أي كعلم المتألف قولنا سيف يذيق بدأسد المراد في بدع فقد شبهت بدأسد ادعى أنه فرد من افراده واستعمل اسم المشبه له المشبه على طريق الاستشارة التصريحية فقد جمع بين المشبه وهو زيد والمثبه به وهو الاسد على وجه لا ينفي عن التشبيه لان هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداة الا بزيادة في التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصله كأن يقال رأيت في بدرجل كالاسد سيفا (قوله وردها الدليل) حاصله منع المعنى (٦٥) القائلة الاستشارة لفظ مستعمل في ما وضع له بيد

الادعاء أي لاسم ذلك وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له هذا وقد علم من مضمون الكلام

كما يقال سيف يذيق بدأسد فان تعريف الاستشارة صادق على ذلك (ورد هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه (لا يقتضي كونها) أي الاستشارة (مستعملة فيما وضعت له) العلم الشروري بأن أسد في قولنا رأيت أسدا يمرى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المختص وتتحقق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الاسد

أولا وآخر أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مسلم عند القائل بأن الاستشارة مجاز لغوي ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصلي في نفس الأمر مسلم عند القائل بأنها مجاز عقلي وبقى النزاع في أن الاستشارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما في نفس الأمر أو عقليا نظرا للبالغة والادعاء فالخلاف على هذا عائد الى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله مستعمل في الرجل الشجاع) أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الاسد شبهه به اذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة (قوله وتحقق ذلك) أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستشارة مستعملة

البل لثلاثة فيتمتع من ذلك لان العادة أن غلالة الانسان لا يتسارع اليها البلى قبل الامد المعتاد لبلاها نهى عن ذلك وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق في الانسانية بل دخل في جنس القمرة والقمرة لا تعجب من بل مبايشره ضروء فلو لا أنه صيره نفس القمرة أطلق عليه اللفظ مراعاة لكونه قمر حقيقة لم يكن معنى للنهى عن التعجب من بل غلالته لان من جملة ما تعجب من بل غلالة الانسان قبل أمد بلاها المعتاد وإنما يتنى التعجب عن بل السكتان اذا لابه القمر الحقيقي لا الانسان وور بما توهم أن القمر هنا لا يصح أن يكون استشارة لذكر طرفي التشبيه في التركيب الذي وجد فيه لان صير الشيء فيه عاينالى الشخص الذى أطلق عليه القمير والجواب أن ذكر الطرفين إنما يناق الاستشارة بناء على ما تقدم من كون نحو قولك زيد أسد لمن باب التشبيه ان جرى لفظ المشبه به على المشبه على أنه مجاز كالتمثيل ونستأحيال لأن ذلك ينفي عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداة التشبيه نفيًا لما يترى من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وأما إذا ذكر المشبه لاعلى وجه ينفي عن التشبيه كافي البت لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداء نظرا للبنى ولا جرى بالحطاب كغيره من وجودها لفظا فهو استشارة كقولك سيف يذيق بدأسد وكذا قولك قبيز يذيق بدأسد في يذيق بدأسد فان نحو هذا التركيب لا يتأتى فيه تقدير الأداة الا بزيادة في التركيب أو نقص بحيث يتحول الكلام عن ظاهره كأن يقال رأيت في بدرجل كاسد سيفا وما يكون كذلك لا تقدر الأداة فيه فيكون لفظ المشبه به مطاوعا للمشبه فصدق عليه حقيقة الاستشارة بخلاف ما ينفي عن التشبيه فتقدر في الأداة على الأصل فيبقى كل لفظ على أصله فلا يصدق عليه احد الاستشارة ولم يستعمل فيه للمشبه به في غير معناه وقد قدم أن هذا يقتضي كون نحو على حين الماء استشارة وهم صرحوا بكونه تشبيها فانظره (ورد هذا الاستدلال الذى حاصله ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فيازم استعمال لفظ المشبه به بمعناه الأصلي بذلك الادعاء (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حاصله للبالغة في التشبيه حتى يفرض الاول نفس الثاني وذلك لا يقتضي كونها مستعملة) أي كون اللفظ السعي بالاستشارة مستعملا (فما وضعت) حقيقة لان تقدير الشيء

وتسميته هنا تعجبا نظرا الى اللغة فان قوله من صلب ليس تعجبا اصطلاحيا وهذا اليتان أحسن ما قبلهما فان الذى يقال انه بلى بنور القمر هو السكتان لا مطلق الثلاثة ووجه التعجب ان الشمس

(٩ - شروح اللخص راجع) فيما وضعت له وحاصل ما ذكره من التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناها ما فيه المستعمل من ادعاء ثبوت التشبه به حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به استعمالا للموضع والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل المشبه به مؤلا بوصف مشترك بين المشبه والمثبه به وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وأن أفرادا قدسان يتعارفان وغير متعارفان لا يخفى أن ادعاء دخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو للقرى المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد التابر المتعارف

(قوله بطريق التأويل قسمين) متعلق بجمل ان (٦٦) قلنا ان الذي بطريق التأويل انما هو أحد القسمين وهو غير للتعارف وأما

الآخر وهو للتعارف  
فبطريق التحقيق فكيف  
يقول الشارع على أنه جعل  
أفراد الأسد قسمين بطريق  
التأويل بل جعل الأفراد  
قسمين مبني على كون  
الأسد موضوعا للقدرة  
للمشترك بينهما الصادق  
على كل منهما وما هو مجتزئ  
وكونه موضوعا لذلك ليس  
اللا بطريق التأويل وأما  
بطريق التحقيق فهو  
منحصري قسم واحد وهو  
للتعارف اه يس (قوله  
في مثل) أي المودعين في  
مثل الخ (قوله والمبطل  
المقصود) عطف تفسير  
(قوله والقرينة مائة من  
ارادة الخ) أي لامن ارادة  
الجنس بقسميه (قوله وهذا  
يتدفع الخ) أي ببيان أن  
القرينة مائة من ارادة المعنى  
للتعارف لا يمتنع غير للتعارف  
في تدفع بما يقال ان الاصرار  
على دعوى الاسدية للرجل  
ينافي القرينة المانعة  
من ارادة الاسدية ووجه  
الانقاع أن الاصرار على  
دعوى الاسدية بالمعنى  
التعريف للتعارف ونصب  
القرينة انما يمنع من ارادة  
الاسدية بالمعنى التعارف  
وحيتذ فلا منافاة (قوله  
السبع المخصوص) الانسب  
أن يقول عن ارادة الاسد  
ومعنى قوله المخصوص  
لان ذكره في السؤال يشير  
الى الجواب تأمل

بطريق التأويل قسمين أحدهما للتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك اللجنة  
المقصودة والثاني غير للتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لافي تلك اللجنة المخصوصة والمبطل  
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للتعارف فاستعماله في غير التعارف استعمال في غير مواضعه  
والقرينة مائة من ارادة المعنى للتعارف لا يمتنع للمعنى التعريف للتعارف وهذا يتدفع بما يقال ان  
الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي لنصب القرينة المانعة من ارادة السبع المخصوص

نفس شيء آخر لا يقتضي كونه ايام حقيقة فتقدير الرجل الشجاع أسدا بالاصرار على ادعاء كونه أسدا  
لا يصبره أسدا حقيقة فاطلاق الاسد على الرجل الشجاع بدل الادعاء لا يكون لا يقتضي أن لفظ الاسد  
أطلق على السبع الحقيقي ضرورة أنما أطلق على الرجل الشجاع لاعلى ما وضعه وهو السبع ولوادعى  
أن الرجل الشجاع صار أسدا وهنا شيء يحتاج الى تحقيق يتدفع به وهو أن ما ذكر من كون لفظ  
الاستعارة اريد به غيره من انما يكون نصب القرينة ونصب القرينة على ارادة ما لم يوضع له اللفظ ينافي  
ما شير اليه من الادعاء والاصرار على أن اللفظ اريد به ما وضع له والتحقيق الذي يتدفع به ذلك أن يقال  
ليس المراد أن الجنس نفسه الذي قد ادعى دخول المشبه فيه وأصرع على ثبوته للشبه نسبت القرينة  
على عدم ارادته وأما المراد أن الدعي بنى ادعاءه على أن الاسد مثلا جعله بطريق التأويل واللباقة  
فردان متعارف وهو الذي له الجراءة للنهاية والثانية في القوة في جنة ذى الظفار والانياب والشكل  
المخصوص وغير متعارف وهو فرد آخر له تلك القوة والجراءة بنفسها لكن في جنة الآدمي وكان اللفظ  
على هذا موضوع للقدرة لأشترك بينهما كالنواحي وادعاء وجود حقيقة في ضمن أفراد غير ما موجود  
في كلامهم كقول المتن في عدة نفسه وجماعته من جنس الجن وعد جملته من جنس الطير  
نحن جن برزق في زى ناسي \* فوق طيرها شصوص الجبال

ولما بنى الادعاء على هذا التأويل الذي أشعر به الدخول في الجنسية لافي نفس الاستعارة منه تحقق في  
عمل الاستعارة شيان أحدهما وهو للتعارف هو الذي وضع له الاسد مثلا في الأصل ولواقتضى هذا  
التأويل في الوضع له مخصوصه وثانيهما وهو غير للتعارف هو الذي لم يوضع له اللفظ مخصوصه ولا بالمعوم  
وان اقتضى التأويل كونه موضوعا له بالمعوم فاندفع ما نوه من أن الاصرار على ثبوت الاسدية مثلا  
لشبه ينافي لنصب القرينة على أنه اريد باللفظ ما ثبت له الاسدية وذلك لان الذي نصبت القرينة على  
عدم ارادته هو الفرد الذي ثبت له الاسدية بشرط أن يكون هذا للتعارف والذي ادعيت له وأصرع على  
ثبوته هو الفرد الغير للتعارف ولم تنصب القرينة على نفس الجنس الذي ادعى الدخول

الحقيقة لا تظلم من الشمس لانها تحتاج الى ما يظل منها النور وهو البر الحقيقى يتعجب من عدم تأييده  
في بلى السكان فلو لم يكن حقيقة لما تعجب ورد على هذا التفاضل فيما احتج به أنما قوله انما لم يأت على  
لشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس الشبه بقدر لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير مواضعه  
فان قلت كيف لا يخرج (١) وادعاء أنه أسد حقيقى كقوله هذا أسد حقيقى وذلك يضره حقيقة قلت لأن  
ادعاء ذلك ليس حقيقيا بل ادعاء مجازي وفيه نظر فان الادعاء المجازي مضمون الجملة لا مضمون  
الاستعارة فقط وأما التعجب والنهي فللبناء على تناسي التشبيه فتضاهى الى البالغة وفيها انما يتجاوز  
ويحتمل أن يقال الاستعارة هنا أصلها التشبيهي من كل وجه مباينة فهو كالتشبيه المنروط في نحو قوله  
أراؤ مثل النجوم ثوابا \* لو لم يكن لثاقبات أقول

فان المراد أنها مثل النجوم من كل وجه فذلك شرط عدم الأقول فتقدير الكلام هنا في التعجب كيف  
لا تلبى غلاته وهو كالبر من كل وجه وحيث أنه لا تعجب لا ينافي المجاز واداء كان قولنا كالبر من كل

وأما التعجب والنهي عنه فيأذكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاء لحق اللبائية فإن قيل إصرار التسليم على ادعاء الاسدية للرجل ينافي نصبه قرينة مألوفة من أن يراد به السبع المخصوص قلنا لا منافية ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي وهو أن تنفي دعوى الاسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الاسد قدبان بطريق التأويل (٦٧) متعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية قوة

(قوله وأما التعجب الخ) هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب التسليم وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهي عن البيتين السابقين لانهما لا يتأتان إلا بمجمل التشبيه من أفراد التشبه به حقيقة وحاصل الجواب الذي أشار له المصنف أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد التبريد المتعارف مساويا لمتعارف في حقيقة متعدي ان شكل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وما تقرر من جعل كلام المصنف إشارة لجواب سؤال مقدر اندفع ما ذكره العلامة المصنف من أن التعجب والنهي لا يجعلان دليلا على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء قلنا سلم للتعجب الادعاء ومنع اقتضاه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له فلا حاجة إلى التنازع في كون التعجب والنهي

(وأما التعجب والنهي عنه) كافي البيتين المذكورين (فلبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق اللبائية) ودلالة على أن التشبيه بحيث لا يتميز عن التشبه به أصلا حتى أن كل ما يترتب على التشبيه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على التشبه أيضا

بحته وصدق اللفظ ببقائه ولا غرابة في أن يدعى أن ما أطلق عليه الاسد مثلا الآن ثبت له الاسدية الجنسية ويستبرح بحسب ما في نفس الامر نقل اللفظ عن غيره الذي وضع له أولا ونصب القرينة على عدم ارادة ذلك الأصلي المتعجب ثم لما كان التأويل السابق حاصله لللبائية للتفضية لكون اللفظ كالموضوع للقدر المشترك الشامل للطرفين شمل التأويل للطرفين لأن للتعارف منها اقتضى كونه غير محض بالوضع وغيره اقتضى كونه موضوعا له بالمعوم فعلى هذا الإقبال التأويل أعانوه في كون التبريد للتعارف داخلًا في الجنس تأمله ثم أشار إلى دفع اعتراض على هذا الردوه أن يقال إذا لم يقتض ادعاء دخول التشبه في جنس التشبيه بكون اللفظ قسامة مل في معناه نظرا إلى أن الادعاء قد لا يطابق في الجملة فالتعجب والنهي عنه فيما تنقسم قضياته لانبثاقها عن الاتحاد والتساوي في الحقيقة الجامعة للطرفين فقال (وأما التعجب والنهي عنه) أي عن التعجب يعني الوجوديين في البيتين السابقين (ق) أعاناهما (البناء على تناسي) أي رعاية تناسي (التشبيه) وذلك يرجع في الحقيقة إلى ادعاء اتحاد التشبه والتشبه به (قضاء) أي أما تنوعى التشبيه لاجل القضاء أي الاداء (لحق اللبائية) أي التشبيه حيث ابتدئ الناطق بسبب ذلك التناهي أن ما ينبغي على أحد الطرفين ينشئ على الآخر فكان التشبيه لا تعجب من ذلك الحكم باعتبار ما في البيت الثاني أو تعجب من الحكم عليه بذلك الحكم كافي البيت الأول كذلك التشبه لأن اللبائية تنتهى إلى الاتحاد وإذا عادت التعجب والنهي عنه إلى اللبائية في التشبيه لم يترتب استعمال لفظ التشبه به في معناه الحقيقي كالمبرم في الادعاء لودعهما تفرض واحدهما لللبائية والحقيقة التي في نفس الامر لا يتبدل بذلك لا يقال إذا كان تسليم الادعاء لا يستلزم إطلاق

وجه لا يشكر التعجب بما ذكره الاستعارة التي هي أبلغ منه أولى الآن يقال بل الغفلة ليس من الأوجه التي يقصدان يشبه بها المتعارف لانه ليس وضعا مقصودا ومعنى قولنا هو كاليد من كل وجه أي كل وجه حسن مقصود ثم أورد السكاكي أن الإصرار على ادعاء الاسدية للرجل التمتع بنبأ نصب القرينة المألوفة من ارادة السبع المخصوص كقولك جاء أسد يرى بالنشاب وأجاب بمنع المناقاة لأن معنى دعوى الاسدية لا يدعى ادعاء أن أفراد جنس الاسد متعارف وهو الحيوان المعروف وغيره متعارف وهو الذي له تلك القوة والجرأة لأمع تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب للمنفى في عد نفسه وجماعته من جنس الجن وعدها من جنس الطير حيث قال

نحن قوم ملجن في زنى ناس \* فوق طير لها شصوص الجبال  
ومنه قولهم \* تحية بينهم ضرب وجيع \* وقوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وقول الشاعر  
وبلدة ليس بها أنس \* إلا العافير والا اميس  
كذا قال السكاكي وفيه نظر لأن البيت والآية على أحد القولين الاستثناء فيهما منقطع وإذا كانا منقطعا

مبينين على الادعاء اذ بناهما عليه لا ينافي كونها مجازا لنويا فالأولى اسقاط قوله وأما التعجب والنهي عنه (قوله وأما التعجب) أي من التشبه وقوله والنهي عنه أي عن التعجب (قوله فلبناء) أي فلبناء الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه أي اظهار التناهي والرداد بالتناهي النسيان أي على اظهار نسيان التشبيه (قوله قضاء الخ) أي وأما تنوعى فيه التشبيه توفية لحق اللبائية في دعوى الاتحاد (قوله ودلالة الخ) عطف تفسير على قوله قضاء لحق اللبائية

البطل مع الصورة المحصورة وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لاعم تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عذفه وجماعته من جنس الجن وعد جماله من جنس الطير حين قال نحن قوم لمجن في زى ناس \* فوق طير لها شخص الجبال مستهددا لدعواه هايك بالخيالات البرية قبان (٧٨) تخصص القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق الى الفهم ليعين الآخرون

(والاستعارة تفرق الكذب البناء على التأويل) في دعوى دخول الشبه في جنس الشبه بان يجعل أفراد الشبه قسمين متعارف وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أى ونصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لماعرف أنه لا بد للجاز من قرينة ماضية عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر

اللفظ على معناه فالتعجب والنهي عنه لا يستلزمان فلاحاجة الى الاعتذار عنهما بتقدير البحث فيهما لأن الادعاء كاتقدم عليه فيهما فاذا لم توجد الملة شيئاً لم يوجب للمل للقول لا نقول لانزمن من التليل بالنهي ان لامة للقول سوى تلك الملة لجواز تمدد المل للشئ الواحد في محال متعددة فالتعجب والنهي بوجهها الادعاء ويوجبها تناسي التشبيه ويجوز أن يوجبها غيرها كالنساي الحقيق فيين الجواب أن بناءها على الادعاء كما لا يوجب للدعي لا يوجب بناءها على غيره حتى يكونا أقوى من الادعاء كما يشعر به لفظ كل منهما كما اشترنا اليه لصحة بناءهما على التناسي دون ما يكونان به أقوى كالنساي الحقيق لاتفاته في نفس الامر وقد علم من مضمون الكلام أولاً وأخراً أن ادعاء دخول الشبه في جنس الشبه مسلم عند الناقل بان الاستعارة مجاز لنوى ومعالم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الاصل في نفس الأمر مسلم عند الناقل بأنه عقلي وبقي التزام في أن الاستعارة هل تسمى مجازاً لنوى نظراً لما في نفس الأمر أو عقلياً نظراً للجائنة والادعاء فالحلاف على هذا عالمي اللفظ والتسمية الاصطلاحية وقد تقدم ما يفيد ذلك تأمله ولما كان ظاهر الكلام الذي في الاستعارة يومه البطالان والفساد فالك اذا قلت رأيت أسداني الحالم أوهم أنك تعبر برؤية الأسد للمالم في الحالم وهو ظند أشار الى ما يتبين به الفرق بين كلام الاستعارة والكلام الباطل وهو ما أخذ مما تقدم وانما اتى به زيادة في البيان فقال (والاستعارة) أى والجللة التي فيها الاستعارة (تفرق الكذب) سواء كان ذلك الكلام الذي سميناه كذباً لعدم مطابقته لما في الخارج على وجه الادعاء وقد صدقنا أوعلى وجه التعمد للباطل (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) أى يفارق كلام الاستعارة الكلام الذي هو كذب

فلا تقدر أن السنتي فرد من أفراد السنتي منه اقلو قدرناه وأطلقنا السنتي منه على أعظم من السنتي لكان الاستثناء متصلاً وقلنا كان الاستثناء للقطع بتقدير لكن وما بعده جملة كما صرح به الاكثرون فلو قدرنا السنتي داخلاً في السنتي منه مجازاً لكان متصلاً وقلنا الاستثناء للقطع لا بد فيه من النسابة لا يضمنون باننا نطلق السنتي منه على أعظم منه مجازاً قبل الاستثناء بل يضمنون ان النسابة شرط لصحة استعمال الاعمى لكن فالتجوز في المنقطع انما هو في استعمال الاعمى لكن لاقى السنتي منه وان كان قد وقع في كلام بعض النحاة ما يوافق كلام السكاكي والتحقيق ما قلناه وبدل لصحة ما قلناه ان الزخشرى ذكر هذا الوجه ثم قال ولك ان تجعل الاستثناء منقطعاً على غير ما صرحنا (والاستعارة تفرق الكذب) ش شرع في أحكام الاستعارة فالاول منها انها ليست بكذب لاعمى احدما

البناء على هذا النوع قوله \* تحية بينهم ضرب وجيع \* وقوله عتابك السيف وقوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ومنه قوله و بلدة ليس بها انيس الا العاقر والا العيس \* واذا قد عرفت معنى الاستعارة وانها مجاز لنوى فاهل أن الاستعارة تفرق الكذب من وجهين بناء الدعوى فيها على التأويل ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها فان الكذب يشترى من التأويل ولا ينصب دليلاً على خلاف زعمه

(قوله والاستعارة تفرق الكذب) أى والكلام الذي في الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أى لا يشبهه بسبب ما ذكر من الامرين فقولك جاءني أسد يشبهه بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال ان الاستعارة تكون في الفرد لأنها الكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له والكذب يكون في الحكم فالتعريف بالكذب الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له فلا تشابه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله بالبناء على التأويل) أى بسبب بناءها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله في دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة لتأويل أى المتحقق في دعوى الخ من تحقق العام في الخاص أو أن في معنى من البيانة

وأنها لا تدخل في الاعلام لماسبق من أنها تعتمد ادخال المشبه في جنس المشبه والعلمية تنافي الجنسية وأيضا لان العلم لا يدلل الاعلى  
تعيين شيء من غير اشار بأما انسان أو فرس أو غيرهما فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التدين ونحوه من العوارض العامة التي  
لا يكتفي شيء منها جامعا في الاستعارة

(قوله بل ببذل المجهود داخل) يقال ببذل ببذل كصير نصر والمراد بالمجهود (٦٩) الجهد والوسع والطاقة والرادي بروجي ظاهره

اظهار سمته عند السامع  
ومحل كون الكسب ببذل  
التكلم وسعه وطاقته في  
ترويج ظاهره اذا عرف

عدم مطابقتها وقصد  
اظهار سمته لان لم يقصد  
ذلك واعتقد الصحة (قوله  
ولا تكون علما) أي  
شخصيا لأنه المتبادر من  
اطلاق العلم ولان علم  
الجنس تجري فيه الاستعارة  
كعلم الجنس بخلاف علم  
الشخص فلا يصح أن  
يشبه به يد بمرور في الشكل  
والهيئة مثلا ويطلق عليه  
اسمه وتخصيص المصنف  
الاستعارة بالذكر في  
الامتناع يفهم منه أن  
الامتناع في العلمية  
مخصوص بها وأما المجاز  
المرسل فيجوز في العلمية  
اذ لا مانع من كون المجاز  
المرسل علما لصحة أن  
يكون للعلم لازم ولو غير  
مشهر يستعمل فيه لفظ  
العلم كما اذا أطلق فيار علم  
فرس على زيد خرافا منه  
لازمه وهوشدة العلوي  
الجرمي ثم ان جملة ولا  
تكون علما عطف على

بل ببذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لماسبق من أنها تقتضي ادخال  
للمشبه في جنس المشبه بجمل أفرادها قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لنفاقاته  
الجنسية) لأنه تقتضي امتنص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم

بوجهين أحدهما ان الاستعارة في الكلام مبنية كالتقدم على التأويل أي تأويل دخول المشبه في جنس  
المشبه ثم أطلق لفظ المشبه على المشبه والكذب أي في اللفظ على أصله لم يتم التأويل فكان فاسدا  
لعدم مطابقتها وثانيهما ان الاستعارة لا بد فيها كسار المجازات من نصب القريضة على ارادة خلاف  
الظاهر الذي هو الأصل والكذب لا تنصب فيه القريضة على ارادة خلاف الظاهر بل ان عرف التكلم  
عدم مطابقتها وقصد اظهار سمته الباطل فهو يتجهد في ترويج ظاهر الكلام أي تسويغ سمته عند  
السامع وان لم يقصد واعتقد الصحة فهو أبين من نصب القريضة وهذا التفرق منظور فيه إلى ما هو  
ظاهر اللفظ في بادي الرأي ولا يحتاج إليه بد رعاية وجود النقل الذي هو حاصل التفرق المذكور  
والاستعارة من حيث هي لا يوجد لها النقل حقيقة تاتي في فهم الكسب كما اشرنا إليه بالتقدم ولما  
كذب الاستعارة فان لا يوجد النقل مع اظهاره أو يقتضي الحكم عن النقل اليه فافهم بقولنا والمجمل  
التي فيها الاستعارة تشارك الكذب ين دفع ما يقال من أن الاستعارة من قبيل التصور وليس معروضا  
للكذب حتى يحتاج إلى الفرق وهو ظاهر (ولا تكون علما) أي لا يكون اللفظ السمي بالاستعارة علما  
يعني أن حقيقة ذلك اللفظ لا يتصور فيها كونه علميا في الأصل لان الاستعارة مازومة للوضع الكلي والعلم  
مازوم للوضع الجزئي وهما متنافيان وتنافي الوازمن يؤذن بتنافي للزوم وتلك لما تقدم وهو أن  
المشبه يعتبر دخول جنسه أي حقيقته في جنس المشبه به أي حقيقته ودخول الشيء تحت الشيء  
يقتضي عموم للدخول فيه فإزعم اعتبار شيتين لذلك الاعم تحقيقا لمعنى العموم ولذلك جعل للمشبه به على  
طريق الدعوى فردان متعارف وغيره ومعروف أن العموم للعتبر في المشبه به بتأني العلمية فيه  
والى هذا أشار بقوله (لنفاقاته) أي لنفاقات كون الشيء علما (الجنسية) للتبرة في الاستعارة اذ العلمية

خفي معنوي وهو البناء على التأويل لان الكاذب غير متأول والمستعير متأول ناظر إلى العلاقة الجامعة  
وقد اتيسر ذلك على الظاهرية فادعوا أن المجاز كذب ونحو وقوعه في كلام المصوم وهو وهم منهم  
الثاني أمر ظاهر لفظي أو غير لفظي وهو كالتفرع عن الأول أن المجاز ينصب قائلة قريضة تصرف اللفظ  
عن حقيقته وتبين أنه أراد غير ظاهره للوضع ص (ولا يكون علما) ش لا قرر للمصنف  
أن الاستعارة لا بد لها من ادعاء دخول للمشبه في جنس للمشبه به علم أن المشبه به لا بد أن يكون جنسا  
فاستحال أن يكون اللفظ المستعار علما لأنه ليس موضوعا لجنس يمكن أن يدعى دخول للمشبه فيه ويرد  
على المصنف أمران أحدهما أن هذه علة تستلزم أحد نوعي الدعي وهو علم الشخص بأعمال الجنس  
فما ذكره لا يقتضي أن يتمتع التجوز به إلى غيره فيقال رأيت أسامة يعني بهذا الشجاع والظاهر أن ذلك  
جائز وقد قررت في شرح مختصر أن علم الجنس كلي وأن ما أطلقه من أن الاعلام جزئية محمول على

قوله والاستعارة تشارك الكذب عطف جملة فعلية على اسمية توك أن عمله عطف على قوله تشارك الكذب فيكون التناصب مرميا  
(قوله ولا يمكن ذلك في العلم) أي الشخصي وقوله لنفاقاته الجنسية أي التي تقتضيها الاستعارة وقوله لأنه أي العلم وقوله يقتضي  
التشخص أي تشخص معناه وتعيين خارجا وهذا ظاهر في علم الشخص لاني علم الجنس لا مكان للعموم في معناه لكونه ذهنيا والمعنى  
الذهني لا ينافي تعدد الأفراد

(قوله وتناول الافراد) عطف تفسير وما ذكره العلامة الشارح من أن الاستمارة تقتضي ادخال الشبه في جنس الشبه به بجعل أفراده قسمين متعارف وغير متعارف وذلك غير ممكن في العلم الشخصي هو طرقة صاحب للفتاح حيث قال فيه والذين قرع سمعك من أن مبنى الاستمارة على ادخال للمتعارف في جنس للمستعار منه هو السرفى امتناع دخول الاستمارة في الاعلام الشخصية اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه للفتاح لان لم أن الاستمارة تعتمد على الادخال للذ كور لان المقصود من الاستمارة المبالغة في حال الشبه بأنه يساوى الشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس أو جعله عنه ادعاء من كان علم شخص فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما أنه رأى عين ذلك الشخص لانه رأى فردا من أفراد الجواد اه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قاله السيد بحث أما أولا فلان القول بالادخال (٧٠) في اسم الجنس والعادى اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضا بزيادة

وتناول الافراد (الاذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتراكه بوصف من الاوصاف

تقتضي الشخص والاشياء والنسبة تقتضي العموم وتناول عدة أفراد وهذا ظاهر في علم الشخص وأما علم الجنس فلا مكان للعموم في معناه لكونه ذهنيا والاشعار بالذهن في معناه كما تقدم لا ينافي تعدد الافراد وتخصيص الاستمارة بالذكر في الاستماع ر بما يفهم منه أن الامتناع في الملكية مخصوص بها وأما المجاز للرسول فيجوز في العلمية وعبارة السكاكي ولا يكون أى للجواز في الاعلام خلافا للفرق في متلح المصفا وما اقتضاه كلام المصنف من صحة كون العلم مجازا مرسلانا من معناه ان يكون للعلم لازم يستعمل فيه العلم بل نقول اذا كان مبنى الاستمارة على تأويل ما ليس بالواقع واقعا فأى مانع من أن يتغير في العلم لازم يقع به التشبيه فيقدر وضع العلم ولو لم يوضع ويكون في الموضوع الاول أقوى فيعتبر له فردان متعارف وغيره فاذا كان التشبيه مجنبا للجزئى فكانا للوضع كليا عا. كان التشبيه بذلك للشيء السكاكي وحول في التقدير الى ما هو اعلم فان الاسداء وضع للحيوان المعروف للشر بتوصاه العامة ثم قدر وضعه للحيوان للجزئى فكذلك العلم كقياس مثلا للوضع للفرس المئين ثم يشبه به انسان معين في الجزئى مثلا يمكن أن يقدر نحوه الى ذلك الازم للفرس فيسيره فردان هذا الانسان وذلك الفرس فتصح الاستمارة فيها هو علم بطريق التأويل ولا يقال هذا هو قوله (الاذا تضمن نوع وصفية)

اعلام الاشخاص الثاني أنه لو كانت الحقيقة امتناع أن تكون الاستمارة علما ما ذكره مجاز التجوز في الاعلام بالمجاز للرسول لانه ليس في مشبهه ولا مشبه به ولادعاء والظاهر أن ذلك لا يجوز فلا يقول جاء زيد بتنى رأسه وقد صرح بذلك الامام غفر الدين في الحصول حيث قال ان نحو رأيت زيدا وضررت زيدا مجاز على لان الاعلام لا يتجاوز عنها ويشهد لذلك أيضا أن المجاز فرع الحقيقة والعلم ليس حقيقة ولا مجازا فكيف يتجاوز عنه واستدل المصنف في الايضاح على أن الاستمارة لا تندخل في الاعلام بأن العلم لا يدل الاعلى تعيين شيء من غير اشعار بأنه انسان أو غيره فلاشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض العامة التي لا يكتفى شيء منها جاعلا في الاستمارة (قوله الا اذا تضمن نوع وصفية)

نوع من الاوصاف كالكرم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر كذا تم لا يحتاج في افادة المعنى المصدري الى الحاق الباء كذا في الاطول (قوله بواسطة) متعلق بتقدم وقوله اشتراكه أى العلم أى اشتراكه له وهو الذات فاعلم ان ضمن نوع وصفية هو ان يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذا الحان جعل كأنه موضوع لذلالت المستمرة لذلك الوصف فيكون كليا أو لا فاذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصل صح جعلها استمارة بسبب ادعاء أنهم من أفراد ذلك الشيء. لا لاحتام موضوع لذلالت المعينة تمهيد بواسطة اشتراكها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يذهب منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كل فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكرم بأن تقول عندئذ ذلك زيد رأيت اليوم حاتما بسبب تشبه زيد بحاتم في الحدود وملاحظة أن حاتما كأنه موضوع للجواد وأن زيد فردا من أفراد الكرم وكذا يقال في غيره

الاتحاد وأما ثانيا فلان جملة عينه فيما اذا كان علما شخصيا كان لا عن قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا له عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان مجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض وحينئذ فلا بد من التأويل وهو ما يكون بادخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلا ولم يتغير الوضع التأويل لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الأحوال وقوله تضمن أى استلزم نوع وصفية وليس المراد أنه دل دلالة تضمينية على



(قوله كحاتم تتضمن الانصاف بالجود) أي الاستانام للانصاف به فيجعل ذلك الوصف (٧٨) لازما له وهو وجه الشبه في الاستعارة

( كحاتم ) للتضمن الانصاف بالجود ومدار البخل وسحبنا بالفصاحة و باقل بالفهامة تخنيلا يجوز أن يشبه شخص كحاتم في الجود أو يتأول في حاتم فيجعل كأنه، وضوح للجود سواء كان ذلك الرجل للمهود أو غيره كما مر في الأسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد للتعارف للمهود والفرد للتعريف ويكون إطلاقه على للمهود أعني حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره عن تصف الجود استعارة تحور رأيت اليوم حاتما لاناقول العلم للتضمن نوع وصفية معناه أن يكون صاحبه مشهورا بوصف حتى يصير متى أطلق فهمه منه الوصف وما قررناه أعمن ذلك فيالوجه الذي صحت في متضمن الوصفية تصح بالشهرة في غيره بما يلزمه وصف يقع التشبيه به ولو لم يشتهر به ولا يقال العلم حينئذ على كلا الاعتبارين من الشهرة وعدمها وإذا وقعت فيه الاستعارة صار نكرة والعلم إذا صار نكرة كقولك مام من حمروا او هو شعاع لم يسمى حينئذ علما وخرجت للسلسلة عما نحن بصدده من العلم فلا حاجة الى استثناء للوصف ذا الشهرة والى ما ذكرنا لا نقول للتكثير في الاعلام انما هو باعتبار تمدد الوضع فيراعى فيه ما يطلق السمي ويصير نكرة أو الاستعارة مبنية على التشبيه وإذا فرض في الجزأين فقد تدرى الاسم تحول بالعمى لا يصير نكرة لأدليس هنا تكبير حقيق بل بمعناه الأصلي معتبر فيه كأن تقديره في اسم الجنس موضوعا لاعم لا يخرج من كونه مستمرا من معناه الأصلي فافهم ثم مثل للذي تضمن نوع وصفية بقوله ( كحاتم ) للوضع لرجل معين ثم اشهر بوصف الجود حتى صار لازما له يتناول مثله مادرجل معين مشهور بالبخل وسحبنا في رجل معين مشهور بالفصاحة و باقل في رجل معين مشهور بفن الفصاحة وهو الفهامة غاتما لما اشهر بالوصف صارا اللفظ ولو كان التصدي فيه أو لا الشخص العين مشرا بالوصف على طر يق الدلالة التورية فيجوز أن يشبه بالشخص الذي وضع له شخص آخر في ذلك الوصف لا يشتهر ماوضع له لفظ حاتم بذلك الوصف وقوته فيه في اعتقاد المخاطبين ثم يتأول أن اللفظ موضوع لصاحب وصف الجود التسع لم من حيث انه شخص معين فإن كان الوضع انما هو أولا فيفرض له بهذا التأويل فردان كما تقدم في للوضع الشكلي أحدهما متعارف وهو الشخص الطائي للعلم للشهور بذلك الوصف والآخر غير متعارف وهو ذلك الشبه فيطلق اللفظ على غير للتعارف وهو هذا الشبه بتأويل أنه من أفرادها وانما الشحيح الى هذا التأويل في الاستعارة مطلقا يصح اخلاق اللفظ على عالم يوضع في الأصل وإذا كان لافرق بين التشبيه والاستعارة ان بقى على معناه وكان كاللفظ أو الكذب ان نقل بلا ذلك التأويل وقد تقدم ان التحقيق في مستند هذا الادعاء ترا كيب البناء والا فيمكن أن يدعى أن مجرى التشبيه كاف في نقل اللفظ لتعريف معناه الأصلي من غير عاية ادخاله في جنس المنقول عنه ثم الذي بين في خصوص حاتم يمكن كما تقدم ان يراعى في ذي الوصف الأقوى ولو لم يكن كحاتم في الشهرة فعلى ما تقر إذا قلت حاتم جوادا كان حقيقة حيث أريد الطائي المعروف وإذا قلنا رأيت حاتما مریدا شخصاشبه به كحاتم كان استعارته يتحقق بحته ما ذكره ولما كانت الاستعارة من المجاز والجزا لا بد من قرينة كحاتم) يشير الى أن العلم اذا تضمن وصفا كان اسم حاتم تضمن وصف الجود لشهرته به ومدار تضمن وصف البخل وما أشبههما فيجوز أن يقال جاء حاتم تسمى زيدا (قلت) ولا حاجة لهذا الاستثناء بل هو منقطع لان ذلك انما يفعل بدتكبير العلم وتكبير العلم قد يكون تقدير او هنامنه ومنقول أى سفیان لا يقرش بعد اليوم فلا استعارة حينئذ لم تلاق العلم بل لاقت النكرة ويسمى هذا حينئذ

وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي (قوله ومدار بالبخل) أى ومدار للتضمن الانصاف بالبخل وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة قبل انما سمي مادرا لانه سقى ابلا له من حوض فلما فرغت الايل من الشرب بقى في أسفل الحوض ماء قليل فسلم فيه ومدار الحوض به أى حرك مائه بخلافه من أن يستقي من حوضه أحد (قوله وسحبنا) هو في الأصل صياد يصيد ما به ثم جعل علما للبلغ للشهور والناسبة ظاهرة اه أطول (قوله و باقل بالفهامة ) أى و باقل تتضمن الانصاف بالفهامة أى العجز عن الافصاح عما في الضمير وهو اسم رجل من العرب كان شديد البلى في النطق وقد اتفق أنه كان اشترى ظيلا بأحد عشر درهما فقبله بكم اشترته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه ليثير بذلك الى أحد عشر فأقلت منه الطائي فغضب به للشل فيالى (قوله خيئت) أى فحين اذا تضمن العلم كحاتم

نوع وصفية يجوز الخ ( قوله ويتأول في حاتم الخ) أى قالتا ويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه به إذا اندفع ما قاله اذا كان فردا من أفرادها فكيف يصح التشبيه حينئذ

✽ وقرينة الاستمارة اامضى واحد كقولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر كقول بعض العرب  
فان تصافوا العدل والأيمان ✽ فان في أمانتنا نيرانا

(قوله وقرينتها) أى والقرينة الثانية لها وإن عانت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم وأشار الشارح بهذا الدليل العلم الجارى في كل مجاز سواء كان مرسلأ أو استمارة إلى أن تخصيص قرينة الاستمارة بالبيان إنما هو للاعتناء بشأنها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز اهـ (٧٢) وفي الأطول ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها بل يجرى في قرينة

(وقرينتها) يعنى أن الاستمارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مائة من ارادة المعنى للوضع له وقرينتها (إما أمروا واحد كافي فوك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله فان تصافوا) أى تكبروا (العدل والأيمان ✽ فان في أمانتنا نيرانا)

مائة من ارادة المعنى للوضع له أشار إلى تفصيل قرينتها فقال (وقرينتها) أى وقرينة الاستمارة (إما أمروا واحد) أى إما أن تكون القرينة أمرا واحدا والمراد بالأمر الواحد المعنى للتحد الذى ليس حقائق متعددة سواء دل عليه بلفظ التركيب أو بلفظ الافراد وذلك (كافي فوك رأيت أسدا يرمى) بالسهم مثلا فان حقيقة الرمي بالسهم قرينة على أن الراد بالأسد الرجل الشجاع اذ منه يمكن الرمي دون الحقيق (أو أكثر) أى أو تكون تلك القرينة أكثر من أمروا واحد معنى واحد بأن تكون أمرين أو ثلاثة أو أكثر بشرط أن يكون كل واحد مستقلا في الدلالة على الاستمارة وذلك (كقولك فان تصافوا) أى تكبروا (العدل) أى الذى جاء به شرعنا لظهر وهو ضد الجور (والأيمان) بشرعنا وجواب الشرط وردتكم وألجأكم إلى العدل والأيمان كرهاول على هذا الجواب قوله (فان في أمانتنا) أى في أيدينا البنى (نيرانا) أى سيوف كالنيران في المعان والأهلا ك بهانلجشكم إلى الاذعان لجريان أشكنا العديلة فيكم مع الجزية أو الأيمان بالله تعالى وبشرعنا فخلق الفعل الذى هو تصافوا بالعدل يدل على أن الراد بالبيان السيوف وكذا تاقه بالأيمان وكل منهما يكفى في الدلالة ولوحذف أحدهما لم يمتنع فلا خروا بالعدل وكل واحد منهما لما أشرنا إليهم أن أباية العدل أبا ترتب عليه القتال للرجوع

استمارة تعية كإساقى وقد قيل أنها تتحمل التدمير وأما قوله ان نحو حاتم تضمن وصفا فليس كذلك فان أعظم حاتم يتضمن الجود ولم يدل عليه لاقبل العلمية والاعمال ولا بعدها وأعمسمى العلم موصوف بوصف اشتهرته وعبارته توهم أن الراد الأعلام النقلة من الصفات كالنقل مثلا فانه لو اشتهر شخص سعى بالفضل بفضل جاز أن تقول مررت بالفضل مريدا شخصا يشبهه في الفضل فذلك واضح ويمكن ادعاء دخول الاستمارة فيه كاقيل انه يتحمل ضميرا لكن ليس هذا الراد بدليل التخييل بحاتم ومدار وقوله تضمن الوصفية يومهم هذا حاتم الطائي خبره في الجود مشهور ومدار رجل من هلال بن عامر ابن صمعة يضرب به المثل في البخل فقول العرب أبخل من عاذر لانه ساقى إله فيقى في أسفل الحوض ماء قليل فله عليه ومدى به حوضه بخلا أن يشرب من فضله ص (وقرينتها إما أمروا واحد) ش لما قدم أن الاستمارة تفارق الكذب بنصب القرينة علم أن القرينة لازمة لها فذلك القرينة قد تكون أمرا واحدا وقد تكون أكثر والراد بالقرينة ما يتنمعه من صرف الكلام إلى حقيقته فالأمر الواحد مثل رأيت أسدا يرمى فان وصفه بالرمى بالنشاب قرينة أنه ليس الحيوان لا للفرس والأكثر منه المصنف يقول بعض العرب فان تصافوا العدل والأيمان ✽ فان في أمانتنا نيرانا

المجاز المرسل والمكتبة ولا داعى إلى جعل قرينة للكنية واحدا والزائد عليه ترشيحا اهـ (قوله إما أمر واحد) أى من ملائمت الشنبه في للصرحة كبرى ومن ملائمت الشنبه في للكنية كالانفجار (قوله يرمى) أى بالسهم وليس الراد مطلق يرمى لانه يكون حتى في الأسد الحقيق تأمل (قوله يكون كل واحد منها قرينة) أى وليس واحد منها ترشيحا ولا تجزى هذا لعدم ملائمة لاطرفين ملائمة شديدة وما ذكره المصنف مبنى على جواز تعدد القرينة وهو الحق وقال بعضهم لا يجوز تعدد قرينة الاستمارة لانه ان كان الصرف عن ارادة المعنى الحقيقى بجميع تلك الأمور فلا تسلم تعدد القرينة وان كان بكل واحد فلا حاجة لما عدا الأول ويحيث فيجمل

ترشيحا أو تجزى بدا (قوله كقوله فان تصافوا الخ) قال في معاهد التنصيص هذا البيت لبعض العرب ولم يعينه وقوله فان تصافوا مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره وأصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعامه وشربه أى كرهه أى أن تكبروا العدل والأنصاف ويحاولوا للجور وتكبروا التصديق بالنبي فان في أيدينا سيوفنا نلعم كالنيران نهار بكم ونلجشكم إلى الطاعة بهوا العدل هو وضع الشيء في محله فهو مقابل للظلم والأيمان الأول في البيت بكسر الهمزة تصديق النبي عليه الصلاة والسلام فيأجابه به عن الله والأيمان الثاني بفتح الهمزة جمع يبين يطلق على القسم وعلى الجراحة العلومة وهو المراد ويصح أن

أي سيوف قاتلهم كأنها شمل نيران كإل الآخر ناهضتهم والبارقات كأنها شعل على أيديهم تلهب فقوله تصافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة لذلك لدلالته على أن جواباتهم بخار بون ويقسرون على الطاعة بالسيف أو معان مربوط بعضها ببعض يقرأ الإيمان في الموضعين بفتح الحزمة جمع عين والراد منه القسم في الأول والجراحة في الثاني (قوله أي سيوف قاتلهم الخ) أي فقد شبه السيوف بالنيران بجميع الأمان في كل واستعارهم للشبه بالشبه على طريق الاستعارة (٧٣) الصراحة (قوله فتعلق أي ارتبط قوله تصافوا بكل الخ ظاهر أن

القرينة على أن الراد بالبرهان السيوف تعلق الاعاقة (١) بكل من العدل والإيمان وفي أن الكلام القرينة المتعددة وهي لا تكون اللفظية والتعلق والارتباط ليس كذلك فالأولى أن يقول فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الاعاقة بقرينة على أن الراد بالبرهان السيوف وإنما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والآخر تجريدا لأن مجموع الأمرين يفزله الشرط فهما بفزلة شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) أي تعلق تصافوا بكل من العدل والإيمان (قوله بخار بون) أي محذوف تقديره بخار بون وأما قوله فان في أيماننا فإن فوهة ذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه ولو حذف التوون من بخار بون وتلجأون لكان حسنا لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف قال في

أي سيوف قاتلهم كشعل النيران فتعلق قوله تصافوا بكل من العدل والإيمان قرينة على أن الراد بالبرهان السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط بخار بون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتزمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو أكثر شامل لقوله معان

إليه والقتال الراد إلى العدل إنما يكون بالسيوف لا بالبرهان الحقيقية ولم يحمل على الرماح لأن القتال غالبا إنما ينسب للسيوف فيقال قاتلناهم بأسياقتنا وغلبناهم بالسيوف لأنها أعم في القتال وأزعم فكأنه يقول كأنهم أقدموا استنكفتم عن العدل الجأناكم إليه كرها وقاقتناكم عليه بالسيوف وكذا إجابة الإيمان فتعلق الفعل بكل منهما على حدة يشعر بالجواب البال على أن الراد بالبرهان السيوف وذلك الجواب هو قوله بخار بون أو تقاتلون وتلجأون إلى الطاعة والاذعان بالعدل أو إلى الطاعة لله تعالى بالإيمان أو نحو ذلك كأنهم (أو معان ملتزمة) أي مربوط بعضها ببعض بحيث يكون المجموع قرينة لا كل

أي سيوف قاتلهم كأنها نيران فقوله تصافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة لذلك لدلالته على أن جوابه بخار بون وتقهرون بالسيف كذا قال للصف وفيه نظر لأن تصافوا العدل والإيمان إذا كان قرينة في حصول القهر لا يستلزم السيف بل يستلزم مطلق القووة يفقد تكون بالبرهان لأن الراد أحد أنواع القتال فإن قيل القالب القتل بالسلاح قلنا فالقرينة حيثئذ ليست ماذ كرفق بل هي منضمة إلى هذا وقول الطيبي لأن القالب القتل بالسلاح لا يكون إلا للواحد القهر كلام صحيح لأن استدلال عجيب لأن قال هذا البيت انزل كونه مؤمنا فذكره الإيمان فمن أين لنا أن لم يتوعد بالنار وقد يقع من المؤمنين أو نحوها فاسألنا ليس التوصل إلى الكفار بالتحريق جازا عند الحاجة إليه بلا إشكال ولو لم يكن جازا نرادنا في الآية ولعلنا لا ينبغي ذلك على معنى أن أيدي المؤمنين كان فيها نار الآخرة مرسل على الكفار لعلنا أنه قرينة تصرفنا إلى السلاح فمن أين له أن الراد السيوف جاز أن يراد أسنة الرماح بل أسنة الرماح هي للشبهة في القالب بالسلاح لأنما أشبه بالأسنة من النار لأن ارتفاعها وسرعة حرارتها ولما هي وليس مجموع ذلك في السيف ثم قد يقال القرينة هنا أمر واحد له متطابقان لأمر متعددة ولو كانت القرينة أمورا متعددة لكانت قرائن لا قرينة هي أي أكثر من واحد فان ذلك أعيا يتأني في الشيء للثمن عدة أمور وذلك قسم سيأتي والتي يظهر في البيت أن القرينة مجموع فان تصافوا قوله أيماننا جميع لأن الأول دل على العقوبة والثاني دل على عدم إرادة النار الحقيقية فان الذي هو في الإيمان السلاح لا النار فإن القالب أنها تأجج ولا يعلو مكتنابي الأبدى وقول الصف أو أكثر ينبغي أن يكون معطوفا على أمر يكون تقديره أما أكثر من أمر واحد فيكون أمورا متعددة ولا يكون معطوفا على قوله واحد فانه يترجم أن يكون التقدير أو أكثر من واحد فان ذلك لا يصح إلا بأن يكون الأكثر من أمر واحد يصدق عليه أمر وفيه يصدق الأمر ظاهر الوحدة وإنما يقال أمر واحد لزيادة إضاح أولا احتراز عن الهيئة الاجتماعية (قوله أو معان ملتزمة) أي معان

(١٠) - شروع التلخيص رابع الخلاصة هو بعد ما مضى فطع الجزاء من به ورفعه به مضارعه وان قلت ان الحار به تكون أيضا بالنار الحقيقية فلو حملت النيران على حقيقتها فيكون القصد تخويفهم بالحرارة قلنا القتال يرى الأخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والإيمان بل تنزيهه بالسيف (قوله مربوط) تفسير الملتزمة وقوله يكون الجميع أي المجموع وقوله كل واحد أي قوله الاعاقة هكذا في النسخ وصوابه السيف بغير العين كافي للصباح اهـ معجزة

(١) قوله الاعاقة هكذا في النسخ وصوابه السيف بغير العين كافي للصباح اهـ معجزة



ثم الاستمارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة (٧٥) وباعتبار الاعداد وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله

أما باعتبار الطرفين فهي  
قسيان لان اجتماعهما في  
شيء إما يمكن

سيفه ثم قال على رؤس الأقران ثم قال خمس فذكر العدد الثاني هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك أنه  
أراد بالسحاب الانامل (وهي) أي الاستمارة (باعتبار الطرفين) للستار منه وللمستار له (قسيان  
لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء) إما يمكن

(قوله فذكر العدد)

بخصيف الكاف أي ولا  
شك أن ذكر العدد قرينة  
على أن المراد بالسحاب  
الانامل اذ السحاب  
الخفيفة ليست خمساً

فقط (فهو فظهر من جميع

ذلك) أي من ذكر

الصاعقة ومن كونها

ناشئة من حديسيف ومن

اقتلاها على رؤس الأقران

ومن كون التقلب بها

خمساً وفي كون مجموع

ما ذكره هو الدال على أن

المراد بالسحاب أنامل

للمدوح نظر اذ لو أسقط

بعضاً كلفظ الخمس

وأرؤس الأقران بأن يراد

بالقلب تحريك السيف

باليد فهم المراد على أن

إضافة الصاعقة لنصل

السيف كاف في القرينة

لذ كورة فيخالف مامر

من قوله مربوط بعضها

ببعض يكون الجميع قرينة

الهمم الا أن يراد الدلالة

الواضحة البالغة في

الوضوح والحاصل أن

الدلالة الواضحة على المراد

متوفرة على الجميع وهذا

لا ينافي كفاية بعضها في

أصل الدلالة على المراد

وحيث قد قول الشارح

ومعنى البيت أن المدوح كثيراً ما تحدث نار من حديسيف بقلبه على رؤس الأقران ليهلكهم بها والمراد  
بقلب النار قلب السيف الذي هو أصل تلك النار وأما قلبها بأنامله التي هي كالسحاب في عموم الطلأ  
وكثرة النفع فقد استمار السحاب لانامل المدوح ثم ذكر الصاعقة على وجه التجربة أو الاستمارة  
ترشيعاً باعتبار أصلها كما تقدم وذكر أن تلك الصاعقة من نصل سيفه وذكر أن تلك الصاعقة بقلبه  
بقلب أصلها الذي هو السيف على رؤس الأقران ليهلكهم بها وذكر كلفظ الخمس عدداً لانامل فدل  
مجموع ذلك على أن المراد بالسحاب الانامل وأما يقل بدل الانامل الاصابع للإشارة إلى أن قلب  
السيف على الأقران لقوة المدوح يحصل بالانامل والمراد العليا فقط بدليل ذكر ما يدل على أن  
عددنا خمس فقط وجمع الأروس بصيغة القلة إما لاستمارة صيغة القلة للكثرة كما هو موجود في  
كلامهم وإلا لعمالة أن أقران للمدوح في الحرب غاية في القلة وإلا لاستخفاف بأمرهم وتقديرهم  
في مقابلته ثم كون مجموع ما ذكره هو الدال على أنه لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد  
بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد الهمم الا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة ويمكن أن يراد  
بكونها معاني ملتزمة أنها ربطت لعل وجه العطف للوذن بالاستقلال بل على وجه الربط للوذن  
بعد الاستقلال حتى لو حذف بعضها أعاد التركيب تقدير المحنوف (وهي) أي والاستمارة تنقسم  
باعتبار الطرفين وباعتبار آخر غير ما ذكره في (باعتبار الطرفين) أعني الستار منه والمستار له  
(قسيان) القسم الاول الواقفية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد والثاني النعادية وهي التي  
لا يمكن اجتماعها وإلى هذا أشار بقوله (لان اجتماعهما) أي إنما قلنا أنها تنقسم إلى قسمين  
باعتبار الطرفين لان اجتماع طرفيها (في شيء) واحد (إما يمكن) بأن يكون للشيء المنقول

أراد أنامل المدوح فذكر أن هناك صاعقة ثم قال من نصله فبين أنها من نصل سيفه ثم قال على رؤس  
الأقران ثم قال خمس فذكر عدداً أصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه كذا قال النصف وفيه نظر أما  
قوله أراد أنامل المدوح فالأحسن أن يقال الاصابع كما ذكره هو آخر والسكاكي ذكر الانامل أو لاو آخر  
وكان مقصودهما أن تشبيه الانامل بالسحاب أبلغ من تشبيه الاصابع لكن قد يعكس لان الانامل  
على الاطلاق أكثر من خمس وإرادة الانملة العليا من كل أصبع تكافؤ لاجلته وأما القرائن فإن كان  
للمراد استمارة الصاعقة للسيف فالقرينة لذلك هي قوله من نصله وذكر السحاب فإن السحاب  
ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة ويكونان قرينتين متفاضلتين لاحقة ملتزمة منما وأما على رؤس  
الأقران فليبين قرينة لان الصاعقة الحقيقية تنسكي على الرؤس الا ان يقال معناه على رؤسهم دون غيرهم  
والصاعقة من شأنها أنها تقصم من واجبتها فإن سلنا هذا فهي قرينة ثالثة منفصلة وأما قوله ثم قال  
خمس فظاهر من ذكرها العدد قرينة وليس كذلك لان هذا العدد ليس مصروقاً وان نسب إلى  
السحاب والخمس وان لم يكن لها خصوصية بالسحاب وليس لها خصوصية فالمصروف منها بل  
القرينة ذكر السحاب فيبين أن يقال ثم قال خمس سحاب وحاصله أن القرينة هنا ليست حقيقة  
ملتزمة وان كان المراد استمارة السحاب للاصابع كما ذكره الطائي فالقرينة له ذكر الصاعقة لان  
السحاب الحقيقية لا تنسكي بها الصاعقة وكذلك قوله من سيفه فإن السحاب لا تنسكي بها السيف  
فهما قرينتان متفاضلتان ص (وهي باعتبار الطرفين قسيان الخ) ش الاستمارة تنقسم إلى أقسام  
سابقاً مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناطر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لأصل الدلالة فلانما فانه

وأعنته ونسب الأولى وفاقية والثانية عنادية أما الوفاقية فمكوله تعالى أحيينا في قوله أومن كان ميتا فأحييناه فان المراد بأحييناه هديناه أي أومن كان خلافاً لهديناه والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء، وأما العنادية فنهما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتدال بالصفة وإن كانت موجودة خلواها ما هو ثمرتها والقصور منها وماذا دخلت منه لم تستحق الشرف

(قوله استعار الأحياء) أي استعار هذا اللفظ وقوله لها بداية متعلق باستعار أي استعار لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق الوصول بالأحياء بمعنى جعل الشيء حيواناً، وأنه مفرد من أفرادها ووجه التشبيه بين الأحياء والهداية ترتب الانتفاع والملازمة على كل منهما كما أن وجه التشبيه بين الامانة والاضلال ترتب نفي (٧٨) الانتفاع على كل منهما وانما قال استعار الأحياء مع أن الاستمرار الفعل

أعني أحييناه لأن استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الأحياء (قوله مما يمكن اجتماعهما) أي من الشئين اللذين يمكن اجتماعهما في شيء أي فقد اجتماعهما في شيء (وقافية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وإما نتج) عطف على إما يمكن

نحو أحييناه في أومن كان ميتاً فأحييناه أي خلافاً لهديناه) استعار الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حياً بالهداية التي هي الدلالة على طريق الوصول إلى المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد وهذا أولى من قول المصنف أن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد لأن المتعارضة هو الأحياء والحياة وانما قال نحو أحييناه لأن الطرفين في استعارة الميت للدلالة على الانتفاع في شيء، إذ الميت لا يوصف بالاضلال (ونسب) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وقافية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وإما نتج) عطف على إما يمكن

إليه ومنه لا تنافي بينهما فيصعب كونهما وصفين لشيء واحد وذلك (نحو) أي المصدر للثنائي منه (أحييناه في) قوله تعالى (أومن كان ميتاً فأحييناه أي) كان (خلافاً لهديناه) فقوله أحييناه مأخوذ من الأحياء وهو إيجاد الحياة في الشيء واعطائها له وقد استعير لإيجاد الدلالة على الطريق للوصول إلى المقصود ووجه التشبيه بين إعطاء الحياة وإيجادها لموصوفها وبين إيجاد الدلالة على الطريق للوصول إلى المقصود ترتب الانتفاع والملازمة على كل منهما كما أن وجه التشبيه بين الامانة والاضلال ترتب نفي الانتفاع ولا شك أن الأحياء والهداية يمكن اجتماعهما في موصوف واحد وقد اجتمعا في جانب الله تعالى لأنه أحياء وهدي وقولنا الأحياء والهداية يمكن اجتماعهما أولى من قول المصنف في الايضاح (قوله لأن المتعارض) من هو الأحياء (لحياة) ان قلت مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ وأن ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا أولى لما كان أن يقال مراد المصنف بالحياة الأحياء لكونها آثاراً له (قوله وانما) قال نحو أحييناه (أي) ولم يقل نحو أومن كان ميتاً فأحييناه حتى يكون ميتاً داخل في التعليل ايضا

وإقسامات تارة يكون بحسب اعتبار الطرفين أي طرفي التشبيه المضمري للنفس وهما التشبيه والتشبيه تارة باعتبار الجامع وتارة باعتبار الثلاثة جميعاً أي الطرفين والجامع وتارة باعتبار اللفظ وتارة باعتبار

(قوله لا يمكن اجتماعهما) أي قد اجتمع في الآية الاستعارة بالوفاقية والعنادية (قوله اذ للبت لا يوصف) (كاستعارة بالاضلال) أي لأن الموت وعدم الحياة والاضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا ينصف بالكفر بالإعتبار ما كان له حقيقة لأن الكفر حيداً لحق والجامع لا يقع من الميت لاتعاقب شرطه وهو الحياة (قوله ونسب وفاقية) انما سموها وفاقية لاتفاقية لأن وفاقية أنسب بتنادية واللام في قوله ونسب لام الأمر أي ادع إلى تسميتها وفاقية وانما لم يقل وتسمى اشعاراً بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله لما بين الطرفين من الاتفاق) أي الاجتماع وعدم المباينة وكان الأولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق لأن المفاصلة على بابها إذ كل من الطرفين وإتق صاحبه في الاجتماع مع في موصوف واحد

كاستعارة اسم المعلوم للوجود إذا لم تحصل منه فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله فيكون مشاركا للمعوم في ذلك وأسام الوجود للمعوم إذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه فيكون مشاركا للوجود في ذلك وأسام الميت الحي الباطل لانه عدم فائدة الحياة والمقصود بها أعني المرفيعون مشاركا لميت في ذلك ولذلك جعل الترمي مونا لأن السام لا يشرب بما عثرته كالأشعر لميت أولحي المجاز لان المعجز كان لهل محط من قسراحي \* ثم الضدان ان كانا قائلين لاشدة والضعف كان استعارة اسم الأشد للضعف أولى وكل من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم للميت ولما كان الإدراك أفهم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقل علما أولى باسم الميت والجدان من الأقل قوة وكذا في جانب الأشد فكل (٧٧) من كان أكثر علما كان أولى بأن

يقال له انه حي وكذا من كان أشرف علما وعليه قوله : إلى أومن كان ميتا فأحييناه فإن العلم بوحدة الله تعالى وما أثره على نبيه صلى الله عليه وسلم أشرف العلوم .

(قوله كاستعارة اسم للمعوم) أي وكاستعارة لميت لفضل اذ لا يجتمع الموت والفضل في شيء ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانية وأما اضافة اسم للمعوم فصح جعلها بيانية أيضا وبصح جعلها حقيقة بأن يراد بالمعوم الأمر الغير للوجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بأن تقول في زيد الذي لا تقع به رأيت اليوم معدوما في المسجد أو تقول جاء للمعوم ونحو ذلك فشبه الوجود الذي لا تقع فيه بالعدم واستعير العدم

(كاستعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غناؤه) هو بالفتح الشفع أي لا تنفاه النفع في ذلك للوجود كأي للمعوم ولاشك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء متع وكذلك استعارة اسم للوجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجلية التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (وليس) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية)

الاستعارة اما يمكن واما محتمل لكونهما متنافيين (كاستعارة اسم للمعوم للوجود) أي كاستعارة اجتماع الطرفين في الاستعارة التي هي اسم للمعوم اذا نزل وأطلق على الموجود (لعدم غناؤه) بفتح الغني أي لعدم فائدته فان للوجود العدم الفائدة هو والمعدوم سواء فينقل لذلك الموجود لفظ المعلوم هذه المشابهة ولاشك أن معنى الطرفين أعني الوجود والمعوم لا يجتمعان في شيء واحد بأن يكون موجودا معدوما ما في آن واحد لان العدم والوجود على طرفي التقيض وكذلك عكس ما ذكر أعني استعارة اسم للمعوم للوجود لعدم فائدته وذلك العكس هو أن يستعير اسم الموجود للمعوم لوجود فائدته وانشار ما تره فان ذا الآثار الباقية والانفع للسندية ولو كان مفقودا هو والموجود سواء في وجود الآثار عموما وباقها اذ تحيي في الناس ذكره وتديم فيهم اسمه فتكون حياة ذكره كحياته فاذا نقل لفظ الموجود وأطلق على المعلوم المقعود لوجود ما تره حتى كأنه حاضر تحصل عنه الآن لكونه سببا فيها كانت استعارة لفظ الموجود لتلك المعلوم عنادية كالعكس وآله أشار بقوله (وليس) هذه الاستعارة تأتي لا يجتمع طرفا في شيء واحد لتنافيها (عنادية) لان طرفيها يماندان ولا يجتمعان

أمر خارج عن جميع ذلك \* التقسيم الأول باعتبار الطرفين فهي تنقسم باعتبارها قسمين أحدهما أن يكون اجتماعهما أي الطرفين في شيء يمكننا كقوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه فالأحياء والهداية يمكن أن يجتمعا في شيء (ولعدم وقافية) أي تسمى الاستعارة اذا كان طرفاها يمكن اجتماعهما وقافية تتوافق طرفيها \* الثاني أن يكون اجتماعهما في شيء محتمل والمراد به ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتماد بالصفة وان كانت موجودة خللها مما هو غيرتها كاستعارة اسم للمعوم للموجود بواسطة عدم غناؤه أي فقه فان للوجود والمعوم لا يجتمعان وتسمى هذه الاستعارة عنادية لتماثل طرفيها في الاجتماع وكان للصف مستغنيا عن هذا التماثل بأن يجعل أومن كان ميتا فأحييناه مثلا للوقافية والعنادية فان ميتا الاستعارة فيه عنادية لا تشبه فيه الموجود الضال والميت والفضل والموت لا يجتمعان لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة ولهذا مثل في الايضاح للعنادية باطلاق

الوجود واشتق من المدم معدوم بمعنى موجود لا تقع فيه فهو استعارة مصرحة بتسمية عنادية لان من العلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء قال في الأصول ولا توقف استعارة اسم للمعوم للوجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير نافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح) أي ولد وبما بكسر التين مع لك فهو الترمي بالصوت وبكسر التين مع القصير قاسم للإسار والاستثناء وأما بالفتح مع القصير فهو لفظ مهممل (قوله ولاشك أن اجتماع الوجود) وهو للاستعارة أصالة (قوله) وكذلك استعارة اسم للوجود (الح) هذا عكس مثال للصف في شبه عدم الشيء مع بقائه آثاره الجلية بوجوده ويستعار الوجود للعلم ويشق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجلية فهو استعارة مصرحة بتسمية عنادية لان اجتماع الوجود والعدم في شيء محتمل

ومنها ما يستعمل في ضد معناه أو هيضة بنزول التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم أو تلجيح على ما سبق في التشبيه كقوله تعالى فيشرهم بمناب أليم ويخص هذا النوع باسم التهكمية أو التلجيجية

(قوله لتعاذ الطرفين) أي تنافهما (قوله وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير قلنا أن الواقع بين الطرفين والتعاذ بينهما كإتيانين في الاستعارة إتيانين في التشبيه فلم يذكرا هناك أوجب بأن المقصود للمبالغة ولا يخفى أن جعل أحد التعاذين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر اهـ يس (قوله التهكمية) أي ما كان القرض منها التهمك والمزح والسخرية (قوله والتلجيجية) أي ما كان القرض منها إيراد التقيص بصورة شيء ملبح للاستطراف (قوله أي الاستعارة التي استعملت الخ) أشار بهذا الضابط إلى كل من التهكمية والتلجيجية وحاصله أن يطلق اللفظ الدال على وصف شيء على ضده كإطلاق الكرم على البخل والاسد على الجبان ولا يصح فيها (٧٨) إطلاق البخل على الكرم ولا إطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا أن التهكمية

والتلجيجية بمعنى الآن الفارق بينهما من جهة أنه أن كان القرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه المزح والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية وإن كان القرض الحامل على ذلك بسط السامع وإزالة السامة عنهم بواسطة الإتيان بشيء ملبح مستطرف كانت تلجيجية فإذا أطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب تهكما أو تلجيجا وشبه الجبان بالأسد بجمع الشجاعة للوجود في الشبه وهو الجبان نزيلا والوجود في الشبه به وهو الاسد حقيقة واستعبر اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضد معناها الحقيقي أو يقضه)

لنعاذ الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتلجيجية وهما ما يستعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو يقضه مامر) أي لنزول التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلجيح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فيشرهم بمناب أليم) أي أنذرهم استعبرت البشارة التي هي الاخيار في شيء واحد أو عناصر على العناد في الاستعارة دون التشبيه لأن العناد في الاستعارة مقتضية للاتحاد أغرب بخلاف التشابهين (ومنها) أي ومن العنادية وهي التي لا يجمع مفهوم طرفيها الاستعارة (التهكمية) وهي التي يقصد بها المزح والسخرية بالمستطرفة (والتلجيجية) وهي التي يقصد بها الظرافة والإتيان بشيء ملبح يستطرفه الحاضرون وقد قسم في التشبيه ما يفهم منه صحتهما في مثال واحد وأما اختلافان في الفصم فسرهما باعتبار صورتها الاستعالية بقوله (وهما) أي التهكمية والتلجيجية (ما يستعمل في ضده) أي هما الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو يقضه) أي أوفى يقض معناها الحقيقي ومن تفسيرهما ما بشيء واحد بطل أيضا كقائدهما أنهما لا يختلطان بالبصديق لا في الصورة الاستعالية وأما تحقق الاستعارة التهكمية والتلجيجية (ل) أجل (مامر) أي بسبب ما مر في التشبيه من أنه ينزل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلجيح أو تهكم فيقال للجبان ما شابهه بالأسد في نزول التضاد ولتلقى الوجود ما شابهه الموجود في أنفاعة وقد علم أن اعتبار التضاد والتناقض بحسب الوصف في هذين للتالين إذا لاقضاد ولاتناقض في الوصف وبيان ذلك على ما سبق في التشبيه أن أظهر الشيء في صورة ضده ما يستطرف فتحصل به الظرافة عند قضاها ومقابله السامع بضد ما يتعلق به لاشك أن ذلك ما يفيد عدم المبالاة به وتحقير شأنه وزيادته إهانة فيحصل بذلك تهكم به عند قضاها وقد تقدم زيادة تحقيق لذلك هناك فليراجع ثم مثل للتهكم في الاستعارة فقال (نحو) قوله تعالى (فيشرهم بمناب أليم) أي أنذرهم فقد استعبرت البشارة أي لفظ البشارة التي هي

التي على الحى الجاهل (قوله ومنها) أي من العنادية التهكمية والتلجيجية وهما لفظ مستعمل في ضده أي ضد موضوعه أو يقضه كما مر في التشبيه أن التشبيه قد ينزع من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل

والتلجيجية بمعنى الآن الفارق بينهما من جهة أنه أن كان القرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه المزح والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية وإن كان القرض الحامل على ذلك بسط السامع وإزالة السامة عنهم بواسطة الإتيان بشيء ملبح مستطرف كانت تلجيجية فإذا أطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب تهكما أو تلجيجا وشبه الجبان بالأسد بجمع الشجاعة للوجود في الشبه وهو الجبان نزيلا والوجود في الشبه به وهو الاسد حقيقة واستعبر اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضد معناها الحقيقي أو يقضه)

الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقدر تقمان والتقيضان الأمران

اللذان لا يجتمعان ولأمر تقمان وأحدهما جودى والآخر عدمى (قوله أي لنزول الخ) تفسير لمامر (قوله بواسطة تلجيح) أي الإتيان بشيء ملبح مستطرف وقوله أو تهكم أي استهزاء وسخرية (قوله فيشرهم بمناب أليم) نزل التضاد منزلة التناسب فشيبه الأذمار بالبشارة بجمع ادخال السور في كل وإن كان نزيلا بالنسبة للشبه واستعيرام البشارة للأذمار بسبب ادخال الأذمار في جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التابعة التهكمية أو التلجيجية العنادية فقول شارح استعبرت البشارة لفنارة أي بعد تشبيه الفنارة بالبشارة ثم اعان أريد بالبشارة لفظا لم يصح وصفها بقوله التي هي الخ وإن .. يدعنا لها لم يصح الحكم باستعارتها إذ المستعار أعلاه للفظ وقد يجب بأن الراد الثاني لكن في الكلام حذف مضاف والأصل متعيرام البشارة التي هولفظ البشارة



(قوله بما يظهر) أي بخبر يظهر سرور أو قوله في الخبر به أي في وجه الشخص الخبر بذلك الخبر (قوله الانذار) متعلق باستمعر وقوله الذي هو ضد ما أي فهو الاخبار بما يظهر عبوسا في وجه الشخص الخبر به (٧٩) (قوله الذي هو ضد ما أي ضد البشارة وتذكير الضمير

نظر الكونه الاخبار أو ضد الاخبار (قوله بادخال الانذار) متعلق باستمعر (قوله انذار) متعلق باستمعر أي بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة لتزويل التضاد مستزلة التناسب بواسطة التهمك أو التخليص (قوله على سبيل التهمك والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليان يزيد والتخليص وكذا قوله بعد على سبيل التخليص والظرفاثة العطف فيه لتفسير وكان عليان يزيد والاستهزاء لان كلام من مثال المتن ومثال الشارح صلح التهمك والتخليص كاعتد (قوله ولا يخفى الخ) هذان لكون الاستمارة في وبشرهم عنادية (قوله من جهة واحدة) أي بحيث يكون البشر به هو البشره والبشر هو البشره وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك خبر بأن فلا يزيد ضر بك وكوتك بذلك (قوله وكذا الشجاعة والحين) أي لا يمكن اجتماعا من جهة واحدة وأما من جهتين فهو ممكن ألا ترى قول

بما يظهر سرور في الخبر به لا انذار الذي هو ضد ما يدخل الانذار في جنس البشارة على سبيل التهمك والاستهزاء أو كقولك رأيت أسدا وأنت تريد بجانبنا على سبيل التخليص والظرفاثة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والحين (و) الاستمارة (باعتبار الجماع)

الاخبار بما يظهر عند الاخبار به سرورا في وجه الشخص الخبر بذلك الذي يظهر السرور للانذار أي استمعر لفظ البشارة للانذار الذي هو ضد ما يدخل الاخبار فيكون الانذار هو الاخبار بما يظهر به خوف وعبوس في وجه الخبر حيث تضمن الاخبار الوعيد بالهلاك وانه استمعر لفظ البشارة للانذار بواسطة تهمك واستهزاء بالذي أمر بالخبر وذلك بأن أدخل جنس الانذار في جنس البشارة على سبيل عدم تناسب التهمك والاستهزاء أو نحو قولك في التخليص رأيت أسدا وأنت تريد بجانبنا على سبيل التخليص والظرفاثة وفهم أن التهمك أو اللعنة بقرائن الأحوال والدوق شاهد صدق على اعتبارهما في عرف البلغاء ولا يخفى أن البشارة والانذار لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة بحيث يكون للبشره هو البشره وبالبشره هو البشره بخلاف ما إذا اختلفت الجهة كان انذار العدو بما يسر الجيب أن يقع في عدوه فيسكون انذار العدو وتبشيرا للحيب وكذا الشجاعة والحين لا يجتمعان من جهة واحدة بخلاف جهتين كقوله \* أسد على وفي الحروب ناعمة \* فقد تبين أن التهمكة والتخليص عنادية ومثال الاستمارة في التقيض أن يقال في انتفاء الحضور لا بد من وقوع منافع خلفه من حضوره بدف نافي بومنا هذا فيستمر الحضور لا انتفاء للشجاعة في الانتفاع من غير تهمك ولا ظرافة ولا يخفى مثالها باعتبار وصف الاستمارة لفظي العنادية أعم من التهمكة والتخليص لانها مختصتان بالتنافيين الذين توصل الى الاستمارة فيها فاجعل التضاد بينهما كالتناسب ومطلق العنادية تصدق في التنافيين مع كون الجماع حقيقة أمثرا فهما كافي للمدوم بالوجود في النفاء والقائمة ثم أشار الى التقسيم في الاستمارة باعتبار الجماع فقال (و) الاستمارة (باعتبار الجماع) أي ماقصد اجتماع الطرفين فيه ويسمى في باب

مستزلة التناسب بواسطة تهمك أو تهمك فيقال للجماع ما أشبهه بالاسد لا يخيل هو كحاشم ونحو قوله تعالى فبشرهم بعباب آليم قال البشارة والانذار لا يجتمعان فالاستمارة عنادية وذلك أن قول استمارة أحد التقيضين لا أثر لمثل له الصنف وقد عطف على استمارة اسم للمدوم للوجود واستمارة للمدوم للوجود هو استمارة الوجود والدم لان الاستمارة فهم ما تبعية وما هضبان الآن يقال التقيضان هما الوجود وأن لا وجود لا الوجود والعدم فنقول حينئذ إن ثبت ذلك فيمكن الوجود والعدم ضد من وحده لان التهمكة والتخليص إذا فسرنا كما ذكرنا من أن يكون كل استمارة عنادية كذلك فينبغي أن يفسر التهمكة والتخليص بالاجتماع طرفاه ولم يقصد فيه تهمك ولا تخليص وليعم أن إطلاق البشارة لا يكون الا في الخبر عند الإطلاق وإن كانت في أمل اللعنة لكل خبر تنفيره للبشره من خبر وشرف تكون حقيقة لغوية ثم غلب استعمالها في الخبر السار الصادق بالأول حتى صار استعمالها في غيره مجازا وما ذكره الصنف هو للشهور وقد أغرب الخفاجي فقال في سر الفصاحة أن فيشرهم بعباب آليم من مجاز القابلة لانه ما ذكر البشارة في أهل الجنة ذكر في أهل النار وقد تقدم النزاع معه في ذلك عند الكلام في مجاز القابلة (و) باعتبار الجماع الخ) ش هذا هو التقسيم الثاني وهو باعتبار الجماع بين التشبه والتشبه به

الشاعر أسد على وفي الحروب ناعمة (قوله وباعتبار الجماع قدام) قد يقال ينبغي أن تكون الاستمارة باعتبار الجماع أربعة أقسام لا ما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنها أو داخل في مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن أن يقال إن الصنف آخر الاختصار فجعلها ماضية بنسب ج. فهما الأسماء الأربعة الأولى أن يكون دخلا في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخلا في

فهى قديان أحدهما ما يكون الجامع فيه داخل في مفهوم الطرفين كاستمارة الطيران للعدو وكفى قول امرأته من بنى الحرب ترى قتلا  
لو يشا طار به ذو مية \* لاحق الأطلال نهذ ذو خصل

مفهومها وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخل في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولله ذلك عبرتي الثاني بغير  
داخل لا يخرج عن مفهومها (قوله أى مقصد اشتراك الخ) وهو الذى يسمى فى التشبيه وجه التشبيه لانه سبب للتشبيه وسموه هنا  
جامعا لانه أدخل التشبيه تحت جنس تشبيهه بادعاء وجهه مع أفراد التشبيه تحت مفهومه واعلم أن الجامع فى الاستمارة هو متعلق  
العلاقة وذلك لان العلاقة فى قولك رأيت أسدا لانسان هو التشابه فى الشجاعة فالجامع هو الشجاعة لان بسببها أدخل التشبيه فى جنس  
التشبيه بادعاء وجهه مع أفراد تحت (٨٠) مفهومه (قوله اما داخل في مفهوم الطرفين) أى بأن يكون جزءا من مفهومها

لكونه جنسا أو فصلا لذلك  
المفهوم (قوله بجنان)  
هو بكسر الجين الجامع  
(قوله طار إليها) أى عدا  
الهاشمية العدو الذى هو  
قطع المسافة بسرعة فى  
الارض بالطيران الذى  
هو قطع المسافة بسرعة فى  
الهواء واستعار اسم التشبيه  
به التشابه واشتق من الطيران  
طار بمعنى عدا والجامع  
قطع المسافة بسرعة وهو  
داخل في مفهوم كل من  
الستار له وهو العدو  
والستار منه وهو الطيران  
لانه جنس اسكل منهما  
وفصل العدو المميز له عن  
الطيران كونه فى الارض  
كما أن الفصل المميز لاطيران  
كونه فى الهواء واستاد  
الطيران فى الحديث للرجل

أى مقصد اشتراك الطرفين فيه (قديان لانه) أى الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) (الستار  
له والستار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل عكك بجنان فرسه) (كاسمع هيمة  
طار إليها) أو رجل فى شفة فى غنيمة له بعد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهمة الصبيحة التى  
يفزع منها وأصلها من هاع بهيم أذاجين والشفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بجنان  
فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنمه لاقبل  
برعاها ويكتفى بها فى أمر ماله ويعبد الله حتى يأتيه الموت استمار الطيران العدو والجامع داخل  
فى مفهومها

التشبيه وجهه كما يسمى فى باب الاستمارة جامعا (قديان) وذلك (لانه) أى لان الجامع بين  
الستار منه والستار إليه (اما داخل في مفهوم) ذلك (الطرفين) أعنى للستار منه واليه  
بأن يكون جنسا لها أو فصل الجنس لها وذلك (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل  
أمسك بجنان فرسه (كاسمع هيمة طار إليها) أو رجل فى شفة فى غنيمة حتى يأتيه الموت قال  
الزحمرى الهمة الصبيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع بهيم يعنى إذا جبن فكان الصبيحة لما  
أوجب جنبا سميت باسمه والشفة رأس الجبل والغميمة بدل اشتال من الشفة بتقدير فى غنيمة  
فيها والمعنى خير الناس رجل استعد للجهاد وكفى عن الاستعداد للجهاد بأخذ عنان الفرس لاستناراه  
أياه فرائق الأحوال أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنمه فيها فاقبله برعاها  
ويكتفى فى أمر معاشه بها ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قوله صلى الله عليه وسلم طار إليها الاستمارة تبعية  
للطيران وهو مستمار للعدو والجامع بين العدو والطيران داخل فى مفهومهما

فقط وذكره بذلك الاعتبار تقسيمين واليهما أشار بقوله وهما قديان وأشار الى الاول بقوله لانه أى لان  
الجامع بين الطرفين إما داخل في مفهوم الطرفين يرد أن يكون الجامع أمرا عمما فى كل من الطرفين

بما عرفت على الأصل طار فرسه بعبارة (قوله أى أو رجل الخ) أو لتقسيم غير الناس مقسم لذين القديان وليست للزهد (فان  
(قوله فى شفة) بنسخ السين للصيغة وتحرر بك الدال للهاء لئلا يبعد هاء (قوله فى غنيمة) فى معنى مع وهو حال من الغنى ير للسترى الظرف  
أناها باقية على حالها بدل من شفه بدل اشتال والرباط محذوف والتقدير له (قوله قال جابر الله) أى جابر الله القدر الحرام والراد به العلامة محذوف  
الزحمرى (قوله الصبيحة) هى الصوت للفرع أى للوجوب للفرع والخوف فذو الذى يفزع عنها أى يخافه من أجهالها (قوله أذاجين) أى فالهية  
فى الأصل معناها الجبين واستعملها فى الصبيحة مجاز مرسل من استعمال اسم السبب فى السبب وذلك لان الصبيحة لما أوجب الخوف  
الذى هو الجبين سميت باسمه وهو الهمة (قوله واستعد للجهاد) أى بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة  
ولقائه تقدم لهم بسرعة وأخذ قوله واستعد للجهاد من قوله مسك بجنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستناراه إياه (قوله  
أخذ بجنان فرسه) يصح قراءة بصيغة اسم الفاعل و يرحل قوله فى الحديث مسك و يصح قراءته فلا مضايرو يرحل قوله بد واستعد  
لجهاد (قوله فى بعض رؤوس الجبال) أخذ البعض من المعنى لان قوله فى الحديث فى شفة للراد منه فى أى شفة وليس للراد منه فى كل شفة  
لاستحالة ذلك (قوله قليل) أخذنا لانه من التعدير (قوله لادو) أى عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعة

وكما جاء في الخبر كالمصمصة طائر البهائم والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما وهو قطع المسافة بسرعة ولكن الطيران أسرع من العدو نحو هائل بعض العرب فطرت بمنصلى في يعملات \* دواي الأبد يحظن السربجا يقول إنه قام بسيفه مسرعا إلى نوق فقرهن ودميت أبدين فحظن السبور المشدودة على أجلهن وكاستمارة الغيض لا ينسبط الفجر في قوله \* كالنجر فاض على نجوم التهب \* فان الغيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص وذلك أن يشارك مكانه دفعة فينبسط والفجر انبساط شبه بذلك وكاستمارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى وقطناهم في الأرض أعمان القطع موضوع لازالة الاتصال بين الأجسام التي بعضها ملتزم ببعض فالجامع بينهما ازالة الاجتماع التي هي داخله في مفهومهما وهي في القطع أشد وكاستمارة الخياطه لسرد المبرع في قول النبطي

لم تاق قوماه شرلاخوتهم \* نناعشة بحرى بالهم الوادى      نقرهم لهنمات تقدبها \* ما كان خاط عليهم كل زراد

( ١١ - شروح التلخيص رابع ) في مفهوم الطيران بحيث أنه لا يوجد بينهما اختلاف والدوران السرعة لازمة فيه عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوامٍ وحيث كانت السرعة لازمة للطيران ودخالة في مفهوم الدو فلا يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين لأنه في أحدهما لازم لاجنس وحيث فلا يتم مقاله المنصف من التمثيل ولأما ذكره بـ « وأما عبر الشارح بالأظهر لا مكان الجواب بأن المتفصله في الجامع قطع المسافة في كل لافس السرعة ولا شك أن قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين أو الإشارة إلى أن كون الطيران ماذر ليس قطبياً ( قوله فالأولى الخ ) عبر بالأولى لا معنى أن يبنى الاعتراض ليس قطبياً ولا مكان الجواب عنه بماز ولا المناحة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين لها تذكير لا يباح القاعدة على تقدير صحته لكن الأولى أن نكون صحيحة ( قوله أنه يمثل ) أي الاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين ( قوله باستعارة التقطيع ) أي باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الأجسام المنزقة بعضها ببعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ أي بقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقة بعضها ببعض لاجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلاً في مفهوم التقطيع وإن كان ازالة الاتصال هو في معنى ازالة الاجتماع تأمل من تقرير شيخنا العدوي ( قوله لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض ) أي الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزقة بعضها ببعض والخط في قول الشارح وإبعاد بعضها عن بعض للتفريق

فإن الخاطلة تفهم خرق التقيص والسرد يفهم حاق الررع فالجامع بينهما الفهم الذى هو داخل فى مفهومهما وهو فى الأول أشد وكاستمارة التدرج لاسقاط التهمين وتفر يقهم قولنا أى الطبيب

ترسم فوق الاحيدب نرة \* كما تشر حقوق العروس الدراهم

لأن التمران يجمع أشياء فى كفاؤ وعائتم يقع فعل تفرق معه دفعة من غير ترتيب ونظام وقد استمارة لما يتضمن التفرق على الوجه المخصوص وهو ما اتفق من نسايط التهمين فى الحرب دفعة من غير ترتيب ونظام ونسبه الى الممدوح لانه سبه

(قوله الداخلة فى مفهومهما) أى فى مفهوم التقطيع والتفرق وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع ازالة الاجتاع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض وأن مفهوم تفرق الجماعة واباد بعضها عن بعض ازالة الاجتاع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض فصار فى الأول فقد أخذ الجامع وهو ازالة الاجتاع فى حد كل منهما على انه جنس له وقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض فصلا فى الأول يميزه عن الثانى وقيد كونها غير ملتزقة فصلا فى الثانى يميزه عن الأول (قوله وهى) أى ازالة الاجتاع فى القطع أشد أى أقوى لتأثيرها فى الاتصال الاشد وتقرير الاستمارة فى الآية المذكورة أن يقال اعتبر تشبيه التفرق بالتقطيع بجامع ازالة الاجتاع فى كل واستعمال التقطيع للتفرق واشتق من التقطيع قطعنا بمعنى فرقنا فهى استمارة تصريحية تبعية (قوله والفرق الخ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استمارة وجعلوا اطلاق للرسم الذى هو امس لمل الرسن أعنى أنف البداية على أنف الانسان مجازا امس لمل أنه قد اعتبر فى كل من (٨٢) للمنى الحقيقي التقطيع والرسم وصف خاص به غير موجود فى المنى

الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق للرسم على الاتف مع أن فى كل من الرسم والتقطيع خصوص وصف ليس فى الالف وتفرق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استمارته لتفرق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى الرسم فالرسم وهو مخصوص بكونه بالجناح واطلاقه على غير ذلك يجوز فالطيران على الاظهر هو قطع المسافة بالجناح وليس من شرط اطلاق الطيران على ذى الجناح وجود السرعة بل هى لازمة غالباً على هذا لا يكون القطع بسرعة داخلاً فى مفهوم الطرفين لأنه فى أحدهما لازم لاجنس وقيل ان من شرط اطلاق الطيران على الطير كون القطع بسرعة وعليه يدخل الجامع فى المفهوم ولكن يتوقف ذلك على تحققة لفظة الاقرب كونها غير شرط اذ يقال طار الطائر حيث لم ينزل على غن وشبهه ولو كان متمحلاً فى الطرفين الذين هما المدو والطيران لانه أمم منهما قال الجوهري والهيئة كل ما فترك من صوت أو قاشة تشاع قال الشاعر ان يسمو اهيئة طاروا بها فرحا \* حتى وماسموا من صالح دفنوا

المستعمل فيه اللفظ مجازا وذلك لان للرسم اعتبار فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفاً لبهيمة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الاتزان فى الاشياء التى زال اجتاعها وحيث اعتبر فى المنى الحقيقى لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى

معناه المجازى فلم يجعل اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استمارة واطلاق للرسم على أنف الانسان والحاصل

مجازا مرسلأ وهلا جعل كل منهما مجازا مرسلأ واستمارة وما لفرق بينهما (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة حيث جعل استمارة (قوله وبين اطلاق للرسم على الالف) أى على أنف الانسان حيث جعل مجازا مرسلأ (قوله خصوص وصف) أى وصفا خاصا وقوله ليس فى الالف أى ليس فى أنف الانسان وهذا راجع لقوله فى للرسم وقوله وتفرق بجماعة راجع لقوله والتقطيع وأصل العبارة مع أن فى للرسم وصفا خاصا ليس فى أنف الانسان وكذلك فى التقطيع وصف خاص ليس فى تفرق الجماعة وقد علمت أن الوصف الخاص فى الرسم كونه أنفاً لبهيمة يجعل فيه الرسن ولا شك أن هذا غير موجود فى أنف الانسان والوصف الخاص فى التقطيع الاتزان لاجسام التى زال اجتاعها ولا شك أن هذا غير موجود فى تفرق الجماعة لما علمت أن التفرق بزيادة ازالة الاجتاع بين الأجسام غير المترفة (قوله وهو أن خصوص الوصف الخ) هذا خبر عن قوله والفرق وتوضيح ذلك ان الاستمارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذى تبني عليه الاستمارة يقتضى قوة التشبيه عن المشبه فى وجه الشبه فالوصف الخاص الكائن فى التقطيع المرعى ولو حط صار التقطيع بمراحته أقوى من العريق فى ازالة الاجتاع فصح أن يشبهه التفرق الذى هو أضعف بالتقطيع الذى هو أقوى ويدعى ان من أفراد استمارة اسمعه وأما الوصف الخاص الذى فى الرسم لم يلاحظ وإنما لوظ اطلاق والتقييد لم يكن استمارة بل مجازا مرسلأ لم تشبيه فلو لاحظ ذلك الوصف الخاص يثبت يجعل للرسم مشبهاً لاجل ذلك الوصف لكان أيضاً استمارة كمان الوصف فى التقطيع ذالملاحظ كمان مجازا مرسلأ يمازور بأوامهم كلام الشارح أن كون للرسم مجازا مرسلأ وأن كون التقطيع استمارة أمر لازم وليس كذلك

(قوله والحاصل) أي وحاصل الفرق بين التقطيع والرسن (قوله أن التشبيه) أي أن التشابه التي هي علاقة الاستعارة فأندفع ما يقال أن الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) أي ملحوظ ضمه فكان استعارة (قوله بخلافه) أي بخلاف استعمال للرسن في الالف فان التشبيه غير ملاحظ فيه وإنما لوحظ فيه الاطلاق والتقييد حيث استعمل اسم التقييد في الطائي فكان مجازاً مرسل (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول للصف لان الجامع امداخل في مفهوم الطرفين وحاصله أن الحكم بدخول الجامع في الطرفين يخالف استقراره في فن الحكمة من أن جزءه للماهية لا يخالف بالشدة والضعف ومعالم أن الجامع في الاستعارة يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار فالدخول في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضي التفاضل وهل هذا الاجمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل فأدى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل (قوله في غير هذا الفن) المراد بذلك التفريق في الحكمة (٨٣) وقوله ان جزءه للماهية أي كالحويانية

والتناقض بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ أي لامتناع التشكك في الذات فالحويانية التي في زيد ليست أقوى منها حاله كونها في عمرو وكذلك الطائفة بل التي في زيد مساوية لتي في عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حالية وقوله أقوى أي من نفسه حالة كونه في المستعاره وانما يجب ذلك لتكون الاستعارة مفيدة وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع أقوى في أحد الطرفين لان التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين في الجامع (قوله) قلت امتناع الاختلاف الخ حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف

والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه فانه قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف أعماه في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصحب كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى الأخرى أن السواد جزء من مفهوم الاسود

طيراته ولاجل إمكان الاشتراط قلنا الاظهر والاقر بولم تقطع بذلك التفسير يقتضي لعدم دخول الوجه في حقيقة الطرفين وعلى الاظهر فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع للوضع لازالة الاتصال بين الاجسام المتلصقة ببعضها بعض لتفريق الجماعة أعني ابعاد بعضها عن بعض وذلك في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أمما والجامع ازالة الانجاء وتلك الازالة داخلة في مفهومهما لان مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزمة بعضها ببعض ومفهوم تفرق بين الجماعة وابعاد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزمة فقد أخذ الجامع الذي هو ازالة الاجتماع في حد كل منهما على أن جنسهما وتلك الازالة في الشبه بأقوى باعتبار أثرها للترتب عليها وهو صوبة الانتماء وبدء وباعتبار السبب للوجبه عادة لان التقطيع يقتضي التفرق الى اللانهاية والمحاولة في المراتب عادة بخلاف مجرد التفريق للجماعة وإن كان في الابداء صوبة متعلقة بالأفراد لانها تتعلق بالفرق عرفا لصحته عن كتمان وتخوف وجه الشبه في الاستعارة يجب أن يكون أقوى في التشبيه وإن كانت القوة اعتبارية لاحقيقة لتتحقق الحاجة الى معنى المبالغة في ادخال التشبيه في جنس التشبيه حتى يصح اطلاق لفظه عليه لأن البناء استقرت موارد كلامهم فوجدت جارية على ادخال الضعف في الجامع في الأقوى فيه بخلاف التشبيه فقديمكون لبيان الحال وشبهه ولا يشترط فيه كون أحد الطرفين أقوى وقد ورد هنا يجب وهو أن مقتضى ما تقرر أن الجزء الباطل في الماهية يصحب أن يكون في بعض أفرادها أقوى منه في بعض آخر لكونه جامعا يجب أن يكون في المستعار منه أقوى

كذا في المصاحح والبيت اتمب ورأيت في شعره ان يسعوا ربية

بالشدة والضعف في أجزائها الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهي الركبة من الذاتات لا الاعتبارية أي التي اعتبروها لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها ولا ماهية للفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية بل نارة تكون حقيقة فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصحب كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد (قوله في الماهية الحقيقية) أي وهي الركبة من الانجاس والفصول التي ظفروا بها ظاهرا لا الحقائق النوعية الراجعة الى حقائق الجواهر فقط أو الأعراض فقط التي أجزاؤها هي الذهن مختلفة وفي الوجود الخارجي متحدة كحقيقة الانسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله والمفهوم) أي والماهية للفهومة من اللفظ (قوله بل قد يكون) أي مفهوم اللفظ وقوله أمرا مركبا أي أمرا اعتباريا أي أمرا اعتبروه مركبا من أمور الخ كفهوم الاسود المركب من الثلث والسواد

أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف

وأجزاء الماهية تقرر في علم الحكمة أنها متفاوتات وأجيب بأن عدم التفاوت إنما تقرر في الماهيات الحقيقية للمركب من الاجناس والفصول التي تفر بها خارجا للحقائق النوعية الراجعة الى حقائق الجوهر فقط أو الأعراف فقط التي أجزؤها في الذهن مختلفة وفي وجودها خارجا متحدة كحقيقة الانسان والفرس والماهيت التي تفهم من اللفظ لا يجب أن تكون كذلك لصحة أن يوضع اللفظ لمفهوم مركب من حقيقتين كالجواهر والعرض مثل الاسود فانه موضوع لمفهوم مركب من الذات وصفه السواد حيث صح تركيب الماهية للمفهوم من اللفظ من حقيقتين جاز أن تكون احدي الحقيقتين من قبيل للشكك وانما يمنع كون الجزء الذي لا يستقل في الحقيقة أقوى كجزء الناطقية أو الجوانية في الانسان بخلاف الجزء المستقل يكون حقيقة منقولة خارجا بنفسها فيصح أن يكون أقوى في أفرادها ادلا بمنع تفاوت الحقيقة التامة وانما يمنع تفاوت جزئها الذي لا يستقل وهذا الجواب قيل انه في خلاف ما اختاره المحققون من التأخير لان عدم تفاوت أجزاء الماهية لم يهد دليله ولكن هذا القيل لا عبرة به لأن التحقيق أن تفاوت الشكك لا يصح كيف بتفاوت الأجزاء وذلك لان ما به التفاوت ان اعتبر في الوضع فلا حظ مشترك وان لم يعتبر فلا تفاوت فإذ يبنى أن يجاب به عن البحث كما أثرنا اليه أن التفاوت في الماهية أو في الجزء يكفي فيه حصوله بأمر يتعلق بالجزء أو بالماهية وان كان خارجيا والخروج عن هذا دخول في مضيق لا ينفصل عنه انما لالجواب الاول أن التفاوت انما يقع في الحقائق للشككة اذا دل عليها اللفظ مع غيرها وليس حقيقة التقطيع من ذلك وانما فيه التفاوت باعتبار التعلق كاقدم قافهم ثم ملئ به من النقطع انما يتن ان سلّم ان إزالة الاجتماع جنس له والتفريق كما قررنا وأما النرويجي كما يتبادر عرفان إزالة الاجتماع لا تقال في الاتفاق فليتأمل بل لو قيل في الجامع بين التقطيع وتفرق الجماعة في الأرض انه هو عدم إمكان الرجوع الى الحالة الاولى في الالتزام ما بعد ويكون الجامع حينئذ خارجا وعليه فيكون الأقرب في التمثيل استعارة الخاطئة الموسومة لضم الحرق الى السرد للوضع لضم الحلق بجمع ضم أشياء بعضها الى بعض كما في قوله \* ما كان خاط عليهم كل زراد \* فتأمل ثم ان حاصل ما ذكره من اللفظ من نوع الى نوع آخر يشاركه في الجنس لاجل ذلك الجنس فان الطيران مثلا نقل على ما تقدم من قطع المسافة بسرعة بالجنح الى قطعها بسرعة بغيره وان كان الامر كذلك فلم لا يقال هو مثل نقل للرسن الى الانف لان للرسن فيه خصوص كونه أنفا غليظا لبهيمة يجعل فيه للرسن فنقل الى أنف الانسان من حيث وجوده مطلق الانف فيه وان كان للرسن كالطيران في ان كلامهما لفظ نقل من أحد المشتركين في الجنس المختلفين في خصوص الوصف فيكون كل منهما مجازا مرسلًا لاستعارة والانفا للفرق وأجيب بأن خصوص وصف كون القطع بالجنح للصحح لقوة الوجه روي في النقل بمعنى أنا شئنا العدو به فيا وجبه من الوصف القوي فنقلنا اللفظ الحال عليه وهو الطيران فكان استعارة وللرسن ينقل بعد تشبيه أنف الانسان به في كونه أنفا واسما يجعل فيه الرسن لمدم وجدان مثل هذا التشبيه وهو في أنف البابة أقوى كان استعارة (١) والحاصل أن خصوص كون القطع بالجنح للوجوب السرعة الشديدة روي في التشبيه فالحق في المدلولات السرعة فكان الطيران استعارة واللفظ والانبطاح مع استعمال للرسن لم يراع في نقل لفظ للرسن اذ يشبه أنف الانسان به بل نقل لفظ ذلك الخاص الى ما هو أعم من غير تشبيه فكان مجازا مرسلًا وبالجملة فالطيران والتقطيع مثلا فيقال اليه من بليته نوع مخصوص بنوع مخصوص في وجه هوى أحد الحاصلين أقوى وللرسن فيقال اليه

(قوله أعنى المركب) أي أعنى مفهوم الاسود المركب من السواد والمحل أي الذات فهو أي مفهوم الاسود مركب من أمرين الجوهر الذي هو الذات والعرض الذي هو وصف السواد وقوله مع اختلافه أي السواد بالشدة والضعف

(١) قوله كان استعارة هكذا في الاصل والمحل قبل هذا سقطا فتأمل وحرر كتبه مصححه

والتأني ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين كقولنا إن شمسنا وتردنا أناساً يتأني إلى وجهه مقابل جامع بينهما التلاؤم أو غير داخل في مفهومهما وتنقسم اعتبار الجامع أيضاً إلى عامة (٨٥) وخاصة فالعامة للتبثلة لظهور الجامع فيها

(قوله واما غير داخل) أي

في مفهوم الطرفين وهذا

صادق بأقسام ثلاثة بأن

يكون خارجا عن مفهومها

دعا کما فی مثال الشارح

أو يكون خا جاعاً ومفجراً

الشبه فقط كقطع

المسافة بسرعة في استعارة

الطيران بناء على دخوله

المسمى العدو ولزومه

اسمى الطیران اویکون

خارجاً عن مفهوم المشبه

نقطہ کا لو استعیر العدو

الطيران في الهواء بسرعة

بناء على أن السرعة داخلية

مفهوم العدو وغير

أحله في مفهوم الطيران  
في اللغة (أمر) التلاوة

تَبَّعُوا فِي الْغَيْبِ تِلْكَ

مجلس الشورى

هليل وجه الرجل مؤن:

حەتلا لا وتثور (قوله

رضی اللہ عنہ (ای کاٹہ)

عضو لارجل الشجاع لان

سببه ذات الرجل المقيد

شجاعة والمشبه به

بيوان المفيد بها أيضا

فريد مزارج عن المقيد

وهو كذا التهلل للشمس)

والوجه فالجامع في

این خارج عن الطریق  
۱۱۱۱۱۱ / ۳ / اُمید و کما

نقشه کائنات را

[illegible]

كقولك رأيت أسدا ووردت بحرا والخاصية الثرية التي لا يظفر بها الا من ارتفع عن طبقة العامة كما عني في من الاستعارات الواردة في التنزيل  
وكقول طفيل الغنوي  
وموضع اللطف والفرابة منه استعار الاقنيات لذهاب الرجل شحم السنام مع أن الشحم مما يقتات وقول ابن المعتز  
حتى اذا ما عرف الصيد الضار \* وأذن الصبح لنا في الاضمار  
لما كان نغذر الابصار منه من القليل جعل إمكانه عند ظهور الصبح اذئانه وقول الآخر

بمرض توفقه للرج فيه \* نسيم لا يروع القرب وان

بناجني الاخلاف من تحت مظله \* فتخضم الامال والياس في حصدى

وقوله

ثم الفرابة قد تكون في الشبه نفسه كما في تشبيه هيئة (٨٦) النان في موقعه من قربوس السرج هيئة الثوب في موقعه من ركة

الختي في قول يزيد بن  
مسلمة بن عبد الملك يصف  
فرسها بأنه مؤدب

(قوله نحو رأيت أسدا يرى  
أى فان الاسد مستعار

للرجل الشجاع والجامع  
بينهما وهو الجراءة أمر  
واضح يدركه كل أحد  
لاشتار الاسد بها (قوله  
أخصية) أى لا يعرفها  
الا الخواص من الناس  
وهم الذين أوتوا ذعنا به  
ارتفعوا عن طبقة العامة

(قوله وهي الثرية)  
أى البعيدة عن العامة  
أما الخاصة فأنهم يدركونها  
لسرعة سيرهم (قوله التي  
لا يطلع الخ) بيان للثرية  
فهو خبر لمخوف لأنه  
وصف مخصص أى وهي  
التي لا يطلع عليها أى على

نحو رأيت أسدا يرى أخصية وهي الثرية) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذعنا به ارتفعوا  
عن طبقة العامة (والفرابة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيهه نوع غرابية (كافى  
قوله) في وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذ نزل عنه وألقى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن  
يعود إليه (واذا احتج قربوسه)

نحو رأيت أسدا يرى بالسهم فان الاسد استعارة للرجل الشجاع والجامع بينهما وهو الجراءة أمر  
واضح يدركه كل أحد لا اشتار الاسد به فكل ما ذكر في الشجاع انتقل منه إلى وجوده في الاسد فينم  
محنة الاستعارة بسبب لكل أحد فكانت مبتغلة (أو خاصة) عطف على عامة أى اما أن تكون  
الاستعارة عامة لوضوح وجهها واما أن تكون خاصة (وهي الثرية) لفرابة الجامع فيها فلا يطلع  
عليها الا الخواص وهم الذين أعطوا أذهانهم مسحة في المدارك والحقائق وفي التفطن للامور التي من  
شأنها الخفاء وتلك الأذهان ارتقوا عن مرتبة العوام في اعتبارهم ومدايرهم (والفرابة) التي نسب  
بها الاستعارة إلى الخواص على قسمين لانها (قد تكون) حاصلة في نفس الشبه) بين الطرفين وذلك  
بأن يكون أصل تلك الاستعارة تشبيها في وجهه غرابية من ذاته لتكون الانتقال من المشبه به بعد  
استحضار للشبه ليس بمكتن من كل أحد فخفا الجامع بينهما بحيث لا يدركه الا للتسع في الدقائق والمداير  
المحيط علما بما يمكن لكل أحد وهذا ما مر اذ من قال بأن يكون تشبيهه غرابية والان لا يخفى أن الوجه ان  
كان واضحا لم يكن التشبيه غرابيا (كافى قوله) أى والتشبيه القريب كالتشبيه السكون في قول يزيد بن  
مسلمة بن عبد الملك يصف الفرس بأنه مؤدب أدبا كأنه يعلم ما يرد من حتى انه اذ نزل عنه وألقى عنائه  
في قربوس سرجه وقف مكانه كالمتنظر له لا يرجع عن ذلك المكان كما يرد كما به حتى يعود إليه

في موقعه من ركة الخ حتى يقول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بأنه مؤدب  
واذا احتج قربوسه بنائه \* علك الشكيم الى انصراف الزائر

أى

جاهد ما إلى اهتدى إلى الجامع السكون فيها الا الخواص (قوله والفرابة قد تكون الخ) أشار بهذا

إلى أن الفرابة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه الا للتسع في الحقائق والبنائى المحيط علما بما يمكن  
لكل أحد تكون أيضا للفرابة في نفس الشبه أى إيقاع المشابهة بين الطرفين فقوله في نفس الشبه أى في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه  
كما يدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابية (قوله بأن يكون الخ) أى وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع  
غرابية كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غرابيا ونادرا وان كان كل واحد من المشبهين كثيرين في ذاته كما في المثال الا في فان إيقاع  
النان بالقر بوس وجمع الرجل ظهره وساقه بالثوب واقع بكثرة والتأثير أعاده تشبيه أعمدهما بالآخر (قوله كافي قوله) أى قول  
يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله قور بوسه) القربوس بفتح الراء ولا يخفى بالسكون الا في الشعر لان قولا نادرا لم يأت عليه غير صفوق  
وهو اسم عجمي غير متصرف والمعجمة وأما خرب بفتح الخاء وهو نبت يتدأى به فضيف والقصيع الضم وكذا سمحلول وهو  
أول الرج اه فزى ثم انه يحتمل أن يكون قور بوسه قائل احتج بتنزيل القربوس منزلة الرجل الخ حتى فكان القربوس ضم ضم القربوس اليه  
بالننان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره ثوب مثلا ويحتمل أن يكون قور بوسه معول احتج مضمنا مني جمع والفاعل على هذا



وإذا احتى قريوسه بمناته \* عليك الشكم الى انصراف الزائر

ضمير عائمة على الفرس فكانته يقول وإذا جمع هذا الفرس قروسه بنائه إليه كما يضم المختبر كرتبة إليه ففي الأول ينزل وراء القروس في هيئة التشبيه منزلة الظفر من المتهى وفم القروس منزلة الركبتين وعلى الثاني بالعكس أي ينزل القروس في الهيئة منزلة الركبتين وفم القروس منزلة الظفر والوجه الأول وإن كان فيه مناسبة مأمنة أن الركبتين فيهما شائتان فكيف في الفرس مع التفاوت في القمطار والقروس متحجب كوسط الانسان وخلفه كظفره لكن فيه بعد من جهة أن القروس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان والقروس أسفل وكذا الظفر وحينئذ فالوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى أنه أدل عليه فمؤسّد في تحقيق التشابه (قوله أي مقدم مرجه) كتب شيخنا الحنفى أن هذا تفسير مرادوا بالقروس كما في الصحاح هو السرج وعليه قوله في البيت قروسه من الحلاق الكل واردة البعض على طريق الجواز المرسل اهـ لكن الذى ذكره العلامة عبدالحكيم أن الذى في النسخ الصحيحة من الصحاح أن القروس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بنائه) أي بليجانه وقوله الى انصراف الزائر أي من عند موزوره (قوله للترضة في فم القروس) أي للدخلة في فم القروس مجعولا في قنيتها الحلقة الجامعة لقرن القروس الى تلك الحديدة (قوله وأرد بالزائر نفسه) أي نفس القائل لاشخص آخر والأصل الى انصرافى فبعر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأديبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب وبدل على ذلك البيت الذى قبله وهو

عودته فما أُرور حائى \* اعلمه وكذلك كل مخطر

عودته فما أزر حباتي \* احمالي وكذلك كل مخاطر

أي عودت ذلك الغرس الإهمال والترك عند زيارة الآحبة وعند فعل كل أمر خطر بهم (قوله شبهة وقوع الخ) أي شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان في موضع من قوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب (أص) في موضع من ركبت الهي ووجه التبيه هو هيئة الحاطة شيء لشئين ضاماً أحدهما إلى الآخر كأنهما شيئ واحد

أى مقدم سرجه (بئانه) \* علاء الشكيم الى انصراف الزائر \* الشكيم والنكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هشة وفورم العنان في موقعه

وإذا احتجبت فر يوسه بـمائه فتح الراء و لماسكت لتخفيف وهو مقدم السرج  
 \* علك الشكيم الى انصراف الزائر \* وأراد الشاعر بالزائر نفسه كإدلال عليه مقابلته والشكيم بمعنى  
 الشكيمة وهي الحديدة المعترضة في فم الفرس المدخلة فيه مجعولا في فتحها الحلفة الجامعة لفتح  
 الفرس الى تلك الحديدة وقوله فر يوسه يحتمل أن يكون هو الفاعل باحتي تنز به معزلة الرجل المحتبي  
 فكان القربوس ضم إليه فم الفرس كإيضم الرجل ركبته الى ظهره شوب مثلا ويحتمل أن يكون  
 مفعولا باحتي مضمنا معنى جمع والفاعل على هذا هو الفرس فكانته يقول وإذا جمع الفرس  
 والقربوس بفتح القاف والراء ولا يجوز تسكين الراء الاضرورة لان قالوا ليس موجودا

على طريق الاستمارة التصريحية التابعة هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة يس حاصله لا يثبت أن الكلام في الاستمارة التي هي مجاز مفرد وقد مر أن كلاما من طرفي التنبيه اذا كان هيئة كاشمركيين وحينئذ يجب أن يكون للمستمار أيضا مركبا فكتكون الاستمارة تخيلية لأنها فيه الكلام مع المثال أيضا ليس كذلك اذ لم يقل الشارح واستمار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في قبروس السرج بل جعل كلاما للمستمار والمستمار مفردا فلاولى للشارح أن يقول شبه ايقاع العنان بالقبروس بجمع الرجل ظهره وساقه بنوب وبوجه واستمبر الاحتباء لوقوع العنان بالقبروس واشتق من الاحتباء احتى بمعنى وقع وصاح الجواب أن المشابهة بين الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل باعتبار المرتبئين قال الشارح شبهة الخ إشارة إلى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لمكونها جامعا ولم يرد الاستمارة المركبة وبهذا فم لم أقوله واستمار الأشياء لوقوع الخ هو اللابن لقام وأن قول الناصر القناني في حواشئ الطول الأولى واستمار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في القبروس لطابق ما قبله لا يوافق المرام انتهى والحاصل أن التشبيه به في الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقه بنوب وشبهه كالجبل والنشبه الذي نقله لفظ الاحتباء هو العناء العنان على القبروس لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته وقد اشتد كل منهما على هيئة تركيبة لاقتضائه محيطا مرصا وضعا إليه مع كون أحد للضمومين أرفع من الآخر وهذه الهيئة نشأت في التنقل من ايقاع العنان أو النوب مثلا في رموه الذي هو القبروس وضم الفرس في الأول والظهر والساقين في الثاني فيحت قلنا شبه العناء العنان على القبروس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم السابق فظهر ذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئة المذكورة التي أضمتها كل منهما لأن بياض التشبيه وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه فالتشبيه هنا أقر من غير مدعى باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لأنه واقف بين هنتين كأنهما السائل ومعلوم أن تضمن كل من

وقد تحصل بتصرف في العالمية كما في قول الآخر

الطرفين الفردين هيئة لا يخرجها (٨٨) عن كونه مقردا كما تقدم في تشبيه النقود بالتر ياختلف ما إذا كان كل منهما هيئة فانه يكون

مركبا فظهر كون اللسان  
من قبيل الاستعارة  
الافرادية لا التخييلية وأن  
قول الشارح شبه هيئة الخ  
على حذف مضاف أى  
شبه لازم هيئة الخ فتأمل  
(قوله من قروبوس السرج)  
يجوز أن تكون من بيانا  
لموقعه لان القروبوس  
موقع العنان وأن تكون  
تبعيضية لان للموقع بالفعل  
بعض القروبوس والأول  
أظهر (قوله لفرابة الشبه)  
وجه الفرابة في هذا التشبه  
أن الانتقال الى الاحتباء  
الذى هو الشبه به عند  
استحضر الفاء العنان على  
القروبوس للفرس في غاية  
الدور لان أحدهما من  
وادی القعود والآخر من  
وادی الركوب مع مافى  
الوجه من دقة التركيب  
وكثرة الاعتبارات الموجبة  
لفرابة ادراك وجه الشبه  
وبعد عن الأذهان (قوله  
وقد حصل الخ) عطف  
على قوله سابقا قد تكون  
أى أن الفرابة قد تكون  
في نفس التشبيه وقد تحصل  
الخ (قوله بتصرف الخ)  
أى وذلك التصرف هو أن  
يضم الى تلك الاستعارة  
تجاوز آخر لطيف اقتضاه  
الحال ومحضته لئلا يناسب

من قروبوس السرج عندا الى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب في وقفه من ركبتى المحتجب عندا الى  
جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه ثوباً وغيره لوقوع العنان في قروبوس  
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لفرابة الشبه (وقد تحصل) الفرابة (بتصرف في) الاستعارة (العالمية  
كما في قوله)

قروبوسه بهنانه اليه كما يفهم المحتجب ركبتيه على الأول ينزل وراء القروبوس في هيئة التشبيه منزلة  
الظهر من المحتجب وقم الفرس بمنزلة الركبتين وهذا الوجه ولو كان فيه مناسبة مأمنة جنة أن الركبتين  
فيهما شيان كعكس فم الفرس مع التقارب في المقدار والقروبوس متعجب كوسط الانسان وخلفه  
كظاهرة لكن فيه بدو برودة وعموض وفيه مخالفة لتعنى الوجه الثاني الذى يتحقق به قوة الشبهة في  
الهيئة ونظرافة في الاعتبار وذلك أن الوجه الثاني اقتضى كما أشرنا اليه أن القروبوس في الهيئة بمنزلة  
الركبتين والقوم بمنزلة الظهر ومعلوم أن القروبوس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان والقوم فيهما أسفل وكذا  
الظهر والوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى وأسد في تحقق التشابه وأؤكد في الالحاق ثم الاحتباء هو  
الشبه به وهو أن يضم الرجل ظهره وساقيه ثوباً وشبهه بالذى قل اليه لفظ الاحتباء هو الفاء العنان  
على القروبوس ليضم رأس الفرس الى جهته وقد شاذل كل منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محطاً  
مر بها ومضموماً اليه مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر ومعلوم أن التركيب في الهيئة لا يستلزم  
تركيب الطرفين كما تقدم في النقود والتراب ومثل ذلك الاحتباء هنا فلا يرد أن يقال الكلام في  
الاستعارة الافرادية والهيئة تقتضى تركيباً في الاستعارة وهذه الهيئة نشأت في التعقل عن البقاع  
العنان أو الثوب مثلاً في موقعه الذى هو القروبوس وقم الفرس في الأول والساقان والظاهر في الثاني  
فحيث قفنا في بيان الطرفين شبه هيئة وقوع الثوب موقعه من الظهر والساقين بهيئة وقوع العمام  
موقعه من القروبوس وقم الفرس فباستقرار التشبيه الذى هو الهيئة لانها يظهر التشبيه وأما نفس  
الابقاع العام من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه وإنما يظهر باعتبار ما تضمنه واقتضاه وحيث قلنا  
شبه ضم قم الفرس الى القروبوس بضم الساقين الى الظهر فباستقرار أصل الهيئة للثبوتة والمضى  
للمصدرى الناشئة هي عنه وجه الشبه هو هيئة احاطة شيء كالرمع لشيئين ضاماً أحدهما الى الآخر  
على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل وهو اتهاج شيء محيط الى آخر ما ذكر وجه الفرابة في هذا التشبيه  
أن الانتقال الى الاحتباء الذى هو الشبه به عند استحضر الفاء العنان على القروبوس للفرس في غاية  
الدور لان أحدهما من وادی القعود والآخر من وادی الركوب مع مافى الوجه من دقة التركيب  
وكثرة الاعتبارات الموجبة لفرابة ولذلك جاءت الاستعارة غريبة لفرابة ادراك الشبه (وقد تحصل)  
هو معطوف على قوله قد تكون أى (الفرابة) قد تكون في نفس الشبه بعد ادراك ذلك الشبه بين  
الطرفين وقد تحصل تلك الفرابة لا بعد ادراك الشبه بين الطرفين لذاته بل (بتصرف في) الاستعارة  
(العالمية) بما أوجب أنها على ذلك الوجه لا يدرىها الا لخواص وذلك التصرف هو أن يضم الى تلك  
الاستعارة تجاوز آخر لطيف اقتضاه الحال ومحضته للناسبة وذلك (كما في قوله)

ولما تخفينا من معنى كل حاجة \* ومسح بالأركان من هوامسح

(وقد يحصل) أى الفرابة (بتصرف في العالمية) بأن يكون التشبيه مشهوراً ولكنه يذكر على وجه غير  
مشهور كما في قوله ولما قضينا من معنى كل حاجة \* ومسح بالأركان من هوامسح

أخذنا

(قوله كما في قوله) أى قول الشاعر وهو كثيرة وهذا البيت من قصيدة من الطويل وقوله

ولما قضينا من معنى كل حاجة \* ومسح بالأركان من هوامسح

\* وسالت بأعناق اللطى الاباطح \* أراءتها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت سرعة في لين وسلاسة حتى كأنها كانت سيولا وقت في تلك الاباطح فجزت بها ومثلها في الحسن وعلا الطبقة في هذه اللفظة بيننا قول ابن المعتز سالت عليه شعاب الحى حين دعا \* أنصره بوجوده كالنابير  
أراءتها مطاع في الحى وأنهم يسرعون إلى نصرته وأما بعد دعاهم لحطب الآتوه وكثروا عليه وازدحموا حوله حتى تجدهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا وتتعب من هذا السيل وذلك حتى ينص بها الوادى ويطلق منها وهذا شبه معروف ظاهر ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والقرابة

وشدت على دهم الهارى رحالنا \* ولم ينظر القادى الذى هو راتح (٨٩) أخذنا الليث وقوله كل

أخذنا بأطراف الاجاديت بيننا \* (وسالت بأعناق اللطى الاباطح)  
جمع أبطح وهو مسيل للماء في دقاق الحصى استمار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة للشملة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهر على لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والقرابة

وشدت على دهم الهارى رحالنا \* ولم ينظر القادى الذى هو راتح  
أخذنا بأطراف الاحاديت بيننا \* (وسالت بأعناق اللطى الاباطح)  
والدهم جمع دهماء وهي الناقة الدواء والهارى جمع مهريه وهي الناقة للنسوبة الى مهريه بن حيدان بطن من قضاة هذامعناه في الاصل ثم صار يطلق على كل نجبية من الابل والاباطح جمع أبطح وهو مسيل للماء في دقاق الحصى والبقاق بضم الباء هو الدقيق ويحتمل أن يكون بالكسر جمع دقيق بقوله المافرغانم أداء التماسك في الحج ومسحنا أن كان الليث لطواف الوداع وغيره وشدنا الرحال وهي ما يعمل على اللطاي من الاخبيسة وغيرها وارتحلنا الرحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون في العداة السائرين في الرواح للاشتياق الى البلاد أخذنا حينئذ بأطراف الاحاديت بيننا أى بكرائم الاحاديت أخذنا من قولهم فلان من أطراف العرب أى من كرائمها ويحتمل أن يراد بأطراف الاحاديت فنونها وأنواعها على عادة اللحنين في التحديث وفي حال أخذنا بأطراف الاحاديت أخذت اللطاي في السرعة في سيرها ثم لطم السلس للتنازع الشبيه بسيل الماء في تنابه وتداركه وسرعته مع خفاء صوته في الحصاء وقد استمار لهذا السيل الذى هو في الماء اصالة وهذه الاستمارة أعني استمارة سيل الماء لسير الابل في الحصاء منبذلة مطروقة كثر استعمالها لكن أضاف اليها في الليث ما أوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بأن أسند ذلك السيلان الذى هو وصف للابل في الاصل الى عمله من باب اسناد المحدث الى المحدث اعلمنا بكثرته فان الواقع في المحدث ان كثر أسند الى ذلك المحدث لكثرة

أخذنا بأطراف الاحاديت بيننا \* وسالت بأعناق اللطى الاباطح  
فانه استعمل سالت بمعنى سارت بسرعة وسلاسة ولين حتى كأنها سيل وأصل تشبيه السير السريع بالسيل معروف وأما حسن التصرف فيه أفاد القرابة فانه أسند القلم الى الاباطح دون اللطى وأعناقها والأضرار أو وجوههم حتى أفاد أن الاباطح امتلأت من الابل كدنا قاله للصنف وقد يقال الكلام في

(٩٢ - شرح التلخيص - رابع)  
لطواف الوداع وغيره وشدنا الرحال وهي ما يعمل من الاخبيسة وغيرها على اللطاي وارتحلنا الرحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون في العداة السائرين في الرواح للاشتياق الى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الاحاديت وأنواعها وفي حال أخذنا بأطراف الاحاديت أخذت اللطاي في سرعة السيل السلس للتنازع الشبيه بسيل الماء في تنابه وسرعته (قوله دقاق الحصى) البقاق بضم الباء بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز أن يكون بكسر هاء على أنه جمع دقيق ككريم وكرام كاقبل لان جمع فيل على فعال خاص بالعاقل كافي عبد الحكيم (قوله حثيثا) أى مسرعا قال ولى حثيثا أى مسرعا حريصا قاله القنرى (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله والشبه) أى ووجه التشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله علمى) أى يعرفه الخاصة والعامة

وذلك ان أسند الفعل الى الابطاح والشعاب دون اللعى أو أعناقها والانصار أو وجوههم حتى أفاد أنها امتلات الابطاح من الابل والشعاب من الرجال على ما تقدم في قوله تعالى واشتمل الرأس شيئا وفي كل واحد منهما شيء غير الذى فى الآخر يؤكد أمر الدقة والفرابة أما الذى فى الاول فهو أنه أدخل الاعناق فى السير فان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى أعناقها على ما مر وأما الذى فى الثانى فهو أنه قال عليه فسد الفعل الى ضمير المدح بلى فأكد مقصوده من كونه مبطئا على الخي وكفى قوله

فراء ان نهضت لحايتها \* عجل القضيض وأبطأ الدعص

أوصف القضيض بالمعجلة والدعص بالبطء \* وقد تحصل الفرابة بالجمع بين عدة استعارات للحاق بالشكل بالشكل كقول امرئ القيس فقلت له لما تطعى بصلبه \* وأردف أعجازا وإنه بكسك

أراد وصف الليل بالطول فاستعاره صلبا بمعنى به إذ كان كل ذى صلب يزبد فى طوله عند عطشه شئ \* وبالغ فى ذلك بأن جعل له أعجازا يردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالنقل (٩٥) على قلب ساهره والضبط لمكابه فاستعاره كاسكالا ينبوء به أى يشغل به وقال الشيخ

عبد القاهر لما جعل الليل صلبا قد تطعى به شئ ذلك فجعل له أعجازا فآردف بها الصلب وثلاث فجعل له كسكالا فعدناه به فاستوفى له حجة أركان الشخص

(قوله إذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت للستار لسارت وهذا على تحذوف أى وإنما كانت الاستعارة العامية هنا متصرفا فيها بمصارت به غريبة لأنه أسند الفعل (قوله دون اللعى) أى الذى حقه أن يسند إليه (قوله وأعناقها) أى ودون أعناقها (قوله حتى أفاد) أى ذلك الاسناد وقوله أنه أى الحال والشأن أى حتى

(إذ أسند الفعل) أعنى سالت (الى الابطاح دون اللعى) وأعناقها حتى أفادته امتلات الابطاح من الابل كفى قوله تعالى واشتمل الرأس شيئا (وأدخل الاعناق فى السير)

تليسه به حتى صار كأنه \* ووصفه حيث قال وسالت بأعناقى للعى الابطاح أى وسالت الابطاح بأعناقى للعى ومن ذلك كون الاعناق فى الحقيقة هى السائلة لان مقدم تلك الاعناق وهو السمي بالموادى فيه تظهر سرعة السير ونشطه وبقية الاعضاء تابعة له واسناد السير الى تلك الموادى الذى تضمنه كلامه يجوز آخر اذ هو من اسناد الشئ الى ما هو كالسبب فيه اذ هو الذى سبب فهم سرعة السير وعدمها فكأنها بسبب وجوده وانما قلنا ضمن نسبة السير الى الاعناق لان أصل الكلام وسالت الابطاح أعناقا على حد واشتمل الرأس شيئا والتميز فى نحو هذا الكلام هو التفاعل ولكن بـ ما جر بياء للابسة لان السند اليه إنما وصف بذلك والوصف بسبب ملاسته لذلك التميز فأنك تقول سالت الوادى ماء وسالت بالماذ فأن أنافى الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناده الى مكانه لفظا واسناده الى سببه ضمنا وكل ذلك مناسب تقضيض حال فسد الكثرة لان ذلك هو الواقع وقصد الاشعار بما يظهر به ذلك الوصف كانت الاستعارة غريبة اذ لا يأتى بها مع هذين التصرفين الامن لذهن رائق به عن العامة وإلى هذا أشار بقوله (أذ أسند الفعل الى الابطاح) أى وأعناقها أنه تصرف فى العامية بمصارت به غريبة لاجل أنه أسند فى البيت الى الابطاح الفعل الذى هو سالت وفيه وقعت الاستعارة العامية حيث تضمن نقل السيلان الى السير واسناده الى الابطاح من اسناد دلاله الى المحل لكثرة اللابسة كما قررنا (وأدخل) معطوف على أسند أى لاجل أنه أسند وأدخل (الاعناق فى السير) لان التركيب

استعارة سالت لسارت وأما اسناد السيل الى الابطاح فذلك مجاز آخر اسنادى لا يتصل بتلك الاستعارة السابقة وقول للصنف وأدخل الاعناق فى السير بشعر الى أن الباء فى قوله بأعناقى للعى للندبة نعم

لان

أفاد ذلك الاسناد أن الابطاح امتلات من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو سالت

الحال الى المحل تشر بشيوعه فى المحل واحاطته بكه وتوضيح ذلك أن السيلان للستار للسير حقه ان يسند للعى لانهاهى التى تسيير فأسند الشاعر للابطاح أى هى عمل السير فيوم من اسناد الفعل لمحله إشارة الى كثرة الابل وانها امتلات الابطاح لان نسبة الفعل الذى هو سالت الى المحل تشر بشيوعه الحال فى المحل واحاطته بكه فلا يرد الجريان فانه اذا امتلا التهر من الماء وكذا لا يقال سارت الابطاح اذا امتلات بالسائر فيها لانه قد جعل كل محل منها سارا لاشتتاله على ما هو سائر فيه فلو كان فى الابطاح محل خال من الابل لصدق عليه أنه غير سائر لمدم اشتتاله على ما يسيير فيه (قوله واشتمل الرأس شيئا) أى انتشر شيب الرأس وظهر ظهوره وانما فأسند الاشتتال الذى هو وصف للشعر الحال فى الرأس الى محله وهو الرأس إشارا بأن ذلك الحال وهو الشعر ملا المحل من أجل أن وصف الحال انتقل لاجل وصل وصفه لكل جزء من الرأس انما وصف بالاشتتال لاشتتاله ما فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتمل لعدم اشتتاله على للشتتال (قوله وأدخل الاعناق فى السير) أى أراد ان يدخلها فى السير بجرها بياء للابسة للتقضية للابسة الفعل لها وأنها سائرة لان مرجع اللابسة الى الاسناد وحيث قد يكون السيل مسندا للاعناق تقديرا وذلك الاسناد مجاز عطفى وحيث قد فى الكلام مجازان عقليان لفظى وهو اسناد الديل الى الابطاح وتقديرى وهو اسناده الى الأعناق

وراعى ما يراه الناظر من سواده اذ انظر قنابه واذا نظر خلفه واذا رفع البصر ومده في عرض الجو \* وأما باعتبار الثلاثة أعني الطرفين والحمام فستة أقسام

فأليست شتمشمل على ثلاث مجازات أحدها عجز بالاستعارة والاخران مجازان عقليان فلما أن أضيف الى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله لان السرعة والبطء الخ) علة لخوف أوى واما أدخل الاعناق في السير وأسند له تقديرا لان سرعة السير ونطاه يظهر ان غالبا فهي سبب في فهم سرعة السر وبطئه فلما كانت سببا في فهم (٩١) ذلك وادرا كصلاص كإنها سبب

لأن السرعة والبطء في سير الأبل يظهران غالباً في الاعتناق وبتبين أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء تستدل بها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة (و) الاستطارة (باعتبار الثلاثة) المستعمرته والمستعمره والجامع (أقسام) لأن المستعمرته والمستعمره أحماسين أو عقليان والمستعمرته حسيه والمستعمره عقلي أو العكس تصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي وآخر

يقضى كونها هي السند اليها في الحقيقة كإقرارنا لو كانت مجرورة لفظا ويحتمل أن يراد من ادخالها في السير جرها بالياء للتخصيص للملابسة الفعل لها وقد تقدم أن تلك الملابسة مرجعها الى الاسناد وقد تقدم أيضا أن سبب ادخالها في السير كون هودايا أى مقدمها فيه تظهر السرعة وضدها سائر الأضناء تابعة لها فيكون ادخالها في السير باعتبار كون التركيب اقتضى أصالة الاسناد لها لأجل كونها كاسيافه لالتائها على حال الحركة والبال بسبب لفهم الدلول فنزل ذلك منزلة السبب في الوجود فيه من الاعتبارات واطل اكتسبت الاستعارة للملابسة بدقة وبهذا يعلم أن المراد بالتصرف أن يضم اليها شيء آخر دقيق فيكون استعمالها في محبة ماذق غربا ثم أشار الى تقسيم الاستعارة باعتبار الثلاثة فقال (و) الاستعارة تنقسم أيضا (باعتبار الثلاثة) أعنى السمتار منه والمستعار اليه والجامع بينهما انقسامًا آخر وذلك أن السمتار منه والمستعار له امان أن يكونا حسيين معا أو يكونا عقليين معا أو يكون السمتار منه حسياً والمستعاره عقليا أو العكس أعنى أن يكون السمتار له حسياً والمستعاره عقليا وقد علم مما تقدم في التشبيه وهوانه متى كان الطرفان أو أحدهما عقليا لم يكن الجامع الا عقليا لاستحالة قيام الحسى بالعقلى لأن زوجة التشبيه للسمى هنا جامعا لابد أن يقوم بالطرفين فاذا كانا أو أحدهما عقليا امتنع قيام الحسى بذلك العقلى منهما أو من أحدهما والثلاثة الأخيرة من هذه الأنقسام

فدخول الفراجة لادخال الاعناق في السير لان سرعة سير الابل أكثر مظهر في أعناقها وقال في الإيضاح قد تحصل الفراجة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس

فقلت له لما تظلم عليه \* وأردف أعجاز وناه بكل

أراد وصف الدليل بالوطئ فاستعاره صليبا ممتطي به إذ كان كل صلب يطول عند الخطي وبالفتح بأن جعل له أعجازا يرف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالنقل على كل قلب ساهر لما بدته فاستعاره كالكلابذوه بئى فقل قال عبد الطيف البغدادي ينبغي أن لاتبعد الاستعارة جدا فتعذب عن الفهم ولاتقرب جدا فتسترد وخير الأمور أوسطها من (و باعتبار الثلاثة الخ) ش أى الاستعارة باعتبار الثلاثة وهي الطرفان والجامع منه أقساما كما باعتبارها وإن كان التقسيم بالحقيقة للجامع لأن اختلاف الجامع كان باعتبار الماطر فيمن من حسي وغيره والستة تشبيه محسنى بمحسنى بوجه حسي أو عقل أو مختلف أو عقل يعقل أو مختلفان والحسنى الستة منه وأعكس والثلاثة لاتكون إلا بوجه عقل

استأمره السيلان هذين التجوزين وهما السنادة المكانة لفظا واستنادا السببه ضمانا للاستأمره غريبه (قوله وبين أمرها) أي أمر السرعة والبطء (قوله في الموادي) جمع هادية وهي العنق يقال أقبلت هوادي الحيل أذا بدت أعانها وسميت الأعناق هوادي لأن البهيمة تهدي بنقها إلى الجهة التي تبتل إليها وقيل إن المادية مقدم العنق وهو مافي الصحاح وعلى الأول وهوان أفوادي . . الأعناق يكون قول الشارح . وبين أمرها في الموادي من قبيل الأظهار في محل الإظهار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي (فر) في النقل . والخفة) أي تقل السرور وخفة

استعارة محسوس بحسوس يوجه حسي أو بوجه عقلي أو بما يعضه حسي وبعضه عقلي واستعارة معقول لمعقول واستعارة محسوس  
 معقول واستعارة معقول لمعقول محسوس كل ذلك بوجه عقلي لما مر أما استعارة محسوس لمعقول بوجه حسي فمذكورة تعالى فأخرج لهم عجلا  
 لنا لخوار فان السبعة رمنه ولما البقرة والمستعارة الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حي القبط التي سبكتها نار السامري عند لقائه  
 بها القربة التي أخذها من موطن حيزوم فرس جبرائيل عليه السلام

(قوله لما سبق في التشبيه) أي من (٩٢) أن وجه الشبه للمسيح هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معا فإذا كانا أو أحدهما

لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الأول أما حسي أو عقلي أو مختلف نصير ستة وإلى هذا أشار بقوله  
 (لأن الطرفين) أن كانا حسيين فالجامع أما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدها خوار فإن المستعار منه  
 ولد البقرة والمستعارة الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حي القبط التي سبكتها نار السامري عند لقائه  
 في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطن فرس جبريل عليه الصلاة والسلام

الأربعة فيهما طرف عقلي فتعين كون الجامع فيها عقليا وأما القسم الأول وهو ما يكون طرفه حسيين  
 مما يمكن أن يكون الجامع فيه عقليا كله أو حسيا كله أو يكون بعضه حسيا ويكون بعض الآخر  
 عقليا فتصور فيه ثلاثة أقسام آخر وقد تقدمت أمثلتها في التشبيه فإذا كان في القسم الأول باعتبار  
 الجامع ثلاثة أقسام والأقسام بعده ثلاثة فالجموع ستة أقسام وإلى وجه وجود تلك الأقسام كما بينا  
 وإلى أمثلتها أشار بقوله (لأن الطرفين) أي أنما قلنا ان هناسة أقسام لأن الطرفين (أن كانا حسيين  
 فالجامع أما حسي) أي أما أن يكون حسيا لما مر أن الحسي يقوم بالحسين (نحو) قوله تعالى  
 (فأخرج لهم) أي لبني إسرائيل (عجلا) جسدا له خوار (فإن للمستعار منه) لفظ المعجل (وله)  
 البقرة (للدائمة) (والمستعار له) وهو الذي أطلق عليه لفظ المعجل في الآية هو (الحيوان الذي  
 خلقه الله تعالى من حي القبط) وهم قبيلة فرعون والحلي يضم الحاء جمع حلي بفتحها وسكون اللام

لما سبق في التشبيه وعلى كونها ستة بما تضمنه ذكر التشبيه فقال لأن الطرفين أن كانا حسيين فالجامع  
 على أقسام \* الأول أن يكون حسيًا مثله قوله تعالى فأخرج لهم عجلا جسدها خوار فإن المستعار منه  
 حقيقة المعجل وهو ولد البقرة والمستعارة الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حي القبط والجامع الشكل  
 والجميع حسي كذا قالوه وفيه نظر لأن الجامع ليس مجرد الشكل بل الشكل والحوار كل منهما على  
 انفراده أو مجموع الأمرين ومثله قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فإن المستعار منه  
 حركة الماء على الوجه السمي موجا والمستعارة حركة الانس والجن أو أوجوج وبأوجوج وهما  
 حسيان والجامع ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب قال السكاكي ومنه قوله عز اسمه واشتمل  
 الرأس شيئا فالاستعار منه النار والمستعارة الثيب والجامع بينهما هو الانبساط والثلاثة حسية  
 (قلت) مراد السكاكي أن الشيب هنا استعارة بالكناية استعمل لفظ الشيب والمراد بالبر بعدد أعاء أن  
 الشيب فرد من أفراد النار ثم ذكر اشتغال استعارة تخيلية لأن الاستعارة التخيلية تقرن بالاستعارة  
 بالكناية وقد اعترض عليه للصف بأن قال ليس ذلك مما نحن فيه لأن فيه تشبيه تشبيه الشيب  
 بشواطئ النار في بياضه وانارته وتشبيه انتشاره في الشعر بانتعاشها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه

فأخرج موسى السامري لبني إسرائيل (قوله جسدا) أي بدنا بلحم ودم وقوله لخوار أي لصوت البقر وهذا (والجامع  
 بدل من عجلا) قوله فإن للمستعار منه ولد البقرة أي فان الذي استعير منه لفظ المعجل ولد البقرة لأنه موضوع له (قوله والمستعارة) وهو  
 الذي أطلق عليه لفظ المعجل في الآية (قوله الذي خلقه الله تعالى) أي على شكل المعجل (قوله من حي القبط) يضم الحاء وكسر اللام  
 والباء للتددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كئدي وشدي والقبط بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر واليهيم  
 تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس كما لا أطول (قوله التي سبكتها) صفة للحلي لأنه اسم جنس والسامري كان رجلا حنادا  
 فزمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لسامرة قبيلة من بني إسرائيل (قوله التربة)  
 هي لغة في التراب

عقليا ويجب كون الجامع  
 عقليا واشتمل كونه حسيا  
 لاستحالة قيام الحسي بذلك  
 العقلي منهما أو من أحدهما  
 (قوله لكنه) أي الجامع  
 وقوله أو مختلف أي بعضه  
 حسي وبعضه عقلي (قوله  
 تسر ستة) أي لأن القسم  
 الأول باعتبار الجامع ثلاثة  
 أقسام والأقسام بعده ثلاثة  
 فالجموع ستة وحاصلها  
 أن الطرفين أن كانا حسيين  
 فالجامع أما حسي أو عقلي  
 أو بعضه حسي وبعضه  
 عقلي فهذه ثلاثة وإن  
 كانا غير حسيين فما أن  
 يكونا عقليين أو للمستعار  
 منه حسيا والمستعار له  
 عقليا أو بالعكس فهذه  
 ثلاثة أيضا ولا يكون  
 الجامع فيها إلا عقليا (قوله  
 وإلى هذا) أي إلى وجود  
 تلك الأقسام الستة وإلى  
 أمثلتها أشار بقوله الخ (قوله  
 فالجامع أما حسي) أي لأن  
 الحسي يقوم بالحسين  
 (قوله فأخرج لهم) أي

والجامع لها الشكل والجميع حسي وكقوله تعالى وتزكنا بهم يومئذ في بعض فان الستمار منه حركة الماء على الوجه المخصوص والمستمار له حركة الانس والجن أو بأجوج وما أجوج وهما حسيان والجامع لها ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب وأما قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فليس مما نحن فيه وان عدمنه لان فيه تشبيها تشبيه الشيب بشواط النار في بياضه وانارته وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في مرة على الانبساط مع تضرع تلافيه والاول استمارة بالسكنية (٩٣) والجامع في الثاني عقلي وكلامنا في غيرهما

(قوله من موطن فرس  
جيريل) أي من محل وطه  
فرس جيريل الارض

بحوافها واسم تلك  
الفرس حزموم كما في شرح  
الايضاح وكانت اذ وطئت  
الارض بحوافها ينضجر  
محل وطئها بالنبات في  
الحال فكشف للسامري  
عن جيريل وهو راكب  
للك الفرس ورأى  
انضجار محل وطئها في  
الحال فوسلته نفسه ان  
التراب الذي وطئته تلك  
الفرس يكون روحا لما أتى  
فيه فأخذ منه شيئا وقد  
كان بنو اسرائيل استماروا  
حليا من القبط لمرس  
عندهم فقال لهم اتوني  
بالخلي أجعل لكم الاله  
الذي تطلبونه من موسى  
يعني حين قالوا له اجعل لنا  
الاله كما لهم آلهة فأتوه بذلك  
الخلي وضع منه صورة  
العجل واتى في ذلك التراب  
فصار حيوانا يلعب ودمه  
خوار أي صوت كهوت  
العجل فقال هو وأتباعه  
لبني اسرائيل هذا الهكم

(والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) ان الستمار منه والمستمار له والجامع (حسي) أي مدرك بالبصر

وذلك أن السامري وهو حاد منسوب لسامرة وهو اسم قبيلة كشف له عن أثر فرس جيريل عليه السلام فوسلته نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون وحافيا أتى فيه وقد كان بنو اسرائيل استماروا حليا من القبط لمرس لهم فقال لهم اتوني بالخلي أجعل لكم الاله الذي تطلبونه من موسى يعني حيث قالوا له اجعل لنا الهة فأتوه بذلك الخلي وضع منه صورة العجل واتى في فيه ذلك التراب فصار حيوانا يلعب ودمه خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى فسيب هنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله تعالى فوقت هذه الفتنة بأثره كأنص الله تعالى في كتابه العزيز قيل ان سبب اختصاص السامري بمعرفة ذلك أن أمه كانت ألقته عام ولد في كهف لينجوه من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تدبيح أبناء بني اسرائيل فيميت الله عليه في ذلك الكهف جيريل ليعرفه أثر فرسه وذلك لما قضى الله تعالى عليه من الفتنة فالستمار منه هو ولد البقرة للملومة والمستمار له هو الحيوان المخلوق من الخلي (والجامع) بينهما هو (الشكل) أي المورقة في الحيوان وولد البقرة اذ يشكها أي عورتها للشاهد واحدة (والجميع) أي الستمار منه وإليه والجامع بينهما (حسي) أي مدرك

والاول استمارة بالسكنية والجامع في الثاني عقلي وكلامنا في غيرهما \* قلت فبقاؤه نظر أم قوله ليس كلامنا في الاستمارة بالسكنية فصحيح والنسبة الى النصف فانه لم يشك في الاستمارة بالسكنية في هذا الباب أما السكا كي فانه ذكر جميع أقسام الاستمارة ثم عقبا بقسم الاستمارة على الإطلاق الى هذا التقسيم فكلامه أعم من ذلك نعم للصف لا يصح منه هذا لئلا لان الاستمارة بالسكنية عنده مستعملة في موضعها حقيقة فلا مدخل له في هذا القسم اذ الحقيقة ليس فيها استمار ومستمار منه وجامع وأما قوله الجامع في الثاني عقلي فليس كذلك لان الجامع في الثاني مركب من عقلي وحسي لان الانبساط حسي وتضرع التلافى عقلي لا قال هذا لا ينجى السكا كي من الاعتراض لانه جعل الجامع حيا لانا نقول السكا كي لم يجعل تضرع التلافى جزء من الجامع بل قال الجامع هو الانبساط ورأى الطبيب في الجواب عن هذا السؤال أن التشبيه هنا على سبيل التمثيل وليس من شرط التمثيل رعاية جميع الانطباع بل أن يكون التشبيه منتزعا من عدة أمور متوهة سواء حصل ذلك من كلمة واحدة أم من كلمات وقال تعالى رأيت الخضرى لا يكون فيه تشبيهان كما في الايضاح بل ثلاثة تشبيه النيب بالسكنية واشتعل بالخبيل والرأس أيضا قائما كالخيل بالنسبة الى النار وأشار الى القسم الثاني بقوله

وإله موسى الذي تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله فوقت هذه الفتنة بأثره قيل ان سبب اختصاص السامري بمعرفة ذلك أن أمه كانت ألقته عام ولد في كهف لينجوه من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تدبيح أبناء بني اسرائيل فيميت الله عليه في ذلك الكهف جيريل ليعرفه أثر فرسه وذلك لما قضى الله تعالى عليه من الفتنة فالستمار منه هو ولد البقرة للملومة والمستمار له هو الحيوان المخلوق من الخلي (والجامع الشكل) أي الصورة الخاصة في الحيوان وولد البقرة اذ يشكها أي عورتها للشاهد واحدة ان قلت ان كون الأتيامن قبيل الاستمارة فيه بحث اذ قوله جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن عدلا لا يقال للبقر انه جسده صوت البقر وقد أبدل بدل الكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظيره تعالى حتى يدين لكم الحيط الابيض من

\* وأما استعاره محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجلد وزالته عن الشاة ونحوهما والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وماقي ظهرهما حسيان

الحيط الاسود من الفجر فان البيان أخرجه من الاستعارة الى التشبيه قلت ان البديل انما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين أن المراد منه العجل الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق فالبدل قريبة عن الاستعارة كبريى رأيت أهدارى بخلاف قوله من الفجر فانه يخرج الخط الأبيض عن أن يكون المراد به الخط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجه عن أن يكون المراد به الخط الادعائي أعني النجر اذ لا بين الشيء نفسه فلا بد من تقدير لليل (قوله نحو وآية لهم) أي وعلاهم لم يقدّر الله وقوله نسلخ منه النهار أي نكشف وزيل عنه أي عن مكان ظلمته أي عن المكان الذي فيه ظلمته فمن معنى عن التي للجواز على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وفي الكلام حذف مضافين وقوله النهار أي ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدر الكلام هكذا وآية لهم الليل نكشف وزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظفون فثبه ازالة الضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكسط الجلد واستعارة السليخ لازالة واشتق من السليخ نسلخ بمعنى زيل والجامع ترب (٩٤) أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السليخ وترتب حصول الظلمة

(و اما على نحو آية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه معنى السليخ وهو) كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كسف الضوء عن مكان الليل وهو موضع انقاء ظهر (وها حسيان  
بالبركة لا يخفى (و اما على) هو معطوف على قوله اي حسيان اذ كان الطرفان حسيين فالجامع إما حسي كالتقدم واما على وانما صح أن يكون عقليا في الحسين للمعلم من جوار انصاف المحسوس بالمعقول وذلك (نحو) قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) فاذا هم مظلون (فان) لفظ نسلخ مشتق من السليخ وهو مستعار من محسوس لمحسوس لان (المستعار من) لفظ السليخ هو معناه المعلوم وهو) كسط الجلد عن لحم الشاة والمستعار له) أي والتي استعبر له لفظ السليخ لما اخذ منه نسلخ هو) كسف الضوء) أي ازالته (عن مكان) ظلمة (الليل) والمراد بمكان الظلمة الهواء أو للقدار الذي تكون فيه الظلمة من الزمان وانما قدرنا الظلمة قبل الليل لان الليل عبارة عن الزمان المخصوص وهو الذي يتوهم كونه مكانا للظلمة ولا يتوهم له من حيث انه زمان مكان آخر لا يتكسف ويحتمل أن يكون أطلق الليل على الظلمة نفسها (وها) أي المستعار منه وله) كسط الجلد وكشف الضوء (حسيان) باعتبار معناه هو وذلك كاف (و اما على) أي تشبيه محسوس بوجه عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فالستعار منه كسط الجلد عن لحم الشاة والمستعار له كسف الضوء عن مكان الليل وها حسيان والجامع بينهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي على آخر يضادوه ويقفه وقد يقال الجامع خرج شي من شيء (قال) للصف وقيل المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وليس بسد بدله لو كان كذلك اقال فاذا هم محصورون ولما قال فاذا هم مظلون أي داخلون في الظلام) به قلت عبارة السكاكي هي عبارة الامام

على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السليخ) أي معنى لفظ السليخ فلاضافة حقيقية وبصح جعلها بيانیه ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) أي عن الشاة ونحوها (قوله والمستعار له كشف الضوء) أي ازالته وانتزاعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهواء الذي بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال فالمراد بكون ماذكر مكانا لليل انه مكان لظلمة أي لظلمته أي انه مكان تظهر فيه

ظلمته والا فالايل والنهار عبارة عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكون أحدهما مكان في الزمان والجامع التي تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان للتقدم وزال الظلمة عنه فيحصل الابدان وفي الزمان التي تكون فيه الشمس تحت الافق يقوم الظلمة الحاصلة في ذلك الزمان بالمكان للتقدم وزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع انقاء ظهره) أي على الليل والمراد بانقاء الظل ظهوره والبراد بظلمته وأشار الشارح بهذا أن قول للصف عن مكان الليل على حذف مضاف أي عن مكان ظلمة أي عن المكان الذي يظهر فيه ظلمته وقدمت أن ذلك المكان الذي يظهر فيه ظلمة وظلمته اما الهواء أو سطح الارض على ما فيه من الخلاف وانما قال الشارح الظلمة ظلمة ولم يقل لقاء ظلمته ليعلم ان السليخ والكشف إشارة الى أن الظلمة أمر وجودي كإذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وحيث قد فصحت القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وها حسيان) أي مدر كان بحاسة البصر إن قلت ان كلا من كسط الجلد وإزالة الضوء أمر عقلي لا وجود له في الخارج لانهما معصران والتي الصمدى لا وجود له في الخارج وحيث فلا يكونان محسوسين قلت جعله الكسط والأزالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما أو باعتبار متلفعهما وهو اللحم والذوء وذلك كاف في حسيتهما ولا يقال ان الترتب اذا نظر لمتلفعه أيضا كان محسوسا فظهر ان لفظه وجعلت الاستعارة في الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات لأننا نقول ترتب أمر على آخر فلما



والجامع لهما ما يقبل من ترتب أمر على آخر وقيل المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وليس بسد بلاه لو كان ذلك لقال فاذا هم مبصرون ونحوه ولم يقل فاذا هم مظهرون أي داخلون في الظلام قيل ومنه قوله تعالى إذ أرسلنا عليهم الریح العقيم فإن المستعار منه المرأة والمستعار له الریح والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر فالطرفان حسيان والجامع عقلي وفيه نظر لأن العقيم مفعلة للآلة اسم لها وكذلك جعلت مفعلة للریح لأنهما والحق أن المستعار منه مافى المرأة من الصفة التي تمنع من الحلو والمستعار له مافى الریح من الصفة التي تمنع من انشامطر والقاح شجر والجامع لهما ما ذكر

كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فتمتلق الترتيب ليس دائما محسوسا وإن كان في خصوص ما نحن فيه محسوسا فلنالم ينظر لمتعلقه بخلاف السمع وإزالة الضوء ثم ما قلناه من أن الضوء حسي هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب إحصاره عادة وأن الظلمة أجرام لطيفة تتصل بالأجرام الحسية توجب عدم الابصار لما اتصلت به عادة وأما أن قلنا أن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال (٩٥) الأجرام اللطيفة الاشراقية بها والظلمة

كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام اللطيفة غير الاشراقية بها كان كل من الضوء والظلمة عقليا (قوله الجامع ما يقبل) أي والجامع بين الطرفين الأمر الذي يعقل أي يدرك بالمثل وهو مطلق ترتب أمر على آخر ولا شك أن في الأول ترتب ظهور الاحتم على كسبطل الجلدي في الثاني ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله دائما أو غالبا) أي سواء كان حصوله عقب حصول الامر الآخر دائما أو غالبا وقوله كترتب ظهور

والجامع ما يقبل من ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور الاحتم على الكسبطل وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد ساءخ النهار من الليل أي كسبطل وأزيل كما يكسبطل عن الشيء الذي الطارى عليه السائر

في حسيتهما والاولاهما مصدران كل منهما عبارة عن تفاق القدرة بالمقدور وهو أمر عقلي ثم حسية الضوء والظلمة بناء على أن الأول أجرام لطيفة تتصل بجرم الهواء أو بجميع الأجرام الحسية بحيث توجب ابصارها عادة والثاني أجرام كذلك توجب عدم الابصار لما اتصلت به وعليه يكون للرداء المكان الهواء كما تقدم والاحتم للوجوده في زمن الليل وانتهار على وجه التوسع وأما أن قلنا أن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفة الاشراقية بها والظلمة ترفع ذلك فالظلمة عقلية وإنما حسيتهما باعتبار أن ما قلنا المحسوس تدرك عينا متفاه ابصارها فكانها لما نشأ إدراكها عند ابتداء الاحساس محسوسة وما قيل في الظلمة يقال في الظل على أن كون الضوء مبصر بنفسه لا يتخلو من توسع ضرورة وانك لا تستطيع أن تزعم أنك ابصرت الأجرام اللطيفة بنفسها بل ابصرت بها كما يبصر بأشعة العين تزعم للعترة من غير رؤيتها بنفسها (والجامع) بين الطرفين الذي ذكره الحسين عقلي اذ هو (ما يقبل من ترتب أمر على آخر) فإن في كل منهما ترتب أمر على آخر إذ في الأول ترتب ظهور الاحتم على فخر الدين والزنجاني وليس ما ذكره مراد السكاكي بل مراده ظهور النهار من ظلمة الليل وزوال النهار وبقاء الظلمة غير أنه يجوز في إطلاق ظهور النهار على زواله وهذا يستعمل كثيرا كما تقول لظهور فلان من

الاحتم على الكسبطل راجع لقوله غالبا لأن ترتب ظهور الاحتم على الكسبطل ليس دائما لأنه قد يكسبطل الجلدة من الاحتم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازما بهمن غير إزالة لعنه فقد وجد الكسبطل بدون ظهور الاحتم وقوله وترتب ظهور الظلمة الخ راجع لقوله دائما فهو انف ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا التردد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر بخصوص المقام وحيد كقوله دائما إشارة لمذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمة من لزوم عقليا فيكون حصولها مقبوضا وقوله أو غالبا إشارة الى اللذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق التفيض وجري المادة من الله تعالى والمولى سبحانه وتعالى وقوله لا يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمات غالبا بهذا الاعتبار لا دائما (قوله عن مكان الليل) متماق بكسبطل (قوله وبيان ذلك) أي وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفي سم أي وبيان التشبيهي كسبطل المخلو وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هي الاصل) أي في كل حدث اذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهور ماضيه وأما يظهر اذ طار الضوء عليه ويدل لهنا قوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الخلق من ظلمة ثم نشر عليهم نورهم (قوله والصور) أي والصور طار عليها وقوله بضوءه الأولى حذفه وجعل الضوء ساتر للظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارعا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارى على عظام الانسان ولما فبسترها (قوله فقد ساءخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان لانه لم يجر كحركة ذلك من طالع الشمس لغروبها والرداء فقد ساءخ ضو

النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل فمن معنى عن وفي الكلام حنف مضافين (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الاول أن يقول فجعل اظهار الظلمة كاظهار السيلخ لان السيلخ فى الآية بمعنى الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله اهابه) أى جلده (قوله وحيث) أى وحين اذ جعل السيلخ بمعنى كشف الضوء أى نزعه وازالته لاجنى ظهوره (قوله مسح قوله تعالى فاذا هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام ولله تعرض للصحة دون الحسن لاتفاقه على ما باقى الشارح فى آخر العبارة عن العلامة فى قوله ولوجعلنا السيلخ الخ (قوله لان الواقع الخ) قوله لا يصح وقوله عن مكان الليل أى عن مكان ظلمته (قوله وأما على ما ذكر فى الفتح الخ) مقابل لحدوف أى ما على ما ذكره الصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وازالته عن مكان ظلمة الليل فلا اشكال فى قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب ازالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام واماعلى الخ (قوله) من أن المستعار له ظهور النهار (الاولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطول العجز فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطول العجز بكشط الجلد عن نحو الشاة واستعير اسم التشبه وهو السيلخ للتشبه واشتق منه نساخ بمعنى نظيره من النهار (قوله ففیه) أى فى قوله فاذا هم مظلمون اشكال (قوله لان الواقع بعده) أى بسد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله انما هو الاضمار) أى فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون أى داخلون فى الظلام (قوله وحاول بعضهم التوفيق بين السكلامين) أى كلام للصنف الفائق ان المستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكى القائل ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وحاصل ما ذكره (٩٦) ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق وذكر العلامة

الحفيد فى حواشى الطلوع وجها رابعا وحاصله أن السراد بالنهار فى قول السكاكى للمستعار له ظهور النهار مجموع للده التى هى من طلوع الشمس الى غروبها لاظهوره بطول العجز ولاشك أن الواقع عقيب جميع للده الدخول فى الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لم الليل نظير أى يخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار

فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور السيلخ بعد سلب اهابه عنه وحيث صرح قوله تعالى فاذا هم مظلمون لان الواقع عقيب اذهب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر فى الفتح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل فيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الاضمار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين السكلامين بحمل كلام الفتح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التغير

كشط الجلد أى التار عن اللحم وفى الثاني ترتب ظهور الليل أى ظلمته على كشف ضوء النهار عنه وأما نسب السكت إلى الضوء لان الظلمة أصل الحادث اذ عدم ظهوره أصل وأما يطرأ الضوء عليه فاضوء ظاهرى طارىء على الظلمة كالجلد طارىء على أصل عظام الشاة ظاهرى ثم الترتب للده كور اذا كان

هذا للسكان أى خرج منه وكشفهم الى أى عبدة قرى الله عنهما أظهر من معك من المسلمين الى الارض أى اخرج بهم الى ظاهرها والتحقق أن ما أراد للصنف وما أراد السكاكى متما كان الاثما راجعا لمعنى واحد فان الصنف بنى على ان النهار والجلد ظرفان لظلمة ولعلم الشاة فتقول

الدخول فى الظلام (قوله على القلب) قد سبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا وان لم يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع ما يقال ان القلب اذا لم يتضمنا اعتبارا لطيفا فهو كالقط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وحيث فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه لتعقبه (قوله أى ظهور ظلمة الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمة الليل ثم ان قوله من النهار يحتمل التضمن أى ظهور ظلمة الليل منفصلة من النهار أى بفرأه وأن من لا ابتداء أى ظهور ظلمة الليل مبتدا ذلك الظهور من مكان النهار أى من مكان ضوته وهذا ما ذكره من الجواب بالقلب بشكل على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون منه الاظلام لا تعقب حتى تنأى للمفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه وإعلان جبل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القاب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القاب فى الآية ايضا لان للحيث وآية لم الليل نسخته من النهار أى فظهر ظلمته بانفساله من النهار فاذا هم مظلمون تأمل (قوله أو بأن المراد من الظهور التغير) أى ومن فى كلام للفتح بمعنى عن واللى ان المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تميز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد على هذا الوجه الثانى انه ان أراد بتمييز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه فى رأى العين فهذا عينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله أو بان الظهور بمعنى ازالة الخوان أراد بتمييزه عن مع بقا وجوده فى مكان الليل فهو فاسد اذ الضوء والظلمة لا يجتمعان فى محل لتضادهما وان أراد بتمييزه عن محل كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الارض فهو فاسد لانه من قبيل نقل الأعراض من محل الى محل آخر فلهذا الوجه الثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح فتأمل اه يعقوبى

(قوله أو بأن الظهور) أى فى كلام الفتح (قوله بمعنى الزوال) أى وحيتئذ فالنبي أن المستعار لزال ضوء النهار عن ظلمة الليل ولا شك أن الواقع بمنزلة زال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام فعدد كلام الفتح (٩٧) لكلام الصنف (قوله كما فى قول

الحامسى) أى كالظهور  
الذى فى قول الشاعر  
الحامسى فانه بمعنى الزوال  
(قوله وذلك مارح) هذا  
عجريت من آيات  
الحامسة صدره

أعيرتنا ألبانها ولحومها  
وذلك عار يابن ريلة ظاهر  
وقيله

أنتى دقاعى عنك اذا أنت  
مسلم

وقد سال من ذل عليك  
قراقر

ونسوتكم فى الروع باد  
وجوهها

يغلن اماء والاماء حرائر  
الاستفهام للانكار ومسلم  
على صيغة للفعول أى

غلى من اسلعت خليت  
ينوي بين من يريد التكاية

به وقرقر اسم وادى اشد  
الذل عليك فى ذلك الوادى

حتى صار مثل السيل  
الذى يسيل به عليك

والروع الخوف ويغلن  
أى يطن تلك النسوة اماء

لكونهن مكشوفات  
الوجوه والجمال أيهن

حرائر فى نفس الأمر  
والاستفهام فى أعيرتنا

أيضا لانكار أى لم تغيرنا  
بألبان الابن ولحومها مع

أن اقتناء الابن مباح  
والاستفهام بلحومها وألبانها

جائر فى الدين وفى العقل  
وتقرىها فى المحتاجين إليها أحسان فذلك عار ظاهر أى زالت لا يستبر (قوله وتلك

أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحامسى \* وذلك عار يابن ريلة ظاهر \* وفى قول أبى ذؤيب \*  
وتلك شكاة ظاهر

معناه حصول أمر عقب حصول آخر دائما وغالبا فلا ينافى أن يكون حسيبا لأن الحاصل أن كان موجودا حسيبا كالجرم قبل هذا الحصول فحصوله بعد آخر يكون معناه حصول سكونه أو حر كته بعد سكونه أو حركة آخر والسكون والحركة حسيبان وإن كان معدوما فحصوله وجوده والوجود باعتبار متعلقه حسي وذلك كافى فى الحسية وكونه عقليا باعتبار كونه كليا لا يوجب الخروج عن الحسية لأن الجامع بهذا الاعتبار حسي كله وجعله عقليا باعتبار أن الحاصل ظهور اللحم عن الكشط وظهور الظلمة عن كشف الضوء والظهور يرجع الى الأبطال وهو عقل يرد عليه أن الظهور حسي باعتبار الظاهر فتأمل ثم قوله ترابا على آخر ان روعى فى الترتيب مطلق من غير رعاية نسبة الى الجامع بين الكشط والكشف كان قولنا دائما أو غالبا إشارة الى الذهبين فى ترتيب النتيجة على الدليل إذ قيل ان الترتيب فيها عقلى لا يتخلف فيكون ترتيبا دائما وقيل ليس ترتيبا عقليا فيكون غالبا ولكن هذا خروج عما يناسب الحالة الزائدة مع أن الذهب الثاني لا ينافى الأول كما لا يخفى وإن روعى فيه الحالة الزائدة كان الدوام والغلبة إشارة الى أن الكشط لا يستلزم ترتيب ظهور اللحم كما إذا أزيل التراق الجلد بمود مثل ما عبقته سائر بناء على أن الكشط إزالة التراق أو كشط ليلام إن مقتضى ما ذكر المصنف بل صريحه كما تقدم أن المشبه الذى استبره السلف هو كشف الضوء عن الليل والمستعار منه هو كشط الجلد عن الشاة ومقتضى أن السائر هو الضوء والمستور الظاهر بعد إزالة الضوء هو الظلمة كما أن السائر فى جانب الشاة به هو الجلد والمستور هو اللحم وبيان ذلك التثنية للمقتضى لما ذكر أن الظلمة كما تقدم هى الأصل لأن مرجعها الى عدم الظهور وعدم ظهور الحادث سابق على ظهوره والنور طارىء عليها فهو بسترها أى يزيلها بضرته أى بإشراقه وهو كونه بحيث يظهر به ما تلصق به والنور سببه المادى هو الشمس فادواجت وحد وطرا على الظلمة وإذا غربت ذهب النور عن الظلمة ووضعت الظلمة فصار زدها لاستعقابها ظهور مستور بمنزلة كشط الجلد عن الشاة إذا الجلد سار ولحمها مستور يستعقب ظهوره بعد الإخفاء كشط الجلد عنه كذهب الضوء وإذا كانت الظلمة هى الآتية سبق ذهاب نور النهار للمستعار له كشط الجلد عن الشاة لأنه كفو فى استعقاب مستور هو لحم الشاة فى الثاني والظلمة فى الأول صرح بعده فإذا هم مظلوم ولا يقل ذهاب الضوء لا يتأخر عنه ظهور الظلمة حتى يكون عقبه لانا بقول ذهاب الضوء وظهور الظلمة مفقومان مخفان وهب أنهما حصلوا فى وقت

فبقول سلخت النهار عن الليل كما تقول سلخت الجاد عن الشاة والسكاكى شاء على أن الظلمة ظرف للنور ألا ترى أنه قال للمستعار له ظهور النهار وظلمة الليل والمستعار منه ظهور السالوخ من جلده فلا بد أن تقتضيه أراد أن الظلمة ظرف للنور ليكون للسالوخ منه مشبها بالسالوخ منه والسالوخ مشبها بالسالوخ ولكن من القولين مرجع أما كلام المصنف فيشبه له أمران أحدهما لفظى وهو أن كلام القوميين يشهد أن السالوخ هو الجلد والسالوخ عنه الشاة ونحوها والشاة وإن سميت مسلوخة فلا اعتبار أسماء. لوخ عنها الجلد كذا يقتضيه كلام جماعة من القوميين فلا يسلك أن النهار هو السالوخ لانه مفعول سلخه ولكن هو ظرف والثانى معنوى وهو أن الظلمة سابقة على النور لسبق الليل على النهار والمبارى على الذى المستولى عليه هو الجدير بالظفر وأيضا فإن النور هو المكشف

(١٣) - شرح المختص - رابع) وتقرىها فى المحتاجين إليها أحسان فذلك عار ظاهر أى زالت لا يستبر (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين ساءر بمعنى الشكاة ومد والبيت وعبرها الواشون أى أحبها \* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

كانه يقول وتلك شكايه زائل عنك عار هافاذك بما ذكر مجرد اذى لمار عليك فيه (قوله عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله وذكرا العلامة الخ) هذا اشارة الى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قاب في كلامه ولا تاويل الظهور في كلامه بالتمييز أو الزوال لان الكلام اعلمه موسوق لهذا نصرا (قوله مثل سلخت الشاة عن الالهة) أى زعته عنها (قوله سلخت الشاة عن الالهة) أى أخرجهما منه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أى وعليه فمضى الآية وآية لهم الليل نخرج منه النهار فالسليخ مستعار لأخراج النهار من ظلمة الليل فقول صاحب المفتاح للمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل مراده الظهور الأخرى وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذاهم مظلون لان اخراج النهار من ظلمة الليل بطالع الفجر والاعلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاتيان بأذا الفجائية وأجب الشارح عنه بقوله وصح قوله الخ (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أى وذهب الصنف الى الأول لانه قال فان المستعاره كسقط الجلد أى زعته عن نحو الشاة ومعلوم أن الليل يناسب أن ينقل اليه اسمه وهو السليخ ازالة الضوء ولذلك قال والمستعاره (٩٨) كشف الضوء أى زعته تأمل (قوله وصح قوله الخ) حاصله أن الليل لما كان محموه

لجميع الأقطار أمرا مستظلا كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدمات النهار بأضماى ولا جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فها يتبادر نزول منزلة ما يحل بينه وبين ظهور النهار شيء وغيره بالفناء الموضوع لما يند في المادة مرتباً غير متراف (قوله مما يتخلف باختلاف الأمور والمعدات) أى فقد بطول الزمان بين أمرين ولا بعد ذلك الزمان مترافيا لكون المادة تقتضى أطول منه فيستمر المتكامل ويلحقه بالعدم ويجعل الأمر الثاني غير متراف فيستعمل الفناء كافي قولك تزوج زيد فدل

عنك عارها ه أى انزل وذكرا العلامة في شرح المفتاح أن السليخ قد يكون بمعنى التزع بمعنى مثل سلخت الالهة عن الشاة وقد يكون بمعنى الأخرى نحو سلخت الشاة عن الالهة فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وصح قوله فاذاهم مظلون بالفاء لان التراخي وعدمه مما يتخلف باختلاف الأمور والمعدات وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لظلم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في أضواء ذلك الزمان

واحد وتحققا كتحقق في المسموع وجود الحادث لكن لما تعقل أحدهما تعقل الثاني مرتبا عليه في الإدراك نزول منزلة الترتيب الزمانى ولما لم تكن هناك مهلة صليحت الفاء في الترتيب ولا يقال ذهب الضوء مشعر بوجود الظلمة فهب أن بينهما ترتبا عقليا يصح وجود الفاء ولو اختلفت مراتبها في الخارج لكن اشعار الذهب بالظلمة ينافي للفجائية لاقتضاها عدم غطور المفاجأة كما تقتضى أنه مما له خطر لانه شول فن البلاغة مبنى على تحقق أو نزول منزلة المتحقق فطمة أمر الليل ومحوه أوجبت نزول منزلة ما لا يحيط بالبال فان الشيء اذا عظم خطره يقال بدالى منه أمرا لا يحيط بالبال على وجه اللبالة ولو خطر ذلك الأمر بالبال فالفجائية تقول على هذا استعملت فليما شأن أن يحيط نزيلا له منزلة ما لا يحيط لظمنه وعز شاته فعبارة للصنف فيما اقتضته على هذا لا يردها عليها لان الواقع بعد للمستعاره هذا الاعلام وهو صحيح عليها اذ المستعار له عنده هو ذهب الضوء عن مكان الليل والواقع بعده هو الاعلام على ما قرنا وأما عبارة السكاكى حيث قال ان المستعار له هو ظهور النهار من ظلمة

قال القراء الأصل الظلمة والنهار طار عليها وهو الذى يشهد له أصول علم الهيئة من أن غروب النور الحاصل من وقوع شعاع الشمس على وجه الأرض وانكساره محيط بمخروط ظل الأرض احاطة الجلد الأسود بالسليخ فاذال ضوء الشمس عن وجه الأرض بواسطة (١) غروب الظل عليه فهو زمان الليل وأما كلام السكاكى فيرجعه قوله تعالى منه فان الجلود ان كان مسلوخا وان شاء مسلوخ عنها لان الشاة

لهم أن بين التزوج والولادة الحمل إلا أن المادة تعدد معايقا للتزوج وكما في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقد بقصر الزمان بين أمرين والمادة في مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤتى به كافي قولك جاء الشيخ ثم الطلبة فتأخرهم عنه ولو درجة تعدد المادة مهلة لان الشأن مقارنة بمجموع لحيته وكما في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر بد قوله فكسوا بالاعظام الخ (قوله وزمان النهار) أى الذى يبدوه طلوع الفجر وازدافه زمان للنهار بيانية (قوله وان توسط بين اخراج النهار من الليل) أى بين اخرجه من الليل السابق بطلوع الفجر (قوله وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام الاخرى بالثروب (قوله لكن لظلم الخ) أى لكن لما كان دخول الظلام بعد اضاءة النهار شأنه عظيم حتى ان من حقه أنه لا يحصل الا بعد نهارات متعددة صار حصوله بدنه نهارا واحدا أمرا قريبا فلذا أتى بالفاء (قوله وكونه غليظي) من عطف السبب على السبب (قوله ذلك الزمان) أى وهو النهار

(١) قوله بواسطة غروب كذا في الأصل ولعل في الكلام سقطا والأصل بواسطة ميل مخروط الخ كتبه مصححه

عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاخهم عقب اخراج النهار من الليل بلامهلة وعلى هذا حسن اذا  
للفجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل

الليل فيها اشكال لان السامع على هذا وهو المستمع قد أطلق على ظهور النهار من ظلمة الليل والواقع  
بعد ظهور النهار بعد خفائه من ظلمة الليل هو الابصار لا الاظلام وقد يؤول التوفيق بين كلام  
السكاكي والمنصف بأوجه (أحدها) أن ظهور النهار إنما يحصل بظهور جميع أجزائه ولا يكون  
ذلك إلا بظهور آخر جزء منه وبوجود لحظته يتم الغروب فيكون الواقع بعد ظهوره جميعا هو الاظلام  
فيعود كلامه للسلام والمنصف وفيه أن النهار هو انتشار جميع أجزاء الضوء المحصور وقد وجد ذلك عند  
الطالع ولم يوجد إظلام وللقدر الذي استمر فيه ذلك الضوء كأزمان كل حادث فإن الحادث يوجد  
بجميع أجزائه فإذا انضم بعد استمراره لا تجعل لحظة عدمه من أجزائه فكأنه قبل هذا في حادث غير

النهار فكذلك النهار وهذا ظاهر على أن المراد بالنهار الضوء وهو الأقرب (وثانيها) أن الكلام على  
وجه القلب والتقدير ظهور ظلمة الليل من النهار والواقع بعد ظهور الظلمة بعد خفائها من النهار وهو  
الاظلام وفيه أن القلب يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالنمل ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وذلك كاف في  
قبضه (وثالثها) أن المراد بالظهور التمييز ومن بمعنى من والمعنى أن السامع له تمييز النهار عن  
ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام وبرهله أنه أن زيد بالتمييز إزاحة  
النهار عن مكان الليل بعد انه في مرأى العين فهو الوجه الرابع على ما سنذكره وإن أريد تمييزه عنه مع  
بقاء وجوده في مكان الليل فهو السادس لا يحتاجان تمييزه عن حال كونه موجودا في مكان آخر هو الذي  
نعني بعده في مكان الليل فلم يبق لهذا الثالث معنى مستقل صحيح تأمله \* والوجه الرابع أن المراد  
بالظهور الزوال كافي قولنا في ذؤيب

وعبرها الواشون أتى أحبا \* وتلك شكاة تظاهر عنك عارها

أي زائل عنك عارها والشكاة الشكية يقال شكى وشكيت وشكاة إذا أوجع بعضهم أعضاه فكأنه  
يقول وتاذيك بما ذكره وجرى ذؤيب لا عار عليك فيه وكذلك قوله \* وذلك عار يا ابن ربيعة تظاهر \*

مساوغة من المجد حينئذ ان هلتنا على الأول لم تأويل فيه معنى عن وتكون المجاوزة كقيل في  
قوله تعالى قيل للقياسية فلو بهم من ذكر أفعأى عن أوتأويل نسلخ بنخرج ويثوله قول الواحدى في  
الآية نسلخ بنخرج منه النهار اخراجا وكذلك قال الزماني وبالجملة ما ذكره المنصف أقرب والقولان  
محتاجان على أن المراد زوال النور ووجود الظلمة بغروب الشمس قال السكاكي إنما أراد بظهور  
النور خروجه وزواله بالكلية بالغروب فلا يبقى سوى الظلمة قال الشيرازي النسلخ يستعمل بمعنى النزع  
تقول سلخت الأهاب عن الشاة أي نزعته عنها ويستعمل بمعنى الإخراج تقول سلخت الشاة من الأهاب  
فيها صحيحان وتقدير الآية على الأول نزعنا النهار وكان كاللباس فصار ليلا فاذا هم داخلون في الظلام  
على الفور كاهو موضوع الفاء وتقديرها على الثاني أخرجنا النهار من الليل فلم يبق شيء من الليل  
وذلك يطالع الشمس ثم أورد على نفسه أنه لو كان كذلك لما قال تعالى فاذا هم مظلون والفاء للتعقيب  
وأجاب بأن الفاء قد تستعمل لجرم الترتيب فالمراد فاذا هم مظلون بعد انقضاء النهار ولو كان النهار  
للتوسط بينهما يزول قطعا جعل كالزائل واستعملت الفاء وإذا الفجائية قال ولا تستقيم إذا الفجائية  
إلا إذا كان النسلخ بمعنى الإخراج إذا لا يستقيم أن تقول نزعنا ضوء الشمس ففاجأ الظلام كالإيقال  
كسرت الكوز ففاجأه الانكسار بخلاف قولك أخرجت النهار من الليل ففاجأ الليل قلت ما ذكر من  
أنه لا يقال غابت الشمس فاذا الظلام ينعزع وقد قال تعالى حتى إذا جاءوها بعد قوله تعالى وسبق الذين

(قوله عد الزمان قريبا)

أي فلذا أتى بالفاء (قوله)

وجعل الليل كأنه

يفاجئهم الخ) أي فلذا أتى

بأذا الفجائية وقوله كأنه

يفاجئهم عقب الخ أي

يحصل لهم من غير توقع

له حينئذ (قوله وعلى هذا)

أي ما ذكر من قوله لكن

لنعظم الخ (قوله حسن اذا

للفجأة) أي لان دخول

الظلام غير خروج النهار

ومفاجئ له بهذا الاعتبار

(قوله ففاجأه) أي الخروج

للفهم من أخرج

ولو جئنا السليخ بمضى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام

أي أن أول رؤية اسم امرأة وإذا كان الظهور بمضى الزوال فالواقع بمنزلة الزوال عن الليل هو الاظلام وهذه الوجوه كلها أذاعت ردت كلام السكاكي إلى كلام المصنف كالأينخي والشارح العلامة وجه كلام السكاكي على الاحتجاج به إلى رده لكلام المصنف وبما يقتضي أن عدم رده لكلام المصنف أرجح فذكر أن السليخ قد يكون بمضى النزع مثل قول القائل سلخت الأهاب عن الشاة أي نزعته عنها وهو الذي اعتبر المصنف النقل عنه لأنه قال استعير من كسحط الجلاء أي نزع ومعلوم أن الذي يناسب أن ينقل إليه حيث قد هو إزالة الضوء لذلك قال استعير لكشف الضوء وانما قلنا هو المناسب لأن متعلق كل منهما سائر لما يخرج بمنزلة وهو لا يناسب نقله للظهور بعد الخفاء كالأينخي ثم قال وقد يكون بمضى الأخراج كما يقال سلخت الشاة عن الأهاب والذي يناسب أن ينقل إليه اظهار سائر غيره وهو الذي اعتبره السكاكي في هذه الاستعارة ولاينخي أنه لا يناسب أن ينقل لازالة السائر واذهابه بل لأخراج الستور وما ذكره العلامة يتم إن صح لفة في كل منهما على الأصل والأفيدعي أنه في أحدهما من باب القلب وأنه مثلا لنزع دائما فقول القائل سلخت الشاة عن الأهاب قلب فعل الأول يعقب ظهور الاظلام فناسب الفاء في فإذا هم مظلون حقيقة وعلى الثاني يحتاج إلى إبداء لطيفة في صحة الفاء لأن الذي يكون عقب اظهار النهار من الليل واخراجه منه الذي شبه بإخراج الشاة من الأهاب هو الابصار ووجه ذلك أن الليل لما كان عمومته جميع الأقطار أما مستعظما كان للتبادر أن لا يحصل إلا بعد مضى مقدار النهار بأضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط لم يحصل بعد ما ينبغي له فباقي تبادر نزول منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء لأن وجوده لا يكون شأه أن يحول كعدمه بالنسبة لتلك الحيلولة فغير بالفاء ولاشك أن اعتبار التعاقب كالم يحصل فيه للأشعار بعظمة أمه وأمه ما ينبغي أن لا يكون إلا بعد أضعاف أوقات ذلك الشيء كافي الليل مع النهار عما يستتبع خست الفاء الشعر المارة بالمعاقبة للشار به هذه اللطيفة وقد علم

(قوله ولو جئنا السليخ بمضى النزع) أي كما ذهب إليه المصنف (قوله عن الهواء) أي الذي هو مكان الليل أي المكان الذي يلقى ظلمته فيه

اتقار بهم إلى الجنة زمرا وإن كان بحيثهم عقب سوقها إليها الذي ألبأ الشرازم إلى هذا التكلف أعظم أن يظهر النور من الظلمة لا يكون إلا ببقاء النور ظاهرا وطلوع الشمس وليس كذلك فالجاء يريد السكاكي بخروج النور وظهوره خروجه عن الأفق فلا يبقى منه شيء عند غروب الشمس وزوال الشعاع والظلمة \* يبق على الجميع اعتراض وهو أن قولهم إن الطرفين حسيان والجامع عقلي منوع بمحتل أن يقال إن ترتب أمر من هذين على الآخر حسي فإن خروج الجلد وانصراف النهار وظهور الظلمة والشاة كاله حسوس مشاهد فهو حسي ويمكن أن يقال كشف الضوء وهو إزالة غير محسوس بل متعلق وإنما المحسوس الضوء نفسه وقد يجاب عنه بأن إزالة النور هو إغاثة الشمس وهو مشاهد و بروز الظلمة مشاهد وذلك ترتيب لا ترتب والجامع ليس ذلك بل هو الترتب فالترتيب حسي والترتيب الذي هو أثره عقلي وكذلك كشف النور عن الظلمة حسي وانكشفه للرتب على الكشف عقلي لكن هذا التعقيب يجرى إلى فساد أن يكون الترتيب هو الجامع ويقتضي أن يكون الجامع هو ترتب شيء على آخر فيختلص بالاعتراض ويرجع حاصله إلى أن الجامع ليس بالترتيب بل الترتب والترتيب حسي ومثل السكاكي استعارة ما طرأه حسيان ووجهه عقلي بقوله تعالى إذا أرسلنا غماما من السماء فالتعاقب حسي والستار منه للرأى والجامع للتمتع بظهور النتيجة والآخر فالطرفان حسيان والجامع عقلي قال المصنف فيه نظر لأن المقدم صفة للرأى لا اسم لها ولذلك جعله صفة للرأى لا اسما كأنه يريد أن المقدم هو الستار منه وهو صفة غير عقلي وقد تقدم لها في باب التشبيه الكلام على الستار من اسم المفاعل ونحوه وأنهم عدوها عقلية وإن كانت واقعة على ذات كقولهم \* أخوان لم

## لم يستقم أول بحسن كما إذا قلنا كسرت الكوز

أن هذا الوجه يقتضي أن الاظلام بعد الفعل الذي هو اظهار النهار ولا شك أن اظهار النهار لا يشتر  
بالليل ولا يترب عليه بالامثلة لوجود اللمة لحسا وأما اتفت بالاعتبار السابق ومعلوم أن اللغاضي هو  
الآتي من غير ترقب ويستعظم أمره غالبا والاظلام هو الذي أتى بالترقب وهذا مستعظم وأما لم يترب  
الليل لأن اظهار النهار لا يشتر به غنى إذا التفحالية هنا على هذا الوجه لاقتضائها أن الاظلام جاء من  
غير ترقب وحسنت الفاعل ذلك كما تقدم وأما الوجه الاول فالفاء فيه ظاهر أمرها باعتبار الترتب  
العقل كما تقدم وللغفلة تحتاج أيضا إلى تأويل وقد بيناه فيما تقدم وأما احتياجنا لأن إزالة الضوء  
يبلغ منه وجود الاظلام فلا يؤتى فيه بما يقتضي للغفلة ألا ترى إلى قولك كسرت اللبنة لا يصح  
أولا بحسن فيه أن يقال فإذا هي منكسرة لأن الانكسار شعر بالكسر لا بمطأوعه وهو حاصل  
بحصوله فكنا اذهب الضوء شعر بالاظلام حتى كأنه مطأوعه ويحصل معه فلا تحسن فيه للغفلة  
وأما لم نقل لا تصح لامكانها بأما يدل السابق الذي قد يدعى فيه أنه تكلف فقد ظهرت بهداحة كاذم  
السكاكي من غير حاجة لرد إلى كلام المصنف وترجحه بصحة المفاجأة فيه بلا تكلف والقاديه للاعتبار

حي خالد بن ميمونة \* وكلام المصنف واعتراضه ماش على هذا لأن العقيم صفة لا ذات وقد تقدم منا  
الاعتراض على ذلك أن قولنا أخوالهم حتى معناه رجل حتى صفة جارية على ذات محسوسة وتلك  
الذات هي المشبه به فيكون المشبه به محسوسا وهذا السؤال جار بينه هنا وفيه تأييد لما بقوله السكاكي  
بل عقيم أقرب إلى أن يكون محسوسا من نحو الحي والمال لأن الحي مملو له شيء له الحياة لا يدل على  
خصوص جسم أو غيره وعقيم ليس مملو له على ما ذكره شيناه العقيم بل هو خاص بالعقيم عن اولاده  
فدلوله إنسان لها العقيم فقد يقال أعم من هذه الحيلة أقرب للدلالة على الذات فيصح ضم السكاكي  
ويصح بذلك قوله المستعار له المرء بالان العقيم في ذلك وأما لا تليس للمشبه به على التحقيق بل للمشبه  
به المرء العقيم والمعنى إذا رسلنا عليهم الرج المشبه به المرء العقيم \* وأعلم أن هذا المكان أشكل على الشيرازي  
فمن بعده حتى قالوا أن هذا عند السكاكي استعارته له بالكتابة فانه ذكر المشبه وهو الرج ولم يذكر المشبه  
به وهو المرء بل ذكر كسرت وهو العقيم وهو غلط فان الاستعارة بالكتابة أن يراد بالمشبه المشبه به  
لادعاء أنه فرد من أفراد المشبه به كما تريد بالنية السبع لادعاء أن النية فرد من أفراد السبع ثبت بذلك  
اغتيالها الذي هو صفة جنس السبع وهذا المعنى لا يتأتى هنا لأنه ليس القرض اثبات أن الرج فرد من  
جنس النساء فنثبت ذلك للرج لا يفتدنا هنا عقيم لأن العقيم ليست صفة ثابتة للنساء مطلقا ولا غالبا  
والذي أوقفهم في ذلك قول السكاكي أن المشبه به المرء وهو لا يراد بالمشبه به غير المذكور بل يراد  
بالمشبه به المرء المستعار من لفظ العقيم على ما سبق فليتأمل ثم قال المصنف الحق أن المستعار منه مافى  
المرأة من الصفة التي تمنع الحمل المستعار له مافى الرج من الصفة النافعة من انشاء المطر وإفراح الشجر  
والجامع بينهما ما ذكر وهو المنع من ظهور الشجره وفيه نظر لأن المستعار منه هو اللفظ المجازي المسى  
بالاستعارة وهو هنا لفظ عقيم فكيف يجعل المستعار له الصفة وهي لم تذكر والاستعارة عبارة عن ذكر  
أحد طرفي التشبيه وقال بعضهم المشبه والمشبه به ههنا الرج والمرأة وهما حسيان والاستعارة هنا  
مكنية لتكون المذكور هو المشبه وهو الرج دون المشبه به وهو المرأة والعقيم استعارة تخيلية وهو أعلم أن  
جميع ما تقدم هو معنى على أن استعمال عقيم في الرج مجاز وقد قال الجوهري يقال رجل عقيم ورجع  
عقيم لا تلتحق سبحانه ولا شجرا فيحتمل أن يكون العقيم للرج حقيقة وقال الراغب أصل العقيم ليس  
المانع من قبول الآخر يقال رجع عقيم يصح أن يكون بمعنى فاعل وهي التي لا تلتحق سبحانه ولا شجرا

(قوله لم يستقم أي لان  
الدخول في الظلام  
مصاحب لزعم الضوء  
وحينئذ فلا يقل الترتيب  
الذي تقيده المفاجأة فان  
قلت انه مستقيم نظرا  
اسكون زعم الضوء علة  
في دخول الظلام ودخول  
الظلام مملول له والهة  
وللعلول مرتبتان في  
التعقيل من حيث  
اختلافهما في الزينة فالهة  
تلاحظ أولا وللعلول  
يلاحظ ثانيا قلنا الاستقامة  
وان حصلت بذلك لكن  
الحل على ذلك لا يحسن  
لأن التبادر من قولنا زعم  
ضوء الشمس عن الهواء  
فمفاجأة الظلام أن الترتيب  
بينهما باعتبار الزمان والمعنى  
على غير مستقيم كما علمت  
والحاصل أن قولنا زعم  
ضوء الشمس عن الهواء  
فمفاجأة الظلام إما غير  
مستقيم باعتبار الترتيب  
الذي تقيده المفاجأة  
زمانيا وإما غير مستحسن  
ان اعتبارنا ذلك الترتيب  
رتبي

فجأه الانكسار (وإما مختلف) بضم حسي وبضم عقي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي

اللطيف ولقد انزل يقول للمفاجأة في الوجه الاول استعرت للطلعة الباقية كقافر رناها في تفسير كلام المصنف ولانسل وجود التكليف في أصلها القام فيه كذلك وللمفاجأة في الثاني تصح بلا تأني ولا انقضاء فيه يحتاج الى قسم فاعتدل الوجهان في وجود الاعتبار اللطيف في القام فيهما بأن اعتبر في الاول الترتيب العقلي كالخشي وفي الثاني الوله كدسها وزاد الاول بالاعتبار اللطيف في المفاجأة وعليه قوله الوجه الاول أرجح تأمله (وإما مختلف) عطف على قوله اما حسي أي ان كان الطرفان حسيين فالجامع اما حسي كذا وعلى كذا وإما مختلف بضم حسي وبضم عقي وأما بتأني الاختلاف عند التمدد وذلك (كقولك رأيت شمسا وأنت) أي والحال أنك (تريد) بلفظ الشمس (انسانا كالشمس) وتعتبر أنك إنما استعرت الشمس لذلك الانسان بعد تشبيهه به (في) وصفين (حسن الطلعة) أي حسن الوجه وسمى الوجه طلعة لأنه هو للطلع عليه عند الشهور ودول الوجاهة وقد تقدم أن الحسن يرجع الى الشكل

ويسمح أن تكون بمعنى الفعول كالعجز العقيم وهي التي لا تقبل الأثر والخير وإذا لم تقبل ولم تأثر لم تعط ولم تؤثر ومثل السكاكي أيضا لما نحن فيه بقوله تعالى فجعلناها حصيدا كان لقرن بالاسم قال فالمستعار له الأرض والخزفة والمستعار منه الثبات وهما حسيان والجامع المهلاك وهو امر عقي قال الشبراوي وغيره يريد أن الاستعارة هنا بالكتابة لكون التشبيه مذكورا دون التشبيه بقرينة وهو الحصد وفيه نظر لجواز أن يكون استعارة تخيلية مصرحاً بها بأن يراد الأرض حقيقتها وقوله حصيدا أي نباتا حصيدا فللتشبيه في حكم المذكور لأن حصيدا صفة التقدير فجعلناها نباتا حصيدا ولا شك أنك إذا قلت زيد كالرقيم على لا موطر فالتشبيه مذكوران لأن تقديره كالشخص الرقيم لا يرتب في ذلك ثم إن الزمخشري قال التقدير فجعلنا زرعها حصيدا مشبها بما يحصد من الزرع وكان لم يزرعها على حذف الضايف في هذه الواضع لا بد منه والام يستقيم المعنى اه وهذا يقتضي أنه لا يرى أن هذا استعارة بالكيفية ثم قول السكاكي أن المهلاك عقي فيه نظر لأن المراد به في جانب النبات الحصد وهو حسي وفي جانب الأرض زوالها وهو حسي والأفنى فرق بين ذلك وبين كشف الضوء عن الظلمة وكشف الجلد عن الشاة وكل منهما زوال شيء وقد جعلهما حسيين وإن قال أن الحسي أي ما هو الإهلاك لا المهلاك كما أن الكشف والانكشاف عقي فلنا مسلم ولكن لانسلم أن الجامع المهلاك بل هو الإهلاك لأنه مدلول فجعلناها حصيدا ص (وإما مختلف الخ) ش هذا هو القسم الثالث وهو أن يكون الطرفان حسيين والجامع مختلف بضم حسي وبضم عقي كقولك رأيت شمسا وتريد اناسا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن والانسان والشمس وحسن الطلعة حسيات ونباهة الشأن عقي قال المصنف وأهم السكاكي هذا القسم وأجلب عنه بعض الشارحين بأنه لم يمهله لأن التقسيم الى حسي وعقي منفصلة مائة الخ لاف في صدق بكل منهما ومجموعهما فانه ليست مائة الخ (قلت) والتحقق أنما أن أرباب الجامع المختلف أنهم اجمعان مستقلان فهذا التقسيم داخل في كلام السكاكي وأدل دليل على المصنف أنه صانع المصنع السكاكي في بابي أي فانه قسم الاستعارة الى ثلاثة أقسام مطلقة وممرشة وبجريدة ولم يجعل منها رابعا وهو مجردة ممرشة لكن قال بعد الثلاثة قد يجمع الترشيع والتجريد فذهبنا نظير ما صنع السكاكي في كونه لم يجعل القسمة رابعة فلما لم يفسد تقسيم المصنف الآتي أو يكون السكاكي لاجابة به الذي ذكره هذا التقسيم وإن أراد أنه جامع واحد مركب من أمرين حسي وعقي فلم يدخل ادلا يصدق عليه أنه حسي ولا أنه عقي والظاهر أن المراد الاول لأن حسن الطلعة ونباهة الشأن

وأما استعارة عسوس الحسوس بما بضم حسي وبضم عقي فكذلك رأيت شمسا وأنت تريد اناسا شبيها بالشمس في حسن الطلعة

(قوله فجأه الانكسار) أي فالانكسار مطالوع للكسور وحاصل مع حصوله وحينئذ فلا يقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم فقد ظهر مما قاله الشارح السلامة صحة كلام السكاكي وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لاعي ما قاله المصنف (قوله كقولك الخ) قد نبه بجمل مثل هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يروى به فلنا تركه في الفتح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وسمى الوجه طلعة لأنه للطلع عليه عند الشهور والمواجاة وقد تقدم أن الحسن يرجع للشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المتبر في التشبيه حيا



ونبأه الشأن وأهل السكا كي هذا القسم وأما السطر معقول لمقول فكوله تعالى من يشأ من مرقدا فإن السطر منه الرقاد (قوله ونبأه الشأن) أي شهرته ورفقته عند النفوس وعلا الحال في القلوب لا اشتغال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله وهي عقلية) أي لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها كونه بحيث يبالي به وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونبأه الشأن على الانفراد كالسكا كي جعل هذا القسم استمارتين أحدهما بجامع حسي والآخرى بجامع عقلي فأقطع عندهما القسم من (١٠٣)

(ونبأه الشأن) وهي عقلية (والا) عطف على قوله وإن كانا حسين أي وإن لم يكن الطرفان حسين (فهما) أي الطرفان (إما عقلا إن نحو من يشأ من مرقدا فإن السطر منه الرقاد) أي النوم على أن يكون للرقدمصرا وتكون الاستمارة أصلية أو على أنه بمعنى للسكان

واللون وهما جسيبان فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسيا (ونبأه الشأن) أي ارتفاع الشأن عند النفوس وعلا الحال في القلوب وهذه النبأية يحتمل أن يراد بها المزاولة التي تحدث في النفوس بسبب حسن الطلعة وجمال النظر فتكون لازما لموصف قبلها ويحتمل أن يراد بها المزاولة الخاصة بأوصاف أخرى توجب ارتفاع الصيت وشهرة الذكر والوضوح عند العالم والخاص والارتفاع على الاقتران وتلك الأوصاف مثل الكرم والعلم والنسب وشرف القدر فتكون مستقلة عن حسن الطلعة وبكل تقدير فهي عقلية إذ لا يخفى أنها بمعنى استعظام النفوس لصاحبها كونه بحيث يبالي به رفته وذلك أمر غير محسوس فنجوع هذا الجامع جزء الأول حسي وجزء الثاني عقلي ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل منهما على الانفراد جعل هذا القسم استمارتين أحدهما بجامع حسي والآخرى بجامع عقلي فأقطع عندهما هذه الأقسام لمود إلى الجامع العقلي أو الحسي ومن اعتبر صحة النقل باعتبار ما عده كالمصنف وهو الجاني كاعتد في التشبيه (والا) يكن الطرفان حسين فهو وجواب معطوفان على قوله فإن كانا حسين عطف الجمل وجواب قوله (فهما) أي إذا لم يكن الطرفان حسين فذاك أن الطرفان حينئذ (إما عقليان) معا يلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لعدم صحة قيام المحسوس بالمقول كما تقدم ثم مثل العقوليين فقال (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (من يشأ من مرقدا) والرقد يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل أن يكون اسم مكان أي مكان الرقاد فإن أريد الأول فلا شك أن السعار منه الرقاد وتكون الاستمارة أصلية وإن أريد الثاني فالاستمارة في المشتقات لمصدرها وإن كانت أسماء الاما كن لأن تلك للمعاني المشتقة من ألفاظها هي القيود لهم بها في المشتقات وأما البوت الملابسة لما فقد أخذت فيها على وجه العموم وسيأتي زيادة بيان لهذا في المشتقات وإذا كانت المصادر هي القصود فالذات في المشتقات فالتشبيه فيها ينبغي أن يكون هو المعتبر فليس أيضا تكون لاستمارة من المصدر أصلا وإن كانت في الرقاد أي هو اسم المكان على وجه التشبيه ويسمى قوله (فإن السطر منه الرقاد) أي النوم فإن أريد الرقاد المصدر فأصلية كما تقدم وإن أريد المكان فقد جامعا لم يقصد منهما التمام حقيقة واحدة (قوله وإلا) أشار إلى القسم الرابع أي وإن لم يكن الطرفان حسين (فهما عقليان) نحو قوله تعالى قالوا يا بلن من يشأ من مرقدا فإن السطر منه الرقاد والمستمار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والثلاثة عقلية وقد يقال للرقاد اسم مكان الرقاد كالمصنف

ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الجاني كما عده في التشبيه (قوله عطف على قوله الخ) ظاهره أن المعطوف على قوله إن كانا حسين للشرط فقط وليس كذلك بل المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما إما عقليان (قوله إما) الخ عطف الجمل (قوله إما عقليان) أي ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا للمعنى من عدم صحة قيام المحسوس بالمقول (قوله نحو من يشأ أي نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة) قوله فإن السطر منه الرقاد اعلم أن الرقاد في الآية يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل أن يكون اسم مكان أي مكان الرقاد فإن أريد الأول فلا شك أن السطر منه الرقاد وتكون الاستمارة أصلية وتقر بهان يقال شبه الموت بالرقاد بجامع

عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستمر اسم الرقاد لبوت استمارة تصريحية أصلية وإن أريد الثاني فيكون السطر منه محل الرقاد والستر له القبر الذي يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فإن السطر منه الرقاد والستر له الموت وأجاب الشراح بقوله إلا أنه الخ واصله أن النظر له في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات أعما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا لافس المكان والذات والتشبيه في المقصود الأهم أولى وحينئذ فلي هذا الاحتمال الثاني في شبه الموت بالرقاد وقد استمار تمام الرقاد الموت ويشق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أي المجل الذي يقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستمارة فالنصريح التبعية فتم له ما ذكر أن السطر منه الرقاد والمستمار له الموت على كل من الاختائين إلا أنه على الأول

## والمتعاره الموت والجامع لعدم ظهور الافعال والجميع عقل

المستعار منه الرقاد والمستعاره الموت أصالة وكذا على الثاني باعتبار الأصل وإما باعتبار التسمية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعاره القبر الذي هو المكان الذي يترقر فيه دوام معنى الموت (قوله لأنه اعتبر التشبيهي المصدر) أي أولاً وفي المشتق بما (قوله إنما هو المعنى القائم بالذات) أي وهو المصدر (قوله ويستمع لهذا) أي لسا ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمنشقات أنما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) أي بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل أي مع كل منهما فكل من النام والميت لا يظهر منه فعل وقديس شكل بأن النام يصدر عنه أفعال الآن يقال ليس للراد بالظهور الوجود بل الكثرة والوضوح والبراد الافعال الاختيارية المستعدها (قوله والجميع عقل) أراد بالجميع الموت (١٠٤) والنوم وعدم ظهور الفعل أما الموت وعدم ظهور الفعل فكأن كل

منهما عقلياً واضح وأما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار من ذلك انعطاف ولا شك أن انتفاء الاحساس المذكور عقل

(قوله وقيل الخ) هذا إشارة لاعتراض وارد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل واحد من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعاره أقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ فلا يصح جامعا فالخلق الخ (قوله أقوى) أي لأن في الموت زال الروح والادراك بالحواس بخلاف النوم فانه وان أزيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم لموت بحيث لا يظهر فعل

الأنه اعتبر التشبيهي في المصدر لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات أنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيهي في المقصود الأهم أولى ويستمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التسمية (والمستعاره الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقل) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعارة أعني الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون للمستعار منه أقوى فالقوى فالقوى الجامع هـ البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى

استبرأ أصلها لما تقدم ولها غير بالرقاد وإن كانت في الرقاد كما (والمستعاره الموت) على الأول أصالة وعلى الثاني باعتبار الأصل وباعتبار التسمية القبر الذي هو المكان لتقرر دوام معنى الموت (والجامع) بين الموت والنوم (عدم ظهور الفعل) مع كل منهما (والجميع) من الموت والنوم وعدم ظهور الفعل (عقل) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلما راد انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من انعطاف وانسدال العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس المذكور عقل وورد على كون الجامع عدم ظهور الفعل أنه في الموت الذي هو المستعار له أشد ومعنى أشد البعد زومه للموت ومحموع في الافعال بحيث لا يظهر فعله أصلا ومن زومه أنكر ضعف العقول صحة أصل الافعال بمدلول الموت وهو الحياة بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود في الجلة وإنما تسلط العلم فيه على الافعال التي يستعدها وهي الاختيارية التي تقصد لأغراضها ولم يعتد بنهرها لعدم الفائدة مع قلتها ولذلك صح في الافعال من النوم ولم يستبرأ الفعل الملازم للنوم كالنفس فاذا علم أن عدم الافعال في النوم ولو صح باعتبار الاختيارية المذكورة هو في النوم الذي هو المستعار منه أضغف لم يصح أن يكون جامعا لما تقرر وتقدم من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وشرط كون الجامع في المستعار منه أقوى هو المشهور نظرا إلى أن الاسم للنقل عما ينقل بنأويل أن المشبه داخل في جنس المشبه

فيكون مستعار الالهام موضع الموت أن كان يطلق عليه أو لعدم فعل الأول يكون استعارة محسوس لحسوس بجامع عقل ومثل السكاكي لهذا القسم بقوله تعالى وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا فالمستعار منه التقدم والمستعار له الأخذ في الجزء بعد الإهمال والجامع وقوع الموت في العين وفيه نظر لأن تقدم المسافر حسبي وكون قدومه بمسند لا ينبغي أن يكون حسبا بقيد عقل وكذلك مثل بقوله تعالى سنفرغ لك أيها الثقلان استبرأ من فرغ ليجازي وهي عقليان وقد يقال الفراغ من شغل

لكونه

معه أصلا زال الروح بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود في الجلة وإنما تسلط العلم فيه على الافعال التي يستعدها وهي الاختيارية التي تقصد لأغراضها ولم يعتد بنهرها لعدم الفائدة مع قلتها (قوله فالخلق الخ) هو من جملة التقييل وقوله أن الجامع أي بين الرقاد والموت (قوله هو البعث) أي بناء على أنه موضوع للفرق المشترك بين الايقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الاحساس السابق أما إذا قيل أنه مشترك بين الايقاظ والاحياء أو أنه حقيقة شرعية في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه في الطرفين ما (قوله أظهر) أي من حيث الادراك (قوله أقوى) أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس للراد أنه في النوم أقوى بالنظر لانهاء المعناه في الموت أقوى لأن فيه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط

(قوله لكونه عا لا شبهة فيه لأحد) أي بخلافه في اللوث قد أنكره قوم وهذا أنه لكونه أشهر في النوم (قوله وقرينة الاستمارة) أي في هذه الآية أي القرينة للثامنة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي (١٠٥) وأن الرقاد الموت وقوله هو كون

هذا الكلام كلام اللوث

أي بعد بثهم ولا شك أن

اللوث لا يردون الرقاد

بمعنى النوم لأنه لم يكن حاصلا

لهم (قوله مع قوله هذا

ما وعد الرحمن وصدق

المرسلون) أي لأن ما وعد

به الرحمن وصدق فيه

المرسلون وأنكره القانونون

أولا هو البعث من اللوث

لالرقاد الحقيقي وأشار

الشارح بقوله والقرينة

كذا مع الخ إلى أن تلك

الاستمارة قرينتين وأولاهما

منضوية والثانية لفظية

ثم إن ما ظهر للشارح أن

قرينة الاستمارة المذكورة

في هذه الآية ما ذكره من

كون هذا الكلام كلام

اللوث بعد البعث سواء قلنا

أن الجامع عدم ظهور

الفعل أو قلنا إن الجامع

مطلق البعث وهو كذلك

أما على الثاني فلأن البعث

جامع والجامع لا يكون

قرينة لاشترائه بين

الطرفين وأما على الأول

فقد ذكر بعضهم أن ذكر

البعث هو القرينة

واعترضه الشارح في الطول

بأن البعث لا يختص

للملوك لأنه يقال بضمين

نومه إذا أيقظه وبث

لكونه عا لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستمارة هو كون هذا الكلام كلام اللوث مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (وإما مختلفان) أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي

به فيكون هذا فردان متعارف وغيره والمعنى المتعبر بالإدخال هو الذي يجعل كالجنس لها وكان الاسم وضعه والآخر في أحد الفردين تقتضي أن يكون له أقوى ولو في تلك الأعرافية به وعلى هذا يتضح ورود ما ذكرنا لأن يجب بثه عدم الفعل في النوم لكثرة شهوده كذا قيل وفيه ضعف لأن عدم الفعل في اللوث كالضرورة بخلاف النوم وقيل يشترط كونه أقوى نظرا إلى أنه يكفي في أعرفية أحد الفردين كونه بالاسم أشهر وإن كان الجامع الذي جعل كالجنس لها متساويا أو أضعف في المشهور بالاسم كما لا يشترط كون الوجه في التشبيه أقوى وعليه فيتنقضي ورود البحث لكن هذا يناقض ما شتر أن الاستمارة مبنية على المبالغة في التشبيه حتى كأن الأول نفس الثاني في المعنى فإن هذا يقتضي أن المعنى للمحقيق هو في أحد الطرفين أقوى لاحتياج إلى المبالغة في الالحاق والتسوية في المعنى لأنه إنما يقال بالغ في كذا إذا أنهأ ما هو أو كمالا للمبالغة في التشبيه وجب إبلاغ التشبيه لما هو أو كمالا للمبالغة في التشبيه الذي ذكرنا إذا لمبالغة تحصل بغير اعتبار المعنى للمحقيق وبغير اعتبار كماله في التشبيه وأيضا لا يقع نقل الاسم حتى يتعبر بالجامع كالمبالغة في التسمية والعلية في المنقول عنه أقوى وشهر فثأله وعلى وروده يجعل الجامع بين الرقاد والموت هو البعث بناء على أنه موضوع لقدر للتركيب بين الأناط والشر بعد اللوث وذلك القدر هو رد الإحساس المهود في الحياة وأما إذا قيل أنه مشترك أو هو في الإحياء بعد اللوث حقيقة شرعية فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه في الطرفين معا وعلى أنه هو الجامع بناء على ما ذكرنا لرد فيه البحث السابق لأنه في النوم أقوى في الشهرة وأظهر ادراكا ولذلك لا ينكره أحد وإن كان معناه في اللوث أقوى في المتعلق لأنه رد الحياة وإحساسها وفي النوم رد الإحساس فقط وإذا كان الجامع هو البعث لوجوده في الطرفين لم يجعل قرينة على الاستمارة كما قيل بناء على أن الجامع عدم الفعل لأن الجامع لا يكون قرينة لاشترائه كما غلبت القرينة كون هذا كلام اللوث بعد البعث مع قولهم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لأن الذي وعد الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القانونون أولا هو البعث من الموت لالرقاد الحقيقي (وإما مختلفان) عطف على قوله أما غلبان أي إذا لم يكن الطرفين حسيين فهما إما أن يكونا عقليين معا كما تقدم وإما أن يكونا مختلفين بأن يكون أحدهما عقليا

البدن حسي (قوله وإما مختلفان) إشارة إلى القسم الخامس وهو استمارة محسوس لمقول كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر فإن المستمارة منه كسر الزاجية وهو حسي كذا قال المصنف وفي قوله إن الصدع كسر الزاجية نظر فإن الصدع في اللغة هو الشق سواء أ كان للزاجية أم غيرها والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وما غلبان كأنه قال إن الأمر ما لا يتم محي كما لا يتم صدع الزاجية كذا قاله وفيه نظر لأن التبليغ حسي بذكر بحساسة السمع فهما على هذا أحاديان ولأن المصنف قال المستمارة أظهر المرين لكان أقرب فأن الظاهر قديكون بطر في حسي أو بطر في عقلي قال الفراء أراد فاصدع بالأمر أي أظهر يدك ثم إن الآية لم يرد بها مطلق التبليغ بل التبليغ جها ومطلق التبليغ كان واقفا قبل نزول الآية والتأثير في الزاجية حسي وفي التبليغ عقل فالجامع بعضه حسي وبعضه عقلي

(١٤ - شروح التلخيص - رابع) للوث إذا أنشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالاستمارة وحيث قد فتين أن قرينة الاستمارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أي ويترجم أن يكون الجامع عقليا كامر

فكذلكه تعالى فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه صدع الزجاجة وهو كسرهما وهو حسي والمستعار له تبليغ الرسالة والجامع لها التأثير وهما عقليان كأنه قيل أن الأمر إبانة لاتممحي كما لا يثبت صدع الزجاجة وكقوله تعالى ضربت عليهم الذلة جعلت الذلة عظيمة بهم مشتقة عليهم فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه أو ملصقة بهم حتى زلتمهم ضرب بالآزب كما يضرب الطين على الحائط فيأرمه فالمستعار منه اما ضرب القبة (١٠٦) على الشخص واما ضرب الطين على الحائط وكلاهما حسي والمستعار له حالهم مع الذلة

(والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع للتأثير وهما عقليان)

والآخر حسيا وهما حينئذ قد بان لهما اذا اختلفا فاما أن يختلفا (والحسي) أي والحال أن الحسي (هو للمستعار منه) والعقل هو المستعار له (نحو) أي كالطرفين في الاستعارة في نحو قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) فان الصدع استعارة طرفاها مختلفان والمستعار منه حسي (لأن للمستعار منه) لفظ الصدع الذي اشتق منه اصدع هو (كسر الزجاجة) ونحوها مما لا يثبت صدعا لكسر (وهو) أي وذلك الكسر (حسي) باعتبار متعلقه وانما قلنا كذلك لأن الكسر عبارة عن تعلق القدرة بالفعل الذي هو تفرق الأجزاء على الوجه المذكور والتفرق حسي في موضوعه بخلاف تعلق القدرة به فهو عقلي ولكن يمدون الوصف حسيا باعتبار متعلقه (والمستعار له هو التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم مأمرا بأبلاغه بإسماعه للبحث اليهم وبيانه لهم (الجامع) بين الكسر والتبليغ (التأثير) في متعلقهما وذلك أن التبليغ في الحقيقة بيان للبلغ والكسر تفرق أجزاء للكسور وهو في الزجاجة مصحوب بمعنى هو عدم صحة الائتنام وقد اشتركا في التأثير أماني التبليغ فلا أن للبلغ أثر في العلوم للغة ببيانها وأما في الكسر فظاهر والمراد بالتأثير تأثير خاص وهو الموجب لكون الأول أثر في الحالة الأولى وهو أمر مشترك بين الطرفين أعني تأثير الأيود معه لا يؤثر فيه إلى الحالة الأولى وهو في كسر الزجاجة أقوى وأبين وبيانه فيها أن التبليغ فيه تأثير هو بيان لا يود للين معه إلى الخفاء بوجهه والكسوف فيه تأثير هو كسر لا يود للكسور منه إلى الائتنام وذلك يقال في تفسير اصدع أن الأمور إبانة لاتممحي أي لاتعود إلى الخفاء أن كسر الزجاجة لا يكون معه الائتنام والأقرب أن هذا الجامع داخل في الماهية لدخول التأثير في مفهوم كل منهما لانه في التبليغ تأثير هو البيان المذكور وفي الكسر تأثير هو التفرق في المذكور فتأمل فان الموضوع سهل يدقن (وهما) أي الطرف الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير (عقليان) فان قيل التبليغ اسمع فهو حسي باعتبار المتعلق قلت المراد تبليغ للعاني ببيانها والبيان هو الاتيان بما يقين من غير تعقيد بكونه حسيا معلوم أن ذلك الاتيان عقلي لانه عبارة عن إيجاد شيء ببيان من عبارة أو إشارة أو فعل فهو في أصله عقلي وإن كانت مصادقه حسية لأن المصادق اذا تعددت وفقد القدر المشترك بينها لا يكون ذلك المقصود بها حسيا دالم يقصد القدر المشترك لينأتى الجمع به من حيث انه كلي كما في سائر الجوامع وأما قصدياته فصار عقليا تأمله ثم الصدع بمعنى الشق لا يتعدى بالباء فالباء في اصدع بما تؤمر وبالسكا. كي اخفى التبليغ قيد بذل الامكان وهو قيد عقلي فهو أقرب من كلام الصنف \* ومنه قوله تعالى ضربت عليهم الذلة أي جعلت كالقبة للضربة عليهم أو ملصقة بهم حتى انها صارت عنهم ضربة

(قوله والحسي هو المستعار منه) أي والمستعار له عقل (قوله فاصدع بما تؤمر) أي بلغ الأمة الأحكام التي أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشيء التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم التشبه بالشيء واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير في كل أماني التبليغ فلان للبلغ أثر في الأمور للبلغة ببيانها بحيث لاتعود لحالتها الأولى من الخفاء وأما في الكسر فلا أن فيه تأثيرا لا يود للكسور منه إلى الائتنام وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين ولذلك قال الشارح في تفسير اصدع أن الأمر إبانة لاتممحي أي لاتعود إلى الخفاء كما أن كسر الزجاجة لا يود معه الائتنام (قوله كسر الزجاجة الخ) في القاموس الصدع كسر الشيء الصلب وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل فالمراد كسر

الزجاجة ونحوها مما لا يثبت صدعا لكسر وجعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لأن الكسر مصدر والشيء المصدرى لا وجود له في الخارج لانه مقارنة القدرة الحادثة لفعل وأما متعلق الكسر وهو تفرق الأجزاء (١) فهو أمر وجودي يترك بالخاصة (قوله والمستعار له التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم مأمرا بأبلاغه إلى للبحث اليهم أي بيانه لهم في القاموس التبليغ الإيصال وهو أمر عقلي يكون بالفعل والتأثير في فن قال أن التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء اه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) أي والمستعار له الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير عقليان (١) وهو تفرق الأجزاء الخ من إضافة الصفة إلى الموصوف والافتراق مصدر والمشي المصدرى لا وجود له في الخارج كتبته مصححه

والجامع الاحاطة أو الازوم وهما عقليان وأما استعارة معقول لمحموس فمقتولة تعالى انما لمنطقى لاء فان للاستعارة له كثرة لاء، وهو حسى وللاستعارة منه التكبر والجامع الاستعلاء للفرط وهما عقليان

(قوله والمنطقى أين الامر) أى أظهره ووضحه وأشار الشارح بهذا الى أن الباء في بماتؤم للتعبية وبما مصدر بى أى بآمر وأن المصدر مصدر المنطقى لفعلول قال فى الكشف فاصدع بماتؤم ما يجز به وأظهره بقال صدع بالحجة اذا تكلم بهما جارا وبماتؤم ان تكون ما موصولة والماتد مخذوف أى بماتؤم به من الشرائع خفف الجار كقولك أمرتك الجبر كذا في عبد الحسنى وفى المنطقى قلا عن ابن الشجرى أن فى قوله تعالى فاصدع بماتؤم خمسة مخذوف الاصل بماتؤم بالصدع به مخذفت الباء فصار بالصدع مخذفت آل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بالصدع ثم حذف للمضاف كافى واسأل للقرينة فصار به ثم حذف الجار كافى لانه محذوف عن مدعى كرب بى أمرتك الخبر فافعل ما أمرت به بى فصار مؤمره ثم حذف الهاء (١٠٧) كما حذف فى هذا الذى به الله رسولا

وهذا يعلم أن الماتد إنما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف المصدر المجرور بالحرف أن

والمنطقى أين الأمر ابانة لاتنصيحى كالايتيم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسنى هو للاستعارة له (نحو انما لمنطقى لاء حملنا كفى الجارية فغان للاستعارة له كثرة لاء وهو حسى وللستعارة منه التكبر والجامع الاستعلاء للفرط وهما عقليان

لاخلو من يجوز بأن يضمن الصدع معنى يمتد بى بالباء كالجهر بالثى والبوح ببيانها والتصرح به وما أشبه ذلك (واما عكس ذلك) أى اذا اختلفا فاما أن يختلفا والحسنى هو للاستعارة منه كانه دم وبكون العكس وهو أن يختلفا والحسنى للاستعارة (نحو) أى وذلك كالطرفين فى الاستعارة فى نحو قوله تعالى (انا لمنطقى لاء حملنا كفى الجارية فغان طنى منتقى من الطغيان وهو استعارة أحد طرفيها على وهو الاستعارة والآخر حسى وهو للاستعارة وذلك لأن الاستعارة له (أى لان الذى استعير له لفظ الطغيان وأخذت طنى هو (كثرة الماء) كثرة الماء مرجعها الى وجود أجزاء كثيرة ففى مشاهدته (هو) أى فهنا الطرف الذى هو كثرة الماء (حسى) فاذا كانت الكثرة وجود أجزاء كثيرة لاء فالوجود للأجزاء حسى باعتبار ذاتها (والاستعارة منه) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو (التكبر) والتكبر عبارة عن عد التكبر نفسه كبرادارفة امامه الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولولم تكن (وهو) بهذا الاعتبار (عقلى) بخلاف ما اذا اعتبرت آثاره (والجامع) بين التكبر وكثرة الماء (الاستعلاء للفرط) أى الزائد على الحد (وهما) أى وهذا الطرف الذى هو التكبر والجامع (عقليان) (اماعلية التكبر فظاهرة من تفسيره واماعلية الاستعلاء فقيل لان

لازب كما يضرب الطين على الحائط فيزعمه فالاستعارة منه ما ضربت التبع على الشخص أو ضرب الطين على الحائط والمستعارة له لطم مع الفة والجامع الاحاطة أو الازوم وهما عقليان وقد يفترض على هذا بأن بعض أهل اللغة وهو صاحب ايراد التائيس ذكر أن الصدع الاظهار فى هذا يكون اصنع فى الآلة الكرى حقيقه (قوله واماكس ذلك) أشار الى القسم السادس وهو أن يكونا مختلفين والحسنى مستعارة والعقل مستعارة منه فقول تعالى انما لمنطقى لاء حملنا كفى الجارية فغان للاستعارة له كثرة لاء

أن الوجود للأجزاء حسى باعتبار ذاتها قاله اليعقوبى فاصدع قول بعض آراء الجواهرى فى كون كثرة الماء حسيابا فى كون الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله وللستعارة منه التكبر) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو صفة التكبر نفسه كبيرة ذات رمة امام الاتيان بما يدل عليها واعتقادها ولولم تكن ولا شك أن التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله والجامع) أى بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء للفرط أى الزائد على الحد لفظ (وهما عقليان) (اماعلية التكبر فظاهرة من تفسيره والتقدم واماعلية الاستعلاء فقيل لان للزاد به طلب العلو وهو على وأما الزاد به العلو بمعنى الارتفاع والتهاب فى الجو فهو حسى وموجود فى الاما دون التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقى فى الماء قاسد فالأولى أن يقال ان عقلية الاستعلاء من جهة أن للزاد به العلو للفرط فى الجملة أى كون الشيء بحيث يظم فى النفوس اما بسبب كثرة كفاى الماء واما بسبب وجود الرفة اداء أو حقيقة كفاى التكبر ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين اه يعقوبى

\* وأما باعتبار اللفظ قسمين لانه ان كان اسم جنس

( قوله والاستعارة باعتبار اللفظ للستار قسبان الخ ) فبيان الاستعارة هي اللفظ للستار وحينئذ فتقسمها باعتبار اللفظ الذي هو نفس اللفظ لا نه يلزم عليه أن يكون اللفظ والاستعارة باعتبار الاستعارة قسبان ولا محمل لذلك وأجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلقة للشبهة وتطلق على اللفظ للستار على التعميل في غير ما وضع له لعلقة للشبهة فيجوز أن يراد بالاستعارة للتسمية القسمين الاستعارة بالمعنى المعبرى وهو الاستعمال فيكون الاستعمال أصليا وتبعا باعتبار اللفظ للستار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ للستار ويكون قوله باعتبار اللفظ للستار من وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسها أو يراد باللفظ للستار المفهوم السلكى ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ماصداقته وجزياته وحينئذ فينحل المعنى الذى ان جنس اللفظ للستار ينقسم باعتبار ماصداقته (١٠٨) الى أصلى وتبى الى أى ما يسمى بذلك فتأمل ثم ان هذا التقسيم للصرحة

(و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) للستار (قسبان لانه) أى اللفظ للستار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويل

لرأيه طلب الملو وهو عقى وأما لو أراده الملو فهو حسى في الماء فلا يشترك فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقي في الماء قاسدين أن يراد به الذهاب في الارتقاء الى الجو وهو حسى بل كونه عقليا من جهة أن السراد به الملو للفرط في الجملة أى كون الشيء بحيث ينظم في النفوس إما بسبب كثرة كماله وإما بسبب وجود الزافة للنفوس ادعاء أو حقيقة كما في التكبر ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقى مشترك بين المرفق والمألوار يد الملو للشاهد في الجو فليس قائما بالتكبر وكذا اذا أراده علو النفس في الباطن فليس في الماء تأمل ثم أشار الى تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ للستار فقال (و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) للستار (قسبان) فان قيل الاستعارة نفس اللفظ فكيف صرح بتقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها قلت يحتمل أن يفرض هذا التقسيم في استعمال اللفظ فيكون الاستعمال أصليا وتبعا على ما يأتى في التقسيم ويحتمل أن يفرض في اللفظ فيكون التقدير ان جنس اللفظ للستار ينقسم باعتبار ماصداقته الى أصلى وتبى الى أى ما يسمى بذلك باعتبار خصوصه فصح التقسيم على الوجهين تأمل (لانه) أى إنما كان فيها باعتبار اللفظ قسبان لان اللفظ للستار (ان كان اسم جنس) (و) المراد باسم الجنس هنا ما دل على الذات الصالحة لكثرة بأن كانت كلية كالاسد

وهو حسى وللستار منه التكبر فان الطنبيان حقيقة في التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان وفي الحقائق أن الجامع عقى نظر لان استعلاء لاء حسى واستعلاء التكبر عقى وقد مثل السكاكى وابن مالك في المصباح لهذا القسم بقوله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم وهو وهم لانه استعارة محسوس لمعقول على العكس مما ذكره فان التنبذ حسى والتعرض للفتنة عقى ص (و) باعتبار اللفظ قسبان الخ ش الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ قسمين أصلية وتبعية فالأصلية ما كان التجوز به يلزم الإصالة والتبعية ما كان التجوز تبعا وضابطه أن لفظ الاستعارة ان كان اسم جنس فهمي أصليا ولا التبعية ولرأى باسم الجنس موضع الذات المالايعيان كاسد ورجل وألما على القايام والتعود وأما كانت الاستعارة أصلية لأسماء الاجناس لانها تعتمد للتبعية والتبعية يعتمد كون الشبهة مصوفا

كما يأتى قال الفنارى ولا مانع من جريانه في الكنية وعند الأصلية منها بأغفار للنية نثبت بقلان ويثقل للتبعية منها بقولنا أراق الضارب دم فلان فشببه الضرب بالقتل واستعير القتل في النفس الضرب واشتق من الضرب الذى استعيره القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى ذكر الشبه به وهو القتل ورمز اليه بكثرة شىء من لوازمه وهو الإراقة وللمهم لم يشرعوا لجان التبعية في الكنية لعدم وجدانهم إياها في كلام البناء (قوله) ان كان اسم جنس) للرأى باسم الجنس هنا كما في الطول ما دل على ذات صالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصفين الاوصاف في

البدالة له وأراد بالذات الصالحة لان تصديق على كثيرين لهاية

السكية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاسد خرج بقوله الصالحة الخ الأعلام والضمير وأسماء الإشارة فانها كما هي ثابت لا تحرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به للتشقات مثل ضارب وقائل لانها إنما وضعت باعتبار الاوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فان دال على الهاية من غير اعتبار وصف من أوصافه لانه وضع للحيوان للفرق من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وداجرا حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحتزرت بقولها هنا عن اسم الجنس بالمعنى المطبق عليه عند التحاقه وهو سكرة الشبهة للتشقات والجوامد لانه يلزم على إرادته أن يخرج من الأصلية نحو رأيت أسامة رعى أوفى الحمام مع أن ذلك من شأنه وأن خلق فيها الاستعارة في التشقات كاسمى الفاعل والمفعول والصفة للشبهة واسم الزمان والمكان والآل تقع أن الاستعارة فيها تبعية

كما

(قوله كما في الأعلام الشهيرة) أي للشهر مولوها بنوع وصفة كاستمارة لفظ (١٠٩) حاتم لرجل كريم في قوله رأيت

### كما في الأعلام الشهيرة بنوع وصفة

من غير اعتبار وصف في الدلالة فخرج المشتق لأن الاسم لا يمدد على الذات والوصف بالجرأة لازم فطاق على الذات ولو اتفق وصف الجرأة بخلاف القتال يستعمل في الضارب وبخلاف القتل وأما نحو حاتم فهو من هذا القبيل باعتبار تأويله بكلي يستلزم أي الرجل الذي يارمه وصف الكرم وأما قلنا كذلك لأنه لو دخل في دلالة وصف الكرم على أنه كلف مشتق من الكرم كان كنفس الكريم ويكون من قبيل ما يمد من التسمية كإياقي فما يقال هنا من أن الجنس ما أن تكون جنسية حقيقة أو بتأويل كما في الأعلام الشهيرة المتضمنة نوع وصفة يراد بذلك جعل الوصف المتضمن وسيلة لاتخاذها كإيا بأن يجعل وجهه شبه أنه أنه لازم لداخل في مفهوم اللفظ كالمشتق فيجعل مأزومه كإيا له فردان أحدهما هو المستلزم لذلك الوجه في غاية وهو متعارف والآخر كذلك غير متعارف وقد تقدم

بمشاركته للتشبيه في وجه فلا بد أن يكون التشبيه أضافاً موصوفاً لأن المشار كاستدعى شيئاً من العارفين قال المصنف وأما يصلح للموصوفية الحقائق فكذلك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها بالحروف فإن قلت ففدليل في نحو شجاع باسل وجود فياض وعالم تحرير أن باسلاً وصف لشجاع وفياضاً وصف لجواد ونحوهما وصف لما قلنا ذلك متأول بأن التوافق لا تقع صفات الأسماء يكون موصوفاً بالأول انتهى كلام المصنف وهو معنى كلام الفتح إلا أنه لم يقل أعماً يصلح للموصوفية الحقائق بل قال الأصل في الموصوفية هي الحقائق وأما قلنا الأصل ولم نقل لا يفتل الوصف إلا بالحقيقة قصر المسافة حيث يقولون في نحو شجاع باسل وذكر السؤال والجواب ووافهم الخطيبي وزاد أن قال لا معنى للموصوفية كون الشيء قائماً به غيره ومعنى الوصفية كون الشيء قائماً بغيره قال الأصل في الموصوفية أن يكون جوهره وفي الصفة أن تكون عرضاً (قلت) قولهم إن الاستمارة تعتمد التثنية والتشبيه يستمد كون التشبيه موصوفاً مسلم لكن ليس من شرط التثنية أن يكون التشبيه موصوفاً بوصف قائم به بل أن يصح وصفه بأمر ما دخل فيه وأخرج عنه حقيق أو أضافي وقوله أعماً يصلح للموصوفية الحقائق أن أراد قيام الصفة بالموصوف فسلم بل لا يكون ذلك إلا للجواهر فإنما أن لا يجوز بأسماء الأجناس الموضوعات المعاني كالعالم والجهل لأنها لا تقوم بها الصفات فإن العرض لا يقوم بالعرض عند الجواهر وإن أراد الصفة المحتاج لها في التشبيه فتلك لا يشترط فيها ماد كره ثم قوله إن الوصف أعماً يكون للحقائق يقال عليه مسلم ذلك ولكن ما الذي صرف الصفات للمشتقة عن أن تكون حقائق ومملوها ليس هو الصفة بل الذات باعتبار الصفة قال ابن الحاجب في النحو الصفة مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وقال في مختصره في الأصول الأسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد وقال الأمام في المصول في باب الاشتقاق مملول المشتق مركب والمشتق منه مفرد وقال البيضاوي المشتق مادل على ذي صفة فلا شك أن مملول الضارب ذات متصفة بضرب واعتبار الوصف في مملوله أو اعتبار الزمان لا ينفى كون مملوله القاتل كما أن اعتبار الناطق في مملول الإنسان فيما في كونه حيواناً لا ينفى كونه إنساناً لا يقال المراد بالحقائق القوات للثبوت والصفات غير ثابتة لأنها تقول الذات بعيد الضرب للمائة بالضارب حقيقة متقرة فالنهن لا يقال فيها غير ثابتة أعماً الضرب إذا أخذت للأنسان هو الذي يقال فيه صفة غير ثابتة فقلنا أن يقول كل كلى بدخله الجاهز وأطبق الأصوليون على قولهم اسم الجنس إذا دخلته الألف واللام هل يسم باسم الجنس كلى وغير ذلك لا يريدون باسم الجنس المصطلح عليه في العربية بل الكلى مشتقاً كان أم غيره ولو يتشبه شيء كان الرجل اسم جنس يصح أن يوصف والضرب القام باسم جنس يصح أن يوصف

اليوم حاتماً فإن حاتماً علم لكنه أول باسم جنس وهو رجل يارمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه وأما قلنا ذلك لأنه لو أدخل بجواد لدخل في دلالاته وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم والاستمارة فيه تيمية لأصلية والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصي إذ ليس مملوله ذاتاً صالحة لأن تصدق على كثيرين والألكان كإيا ولتضمن نوع وصفة لأن الوصف الذي اشتهرت به ذات الشخص خرج عن مملوه كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجية عن السلوات الأصلية لأسبابها بخلاف الأسماء المشتقة فإن المعاني المصرية القليلة فيها داخلية في مفهوماتها الأصلية فلذا كانت الأعلام الشهيرة بوصف ملحقة بأسماء الأجناس دون الصفات والحالها بأسماء الأجناس يحصل الوصف المتضمن وسيلة لتأويلها بكلي ويحصل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لداخل في مفهوم اللفظ كالمشتق ويجعل مأزومه السكى خريش المتعارف فأمل ذلك

فردين أحدهما الفرد المتعارف والآخر غير المتعارف فأمل ذلك

## (فأصلية) أي فالاستعارة أصلية (كأسد)

تحقيق ذلك وما فيه (فأصلية) جوابان أي أن كان اللفظ اسم جنس فذلك الاستعارة أصلية وذلك (ك) لفظ (أسد) إذا استعير للرجل الشجاع فإن ذلك اللفظ اسم جنس وهو حقيقة الحيوان

فأصلية كأسد

(قوله فأصلية) أي فذلك الاستعارة أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الثالب أن قلت إن الأثر هو التبعية لوجودها في الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه قائما دائما تكون في أسماء الأجناس قلت المراد بالكثرة كثرة الأفراد لا كثرة الأنواع ولأشك أن الأصلية وإن كانت لا تجري الآن نوع واحد إلا أن الوجود من أفرادها في الكلام أكثر من الوجود من أفراد التبعية ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها أصلية ولا عكس ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيا على غيره ولأشك أن هذه الاستعارة تعتبر أولا من غير توقف على تقسم أخرى تنبئ عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما ينبئ عليه غيره ولأشك أنها أصلية تبعية لبنائها عليها

فأكثر كمنها وهو ضارب عامن من أن يوصف فيستعار منه بحسب المعنى للتركيب منها أو بحسب أحدهما وأعلم أن الصفة في المعنى غير الصفة في اللفظ فأنت إذا قلت صررت بـ بدلتها فصفة زيد التي تضمنها كلامك في المعنى هي القيام وصفته في اللفظ هي لفظ قائم وإنما أتينا باسم الفاعل لعدم إمكان وصف الذات بالمصدر إذ لا يصح أن تقول صررت بـ بدلتها فمحتجنا إلى لبيان بالاسم الحال على الذات باعتبار الصفة وكما أن الصفة لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بوصفها كذلك الصفة في اللفظ لا يمكن إخراجها على موصوفها إلا بدلا كمراد على ذاتها وإذا قررر هذا فالحقيقة والمجاز قد علمت أنهما لفظان فالهجوم بكونه مجازا إنما هو اللفظ وكون التصودا إنما هو الصفة لا يقتضي بأن اللفظ لم يستعمل مدلوله أصالة لتسميه فقد دسح بذلك استحكال ما ذكره من أن المشتق ليس مجازا إلا صالة ولم يبق إلا أن يقال الناطق مثلا إذا كان مشتقا من النطق فلا بد أن يكون فرع له لأن المشتق فرع المشتق ولا بد أن يكون مشتقا من النطق الحقيقي لأن المشتق شرطه أن يوافق أصله بالمعنى والحروف فمعنى أن يكون مشتقا من نطق مجازي لتكون استعارته تبعية بهذا الاعتبار وقديترض على هذا مجتمعا اشتغال المشتق على جميع معني المشتق منه بل يكون فيه شيء من معناه وقد يكون بين الضارب المجازي والضارب الحقيقي اشتقاق في جز المعنى في أن يقال إذا كان مدلول المشتق مركبا فالنحو فيه يكون باعتبار الصفة فقط كما إذا أردت أن تكون الصفة التي اشتق الاسم منها هي الجامع وهذا هو الذي يتدر إليه الذهن لا نك إذا شئت زيدا بالقائم فالظاهر أن تشبيهه في القيام لأن ترتب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فإن كان الصنف يعني يكون الاستعارة فيه تبعية أن لا للتصودا إنما هو الصفة في الثالب فمعنى نسلم ذلك وقد يكون التشبيه باعتبار الذات والصفة معا فيكونان مقصودين بأن يحمل الجامع تلك الصفة وأما آخر يشتركان فيهم جنس أو نوع أو غير ذلك على ما سبق في التشبيه ويحتمل أن يكون الجامع هو أمر ذاتي فقط ولا ينظر إلى الصفة جواز هذا لا يبعد ولا يكاد يقيم وقد يكون التشبيه في المشتقات والاستعارة فيها بحسب الزمان كاطلاق الضارب على من وقع منه ضرب بماض باعتبار إطلاقه عليه لأنه كان عليه فإن ذلك مجاز مرسل بل باعتبار تشبيه حاله بهد الضرب بحال ضار فأهو استعارة باعتبار الصفة وأما قولهم في جواد فياض أن فياضا صفة لجواد فالجواب عنه صحيح إنما القول بأن فياضا صفة لجواد هو أحد القولين وقيل أنها مصقان للجامع قبلها وعلى القولين فليس كما نحن فيه لأن ذلك في الصفة النحوية وكلاهما في الصفة النحوية وأما تقرير الخطيب لما قاله الصنف وأتباعه بقوله لأن الموصوفية للجواهر لا لعرض فكلام عجيب لأنه يقتضي أن لا يتجوز بأسماء الأجناس الموضوعة للمعاني وقمئل هو بها قبل ذلك في هذا الكلام والصنف والسكاكي لم يقلوا أن تكون للجواهر وإنما قالوا أن تكون للحقائق والحقائق أهم من الجواهر والأعراض وقول المصنف تحريروا بأسل لا يصح أن يكون مثلا للمشتق من الاستعارة لأن بأسل معناه شجاع ليس حقيقة في الأسد حتى يستعار لتسميه والظاهر أن تحريرا حقيقة قال الجوهري التحرير بالعام ثم رد على الجميع علم الجنس فانه يتجوز بقطعا وكذلك رد عليهم الأسماء التي أصلها صفات واستعملت استعمال الأسماء قائما لا لأشكال أن الاستعارة فيها أصلية حتى إن منها ما يحتاج إلى تقدير موصوف قبله بل يباشر العوامل بنفسه كقوله تعالى وه الجوار المنشآت في البحر كالأعلام فإن الجوارى هنا لا تحتاج لموصوف قبلها كما صرحوا بها فإذا سلمت ما ذكرناه فاقبل منه إلى الأفعال



وقتل والا فتبعية كالأفعال والمفعولات المشتقة منها

(قوله إذا استعير للرجل الشجاع) أى فى نحو قوله رأيت أسدا فى الحلم (١١١) أى رجلا شجاعا فقدم الرجل الشجاع بالحيوان

للفقرس بجماع الشجاعة

فى كل واحد من الرجل

المذكور فرد من أفراد

الحيوان المفقرس واستعير

اسم المشبه به المشبه

على طريق الاستعارة

التصريحية الأصلية

لان اللفظ المستعار وهو

لفظ أسد اسم جنس

(قوله إذا استعير للفقرس

الشديد) أى فى نحو قوله

هذا قتل أى ضرب عظيم

فشبه القرب الشديد

بالقتل بجماع نهاية الأبناء

فى كل واستعير اسم التشبه

لشبه على طريق الاستعارة

التصريحية الأصلية لان

القتل اسم جنس لفعل

الذى هو سبب لذهاب

الحياة (قوله الاول اسم

عن) هذا اشارة للسكينة

تعداد المصنف المثال

للاستعارة الأصلية

(قوله أى وان لم يكن اللفظ

المستعار اسم جنس) أى

بصد تحقق كونه صالحا

للاستعارة فلا يتفرض

بما يكون معناه جريئا

كالأسلام والفئتر

وأسماء الأشارة والمصولات

(قوله كالقتل) خبر

لخبر أى وذلك كالقتل

أى وذلك اللفظ المستعار

الذى هو ليس اسم جنس

إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والا فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالقتل وما يشق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة للشبهة

المعلوم للشعور بالآلزم التى هو الجراء فهى أصلية (و) كذا (قتل) إذا استعير للضرب الشديد بجماع نهاية الأداة فانه اسم جنس لفعل سبب خروج الحياة فقل للضرب فهذه أصلية وسميت هذه أصلية لجريانها واعتبارها وأول من غير ترافعلى تقدم أخرى تبين عليها وأصله الشىء كونه لا يبنى على غيره بخلاف التبعية كما بآنى لا يبنى على استعارة المصدر أول كثرتها وكثيرا ما يطلق الاصل على الاكثر فان التبعية مخصوصة بما يؤخذ من المصدر على ما بآنى وهذه أكثر من ذلك (والا) يكن اللفظ المستعار اسم جنس وقد تقدم للراد منه (فتلك) الاستعارة التى ليس اللفظ فيها اسم جنس (تبعية) وذلك (كالفعل وما) أى وكالوصف الذى يشتق منه أى من الفعل مثل اسم الفاعل واسم للمفعول والصفة للشبهة

والحرف وما يمكن نقله وبالمجته نحن ماشون على ما ذكره الآية (قوله والا) أى وان لم يكن اسم جنس يعنى والفرض أنها استعارة حتى لا يرد عليه الاعلام فانها ليست مجازات به واعلم أن الاستعارات الواقعة ضائر أو أسماء اشارات لها حكم ما يطابقه من مفسر ان كانت ضائر ومشار إليه ان كانت أسماء اشارة والظاهر أنها كلها داخله فى التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة فيها ترجع اليه أو يقال أنها لا يتجاوز ما فان وضمانا تعود على ما راد بها من حقيقة ومجاز فإذا قلت رأيت أسدا يرى فأكرمته فضمير للفعل حقيقة لمودة على مفسره وذلك وضعه وإذا قلت رأيت الأسد الراى بالنيل مشيرا الى الانسان فالضمير فى قوله الراى حقيقة (قوله كالقتل) يشير الى أن الأفعال استعمالها تبعية فانه انما استعار باعتبار استعارة المصدر فإذا قلت نطق الحمار فقد استعرت أولا النطق للدلالة ثم أطلقت نطق فالشبه الدلالة وللشبه بالنطق والجامع حصول الفائدة ويرد عليه ما سبق من أن المجاز لفظ المصدر الذى هو النطق ولم يلفظ به حتى يكون هو المستعار أولا ثم اشتق منه النطق وجوابه أنه المستعار أولا وتقديرا لا تحقيقا ثم يلام أن يكون نطق الفعل للفظ بمستعارا من النطق المجازى والفرق الى طائفة من الاصوليين يقولون ان المجاز لا يشتق منه ومراد للصف استعارة الفعل بحسب مصدره ولا يشك أن الفعل يدل على حدث وزمان ودلالته على كل منهما بالتضمن وعلى مجموعهما بالمطابقة وقيل يدل على الحدث بالمطابقة وعلى الزمان بالانزمام وقيل يدل على كل منهما بالمطابقة كالشتر وفيه مباحث ذكرناها فى شرح المختصر فالقول إذا تجوز به تارة بتغير حده فقط مثل نطق الحمار بمعنى دلت وهو الذى ذكره للصف وليس اللفظ فيه مستعارة فى غير موضوع بالسكينة (ق) بعض مدلوله وهو الزمان وغير مدلوله وهو الحدث وتارة بتغيره فانه فقط كقوله كفى زيد يعنى أنه بآنى فالمدلول تجوز به بل تجوز بالتصير بالماضى عن المستقبل وهذا أشبه بالمجاز للرسول وقوله تعالى فى أمر الله بحمل أن يكون للرادقرب الاثنيان أو أنت مقدماته فيكون من تحويل المصدر ويحتمل أن يكون للرادقرب فى يكون من تحويل الزمان وتارة بقصد تحويل مدلولي الفصل فتقول نطق الحمار بمعنى أنه ساعد فهو دأر بين الاستعارة والرسول بحسب مدلوليه (قوله وما يشق منه) يشير

كالقمل الخ وظاهره ولو أقرن بحرف مصدرى وفيه خلاف فقيل انها تبعية نظر اللفظ وقيل أصلية نظرا لتأويل والحق الاول لان الاستعارة ينظر فيها للفظ لا لتأويل كذا قيل وانظر مع ما فى الاعلام للشبهة يتوع وصفية فانه قد نظر فيها لتأويل بل لاندات اللفظ المستعار اذ لو نظر لفظ ما جرت الاستعارة فيه فتأمل (قوله وما يشق منه) أى من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كاهو المنه

وغير ذلك (الحرف) إنما كانت تسمية لان الاستعارة تعتمد التشبيه

وغير ذلك كاسم التشبيل واسم للكلان واسم الزمان والآلة وإذا علم ما تقدم أن المراد باسم الجنس الذي كانت الاستعارة فيه أصلية ما دل على معنى من غير اعتبار وصف في ذلك في الآية لا علم أن الفعل وكل ما يشتق من المصدر تكون الاستعارة فيه تسمية (و) كذا (الحرف) إذ ليس أمضا فلان كونه اسم جنس ووجه كونه تسمية في الحرف والفعل وسائر المشتقات أن الاستعارة تعتمد التشبيه أي تنبئ على التشبيه إذ هي إعطاء اسم للشبه به لشيء بعد ادخال الثاني في جنس الأول وإذا كانت الاستعارة تعتمد التشبيه بين الطرفين لم يصح أن تكون الاستعارة في مفاد الحرف وفي مدلول الفعل أصلية لان التشبيه يقتضي الانصاف بوجه الشبه بحيث يصح الحكم بذلك الانصاف ويقتضي المشاركة بين الطرفين في وجه الشبه بحيث يصح الحكم بذلك للمشاركة أما اقتضاه ذلك في التشبيه فلا نك إذا قلت زيد كعمرو في الشجاعة فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة ووجدت فيه كما وجدت في عمرو وأنه مشترك لعمرو في تلك الشجاعة وأما في التشبيه فلاجل أنه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد في المثال بأنه ملحق بعمرو والذي هو الشبه في تلك الشجاعة ولم يصح الحكم بمشاركته لعمرو وفيها وإذا اقتضى ذلك وجود الوجه في التشبيه عليه فلا تشبيه حالة يقتضي وجود وجه الشبه في الطرفين بحيث يصح الحكم به عليهما الآن تلك الصحة في التشبيه كالصريح بها في التشبيه على طريق البرزوم والاقتضائي الضمني الذي هو مثل ما كان كالتنصيص (١) وذلك كافي للصحة وإن كانت ليست بالاتصاف في التشبيه وعلى هذا لا يراد أن يقال التشبيه إنما يقتضي الانصاف في التشبيه وأما التشبيه به فليس في الجملة حكم بالانصاف لأنما قول هو في التشبيه كالصريح وفي التشبيه به صحح بطريق البرزوم ولو لم يكن كالصريح وإذا كان التشبيه يقتضي صحة الحكم بثبوت وجه الشبه والمشاركة وصحة الوصف بهما فمدلول الحرف والافعال لا يصح أن يحكم عليه فلا يصح التشبيه فيه فلا تصح فيه الاستعارة الاصلية المبنية على التشبيه إذ كونه الشيء موصوفاً ومحكوماً عليه إنما يصح فيه أن كان من الحقائق أي الأمور الثابتة للثبوت كالجسم والبياض بخلاف ما تقرره لكونه شيئاً لا يثبت له كالتشبه على الزمان والجسم مثلاً متقرر فيوصف فيقال فيه جسم أبيض أو أسود وكذا البياض فيقال فيه بياض صاف وناصع بخلاف الفعل كقام فلذلك لا يثبت له السبل التي لا قرار له لا يصح مدلوله للوصفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الاصلية وبخلاف الوصف كقام فإنه لو لم يدل على الزمان بصيغته لكن يمرض اعتباره فيه كثيراً فيمنعه من التقرر وكذا الحرف من باب آخر لا نه لا يستقل بالمفهومية على ما تقدم في وضع الحرف وأنه إنما وضع لشيء نسي لا يفهم ذاته بل ليتوصل به لغيره فيكون غيره هو المقصود في الافادة يمنع من الحكم عليه وإذا كان الفعل لا يشبه على ما لا يثبت له ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير ثابت الاستقلال بالمفهومية أصلاً على ما ستره وضوحاً فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف الا تابعة لما له ثبات واستقلال وهذا البليل على لزوم التسمية فيما ذكر لا يتم لأوجه ثلاثة الوجه الاول أنه ان أراد أن يثبت الذي يستقل بالموصوفية اللازمة للتشبيه هو الذات دون المعاني لا يترد أن المعنى لا يقوم بياض لم يصح كما اعترف به المستدل في قوله بياض صاف قائمته وقد وصفه وان أراد أن ما يستقل بالموصوفية هو مجرد ما يصح أن يقرره وجه الشبه لم يتوقف على كونه تابعا غير سبل بديل

الى الصفات كالنطاق فهو مستعار للدال وكقولهم تعالى ذق انك أنت المرز الكرم وقوله تعالى انك لأنك الحليم الرشيد فالمستعار في الاصل هو المعبود وما قاله ضعيف فان المصحح أن الصفات مشتقة من

والحرف لان الاستعارة تعتمد التشبيه

الكوفي أو أن في الكلام حلف مضاف أي وما يشق من معمره بناء على مذهب البصريين (قوله وغير ذلك) أي كالفعل التفضيل واسم الزمان واسم للمكان واسم الآلة نحو حال زيد أنفق من عياره ونحو مقتل زيد زمان ضربه أو مكانه ونحو مقتل زيد آلة ضربه (قوله وإنما كانت تسمية) أي وإنما كانت الاستعارة في الحروف والفعل وسائر المشتقات تسمية (قوله تعتمد التشبيه) أي تعتمد عليه وتنبئ عليه إذ هي إعطاء اسم المشبه به للشيء بعد ادخال الثاني في جنس الاول

(١) قوله الذي هو مثل ما كان كالتنصيص كذا في الاصل ولعل وجه الكلام الذي هو كالتنصيص فتأمل كتبه مصححه

والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً وانما يصلح للوصفية الحقائق كما في قوله جسم أبيض وياض صف دون معنى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف

(قوله يقتضى كون التشبيه موصوفاً بوجه التشبيه) أى بحيث يصح الحكم به عليه وكأن التشبيه يقتضى كون التشبيه موصوفاً بوجه التشبيه يقتضى أيضاً أن يكون التشبيه موصوفاً بحيث يصح الحكم به عليه أما اقتضى ذلك في التشبيه فلا نكاذافاً ذلك بد كمرور الشجعة فدل عليه أن زيدا موصوف بالتشبعات وانما وجدت فيه كما وجدت في عمرو وأما في التشبيه فلا تلازم لوجود تشبعات في التشبعات بل يصح الحكم على زيد في اللال بأنه ملحق بصروف التشبعات وأنه مشارك فيها وانما كان التشبيه مقتضياً لوجود التشبيه في الطرفين مع أن حكمه على كل منهما (قوله أوبكونه الخ) أعاد كلفظة وأشار إلى أنه لا فرق بين التشبيهين في الالة على المقصود فهى التنوع في التشبعات غير أن التشبيه بكل من العبارتين لانهما متلازمان اذ يانم من كون المشبه موصوفاً بوجه التشبيه أن يكون (١١٣) مشاركاً للتشبيه في وجه التشبيه والممكن

(قوله وانما يصلح الموصوفية)

أى لكونه موصوفاً بوجه

التشبيه أو غيره (قوله أى

الامور المتقررة الخ) هذا

التفسير ذكره العلامة في

شرح المفتاح حيث قال

المراد بالحقائق الثبات

الثابتة المتقررة كالجسم

والياض والطول وغير

الثابتة كماني الافعال

فانها متجددة غير متقررة

لنحول الزمان في مفهومها

والصفات فانها غير ثابتة

أيضا وان كان الزمان عارضا

لها تشبه الخارج هنا

بواسطة فرد عليه بقوله

وفيه بحث (قوله أى

الامور المتقررة أى التى

استعملت أجزاها على الوجود

وقوله الثابتة أى فى نفسها

لاستغلاها بالموصوفية

بقوله الثابتة من غير لقوله

المتقررة (قوله كقولك جسم

أبيض وياض صف)

أشار بالثابتين إلى أنه لا فرق

بين اسم العين واسم المعنى

بما لا يتجدد اشتباهاً وثباتاً فى نفسه لاستغلاها بالموصوفية

فلا ضح وصف الاول بالياض والثاني بالصفا والقبيل بالياض الحقائق

المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله دون معنى الافعال والصفات الخ) هذان لغز الاول أى قوله للمتقررة وحده

أن الفعل كقام لانه على الزمان السبيل له خولة في مفهومه لا تهره فلا يصلح مدلوله للوصفية فلا يصح التشبيه فيه فلا يصح الاستعارة

الاصلية فيه المنبئية على التشبيه والوصف كقام فانه وان لم يدل على الزمان بصيغته لكن يمرض باعتباره فيه كثيراً فيمنع من التفرقة فلا

يصلح مدلوله للوصفية للمصححة التشبيه المصحح للاستعارة الاصلية (قوله غير متقررة) تفسير لتجددة

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه التشبيه أو بكونه مشاركاً للتشبيه في وجه التشبيه وانما يصلح للوصفية الحقائق أى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وياض صف دون معنى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة

انما تشبه مدلول الفعل المضارع بمدلول الماضى في تحقق الثبوت فخطئ اسم الماضى عليه من الزمان موجود فيهما معاً وهو سبيل كيف يستقيم أن الموصوفية لا تصح فيا لمتقررة كالزبان والحركة مع صحة أن يقال الزمان ماض والحركة سرية والوجه الثاني أن مقارنة الحدث بالزمان لا تقتضى تجديد ذلك الحدث بتجدده كقولك أبيض الجير فىل يقدّر كون عدم الاستقرار والسبيلية موجباً لثبوت الموصوفية للوجبة لصحة الاستعارة فيلزم أن لا يصح نفي تلك الموصوفية لا يانم عدم محتمل باعتبار الحدث لصحة دوامه مع تجديد أجزاء الزمان للقران له والوجه الثالث أن هذا الدليل على تقدير ثباته لا يشمل اسم الآلة واسم الزمان واللكان اذ لا يصح نفي الموصوفية عنها مع الاتفاق على أن الاستعارة فيها تسمية فالدليل لا يشمل لصحة الموصوفية فيها والدعوى أيضاً لا تشملها لقولهم ان المراد بالتشبعات هو الصفات دون أسماء الاماكن والزمان والآلة فلا يمكن ادخالها في الدليل يجعل ما بعدهما التصريح بخروجها عن الدعوى فليس لاحتمال التزام عدم صحة الموصوفية فيها بأى تجعل كان لأمر من أحد مصححي كونه موصوفية في نفس الامر والدليل انما يصح في الموصوفية والآخر اقرار التبدل بأن التبدل موصوفية في نفسه المشتق بالمفسر بالوصف دون الآلة والزمان والمكان فاذا كانت الاستعارة في اسم الآلة والزمان والمكان لا يصح أن تكون أصلياً لقطع بانك اذا قلت هذا مقتول فلان المرضع القى ضرب فيه ضرباً شديداً أو زمانه وهذا مرقد قبره ومضى مرقد ملوكت موتته وهذا مقتله لا أنه ضرب بهر بأشياء فالتشبيه في ذلك اعماها في المصدر أولاً أعنى الموت والنوم والضرب الشديد والقتل ثم تبع ذلك اسم الآلة والزمان والمكان وجب المدول عن الدليل الذى لا يشملها الى ما يقتضى التسمية في جميع ما يؤخذ من المصدر فلا كان أو وصفاً أو آلة أو ظرفاً ولو بان وجه بعضها يتبر ما وجهه الآخر فنقول ان التحقيق في كون الاستعارة في الفعل تسمية كونه لا تصح في الموصوفية لازمة للتشبيه الذى هو معنى الاستعارة ونفى الازم يقتضى نفي العارزم وتحقيق ذلك على ما شرنا له في مبحث موضع الحرف أن الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به بوصف به لا يصح أن يحكم عليه لانه لا يوصف به اعتبار المصدر لامن الفعل وقد تقدم الكلام على كون استعارة المشتقات تسمية وقوله والحرف ويشير الى أن استعارة الحروف تسمية قال السكاكى الاستعارة تقع في متعلقان معانيها ثم يسرى فيها وأغنى بمقتلقات

(١٥ - شرح التلخيص رابع)

سبباً لا يتجدد اشتباهاً وثباتاً فى نفسه لاستغلاها بالموصوفية فلا ضح وصف الاول بالياض والثاني بالصفا والقبيل بالياض الحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله دون معنى الافعال والصفات الخ) هذان لغز الاول أى قوله للمتقررة وحده أن الفعل كقام لانه على الزمان السبيل له خولة في مفهومه لا تهره فلا يصلح مدلوله للوصفية فلا يصح التشبيه فيه فلا يصح الاستعارة الاصلية فيه المنبئية على التشبيه والوصف كقام فانه وان لم يدل على الزمان بصيغته لكن يمرض باعتباره فيه كثيراً فيمنع من التفرقة فلا يصلح مدلوله للوصفية للمصححة التشبيه المصحح للاستعارة الاصلية (قوله غير متقررة) تفسير لتجددة

(قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال) أي لانه جزء مفهومها فدلالته عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات فان دلالته عليه دلالة التزامية (قوله وعرضه للصفات) أي لدلالته على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه (قوله ودون الحروف) أي ودون معاني الحروف وهذا عجز القيد الثاني وهو قوله الثابتة (قوله وهو) أي عدم صلاحية معاني الحروف للموصوفية ظاهرياً لان معانيها روابط وآلات لإحظة غيرها فهي غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصود لثباتها بل ليتوصل بها لتيرها وكون غير هاهو المقصود لإفادة بمنع من ومنه ما ومن الحكم عليها فماني الحروف بمنزلة المرأة للصورة المقصود بها فانك مادت قاصد الصورة في المرأة لاستطيع الحكم على تلك المرأة ولو أدركتها (١١٤) لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لا يشبهه على

بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعرضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كما ذكره وفي بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان في المكان والآلة لانها تصلح للموصوفية

فيه نسبتة الى الفاعل لا لثباتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضح ليفيد معنى نسبياً نحو الابتداء في من مثلاً ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالوقوفه والبصر في ابتداء السبر من أحد هما ليصبح الحكم على مدلوله لقصد غيره وأما يحكم على الابتداء عند قطعه مما عاين في الحرف لانه لازم للقصد بالحرف لزوم الاعم بالخاص ولذلك يقال المراد بماني الحروف التي تجري الاستمارة فيها ماذا أفادت الحروف معاني ردت لها بنوع استانزام ولوصح الحكم على معاني الحروف عادت أسماء وقد تقدم تحرير ذلك في وضع الحرف وأن ذلك بمنزلة المرأة للصورة المقصود بها فانك مادت قاصد الصورة في المرأة لا تستطيع أن تحكم على تلك المرأة ولو أدركتها حيثل لشغل النفس بغيره وكذا الحرف والفعل لما كان الفرض من معناها التوصل الى المعنى خاص لم يحكم على معناها ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وهذا يقتضي ان نسبة الفعل الى الفاعل لما كان القصد بماني أصل الوضع استباح حال الفاعل لم يصح الحكم عليها ولا يصح كذلك لا تجري فيه الاستمارة المتضمنة لصحة الحكم بوجه الشبه وهو كذلك وكان القياس أن لا يصح الحكم بها أيضاً ولكن صح الحكم بها باعتبار الحدث المقصود بالدلالة عليه على وجه الاستقلال وأما قولهم يزبدقام أبو هني في تأويل فاعلم الأب فغير في الحقيقة بالنسبة الفعلية بل بالموصوفية فلا يتوهم انه مما أخير فيه بالنسبة فقط إذ الحدث ليس له بدفتين بهذا أن الحاجة الى الشيء آخر تجري في الاستمارة أولاً في الحرف والفعل أعلاه لم يسم استقلالهما بالمفهومية حيث قصد الواضح معناها لغيره وقد تقدم هناك تحقيقه وذلك لان عدم الاستقلال يستلزم عدم صحة الحكم والاستمارة تستلزم الصحة فتناقيا وأما الوصف بالمقصد بالذات فيها فإفادة ذات موصوفة في الجلة وإفادة حدث خاص فأذا قلت قائم فعناء ذات ما وجدت انصفت به وهو القيام فن دلالة على الثبات المطلقة بالقصد صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به وأما نسبة الى الفاعل فهو عرضي لتثقيده به تلك الذات فلم يمنع من الحكم عليه كافي الفعل قالوجه في كون الاستمارة فيه معانيها ما يبر عنها عند تفسيرها كقولنا من لا ابتداء الناية فليس الابتداء معناها اذ لو كان معناها لسكانت اسما وأعني متعلقات معناها فإذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استانزام

ما لا تقرره ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحيث لا تصلح الاستمارة في الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت نابعة لماهيات واستقلال لفرق الظاهر بين التشبيه والاستمارة للمقصورين والتشبيه والاستمارة الحاصلين ضمناً بطريق السراية (قوله كذا ذكره) أي كذا ذكره القوم في وجه كون الاستمارة في الافعال والمشتقات والحروف نابعة لأصلية (قوله وفيه بحث) أي وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله أن لا نسلم أولاً استقامته لان قوله أعني تصلح للموصوفية الخ

منوع اذ هو منابوض بفهوم حركة مرية وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان وهم والحركة لا تقر له مع صحة وصف كل منهما ولان قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعرضه للصفات يقال عليه أن دخول الزمان في مفهوم الذات أعني يقتضي تجدد مجموع مفهومه لا يتجدد الحدث الذي هو المقصود منه يتجدد الزمان ويقال عليه أيضاً ان عروض الزمان اذ مانع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر لمروض الزمان لمفهوماً أيضاً لان المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فدلالة المصدر عليه بالانتماء كالصفات مع أن الاستمارة في المصدر أصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية بحقوق واسع ومجلس فيصح ومنه طيب ومفتاح متدل وزمان صعب أو معتدل وحيثل فقتضية ذلك الدليل ان الاستمارة فيها أصلية مع أنها تابعة باتفاق

(قوله) وهم أيضا صرحوا (الخ) أي أنهم كاصرحوا بالليل المذكور صرحوا بأن المراد بالاشتقاق من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا يرقى في الاعتراض على القوم خاصله أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام أن القوم ادعوا دعوة وهي أن الاستعارة في الحروف والأضال وما يشق منها تبعية وتناول المراد بما يشق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم فلتاشرح قائلهم فلتاشرح فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التي تكون الاستعارة فيها تبعية لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها فاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل والتمترق منظور فيه لقصور الدعوى وقد يقال للشارح أن نصريهم بأن المراد بالاشتقاق ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لبلالته حيث أنه على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم فكأن الأولى قصر الاعتراض على الدعوى للمصرة باخراج الأمور الثلاثة دون الدليل كذا قرر شيخنا العلامة السدي رحمه الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا نفي على عدم تناول الدليل لما ذكرنا على ما صرحوا به (قوله ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة (١١٥) (قوله وليس كذلك) أي وليس الواجب كذلك أي كونها أصلية

بل الواجب كونها تبعية  
(قوله) لا موضع الذي ضرب  
(هـ) أي أول الزمان الذي  
ضرب فيه ضربا شديدا  
(قوله) فإن المعنى على  
تشبيه الضرب بالقتل

وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالاشتقاق هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك لقطع بأننا إذا قلنا هذا مقتل فلان لموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فإن الذي على تشبيه الضرب بالقتل ولتت بالرقاد وأن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأضال وجميع المشتقات التي يكون المقصد بها إلى الماني القائمة بالذوات تبعية لأن المصدر الحال على المعنى القائم بالذات

أي واستعارة القتل للضرب  
واشتق من القتل مقتل  
بمعنى مكان الضرب أو زمنه  
فمضى تبعية لجريتها في  
المصدر أولا قبل جريتها  
في أمسي المكان والزمان  
فجرياها فيها بطريق  
التبعية لجريتها في المصدر  
وليس المعنى على تشبيه  
الموضع الذي ضرب فيه  
ضربا شديدا بالقتل أي

تبعية مع صحة الحكم عليه وباعتبار الآخرين المقصودين بالذات في موضعه هو أن الذوات في معنى غاية الإبهام وإنما المقصود الحدث فاعتبر التشبيه فيه لأن التشبيه في الخصوصات أمكن وأسود ذلك لأن الأمور المهمة العامة لا يطلب التشبيه فيها للجعل بأوصافها كالموصوف وأما أسماء الأماكن والأزمان والآلة فهي ولو دلت على خصوص هو المكان والزمان والآلة لكن المصدر فيها أخص فهو الأولى أن يقصد في التشبيه لأجل خصوصه لأن المكان والزمان والآلة لا يتناول كل منها من العموم المتناهي لطلب الوجه بينه وبين غيره للجعل بوصفه حتى لو أراد المكان أو الزمان أو الآلة من حيث هي لأقرب أسبابها الخاصة وبالجملة فأهمية المصدر لو اتفقت فإن كانت الثبات أهم أقر بلفظها الخاص وإن كانت مساوية في الأهمية فهما تشبيهان فيجب الاتيان بلفظ كل منهما فثبت كون المصدر أهم فانصرف له الاعتبار ما ذكرنا أيضا إذا اشتغل الشيء على قيد فالقصر ذلك التقييد كما قال عبد القاهر فإذا أردت استعمال لعل لتبعية منها فقد قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وهذا

بمعنى القتل واستعارة القتل أي محل القتل للضرب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله والموت بالرقاد) أي واستعارة الرقاد بالموت ثم اشتق من الرقاد مرقة بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله) وإن الاستعارة في المصدر (أي أولا لا في نفس المكان فلا ينافي جرياها في اسم المكان بذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله) بل التحقيق (الخ) هذا اضطراب انتقاله وقوله وجميع المشتقات يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لأنه من شأن المشتقات حقيقة ولا ينافي هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة لأن ما تقدم بحسب المراد لا يحسب الحقيقة والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وإن كانت في الحقيقة من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فأعترض بالشارح عن ذلك لقصوره إلى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما يصحها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا يعني أن يتبعر التشبيه فيها هو المقصود الإجم أولاً حيث أن تكون الاستعارة في جميعها تبعية لقول الشارح بل التحقيق أي في الدعوى والاستدلال لا كما حقق الدليل بقوله لأن المصدر الخ حقق المعنى بقوله أن الاستعارة في الأضال وجميع المشتقات الخ فاقى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة فأتى بالدعوى كذلك

فان قلت فقد قيل في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير ان باسلا وصف لشجاع : ضاوصف لجواد ونحو راوصف لعالم قلت ذلك متأول بأن التثاني لا تنفع صفات الاما يكون موصوفا بالاول فالتشبيه في الافعال والصفات للشتقة منها للعاني مصادرهما وفي الحرف وفي ما عاقت معانيها

(قوله هو المقصود الهم) أي لان الشيء اذا اشتعمل على قيد فالغرض ذلك التقييد (قوله والاول كرتاخ) أي والا يكن المقصود الهم من المعاني المشتقات القائمة بالقول بل المقصود منها نفس القوت لذكر كرت الالفاظ الالهة على نفس التواتر دون المعاني القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على مقامهما من الصفات كضارب وقائل ومضروب ومقتول وأن يذكر مكانه في الرقاد أو فيه الضرب بدل مرقدها ومضروب وعمره وهكذا فالمدلول على مكانه في الرقاد الى مرقدها مثلا دليل على أن المقصود الهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات (١١٦) للكان أو الآلة لان نفس الذات (قوله لمعني المصدر) أي منصرف لمعني

المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة للدلالة بالنعاق وأما تعرض التشبيه فقط ويرى بل معني المصدر بمثله لان التشبيه هو المقصود في التشبيه والاضافة في قوله لمعني المصدر بيانية ان أريد بالمصدر الحدوث أو من اضافة المدلول لئلا ان أريد به اللفظ وعلى هذا الثاني فيجوز في المصدر أي المقتضى أو القدر كما في الافعال التي لا مصادر لها بل ذكر بعضهم أن الاستعارة في أسماء الافعال تبعية لتبعية الاستعارة المصدر المقترن من المعنى لان اللفظ ولكن الظاهر من اصطلاحهم أن

هو المقصود الهم الجدير بأن يستبر فيه التشبيه والاذكر كرت الالفاظ الدالة على نفس القوت دون ما يقوم به من الصفات (فالتشبيه في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (لمعني المصدر وفي الثالث) أي الحرف (لمتعلق معناه)

ووصى بالمحافظة عليه والتقيدها هو المصدر ففيه ينبغي أن يجري التشبيه ومقتضى ما تقرر أن التسمية تجري في المرسل اذا كان فعلا أو حرفا أو مشتقا لا نه يستلزم صحة الحكم بالانتماء فمما يستل بالحكم لا يتجزأ فيه الاتباع والمشتق انما يفرض منه المصدر كما تقدم فيسكون المرسل فيه تبعيا قيل ان هذا لم يقل عنهم ثم ان هذا في التصريح وأما السكتي عنها كقولك ذلك بلسان فصيح عند قيام القرينة على أن المراد الحال وان للرا دالة لانه لا ينطق على وجه الكناية فلم يذكرها أيضا واذالم تصح الأصلية فيما ذكر (فالتشبيه) الواقع (في الاولين) أعني الفعل وما يشتق منه ينصرف (لمعني المصدر) أي الحدوث للشمول للفعل وغيره دون الزمان في الاول والثاني والثالث وأعني بالذات ملابس الحدوث من موصوف أو زمان ومكان أو لا فذلك لما تقرر أن نفا في الفعل من كونه لا يستعمل بالمفهومية باعتبار نسبتها لفاعل فلا يصح الحكم عليه وما يقع فيه التشبيه يرجع أن يحكم عليه وفي غيره من كون الذات للذات فيها الإبهام فلا ينصرف لها التشبيه للمقتضى لادراك خصوص في التشبه بخلاف المصدر الذي هو الأصل فيهما (و) التشبيه (في الثالث) أعني الحرف ينصرف (لمتعلق معناه) أي لما يتعلق به معنى الحرف وقد تقدم أن الحرف ينبغي أن يجعل معناه مفاده عند الاستعمال وهو أمر جزئي فيكون المعنى الكلي لازم ذلك المعنى فن مثلا لما وضعت لفظي ابتداء فتابعا مع اعتبار التوصل بها الى كل ابتداء مخصوص جعل لا ابتداء المخصوص كالابتداء من البصرة الى الكوفة ومعنى الحرف لانه هو السالك وجعل للمعنى الكلي لازمه مع قطع النظر عما عتبر فيه من معنى قول المصنف (فالتشبيه في الاولين) يعني الفعل والصفات (لمعني المصدر وفي الثالث) أي

الاستعارة فيها أصليا فان قلت هل تجري الاستعارة في نسب الافعال تبعا على قياس الحرف وقلت ذكر العلامة السيد أنها لا تجري لان النسبة للطفة التي هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الطرية والآلية والالية والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف للشبه وأشهرها اه كلامه وبحت فيه العلامة القناري بأن المعنى الكلي الذي يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعارة فإذا أسند الضرب الى الحرف للدلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التعريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبته بأن يشبه ما ترجع نسبته اليه بنوع استلزام كطليق الانصاف والقيام مثلا بما ترجع اليه نسبة أخرى كذلك كطليق الآلية مثلا فيقال قتلني السيف أو السوط وعلى هذا فتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصدر على ما هو المشهور فيها بينهم فتدبر (قوله وفي الثالث الخ) فيه العطف على معمولي عامل واحدهما جاز (قوله لمعلق) أي منصرف لمعلق معناه

أي

(قوله أى لا تتعلق بمعنى الحرف) أى المعنى الكلى الذى يتعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكلى (قوله ما يبر بها) أى معانى كلية يبر بدالها عن معانى الحروف التى هي معان جزئية وقوله عند تفسير معانيها أى معانى الحروف هو ما علم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام للفتح بل كلامه وأغنى عن تعلقات الحروف ما يبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد أن تلك التعلقات مبر عنها لا مبر بها مع أنه خلاف الواقع فكأن الشارح أشار بإفحام لفظ بها إلى توجيه عبارة الفتح بأن العائد محذوف والتقدير ما يبر بها عنها ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى لأن فى العبارة (١١٧) تقديرناظر إلى أن الألفاظ

الذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واغويته عبارة عن تلك التعلقات ففى هذا الاعتبار مبر عنها (قوله مثل قولنا) أى على سبيل التساهل وقوله ابتداء الثانية أراد بها النفا وهو السلفا لأن الثانية هي التولية ولا ابتداء لها (قوله الترض) أى الحالة الباعثة (قوله فهذه) أى الابتداء والظرفية والترضى للطلاقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاعتبار بحيث يبر معانى لها حالة فى ذاتها (قوله والا كانت حروفا بل أسماء) أى والا لو كان الابتداء والظرفية والترضى للطلاقات معانى مستقلة وفى كل كانت من وفى كل أسماء لا حروفا (قوله انما هي باعتبار) أى ففى هذا الاعتبار (قوله أى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا بالانتموية ملحوظا لثباته ولم يكن رابطة بين أمرين فان اقترن بأحد الأزمنة

أى لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب الفتح المراد بتعلقات معانى الحروف ما يبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الثانية وفى معناها الظرفية وكى معناها الترض فهذه ليست معانى الحروف والا كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام فقول الصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف

التوصل به إلى غيره وإن كان هو الموضوع له لكن على أنه مقصود لغيره وتقدم أن قصد ذلك المخصوص هو الذى منحه الحكم عليها أو بلان ما يقصد لغيره لا يستطاع الحكم عليه أو به كالأمر عند قصدها للصورة فلا يستطاع الحكم عليها ولا بها فى تلك الحالة وتقدم أن الحامل على ذلك لزوم أخذ الأمرين فى غير ذلك الاعتبار اما كونه متوقلا أو مجازا فى غير المخصوص ان وضع له اما كونه كالأسماء فى جهة الحكم عليه ان وضع لكلى حال كونه يقصده لذاته وأمان قال معنى وضه كونه مرصدا للدلالة وليس دالا بالفعل حتى يستعمل مع مدخوله فيلزمه خروج عن حقيقة الوضع باعتبار ذاته وهذه الحكم عليه عند كرم متعلقه فاختبر فيه الاعتبار السابق وذلك قال صاحب الفتح المراد بتعلقات معانى الحروف ما يبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الثانية وفى معناها الظرفية وكى معناها الترض فهذه ليست معانى الحروف ببنى ليست معانيها على الاستقلال بحيث لم يبر بها حالة فى ذاتها بل هي معانيها على أن يتوصل بها إلى المعانى المخصوصة قال والا كانت حروفا بل أسماء يبنى لو وضعت لها تليدها استقلالاً من غير قصد التوسط بها لتبرها وذلك التبر هو الذى الخاص كما ذكرنا لصح الحكم عليها كالأسماء لان الاسمية والحرفية ليستا مختلفتين باعتبار اللفظ فقط لصحة أن يكون اللفظ الواحد حروفا وأسماء معينين وانما تختلفان باعتبار المعنى أى باعتبار أن معنى كل منهما مانع لمعنى الآخر اذ لو كان مافسر به أحدهما هو مافسر به الآخر من كل وجه لزم فيه ما لم يفرق فى الآخر لكن يتمتع جهة الحكم على معنى الحرف فلم أنه اعترف به التوسطية لغيره لان ذلك هو اللان من الحكم كما ذكرنا فى مثال المرأة قال (وانما هي) أى تلك الأمور التى تفسر بها الحروف تفسيراً يظهر بها انها موضوعات بها من غير اعتبار حالة أخرى تفارق بها الأسماء فى معانيها (متعلقات لمعانيها) أى تلك متعلقات أى ملازمة لمعانيها التى اعتبر التوصل إليها التى هي المخصوصة كمتعلق الخاص بالعام بمعنى أن الحروف اذا أفادت معانى عند الاستعمال وهى التى قصد التوصل إليها عند الوضع ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع من الاستلزام وهو استلزام الاخص للاعم فمن مثلاً موضع لخلق الابتداء من غاية التوصل بذلك إلى كل الحرف (تعلق معناه)

الثلاثة تلك الكلمة فعل وان لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق فرض وإن كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا بمالك كونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حروفا وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية لاء فى الكوز (قوله وانما هي) أى تلك المعانى الكلية التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله أى اذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والترضى المخصوص وهكذا (قوله الى هذه) أى الى هذه التعلقات أغنى الابتداء للطلق والظرفية للظرفية والترضى للطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) أى باستلزام نوعي وهو استلزام الخاص للعام لا يمكن والحاصل أن من مثلاً موضوعاً للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء فهو متبركه

كالجزور في قولنا زيد في نعمة ورفاهية

كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله كالجزر) أي كمنى الجزر لان تقدير التثنية في معناه (قوله ليس بصحيح) أي لان الجزر ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المكي الذي استأجره معنى الحرف كاستحقاق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطقة لا الامة فقد تبين على الصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فان الجزر ومطلق معنى الحرف عندهم وأما البانيون فقد جعلت اصطلاحهم (١١٨) في معنى الحرف قال بعض الحواشي وقدره كلام الصنف بالمصر الى حذف

الضاف أى كطلق متعلق

### المجرور في قولك زيد في

نعمة وذلك أن هذا المجرور

له متعلق خاص وهو ملائسة

وصف النعمة لزيد فيكون

مطلقة، ذلك التعلية، مطلقة،

والإبنة شمره لشمره وهذه

اللاسة والشوة

والظفة التي هي متعلقة

من: الخلفاء ووجه

مجلسی اشرفی فی وجہ  
مہاجرت اور

وَأَشْرَاهُ عَلَيْهِ فِي الْحَلَاةِ

فصل في الكلام على ما تقدم

يُفِيدُ الْحَارِمَ إِلَى مَا لَمْ يَفِيدُ

من ان السهمية في استملي

مبنى الحرف بالحي  
الان انا انا

السابق أولاً ثم بيع ذلك  
استماله لغيره فبالإضافة

الحاصل من نقله من المجلد:

الحاصل بعد ذلك عن القاضي

الذي وضع له أصالة وتوضيح

فإنه لو كانت القيمة ظاهراً

انہوں نے کہا کہ ان کے پاس

فأنت في حال الفتنة

وَأَمَّا سَمِيعٌ فَهُوَ الَّذِي يَسْمَعُ كُلَّ شَيْءٍ وَيُخْبِرُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ رُسُلِهِ

عليه السلام  
السلامة والسلام

الأسعار بالإنسيبة مطلق

ملابس في اثنى عشر ساعة

للطعام قسري التسليمه

( كالجور وفي زيد في نعمة ) ليس بصحيح وإذا كان التشبيه للمعنى المصدر ولتعلق معنى الحرف

ابتداءً مخصوصاً فمبدأ الاستعمال في قولك مثلاً مررت من البصرة الى الكوفة بقية ابتداء سيرك من البصرة الى الكوفة لانها المقصود ليصل اليه أوأولى مثله من المحصوريات فير هذا المعنى الى مطلق الابتداء بأن يقال حوالا ابتداء الثانية لان ذلك الأخص يستلزم هذا الأعم وقد تقدم تحقيق هذا غيراًة كرواها لتتضح لان هذا فعل هذا فقول المصنف في مثيل متعلق بمعنى الحرف ( كالمجروور في نحو قولك ( زبد في نعمة ) ليس بصحيح لان النعمة ليست متعلق بمعنى الحرف بهذا الاعتبار ضرورة أنه هو الظرفية والنعمة ليست نفس الظرفية وحمله على معنى كطابق متعلق بالمجروور في قولك زبد في نعمة وذلك ان هذا المجروور له متعلق خاص وهو ما يسهل أعني وصف النعمة أو ما يسهل ابتداء فيكون مطلقاً لمتعلق مطلق ملاية شيء على شيء ولا شك أن تلك الملاية هي المشبهة بالظرفية التي هي متعلق بمعنى الحرف في وجه هو اختصاص شيء بشيء وإشابهه عليه في الجملة فيعود الكلام الى ما تقدم من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولاً ثم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بدفعه عن المعنى الذي يبرهه أصالة فيه غاية التشكاف ويناقيه قوله لعلوا والعز ويناقيه ظاهر قوله كالمجروور لان المجروور هو نفس النعمة لامتثاله بهذا الاعتبار وأما جعل متعلق معنى الحرف الذي وقع فيه التشبيه ملاكاً دون المجروور نفسه وإن كان يصدق عليه أن معنى الحرف متعلق به بمعنى أن النسبة التي وضع لها الحرف لها متعلق بذلك المجروور واختصاص به لما سذكروه بسبق قوله وفي لام الطليل الخ وهو ان نفس المجروور لوجبه محل التشبيه لكان محلاً للاستمرارة وهذه الاستمرارة تصريحية عند المصنف في معنى اعتبار الاستمرارة في المجروور أولاً أن يذكّر التشبيه بهنا وهو الظرف كالدار مثلاً ولم يذكرها وأما ذكر التشبيه فلم يصح جعل الاستمرارة الأصلية في المجروور بل في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق وسياً في تحقيق ما في ذلك من البحث ثم لوجبت الاستمرارة مكنياً بها صاح اعتبار الاستمرارة في المجروور وتكون استمرارة الحرف تخيلية وبأنه الآن تحقيق ذلك كما اعتبره السكاكي وإذا تحقق ما تقدم من التشبيه في الفعل وما يشق منه لمعنى المصدر وفي الحرف لمتعلق بهناه

(قوله الجبرورق في يدى نعمة) مثال الاستعار في الحرف قال الخطيب وفي نظر لان الجبرور هو قولنا نعمة  
وليس متعلق بمناه وهو مطلق الطرف ومناه هو ظرفية النعمة للاستقرار فيها وقرره غير الخطيب بأن  
الشيء أن في معناها الظرفية والظرفية متعلق بالفتح فانه ذلك الشيء به وهو الارتفاع في الطرف الحقيقي  
فتناوץ تشبيه النعمة للشمعة على زيد بالدار للشمعة عليه واستعمل في النعمة كلمة في التي من حقها أن  
تستعمل في الدار فالاستعارة في الحرف استعمل فيها لا تكون متعلق بمناه بل به شبه متعلق بمناه

(فیکلر)

للموضوعات الطارئة الخاصة بالبيئة المستدامة والطرق الخاصة مستشارها (فقدت)  
ولمّا في مستمرا فلا خلاف في كلام المنصف على هذا ما أنت خبير بأن حمل كلام المنصف على ما ذكره من مافيه من التكلف يتنافيه  
سابق كلام المنصف الآخر في السداوة والحزن الذي هو نفس الحرور فالأولى حمل كلامه بإقبال ظاهره (قوله وأنا  
أنت تنصتني لمني المصدق) أي وأنا أنت تنصتني في الأولين منصرفا عن المصدر وفي الثاني منصرفا لمني الحرف فيفقد الخ وأشار  
تبارك بهذا إلى التفاء في قول المنصف فيجوابه في جوابه منصرف



فغير التشبيه في قولنا نطق الحبال بكذا والحال ناطقة بكذا الدلالة بمعنى النطق وعلم في التسمية قوله تعالى فبشرهم بحذاب أليم بدل  
فأبشروهم وقوله تعالى انك أنت الحليم الرشيد بدل السفيه التوى

(قوله في نطق) أى في قولك نطق الحبال سوى قولك الحبال ناطقة بكذا (قوله لدلالة بالنطق) أى واقعا بين الدلالة والنطق (قوله  
أى يجعل دلالة الحال) أى يجعل دلالة حال انسان على أمر من الامور مشبها (قوله إضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن) الاولى للشارح  
أن يجعل وجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن ويحف إضاح المعنى لانه نفس المشبه الذى هو الدلالة المهم لا أن يجعل وجه الشبه  
داخل في مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه يتكلف بأن يجعل المشبه (١١٩) إضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه

وهو مطلق إضاح المعنى  
والنطق الذى هو المشبه  
به مازوم للاضاح فوجه  
الشبه حينئذ داخل في  
مفهوم المشبه ولازم للشبه  
به (قوله ثم يستعار للدلالة

(فيقدر) التشبيه (في نطق الحبال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يجعل دلالة الحال، شبهوا نطق  
الناطق مشبهاه ووجه الشبه إضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق  
من النطق المستعار الفعل واصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تسمية وان  
أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلوا وقد عرفت  
أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلان باعتبار  
الملائين

لفظ النطق) أى ثم يقدر  
استعارة لفظ النطق  
للدلالة فلا استعارة  
المذكورة أمر تقديرى لا  
تحقيق اذ لا دليل على أنه  
لا بد أن يستعار لفظ المصدر  
أولا والمحقق أنما هو تقدير  
الاستعارة لجواز أن يسمع  
إطلاق المصدر على غير  
معناه مجردا عن الفعل  
(قوله أصلية) أى لاوليتها  
(قوله تسمية) أى لتأخرها  
وفرعيتها (قوله وإن أطلق  
الح) هذا مقابل لهندوف  
أى هذا اذا جلت العلاقة  
المشابهة فإن جلت  
العلاقة الآزوم بأن أطلق  
النطق على الدلالة لا باعتبار  
التشبيه بل باعتبار أن  
الدلالة لازمة له كان مجازا

(فيقدر التشبيه) لاجل ذلك (في نحو قولك (نطق الحبال) بكذا (د) قولك (الحال  
ناطق بكذا للدلالة بالنطق) أى يقدر التشبيه فيما ذكر واقعا بين الدلالة والنطق وذلك بأن  
تجعل دلالة حال انسان على أمر من الامور مشبهوا يجعل نطق الناطق مشبهاه ووجه الشبه بينهما  
لا بس كلامهما من انشراح القول والمعنى لانه بكل منهما ولم يجعل الوجه إضاح المعنى لانه نفس  
الدلالة فلا يصح الا بتكليف بأن يجعل وجه الشبه داخل في مفهوم الدلالة وخارجا عن مفهوم النطق  
فيكون إضاح المعنى بالحال هو للشبه وجه الشبه جنسه وهو مطلق إضاح المعنى والنطق الذى  
هو للشبه مازوم للاضاح وأكثر وجه الشبه ما يكون خارجا عن الطرفين فاعلم عليه من الامكان  
أثر ثم اذا قدر أن التشبيه كان أولا بين الدلالة والنطق قدر أن لفظ النطق استعار أولا للدلالة بذلك  
التشبيه ثم يشتق من النطق المستعار الفعل وسائر المشتقات فتكون الاستعارة في المصدر أصلية  
لاوليتها وفي الفعل وسائر المشتقات تسمية لتأخرها وفرعيتها واعلم اننا قدر أن لفظ النطق يستعمل لانه  
لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا فلفظ المحقق هو تقدير الاستعارة لجواز أن لا يسمع  
اطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل فان قبل الدلالة كما قررت لازمة لنطق فكيف يجعل  
الدلالة مشبهة بالنطق مع أنه مازومها اذ لا فائدة في تشبيه الشيء بمأزومه ولا في ادخال اللازم في جنس  
المأزوم الشيء هو معنى الاستعارة بل الحلاق النطق على الدلالة من الحلاق اسم للمازوم على اللازم مجازا

(قوله فيقدر) أى التشبيه في قولنا نطق الحبال بكذا وهو مثال للفعل في قولنا الحبال ناطقة بكذا وهو  
مثال للصفة للدلالة بالنطق بجماع ما بينهما من الاضاح ثم يعبر عن ذلك بالفعل أو الوصف فتقول نطق  
الحبال وهى ناطقة بكذا قلت وقولنا الحال ناطقة بكذا كيف يصح عدم الاستعارة وهو عند المصنف  
تشبيه فهذا مخالف لكلامه المعنى وموافق لما حققناه

بمرسلاته علاقة الآزوم الخاص أعني لزوم السبب لا مطلق الآزوم فلا يقال ان الآزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أم مرسلان  
فاعتبر ذكر المازوم وإرادة الآزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من نوع من أنواعها وتحصل بلا ذكر الماشرح أن  
النطق اذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الاتحاق من المأزوم إلى اللازم بواسطة التشبيه وجعل وجه الشبه وسيلة  
الآزوم بين المتشبه عنونه كان استعارة ويترجم أن تكون تسمية الفعل وما يشتق منه وان يستعمل فيها رابطة علاقة الآزوم بالتشبيه  
ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلوا يترجم أن يكون تسمية الفعل وما يشتق منه (قوله وقد عرفت) أى عاذا كرما عاذا في الماشرح  
(قوله اللفظ الواحد) أى كالنطق وقوله بالنسبة إلى المعنى الواحد أى كالدلالة وقوله الملائين أى المشابهة والآزوم الماشرى عن التشبيه

وفي لام التعليل كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط باللام الثانية للالتقاط وما يتصل بهذا أن يا حرف وضع في أمسه لئلا يبعد ثم استعمل في مناداة القريب لتشبيهه بالبعد اعتباراً لمراجعه إليه أو إلى النداء أما الأول فمقتولاً لمن سها وغفل وإن قرب بإفلاق وأما الثاني فمقتول الداعي في جوارره يارب يا الله وهو أقرب إليهم جبل الوريد فإنه استقصا من نفسه واستباحتها من مظان الزاني وما يقر به على وضوان الله تعالى ومنازل للقرين هضبا لنفسه وإقرارا عليها بالتفرط في جنب الله تعالى مع فرط التهاك على استجابة دعوته والاذن لندائه وابتهاه

(قوله وفي لام التعليل) أي في استمارة لام التعليل (١٢٠) هلاقية والثانية لقوله في لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لأنه ليس

منصرفا لام بل متعلقا كما تقدم (قوله للعداوة والحزن) أي منصرفا للعداوة والحزن أي بقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة أي بقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بملته) أي علة الالتقاط (الثانية) كالحبة والتبني في الترتيب على الالتقاط

مرسلا فلا يكون من الاستمارة المتبعة فلنا أن لم ينطق استعمل في لازمه الذي هو الدلالة به بل في دلالة الحال بضموصها وجه التشبيه بينهما متحقق كما تقدم وهو انشراح المعنى بكل منهما ما كان انشراحه في النطق بواسطة مطلق الدلالة وفي دلالة الحال بنفس دلالتها فيكون اللفظ استمارة وعلى تقدير تسليم أنه مستعمل في مطلق الدلالة فلا نسلم عدم صحة تشبيهه لآدم الشيء به عند وجود وجه ملائمة لكل منهما يصح به التشبيه فنقول اعتبر التشبيه بين معنى النطق والدلالة في ملائمة الانشراح لأنه بالنطق أشهر فاستعمل اللفظ وغايه ما في الباب أن لفظ النطق يصح أن يستعمل في الدلالة بطريق التشبيه فيكون الانتقال فيه من المازوم إلى اللازم بواسطة التشبيه وجعل وجه التشبيه وسيلة لآدم بين المستقل عنه واليه كما تقدم فيكون استمارة وإن يستعمل فيها رعاية علاقة المازوم بالتشبيه ولا جعل وجه التشبيه وسيلة وهو صحيح إذا لفظ الواحد يجوز أن يكون استمارة أو مجازا مرسلا باعتبار علاقته بالتشبيه ومطلق المازوم الصاري عن التشبيه وإذا كان الانتقال بالآدم في كل منهما فلفظ النطق إن استعمل في مطلق الدلالة لكونها لازمة لحلولة فهو مجاز مرسلا ويؤم كونه مجازا مرسلا تبعاً للمعنى الفعل وما يشبهه من قول لم يذكره كما تقدم وإن استعمل في الدلالة لكونها تشبيه في انشراح المعنى بكل منهما لكون الانشراح في النطق أشهر كما هو المراد هنا على ما قررنا استمارة ولازم كونه استمارة تبعاً في المشتقات وإذا فهمت ما قررنا انشراح المرادوا ونكشف الاتقاد والتملوق في منه (و) كذلك بقدر التشبيه حيث وجدت الاستمارة المتبعة (في لام التعليل) وذلك (نحو) الاستمارة في قوله تعالى (فالتقطه) أي التقط موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة (لهم) موسى (عدوا وحزنا للعداوة والحزن) أي بقدر استمارة الآدم في آيات العداوة والحزن الحاصلين (بملا التقاط) شها (بملته) أي بملة الالتقاط (الثانية) وبملة (قوله وفي لام التعليل) أي وبقدر التشبيه في لام التعليل في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط على إرادة الامة الثانية للالتقاط لترتب وجودهما على وجود الالتقاط وليست الآدم هنا للترض لان حقيقة الترض ترتب أمر على أمر وهما مطلوبان ولا شك أن العداوة والحزن لم يكن نامطولين بالالتقاط وقول المصنف الدلالة أي التشبيه فلا لا يعني أن الدلالة هي التشبيه وكذلك قوله للعداوة أي العداوة هي المحبولة كالامة الثانية فالتجاوز وقع في الآدم هنا

ناية لاستمراره في الجور الذي هو متعلق بالحرف عنده (قوله بملته الثانية) علة الشيء التي تحمل على تحصيله والحصول لتحصيله بمحصله وذلك كسجة موسى لآل فرعون وتبينه أي اتخاذهم لها بنا فإنه إنما حملهم على ضمهم وكفانهم له بعد الالتقاط مارجوه في موسى من أنهم يحبه ويكون ابنهم فخرجون به فلما كان الحاصل بعد فعلهم شذوذاً من العداوة والحزن شبه ذلك بالامة الثانية بجميع ترتب كل على الالتقاط وإن كان الترتيب في الامة الثانية رجائياً وفي العداوة والحزن فعلياً اه يعقوب ومن كلامه يعلم أن قول الشارح كالحبة أي محبة للقط بالفتح وهو موسى عليه السلام لأعوبة للقط بالكسر وهو آل فرعون لانها مقدمة على لالتقاط وليست حاصلة بعده والذي في عبد الحكيم أن المراد بالحبة محبة للقط بالكسر وتبينه لانها مقدمة في الذهن ومترتبة

على الالتقاط في الخارج وما قبله أنه أراد بالحجة محبة موسى أو آثارها لا محبة للقطط وهو لا يفرون لانها على مقدمة عليه ليس بشيء .  
(قوله والحصول بعده) عطف تفسير إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتيب الارتباط والازم ان لا لزوم لها (قوله ثم استعمل في السداوة) أي  
في ترتيب السداوة وقوله ما كان حقه أي اللام وقوله في العلة أي في ترتيب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وأنت الضمير نظرا إلى أن اللام  
بمعنى الكامة (قوله تبعا للاستعارة في الجبرور) أي انتهى هو متعلق بمعنى الحرف على مقال للصنف ولا يخفى ما في قوله تبعا الخ من  
الساحة اذا استعارة اللام نابة للتشبيه على مقال الآن يقال ان في كلامه حذائل عليه ما هنا والأصل قدر تشبيه السداوة والحزن بعلة الثانية  
كالهبة والتيبني واسم التشبه به وهو الهبة والتيبني المشبه وهو السداوة والحزن (١٢١) ثم استعمل في السداوة والحزن

والحصول بعده ثم استعمل في السداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الثانية فتكون الاستعارة  
فيها تبعا للاستعارة في الجبرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على أن متعلق  
معنى اللام هو الجبرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب الصنف في الاستعارة المصروفة لان  
للتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق

التي الثانية هي ما يحمل على تحصيله ليحصل به حصوله وذلك كحبة موسى لآل فرعون وتبينهم له  
أي اتخذهم له ابنا فانا فاعلمهم على شديهم له وكفالتهم له بهذا الالتقاط ما رجوه في موسى من أنه يحبه  
ويكون ابنا لهم يفرحون به فلما كان الحاصل بعد فهمه ضد ذلك من السداوة والحزن شبهت السداوة  
والحزن بالهبة الثانية للذكورة وهي الهبة والتيبني إما على طريق التهنيت إشارة إلى أن ذلك فعل الجاهل  
بالعواقب ويكون وجه التشبه من تضاد بأن يحمل كالتماثل بواسطة التهنيت وإما على طريق  
التشبيه الحقيقي ويكون وجه التشبه مطلق الترتيب وإن كان في العلة الثانية تقدير يوافي السداوة والحزن  
حصولا بواسطة تخيل أن الحاصل كقدر الحصول وتخييل أن المقدار أقوى في الترتيب لكونه أشهر  
وأكثر فوعا باعتبار أصله ولما قرر تشبيه السداوة والحزن بالهبة والتيبني فإذ كراستعارة اللام من  
أصلها وهي الهبة والتيبني فاستعملت في السداوة والحزن وقد كان حقه أن تستعمل في الهبة والتيبني  
الذين هما العلة الثانية فالاستعارة الأصلية بين الهبة والتيبني والسداوة والحزن الذين حصولها  
هو الجبرور فكانت الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجبرور لان اللام لا تستقل فيكون باعتبار فيها  
نابة للجبرور وهذا الطريق أي جعل التشبيه للسداوة والحزن بالهبة الثانية فإذ كراستعارة اللام من  
كلام صاحب الكشف وفرضه للصنف بناء على مذهبه في الاستعارة التصريحية لان التبعية عنده  
من التصريحية يجعل متعلق بمعنى الحزن هو الجبرور ليكون التشبيه فيه موافقة لما صاحب للفناح  
وذلك حيث قال أعني صاحب الكشف معنى التعليل في اللام وأراد على طريق المجاز لانه لم تكن  
داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن الهبة والتيبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم  
لهو غير تشبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله وهو غير مستقيم على مذهب الصنف  
من أن الاستعارة في ذلك تصريحية وذلك لان المذكور في التصريحية يجب أن يكون هو التشبه  
بمسواه كانت تبعية أو أصلية الآن التبعية لا يكون التشبيه فيها في نفس المفهوم من اللفظ المستعمل بل  
في ملابسه كالصبر المشتق منه الفعل والوصف ومقتضى ذلك قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف

باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من السداوة صير الالتقاط كانه علة الثانية بجامع ما بين العلة  
الثانية والسداوة التي صار إليها الالتقاط من شيء مقرب على فعل كان غايته في الواقع وإن لم يكن غايته  
في الذهن عند وجدان الالتقاط والسداوة والحزن مشبهان بالهبة والتيبني وهي الالتفات مشبه به وقال

(١٢١ - شروح التلخيص رابع)

أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن الهبة والتيبني غير أن ذلك أي السداوة والحزن لما كان  
نتيجة التقاطهم وغيره تشبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله (قوله لكنه) أي ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب الصنف أي ولا  
على مذهب الجبرور أيضا وانما تقتصر على الصنف لكون الكلام معا وحاصل اعتراض الشارح أن سابق كلام للصنف يفيد أن في مدحول  
اللام استعارة أصلية وأنه يراد عليه أن لا يذكر هو لفظ التشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الأصلية لانه يجب فيها ترك لفظ التشبه

اللام التي كان حقه أن  
تستعمل في العلة الثانية  
كالهبة والتيبني فتكون  
الاستعارة في اللام تبعا  
للاستعارة في الجبرور أي  
تبعا للاستعارة له لأنه  
مستعار لكن للأخذ من  
كلام الأيضاح وشرحا أن  
الاستعارة في الحرف على  
مذهب للصنف نابة  
للتبعية وأنه ليس هناك لفظ  
يستعار أولا تبعية استعارة  
الحرف ويثبت فقول  
الشارح تبعا للاستعارة في  
الجبرور الأولى أن يقول بدله  
تبعا للتشبيه الواقع بين  
الجبرور والعلة الثانية  
(قوله وهذا الطريق الخ)  
أي انتهى سلكه للصنف  
وهو حمل السداوة والحزن  
مشبهين بالهبة الثانية فيها  
ذكر من الآية (قوله  
مأخوذ من كلام صاحب  
الكشف) أي حيث قال  
في هذه الآية معنى التعليل  
في اللام وهو كون الالتقاط  
لأجل السداوة والحزن  
وارد على طريق المجاز لانه  
لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط

(قوله الشبه أعني الـ واة والحزن مذكور لا متروك) أي وحيد لا استعارة في الالام تبعاً ولا في المجرور أصالة قال العلامة عبد الحكيم  
أقول مفاد كلام المصنف هنا وفي الأيضاح أن الاستعارة في الالام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالهالة الثانية وليس في كلامه أن  
الاستعارة في الالام تابعة للاستعارة في المجرور وإنما هذه زيادة من الشارح وتقول على المصنف وحامل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه  
أولاً للعداوة والحزن بالهالة الثانية ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتهما على الالتقاط بترتب الهالة الثانية عليه فستعمل الالام للوضوعة  
لترتيب الهالة الثانية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كشبهه إلى بيع بالقادر الخازن ثم اسناد الأنياب  
إليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بضمائر نقله من كلامه قالوا هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التلليل  
كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق فعندى لأن الالام لما كان محتاجاً لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه  
فيها تبعاً لتشبيه المجرور لا تبعاً (١٢٢) لتشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي ونسبه

الشارح اه ومثل ما قيل  
في الاستعارة في الآية  
للنكسورة على مذهب  
المصنف يقال في قوله تعالى  
لأصلبكم في جذوع  
النخل فيقدر تشبيه الجذوع  
للمستطلي عليها بالظروف  
فيفسر ذلك التشبيه إلى  
تشبيه نلبس للمستطلي  
بالجذوع تلبس الظرف  
بالمظروف فاستعيرت في  
الموضوعة لتلبس الظرف  
بالمظروف لتلبس للمستطلي  
بالمظروف المستطلي عليها  
وكذا يقال في نحو زيد في  
نعمة شهب النعمة بالظرف  
الحسي فسر التشبيه  
لتلبس زيد بالنعمة تلبس  
الظرف بالمظروف  
فاستعيرت في للوضوعة  
لتلبس الظرف بالمظروف  
لتلبس زيد بالنعمة وهكذا  
يقال في أمثال ما ذكر

لشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية هنا أنه شبه ترتب العداوة  
والحزن على الالتقاط بترتب علته الثانية عليه ثم استعمل في التشبيه الالام للموضوعة للشبه به أعني  
ترتب علة الالتقاط الثانية عليه  
وأريد به المجرور أن يذكر التشبيه به وهو الهالة الثانية في المثال والظرف كالدارق يجوز يد في نعمة ولم  
يذكر بل هو المتروك هنا نعم يستقيم على مذهب السكاكي التي يجعل التبعية مكشياً عنها وسواء اعتبر  
في كونها مكشياً عنها ما اعتبره المصنف في الكناية وهو أن يضمن التشبيه في النفس ثم يذكر لوازم  
الشبه به أو ما اعتبره السكاكي فيها وهو أن يطلق التشبيه على التشبه به ادعاء إذ يصح أن يستعير أنه  
أشهر تشبيه العداوة والحزن بالهالة الثانية في النفس ثم ذكر ما هو لازم التشبه به وهو الالام وأنه  
أطلقت العداوة والحزن على الهالة الثانية ادعاء ثم ذكر ذلك الالام قال في يبنى أن يعتمد في استعارة  
الحرف والقول وشبهه أن التشبيه حيث جعل في المجرور تكون به الاستعارة مكشياً عنها كما قرنا ولا  
يستقيم حينئذ جعلها تبعية لأنها تصرح بحية على مذهب المصنف وقد علم أنه يجب أن يذكر فيها التشبه به  
وهو متروك في المثالين فإن أراد جعلها تبعية على مذهبه وجب أن يجعل التشبيه في متعلق معنى  
الحرف على ما قرنا في المراد بمتعلق معنى الحرف فيما تقدم فيجعل التشبيه في ليكون لهم عدوا  
وحزنا في متعلق معنى الالام وهو ترتب الهالة الثانية بأن يقدر تشبيه ترتب العداوة والحزن بترتب  
نلك الهالة على طريق التكميم يجعل التضاد كالتماثل كما تقدم والوجه هو حصول مطلق الترتب وإن كان  
في الهالة الثانية رجائياً وفي العداوة والحزن فعلياً كما تقدم أو هو حصول المطلوب النفع على التقدير  
أو الفعل أيضاً فلما شبه الترتب بالترتب جرت الاستعارة أولاً في ذلك الترتب اللازم لعلية أولكون  
النشء علة مع ما يشبهه وتبع ذلك نقل الحرف فيكون نقله واستمهاله نظراً للأسد حيث نقل إلى الشجاع  
لنقل الحرف إلى ترتب شبيهه بالترتب المعنى الذي هو الأصل في الحروف وذلك كما مر في نطق  
الحال وهو أن الاستعارة جرت في المصدر ثم تبع ذلك استعارة الفعل لما أخذ عنه فيظهر بهذا جريان  
بعضهم أن الاستعارة في الآية ليست في الالام وأسند ذلك بأنهم نقلت به هو الالكون المستفاد من أن  
ويكون لا الهالة والعداوة والحزن قال بل الاستعارة في العداوة وحزنا وهي تكمية أي ليكون لهم حبيباً وفرحاً

(قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية هنا) أي في هذه الآية والمراد بتحقيقه أن ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم  
بجرت (قوله شبه ترتب العداوة) أي ترتب مطلق عداوة وحزن سواء متعلقاً بمسمى أو بشعر قالوا العداوة والحزن السكاكيان وقوله على الالتقاط  
أي على مطلق القابل (قوله بترتب علته الثانية عليه) أي علته اللطقة عليه بجماع مطلق الترتب في كل وفي الكلام خاف والأسفل  
ثم استعير ترتب الهالة الثانية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه ففسر التشبيه لجزئيت ثم استعمل الخ وإنما جعلنا ذلك لأجل  
قوله بدجرت الاستعارة أولاً في العلة والفرضية أي في ترتهما وتبعيتهما الخ فادفع ما يقال أن الاستعارة في الحرف على كلامه غير  
تابعة لاستعارة أصلاً وهذا خلاف قوله بدجرت الاستعارة أولاً في العلة الخ (قوله ثم استعمل في التشبيه) أي جزئي التشبه وذلك الجزئي  
ترتب العداوة والحزن الخاصين أي للتطمين بمسمى وقوله للموضوعة التشبه به أي الجزئي للتشبه به وقوله أعني ترتب علة الالتقاط أي الخاصة  
وهي حجة الالتقاط لموسى وتبني إياه وهذا يبين لجزئي المحذوف وهذا الذي قرناه في كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا المددوي

(قوله فجرت الاستعارة أو لا في الحقيقة والقضية) أى في ترجمها وقوله ونعيتها أى تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلمية والقضية الاستعارة في اللام وفي نسخها وبتبعيتها اللام أى بوجرت في اللام بسبب نعتها أى تبعية الاستعارة في ترتب العلمية والقضية وقوله كما في نطق الحال أى فكأن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في (١٢٣) المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة

فجرت الاستعارة أولا في العلية والنثرية ونوعيتها في الامم كما مر في نطق الحال فصاح حكم الامم حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعاضداً مع الامم والعلية والنثرية لا الجور وعلى ما ذكره المصنف سهواً وفي هذا المقام زيادة تحقيق أو ردناها في الشرح

مذهب الجهور فقبل انما تاية لاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام النارح وقيل انها تاية للقبية اذ الحاجة لاستعارة اسم المشبه بها الكلى للمشيبه ولا توقيف استعارة الحرف على ذلك وقيل تضي العلامة الصلح هذه الطريقة (قوله حكم الاسد) أى حيثما سمعنا ما يشبه الحيوان الفارس (قوله حيثما سمعنا) أى حيثما يسمع الناس ان التشبيه لا يثبت (قوله هو العلية والفرصة) أى المصلحة

• واعلم أن مدار قرينة الأيدي في الادمال والصغات الشبهة منها على نسبتها الى التفاعل كما مر في قولك نفلقت الحال أو الى المفعول كقول ابن المعتز

(قوله ومدار قرينتها) أي وتدوران قرينتها على التفاعل والرد بدورانها على التفاعل رجوع القرينة الى كونها نفس التفاعل لكون الاستناد الحقيقي لغير صحيح كافي للتأليل المذكور (١٢٤) (قوله في الأولين) إنما قال في الأولين لأن قرينة التبعية في الحروف

(ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الأولين) أي الفعل وما يشق منه (على الفعل) نحو نفلقت الحال (بكنا فان النطق الحقيقي لا يستدلي بالحال (أو المفعول نحو) جمع الحق لنا في امام \* (قتل البخل وأحيا السباح) فان القتل والاحياء الحقيقيين

غير مضبوطة (قوله نحو نفلقت الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الأمثلة استعارة قيام المسند بالمسند اليه وقد تقدم أن استعارة القيام للسند بالمسند اليه من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صليت لاجاز العقلي (قوله لا يستند الى الحال) أي لاستعارة وقوع النطق منه فعل استعارة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح استناده للحال ومعلوم أن أمثلة الشبهة بالنطق في افهام المراد (قوله أو المفعول) الدباير أن المراد بالمفعول به أي بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشق منه على المفعول غير صحيح فيدل ذلك على أن المراد بمجانها ما يناسب ذلك المفعول (قوله جمع الحق الخ) هذا البيت لم يد له ابن المعتز من المتكلمين المتصم

ثم أشار الى قرينة التبعية فقال (ومدار) أي ودوران (قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية لخط كانت تلك التبعية (في الأولين) أي في المذكورين أو لأوها الفعل وما يشق منه (على الفعل) أي دوران جنس القرينة كان على فاعل ذلك الفعل أو ما يشق منه الفاعل وقت فيها التبعية ومعنى دورانها عليه عودها الى كونها نفس التفاعل ليسكون الاستناد الحقيقي اليه لا يصح وذلك (نحو) قولك (نفقت الحال بكنا) فان النطق الحقيقي يستحيل استناده للحال فدل كون التسند اليه وهو الفاعل نفس الحال للتسند اليه فيها النطق على أن المراد بالنطق ما يصح استنادها ومعلوم أنه هو الالة الشبهة بالنطق في فهم المراد لما كان دوران الشيء لا يقتضي للازمة الأيدي عرفت أن كثيرا لمحة انفسك ان الدوران كما يقال مدار عيش بن فلان البر ويصح أن يتبعوا بغيره مدار بالمراد فيبدأ ما ذكر من القرينة أن كثر لمحة كونها حالية كأن قال نطق في فاعل ما حدث بدل الحال على أن الفعل المحذوف هو ما لا ينطق بل يدل (أو المفعول) أي تدور قرينتها على الفاعل أو على المفعول بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشق منه على المفعول غير مناسب فيدل ذلك على أن المراد بمجانها ما يناسب وذلك (نحو) قوله جمع الحق لنا في امام \* (قتل البخل وأحيا السباح)

فان تسلط القتل على نفس البخل والاحياء على السباح وهو الجود لا يصح فدل ذلك على أن المراد بكل منهما ما يصح تسلطه على متعلقه ما يناسب وللتناسب لإلزام أن يراد بآلة البخل والجامع بين الازالة والقتل اقتضاء كل منهما اعداء ما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك للتعانق والتناسب الثاني أن يراد به أكثر السباح والجامع بين أكثر السباح واحياء ما في كل منهما من ظهور متعلقه

القرينة كسائر الاستعارات أخذ في بيان قرينتها فقال (ومدار قرينتها في الأولين) أي في الفعل والصفة للشبهة (على الفعل) أي بأن لا يكون صالحا لأن ينسب الفعل أو الوصف اليه على سبيل الحقيقة نحو نفلقت الحال بكنا فان الحال ليست عا ينطق حقيقة وهذا مثال للفعل ومثال الوصف رأيت رجلا ناطقا به بكنا وكذلك قولك الحال ناطق بكنا فان الفاعل هو الضمير وهو قرينة على الاستعارة (أو) على (المفعول) بأن لا يكون الفعل والوصف قابلا لأن ينسب اليه حقيقة كقول ابن المعتز

جمع الحق لنا في امام \* قتل البخل وأحيا السباح أي أزال البخل وأظهر السباح فالقرينة في هاتين الاستعارتين جعل البخل والسباح مفعولين وقد تكون القرينة كلاما من الفاعل والمفعول كقوله تعالى يكاد البرق يخطف ابصارهم كذا قيل وفيه نظر لان وقوع الخطف على الابصار ليس هو متعلما على سبيل الحقيقة هذان الفعلان الاول وتارة تكون

ابن الرشيد يوقع له بالخلقة بدخل المعتز بالله واقترب الى نفي وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد أدركته حرفة الادب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من قصيدته مدح بها أبيه حين خلع القنطرة من الخلافة تساده وتولى هو الى المعتز فقام بالخلقة كما ينبغي وعلل البيت ان عفا مات الله حقا \* أو سأل الخش من جنحا (قوله السباح) هو البقح والكسر الجود والكرم كافي القاموس

لا بالخلقة بدخل المعتز بالله واقترب الى نفي وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد أدركته حرفة الادب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من قصيدته مدح بها أبيه حين خلع القنطرة من الخلافة تساده وتولى هو الى المعتز فقام بالخلقة كما ينبغي وعلل البيت ان عفا مات الله حقا \* أو سأل الخش من جنحا (قوله السباح) هو البقح والكسر الجود والكرم كافي القاموس

وقيل كسب بن زهير صبحت الخرزجة مرفهات \* أبادنوى أرومتها ذروها

والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثان دون الأول ونظير الثاني قوله نقرهم لهذنيات نقدها \* ما كان خاط عليهم كل زراد

أوالى للمفولين الأول والثاني كقول الحريري وأقربى للسامع إما فطقت \* بيانا يقود الحرون الشموسا

(قوله لا يتعلقان بالبخن والجود) أى لا تهما من الماتى لأروحهما والقنن والاحياء انما يتعلقان بالجسم ذى الروح فسلمت من تسلط القنن على البخن والاحياء على الجود دليل على أن اللراد بالقتل معنى يناسب البخن وأن اللراد بالاحياء معنى يناسب الجود والناسب الأول الازالة أى أزال البخن فبشيء أزال البخن بالأمانة بجامع اقتضاء كل منهما اعدام الماتى به بحيث لا يظهر ذلك التماق فى كل واستمراسم الشبه بالشبه واشتق من القتل قتل بمعنى أزال وللناسب الثاني الأكثر أى أكثر الشبهات فبشيء الأكثر بالاحياء بجامع ظهور التماق فى كل واستمراسم الشبه بالشبه واشتق من الاحياء أحياء بمعنى أكثر على طريق الاستمارة التنصير بحجة التبعية (قوله ونحو نقرهم الخ) هذا البيت لقطاى بالضم من قصيدته وأما ما اعتاد حب سليمى حين

(١٢٥)

معتاد

لا يتعلقان بالبخن والجود (ونحو

نقرهم لهذنيات ) نقدها \* ما كان خاط عليهم كل زراد

واشار آتاه ( ونحو ) أى وما كانت فيه القرينة هى للفعول قوله ( نقرهم ) أى نجعل قراهم وهو الطعام للقدم للضيف أول نزوله ( لهذنيات ) ونعنى قوله نقرهم الى الهذنيات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقرهم الطعام ولا يخاف من وجود تأكيد مضمون الفعل لأن القرى هو الطعام للقدم للضيف وفى القاموس قرا ما ضافه وهو يدل على عدم تنديه بنفسه وكأنه على اسقاط الجار واللهذنيات نسبة الى الالهزم وهو لقاطع من السنة وللنسب الى الالهزم هو الطنات أى نجعل قراهم عند انقاء الطنات بالهزم ويحتمل أن يراد بالالهزم نفس الاسنة وتكون بيا السبة زائدة للبالغة كما يقال رجل أحرى أى أحر فزبت البيا لافادة

القرينة للمفعول الثانى نحو قوله

نقرهم لهذنيات نقدها \* ما كان خاط عليهم كل زراد

قال فى الايضاح أوالى للمفولين الأول والثاني كقول الحريري

وأقربى للسامع إما فطقت \* بيانا يقود الحرون الشموسا

لم تلق قوما هم شر لا خوتهم \* متاعية يجرى بالهم الوادى

والقرف أعنى قوله منا متاعى بشر والعشية مائين للربو المشاء وللرادنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الطرفية ومضافة لجملة بهذا الوادى فأعنى يجرى على طريق الاستناد للجواز وللراد بجرى الوادى بالهم فى العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وشبه نقرهم للاخوة بمعنى الاعداء وجملة نقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق واللى لم تجد قوما أقوى منا فى إيسال الشر لاخوتنا أى أعدائنا فى عشية جرى الهم الوادى لان نقرهم لهذنيات أى نجعل قراهم ذلك والقرى الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله ونعنى قوله نقرهم الى الالهذنيات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقرهم الطعام ولا يخاف من وجود تأكيد مضمون الفعل وأور تكاب النجريد لأن القرى هو الطعام للقدم للضيف كما عرفت وفى القاموس قرا ما ضافه وهو يدل على عدم تنديه للمفعول الثانى بنفسه وكأنه على اسقاط الجار أى نقرهم لهذنيات (قوله نقرهم) بفتح النون من قرىة الضيف قرى وقراء اذا كسرت التاني فصر واذنا فتحتا بمددت (قوله لهذنيات) بفتح الهمزة (٢) وكسرها وكذا يقال فى مفرد وهو لهذى وضن خاط معنى قدر فضاء بلى وأأن على التحليل واللى تبدو نقطهم بالزرديات التى خلطها لونجها لاجلهم كل زار دأى ناسج

(١) بأنوا الخ ترك الحشى قبله يتبين بهما بانتظم هذا البيت اذ فيه ما مرجع ضار به كما علم بمراجعة معاهد التنصيص (٢) قوله وكسرها لا وجه لكسرها فان النسيب اليه كجصف فقط كما فى القاموس وغيره وليس فى الصحاح أنه كزبرج كأنسب اليه الحشى فبا بأن فى كتبه مصححه

ولا تقضى بواقى دينها الطلادى

بيضاء محطوة التنين

بهكئة

ريال وادى لم تجمل بأولاد

نما للكواكب ودعسن

الحياة كما

ودعنى وأتقن الشب

ميمادى

أبصارهن الى الشبان مائلة

وقد أراهن عنى غير صداد

(١) بأنوا وكانت حيانى

فى اجتماعهم

وفى نقرهم قتل وافصادى

الى أن قال

نقرهم الخ

أوالى المجرور كقوله تعالى فيشرهم بعباد أليم قال السكاكى أوالى الجميع كقول الآخر

تقرى الرياح رياض الحزن - مزهرة \* اذا مرى النوم فى الاجفان ايقاظا وفيه نظر

(قوله اللهم) أى للنسب إليه لئلا يفرد لخدمته وفى القاموس لخدم كجسر وفى المصاحف لخدم كزرج (قوله فأراد بلهذميات طعنات) أى قلانى تجعل قرام عند اللقاء الطعنات باللهزم أى بالالسة الطاعمة (قوله منسوبة الى الالسة) أى من نسبة الشيء لآلته والالسة جمع سنان وهو فصل الراح (قوله أواراد) أى باللهذميات نفس الالسة أى قلانى أنا تجعل تقديم الالسة اليهم قرام (قوله والالسة) أى على الثانى للبالنة وهذا جواب عما يقال اذا كان المراد باللهذميات الالسة كان فيه نسبة الشيء الى نفسه وهى ممنوعة وحاصل الجواب أن النسبة هنا للبالنة فى المنسوب وكأنه لم يوجد لهو أعلى منه حتى ينسب إليه فنسب الى نفسه كما يقال للرجل شديد الحجرة أخرى فزبدت اليابه فيه (١٣٦) لا قاعدة للبالنة فى وصف الحجرة فقولهم ان نسبة الشيء الى نفسه ممنوعة أى

ما لم يكن المقصود بذلك النسبة بالبالنة والا فلا منع (قوله وزرد البرع ورمدها) هو بصيغة الفعل أول المصدر وكذا قوله نسجها (قوله قرينة على أن تقرهم استعاره) وذلك لأن الالهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيق بها إذ هو تقديم الطعام للضيف فلو أن المراد به هنا ما يناسب الالهذميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الالسة فشيء تقديم الطعنات أو الالسة عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الاطعمة الشهية للضيف بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل واستيعابهم القرى لتقديم الطعنات أو الالسة واستحقاق من القرى تقرهم بمعنى

الالهزم من الالسة القاطع فأراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الالسة الطاعمة أو أراد نفس الالسة والنسبة للبالنة كما سحرى والقصد القطع وزرد البرع وسردها نسجها فلفعل الثانى أعنى لخدميات قرينة على أن تقرهم استعاره (أوالمجرور نحو فيشرهم بعباد أليم) فان ذكر المذاب قرينة على أن بشر استعاره تبعية تهكمية

للبالنة فى الوصف بالجره فيكون للبنى أنا تجعل تقديم الالسة اليهم قرام والمال فى المعنى واحد فالقول الثانى وهو قوله لخدميات لا يصح تعلق القرى به على أمه اذ هو تقديم الطعام فلم أن المراد به ما يناسب وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الالسة ووجه الشبه اعطاء ما يصل من خارج لداخل عند أول اللقاء فكان تقرهم استعاره تبعية لكونها فعلا وقد كانت أصلية للمصدر وتام البيت قوله بنسجها ما كان خاط عليهم كل زراد والقصد القطع وزرد البرع وسردها أى نسجها والبرع مثل القميص ينسج من حلقات الحديد (أوالمجرور أى دارقرى ينهاعلى الفاعل والفعول والمجرور لكونه تعلق ذلك المجرور بالاناسب (نحو) قوله تعالى (فيشرهم بعباد أليم) فان التبشير إخبار يسر فلا يناسب تعلقه بالمذاب فلم أن المراد به وهو الاخبار الحزن ووجه الشبه منزع من التضاد بواسطة التهكم كما تقدم فى الشبه فصار ذكر المذاب الذى هو المجرور قرينة على أنه أثار بدلت التبشير ضده فان قيل اذا كان التبشير إخبارا بفروج هو المذاب هنا بمنزلة المفروح به فمضمون الكلام نوعان التكرار اذا واستعمل فى المفروح به وقيل بشره بقدم أى به كان التقدير أخيره بمفروح به بقدم أى به يكون كالتكرار أو كالبديل

(قوله أوالمجرور) أى قد يكون المجرور قرينة فى صرف الفعل للاستعاره نحو فيشرهم بعباد أليم فذكر المذاب قرينة فى صرف فيشرهم بعباد أليم الى الاستعاره التهكمية وكان للصف مستثنى عن ذكر هذا فان المجرور هنا مفعول فى المعنى قال السكاكى أو تكون القرينة فى الجميع قال الشيرازى يعنى الفاعل والفعول الأول والثانى والمجرور كقوله

تقرى الرياح رياض الحزن - مزهرة \* اذا مرى النوم فى الاجفان ايقاظا

قال الصف وفيه نظر قبل وجه النظر أن مجموع ذلك ليس قرينة بل كل واحد منهما قرينة مستقلة ورد

وأما تقديم لهم الطعنات أو الالسة على طريق الاستعاره التبعية (قوله أوالمجرور) أى أعلى للمجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشق منه بالمجرور غير مناسب فبدل ذلك على أن المراد به هنا ما يناسب ذلك المجرور (قوله نحو فيشرهم بعباد أليم) أى فان التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالمذاب فلم أن المراد به وهو الاخبار بما يحزن فزل التضاد بمنزلة التناسب تهكمية بالانذار بالتبشير ووجه الشبه منزع من التضاد بواسطة التهكم كما سحرى التبشير واستيعاب التبشير لا يندرج واشتق من التبشير بشر بمعنى أنظر على طريق الاستعاره التصريحية التبعية التهكمية فصار ذكر المذاب الذى هو المجرور قرينة على أنه أثار بدلت التبشير ضده (قوله تبعية تهكمية) فيه أن ذكر المذاب إنما يدل على أن بشر استعاره أو ما كونه تابعية تهكمية فاعلم ما معلوم من خارج فكونها تابعة لتمام علم من كون بشر فعلا وكونها تهكمية فمن نزل التضاد بمنزلة التناسب ووضع البشار موضع الانذار



• وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام أحدها المطلقة وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفرع كلام

(قوله) وأما قال ومدار قريتها على كذا أي ولم يقل وقريتها المعامل والمفعول والجور (قوله) لان القريته لا تنحصر أي ولو قال قريتها الفاعل والمفعول والجور لا تقتضي أن قريته التبعية منحصرة في ذلك لان الجملة لفرقة الطرفين تفيد المحصر بخلاف قوله ومدار قريتها على كذا فإنه لا يفيد الانحصار في ذلك لان دوران الشيء على الشيء لا يقتضي ملازمته ابتداء عرفا لصحة انفكاك الدوران كما يقال مدار عيش بني فلان البر ويصح أن يتشباها بشيء فقولوه ومدار قريتها على كذا بمنزلة قوله وال أكثر في قريتها أو الأصل في قريتها أن تكون كذا (قوله) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (باعتبار ١٢٧) وجود اللام لاحد الطرفين وعدم وجودها

وجوده (قوله) لانها اما ان لا تقترن بشيء يلائم الخ أي بعد تمام القريته اذ هي بما يلائم للستار له اعتبرتم أن توجع مطلقة كذا قيل وفيه أنه لا حاجة لذلك لان القريته من جملة الاستعارة فبذونها لا يقال لها استعارة (قوله) يلائم للستار له أو للستار منه أي يناسبه بحسب اللفظ أو المبني كما قال سم (قوله) (الاول مطلقة) أي الاستعارة التي تسمى مطلقة لا غلظتها من وجود الثلاث ثم ان تقدير الاول والثاني والثالث ينشر بأن قوله مطلقة ومجردة ومرشحة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو يبدو يمكن أنه حل معنى والقريب الابدال أو ان الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن

وأما قال ومدار قريتها على كذا لان القريته لا تنحصر في ذلك بل قد تكون حالية كقولك قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشيء يلائم للستار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم للستار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه \* الاول (مطلقة وهي مالم تقترن بصفة ولا تفرع) أي تفرع كلام بما يلائم للستار له والمستعار منه

وجعل ما بمنزلة قريته يدل على خروجه عن معنى الفعل قلنا التبشير اخبار يسر في الجملة والمتعلق وهو للجور خاص زائد على ذلك فاذا قيل ثلاثا بشيء فمناها وقع له السرور في خبرك وقولك بعده بقوم أي به زائد على هذا المعنى فصح كونه خارجا عن معنى الفعل فيصح كون ما بمنزلة قريته زائدة على الفعل ولو سلم فلان ما من كون المتعلق كالآلة كيد الفاعل وما بمنزلة يكون قريته ولو كان جزءا أو اول أظهر وقد تقدم أن قوله مدار يفيد أن القريته قد تكون غير الفاعل والمفعول وللجور فذلك عبر به كالقريته الحالية كقولك قلت زيدا بعد عدالة حال التكلم على أن المازد بقتل ضربت ضربا شديدا ثم أشار الى تقسيم آخر في الاستعارة فقال (و) الاستعارة بنظر فيها (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والوجه الجامع واللفظ للستار وإذا نظريها بذلك الاعتبار وهو وجود اللام لاحد الطرفين وعدمه فهي (ثلاثة أقسام) اما أن لا تقترن بشيء يلائم أحد الطرفين وهما المستعار منه واليه أو تقترن بما يلائم المستعار منه فهذه ثلاثة أقسام أولها (مطلقة) أي التي تسمى مطلقة لا لظاها عن وجود قيد للام (وهي) أي المطلقة (ما) أي الاستعارة التي (لم تقترن بصفة) تلائم أحد الطرفين (ولا تفرع) يلائم أحدهما ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحدهما والمراد بالتفريع ذكر حكم يلائم أحد الطرفين

عليه بأن السكاكي حاقصا لذلك ويحتمل أن يكون مراد المصنف بالنظر أن لا ننسب أن في الأجفان هو قريته لانه ليس مجرورا معلوما لاستعارة التي هي تقري بل هو مفعول لقوله تقرى واعترض على المصنف في قوله مدار قريتها على الفاعل الخ بأن مدارا على الشيء غيره فيقتضي أن مدارا القريته غير الفاعل والفرض أنه هو واجب منه بأنه تجر يد كآ من جرد من الفاعل حقيقة جعلت مدارا وان كان الفاعل نفسه هو المدار والاحسن في الجواب أن مدارا القريته والقريته نفسها غير الفاعل وأما الفاعل شيء تكون القريته حوله والقريته بسبب عن الفاعل ونحوه وقد استحسنت الطيبي ذلك ص (و) باعتبار آخر ثلاثة أقسام الخ ش هذا هو التقسيم الخامس والمراد ما كان باعتبار غير الطرفين والجامع واللفظ أي باعتبار أمر خارج عن ذلك وفيه نظر لان انقسام الاستعارة ثلثة هو باعتبار

ضمير الأقسام الثلاثة (قوله) وهي مالم تقترن أي وهي الاستعارة التي لم تقترن بصفة أي بصفة تلائم أي تناسب أحد الطرفين ولا تفرع كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحدهما فقولوه بما يلائم الخ يبين لكل من الصفة والتفرع والمراد لا تقترن بصفة ولا تفرع مع حقيقة أو حكما فيشمل ما إذا اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتفرع أن اللام ان كان من بقية الكلام التي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا هي به بذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبني عليه كافي قوله تعالى فاعر بحجرتهم بعد قوله أولئك الذين اشترؤا أنفسهم الهدي فهو تفرع سواء كان محرفا من غير أو لا قال النارج في شرح المغناح في قولنا رأيت بحرا ما أكثر عرو لومه ان جعل صفة في تقدير القول وان جعل تفرع في كلام

والرأى العنوية لالتمت وثانيها المجردة وهي التي قرنت بإيلاهم الستارة كقول كثير

كان كلاما مستقلا وكذا نحو رأيت أسد يرى مستأنفة كما قيل ماشأه فقبل يرى كان نقر بما وان جعلت نعتا لاسد  
كان صفة (قوله نحو عندى أسد) هذا مثال للاستارة التي لم تقترن بشيء وعندى قرينة (قوله وللراد بالصفة) أي وللراد هنا بالصفة  
التي قلنا ان الاستارة قد لا تقترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغير) أي سواء كان مدلولها لالتصوي أو لا  
وقوله لالتمت النحوى أي فقط واعلم أن بين ذاتيها (١٢٨) التباين لأن النحوى من قبيل اللفظ والعنوي من قبيل المعنى وبين

دال المعنوية والنحوى  
وكنا بين المعنوية ومدلول  
النحوى محسوس من وجه  
لتصادق معاني أعجبتني هذا  
القامم وتعارفها في العلم  
حسب الحسن صفة معنوية  
لا تلت نحوى وفي مررت  
بهذا الرجل فان الرجل  
نكت نحوى لاصفة  
معنوية (قوله والثاني)  
أي من أقسام هذه  
الاستعارات المنظورة إليها  
باعتبار وجود اللام  
وعنده (قوله مجردة) أي  
تسمى مجردة لتجردها عما  
يقومها من إطلاق أو  
ترشيح لأن التشبيه الذي هو  
لشتمار لم يبار بذكر  
ملازمه بعيدا من دعوى  
الاتحاد التي في الاستارة  
ومنها تنشأ المبالغة (قوله)  
وهي ما قرن (أي وهي  
الاستارة التي قرنت بما  
يلائم المستعاره فذكر  
الفعل نظرا لفظ ما أو  
نظرا إلى أن الاستارة  
لفظ وللراد أيها قرنت

نحو عندى أسد (وللراد بالصفة (العنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لالتمت) النحوى الذي هو  
أحد التوابع (و) الثاني (بجردة) وهي ما قرنت بإيلاهم الستارة كقوله

سواء كان بصيغة التفريع والترب بالفاء أولا مثال ما لم يقترن بأحدهما قولك عندى أسد عند قيام  
القرينة الحالية على أن للراد بالاسد الذي عندك الرجل الشجاع (وللراد) بالصفة هنا التي قلنا  
أنها قد لا تقترن الاستارة بها ولا بتفريع فتكون مطلقة الصفة (العنوية) أعني ما دل على معنى  
من شأنه أن يقوم بالغير (لا) الصفة التي هي (التمت) النحوى فقط التي هو أحد التوابع وقد  
تقدم مثل هذا الكلام في باب القصر وتقدم بسطه وبيانه (و) الثاني من أقسام هذه الاستارة  
المنظورة إليها باعتبار وجود اللام وعدمه (بجردة) أي التي تسمى مجردة لتجردها عما يقومها من  
إطلاق أو ترشيح (وهي) أي المجردة (ما) أي الاستارة التي (قرن) لها (إيلاهم الستار  
له) وهو المشبه سواء كان للام أو لم يكن كما في قولك رأيت أسد يرى ففجأت إلى ظله رحمه وكان صفة  
حسية كقولك رأيت أسدا رايما لم يأت أقرانه أو صفة معنوية كقوله

الطرفين لأن المرشحة اعتبر فيها للمستار منه والمجردة اعتبر فيها للمستار المطلقة لم يعتبر واحد منهما  
وحاصله أن الاستارة ثلاثة أقسام لأن الاستارة إما أن تقترن بشيء أولا وإذا اقترنت قاما بما يلائم  
المستار والمستار منه وسياق نظر في أن هذا التقسيم حاصر \* الأول تسمى مطلقة وهي ما لم تقترن  
بصفة ولا تفريع كالام للراد بالصفة هنا المعنوية لالتمت كقولك رأيت أسدا ومثل له الطيبي  
بقولك رأيت أسدا يرى بالشباب قال وان كان يرى صفة ملازمة للمستار فلا يخرجها ذلك عن كونها  
مطلقة لأن يرى قرينة صارفة عن الحقيقة لولاها لما حصلت الاستارة والتفريع والتعقيب إنما  
يكونان بعد تمام الاستارة (قلت) وفيما قاله نظر فإن القرينة لا مانع أن يحصل بها التجرد بقوله إنما  
يحصل التفريع بعد تمام الاستارة صحيح ولكن تمام الاستارة ليس بالقرينة فإن القرينة  
كاشفة عن الاستارة لاجزئتها لا يقال فيها أن تكون كل استارة مجردة فن كل استارة لا بد لها  
من قرينة لا تقول ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية فتكون حالية فتكون الاستارة  
مطلقة فتى كانت القرينة لفظية كانت الاستارة غير مجردة ويعتدل أن تكون لفظية والاستارة  
بجردة بأن تكون القرينة ليست من أوصاف المستار ولا المستار منه \* الثاني تسمى مجردة وذلك  
ما قرنت بإيلاهم الستارة كقول كثير

عمر الرءاء إذا تبسم ضاحكا \* علقك لضحكته رقاب للال  
المستار هنا هو الرءاء استعير للعروق فجعل العروق والصون والترفان العروق يستعرض صاحبه ستر الرءاء

بذلك اللام زيادة على القرينة إذ بدونها لا تسمى استارة وسواء كان ذلك اللام نقر بما نحو رأيت  
أسدا يرى فلجأت إلى ظله رحمه أو كان صفة نحوى نحو رأيت أسدا رايما مهلكا أقرانه أو كان صفة معنوية كأي مثال للام (قوله)  
كقوله كأي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخرايى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب وأما صفوه لشدة قصره قال الرقاص  
رأيت كثيرا يطوف بالبيت فن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه وكان إذا دخل على عبد الله بن مروان أو على أخيه عبد  
العزيز يقول له طأطأ رأسك لا يصيب السقف

## غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا \* غلقت لضحكته رقاب المال

فانه استعار الرءاء للعرى لانه يهوى بعرض صاحبه كما يصون الرءاء ما يلقى عليه وصفه بالشر الذي هو وصف الشرى ولا الرءاء فظهر الى للستراره وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث قال أذاقها ولم يقل كساها فان الرءاء بالاذقة أصبتهم بما استعير له اللباس كأنه قال فأصابها الله بلباس الجوع والخوف قال الزمخشري الأذقة جرت عندهم بحرى الحقيقة لشيوعها في البلىا والشدة وما يحس الناس منها فيقولون ذاق فلان اللؤس والضر وأذقه المذبذب ما يدرك من أثر الضر والألم ما يدرك من طعم المر والبشع فان قيل الترشيع أبلغ من التجبر بدفعها قيل فكساها الله لباس الجوع والخوف فتلنان الادراك بالوقوف يستقرم الادراك باللباس من غير عكس فكان في الأذقة اشارم بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فان قيل لم يقل فأذاقها الله طعم الجوع والخوف قلنا لان العلم وإن لادم الأذقة فهو مقوت لما يفيد اعطى اللباس من بيان أن الجوع والخوف عزم أرماجيع البدن عموم للالاس .

(قوله غمر الرءاء) بفتح القين خبر لمتد اعرف وتقدر هو أى للمدح في الايات السابقة غمر الرءاء (قوله أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الاعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى الممدر وليس المراد بالعطاء الاخذ للمال (قوله لانه يصون الخ) بيان للجامع وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون مما يكره اذ هو مشترك بينهما لان الرءاء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حصول الاعطاء يصون عرض صاحبه (قوله ثم وصفه) أى الرءاء وصفه بموايا (قوله الذى يناسب العطاء) أى اذا (١٢٩) كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا

كثر وأمالا كان من قولهم نوب غامر أى واسع فهو ترشيح قاله عبد الحكيم (قوله دون الرءاء) أى لأن الذى يلازم الرءاء سايق دون كثير لان الرءاء شأنه الاتحاد وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شأنه التعدد والكثرة (قوله والقرينة) أى على أن

غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا \* غلقت لضحكته رقاب المال  
فأرداء وهو النوب مستعار للعطاء وجه الشبه صون كل منهما صاحبه مما يكره فالنوب يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره صا والعطاء يصون عرض صاحبه ومطلق الصون مما يكره مشترك بينهما وقد أضاف اليه النمر الملائم للعطاء الذى هو المستعار لانه محيط بالثبى المترا كعليه كونه يلازم العطاء يقتضى كون استمائه في العطاء أرحم ولو كان قد يستعمل في النوب أيضا اذ لو كان مشترك بينهما لما يلقى عليه والصفة هى قوله غمر لانه صفة فلازم المعروف لا الرءاء ثم فرع على ذلك قوله اذا تبسم ضاحكا فانه صفة صاحب الرءاء وليس صفة الرءاء \* قال المصنف وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث قال أذاقها ولم يقل كساها فان المراد بالاذقة أصبتهم بالاستعير له اللباس كأنه قال فأصابها الله بلباس الجوع والخوف قال الزمخشري الأذقة جرت عندهم بحرى الحقيقة

(١٧ - شرح التلخيص - رابع) المسوق والمذكور بعد (قوله أعنى قوة) أى أعنى سياق الكلام قوله اذا تبسم أى انه اذا تبسم ضاحكا أخذ القراء منه فبدأ بل على أن الرءاء الرءاء الاعطاء لاحقيقت التى هى الثوب التى يجعل على الكتفين وقال العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه انه اذا كان في الكلام ملائمت للستار له كل منها يبين للثبى الجلازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجربا اذ أن اعتبار الاول قرينة أولى لتقديمه والبقية تنه للاستسار فلى هذا كون النمر تجربا وسبق الكلام قرينة محل نظر (قوله أى شارعا في الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك بجامله فصره بإشارته في الضحك فجعلها حالا مقارنة للثروب وع فيه عبارة عن الاخذ في مبادئه وهو مقارن للتبسم في الوقوع وقوله أخذنا تفسير لقوله شارعا ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظرة وفي قوله تبسم ضاحكا ملح با وقوله لا يفقهه وأنه يشا بسم بالسائين (قوله غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح التين المعجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد الراء من الضحك (قوله أى اذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائين) أى تمتك من أيديهم ولا يشتر على زعها منهم وحصل لاشى على ما قاله الفريزى أن السائين يأخذون أموال ذلك للمدح من غير علمه ويأتون بهالى حضرة فتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمكهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه العلامة عبد الحكيم وفي قوله غلقت اشارت الى أن المدح هو علم أن السائين حقاقه بواسطه صارت الاموال مرهونة عندهم وأنه عاجز عن ادا ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انكسارك الاموال منهم

• وكأنها الرشعة وهي التي قرئت يا يلائم السعار منه كقوله

ينزعني ردائي عبد عمرو • رويدك يا خاعمر وبن بكر  
فانه استعار الرداء للسيف لحواسيق وصفه بالإعجاز الذي هو وصف الرداء فنظر الى السعار منه وعليه قوله تعالى أولئك الذين  
اشتراوا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاختيار وقفاه بالربح والتجارة الذين هم من متعلقات الاشتراء فنظر  
الى السطر منه (١٣٠)

(قوله اذا لم يفسد على  
انفسا كه) أي اذا لم يفسد  
الراهن على انفسا كه كلفى  
أجل الدين وحاصله أن  
عاده الجاهلية اذا حل  
الدين الذي لهرن ولم يوف  
فان المرتهن يشكك الراهن  
ويستكن منه ولا يباع  
قاله في الاطول (قوله  
مرشحة) من الترشيع وهو  
التقوية سميت الاستعارة  
التي ذكر فيها ما يلائم  
للمستعار منه مرشحة لانها  
مبنية على تناسي التشبيه  
حتى كان الموجود في نفس  
الامر هو المشبه بدون المشبه  
فاذا ذكر ما يلائم المشبه  
دون المشبه كان ذلك موجبا  
لقوة ذلك المبنى فتقوى  
الاستعارة بتقوى مبنها  
لوقوفها على الوجه الاكمل  
أخذنا من قولك رشعت  
الصي اذا ربت بالبن قليلا  
فليلا حتى يقوى على امس  
(قوله وهي ماقررن) أي  
وهي استعارة قرنت بما  
يلائم المستعار منه أي  
زيادة على القرينة فلا تعد  
قرينة المكينة ترشيجا

اذا لم يقدر على انفسا كه (و) الثالث (مرشحة وهي ماقرن بما يلائم للمستعار منه نحو أولئك الذين  
اشتراوا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاخبار  
على السوي لم يكن قسما لما يلائم للمستعار منه والارجحية بكثرة الاستبدال فيه دون الذوب وهي تصح مع  
كونه في الاصل مجازا فيه كالاذاقة في التشابذ ولا كان ملائما للطاء صار مجرديا للاستعارة مجازا فيها  
من ترشيع والملاقاة التقوية في الترشيع فظاهرة وأما في الاطلاق فليس بظهور من غير الاصل لفظا  
والقرينة على الاستعارة ماسبق في الكلام وهو قوله اذا تبسم ضاحكا • غلفت لضحكتك قبالا •  
لان معناه انه اذا تبسم ضار على الضحك عرف الناس انهم ضاحكون من أخذ المال كغيره اذ اراد الضحكة  
صار من عاده انه اذا تبسم قد أدب في ماله بلا تحجيج يقال غلق على الراهن اذا لم يكن انفسا كه فنجعل ضحكه  
موجبا لتسكن من المال بحيث لا ينفك منك أي السائلين وقولنا في تفسير ضاحكا شارفا في الضحك  
يحمل أن يراد بان الضحك فيه ما زاد على التبسم فتكون الحال مؤسسة وتوسع في التقارن بين التبسم  
والضحك بأن يجعل متقارن في الوقوع في الزمان واسم ويحمل أن يراد بالشرع نفس التبسم والاخذ  
في مبادئ الضحك فتكون الحال وكدة ومعلوم أن الضمير ليست صفة تشبهي في التركيب (و) الثالث  
من هذه الأناس (مرشحة) بفتح الشين (وهي ماقرن بما يلائم السعار منه) دون ما يلائم السعار  
وسميت بذلك لان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى كان الوجود في نفس الامر هو المشبه به  
دون الشبه وان اسمه هو الذي يطلق على معنى الطرفين لكونهما من حقيقة واحد وتذكر ما يلائم الشبه  
بدون الشبه يبدى في قاعدة قوة ذلك التناهي فتقوى الاستعارة بتقوى مبنها لوقوفها على الوجه الاكمل  
أخذنا من قولك رشعت الصي اذا ربت بالبن قليلا حتى يقوى على امس ومنه المشرع للوزارة  
أي المرى لما حتى تقوى علمها والرشيع أيضا كما تقدم في التجرد بما ان يكون بذكر صفة كقولك رشأت  
أسدا ليدري وإنه يحصل بغيره (نحو) قوله تعالى (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما  
ربحت تجارتهم) وما كانوا مهتدين فان الاشتراء مستعار من استبدال المال بأخرى إلى استبدال الحق  
لشيوعها في البلايا وما عسى منها يقولون ذائق فلان البؤس وأذقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر  
والآلم بما يدرك من طعم المرفاه قيل الترشيع بأن من التجرد بغيره لقليل كما شبه الله لباس الجوع قلنا لان  
الادراك بالتوق يستلزم الادراك بالأس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الامساك فان قيل  
ما الحكمة في أن لم يقل فأذاق الله طعم الجوع قلنا لان الطعم والان لا الاذاقة فهو مفوت بنا بغيره  
لفظا للباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جمع البدين عموم الملابس اه وحاصله أن تجر يد  
الاستعارة ههنا احتاج الى اساع لان الاذاقة لا تلائم المستعار له وهو انزال العذاب اذ الذوق حقيقة في  
الطعم فان ذلك احتاج الى أن يحصل الذوق استعارة عن اصابة العذاب ثم أوقع على اللباس فصار

وسواء كان ما يلائم للمستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت أسدا ذا ليدري وما روت  
اليوم بجزائرا متلاطم الامواج أو كان تقريرا كما في الآية التي مثلها للصف (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أي أنه شبه  
استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال لشر بجماد ترك مرغوب عنه عند التارك والتوصل لبديل  
يرغوب فيه عنده واستعير اسم الشبه به لاجبه والقرينة على أن الاشتراء ليس متعلقا في حقيقته استحاله ثبوت الاشتراء  
لحق في الضلالة بالهدى

## ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة

بالبطل واختياره عليه بدليل تعلقه بالضلالة والهدى بجماع ترك ما هو أخص بالترك الاتصال ببطله  
للمرغوب عند التارك ولما استعير الاشتراء للاستبدال للذكور فرع عليه ما يلائم الشراء من نفي الربح  
في التجارة ونفيه يلائم للشبهة وذلك لما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كان التشبيه هو الوجود  
فيكون ترشيحا أي تقوى بالاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة ثم إن الربح للنفي عنهم ينبغي أن يعلم  
أنها مستعيرة للشواب والاتقاع الأخرى وأن التجارة استعيرت لاتخاذهم ارتكاب الضلالة بدلا عن الهدى  
دأبا فكونها ترشيحا إنما هو باعتبار أصل إطلاقها لا باعتبار المعنى للرادف التركيب وبهذا يعلم أن  
الترشيح وكذا التجرد قد يكونان باعتبار المعنى للرادف الحين كما في قوله غمر الرداء بالنسبة للتجرب بدوقد  
يكونان باعتبار الأصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح ثم إن هذا التقسيم إنما هو بدو وجود القرينة  
الدالة على الاستعارة والألم توجد تجردية بدون الترشيح وبأنه أيضا أن لا توجد مطلقة أصلا وذلك  
لان الاستعارة لا بد لها من القرينة والقرينة ثلاث للشبهة فالمرتبب التقسيم بدو وجودها كانت  
ترشيحية دائما لم يمنع وجود التجرد بدلا ولا يزعم عدم وجود المطلقة ويحتمل أن يتبرمطة فكون المطلقة  
المخالفة من التجرد والترشيح هي التي قرنتها غلظت بأن تكون خالية كما مثلنا لم يذاك فها تهم  
ولا يشترط كون التفرع بصيغته كما ذكرنا فلا يرد أن حقوقك اشترى فلان حجة الظلمة صعبة  
السالكين والاربع فيها خارج عن التفرع والوصف مع أنها مرشحة لأن ذلك نفي ربح ولو لم يكن

المباسب استعارة تجردية لا نهان كان ما قرنت به لا يلائم للاستعارة على سبيل الحقيقة فانه يلائمه على  
سبيل الاستعارة فسلم بذلك أن قولنا في الاستعارة التجردية والترشيحية الاقتران بما يناسب السمع  
أولستار منه إنما يريد ما يلائمه سواء كانت ملامته له حقيقة أم مجازا ونظير الآية الكريمة في أن  
تجرب يد الاستعارة وقع بما يلائمها مجازا بيت كثير السابق فان الغمر حقيقة في الماء الكثير فاعلانه  
على الكثير من المعروف وتجرب يد الاستعارة الرداء المعروف تجرب يد ما يلائم للسموله مجازا لاحقيقة  
\* والقسم الثالث للرشحة وهي لقرونه بما يلائم السمارة منه كقوله تعالى أولئك الذين اشترؤا  
الضلالة بالهدى فما رجحت تجارتهم فانه استعير الشراء للاختيار فرشح الربح والتجارة الذين هم من  
متعلقات الشراء وقال الطيبي انه اجتمع في هذه الآية الكريمة الترشيح والتجرب بدلا لترشيح في قوله  
تعالى اشترؤا والتجرب بدلي قوله تعالى وما كانوا مهتدين وفيه نظر ومنه قول الشاعر:

ينازعني رداي عبد عمر \* ورويدك يا أخا عمرو بن بكر

لي الشطر الذي ملكك يميني \* ودونك فاعتجرت منه بشرط

فقد استعار الرداء للسيف ووصفه بالاعتجار القبي هو وصف الرداء رعاية للسمار وقوله وقد يجتمعان  
أي يجتمع التجرب بدلا لترشيح كما في قول زهير:

لبي أسد شاكي السلاح مقف \* له لبد أنظفاره لم تقلم

(تنبيهات) أحدها علم أن الرادف قولنا الوصف للام في هذا الباب ما كان مناسباً سواء كان بالحقيقة  
أم بالمجاز ممكنا أم مستحيلا ولحقه بالناسب ما يذ كرمه غالباً ويختص به إذا قرر ذلك فاعلم أن الوصف  
الذكور مع الاستعارة على أقسام الأول ما يلائم واحدا من الطرفين للاحقيقة ولا مجازا مثل رأيت  
أسدا بحرا فان مجازا استعارة ثانية لا يحصل بها ترشيح لقولك أسداً لأن البحر ليس مناسباً للبحر ولا  
مناسباً للصيوان للفرس الثاني ما يلائم واحداً منهما باعتبار الحقيقة ولا منهما باعتبار المجاز كقوله

(قوله ثم فرع عليها أي على

الاستعارة المذكورة

(قوله من الربح والتجارة)

الأولى من نفي الربح في

التجارة أي ولا شك أن

نفيه يلائم للشبهة وذلك بما

يزيد في قوة تناسي التشبيه

حتى كان للشبه به هو

الوجود فكان ترشيحا أي

تقوية للاستعارة فتكون

الاستعارة مرشحة ثم

ينبغي أن يعلم أن الربح

النفي عنهم مستعار للاتقاع

الأخرى وأن التجارة

مستعارة لارتكابهم الضلالة

وأخذهم إياها بدلا عن

الهدى فكونها ترشيحا

إنما هو باعتبار أصل إطلاقها

لا باعتبار المعنى للرادف من

التركيب وبهذا يعلم أن

الترشيح وكذا التجرب بد

قد يكونان باعتبار المعنى

للرادف الحين كما في قوله غمر

الرداء بالنسبة للتجرب بدوقد

يكونان باعتبار الأصل كما

في هذا المثال بالنسبة

لترشيح

## (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح

بصيته ثم أشار إلى أن التجريد والترشيح لا مانع من اجتماعها بقوله (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم للشبه فقط وما يلائم للشبه فقط وما ذكر ما يلائمها

غير الراد فان لفظ غمرا لا يلائم باعتبار الحقيقة الراداء الحقيقي ولا للرموز و باعتبار المجاز يناسب كلامهما فنقول ثوب غمر ومروى غمر على سبيل المجاز وهذا يبين لك أن ما داه المصنف وغيره من أن قول كثير غير الراد متعين لأن يكون مقرونا بما يلائم المستعاره فيه نظر نعم قد تكون ملازمة ذلك الوصف المجازي للمستعاره أو المستعار منه أوضح من ملازمة الآخر فحينئذ ترجح ذلك مثل قوله تعالى فإذا قمنا إلى لباس الجوع والحرق فإن استعارة الأذاقة للحوادث والدواهي أوضح من استعارتها لباس \* الثالث أن يكون الوصف يلائم كل واحد منهما حقيقة كقولك رأيت أسدا قويا أو أسدا قويا بالاسم لا وصف يلائم كلامهما فيصدق عليه انها استعارة مجردة مرشحة ولفظ القوى والباسل حقيقة والمراد بهما رجل الشجاع \* الرابع أن يكون الوصف ملائما للمستعاره حقيقة ولا يلائم المستعار منه كقولك رأيت أسدا يرى بالثياب تريد حقيقة التي فيه استعارة مجردة لا مرشحة خلافا للطي فانه زم أنهما مطلقة وقد ردنا عليه في سابق \* الخامس أن يكون الوصف ملائما للمستعاره حقيقة ولكنه تجوز فيه فذكر على وجه يلائمها كما كقولك رأيت أسدا ترمي هيبته القلب بالنبل فهذا وصف يلائمها أيضا لكن على سبيل المجاز فهم أقدر يقال إن هذه تسمى مرشحة ومجردة أيضا \* السادس أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه بأن يكون وصفا حقيقيا ولا يلائم المستعاره لاحقيقة ولا مجازا فهذا القسم مختار لأن ذلك الوصف مالم يلائم المستعاره لا يمتدخل في الكلام لأن المراد بالاستعارة انما هو المستعاره فالأوصاف لا بد أن تكون معنى إذا أصبح أن تقول رأيت أسدا يمشي على أربع مريدا حقيقة التي على أربع مريدا بالاسد الرجل الشجاع \* السابع أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه حقيقة ولا يلائم المستعاره مجازا وهذه هي المرشحة فلا يمكن أن يراد بقوله تعالى ربحت تجارتهم حقيقة الريح والتجارة فالوجودين حقيقة الشراء بل المراد بهما الريح والتجارة الواقعا في الاختيار على سبيل المجاز فليكن ذلك ولا يمكن أن يراد بقوله يهودونك فاعتبر منه بشرط حقيقة الاعتجار وقد انضج هذا أن الأوصاف في قوله لدى أسد البيت كما يلائم المستعاره فبعضها يلائم المستعاره حقيقة ويلائم المستعار منه مجازا كقوله شاكى السلاح غير أن تقول استعماله حقيقة لأن شاكى السلاح لا يمكن أن يراد به الحيوان المفترس حتى يصكون مجازا بل هو وصف واقعة على المستعاره فكان حقيقة وأما رادنا بلامتها المستعار منه جواز استعمالها الحيوان المفترس مجازا وبعضها يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعاره مجازا كقوله أغفاره لم تزل فان المراد به المستعاره ولم يقصد حقيقة أغفاره ولا حقيقة أقم وأما قصد شجاعته فهو وصف يلائم الشجاع مجازا لا يقال هو وصف يلائمها أيضا باعتبار الحقيقة لأن للشجاع أغفارا لا تقول حقيقة تغلب الانظار لا تقصد في الشجاعة أصلا وبهذا صرح قولهم إن لدى أسد مرشحة ومجردة لانها قرنت بما يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعاره مجازا وبما يلائم المستعاره حقيقة وإذا تأملت ما ذكرناه ظهر لك أن كلام المصنف وغيره في هذا الباب غير محير وأن غالب ما أطلقوه يرجع إلى تنبيه وفي كثير من منع وأما قول الخطيب إن لدى أسد يلائم المستعار منه فغريب لأن أسد نفس الاستعارة لا ملائمتها \* التنبيه الثاني وهو كالمفرع مما قبل فعلم بما ذكرناه أن التحقيق خلاف ما ذكره المصنف وغيره من وجوه منها قوله أن الاستعارة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام وانما هي أربعة مطلقة ومجردة ومرشحة ومرشحة مجزئة فان قيل إذا ثبت انها تسكون مرشحة وتكون مجردة ثبت

وقد يجتمع التجريد والترشيح

(قوله وقد يجتمعان) أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم للشبه فقط وما يلائم للشبه فقط وأما ذكر ما يلائمها فلا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قبل والأقرب أن هذا القسم أي قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما وأنه في مرتبة الإطلاق لتساقلهما تعارضهما

(قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى (قوله شاكي السلاح) أي ناله (قوله هذا تجريد) أي أن إضافة لبدى إلى الأسد قرينة وقوله لبدى أسد خبر محذوف تقديره أنا لبدى أسد أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها أي أنا كنت لبدى أسد (قوله مقنف) يحتمل أن المراد قنف به ويرى به في الواقع والحروب كثير أولاشك (١٣٣)

بالمستار له فيكون تجريدا  
مثل الوصف الذي قبله  
وهو شاكي السلاح ويحتمل  
أن يراد به قنف بالبحم ويرى  
به فيكون ملائما لها فلا  
يكون تجريدا أو لا ترشيحا  
بل هو في معنى الإطلاق وقوله  
له لبد جمع لبدية وهي مائتد  
وتقلم من شعر الأسد  
الطروح على منكبيه ولا  
شك أن هذا من ملائمت  
للمستار منه وهو الأسد  
الحقيقي فيكون ترشيحا  
وقوله أظفاره لم تقلم يحتمل  
أن المراد ليس ذلك الأسد  
من الجنس الذي تلم أظفاره  
فيكون ترشيحا أيضا لأن  
الأسد الحقيقي هو الذي  
ليس من شأنه تقليم الأظفار  
ويحتمل أن المراد مجرد تقليم  
أظفاره وحينئذ  
فيحتمل أن يكون التثني  
منصبا على المبالغة لأن  
التقليم مبالغة القلم أي أن  
أظفاره انتفت المبالغة في  
تقليمها ولاشك أن هذا  
ملائم للأسد المجازي وهو

(قوله لدى أسد شاكي السلاح) هذا تجريد لانه وصف يلائم المستمار له أعني الرجل الشجاع  
(مقنف) لبدى أظفاره لم تقلم هذا ترشيح لأن هذا الوصف عايل للمستار منه أعني الأسد الحقيقي  
واللبد جمع لبدية وهي مائتد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع

مما ليس مراد أو سنده وذلك (قوله لدى أسد شاكي) أي تلم (السلاح) ولاشك أن عام  
السلاح عايل للمثبه وهو المستمار له الذي هو الرجل الشجاع فهو أعني شاكي السلاح تجريد  
(مقنف) أي يرى به في الواقع والحروب ولاشك أن المقنف بهذا المعنى مخصوص بالمستمار له فيكون  
تجريدا أيضا ويحتمل أن المراد به مجرد الوقوع في اللقطة أو التصنف بالبحم والرى به فيكون  
ملائما لما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا بل هو في معنى الإطلاق (له لبد) جمع لبدية وهي مائتد وتقام  
وتطرح من شعر الأسد على منكبيه ولاشك أنها عايل للمستار منه وهو الأسد الحقيقي فهي ترشيح  
(أظفاره لم تقلم) أي ليس ذلك الأسد من الجنس الذي تقلم أظفاره فلي هذا يكون هذا القيد ترشيحا  
لأن الأسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الأظفار ويحتمل أن يراد مجرد تقليم الأظفار فيكون  
مشتراكا ولا يكون ترشيحا واما غلظة اشتراك الصفة في التقليم في بعض أفراد الأسد المجازي وهو الرجل  
الشجاع والتقليم مبالغة في القلم ونفي المبالغة رد كثيرا في كلام العرب المبالغة في التثني الذي لا يبق معه  
شيء من التثني كقوله تعالى وما ربك بظالم للعبيداته المبالغة في نفي الظلم لاستحالة التثني في حق تعالى لا للتثني  
المبالغة فيه الذي يصح معه ثبوت شيء منه ثم إن أنبات اللبد للرجل الشجاع أن استعمل في معنى صحيح  
كأن استماره فيه وكان الترشيح فيه باعتبار الأصل كما تقدم في الرمح والتجارة وإن لم ينقل المعنى كان ترشيحا  
باعتبار معناه بلا نقل فيؤخذ منه جواز الترشيح بلا معنى معتبر سوى مجرد المبالغة بذكر لوازم للشبه  
جواز كونها مرشحة مجردة لأن مائة الخلال لا تجمع مطلقا فالجمع مطلقا فالامر كذلك ولكن هلا فعل ذلك  
في أقسام الاستمارة بحسب الطرفين ولم يفعل بل ذكر أن الجامع حسي وعقلي وبعض حسي وبعض عقلي  
مريدا عما به حسي وبعض عقلي ما كان له جاء أحدهما حسي والآخر عقلي وأورد على السكاكي  
كونه أسقط هذا القسم لما أورد على السكاكي وأورد على نفسه والخفي أنه لا يرد عليه المبالغة في الأعلى الطريق  
السابقة ثم ومنها قوله أن المبالغة تقرر بوصف وليس كذلك مطلقا بل تقرر بوصف ملائم للمعنى  
الذي به الاستمارة بالنسبة إلى أحد الطرفين احترازا من قولك رأيت أسدا مجرا فان الاستمارة الأولى  
اقتربت بوصف ولم تخرج بذلك عن كونها مطلقة مقرونة باستمارة أخرى ومنها أن قوله في بيت كثير وهو  
غمر الرداء البيت أجمرد قد يمنع على سابق ومنها أن اجتماع الترشيح والتجريد ليس من شرطه أن  
تذكر أوصاف بعضها يلائم المستمار له وبعضها يلائم المستمار منه بل قد يكون بوصف واحد يلائمها  
\* التنبيه الثالث قول المصنف في هذا الباب الاقتراح بما يلائم المستمار له أو المستمار منه أحسن من

الرجل الشجاع فيكون تجريدا ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة في التثني لأن نفي المبالغة رد كثيرا في كلام العرب مراد منه المبالغة  
في التثني وحينئذ فالمعنى أظفاره انتفت تقييما متفاه مبالغة فيه ولاشك أن هذا عايل للمستار منه وهو الأسد الحقيقي نظير ما قبل في قوله  
تعالى وما ربك بظالم للعبيد أن هذا من المبالغة في التثني أي انتفت الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه لا من نفي المبالغة والا لا تقتضي ثبوت  
أسل الظلم فيه وهو محال فيكون هذا ترشيحا إذ اعلمت هذا أقول الشارح هذا ترشيح المشار إليه ما به مقنف بقرينة عدم تفسيره بأجل  
له لبد ترشيحا فظاهر وأما جعل قوله أظفاره لم تقلم ترشيحا في النظر لاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير وأما قوله مقنف فقد علمت أنه

والترشيح بأبلغ من التجرد بلاشأله على تحقيق البالغة ولهذا كان مبناه على تنامي التشبيه

لا يصلح أن يكون ترشيحاً بل هو ما مجرد أو مشترك فلا يجعل تجرّيداً ولا ترشيحاً (قوله والترشيح) أي الذي هو ذكر ملامح المستعار منه (قوله أبلغ) أي أقوى في البلاغة وأنسب بخصائص الحال وليس المراد أنه أقوى في البالغة في التشبيه لانه معلوم من ذكر حقيقة فلا يحتاج للنسب عليه وإنما كان أقوى في البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال إيراد البالغة في التشبيه والترشيح يقوى تلك البالغة فيكون أنسب بخصائص حال الاستعارة (١٣٤) وأحق بذلك مقتضى من الاطلاق ومن التجرد بل علمنا أنه كد مناسبهما لحال

الاستعارة اه يقوى وحاصله أن الترشيح أقوى في بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب زيادة بلاغته لانه أنسب بخصائص الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه أي انه موجب زيادة بلاغة الكلام للتشتمل عليه فكلامه بالجر باضافه لا بلغ لا بلغ بدل من الضمير في أبلغ كما قيل فتأمل وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ انه أعظم بولغا ووصولا للمقصود الذي هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لأشأله على تحقيق البالغة) أي تقويتها فأصل البالغة جاء من الاستعارة بمجمل التشبيه فردا من أفراد التشبيه وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله تلك) أي لما ذكر من البالغة وقوله وتقوية تفسير لتحقيق

(والترشيح بأبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجرد والترشيح (لأشأله على تحقيق البالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنی الترشيح (على تنامي التشبيه) وإدعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لأشأله شبيه به

كما يأتي في الاستعارة التحصيلية وتنامي التشبيه يقتضي الاعتبار الثاني كما يأتي في قوله وبعدها لم تأمله فقد ظهر أن استعارة الأسد في البيت مقارن التجرد والترشيح قيل والاقربان هذا القسم لا يسمى بأحدهما ولا جمعا وأنه في مرتبة الاطلاق لقساطهما بتعارفهما كالسنتين لان كلا منهما يشهد في أمر تنامي التشبيه بخلاف ما يشهد به الآخر والخطب في مثل هذا سهل (والترشيح) الذي هو ذكر ما يلائم المستعار منه (أبلغ) أي أقوى في البلاغة وأنسب لمقتضى الحال وليس المراد به أقوى في البالغة في التشبيه لانه معلوم من ذكر حقيقة وإنما كان أقوى في البلاغة لان مقام الاستعارة هو حال إيراد البالغة في التشبيه والترشيح يقوى تلك البالغة كما لا يخفى فيكون أنسب لمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك لمقتضى من التجرد بدو الاطلاق لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعارة وكذا يكون أبلغ من الجمع بين الترشيح والتجرد بدلانه في مرتبة الاطلاق كما تقدم (ومبناه) أي بناء الترشيح بمعنى إجماده وتفريره إنما يكون (على تنامي) أي اظهار نسيان (التشبيه) ولو كان موجودا في نفس الأمر ومحصل ذلك التنامي بإدعاء أن المستعار له هو نفس المستعار منه لأشأله شبيه به فإن هذا الادعاء يقتضي أن الموجود في الحاضر هو المستعار منه فيتفرع على ذلك لوازمه المستعار له مقتضية لبقائه في الحاضر وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التنامي لا يقتضيه لا يبنى على التنامي غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كما تقدم في التصحيف والنهي عنه بل نفس الاستعارة مبنية على التنامي وأما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهوره لالة على التنامي كما بينا وإن كان التعجب والنهي عنه

قول السكاكي أنه جعل للمرشحة والمجردة ماعقب بما يلائم وهو يقتضي أن الوصف للام لا بد أن يكون متأخرا وهو فاسد فانه لا فرق بين أن يتأخر أو يتقدم كقوله غمر الراد ولم أر أي الشيرازي هذا الكلام ظاهر الفساد أولا على أن المراد بالتعقيب الزيادة على معنى الاستعارة سواء كان المعقب قبل المستعار أم بعده أم كان بعده بعده وبضه قبله قال كالأمثلة التي ذكرها المصنف فاتها كلها من هذا القبيل فلتو جميع الأمثلة التي ذكرها السكاكي كلها ليس فيها ترشيح الاستعارة بخلاف ما قاله الشيرازي ص (والترشيح الخ) ش الترشيح أبلغ من التجرد بدفتكون الاستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه أبلغ من المقرونة بما يلائم المستعار له وإنما كان التجرد أبلغ من التجرد بلاشأله على

(قوله ومبناه) أي والأمر الذي يبنى عليه الترشيح تنامي التشبيه أي اظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجودا في نفس الأمر وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التنامي لا يقتضي أنه لا يبنى على التنامي غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعارة فانها مبنية عليه أيضا وأما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التنامي ووقال المصنف ومبناه على كمال تنامي التشبيه أي كمال اظهار نسيانه كان واضحا (قوله وإدعاء) عطف تفسير للتنامي أو أنه عطف سبب على سبب أي ومحصل ذلك التنامي بسبب إدعاء الخ ولا شك أن هذا الادعاء يقتضي تفرع لوازم للمستعار منه على المستعار له وإنها تهاه (قوله نفس المستعار منه) الأولى جزء من جزئيات المستعار منه أو من أفراد المستعار منه لكنه نظر لتحقيق الماهية في الفرد فلذا جعله نفس المستعار منه تأمل

(حق)



حتى انه يوضع الكلام في علو المنزلة وضمه في علو المكان كما قال أبو تمام:

ويصعد حتى يظن الجبهر \* بأن له حاجة في السماء

فولا أن قصده أن يناسي التشبيه ويصمم على انكاره فيجعلها صاعدا في السماء من حيث للسافة للكانية لما كان لهذا الكلام وجه وكما قال ابن الرومي:

يا آل نوح تحت لاعدتكم \* ولا تبدلت بعدكم بدلا

ان صمغ علم النجوم كان لكم \* حقا اذا ما سواكم اتحلا

أعلاكم في السماء مجديكم \* فلتسم تجهلون ما جهلا

وأنتي الشمس زائرة \* ولم تلك تبرح الفلكا (١٣٥) وكما قال أبو الطيب:

كبرت حول ديارهم لما بكت

منها الشمس وليس فيها

المشرق

وكما قال غيره

ولم أرقبلى من مشى البر

نحوه

ولا رجلا قامت تماثله

الاسد

(قوله حتى انه الخ) حتى

تقرعية وضمرانه للحال

والشأن وقوله يبنى أى

يجرى وصيغة المضارع

لحكاية الحال الماضية

أى فان الحال والشأن

لأجل ذلك التناهي يبنى

وأجرى على علو القدر الذى

يستعار له لفظ علو المكان

ما يبنى على علو المكان الذى

يستعار منه والحاصل أنه

لما وجد تناسى التشبيه فـ

الاستعارة صحت لك الأتيار

بالترشيح كما صحت أن يبنى على

علو القدر المستعار له علو

المكان ما يبنى على علو

(حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله :

ويصعد حتى يظن الجبهر \* بأن له حاجة في السماء)

استعار الصعود علو القدر والارتفاع

قريبين منه \* ثم أشار الى جزئية من جزئيات ما فيه الترشيع لظهور البناء فيه على تناسى التشبيه بقوله

(حتى انه) أى فان الشأن لأجل ذلك التناهي هو هذا وهو أنه (يبنى على علو القدر) الذى يستعار له لفظ

علو المكان (ما يبنى على علو المكان) المستعار منه حتى هنا ابتدائية وذلك (كقوله ويصعد) ذلك المدحوح

ومعلوم أن ليس الراد بالصعود معناه الاصل وهو الارتفاع في الدارج الحسية والطلوع في الجو اذا لامعنى

له هنا وإنما الراد به الطلوع المعنوي والجامع مجرد الارتفاع لاستعظم في النفوس أى كون الشيء رفيعا أى

يبعد التوصل اليه ثم رتب على هذا علو المستعار له ما يبنى على الارتفاع الحسى تناسيا لتشبيه بذلك

الحسى وأنه ليس ثم الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر فقال (حتى يظن الجبهر) أى يصعد

في تلك الدارج الى أن يبلغ الى حيث يظن الجبهر (بأن له حاجة في السماء) لبعده عن الارض وقر به

من السماء ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يخص بالصعود الحسى فقد

تحقيق المباشرة ولهذا كان مبناه على تناسى التشبيه قال لاصنف حتى انه يبنى على علو القدر ما يبنى

على علو المكان كقوله وهو أبو تمام:

ويصعد حتى يظن الجبهر \* بأن له حاجة في السماء

فانه قصد تناسى التشبيه والتصميم على انكاره فجعله صاعدا في السماء من حيث للسافة للكانية

ومنه قول ابن الرومي:

شافهم البدر بالسؤال عن ال \* أمر الى أن بلقتم زحلا

وكقول بشار

أنتى الشمس زائرة \* ولم تلك تبرح الفلكا

وقول غيره

ولم أرقبلى من مشى البر نحوه \* ولا رجلا قامت تماثله الاسد

المكان المستعار منه وصح التعجب وانتهى عنه البيتين الاتيين فاولا وجود التناسى ما صحت شئ من ذلك (قوله كقوله) أى كقول

أى تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن زيد الشيباني ويذكر فيها مدح أبيه وهذا البيت مدح أبيه وذ كر علو قدره (قوله ويصعد)

أى ويرتق ذلك المدح في مدارك السكال فليس الراد بالصعود هنا معناه الاصل الذى هو الارتفاع في الدارج الحسية اذا لامعنى

له هنا وإنما الراد به الطلوع في مدارج السكال والارتفاع في الأوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتفاع الحسى الى الارتفاع المعنوي

والجامع مطلق الارتفاع المستعظم في النفوس بحيث يبعد التوصل اليه الى هنا أشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يظن) أى

الى أن يبلغ الى حيث يظن الجبهر وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الارض وقر به من السماء

ومن هذا الفن ما سبق من التعجب

(قوله في مدارج) أي مراتب (قوله ثم بنى عليه) أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له وقوله ما بيني على علو المكان أي وهو الارتفاع الحسي الذي هو المستعار منه وذلك البناء بدتناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وإدعاء أنه ليس إلا الارتفاع الحسي التي وجه التشبيه بأظهر (قوله من ظن) (١٣٦) الجہول الخ) بيان لما ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها ما

يختص بالصعود الحسي ويرتب عليه لأعلى علو القدر ثم أن ظن الجہول أن له حاجة في السماء لم ينقل من معناه الأصلي الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له وإنما هو ذكر لازم من لوازم التشبيه لإظهار أنه الوجود في التركيب لا شيء يشبه به وهذا يعلم أن الترتيب قد يستعمل في معناه الأصلي الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لأن الفرض إفاضة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللازم وذلك كاف في نفي الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الأصلي لمعنى ملائم للمستعار له (قوله إلى أن هذا) أي كونه له حاجة في السماء (قوله أعظمته الجہول) أي لانه الذي لا كمال لقله (قوله لآصافه بسائر الكالات) أي فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى أنه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء وحيث كان العاقل يسرف أنه لا حاجة له في السماء لآصافه بسائر الكالات كان عالما بأن اطراله في

في مدارج السالكين ثم بنى عليه ما بيني على علو المكان والارتفاع إلى السماء من ظن الجہول أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجہول زيادة مبالغة في اللحس لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجہول وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له في السماء لآصافه بسائر الكالات وهذا الذي يماخض على بعض فهمهم أن في البيت تقصير في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن لكامل الجہول بحرفة الاشياء (ونحوه) أي مثل البناء على علو القدر ما بيني على علو المكان لتناسي التشبيه (ما من من التعجب) في قوله

بنى على علو القدر المراد ما بيني على علو المكان الحسي للمستعار منه لفظ الصعود وذلك للمعنى هو قر به من السماء وظن الجہول أن سفره نحو السماء ملحة لأن السفر أصله قضاء الاوطار ومعلوم أن ظن الجہول أن له حاجة في السماء لم ينقل لمعنى للمستعار له وإنما هو ذكر لازم من لوازم التشبيه لإظهار أنه الوجود في التركيب لا شيء يشبه به وبه علم أن الترتيب قد يكون للمعنى حاصل في الحالة المألوفة يكون غير معناه الأصلي وإيس ذلك من الكذب لأن الفرض إفاضة المبالغة بذكر اللازم وذلك كاف في نفي الكذب وهذا الكلام محتمل وجوبين أحدهما أن يكون المراد بيان بمد هذا الصعود في الجولاتي وآخر ويكون المراد على من عسى أن يزعم أن الصعود قد يفك أنه يقول له صعد عظيم وعلوه هو بحيث يظن فيه الجہول القرب من السماء ويرد عليه أيضا أن صيغة الجہول التي هي المبالغة لا تناسب لانه إذا كان بعده يظن فيه الجہول القرب من السماء أفاد أنه قاصرا لا الصعود حيث قد باعتبار ذي النظر الصحيح ليس بحيث يظن أن له حاجة في السماء لعدم قر به منه فذلك النظر الصحيح ويلزم على هذا أن يكون الجہول وعدمه باعتبار الانتهاء في الصعود وعدمه فيما للجہول يرى الانتهاء في ذلك الصعود والقرب من السماء فيظن ما ذكر وذو النظر الصحيح لا يرى ذلك فلا يظن فعله يكون الصعود قاصرا في نفسه لأن المبالغة بالنظر الصحيح وقصره لا تناسب للدعي وهذا هو الذي اعتبره بعضهم فأورد البحث للذكور والآخر أن يكون المراد الإشارة إلى كمال المدح واتصاله بجميع ما يحتاج إليه ويكون الانتهاء في الصعود مسلمان كل أحد وإنما النزاع في أنه هل بقيت له حاجة في السماء أم لا فقد ذكر أن كثير الجہول هو الذي يتوهم بذلك الارتفاع المفرط أن ذلك ملحة وأما ذو النظر الصحيح فهو يعلم أن ذلك الافراط في العلو مجرد التعلل على الأقران ملحة له في السماء لآصافه في ضمن جميع الخواص وهذا هو المراد وبه تلم مناسبة ذكر الجہول بصيغة المبالغة وأن فيزياد مدح فلا يرد كون الملو قاصرا لانه مسلم وإنما النزاع في الحاجة وعدمها فيمن أنه إنما يتوهم بقوله في السماء كثير الجہول والمراد بالحاجة هنا المبالغة لاطلب في الأرض فلا يرد أن في حاجة السماء سوء أدبها فيمن نفي الحاجة إلى الرحمة السماوية والتوجه له بالدعاء على أن المراد المبالغة الجوزي في المستعيلات لا الأخبار بالحقائق حتى يكون هناء سوء أدب أو غير تمامه (ونحوه) أي ونحو ما ذكر وهو أنه يبنى على علو القدر المستعار له ما بيني على علو المكان المستعار منه لأجل تناسي التشبيه حتى كأنه لا يتخطر غير التشبيه (ما من) في صدر هذا الباب (من التعجب) في قوله :

(وقوله ونحوه) أي في البناء على تناسي التشبيه (ما من) من التعجب والنهي عن) في قوله

المراد مجرد التعلل على الأقران في قوله لآصافه الخ إشارة إلى أن المراد بالحاجة هنا المبالغة لاطلب في الأرض فلا يرد أن في حاجة السماء سوء أدب لما فيه من نفي الحاجة إلى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله وهذا للمعنى) أي التفصيل بين العاقل والجہول (قوله فهم أن في البيت الخ) منشأ ذلك التوهم أن تصدق من البيت الإشارة بزيد صرده بالتشابه بقوله حتى يظن الخ إلى علو قدره وإذا كان مزيده الصعود إنما هو في ظن كامل الجہول لا العارف بالاشياء فلا يكون له

قامت

والنهي عنه غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب التنبؤ عنه فإن مذهب التنبؤ يمتنع بثبوت الاستمراره ومذهب التنبؤ عنه آيات خاصة من خواص الاستمراره

ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل الرد أن من بدع المصود مجزوم به ومسلم من كل أحد ما النزاع في أنه هل له حاجة في البناء أم لا فذكر أن كثير الجبل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء للفرط حاجة وأما المطلق ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط على المألوف الرد العالي على القرآن لا حاجة له في البناء لا تصاف بشار السكالات واستغناءه عن جميع الحيليات (قوله قامت تظلي من عجب الخ) إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء لأن إيجاده التعجب لولا (١٣٧) تناسي التشبيه لم يوجد له مسامح كأن إيجاده

ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى وتحقيقه في التعجب ما قدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان

الجبل كالشمس من الشمس الحقيقية وأما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس العلوية لأن الاشتراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا لظل ومعلوم أنه لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شبه بها (و) نحو ما ذكر من البناء أيضا من (النهي عنه) أي عن التعجب في نحو قوله لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزواره على القمر فان القمر الحقيقي هو المتبادل للثلاثة فلا يتعجب من بلاءه مع لا الإنسان للشبه بالقمر وكونه جعل الاستمراره قرا حقيقيا إنما هو تناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج والمخاطر في القلب هو القمر الحقيقي والواقع التشبيه يبق الأصل للثاني انتهى عن التعجب لأن من جملة ما يتعجب منه بلى غلاته إنسان كالمعلم أن كان ذلك سهرا فلا معنى للنهي عن التعجب مادام التشبيه متذكرا لآياته عن الأصل الذي تترفيه التعجب ثم إن التعجب هنا شبه آيات ما لا يناسب القصر الذي هو الاستمرار منه والنهي عنه شبه كون الشبه تناسبا فاختلغا في ثبوت النسبة وتقيها وهو ظاهر ولما كان هذا مظنة أن يقال حاصل ما ذكر بناء المافرع على الأصل وبناء المافرع على الأصل من باب جعل ما ليس بالواقع واقعا وهو كالكتف فلو جهته احتاج إلى مزيد تقرير لما تقرر بهذا الكلام فأشار إلى أن البلاء اعتبر به لقصد البالغة وأنه أمر وى بالنسبة إلى ما وقع لهم من تفرج ما هو المافرع على الأصل وهو الشبه مع

قامت تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس (والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزواره على القمر

قامت تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس

وإنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء في وجه وهو أن إيجاده هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مسامح كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى كما تقدم بيانه وتحقيقه في التعجب كما تقدم ما علم من أنه لا عجب في تظليل إنسان كالشمس من نفس الشمس الحقيقية وأما يتحقق التعجب في تظليل الشمس الحقيقية من الشمس العلوية لأن الاشتراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا لظل ومعلوم أنه لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شبه بها (و) نحو ما ذكر من البناء أيضا من (النهي عنه) أي عن التعجب في نحو قوله لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزواره على القمر

فان القمر الحقيقي هو المتبادل للثلاثة فلا يتعجب من بلاءه مع لا الإنسان للشبه بالقمر وكونه جعل الاستمراره قرا حقيقيا إنما هو تناسي التشبيه حتى كأن الوجود في الخارج والمخاطر في القلب هو القمر الحقيقي والواقع التشبيه يبق الأصل للثاني انتهى عن التعجب لأن من جملة ما يتعجب منه بلى غلاته إنسان كالمعلم أن كان ذلك سهرا فلا معنى للنهي عن التعجب مادام التشبيه متذكرا لآياته عن الأصل الذي تترفيه التعجب ثم إن التعجب هنا شبه آيات ما لا يناسب القصر الذي هو الاستمرار منه والنهي عنه شبه كون الشبه تناسبا فاختلغا في ثبوت النسبة وتقيها وهو ظاهر ولما كان هذا مظنة أن يقال حاصل ما ذكر بناء المافرع على الأصل وبناء المافرع على الأصل من باب جعل ما ليس بالواقع واقعا وهو كالكتف فلو جهته احتاج إلى مزيد تقرير لما تقرر بهذا الكلام فأشار إلى أن البلاء اعتبر به لقصد البالغة وأنه أمر وى بالنسبة إلى ما وقع لهم من تفرج ما هو المافرع على الأصل وهو الشبه مع

قامت تظلي ومن عجب \* شمس تظلي من الشمس

لا تعجبوا من بلى غلاته \* قد زر أزواره على القمر

وقوله

(١٨ - شروح التلخيص - رابع) التعجب \* وإعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب التنبؤ عنه لأن التعجب هنا شبه آيات ما لا يناسب الاستمرار منه والنهي عنه شبه آيات ما هو مناسب للاستمراره ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو متعجب فلا يتعجب من تظليلها وفي الثاني قد أثبت بلى الغلات والقمر وهو من خواصه فلا يصح حينئذ أن تعجب منه فلذا نهى عن التعجب من ذلك (قوله وإنكاره) عفاً لازم وقوله شبه أي وجهه وقوله على ما سبق أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جملة تظلل شخصاً من الشمس ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جملة تظلل على غلاته (قوله ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام) أي قوله ومبني على تناسي التشبيه حتى أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو السكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه

واذا جاز البناء على الشبه مع الاعتراف بالشبه كما في قول العباس بن الأحنف

هي الشمس مسكنها في السماء \* فز القواد عزاء جميلا \* فلن تستطيع اليها الصعود \* ولن تستطيع اليك النزولا

(قوله واذا جاز الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعني الشبه في التشبيه ففي الاستمارة أولى وأقرب لان وجود الشبه الذي هو الأصل كما أنه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافي فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله واذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه وللايراد الاعتراف بالأصل ذكره وحينئذ قلعتي واذا جاز ذكر ما يلائم الشبه في التشبيه الخالف عن الاستمارة وهو الذي ذكره قرقراه (١٣٨) (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي كون الشبه في فرع أو الشبه أصلا وهذا جواب عما قبل

كيف سمي المصنف للشبه به فرعا وللشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسمية لان الشبه به هو الأصل للقبس عليه ولأنه أقوى من الشبه غالبا في وجه الشبه وأعرف به وحاصل ما يجب به الشارح أن المصنف إنما سمي الشبه أصلا نظرا لكونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الفرض من التشبيه يعود إليه كيان حاله أو مقدارها أو مكانه أو زينه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه وكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام يعود إليه أي إلى شبه فانك اذا قلت زيد كالاسد فقد أثبت للشبه شبه بالاسد وهو المقصود بالثبات واذا قلت ليس كالاسد فقد نفيت شبهه به أيضا بالقصد الأول وان كان ثبوت الشبه أو نفيه للشبه به حاصلًا أيضا لكن تبعا وحيث كان هو المقصود لا فائدة أحواله في التراكيب عدا الفرض من التشبيه إليه وهو بيان حاله أو مقدارها أو مكانه أو زينه أو تشبيها كما تقدم وذلك لانه هو المجهول أمره ولما كان الشبه بهذه الثلاثة سواء أصلا وسمى الشبه به فرعا لان ما يستفاد في التراكيب تابع لما يستفاد للشبه كسبعية الفرع للأصل (كما في قوله) أي ومثال ما بنى فيه على الفرع الذي هو المصنف به مع الاعتراف بالأصل الذي هو المصنف بقوله (هي الشمس) أي هذه المحبوبة نفس الشمس فقد اعترف بالأصل وهو المصنف وبنى على الفرع وهو الشمس قوله (مسكنها في السماء) واذا كان مسكنها في السماء (فزع القواد) أي فاحمل فؤادك على العزاء وهو المصنف فقوله عزف لمر من عزاء حمل على المصنف (عزاء جميلا) وهو العزاء الذي لا تقاى معه ولا تطلب وذلك بآتيه لعدم إمكان الوصول فان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء ثم أكد بيان

(قوله واذا جاز) يريد أن مذهب المتعجب على عكس مذهب المتأخر عنه فان مذهبه أثبت وصف يمنع ثبوته للمستار منه ومذهب المتأخر عنه أثبت خاصة من خواص المستار منه واذا جاز (البناء على الفرع) أي بناء الكلام على الفرع وهو الشبه به سواء فرع لا يجاز في الاستمارة والمجاز فرع الحقيقة ولان الفرض من التشبيه في الاستمارة في التقلب عاذا لى للشبه لا الشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي مع ذكر المشبه ليكون الكلام تشبيها لاستمارة كقوله وهو العباس بن الأحنف هي الشمس مسكنها في السماء \* فز القواد عزاء جميلا

لشبه به حاصلًا أيضا لكن تبعا وحصل من هذا أن الشبه أصل باعتبار رجوع الفرض إليه وكونه هو المقصود بالنفي والاثبات وللشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من للشبه وللشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حالية وقوله الان الخ هذه الجملة دالة على خبر أن الأصل لان الأصل في التشبيه هو المصنف من جهة أن الفرض الخ وان كان الشبه به أصلا من جهة أنه أقوى الخ (قوله كما في قوله) أي قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله هي الشمس) مبتدأ وخبر أي هذه المحبوبة هي الشمس وقوله مسكنها في السماء خبر بمدخر أو صفة الشمس لان تر فيها للمعد الذي (قوله أمر من عزاء الخ) أي وحينئذ قلعتي فاحمل فؤادك على المصنف (قوله عزاء جميلا) أي لا تقاى معه ولا تطلب وذلك بآتيه لعدم إمكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء

لشبه به حاصلًا أيضا لكن تبعا وحصل من هذا أن الشبه أصل باعتبار رجوع الفرض إليه وكونه هو المقصود بالنفي والاثبات وللشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من للشبه وللشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حالية وقوله الان الخ هذه الجملة دالة على خبر أن الأصل لان الأصل في التشبيه هو المصنف من جهة أن الفرض الخ وان كان الشبه به أصلا من جهة أنه أقوى الخ (قوله كما في قوله) أي قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله هي الشمس) مبتدأ وخبر أي هذه المحبوبة هي الشمس وقوله مسكنها في السماء خبر بمدخر أو صفة الشمس لان تر فيها للمعد الذي (قوله أمر من عزاء الخ) أي وحينئذ قلعتي فاحمل فؤادك على المصنف (قوله عزاء جميلا) أي لا تقاى معه ولا تطلب وذلك بآتيه لعدم إمكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء

وقول سعيد بن حميد فتنزوري فأرسلت: أنا أتليك سره قلت فأقبل كان أخفى وأذن مسره فأجابته بحجة: زادت القلب حميره أنا شمس وأما: طلعت الشمس بكرة فلا في يجوز مع حجة في الاستعارة أولى ومن هذا البلب قول الفرزدق

(قوله فلن تستطيع إلخ) أي لأنك لا تستطيع الوصول إلى تلك الشمس اذهي في السماء الممتنع الوصول إليها عادة (قوله هو الصنبر بعدها) أي وهو العمود والنزول (قوله ان جوزنا تقديم الطرف على الصنبر) أي على عامله الصدر وهو الخنجر على سابق له في طرح الخطبة عند قوله أكثرها الاصول جميعا (قوله والافخضوف) أي وان لم يجوز تقديم الطرف على عامله الصدر فيكون العامل فيها وفي اليك عنذوقا والتقدير فلن تستطيع أن تصعد إليها العمود وان تستطيع الشمس أن تنزل اليك النزول ويكون الصدر للذكور مفسرا لذلك انما لم ينفخضوف (قوله تشبيه) أي يبلغ بحرف الاداة والاصل هي كالشمس خضفت الاداة للبالغة في التشبيه بمحل المشبه عن التشبيه (قوله لاستعارة) أي لانه يشترط فيها ان لا يذكر (١٣٩) الطرفان على وجه ينبي عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك

فلن تستطيع أنت (اليها) أي إلى الشمس (العمود) \* ولن تستطيع الشمس (اليك النزولا) والاصل في اليها اليك وهو الصدر بعدها ان جوزنا تقديم الطرف على الصدر والافخضوف يفسره الظاهر بقوله هي الشمس تشبيه الاستعارة في التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد نبى الكلام على التشبيه بغيره الشمس وهو واضح وقوله واذا جاز البناء بشرط جوابه قوله (مع حجة) أي حجة الاصل كإلى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر التشبيه أصلا

عدم إمكان الوصول بسبب كونها في السماء بقوله (فلن تستطيع اليها العمود) أي فأنك لا تستطيع أنت العمود إلى تلك الشمس اذهي في السماء الممتنع الوصول إليها عادة قوله اليها مجرور متعلق بالصدر (وهو العمود) بناء على جواز تقديم المجرور على الصدر وان يباعى امتناعه فيتنقح والتقدير لن تستطيع أن تصعد إليها العمود ويكون للذكور مفسرا للحنوف (ولن تستطيع) تلك الشمس (اليك النزولا) والجور في تلفه بالصدر أي هو النزول كإليه واذا جعل الضمير كاقدم عائدا على محبوسه فقبلا عرفت بالاصل بأن ذكره وبني على الفرع ما تقدم فاذا جاز البناء على الفرع مع ذكر الاصل للنائي ذكره لتناسي التشبيه الذي ينشأ عليه البناء (مع حجة) أي حجة الاصل التي هو للتشبيه بأن يذكر التشبيه فقط وذلك في الاستعارة (أولى) بالجواز لانه عند الاعتراف بالاصل يبعد

فلن تستطيع اليها العمود \* ولن تستطيع اليك النزولا  
مع حجة أولى) أي اذا جاز البناء على تناسي التشبيه بد كالتفريع على التشبيه في الاستعارة التي فيها حجة جواز أولى وقد يترض على هذا بأن يقال البناء على التشبيه في الاستعارة

قلت قوله في الفوائد اعزاجا بلا بدل على أن الضمير راجع للحبيبة لانها الامور بالزمان عنها وأيضا شرط ضمير الفاعل أن يكون ما يبد منه النسب للشكوك في الجلالة حتى يفيد لك ويكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد ويحجب أيضا بأن الفرض التمثيل وهو يكفي في الاحتال (قوله مع حجة أولى) مع طرف الحذف أي قال بناء على الفرع مع حجة الاصل وانكاره وعدم ذكره أولى بالجواز ووجه الاولية أنه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافي البناء في ذكر التشبيه يمنع تناسي التشبيه المتفق البناء على الفرع ومع حجة الاصل يكون الكلام قد قبل الفرع التي هو التشبيه بل في ذكر التشبيه فيتناسب التناسي المتفق أنه لا خطور للتشبيه في القول ولا وجود له في الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلزم ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود ما ينافي في جوازه مع عدم التناسي في الاعتراف بالاصل كما وأولى لأن قلت اذا كان البناء على الفرع أي ذكر ما هو موقوف على تناسي التشبيه كاقدم والتناسي في الاعتراف بالاصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل متناقضا فكيف يدعى جوازه قلت تناسي التشبيه عند حجة الاصل ظاهر وأما عند ذكره فنقول للنائي البناء على الفرع هو ذكر التشبيه مع الاعتراف بأنه يقع على أصله وهو أنه وقوفه على التشبيه وبمجرد ذكر الطرفين للاعتراف بما ذكر فيتناسي من تناسي التشبيه بأن يجعل الطرفان ولو ذكرهما متحدين ويدعى أنهما شيء واحد في الحقيقة وأما اختلافها في العوارض التي لا يتناقض بناؤها هذا التناسي لاصل التشبيه وهذا ظاهر في التشبيه الخالي عن الاداة وأما عند ذكرها فيه بملان الاداة تشبه

أبي أحمد النخعي صعدة الذي \* متى تخلف الجوزاء والبلو بحلر أجار بنات الوالدين ومن بحر \* على اللوت هاعلم غير مخفر ادعى ليه اسم التثنية ادعاء من سلمه ذلك ومن لا يخطر بيساله أعمتناول له من طريق التشبيه وكذا قول عدى بن الرقاع يصف حمارين وحشين

يتاوران من الفيلار ملادة \* ايضا بحكمة هانباها (١٤٠) تطوى اذاوردا مكانا عجزنا \* واذا السنايك أسهلت نشرها

بضم الشبه عن الشبه به وتقبل يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا اذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدتين في الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالاصل الثاني للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جعد الاصل فليس هناك منافع للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا في الواقع فتأمل (قوله وحل الكلام خلوا عنه) أي لانه تنويسي التشبيه وادعى دخول للشبه في جنس للشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن لان ما سبق فيه البناء على الفرع وهو للشبه به مع الاعتراف بالاصل من غير ذكر لاداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل والتصریح بأداة التشبيه وهنا مما يقرر الكلام

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى التشبه به وقدر في بعض أشعار المعجم النهي عن التمتع مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وهذا المعنى من القرابة واللاحقة بحيث لا يخفى

التناسي لا تقتضي لعدم خطوره وأن للوجود الفرع فيبقى عليه ما يناسبه ومع حجده يكون قد قبل الكلام للفرع وهو التشبه به حيث طوى ذكر التشبه فتناسبه التناسي لا يقتضي أن لا يطور ولا وجود للتشبه في الخارج والعقل وذلك مناسب لذكر ما يلزم ذلك الفرع فإذا جاز البناء في الاول مع وجود ما يناسب بحسب الظاهر فلا يجوز في التناسي لعدم الثاني أي قوله لمع جعده أولى جواب اذا كثر تأخر به لعدم ما بينه وبين الاول فان قلت اذا كان البناء أعني ذكر ما هو للفرع موقفا كما تقدم على تناسي التشبيه والتناسي كما فرت بنا فيه الاعتراف بالاصل امتنع البناء على الفرع عند ذكر الاصل فكيف يدعى جوازه قلت تناسي التشبيه عند جعد الاصل طاهر وأما عند ذكره فقوله للتاني للبناء على الفرع هو ذكر التشبيه مع الأشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لا يقوى التشبه قوة التشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا اشعار فيه بما ذكره تناسي معه تناسي هذا التشبيه الاصل بأن يجعل الطرفين ولو ذكر كمتحدتين ويدعى أنهما شيء واحد في الحقيقة وانما اختلفا بالعارض التي لا تنافي البناء فيها تناسي لاصل التشبيه أيضا أو نقول للشبه به ذكر عند ذكر الطرفين معان لازم ولكن هذا فيه معر لان ذلك لا يقتضي العراء عن التشبيه في المثال اذ يمكن الوصول اليه حيثنوا بما امتنع الوصول الى التشبه به وان كان يمكن تصحيحه بتسكاف ليقال تقدم ما يقتضي أن مثل ما ذكره أعني بناء التشبه به على التشبه في قوله حتى انه يبقى على علو القصر ما يبقى على علو المكان وهذا الكلام يقتضي أن الواقع بناء للفرع وهو التشبه به على نفس ذلك الفرع لا ناقول ما تقدم باعتبار ما في نفس الامر لان الراد في الحقيقة هو التشبه وما هنا على الادعاء لان التشبه به هو الراد ادعاء فتأمل وهذا الذي تقرر قد ظهر أنه مبنى على أن المراد بالضمير هو المحبوبة أو المألوف يده القصة والجملة بعده خبر لم يكن هذا البيت شاهدا على الدعوى وانما لم يحمل على ارادة القصة فينتفي الاستشهاد بالبيت بل حمل على ارادة المحبوبة لوجهين أحدهما أن قوله فمن القواد يعين ارادة المحبوبة لأنها هي المأمور بالعرض عنها والآخر ما ذكرنا من أن ضمير القصة تكون الجملة معها مما يشك فيه ليعيد الاخبار تأكيذا لاثبات الجملة هنا متعينة للمعنى

أولى من البناء على التشبه به في التشبيه أما البناء على التشبه في التشبيه فلا يدل على جواز البناء عليه في الاستعارة وما ذكره من الدليل هو شامل لصورتي البناء على كل منهما فلا يصح ذلك بل إنما يدل على جواز البناء على التشبه في الاستعارة بما يلزم للاستعارة

الذكر (قوله لا تعجبوا من قصر ذوائبه) أي شره وقوله كالربيع أي البهجة والتضارة (قوله والليل في) وأما الربيع مائل الى القصر من المعامد أن المائل الى القصر في الربيع الليل الحقيقي والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع فلما تنويسي التشبه وادعى أن الزوائد نفس الليل الحقيقي وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقي نهى عن التمتع من قصر الزوائد التي هي الليل الحقيقي السكان في زمان الربيع فتدعى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالاصل والتصریح بالاداة فتأمل (قوله وهذا "خ الخ") اسم الإشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر أي وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض المعجمين بتسبحة كائن من القرابة لللاحقة لا يخفى

✽ وأما الجاز للركب فهو اللفظ للركب المستعمل فيها شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل

(قوله وأما للركب عطف على قوله أما للرد من قوله سابقا والجاز أمام فرد أو مركباً مالم الفرد فهو الكلمة الخ ثم قال وأما المركب فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) أي المركب كأي الأضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتماداً على أن تقييد المعرفة بالتركيب يفيد فخرج عن الجنس وهو اللفظ الجاز العقلي (قوله المستعمل) (١٤١) خرج اللفظ قبل الاستعمال وقوله

فيا أي في معنى شبه ذلك  
المعنى بمعنى اللفظ الأصلي  
أي من حيث أنه شبه بمعناه  
الأصلي فخرج الجاز  
المرسل الذي ليس بمعناه  
مشبهاً بمعناه الأصلي قبل  
الاستعمال لعدم وجود  
الشبه بين المعنيين وكذا  
المرسل الذي استعمل فيما  
شبه بمعناه قبل ذلك لوجود  
الشبه لكن إنما استعمل  
لمقابلة غير الشبه لأنه لم  
يستعمل من حيث الشبه  
(قوله أي بالمعنى الذي يدل  
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة)  
أي بالوضع وهذا بيان  
المراد بمعنى اللفظ الأصلي  
وما ذكره الشارح مثله  
في الأطول ثم قال بقى أن  
كون الصورة للترجمة معنى  
مطابقاً للفظ المستعار غير  
ظاهر اه (قوله بالمطابقة)  
هنا يقتضى أن دلالة  
اللفظ على المعنى الجازى  
ليست بالمطابقة وهو  
خلاف ما صرح به  
الشارح في شرح الشمسية  
وبغيره وأجيب بأن مراد  
الشارح بالمطابقة المطابقة  
التي لا يحتاج معها إلى  
توسط قرينة وهذا إما

(وأما) الجاز (المركب) فهو اللفظ المستعمل فيها شبه بمعناه الأصلي أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه متزاعاً من متعدد واحترز بهذا

لا يعبري فيها شك لاحت وهو أن سكن الشمس السماء ثم هذا حيث حذف أداة التشبيه كما في المثال  
لان الاتحاد الذي ذكرناه منتهياً تنامي أصل التشبيه ظاهر فيه وأما عند ذكر الأداة ففيه بعد لان  
الأداة تسمى بضعف التشبيه من مرتبة التشبيه وبولكن يمكن الاعتبار المذكور فيه أيضاً وهو ادعاء  
الاتحاد اذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدتين في الحقيقة بالآخر بالة التشبيه وقد وقع في كلام المعجم  
التهى عن التعجب بناء على الاتحاد مع التصريح بالأداة وحاصل معناه انتهى عن التعجب من قصر  
ذوئاب أي شمر شخص شره كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل إلى القصر وسامعاً أن المائل  
إلى القصر في الربيع هو الليل الحقيقي والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع الحقيقي وقد غاص  
هذا الاعجمي على معنى لطيف قل من تشبه له امرأته فهو من الحسن والملاحاة مكان كالإغنى ثم  
لما كانت المسائل المتقدمة في الجاز وأمثالها جارية على الأفراد أشار إلى مجاز التركيب فقال هذا الجاز  
المفرد (وأما) الجاز (المركب) فهو اللفظ (خرج العقلي عنه) (المستعمل) خرج به اللفظ قبل  
الاستعمال (فيا شبه بمعناه الأصلي) أي من حيث أنه شبه بمعناه الأصلي فيخرج المرسل الذي ليس  
بمعناه مشبهاً بمعناه الأصلي قبل الاستعمال لعدم وجود التشبيه بين المعنيين وكذا المرسل الذي استعمل فيما  
شبه بمعناه قبل ذلك لوجود التشبه لكن إنما استعمل لمقابلة غير الشبه لأنه لم يستعمل من حيث الشبه  
وأراد بالمعنى الأصلي المعنى الذي يدل على اللفظ عليه بالمطابقة وتريد بدلالة المطابقة هنا الدلالة التي  
توصل في حصولها بالزوم أسلاً لأنها أنسب بالمطابقة فتخرج دلالة الجاز مطلقاً لأن أصلها  
كما تقدم الانتقال من اللزوم إلى اللازم على الوجه الذي قررناه في أول هذا الفن ولم ترد بالمطابقة ما يستفاد  
من اللفظ حال الاستعمال ولو بالوضع الثاني التوصل إليه بالزوم ورعاية القرينة اذ لو أريد بذلك لم يصح  
اختصاص المطابقة بالمعنى الأصلي فإن الدلالة بعد رعاية ذلك يصح أن تكون مطابقة أيضاً لأن الذهب  
الصحيح أن اللفظ الجاز يدل بالمطابقة أيضاً وإنما نفي عنه باعتبار رعاية سبب دلالة وأصلها بذلك  
تكون لزومية بالوضع الثاني فليقهم (تشبيه التمثيل) خرج بمجاز الأفراد لان تشبيه التمثيل ما  
يكون وجهه متزاعاً من متعدد ومجاز الأفراد كالاسد للرجل الشجاع ليس وجهه وهو الشجاعة  
متزاعاً من متعدد كما تقدم في ذلك نظر لأنه يقتضى أن اعتقد لللاحاة لو فرض استعماله للرجل لا يمكن  
مجازاً مفرداً لان وجهه متزاعاً من متعدد ولو كان أصل مجاز التركيب كون الوجه متزاعاً من متعدد  
كان نحو المتقود في الرجا مجاز التركيب ولا قتال بمقتضى مجاز التركيب بما ذكر لا يتخلل من تسامح  
ص (وأما للركب الخ) ش لما فرغ من الجاز للرد شرع في الجاز للمركب وهو اللفظ بالتمثيل  
وحقيقة التمثيل أن توريد العبارة عن معنى فتصل عن المعنى والعبارة الدالة عليه إلى معنى آخر يكون  
مثلاً للبدول عنه ورسمه المصنف بأنه اللفظ المركب المستعمل فأخرج المهل واللفظ قبل الاستعمال

يكون في الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه وأق المصنف بذلك لتنبية على أن التشبيه الذي يبنى عليه الجاز المركب  
لا يكون بالتمثيل بل بكتف بقوله تشبيلاً لان التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه متزاعاً من متعدد وان كان الطرفان مفردين كما في تشبيه  
التراب باعتقود لللاحاة حتى وإن الاستمارة التمثيلية فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك في التعميم (قوله واحترز بهذا) أي بقوله تشبيه التمثيل





كما كتب به الوليد بن يزيد لما يوجب الى امر وان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا  
 أنك كنت في هذا فاعتمد على أطمعنا والصلح شبه صورة زرد في البياض يصور ترد من قام لينهب في أسفارة تريد الذهاب في عدم  
 رجلا وتارة لا يرد فيؤخر أخرى وكما يقال لمن يعمل في غير عمله أراك تنفخ في غيرهم وتحط على الماء واللعن أنك في فلكا بمن فضل ذلك  
 وكما يقال لمن يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه الى ما كان يمتنع منه ما زال يقتل منه في الثور والثور حتى يبلغ منه ما أراد واللعن أنه لم يزل  
 يرفق بصاحبه رفقا يشبه حاله في حال من يحس الى البعير لمصع فيحكوه يقتل الشرف في ذر وتوغر به حتى يسكن ويستأنس وهنا  
 في المعنى نظير قولهم فلان يفرق فلانناي يتلطف بفعل من يزع القرامدين البعير ليتذ بذلك فيسكن ويشت في مكانه حتى يتمكن من  
 أخذه وكذا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله بين يدي الله ورسوله فإنه لا كان التقدم بين يدي الرجل خارجا عن صفة التتابع له  
 صار انتهى عن التقدم متعلقا باليدين مثلا انتهى عن ترك الاتباع وكذا قوله تعالى والارض جميعا فيضته يوم القيامة اذ المعنى والله  
 أعلم أن مثل الارض في تصرفها تحت أمر الله تعالى وقهره مثل الشيء يكون في قبضة الأخذ لهنا والجامع يده عليه وكذا قوله تعالى  
 والسموات مطويات بيمينه أي تخاف فيها صفة الطي حتى ترى كالكاتب الطوي يمين الواحدهنا وخص العين ليكون أعلى وأفخم المثل  
 لأنها أشرف اليدين وأقواها والتي لا غناء للآخرى دونها فلا يشئ انسان لشيء الأبداء يمينه فيها هائله ومتى قصد جعل الشيء في جهة  
 العناية جعل في اليد اليمنى ومتى قصد خلاف ذلك جعل في اليسرى كما قال ابن ميادة

ألم تلك في معنى يديك جعلتني \* فلا تجعلني بعد هاتفي كالكا  
 الشريفة منك فلا تخلفني في المنزل لأضيع وكذا إذا قلت للمخلوق الامر (١٤٣) بيده أردت المثل أي الأمر كالشيء ويحصل في  
 يدك فلا يمنع عليك وكذا  
 قوله تعالى ولما سكت

( كما يقال للتردد في أمر أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده في ذلك الامر

ثم أشار الى المثال الذي قلنا انه أخرج به ما فيه تشبيه التخييل مع افراد اللفظ بقوله كما يقال للتردد في  
 أمر في توجيهه اليه يقدم عليه بالزم تارة ويحجم بالزم على غيره أخرى (أي أراك تقدم رجلا وتؤخر  
 أخرى) وأصل هذا الكلام أن بعض ملوك بني مروان بلغه أن بعض من رأه ليس أهلا للبيعة توفقه  
 في بيعته وامتنع منها فكتب اليه أما بعد فاني أراك في بيئتنا قدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أنك  
 كنت في هذا فاعتمد على أطمعنا تقول لا نقال أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى مجاز مركب لانه  
 حقيقة باعتبار مفرداته ولكنه جعل مثلا لغيره فلا استعارة تقع في مجموعها فهو يخالف مجاز الافراد لان  
 التجوز فيه يقع في الكلمة المفردة ويخالف المجاز العقلي للسعي بالمجاز المركب أيضا فان التجوز يقع  
 فيه في الاسناد وأما التخييل فالمفردات فيه حقائق وكذلك ما فيها من اسناد بعضها لبعض والتجوز يقع

سلم وذوق صحيح الا ذلك ولانه من قبيل شب البلاء والامراء فمعوا به بن قرة واسكن من موسى التنبؤ لا يجد النفس عندها  
 شيئا من تلك الهرة وطرفا من تلك الروع وأما قولهم اعصمت بجهله فقال الزخسري أيضا يجوز أن يكون تمثيلا لاستظهاره به ونوفه  
 بحمايته بامدك المتلى من مكان مرتفع بجبل وثيق بأن من انقطعوا أن يكون الجبل استعارة لعهده والاعتماد لوفوه بالعهدة أو  
 ترشحوا لا تارة للجبل بما يناسبه وكذا قول النخاش اذا ما راية رفعت لمجد \* فتأها عراة باليمين  
 الذب فيه مأخوذ من مجموع الثاني واليمين على حد قولهم تلقيت به كتمان اليدين ولهذا لا يصلح حيث يفصل التجوز فيها وحدها فلا  
 يقال هو عظيم اليمين معنى عظام القدرة ولا عرفتمك على هذا بمعنى عرفت قدرتك عليه

(قوله كما يقال) أي كقول الذي يقال وقوله للتردد في أمر أي في فعل أمر وعدم فعله بأمر بتوجيهه بالزم تارة وتوجه للاجتماع عنه  
 بالزم تارة أخرى وقوله الى الخ بيان لما وليس معقول اتقول تأمل (قوله أي أراك تقدم رجلا) أي تارة وقوله وتؤخر مفعوله مخوف  
 أي وتؤخرها يعني تلك الرجل للتقدمة وقوله أخرى نعت لمره والتقدير أي أراك تقدم رجلا مرة وتؤخر هامة أخرى وأما لم يجعل  
 أخرى نعتا لرجل أي وتؤخر رجلا أخرى لتلايد الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس هنا صورة التردد في الذهاب وعدمه  
 لان الانسان اذا أراد ان هاجر يجره ما ما اذا أحجم عنه رد تلك الرجل الى موضعه وسمى رجلا هالوما ناخرا باعتبار ما انتهت اليها  
 أولا (قوله شبه صورة الخ) أي وأما كان هذا القول مجازا كما مبينا على تشبيه التخييل لانه شبه صورة زرد في ذلك الامر أي الهية  
 الحدالة من تردده في ذلك الامر فغارة تقدم على قايه بالزم عليه وتارة يحجم عنه

ونشأ قول الآخر

وكذا ما روي أبو هريرة عن النبي ﷺ (١٤٤) أنه قال إن أحدم إذا تصدق بالتمر من الطيب ولا يقبل الله إلا

الطيب جعل الله ذلك في كفه فيرمي كما يرى أحدم فله حتى يبلغ بالتمر مثل أحد والمضى فيهما على انزعاج الشبه من المجموع وكل هذا يسمى التخييل

(قوله بصورة تدخل) أي بالحيلة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية وهذا التفرير تصل أن المشبه ليس هو التردد في الأمر والمشبّه ليس هو التردد في الذهاب بل كل من المشبه والمشبّه به هيئة يلزمها التردد وحينئذ فلا شاف في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية والا لو ردد عليه أن التردد ليس معنى مطابقا لفظ للدكور بل لازم لخاصة المطابق التي هي الصورة المنتزعة من التردد وقد

صرح الشارح سابقا بأن المشبه إنما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الأقدام تارة الخ) أي وهو الهيئة المركبة من الأقدام والاحجام وحاصله أن وجه التشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المثبّه بها ما

بصورة تردد من قام ليذهب فترة يرد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يرد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الأولى الكلام المبال على الصورة الثانية ووجه التشبه وهو الأقدام تارة والاحجام أخرى منتزعة من عدة أمور كما ترى (و هذا الجاز للركب يسمى التخييل)

على تشبيه التخييل لانه شبه الصورة التي هي كون الانسان مترددا في أمر فيقدم بالزم عليه تارة ويحجم عنه بالاستخارة مرة أخرى بالصورة التي هي كون الانسان القائم بالذهاب حسا فيقدم رجلا تارة لارادة الذهاب ويؤخر أخرى لعدم ارادته ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية والجامع بينهما ما يعقل من الصورة التركيبية التي هي كون كل منهما مطلق الاقدام بالانبعاث لأمري في الجملة تارة والاحجام الحاصل بترك الانبعاث أخرى وهو أمر عقل في صورتين مركب كما ترى باعتبار تعلقه بمتعدلاته حيثما تعترفها أقسام متقدم وإحجام مستقب والمعتبر التشبيهي بين صورتين في الوجه لذلك كور هل اللفظ الذي أصله أن يستعمل في الصورة الحسية واستعمل في الصورة العقلية للمبالغة في التشبيه بأن ادعى للاستعمل دخول العقلية في جنس الحسية وذلك اللفظ هو قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وهو المبال على الحسية بالمطابقة وقد تقدم ما يؤخذ منه أن تخصيص الحسية التي وضع لها بالامالة بالمطابقة إنما هو بالنظر إلى أن وضعا لا يتوصل اليه بواسطة الأروم بخلاف العقلية التي كان اللفظ فيها مجازا فلم تسم الدلالة فيها مطابقة نظرا إلى أن أصلها الزم والتي به الانتقال من المعنى الأصلي إلى الثاني وإن كان مجموع المعنى للدول عليه بالوضع الثاني مطابعا عند المحققين أيضا وقوله تقدم رجلا يعني تارة وقوله وتؤخر مقول وتؤخر محذوف أي تؤخرها بمعنى تلك الرجل المقدمة وقوله أخرى نت مرة والتقدير أراك تقدم رجلا مرة وتؤخر مرة أخرى إنما يجمل أخرى نمتا للرجل ثلاثا بقيد الكلام أن الرجل للتؤخر غير المقدمة وليس ذلك صورة التردد لأن الواقع إنما أراد الذهاب بمرحله أما وإذا أحجم عن تردد ذلك الرجل إلى موضوعا وسمى ردها إلى موضوعها تارة باعتبار منتهاها أو لانها فهم فإن قلت قوله أراك هل دخل في التجوز والقتل أم هو حقيقة والنحو ز فيها بسده قلت الظاهر أن لا يدخله لأننا قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التخييل أيضا ويحتمل أن له دخلا في خصوص النال لأن أصله الرؤية الحسية ولم توجد في القول إليه فأمل (و يسمى) الجاز للركب للدكور (التخييل)

في مجموعها فإن قلت إذا كان التخييل حقيقة فقد صدقت مفرداته فكيف يكون مجموعها مجازا قلت قد عرفت في الكلام على السكناية فياسبق واستعرف فياسبق أن الإرادة على قسمين إرادة استعمال وإرادة فائدة والتخييل قريب منه فإن قولك زيد يقدم رجلا ويؤخر أخرى حقيقة لانه قصد مدلوله استعمالا ولم يفصل فائدة بل المقصود بالأفاد ما عاين معناه التركيب من التردد إلا أن الفرق بينهما أن السكناية يكون مدلول لفظها واقفا فإذا قلت زيد كثير الزماد فأنت قصد الأخبار بكثرة مراده ليفهم لازمه وكثرة مراده واقم والتخييل لا يشترط فيه وقوع ذلك الخبر وفي كلام الطيبي في شرح التبيان ما يقتضي أنك إذا قلت زيد كثير الزماد لا يزم أن يكون ذلك بنفسه واقفا وفيه نظر ويحتاج إلى شاهد (قوله ولهذا (١)) أي ولكون المقصود بالأفاد ليس من معنى التخييل بل صورة تشابه (يسمى التخييل)

لكن

يقبل من الصورة التركيبية التي هي كون كل واحد منهما مطلق أقدام بالانبعاث لأمر تارة والاحجام عن ذلك الأمر بذلك الانبعاث تارة أخرى وهذا أمر عقل قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدلاته حيثما تعترفها أقسام متقدم وإحجام مستقب شيء آخر وهو أن أراك هل دخل في التجوز والقتل أم هو حقيقة والتجوز فيها بسده قلت ذكر العلامة

(١) قوله ولهذا كذا في الأصل وهو مخالف لبيان التلخيص كما ترى كتبه مصححه

اليقول في أن الظاهر أنه لا دخل له لا لوقوفنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل أن له دخلا في خصوص المثال لان أصله الرأية الحسية ولم توجد في القول اليه قائل (قوله لسكون وجهه منزعا الخ) فثبت أن التمثيل لا بد فيه من انزعاج وجهه من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك أن التمثيل في الأصل هو التشبيه يقال مثله تمثيلا اذا جعله شيئا أي شبيها ثم خص بالتشبيه للترغ وجهه من متعدده أن أجدر أن يكون صاحبه شيئا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه إذ كثر ما اعتبر في التشبيه مما يوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازاد غرابته فهو أحق بالمثالة لان المثالة الحقيقية (١٤٥) لا تكون الأبد وجودا أشياء

وجود أشياء أصعب من وجود الجملة (قوله لانه قد كثر فيه التشبيه) أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله ويمتاز الخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وسمى أيضا تمثيلا مطلقا والتسمية الأولى لا تنبئ بشيء التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها للترغ وجهه من متعدد كقولك للتردد في أمر أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكشبيه الثريا بمنقود الملاحية وكشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل للتمثيل فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك التسمية الثانية لا تنبئ بشيء التمثيل لانه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا بقول النارج ويمتاز أي التمثيل عند الإطلاق وقوله هو التشبيه أي

لكون وجهه منزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد كثر فيه التشبيه وأر بدالتشبيه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تعقيد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيل

على سبيل الاستعارة) أما سميت تمثيلا فلان وجهه منزعا من متعدد كما تقدم في أراك تصدم رجلا ويؤخر أخرى وأما التعقيد بكونه على سبيل الاستعارة فلا حراز من الالتباس بتشبيه التمثيل إذ من المجاز التساهل باسقاط لفظ التشبيه و يبقى لفظ التمثيل وقد يقال زيادة قيد قولنا على سبيل الاستعارة ليطابق الاسم للمسمى لان الواقع في هذا المجاز كما قلنا أن تشبه حالة بأخرى على وجه المثالة بادخال جنس الأولى في الثانية ثم يستعمل لفظ الثانية في الأولى وذلك شأن الاستعارة فزبد لتبين مطابقة الاسم للمسمى ولكن هذا التوجيه في التسمية إنما يتبين ان ظهر وجه تسمية التشبيه الذي انزع وجهه من متعدد بتشبيه التمثيل ووجهه أن التمثيل في أصله هو التشبيه يقال مثله تمثيلا جعله شيئا أي شبيها ثم خص بالتشبيه للترغ وجهه من متعدده أن أجدر أن يكون صاحبه شيئا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه إذ كثر ما اعتبر في التشبيه مما يوجب غرابته وتزداد بذلك غرابته فهو أحق بالمثالة لان المثالة الحقيقية لا تكون الأبد وجودا أشياء أصعب من وجود الجملة وخص المجاز للذكور باسم للتل والتمثيل لتلك الأجدرة ولترابته بنقل اسم للتل للشمر مصدوره بالقرابة والاعجاب الى الصفة الرفيعة كما قال تعالى والله للتل الأعلى أي الصفة الرفيعة العجيبة وإلى القصص العجيبة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون أي قسمها العجيبة مما يتلى عليكم وهو قوله تعالى فيها أنهار الآيات وإلى الحالة العجيبة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا إلى آخر الآيات أي حالتهم الغريبة ثم أشار إلى أن هذه التسمية قد تختص بقوله (وقد يسمى) المجاز للمركب للذكور (التمثيل) أي يسمى بهذا اللفظ حال كونه (مطلقا) من التعقيد بقولنا على سبيل الاستعارة أما التسمية الأولى فلا تنبئ فيها كما تقدم وأما هذه فقد يقال تنبئ بالتشبيه المسمى بالتمثيل وأجيب بأن الاصطلاح على أمثاله لا يخلق انصرف للاستعارة وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل وبه يعلم أن ما عتمد في التشبيه في قوله خص باسم التمثيل ينبغي أن يكون على تقدير مضاف أي خص باسم تشبيه التمثيل ولكن يقال فيئذ لا يقال إن زيادة قيد قولنا على سبيل الاستعارة قد يوجب التميز (مطلقا) أي ولا يسمى استعارة وكان ذلك اجتناب لافظ الاستعارة فانه يومه التجوز في المترادفات

(١٩) - شروح التلخيص - رابع

التمثيل وقوله بأن قاله أي التشبيه تشبيه تمثيل أي فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا بل مقيدا وبإشارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال أن تسمية المجاز للمركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا يلبس فيها وأما تسميته تمثيلا من غير تعقيد فقد يقال انها تنبئ بالتشبيه للمسمى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل اذا أطلق انصرف للاستعارة وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيل (قوله وفي تخصص الخ) التخصص يستفاد من تعريف الطرفين بالأدوم وحاصله أن قول المؤلف فيما تقدم في تعريف المجاز المركب هو اللفظ للتمثيل فبما فيه معناه الأصلي يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه به معناه لا امتناع صدق العرف على غير المترتب وكون المجاز للمركب لا يوجد في غير ما شبه به معناه

منه، محص بالاستعارة ومنحصر فيها وجهه منحصرا فيها عدول عن الصواب ووجه أن الواضع كما وضع للفردات لما فيها من الشخص ومنه المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن كانت تلك العلاقة غير للشبهة فهو مجاز مرسل والا فاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فإن (١٤٦) كانت هي الشبهة فاستعارة تمثيلية وإن كانت غير للشبهة كاللزم كان مجازا

وفي تخصيص المجاز للمركب بالاستعارة نظرا له كما أن الفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت هي للشبهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام

الاستعارة للاحتراز لانه لا يذكر التمثيل في التشبيه الا مقيدا ويجاب بما أشرنا اليه من أن الاحتراز عن أمر يجوز لا واقع والخطب في مثل هذا سهل وأما تنازنا ليلسط هنا حيث ظهر منهم الاهتمام بهذه النسبة وقوله في تعريف مجاز التركيب هو اللفظ المستعمل في ما يشبهه بمناه الأصل يقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما يشبهه لامتناعه صدق في تعريف غير التمثيل وفيه بحث لأن ما تحقق في المفرد باعتبار الوضع الشخصي يتحقق في المركب باعتبار الوضع النوعي فإن مجازة المفرد إنما يتحقق بنقله عما وضع له بالشخص فلا صدق مثلا وضع للحويان الملام فقوله إلى ما يشبهه يصبره استعارة والعين مثلا وضع بالشخص العين الباصرة فنقلها إلى البينة لكون وصفها قوامه وكونه كالواحد الجزء يصبره مرسلًا فإذا تحقق هذا الوضع الشخصي في المفرد فليتحقق مثله في الوضع النوعي في المركب فقولنا في أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى نقله لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه وأغنى بنوعه هيئة أو اسمها مع كون خبرها فعلا متديا لئلا مذكر يصبره استعارة وقوله \* هو أي مع المركب الجانيين مصدر \* نقله عما وضع له نوعه وهو هيئة البند الخبر عنه باسم يتعلق به الظرف المضاف لئلا ماذ كرا إلى التمعن والتعسر اللازم لمضمون القول المذكور وهو كون المجهوب معصدا مع المركب أي مبدأ فانه يستلزم تحزن الحب وتحسره يصبره مجازا مرسلًا مركبا فنخصيص المجاز المركب بما استعمل في ما يشبهه بمناه مع ورود ما يصح أن يكون من المرسل في المركب ومع محبة جريان قاعدة في المجاز ين فيه باعتبار الوضع النوعي كجرم بانها في المفرد بالوضع الافرادى لا يظهر له وجه فيقال ما المانع من أن يقال حيث صح فيه الوضع النوعي الذي يتضمنه الاستعمال الشخصي ان نقل لغير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وإن نقل لغيره لعلاقة أخرى كاللزم كان مجازا مرسلًا تركيبيا وهذا مما أهماوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز فلم يظهر وجه للاهمال ثم لو كان التجوز المذكور باعتبار النقل من المعنى الموضوع حوله نوعا بل باعتبار التركيب العقلي كما في الاستناد العقلي أمكن أن يقال لا يتصور فيه النقل الذي في المرسل بخلاف المفرد لوضعه لكن هذا التجوز باعتبار النقل المستند للوضع فكأصح بواسطة التشبيه يصح بواسطة غيره كما في المفرد فانتخب من حكم لا يقال المركب المنقول لأجل اللزوم بدليل في باب الكناية لا تناهول لآمان من نصب القرينة المانعة فيا يصح أن يكون كناية فيكون مجازا وقد كروا أن الكناية قد يضرع عنها المجاز كما في قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيامة فانه عندنا خنصري مجاز متفرع عن الكناية فإن في النظر المضمن لنحو هذا التركيب كناية باعتبار من يصح منه النظر الحسي عن الغضب على الذي لا ينظر اليه ومجاز متفرع عنها باعتبار من لا يصح منه النظر الحسي كما في الآية وحاصل

تركيبيا وهذا مما أهماوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لآماله وجه (قوله) بحسب الشخص أي الشخص والتعين بأن بين الواضع اللفظ المفرد كالدالة على معناه وإن كان كناية (قوله) بحسب النوع أي من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون على كأن يقول وضعت هيئة التركيب في نحو قام زيد من كل فعل أسند لفعل الدلالة على ثبوت معنى الفصل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب في نحو زيد قائم لثبوت الخبر به للخبر عنه فلهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوع لثبوت القيام زيد وكذا غيرهما من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعا لوضع نوعها (قوله) فلا بد أن يكون ذلك أي الاستعمال وقوله للعلاقة أي بين المعنى للنقول عنه والمنقول اليه

والا كان الاستعمال قاسدا (قوله) فإن كانت هي للشبهة (قوله) أي أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه وأغنى بنوعه هيئة أو واسمها مع كون خبرها فعلا متديا (قوله) (والا) أي وإن لم تكن العلاقة للمشابهة بل كانت غيرها كاللزم (قوله) فغير استعارة أي فهو مجاز مركب غير استعارة (قوله) وهو كثير أي استعمال للمركب في غير ما وضع له لعلاقة غير للمشابهة كثير

كاجل

(قوله كالجل الحبرة التي لم تستعمل في الاخبار) أى وذلك نحو قوله هو أى مع المركب المجازي بمصدا \* جنب وجهاً بمكة موقى فان هذا المركب موضوع للاخبار بكونه هواً أى موهوباً ومحبوباً بمصدا أى بمصدا مع الركب المجازي وجسمه موقى ومقيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى بل الفرض منه اظهار التحسر والحزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شئ مكره وبما يظهر التحسر والحزن فالعلاقة اللازمة فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل غير ما وضع للعلاقة غير الشبهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازاً مرسلاً تركيبياً وهذا ما أهل القوم التعرض له ولم يظهر لاهله وجهه قال العلامة الفناري وقد يمتدحهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الاخر من اللجاء للمركب أعنى ما ليس استعارة تمثيلية فقلت ولا طائفة اه وأجاب بعضهم بأن المركب للنقل لاجل التزوم كالكناية للذكر من قبيل الكناية فهو مستعمل فيها وضحه لينقل الى لازمه وحيد فهو حقيقة فلذا نكرنا التعرض له بقوله للعرض اللفظ المركب ان استعمل في (١٤٧) غير ما وضع له لملاقة للشبه فاستعارة تمثيلية وان استعمل لملاقة غير ما فوجز غير استعارة ممنوع لان اللفظ المركب متى استعمل في غير ما وضع له لا يكون الأصلقة الشبهة وما أورد من المركب النقولة لاجل التزوم فلا تسمى أنها مجازات لم يجوز أن تكون كناية مستعملة فيها وضعت له لينقل الى لازمه وقد يقال على ذلك الجواب بان اللفظ الذى يراد به اللازم مع محض ارادة للزوم كناية بجزء أن يمرضه قرينة نافية عن ارادة للمنى الاصل فيكون مجازاً متفرعاً عن

كالجل الحبرة التي لم تستعمل في الاخبار (ومنى فشا استعماله) أى للمجاز للمركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة

ذلك أن اللفظ الذى يراد به اللازم مع محض ارادة للزوم كناية وإذا عرضت لذلك اللفظ قرينة نافية عن ارادة الاصل كان مجازاً متفرعاً عن الكناية فلا يتم ما ذكره حجة في ترك التعرض لما ذكر وقد اوجب عنه بأن كل تركيب هل الى غير أصله كنقل الاخبار الى الانشاء لا يتخلو بالاستقرار من التجوز في مفردة ومنه نشأ التجوز في ما كنى بمافى ذلك للفرد من استعارة أو ارسال عن أن يمتدح في المركب بخلاف التمثيل لا يمتدح في التجوز في مفرداته بل على أصلها وأما التجوز في المجموع ويرد بأن الاستقرار لا يتم وكيف يتم مع صحة نقل ما نسبته خبر لا نشأته كجمله للمجيب من غير رعاية شئ من مفرداتها لا يقال النسبة من حيث هي وحدة وأما الاختلاف في المفردات لاناهاول معلوم بالضرورة الخلف بين الانشائية والخبرية وكلاهما لا يستفاد الا من التركيب لا من الفرد ومنى بالنسبتين ما يحسن السكوت عليه منهما ولا ينعينهما من حيث تصورهما حتى يمكن التجوز في الفرد الدال عليهما ثم النسبة الخبرية التى هي الوقوع وأن لا وقوع متحدة في المفهوم فنقل لفظة معينة منها الى أخرى ليس الا باعتبار بعض المفردات لاتحادها تأمل (ومنى فشا استعماله) أى استعمال المجاز المركب حال كونه (كذلك)

(وإذا فشا) أى كثر استعماله (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (قاهه يسمى مثلاً) فملى أن التمثيل تشبيه تمثيلي ولكون الامثال واردة على سبيل الاستعارة لا تغير لانها مستعملة في معناها الاصلى وأما استعمالها الانسان

الكناية وحيد فلا يتم ما ذكره حجة في ترك التعرض في هاتين. وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا ظاهر كلام القوم أن التبعية إنما تكون في المجاز للفرد وفي الكشف ما يقتضى جواز كون التمثيلية تكون تبعية فاقول معنى الاستعارة قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم أنهم مثل لم تكنهم من الهدى واستقراهم عليه وتمسكهم به فشبحت حالتهم بحالهم اعلى الشئ. وركب قال الشارح في حواشيه بنى أن هذه استعارة تمثيلية تبعية أما التبعية فلغيرياتها أو لافى متعلق معنى الحرف وتبنيها في الحرف وأما التمثيل فليكون كل من طرفي التشبيه حالة متفرعة من عدة أمور اه ورده السيد بأن معنى الحرف مفردة لا للمنى الفرد مادام عليه لفظ مفرد وان كان ذلك للمنى مركباً في نفسه بدليل أن تشبيهه بالاسد تشبيه مفرد بمفرد وان كان كل منهما جزءاً والمصاحح بأن كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة متفرعة من عدة أمور لزمن أن يكون كل واحد منهما مركباً وحيداً لا يكون معنى الاستعارة مشبهاً أصلاً ولا معنى على مشبهاً يتعلق هذا التشبيه للمركب الطرفين لانها معينان مفردان واذا لم يكن شئ منها مشبهاً سواء جعل جزءاً من التشبيه أو خارجاً عنه لم يكن شئ منها مستعاراً منه فكيف يسرى التشبيه من أحدهما الى الآخر فتأمل (قوله كذلك) خل من الضمير للضاف اليه أى فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أى بما لا يلائم واغترض بما جله أن الاولى حذف قوله كذلك لانها احتز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناها الاصلى ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصلى غير داخل في فشا المجاز للمركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك ويترجم عليه تشبيه التثنية وبأنه لا يلائم المجاز للمركب

سمى مثلاً وذلك لانتمير الامثال وما جرى على التمثيل نحو قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب معنامل كان له قلب ناظر فيها ينبغي أن ينظر فيه ماعجب وبعه ولكن عدل عن هذه العبارة ونحوها الى ماعليه التلاوة لقصد البناء على التمثيل ليفيد ضرباً من التخييل وذلك انما كان الانسان حين لا يتنفع بقلبه فلا ينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه ولا يفهم ولا يبي جمل كانه قد قدم القلب جملة كاجعل من لا يتنفع بسعده وبصره فلا يفكر فيما يؤدى اليه بمنزلة المادام لم يلزم على هذا أن لا يقال فلان له قلب الا اذا كان يتنفع بقلبه فينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه وبى ما يجب وبعه فكان في قوله تعالى لمن كان له قلب تخييل أن من لم ينفع بقلبه كالمدام لقلب جملة بخلاف نحو قولنا لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه واعلم ما يجب وبعه وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة وهي لا يكون الاستعارة وان احتز به عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا الذي كروه ولم يتبروه كاتقسم لهم لوجود واعتبر ما يمكن تصحيح الكلام يجعل الضمير في فشا عائد على مطلق المجاز للركب من باب الاستخدام لكنه لم يتبرف على كل حال قوله كذلك لم يظهر له كروه وجه مستقيم اذا جعل (١٤٨) للشارح الاستعارة كافي للشارح والوجه أن المراد بقوله كذلك عدم

(سمى مثلاً ولها) أى لوكون للثلث مثلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تقرأ الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ للشبه به يستعمل في الشبه أى كاتنا على حسب الاستعارة (سمى مثلاً) قلل هو المجاز للركب القاشى استعمال فواخص من التمثيل على سبيل الاستعارة وقوله كذلك ان احتز به عن تشبيه التمثيل لم يكن له معنى لان الكلام في المجاز فلامنى للاحتراز عن التشبيه ويازم فيه تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز للذكر هو ما كان على حسب الاستعارة وان احتز به عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فلم يذكره ولم يتبروه كاتقسم وايضا الضمير في فشا عائد على المجاز للركب على سبيل الاستعارة فلا معنى لتشبيهه بالمجاز على سبيل الاستعارة ليخرج مجاز آخر اذ هو تشبيه الشيء بنفسه واخراج ما لم يتبره لربهم اولاً وجوده أصلاً ولو وجد واعتبر ما يمكن تصحيح الكلام فجعل الضمير في فشا عائد على مطلق المجاز للركب من باب الاستخدام لكنه لم يتبرف على كل حال قوله كذلك لم يظهر له كروه وجه مستقيم ومثل هذا في عبارة الأيضاح (ولها) أى ولاجل أن أصل للثلث تمثيل على سبيل الاستعارة يقال (لا تقرأ الامثال) وذلك لأن أصل للثلث الفى هو الاستعارة انما حقيقتها أن يقل نفس لفظ الشبه به الى الشبه من غير تغيير اذا لاستعارة مأخوذة من استعارة الثوب من صاحبه ولاشأن أن الثوب المستعار هو الذى كان عند صاحبه لا غيره ومضى غير اللفظ صار غير المستعار ولان اللفاظ تختلف بالتغيير ولو لم يكن الهيئة وقد افلظا أخرى فاذا كان هذا طريق الاستعارة وللثلث فرد من الاستعارة الا أنه مخصوص بالشو وجب أن يكون على سبيله فلو غير خرج عن كونه لفظ الشبه به فيخرج عن كونه استعارة فيلزم خروجه عن كونه مثلاً لان فع الأعم يستلزم رفع الاخص استعارة على سبيل للثلث فتستعمل في الفرد والجمع وان كانت جملاً أو تثنية وفي المذكور وان كانت مؤنثة وعكسها

التعبير أى معنى فشا استعماله حالة كونه كذلك أى باقيا على هيئته في حال المورد بحيث انه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيثاً ولان ذكرها ولافراداً وتثنية ولا جمماً والمراد بشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيراً في مثل ما استعمله فيه التناقل الاول مع عدم التمييز مثلاً الصيغ ضمت الابن (١) أصل مورده أن دوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخاً كبيراً وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال ففكرهه وطلبت منه الطلاق في زمن الصيف فطلقها وتزوجت شاباً فقيرا وهو عمرو بن معدين زرارة ثم أصابها جرب

وقطع في زمان الشتاء فأرسلت الشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من الابن فقال لرسول قل لها الصيف ضمت الابن أى ما طلبت الطلاق في زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تصلى لنا فقال لها الرسول ذلك فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت متى هذا خبر من اين ذاك أى اين هذا القليل المحاط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خبره من الشيخ وابنه الكثير ثم نقله التناقل الاول اضرب وهو أجنبية تضمنت طلب الشيء بعد اضيقه والتفريط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التعيب فيضاعف وقت آخر من غير تغييره في حالة المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله سمي) أى التمثيل (قوله لا تقرأ الامثال) أى لا تقرأ بذكر ولا بتأنيث ولا بافراد أو تثنية أوجع في حال مضربها عن حال موردها (قوله لان الاستعارة) علة للعلم بعلة أى وصف هذا الحكم وهو عدم تغير الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ

(١) قوله الصيف الخ هكذا ذكر في الصحاح نصب الصيف على الظرفية ويروى ايضا في الصيف وبالصيف في الفقهى وبالباء بمعنى في فقيه ثلاث روايات كلها صحيحة مقبولة كما يؤخذ من التبريد اه مصححه

تحليل اللفظ مع تكثير المعنى ونقل الشيخ عبدالقاهر عن بعض المفسرين أنه قال المراد بالقلب العقل ثم شد عليه التكثير في هذا التفسير وقال كان المرجع فيما ذكرناه عند التحصيل إلى ما ذكره ولكن ذهب إليه أن الكلام مبنى على تخييل أن من لا يتخيل قلبه فلا ينظر ولا يبصر من عدم قلبه جهلاً كما تقول في قول الرجل أنا قال فقلب من قلبي وأليس به غفري قلبي أتبريداً من قيل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملة دون أن يراد بالآخِر أن عقله لم يكن هناك وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك وكذا يقال لمن أكن ههنا يريد غفلة عن الشيء فهو يضع كلامه على التخيل هذا معنى كلام الشيخ وهو حق لأن المراد بالآية الحث على النظر والتفكير على تركه فإن أراد هذا المفسر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو ظاهر الفساد وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل يتخيل به ويبدله فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل ثم تعييد القلب بما فيه معنى من الغفلة لا يصح وصف القلب بذلك بدليل قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعلم أن المثل السائر لما (١٤٩) كان فيه غراباً استعمل لفظه المثل للعقل أو الصفة

فلو غير للثل لما كان لفظ اللبـه بعينه فلا يكون استعاره فلا يكون مثلاً ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى المضار نه إذ كبروا تأنيثاً وأفراداً وثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى موارد كما يقال الرجل الصيف ضمت الين بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لامراً:

فتفسير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه  
 إذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها بل يلزم من رفعها  
 رفع ما هو أخص وهو المثل وذلك ظاهر ولما وجب أن لا يخر المثل وجب أن لا يلتفت إلى ما يستعمل  
 فيه وهو ما يقتضيه الحال من ذكر وتأييد وتثنية وأفراد وجمع فيؤت أن كان كذلك في أصله  
 وإن استعمل في مقام التذكير وكذا العكس ويغرد أن كان أصله كذلك وإن استعمل في مقام التثنية  
 والجمع وكذا العكس وأصل لفظ المثل هو المسمى بمورد المثل وما يستعمل فيه به ذلك هو المسمى  
 بمخر به فلا يلتفت إلى مقام المخرّب وأما الخلل المورد للوجه الذي ذكرنا وهو الاحتفاظ على كونه  
 استعارة للاحتفاظ على غرابته لأن القراءة فيه قد لا ينفاهي بعض التفسير ونفى بشوا الاستعمال أن  
 يستعمل كثيرا في مثل ما استعمله في القائل الأول مثلا قولهم الصيف ضيحت الابن كان أصله  
 ومورده أن امرأة تزوجت شيئا كبيراً ذامال فكرهته فطلبت منه الطلاق فطلعت تزوجت شاباً  
 فغيراً ثم أصابته نساء فأرسلت إلى الشيخ الأول لتطلب منه الابن فقال الرسول قل لها الصيف ضيحت  
 الابن أي المخلت الطلاق في الصيف أوجب لها ذلك أن لا تصلي لينا فلما قالها الرسول ذلك وضعت  
 يدها على زوجها الشاب فقالت صدق هنا خير أي ابنه المخلوط للماء على جماله وشبابه مع فقره خير  
 من الشيخ ولبنت ثم نهته أن تاتل الأول لمخرّب هو قضية تضمنت طلب الشيء به تضييعه والتفريط  
 فيه ثم اقتضا استعماله في مثل تلك القضية فمطلب فيه الشيء بمقتضى تضييعه في وقت آخر فعاد  
 مثلاً لا يخر بل يقال ضيحت بكسر التاء والأفراد ولو غوطب به للذكروا التي والأجمعون لما كان  
 قولنا أن ثبت التنية أغفاره باهتلان فدافق على أن فيه الاستعارة المكينة عنها والاستعارة التخيلية

ألفظ المشبه بـ (قوله فلو يكون مثلاً) أي لأن الاستعارة أعم من التلذذ للتلذذ فمنها الألفح وهو القشور فإذا لم يكن استعارته يمكن مثلاً لأن رفع الأعم يستلزم رفع الآخر والحاصل أن تشبيه الألفح يستلزم رفع كونه لفظ للشبه وهو رفع لفظ المشبه يستلزم رفع الاستعارة لأنها أعم منه إذ كل استعارة لفظ للشبه وبالعكس كل لفظ للشبه استعارة فيجزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو التلذذ وذلك ظاهر (قوله ولهذا) أي لأجل كون الاشتغال لتأثير (قوله إلى) ضاربها جمع مغرب وهو الوضع الذي يعرب منها وفيه التلذذ ويستعمل فيه لفظه وهو للتعارف وذلك كحالة من طلب شيئاً بعد ما تبين في ضياعه وأما اللورد فهو التلذذ والتلذذ فيه التلذذ وذلك كحالة الرأثي طلبت اللبن بدونه في ضياعه والحاصل أن التلذذ كلام استعمل في مفر به بعد تشبيهه بمجرده كقوله ما استعمل فيه الكلام الآن وموردهما استعمل فيه الكلام أولاً (قوله لانه في الأمل لأمراً) أي خطاب لأمراً وهي دعوى بنت

لقط بن زبارة

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ﴾

أي على مذهب الصنف واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا أنظر اللبنة نبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اختلفت في تعيين اللبنة الذين يطلق عليها هذان اللفظان وحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء وهو أن المكنية اسم المشبه للمستعار في النفس المشبه به وأن انبثاق لازمته للمشبه استعارة تخيلية والثاني ما ذهب إليه الكاكي من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارته ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمه متخيلة شبيهة بما ثبت للمشبه والثالث (١٥٠) ما أورده المصنف من أن المكنية التشبيه المضمرة في النفس للدلول عليه بآيات

لازم المشبه به لا مشبه وهو

الاستعارة التخيلية

وحصل الخلاف في

التخيلية يرجع إلى قولين

أحدهما مذهب المصنف

والقوم وصاحب الكشاف

أنها آيات لازم المشبه به

للمشبه والثاني للكاكي

وهو أنها اسم لازم المشبه

به المستعار بصورة الوهمية

التي أثبت للمشبه ثم أن

صاحب الكشاف كما يوافق

القوم في التخيلية من أنها

آيات لازم المشبه به لا مشبه

يزيد عليهم أن قرينة المكنية

كما تكون تخيلية تكون

أو أنها استعارة حقيقية فم

من هذا كله أن في المكنية

ثلاثة مذاهب في التخيلية

مذهبان وفي قرينة

المكنية ثلاثة مذاهب

(قوله أربعين معنويين)

يعني فطين من أفعال

المتكلم القائمة بنفسه

(قوله غير داخلين في

تعريف الجاز) أي وهو

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ﴾

ولما كاتعند المصنف أربعين معنويين غير داخلين في تعريف الجاز أو ردها فصلا على حدة ليستوفي للمعنى التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال

واختلف في تقرير الاستعارتين وفي تحقيق معناهما في فعل أوجه ثلاثة أحدها ما يفهم من كلام الأقدمين وثانيها ما اعتبره الكاكي وسيأتيان وثالثها ما ذهب إليه المصنف وكان مقتضى مذهب المصنف أنهما ليستا من الاستعارة السابقة إذ معاندهما فلان من أفعال النفس لا لفظ كافي الاستعارة للتقدمة جعل لمفعلا على حدة لخالقهما ما تقدم عنده فقال

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ﴾ وقد تقدم أنهما عند المصنف فلان من أفعال النفس أحدهما أظهر التشبيه والآخر أثبات اللوازم على ما سبذ كره المصنف ومعلوم أنهما هذا الاعتبار غير داخلين في تعريف الجاز إذ هو لفظ فالاستعارة الفاحشة في تعريف الجاز السابقة إنما أطلقت عليهما على سبيل الاشتراك اللفظي ولما أراد للمصنف استيفاء ما يطلق عليه لفظ الاستعارة ولو كان الإطلاق على سبيل الاشتراك اللفظي لفي في هذا الفصل لبيانهما كما بينا آفاقا أشار إلى بيانهما بقوله

ص ﴿ فصل قد يضر التشبيه في النفس الخ ﴾ ش لأن ما فرغ من الاستعارة التحقيقية شرع في الاستعارة بالكناية وتحقيق معنى الاستعارة بالكناية يأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى وحاصلها أن للصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لقوية وأعيى بكونها حقيقة لقوية أي أنها لا تستعمل في المشبه به لأنها يلزم أن تكون حقيقة بل يجوز أن يتجاوز بها عن معنى بينه وبين معناها علاقة كما سيأتي ذكره في بيت زهير وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية لهذا الكلام فليراجع قال وإنما تبسبب الاستعارة بالكناية استعارة بحجاز اصطلاحيا فلذلك قال قد يضر التشبيه في النفس فبما تشبهها باعتبار حقيقته الاصطلاحية فلا يصح بشئ ممن أركانه سوى للشبه أي ويطوي بقية الأركان وهي التشبه بالأداة والوجه وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية لهذا الكلام فليراجع قال ويدل عليه بأن ثبت للشبه المذكور أمر يختص بالمشبه به أي يشبهه لازم ما سوا أو أعاشره لئلا يكون مساويا وإن أطلق للجوهر اللازم لأن اللازم غير المساوي لا يدل على التشبه به ألا يفهم منه وقولهم أمر يختص بالمشبه به بمكوس وصوابه أن

اللفظ المستعمل في غير ما نضع له علاقة مع قرينة ما نضع من ارادته

(قد)

ووجه عدم دخوله فيه أن الجاز من عوارض الالفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين بل فعلا من أفعال النفس أحدهما التشبيه للضمير والآخر آيات لوازم المشبه بالمشبه (قوله ليستوفي للمعنى الخ) أي وهي ثلاثة معنى الاستعارة المهرجة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخيلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف الجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف واعتراض بأن هذه الثلاثة لا تنتج إيراد المكنية والتخيلية في فصل ثم تنتج إيرادها لا يقيد أن يكونا في فصل مستقل فلو قال الشارح أو ردها فصلا على حدة لخالقهما لكان أظهر الآن يقال إن هنا تلميل للإيراد لا يقيد كونهما في فصل تأمل



فصل في قد يضر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن ثبت المشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت جسا أو عقلا أجرى عليه اسم ذلك الأمر

(قوله قد يضر التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم أي قد يستحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وإدعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه (قوله من أركانه) أي من أركان التشبيه المستحضر في النفس (قوله سوى المشبه) أي بالمشبه وإنما اتصرت على التصريح به لأن الكلام يجري على (١٥١) أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح به بالمشبه

أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله) وأما وجوب الخ جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب في التشبيه البينة وهذا يجري على قول المصنف فلا يصرح الخ (قوله) وأما وجوب ذكر المشبه أي بما يقع معناه الحقيقي (قوله) فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه أي وهو

(قد يضر التشبيه في النفس) فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (وبدل عليه) أي على ذلك التشبيه للضرر في النفس (بأن ثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر

واجب في التشبيه البينة وهذا يجري على قول المصنف فلا يصرح الخ (قوله) وأما وجوب ذكر المشبه أي بما يقع معناه الحقيقي (قوله) فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه أي وهو

(قد يضر التشبيه) أي قد يستحضر المتكلم تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وإدعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه وهو محتمل أن يراد بالأضمار استحضار أن لفظ المشبه ضمن ما شبه به من وجه المبالغة فيكون الأضمار متعلقا باللفظ وهو في التحقيق عائد للاحتيال الأول كما لا يخفى إذ لا معنى للأضمار في اللفظ الاستحضار أن معناه شبه يغيره والاستحضار نفسى وإذا ضمير التشبيه في النفس على الوجه المذكور أتى الكلام على أصله (فلا يصرح بشيء من أركانه) أي من أركان التشبيه للضرر في النفس (سوى المشبه) أي لا يصرح من الأركان إلا بالمشبه لأن الكلام يجري على أصله والمشبه هو الأصل أو صرح مع ذلك بالمشبه به أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى وما تقدم من أنه يجب في التشبيه أن يذكر المشبه به فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه وهو ما يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقترنة وهذا التشبيه للضرر المسمى بالاستعارة بالكناية ليس من قبيل التشبيه المصطلح عليه لأن الأضمار والدلالة بالأداة المنفوعة أو المقترنة في المشبه به متنافيان مع زيادة أن التشبيه للضرر يعتبر فيه المبالغة وإدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بخلاف التشبيه الاصطلاحي ولما كان التشبيه للضرر خفيا والكلام يحتاج فيه إلى بيان المقاصد احتجج إلى ما يدل عليه ويسمى إثبات ذلك الحال تخيلية كما يأتي وإلى ذلك أشار بقوله (وبدل عليه) أي تقع الدلالة من المتكلم على ذلك التشبيه للضرر (ب) أمر وهو (أن ثبت لـ) ذلك (للمشبه) الذي لا يذكر من الأطراف غيره (أمر مختص بالمشبه به) بأن يكون من لوازمه المساواة فإذا أضمر تشبيه العنية بالسبع مثلا ثبت للعنية التي هي المشبه ما هو من خواص الأسد الذي هو المشبه به ويجب أن يكون ذلك اللازم عما يكون به كمال وجه المشبه في التشبه به أو فاعله على ما ذكره المصنف ومثال ما به السكال لاظهار في الاسد ان الشجاعة والجرأة فيه التي هي الوجه لم يكمل مقضاها الذي هو الافتراض أن تلك الاظفار كقيل

تعرّف التشبيه حيث قال فيه والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والتعجيد فقول

في التشبه به (أ) بأن يكون من لوازمه المساواة ومن البين أن إثبات خلصة الشيء تثيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلته (قوله من غير أن يكون هناك) أي للمشبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كقيل أظفار الثنية نسبت بآلان فإنه ليس المشبه أظفار حمة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار وأما وجوب ذكر ثابت لازم للمشبه بالمشبه لأجل الدلالة على التشبيه للضرر

يقال أمر يختص به المشبه به يظهر بالتأمل

الشارح وقد عرفت أنه أي التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أي وغير التصريح بالتحقيقية وغير التعجيد بدأ (قوله) ويدل (الواو) بمعنى مع أي مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشبه الشيء لا يذكر من الأطراف غيره (قوله) أمر مختص بالمشبه به (أ) بأن يكون من لوازمه المساواة ومن البين أن إثبات خلصة الشيء تثيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلته (قوله من غير أن يكون هناك) أي للمشبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كقيل أظفار الثنية نسبت بآلان فإنه ليس المشبه أظفار حمة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار وأما وجوب ذكر ثابت لازم للمشبه بالمشبه لأجل الدلالة على التشبيه للضرر

فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ومكنيا عنها وأثبت ذلك الأمر

(قوله فيسمى الخ) الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فلان اضرار التشبيه في النفس على الوجه المذكور والآثار اثبات لازم المشبه به للمشبه وكلاهما محتاج (١٥٢) لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر فذكر المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه

للمضمر في النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعار مكنى عنها وذكر أن الأمر

الثاني وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه بالمشبه

يسمى استعارة تخيلية (قوله أما الكناية) أي

أما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالكناية أي أما

تقييد اسمه بلفظ الكناية أو بلفظ المكنى عنها وأما

فلنا ذلك لأن التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو

الاستعارة المكنى عنها (قوله فلا تلم يصرح به)

أي فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل إنما

دل عليه أي على ذلك التشبيه وقوله بذكر

خواصه أي خواص المشبه به فالضائر ليست

على وتيرة واحدة وقوله ولوازمه عطف تفسير

(قوله وأما الاستعارة) أي (قوله) أما تسمية ذلك التشبيه

المضمر بالاستعارة (قوله) فجرد تسمية أي تسمية مجردة أي خالية عن المناسبة

لأن الاستعارة هي الكلمة المستعملة الخ والتشبيه

المضمر ليس كذلك قال الفري وقد قيل

أما تشبيه استعارة لأنه أشبهها في حقه وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه

وحاصل ذلك أنه إذا كرت الوازم وأثبت التشبيه دل ذلك على أن التشبيه ادعى دخوله في جنس المشبه به حتى استعنى خواصه وادعاء

الدخول شأن الاستعارة فيسمى ذلك التشبيه استعارة لاحت ذلك

(فيسمى التشبيه) للضرر في النفس (استعارة بالكناية ومكنيا عنها) أما الكناية فلا تلم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به

نفس الخاصة للدلالة على التشبيه فليس ثم شيء أطلق عليه لفظ الخاصة متعقبا حسا وعقلا وأما وجد ثم مجرد اثبات لازم للدلالة فهذا على ما ذكره المصنف فلان كما تقدم اضرار التشبيه في النفس على الوجه المذكور والآثار اثبات لازم للشبه بالمشبه وكلاهما محتاج إلى أن يسمى باسم مخالف للآخر

(فيسمى) الأمر الأول وهو (التشبيه) المذكور للضرر في النفس (استعارة بالكناية أو) يسمى استعارة (مكنيا عنها) أما تسميته بالكناية بأن قيد تسمية بلفظ الكناية أو يقال مكنيا عنها فلان

التشبيه المذكور لم يصرح به بل دل عليه بذكر خواص المشبه بالمشبه أنما أطلقناه بالمشبه به وجعلناه في مرتبه وأما تسميتها بالاستعارة فجرد تسمية اصطلاحية عارية عن المناسبة

وقيل في بيان المناسبة أنه لما ذكرنا الوازم وأثبت التشبيه دل ذلك على أن التشبيه ادعى دخوله في جنس المشبه به حتى استعنى خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فسمى ذلك التشبيه لأجل ذلك استعارة

(و) يسمى الأمر الثاني وهو (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به كالأفكار في المثال السابق

(قوله فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) وأما سميت استعارة بالكناية فإن فسرنا

الاستعارة بالكناية بما فسر به المصنف لأن فيها حقيقة الكناية المصطلح عليها لأنه أطلق في اللفظ على شيء لا فائدة لازمه فأطلقت للنية على حقيقتها القوية لا فائدة لازمه وهو أن لها اغتيال السمع

للدلول عليه بقوله أن ثبت أظفاره ما كان الواجب على هذا عدها من قسم الكنايات وتسميتها كناية

لكنه ما كان هذا اللازم الذي دل عليه لفظ للنية من السبعة لازما بطريق الادعاء لا بطريق الحقيقة

فإن حقيقة اغتيال السمع لا يوجد في النية فسميت استعارة فأشير إلى الغرض بقولنا استعارة

بكناية وأما على رأى السكاكي فيحتمل أن يقال إنما سميت بذلك مراعاة أيضا للكناية والاستعارة

للمصطلح عليها على العكس مما سبق فإن للنية استعملت في السمع فكان تسميتها استعارة حقيقة

اصطلاحية ولما كان كونها استعارة غير مقصود بالأفاد بل للقصد إفادة أن لها اغتيال السمع ذكر

فيها لفظ الكناية لأن اللفظ استعمل في شيء والراد إفادة لازمه وفيه نظر لأن ذلك يستلزم أن الاستعارة

التحقيقية أيضا تسمى استعارة بالكناية لأنك إذا قلت رأيت أسدا لتردد الأخبار بكونه يسمى

جنس الاسد بل تسميتها في ذلك لا فائدة لازمه وهو الشجاعة ويحتمل أن يريد بالكناية الكناية

القوية وأما تسميتها مكنيا عنها فهي رأى المصنف واضح لأن اللفظ ليس استعارة حقيقة بل هو حقيقة ولكن كنى بعن الاستعارة أي لم يصرح بها لأن جملة الكلام معناه استعارة فلا استعارة غير

مصرح بها وعلى رأى السكاكي فلان الأصل إنما هو استعارة السمع للنية لاستعارة النية للسمع

لأن عكس في الصورة كانت استعارة مكنيا عنها فإن الاستعارة بالحقيقة اصطلاحية هي استعارة السمع لأنية وهي غير مصرح بها بل كنى عنها وما ذكرناه أحسن من قول من قال سميت استعارة

بالكناية ومكنيا عنها لأن المشبه به غير مذكور بل كنى عنه بل ذكر لازمه (قوله وإثبات ذلك الأمر

(للمشبه

للمشبه)

وغدا قريح قد كسفت وقرة \* اذا أصبحت بيد الشبال زمامها

لشبه استعارة تخيلية والعلم في ذلك قول لبيد

فانه جعل للشبال يدا ومعالم أنه ليس هناك أمر ثابت حسا وعقلا تجري اليد عليه كاجراء الاسد على الرجل الشجاع والصرط على ملة الاسلام فمما سبق ولكن لما شبه الشبال لتصرفها القرة على حكم طبيعتها في التصريف بالانسان الصريف لما زمامه بيده أثبت لها يد على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به وحكم الزمام في استعارته القرة حكم اليد في استعارتها للشبال فبطل القرة زماما ليكون أثر في ألياتها مصرفة كاجمل للشبال بدا ليكون أبلغ في تصويرها متصرفه فوق المبالغة حقها من الطرفين فالضمير في أصبحت وزمام القرة وهو قول الزخشي والشيخ عبدالقاهر رحمه الله غدا والاول أظهر \* واعلم أن الامر المختص بالشبه بالثبوت للشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في الشبه به بدون كافي قول أي ذؤيب الهذلي

(قوله لانه قد استعبر أي قد نقل وأثبت للشبه الخ وحاصل ما ذكره الشارح أن تسمية أليات ذلك الامر استعارة لاجل أن متعلقه وهو الامر المختص بالشبه به قدامت استعبر أي نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه به أي مناسبه وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه وهو الامر المختص بالشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للشبه صار يتجمل السامع أن للشبه من جنس للشبه به (قوله وبه يكون كمال للشبه به) أي كافي اليت الاول وقوله أوقوامه أي كافي اليت الثاني فأول التنوع والقوام مثل القاف يعني المحصول والوجود وأشار الشيخ بذلك إلى أن الامر الذي ثبت للشبه من خواص الشبه (١٥٣) به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه في الشبه

بشبهه أو به قول وجه الشبه ووجوده من أصله في للشبه به (قوله في وجه الشبه) تنازعه كمال وقوله وفي العارة قلب أي وجه يكون كمال وجه الشبه في للشبه به أوقوام وجه الشبه في للشبه به وقوله ليخيل علة لقوله لانه قد استعبر (قوله كافي في قول الهذلي) أي كافي الشبه وأثبت ما يخص للشبه به في قول قصيدة من الكمال قالها

(لشبهه استعارة تخيلية) لانه قد استعبر للشبه ذلك الامر الذي يخص للشبه به وبه يكون كمال للشبه به أو قوامه في وجه الشبه ليخيل أن الشبه من جنس المشبه به (كافي قول الهذلي)

(لشبهه استعارة تخيلية) أي يسمى أليات ذلك للشبه استعارة تخيلية أما تسميته استعارة فلاجل أن متعلقه استعبر أي نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه به أصله وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه وهو ذلك المتقول مختص بالشبه بحيث لا يوجد في غيره وله معه خصوصية اذ به كمال وجه الشبه فيه أو قوامه على ما شرنا إليه فيما مر وسنحققه في كلام المصنف فكان استعماله مع المشبه مع ذلك الاختصاص وتلك الخصوصية تشعر أنه نفس المشبه بحيث نسب له ما يخص به ويخيل السامع أنه من جنسه حيث لا شبه ما يلاسه بها كان الامر المختص بالشبه الذي يكون ألياته تخيلا لا بد أن يكون به كمال وجه الشبه في المشبه أو قوامه كاذكرنا احتاج الى مثالين للاستعارة المكى عنها باعتبارها فأشار الى مثال الاول بقوله وذلك (كا) أي كاضل التشبيه وأثبت ما يخص بالشبه به الكائنين (في قول الهذلي)

(لشبهه) أي يسمى أليات ذلك الامر الذي هو اللازم المساوي للشبه (استعارة تخيلية) لانه لا يثبت ثابته للشبه بالتحقيق بل بالتخييل وعلم منه أن الاستعارة بالكناية لا توجد دون الاستعارة التخييلية

(٣٠ - شروح المختص - رابع) وقد هلك خمسة بنين في عام واحد وكانوا فيمن هاجر الى مصر فراههم هذه القصيدة ومطالعها أمن النون ووربها تتوجع \* والهريس محبب من يزعزع أم ما جلبك لا يلائم مضجعا \* الا أقض عليك ذلك الضجع أودى بني فأعقبوني حسرة \* عند الرقاد وعبرة لا تفلح فبقيت بعدهم يبيت ناصب \* وإخال أني لاحق مستبجع ولقد حمرمت بأن أدافع عنهم \* وإذا المنية أقبلت لا تدفع وتجلدى للشامتين أروهم \* أني لرب الدهر لا أنضعع والعهز لا يبق على حداناه \* جون السراة له جذأثار بع

يروي أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن علي رضي الله عنهما استأذن على معاوية في مرض موته ليعوده فآذنه معاوية بواكتحل وأمر أن يقعد ويسند وقال أنذرنا له بال دخول ويسلم قائما وينصرف فلما دخل عليه وسلم أنشد معاوية قوله في هذه القصيدة وتجلدى للشامتين أروهم البيت فأجابهم ابن عباس أو الحسن على الفور وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت ثم مخرج من داره حتى سمع الناعية عليه يد وأبو ذؤيب باسمه خو يلدن خالد بن عمر بن يحيى نسبة لآل زرو وهو أحد الخضر من الذين أدر كوا الجاهلية والاسلام ولم يشب لها اجتماع

## وإذا النية أنشئت أظفارها \* ألفت كل نجمة لاتنفع

فانه شبه النية بالسبع في اغتيال النفوس باظهر والتلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمحروم ولا بيعا في ذي فضيلة فأثبت  
النية الأظفار التي لا يكمل ذلك في السبع

بالي على الله عليه وسلم حدث أبو ذؤيب قال بلغنا في البداية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فبث بأطول ليلة من ناضح قرب  
السحر فسافر حتى أتيت المدينة فوجدت بها شجاعا بالباء ضجيج الحج برفة قللت منه فقالوا رسول الله قد مات فحشيت إلى  
المسجد فوجدته خاليا فأثبت يترسول الله فأثبت يترسول الله فوجدت بها شجاعا بالباء ضجيج الحج برفة قللت منه فقالوا رسول الله قد مات فحشيت إلى  
ساعة صاروا إلى الانصار لجئت السقيفة فحضرت بمائة عمرا لا يكر ومائة الناس لها أيضا ثم خرج أبو بكر ورجعت معه فشهدت  
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت (١٥٤) مدفنه ومن الزبير بن بكرك قال حدثني عن أبي قال كان أبو ذؤيب الهذلي

خرج في جند عبد الله بن  
سمر بن أنى سرح أحد بني  
عامر بن أوى إلى افرقية  
غازيا في سنة ست وعشرين  
في زمن خلافة عثمان رضي  
الله عنه فلما فتح عبد الله بن  
سمر افرقية وما والاها  
بعث عبد الله بن الزبير في  
جند بدير العثان وكان  
من جملة الجند أبو ذؤيب  
لما قدموا مصر مات أبو  
ذؤيب فيها كأولاده (قوله  
النية) من معنى الشيء اذا  
قدر سمي للوت بها لانه  
مقدر اه فزى (قوله  
أى علفت أظفارها) أى  
مكنها من هالك (قوله  
ألفت) أى وجدت كل  
نجمة لاتنفع بعنى عند ذلك  
الانساب (قوله الحزرة)  
فتبع الحاد والراء الهلملة  
وبهدها رمى بحجة مقنونة

وأما عكس فظاهر كلام المصنف أنه كذلك فلا توجد التخيلية دون المكتنية وكلام السكاكي على خلافه  
وأشار إلى أن الاستعارة التخيلية معنى لا لفظ بقوله ويسمى انبثات ذلك تخيلية وليرقل ويسمى ذلك  
الازم استعارة وسبأ في تحقيق ذلك وتحقيق الراد بالاستعارة التخيلية في الفصل بعده ان شاء الله تعالى  
وقد مثل للمصنف في الايضاح الاستعارة المكتنية والتخيلية بقول البيهقي  
وغذا ربح فقد كشفت وقرة \* اذا أصبحت بيد الكمال زمامها

(قوله معادة) المأذون والتعويذ والوردة كما يعنى وهي الشيء الذى يعلق على عنق الصبيان  
صونا لهم من العين أو الحزن على محهم (قوله أى توبيخا) أى تحصينا (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله بالظهر والتلبة) الباء  
للإبسة أى اغتيالا ملتبسا بالظهر والتلبة بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافسته وقوله الغلبة عطف تفسير (قوله من غير  
تفرقة) أى فى الناس وقوله بين نفاع أى كثير النفع منهم وقوله وضرار أى كثير الضرر منهم أى أنها لا تبالى بأحد ولا ترحم بل تأخذ من  
نزلت به أى كان بالرفقة منها على من يستحق الرحمة ولا تنبى على كثير الضرر بل تأخذ من نزلت به أى كان بالرفقة منها على من يستحق  
لمحروم) أى لمن يستحق أن يرحم (قوله ولا يقيا) هى اسم من أقيت على فلان اذ ارحمته أى ولا راحة على ذي فضيلة كعالم وصالح  
(قوله التى لا يكمل الخ) فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس واهلاكها يقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالآنياب لانه  
لا يكمل الاغتيال فيه بدونها

بدونها تحقيقاً للبالة في التشبيه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في كافي قول الآخر  
ولئن نطقت بشكر برك مفعلاً \* فلسان حال بالشكاية أنطق  
فانه شبه الحال البالة على المقصود بانسان متكمم في الدلالة فأثبت لها اللسان التي به قوام الدلالة في الانسان

(قوله تحقيقاً الخ) على قوله فأثبت لها الاظفار الخ أي لاجل تحقيق البالة الخاصة من دعوى أن التشبيه فرد من أفراد التشبيه به  
(قوله وكافي قول الآخر) قال صاحب الشواهد لأعلم (١٥٥) قائل ذلك البيت وقوله كافي الاطول  
لاعين بشاشي لك عن

(بدونها) تحقيقاً للبالة في التشبيه فتشبيه اللينة بالسبع استمارة بالكناية واثبت الاظفار لها استمارة  
تخييلية (وكافي قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفعلاً \* فلسان حال بالشكاية أنطق  
شبه الحال بانسان متكمم في الدلالة على المقصود) وهو استمارة بالكناية (فأثبت لها) أي للحال (اللسان  
التي به قوامها) أي قول الدلالة (فيه) أي في الانسان للتكمم وهذا اثبات استمارة تخيلية فحلى  
هذا كل من لفظي الاظفار واللينة حقيقة مستعملة في معناها للوضع له

(بدونها) أي لا يكمل بدون تلك الاظفار وأما حال لا يكمل لانه يمكن الاغتيايل في السبع بالاناب ووجد  
بها ولكن غامض بالاظفار التي يقع البطش بها ويضم بها للاناب وذلك لان غيره يشارك السبع في  
الاغتيايل والاختلا بالاناب لكن مع الضعف عن أفعال الاسد المختص بالاظفار ولهذا قيل كما قدمناه  
\* وما الاسد لولا البطش الاجاهم \* ولراد بالاظفار أظفار مخصوصة يقع بها الاغتيايل لا مطلق  
الاظفار كالأجنبي ولما أثبت للينة الاظفار المخصوصة لاسد كان في ذلك اشعار بالمباشرة في التشبيه  
وتحقيق أنه جعلها من جنس الاسد حيث أثبت لها ما هو من خواصه التي لا يثبت الا له فافتى ذلك  
نشيه للينة بالسبع في نفسه على وجه البالة وهو للمسمى عند المصنف استمارة بالكناية وصار اثبات  
الاظفار لها استمارة تخيلية أي يسمى بذلك لتقدم ثم أشار الى مثال الثاني وهو ما يكون فيه القرينة  
بها قوام الوجه بقوله (وكا) أي والتشبيه والتخييل الكائنين (في قول الآخر ولئن نطقت بشكر  
برك) أي بشكر احسانك وعطفك حالاً كوني (مفعلاً) بذلك الشكر ولما صرح أن يكون النطق  
على وجه الاجمال كان قوله مفعلاً حالاً مؤسسة وجواب الشرط مقصراً أي فلا يكون لسان مغالي  
أقوى في النطق من لسان حال خفف هذا الجواب وأقام مقامه لازمه وهو قوله (فلسان حال  
بالشكاية أنطق) هذه القضية اتفاقية لدفع ما يتوهم من كون النطق الحسي لا يجازيه كونه النطق  
الحالي أقوى منه فقوله فلسان حال أنطق بالشكاية (شبه) فيه (الحال بانسان متكمم) فأشعر التشبيه  
في النفس ومعلوم أن التشبيه بين الحال وذلك الانسان انما هو (في الدلالة) أي وجه الشبه فيها هو  
دلالة الحاضر (على المقصود) أشعر التشبيه في النفس استمارة بالكناية كاتقدم ثم (أثبت لها)  
أي أثبت للحال (اللسان التي به قوامها) أي به حصل قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشيء ما يقو به  
ويوجد منه كجزء الشيء وذلك يقال في الخيوط التي يضر منها الحبل انها قوامه ولراد به من نفس  
فانه شبه الحال بالانسان في تصرفها به فجعل لها هذا بالتخييل وكذلك الزمان مع القرعة التي هي مرادة  
بالضمير في قوله زمامها فالقرعة استمارة بالكناية والزام بالتخييل وتنبأ في على التمثيل بهذا البيت  
بالنسبة الى بد الشال سؤالا وان ومثل المصنف هنا وهو مثال لاحد قسميه على ما سيأتى بقول المتن

(قوله الذي به قوامها) أي التي حصل به قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشيء ما يقو به كجزء الشيء ولذلك يقال للخيوط التي  
يضر منها الحبل انها قوامه ولراد به هنا وجوده وتحققه وذلك أن الدلالة في الانسان انما تتكمم التي هو المشبه لا تقرر لها من حيث انه  
متكمم حقيقة الا باللسان وأما وجود الدلالة في الانسان بالاشارة فلا يرد لان المشبه به على ما ذكره المصنف هو الانسان من حيث انه  
متكمم لا من حيث انه مشير ولا انسان مطلقاً (قوله فيه) أي منه في معنى من (قوله فلي هنا) أي ما ذكره المصنف في بيان  
الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية

رضى  
فوق جودك اتى أنطق  
(قوله ولئن نطقت الخ)  
جواب الشرط محذوف  
أي فلا يكون لسان مغالي  
أقوى من لسان حال  
فحلل الجواب وأقام  
لازمه وهو قوله فلسان  
حال الخ بمقامه (قوله بشكر  
برك) متعلق بمفعلاً أي  
ولئن نطقت بلسان المغال  
مفعلاً بشكر برك وقوله  
بالشكاية متعلق بأنطق  
أي فلسان حال أنطق  
بالشكاية منك لان شرك  
أكثر من برك ويحتمل  
أن المراد فلسان حال  
ناطق بالشكاية من لسان  
مغالي حيث يعجز عن أداء  
حق شكره فهو كلام  
موجه كذا قيل لكن  
البيت الاول يبعد هذا  
الاحتال الثاني تأمل  
(قوله شبه الحال الخ) هنا  
على تقدير أن يكون لسان  
حالي ليس من قبيل إضافة  
الشبه به للشبه كالحين الماء

وليس في الكلام مجاز تنوي والاستمارة بالكناية والاستمارة التخييلية فلان من أصل التمسك

قوله الشيء أي وجوده ومحققه وذلك أن اللفظ في الإنسان التمسك وهو محبب له لا تقرر لمن حيث امتسك حقيقة الإنسان وأما وجودها من الإنسان بالاشتغال بغيره لأن الشيء به على ما ذكره الصنف هو الإنسان من حيث امتسك لا من حيث انغمس ولما أثبت لها إنسان الذي بالقول كان ذلك لا يثبت استمارة تخيلية وقد تدبويه تسميتها تخيلية فتصل بما هو رر عند الصنف أن لفظي الاظفار والنية كل منهما حقيقة لاستعمالها في مناعها الحقيقي وهو ما وضع له في الأصل وكذا لفظ الحال وإنسان وليس في كلا البيتين وسكنا كل ما يشبهه بمجاز تنوي أصلا لانه لفظ والوجود فيها على ما ذهب اليه للصنف كاقدم فلان من أصل النفس وأحد القطعين في الأول اشارة تشبيه للنية بالاسد في النفس وذلك الاشارة كاقدم فعل من الافعال وثانيهما فيه اثبات الاظفار لنية وأحد القطعين في الثاني اشارة تشبيه الحال بالإنسان للتمسك والثاني فيها اثبات الإنسان لما يسمى الأول وهو الاشارة فيها استمارة بالكناية ويسمى الثاني وهو اثباتها به كمال الوجه أو قوامه فيها استمارة تخيلية كما تقسم وهذا القطعان متلازمان أعني اشارة التشبيه للسمي بالاستمارة بالكناية واثبات ما يخص بالشيء به السمي بالاستمارة التخييلية لان التخييلية قرينة للكني عنها فلا تخلو للكني عنها من قرينتها والتخييلية بحسب أن تكون مع الكني عنها اذ لو كانت التصريحية أولى بمجاز آخر كانت ترشيحا للفرق بين الترشيح والتخييل مع أن كلاهما لازم للشيء بخصوص به أن الترشيح في غير الكني عنها والتخييل في الكني عنها فإن قلت فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية والمجاز للرسول وكون التخييل قرينة للكني عنها قلت قد قيل ان التخييل لا بد أن يكون به كمال الوجه وقوامه كما يؤخذ من كلام الصنف وتخييله الترشيح يكون عطلى اللازم المختص وورد على ما ذكر من تلازم التخييل والكني عنها أن نحو قولنا اظفار لنية الشيء بالسبع ثبت فلان ليس فيه مكى عنها التصريح فيه بالتشبيه والكني عنها يجب اشارة التشبيه فيها والاظفار تخيل لانها استعملت مع لنية على نحو استعمالها معا عند كون الكلام فيه الاستمارة بالكناية وأجيب بأن هذا الكلام على تقدير محتمل في كلام البلاء ووروده تكون الاظفار فيه ترشيحا للتشبيه لا تخيلا لان الترشيح لا يختص بالاستمارة التصريحية بل يكون في التشبيه ويكون في المجاز المرسل بل ويكون في المكى عنها بعد وجود قرينتها التي هي التخييلية فضابط الترشيح أن ذكر ما يلائم المشبه بأول التبعو زفيه من غير اشتراط المبالغة في التشبيه وان كانت هي أنسب من غيرها لأن ذكر ما يلائم الأصل يحوى الاهتمام تناسبه للفرع في الاستمارة يعتبر بدقيرتها وكذا المجاز المرسل وفي التشبيه يتم مطلقا أمثاله في التشبيه فالتركيب المذكور انصح وأمثاله في المكى عنها على هذا فكان يقال أنثبت النية اظفارها فلان ولها بلد وزيم مثلا وأمثاله في التصريحية فكما تنقسم قوله وهو أبو ذؤيب الحملي يرى بين له خمسة ما توافى ما واحد مطوئين وكانوا من هاجر الى مصر ومات أبو ذؤيب في زمن عثمان رضي الله عنه ومستهل القصيدة

أمن النون وريبه تنوع • والهر ليس يحب من يجزع  
أودى بنى وأعقبوني حسرة • هند الزاد وعبرة ما قطع  
فالين بسدم كأن حناقا • سملت بشوك ففى عور ندم  
سبقوا هوى وأعنفوا لهوام • فتخزموا ولكل جنب مصرع  
ولقد حرمت بأن أدافع عنهم • وإذا النية أقبلت لا تدفع

(قوله وليس في الكلام مجاز تنوي) لانه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس في الكلام أعني قوله وإذا النية أنثبت اظفارها لفظا مستعمل في غير ما وضع له على كلام الصنف وأما المجاز الذى في ذلك الكلام هو اثبات شيء ما على ليس هو له وهذا مجاز عقلى كاثبات الانيات للربيع على ما سبق (قوله والاستمارة بالكناية الخ) عطف على قوله كل من لفظي الخ (قوله فلان الخ) الأول التشبيه بالمشبه والثاني اثبات لازم المشبه به للشيء وقوله فلان أى لا لفظان والمجاز التنوي من عوارض الانفاذ وهذا وان فهم مما سبق لكنه أعاده بوطنة لقوله متلازمان واعلم أن الصنف إنما خالف القوم في المكى والتخييلية فهو موافق لهم فيها بخلاف السكاكي فانه خالفهم في كل من المكى والتخييلية كما يضح لك مذهبه فيما يأتي

(قوله متلازمان) أى كل منهما لازمة للأخرى فلا توجد أحدهما بدون الأخرى (قوله يجب أن تكون قرينة للكنية) فلا توجد التخييلية بدون الكنية أى لانها لو جمعت التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا اذ الفرق بين الترشيح والتخييل وان كان كل منهما لازما للتشبيه بخصوصه أن الترشيح يكون في غير الكنية عنها والتخييل يكون في الكنية عنها فان قلت قولك تصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو المجاز للرسول وتكون التخييل قرينة للكنية عنها قلت قد قيل ان التخييل لا بد أن يكون به كال وجه التشبه أو قوامه كالم ترشيح يكون مطلقا لازم مختص (قوله والكنية يجب أن تكون قرينة بتنها تخيلية) أى عند المصنف كالقوم خلافا لمصاحب الكشاف كما بآنى (قوله فمثل قولنا الخ) الأولى فمثل الأطفال في قولنا الخ وهذا جواب عما قيل كيف تقول ان الكنية والتخييلية متلازمان مع ان التخييلية قد وجدت بدون الكنية في المثال المذكور لا يصرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع في المصحة منع في الكنية وحاصل الجواب بالنعم لان الأطفال في المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخييل اذ كالم ترشيح الاستعارة يرشح التشبيه وكذلك المجاز للرسول كما في الحديث والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون التشبيه ويكون المجاز للرسول والمجاز العقلى ويكون للكنية عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخييلية ويصح جملة فى (١٥٧) هذه الحالة ترشيحا للتخييلية الواقعة

قرينة للكنية لانها اما مصححة كما يقوله السكاكى أو مجاز عقلى كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه فضايط الترشيح أن يذكر ما يلزم التشبيه أو المتحوز عنه أو الاصل الذى حق الاستدلال أن يكون له فى الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقا أما مثاله فى التشبيه فكان قولنا أطفال المنية التشبيه بالنسبة إلى أهلكت

متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للكنية البتة والكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة فمثل قولنا أطفال المنية التشبيه بالنسبة إلى أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كأن أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام أسمركن طوقاى أطولكن بدا أى نعمة

لدى أسدشا كى السلاح مقذف \* له لبد أطفاله لم تقلم وأما مثاله فى المجاز المرسل فكقوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات أسمركن لحوقاى أطولكن بدا فان اليد مجاز مرسل عن النعمة لحصولها عن اليد والطول الذى هو الانعام والتفضل الذى أخفنته أطول يناسب اليد الأصلية لان الانعام باليد ولكن رد على هذا أن الانعام يلائم النعمة أيضا لمتعلقها فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطولكن أ كثرن طولا بفتح الطاء أى تفاوضا وعطاء وجهه على الطول الذى هو ضد القصر ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الاخبار بكثره الجود للقصد المهم الا أن يقال استبر الطول الاتساع فى العطاء فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقدم وسنقرره ثم مفسر به المصنف الاستعارة بالكتابة وهو اضرار التشبيه في النفس شيء لاستبداله في كلام ألف ولا هو مبنى على المناسبة القوية أما عدم

واذا المنية أنشبت أطفالها \* أنشبت كل تيممة لا تنفع  
وجعلنى للثامنين أريهم \* أنى لرب المهر لا أنضع  
حتى كأتى لأحوادث مروة \* بصفا المشرق كل يوم تفرع

لبد وزئير وأما مثاله فى التصريحية فكما مر فى قوله وأما مثاله فى المجاز العقلى فكان فى قوله فانه بمدامه السير بالسيلان وعبر به عنه استعده الى الأباطح جمع أبطح وهو المكان المسمى الذى فيه يذوق الحصى استنادا بحاجز أو أمانق للطنى مناسب لمن مثله السير حقيقة وهم القوم فهو ترشيح للمجاز العقلى وأما مثاله فى المجاز للرسول فكان فى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات أسمركن لحوقاى أطولكن بدا فان اليد مجاز مرسل عن النعمة لصدورها عن اليد وقوله أطولكن ترشيح لذلك المجرى لانه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم ليد الأصلية لان الانعام بما يكون بها ويقال ان الانعام والاعطاء كما يلزم اليد الأصلية لانه يكون بها يلزم النعمة أيضا لانها متعلقة فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطولكن أ كثرن طولا أى أنما وعطاء وجعل أطولكن مأخوذ من الطول بالفهم وهو ضد القصر ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الاخبار بكثره الجود للقصد المهم الا أن يقال انه استبر الطول بالفهم للاتساع فى العطاء وكثرته فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز إبقاءه على حقيقته لم يقصد منه الا التقوية ويجوز استعارته للملامح التى المجازى للراصد من اللفظ

(قوله ترشح للجواز) أى لئلا يرسل كاعتد (قوله هذا) أى أفهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) أى من أنها التشبيه المضمرة في النفس (قوله لاستندله في كلام السلف) أى (١٥٨) لأنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله ولا هو مبني على

ترشح للجواز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لقوية ومعناها الأخذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذلك الاستعارة بل بذكر رديفها ولازمه الدال عليه فالقصد قولنا أظفار لثنية استعارة السبع للثنية كاستعارة الأسد لرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذلك الاستعارة أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر كرازمه وهو الأظفار لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الثبير المصريح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو لثنية

مناسبة لقوية) أى لأن  
أضمار التشبيه ليس فيه  
نقل لفظ إلى غير معناه حتى  
يكون مناسباً لأن يسمى  
بالاستعارة كما يناسب نقل  
اللفظ الذي هو الجواز القوي  
(قوله هو أن لا يصرح بالـ)

بنائه على المناسبة القوية فلأن أضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه فيكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو الجواز القوي وأما كونه لاستندله في كلام السلف فلا به لم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكر المصنف نعم الشيخ عبد القاهر ذكر فيها اسم المصنف تخيلاً ما يناسب ما ذكره المصنف فقال في هذا المثال أن اليد ليست للثنايا مع أنها ليست من لوازمه لأن اليد أطلقت عليه ونقلت له بل لتدل على تعبيه الثنايا بالماله تصرف ويد ولكن لم يسم التشبيه التي جعلت اليد دليلاً عليه استعارة لا بالكناية ولا بغيرها وإنما قال اليد استعارة ولكن لأن اليد يشار إليه إشارة حسية أو عقلية بل استعير ليدل على التشبيه وأما السكاكي فجعل لثنية في المثال السابق استعارة بالكناية لأنها استعيرت للسبع ادعاء وجعل التخييلية هي الأظفار على أنها نقلت لصوره وهمة وسياق البحث منه في ذلك للمصنف فهذهان مذهبان في تفسير الاستعارة بالكناية في نحو به وإذا لثنية أظفارها به والمذهب الثالث وهو أن يربطها بالنسبة بالترسية للقوية ما يفهم من كلام السلف وهو أن إيجاد الاستعارة بالكناية بأن يكون ثم لفظ قصد استعارته بعد المبالغة في التشبيه ولكن لا يصرح بذلك اللفظ بل يذكر رديف الدال عليه الملائم له لينتقل منه إلى ذلك المستعار على قاعدة الكناية في أن ينتقل من اللازم المساوي إلى المزموم فنقولنا أظفار لثنية ثبت فلان بقصد بالأظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للثنية كاستعارة أسد لرجل الشجاع فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أن لا نصرح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كتبنا عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارته فيتحقق بهذا الاعتبارنا مستعاره وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له هو لثنية واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصرح به ولكن كتبنا عنه بمرادفه فلفظ السبع مناسب أن يسمى استعارة على هذا لأنه منقول حكاه وكونه بالكناية ومكتبانه بمرادفه أمر واضح على هذا أيضاً بنحو ما صرح صاحب الكشاف بإفهامه عن الأقدمين حيث قال ابن من أسرار البلاغة ولطائفها يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

أى ذو أن لا يصرح أى  
اسم للشبه به المستعار في  
النفس للوصف بـ  
التصریح به فالاستعارة  
بالكناية عند السلف اللفظ  
للمذكور لا عدم التصریح  
به كما هو ظاهر الشارح  
(قوله بل يذكر) أى بل  
يصرح بذكر رديفها وقوله  
ولازمه تفسير الرديف (قوله)  
لم نصرح بذلك الاستعارة  
أى بمذكور هو المستعار  
وقوله أعني السبع أى  
أعني لفظ السبع (قوله على)  
ذكر كرازمه) أى لازم مملوؤه  
لأن الأظفار أنما هي لازمة  
للدلول لفظ السبع أعني  
الحيوان المفترس (قوله)  
لينتقل منه) أى من ذلك  
اللازم إلى المقصود أى إلى  
المقصود استعارته وهو السبع  
(قوله كما هو شأن الكناية)  
أى فإنه ينتقل فيها من اللازم  
المساوي إلى المزموم والحاصل  
أن قولنا أظفار لثنية ثبت  
فلان بقصد بالأظفار فيه  
أن تكون كناية عن السبع  
للمقصود استعارته للثنية

والنفس راغبة إذا رغبتها \* وإذا تردى قليل تنقع  
ففيه لثنية بالسبع في اغتيال النفوس بالهوى والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرار فلان لثنية لا تفرق  
أحداً ويستوى فيها مستحق النفع والضرر كما أن السبع لا يفرق حقيراً ولا عظيماً بل ينال من وجهه  
فأثبت للثنية الأظفار التي لا يكمل ذلك أى الاعتدال في السبع بدونها تحقيقاً لمبالغة في التشبيه وليس  
للثنية شيء موجود حساً أو عقلاً يكون شبهها بالأظفار بل هو أمر موجود في لثنية على سبيل التوهم  
فذلك سميت تخيلية وتقسيم المصنف في الإيصال الاستعارة بالكناية إلى قسمين أحدهما كان الأمر  
المذكور معها المختص به المشبه به أمراً لا يكمل وجه الشبه بالمشبه به بدون وهذا البيت مثال لهذا

كاستعارة الأسد لرجل الشجاع فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أن لا نصرح بالمستعار الذي هو  
السبع بل كتبنا عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارته (قوله هو لفظ السبع الثبير المصريح به) أى بل كتبنا عنه بمرادفه



(قوله قال صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف وحيث أنه قال أرادهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله أن من أسرار البلاغة الخ) أي إذا كان للقلم مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان للقلم مقام تأكيد أو مبالغة في منح أوزم أو كان للقلم مقام خطاب التذكير دون التثنية فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الاتيان بالاستعارة المناسبة لذلك للقلم أن يسكتوا عن ذكر الشيء للاستعارة الخ وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة لأن التوصل إلى المجاز بالكتابة أغنى وأقوى من ذكر كرمص المجاز كالإغنى (قوله عن ذكر كرمص) أي اللفظ (قوله ثم رمزوا الخ) أي بشير واو باب ضرب ونصر (قوله من روادفه) أي أوزمه أي لوزم معناه (قوله على مكانه) الضمير للاستعارة والمكان هنا مصدر لكان التامة أي على كينونته ووجوده أي ملاحظته في الذهن (قوله نحو شجاع يفتقر أسفرانه) أي فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضرا في النفس وادعى أنه فردم من أفراد واستعمله اسم على طريق الاستعارة بالسكناء وبأبواب الافتراض تخييل وهو عند صاحب الكشاف مستعار لاهلاك الأقران فهو استعارة تحقيقية قرينة للسكناء (قوله فيه تشبيه) أي في هذا الكلام تشبيه على أن الشجاع ثبت له الاسدية وأنه فردم من أفراد وقدر من تلك بشير من روادفه وهو الافتراض أن قاتل السكينة منه على هذا هو ثبوت معنى في الاسد لفظه فليكن عنه حتى يسمى استعارة بالسكناء قاتل السكينة بالانطفاغ مثلا عن ثبوت معنى الاسدية للثنية مثلا مسبوقة عن تسمية المطلق لفظ السبع على ثنية فهذا الاعتبار كانت الانطفاغ كناية عن اللفظ أيضا لاشعار به (قوله وهو صريح في أن الاستعارة هواسم للشبه بالمرثوك) أي فصريح كلامه موافق لما أخذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالسكناء لأنه لم يخالفه في قرينتها وذلك لانها عند السلف يجب أن تكون تخيلية وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية فضابط فرقتها عنه أن يقال إن لم يكن (١٥٩) للشبه لازم شبه رادف للشبه كانت القرينة تخيلية كما في انطفاغ الثنية أي مخالفا لثبوت بقلان وإن كان للشبه لازم شبه رادف للشبه به كانت تلك القرينة استعارة تحقيقية كما في ينقضون عهد الله وشجاع يفتقر أسفرانوعالم يخفف منه الناس فالقرينة لاستعارة الجبل للعهد في الاول والاستعارة الاسد الشجاع في الثاني والاستعارة

قال صاحب الكشاف أن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء للاستعارة ثم رمزوا إليه بذكر كرمص من روادفه فينبو وبذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفتقر أسفرانه فيه تشبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن الاستعارة هواسم للشبه بالمرثوك صريحا بالمرثوك أي أنه قد كرموا زمه دون الحقيقة لصد التأتا كيدوا باللفظ المناسبة لمسح أوزم أو يكون ذلك خطاب التذكير دون التي فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي أن يؤتى بالاستعارة المناسبة للقلم أن يسكتوا عن ذكر الشيء للاستعارة ثم يرمز واليه أي بشير واليه ذكر كرمص من روادفه المساوية له فينبو وبذلك الرمز على مكانه أي على ثبوت القسم على ما قال المصنف هنا وسأيت منه ما يقتضي خلافه والقسم الثاني ما يكون اللازم المذكور منه به قوام وجه الشبه في التشبيه ولما كان الوجهان متقاربين لم يصرح بهذا القسم في التلخيص بل اقتصر على التالين وأشار إلى الثاني بقوله وكافي قول الآخر

البحر للعالم في الثالث عند السلف تخيلية وهي إثبات النقص الذي هو من روادف الجبل للعهد وأثبت الافتراض الذي هو من روادف الاسد للشجاع وإثبات الاغتراف الذي هو من روادف البحر للعالم وأما صاحب الكشاف فيقول قد شبه العهد بالجبل في النفس بجامع الربط في كل هان المبدى بين ربط التامهدين كإربط الشيطان والجبل وادعى أن العهد فردم من أفراد الجبل واستعمله اسم في النفس على طريق السكناء وشبه بإبطال العهد بنقض طاقات الجبل واستعمل النقص للإبطال واشتق من النقص ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة انحصار محبة التحقيقية للثنية وفي المثال الثاني يقول انه شبه الشجاع بالأسد وادعى أنه فردم من أفراد واستعمل في النفس اسم له على طريق الاستعارة بالكتابة وشبه بطش الشجاع وقته لأقرانه بأفراس الاسد واستعمل اسم للشبه للشبه واشتق من الافتراض يفتقر أسفرانه بمعنى يبطش ويقتل على طريق التصريحية التحقيقية للثنية وفي المثال الثالث شبه العالم بالبحر بجامع ارتفاعه بكل وادعى أنه فردم من أفراد واستعمل في النفس اسم له على طريق الاستعارة بالسكناء وشبه ارتفاع الناس بالعالم بالاغتراف من البحر واستعمل الاغتراف لارتفاعه واشتق من الاغتراف يفتقر بمعنى ينفع على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية للثنية وكذا فاس على ما ذكر ما نقله قال العلامة السيد فإن قلت إذا كان النقص ونظيره من الافتراض والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مصححة فاشبه بمعانيها الواردة بمعانيها الأصلية فكيف تكون كليات عن الاستعارات المكتبة فيها مع استعمالها على معنى هو لازم للشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها مخرجة عن الاستعارات الأخر المكتبة عنها صارت كليات عنها فإن النقص إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميته العهد جلا فلما زلوا العهد منزلة الجبل وسوء به زل إبطاله منزلة شخصه فلولا استعارة الجبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص للإبطال وقس على ذلك استعارة الافتراض والاغتراف فإما تامة لاستعارة الاسد للشجاع

هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات للمكي

عنه ولم تكن مقصودة في نفسها بل قصد بها الدلالة

على تلك الاستعارات الأخرى كانت كناية عنها

وهذا لإنباء كونها في نفسها استعارة على قياس

ما عرف من أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة

فلا تفرس مع كونه استعارة مصحرا بها كناية عن

استعارة الأسد للرجل الشجاع بقى شيء آخر

وهو أن ما أعلاه كلام صاحب الكشف من أن

الاستعارة هو اسم للشبه به للتركيب ومشكل وذلك أن

اللفظ للستار من أفراد المجاز القوى المعروف بأنه

الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والأسد المذكور

أمر مضمر في النفس ليقع فيه استعمال في غير ما

وضع له اللهم إلا أن يقال مرادهم قولهم في تعريف

المجاز الكلمة المستعملة تحقيقا أو تقديرًا فتأمل

(قول وسيجي بالغ) جواب عما يقال إن الشارح لم

يمرض في الاستعارة بالكناية هنا فالله سبحانه

ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكي في جواب الشارح

بأن مذهب فيها سيأتي الكلام عليه فلا حاجة

للكلام عليه هنا

وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي

السبع مثلا وتقرر معناه للنية وبه يعلم أن هذه الكناية من قبيل الكناية في النسبة لا لم بأن الأظفار

ليست كناية عما يتصور من السبع بل عن إثباته وأنه كان معناه متحققا بالدعوى للشبه وذلك نحو

شجاع يفترس أقرانه فان هذا الكلام فيه تنبيه على أن الشجاع ثبت له الأسدية ورمز إلى ذلك بشيء من ر

وادفع وهو الأفراس الستمل في اهلاك الأقران لا يقال للمكي عنه على هذا هو ثبت معنى الأسد لا لفظ فلم يكن عنتمنى يسمى استعارة بالكناية بل قولنا إنما كنى في الحقيقة عن تشبيه النية

بالأسد فيعود لما ذكره المصنف من أن التخيلية أرى بها للدلالة على التشبيه لا نافع قول كون الأظفار كناية عن ثبوت معنى الأسدية للنية يستدعي تبعية إطلاق لفظ السبع على النية فهذا الاعتبار

كانت الأظفار كناية عن اللفظ أيضا لا شعارها به وأمراد كلام المصنف إلى هذا فهو نهاية التكلف لأن كون التخيلية دليلا على التشبيه كما هو صريح منه بل لا يستلزم كونه دليلا على ثبوت معنى

للمشبه به للنية المستلزم اعتبار نقل اللفظ القوي هو مذهب غيره فظاهر مذهبه يتألف في ما ذكرنا وأن كانت للمبالغة في التشبيه تقتضي النقل لكن تصريح المصنف بالتشبيه يبعد كون التخيلية دليلا على

النقل لا يقال بهذا ذلك كله لا يصدق أنه لفظ استعمال في غير معناه فلا يكون مجازا لنوبا أيضا لما قول المجاز القوي هو ما استعمل حقيقة أو تحديرا فهذا المذهب أحق من غيره وأقرب لما تقرر

تأمل فقد ظهر مما ذكرنا من كلام الأقدمين أن الستار في المثال لفظ السبع مثلا وقد ترك تصريحهم بالنية بوضوح وادفع وهذا الكلام ذكره في قوله تعالى الذين يتقون عبادة الله

حيث قال شاع استعمال النقض في بطلان العهد بعد تشبيه العهد بالجليل في كونه وصلة بين التبعين كما يصل الجليل بين متعلقيه ثم نظر بشجاع يفترس أقرانه وقد فهم من كلام الرغزسرى أن قرينة

الاستعارة بالكناية فتكون استعارة نصر محبة فن النقض على ما ذكره استمرا بطلان العهد وكذا الأفراس استعارة لهلاك الأقران ومع ذلك فكل منهما قرينة وذلك حيث نصي الحال أن التشبيه في

الاصل للمكي عنه كالجمل هنا فان استعارة النقض إنما يتبع بد تشبيه العهد بالجليل إذ لم يستعمل النقض مستفلا عن العهد فيكون ضابط القرينة على هذا أن يقال إن كان للمشبه في المكي عنها لازم

يشبه ما يردف المشبه به كانت تلك القرينة منقولة استعارة تحقيقية كما في يتقون عبادة الله وشجاع يفترس أقرانه وإن لم يكن للشبه لازم يشبه الريدف كانت القرينة تخيلية كما في أظفار للنية وإنما صح

كون الأفراس والنقض كناية عن الاستعارة للمكي عنها مع استعمالها في معنى هو لازم للنية لانهما استعمالا في ادعى أنفسهما فسكانا كناية عن اعتبار الأظفار بالاصل وبه يعلم أن مذهب السلف

لا يقتضي ملازمة التخيلية للمكي عنها الصحة كون قرينتها عندهم استعارة نصر محبة (الأن يدعى أنها نصر محبة باعتبار المعنى المقصود في الحالة الراهنة وتخيلية باعتبار الأشعار بالاصل وعلى ظاهر مذهب

للمصنف أن التخيلية استعملت في معناها حقيقة يكون نحو شجاع يفترس أقرانه ليس من المكي وأن سقطت بذكر ترك مفصحا \* لئلا يحل بالشك في أنطق

فانه شبه الحالة الدالة على المقصود بالإنسان متمسك بالدلالة على المقصود فأثبت لها اللسان الذي به وقام الدلالة في الإنسان وقد أورد على المصنف أموقع في أرمي به السكاكي في أول الكتاب حيث قال هناك

أنه لو صح ما ذكره السكاكي من أن نحو أنبت الرضيع البذل استعارة بالكناية لمصحح الإضافة في قولنا نهاره صائم لبطان إضافة الشيء إلى نفسه لانه يصير المراد النهار الصائم فهذا لازم هنا لانه حصل

الحال استعارة بالكناية والإنسان استعارة تخيلية لانه شبه الحال بالإنسان متمسك وذكر اللسان لانه

(قوله وكذا قول زهير) هذا إشارة الى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلة فيها ما يكون به قوام الوجه الذي هو أحد التسمين السابقين وأما أي مع تقدم مثال آخره للإشارة الى أن من أمثلة للسكتي عنهما يصح أن يكون من التصريحية الحقيقية على ما يقرر بتأويل سيد كره فيه والراد زهير للذكور زهير بن أبي سلمي بنهم السيف وسكون اللام والله كتب صاحب بان سعاد القصيدة الشهيرة (قوله أي سلا) هذا بيان للسكتي للراد من اللفظ وقوله مجازاً نصب على الحال والمعامل في معنى الفعل للسفاد من كلة التفسير أي أفسره بسلا حالة كونه مجازاً وقوله من المصحوخ بلسان عذوف أي وهوى محمستق من المصحوخ خلاف السكر وهذا بيان للسكتي الأصلي من اللفظ وحاصل ما أراده الشارح أن محمستق من المصحوخ الذي هو في اللغة زوال السكر والأفاقة منه أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه فشبّه السلو الذي هو زوال العشق بالمصحوخ الذي هو زوال السكر والأفاقة منه بجامع انتفاء ما يوجب عن المراد والصالح واستعارة اسم للشبهه للشيء من اشتق من المصحوخ محمستق سلا (١٦١) فصحا يعني سلا قال الشارح

(وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازاً من المصحوخ خلاف السكر (القلب عن سلمي وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أقطع عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله

عنها شيء وكذا نحو ينقضون عهده بل يكون الأفراس والنقض نصر محبتين تبعيتين والعهد تحريم بدئي الثانية والافراق والشجاع تجر يد في الأولى وذلك بخالف مادقة الزخشرى فيها حتى ادعى أن ذلك من لطائف البلاغة وأما كان ذلك من لطائف البلاغة لأن التوصل الى المجاز بالكناية أقرب وأقوى من ذكر نفس المجاز كالاتفي ثم أشار الى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلة فيها ما يكون به قوام الوجه الذي هو أحد التسمين السابقين وأما أي به مع تقدم مثال آخر فيه للإشارة الى أن من أمثلة للسكتي عنهما يصح أن يكون من التصريحية على ما يقرر بتأويل سيد كره فيه فقال (وكذا قول زهير صحا) من المصحوخ وهو الأفاقة من السكر استهزأنا السلو وارتفاع العشق والرجوع عنه بجامع انتفاء ما يوجب عن المراد والصالح فصحا يعني سلا (القلب عن حب) سلمي وأقصر باطله يقال أقصر عن الشيء إذا أقطع عنه وتركه مع القدرة عليه وقصر عنه إذا تركه مع عدم القدرة عليه وباطل القلب مجله الى المحوى ومعنى أقصر باطل القلب امتنع عنه وتركه بحاله الأولى فعل هذا لاحتاج الى أن يعمل الكلام من باب الغاب وأن الأصل أقصر القلب عن باطله ومعلوم أن الاسناد الى الباطل مجازي لازم الإنسان للتكلم وقد أضاف الإنسان الى الحال الذي هو مضاف الى الإنسان فقد أضاف الشيء الى نفسه (قوله وكذا قول زهير

صحا القلب عن سلمي وأقصر باطله \* وعري أفراس الصبا ورواحه)

قد جمعه في اللفتح فيما نالتا وهو ما احتمل أن تكون حقيقية أو تخيلية فلذلك جوز فيه في الايضاح وجهين أحدهما هو الذي بدأه في كلامه في التلخيص أن تكون استعارة تخيلية أي تكون لفظ الصبا بأن ير يدأن بين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والاني وأعرض عن معاودته فبطلت

(٢١) - شرح التلخيص - رابع

أقصرت عن الشيء أي كففت عنه مع القدرة عليه فإن عجزت عنه قلت قصرت عن الشيء. بل أضاف باطل القلب مجله الى المحوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح اسناد أقصره الى كلام الشاعر وأجاب بعضهم بأن في قول الشاعر وأقصر باطله قلباً والأصل وأقصرت عن باطله حتى أقصر أن يسند الى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل بين فقلب الكلام وجعل الباطل فعلاً بعد أن كان مجروراً والتدمير مضافاً إليه وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالإقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقي فقول الشارح يقال أقصر أي فلان عن الشيء وقوله أي تركه وامتنع عنه أي مع القدرة عليه وهذا إشارة لبیان السكتي القوي للإقصار وقوله أي امتنع باطله عنه أي اتقي باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر وأقصر باطله تفسير مراد إشارة الى أن المراد من الإقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع وقوله وتركه أي ترك الباطل ذلك القلب ملتبساً بحاله الأصلي وهو الخلو من العشق تفسير لقوله أي امتنع باطله عنه

استعارة نصريحية تبعية هذا والأولى لشارح أن يقول من المصحوخ محمستق خلاف السكر لأن المصحوخ في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب التميم خلافاً لظاهر الشارح من قصره على الأول فتأمل (قوله عن سلمي) أي عن حب سلمي أي رجح القلب عن حبها بحيث زال حبها منه والني القلب عوض عن المضاف اليه أي قلبه وفي الأطول عن سلمي أي معرضاً عنها (قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار والتدبيرة بن قال في الصحاح

فيحتمل أن يكون استعارة تخيلية وأن يكون استعارة حقيقية أما التخيل فأن يكون أراد أن يترك ما كانه نكبة أو أن المحبة من الجهل والتي وأعرض عن معاودته فتعللت لأنه كأي أمر وطن النفس عن تركه فانه تامل لأنه فتنتعل

(قوله وعري أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب وأفراس بالنصب مفعوله الثاني أي عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوي في الأسفار ومعنى تعرية القلب عن أفراس الصبا وعن رواجه أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها للأعرض عن السير المحتاج إليها (قوله أراد زهير الخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المتبصرة فيه بالكناية وأن تكون تحقيقية فإشار للصنف إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت وإلى بيان للراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بل هو يحتمل الخ وأعلم أنه عند حمل الاستعارة في البيت على التحقيقية تنفي الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم لأنهم يقولون إن المكتبة والتخيلية متلازمان لأن وجد أحدهما بدون الأخرى وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينة المكتبة تحقيقية (١٦٢) فلا تنفي المكتبة عند الحمل على التحقيقية (قوله أن يبين) أي بهذا الكلام

(قوله وعري أفراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والتي وأعرض عن معاودته فطلت لأنه) الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه

بناءً على أن الأضمار ترك الشيء مع القدرة عليه (وعري القلب) (أفراس الصبا ورواحله) أي ورواحل الصبا ومعنى تعرية القلب أفراس الصبا أن يحال بينه وبين تلك الأفراس وتزال عنه ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجها وآلات ركوبها ويكون ذلك كناية عن ترك الاتباع بها في الأسفار وعلى كل حال فهو مما يلائم للشبه به فيكون تشبيهاً أشار إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت وإلى بيان للراد به على تقدير وجود الاستعارة المذكورة فيه بقوله (أراد) زهير (أن يبين) بهذا الكلام (أنه ترك ما كان يرتكبه) أي يفضي (زمن) أي في زمن (المحبة) والمهوى لسمي واضربا (من الجهل والتي) بيان لما للراد بالجهل والتي الأفعال التي يصد مرتكبا جاهلا بما ينبغي له فذياه أوفى آخرته ويد بسببها من أهل التي أي عدم الإرشاد لارتكابه ما يهوده عليه بالضرر من المعصية وما يتركه العقلاء (وأعرض) عطف على ترك أي ترك ما تقدم من الجهل والتي وأعرض (عن معاودته) بالمرم على ترك الرجوع إليه (فلمّا) أعرض عنه (طلت لأنه) التي توصل إليه من حيثاته توصل إليه من الحيل والمثال والمثال

آلاته فشبّه الصبا بجمعة من جهات السير كالخروج والتجارة وقد نفى منها الوطر فأهلّت آلتها فأنبت

لها الأفراس والرواحل على سبيل الاستعارة بالكناية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الليل إلى الجهل (فتشبه) يصد مرتكبا جاهلا بما ينبغي له فذياه أوفى آخرته ويد بسببها من أهل التي أي عدم الإرشاد لارتكابه ما يهوده عليه بالضرر من المعصية وما يتركه العقلاء (قوله) (وأعرض عن معاودته) عطف على ترك أي ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والتي وأنه أعرض عن معاودته بالمرم على ترك الرجوع إليه وهذا استفاد من قوله وأعرض بالمرم لأن معناه كما مر امتنع بطله عنه وترك محاله ولو كان القلب مقصدا لمعاودة لما تركه لم يكن موهما لأنه بالكيفية فليكن بطله تاركه على حاله الأصلي (قوله) (فطلت لأنه) أي فلما أعرض عما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والتي بطلت لأنه التي توصل إليه من حيثاتها توصل إليه من الحيل والمثال والأخوان والأعوان والراد بطلانها تطلها فهو من بطل الأجير بطله أي تطل لا من بطل الشيء بطلانا بمعنى ذهب لأن المترتب على الأعرض عن الشيء أعماه تطلت لأنه لا ذهابها وليس قوله فطلت لأنه تفسيراً لقوله وعري أفراس الصبا ورواحله كما فهمهم واللازم كون الأفراس والرواحل أوتريتها استعارة تحقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتياله للتقضي خروج الكلام عن وجود الاستعارة المتبصرة المتخيلة عنافيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرته مستلزما لبطلان ما توصل إليه من حيثاته توصل إليه رتب قوله فطلت لأنه على ذلك تركه وأما الأفراس والرواحل وتصريتها والتي عرى عنها فحق تحقيقها لأنها تخيل والتخيل عند المصنف على حقيقته كما تقدم

(قوله يرتكبه) أي يفضي  
(قوله زمن المحبة) أي في  
زمن المحبة فهو منصوب  
على الظرفية واعتزله  
الصام بأنه دلالة في  
الكلام على ترك ما كان  
يرتكبه زمن المحبة مطلقا  
على ما يقتضيه السور وأما  
يدل على تركه ما كان  
يرتكبه في حبس لسمي إلا  
أن يراد بسمي جنس  
المحبوب كما قد يراد بحاتم  
السخي أو يجعل آل في  
المحبة للمهادي محبة لسمي  
تأمل (قوله من الجهل  
والتّي) بيان لما للراد  
بالجهل والتي الأفعال التي

فدبه الصبا بمجة من جهات السير كالخج والتجارة فقصى منها الوطر فأهملت آلتها فاعتلت فأثبتت له الأفراس والار واحل فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الليل الى الجهل والفتوة لا بمعنى التثاء

(قوله فذهب زهير الصبا إلخ) أى أنه أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا بالكسر مع القصير وهو الليل الى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فاعتلت آتانه بمنزلة مجة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر فذهب في نفسه ذلك الصبا بمجة من الجهات التى يسار إليها لأجل تحصيل حاجة كحاجة الحج ووجه التجارة إلخ فقول الصنف كالخج إلخ على حذف مضاف كما علمت وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه إليه للسافر لأجل تحصيل غرض وقال سم المراد بمجة السير النرض الذى يسير السائر لأجله كالخج وطلب العلم والتجارة إلخ وحيث فلا حاجة الى تقدير (قوله الوطر) أى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة (قوله فأهملت) أى فلما قصى منها الوطر أهملت آلتها الموصلة إليها مثل الأفراس والار واحل والاعوان والاقوات السفرية والغرب وغير ذلك (قوله ووجه الشيء إلخ) أى فهو مركب من عدة أمور وفيه إشارة (١٦٣) الى أن وجه الشبهى للكنية قد يكون

مركبا قاله فى الاطوار  
قوله الاشتغال التام  
أى لأجل تحصيل المراد  
من الصبا والمراد من الجهة  
قوله وركوب المسالك  
الصعبة فيه أى فى كل  
من السير والصبا (قوله

(فذهب) زهير فى نفسه (الصبا بمجة من جهات السير كالخج والتجارة فقصى منها) أى من تلك الجهة (الوطر) فأهملت آلتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه للمضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت) أى بالصبا بعض ما يخص تلك الجهة (عنى) (الأفراس والار واحل) التى بها قوام جهة السير والسفر فأثبتت الأفراس والار واحل استعارة تخصيلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الليل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة

والاخوان والاعوان فالضمير فى معاودته وآلاته عائدان على ما فى قوله لما كان يرتكبه وهو ظاهر وليس قوله فبطلت آلاته تفسيراً لقوله وعرى أفراس الصبا والار واحل كون الأفراس والار واحل أو سرى بها استعارة حقيقة كما يأتى فى الوجه الثانى المفتضى لخر وج الكلام من وجود الاستعارة للكنى عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل اليه من حيث أنه يوصل إليه ترتب قوله فبطلت آلاته على ذلك التركوا ما الأفراس والار واحل وترتبتها أو التمرى عنها فغلى حقيقته أنها تخييل والتخييل عند المنصف على حقيقته كما تقدم فلما أراد زهير ما تقدم لزم كون الصبا بكسر الصاد مع القصير وهو الميل الى الجهل والفتوة التى بين أنه أعرض عنه وأهمله فبطلت آلاته بمنزلة مجة من الجهات التى أعرض عنها بمقدضاء الاطوار (فذهب حيثئذ) ذلك (الصبا بمجة من جهات السير) أى من الجهات التى يسار إليها (ك) جهة (الحج و) كجهة (التجارة فقصى منها) أى من تلك الجهة (الوطر) أى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار إليها (ف) لما قصى منها الوطر (أهملت آلتها) الموصلة إليها لطلب قضاء الاطوار لان اتخاذها لتلك الاطوار وقد قضيت وذلك مثل الأفراس

فلا استعارة بالكناية هو لفظ الصبا وهو المشبه والمشبّه به جهة الاسفار كالخج والتجارة فبحاجم ما بينهما من الجهد والمشقة والاهتمام ولزم المشبه به وهو السفر الأفراس والار واحل قد كرها استعارة تخصيلية

ما تقطع المسافات بدون الأفراس والار واحل بل بالمشى وحيثئذ فالمناسب ان بها كاله لا قوامه قلت الكلام فى السير العتيدة وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والار واحل ولو باعتبار حمل زائد للسافر وما هو شأن قوله التى بها قوام جهة السير بناء على التائب لان التائب الى الجهة البعيدة التى يحتاج فيها الى الشاق وهى المشبه بها انضمام السفر فيها بانعدام الآلات فيتعلم قضاء الوطر فيتعلم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهة السير مشبها بها (قوله من الصبوة) أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لا من الصبا أى لأنه مأخوذ من الصباء بحيث يفسر بمعناه وهو الصبيح السيبان ثم انه لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به الكون صبا كما فعل السكاكى أى للصنف بقوله بمعنى الليل الى الجهل إلخ رداعليه كذا فى رشيخنا العلامة عطية الاجهورى (قوله بمعنى الليل الى الجهل) أى الى الافعال التى يصدر تكميلها بجاهل عاينى فى دنياء أو آخرته (قوله والفتوة) أى والليل الى الفتوة وهى المروءة والكرم وتستعمل فى استيفاء الذات وهو المراد هنا اه سيراى (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والباء (قوله وصبا) بضم الصاد والباء وتشديد الباء

وأما التحقيق فإن يكون أراد دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات

(قوله كذا في الصالح) فتح الصادق مفرد بمعنى الصحيح يقال صحته الله فهو صحيح وصالح بالفتح والجاري على السنة الاكبرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح كطرف وظراف ولبعض الادباء في استمارة هذا الكتاب تخاليف البعض الى رؤاه مولاي وانيت بآبائك (١٣٤) منك الصالح فليس ذاك ينكر البحر أنت وهل يلام في سبي بالبحر في باقي صحاح الجواهر

كذا في الصالح لا من الصبا بالفتح قال صبي صبا مثل سمع صبا على لب مع العيبان (و يحتمل أنه) أي زهيرا (أراد) بالأفراش والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات

والرواحل والاعوان والأقوات السفرية ومزادتها ووجه الشبه بينها الشغل التام بسبب كل منها لاستيفاء مراد الصبا واستيفاء الراد من الجهة وركوب السالك الصبة في كل منها من غير، بالادق ذلك الشغل بملكته تعرض فيه ولا استعاز عن معركة تنال فيه حتى فنى بذلك الشغل الوطر فأهمل آلات كل منها فوجه الشبه يدخل فيه قضاء الوطر والاهمال لأن التشبيه إنما هو باعتبار الفراغ والاهمال بعده ويحتمل أن يريد بالصبا ما يدعوا اليه من الجرائم فيكون الوجه الشغل لاستيفاء تلك الجرائم واستيفاء الراد من الجهة الخ لو على كل فالشكر في كون الشغل لطلعي الاستيفاء فصار التشبيه للذ كور استمارة بالكنية لأجابه في النفس (ف) احتاج الى التري من التخييل ولذلك (أثبت له) أي لصبا بالمتنيين السابقين بعض ما هو مختص بتلك الجهة وأثبت له (الأفراش والرواحل) التي هما قوام الوجه في جهة السير والسفر واما قلنا انها قوامه بناء على الغالب لأن الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى مشاق وهي التشبه بها لانعام السفر فيها بانعدام الآلات لينضم قضاء الوطر فينتظم الوجه أو بناء على السير المعبر بالحق به الوصول بسرعة والافراش يوجد بدونها فيكون للناسيبان بها كماله لا قوامه كما قال فصار ثابتا للأفراش والرواحل بناء على هذا التشبيه تخيلا لا نهان من خواص التشبه واستعملت على حقيقتها مع التشبه (فالصبا) على هذا التقدير وهو أن يكون هو التشبه (من) الصبوة بمعنى الليل الى الجمل والفتوة) وقد تقدم بيان ذلك بمقال صبا بالفتح وكسر الصاد وصبوة وصبوا أي مال الى الجمل والفتوة والراد بالفتوة الافعال للركبة في حال التشبيب وتفتير الصبا بما ذكر موجود في الصالح للجوهري وليس هو الصبا بفتح الصاد وللدعوى الصبا مع العيبان يقال صبي صبا بلاد كسح صبا اذا لعب مع العيبان وانما لم يكن كذلك لانه لا يتأتى فيه التشبيه للذ كور الا على تكلف ولم نحتز قولنا على هذا التقدير عن الاحتمال الا في فانه لا يتأتى فيه التشبيه بالصبا بمعنى اللعب مع العيبان الا بشكف أيضا كما لا يخفى وسنشير اليه (ويحتمل أنه) أي زهيرا (أراد) بالأفراش والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها) من عطف للراد في هذا المحل اذا لدواعي نهائى الشهوات والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات) فان أراد بالوقى الحاصلة في الاستيفاء ما يعمل على الاستيفاء فهي الشهوات والذمى للذرة أيضا وان أراد ما تستعين به النفوس من الصحو والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف للباين وعلى كل حال فوجه التشبيه بين الدواعي وما ذكر وبين الأفراش والرواحل كون كل منهما آلة لتحصيل ما لا يتصل الا بالناس عن الشقة في تحصيله

وأشار الى الاحتمال الثاني بقوله ويحتمل أنه أراد دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو الأسباب التي قلما تأتى خذفي اتباع التي الأولان الصبا كاللوا والاعوان فتكون استمارة الأفراش حينئذ تحقيقية على التقديرين لكون التشبه المتروك محققا عقليا على الأول وخسيرا

(قوله بالفتح) أي بفتح الصاد مع اللد (قوله يقال صبي) هو بكسر للوحدة كسح كما قال الشارح وانما كان الصبا في البيت على التقدير للتقدم وهو كونه مشبا مأخوذا من الصبوة لا من الصبا لأن للناسيب تشبيه للفسر بالمفصر لا تشبيه حال الصبي بالمفصر ولان قوله صبا القلب عن صلي الخ يدل على أن حاله الجهة والعشق لا اللعب مع العيبان اذ اللعب مع العيبان لا يناسبه قوله صبا القلب الخ ولا يناسب الأفراش والرواحل ولا استمارة الآن يراد باللعب مع العيبان فعل أهل الهوى والشباب فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله) ويحتمل أنه أراد بالأفراش والرواحل دواعي النفوس وشهواتها أي فحبه دواعي النفوس وشهواتها بالأفراش يجمع أن كلامها آلة لتحصيل ما لا يتصل الا بالناس عن الشقة في تحصيله واستمرار اسم التشبه به

للتشبه به طريق الاستمارة التصريحية والتحقيقية وعطف الشهوات على دواعي النفوس في كلام المتن من قبيل عطف الراد في الدواعي نهائى الشهوات (قوله والقوى الحاصلة لها) أي للنفوس في استيفاء اللذات ان أراد بالقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات ما يعمل على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي للذرة وحينئذ فيكون الصواب مرادفا وان أراد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف للباين

أوالاسباب التي قلعتا خذني اتباع التي الأوان الصبا

(قوله أوارادها) أي بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرة في اتباع التي مثل اللال والأعوان فشيء تلك الاسباب بالافراس والرواحل يجمع أن كلايين على تحصيل المقصود واستمرار اسم للشبه به لشيء على طريق الاستمارة التصريحية التحقيقية (قوله تتأخذ) ضبط بنشد بداخلها ويخفيها مع مداهمة أي تجتمع وتتفق مأخوذ من قوله تتأخذ هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعين بعض (قوله في اتباع التي) أي عند اتباع أهال التي أي أن هذه الاسباب قلان يعين بعضها على ارتكاب للفساد التي أوان الصبا فانها تدعو الشخص لذلك (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله وأقواه (١٦٥) وهذا تفسير المصنف وشي إلى أن المراد بالصباي البيت على هذا الاحتمال

أو أرادها (الاسباب التي قلعتا) خذ في اتباع التي الأوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل للال وللنلال والأعوان (فكون الاستمارة) أي استمارة الافراس والرواحل (تحقيقية) انعقد قلعتها عقلا إذا أراد بها الهوى وحسا إذا أراد بها أسباب اتباع التي من للال وللنلال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الأول ما تكون التخيلية أثبات ما به كمال للشبه به والثاني ما تكون أثبات ما به قوام للشبه به والثالث ما تحمل التخيلية والتحقيقية

(أو الاسباب) أي يحتمل أن يراد به ما ذكره ويحتمل أن يراد بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرة (التي قلعتا) خذ أي تجتمع من قوله تتأخذ خذت هذه الأمور إذا أخذت بعضها بعين بعض قلعتا أي لا تجتمع غالبا (في اتباع) أي عند اتباع أهال (التي الأوان الصبا) وتلك الأشياء التي لا تجتمع غالبا التي وقت الصبا وعنفوان الشباب هي مثل للال وللنلال والأعوان لكثرة الساعدين من الاقربان حينئذ ولوجود جهاد لكتاب للال آنذاك وإذا أراد زهير هذا التشبيه (ف) حينئذ تكون الاستمارة (أي الاستمارة للتعبرة في البيت وهي استمارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لان المعنى الذي نقل له لفظ الافراس والرواحل صحت قلعتها إذا أراد الهوى ولا هو جوده ولم تحس ومتحقق حسا إذا أراد بها أسباب اتباع التي من للال وللنلال والأعوان والاقربان لوجودها حسابا لاسباب والشهود وإعاقلتا لا يصح على هذا الاحتمال ولا على الأول أن يراد بالصبا الحب مع الصبيان لان الحب مع الصبيان لا يناسبه قوله فلا القلب عن سلمي ولا تناسبه لافراس والرواحل ولا استمارة لها الا ان يراد بالحب فعل أهال أهل الهوى والشبان فيعود لمعنى التفسير الاول وينبغي أن يعلم أن كون الاستمارة تحقيقية لانها وجود للمعنى منها على ما تقدم في مذهب السلف وإنما ذلك على مذهب المصنف واغراض هذا اللال مع كونه بناء على ان الاستمارة فيه بالكناية داخلية في القسم الثاني فلاشارة إلى أن من الأمثلة ما يمكن فيه اعتبار الامرين أعني الاستمارة بالكناية والتحقيقية وذلك

على الثاني ويكون لفظ الصبا حقيقة وعلى التقديرين في البيت استمارة تبعية ونظير البيت في يجوز الوجهين قوله تعالى واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقوله تعالى فأذاقها لؤلها الجوع والحرق على ما ذكره السكاكي وان كان للمصنف قد جزم بانها تحقيقية فان قلت للمصنف يرى أن الاستمارة بالكناية حقيقة لثبوته وقد جعله هنا لفظ الصبا على الاحتمال الاول استمارة بالكناية وجعله مجازا عن الليل والجهل فقد جعل الاستمارة بالكناية مجازا قلعتا جوابا بان أحدهما أن الصبا ليس مجازا

وتضاف للصبا معنى الليل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بجهة الليل فانسانا كان يراد بالصبا كان يرتكبه والافراس والرواحل على حقيقتها (قوله مثل للال الخ) تمثيل للاسباب وقوله وللنلال بضم اللام أي ما يطلب وينال وعطف على ما قبله من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون التخيلية) أي كلام تكون التخيلية فيه الخ فبانكرة موصوفة والمآخذ محذوف على حدائقها أو بالانحياز نفس عن نفس ولا يصح أن تكون ماموصولة لان المآخذ مجرور بحرف ليس للوصول بمجروره (قوله والثاني ما تكون أثبات الخ) أي والثاني كلام تكون التخيلية فيه أثبات الخ (قوله والثالث ما تحمل الاستمارة فيه التخيلية والتحقيقية) فاعل تحتمل ضمير عائد على الاستمارة والتخيلية بالنصب مفعوله

ذكرناه فلا بد من التوضيح  
لها وليبين ما فيها منها أنه  
عرف الحقيقة الثبوتية  
بالكلمة المستعملة فيها هي  
موضوعة لها من غير تأويل  
في الوضع وقال إنما ذكرت  
هذا القيد يعني قوله من غير  
تأويل في الوضع ليحترز به

(فصل في علم السكاكي الخ)

(قوله من الحقيقة الخ) من  
يعني في وفي الكلام حذف  
مضاف أي في أحكام  
الحقيقة وظرفية الفصل  
في المباحث من ظرفية  
السكاكي أي جزء لأن الفصل  
اسم الالفاظ المخصوصة  
النافعة على المعاني المخصوصة  
ولراد بالباحث القضايا  
لأن الباحث جمع مبحث  
يعني محل البحث وهو إثبات  
المسولات للوضوئف  
وعمل ذلك هو القضايا  
وظرفية المباحث في أحكام  
الحقيقة وما مما من ظرفية  
العدل في الدلول أو أن  
من باقية على المناوحي  
للتبني أي من جملة  
مباحث الحقيقة الخ (قوله

فصل في مباحث من الحقيقة والحجاز والاستمارة بالكنية والاستمارة بالكنية والاستمارة بالكنية  
علاقة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة الثبوتية أي غير العقلية) بالكلمة  
للمستعملة فيها وضعت على من غير تأويل في الوضع واحترز باليد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في  
الوضع

سواء بعضهم الاستمارة المحتملة لا مثله على هذه ثلاثة الأول ما تكون فيه التخييلية هي إثباته كال  
وجه الشبه والثاني ما تكون فيه بما قولها والثالث ما يحتمل التخييلية على أنها أقوام أو كمال ويحتمل  
التحقيقية والذي يقع به تميز للراد فرائس الأحوال فإن قلت المانع أن تكون كل تخيلية تحقيقية  
فيقدر في أقسام الثبوتية تشبيه سكرات الملوك وموجعها بالظواهر ويقدر في إقناع الحال تشبيه إقناعها  
المراد بالثبوت وفي يد السكاكي تشبيه قوة الثبوت باليدوعلى هذا القياس فليس يقال ما من مثال الا  
ويحتمل فخرج في فهم المراد أي تخصيص للتكميل على مراده أو قرأ في الأحوال قلت تشبيه النسبة  
والحال والشال بمقابلتها هو الظاهر المشهور الموجود كثيرا واستخراج لوازم يشبه بها بذلك  
الشبهة والظهور فيه خفاء وصفه فتبينت السكاكي عنها في أمثلها فأنهم

فصل في تعرض فيه المصنف لبعض كلام السكاكي في الحقيقة والحجاز والبحث معه في ذلك وذلك أنه  
ذكر الاستمارة بالكنية والتخييلية على خلاف ما ذكر فيها المصنف وعرف الحقيقة والحجاز بمترد  
عليه في مباحث فتمرض المصنف ليدرك ما يدعيه فقال (عرف السكاكي الحقيقة الثبوتية) احتجز  
بها عن الحقيقة العقلية التي هي استناد الفصل أو معناه لمساوئه فليس غرضنا لأن التكلم عليه  
(بالكنية) أي عرفها بالكلمة الخ وهي جنس خرج اللفظ المهمل عنه وغير اللفظ مطلقا (المستعملة)  
فصل خرج به اللفظ للوضع قبل الاستعمال فلا يسمى حقيقة ولا مجازا كما قسم (فيا) أهى للخي  
التي (وضعت) أي تلك الكلمة (له) فصل خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت بكل اصطلاح  
فإن مجازا قلما أو غلط ولا كانت الاستمارة موضوعة قطعا على كل قول وإنما الخلاف في أنها مجاز لنوى  
أو على كل ما قد علم بيانه فلي أنها مجاز عقل فحسب حقيقة لنوعية لا يصح إخراجها وإنما يخرج الحجاز  
المرسل وعلى أنها مجاز لنوى يحتاج إلى إخراجها إذا خرج موضع اللفظ أصالة احتاج إلى زيادة قيد لا إخراجها  
لشبهه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس المشبه به الذي وضع اللفظ أصالة احتاج إلى زيادة قيد لا إخراجها  
أدعي مجاز لنوى على هذا وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لتأويل بل فيه ولا ادعاء ووضع الاستمارة فيه  
تأويل وادعاء فلذلك زاد قيد قوله (من غير تأويل في الوضع) الذي استعملت تلك الكلمة بسببه فخرجت  
الاستمارة بهذا لأنها كلمة استعملت فيها وضعت لسمع التأويل في ذلك الوضع ولا يصدق عليها أنها  
استعملت فيها وضعت لسمع غير تأويل في الوضع وهذا أشار بقوله (واحتجز) السكاكي) باليد  
الأخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع

عن الثبوتية بل حقيقة فيها أيضا كما يقتضيه كلام الجوهري الثاني أنه إنما أراد بكون الاستمارة  
بالكنية حقيقة أنها غير مستعملة في ما روى للازم المذكور الذي هو من خواص المشبه به والامر هنا  
كذلك فإن المباحث لا يستعمل في السفر الذي يارمه الأفراس أما كون لفظ الاستمارة بالكنية مجوز به  
عن معنى للمعاني فالمصنف لا يجمع ذلك

ص \* (فصل في علم السكاكي الحقيقة الثبوتية الخ) ش هذا فصل يتضمن اعتراضات على  
السكاكي في تعريف الحقيقة والحجاز والاستمارة وفي أقسام الاستمارة فنقل عن السكاكي أنه حد

وقفت في المفتح) صفة  
لمباحث (قوله والكلام  
طليح) عطف على مباحث  
أي وفي الكلام عليها من  
الاعتراضات (قوله أي  
غير العقلية) أشار بهذا

إلى أن المراد بالثبوتية ما قبل العقلية التي هي استناد الفصل أو معناه ما هو له وحيدته تشمل المرفوعة والتسريعة (عن  
وليس المراد بالثبوتية ما قبلها (قوله بالكلمة) هي جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا وقوله المستعملة فصل خرج به



عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيها هي موضوعه على أصح القولين ولأنه فيها حقيقة بل نسبها مجازا لقولنا لبناء دعوى الاستعارة موضوعا للاستعارة على ضرب من التأويل كما مر

الكلمة للوضوعة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فيما أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة لفصل ثان خرج بالكلمة المستعملة في غير مواضعه بكل اصطلاح فإنه مجاز قطعا وغلط وقوله من غير تأويل في الوضع أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت بالاستعارة لأنها كلمة استعملت فيما وضعت لهما التأويل في ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت لهما من غير تأويل في الوضع وإلى هذا أشار بقوله واحترز أي السكاك بالفيد الأخير الخ (قوله على أصح القولين) متعلق بآحترز أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين ويصح أن يكون حاله من الاستعارة وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول وإنما الخلاف في أنها مجاز لقوى بمعنى أن التصرف في أمر لقوى وهو اللفظ لأنه استعمل في غير مواضع له ابتداء أو عطف بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد اسدا وأما اللفظ (١٦٧) فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فمثل أنها مجاز على فهمي حقيقة

لغوية لا يصح إخراجها وأما يخرج بالمجاز المرسل وعلى أنها مجاز لقوى وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله فيما وضعت له إذ لا يخرج بالوضع الاتفاق على وضعها ولكن وضعها للشبه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس الشبه به الذي وضع له اللفظ أما اللفظ أي السكاك تعريف على هذا القول الأصح وهو أنها مجاز لقوى احتراز زيادة قد لإخراجها وذلك الفيد هو أن وضع الحقيقة لتأويل فيه ولا ادعاء وضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل في الوضع (قوله) وقوله وأما على القول بأنها

(عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لقوى لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أي أنها وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس الشبه به يجعل أفراداه قسمين متعارفا وغير متعارف (عن الاستعارة) وأما احتياج إلى الاحتراز عنها هذا القيد بناء (على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لقوى كما ذكرنا أنها لو لم يوضع في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس الشبه به على ما تقدم لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له حقيقة وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالاصالة فاحتيج إلى الاحتراز عنها كما بينا في التخرج أدهي مجاز لقوى فلا دخلت في الحقيقة فقد حددها وأما أن ينسب إلى القول بأنها حقيقة لغوية بناء على أنها استعملت فيما وضعت له حقيقة لأن التصرف وقع أولا في أمر عقلي بأن جعل المشبه نفس المشبه به فلما جعل نفسه أطلق اللفظ على ذلك المشبه لأعلى أنه مشبه بل على أنه نفس المشبه به فقد استعملت في معناها الأصلي فكانت حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها بل يجب ادخاله وقد تقدم بيان ضعف هذا القول ثم بين وجهه ومخرجه كما ذكرنا بقوله (فإنها) أي إنما خرجت بهذا القيد المحترز به عنها وهو قولنا من غير تأويل في الوضع لأن الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) ولكن لا يصدق عليها أنها استعملت فيما وضعت له من غير تأويل بل فيما وضعت له (بتأويل) أي بواسطة التأويل بمعنى أن المعنى الذي استعملت له إنما صح كونه موضوعا لتأويل وهو ادخاله فيما وضع له بالادعاء والتأويل في الأصل أن يجعل الشيء ما لا يؤول به لو قد يطلق على نفس المال ولما كان تفسير الشيء موحدا على غير ظاهره بدليل حاصل الحقيقة الثبوتية بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة فإنها على أصح القولين القادحة إلى أنها مجاز لقوى مستعملة فيما وضعت لها بالتأويل وهو ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمين متعارف وغير متعارف والمستعمل داخل في

مجاز عقلي أي مجاز سببه التصرف في أمور عقلية أي غير ألفاظ كجعل الفرد الثور المتعارف من أفراد المعنى المتعارف لفظ مثل جعل الشجاع فردا من أفراد الحيوان للفرس الذي هو معنى متعارف للأسد فليس المراد بكون الاستعارة مجازا اعتقاد على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلي للمصطلح عليه فيما تقدم وهو أساس القيد أو ما في معناه لتبرهن قوله (قوله) مستعمل في معناه اللغوي أي وهذا الفرد الثور المتعارف كالشجاع مثلا معنى لقوى للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملا (قوله) فلا يصح الاحتراز عنها أي لوجوب دخولها في التعريف لانهما من جهة المحدود على هذا القول وأما ضعف ذلك القول لأن الاستعارة تؤول بولن في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس الشبه به لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت لها ابتداء وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالاصالة فتأمل (قوله) بتأويل أي بواسطة تأويل في الوضع أو أن البناء للملازمة متطابقة بوضوح أي فيما وضعت له وضعا متبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق

ثم عرف المجاز القوي السكامة السبعة في غيرها من موضوعاته بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقها

(قوله وعرف المجاز القوى) أراد به مقابل الحقيقة القوة التي عرفها أولا وحينئذ فلراد به غير المثل فيشمل الشرعي والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه) أي المستعملة في معنى مغاير للذي وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للابتناء متعلقة بالموضوع أي المستعملة في معنى مغاير للذي وضعت له الكلمة وضعا لميل التحقيق أي تشعيقه أي تبيينه وتقريره في أمهاتنا بين ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على الذي نفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة للمستعملة فيها وضعت له وضعا حقيقيا وأدخل بقيد التحقيق الكلمة للمستعملة فيها وضعت له بالأنواع لأن ما أخرج للمستعملة في الشيء الموضوع له وضعا حقيقيا لأنواعها بأن تكون الكلمة مستعملة فيها في موضوعه له وضعا صاحبا لثابت أو لذي هو كقول اللفظ بحيث يستعمل فيها أدخل بالإدعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمالا في الثبر) مفعول مطلق لقوله المستعملة وأما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه له لو طئة ذكر الثبر به لا يلتزم بقوله بالنسبة إلى الخو وحذفه وعنى قوله بالنسبة بغير من قوله في غير ما هي موضوعه له ماضر (١٦٨) لكنه صرح بطول الفصل (قوله النسبة إلى نوع حقيقتها) متعلق

بالنبي كما قال الشارح  
وحينئذ فلغنى الجاز  
القوى هو الكلمة المستعملة  
في معنى مغاير لما في  
وضعت له الكلمة وضعا  
حقيقيا وتلك المغايرة بين  
الغنيين بالنسبة الى نوع  
حقيقتهما الى الكلمة عند  
الاستعمل وأورد عليه أن  
الحقيقة هي اللفظ ويجب  
أن يكون نوعها لفظا آخر  
وحينئذ فيعمل كلامه الى  
قولنا الجاز هو الكلمة  
المستعملة في غير ما وضعت  
له بالنسبة الى نوع أى لفظ  
آخر هو حقيقة هذا اللفظ  
الجازي فأفسد مثلا اذا

(وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقها

جمل معنى اللفظ غير أصله فتقتل فيه أن له مبدأ هو أصله وما لا هو المعنى المحمول عليه أطلق على ذلك الجمل وذلك التفسير لفظ التأويل بجامع ما يقتل في كل منها من ملامسة كون الشيء جعله أبداً واستقرار في غيره ثم توسع فيه وأطلق على معاني الحدود بالتي عن أصله إلى غيره كما هنا فنحن في التأويل في الوضع أن الوضع عدل بعن كونه تغيير اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه التي هو الأصل إلى أن جمل هو كون اللفظ بحيث يدل على ما جمل داخل تحت حقيقة غيره بالأداء لأن ذلك يصير كالطلق عليه بالوضع الحقيقي فاطلاقه على الشيء الأول من الطرفين وهو حمل اللفظ على غير ظاهره دليل قصار حقيقة عرف عند الأصوليين وعلى الشيء الثاني قصار مشهوراً هنا كذلك أيضاً وقد تقدم أن ادعاء دخول المشبه في جنس للشبهه التي هو حاصل التأويل هنا في رومعه كون اللفظ في التشبيه مجازاً امتناعاً لاجتماع المشبه له فردان متعارف وغيره فيشترط نقل اللفظ عن المعارف إلى غيره وأنه يؤول ذلك الاعتبار ليتحقق نقل (وعرف) السكاكي (الجزاز النحوي) التي هو المقابل للحقيقة الثابتة التي عرفها أولاً (بالكلمة المستعملة) أي عرف بأنه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بجنس المستعار منه بهذا التأويل ثم ذكره هنا عرف الجزاز النحوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح الانتخاب مع رتبة ما نحن إرادته وأتى بشيد التحقيق المتعلق بالوضع لتدخل الاستدانة في قسم الجزاز على ما مر من أنها مجاز نحوي فاتها مستعملة في ما وضعت له لـ

استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له بالنسبة إلى كلمة أخرى حقيقة تلك الكلمة أعني اعط أسديف يكون لفظ أسدله كلمة أخرى حقيقة في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لتلك اللفظ واحد لكن إن استعمل في معنى الجلبون المقتصر كان فيه حقيقة وإن استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا وأوجب بأن إضافة نوع إلى حقيقة إضافة يائنة أي إلى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها ومحملة أن المجاز الأنوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وصاحبة قبوا تلك العبارة بين العنوين بالنسبة إلى كونها حقيقة أي بالنسبة إلى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعه وبغاير تلك النسبة إلى معناها الحقيقي عند الشرعي لأن الدعاء مغاير للأفعال والأفعال وكذا يقال في الأسد إذا استعمله الأنوي في الرجل الشجاع فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عنده وأما أن يقول بالنسبة إلى أن التعريف بدونه غير مانع وغير جامع أما كونه غير مانع فللدخول بعض أفراد الحقيقة فيه كالصلاة يستعملها الأنوي في الدعاء فإنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان وأضاف في الدعاء مستعملة في غير الموضوع على القول الجمل وهو ذات الأركان وكذا يقال في الصلاة إذا استعملها الشرعي في الأركان أي أنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعه للتحقيق لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء وأضاف في الأركان مستعملة في غير الموضوع

له في الجملة ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكره من أنه من أفراد الحقيقة احتجج إلى إخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة إلى نوع حقيقته وذلك لأن القوي إذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الأركان إلا أن تلك الغائبة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند استعماله بل عند غيره وهو الشارع وأما بالنسبة لذلك للاستعمال فالصلاة مستعملة في ما وضعت له في غيره وكذا يقال في الشرعي إذا استعمل الصلاة في الأركان وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلا نه لولا هذا القيد خرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء لأنه يصدق أنه كلمة مستعملة فيها هي موضوعه في الجملة أي في اللغة ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لأنه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مستعملة في غير ما هي موضوعه له بالنسبة لنوع حقيقته عند استعماله وأما كونها مستعملة فيها هي موضوعه له فذلك ليس بالنسبة إلى نوع حقيقته عند استعماله بل عند غيره فظهر لك أن هذا القيد مذكور في التعريف لا إدخاله ولا إخراج (قوله مع قرينة الخ) (١٦٩) خرجت الكناية وقوله في ذلك النوع

أي النوع الحقيقي عند استعماله لولا كان أو شرعا أو من أهل العرف (قوله متعلق بالنسبة) يستعمل وجهين أحدهما

أن يصحكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا في معنى مغاير للأصل بالنسبة إلى ذلك النوع من الحقيقة التي عند الاستعمال فانهما أن يكون التعلق معنويا بأن يكون الجبروت لفظا للتعريف فيكون التقدير استعمالا في غير كائنه مغاير ومحاطة بالنسبة إلى ذلك النوع وإلى ما ذكرنا من العلامة سم بقوله متعلق بالنسبة أي متعلقا معنويا أو نحوها لأنه بمعنى للتعريف (قوله للمعنى أي والتعريف

مع قرينة مائة عن إرادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالتعريف واللام في التعريف للمعنى المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقته لولا أن يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها القوي فتكون مجازا لولا ما عاين هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في التعريف بالنسبة إلى نوع حقيقته

بالحقيقي استعمالا في التعريف بالنسبة إلى نوع حقيقته مع قرينة مائة عن إرادة معناها في ذلك النوع فقوله بالتحقيق يعني وضعت له وضعا صاحب التحقيق أي تثبيته وتقريره في أصله بأن يبقى على معناه الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيها وضعت له حقيقة وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة في ما وضعت له بالتأويل لانه إنما أخرج المستعملة في الموضوع الحقيقي بالتأويل ونسب بالتأويل أن تكون مستعملة فيها هي موضوعه له وضعا صاحب التأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيها أدخل بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق ولما كان هذا الكلام يشمل ما هو حقيقة كالصلاة تستعمل في عرف اللغة في الدعاء لانها يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لثبات الأركان أيضا فهي في الدعاء استعملت في غير الموضوع في الجملة وهي ذات الأركان احتجج إلى إخراج مثل ذلك بأن بقيد الوضع المنفي بما يفيد معنى في اصطلاح الخطاب يعني أن ما استعملها فيه هذا التكلم غير المعنى الذي وضعت له في اصطلاحه ولا شك حينئذ أن نحو الصلاة إذا استعملها القوي في الدعاء لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح القوي ضرورة أنها استعملت فيها وضعت له في هذا الاصطلاح أعني اصطلاح اللغة وإنما صدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في هذا الاصطلاح آخر وهو اصطلاح الشرع ولولا هذا القيد أيضا خرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمل

بالتأويل لا بالتحقيق ثم أورد المصنف عليه أمرين أحدهما أن اللفظ لا يتناول الوضع بتأويل فلا حاجة إلى قوله في أحد الحقيقة فيها وضعت له بتأويل ولا حاجة إلى قوله في أحد الجاز بالتحقيق

(٢٢ - شروح التلخيص - رابع) للمهود هو غير ما وضعت له ثم إن التعريف للمهود هو ما غاير أفراد الحقيقة أعني القوي والشرعية والعرفية ولانين واحدا من تلك الأفراد ولهذا أتى بقوله بالنسبة إلى نوع حقيقته فانهما كانت الكلمة موضوعه في عرف الشرع لمعنى ثم استعملت في شيء آخر كانت مجازا شرعا وإن كانت موضوعه في اللغة لمعنى ثم استعملها القوي في معنى آخر كانت مجازا لولا وكذا إذا كانت موضوعه في العرف لمعنى واستعملها أهل العرف في غيره كان العرف عاما أو خاصا كانت مجازا عرفيا (قوله بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة) أي بالنسبة إلى نوع كون تلك الكلمة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) أي إذا استعمل القوي الصلاة في الأركان فإن حقيقته عند الدعاء فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لولا (قوله ١) ولما كان هذا القيد أي قوله استعمالا في التعريف بالنسبة الخ وإن كان محط القيدية قوله بالنسبة الخ وأما قوله استعمالا في التعريف فهو توطئة لذكر القيد معلوم من قوله المستعملة في غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال إن السكاكي لم يقل في اصطلاحه الخطاب لما نقلته عنه تقول عليه وحصل ما أجابه الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه أنه لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه فأجاب الشارح بأن ما عدل



(في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادته منها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (يقيد التحقيق) حيث قال موضوعه بالتحقيق

معنى بالنسبة إلى نوع هي كونها حقيقة مخصوصة وبه يعلم أن الحقيقة أو يلعبها معنى الحقيقة بزيادة الياء الدالة على المصدرية وإضافة الحقيقة بحسب أن تكون على معنى إضافة السلف للوصف لأعلى معنى إضافة الظاهر إذ المراد بحقيقتها كونها حقيقة وذلك أن الحقيقة في أصلها لفظ فلا أبقت الإضافة على أصلها من الظاهرة كان للشيء بالنسبة إلى النوع الذي هو لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي ولا معنى له لأن اللفظ واحد لكن إذا استعمل في معنى كان فيه حقيقة وفي آخر كان فيه مجازاً باعتبار كونه حقيقة في ذلك الآخر في اصطلاح ذلك الاستعمال وإذا كان هذا معنى اللفظ لم يفهم منه مجازاً به باعتبار كونه معناه غير المعنى المخصوص عند استعماله بل غاية ما يدل عليه أنه غير بالنسبة إلى كونه حقيقة في معنى آخر مخصوص بذلك للشيء بكونه كان فيه اللفظ حقيقة عند الشرع أو اللفظ أو العرف وذلك لا يفيد أنه غير عند التخطاب للاستعمال فلهذا لفظ الصلاة مثلاً إذا استعمله اللغوي في الدماء صدق عليه أنه استعمل فيها بغير معناه مغايرة كائنه بالنسبة إلى نوع من الحقيقة الثانية وهي كونه دالاً على الأركان عند الشارع فيكون مجازاً وهو قد سفل بدم من زيادة قولنا عند الاستعمال فيجوز أن لا يصدق عليه أنه غير عند الاستعمال فلا يكون مجازاً فيخرج عن الحد وقولنا عند الاستعمال هو معنى قوله في اصطلاح التخطاب فبما لم يوف بالمراد إلا بهذه الزيادة التي صرح بها للمصنف ولا يقال المعنى أن اللفظ المستعمل في غير ما تحقق أم معناه في الأصل وعلم أنه مجاز في ذلك الغير يكون باعتبار ذلك اللفظ مجازاً باعتبار ذلك الأصل فإن كان ما كان فيه حقيقة ونقل إلى هذا شرعياً فلا مجاز شرعياً أو لئو يفتقر إلى عرفياً فمرى لا نقول هذا يقتضي أن مجازته معلومة وأما بقى النظر فيها تنسب إليه ولا ملاماً في تعريف أصل المجاز فلو كان المراد أن اللفظ التقييد بكونه مجازاً هو كذا وكذا كان الحد خارجاً عن المراد تأمل وقد قرر بهذا أن الصواب في قاعدة المراد هو ما أشار إليه المصنف عند ذلك عن عبارة السكاكي لا سيما عن معناه بقوله (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة منها الأصل في ذلك الاصطلاح وقد تقدم في بيان كلام السكاكي ما خرج قوله في غير ما وضعت له بالتحقيق وتقدم أن قولنا في اصطلاح التخطاب الذي لم يوف به عبارة السكاكي على ما ذكرنا لا يخرج نحو الصلاة يستعملها اللغوي في الدماء فإنه حقيقة ولو استعمل في غير ما وضع له في الجملة لا نه ليس غيراً في اصطلاح التخطاب أذهو معناه في اصطلاح التخطاب ثم لما كانت زيادة قوله بالتحقيق لإدخال ما استعمل مصاحباً للوضع بالتأويل كما ذكرنا وذلك للاستعمال بمصاحبة الوضع بالتأويل هو الاستعارة وكان في تلك الزيادة لذلك الإدخال بحث نبه على مقصوده بقيد التحقيق ليعرب على ذلك ما ورد عليه من البحث فقال (وأي) السكاكي في حده للمجاز اللغوي (يقيد التحقيق) حيث قال في غير ما هي موضوعه بالتحقيق

شرح الفتح قلت ليس هذا من الإخص والاعم بل من العام والخاص لأن قوله في غير وضع في معنى التقييد فهو صيغة مفعول وقوله بالتحقيق تخصيص أدخل ما استعمل في وضع وتأويل الثاني أن التقييد باصطلاح التخطاب المذكور في حد المجاز لا يضمن ذكره في حد الحقيقة أيضاً لتدخل الحقائق الثلاث كما أن ذكره في حد المجاز أدخل الحقائق الثلاث الشرعية والعرفية واللغوية قال المصنف لا يقال قوله من غير تأويل في الوضع يعني عن التقييد باصطلاح التخطاب فإن الحقيقة الشرعية إذا استعملت في معناه اللغوي كالمطلق الصلاة يعرف للشرع على الدماء لا يصدق عليه أنه مستعمل فيما

مع قرينة مانعة عن ارادة  
منها في ذلك التسويع  
وقال قول بالتحقيق

(قوله في اصطلاح الخ)

يجوز تعلقه بغير وتعلقه

بوضعت (قوله وأي السكاكي)  
أي في تعريف المجاز

احتراز أن لا يخرج الاستمارة التي هي من باب المجاز نظرا إلى دعوى استعمالها فيها موضوعا له على مام وقوله استعمالا في التبر بالنسبة إلى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في تعريف المجاز في اصطلاح بالخطاب على مام وقوله مع قرينة الخ احتراز عن الكناية كما تقدم

(قوله لتدخل الاستمارة) أي لأن قوله في غير ما وضعت به بالتحقيق صادق باستعمالها في غير الموضوع له أصلا كما في المجاز للرسول واستعمالها في الموضوع له بالتأويل كما في الاستمارة فالمراد بقيد التحقيق كان النبي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد (١٧٢) الحدوث لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها

(لتدخل) في تعريف المجاز (الاستمارة) التي هي مجاز لقوى (على مام) من أنها مستعملة في ما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فالمراد بقيد التحقيق لم يدخلها في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة الفتح هاهنا فاسد لأنه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستمارة وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستمارة لأن عدم خروجها فـ يجب أن تكون لازمة أو يكون النبي احترازاً لا لتخرج الاستمارة

(أ) يكون المخرج عن الحد هو الاستعمال في الموضوع بالتحقيق لا ما استعمل في الموضوع بالتأويل وهو الاستمارة فينبغي أن (تدخل الاستمارة) في تعريف المجاز القوي الذي مجاز لقوى (على) أصح القولين كـ (مام) من أنها مستعملة في غير ما وضعت له حقيقة وفي ما وضعت له بالتأويل وأن ذلك يحقق كونها مجازاً لقوى وأما على غير الأصح وهي أنها حقيقة لقوى ومجاز عقلي فلا يصح إدخالها في تعريف المجاز فليزاد قيد التحقيق لادخالها وجه إدخالها بزيادة قيد التحقيق هو ما أشرنا إليه من أن الخارج حينئذ هو اللفظ للتعامل في الموضوع له بالتحقيق وهو الحقيقة القوية وأما الكلمة للتعامل في الموضوع له بالتأويل فلا تخرج لأن النبي هو الوضع التحقيق بالتأويل وأما لو لم يزد قيد التحقيق كان النبي الاستعمال في مطلق الوضع والاستمارة فيها الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له صدق أنها استعملت في ما وضعت له في الجملة فكان زياً بقيد التحقيق لادخالها حيث خصص الخارج بالحقيقة القوية كما بينا وفي عبارة السكاكي هنا مظاهره فاسد وذلك أنه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا تخرج الاستمارة فظاهر أن المحترز عنه هو عدم خروجها وإذا احترز عن عدم خروجها كان مقتضى القيد خروجها لأن المحترز عنه منفي عن التعريف وإذا كان للنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت في التعريف خروجها من غير ما وضعت له بالتأويل لأن وقوع هذا الاستعمال الشرعي يؤذن بأن إطلاقه على الصلاة بتأويل لا ناقول التأويل بالوضع لا يعم المجازات كلها بل إنما يكون في الاستمارة على أحد القولين ولذلك قال إنما ذكرت هذا لإخراج الاستمارة مني فبأنه أخرج

أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة فظهر عما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لادخالها (قوله) لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل (أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة ليجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله) احتراز عن أن لا تخرج الخ أي فظاهره أن المحترز عنه والتباعد عنه عدم خروجها وإذا احترزنا بالبعد عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتاً لأن المحترز عنه منفي عن التعريف وإذا كان للنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه إذ لا واسطة بين النفيين ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه فقد ظهر فساد ظاهر

عبارة (قوله وظاهر) أي من كلامهم (قوله) إنما هو عن خروج الاستمارة) أي أنه إذا تحرز وتبعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله) عن عدم خروجها) أي ما إذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت بغير خروجها عنه كاعتد هذا خلاف المطلوب (قوله) فيجب أن تكون لازمة) أي على حد قوله تعالى لتلايم أهل الكتاب بالقصود ليلم أهل الكتاب أن لا يقدر على شيء من فعل الله (قوله) أو يكون للنبي احترازاً لا لتخرج الخ) أي من في كلامه لتلايم وعلى هذا فاصلة الاحتراز عند قوله النبي احتراز عن خروج الاستمارة لا لجل تحقيق عدم خروجها التي هو دخولها

(ورد)

وفيها نظر لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا أطلق لا يفهم منه الوضع بتأويل وإنما يفهم منه الوضع بالتحقيق لما سبق من تفسير الوضع فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بسلم التأويل وفي تعريف الجواز بالتحقيق اللهم إلا براد زيادة البيان لا تتمم الحد

(قوله ورد ما ذكره السكاكي) أي براد مقتضى ما ذكره السكاكي من الاحتياج الى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل في الوضع وحاصله أن السكاكي ادعى أنه إذا زاد في تعريف المجاز القيد بالتحقيق لاجل دخول الاستمارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة القيد فيجب من غير تأويل في الوضع لاجل أن تخرج الاستمارة عنه ومقتضى (١١٣)

(ورد) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه كال موضوع مثلا (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل لأن السكاكي نفسه

وتجمل أن وما بداهة لا احتراز عن المترزعة ويتم هذا بجعل عن معنى لا م التعليل ويكون المترز عنه محذوفا دل عليه لفظ الاحتراز أو يحذف مجرورها ثم تقدر لام التحليل بعد ما يكون التقدير والمعنى احتراز عن خروجها وعلو الاحتراز عن الخروج والحامل عليه هو طلب عدم خروجها وذلك بادخالها فكأنه يقول وإنما الاحتراز عن خروجها بذلك القيد لا تخرج وفيه من النصف والتقدير ما لا يخفى ثم أشار الى ما فيه رد مقتضى زيادة التحقيق ومقتضى زيادة قوله من غير تأويل بقوله (ورد) مقتضى ما ذكره السكاكي في التعريفين وهو أنه إذا زاد في قوله من غير تأويل بقوله (ورد) قوله من غير تأويل لنخرج من حد الحقيقة وذلك أن مقتضى ذلك أن قيد التحقيق محتاج اليه في التعريف وأنه إن لم يزد في تعريف الجواز خرجت عنه الاستمارة مع أنها مجاز لقوى وقيد قوله من غير تأويل محتاج اليه في تعريف الحقيقة والادخلت الاستمارة أي براد مقتضى ما ذكر من الحاجة الى زيادة قيدي التحقيق ومن غير تأويل (١) لأنه لا يحتاج الى زيادة القيدين لا لدخول الاستمارة وأخر اجابها بذكر الوضع مطلقا كاف في ادخال الاستمارة وأخر اجابها (أن الوضع) وما يشتق منه كال موضوع والوضع له (إذا أطلق) ولم يقيد التحقيق ولا بالتأويل (لا يتناول الوضع بالتأويل) حتى يحتاج الى زيادة التحقيق ليكون للنفي عن التعريف هو التحقيق فيبقى التأويل وهو الذي للاستمارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لنخرج الاستمارة عن الحقيقة اذ هي موضوعة لكن بالتأويل وإنما قلنا لا يتناول التأويل عند الإطلاق لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع المطلق بتعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وقال قول في تعريف الوضع المطلق بنفسه احتراز عن وضع المجاز فانه تعيين بإزاء معناه ولكن بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع على وجه الاستمارة إنما هي بالقرينة والتأويل فلم يدخل وضع الاستمارة في الوضع اذا أطلق حتى يحتاج الى تقييد التحقيق فلا تخرج عن التعريف كما لا تدخل في وضع الحقيقة حتى يحتاج الى زيادة من غير تأويل لتدخل في تعريف الاستمارة لما الذي يخرج بقية أنواع المجازات وأورد عليه في الايضاح أيضا أن حد المجاز يدخل فيه القطع فالتأويل لا ينافي مع الاحتراز عن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل فصحيح وقد سقي حد الوضع بما يخرج المجاز بجميع أنواعه ففسم المجاز موضوعا ان أطلق فهو مجاز فلا حاجة الى الاحتراز عنه

قوله ورد ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه كال موضوع مثلا (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل لأن السكاكي نفسه تجمل أن وما بداهة لا احتراز عن المترزعة ويتم هذا بجعل عن معنى لا م التعليل ويكون المترز عنه محذوفا دل عليه لفظ الاحتراز أو يحذف مجرورها ثم تقدر لام التحليل بعد ما يكون التقدير والمعنى احتراز عن خروجها وعلو الاحتراز عن الخروج والحامل عليه هو طلب عدم خروجها وذلك بادخالها فكأنه يقول وإنما الاحتراز عن خروجها بذلك القيد لا تخرج وفيه من النصف والتقدير ما لا يخفى ثم أشار الى ما فيه رد مقتضى زيادة التحقيق ومقتضى زيادة قوله من غير تأويل بقوله (ورد) مقتضى ما ذكره السكاكي في التعريفين وهو أنه إذا زاد في قوله من غير تأويل بقوله (ورد) قوله من غير تأويل لنخرج من حد الحقيقة وذلك أن مقتضى ذلك أن قيد التحقيق محتاج اليه في التعريف وأنه إن لم يزد في تعريف الجواز خرجت عنه الاستمارة مع أنها مجاز لقوى وقيد قوله من غير تأويل محتاج اليه في تعريف الحقيقة والادخلت الاستمارة أي براد مقتضى ما ذكر من الحاجة الى زيادة قيدي التحقيق ومن غير تأويل (١) لأنه لا يحتاج الى زيادة القيدين لا لدخول الاستمارة وأخر اجابها بذكر الوضع مطلقا كاف في ادخال الاستمارة وأخر اجابها (أن الوضع) وما يشتق منه كال موضوع والوضع له (إذا أطلق) ولم يقيد التحقيق ولا بالتأويل (لا يتناول الوضع بالتأويل) حتى يحتاج الى زيادة التحقيق ليكون للنفي عن التعريف هو التحقيق فيبقى التأويل وهو الذي للاستمارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لنخرج الاستمارة عن الحقيقة اذ هي موضوعة لكن بالتأويل وإنما قلنا لا يتناول التأويل عند الإطلاق لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع المطلق بتعيين اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وقال قول في تعريف الوضع المطلق بنفسه احتراز عن وضع المجاز فانه تعيين بإزاء معناه ولكن بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع على وجه الاستمارة إنما هي بالقرينة والتأويل فلم يدخل وضع الاستمارة في الوضع اذا أطلق حتى يحتاج الى تقييد التحقيق فلا تخرج عن التعريف كما لا تدخل في وضع الحقيقة حتى يحتاج الى زيادة من غير تأويل لتدخل في تعريف الاستمارة لما الذي يخرج بقية أنواع المجازات وأورد عليه في الايضاح أيضا أن حد المجاز يدخل فيه القطع فالتأويل لا ينافي مع الاحتراز عن الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل فصحيح وقد سقي حد الوضع بما يخرج المجاز بجميع أنواعه ففسم المجاز موضوعا ان أطلق فهو مجاز فلا حاجة الى الاحتراز عنه

تعريف للجواز لان الوضع اذا أطلق لم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي وحيث فلا يحتاج الى زيادة التحقيق لكون للنفي عن التعريف هو الوضع الحقيقي فيبقى التأويل وهو الذي للاستمارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستمارة من الحقيقة لان الاستمارة وان كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله كال موضوع) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف الجواز وقوله مثلا أي كالمفعل في قول السكاكي في تعريف الحقيقة وضعت (قوله اذا أطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله لا يتناول الخ) أي لا يراد به المعنى للاعمال للتناول لكن من التحقيق والتأويل بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيق وقوله الوضع بالتأويل أي بواسطة والراد بالتأويل ادعاء دخول الشب في جنس الشب به كاس

(قوله قدفسر الوضع) أي المطلق (قوله بازاء المعنى) أي في مقابله (قوله بنفسه) أي ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) أي حالة كون ذلك التعيين ملتبسا بقرينة (قوله ولاشك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعني على وجه الاستعارة وقوله إنما هو بالقرينة أي والتأويل أي وحينئذ لم يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق (قوله فحينئذ) أي حين إذا كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أي لإخراج الاستعارة وذلك لأنه لا يقال إن الكلمة مستعملة فيها وضمت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل بأن استعملت فيها وضعت له تحقيقاً للاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التأويل بعدم غير محتاج إلى إخراجها (١٧٤) (قوله وفي تعريف الجواز) أي ولا حاجة لتقييد الوضع في تعريف

الجواز بالتحقيق يعني لإدخال الاستعارة فيه وذلك لأنه حيث قبل كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعه لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي فيكون الوضع الحقيقي منفياً فيقي التأويل وهو الذي للاستعارة وحينئذ فلا استعارة داخلية في التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لتقييد التحقيق بعده لإدخالها فيه (قوله المهم الخ) جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم وحاصله أن لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل بل لا يدل الأعلى الوضع بالتحقيق وأن السكاكي لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل في الوضع ليضع المراد من الوضع كل الأضاح بمنزلة أن يقال جاء الإنسان المطلق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان

قدفسر الوضع بمعنى اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق المهم الآن بقصد زيادة الإيضاح لاتعميم الجواب يمكن الجواب بأن السكاكي

الحقيقة فذكر الوضع مطلقاً في التعريفين بقيد المراد لأنه نفس الوضع الحقيقي لأنهم منه حتى يشهد فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق وقول السكاكي أن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة بالقرينة يقتضي ظاهره أن المجاز موضوع وأن وضعه مخصصي إذ ظاهره أن كل متكلم بالمجاز وضعه للمعنى للنقول إليه بالقرينة بواسطة تأويل دخوله في جنس الشبه به أن كان استعارة وفيما لا يقرر أنه موضوع بالذات وأن التأويل يقتضي أن الموجود هو ادعاء انسحاب الوضع الأول على المعنى للنقول إليه وهو التحقيق لأن ثم وضعاً معيناً إذا بعد ادعاء على إطلاق اللفظ على المعنى الجازي المهم الآن يتسامح في إطلاق الوضع على الانسحاب بالادعاء وعلى النقل بالقرينة فيكون مطابقاً لقدم من التأويل في الوضع والأزمن أن ثم وضعاً لا تأويل فيه أي لم يبدل فيه عن أصله بل هو صحيح لكن مع القرينة فتأمله وحاصل البحث المشار إليه بالنسبة إلى تعريف الجواز بقوله ورد الخ أن الوضع مخصص عند الإطلاق بالوضع التحقيق فلا حاجة إلى زيادة قوله بالتحقيق فقوله بالتحقيق زائدة لا احتراز عن الوضع بالتأويل وللإخراج الاستعارة لا يصح لأنها ما يجتمع زعمناؤه اللفظ واللفظ لفظ الوضع لينة تأويله وأجيب بجوابين أحدهما أن زيادة قوله بالتحقيق زيادة الإيضاح وذلك أن السكاكي يلاحظ كما ذكر أن الوضع المطلق ليس دالاً على الوضع بالتحقيق ولكن زيادة لفظ التحقيق ليضع المراد كل الأضاح بمنزلة أن يقال جاء الإنسان المطلق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان عمله على غير مضام التحقيق بادعاء قرينة تجوز مثلاً وعلى هذا يكون قوله للاحتراز معناه زيادة ظهور الاحتراز الذي كان لفظ الوضع والثاني أن تلك الزيادة للاحاطة بها السكاكي أن تكون قرينة على أن اللفظ أريد به أصله وهو أن مطلق الوضع للاستعمال أريد به الوضع الحقيقي لا الوضع الذي قد يستعمل فيه اللفظ أحياناً وقول الحاشيين أن ذلك موضوع عندهم يقول الاستعارة موضوعية في نظر لان القائل أنها موضوعية إنما يريد وضماً وتأويله وقوله إذ لو كان كذلك لما صح استفسار يقال عليه لأنهم صحة الاستفسار بل إذا أطلق الوضع يتبادر الذهن إلى الحقيقي وهذا الكلام منه هو الذي ألجأه إلى أن يقول فيما سبق إن

عمله على معناه الحقيقي بادعاء قرينة تجوز مثلاً وعلى هذا يقول السكاكي وقولي بالتحقيق للاحتراز لجمعه معناه بانه ظهور الاستعارة بالحاصل بالوضع لأنه لا يصل الاحتراز والا كان ذلك التقييد متبهماً لا حاجة إلى زيادة الإيضاح (قوله ويمكن الجواب الخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكي بالتمنع وكان اللائق تقديمه على الجواب الأول لأنه بالتسليم وحاصل هذا الجواب أن لا نسلم مثاقله للمصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عارض للوضع من غير الاشتراك اللفظي فالسكاكي بما يبدل قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع التحقيق لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيق والتأويل وعبر الشارح بالأمكن لعدم الإحالة على مقصود السكاكي قال العلامة عبد الحكيم وفي هذا الجواب نظر إذا لم عروض الاشتراك لفظ الوضع لأن التبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع الحقيقي وإنما أطلق على التأويل وضع تجوزاً.



(قوله لم يقصد أن مطلق  
الوضع) أى لم يقصد أن  
الوضع المطلق الذى لم يقصد  
بشبه وقوله بالمعنى أى  
للقصر بالمعنى الذى ذكره  
وهو تعيين اللفظ بأزاء  
الذى بنفسه (قوله يتناول  
الوضع بالتأويل) أى  
بحيث يكون الوضع المطلق  
للقصر بما ذكره من قبيل  
التأويل حتى يستعرض  
عليه بما تقدم من عدم  
التناول (قوله اشتراك)  
أى لفظي بين الأمرين  
للسكوتين بحث أنه  
وضع لكل منهما موضع على  
حدة (قوله فقيده  
بالتحقيق) أى في تعريف  
الجزء وقيد بهم التأويل  
في تعريف الحقيقة (قوله  
ليكون قرينة الخ) أى  
ليكون قرينة على أن  
الراد بالوضع أى الواقع  
في التعريف أحد معنیه  
وهو الوضع الحقيقي لأن  
للمشترك اللفظي إذا وقع  
في التعريف لابد له من  
قرينة تبين للراد منه  
فقوله على أن للراد بالوضع  
أى الواقع في التعريف  
وقوله معناه للسكوت أى  
الذى ذكره السكاكي وهو  
تعيين اللفظ بأزاء المعنى  
بنفسه الذى هو الوضع  
الحقيقي

لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عارض لفظ  
الوضع اشتراك بين المعنى للسكوت وبين الوضع بالتأويل كإثبات الاستمارة فقيده بالتحقيق ليكون  
قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور  
حتى صار معروفا للاشتراك بين معنيين أحدهما الاصلى والآخر التأويلي فصار قوله بالتحقيق ليس  
للاخراج بل ليكون قرينة على أن مطلق الوضع للاستعمال يذهب بأصله لا للاخراج للمعنى الذى عارضت  
مشاركته وهو الذى يؤدي لفساد الحد بمنزلة سائر الالفاظ للشر كاستعمال في الحد ذاته يحتاج إلى  
قرينة على أنه أريد بالمعنى الغلطي لا غيره فعلى هذا يكون قوله للاحتراز معناه للاختصاص وهو دفع  
ماتنهم إرادته لأن معناه الاحتراز الحقيقي الذى هو لاجراجه ما دخل والفرق بين الجوابين أن الأول  
لو حظ فيه الوضع الحقيقي وأنه هو المراد فز بدلفظ التحقيق كالتفسير لثلاثتهم نقله إلى المعنى المجازي  
والثاني لو حظ فيه أن مطلق الوضع ربما يصرف لغير أصله من معنى مشارك فزيت لفظه بالتحقيق  
ليبين به أن مطلق الوضع أر بذهب أصله لا ما يمرض لهن للمعنى للشارك ويكون قرينة على المراد  
كذا قيل ومن أنصف جزم بأن الجوابين يرجعان لشيء واحد لأن الوضع مسلم له أن ليس موضوعا  
للقصر للشارك بين الوضعين حتى يكون متواطئا ولا كان الجواب منع تسليم عدم تناول الوضع بالتأويل  
خيتنان صرح فيه الاشتراك بالتحقيق قرينة على أن المراد بالوضع المطلق في التعريف أحد معنیه  
وهو التحقيق فسكونز يادة لفظه بالتحقيق ضروريه ليوضح المراد انضمام احتجاليه فقد استوى  
الجوابان في هذا المعنى وماذا إلى أن الزيادة المذكورة لدفع الالتباس للوجود حقيقة وإن لم يصح فيه  
الاشتراك فهو في التأويل مجاز قال يادة لذلك كونه لدفع الحمل على المعنى المجازي بأداء القرينة فسكون  
الزيادة في التأويل يادة الوضع للاحتراز وتكون غير ضرورية فالجوابان يهودان لشيء واحد على  
هذا الاعتبار أيضا وحل الأول على تسليم أنه مجاز في التأويل فيكون القيد يادة الإيضاح للاحتراز  
وحل الثاني على إدعاء ما لا يشترك فيكون الإيضاح لدفع الالتباس للاحتراز بناء على أن الاحتراز أخرج  
ما دخل فصور في كل من الجوابين لبقاء أحد الاحتمالين في كل منهما مع صحة العموم فيها معافين  
أن تعمل زيادة الإيضاح حيث ذكر على ما يشمل دفع التجوز والاشتراك إن صح فيصير ما يجب  
به واحدا والا كان فيه تطويل بل وفصور في كل على حدة فليتأمل قيل ويخرج من هذا الجواب  
أعني الجواب بأن الزيادة ليست لدفع ما دخل بل للاحتراز لدفع إرادته التجوز أولًا والالتباس بنفي  
الاشتراك بالقرينة جواب عن سؤال آخر ومعنى خروج الجواب بهذا عن جواب سؤال آخر أن العمل  
ذلك الجواب بمنه جوابا لتلك السؤال فهو باعتبار ذلك السؤال جواب آخر وذلك السؤال هو أن يقال  
البحث السابق وجوابه يبين أن على الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ونحن نقول لو سلمنا تناوله  
إياه لم نحتاج إلى زيادة قيد التحقيق في تعريف المجاز وذلك لأن قوله فيه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي  
موضوعة له لا تقتصر عليه ولمزدقه بالتحقيق لم تبين أن يراد بالوضع للفظي في تعريف المجاز الوضع  
بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يعمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستمارة في المجاز  
كأقربنا ومله على الوضع بالتأويل فيكون للمعنى أن للمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له  
بالتأويل فتخرج الاستمارة لهما مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لافيا لم توضع له بالتأويل بل تحكم  
للمجاز موضوع ثم قال وأيضاد كقولهم تأويل لدفع من يتوهم أن الاستمارة موضوعة بالتحقيق وهذا  
الجواب قد أشار إليه الصنف في الإيضاح ولا يصح لأنه لو كان كذلك لكان قوله بشير تأويل  
للايضاح للاحتراز والسكاكي قد صرح بأنه احتراز بهما عن الاستمارة على أصح القولين فهذا التأويل

(قوله للشيء الذي يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عرض الاشتراك اللفظي وقد يقال الواجب عند عدم التعميد إرادة جميع معاني الوضع الشاملة للمعنى للذكور. والمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط. وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول للشيء الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله) وهذا أى الجواب الثانى الذى هو بالمتبع (قوله يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارده على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف اللجاء ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بينه وجوابا لذلك السؤال الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا سلم تناول (١٧٦) الوضع الوضع بالتأويل حتى يحتاج انقيده بالتحقيق لأجل دخول الاستمرار وقوله

لا للشيء الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل. وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع الوضع بالتأويل فلا يخرج الاستمرار تأيضا لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق

وحمل اللفظ على المعنى للرجوح ولا يقال حمله على المعنى الحقيقي لتدخل أذى يصير المعنى أن اللجاء هو الكلمة للمستعملة فى غير المعنى الحقيقي. وهى مستعملة فى غير المعنى الحقيقي تحمك أيضا يحتاج إلى زيادة التحقيق لا تناهوا للرجوع لهذا الحمل موجود وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة فى الحقيقة وإذا قبل أن يحمل على ما ذكر وجعل للرجوع بأصل الوضع وأنه لوجه تخصيصه بالوضع والتأويل مع وجود الرجوع لتخصيصه بالوضع التحقيق لم ينتج إلى زيادة لفظ بالتحقيق لتلخروج الاستمرار والجواب الخارج بما تقدم أن لفظه بالتحقيق لم يزد لأخراجه شئ. دخل به قول الوضع كانت أمها السائل محمول على الوضع بالتحقيق ولو حذف لفظها وأما بغيره فبغير التوهم ولو تكونت فرقة على أن لفظه بغيره على أصله ولم يرد منه للمعنى الذى قد يشارك كذا قرر هذا الكلام فى هذا الحمل ومن تأمل وأنصف علم أن هذا السؤال هو نفس السؤال الاول كأن الجواب هو نفس الجواب الاول وتحقيق ذلك أن قوله لو سلمنا أن الوضع يتناول الوضع بالتأويل إذا أراد أنه يتناول على سبيل التوالم. يمكن معنى لقوله به يحمل على المعنى الحقيقي لأنه الأصل وهو الراجح وكذا أن كان للمعنى أنه يتناول بالاشتراك الحقيقي ادلاجه لتجميع أمد التوالمين وأحد الشترتين فتعين الحمل على إرادة أنه يتناول على طريق اللجاء المحتاج إلى الترتيب وأنه إذا أطلق لا يتناول وإذا حمل على ذلك فهو السؤال السابق بينه وحاصل الجواب فيه على ما حررنا كما تقدم أن التعبير بغير توهم التجوز أن أراد السائل أن المعنى التوالمى. والاشتراك يمكن الحمل على ما يصح فهو كلام فاسد لأن الوضع إذا كان متواطئا وقد نفي تعريف اللجاء وجب نفي جميع أفراد ما يصدق عليه لأن الالفاظ فى التعريف تؤخذ على العموم وتعتبر مفاهيمها على العموم والالفاظ تؤخذ على تعريف لا احتمال أن يحمل على بعض ما يصدق عليه دون بعض وإذا كان مشتركا فكيف فيه الاحتمال فى يكون التقييد محتاجا إليه أيضا ولا نسلم أنه يكون حينئذ الاحتراز أذ يصح هو دفع التوهم بل هو الاحتراز أذ يصح أن يراد بالاشتراك معناه على تقدير أن لا يصح إرادتهما أذ دفع الالاس واجب فهو

معدم أصريج كلام السكاكى ثم أنى أقول على كلام السكاكى. والمترعين عليه مما أن هذا التقيد لا يحتاج له سواء كان الوضع أعين من الحقيقي أم لا فإنه لاجاز ليس فيه وضع بالتحقيق ولا بالتأويل أما بالتحقيق فظاهر وأما بالتأويل فلأن الاستمرار لفظ مستعمل بالتأويل فى غير ما وضعت له مطلقا فلا يستعمل فى غير الوضوع وقم صاحبها للتأويل أو بنسب التأويل وليس الاستعمال فى وضع بالتحقيق ولا بالتأويل وبغاية ما فى الاستمرار ادعاء أن للاستمرار داخل فى جنس الاستمرار وهذا هو

سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستمرار من تعريف اللجاء أذ لم يقيد الوضع بالتحقيق لأن قوله فى تعريفه هو الكلمة المستعملة فى غير ما هو موضوعة له ولا يقتصر عليه ولم يزد قوله بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع للشيء الذى يتناول تأويل بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستمرار فى اللجاء نعم يخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه لتخصيص وحينئذ فلا حاجة لتقييد للذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال إن السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر. بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين للذكور الذى هو تعيين اللفظ بأزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق

ليكون قرينة على المراد (قوله لو سلم تناول الوضع) أى للشيء الذى كور فى التعريف وقوله الوضع بالتأويل أى بحيث يجعل الوضع من قبيل التوالمى (قوله فلا يخرج الاستمرار) أى من تعريف اللجاء أى على تقدير عدم زيادة التقيد الأخير وقوله أيضا أى كما لا يخرج عندئذ زيادة التقيد الأخير أى وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع الوضع بالتأويل وعلى تقدير تناوله فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف اللجاء لسخولها فيه بدون ذلك التقيد (قوله فى الجملة) أى بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع المحترق. بل باعتبار جميع الأوضاع لأنها مستعملة فى ما وضعت له باعتبار الوضع بالتأويل

ثم تقييد الوضع اصطلاح التخاطب ونحوه اذا كان لا بد منه في تعريف الجواز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله التخاطب برف الشرع في الدعاء مجازاً فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً ليخرج نحو هذا اللفظ منه كاسبق وقد أمهل في تعريفها لاقبال قوله في تعريفها من غير تأويل في الوضع أغنى عن هذا القيد فان استعمال اللفظ فيها وضمه في غير اصطلاح التخاطب انما يكون تأويل في وضعه لان التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين دون سائر أقسام المجاز ولذلك قال وانما ذكرت هذا القيد ليعجز به عن الاستعارة ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه اللفظ كما تقدم

(قوله ادغاية ما في الباب) أي ما في هذا المقام وهذا لعل مع علته قوله (لكن لاجبة) أي لا وجه ولا سبب وقوله لتخصيصه أي الوضع للنبي الواقع في تعريف الجواز (قوله حتى تخرج الاستعارة) أي من تعريف الجواز وهذا لتخرج عن تخصيصه بالوضع التأويل أي لكن لا وجه لتخصيص الوضع في تعريف الجواز بالوضع التأويل فتخرج الاستعارة من التعريف البتة فيحتاج لتقييد التحقيق لادخلها فيه بل الوجه تخصيصه بالتحقيق وحيد فتدخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لادخلها لاقبال تخصيص الوضع بالنحوي لاجبة أيضاً بان هو تحكم كتخصيصه بالتأويل لانا نقول للرجح محل الوضع على (١٧٧) التحقيق وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع

ادغاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجبة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة بالية (و) رداً أيضاً ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف الجواز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشارع في الدعاء مجازاً كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضاً

لا احتراز أقرب منه للاحتراز اذ لولاه وجد الخلل في التعريف فكون ما ذكره سؤالا مستقلاً عما تقدم لم يظهر بدون ذلك كون لفظ التحقيق لا يحتاج اليه بعد تسليم الاشتراك غير مسلم به يعلم أن رد الجواب الثاني الى الاول يطابق السؤال اذ هو مبني على نفي التواطىء والاشتراك واجب فتأمل منه صفا (د) رداً أيضاً مقتضى منعه في التعريف للمجاز (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) التي ذكر معناها في تعريفه دون الحقيقة (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضاً لما اقتضاه منعه في التعريفين من كون القيد الذي هو اصطلاح التخاطب محتاجاً اليه في تعريف الجواز حيث ذكر فيه عبر محتاج اليه في تعريف الحقيقة حيث لم يذكر فيه مردود بأنه محتاج اليه في التعريفين معاً وذلك لان وجه الحاجة اليه في تعريف الجواز هو أنه لو لم يذكر خرج نحو الصلاة تستعمل باصطلاح الشرع في الدعاء اذ يصدق عليها انها مستعملة فيها وضعت في الجملة مع انها مجاز ولو لم يذكر أيضاً دخل اللفظ

التأويل والاستعمال ينشأ عنه فان سميت هذا التأويل وضعاً فلا مشاحة في الاصطلاح وأما السؤال الثاني من أن التقييد باصطلاح التخاطب لا بد منه في حد الحقيقة فأجاب الخطيب عنه بأنه اكتفى عن ذكره فيها بذكره في المجاز لكون البحث عن الحقيقة في هذا الملم غير مقصود بالنات وليس بطلان والذي يظهر في جوابه ما ذكره المصنف ولم يرضه هو أن قوله من غير تأويل في الوضع مبني عن قوله في اصطلاح التخاطب لان اطلاق الصلاة برف الشرع على الدعاء وان كان استعمالاً في الموضوع لكنه

(٢٣) - شروح التلخيص - رابع) لكان غير جامع لانه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيها وضعت في الجملة أي باعتبار وضع القرين واصطلاحهم مع انها مجاز وعند ذكر ذلك القيد تدخل في حد المجاز اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما وضعت باصطلاح التخاطب وان كانت مستعملة فيها وضعت باعتبار اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح التخاطب ووجه الحاجة اليه في تعريف الحقيقة هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لانه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعماله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في جملة أي باعتبار وضع القرين وانما لم تكن مستعملة في المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع فظهر أن قيد في اصطلاح التخاطب يحتاج الى التقييد به في التعريفين وحيداً لما اقتضاه منيع السكاكي من احتياج تعريف المجاز لدون تعريف الحقيقة مردود (قوله أو ما يؤدي معناه) أي كالتي عبر به السكاكي

(قوله ليخرج عنه هذا اللفظ) أي لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) أي باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح الفقهاء (قوله وان لم يكن) أي والحال انه لم يكن مستعملاً في الشيء الذي وضع له في هذا الاصطلاح أي الشرعي وحينئذ فهو مجاز فلو لا زيادة ذلك التعليل كان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب في تعريف الحقيقة لأن الحقيقة تفيدها بقيد ذلك القيد والحقيقة مرعية عرفاً ولم يند كرفي تعريف الأمور الاعتبارية وهي التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكنية من ذلك القبيل فإن مدلول الثلاثة الكلمة للسمعة (١٧٨) وإنما اختلفت بالاعتبار فاقبل المجاز هو الكلمة للسمعة في غير ما وضعت له فقط كان

ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيا وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة

الذكر يستعمله القوي اذ يصدق عليه انه مستعمل في غير معناه في الجملة أي في اصطلاح الشرع مع انه حقيقة ولو ذكر ذلك التعليل يصدق عليها بالتقدير الاول انها مستعملة فيا وضعت له بل فيما لم يوضع له في ذلك الاصطلاح فدخلت في حد المجاز ولم يصدق عليها بالتقدير الثاني أنها استعملت في التعرّاض مستعملة في الموضوع في ذلك الاصطلاح وهو اللفظ فلم يدخل في حد المجاز بل بقي على أصله من كونه حقيقة وإذا كان هو اللوجب لذلك القيد في حد المجاز فكذلك في حد الحقيقة لانه اذا لم يند كرفي دخل في حد ما أدخل به كرفي في حد المجاز وهو الصلاة يستعملها للتكلم باصطلاح الشرع في الدعاء وخرج عن حد ما خرج به كرفي عن حد المجاز كالعلاقة أيضاً تستعمل في الدعاء باصطلاح اللفظ أمادخلها على الاول مع أنها مجاز فلا نه يصدق عليها أنها كلمة استعملت فيا وضعت له باصطلاح التخاطب الذي هو الشرعي وأما الثاني فلا نه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له في الجملة فصح دخولها في المجاز بهذا الاعتبار وخرجوا عن حد الحقيقة وإذا زبد في اصطلاح التخاطب خرجت عن المجاز ودخلت في الحقيقة جزئاً لما فيها فوضعت له في اصطلاح التخاطب الذي هو اللفظ فقد تقرر بما بسط أن اصطلاح التخاطب يحتاج الى التقييد به في الترييض لذلك يدخل باسقاطه في أحد الترييضين ما خرج عن الآخر ويخرج عن أحدهما ما دخل في الآخر وللطوب عدم ذلك الدخول والخروج وينبغي أن يعلم أن هذا التقييد لا يصح بعبارة السكاكي اذ لو قال في تعريف الحقيقة استعمالاً في الموضوع بالنسبة الى نوع مجازها كان دوراً لأنه عرف المجاز بذكر الحقيقة والحقيقة بذكر كرفي وهو ظاهر ويمكن الجواب بأنه استغنى عنه في حد الحقيقة لأن الحقيقة تفيدها بقيد الحينية ومرعية عرفاً ولم يند كرفي في الأمور التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار فإذا عرفت تلك الأمور في ذلك الامر الواحد فاما يكون نفس أحدها دون الآخر من حيث ماصدق عليه بما عرف به أحد تلك الأمور

بتأويل في الوضع وهو استعمال الصلاة في الدعاء للعلاقة بينه وبين ذات الأركان لا يقال فكان يستغنى عن ذكرها في حد المجاز أيضاً فانقول له ذكرها لاخراج للسمعة في غير موضوعها بالتحقيق للعلاقة فانه صدق عليه انه مستعمل في غير موضوع بالتحقيق لأن ما استعمل في موضوع بالتحقيق ولا بالتأويل يصدق عليه أنه استعمل في غير وضع بالتحقيق فاما اعتراض الصنف على هذا الجواب بأن التأويل في الاستعارة دون سائر أنواع المجاز فانه نظر فإن الذي ليس في سائر أنواع المجاز هو هذا

المراد هو الكلمة من تلك الحينية وهي كونها مستعملة في غير الموضوع فقط وهي بذلك الاعتبار تختلف نفسها باعتبار آخر وإذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وصحت له كان المراد أن الحقيقة هي الكلمة من تلك الحينية وهي كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تكون غير للمجاز والكنية وان كان الجميع شيئاً واحداً في نفسه وإذا قيل الكناية هي الكلمة للسمعة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة المعنى الموضوع له كان المراد أن الكناية هي الكلمة من تلك الحينية أي كونها مستعملة في غير مع محضة ارادة الموضوع له وهي بهذا الاعتبار تختلف نفسها حاته ككونها موضوعاً بغير معنى

الكنية وإذا علمت أن قيد الحينية مرعي عرفاً في تعريف الأمور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القبيل تعلم أن قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي الكلمة للسمعة فيا وضعت له مفيداً لمراد من غير حاجة زائدة قيد اصطلاح التخاطب اذ مفاده حينئذ أنها هي الكلمة المستعملة فيا وضعت له من حيث انها وضعت لها فلان قلت هذا لا كفي بقيد الحينية بالنسبة للمجاز أيضاً قلت الأصل ذكر القيد وأيد اذا اعتبرت الحينية في تعريفه بمبر للمنى أن المجاز الكلمة للسمعة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال الحارفي للموضوع له ليس من حيث انه غير للموضوع له بل من حيث أن بينه وبين الموضوع له نوع علاقة

مراد

(قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف الخ) يحترز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول وهي الامور المنبانية التي لا تجتمع في شيء واحد كالانسان والفرس فليس قيد الحيثية معتبرا في تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يحتاج الى أن يراعى في الانسان (١٧٩) من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي هو فرس من حيث انه صاهل ولا أن يراعى في الفرس من حيث انه صاهل اذ لا التباس بين الصاهل والناطق في الماصدق

مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعية مختلفين فاذا ارادنا الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعته من حيث انها موضوعته لاسيا أن تعليق الحكم بالوصف مقيد لهذا المعنى كما يقال الجواد

مثلا اللفظ الواحد يجوز أن يصدق عليه أنه مجاز وحقيقة وكناية فكونه مجازا باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في المجاز وهو الاستعمال في غير موضوعه الذي هو الاطلاق فقط وكونه حقيقيا باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في الحقيقة وهو الاستعمال في نفس الموضوع وكونه كناية باعتبار كونه موصوفا باعتبار في الكناية وهو الاستعمال في غير الموضوع مع جهة ارادة الموضوع فاذا قيل المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو تلك الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها في غير الموضوع له فقط اذ بذلك تختلف نفسها بالاعتبار الآخر واذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له كان المراد أنه تلك الكلمة من تلك الحقيقة أي من كونها استعمالا في الموضوع له فقط اذ بذلك يكون غير المجاز والكناية وان كان واحدا في نفسه واذا قيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير الموضوع له مع جواز ارادة المعنى الموضوع كان هو تلك الكلمة بعينها من تلك الحقيقة أي من كونها مستعملة في الغير مع جهة الموضوع اذ بذلك تختلف نفسها موصوفا بمعنى غير الكناية في هذا يكون قوله في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له مقيدا لمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخطيل اذ مفاده حيثئذ أنها هي المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له ويؤيد ذلك تعليق الاستعمال بما يشر بكونه علة لتلك الاستعمال لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه فان تعليق الحكم على وصفه مناسب بشرطه كما اذا قلت الجواد لا ينجب السائل أي هو من حيث انه جواد لا يصف بان ينجب لان للناظر في التخييل هو الوجود فهو العلة في نفيه وأما الورع ومدققة بهد مفارقة الوصف وهو كونه انسانا صريحا لا يوجب لمرض البخل فتسلم القضية اعلاها باعتبار الوصف وكذا اذا قلت اطمع السكين كان تعليق الامر الاطعام بوصف السكين بشرطه كما لا يخفى بعلة السكنة واذا تقرر رعاية الحقيقة في الامر الواحد الذي اريد بيان تلك الامور المختلفة فيها باعتبارها وكذلك في التعريف لئلا يترك تعليق الاستعمال فيه على وصف يناسب كونه علة له وهو الوضع وكان المعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له خرج عن الحد بجزء ما مثل الصلاة

التأويل الخاص وهو كون الشبه فردا من جنس للشبه به ما مطلق التأويل وهو باعتبار التناسب بين الموضوع وغيره بالملاقة فلا بد منه ولذلك ذهب جماعة من الاصوليين الى ان المجاز بجميع أنواعه موضوع وقوله انه ذكر هذا القيد لاخراج الاستارة يجوز أن يريد لاخراجها وغيره من المجازات وذكره الاستارة لانها المقصود بالكلام وأجيب عن السكاكي بأنه ترك ذكر هذا القيد في حد الحقيقة ككفاة تعداد افرادها وتقسيمها الى الحقائق الثبوتية والشرعية والعرفية وأما المجاز فلما

من قوة الصحت وهو لهذا المعنى أي المراد المشار له بقوله فلما راد الخ وهذا تاييد لما ذكره من أن مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحقيقة كما يقال يؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له أنه تعليق الاستعمال بما يشر بكونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعلق الحكم على وصفه مناسب بشرطه

مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعية مختلفين فاذا ارادنا الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعته من حيث انها موضوعته لاسيا أن تعليق الحكم بالوصف مقيد لهذا المعنى كما يقال الجواد مثلا اللفظ الواحد يجوز أن يصدق عليه أنه مجاز وحقيقة وكناية فكونه مجازا باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في المجاز وهو الاستعمال في غير موضوعه الذي هو الاطلاق فقط وكونه حقيقيا باعتبار كونه موصوفا بما اعتبر في الحقيقة وهو الاستعمال في نفس الموضوع وكونه كناية باعتبار كونه موصوفا باعتبار في الكناية وهو الاستعمال في غير الموضوع مع جهة ارادة الموضوع فاذا قيل المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو تلك الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها في غير الموضوع له فقط اذ بذلك تختلف نفسها بالاعتبار الآخر واذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له كان المراد أنه تلك الكلمة من تلك الحقيقة أي من كونها استعمالا في الموضوع له فقط اذ بذلك يكون غير المجاز والكناية وان كان واحدا في نفسه واذا قيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير الموضوع له مع جواز ارادة المعنى الموضوع كان هو تلك الكلمة بعينها من تلك الحقيقة أي من كونها مستعملة في الغير مع جهة الموضوع اذ بذلك تختلف نفسها موصوفا بمعنى غير الكناية في هذا يكون قوله في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له مقيدا لمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخطيل اذ مفاده حيثئذ أنها هي المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له ويؤيد ذلك تعليق الاستعمال بما يشر بكونه علة لتلك الاستعمال لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه فان تعليق الحكم على وصفه مناسب بشرطه كما اذا قلت الجواد لا ينجب السائل أي هو من حيث انه جواد لا يصف بان ينجب لان للناظر في التخييل هو الوجود فهو العلة في نفيه وأما الورع ومدققة بهد مفارقة الوصف وهو كونه انسانا صريحا لا يوجب لمرض البخل فتسلم القضية اعلاها باعتبار الوصف وكذا اذا قلت اطمع السكين كان تعليق الامر الاطعام بوصف السكين بشرطه كما لا يخفى بعلة السكنة واذا تقرر رعاية الحقيقة في الامر الواحد الذي اريد بيان تلك الامور المختلفة فيها باعتبارها وكذلك في التعريف لئلا يترك تعليق الاستعمال فيه على وصف يناسب كونه علة له وهو الوضع وكان المعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له خرج عن الحد بجزء ما مثل الصلاة

التأويل الخاص وهو كون الشبه فردا من جنس للشبه به ما مطلق التأويل وهو باعتبار التناسب بين الموضوع وغيره بالملاقة فلا بد منه ولذلك ذهب جماعة من الاصوليين الى ان المجاز بجميع أنواعه موضوع وقوله انه ذكر هذا القيد لاخراج الاستارة يجوز أن يريد لاخراجها وغيره من المجازات وذكره الاستارة لانها المقصود بالكلام وأجيب عن السكاكي بأنه ترك ذكر هذا القيد في حد الحقيقة ككفاة تعداد افرادها وتقسيمها الى الحقائق الثبوتية والشرعية والعرفية وأما المجاز فلما من قوة الصحت وهو لهذا المعنى أي المراد المشار له بقوله فلما راد الخ وهذا تاييد لما ذكره من أن مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحقيقة كما يقال يؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له من حيث انها وضعت له أنه تعليق الاستعمال بما يشر بكونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعلق الحكم على وصفه مناسب بشرطه

(قوله لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل محجب مخففاً أي أن سائله لا يريد خاباً من غير عطية أو أنه بالنصب مفعول بخيب مشدداً أي لا يريد سائله خاباً بقلة علمه بالحكم وهو عدم الرد على سائل الوصف وهو جواد فيشر بأن العطية في ذلك الحكم كونه جواداً لا كونه انساناً والافهم من هذه الحيشية قديح خيب سائله لمرض البخل بعدم فارقة الوصف فقليل القضية إنما هو باعتبار الوصف (قوله وحينئذ) أي وسين إذا كان قيد الحيشية مراداً السكاكي في تعريف الحقيقة (قوله يخرج عن التعريف) أي عن تعريف الحقيقة (قوله بل من حيث أن الدماء جزء من الموضوع له) أي (١٨٠) وهي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال أي وإذا كان استعمال الصلاة

لا يخيب سائله أي من حيث أنه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة للمستعملة في عرف الشرع في الدماء لأن استعماله في الدماء ليس من حيث أنه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدماء جزء من الموضوع له وقد يجب بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكننا كتنفي يذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالثبات في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للمعنى الوضع الذي وقم به التخاطب فلا حاجة إلى هذا التقييد

لستعمل برف الشرع في الدماء اذ لم تستعمل من حيث الوضع بل من حيث أن للتعريف جزء الموضوع أولاً ولم هو غير الموضوع له فكانت مجازاً ودخل فيها جزاء لفظها يستعمل في الدماء باصطلاح الفقه لا لأنها استعملت في موضع من حيث الوضع فلي هذا لا يحتاج إلى اصطلاح التخاطب لأن التعريف منه الذي هو إخراج وإدخال مثل ما ذكرنا حاصل بدوره وإنما لم يكتفى في هذا المجاز بالحيشية لأن مقتضاه على ما ذكر في تعريفه أن الاستعمال فيه في غير الموضوع من حيث أنه غير الموضوع ولم يستعمل في القصد الأولي الغير من حيث أنه غير بل من حيث أنه جزء أولاً ولم كاتقدم في صدر الفن وإن كان الجزء أو الأزم غيراً أيضاً لكن الحيشية التي ما وقع التخالف بينه وبين الحقيقة بالطائفة هو كونه في جزء أولاً ولم فزيد في اصطلاح التخاطب لا إخراج ما ذكر مجاهراً صرح وأن كان يمكن الإخراج برعاية التعريف أيضاً ولرفع نوه من أن التعريف في الحيشية المرعية أصالة وذلك لأن الباب باب المجاز فناسب ارتكاب ما فيه نأ كيد تحصيل المراد من التعريف ودفع نوه من أن التعريف في الحيشية المقصودة بالثبات في المجاز وقلنا أن الحيشية تراعى في الأمور التي تختلف بالاعتبار في الشيء الواحد يظهر كونه موضوعاً بأحدهما بالاعتبار الخاص وبالاختلاط فيه بسبب صدقها جميعاً في موضع من حيث هو وإنما تجازت فيه بالحيشيات فيجب رعايتها وأما قلنا استحضار من الأمور الثابتة التي لا تجتمع في الشيء الواحد بل حاجة فيها لرعاية الحيشية إذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فإذا عرفت أن الإنسان بالناطق والفرس بالصاهل مثلاً يصح أن يرى في الإنسان من حيث أنه ناطق لاخراج الإنسان الذي هو فرس من حيث أنه صاهل ولا أن يرى في الفرس من حيث أنه صاهل إذ لا التباس بين الصاهل والناطق في المصدق وذلك ظاهر فإن قلت رعاية الحيشية في نحو ما ذكر من التبريد في الصلاة على أمر خفي فإنه بعد تسليم أنه عرفي رأى ولو لم يذكر يكون خفياً إلا على خواص أهل العرف في الحدود والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيشية لم يقسمه احتياج إلى زيادة تشمل أقسامه وأما الاعتراض بأنه برعليه التلطع فأجاب الطائفة عنه بأن التلطع خرج بقوله مع قرينة عدم إرادته فإن التلطع لا ينصب قرينة على عدم إرادة الوضع وفيه نظر لجواز أن يكون نصب القرينة أيضاً غلطاً بأن تكون قرينة تصرف عن الحقيقة ولا تصرف إلى ذلك المجاز كقولك شيئاً إلى كتاب يأبها الأسد الرامي بالنبل نعم قد يجب بأمرين أحدهما أن

في الدماء ليس من حيث أنهم موضوع له بل من حيث أن الدماء جزء من الشيء الذي وضعت له فتكون مجازاً بغير شيء آخر وهو أن رعاية الحيشية في التعريف إحالة على أمر خفي فإنه بعد تسليم أنه أمر عرفي يراهي ولو لم يذكر يكون خفياً إلا على خواص أهل العرف والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيشية في الحد ولا كان معنياً بالاحالة المذكورة وقد يجب بأن الأمر وإن كان كذلك لكن الكلام من من له دخل في العرف وأيضاً هذا نهاية ما يمكن من الاعتدال ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزماً قاله البعقوني (قوله وقد يجب) أي بجواب ثان وحاصله أن هذا التقييد وهو في اصطلاح التخاطب وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة إلا أنه

مراداً السكاكي فهو محذوف من تعريفه لالة اللفظ المذكور في تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال وفي جيشا كتنفي يذكر القيد في أحداث التبريد لئلا تعلق باعتباره في الآخر فلا عكس وذكره في تعريف الحقيقة وحذف من تعريف المجاز دلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز (قوله وبأن اللام إلخ) عطف على قوله بأن قيد في اصطلاح التخاطب مراد الخفوة جواب ثالث وحاصله أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لأم المبهود المبهود وهو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب والوضع الذي وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند التخاطب وحينئذ فلا حاجة إلى زيادة قيد في اصطلاح

التخاطب في تعريف الحقيقة (قوله وفي كلامناظر) أوفى كل من الجوابين الأخيرين وهما للتألفان نظر أما النظر في الأول فهو أن التريفات يجب أن يكون كل واحد منها مستقلا منقطعا عن غيره فلا دلالة لتريفه على ما سلف من السكال العناية فيها ببيان للاهية فلا يجوز أن يترك قديم تعريف ويشكل في فهمه على ما في تعريف آخر وأما النظر في الثاني فاصله أن المهود هو الوضع للدلول لقوله فهاوضته ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لان الاستعمال إنما يقتدر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح التخاطب ومن غيره فإذا كان ذلك هو المهود وهو أعم (١٨٨١) فلا شمله بالأخص الذي هو الوضع للرعي

في اصطلاح التخاطب فلا يخرج به ما ذكرنا بمعنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو القضية من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق بالقوى في الحالة الراهنة فالعبادة التي وجدت في التريف ليس فيها عبودية التريف ليس فيها عبودية الوضع للتريف في التخاطب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على أصله فيبقى البحث اه يتقوى (قوله واعتراض أيضا الخ) العارض هو النصف في الاختراع فقد اعترض فيه على تعريف السكاكي للجزاز بأنه غير مانع لانه يتناول التلط فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله مع قرينة ماضية عن ارادته على وجه يصح بأن تكون

وفي كلامناظر واعتراض أيضا على تعريف الجزاز بأنه يتناول التلط لان الفرس في خذ هذا الفرس مشبرا إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضعه والاشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم ير بالفرس معنى الحقيقي

في الحد والال كان ميبا بالاجمال قلت وان كان الامر كذلك لكن الكلام مع من له دخل في العرف وأيضا هذا بما يمكن من الاعتذار ولذا قلنا يمكن الجواب ولم نقل هذا الجواب جزا وأما الجواب بأنه أسقط اصطلاح التخاطب في أحد التريفين إنك لا على الآخر فهو مردود بأنه يشك في التعريف على كلام مستقل عنه وكذلك الجواب بأن اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لام العهد والمهود هو الوضع الذي وقع به التخاطب مردود أيضا بأن المهود هو الوضع للدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك أنه إنما يدل على مطلق الوضع لان الاستعمال إنما يقتدر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح التخاطب أومن غيره وإذا كان ذلك هو المهود وهو أعم فلا شمله بالأخص الذي هو الوضع للرعي في اصطلاح التخاطب فلا يخرج به ما ذكرنا بمعنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو الافة من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق بالقوى في الحالة الراهنة فالعبادة التي وجدت في التعريف ليس فيها عبودية الوضع للتريف في التخاطب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على أصله الأدليل على غير أصله فيبقى البحث كما هو وقد اعترض على تعريف الجزاز أيضا بأنه يتناول التلط اذ لو قيل خذ هذا الكتاب مشبرا إلى فرس صدق ان الكتاب استعمل في غير ما وضع مع قرينة ماضية عن

السكاكي صرح في أنه هذا البحث بأننا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه أوفى غيره حتى يقول الفرس الأصلي طلب دلالاتها على المستعمل فيه فيخرج التلط الثاني انه خرج بقوله كلمة فانه ليس من كانت العرب كاسين بقى على النصف والسكاكي معارض هو أقوى من جميع سابق وهو أن قوليهما ان قول السكاكي في حد الحقيقة من غير تأويل احتراز عن الاستمارة فانها مستعملة في موضوعها على أصح القولين يقتضي أننا اذ قلنا ان الاستمارة حقيقة لا يكون محتمرا عنها بهذا القيد بل تكون داخلية في حد الحقيقة وفي غير لانها حينئذ تكون خارجة عن حد الحقيقة فيكون الحد غير جامع فان القائل انها حقيقة لا يتطرق للتأويل وأيضا قل مفهوم قوله انها مستعملة في موضوعها على أحد القولين يقتضي أنها على الآخر غير مستعملة في موضوعها وليس كذلك بل هي على القولين مستعملة في موضوعها وإنما استعمالها في موضوعها على القول بها حقيقة أوضح

القرينة ملاحظة لاجل إخراج ذلك وأجيب عنه بأن قوله مع قرينة على حذف مضاف أى مع نصب قرينة ولا شك أن نصب للتكلم قرينة يستدعي اختياره في التصويب والشعور به لان النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة وذلك مقفود في التلط لان التلط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس مثلا نعم ان كان للمنى مع وجود قرينة ماضية دخل التلط قطعا في تعريف الجزاز \* وإعان أن الاعتراض يتناول تعريف الجزاز لفظا لا بالمراد ان كان المراد بالتلط سبق الانسان لان التلط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس في الكتاب وان كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا ريب بناء على أن اللفظ موضوع للمنى انتهى لان التلط إنما يطلق الفرس على معناه كما هو

• ومنها أنه قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها

(قوله وقسم المجاز إلى آخر قوله وعد التخييل منها) المقصد من نقل هذا التقسيم قوله بسدود التخييل منها لانه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد واستطرز بقوله القوي من المعنى وبقوله الرجوع إلى معنى الكلمة من الرجوع إلى حكمها كما في قوله تعالى وجاد بك فالاصل وجاد أمر بك فالحكم الاسمي في الكلام لقوله بك هو الجاد وأما الرفع فجاز ومدار الجواز الرجوع لحكم الكلمة على اكتساف اللفظ حركة لاجل حذف كذا لا بد من معناها أولا جلد أثبت كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكلف في قوله تعالى ليس كمثله شيء (قوله تتضمن للمائدة) بالتضمن للمجاز لأنوى بأن استعملت الكلمة في معنى غير موضحه فذلك الكلمة التي هي مجاز فهم منها فائدة وهي التي استعملت فيه (١٨٢) واحتترز بذلك عن اللفظ الدال على التقييد إذ استعمل في اللفظ كالمرس فانه

(وقسم) السكاكي (المجاز القوي) الرجوع إلى معنى الكلمة للتضمن للمائدة (إلى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن للبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة

أرادة للوضع هي القرينة وتلك القرينة لغير معناه وأجيب بأن قوله مع قرينة على إسقاط لما ضاف أي مع نصب القرينة ولا شك أن النصب يستدعي تقدم الاختيار في المنصوب وللشعور به وذلك مفقود نعم ان كان للمنى مع وجود قرينة فانه يدخل الخط قطعاً في تعريف المجاز فليتأمل ثم أشار أيضاً إلى تقسيم في المجاز للسكاكي تمهيداً للاعتراض عليه فقال (وقسم) السكاكي (المجاز القوي) إلى الرجوع إلى حكم الكلمة أي إلى أعرابها كما في وسائل القرينة أي أهلها وسياقاً وإلى الرجوع إلى معناها وهو اللفظ المستعمل في غير معناه ثم قسم الرجوع إلى اللفظ إلى قسمين أحدهما ما تضمن الفائدة والآخر ما لم يتضمنها وعنى بما لم يتضمن الفائدة اللفظ الدال على التقييد إذ أطلق على اللفظ كالمرس فانه أنف البعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث انه مطلق أنف لامن حيث تشبيهه به في الانبطاح مثلاً فان أطلق القيد على المطلق لا فائدة وفيه نظر لانه ان عنى فائدة مخصوصة كالبالغة في التشبيه عند اقتضاء المقام إياه كما في الاستعارة وكالاتق اسم الجزء على الكل حيث أر يد أفاعته في مقامه للأشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وانه لا يتم إلا به كالعين يطلق مجازاً مرسل على الرينة فهو مسلم ولا يفيد في مطلق الفائدة حتى يكون في السكل ما يفيد هاتين المائدتين أو غيرهما وأن أر يد أنه لا فائدة فيه أصلاً بل يتم أن المجاز مطلقاً لا فائدة فيه ولو كانت تلك الفائدة هي أن الإزالة على معناه كدعوى الشيء بالدليل للفيد للثقرر في الذهن حيث تضمن ملاحظة الامر ان يذهبك يحصل مع القرينة والملاقة الانتقال منه إلى لازمه ثم قسم المعنوي تتضمن للمائدة وقد عرفت أنه يشمل بعض المجاز للرسول وغيرها (إلى الاستعارة وغيرها) حيث قال ان تضمن ذلك للمعنوي الذي فيه الفائدة للبالغة في التشبيه كالاسد يستعمل في الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن في فائدة أخرى كما تقدم في إطلاق العين على الرينة فانه يشتر بأن العين الذي هو الضو للام جزء من السكل الذي هو الرينة لا يتم إلا به فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز للرسول عنده ما تضمن فائدة غير البالغة في التشبيه وأما اسم القيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن المجاز للرسول عنده يسميه للمجاز أخلى عن الفائدة

ص (وقسم للمجاز إلى الاستعارة وغيرها الخ) ش هنا اعتراض آخر على السكاكي وهو أنه قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها فلم أن يكون كل استعارة مجازاً وعرف الاستعارة بأن ند كراحد طرق التشبيه وتريده الطرف الآخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به (وقسمها) أي الاستعارة لبعض أقسام

بخلون فائدة ولو كانت تلك الفائدة هي أن يدل على معناه كدعوى الشيء بالدليل القيد للثقرر في الذهن وعرف حيث تضمن ملاحظة الأصل ان يذهبك يحصل مع القرينة والملاقة الانتقال منه إلى لازمه اه (قوله إلى الاستعارة) أي إلى مطلق الاستعارة أهم من التصريحية والسكنية (قوله بأنه) أي بسبب أنه أي المجاز القوي تتضمن لفائدة ان تضمن للبالغة في التشبيه كالاسد يستعمل في الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن في فائدة أخرى كما تقدم في إطلاق العين على الرينة فانه يشتر بأن العين الذي هو الضو للام جزء من السكل الذي هو الرينة لا يتم إلا به فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز للرسول عنده ما تضمن فائدة غير البالغة في التشبيه وأما اسم القيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن المجاز للرسول عنده يسميه للمجاز أخلى عن الفائدة



وعرف الاستمارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتر يد الطرف الآخر مدعي دخول الشبه في جنس المشبه به

(قوله وعرف الاستمارة) أي التي هي أحد قسمي المجاز التثوي للتضاد المعاندة (قوله بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا يفتي أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المسمى وأن الموصوف بالذات حقيقة هو اللفظ وحينئذ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يقال إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لأن هذا يقتضي أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر وقوله أي بالطرف المذكور أي باسم الطرف (١٨٣)

للتذكير أي التذكير اسم  
وحاصله أن تذكر اسم أحد  
طرف التشبيه وتر يد باسم  
ذلك الطرف المذكور  
الطرف الآخر المتروك  
اسمه وكذا يقال في قوله  
الآن وعني بالمرح بها  
أن يكون الطرف المذكور  
هو المشبه أي الطرف  
المذكور اسمه هو المشبه  
به ويقتضي قوله بأن تذكر  
الخ أن مسمى الاستمارة  
نفس المذكور وهو يوافق  
ما مر من أن الاستمارة  
تطلق على استعمال الكلمة  
في غير مواضع له لعلامة  
الشبهة مع قرينه مضافة  
عن إرادة معناها الأصلي  
لكنه غير مناسب لكون  
الاستمارة قسما من أقسام  
المجاز فيكون لفظا لأن  
المجاز لفظ (قوله مدعي)  
حال من قائل تذكر أي أن  
تذكر اسم أحد الطرفين  
وتر يد به الطرف الآخر  
حال كونك مدعي دخول  
الشبه في جنس ذلك المشبه  
أي في حقيقته وبذلك  
الدعوى مع إطلاق اسم

(وعرف الاستمارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتر يده) أي بالطرف المذكور (الآخر) أي الطرف  
للتروك (مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحلم أمد وأنت تريد به الرجل الشجاع  
مدعي أنه من جنس الأسد فتشبهه ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه

المجاز المرسل (وعرف السكاكي (الاستمارة) التي هي أحد قسمي ذي الفائدة باعتبار كونها مصدرا  
لأن معرفة الشق منه تنفي عن تعريف المشتق الشيء أما يعرف باعتبار الشق منه فقال الاستمارة  
(باعتبار أنها مصدرية) (أن تذكر أحد طرفي التشبيه) أي أن تذكر اسم أحد الطرفين (وتر يده) أي  
باسم ذلك الطرف المذكور الطرف (الآخر) أي للمسمى الذي هو الطرف الآخر المتروك اسمه وإنما قلنا  
الاسم في الطرف المذكور وفسرنا الآخر بالمسمى لأن المذكور هو اللفظ والذي يراد باللفظ هو المسمى  
(مدعي) أي تذكر اسم الطرف مرادا به الآخر حال كونك تدعي بقرينة حاله حيث سميت المشبه باسم  
الشبه به أو العكس (دخول) أي تدعي دخول ذلك (الشبه في جنس) ذلك (الشبه به) وبذلك الدعوى  
الحالية صح إطلاق الثاني على الأول وصح إطلاق اسم الأول على الثاني لاشتراكهما بالدعوى في جنس  
المسمى وبذلك يعلم أن معنى وضع المجاز مع القرينة ادعاء انسحاب حكم الوضع الأول على المشبه به لأن ثم  
وضما أي تعيينا حسبما زاد على ذلك الادعاء أدلة دليل عليه ما قلنا إن المجاز موضوع نوعا أو شخصا  
لأن النوع لا يمد من شخص بشقة فيه والذي حصل بالتحقيق في الشخص الذي حصل به وضع النوع  
هو ذلك الادعاء وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فليتأمل ولما كان هذا الكلام يشمل ما إذا ذكر اسم  
الشبه به وأر يده للمشبه به ويشمل ما إذا ذكر اسم للمشبه به وأر يده للمشبه به احتيج إلى مثالين الأول هو  
أن تذكر اسم المشبه به وتر يده للمشبه به كما تقول في الحلم أمد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعي أنه  
من جنس الأسد فله ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له  
ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه أي حقيقة التي هو لفظ الأسد وقد تقدم أنك تجعل لفظ الأسد بذلك  
الادعاء لفردان متعارف وغيره والقرينة إنما هي لثني المتعارف لأنني الحقيقة عن السمتل فيه والا  
كان ذلك منافيا للأصرا على أن تلك الحقيقة والثاني وهو أن تذكر لفظ المشبه وتر يده للمشبه به  
نقول أن ثبت أن أظفارها بياض وأنت تريد بياض التي هي اسم المشبه معنى السبع التي هو المشبه  
به ولكن لا تريد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي لأنك تدعي السبعية لمشي المشبه به هذا يدل أن قول  
السكاكي أن تذكر أحد الطرفين وتر يد الآخر يعني الآخر حقيقة أو ادعاء فلما أطلقت لفظ اللية على

أي للصرح بهاء المسمى عنها وعني بالمرح بها أن يكون المذكور هو المشبه به وفي العبارة توسع لأن كون  
المذكور هو المشبه به ليس الاستمارة بل ذلك ليكون متعلق الاستمارة وكذلك قوله أن تذكر  
ليست الاستمارة اصطلاحية أن تذكر بل المذكور وجعل منها أن من للصرح بها تحقيقية وتخيلية

الشبهه على الشبه في المصراحة وصح إطلاق اسم المشبه على المشبه به في المسكنية لاشتراكهما في الجنس بالدعوى (قوله كما تقول الخ)  
لما كان قوله أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتر يده الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم للمشبه به وأر يده للمشبه به كما في المصراحة ويشمل  
ما إذا ذكر اسم المشبه به وأر يده للمشبه به كما في المسكنية عنده مثل الشارح بمثالين الأول للأول والثاني الثاني (قوله فتشبه ما يخص  
للمشبه به) أي فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه  
أي اسم حقيقته الذي هو لفظ الأسد فاته اسم جنسه وحقيقته الذي هو الحيوان المفترس

(قوله) كما تقول أن ثبت للنية الخ) فأنت لم ترد بالنية التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي التي هو الموت المبرد عن السبعية الادعائية بل أردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به لكن لم ترد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت التي ادعت سببته ولما أطلق لفظ النية على السبع الادعائي وهو الموت للدعي له السبعية أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وأنت خير بأن هذا لا يلائم قول المتن وتريده الآخر لانه لم يرد بالنية هنا الطرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي إلا أن يقال أن قول السكاكي أن تذكر أحد الطرفين (١٨٤) وتريده الآخر منه وتريدها لا غير حقيقة أو ادعاء وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية

وكما تقول أن ثبت للنية أظفارها وأنت تريد بالنية السبع بدعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع للشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعار منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً له

السبع الادعائي وهو معنى النية للدعي لها السبعية أثبت لها ما يخص السبع للشبه به وهو الاظفار ولما أثبت لها الاظفار التي هي للسبع الحقيقي صارت مع الاظفار كالسبع معها في أنها كذلك ينبغي أن تكون لانه كذلك ينبغي أن يكون فأبرزت في الاظفار بروز المستعير في العارية كما برز الرجل الشجاع في لفظ الأسد بروز المستعير في العارية فانه يساوي صاحبها في التلبس وإنما اقترنا في أصل الخلق نحو هذا الكلام عند السكاكي وهو يشعر بأن الاظفار في المثال الثاني التي هو مثال الاستعارة بالكناية هي المستعارة لانه شبهها مع النية بالعارية وقوله أضي السكاكي ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعار منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه أي المعنى الذي شبه بالمشبه به مستعاراً له يقتضي أن المستعارة هولفظ المشبه به سواء ذكر كما في المثال الأول أو ترك كما في المثال الثاني ويكون معنى كونه مستعاراً أنه يستحق الاستعارة اللفظية وتركب كنيته عنها بلازمه كما فهم من الأقدمين كما تقدم وسيأتي للسكاكي ما يخالف مقتضى الكلامين وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هولفظ النية للمبر به من الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريده الآخر وذلك لان الاستعارة فسرنا بالذكر فتعلق الذكر هو المستعار فتقرر مجموع ما ذكرنا في كلامه بالنسبة للاستعارة بالكناية خطأ

وفيه توسع لان للصرح بها كما به تحقيقية وتخيلية وتحرير البارة أن يقال قسم المجاز الى الاستعارة وغيرها وعرف الاستعارة بذكر أحد طرفي التشبيه مراداً به الآخر وقسمها الى مصرح بها ومكنى عنها وعني بالمصرح بها أن يذكر المشبه به مراداً به للشبه وقسمها الى تحقيقية وتخيلية وفسر التحقيقية بما مر أي ما كان المشبه فيه حسياً أو عقلياً وعدا للتبديل منها أي من الاستعارة التحقيقية فقام أن يكون التبديل قسمين التحقيقية التي هي قسم من المصرح بها التي هي قسم من الاستعارة التي هي قسم من المجاز التي هو كلمة والكلمة مفرد فيزوم أن يكون التبديل مفرداً ورد ذلك بأن التبديل مستلزم التركيب لانه مركب والتركيب متنافي للأفراد فيلزم أن يكون التبديل مفرداً ومركباً وذلك جمع بين الغنيين وهو محال وأجاب الخطيب بأن المركب قد يطلق عليه كلمة فيكون مراده بالكلمة في أحد المجاز ما هو أهم من المفرد والمركب وفيه نظر لان إطلاق الكلمة على الكلام مجاز وأيضاً فانه يستلزم أن يكون المركب موضوعاً لانه وصف المجاز بأن له موضوعاً استعمل في غيره والأكثر هو على خلافه وأجاب أيضاً بأننا لا نسلم أنه عدو للتبديل من المصرح بها التحقيقية لجأزان يكون ذكره في فصلها

في أثبت النية أظفارها بفسلان على مذهب السكاكي أن تقول شبهت للنية وهي الموت بالسبع وادعينا أنها فرد من أفراد وأن له فردين الفرد للملوم وهو السبع الحقيقي أعني الحيوان المفترس والفرد الادعائي وهو الموت المدعي سببته ثم أطلقنا لفظ النية على السبع الادعائي ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الاظفار (قوله ويسمى) بالبناء للفاعل وفاعله ضمير قائم على السكاكي وكذا يقال فيما بعد (قوله)

سواء كان هو المذكور أي كما في المثال الأول وقوله أو المتروك أي كما في المثال الثاني والمراد سواء كان مذكوراً أو متركاً أو متركاً كما علمت (قوله) ويسمى اسم المشبه به مستعاراً أي سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما في المثال الأول والمتروك كما في المثال الثاني ومعنى كونه مستعاراً مع أنه متروك

أنه يستحق الاستعارة اللفظية لكننا تركبنا عنها بلازم المشبه به هذا كلام السكاكي وهو دال على أن (وقسمها) المستعار في قولنا أظفار النية نثبت بفسلان هولفظ السبع والمستعار له النية وسيأتي ما يخالف ذلك وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هولفظ النية للمبر به عن الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريده الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكر وتعلق الذكر هو المستعار فثبت ما ذكر أن في كلام السكاكي بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضاً لان كلامه في بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ للشبه بالمتروك وفي بعض المواضع يفيد أنها لفظ للمشبه بالمتروك

وقسم الاستمارة الى المصريح بها والمكتمل عنها وعنى بالمصريح بها أن يكون المذكور من طرفي التنبيه هو المشبه به وجعلها ثلاثة  
أصرب تحقيقية وتخييلية وعلمة لتحقيق والتخييل

(قوله وقسمها الى المصريح بها والمكتمل عنها) يستفاد منه أنها لا يجتمعان وهو كذلك من حيث القهوم وأما من حيث الصنف في  
مادة فقد يجتمعان كما في قوله تعالى فاذا لها القهول الجوع والخوف فقد اجتمع الاستمرار في لباس قاته شبه ما عني الانسان  
عند الجوع من أثر الضرر كالتحول والاضرار من حيث الاشتغال باللباس واستعماله منه ومن حيث الكراهة بالظلم الى البعث فتكون  
استمارة مصرحة نظر الاول ومكتوبة نظر الثاني وتكون الاذقة تخييلية (١٨٥) (قوله أن يكون الطرف المذكور)

أي المذكور اسمه هو  
لشبهه أي وعنى بالمكتمل  
عنها أن يكون الطرف  
للمذكور اسمه هو المشبه  
ولا يخفى ما في كلامه من  
التسامح لأن كون الطرف  
للمذكور اسمه مشبها أو  
مشبها بليس هو المصريح  
بها أو المكتمل عنها لأن  
المصريح بها والمكتمل عنها هو  
اللفظ لا الكون المذكور  
(قوله وجعل منها) أي  
من الاستمارة المصريح بها  
تحقيقية وتخييلية أي  
ولم يجعل مثل ذلك في  
الكتمية ولعل ذلك أن  
المشبه به في التحقيقية  
لا يكون انشائيا في الحسن  
أو العقل والمشبه به في  
التخييلية لم يكن ثابتا لا في  
الوهم والمكتمية عند  
السكاكي لا يكون المشبه به  
فيها انشائيا كالسبع  
الادعائي في أنشئت للنية  
أظفارا بغسلان فإن  
المشبه به عند النية ولشبهه  
به السبع الادعائي وهو

(وقسمها) أي الاستمارة (الى المصريح بها والمكتمل عنها) أي قسمها قسمين أحدهما  
(للمذكور) من طرفي التنبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستمارة المصريح بها (تحقيقية  
وتخييلية) وإنما لم يقل وقسمها اليهما لأن التبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على  
الجزء وهو قد ذكر فيها آخر سماء المحتملة لتحقيق والتخييل

(وقسمها) أي وقسم السكاكي الاستمارة (الى المصريح بها والمكتمل عنها) أي قسمها قسمين أحدهما  
ما يسمى استمارة مصرحها والآخر ما يسمى مكتمل عنها وعنى بالمكتمل عنها أن يكون اسم الطرف  
للمذكور هو لفظ المشبه به كاقدم في أنشئت للنية أظفارا (وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف)  
أي اسم الطرف المذكور من طرفي التنبيه (هو المشبه به) أي هو اسم المشبه به ولا يخفى ما في تسمية  
الكون بالمصرحة والمكتمل عنها من التسامح لأن المصريح هو المكتمل عنه واللفظ لا كونه (وجعل)  
السكاكي (منها) أي جعل من الاستمارة للمصريح بها قسمين (تحقيقية) وبأقرب ذكر ما فسرناه  
(وتخييلية) وسيأتي أيضا ما فسرناه ولم يقل المصنف قسمها الى قسمين المشرع بأعصارها في  
القسمين بل عدل الى قوله جعل منها كذا وكذا للمشرع بقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية  
وذلك أن السكاكي ذكر أن للاستمارة المصريح بها قسمين (تحقيقية) وبأقرب ذكر ما فسرناه  
بشعر بقاء شيء آخر وهو ذلك القسم وبمثل ذلك المحتمل بين شعر المقدم وهو قوله  
صالح القلب من سلى وأقصر باله \* وعري أفراس الصبا ورواحله

فقد وجهه وجوبه كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالجهة المقصود منها للوطر وأضمر التنبيه  
في النفس استمارة بالكناية فليكن تكون الأفراس والرواحل تخييل وتكون قرينة السكاكي عنها  
والآخر أن يكون شبه أسباب استيفاء اللفة أو أن الصبا بالأفراس والرواحل فتكون الأفراس  
والرواحل تحقيقية وذكر الصبا على هذا تجريد فنهذه علمة لتحقيق والتخييلية فتكون قسمها  
خارجا عنها لا يقال هي داخلية في التحقيقية أو التخييلية لأنها قلنا تنقسم الاستمارة للتصريحية

لمشابهته هاهنا جهة تحقيق معنى التنبيه المتروك عقلا وذكر المشبه به فقط وأجيب أيضا بأن  
السكاكي لم ينظر في التخييل أن يكون مركبا بدليل أنه جعل منه قوله وصاعقه من فضله وعدمنا الأرض  
جميعا قبضته وأجيب أيضا بأنه عدا التخييل من الاستمارة التحقيقية لاني كونه مركبا في جهات آخر  
نظير التامثل في هنا بحث وهو أن الاستمارة للمصريح بها قسمت الى تحقيقية وتخييلية ولم تقسم  
المكتمية الى ذلك لما المانع من تقسيم المكتمية ايضا الى تحقيقية وهو ما كان المشبه به فيها ثابتا في الحسن

(٣٤ - شروح النسخين - رابع) لولت للمضى سعيته فلما كان المشبه به فيها عذله لا يكون انشائيا امتنع تقسيمها لتحقيقية  
والتخييلية وأما على رأى المصنف في الكتمية فامتنع تقسيمها لظاهر (قوله وإنما لم يقل) أي المصنف وقسمها اليهما المشرع بأعصارها  
في القسمين بل عدل الى قوله جعل منها كذا وكذا للمشرع بقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية لأن التبادر الى الفهم من التحقيقية (قوله لأن التبادر الى)  
الفهم من التحقيقية (الخ) أي من اطلاق لفظ التحقيقية والاطلاق اعطى التخييلية على الجزء أي ما يكون استمارة تحقيقية جزا  
وما يكون استمارة تخييلية جزا لا على سبيل الاحتمال وإنما كان التبادر الى الفهم ماذكر لأن الأصل اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه  
فتكون تسميته بجزءا واطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه فتكون التسمية به احتمالا خلاف التبادر (قوله وهو قد ذكر) أي

السَّكَاكِي أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ لِمَصْرَعَةٍ قَبْلَهَا آخَرَ (قَوْلُهُ كَذَا كَرَفَى يَتَزَهَّرُ) أَيْ وَهُوَ قَوْلُهُ سَابِقًا  
مَحَالِ التَّلَبُّ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِأَلْفِهِ \* وَعَرَى أَفْرَاسَ الصَّبَا وَرَوَّاحِلَهُ

فَقَدْ وَجَّهَ فِيهِ وَجْهَيْنِ كَمَا تَقْدُمُ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونُ شَبَهُ الصَّبَا بِالْجَنَةِ لِلْقَفَى مِنْهَا الْوَطَرُ وَأَضْمَرَ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ اسْتِمَارَةً بِالْكِتَابَةِ وَعَلَيْهِ  
تَكُونُ الْإِفْرَاسُ وَالرَّوَّاحِلُ تَخْيِيلًا قَرِينَةً لِلْكَنِیَّةِ وَالْآخَرُ أَنَّ يَكُونُ شَبَهُ أَصْلَابِ اسْتِفْهَامِ الْإِذْنَةِ أَوْ يَكُونُ شَبَهُ الْإِفْرَاسِ وَالرَّوَّاحِلِ فَتَكُونُ  
الْإِفْرَاسُ وَالرَّوَّاحِلُ تَحْقِيقِيَّةً وَذَكَرَ (١٨٦)

التَّحْقِيقِيَّةَ وَالتَّخْيِيلِيَّةَ  
لَا تَقْتَضِي أَنَّ السَّكَاكِي  
حَصَرَهَا فِي التَّسْمِيْنِ  
وَهُوَ لِأَصْبَحَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ  
لِلْمَصْرَعَةِ قَبْلَهَا آخَرَ  
وَهِيَ الْمُحْتَمَلَةُ لِلتَّحْقِيقِيَّةِ  
وَالْتَّخْيِيلِيَّةِ فَلِهَذَا عُدِلَ  
عَنْ قَوْلِهِ وَقَسَمَ إِلَى قِسْمَيْنِ  
وَجَعَلَ مِنْهَا الْخَالَفَتَيْنِ  
أَنَّ قِسْمًا آخَرَ وَهُوَ قِسْمُ  
الِاحْتِمَالِ وَلَا يَتِمُّ قِسْمُ الْإِحْتِمَالِ  
دَاخِلًا فِي التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ  
لَا أَنَّا قُلْنَا الْمَصْرَعَةَ تَقْدُمُ  
لِلتَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ  
فَعَنَاءُ لِلتَّحْقِيقِيَّةِ جِزْمًا  
أَوْاحْتِمَالًا وَالتَّخْيِيلِيَّةِ  
جِزْمًا أَوْاحْتِمَالًا لَنَا نَقُولُ  
لِلتَّبَادُلِ مِنَ الْمَطْلَاقِ لَفْظُ  
التَّحْقِيقِ وَالتَّخْيِيلِ مَا يَكُونُ  
كَذَلِكَ جِزْمًا لِإِحْتِمَالِ  
كَأَنَّ قِسْمًا وَقَدْ يَقْدَرُ أَنَّ  
هَذَا التَّقْسِيمَ أَغْنَى هَوَانًا  
هَذِهِ الِاسْتِمَارَةُ مَحْزُومٌ  
بِتَحْقِيقِهَا وَهَذَا الِاسْتِمَارَةُ  
مَحْزُومٌ بِتَخْيِيلِهَا وَهَذِهِ  
مُحْتَمَلَةٌ لِلتَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ تَقْسِيمًا لِأَمْثَلِهَا وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِي تَقْسِيمِ الْأَمْثَلِ  
إِلَى مَا يَجْزِمُ أَنَّ الِاسْتِمَارَةَ فِيهِ تَحْقِيقِيَّةٌ أَوْ تَخْيِيلِيَّةٌ أَوْ مُحْتَمَلَةٌ وَأَمَّا كَلَامُنَا فِي تَقْسِيمِ مَفْهُومِ الِاسْتِمَارَةِ لِلْمَصْرَعَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَحْصُورٌ فِي نَوْعِي  
التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ وَأَمَّا الِاحْتِمَالُ فَخَارِجٌ عَنِ التَّوَعُّنِ فَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ أَيْ مَا يَكُونُ الْخَالَفَتَيْنِ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ السَّاحَةِ لَانِ  
الِاسْتِمَارَةَ التَّحْقِيقِيَّةَ لَيْسَتْ كَوْنُ الشَّبهِ لِلتَّرْوِكَ مُتَحَقِّقًا حَسًّا أَوْ عَقْلًا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لِهَذَا أَمْلًا فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنَّ يَقُولُ أَيْ لَفْظُ الشَّبهِ  
يَكُونُ لِلشَّبهِ لِلتَّرْوِكَ لَفْظُهُ لِلتَّحْقِيقِ حَسًّا أَوْ عَقْلًا وَالْأَوَّلُ كَلَفْظُ أَسَدٍ لِلنَّقْوَ لِلرَّجُلِ لِلِاجْتِمَاعِ فِي قَوْلِكَ رَأَيْتَ أَسَدًا فِي الْحِمَامِ  
وَالثَّانِي كَذَا الصَّرَاطُ لِسَقْمِ اللَّتَّةِ وَلِلدِّينِ الْقِيمِ تَمْنَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اهِدْنَا الصِّرَاطَ لِسَقْمِ (قَوْلُهُ وَعَدَا التَّخْيِيلِ) أَيْ

(مِنْهَا)

وَالْأَوَّلُ كَلَفْظُ أَسَدٍ لِلنَّقْوَ لِلرَّجُلِ لِلِاجْتِمَاعِ فِي قَوْلِكَ رَأَيْتَ أَسَدًا فِي الْحِمَامِ  
وَالثَّانِي كَذَا الصَّرَاطُ لِسَقْمِ اللَّتَّةِ وَلِلدِّينِ الْقِيمِ تَمْنَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اهِدْنَا الصِّرَاطَ لِسَقْمِ (قَوْلُهُ وَعَدَا التَّخْيِيلِ) أَيْ

منها وفيه نظر لان التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون الا مركبا كما سبق فكيف يكون قسما من المجاز للفرد ولو لم يقم الاستعارة بالافراد وعرفها بالمجاز الذي اريد به ما شبه به المعناه الاصل مبالغة في التشبيه يدخل كل من التحقيقية والتمثيلية في تعريف الاستعارة

الاستعارة التمثيلية وتقدم انها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وتسمى تمثيلا مطلقا وحيدنا فلاحاجة لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله في الاطول وقد يقال فسد للشارح زيادته على سبيل الاستعارة الايضاح بذلك الاصل المعروف (قوله أي من التحقيقية) أي التي هي قسم من أقسام المجاز للفرد ولناجا، الاعتراض الآتي (قوله لمع القطع) أي لا التحقيقية مع الاحتمال (قوله) ومن الأمثلة أي ومن أمثلة التحقيقية على القطع وهذا مقول القول (قوله التحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة) وصف احدي صورتين منزهتين من أمور لوصف صورة أخرى (١٨٧) فيه بحث لان المستعار

أبدا هو اللفظ البال على الصورة للشبه بها لوصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة فان تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكتبه للشيء فلا يأتى هذا التأويل في قوله لوصف صورة أخرى لأن المستعار نفس الشبه لا لفظه اللهم الا أن يقدّر مضاف وهو بان فكأنه قال ومن الأمثلة استعارة لفظ احدي صورتين منزهتين من أمور لبيان الصورة الأخرى فتكون الام في قوله لوصف صورة أخرى فافترض لاصلة استعارة اه فخرى أو يقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لا بعده بيانية ويجعل في الكلام مضاف محذوف وللشيء استعارة دالة هيئة هي احدي هيتين منزهتين من هيئة

(منها) أي من التحقيقية مع القطع قال ومن الأمثلة استعارة ووصف احدي صورتين منزهتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المتأني للافراد)

أنه يستلزم مجموعه لحال المتردد في أمر وقد تقدم بيان ذلك (منها) أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية وذلك أنه لما ذكر القسم الذي هو الاستعارة للمصرع بها التحقيقية على سبيل القطع بناء على ما ذكر من أن قسما من التصريح ليس هو على سبيل القطع قال ومن الأمثلة يعني من أمثلة التحقيقية على سبيل القطع استعمال ووصف احدي صورتين منزهتين من أمور لوصف صورة أخرى وعني بالوصف الأول اللفظ لأمهو المستعار وبه تتعاقب الاستعارة وعني بالوصف الثاني البيان لان الوصف يطلق عليه وهو المناسب هنا والتقدير ومن الأمثلة استعارة لفظ احدي صورتين منزهتين من أمور لبيان صورة أخرى ومن المعام أن الأول أن يقول لبيان الصورة الأخرى بالتعريف لان التشكيروهم أن المستعار لها غير احدي الصورتين المنزهتين والفرض أن لفظ احدها استعمالا لآخرى لا لغيرها وذلك كما تقدم في استعارة اللفظ البال على حالة الذي يريد الهاب فيقدم رجلا ثم يرد بالرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة في الطرفين انزعت من متعدد وذلك ظاهر (ورد) هذه التمثيل من الاستعارة التي هي من قسم المجاز المفرد (بأنه) أي وما ذكر بأن التمثيل المددود من الاستعارة (مستلزم للتركيب) اذ التمثيل كما تقدم أن ينقل لفظ حالة تركيبة الى حالة أخرى مثلها كما في أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وإذا كان التمثيل مستلزما للتركيب (للتأني للافراد) فلا يصح عنده أي التمثيل من الاستعارة كما فعل السكاكي وذلك لان الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهي تستلزم الافراد اذ هو وصف غير مفارق لها والتمثيل يستلزم التركيب اذ هو وصفه الذي لا يفارق فلو كانت الاستعارة تمثيلا لزم كونها موصوفة بالافراد والتركيب معا وما هما متنافيان فيازم من تنافي هذين الازمين تنافي ما بينهما أعني الاستعارة والتمثيل فلا يجتمعان في شيء واحد بأن يكون استعارة وتمثيلا كما اقتضاء عدما التمثيل استعارة اذ لو اجتماعا لاجتماعهما المتنافيان وذلك ظاهر وأجيب عن هذا بأن السكاكي إنما عد التمثيل من مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركيبية به كأن النية مشبهة بالسبع الذي هو مجازي فالشبه والهيئة التي هو مجازي السبع الذي هو

أمر بهيئة هي الهيئة الأخرى فتأمل هذا وكان الأولى للسكاكي أن يقول لوصف الصورة الأخرى بالتعريف لان التشكيروهم أن المستعار غير احدي الصورتين المنزهتين والفرض أن لفظ احدها استعمالا لآخرى لا لغيرها كما تقدم في استعارة اللفظ البال على حالة الذي يريد الهاب فيقدم رجلا ثم يرد بالرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة في الطرفين انزعت من متعدد وذلك ظاهر (قوله وورد ذلك) أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد (قوله مستلزم للتركيب) أي لان التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حال تركيبة موضع لمالي حالة أخرى (قوله للتأني للافراد) أي الذي هو لازم للاستعارة التحقيقية وذلك لان الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهي مستلزما للافراد اذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه

(قوله فلا يصح الخ) أي وإذا كان التركيب الذي هو لازم للتشثيل منافيا للأفراد اللازم للاستعارة فلا يصح الخ (قوله لأن تنافي الأوازم) أي كالأفراد والتركيب وقوله يدل على تنافي المازومات أي كالتشثيل والاستعارة التحقيقية فلا يجتمعان في شيء واحد بأن يكون استعارة تحقيقية وتعد لا فوجبان التشثيل لا يكون استعارة تحقيقية (قوله واللازم الخ) أي والا يدل تنافي الوازم على تنافي المازومات بأن كان يمكن اجتماع المازومات مع تنافي الوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود مازومه واجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب محال بإدباده لأدائه لاجتماع النقيضين وهو أفراد ولا أفراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع في أجوبة خمسة أتى بها الشارح استصارا للسكا كي وحاصل الاول أن السكا كي عدالتشثيل قسمان مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للأفرادية والتركيبية ولاشك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تشبيلا مستلزما للتركيب ولم يعد التشبيلا من الاستعارة التحقيقية الافرادية حتى يرد البحث (قوله وقسمه المجاز المفرد الخ) جواب عما يقال السكا كي قد قسم المجاز المتضمن للقائده كما مر الى استعارة وغيرها بعد أن ساء لنويا وعرف الغفوي كاقدم بأنه السكا كي المستعملة (١٨٨) في غير ما وضعت له فالزم أن يكون المتضمن للقائده قسما من المفرد وإذا

كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم أن تكون مفردة لأن قسم الشيء أخص منه ولازم الأعم لازم للأخص وإذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة فيسلم على عد التشثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله لا توجب الخ) أي بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه ليس أخص من القسم بل يبينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها فإن

فلا يصح عدمه من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لأن تنافي الوازم يدل على تنافي المازومات واللازم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المازوم والجواب أنه عدالتشثيل قسمان مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لامن الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الايض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون

لأن مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية أعم من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وإذا كان العدانما هو من مطلق الاستعارة الشاملة لا يوجد فيه التركيب فعد التشثيل منها صحيح انفاذه أن مطلق الاستعارة تكون تشبيلا مستلزما للتركيب وهو صحيح لصحة علاقتهما حيث لا تركيب وأما رد البحث لوعدهما من الافرادية فإن قيل السكا كي قد قسم المجاز المتضمن للقائده كاقدم الى الاستعارة وغيرها بعد أن ساء لنويا والغفوي عرفه كاقدم بأنه هو السكا كي المستعملة في غير ما وضعت له ومن اللغوي أن المتضمن للقائده قسم حيث ضمن للفرد وإذا كانت الاستعارة قسمين للضمن وقد تقرر أن قسم الشيء أخص منه فيلزم كون الاستعارة أخص من للفرد فتكون كل استعارة مجازا مفردا فحينئذ تستلزم الافراد لكونها أخص من للفرد لأن لازم الأعم لازم للأخص فيلزم من عدتها تشبيلية عدتها وهي مفردة بما يكون مركبا وهو فلا يصح دفع البحث بما ذكر قلنا لا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها وجعل الاستعارة قسمين للفرد أن تكون أخص من للفرد فتكون كل استعارة موت هذا على رأى السكا كي في معنى الاستعارة بالكناية وأما على رأى الصنف فلا يأتى ذلك

المجاز والاستعارة يجتمعان في نحو الاسد يطن على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة في التشبيه وينفرد المجاز المفرد في نحو العين تطلق على الرنة مجازا ومرسلا وتنفرد الاستعارة عن المفرد في نحو أراك تقدم جارا توخر أخرى وكما في تقسيم الايض الى حيوان وغيره فإن الحيوان التي قسمت اليه الايض بينه وبين الايض عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الحيوان الايض وينفرد الايض في الجص وينفرد الحيوان في الزنجبي واذ صرح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه صح تقسيمها للتشثيل وغيره فيان التركيب في التشثيل يلزم الافراد في غيره فيكون صدق المجاز للفرد عليها ما هو في الفرد الذي يجتمع من فيه لا فاجتناده عنه وأما قلنا بل يصح تقسيم الشيء الى ما هو في نفسه أي من حيث ذاته ليس أخص من القسم اشارة الى أنه من حيث أنه قسم لا بد أن يكون أخص لأن الحيوان من حيث أنه قسم اما يصدق على الحيوان الايض لكن الذي يغير به عنه يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كافي للثال وهما اندفع ما يقال فحصل هذا الجواب الذي أشار له الشارح بقوله وقسمه الخ أن قسم الشيء قد يكون أعم منه وهذا خال من التحقيق اذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشيء لا بد أن يكون أخص منه والحاصل أنه ليس غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال بأن قسم الشيء قد يكون أعم منه بل غرضه أن تقسيم المجاز للفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الايض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الايض فتأمل

(قوله على أن الخ) هذا جواب ثان يمنع كون القسم الذى قسمه السكاكى الاستمارة وغيرها المجاز للفرد وحاصله لانقسم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد حتى يقال كيف يجعل التثنية الذى هو مركب من أقسام المفرد بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز فقسمة الى الاستمارة وغيرها ثم قسم الاستمارة الى التثنية وغيرها وحينئذ قال قسم صادق بالركب (١٨٩) الذى هو بعض الاستمارة فلا يلزم

اجتماع الافراد من حيث ان القسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا والدليل على أن المقسم فى كلامه مطلق

على أن لفظ الفتحا صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز للفرد للفلسر بالكلمة المستعملة فى غير مواضعه لانه قال بدت تعرف المجاز ان المجاز عند السلف قسبان لقوى وعقل والقوى قسبان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى التثنية قسبان خال عن الفائدة ومتضمن لها ولتضمن لفائدة قسبان استمارة

المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بدت تعرف المجاز الخ وأما الجواب الأول فهو بقسمل أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد لكن لانعم من كون قسم الشيء كالاستمارة -

بماز افردا وذلك أنه يصح تقسم الشيء الى ما هو فى نفسه ليس أخص من القسم بل بينه وبين القسم عموم وخصوص من وجه كما اذا قسمت الأبيض الى الحيوان وغيره فان الحيوان الذى قسمت اليه الأبيض بينه وبين الأبيض عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى الحيوان الأبيض وينفرد الأبيض فى نحو الجص وينفرد الحيوان فى نحو الخي فى هذا تقسم المفرد الى الاستمارة وغيرها لا يستلزم كون الاستمارة أخص منه بل يجوز أن تؤخذ فى التقسيم على أن بينها وبينه عموم من وجه فيجتمعان فى نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة البالغة فى التشبيه وينفرد المجاز للفرد فى نحو العين تطلق على البيئة مجازا مرسلًا وينفرد الاستمارة عن المفرد فى نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا صح كون الاستمارة ليست أخص من المفرد بل بينها وبينه عموم من وجه صح تقسيمها الى التثنية وغيره فستلزم التركيب فى التثنية وستلزم الأفراد فى غيره فيكون صدق المجاز للفرد عليها أنما هو فى المفرد التى تجتمع معه فيه لا فائدة فرد عنه فيه وأعاقنا لا يلزم أن يكون القسم أخص فى نفسه أى من حيث ذاته إشارة الى أنه من حيث ذاته قسم لا بد أن يكون أخص لان الحيوان من حيث ذاته قسم انما يصدق على الحيوان الأبيض لكن اللفظ الذى عبر به عنه يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كما فى المثال على أنا انما نحتاج الى هذا فى دفع البحث أعني جعل الاستمارة التى انقسم المجاز اليها أعم من الاستمارة فى المفرد اذا ارتبنا بأن المجاز القوي أراد به السكاكى المجاز للفرد للفلسر بالكلمة الخ وأما ان تبين أنه أراد به مطلق المجاز فتقسيمه الى الاستمارة وغيرها ثم تقسيم الاستمارة الى التثنية وغيرها لا يضر لان القسم حينئذ يصدق بالركب الذى هو بعض من الاستمارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان القسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا وقد تبين من تقسيم السكاكى انه أراد بالمجاز ما هو أعم حيث قال بدت تعرف المجاز ان المجاز عند السلف يعنى مطلق للجواز لا للفرد قسبان لقوى وعقل والقوى قسبان راجع الى معنى الكلمة يعنى أنه قل من معنى الى معنى آخر وراجع الى حكم الكلمة يعنى أن اعرابه جعل موضع اعراب آخر بنقصان كلمة أوز بادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما يأتي والراجع الى التثنية قسبان خال من الفائدة وقد تقدم تخيله بالقييد يطلق على لفظه ومتضمن لها ولتضمن لفائدة قسبان استمارة وغيرها استمارة فقد ذكر من جملة أقسام المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة وبالضرورة أن كلاهما ليس هو للعرف بالكلمة المستعملة فى غير مواضعه أما كون العقلى ليس من هذا المجاز للعرف فلا نه هو اسناد الفعل وما فى معناه الى غير ما هو فليس بداخل فى جنس الكلمة أصلا وأما أن الراجع الى حكم الكلمة ليس من هذا المعرف فلا ن اعراب الذى هو محل التجوز ان قلنا انه معنوى فليس داخل فى جنس الكلمة قطعا وظاهرا وان قلنا

أهم منه وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثانى بالمتن فكان الراجح تقديم الجواب الثانى على الاول لأن الجواب بالمتن يجب تقديمه مناهضة فى مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله لانه قال بدت تعرف المجاز) أى بدت تعرف المجاز للمفرد بالتعريف المذكور (قوله أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره

أولا الذى هو المفرد (قوله راجع الى معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الأصلى الى غيره (قوله راجع الى حكم الكلمة) أى وهو أن تنقل الكلمة عن اعرابها الأصلى الى اعراب آخر بسبب نقصان كلمة أوز بادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجىء فى الفصل الآتى (قوله خال من الفائدة) وهو اسم لفظى للستعمل فى اللفيد وعكسه فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم

(قوله وغير استعارة) أي وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر الخ) هنا من تنمة الدليل الذي استدله على أن القسم في كلام السكاكي مطلق المجاز لا خصوص المجاز للرد المشار له بقوله لا قال الخ وحاصل كلامه أن السكاكي قد نجح من جملة أقسام المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة وبغير ضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المرفى بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما كون العقلي خارجا عنه فلا نه هو استدلال العقل أوقا من معناه في غير ما هو له فليس داخلا في جنس الكلمة وأما كون الرابع إلى حكم الكلمة ليس داخلا في ذلك المرفى بما ذكر فلا أن الاعراب التي هو محل التجوز سواء قلنا أنه معنوي أو لفظي غير داخل في جنس الكلمة قطعا فأعلى القول بأنه معنوي فظاهر وأما على القول بأنه لفظي فلا أن المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع معنوي مفرد اللفظ للسلق لا مالا يحقق له الابتساق لفظ آخر كنهنا وإذا كان هذان القسمان أعني المجاز العقلي والرابع إلى حكم الكلمة ليسا داخليا في المجاز المرفى بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز وجب أن يريد بالمجاز المنقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها (١٩٠) لأجل صحة حصر المجاز في القسمين العقلي واللفظي وحيث كان المراد بالمجاز المنقسم

وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلي والرابع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز باللفظ المذكور

أنه لفظي فلا يصدق عليه لفظ الكلمة أيضا لأن المراد بالكلمة ما يستقل والاعراب لا يستقل ولوقيل أنه لفظي وإذا كان هذان القسمان أعني الرابع إلى حكم الكلمة والعقلي ليسا داخليا في المجاز المرفى بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في تقسيم المجاز وجب أن يراد بالمجاز ما هو أعم من المفرد المرفى بما ذكر إذا لو أراد للعرف لزم إدخال أقسام في الشيء وليس تنسبه جميعا وإذا أراد مطلق المجاز فالجاري على أصل التقسيم والذي يعمل عليه التقسيم متى أمكن استيفاء جميع الأقسام بالعموم أو بالخصوص ومن جملة أقسام المجاز المركب والذي يناسب إدخاله فيه هو القسم المتضمن لفائدة كالأجنبي لأن المركب فيه فائدة للبالغة في التشبيه فيجب أن يراد بالمجاز المتضمن لفائدة ما هو أعم من المركب لاستيفاء أقسام مطلق المجاز حيث أريد إجراء التقسيم على أصله الممكن إذا لا وجه للدول عنه ولا يشر في ذلك تعريف المجاز اللفظي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لأن التعريف قصده ما ينصرف له اللفظ عنه الاطلاق كثيرا والألا المجاز اللفظي لنا أن نطقه على ما بهم الحسكي والافرادي والتركبي والاسنادي لأن ذلك كله مجاز وأصله اللغة أذ فيها اعتبار العقل المحض وإذا تقرر ما ذكر لم يرد البحث لأن المجاز المتضمن لفائدة لا تستوفي أقسامه والاستيفاء مطلوب في أصل التقسيم إذا انقسم إلى مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركبية إلى الاستعارة المخصوصة بالمفرد حتى يرد البحث إذ لو لم يرد مطلق الاستعارة اختل التقسيم أذهى قسمة الأخص إلى معناه وغيره وهو فاسد مع أن أصل التقسيم يأتى بالتخصيص فتحصل من هذا أن الجواب باحد أمرين إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن لفائدة الرابع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فنجعل الاستعارة مرادها مطلق بناء على أنه قد يبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين القسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فيجعل التقسيم

مطلق مجاز وجب أن يراد بالرابع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا للمفرد فقط والا كان المحصر في القسمين المذكورين باطلا لأن اللفظي حينئذ لا يشمل الرابع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللفظي الرابع لمعنى الكلمة المركب له تقرر شيئا العبدى وهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتفصيل هذا أن السكاكي قال للمجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الأصل سواء كان معنوي أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه

فيجب

المجاز العقلي والمجاز الرابع إلى حكم الكلمة ويكون المراد باللفظي ما ليس بقوله أي أنه المجاز الذي

اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو في حكمه بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل كان المفتاح واللفظي هذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أي إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح المحصر بينه وبين الرابع إلى حكم الكلمة والرابع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن لفائدة وغيره والمتضمن لفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الرابع إلى معنى اللفظ المتضمن لفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي بأحد أمرين إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن لفائدة الرابع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فنجعل الاستعارة التي جعلت قسما من المجاز المفرد مرادها مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركبية بناء على أنه قد يبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين القسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فنجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء لا لا تقسم فيلزم أن يراد بالمجاز



للتضمن لفائدة ما بهم للركب فيكون تقسم الاستعارة الى التمثيل للركب وغيرها لانافيه (قوله فيجب أن يرد الخ) فترفع على ما زعم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون القسم أهم أى وظاهر أن المجاز العقل والراجع لحكم الكلمة خارجان عن المجاز بلغنى المذكور فيجب كون القسم أهم من المجاز بلغنى المذكور وإذا وجب كون المراد بالقسم أهم من الكلمة بأن يرد به مطلق المجاز أهم من أن يكون لفظاً أو غيره وكلاً وغيرها وجب أن يرد بالراجع لمعنى الكلمة (١٩١) أهم من المفرد والركب ليصح

حصص المجاز بلغنى العام في القسمين العقلي والنقوى اذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصص المجاز في القسمين المذكورين باطلاً لان النقوى حينئذ لا يشمل الرجوع لمعنى الكلمة اذا كان مركباً فيقسم آخر خارج عن القسمين وهو النقوى الرابع لمعنى الكلمة المركب (قوله البحث الذي أورد المصنف على السكاك (قوله أن المراد بالكلمة) أى الواقعة في تعريف المجاز وقوله اللفظ أى وحيث أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وحينئذ سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) أى من قوله تعالى وكلمة الله هي العليا فإن المراد بكلمته تعالى كلامه لان قوله هي العليا في البلاغة والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام قاله يس ورددها الجواب بأن المطلق الكلمة على اللفظ من اطلاق الاخص

فيجب أن يرد بالراجع الى معنى الكلمة أهم من المفرد والركب ليصح الحصر في القسمين وأوجب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والركب نحو كلمة الله الثاني أن لا نسلم أن التمثيل يستلزم أن التمثيل به هو استعارة

على أصلهم من الاستيفاء فيلزم أن يرد بالمجاز للتضمن لفائدة ما بهم للركب فيكون تقسم الاستعارة الى التمثيل للركب وغيرها لانافيه فافهم والله الوفي به وكمره وقد أجيب عن هذا البحث بأجوبة أخرى أحدها أن المراد بالكلمة في تعريف المجاز اللفظ الشامل للمفرد والركب نحو وكلمة الله هي العليا أى كلامه وإذا أريد اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم ورد بأن المطلق الكلمة على اللفظ من اطلاق الاخص في عرف العربي على العام وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة نانها ا ما لانسلم أن التمثيل يستلزم التركيب به هو استعارة تمثيلية على التشبيه التمثيل فيها صح ذلك التشبيه صحت الاستعارة التمثيلية لانبتها عليه اذ لا يمنع من الاستعارة فيما صح التشبيه الا التعموض وكونها في ذلك التشبيه كالانماز والاصل عدم ذلك في كل فرد من أفراد التشبيه واذا صحت الاستعارة المذكورة فيما صح فيه التشبيه المذكور بناء على الاصل والتشبيه يجوز أن يكون طرفاه مفردين كما تقدم في تشبيه الأثر بالمتنقود وكأى قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً لان للثقل لفظ مفرد وقد شبه بالثقل وهو مفرد فيصح في نحو ذلك مما كان طرفاه مفردين والتشبيه فيه تمثيل أن ينقل لفظ التشبيه الى التشبيه فيكون استعارة تمثيلية يكون تشبيهها تمثيلاً وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هي ما يكون تشبيهها تمثيلاً فملى هنا يصح عد الاستعارة تمثيلاً مع افرادها اذ لا نسلم أن التركيب حينئذ ورد بأن غاية ان الاستعارة لا تستلزم أبداً التمثيل للركب لصحة أن تكون تمثيلاً مفرداً كما لا يصح انفاً أن تكون تمثيلاً مركباً وظاهر التقسيم أن كل تمثيل من أقسام المجاز للمفرد ولا يصح ذلك في المركب فيختل التقسيم على ظاهره وذلك كاف في البحث ومعمله على تمثيل للمفرد حمل على نادر يحتاج الى قرينة اذ الاكثر في التمثيل التركيب نعم يصح هذا الجواب دفعا لكلام المصنف لانه عند اللواخذة فظاهاه يقتضى أن التمثيل لا ينفك عن التركيب لقوله مستلزم للتركيب والجواب بقضى انفكاك كنهه وانما قلنا لانه عند اللواخذة فظاهاه اشارة الى أنه يمكن جملة على غير الظاهر بأن يحمل على معنى أنه قد يستلزم التركيب للثاني للأفراد فاذا حمل على ذلك لم يدفع بما ذكر بل بقي البحث كما هو وهذا كله اذا سلم أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائماً وسلم أن ذلك التشبيه يجري في المفردين وأما ان ادعى أن مجاز التمثيل أخص من التشبيه المذكور أو أنها لا يجريان معاني للمفردين فلا يصح هذا الجواب أصلاً وكونهما لا يجريان في المفردين هو الذي نسب الى المحققين وعليه فما تقدم محققاً يشبه التمثيل وأنه يجري في الترابيع المتنقود ضعيف قبل ولم ينقل عن أحد من المحققين أن تشبيه تمثيل أم اقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً غلب اتفاق على أنه تشبيه تمثيل يحمل على أن التمثيلتين المخصوصتين للتشبيه على أشياء متعددة اعتبرت هيتا طرفين فثبت احداها بالآخرى ولا يضري التركيب صحة التمييز عن ذلك مفرد لان

على العام وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة للمبينة على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب لان المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والركب فالتنظير بها يقتضى تخصيصها في التعريف بالركب وقد يقال ان التنظير هاهنا حيث ان الكلمة لم يرد بها في كل من الآيتين والتعريف بمعناها الخنقي وهو اللفظ انفرادي الموسوع لمعنى تأمل (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لان الدور والتميز عن منعدها لا تدعى الانعدها

ينزع منه ولا تمنع الدلالة علما بلفظ مركب فيجوز أن يبرهن الصورة المنترعة بلفظ مفرد مثل التل (قوله مبينة على التشبيه التمثيل) أي وهو ما كان وجهه منترعا من متعدد حيثما صح ذلك التشبيه تحت الاستعارة التمثيلية لا ينتأها عليه لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيل على اسم التشبيه صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) أي التشبيه التمثيل قد يكون طرفا مفردين أي فكذلك الاستعارة المنبينة عليه (قوله كافي قوله تعالى) أي كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فالتل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حاله الكفار بما فعله من استوقد النار أي وكشبهه التريا بنقود لللاحق في قول الشاعر :

وقد لاح في الصباح التريا كترى \* كنت قد ملاحية حين نورا

واذ صحت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفا مفردين فيجوز أن ينقل لفظ التشبيه المفرد إلى التشبيه بعد حذف لفظه فيكون لفظ التشبيه استعارة تمثيلية فصحت الاستعارة التمثيلية من أقسام المجاز للفرد وأن دفع الاعتراض على السكاكي ورد هذا الجواب بأمر منها وإن كان مبطلا لكلام المقرض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينبغي السكاكي الجواب عنه لأنه مثل التمثيل بتركب وهو في أراك تقدم رجلا الخ لكونه يرى اشتراط التركيب في التمثيل ومنها أن هذا الجواب مبني على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وأن ذلك التشبيه يجري في المفردين والذي نسب للمحققين أن كلام مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجري بأن في المفردين أصلا وعليه لما تقدم من أن تشبيه التريا بنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولا رد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة وأعلم أن الخلاف في كون التمثيل يستلزم التركيب أولا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة (١٩٣) السيد أيضا ذهب الشارح في حاشية الكشف إلى عدم الاستلزام وأنه أي التمثيل

مبينة على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفا مفردين كافي قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية مناط التركيب في الطرفين والوجه هو اعتبار أشياء ليست بأجزاء لمكانتها صحت وتلاصقت حتى صارت كالأجزاء وهو موجود فيها ذكر وعليه يكون التل ليس أحد الطرفين في الحقيقة وإنما دخلت أداة التشبيه عليه توسعا من حيث أنه يصدق على الهيئة وإن كان مفهوما محالفا وقائمة التعبير به الأشعار بالتركيب وأن المعتبر هو الهيئة المتضامة لأنه بنفسه أعني التل لا يصح فيه التشبيه من حيث المفهوم كالألغني إذ لا معنى لنقود لمثلهم كطالقي التل فلم أن الطرفين هما الهيئتان المتبترتان في أشياء عديدة مخصوصة أدلو ولي أداة التشبيه لفظا آخر فربما توهم أنه هو التشبيه أو التشبيه بخلاف التل فهو من حيث ذاته ومفهومه لا يصلح لذلك فأما أن المقصود الهيئة والأصل في الهيئة التشبيه بها أن ينقل

قد يكون تبعية كافي قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشف تمثيل لحالهم من تبسهم بالهداية فقال الشارح في حاشيته يريد أنه استعارة تمثيلية ورد السيد بأن التبعية لا تكون إلا في المفردات ضرورة أنها لا تكون إلا في معنى الفعل

ومتعلق معنى الحرف والتبعية لا تكون إلا في المركب فيبينها تناف وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن الاستعارة التمثيلية لا تكون الثالث المركبة بل مدارها على كون وجه التشبيه منترعا من متعدد ورد السيد بأن وجه التشبيه منترع من الطرفين وإذا كان كذلك فلا بد فيها من التعدد وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجهه منها لا مانع من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشيء الواحد ورد السيد بأن هذا مبني على نفي الوجود في الاستعارة التبعية من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات والتي الجزئية لا يترفع من متعدد والألزام الثاني لأن الجزئية مفردة جود دفعة والمنترع وجود شيئا بدسئى قال العلامة عبد الحكيم والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح والزام بما لا يبرهن إذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تنقل إلا بين متعدد أمضى المنسوب والمنسوب إليه فمما أدخلنا في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على أن لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريقين الأول وإن كان مفردا في حد ذاته فتأمل وذكر العلامة العقوفي أن قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة أوجه من التجوز أن قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل المقصود تشبها ضمرا في النفس وآق معه بلازمه الدال على وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكناية وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بملوكا له والتصاق به ثم أسمعنا في على التي هي من حروف الجر تبعيا لذلك التشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وإن قدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة الهندي والهدى وعكسه بهيئة راكب ومرتكب فنقل لفظ إحدى الهيئتين للأخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها كأن يقال في غير القرآن أولئك على مركوبهم الموصل للقصود أو نحو ذلك لكن استعني عن تلك الألفاظ بل لا نهائين من راكب ومرتكب وتقدر تلك الألفاظ في نظام الكلام بل في المعنى انتهى

(قوله الثالث أن إضافة الخ) للرادبالإضافة النونية فقوله واقتراها عطف تفسير وحامله أنا لأن لم أن التخييل فيه استعارة مركب  
وإنما فيه استعارة مفردة وكلمة واحدة وحيث لا تنافي بين الاستعارة التي (١٩٣) هي قسم من الجواز السمي بالكلمة

وبين التخييل لأن التخييل  
كلمة على هذا أيضا فقولهم  
أراك تقدم رجلا وتؤخر  
أخرى المستعار هو التقديم

والمستعار له هو التردد  
والتقديم كلمة واحدة وأما  
إضافته من جهة المعنى إلى  
الرجل واقتراح تلك الرجل  
بكونها تؤخر مرة أخرى  
فلا يخرجها عن تسميته  
كلمة فإن اللفظ المفيد  
لا يخرج بتفسيره عن  
تسميته الأصلية وأصل  
هذا الكلام التردد كتقديم  
الرجل مع تأخيرها ثم  
استمرت هذه الكلمة

المفيدة للتردد وأخذ منها  
الفعل ثما وهذا الجواب  
مردود لأنقطع بأن مجموع  
اللفظ المركب هو المنقول  
عن الحالة التركيبية إلى  
حالة أخرى مثلها من غير أن  
يكون لبعض المفردات  
اعتبار في الاستعارة دون  
بعض وحيث لا تقدم في  
قولنا تقدم رجلا وتؤخر  
أخرى مستعمل في معناه  
الأصلي والجواز إنما هو في  
استعمال هذا الكلام في  
غير معناه الأصلي أعني  
صورة ترددهم يقوم ليذهب  
فتلة يريدها فذهب فيقدم  
رجلا وتارة لا يريدها فيؤخر

الثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقتراحها بان شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة لا استعارة  
في مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم الإضافي إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار  
له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت وفي الشكل نظر أوردناه في الشرح

لفظها التركيبي جميعا إلى التشبيه وقد يستغنى بعض ألفاظ تلك الهيئة لكونه أخص دلالة من غيره  
كذلك كافي قوله تعالى على هدى من ربهم فإن فيه ثلاثة أوجه من التجوز الأول أن يقدر أن فيه تشبيه  
الهدى بمركوب يوصل إلى المقصود فأشهر التشبيه بالنفس وأنى معه بالوزن مما يدل على الركوب وهو  
لفظ على وهذا الوجه يصير معنى التركيب من التجوز من باب الاستعارة بالكناية والثاني أن يقدر  
أن فيه تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بأمر أراك بمركوبه والتناقب به ثم استعملت فيه على التي هي  
من حروف الجر تبعاً لذلك التشبيه وعلى هذا تكون الاستعارة فيه تبعية في الحرف والثالث أن يقدر  
أن فيه تشبيه مجموع هيئة الهدى والهدى وتمسكه به بهيمته أراك بمركوبه فقولهم فقل لفظ إحدى  
الهيئتين للأخرى فيكون من التخييل وكان الأصل أن ينقل مجموع اللفظ الهيئة للشبه بها كأن يقال  
في غير القرآن مثلاً أولئك على مركوبهم للوصول إلى المقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك  
الألفاظ بلى لأنها منبئة عن أراك بمركوبه وتقدير تلك الألفاظ لا في نظم اللفظ بل في المعنى كما تقدم  
نظيره في التشبيه وهو أنه يجوز حذف الشبه لا في نظم اللفظ كافي قوله تعالى وما يستوي البحران فإن  
التقدير للؤمنين كالبحر العذب والكفار كالبحر المر ولا يوجد في نظم التركيب إمكان هذا التقدير والفرق  
بين هذا التشبيه وبين الاستعارة أن الأول ينظم فيها عن الشبه أيضاً أن التشبيه في تشبيهه لا يصح جعل  
لشبه مكانه إلا يصح هنا أن يجعل مكان البحرين المؤمنين والكفار بدليل قوله تعالى ومن كل ناكول  
لحظاً إلى آخر الآية لا يشك في أن البلاغة بخلاف الاستعارة وإذا تحقق على ما ذكرنا التخييل  
يستأنم التركيب دائماً لم يتخيل لهذا الجواب صحة أصلاً والثالث أن لا نسلم أن التخييل فيه استعارة  
مركب وإنما فيه استعارة مفردة وكلمة واحدة وقولهم أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى للمستعار هو  
التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة فلا تنافي بين الاستعارة التي هي قسم من الجواز  
السمي بالكلمة وبين كونه تمثيلاً لأن التخييل كلمة على هذا أيضاً وإضافة هذا التقديم من جهة  
المعنى إلى الرجل واقتراح ما أضيفت له يكون الرجل يؤخر مرة أخرى وإفناء الكلمة بما افترقت  
به أي موافقتها ومقارنتها بما ذكر لا يخرجها عن تسميتها كلمة فإن اللفظ المفيد لا يخرج بتفسيره  
عن تسميته الأصلية فأصل التسمية أن التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استمرت هذه الكلمة  
المفيدة للتردد وأخذ منها الفعل ثما ورد هذا بأن فيه سدياً للتخييل الذي هو استعارة مركب  
لعدم واقفه بهذا الاعتبار إلى استعارة المفرد وكيف يصح هذا ومواقع كلام العرب في الاستعارة  
وتراكيب البلاغ فيها دالة بالاستقراء كافيه من له ذوق في الفن وهو صحيح النقل عن البلاغ فيه  
على أن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلها من غير أن  
يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض وهذا ما لا يخفى وهو المسمى بالتخييل  
فقد تبين أن جميع الوجوه مردودة وهذه الردود هي المذكورة في الطول وأوردناها مع زيادة بيان  
وإضافة ما يحتاج إليه والله الموفق عنه وكرمه ثم أشار إلى ما ذكر السكاكي في الاستعارة التخييلية

(٢٥ - شروح التلخيص - راجع) تلك الرجل مرة أخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة بلم البيان في شيء آخر وهو أنه

الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة في الترتيب باقية على حقيقتها والجواب الأول من هذه الثلاثة الأخيرة من ذلك فكأن الأول  
تقديم هذا الثالث على الأول كما هو عادة النظار (قوله وفي الشكل) أي وفي كل من الأجوبة الثلاثة الأخيرة

ومنها أفسر التخييلية بما استعمل في صورة وهمية عضة قدرتشابهة لصورة عضة هي معناه كلفظ الاظفار في قول الهذلي فانه لما شبه النية بالسبع في الاغتيل على ما تقدم أخذ الوهم في تصويرها بصورة

أي بلفظ لا تحقق لماعني منه عند الجوز لا في الحسن لعدم ادراكه

(١٩٤)

(قوله بما لا تحقق لماعنه)

(وفسر) أي السكاكي الاستعارة (التخييلية) بما لا تحقق لماعنه حسا ولا عقلا (بل هو) أي معناه (صورة وهمية عضة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي (كلفظ الاظفار في قول الهذلي) وإذا النية أنشبت أظفارها \* ألقيت كل تيمة لا تنفع (فانه لما شبه النية بالسبع في الاغتيل أخذ الوهم في تصويرها) أي النية (بصورته) أي السبع

بأحدى الحواس الخمس الظاهرة ولا في العقل لعدم ثبوته في نفس الامر ولما كان لا يحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له في الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) أي اختراعها للتخييلة بأعمال الوهم أيها لان الانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة وإذا استعملها الوهم تسمى متخييلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بأعمال الوهم أيها

نهيذا للاعتراض عليه بما فسرنا به فقال (وفسر) أي السكاكي الاستعارة (التخييلية) التي تقدم هي ان تذكر لوازم التشبيه مضافة للتشبيه لتدل على أنك أضمرت تشبيهه في النفس (نما) أي فسرنا بأنها لفظ قلل المعنى (لا تحقق لماعنه) أي لا يثبت لذلك المعنى الذي نقل اليه اللفظ المسمى بالتخييل (حسا) أي ليس بمعنى محسوس كمنى لفظ الاسد اذا نقل للرجل الشجاع (ولا عقلا) اذ ليس ذلك المعنى بأمر متحقق عقلا كمنى لفظ النور ينقل للعلم فانه ثابت في نفس الامر بالعقل ولم يحس (بل هو) أي بل ذلك المعنى الذي نقل اليه لفظ التخييل (صورة وهمية عضة) أي معنى صورة الوهم وفرض ثبوته فرضا وهميا عضا أي خالص الفرضية لا تنافه في نفس الامر بمعنى الخالص أنه لا يشوب ذلك المعنى شيء من الثبوت بالحس أو العقل الذي يثبت الأشياء على وجه الصحة في نفس الامر بل تلك الصورة وثبوتها أمر متروك نوهام عضا في حكمه بإطلاق نفس الامر وخالص النسبة الى الوهم الذي يثبت ما لا يثبت له وتلك الاستعارة التخييلية التي فسرت بما لا تحقق لماعنه (كلفظ الأظفار) المنقول لما يشبه الاظفار من صورة وهمية عضة (في قول الهذلي)

سمى استعارة تخيلية صكنا في الأطول (قوله عضة) أي خالصة من التحقق الحسي والعقل فقوله لا يشوبها الخ تفسير لقوله عضة ونص كلامه في الفتح المراد بالتخييلية أن يكون التشبه المتروك شبا وهميا عضا لا يحقق له الا في مجرد الوهم وهذا بخلاف اعتبار الخلف فان أظفار النية عندهم أمر محقق شابه نوهام الثبوت

وإذا النية أنشبت أظفارها \* ألقيت كل تيمة لا تنفع ثم أشار الى منشأ ثبوت تلك الصور بالوهم وكيفية ذلك الصور بالوهم بقوله (فانه) أي السبب في إثبات تلك الصور الوهمية أزا الهذلي (لما شبه النية بالسبع في الاغتيل) أي أخذ القوس واهلاكها بالقهر والتلبة انشد بذلك التشبيه ارتباط بين الموت والسبع في ذلك الاغتيل فانتقلت النفوس من الصور بالاغتيال الى موارمات التي بها يتحقق والى الصورة المبهودة تلك الموارمات فلاجل ذلك الارتباط الموجب لان ينقل ويثبت لأحد أمرين طبق ما ثبت للأخر (أخذ الوهم) الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الابليل (في تصويرها) أعطى الوهم بصور النية (بصورته) ص (وفسر التخييلية الخ) ش هذا اعتراض ثالث وهو أن السكاكي فسر الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لماعنه أي المراد منه وهو التشبيه ادلا يكون التشبه تحقق في الحس ولا في العقل وبعبارة الصنف حسا وعقلا وينبغي أن يقول حسا ولا عقلا ليكون نفاك الشكل منهما لا لهم وعهبا بل هو أي التشبه به صورة وهمية عضة كلفظ الاظفار في قول الهذلي \* وإذا النية أنشبت أظفارها \* فانه لما شبه النية بالسبع في الاغتيل أخذ الوهم في تصويرها بصورة واخترع لوازمه لنية من

لا يفتهاك اختلاط نوهم وتحقيق خلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يحقق له باستيادته (واخترع) ولا باستبلا ثبوته (قوله فانه) أي الهذلي (قوله في الاغتيل) أي أخذ النفوس واهلاكها بالقهر. والتلبة أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض للمستحيلات وتقدير الابليل بأعمال المتخيلة في تصويرها بصورة لان ذلك مقتضى المناهضة والارتباط ولو لم يكن صحيحا في نفس الامر والمراد بالوهم القوة الواهمة

واختراع مثل ما يلائم صورته ويتم شكله لهما من الهيئات والجوارح وعلى خصوص ما يكون قوام اغتيال النفوس به فاخترع لنية صورة مشابهة لصورة الاظفار المحققة فأطلق عليها اسما وفيه نظر لان تفسير التخيلية بمأذكرة وبميد

(قوله واخترع) عطف على تصويري وفي اختراع لوازم لما مثل لوازمه كالاظفار (قوله وعلى الخصوص) على معنى الباهو وهو متعلق بكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف وقوله به مؤخره من تقديم أي أخذنا وهم في اختراع لوازمه أي في اختراع ما يكون به قوام أي حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص وأشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق (١٩٥)

كعدم التعلق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة بكون بها قوام وجه الشبه فان قلت جعله قوام الاغتيال

بالاظفار ينافي ما سبق فلتأخر من أن الاظفار بها كمال الاغتيال لقوامه لان الاغتيال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فان به قوام الدلالة في التكلم قلت في الكلام حذف متاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاة وفي الاطول ان ما هنا منقول من السكاكي فهي عبارته ولم فيه التلحاح على فسادها اعتيادا على ما سبق فلا يقال أن

ما هنا متناقض لما تقدم (قوله فاخترع لما الخ) أي فصار قوام الاظفار لنية بصورة السبع بالتصوير الوهمي وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه اختراع الوهم لتلك النية صورة وهيئة مثل

(واختراع لوازم لها) أي لوازم السبع لنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي لنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك للتأخر الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لفظ اظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم الشبه به وهو الاظفار المحققة على الشبه وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها إلى النية

أي بصورة السبع اذ ذلك مقتضى التشابه والارتباط ولولم يكن صحيحا في نفس الامر (و) أخذ في (اختراع لوازمها) أي لوازم تلك الصورة التي استعمرها وهي مغرومات الاغتيال (لها) أي لنية بمعنى أن الوهم اتمثل بسبب ذلك الارتباط التنبهسي الى تصور لنية بصورة السبع واعطاء النية لوازم صورته جمعا واخترع لها بالخصوص ما يكون به قوام أي حصول وجه الشبه الذي هو الاغتيال لان هذه اللوازم أنسب بالاثبات من غيرها اذها دخل في تقرير وجه الشبه فكانها بخلاف اللوازم الأخرى فانما اخترعها وأثبتها تبرعا بواسطة شدة الارتباط والا فلا يحتاج اليها في التشبيه (ف) لما صور لنية كذلك ثبت لها بالصور الوهمي أنه قد (اخترع لها) أي تلك النية صورة وهيئة (مثل) صور (الاظفار) المحققة للاسد التشبيه (ثم) لما اخترع لها صورة تشبه في الشكل والقدر اظفار الاسد الحقيقية (أطلق) حيث دل (عليه) أي أطلق على ذلك المثل أعني مثل تلك الصور التي أشبهت الاظفار الحية (لفظ الاظفار) أي أطلق على تلك الاشكال الوهمية لفظ الاظفار للوضوح ولصور الحية بدرجة التشبيه فمل هذا تكون الاستعارة تخيلية تصريحية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل لمعنى تخيل أي متوهم بلا ثبوت أولاه أثبت مدلولها لا يثبت له أصله بواسطة تخيل ثبوت ذلك المدلول بالتخيل يفرض في الصورة أو في ثبوتها أو ما كونها تصريحية فلا تفتاد التمكنية لانه أطلق صراحة لفظ التشبه به وهو الاظفار للوضوح لمانية المحققة على الشبه التي هو الصور الوهمية الشبيهة بصور الاظفار المحققة حسا وكما صرح باللفظ التشبه به لمعنى التشبه سواء تحقق

الهيئات والجوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال للنفوس به فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم أطلق عليها لفظ الاظفار قلت وهذه العبارة تقتضي أن الاظفار يكون بها قيام وجه الشبه لأنها من القسم الآخر وهو ما يكمل وجه الشبه وقد تقدم عند الكلام في الاستعارة بالكتابة عكس فهذا بخلاف ما سبق من كلامه في التامخيص ناول بمحاو في الإشباع تصير بمحاو ذلك كونها أقرب إلى الصحة فان بالاظفار يكمل وجه الشبه لا يكون به قوامه فان الاغتيال يكون بالأنياب أيضا وفي هنا سؤال آخر على الصنف وهو ان يقال لان لم أن للتنبه ليس لها مخرج من العقل لمن للعقل ولا شك أنه تحتها في العقل يكون مشبها بالاظفار كاجلهم للحواف والجوع لباسا متحققا في العقل فكانت استعارة تحقيقية

صورة الاظفار المختصة بالسبع في الشكل والقدر (قوله ثم أطلق عليه لفظ الاظفار) أي الموضوع بصورة الحية بدرجة التشبيه (قوله فيكون استعارة تصريحية) أي وتخييلية نفسى بالاستعارة التصريحية التخيلية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل من معناه الأصلي لمعنى تخيل أي متوهم لا يثبت له في نفس الامر أو ما كونها تصريحية فلانه أطلق اسم التشبه به وهو الاظفار المحققة على التشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) أي التشبه بالاظفار المحققة (قوله والقرينة) أي على أن الاظفار نقلت من معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله اضافتها) أي الاظفار إلى النية فان معنى

لما فيه من النقص وأيضا فظاهر تفسير غيرهما بقولهم جعل الشيء لشيء كجعل لبيد لشال يدا

الأظفار الحقيقي ليس موجودا في اللبنة فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الاوهما لعدم امكانه حسا أو عقلا (قوله التخيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكتابة) أي وأما عند المصنف والقوم فيها استلزامان لا توجد احداها بدون الاخرى فالأظفار في المثال المذكور عندهم تشبيه والتشبيه فانه لا يكون بدون التخيلية كما يأتي عند السكاكي وكذا عند القوم خلافا لما صاحب السكشاف فانه يجوز وجود المكنية بدون التخيلية (قوله ولهذا) أي لكون التخيلية توجد بدون المكنية (قوله مثل لما) أي التخيلية (١٩٦) المنفكة عن المكنية (قوله فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة

في الأظفار فقط من غير استعارة بالكتابة في اللبنة) أي لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه فالتخيلية عندها مع عملا من السكبة (قوله انه) أي وجود التخيلية بدون المكنية (قوله لا يوجد له مثال في الكلام) أي البليغ والا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور وكونك لسان الحال التشبيه بالمستكم وزمام الحكم الشيء بالنافقة فان قلت بل قد وجد له مثال في كلام البلقاء كقول أبي تمام لا تنقني ماء البلاء فأنقني صب قد استبدت ماء بكافي فانه لما أضاف الماء للبلاء أخذ الوهم في تصور شيء للبلاء يناسب الماء فاستعار لفظ الماء الموضوع للحق

والتخيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكتابة ولهذا مثل لما بنحو أظفار اللبنة التشبيه السبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكتابة في اللبنة وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفي) أي في تفسير التخيلية بما ذكر (تصنيف)

أو فهم كانت تلك الاستعارة تصريحية لا مكنية عنها والقرينة على أن الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر كون معناها لا يوجد فيها أضيفت هذا الأظفار اليه وذلك المضاف اليه هو اللبنة والمعنى الأصلي غير صحيح فيها فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الاوهما لعدم امكانه حسا أو عقلا ولما فسر التخيلية باللفظ للنقول من معنى يحقق الى معنى متوهم صح عندهما أن تستقل هذه التخيلية عن السكاكي عنها بأن لا تعتبر فيه بالغة في التشبيه أصلا بل يصرح معها بالتشبيه فلها مثل السكاكي للتخيلية بنحو أظفار اللبنة الشبيهة بالاسد قد صرح بالتشبيه ولا استعارة مكنية عنها عند التصريح بالتشبيه والقرينة على التخيل يكتفي فيها إضافة للنقول الى غير ما لا يصلح له أصل بل وتكتفي قرينة ما يقرر بما ذكر أن التخيلية أعم مما عند السكاكي من المكنية عنها بخلاف المصنف فانه جعل التخيلية البات الوازم لتدل على التشبيه فإذا صرح بالتشبيه لم يحتج للدلالة فيبطل عملة التخيل فيبطل التخيل فلا توجد بدون السكاكي عنها كالمسوق فقرر بهذا أن نحافظ الأظفار قديكون تخيلا بدون الاستعارة بالكتابة كالمثال المذكور وعند المصنف اذا وجد نحو هذا التركيب تكون الأظفار ترشيعا للتشبيه لا تخيلا وقد تقدم ذلك قال المصنف انه أي ما اقتضاه كلامه من وجود نحو هذا التركيب بعيد جدا لا يوجد له في كلام البلقاء مثال ويحتمل أن يراد ما ذهب اليه من تفسير التخيل هو البعيد وبدل عليه قوله (وفي) أي وفي تفسير التخيلية بما ذكره (تصنيف) أخذ على غير الطريق السهلة لا يدرك المناسبة لما تقرر من القواعد بسهولة لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا بد لها دليل ولا تحس الحاجة اليها وتلك الاعتبارات هي تقدير الصور الحالية ثم تشبيهها بالحقيقة ثم استعارة اللفظ وفيه مع السكاكي عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك في كل مادة

في قوله تعالى فأذا تقاه الله لبس الجوع والخوف فأنكم قلتم ان الاستعارة فيه تحقيقه اما ان التشبيه فيه حسي ولا تفرع عليه أو عقلي بأن يكون أريد باللباس الشداء واللباس فكما جعلتم اللباس أريد به الشداء المحاص من الجوع وقتم تحقيقه لان التشبيه فيه متحقق في العقل فاجعلوا مقدمات الموت المتحققة في العقل أظفارا ولا يرد هذا على السكاكي لانه جعل الاستعارة في الآية تخيلا فاعترض للمصنف عليه بأمر أحدها أن فيما ذكره مسافا لكثرة الأعمال المذكورة والثاني أنه يخالف لتفسير

لصورة المشوهمة الشبيهة بالماء الحسي استعارة تصريحية تخيلية وهي غير تابعة للمكنية قلت قال في الايضاح لا دليل في هذا البيت على انفراد التخيلية عن المكنية لجواز أن يكون أو تمام شبه الملام بطراف شراب مكره لا تتأله على ما يكرها الشارب لمرارته أو بشاعتها فتكون التخيلية ميانة للسكاكي عنها وأنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه لان اللوم قد يسن حرارة الترام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الايام ثم أضاف التشبيه للتشبيه كافي لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء ومعنى البيت لا تنقني ماء البلاء فان ماء بكافي قد استبدت به وحصل به الرى وانقطع العطش

أي

(قوله أى أخذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للدراك (قوله لما فيه) أى لما فيه من كثرة الاعتبارات  
وهي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالحقيقة ثم استعارة اللفظ للوضع الصور الحقة لها وفيه مع السكتي عنها اعتبار مشبهين ووجوب  
ولفظين وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك في كل مادة أو قد لا يحسن بخلاف ما ذكره الصنف في تفسير التخييلية فإنه خال عن تلك الأمور لانه  
فسرها بإثبات الأمر المختص بالشبه به الشبه (قوله ولا تمس إليها حاجة) أى ولا تدعو إليها (قوله وقد يقال) أى في وجه  
التصنيف (قوله ان التصنيفية) أى فيما ذكره السكاكي في تفسير التخييلية وقوله أنه لو كان أى من جهة أنه لو كان الخ (قوله  
لوجب أن تسمى توهيمية أى لانها تقرر بالوهم لما تقدم من أن الصور للنية بصورة السبع والفتقر لها صورة أظفار شبيهة  
بالأظفار المحقة أياها هو الوهم أى القوة الواهمة (قوله وهذا) أى توجيهه للتصنيف للشار بقوله وقد يقال الخ (قوله لانه يمكن في  
التسمية) أى في تسمية شيء باسم (قوله أدنى مناسبة) أى بين الاسم وذلك للمسمى والناسبة هنا

(١٩٧)

موجودة وذلك لان الوهم  
والخيال كل منهما قوة  
باطنية شأنها أن تقرر ما  
لا يتوهم له في نفس الأمر  
فهما مشتركتان في المتعلق  
وحينئذ فيجوز أن ينسب  
لأحد القوتين ما ينسب  
للاخرى للناسبة بينهما  
والحاصل أن تصور الشبه  
بصورة الشبه به واختراع  
لوازم الشبه بمثالة الوازم  
للشبه به وإن كان بالوهم  
لكنه نسب للخيال للناسبة  
بينهما كما علمت كذا في اسم  
والأحسن ما تقدم عن  
الأطول وهذا أمان يحتاج  
اليه أن يتقرر في الاصطلاح  
تسمية حكم الوهم تخييل  
لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ  
فلا يحتاج الى الاعتذار  
عن السكاكي بأنه يكتفي

أى أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس إليها حاجة وقد  
يقال ان التصنيف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية لا تخييلية  
وهذا في غاية السقوط لانه يمكن في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر في  
الشفاء أن القوة السالبة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا  
(و يخالف) تفسيره للتخييلية بملء ذكر (تفسير غيره لها) أى غير السكاكي للتخييلية

أو قد لا يحسن وقيل ان التصنيف هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية  
لأنها لا تقرر بالوهم لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يمكن في التسمية أدنى مناسبة وهي موجودة  
بين الوهم والتخييل إذا هما قوتان باطنيتان من شأنهما تقرير ما لا يثبت في نفس الأمر فيجوز أن ينسب  
لأحد القوتين ما ينسب لالاخرى للناسبة بينهما هذا إذا قلنا ان التصور بالوهم وأمان قلنا انه الخيال  
نفسه لا توسع في قوهم وأخذ الوهم في تصور النية الى آخره لا في التسمية وهذا أيضا أمان يحتاج اليه  
أن لم يقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخييل لكنه تقرر فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكي  
بأنه يكتفي به في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة وأمان يحتاج الى ذلك فتوجيه الاصطلاح وبدل على  
أنه تقرر ذلك قبل السكاكي اصطلاحا لقول صاحب الشفاء ان القوة السالبة بالوهم هي الرئيسة بمعنى أنها  
هي الغالبة غالبا كما قيل ما ذكركم شيء مثل الوهم وهي الحاكمة حكما غير عقلي أى غير صحيح ولكن حكما  
تخييليا فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخييل وهو ولو أمكن أن يكون هو الذي اخترع التسمية  
أيضا لكن الأقرب أنه في مقام التعريف أمان يتكلم بالاصطلاح أو تقول ثبت بذكره اصطلاح  
يرتبه السكاكي بعد فلا اعتراض عليه (د) فياذهب اليه السكاكي من تفسير التخييلية بما  
ذكر وهو أنها نقلت بصورة وهمية وجاء آخر يعاب به أيضا وهو أنه (يخالف) في تفسيره  
التخييلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أى يخالف السكاكي غيره في تفسير ذلك الغير للتخييلية  
غيره فإن غيره فسرها بأنها جعل الشيء لشيء أى على سبيل اللبالة ومثاله بقول لبيد

فارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة وإلى هذا أشار المشرح بقوله على أنهم يسمون الخ (قوله ذكر في الشفاء) أي ذكر الامام  
أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا في الشفاء وهذا دليل لا ذكر العلامة وكان قال وما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكي  
قول أبي علي في الشفاء ان القوة الخ (قوله هي الرئيسة) أي الغالبة على الحيوان كما قيل لما ذكركم الوهم (قوله غير عقلي) أي غير صحيح  
كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله ولكن حكما تخييليا) أي فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخييل (قوله  
ويخالف تفسيره الخ) عطف على قوله وفيه تصرف وأمانه عطف على تصرف بأن يراد من الضل مجرد الحديث فيكون لسانا أي  
وفي مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله أنه يعاب على السكاكي فياذهب اليه من تفسير التخييلية بأنها لفظ لازم للشبه به للنقول بصورة  
وهية تخيل يثبتها للشبه من وجه آخر وهو أن تفسيره للتخييلية بما ذكره يخالف لتفسيره لغيره بما جعل الشيء الذي تقرر ثبوته على  
آخر غير صاحب ذلك الشيء كجمل اليد للثعلب بفتح الثين وهي الرمح التي تهب من الجبهة فاليد أمانه لحيوان التصرف

أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد لأن يجعل لها بدا فاطلاق اسم اليد على تفسيره استلزامه وعلى تفسير غيره حقيقة والاستمارة اثباتها للشمال كمالا في اللجاء التلوي في اليد في اليد حقيقة لتوينة وأيضا في لزمه أن يقول بمثل ذلك أعني بآيات صورة متوهمة في ترشيح الاستمارة لأن كل واحد من التخيلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم التشبيه المختصة به للشبه غير أن التعبير عن التشبيه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه وهذا لا يغير قرا والقول بهذا

ووجدت لشيء آخر مما في صاحب اليد وهو الشمال (قوله يجعل الشيء) متعلق بتفسير أي يجعل الشيء الذي هو لازم للتشبيه به لشيء الذي هو التشبيه (قوله لجعل اليد الشمال) أي في قوله

وغداة ربح قد كشفت وقرة \* إذا أصبحت بيد الشمال زمامها  
أي برغداف ربح قد زالت برودة الطعام الفقراء وكسوتهم وأيقاد النيران لهم وقوله وقرة بكسر القاف أي برد شديد عطف على ربح واظرف لكشفت وزمامها (١٩٨) فاعل أصبحت (قوله والاظفار لعنية) أي وحمل الاظفار لعنية في قول الهذلي

(يجعل الشيء لشيء) يجعل اليد للشمال والاظفار لعنية قال الشيخ عبد القاهر انه لاسلاف في أن اليد استمارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء أذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبعضهم في هذا الكلام

(يجعل الشيء لشيء) أي خالفه حيث قال هي جعل الشيء الذي تقرربونه للشيء لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء يجعل اليد للشمال بفتح الشين وهي الربح من الجهة المعلومه واليد أعالي الحيوان للتصرف جعلت لشيء آخر وهو الشمال وهي غير صاحب اليد وجعل الاظفار لعنية قال الشيخ عبد القاهر لاختلاف أن اليد استمارة يعني اليد المجهولة للشمال قال ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء شبه بمناه الأمل بل اليد لمناه الكس جعلت لغير صاحبها وذلك لانه ليس المعنى على أنه شبه شيئا بمعنى اليد ثم نقل لفظها إلى ذلك الشيء التشبيه إذ ليس معنى شيء شبه باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ليدل ذلك على أنك شبهت الشمال بالمالك للتصرف باليد في قوة تأثيرها لما نعرض له هذا كلام الشيخ مع زيادة بسط فيه وهو دليل على أن وقع الإجماع على أن نحو اليد للشمال ونحو الاظفار لعنية اتفق على أنها استمارة وقد يقال كيف يحكى الإجماع على أن نحو ذلك استمارة مع أن مذهب المصنف أن نحو ذلك حقيقة والجواب أن ذلك مغالطة لأن عمل الإجماع هو في إثبات اليد وتسميته استمارة بالاشتراك اللغوي نظرا إلى أن الاظفار ونحوها برزت لعنية فيها وما أشبهها بروز التسمير في العارية وليس إطلاق الاستمارة عليها باعتبار ما فسرت به من أنها كلمة استعملت فيها شبه بمناه الأصل لأن ذلك مخصوص بغير التخيلية والمكسني عنها إذ هما ليسا على مذهب المصنف وعلى

وإذا لعنية أنشبت أظفارها \* ألفت كل نجمة لاتنفع  
فلي تفسير السكا كي يجب  
أن يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون  
الطلاق اليد عليها استمارة  
تصريحه تخيلية  
واستمالا للفظ في غيرا  
وضع وعند غيره الاستمارة  
اثبات اليد للشمال ولفظ  
اليد حقيقة لتوينة  
في معناه الموضوع له وكذا  
يقال في أظفار لعنية على  
للذهنين (قوله قال الشيخ  
عبد القاهر) هذا استدلال  
على ما داه المصنف من  
أن التخيلية عند غير  
السكا كي جعل الشيء  
لشيء (قوله لاختلاف  
في أن اليد استمارة الخ)

\* إذا أصبحت بيد الشمال زمامها \* فان تفسيره يقتضي أن يجعل للشمال صورة متوهمة كصورة اليد لأن يجعل لها بدا فاطلاق اسم اليد على تفسيره استمارة وعلى تفسير غيره حقيقة وأما الاستمارة

كلمات

أي لاختلاف في أن اليد من حيث ما سافنا للشمال أو أن في

الكلام حذف مضاف أي لاختلاف في أن إثبات اليد استمارة ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي إذ ليس الخ فادفع بما قال ان قول الشيخ حجة على المصنف لانه أن يكون اللفظ استمارة ينافي ما دعاه من كون اللفظ حقيقة لتوينة والتجوز إنما هو في إثبات الشيء لشيء فان قلت قول الشيخ لاختلاف الخ لا يصح إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكا كي قلت الشيخ عبد القاهر متقدم على السكا كي فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكا كي فتني الخلاف منه صحيح (قوله ثم أنك لا تستطيع الخ) أي لاتنفع على ذلك وهذا كناية عن عدمه يقول ذلك لانه مستحيل والافتقار تركبه السكا كي وهذا الذي قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وابطال لمذهب السكا كي وان كان الشيخ لم يقصد رد عليه لان السكا كي متأخر عن الشيخ ولا يتأتى أن التقدم يقصد الدار على التأخر (قوله قد نقل عن شيء) كالجرحة إلى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله اذ ليس المعنى الخ) أي كما يقوله السكا كي (قوله بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك للتصرف باليد في قوة تأثيرها لما نعرض له فلا استمارة في إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد (قوله ولعوضهم) أي وهو الشارح الخ



(قوله كانت واهية) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها أن تفسير السكاكي واعتباره المصورة الوهمية وتشبيهها بالزم الشبهه واستمرار لفظها ومخالفته لغيره في تفسير الاستعارة التخيلية لاجل أن يتحقق معنى الاستعارة في التخيلية ألا يتحقق معناها الأعلى مذهبه لاعل مذهب المصنف وذلك لان الاستعارة كلمة استعملت فيها شبه بمنها ولا يتحقق هذا للشيء بمجرد جعل الشيء من غير توهم وتشبيه بمنها الحقيقي ولا يمكن أن يخص تفسير الاستعارة للدكور بنسب التخيلية لان التخصيص للدكور مخالف لما أجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخيلية قسم من أقسام المجاز اللغوي وحيث لا يمكن ذلك للتخصيص وحاصلها أن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ تفسير نوع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي والتخيل استعارة ومجاز لغوي باتفاق فلو خص تفسير الاستعارة للدكور بنسب التخيلية لزم أنها ليست قسم من المجاز اللغوي وقد أجمع السلف على أنها منه (قوله ينافسها في الشرح) وحاصلها أنا نختار تخصص تفسير (١٩٩) الاستعارة للدكور بنسب التخيلية

وقولك اتفق على أن التخيل مجاز لغوي باطل اذ لم يتفق على أن التخيلية مجاز لغوي بمعنى أنها كلمة استعملت فيها شبه بمنها والاملا تأني الخلاف وإنما اتفق على أنه مجاز كالجزء من اللفظ اذ فيه ثابت شيء لغير من هو له وأنه استعارة للشيء السابق وهو أن اللفظ يسمى بالتخيل منقول لغير من هو له وأثبت فيروز السمين في البرية ولما كان هذا عمل الواقع تأني الاختلاف في أنه هل هناك أمر وهي مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ يسمى بالتخيل فيكون التخيل أطلق عليه مجازا لغويا أولا تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا

كانت واهية ينافسها في الشرح نعم توجه أن يقال ان صاحب اللطائف في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصد القليل لغيره حتى يترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره

مقتضى كلام الشيخ من المجاز اللغوي للفسر بالكلمة المستعملة في آخر ما تقدم بل التخيل شبه بالمجاز العقلي ولكن إطلاق الاستعارة على الكلمة الخ أكثر وذلك يحتاج غيره إلى قرينة على الخلاف إنما هو في إطلاق نحو الانظار هل هو على مناهه فكان إثباته استعارة متفقا عليها أو على أمر وهي فكان إثباته كذلك أيضا لو خصص كلام مذهب أصحابه أن مذهب السكاكي العاقل بأن التخيلية اعتبر فيها تشبيه ما طلق عليه وهو وهي بالحي هو الجاري على ما فسرت به الاستعارة اذ هي كلمة استعملت فيها شبه بمنها ولا يمكن تخصيص هذا التفسير بنسب التخيليين لوجهين أحدهما أنه لو خصص كان النزاع لفظيا اذ يميز التخيل متفقا على أنه ليس استعارة من جهة الشيء اذ هي كلمة استعملت الخ والغرض على هذا أن الكلمة في آخر تعريف الذي هو الاستعارة لا يصدق على التخيل فليس التخيل استعارة قطعا على هذا من جهة الشيء يبنى النزاع في أنه هل يسمى بها أولا والآخر أنه لا تأني اذ من الواضح أنه تفسير نوع من المجاز اللغوي الذي هو الاستعارة فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي والتخيل استعارة ومجاز لغوي بالاتفاق وقد ردد في الطول بمحاطة مع الباطل أن الجزء اللغوي للفسر بالكلمة المستعملة الخ مخصوص بنسب التخيلية ولكني هنا ونفي بالاختصاص أن غيرها مقطوع بدخوله في التعريف وأما ما فيه فاحتمل أن يدخل بناء على أنها لغويان وأن لا يدخل بناء على أنها من أفعال النفس والتخصص على هذا الوجه لا ينافي وجود الخلاف اللغوي فيها كما سبقته وأما قولك اتفق على أن التخيل مجاز لغوي فباطل اذ لم يتفق على أن التخيلية مجاز لغوي قطعا على معنى أنه كلمة استعملت فيها شبه بمنها والاملا تأني الخلاف اللفظي وهو مذهب وكاسيتين وإنما اتفق على أنه مجاز كالجزء من اللفظ اذ فيه ثابت الشيء فليس هو أنه استعارة بل الشيء السابق وهو أن اللفظ يسمى بالتخيل

في لبايتها للشيء كما قلنا في المجاز العقلي الذي تشبهه في حقيقة قلت هذا من المصنف ويتفق أن الجزء العقلي استعارة بالسكاكية وهو لا يرى ذلك بل رد على السكاكي القول به فهو مناقض لما قلناه في أوائل

الاختلاف معنوي قطعا اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على كونه مجازا فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخاطئي فاسد (قوله نعم الخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفته تفسيره للتخيلية لتفسير غيره وحاصلها أن اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يوجه عليه لا ليس مقلا لغيره وادّاهم خروج من مرتبة التقليد في هذا الشأن كان له مخالفة غيره اذ اصح ما يقول لاسيا في الامر الذي يرجع الى اختلاف في اعتبار ولا يهمل قاعدة لغوية كما هنا وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجته بدون فائدة يستدعيها لا يستدعي ثم انه يشكل على قول السكاكي ما ذا جع بين الشيء والشبه به في الاستعارة بالسكاكية كما تقول أظفار البقرة السبع نصبت بفلان فان أظفار اللبنة عنده مجز واطفار السبع حقيقة فيازم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيانون يقولون بمجازه وأما قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وأما التجو في إثباتها لآنية وادّاهمها إليها قال الفري ويمكن الجواب عن السكاكي بأنه يقدر في مثل هذا التركيب أظفار آخر بأن يقول القديم

يقضي أن يكون الترشيع ضربا من التخيلية وليس كذلك وإضافته للتخيلية أهم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية كما في بيت المثل أو غير تابعة بأن (٣٠٠) يشخيل ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة فيستعار لها اسم الصورة

الحقيقة والثانية بسيطة جدا ويدل على إرادته دخول الثانية في تفسير التخيلية أنه قال حسنا بحسب حسن السكنى عنها

(ويقضي) ما ذكره السكاكي في التخيلية (أن يكون الترشيع) استعارة (تخيلية لازمة مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من إثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيع لأن في كل من التخيلية والترشيح إثبات بعض ما يخص للشبه فيكأن ثبت لثنية التي هي الشبه ما يخص السبع التي هو الشبه من الأظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى التي هو الشبه ما يخص للشبه الذي هو الاشتراء الحقيقي

أظفار الثنية وأظفار السبع كما تقرر في نظائره (قوله) ويقضي ما ذكره السكاكي في التخيلية وهو أنه يؤي بلفظ لازم للشبه ويستعمل مع للشبه في صورة وهمية شبيهة بلزم الشبه (قوله) أن يكون الترشيع أي ترشيح الاستعارة للصرحة كما يدل عليه الشارح

منقول لغير معناه وأثبت له فبرز فيه بروزا للستبر في العار يوما كان هذا محل الوفاق كما تقدم تأتي الاختلاف في أنه هل شبه بأمر دعي يفرض هناك معناه فيكون الشخيل أطلق عليه مجازا لنويا أولا تشبيه فهو حقيقة لثنية وهذا الاختلاف منزهة قطعا عما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على أمجاز وعلى كل حال قد اتفق على أن اللفظ قد استعير وأثبت لدلوله لما لا يناسب معناه الأصلي ففقدت لثنية أن تزييف كلام للصنف ٤٤ ذكر فاسد فمقال اعتراض للصنف على السكاكي بأن تفسيره يخالف تفسير غيره حاصله أنه لم يقل غيره وأدغم خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن فله مخالفة الغير وأدغم ما يقول لاسيا في الأمر الذي يرجع إلى اختلاف في الاعتبار ولم يهدم قاعدة تقوية كما في هذا إذ حاصله التصرف في الاتفاق على ما له ومعناه إنما زاد بهذا التصرف احتمالا بغيره الوضع والتعبود بالذات فإنه قد اتفق على أن الأظفار مثلا ما أثبتت لأصحابها واختلف هل يعتبر أمر دعي ينقل إليه أو لا مع الاتفاق على أن الأمر دعي عدم لأحاصل له خارجا وذلك لأهم قاعدة ولا يفسد حاصل للسكنى وهو تشبيه ما أضيفت إليه غيره ولو كان الحلف بنفسه معنويا إذ لا ضرر فيه باعتبار المقصود بالذات قيل ولكن لا يخفى أن مخالفة الاصطلاح القديم من غير ضرورة مما لا ينبغي تأمله ثم أشار إلى اعتراض آخر على السكاكي في تفسيره التخيلية فقال (ويقضي) ما ذكره السكاكي في التخيلية وهو أن يؤي بلفظ اللازم للشبه ويستعمل مع للشبه بصورة وهمية تشبه بمعناه الذي هو لازم للشبه (أن يكون الترشيع) أي يقضي صحة كون الترشيع استعارة (تخيلية) بل وجه كون التخيلية ترشيعا والذي عليه المستبرون من أهل الفن التفريق بينهما وأما فلان فذهب يقضي ما ذكر (لازم) صحة (مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية (فيه) أي في الترشيع وإذا صح في الترشيع ما ذكر في التخيل صح في التخيل ما ذكر في الترشيع وأدلى في أحد هاتين ثمانية في الآخر والذي ذكر في التخيل هو كما ذكرنا أن ينقل لفظ اللازم للشبه إلى صورة وهمية في المشبه وهذا صحيح في التخيل والذي ذكر في الترشيع هو أن يذكر لفظ اللازم مع للشبه أيضا ولاشأن أن الزوم لكونه يفرض المشبهات لا يمنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم للشيء ترشيعا والسبب في الصورة الوهمية موجود في ما يسمى بكل منهما وهو البانة في التشبيه والباطن بين المشبهين بطايع معناه أن يكسب الزوم أحدها ما كسب الآخر وهذا القدر استويا فيه وهو كاف في صحة ما اعتبره في كل

وأما فلان فذهب يقضي ما ذكره السكاكي في التخيلية وهو أن يؤي بلفظ اللازم للشبه ويستعمل مع للشبه بصورة وهمية تشبه بمعناه الذي هو لازم للشبه (أن يكون الترشيع) أي يقضي صحة كون الترشيع استعارة (تخيلية) بل وجه كون التخيلية ترشيعا والذي عليه المستبرون من أهل الفن التفريق بينهما وأما فلان فذهب يقضي ما ذكر (لازم) صحة (مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية (فيه) أي في الترشيع وإذا صح في الترشيع ما ذكر في التخيل صح في التخيل ما ذكر في الترشيع وأدلى في أحد هاتين ثمانية في الآخر والذي ذكر في التخيل هو كما ذكرنا أن ينقل لفظ اللازم للشبه إلى صورة وهمية في المشبه وهذا صحيح في التخيل والذي ذكر في الترشيع هو أن يذكر لفظ اللازم مع للشبه أيضا ولاشأن أن الزوم لكونه يفرض المشبهات لا يمنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم للشيء ترشيعا والسبب في الصورة الوهمية موجود في ما يسمى بكل منهما وهو البانة في التشبيه والباطن بين المشبهين بطايع معناه أن يكسب الزوم أحدها ما كسب الآخر وهذا القدر استويا فيه وهو كاف في صحة ما اعتبره في كل

الكتاب فليتأمل الثالث أنه يلزم أن يكون ترشيح الاستعارة استعارة تخيلية لازمة ما ذكره لان الترشيع فيه أثبت بعض لوازم للشبه المختصة بالشبه الآن التمييز عن الشبه في التخيلية بلفظه الموضوع وهو في الترشيع بغير لفظ وهذا لا يفيد فرقا والقول بذلك يقضي أن يكون الترشيع ضربا من التخيلية وليس كذلك الزايم ذكره الصنف في الإيضاح أن إطلاقه أن التخيلية ما استعمل في صورة متوهمة مشابهة لحقيقة يقضي أنه لا يشترط في التخيلية اقترانها بالاستعارة بالكناية لاه أطلق

في قوله رأيت أسدا له ليدتخيل أيضا لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص للشبه به للشبه مع أنهم جعلوا ترشيعا

وحاصل اعتراض الصنف على السكاكي بالفرق بين الترشيع والتخيل (قوله كذلك أثبت الخ) أي فقد شبه اختيار من الضلالة بالاشتراء واستعارة اسمه واشتق من الاشتراء اشتراوا يعني اختاروا وأثبت الخ وهو التجارة في قوله فارجع تجارتهم ترشيح

منى كانت تابعة كما في قوله فلان بين أنياب النية ومحالها وقلمنا نحن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجنت في قول اللطائي

لانتقى ماء اللام فأتى \* صب قد استندبت ماء بكائي

فان قيل لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للكسبية فيها التابعة لتغير المكاني عنها (٢٠١) قلنا غير المكاني عنهما المصرح

بها فتكون التابعة لها

من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هنا أيضاً أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعمالين تخيليين اذ لا فرق بينهما إلا بأن التمييز عن الشبه الذي أثبت له ما يخص الشبه كالنية متلاف في التخيلية بلفظه للوضوح له كلفظ النية وفي الترتيب بغير لفظه كلفظ الاشتراء المبرر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو للشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له

منه ما يكفي في الفساد أن يصح في كل منهما ما يصح في الآخر لأن ذلك يحقق الاختلاط بين حقيقة كل منهما مع حقيقة الآخر والتفريق بينهما بأن ما صح في أحدهما اعتبر وقوعه فيه وما صح في الآخر لم يعتبر وقوعه في ذلك الآخر دعوى بلا دليل وتفرق بما يصح ارتفاعه فلا يوتق بوجود الحقيقة المخالفة والناس كلهم على اختلافهما ولا يقال الفرق بينهما أن الترتيب عبر فيه عن الشبه باسم الشبه كما تقدم في قوله

لئى أسدشاكى السلاح مقنق \* له ليد أظفاره لم تقم

آتى باللازم للشبه وهو الابدع للشبه لكن عبر عنه باسم للشبه وهو الاسد والتخييل عبر فيه عن الشبه باسمه كما تقدم في قوله \* واذ النية أنشبت أظفارها \* فان الأظفار آتى بها وهو اسم اللازم للشبه بجمع الشبه لكن عبر عن ذلك الشبه باسمه وهو النية لأننا قول هذا تفريق بمجرد التحكم ولا عبرة به أدل على الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيها معاً كما قرئناه فكما لا يمنع التمييز عن الشبه صاحب الصورة الوهمية بنفس لفظه فكما لا يمنع التمييز عنه بلفظ صاحبه لأن التمييز ليس ضد الصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المتفضية لاختراع الاولان فالباست يقول اذا صح اعتبار الصورة الوهمية في التخيل والترتيب فليقدر في كل منهما أو يدقق اعتبارها في كل منهما فان سلم الحميم المساواة فليدعيان اذ لا يمان بما ذكر وان ادعى اعتبارها في كل منهما إلا أن أحدهما يسمى ترشيحاً وهو ما يمر فيه من المشبه باسم للشبه والآخر يسمى تخيلاً وهو ما يمر فيه من المشبه باسمه واعترف بأنه لا تفريق من جهة المعنى وإن التفريق اصطلاحى رد عليه بأن الاصطلاح التحكمى لا عبرة به بأن الترتيب حقيقة أو مجاز حقيقة فلا صورة وهمية فيه اتفاقاً اذ من يجوز في الترتيب المجاز كما تقدم أن يجعله ما أطابق في اللفظ على ما تحقق حساً وعقلاً ويجعل افادة ذلك اللفظ للترتيب باعتبار أصله فإذا تحقق أن ما اعتبر في التخيل يصح في معنى الترتيب فما

وعدل أيضاً على ارادته ذلك أنه قال حسن التخيلية بحسب حسن المكاني عنهما منى كانت تابعة لها كما في قوله فلان بين أنياب النية ومحالها وقلمنا نحن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استهجنت في قول اللطائي

لانتقى ماء اللام فأتى \* صب قد استندبت ماء بكائي

وهذا منه يقتضى أن التخيلية قد تكون غير تابعة للكسبية فلن قيل لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للكسبية التابعة لتغير المكاني عنهما المصرح بها فتكون التابعة لها ترشيحاً لا اشتراطاً وهو

(٢١ - شروح التلخيص - رابع)

لئى أسدشاكى السلاح مقنق \* له ليد أظفاره لم تقم

فقد آتى باللازم للمشبه وهو الابدع للمشبه لكن عبر عنه باسم للمشبه وهو الاسد وأما التخيل فليعتبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذ النية أنشبت أظفارها فان الأظفار آتى بها وهي اسم اللازم للمشبه بجمع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه

ترشيح الاستمارة وهومن أحسن وجود البلاغة فكيف يحس استهجانها وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كأن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته وأمراته فتكون التخيلية (قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) إنما كان هذا الفرق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر لأن هذا الفرق يوجب مجرد التحكم لا عبرة به إذ المعنى الذى يحس اعتبار الصورة الوهمية موجود فيها مما كما علمت فكأن لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التمييز عن المشبه بنفس لفظه فكأن لا يمنع من اعتبارها (٢٠٢) التمييز عنه بلفظ مصاحبه لأن التمييز ليس ضد الصورة الوهمية التى اقتضاها وجود المبالغة فى التشبيه

وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى التوهم فى التخيلية وعدم اعتبارها فى الترشيع فاعتبارها فى أحدها دون الآخر تحكم والجواب أن الأمر الذى هو من خواص التشبه به لا يقارن فى التخيلية بالمشبه كالنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للتشبه وفى الترشيع لا يقارن بلفظ التشبه به بل بمرجع الذى لا تشبه به جمل كأنه هو الذى مقارنا للوازمه وخواصه حتى أن التشبه به فى قولنا رأيت أسدا يقتصر أقرانه هو الأسد لا الوصف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس

تقدم مما تفاق على أنه ترشيح وهو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين لقاتل أن يجعله من باب التخييل بأن يجعل الريح والتجارة تخيلا فيقول لما استعبر الاشتراء لاختيار الضلالة على الهدى أثبت للتشبه وهو اختيار الضلالة على الهدى صورة وهمية هى صورة الريح والتجارة الذين هم من لوازم التشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى فأطلق لفظ اللازم على الصورة الوهمية للثبته للتشبه فيكون فى الريح والتجارة تخيلية على حد ما قل فى الانطباع للنية إذ لا مانع من ذلك فتستوى حال الترشيع والتخييل والناس على اختلافهما وقد تقدم أن التمييز عن التشبه بلفظه فى الترشيع وعنه بلفظ التشبه فى التخييل لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية فان قيل الترشيع ليس الا حقيقة لا مجازا حقيقيا والتخييل لا يمكن فيه إذا لم يدان بكون مجازا فلو بالاعتبار الصورة الوهمية فافترا قلنا ما تمنع فيه المجاز الحقيقى كما فى الآية إذ نرى فى التجارة استعير لنى الانتفاع بالأعمال قطعا كما هو للتبادر وعلى تقدير تسليمه بما عيى ديان بعض المحال يصلح لترشيح دون التخييل وكل ما صلح فيه التخييل صلح فيه الترشيع وللطوبى للباينة لا العموم بالإطلاق على أنا لا نسلم تعيين بعض المحال المتجاوز الحقيقى بل قول لا مانع من أن نعتبر الصورة الوهمية فى الآية كافترا ولا تراعى استمارة اللفظ لمعنى حقيقى أى ضرورية فتعطل ما ذكرنا تفسير السكاكى للتخيلية بغض

منها واعتبارها فى أحدها دون الآخر تحكم (قوله والجواب) أى عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكى المشار له بقول المصنف ويقتضى الخ وحاصله أن التشبه فى صورة التخييل لا عبرة بلفظه وقرن بما هو من لوازم التشبه به وكان ذلك اللازم متافيا للتشبه ومعمرا لفظه جعلناه لفظا لهم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للتشبه

لأن إثبات ما ينظر حقيقة ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه وفى صورة الترشيع لما عبر عن التشبه بلفظ التشبه وقرن بما هو من لوازم ذلك التشبه ليحتج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم النافرة مع إمكان اعتبار لفظ التشبه مع لازمه التشبه (قوله وفى الترشيع) أى على أصله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للتشبه أى الحقيقى والسكاكية منصبة على القيد أى قوله مقارنا ولا فال تشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى أن التشبه به) حتى لا تفرغ منزهة الفناء أى قاله شبيه فى قولنا رأيت أسدا يقتصر أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير باسمه مقارنا لازمه للتشبه وهو الرجل النجاشى فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيع مجازا

من أحسن البلاغة فكيف يصح استهجانها ورأى المصنف أن التخيلية لا بد أن تكون تابعة للكنية وأجيب عن بيت أبي تمام بجواز أن يكون شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كأن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته أو مرارته فتكون التخيلية تابعة للكنى عنأواله بالماء نفسه لأن الوم قد يسكن حرارة الترام كأن الماء يسكن خليل الاوام فيكون تشبيها على حد قوله

والريح طامب بالصوم وعسبرى \* ذهب الاصيل على لجين الماء فيكون تشبيها كما صرح به المصنف فى التشبيه كما سبق ولا يكون استمارة والاستهجان حاصل على

الوهية لعدم النافرة مع إمكان اعتبار لفظ التشبه مع لازمه التشبه (قوله وفى الترشيع) أى على أصله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للتشبه أى الحقيقى والساكنية منصبة على القيد أى قوله مقارنا ولا فال تشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى أن التشبه به) حتى لا تفرغ منزهة الفناء أى قاله شبيه فى قولنا رأيت أسدا يقتصر أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير باسمه مقارنا لازمه للتشبه وهو الرجل النجاشى فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيع مجازا

في قوله تامة للمكي عنها أو بالماء نفسه لان الوم قد يسكن حرارة الترام كأن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حدلين للماء فها من الاستعارة والاستعارة على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكرره أو بشراب مكرره ولهذا لم يستعجن نحو قولهم أغظت فلان القول وجرت منه كاسا مرة أو سقيته أمر من العلقم

(قوله بخلاف ماذا قلنا رأيت شجاعا يفتقر أقرانه) هنا التركيب فيه استعارة مكينة و يفتقر تحصيل وقوله فانا نحتاج الى ذلك أي نتوهم صورة واعتبار مجازي في الافتراض لانه لم يذكر في الملكية التشبيه حتى يقال استعير اسمه مقارنا لازمه وأما ذكر فيها التشبيه وهو لا ارتباط له بل لازم التشبيه بل هما متعارفان فاحتيج إلى اعتبار أمرهم فيكون لازم التشبيه مستملا فيه هذا حاصله وفي هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح إلا في المصرة ولا ترشيح في الملكية (٢٠٣)

فيشكل الأمر لان الترشيح فما يفتقر بلفظ التشبيه نحو غلاب اللينة نسبت فلان فافتسته ففتضى ماذكره من الجواب أنه لا بد من اعتبار أمرهم في يستعمل فيه الترشيح كالتخييل الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج إلى اعتبار صورة وهيئة كذا أجاب القنري وحاصله أنه لما ذكر التشبيه بـ لازمه مع التشبيه واعتبر في أحداه وهو التخييل استعماله في صورة وهيئة خبر الترشيح فهو يجر فيه ما جرى في الأمر الآخر الذي هو التخييل فان قلت اذا كان التشبيه في قولنا رأيت أسدا يفتقر أقرانه الأسدا لوصوف بالافتراض والستعار اسمه القنري لازم بـ أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة

بخلاف ماذا قلنا رأيت شجاعا يفتقر أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح إثباته للشجاع فليتلأم الى استوائها والترشيح والناس على اختلافهم وان وجه الاستواء أن الصورة الوهمية يصح اعتبارها في الاستعارة التصريحية كاصح اعتبارها في الملكية عنها اذ التعبير بلفظ التشبيه لا يعم من اعتبارها كما عبرت في التعبير عن التشبيه بلفظ التشبيه وقيل أجيب بان عند التعبير عن التشبيه بلفظه وقرانه بما هو من لوازم التشبيه وكان ذلك اللازم متافيا للتشبيه ومنافرا للفظ وهو صورة التخييل جلنا لفظ اللازم للقرن عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للتشبيه لان اثبات ما بانافرق حقيقة ظاهرا وباطنا بالتبادر ما يجب اجتماعه وعند التعبير عن التشبيه بلفظ التشبيه وقرانه بما هو من لوازم ذلك التشبيه وهو صورة الترشيح لا يحتاج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم للتافرة مع إمكان اعتبار نقل لفظ التشبيه به مع لازمه وهذا هو السر عند من يجعل الفرق بينهما هو كون التخييل مع الممكنة والترشيح مع التصريحية مع زيادة أن الترشيح يز يدكونه ما به القول والكمال بخلاف التخييل فان قيل نقل لفظ اللازم في الترشيح ان كان لدخول معناه في التشبيه فليس ترشيحا خروجا للترشيح عن التشبيه اذ هو أقوى به وان كان مع عدم دخول معناه في التشبيه فنقله مع معناه لا يفي آخر يصير كلفظ لعدم الفائدة وعدم محته في نفسه بل صورته صورة الكسب حينئذ اذا تجاوز يتفي به الكسب فلنا بل يجب خروج معناه عن التشبيه ليكون أقوى وكونه كالنحو لعدم الفائدة غير مسلم بل فيه فائدة التقوية ويكني في محته في نفسه تلك الفائدة ونفي كونه كنبأ ذلك ظاهر في هذا قول من قال اذا قلنا رأيت أسدا يفتقر أقرانه فالتشبيه به هو الأسد الموصوف ونقل اللفظ مقارنا لوازمه وخواصه اذ كان المجموع هو التشبيه به فلا يحتاج الى اعتبار صورة وهيئة بخلاف قولنا شجاع يفتقر أقرانه فانه يحتاج الى ذلك ليصح إثباته للشجاع يجب عمله على معنى أشبهنا بذات الأسد من حيث هي وتلك الوازم جلنا هاتين بداهة لتبين لتقدير ين لانه كان ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكرره أو بشراب مكرره ولهذا لم يستعجن أغظت فلان القول وجرت منه كاسا مرة أو سقيته أمر من العلقم هذا ما أورد المصنف على السكاكي وإعلان جملة لجن الماء ما لا يلام تشبيها يقتضي جعل لبس الجوع والخوف تشبيها وقد عدى في أول الكلام على الاستعارة مسامرا وقام رد القول في أنها تحقيقية وأخيلية فهذا الكلام مخالف للمسبق وأجاب الطيبي عن الأول والثاني بأن ما ذكره السكاكي هو الموافق لاجماع الناس على أن الاستعارة التخييلية مجاز لا حقيقة وما ذكره المصنف يقتضي أنها ليست مجازا فلا تكون استعارة وعن الثالث بأنه لا يلزم أن يكون الترشيح تخييلية لان الترشيح بالمبالغة في الاستعارة والتخييل لمحول الاستعارة

وغير زائد علم اعلم انهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت فرق بين اللقيد والمجموع فالتشبيه به في المرحضة هو للوصوف للقيد بالصفة والصفة التي جعلت قيادا وهي لترشيح خارجة عنه لأن التشبيه هو المجموع للركب منهما كافي التخييلية كذا أجاب النارج في المطلوب ورده العلامة السيد بأن التشبيه اذا كان هو للوصوف للقيد بالصفة يكون الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره توية للمبالغة للاستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه كاهو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن التشبيه به هو الأسد للوصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لانه لا للوصوف من حيث انه موصوف بوسم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله للسفاد منه كلف في كون ذكره توية للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسبه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى أن التشبيه به في قولك

في الكلام دقما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة للمكنى عنها (أن يكون) الطرف (الذكور) من طرفي التشبيه

بها الذات الشبّه بها كما يعبر عن الشيء بلازم من غير أن يدخل في التشبيه أصلا فذكرها لبيان مقارنها الذي هو التشبيه باعتبارها للارتباط في نفس الأمر السكاكى بينها وبين ما تروها وهو معنى قوله كان المجموع هو التشبيه به ويكون إثباتها للترشيع وليس معناه أنها شبيهة بهذا الموصوف من حيث أنه موصوف والا كان الجواب مخرجا للمسئلة عما نحن بصدده من الترشيح لانا إذا شئنا بالقديم من حيث أنه مقيد كان ذكر القيد من تمام ذكر ما لا بد منه في الاستعارة لا من الترشيح فان قيل ففيه حيث ثابته الشيء لغير ما يوافقه في نفس الأمر قلنا نعم وقد تقدم جوابه وهو أن ذلك لعائدة التقوية بعد ثبوت المراد فان قيل قولكم ان التخييل أخرج إليه أنا ان لم تثبت الصورة الوهمية كان فيها ثبات الشيء لغير ما هو له يقتضى أن كل ما كان مثبتا لغير معناه احتيج للصورة الوهمية وذلك يناق ما ذكر في الترشيح قلنا لا منافاة لاني أنا نفس اثبات الشيء لغير ما هو له لم يكتف به في إثبات الصورة الوهمية بل مع زيادة وجود النافرة ظاهرا كما كانت باطنا حيث صرح بلفظ التشبيه فان قيل قولكم ان الصورة الوهمية يمكن إثباتها للتشبيه يناق ما قررت فيها تقدم من أن الإثبات استعارة كالجواز العقلي على كل قول قلنا معنى إمكان الإثبات إمكانه بالتوهم والا فلا يخفى أن إثبات موهوم منتف في نفس الأمر لما تحقق تجوز فان للشيء معنى متحقق وثبوت الأظفار الوهمية ليس بأمر كائن في نفس الأمر لفرض أنه توهم والتوهم لاحقيقة له في نفس الأمر فهو تجوز على كل حال ومع هذا كله فقلنا أن يقول ما لا ينمى من أن يدعى أن كل محل صرح فيه الترشيح صرح فيه التخييل والعكس ولا يقتضى ذلك اتحاد حقيقتيهما وذلك بأن تقول ان اعتبر لازم التشبيه مع معنى التشبيه حقيقة أو مجازا تثبت الاستعارة كان تخييلنا لانه لا إثباتها إلا تثبت المكنى عنها الا بالتخييلية ولعلنا اختصم بهذا كرام التشبيه وان اعتبر لازم حقيقة أيضا أو مجازا لقرر الاستعارة وتقويتها بعد ثبوتها كان ترشيحا فن مفهومهما يؤخذ اختلافهما ولا يضر احتمال المحال لكل منهما كما تقدم في المكنى عنها مع التصريح بما نأمله ثم أشار إلى ما أراد السكاكى بالمكنى عنها مبينا على تفسيره الاستعارة بأن تذكر أحد الطرفين ورده الأخر ليكون تمهيدا للاعتراض عليه في ذلك فقال (وعنى) أى وأراد السكاكى (:) الاستعارة (المكنى عنها أن يكون) الطرف (الذكور) من طرفي التشبيه

وبينهما فرق وهذا هو الفرق الذي ذكره للصف وقال لا يحصل به فرق والظاهر مع الخطي لان ما يقوى الشيء الحاصل هو الجدير باسم الترشيح وما لا يتم الاستعارة الا به هو الجدير باسم الاستعارة وعن الرابع بأن عدم وجدان استعارة تخيلية دون استعارة بالكناية لا يقتضى أن يكون اقترانهما بالكناية شرطا ويشهدا قاله أن السكاكى قال الاستعارة بالكناية لا تتلف عن الاستعارة التخيلية ويستغنى في آخر الفصل على تفصيل هنا ثم ذكر في آخر الفصل أن الكناية توجد دون التخيلية فقد حصل انفكاك أحدهما عن الأخرى وإذا صح انفكاك الكناية فكذلك يصح انفكاك التخيلية ومن جهة المعنى أن الأصل عدم توقف إحدى الاستعارتين على الأخرى فمدعى الاشتراط هو المحتاج إلى دليل هو (وعنى بالمكنى عنها الخ) ش هذا اعتراض آخر على صاحب المفتاح حاصلا أن الصف يرى أن الاستعارة بالكناية أن يترك لفظ التشبيه مراد به حقيقة ويدل على أن القصد تنبيهه بغيره بد كشيء من لوازم ذلك الغير والسكاكى يرى أن الكناية عبارة عن ذكر التشبيه مراد به التشبيه به بعد ادعاء دخول التشبيه في جنس التشبيه فان قلت يلزم أن تكون للكناية مثلا في بيت الهذلي

ومنها أنه عني بالاستعارة المكنى عنها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه

وأنت بحرا تتلاطم أمواجه البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي وتعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتملقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في افادة المبالغة المطلوبة (قوله في هذا الكلام دقما) أى في هذا الكلام الجلب به عن الاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكى دقة ما من جهة أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم التشبيه به بالتشبيه غير حكم اقترانه بالتشبيه به يحتاج إلى تأمل (قوله أن يكون الطرف المذكور) أى الطرف المذكور اسمه هو التشبيه والصف لا يخالف في هذا وقوله ويراد به التشبيه به

المصنف يخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى أن المكنى عنها نفس اللفظ ونسبة صكون المذكور استعارة مكتبا عنها إنما هو باعتبار المصدر المنطلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل لازم السلم بأحدهما من العلم بالأخر

هو للشبه على أن الراد بالمنية في قول المذلي السبع بادعاء السبعة لها وانكار أن يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار اليها (قوله على أن الراد) أي وصح ذلك بناء على أن الراد بالمنية هو السبع أي وأما عند الصنف فالمراد به اللوت حقيقة (قوله بادعاء الخ) لما كان ارادة السبع الحقيقي من اللنية في نحو المثال لا تصح اشارة الى ما يصح به ارادة الطرف الآخر الذي هو السبع من اللنية بقوله وأما بصح ارادة السبع من اللنية مع أن الراد منها اللوت قطعا بسبب اعتبار (٢٠٥) ادعاء ثبوت السبعة لها وانكار أن

تكون للنية شيئا آخر غير السبع (قوله بقرينة) أي وادعاء ثبوت السبعة لها كاش ومتحقق بقرينة هي اضافة الاظفار التي

هي من خواص السبع اليها وتقرر الاستعارة بالكتابة في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال شيئا للنية التي هي للوت المجرد عن ادعاء السبعة بالسبع الحقيقي وادعيناها فرد من أفرادها أنها غير مغيرة لهوان لسبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو للوت الذي ادعيت له السبعة واستمر اسم الشبه وهو اللنية لذلك الفرد الغير المتعارف أعني للوت الذي ادعيت له السبعة فصح بذلك أنه قد أطلق اسم الشبه وهو اللنية التي هو أحد الطرفين وأريد به الشبه به الذي هو السبع في الجملة وهو اللين في قوله لا ينفك عن

(هو الشبه) ويراد به الشبه (على أن الراد بالمنية) في مثل أن ثبت للنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعة لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي التي للنية تفقد كل شبه وهو للنية وأراد به الشبه وهو السبع فالاستعارة بالكتابة لا تنفك عن التخيلية بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكتابة بدون الاستعارة التخيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخيلية

(هو المشبه) أي لفظ الطرف المشبه ويراد الآخر الذي هو المشبه به ولا ينبغي أن أتمكني عنها هو نفس اللفظ وتسمية كونه هو المذهب كورا استعارة تكتبها عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل لا زوم علم أحدهما من علم الآخر ويجري كلام السكاكي المذهب كورويصح (على أن الراد بالمنية) في مثل وإذا المنية أن ثبت أظفارها (هو السبع) وذلك لان المشبه هو المنية وهو المذكور فيازم أن يكون المراد هو الطرف الآخر وهو السبع ولما كان ارادة السبع الحقيقي في نحو المثال لا تصح اشارة الى ما يصح به ارادة الطرف الآخر بقوله وأما بصح ارادة السبع مع أن الراد الموت قطعا (١) اعتبار (ادعاء) ثبوت (السبعة لها) وذلك بسبب انكاره بالدعوى الحالية أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع وادعاء ثبوت السبع لها كاش ومتحقق (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي الى المنية فقوله وإذا المنية ثبتت على هذا أنه أطلق المنية على السبع الادعاء فيصح بذلك أنه أطلق الشبه وهو المنية الذي هو أحد الطرفين وأراد بالمشبه الذي هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر وقوله بقرينة يفد أنه لا قرينة المعنى عنها الاماماه تخيلا وأما أفاده ولولم تكن متماثلة حصلنا من مذهب أنه لا قرينة لما لا التخيل حيث قال لا تنفك عن المعنى عنها عن التخيلية فقرر بذلك ما يمتد به الاعتراض عليه الآتي وهو أن الكتابة لا تنفك عن التخيلية في مذهب ما هو ضروري من أن اضافة ما هو من خواص للشبه في الاصل لا يمتد ليكون قرينة والقرينة المذكورة ليست عنده التخيلية حيث قرر أنه لا توجد المعنى عنها بدون التخيلية

أريد بها السبع لانه للشبه فيكون استعارة تحقيقية ولا يكون معنى للنية مقصودا والقطع حاصل بخلافه قلت بل للنية يبر بها عن السبع الذي هو اللوت بمبادعاء أن اللوت فرد من أفراد السباع فالمراد بالمنية السبع لكن ليس السبع الحقيقي بل السبع المجازي فالاستعارة في الاصل للسبع كاتعبر بالسبع عن اللنية عبرنا بالمنية عن ذلك السبع فيصح أن يقال حينئذ الراد بالمنية السبع وأن يقال المراد بها اللوت وعلى التقديرين الراد للشبه به ووضح بذلك أن اللنية في البيت مشبه أر يده للشبه فالشبه المنية التي هي موت مطلق وللشبه به اللنية التي هي موت مقيد بكونه صورة السبع ولما كان الصنف مخالفا للسكاكي في ذلك ويرى أن الراد بالمشبه الحقيقي للشبه اعترض عليه فقال وعني بالمعنى عنها أن يكون المذكور هو الشبه على أن الراد بالمنية السبع أي السبع المجازي الذي ادعى دخوله في أفراد السبع الحقيقي بادعاء السبعة أي صفة السبع لها بقرينة

لان قوله بقرينة اضافة الاظفار اليها يفد أنه لا قرينة للكتابة الاماماه تخيلا وأما أدد ذلك وهو غير صفة قصر لانه معلوم من مذهب أنه لا قرينة لما لا التخيل حيث قال لا تنفك المعنى عنها عن التخيلية (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن لا توجد الخ لا يجتمع أن كلاهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخيلية عند السكاكي قد تكون بدون الكتابة (قوله لان في اضافة الخ) أي لان في خواص للشبه به المضاف للشبه استعارة تخيلية وأما أولنا الصبر بما ذكرناه للناسيب المذهب السكاكي

وفيه نظر لقطع بان الراد بالمنية في البيت هو الموت لالحويان للفتريس فهو مستعمل فيها هو موضوع له على التحقيق وكذا كل ما هو نحوه ولا شيء من الاستعارات مستعملا كذلك وأما ذكره في تفسير قوله من أن تدعى ههنا أن اسم النية اسم للبيع مراد للفظ

(قوله بان لفظ لاشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية) اعترض على الصنف بان لفظ لاشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظروفاً لفظاً قال بان لفظ الشبه الذي ادعى انه استعارة كان أحسن وقد يجب بان جعله لفظ المشبه مظهراً للاستعارة باعتبار أهم (٢٠٦) منها وان كان مصدوقهما متحداً بحسب الرادو كون الاخص ظرفاً للاعم صحيح

على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان بمعنى أنه متحقق فيه وحاصل ما ذكره المصنف من الرد اشارة الى قياس من الشكل

الثاني قرر بان يقال لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبه ليس استعارة (قوله والاستعارة ليست كذلك) اشارة لكبرى القياس التي ذكرناها في ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقاً عند السكاكي لانه جعلها

من المجاز التوري وفسرها بما ذكره الشارح وهو ان تذكر أحد طرفي التشبيه وتزيد الطرف الآخر لا يقال قوله وتزيد الطرف الآخر أي حقيقة وأدعاء وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكي لاننا نقول عبارة صحيحة في اعادة الطرف الآخر حقيقة وأيضا

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها (بان لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كافة المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقاً) لقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسر ههنا بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتزيد به الطرف الآخر ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان لو اراد بالمنية معناها الحقيقي فامضى اضافة الاظفار اليها اشارة الى جوابه بقوله

بخلاف العكس وهو ان فكذلك التخييلية عن المكني عنها لما تقدم أن كلامه يقتضي محبت وانما قلنا لانفك في مذهبه لما تقدم أنها تنفك على مذهب السلف كما قرر عن الزمخشري المهم الآن تعلق التخييلية عندهم على ما يدل على المكني عنها في الجملة ولو كانت مجازاً تحقيقاً فيصعب أنها لانفك عندهم أيضا فتأمل وهذا أيضا انما هو واخذة له ببعض كلامه والا فصرح بما يقتضي وجود المكني عنها بدون التخييلية وبأن التنبه عليه (ورد) ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكني عنها وهو ان يطلق لفظ المشبه ويراد به الطرف الآخر الذي هو المشبه به (بما يؤخذ من كلامه الاخير وهو ان) لفظ المشبه (السكاكي) أي في الاستعارة بالكناية كلغة المنية في قول الهذلي واذا المنية أنشبت اظفارها (مستعمل فيما) أي في المعنى التي (وضع له تحقيقاً) وهو الموت الحقيقي وهذا بما يقطع به فان السكاكي بنفسه قال المراد بالمنية في ذكر الموت بادعاء السبعية لما تقدم اعترف بان المراد في نفس الامر الموت واماماً ذكر من ادعاء السبعية لما لا يخرجها عن معناها الحقيقي على ما يأتي تحقيقه وجعل لفظ المشبه مظهراً للاستعارة التي هي لفظ المشبه أيضا كما اقتضاء كلامه باعتبار أنه أعم من الاستعارة بالكناية وان كان مصدوقهما متحداً في المعنى المرادو كون الاخص ظرفاً للاعم صحيح على وجه التوسع كما قال الحيوان في الانسان (و) اذا كان المراد بالمنية في نحو المثال الموت فلا تكون المنية فيه استعارة على مذهبه اذ (الاستعارة) على مذهبه (ليست كذلك) أي لا يصح أن تكون لفظ أطلق على معناه الاصل والمعنى لانه فسر ههنا بان يذكر لفظ أحد طرفي التشبيه ويراد به معنى الطرف الآخر لا يقال قد تقدم في بيان كلامه حيث فسر الاستعارة أن المراد أن يذكر لفظ أحد الطرفين ويراد معنى الآخر حقيقة وأدعاء فلا يرد هذا البحث على السكاكي أصلاً لاننا نقول فسرنا ما تقدم بذلك رعاية لما وقع في نفس الامر والافصاح بانه صريحة في اعادة نفس الطرف الآخر ويدل على ذلك أن

اضافة الاظفار اليها أي اضافتها لضميرها أي بمعنى نسبتها لما ورد المصنف هذا بان لفظ المشبه فيها أي في المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقاً والمصنف هنا يلفظ المشبه لانه يرى أن ذلك تشبيه لاستعارة وهذا استدلال بنفس الدعوى قال في الايضاح لقطع بان الراد بالمنية في البيت الموت لالحويان

لو حمل كلامه على ما ذكره من اطلاق الآخر في كلامه على حقيقة ومجاز وهو ممنوع لاسباق مقام التبريد على تقدير جوازه (واضافة فلا يصح قرينة التعميم وهي متفية (قوله بان تذكر أحد الخ) أي يذكر أحد طرفي التشبيه وكذا قوله واما احتجنا لذلك لانه جعلها من المجاز التوري الذي فسرنا بالكلمة للستعارة في غير ما وضعت له (قوله مظنة سؤال) أي من طرف السكاكي واراد على قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقاً وحاصله انه اذا كان الراد بالنية نفس الموت لاشبه فاجوبه اضافة الاظفار اليها مع انها معلومة الاتضاء عنها فلا ولا أراد بالمنية معنى السبعية بل معنى ذكر الاظفار معها واضافتها لما لا نضم الشيء له غير من هو لمصدر وتوابعها من اللفظ البالغ



السبع بار تكلم تأويل وهو أن تدخل للنية في جنس السبع للباينة في التشبيه ثم تذهب على سبيل التخيل إلى أن الواضع كيف يصح  
منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتها لنا بهذا الطريق دعوى السببية لا تتبع التصريح بلفظ النية فلا يقيد

(قوله) وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه أي لانه لا منافاة بين ارادة نفس الموت بلفظ النية وإضافة الاظفار لها لان إضافة نحو  
الاظفار في الاستعارة السكنية إنما كانت لافترادية على التشبيه النفس لا لها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع فاستحق أن  
يضاف لها ما يضاف اليه من لوازمه فأضافه الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه للضمير (قوله للضمير في النفس) أي على من يهيب  
الصنف (قوله) وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي (لـ ٧٠ ٢) الشارح أخذ قوله عند المصنف من حيث  
اعتناؤه ببيان بوجهه وكان في.

كلام الشارح محتملة للتحقيق  
والظن (قوله) وقد يجاب  
(عنه) أي عن رد المصنف  
على السكاكي وقوله بأنه أي  
الحال والشأن (قوله)

الآن المراد به السبع  
ادعاء (أي وهو الموت  
الدعوى سبعيته) وحينئذ  
فليس لفظ النية مستعملا  
فيها وضع له تحقيقا حتى  
يبقى كونه استعارة فثبتت  
الضرري (قوله من أنا)  
بيان لما في قوله كما وإضافة  
اسم للنية بيانية (قوله  
مرادفاه) أي حاله كون  
اسم النية مرادفا لاسم  
السبع (قوله بأن ندخل  
الح) هذا وما عطف عليه  
بيان للمرادفة وأشار به  
إلى أن جعل اسم النية  
مرادفا لاسم السبع إنما  
هو بالتأويل وليس بالحداد

وضع مستقل فيها حتى  
تكون من باب الاشتراك

(وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) للضمير في النفس معنى تشبيه النية بالسبع وكان هذا الاعتراض  
من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ النية إلا أن المراد به  
السبع ادعاء كما أشار اليه في الفتاوى من أننا نحصل هنا اسم النية اسم السبع مرادفا له بأن تدخل النية  
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع  
كيف يصح منه أن يضع اسمين كللفظ النية والسبع لحقيقة واحدة

الاستعارة التصريحية المشمولة للتعريف إنما أريد باللفظ فهم معنى الطرف الآخر حقيقة ولو حمل  
كلامه على ما ذكره إطلاق الطرف المراد في كلامه على حقيقة ويجازه والجمع بين الحقيقة والمجاز  
لا سبب في التعريف ممنوع وعلى تقدير جواز رد من قرينة التعميم وهي منتفية وأيضاً وإن نحو  
هذا الجمل مقبول لا يجوز الإيراد بحذفه بحمل الكلام على ما يعتد به ظاهره إذ كل كلام يمكن فيه  
ذلك ولما كان حاصل هذا منع ارادة السبع بلنية في المثال وبيان أن المراد بها الموت الحقيقي وكان  
فيه مظنة أن يقال إذا كان المراد نفس الموت لا السبع فما بال الاظفار أضيفت لها مع أنها معمولة  
الانتفاء عنها فلو أنه أريد بالنية معنى السبع لم يكن معنى ذلك الاظفار معها وإضافتها لها لان ضم  
الشيء لغيره مناهض ولو نتجاحتى عنه اللفظ البالغ أجاب عن ذلك بقوله (و) لا منافاة بين ارادة  
نفس الموت بلفظ النية وإضافة الاظفار لها إذ (إضافة نحو الاظفار) في الاستعارة السكنية عنها إنما  
كانت لانها (قرينة التشبيه) للضمير في النفس لا لها تدل على أن النية ألحق في النفس بالسبع  
فاستحق أن يضاف لها ما يضاف له من لوازمه فأضافه الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه للضمير  
وهذا الاعتراض كما أنه من أقوى الاعتراضات على السكاكي وقد أجيب عنه بنحو ما أوردناه ودفعناه  
آتينا وحاصله مع البسط أن النية في نحو وإذا المنية أنشئت أظفارها مستعملة في غير معناها وهو السبع  
ادعاء لأننا جعلنا النية نفس السبع وأنكرنا أن تكون غير هافصح لنا بذلك الاعتبار أننا استعملنا أحد  
الطرفين في الآخر ولما كان هنا مظنة أن يقال جعل النية نفس السبع للمبالغة في التشبيه يقتضى  
إطلاق لفظ السبع عليها لا إطلاق لفظ النية عليه حتى يصح لنا أن نطلق لفظ النية التي هو واحد  
الطرفين ونقني به ألا خرز زاد الحبيب بياناً يظهره الأثران مما أعنى وجه اثبات السبعة لها ليم  
للفترس قلت وهذا لا يدل لأن السكاكي لا ينسرك أن يكون المراد بالنية الموت ولأنه أن تقول المرادها  
للموت بقيد كونه على صورة السبع كما حققناه آتينا وهذا القدر هو الذي أوقع المصنف في هذا الاعتراض

اللفظي فتخرج عن الاستعارة ثم إن حصل ما أفاد أن السبع تحت فردان وللنية اسم لفرد منها وهذا لا يقتضى الترادف لأن الترادفين  
اللفظان للتحديد مفقودا وما صدقاً وهنا الاستدعاء من النية لأن المراد منها فرد من فردى الأسد الآن يقال مرادف الترادف السدق  
فكأنه قال من أننا نحصل اسم النية اسم السبع الادعاء وصدقه عليه كذا قال يس وهو غير وارد لان هنا ترادف تخييل كما أشار  
له بقوله ثم نخيل الح لا الحقيقي (قوله ثم نخيل) ينبغي أن يضبط بصيغة التثنية للعلوم عطفاً على تدخل أي ثم بدادخال الشيء في جنس  
للتشبيه تذهب على سبيل التخيل أي على سبيل الإيقاع في الخيال أي لا على سبيل التحقيق إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة لا ليس هناك  
وضع اسمين حقيقة لشيء واحد (قوله حقيقة واحدة) أي وهي الموت للدعوى سبعيته وقوله كيف يصح استفهام إنكارى بمعنى النفي أي  
لا يصح ومصبه قوله ولا يكونان مترادفين

لأن ذلك لا يقتضي كون اسم اللينة غير مستعمل فيها وهو موضوع على التحقيق من غير تأويل فيدخل في تعريفه للحقيقة ويخرج من تعريفه ليجاز وكأنه لما رأى علماء البيان يطلقون لفظ الاستارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي الجاز القوي الذي هو اللفظ المستعمل فيها شبه بمتناه الأصل ويقولون الاستارة تنافي ذكر طرفي التشبيه ظن أن مرادهم بلفظ الاستارة عند الإطلاق وفي قولهم استارة بالكناية بمعنى واحد فهي على ذلك ما تقدم ومنها أنه قال في آخر فصل الاستارة التابعة هذا ما أمكن من قوله ولا يكونان مترادفين أي والحال أنهما لا يكونان مترادفين أي بل لا يضيح الواضح اسمين لحقيقة واحدة أو وهما مترادفان فينبذ تخيل ترادف اللينة والأسد (قوله في تأني لهما هذا الطريق) أي وهي إبداء دخول اللينة في جنس السبع وتخيل أن لفظيهما مترادفان (قوله دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ اللينة) أي أنه يتأني لنا بالطريق للذكورة أمران أحدهما إبداء ثبوت السبعة للنية لأن ذلك لازم لإدخالها (٢٠٨) في جنسه فصيح بذلك أن لفظ اللينة إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع

ولا يكونان مترادفين في تأني لهما هذا الطريق دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ اللينة وفيه نظر لأن ما ذكر لا يقتضي كون المراد بالنية غير ما وضعت له بالتحقيق

الإطلاق على السبعة وإن تقدم ما يفي عن إعادة هذا الوجه وبما صححه إطلاق لفظ اللينة على السبع أنه لا يتم صحة الإطلاق للذكور الأربعة معاً فذلك أن جعلنا اسم السبع مرادفاً لاسم السبع ولكن جعلنا إياه مرادفاً ليس بأحداث وضع مستقل فيها فيكون من بابا بلاغ الاشتراك اللفظي فيها فتخرج عن معنى الاستارة وما عدا ذلك تأويل فإنه يصح لنا بطريق المبالغة في التشبيه أن يتناول معنى لشبه فرداً من أفراد التشبيه إلا أنه غير متعارف بذلك صح لأننا نطلق عليه لفظ التشبيه استارة تصريحية ونجعل الفرد بمثابة من إرادة للتعارف لا مافهم من إرادة الحقيقة للمادة لتبر للتعارف كما تقدم في إطلاق الاسد على الرجل الشجاع الذي هو غير للتعارف مع نصب الفردية على عدم إرادة التعارف الذي هو الجوارح للعلام مع اشتراكهما بسبب ذلك الإبداء في تشبيه اللينة بالسبع المحقق لها ثبوت السبعة وأن يجعل لفظ اللينة الموضوع في الأصل للفرد الغير للتعارف منتقلاً للمعنى المشترك بينهما وبين الفرد للتعارف الموضوع له لفظ السبع بالإبداء السابق إذا صح نصب اللفظ الذي هو السبع عن الخصوص إلى المصنوع فيطلق على الفرد الغير للتعارف بذلك العموم يصح لأننا ننقل اللفظ الموضوع لتبر للتعارف الخاص إلى المعنى العام لمصادفته مع لفظ السبع الممكن نقله بالدعوى إذ منزلة موضوعه من المعنى العام بمنزلة موضوع السبع من ذلك المعنى فكما صح لفظ السبع فليعم لفظ اللينة أذوجه التعميم إبداء دخول المعنى في غيره وذلك يزحزح أصل وضع اللفظين معاً لأن لفظ اللينة مبين في الأصل للفظ السبع وقد صار غير متباينين الآن لهذه الدعوى فكان الواضح هذا الاعتبار وضع لفظ اللينة ولفظ الاسد لمعنى علم هو المعنى المشترك بين الفردين وإذا تخيل وضع اللفظين بعد المبالغة والمزج بين الفردين لمعنى يعهما يبين أن ذلك لا يصح إلا بالترادف فأثبتنا فتأني لهما هذا الطريق أعني طريقاً ولم يتأمل أن قول السكاكي أن المراد بالنية السبع لا يفي وهو مقطوع به من إرادة الموت وقول المصنف أن إدخال النية في جنس السبع للمبالغة لا يقتضي كون اسم النية يستعمل في عالم يوضع له على التحقيق

الإدعائى فصار مستعمل في غير ما وضعت له لأن النية إنما وضعت للموت الخالي من دعوى السبعة له فيكون استارة ثانيهما صحة إطلاق لفظ النية على ذلك السبع الإدعائى لأن ذلك لازم للترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب لأن إدخالها في جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها والحاصل أنه إبداء السبعة لها أطلقنا أحد الطرفين وضمنا الآخر إلى الجملة وبالترادف المتخيل صح لنا إطلاق النية على المعنى المراد وهو السبع الإدعائى من غير تناف ولا منافاة بين دعوى السبعة للنية وبين التصريح بالنية لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصار النية

اسم السبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستارة من أن النية من أفراد السبع وبين التصريح بالنية لأن التصريح بالنية كالتصريح بالسبع وحيث أن النية مستعملة في غير ما وضعت له ولا يفتنى أن حاصل ما ذكر أن النية أطلقت على الطرف الآخر إبداء وهو ما نقل عن السكاكي أنفاً (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الجواب نظر وحاصله أن إبداء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة فكأننا إذا جعلنا معنى الرجل الشجاع من جنس معنى الاسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الاسد فيه بل يفي الحقيقة بل هو مجاز فكذلك إذا جعلنا اسم لنية مرادفاً لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت للمعنى سبعت مجازاً حتى يكون استارة بل هو حقيقة وإبداء السبعة للموت التي أطلقت للنية عليه لا يخرجها عن الإطلاق فعلى معناها حقيقة في نفس الأمر إذا إبداء لا يخرج الأشياء من حقائقها وهذا حاصل ما ذكره لافمن من الرد (قوله لا نأخذ ذكر) أي من إبداء السبعة للنية أي الموت لا يقتضي إلج

تلخيص كلام الأستاذ في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة النسيئة من قسم الاستعارة بالكناية بأن قبلوا بغيرها في قولهم لظفت الحال بكذا الحال الذي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصریح استعارة بالكناية عن التسلّم بواسطة اليانسة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله \* وإذا النية أنشبت أظفارها \* يصحسون للنية استعارة بالكناية عن السمع ويجعلون اثبات الظفار لها قرينة الاستعارة وهكذا وجعلوا البطل استعارة بالكناية عن حي (قوله حتى تدخل الخ) تفریع على كون المراد الخ يعني أن كون المراد بالنية غير ما وضعت له للتفریع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضي ما ذكر من أن المراد بالنية للنية الدعي سميها (قوله لا تقطع بأن المراد بها الموت) (٢٠٩) أي وادعاء السبعة لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها

حتى تدخل في تعريف الاستعارة لقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجمعه مراداً باللفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحينية مراد في تعريف الحقيقة أي هي الكلمة المستعملة في موضوعها بالتحقيق من حيث أنه موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ النية في الموت في مثل أظفار النية استعمال فياوضعه بالتحقيق من حيث أنه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث أن الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وإن كان مخرجاً له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازاً

ادعاء دخول النية في جنس السبع وتأويل أن لفظهما مترادفان أثبت المعنيين المتضمنين معاً أحدهما ادعاء ثبوت السبعة للنية لأن ذلك لازم الإدخال في جنسها فيصح بذلك أن لفظ النية إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعاء وثانها صحة إطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعاء لأن ذلك لازم للترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب لأن ادخالها في جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها فتقرر بادعاء السبعة لها أنها أطلقت أحد الطرفين وعيناً الآخر في الجملة وبالترادف المؤول صح لنا إطلاق لفظ النية على المعنى المراد من غير تناف ولا منافرة ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن النية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكي أنفاً وبديهة عن التحقيق ولا يسهل عليه إلا مجرد الدعوى وأجيب عنه بنحو ما ذكره الصنف وزدناه نحن تأكيدها وبياناً فيما تقدم وهو أن غاية أنها أطلقت لفظ النية على غير معناها بالادعاء وذلك لا يخرجها عن إطلاقها على معناها حقيقة في نفس الأمر إذا ادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها وعبارة السكاكي دالة على أن المراد الطرف الآخر حقيقة كما تقدم فلا تدخل الاستعارة بالكناية فيما عرف به الاستعارة وهو أنها هي اللفظ المنقول عن أحد طرفي التشبيه وأرى يده الآخر اذ للنية مقطوع بأنها إنما يدها حقيقة الموت وادعاء السبعة لها لا يخرجها عن معناها لأن الدعوى لا تؤثر في المعنى ولا يخفى أيضاً أن الجواب حاصل ما ذكره الصنف وزدناه بياناً وحلاً ما ذكره خارجاً عن المعنى على أن المبالغة فيه أفضت لترادف اللفظين ودفعه بأن ذلك أيضاً لا يخرج المعنى عن أصله يتوقف على أن السكاكي كلامه في أحدهما لم يقض فيه المبالغة لترادف الآخر أفضت فيصح أن يؤدي في بحثين وجوابين ولا فائ في المنع هو ما ذكر في الرد في الشرح وما نقل عن السكاكي هو حاصل الجواب فليتأمل وقد تقرر أن حاصل ليس صحيحاً لأن النية التي وضع اللفظ لها موت هو معنى والنية المرادة في الممكنية موت له صورة السبع

(٢٧ - شروح التلخيص رابع) استعمالها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فرداً من أفراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملاً فياوضعه من حيث أنه وضع له وأنتخبر بأن هذا الجواب إنما يتفق خروج لفظ النية في التركيب للدكتور من كونه حقيقة لا تنفاه قيد الحينية ولا يقتضي أن يكون مجازاً فضلاً عن كونه استعارة مراداً به الطرف الآخر كما هو المطلوب لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم وإنما يستعمل فياوضعه وإن كان لا من حيث أنه موضوع بل من حيث أنه فرد من أفراد التشبيه ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازاً لا ترى أن اللفظ المولم والنطق ليسا بحقيقة ولا بمجاز وحيث أنهم يسم هذا الجواب ولما قال الشارح وهذا الجواب الخ

ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد

الردان ثم يضاف الاستمارة لا يصدق على المكتنى عنها لأنها نوع من الاستمارة المعروفة بأنها لفظ نقل عن أحد طرفي التشبيه وأطلق على الآخر والمكتنى عنها لا يصدق عليها أنها لفظ نقل عن أحد الطرفين وأطلق على الآخر ضرورة أن لفظها أطلق على معناه فلم يبق نقله وأطلق على الآخر وإنما يصدق عليها تعريف الحقيقة التي هي أطلق على معناه التي وضع في الأصل لكن صدق تعريفها الحقيقة عليها وخروجها عن تعريف الاستمارة إنما يصح أن لم تراعى الحقيقة فلما ان روييت بأن يكون للمكتنى في الحقيقة أنها كلمة استعملت فيها هي موضوعها لتحقيق من حيث أنها موضوعه كذلك لا يصدق تعريفها الحقيقة على المكتنى عنها فلا تدخل فيه إذ للمنية في المثال للذ كور لم تستعمل فيها وضمت له لا يصدق لأنها إنما استعملت فيه من حيث أنه مشبه بالسبع تشبيها ادعى فيه دخولها في جنسه وادعى فيه مرادفة لفظها لفظه فلذلك قيل أنها استمارة والفرق بين الاعتبارين واضح فأنك إذا قلت دنت منية فلان فأنك استعملت النسبة في الموت من حيث أن اللفظ للذك كوره موضوع الموت حقيقة وإذا قلت أنشئت للمنية أطفالها فلان فأنما استعملته فيها من حيث تشبيها بالسبع على الوجه المذكور ويتم من خروج نحو للمنية بالوجه المذكور عن الحقيقة والمكتنى كونهما مجازا ادلا واسطة بعد الاستعمال بين الحقيقة والمكتنى وبين المجاز وهذا والمجاز به مما تقدم لكن لا يتم أن لم ينفذ أن نحو للمنية استعملت في الطرف الآخر وإنما أقاد خروجها عن كونها حقيقة إلى المجازية للطفلة الصادقة بالإرسال وأما خروجها عنها إلى خصوص الاستمارة المفسرة بكونها كلمة نقلت من أحد الطرفين للطرف الآخر فلم يظهر إلى الآن إذ لا يصدق على نحو للمنية في الشاهد المتقدم أنها استعملت بمدخلها عن أحد الطرفين في الطرف الآخر من حيث غيبته الطرف الآخر ضرورة أن حقيقة الطرف الآخر فرع ثبوت الطرف الآخر وأنه هو المستعمل فيه فإذا ثبت اعتبارنا أن الاستعمال فيه من حيث أنه نفس ذلك الطرف الآخر والمنية إنما استعملت في معناها في الطرف الآخر فإن قيل إنما استعملت في الطرف الآخر إخراجا من حيث أنه هو الطرف الآخر إخراجا قلنا تقدم جوابه وهو أن الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها وإنما دل على الطرف حقيقة إبداعه وتقدم أن هذا التصرف لو صح لم يرد اعتراض على شيء من الكلام لا مكان حمل كل كلام معترض على غير معناه وجه يصح به المعنى بالقرينة على أننا نقول لا تصدق الحقيقة في تعريف المجاز فلا يصدق حده على الاستمارة بالمكتنى إذ المجاز ليس مستعملا في غير الموضوع له من حيث أنه ذلك الخبر بل من حيث نقله بالموضوع له وقد تقدمت الإشارة لهذا ويحجب عنه بأنه مستعمل في الخبر من حيث أنه غير متعلق بالموضوع له لأن التعلق يستلزم التغيرية وكذا الضرورية في الحالة الزائدة تستلزم التعلق بمجازا تشبيها أحدهما بالآخر وتحقيق ذلك أن يكون الجواب المذكور لا يبعد أن المنية أطلق على الجواب الآخر ولو اعتبر الحقيقة أن لفظ النسبة مثلا في ذلك الشاهد استعمل في معنى واحد هو معناه لكن له جهتان يصح الاستعمال بكل منهما أحدهما كونه وضع له القفط أصالة والآخر كونه شبه بمعنى الأسد تشبيها أو جب ادعاء دخوله في جنس ذلك المعنى فاستعمله بالوجه الثاني لا يوجب كون المنية شيئا آخر إذ يصدق أنه لم يستعمل في الطرف الآخر الذي لم يوضع له وإنما استعمل في الطرف الذي وضع له وأن كان لا يصدق الاستعمال حقيقة ادعاء كونه تشبيها آخر نعم لو كان مدلول اللفظ مطابقا لتلك الجهة عارية عن المعنى الأصلي صح ما ذكر وليس كذلك القطع بأن المراد باللفظ المرتكك مع اعتبار أنها مشبهة تشبيها لمجازا يتجزأ فلم يتم الجواب هذا فترى ما ذكرنا ور بما يقال مالم يمنع من أن يقال اللفظ الذي استعمل في أحد الطرفين

وماد كرم السكاكي من كون الاستمارة المكتنى مجازا عليه إلا كثرون وشرح به الخشري عند قوله

(واختار)

من حيث أنه فرد من أفراد التشبيه به ثم تعرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث أنه موضوع له لم يدخل في تعريفه لكنه لم يرفقه بذلك فتأمل

أيضا الالتماس استمارة بالكناية عن المعلومات الحقيقية الشبهة على منبيل الحكم وجعلوا نسبة لفظ القرى الباقية إلى الاستمارة لكن أقرب إلى الضبط هذا لفظه وفيه نظر لأن التسمية التي جعلها قرينة تعريفها التي جعلها استمارة بالكناية كمنطقت في قولنا نطق الحلال بكذا لا يجوز أن يقدرها حقيقة حيث أنه لو قدرها حقيقة

(قوله ومرادا به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك لأن قضية كونه استمارة أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه نص في الاستمارة ولا يكتفى الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) أي إلى الآن لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا ولو واسطة بينهما يقال أنه يدخل في المجاز باعتبار قصد الحقيقة في تعريفه بأن يقال الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أي من حيث أنه غير ما وضعت له لئلا نقول للمنية في التركيب للذ كور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث أنه غير بل في الموضوع له وإن كان لا من حيث أنه موضوع له بل

(قوله واختر رد التبعة الى السكاكي) لابد من التقدير في أول الكلام أو في آخره أو في الأصل واختر رد التبعة الى السكاكي أو اختار رد التبعة الى قرينة السكاكي عنها أو أن الحذف في أول الكلام وفي آخره والأصل واختر رد التبعة وفرقتها الى السكاكي عنها ورجعها اليها كما هو وهذا كلام مجمل بينه بقوله يجعل الخ والمخرج لا ريب ما ذكر أعلم رد التبعة نفسها (٢١١) للسكاكي عنها ورجعها اليها كما هو

(واختر) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها (الى) الاستعارة (السكاكي عنها يجعل قرينتها) أي قرينة التبعية استعارة (مكتبيها) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أي قرينة الاستعارة السكاكي عنها (على نحو قوله) أي قول السكاكي (في التبعة وأظفارها) حيث جعل للتبعة استعارة بالسكاكية

التي هو غير أصل وضعه معنى استعماله في غير أصله التي هو الطرف الآخر أفهامه إياه في الجملة مع التمسك الثاني لتلك الأفهام وأولهم معه غيره وحكم على ذلك التبريلان الحيثية هي للتصويرة بالذات أعني حيثية الاسدية للتبعية بواسطة التشبيه باليسع في السبع في المثال قد فهم من إطلاق التبعة وإطلاق الاستعارة على مثل هذا لا يعين وليس الراد أن السبع في المثال هو الحكم عليه في نفس الأمر وأن كان ذلك هو الأصل بل أنه هو الذي يفهم بالقصد ومن حيثية ولو كان الحكم في الحقيقة على غيره لا نال الحيثية هي التي قصد الإشارة بها في ذلك الحكم عليه كإذ كرنا فعل هذا يكون لفظ التبعة مستعملا في الطرف الآخر أي فيها له وقد قسم حيث أفهامه لأن حيث وجوده بل لا يتقل منه إلى ذلك الوجود فإن قلت لفظ التبعة هنا على هذا الجواب هل استعمل لأفاده هذه الحيثية بل في التشبيه أو بطريق المجازية الإرسالية قلت بل بطريق التشبيه فان هذا أن شينا للتبعية باليسع وجعلنا للتبعية مرادف له أفهمنا بها معنى السبعية ولو لم توجد في الخارج على حد أفهامها في التبعة عند التصريح بلفظ السبع في الاستعارة التصريحية لأن التبعة على هذا مرادف للسبع فكأنه السبعية في الرجولية بالزوم لكن بواسطة التشبيه فكذلك لفظ التبعة الرادف لهذا التأويل تأمل فانه نهاية ما يمكن هنا ويرد عليه أن نحو الاسد للرجل الضجاع أفهم بالذات الاسدية فيه فليس ما ذكر يكون حقيقة لأفهامه حيثية هي أصله والقد أعلم ثم أشار إلى ما ذكره السكاكي في الاستعارة التبعية تمهيدا للاعتراض عليه في ذلك فقال (واختر) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي التي تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها كاسم الفاعل واسم للمفعول واسم الزمان والكان للشقيين (الى) الاستعارة (السكاكي عنها) أي اختار ادخال التبعية في السكاكي عنها وذلك (١) بواسطة (جعل قرينتها) أي قرينة التبعية (مكتبيها) وقد تقدم أن مدار قرينتها على الفاعل كافي لظقت الحال أو على للمفعول كتنقيرهم لهنميت والخرور كبرهم من عذاب أليم فإذا كانت القرينة في التبعية هي الفاعل مثلا فيجوز ذلك الفاعل استعارة بالكتابة بأن يقرر تشبيه الحال بالإنسان للناطق ومن العلوم أن يجعل القرينة في التبعية مكتبا عنها لا يمكن أن كانت القرينة الحالية وذلك بما ضعف ما ذكره السكاكي فإذا كانت لفظا أمكن ما ذكر (و) تكمل بجعل الاستعارة (التبعية) التي هي الفعل في المثال (قرينتها) أي بجعل الفعل في المثال الذي كان تبعية على منبههم هو قرينة السكاكي عنها التي هي نفس الفاعل الذي كان قرينة للتبعية فحينئذ تجري التبعية (على نحو قوله) أي على مثل ما قاله السكاكي (في التبعة وأظفارها) وقد تقدم التي قال وهو أن الأظفار استعملت في صورة وهي على أنها قرينة للسكاكي عنها والتبعة هي الاستعارة بالكتابة وجران التبعية على هذا أن يجعل الحال في لظقت الحال استعارة بالكتابة ويجعل لظقت قرينتها على أن يتوهم الحال صورة تعالى الذين يقضون عهدهم من بمضيقه ص (واختر رد التبعة الخ) ش هذا اعتراض على السكاكي

كانت قرينتها الحالية فلا يمكن ادليس هنا لفظ بجعل استعارة بالكتابة وهذا بما ضعف منه السكاكي وذلك كافي قوله تعالى لهم يتقون فإن لم استعارة تبعية لأرادته تعالى والتبعية استعارة الترجي لكونه علام التوب (قوله على نحو قوله) أي حاله كونه ذلك الجمل آت على نحو أي طريقة قوله الخ

(قوله وإضافة الاظفار اليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكي أن يقال والاظفار لانضافه اليها قرينتها لانها عنده استعملت في صورة وهمية كما مر وكذا يقال فيما يأتي من قوله ونسبة النطق إلخ ومن قوله ونسبة القرى إلخ أي فالتناسب أن يقال فيها والنطق بالنسب اليها قرينة الاستعارة بدل قوله ونسبة النطق وأن يقال والقرى بالنسب اليها بدل ونسبة القرى (قوله استعارة عن دلت) أي استعارة تيمية ليست وقوله بقرينة الحال أي بقرينة اسناد النطق للحال وقوله والحال أي ووجدوا الحال حقيقة (قوله استعارة بالكناية عن التكم) أي للتكم (٢١٢) الادعائي في شبه الحال بالتكم يدعي أنه عين وأن للتكم فردين متماثلين وغير متماثلين

وأن لفظ الحال مرادف لفظ التكم فاستبر لفظ الحال للتكم الادعائي (قوله القرى) بالغاف المكسورة والقصر الزيادة (قوله وعلى هذا القياس) أي في قوله تعالى فيشرهم بطلب ألبم القوم جعلوا بشر استعارة تيمية للاظفار بواسطة التشبيه التكمي والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه التكمي ويحيل بشر قرينتها وفي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا القوم يحصلون الام استعارة تيمية لعداؤه والحزن الجزئين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالصلة الثانية لالتقاط كطاني محبة وبين وقرينتها العداوة والحزن والسكاكي يحيل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن الصلة الثانية لالتقاط بأن شبه العداوة والحزن بالهبة والتبني تشبيها ضمرا

وإضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطق الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن التكم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قوله بقرينتهم لمفاهيم يجعل الالهيات استعارة بالكناية عن الطعومات الشبيهة على سبيل التكم ونسبة القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس وإنما اختار ذلك اشارة الضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي (بأنه ان قدر التبعية) كتنطقت في نطق الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معانها الحقيقية

النطق لسان فينقل لفظ النطق لحا فترر بما ذكرنا من اجعله القوم تبعية جله هو قرينة على السكاكي عنها على أنها تخيلية وما جعله قرينة التبعية جله هو استعارة بالكناية في قولنا نطق الحال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت فكانت تبعية لان التشبيهي في الاصل بين المصدرين أعنى الدلالة والنطق والقرينة على هذه التبعية اسناد النطق الى الحال فصارت الحال في الحقيقة هي القرينة وهي أعنى الحال عندهم استعملت معناها لان الدلالة للزادة في نفس الامر السند لها قبلها وهو يجعل لفظ الحال استعارة بالكناية عن التكم الذي له لسان ينطق به ويجعل نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة بالكناية للوجود في الحال فالنطق في الحقيقة هو القرينة على نحو ما ذكرنا آتيا وكذا قولهم بقرينهم لهذهيات القوم يحصلون بقرينهم استعارة تيمية والالهيات قرينتها لما تقدم وهو يجعل الالهيات استعارة بالكناية عن الاطعمة الشبيهة بواسطة تشبيه الالهيات على طريق التكم ويجعل نسبة القرى اليها استعارة تخيلية بانبات معنى وهي هناك يشبه اعطاء الطعام للضيف عند نزوله القرى أو يجعلها قرينة يتقها الى الضرب أو للافتاء بناء على أن القرينة تكون مجازا حقيقيا وكذا قوله تعالى فيشرهم بطلب ألبم القوم جعلوا افضل التبشير استعارة تيمية للاظفار بواسطة التشبيه التكمي والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الانعام بواسطة التشبيه التكمي ويجعل التبشير قرينتها على أنه تخيل بتقدير صورة كصورة التبشير أو على أن ينقل الى الأظفار بواسطة التكم بناء على أن قرينة السكاكي تكون مجازا حقيقيا وعلى هذا القياس غير هذه الامثلة وإنما اختار السكاكي ذلك اشارة لضبط القريب بتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي من ادخال التبعية في السكاكي عنها (بأنه) أي بأن الثنائ أو بأن السكاكي (ان قدر) أي فرض وأثبت (التبعية حقيقة) فيجعل

وهو أنه اختار رد الاستعارة التيمية أي الوافقة في الحروف والتشتت من المصدر الى السكاكي عنها أي أن التبعية قسم من السكاكية أي بأن يجعل قرينتها أي ما استند اليه مثل تلك التبعية مكنيا عنها وتجعل التبعية قرينتها أي تخيلية على ضوء ما قال في الثانية واظفارها في بيت المثل فيكون معنى قولنا نطق الحال أن الحال عبر بها عن التكم بادغامه في جنس التكمين وقولنا نطق تخيلية وفرد

في النفس ولادعينا أن العداوة والحزن عن المحبة والتبني ثم استبر العداوة والحزن والمحبو والتبني الادعائيين ولأم التليل التي يكون منسوبا لها عداوة قرينة وكذا قوله تعالى لأصابعكم في جلوع النخل يجعل الجلوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية واستعمال قرينة على ذلك والقوم يحصلون الام استعارة تيمية والجنوع قرينة (قوله وإنما اختار ذلك) أي رد التبعية وقرينتها للسكاكية وقرينتها (قوله اشارة لضبط) أي لاجل أن يكون أقرب لضبط لما فيه من تقليل الاقسام فقوله وتقليل إلخ عطف على معلول وإنما قلت أقسام الاستعارة على ما اختاره لأنه لا يقال عليه استعارة قاصية وتبعية بل اصلية فقط (قوله وردها اختاره السكاكي) أي من رد التبعية للسكاكي عنها وجعلها داخلة فيها (قوله بأنه) أي السكاكي وقوله ان قدر التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أي أن جعل

لم تكن استعارة تخيلية لأن الاستعارة التخيلية عنده مجاز كما مرولو لم تكن تخيلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستزمنة للتخيلية واللام باطل بالاتفاق فيمن أن قدرها مجازا وأذا قدرها مجازا لزمن أن قدرها من قبيل الاستعارة لتكون العلامة بين العنيتين هي الشبهة

ويعتدل أن ضبرائه للحال والأشأن وقدر البناء للقول أي أن فرض أن التسمية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقي بأن جعلت نطق التي هي التسمية عند القوم في نطق الحال بكذا مثلا مراد به معناها الحقيقي وهو التناق وجعل الحال استعارة بالكناية لتسليم الادعاء ثم لا يجني قبح هذا التردد لأنه المثل وجعل التسمية قربة على نحو قوله في التنية وأظفارها لم يبق احتمال تحديرها حقيقة والام أن يكون على نحو قوله في التنية وأظفارها فكأن عليه أن يقول على (٢١٣)

(لم تكن) التسمية استعارة (تخيلية لأنها) أي التخيلية (مجاز عنده) أي عند السكا كي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه الآن المشبه فيها يجب أن يكون عالما تحقيقا لمناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستمدة في غير ما وضعت بالتحقيق فيكون مجازا وإذا لم يكن للتسمية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكينة عنها مستزمنة للتخيلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخيلية وذلك لأن المكينة عنها قد وجدت بدون التخيلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استزمام المكينة عنها للتخيلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخيلية هل تستلزم المكينة عنها

نطق التي هي التسمية في نطق الحال بكذا مثلا مراد به معناه الأصلي وهو النطق الحقيقي وإنما فرضنا قدر بأنما تعلم بأن مجرد التقدير والفرض هو لا يترتب عليه ما يذكره كروا له أشار بقوله (لم تكن) تلك التسمية حينئذ استعارة (تخيلية) وإنما قلنا لا تكون تلك التسمية على هذا التقدير تخيلية عند السكا كي (لأنها) أي لأن التخيلية (مجاز) لنرى (عنده) أي عند السكا كي لما تقدم أنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من المجاز الفئوي وهي المفسرة بذكر لفظ المشبه مراد به المشبه إلا أن المشبه فيها عند السكا كي يجب أن يكون عالما تحقيقا لمناه حسا ولا عقلا بل صورة وهمية محضة كما تقدم فعلى هذا يكون المراد بنطق مثلا في نطق الحال بكذا الصورة الوهمية الشبيهة بالنطق الحقيقي فيكون لفظها مستملا في غير ما وضعت بالتحقيق فيكون مجازا إذ لم يرد معناه الذي هو النطق الحقيقي وأما على ذلك التقدير وهو أن يراد بالنطق معناه الحقيقي فلا تكون التسمية مجازا فلا تكون تخيلية لأنها ليست إلا مجازا عنده وإذا لم تكن التسمية على ذلك التقدير تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكينة عنها مستزمنة) أي على ذلك التقدير يلزم انتفاء التخيلية عن المكينة عنها فيلزم كون المكينة عنها غير مستزمنة (للتخيلية) وإذا لم تستلزم المكينة عنها التخيلية صح وجود المكينة عنها بدون التخيلية كما في المثال السابق وهو نطق الحال بكذا حيث استعمل نطق لمناه الحقيقي (وذلك) أي لكن عدم استزمام المكينة عنها للتخيلية (باطل بالاتفاق) من أهل الفن وإنما وجد الخلاف في العكس وهو أن التخيلية هل تستلزم المكينة المصنف عليه بأنهم قدر التسمية حقيقة بلزم أن لا تكون تخيلية لأن التخيلية عند السكا كي مجاز وإذا كانت حقيقة لا تكون تخيلية فيلزم أن لا تكون المكينة عنها مستزمنة للتخيلية وذلك باطل بالاتفاق يبنى أن وجود المكينة دون التخيلية باطل بالاتفاق بخلاف وجود التخيلية بدون المكينة فإنه جائز عند السكا كي ممنع عند المصنف كما سبق وفيه رد عليه الخطابي بأننا لا نسلم الاتفاق على أن

لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخيلية (قوله) لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها (أي التي هي من المجاز الفئوي) (قوله) بذكر المشبه (ب) أي بذكر اسم المشبه (قوله) إلا أن المشبه فيها (أي في التخيلية) يجب أي عند السكا كي (قوله) بل (وهي) أي بل عماله تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مر (قوله) فلم تكن الاستعارة (المكينة عنها) أي على هذا التقدير مستزمنة للتخيلية وإذا لم تستلزم المكينة عنها التخيلية صح وجود المكينة عنها بدون التخيلية كما في نطق الحال بكذا حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن التسليم

الادعاء وجعل النطق مستملا في معناه الحقيقي لكن عدم استزمام المكينة عنها للتخيلية باطل باتفاق فيلزم هذا التقدير أي جعله التسمية مستملا في معناها الحقيقي (قوله) بمعنى أنها لا توجد) تفسير المعنى لا في التنية فلا يقال الصواب حذف أو أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد هنا الاستزمام امتناع الانسكا ك عقلا بل المراد به عدم الانسكا ك في الوجود لانه ليس المراد أن كلامها لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخيلية عند السكا كي قد تكون بدون للكينة (قوله) وذلك) أي وبين ذلك أي بيان عدم استزمام المكينة عنها للتخيلية (قوله) هذا التقدير) أي تقدير كون التسمية حقيقة (قوله) بالاتفاق) أي لاتفاق أهل الفن على أن التخيلية لازمة للكينة (قوله) هل تستلزم للمكينة عنها) أي ولا تستلزمها

(قوله فمذالك السكا كي لاستنارم) أى وعند غيره التخيلية تستلزم للمكنية كما أن للمكنية تستلزم التخيلية فالتلزم عند السكا كي من الجانبين وأما عنده فالمكنية تستلزم التخيلية دون العكس على ما قال الصنف (قوله كما في قولنا أظفار للنية الشبيهة بالسبع أى فقد ذكر السكا كي أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية وليس في الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتعبير الطرف الذى يستعار له وأما القوم فيقولون هذا التركيب أنصح بجملة من ترشيع التشبيه وليس في الكلام لا مكنية ولا تخيلية (قوله وبهنا) أى وباعتبار السكا كي التخيلية دون للمكنية في قولنا أظفار للنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا (قوله ظهر فساد ما قيل) (٢١٤) أى مقاله صدر الشريعة جوابا عن السكا كي وردا لاعتراض الصنف

فمذالك السكا كي لاستنارم كما في قولنا أظفار للنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل إن مراد السكا كي بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف

عنها أولا بمعنى أنه قيل إن التخيلية يصح أن توجد وحدها بدون المكنى عنها كما ذكر السكا كي في نحو قوله أظفار للنية الشبيهة بالسبع إذ قد ذكر أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية وليس في الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتعبير الطرف الذى يستعار له وقيل لا يصح وما ذكر أنصح فهم من ترشيع التشبيه وقد تقدم ومن المعلوم أن هذا المثال الذى ذكره السكا كي لنبى الاستلزام أنما هو التخيلية بدون المكنى عنها فلما تستلزم التخيلية المكنى عنها لم توجد فيه المكنى عنها بدون التخيلية فيصح أن المكنى عنها عند السكا كي وجدت بدون التخيلية فلم تستلزم المكنى عنها التخيلية فلا يصح جعل كلام السكا كي وهو قوله لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية على معنى أن التخيلية لا توجد بدون المكنى عنها ضرورة وجودها دونها فى التلالم الذى ذكره فوجب حمل على ظاهره كما فهمه للصنف عنه وهو أن المكنى عنها تستلزم التخيلية وهو المراد بالآلة والسابق دون العكس وإذا وجب حمل على ذلك كان الحل على العكس الذى ذكره الذى هو خلاف ذلك فسادا فلا بحث فى كلام المصنف من هذا الوجه نعم يبحث فى كلامه فى سكا كي الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخيلية وكيف يصح ذلك مع أن كلام صاحب الكشف مشرب مصرح بخلاف ذلك كما تقدم فى قوله تعالى يتقنون عهد الله وأن النقص استعارة تصريحية عن إبطال العهد وهى قرينة للمكنى عنها التى هى العهد إذ هى كناية عن الحبل فقد وجدت للمكنى عنها عند بدون تخيل لأن النقص الذى هو القرينة ليس بتخييل إذ التخيل إما أثبات حقيقة لتغير معناها كما عند الجمهور وأما إثبات صورة وهمية كما عند السكا كي على ما تقدم بيانه فإن حمل الاتفاق على معنى اتفاق الحصصين أعنى السكا كي والمصنف لم يصح أيضا لأن السكا كي صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث قال فى باب المجاز العقلى قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار النية يبنى فتكون تخيلا كما تقدم وقد تكون أمرا محققا كالآليات فى أثبات الربيع البقل والحزم فى هزم الأمير الجند ومن المعلوم المكنية تستلزم الخيالية لأن المصنف يرى أن المجاز العقلى استعارة بالكناية وليس مستلزما للخيالية قلت والجواب جميعا وبرهانه أن السكا كي ذكر فى آخر الكلام على المجاز العقلى أنه عند استعارة بالكناية وأن المكنى عنها تنقسم إلى ما قرينتها أمر وهمى كالآليات فى قولنا آليات النية وأمر محقق

وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ فقط مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعارة التخيلية وأما قوله لكن عدم استلزام المكنية للتخيلية أى عدم وجودها معها باطل انصافا لمعنى لأن معنى قول السكا كي فى المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكنية ففى وجدت التخيلية وجدت المكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك المحيى أن السكا كي بد ما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والتزم فى تلك الأوزان أن تكون استعارة تخيلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه سباق كلام المحيى وهذا صريح فى أن المكنية تستلزم

التخيلية وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخيلية توجد بدون المكنية كما فى قولنا أظفار للنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا فلم من مجموع كلامه أن المكنية تستلزم التخيلية دون العكس وأن معنى قوله لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية أن المكنى عنها تستلزم التخيلية لا العكس كما فهمه ذلك المحيى (قوله أن التخيلية الخ) خبران (قوله لا على العكس) عطف على قوله أن التخيلية الخ بتقدير أى لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنية مستلزمة للتخيلية كما قرر بعضهم وقر رآخر أن قوله لا على العكس عطف على قوله مستلزمة للمكنية أى لا كناية على العكس ولو حلف على كفى بعض النسخ كان أوضح أى لأن مراده العكس (قوله كما فهمه المصنف) التبرير راجع للعكس أى كما فهمه للصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكا كي وغيره من أئمة الفن



(قوله نعم الخ) هذا استدراك على قوله ظهر فساد ما قيل وذلك أن هذا القول الفاسد اعترض على المصنف وإذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولما كان يتوهم أنه لا يمتنع عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله نعم الخ وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكتنى عنها لا توجد بدون التخيلية وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقض استمارة قصر بحية لا بطلان العهد وهي قرينة للمكتنى عنها التي هي العهد اذ هو كسكنية عن الحمل فقد وجدت المكتنى منها عنده بدون التخيلية لأن النقض الذي هو الفرق بينه ليس تخيلا اذ التخييل ما لا يثبت الشيء انتم بما هو له كما عند الجمهور وأما البات صورة وهمية كما (٢١٥) عند السكاكي على ما تقدم بيانه

والنقض ليس كذلك بل استمارة قصر بحية تحقيقية (قوله لأن كلام الكشف) سيد كره بعد (قوله مشر) أي مصرح (قوله) وقد صرح في الفتح الخ

جواب عما يقال يحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والمصنف لا على اتفاق القوم الشامل لأصحاب الكشف وحيث أنه فلا يوجب ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح لأن السكاكي صرح أيضا بما يقتضي عدم الاستمرار حيث قال في بحث المجاز العقلي قرينة المكتنى الخ (قوله فتكون أمرا وهميا) أي فتكون تخيلية وقد سكون أمرا محققا أي فلا تكون تخيلية اذ لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكتنى عنها بالتخييل

نعم يمكن أن ينزاع في الاتفاق على استمرار المكتنى عنها التخيلية لأن كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في الفتح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة للمكتنى عنها قد تكون أمرا وهميا كما ظفار الثانية وقد تكون أمرا محققا كالابات في أثبت الربيح العقل والهزم في هزم الأمير الجند لأن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لأنه قد صرح في المجاز العقلي بأن لفقت في لفقت الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكتنى عنها

أن لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكتنى عنها فلا تخيل فان قلت فقد قررت عنه بما ذكرت آثافا إن الراد بعدم انفكاك المكتنى عنها عن التخيلية أنه استمرار التخيلية لأن التخيلية تستلزم المكتنى عنها فإنه نفاه كما في أظفار الثانية الشبهة السبع وبردت على من حل كلامه على استمرار التخيلية للمكتنى عنها بربطه باعتراض المصنف حيث ألزم وجود المكتنى عنها بدون التخيل فرد عليه ذلك القائل بأن قوله لا ينقض إلا أن التخيلية تستلزم لأن المكتنى تستلزم حتى ينقض بوجودها بدون لزومها على ذلك التقدير الذي هو كون نحو لفقت من لفقت الحال حقيقة وعلى ما سكت عنه في المجاز العقلي يصح كلام ذلك الحامل ويطلب اعتراض المصنف الحامل له على خلاف ذلك بطلان الاتفاق بالوجهين حيث أنه مما قلنا اعتراض المصنف معنى على وأخذته بظاهر ذلك العبارة وهو الأقرب لأن تأويلها على العكس تدفع على أنه يقول باستمرار التخيلية للمكتنى عنها وهو باطل كما قال في أظفار الثانية الشبهة بلاسد وهذا التلالت صرح به في بابها وما ذكر من عدم استمرار المكتنى عنها للتخيلية صرح به في باب آخر والاعتراض انما هو على ما صرح به من عدم انفكاك المكتنى عنها عن التخيلية بمعنى أنها تستلزم التخيلية إذ بناء ما ذكر من ادخال التبعية فيها بناء على ارادة الحقيقة بما جعله قرينة للمكتنى عنها والحاصل أنه لما صرح في هذا الباب بعدم الانفكاك وصرح فيه بعدم استمرار التخيلية للمكتنى عنها وجب حمل عدم الانفكاك على ظاهره الذي صرح بما لا يصح معه الحمل على العكس فحل الحامل عدم الانفكاك على استمرار التخيلية للمكتنى عنها بل لا يلزم ذكر في التلالت وهو أظفار الثانية الشبهة بلاسد اذ كرهه في بابها وللمصنف يكفي في البحث أن قوله لا تنفك المكتنى عنها عن التخيلية يلزم عدم محتمه بما ألزم على ذلك التقدير وأما ما ذكر في المجاز

كالابات في قولنا أثبت الربيح العقل لا يقال فقد قال السكاكي ان الاستمارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية لا لقائل على تفصيل سند كره في آخر الفصل وهذا التفصيل للوعود وقال الخطابي في شرح الفتح انه يمكن أن تكون التخيلية موجودة في أثبت الربيح فيكون تشبيه الابات على سبيل

(قوله كالاتيات في أثبت الربيح العقل) فقد شبه فيه الربيح بالفاعل الحقيق تشبيها مضمر إلى النفس وقرنتها الابات (قوله والهزم في هزم الأمير الجند) أي شبه الأمير بالجيش استعارته بالكناية وأثبت الهزم الذي هو من توارع الجيش له فربطتها (قوله الآن هذا) أي ما صرح به في الفتح في بحث المجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي أي لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لأنه وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستمرار باطل باتفاق لا يدفع الاعتراض الآتي عليه وهو لزوم القول بالبحية (قوله أمر وهمي) أي فيكون لفقت مستعملا في غير ما وضع له لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازا ولا شك أن علاقته الشابهة لا تنطبق فيكون استمارة ولا شك أنه فصل والاستمارة في الفعل لا تكون انبسية فقد اضطر إلى اعتبار الاستمارة التبعية

وأضافها جواز وجود المكى عنها بدون التخيلية كما في أنبأ الريع البقل ووجود التخيلية بدونها كما في أنظار اللثة الشبية بالسبع فلا جهة لقوله ان المكى عنها لانفكك عن التخيلية (والا) أي وان لم يقدر التسمية التي جعلها السكاكي قرينة للمكى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التسمية كنقطة الحال مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الانبعية

العتلى فهو يرد على هذا الكلام نقضا له أيضا ولا يضر اعتراض المصنف في شيء أذهو منه صرف لهذه العبارة التي صرح بها في باب الاستعارة المكى عنها والرد على ذلك الحامل صحيح حيث تأول عبارة على خلاف ظاهرها مع وجود ما يناهضها معها في بابها نعم لو أمكنه أن يقول عدم الانفكاك أراد به السكاكي غير الاستنزام أصلا تأتي تصحيحه كلام السكاكي لكن لا سبيل إليه فلا بحث على المصنف في حكاية الاتفاق وما رده على السكاكي مقتضى هذه العبارة فهو وارد على كل حال بما لا لزوم السابق كما أزمه المصنف وما بما صرح به هو في الجواز العتلى ولو لم يقصد المصنف فالكسكاكي يرد على اعتراض المصنف لانه ما مان أن يقول في شيء من أمثلة التسمية بالجواز كما صرح بأن نطق في نطق الحال بكذا استعرا لاهم وهي جعل قرينة للمكى عنها في قوله أحد شقي الاعتراض وهو الآخر في أن نطق على ما صرح به بجواز وهو فعل فيكون تسمية المصدر المنقول للصورة الوهمية فيازمه وقوعه فيازمه من إسقاط التسمية عن التقسيم وان لم يقل في شيء من الأمثلة الجواز أصلا ودر عليه بطلان قوله لانفكك المكى عنها عن التخيلية فكلام السكاكي المذكور باطل ما بما ذكر المصنف وما بما قال خالفه صرح بأنه يجوز وجود المكى عنها بدون التخيلية كما في أنبأ الريع البقل كما تقدم وجوز وجود التخيلية بدون المكى عنها كما في أنظار اللثة الشبية بالاسد كما تقدم أيضا فلما جاز وجود كل منهما بدون الآخر فلامعنى لقوله لانفكك المكى عنها عن التخيلية سواء حمل على ظاهره وهو الذي فهم المصنف وأزم بطله على أحد شقي الاعتراض كما زعم بمقاله في الجواز العتلى أو حمل على محله كما قل ذلك اقبال ودر عليه بما قدم بهذا الكلام وهو قوله لانفكك إلى آخره لا وجه لما بما ذكره المصنف في التسمية الزامه له وما بما ذكره من انفكاك كل منهما عن الآخرى فليتأمل فان المقام سهل ممتنع وقد انضغ واقعه الموفق بمنه ودره نعيم كلام السكاكي في رده كل تسمية إلى المكى عنها أن ذلك إنما يصح ان قامت قرينة على قصد التشبيه في قرينتها وأمان قامت قرينة على أن المقصود بالثبات نفس المصدر المشتق منه فجعلها كناية لا وجه لان التخيلية يجب أن تكون في المقصد تابعة للمكى عنها لما خر فيها ويمكن أن يجاب عن السكاكي كائيل بأن مقصوده الزام تقليل التقسيم على مذهبه وأنه الأول فيهم حيث جعلوا التخيلية حقيقة لقوة لاعلى مذهبه أو أن يرجع عن مذهبه الذي اقتضاه مراعاة شدق المناسبة لمسعى الاستعارة لان قلة معنى التخيلية للأمر الوهمي أنسب بالاستعارة إلى كونها حقيقة لقوة لمصلحة مناسبة لتقليل التقسيم فانظره (والا) أي وان لم يقدر التسمية التي جعلها قرينة للمكى عنها حقيقة بل قدرها مجازا وتقدم أن المراد بالتقدير التحقيق والتثبيت فتكون تلك التسمية التي جعلها مجازا حينئذ (استعارة) لان المجازية التي شئنا في هذه القرينة بجعل علاقته المشابهة وكل مجاز علاقته المشابهة استعارة وإذا كانت استعارة بفرضها مجازا كانت استعارة تسمية لان الاستعارة في الفعل لا تكون الانبعية لما تقدم أن المقصود بالثبات في المشتق مطلقا هو المعنى المصدرى وبغيره يؤخذ بالمعوم ولا يتدق به القرض

التخييل وهو فاسد فان ذلك مجاز استنادي ونحن إنما تكلم في الاستعارة التخيلية التي هي قسم من مجاز الأفراد قوله (والا) أي وان لم يقدر التسمية حقيقة بل جعلها تخيلية مجازا فلم يكن مذهب إليه مغنيا

(قوله وأيضا الخ) هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه أهله المصنف وحاصله أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكى عنها عن التخيلية وصرح فيه أيضا بعدم استعمال التخيلية للمكى عنها كما في أنظار التسمية بالسبع وصرح في الجواز العتلى بجواز وجود المكى بدون التخيلية كما في أنبأ الريع البقل فلما جاز وجود كل منهما بدون الآخرى فلا وجه لقوله ان المكى عنها لانفكك عن التخيلية لانها قد انفكت عنده في أنبأ الريع البقل وهزم الامبرالجند

فلا يكون مذهب اليه مغنيا عن قسم الاستعارة الى أصلية وتبعية ولكن يستفاد ما ذكره التركيب في التبعية الى التركيب الاستعارة بالكتابة على ما فسرناها وبصير التبعية حقيقة واستعارة تخيلية لمسبق أن التخيلية على ما فسرنا حقيقة لا مجاز

(قوله من رد التبعية) أي من رد رتبته (قوله لانه اضطر الى) أي وأما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره لانه اضطر الى الأمر الى قول من رد التبعية فقد فرغ من شيء وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة التبعية (٢١٧) ثم آل الامر على هذا الاحتمال

(لم يكن مذهب اليه) السكاكي من رد التبعية الى اللكني عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر الى الأمر الى القول بالاستعارة التبعية وقيل يجب أن كل مجاز تكون علاقته الشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له

بالتواتر وما يقع فيه التشبيه الذي تنفي عليه الاستعارة يجب أن يكون هو الأعم والمطلوب أحواله في التي فقول القائل نطق الحال ان جعل نطق تخيلا والحال استعارة مكتبا عنها قال جعل نطق حقيقة أسند لمصطلحه كما يقوله الجمهور وجعلت للكني عنها بدون التخيل لان التخيل عنده ليس الا بالصورة الوهمية وان جعله مجازا كان استعارة تبعية لا متقرر (قوله) لا يتم حيث ذاته (لم يكن مذهب اليه) السكاكي من رد التبعية الى اللكني عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من أنها تبعية فان الاستعارة تنقسم بسبب ذلك الى التبعية وغيرها واخفا لنا لم يكن ما ذكره عما ذكره غيره لانه اضطر الى القول بالتبعية على تقدير كونها مجازا وادعى ما في ذلك أن ما ذكره وما ذكره غيره حيث لم يحتمل في شيء واحد وهما مفهومان مختلفان أعني كون نطق تبعية من حيث انها فصل لوكونها تخيلا من حيث ان النطق نقل على مذهب الصورة وهمية ولا يوجب ذلك اسقاط التقسيم الذي فرمته فقد فرغ من شيء وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة ثم آل الامر على هذا الاحتمال آخر الى اثباتها كما أثبتنا غيره وقد يجب ان لا يلزم القول بالاستعارة التبعية بأن ذلك إنما يلزم لو كان السكاكي يقول بأن كل مجاز يكون قرينة للسكاكي عنها يجب أن يكون استعارة فيازم من كونها استعارة في الفعل كونها تبعية وانما يجب أن يكون ذلك المجاز الذي جعل قرينة للسكاكي عنها مجازا آخر غير الاستعارة لم يلزم القول بالاستعارة التبعية ولقول بأن القرينة لذلك مجاز فللسكاكي أن يقول هب أن نطق قولنا نطق الحال بكذا مجاز لا يلزم أن يكون استعارة ولوصح كون علاقته الشابهة لان للكني الواحد يجوز أن ينقل اللفظ اليه بملافة الزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز كما تقدم أن يعتبر أن النطق يستأنم الدلالة أي الألفاظ المقصود فينقل لفظة الدلالة الى الحال لان الدلالة صادقة عليها لازمة للنطق فيعمل فيها لمن حيث كونها دلالة في الجملة فيكون مجازا مرسلًا ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بالدلالة في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود ولا يضر في الاشتراك كون التوصل في الدلالة من جهة كون التوصل اليه مطاوع معناها لان الألفاظ التي هو الدلالة يطاوعه الفهم للتوصل اليه وكون التوصل في النطق بواسطة مطاق الألفاظ لصدق انها مشتركة في التوصل في الجملة وانما جاز في للكني الواحد أن يتجاوز فيه بملافة للشابهة عند سدق التشبيه وأن يتجاوز فيه بملافة الزوم كما في النطق مع الدلالة جازر أن يراعى في نطق أنه مجاز علاقته الزوم فلا يصدق أنه استعارة تبعية ثم يصدق أنه مجاز تبعية

عما ذكره غير ما لم يكن تقسيم الاستعارة الى مخرج بها ومكني عنها مغنيا عن تقسيمها الى تبعية وغيرها لان نحو نطق استعارة تخيلية مقرونة بالمكتبة في مجاز واذا كان كذلك فهي تخيلية تبعية بخلاف الاظفار في قوله أنشبت أظفارها فانها تخيلية أصلية ثبت أن تقسيم الاستعارة الى أصلية

التي الثانية وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للسكاكي ليست حقيقة بل مجاز وقولكم فتكون استعارة في الفعل والاستعارة فيه لا تكون الا تبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكي يقول أن كل مجاز يكون قرينة للسكاكي عنها يجب أن يكون استعارة فيازم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية ولم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة للسكاكي عنها مجازا آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازا مرسلًا وحيث فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فللسكاكي أن يقول هب أن نطق قولنا نطق الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال أي ألفاظه المقصود لكن لا يلزم أن يكون استعارة

(٢١٨) - شروح النخعي - رابع - بملافة الزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز أن يعتبر استأنم النطق لما فينقل لفظة لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود فيكون نطق على الأول مجازا مرسلًا وعلى الثاني استعارة (قوله بأن كل مجاز تكون علاقته الشابهة الخ) اعترض بأن المجاز الذي تكون علاقته الشابهة منحصر في الاستعارة فكيف يقول لا يجب أن يكون استعارة والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته الشابهة بأن كان عملها لها

وتغيرها بدليل بقية الكلام وليس الراد علاقه للشبهة بالفعل واللام يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقه أخرى) أى كاللزمية (قوله فانها لازمة للنطق) أى فخطت اذا قلناه غير مستعمل فى حقيقته بل فى مجازة وهو الدلالة تقول ان استعماله فيها على جهة المجاز الرسل لعلاقه اللزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ نقول للمسنف فيكون استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكى القول بالتبعية (قوله وفيه نظر) أى فى (٢١٨)

علاقه أخرى باعتبارها وقع استعمال كايين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقه للشبهة وقصد اللبابة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بأن نطقها أمر مقدر وهى كاظفار لثنية الستارة لاصوره الوهمية الشبهة بالاظفار ولو كان مجازا مرسل عن الدلالة لكان أمر محققا عقليا على أن هذا لا يجري فى جميع الأمثلة ولوسلم حينئذ يورد الاعتراض الأول وهو وجود للسكى عنها بدون التخييلية

فى الفعل ولم يجر الاصطلاح عليه كما تقدم لانه لم يذكر فى أقسام المجاز ولم يشتر بذلك لكن هذا لا يضر فى الجواب لان كلامنا الآن فيما تسقط به الاستعارة التبعية وذلك كافى فيه ولولم يذكر ولكن رد عليه أن ذلك قد لا يطر وفيجوز أن يكون محل لاضلع فى الاستعارة لاقضاء لقائم للبالغة فى التشبيه وعلى تقدير صلاح كل محل فذلك فالزمام أحد المجازين وهو كون اللفظ مجازا مرسل مع محبة الآخر مجرد اقصاقل مالا موجب لاسقاطه وهو تحكم على أن السكاكى لا يصح هذا جوابا عنه لانه صرح بأن نطقها أطلق على أمر وهى كاظفار لثنية فانها استعارة لأمر وهى شبيهة بالاظفار الحقيقية ومن المعلوم أن مقتضى هذا الكلام كون نطقها استعارة من النطق الحقيقى الى الوهمى لوجهين أحدهما انه شبيهة بالاظفار وهى استعارة عنده والآخر أن النطق بدفرض مجازا فى أمر وهى لا يصح أن يكون استعارة اذ لو كان مجازا مرسل كان مستوعلا فى أمره علاقه غير للشبهة تقررينه وبين أصله وبالضرورة أن الصورة الوهمية لعلاقه بينها وبين النطق الحقيقى لا الشبه ولوسلمت محبة كون نحو نطقها عاجل على منذهب قرينة للسكى عنها مجازا مرسل فى كل صورة وألغى النظر عما اقتضاه قوله ان نطقها نقل الصورة الوهمية خلاصه الزمام أن قرينة للسكى عنها تكون مجازا مرسل دائما فليتم عليه حينئذ أن للسكى خلت عن التخييلية لان التخييلية عنده ليست الانشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان نحو ما ذكر مجازا مرسل فلا تخييل اذ لا صورة وهمية شبيهة بالمعنى الأصلى واذا اتقى التخييل بقى للسكى عنها بدون التخييلية وهو عين الاعتراض الأول فلم يخرج كلامه عن أحد الاعتراضين اذ متى وجه بما سلم به عن أحدهما دخل عليه الآخر ويمكن الجواب عن عود الاعتراض الأول على تقدير التزام كون القرينة فى للسكى عنها مجازا مرسل بأن نقول قول السكاكى لا تنفك للسكى عنها عن التخييلية معناه أن التخييلية لا توجد بدون للسكى عنها بمعنى أنها تستلزم للسكى عنها فلى تقدير كون المسسى بالتبعية مجازا مرسل لتكون قرينة للسكى عنها بناء على ما اختاره السكاكى انما يبارك فيه وجود للسكى عنها بدون التخييلية فنقول للسكاكى يقول بوجهه اذ لا يقول باستلزام للسكى عنها للتخييلية وللزام على ذلك التقدير وجود للسكى عنها بدون التخييلية وهو صحيح

وتبعية لا بد منه سواء أكانت التبعية داخلية فى للسكى أم لا قال بعضهم لا يبارك ذلك لأن التبعية والأصلية قسبان الحقيقية واذا كانت هذه خيالية لا تنسب تبعية واعلم أن عبارة السكاكى وقوله التبعية من جنس للسكى نظرا ينبئ أن يقول من جنس الخيالية كما هو مقصود دفايته أن التبعية اذا

(قوله وفيه نظر) أى فى

عن السكاكى لانه صرح بأن نطقها أطلق هنا على أمر وهى كاظفار لثنية فانها استعارة لأمر وهى شبيهة بالاظفار الحقيقية ومن المعلوم أن مقتضى هذا الكلام كون نطقها استعارة من النطق الحقيقى لأمر وهى لانه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسل عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلى لا على أمر وهى كما صرح به وبالجملة فالزمام السكاكى أن قرينة للسكى اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسل لا يصح لمنافاة ذلك لما صرح به (قوله على أن هذا) أى كون قرينة للسكى اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسل لا يجرى فى جميع الأمثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقه أخرى غير للشبهة (قوله ولوسلم أى جريانه فى جميع الأمثلة) يورد الخ وحاصله أنه لو سلم أن قرينة للسكى اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسل فى جميع الأمثلة

وألغى النظر عما اقتضاه قوله ان نطقها نقل الصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن للسكى خلت عن التخييلية لان ويمكن التخييلية عنده ليست الانشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسل فلا تخييل اذ لا صورة وهمية شبيهة بالمعنى الأصلى واذا اتقى التخييل بقى للسكى عنها بدون التخييلية وللمسنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم أن التارح قد جرى للمسنف فى ذلك وان كان قد ناقشه فى ذلك سابقا

(قوله ويمكن الجواب) أي من قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لاعن أصل الاعتراض لانه قد صرح بأن نطق مستعمل في أمر وهي فندا خطر آخر الأمر الى القول بالاستمارة التنمية وحاصله أن الانسلا من وجود للكينية بدون التخيلية ممنوع عند السكاكي بل هو فاقل بذلك وعبر يمكن إشارة الى أن هذا الجواب من عنده (قوله بأن المراد) أي مراد السكاكي بقوله لا تنفك للكينية عنها عن التخيلية وهذا توطئة للجواب وعط الجواب قوله وأما وجود الخ (قوله أن التخيلية لا توجد بدونها) أي فنكون التخيلية هي التي حكم عليها بأنها لا توجد بدون للكينية عنها وأنت خير بأن هذا الجمل يكر على ما تقدم للشرح من أن قول القائل ان قول السكاكي للذكور منناه

(٢١٩)

استلزام التخيلية للكينية  
عما تبين فساد قد  
جعل ذلك الجمل فاسدا  
فيا تقدم ومشي عليه  
هنا (قوله فيما شاع) إشارة  
لجواب عما يقال كيف  
قول ان التخيلية لا توجد  
بدون المكينة مع أنها  
وجدت في قولك أظفار

ويمكن الجواب بأن لرادبهم انفسك الاستمارة بالكينية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل أظفار للنية الشبيهة بالسبع وأما الكلام في الصحة وأما وجود الاستمارة بالكينية بدون التخيلية فشاع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين يتقون عهد الله وصاحب الفتح في مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستمارة بالكينية فتكون استمارة تخيلية مثل أظفار للنية ونطقها لخال وقد تكون استمارة حقيقية على ما ذكر في قوله تعالى يا أرض ابلي ما لك ان البليع استمارة عن غور الماء في الأرض ولله

فلا يرد الاعتراض الاول على السكاكي بناء على ما يجب به أولا من التزام كون القرينة مجازا مرسل ولكن هذا يتوقف على بيان كيفية ذلك لقوله لا تنفك المكينة عنها عن التخيلية على معنى أن التخيلية تستلزم للكينية عنها مع أن التبادر منه هو العكس للمعترض وبيان ذلك أن قول القائل هذا لا ينفك عن هذا محتمل أن يكون معنى الانفكاك للني فيه أن الاول لا ينزل عن الثاني أي لا يوجد وحده بدون الثاني كما تقول هذه النعم لا تنفك عن تلك والانسان لا ينفك عن الحيوان فيلزم كون الاول الذي أسند إليه الانفكاك أخص أو ما يجري مجراه لان الأخص هو الذي لا ينزل عن الأعم وعلى هذا فهم الكلام أولا ولا يستلزم كون الثاني وهو مدخول من أخص أو ما يجري مجراه بل يصح أن يكون أعم فيصح أن يوجد بدون الاول ويحتمل أن يكون للني لا ينتقي عن الثاني كما تقول لا ينفك الحلم والحياة عن زبدى لا ينتقيان عنه ومن المعلوم أن الذي لا ينتقي هو الاول والذي لا ينتقي عنه غيره هو الثاني وبالضرورة أن الذي لا ينتقي عنه غيره إما أخص أو جاز مجراه فيلزم أن الثاني وهو مدخول عن هو الذي لا ينزل أي لا يوجد وحده دون الاول فهو إما أخص أو ما يجري مجراه فيصح على هذا كون الاول الذي أسند إليه الانفكاك للني أعم وعلى هذا تقول في هذا الجواب قول السكاكي لا تنفك المكينة عنها عن التخيلية أي لا تنتقي عن التخيلية فنكون التخيلية هي التي حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكينة عنها فلا للنبيين استعمال مثل تلك العبارة ولو كان الاستعمال في الاول أقرب فاذا تأملت عبارة السكاكي بهذا لم يرد الاعتراض الاول فانه بعض من تكلم على هذا الكتاب ورد عليه فيما تقدم لان قوله يلزم خلو

كانت خيالية والفرض أنها لا تحسن الأعم للكينية أطلق عليها مكينة لاقتها بها وفي نقل الصنف انها اختار رد التنمية الى الكينية نظر لانه لم يصح باختيار ذلك بل قال لوجعل التبعية من الكينية

يوجد للكينية بدون التخيلية (قوله يتقون عهد الله) أي فقد ذكر أن العهد مشبه بالجمل على طريق المكينة يتقنون مستعار ليطالون استمارة حقيقية قرينة للمكينة فقد وجدت للمكينية بدون التخيلية (قوله أنبت الربيع البقل) فقد ذكر أن الربيع شبه بالفعل الحقيقي على طريق للكينية وأن الاينات قرينة لها وهو حقيقة فقد وجدت للكينية بدون التخيلية (قوله فصار الحاصل من مذهبه) أي من مذهب السكاكي في قرينة للكينية باعتبار ما ذكره في أماكن متعددة (قوله بل على ما ذكره) أي غوري مادك (قوله عن غور الماء) أي غور الماء وهو منقول عن ادخال الطعام للجوف من الحلق

استعارة بالسكينة عن الغناء وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع

لكني هنا عن التخيلية بناء على أن نحو نطقت مجاز مرسل تقول على هذا مسل ولا تقول إن السكينة هنا أخص حتى يرد الرب هذا الازام وأما تقول بالعكس ولم رد على شيء وهذا أن هذا تزوم للمادعي فسادا ولا فلكان الذي ينبغي حينئذ أن يقال هكذا يمكن الجواب بأنه قد تم من تفسير عبارة السكاكي بعكس للعرض فإن قيل ومع هذا فلا يصح ما تقدم أن السكاكي صرح بأن التخيلية لا تستلزم للسكينة هنا كما في قوله أظفار للنية الشبية بالسبع فكيف يصح حمل كلامه على أن التخيلية تستلزم للسكينة هنا فقلنا يحمل على معنى أنها تستلزمها في الفصيح من الكلام أو في الشائع منه إذ لا خلاف أن مثل هذا الكلام ليس بشائع وأما التزام في محته ويقيد هذا الحمل أن الوجه الآخر وهو أن يكون معنى لا تلتك للسكينة عن التخيلية أن السكينة تستلزم التخيلية إذا حمل الكلام عليه كان حلا على ما خلا فشايع فإن علم استلزام السكينة للتخيلية بأن توجد بدون التخيلية أمر شائع وقد قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينتفضون عهد الله وقد تقدم بيانه وقرره صاحب الفتاح في قول القائل أنبت الربيع البقل وقد تقدم بيانه أيضا ولكن هذا التوجيه في هذا الحمل لا ينبغي أن يضعف ما تقدم من أن قول القائل أن قول السكاكي معناه استلزام التخيلية للسكينة هنا ودون العكس ما ينبغي فسادا وربما يستروح بما قررناه به فيما تقدم ما قد يكون عرقا في ادعاء الفساد فإن قلت لما حصل مذهب السكاكي في قرينة للسكينة هنا باعتبار ما قرر في كلامه مغرقات فقلت حاصله أن قرينة الاستعارة بالسكينة قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار للنية ونطقت الحال لانه قرر في المثالين أن القرينة لفظ مستلزم معنى حقيق إلى معنى وهمي فكانت تخيلية فيها وقد تكون استعارة حقيقية كما ذكره في قوله تعالى وقيل الأرض ابلى ماءك وذلك أنه قال البلى استعارة عن غور الماء في الأرض وهو منقول من ادخال الطعام من الحان إلى الجوف وقال إن الماء استعارة بالسكينة عن الغناء الذي يأكله الحيوان لأن البلى أعما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه في الاستمارةين ظاهر أمانى البلى فهو ادخال ما تكون به الحياة إلى مفرخى أى من ظاهر إلى باطن من مكان معناد للدخال أى من أعلى إلى أسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه الشبه فيها فقد رعت وجه توجبه حسن الاستعارة وأمانى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا والماء أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلاهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالسكينة وأبلى مستعار أنظرى بجامع أن كلا ادخال ما يكون به الحياة إلى مفرخى استعارة حقيقية وهي قرينة للعكسية

لكن أقرب إلى الضابط وليس ذلك صريحاً اختيار هذا قال في الإيضاح لكن يستفاد مما ذكره رد الترتيب في التسمية إلى ترتيب الاستعارة بالسكينة على ما فسرناها وتفسير التسمية حقيقة واستعارة تخيلية لما سبق لأن التخيلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز

(قوله استعارة بالسكينة عن الغناء) أى الذى يأكله الحيوان لأن البلى أعما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه في الاستمارةين ظاهر أمانى البلى فهو ادخال ما يكون به الحياة إلى مفرخى أى من ظاهر إلى باطن من مكان معناد للدخال من أعلى إلى أسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه الشبه فيها وأمانى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا والماء أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلاهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالسكينة وأبلى مستعار أنظرى بجامع أن كلا ادخال ما يكون به الحياة إلى مفرخى استعارة حقيقية وهي قرينة للعكسية

**فصل** واذا قد عرفت معنى الاستعارات الحقيقية والاستعارات التخيلية والاستعارات بالكتابة والتبديل على سبيل الاستعارة فاعلم أن لحسنها شروطا وإنما نصادفها عريت عن الحسن ووربما اكتسب بعضها وهي في كل من التحقيقية والتبديل راية ماسبق ذكره من جهات حسن التشبيه

**فصل** في شرائط حسن الاستعارة (قوله في شرائط الجمع على ما فوق الواحد اذ الشرط في حسنهما شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شهما رايحة لفظا وقوله في شرائط حسن الاستعارة أي في بيان ما أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما هو أعمل لخرج عن الحسن إلى القبح قاله في الطول (قوله التحقيقية) قد تقدم أنها هي التي تحقق معناها حسا وعقلها وهي ضد التخيلية (قوله والتبديل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاجل الايضاح لا للاسقاط من مجرد التشبيه التبديل لما عرف من أن التشبيه التبديل لا يسمى التخلييل (٢٢١) على الإطلاق وقد تقدم أن

**فصل** في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتبديل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين

**فصل** ذكر فيه شروط حسن الاستعارة عما ليس من باب حسنها بزيادة التأكيد كما تقدم في الترشيح أنه أبلغ إذا بلغته تقيدا أحسنه وسن الاستعارة يكون بأمرين مع ما يتفق بهما الأول حسن أصلها وهو التشبيه والثاني بأن لا تنضم معارضة التشبيه ولما ذكر في التشبيه ما فيه حسنة وقبحه وهو ما شتمل عليه ما ذكر من أن ادعى أن كانه اذمن المعلوم أن الازداعي لا ركان ليس شرط وجوده بل أمان أن يكون مما يحسن به فيكون شرط حسنة أو يكون مما لا يحسن به فيكون موجب قبحه ويدرك فيه أحد المنيين فيما تقدم بدارك ذاته لأن العقل يهتدي بأدراكه إلى كونه ما ينبغي أو بالتقصيص على حسنة أو قبحه كما تقدم في التبديل والترتيب أحال حسن الاستعارة على التشبيه تنبها على الأمر الأول وأما أحال عليه لتقدم حسنة أخذنا وتقصيصا كاذ كرنا فقال (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية) وقد تقدم أنها هي التي تحقق معناها حسا وعقلها وهي ضد التخيلية (والتبديل) على سبيل الاستعارة وقد تقدم أنها هي اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بهناه فان خصصت التحقيقية بالأفراد اصطلاحا كما هو ظاهر عبارة المصنف في تخصيص التخلييل بالتسمية والتذكر كان عطف التخلييل على التحقيقية من عطف المبين وإن جعلت من التحقيقية بأن لا تخصص التحقيقية بالأفراد كما هو ظاهر عبارة السكاكي كان عطفها من عطف الخاص على العام (براية) خبر حسن أي حسن الاستعارتين حاصل برعاية (جهات حسن التشبيه) فإذا روعيت تلك الجهات في

ص (فصل حسن كل من التحقيقية الخ) ش لا استوفى أقسام الاستعارة والمجاز المركب شرع في ضابط حسن كل منهما فقال حسن كل من التحقيقية والتبديل وهو الميزان المركب وعطفه على الاستعارة وأن كان منها لا يرد الاستعارة التي هي قسم من الميزان المفرد بأمران وجد فيها حسنة والأعريت عن الحسن بل ربما اكتسبت قبحا برعاية جهات حسن التشبيه أي الجهات المتضمنة لحسن التشبيه المذكور في بابها فإن الاستعارة تشبيه معنوي مثل كون وجه الشبه كثير التفصيل وكون حصول

حسن أصلها (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان الجهات التي يحسن التشبيه برعايتها والراد يكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيها وذلك كالشجاعة مثلا في زيد والاسقاطا وجبوجه الشبه في أحدهما دون الآخر فأت الحسن كاستعارة اسم الأسد للجان من غير قصد التكميد بقرار تشبيهه وقد يقال إن هذا الوجه من شروط الصحة لامن شروط الحسن إذ لا تشبيه مع انتهاء الجامع فالأولى إسقاط هذا معنى قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض أرباب الحواشي عن ذلك بأن الراد الشمول الحسي اذ هو الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرطاً في الصحة فمطلق الشمول الصادق بالإدعائي لا وجه لأن الشمول الإدعائي إن كان مقبولا كجاء التكميد فأما قبل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة ولا فهو قاسد لاتناده عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شروط الحسن مع أن الصحة أعماهي بأضباره كداني ابن يقوب وقورش شينا العلامة العلوي أن الراد يكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيها على أعجز من مفهوم كل منهما وألا لازم لما قلنا وجب في

الاستعارة التخيلية هي اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بهناه فان خصصت التحقيقية بالأفراد كان عطف التخلييل على التحقيقية من عطف المبين وإن كانت التخلييل من التحقيقية بأن لم تخصص التحقيقية بالأفراد كان عطف التخلييل عليها من عطف الخاص على العام (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) خبر حسن أي حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات أي أسباب حسن التشبيه أي بملاحظة الأسباب المحصلة لحسن التشبيه لأن بناءها عليه فيقطنها في الحسن والقيح فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة وألا فأت حسنها شتوت

وأن لا يتم من جهة القبط راحته

أحدهما بأن كان جزءا من مفهوم مدون الآخر بأن كان لازما له فالتحسين وذلك كإتيان استعارة الطيران للمدو في قوله عليه الصلاة والسلام كالمع هيمطار إليها (٢٢٢) والجامع قطع الساق بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم أحدهما ولازم

والتشبيه وإثباته ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يتم راحته لفظا)

التشبيه وأوقت الاستعارة بدراسة تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والألفاظ حسنها لغوات حسن أصلها وهو التشبيه وتلك الجهات مثل أن يكون وجه الشبه شاملا لظرفين معا أو أمان وجد في أحدهما دون الآخر فالتحسين كاستعارة اسم الأسد للحيوان من غير قصد التحسين بدتقدير تشبيه به ولكن هذا الوجه إنما هو من شرط الصحة لا من شرط الحسن إلا التشبيه مع اتفاق الجامع فالأولى استقامته في هذا المحل والجواب عن ذلك بأن للراد التامول الحسي إذ هو الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرط الصحة فمطلق الشمول الصادق بالإدعاء لا وجه له لأن الشمول الإدعائي أن كان مقبولا كإتيان التحسين فإما قبل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والأفوه فاسدا لنتفاته عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شرط الحسن مع أن الصحة إنما هي باعتبار موثلا أن يكون التشبيه وإثباته بإفادة الغرض للتصديقه كما إذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبهه بقطة الظبي ثم يستعار له لفظ القطة فهذا وإن كان الغرض ولو شبه لإفادة هذا الغرض بالقراب واستعير لفظ القراب له فالتحسين وإذا كان الغرض إفادة تشويه وجه منقب بالمدرى فيشبهه بالسليحة التي تفرقتها اليدكة ثم يستعار له لفظها فهذا وإن كان الغرض ولو شبه لإفادة هذا الغرض بشيء آخر منقب واستعير له لفظه فالتحسين (قوله) ونحو ذلك أي مثل ذلك كون وجه الشبه غير مبتدل بأن يكون غريبا لطيفا لكثرة ما فيه من التفصيل أو نادر

المحسوس في ذهن كتشبيه الشمس بالمرأة في كفه الأشمل وتشبيه البنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت ثم يستعار كل واحد منهما للشبه بخلاف تشبيه الوجه بالجميل بالشمس ثم يستعار له وتشبيه الشجاع بالأسد ثم يستعار له فالتحسين لغوات حسن الأصل فالتحسين كإتيان استعارة اسم الأسد للحيوان من غير قصد التحسين بدتقدير تشبيه به ولكن هذا الوجه إنما هو من شرط الصحة لا من شرط الحسن إلا التشبيه مع اتفاق الجامع فالأولى استقامته في هذا المحل والجواب عن ذلك بأن للراد التامول الحسي إذ هو الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرط الصحة فمطلق الشمول الصادق بالإدعاء لا وجه له لأن الشمول الإدعائي أن كان مقبولا كإتيان التحسين فإما قبل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والأفوه فاسدا لنتفاته عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شرط الحسن مع أن الصحة إنما هي باعتبار موثلا أن يكون التشبيه وإثباته بإفادة الغرض للتصديقه كما إذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبهه بقطة الظبي ثم يستعار له لفظ القطة فهذا وإن كان الغرض ولو شبه لإفادة هذا الغرض بالقراب واستعير لفظ القراب له فالتحسين وإذا كان الغرض إفادة تشويه وجه منقب بالمدرى فيشبهه بالسليحة التي تفرقتها اليدكة ثم يستعار له لفظها فهذا وإن كان الغرض ولو شبه لإفادة هذا الغرض بشيء آخر منقب واستعير له لفظه فالتحسين (قوله) ونحو ذلك أي مثل ذلك كون وجه الشبه غير مبتدل بأن يكون غريبا لطيفا لكثرة ما فيه من التفصيل أو نادر

أي



(قوله أى وبأن لايشم الخ) أشار بهذا القول للمنصف وأن لايشم عطف على راية أى حسن الاستمارة حاصل رعاية الجهات  
المصلحة لحسن التشبيه وحاصل عدم شمهها رائحة التشبيه وأشار بقوله من جهة اللفظ إلى أن لفظاً لكلام المنصف نصب على التمييز  
وهو محمول عن المنصف إليه أى وبأن لايشم شئ منها رائحة لفظ التشبيه ويعتمد نصبه على نزع الحافض أى أن لايشم رائحة التشبيه  
بلفظ يدل عليه وأنما قال لفظاً لأن الشم التشبيه معنى موجود في كل استمارة بواسطة الثرينة لأن الاستمارة لفظ أطلق على التشبه بمجموعة  
الثرينة بعده على وجه التشبه بواسطة اللبانة في التشبيه فلا يمكن نفي اشتمال الرائحة مطلقاً أى من جهة اللفظ والمضى لأن المنفى على  
التشبيه فعلاً وعلماً لأن شمه رائحة لفظ التشبيه اما ان يكون ببيان التشبه كما في قوله تعالى حتى يبين لكم المحيط الابيض من المحيط الاسود  
من الفجر فان قوله من الفجر هو التشبه بالمحيط الابيض والكلام وان لم يكن على ضرورة التشبيه لكن لما شمل المحيط الابيض بالفجر  
كان التشبيه مقدراً فهو في تقدير حتى يبين لكم الفجر الذي هو شبه بالمحيط الابيض واما ان يكون بذكر وجه التشبه نحو رأيت اسداً في  
الشجاعة لان ذكر الوجه يبنى عن التشبيه ويهتدى إليه في التركيب واما ان يكون بذكر الاداء نحو زيد كلاسداً واما ان يكون بذكر  
التشبه على وجه لا يبنى عن التشبيه كما في قوله قد زرا زراؤه على القمر فامد كرفيه ضمير للتشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه  
يبنى عن التشبيه كما تقدم بيانه فانهم رائحة لفظ التشبيه في الثلاثة الاول مبطل (٢٢٣) للاستمارة واشتمال رائحته على

الوجه الرابع فلا يطلها  
الأنها تكون قبضة اذا  
علت هذا كعلم أن شرط  
الحسن هو اشتفاء الاشتم  
الذى لا يخرج به الكلام  
عن الاستمارة كما في القسم  
الرابع وأما ما يخرج به  
الكلام عن الاستمارة فهو  
نظم في الصفة فاد الفصيف  
الاول لا الثاني (قوله أى  
وبأن لايشم شئ) للنائب  
لقول لأن حسن كل أن  
يقول أى وبأن لايشم كل  
من التحقيقية المع فيبدل  
شئ بكل (قوله لأن ذلك  
البع) أى شمه رائحة

أى وبأن لايشم شئ من التحقيقية والتبيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لأن ذلك يبطل النرض  
من الاستمارة أعني ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه بهذا في التشبيه من العلاقة على أن التشبه به  
أقوى في وجه التشبيه  
قوله ولو لم يكن على صورة التشبيه لكن لما شمل المحيط الابيض كان من التشبيه لانه يبين الاصل للراد  
فهو في تقدير من الفجر الذي يشبه بالمحيط الابيض واما صريحاً كهذا أسد في الشجاعة وبجري مجراء  
رأيت اسداً في الشجاعة لان ذكر الوجه يبنى عن التشبيه ويهتدى التركيب إليه بخلاف زرا زراؤه  
على القمر كما تقدم وأنما شرط في حسن الاستمارة أن لايشم رائحة التشبيه كما في قوله قد زرا زراؤه  
على القمر لان اشتمال رائحته يبطل كمال النرض من الاستمارة ومعلوم أن كمال النرض من اشتمال التشبه  
هو حسنه وتقصاه فبحه في الجلة وأما أبطل كمال النرض لانه أعني النرض من الاستمارة  
اظهار للبانة في التشبيه ويحصل ذلك الاظهار ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه وادعاء انها  
مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وان اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الآن أحد الثردين متعارف  
والآخر غير متعارف ومقتضى هذا النرض استوائهما في ذلك الجامع الذي هو ثمره ذلك المجهول  
كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل ولاشك أن اشتمال رائحة التشبيه فيه  
رائحة التشبيه يرمى أى يرمى العلماء أن يكون التشبيه بين الطرفين جلياً وذلك اما بنفسه أو بكونه

التشبيه لفظاً أى وأما اشترط في حسن الاستمارة عدم شمهها رائحة التشبيه لأن ذلك يبطل النرض من الاستمارة وفيه أن هذا يقتضى  
انه من شرائط محتملها لمن شرائط حسنها لانه إذا بطل النرض من الاستمارة انتفت وعاد الكلام تشبيهاً الآن قال اننى الكلام  
حلف مضاف إلى أن ذلك يبطل كمال النرض من الاستمارة ومعلوم أن كمال النرض من اشتمال التشبه وحسنه وتقصاه  
فبحه (قوله أعني) أى بالنرض من الاستمارة (قوله لسان التشبيه الخ) علة لانه أعني قوله لأن ذلك يبطل الخ أى وأما كان شمه  
رائحة التشبيه مبطل لكمال النرض من الاستمارة لما في التشبيه الخ وحاصل ما ذكرنا من رائحة التشبيه أعني أبطل كمال النرض  
من الاستمارة لان النرض منها اظهار للبانة في التشبيه ويحصل ذلك الاظهار ادعاء دخول التشبه في جنس التشبه وادعاء انها  
مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وان اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الآن أحد الثردين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا  
النرض استوائهما في ذلك الجامع الذي يحصل كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل ولاشك أن اشتمال رائحة  
التشبيه فيه اشتمال ما أصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الإيحاء الى ما علم من الاصل في التشبيه والتشبيه هو كون التشبه بأقوى  
من التشبه في الجامع وكونه أقوى منه يتلوا استوائهما في النرض هو مقتضى النرض قوله لما في التشبيه أى الذى أشم رائحته من  
الاشارة على أن التشبه بأقوى من التشبه في وجه التشبه أى بالنرض من الاستمارة يقتضى مساواتهما فيه وبقولنا لان استواء الافراد  
في الحقيقة هو الاصل يتدفع قول سم لانهم أن النرض المذكور يقتضى مساوات التشبه والتشبه في الجامع الذى هو حبل كالحقيقة

ولذلك يوصى فيه أن يكون التشبيه بين طرفيها جليا بنفسه أو عرف أو غيره والاصار تعمية والتأز لا استمارة وتنبهلا

الجامعة بدليل التشكك فإن بعض أفرادها أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها بحيث تغفل المناقاة بين التفاوت في القوة بين الاشتراك في الجنس فتأمل (قوله أي ولان شرط حسنة) أي ولاجل ما قلنا من أن من شروط الحسن في كل من الاستمارتين أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا فضعبر حسنة راجع لكل من الاستمارتين (٢٣٤) (قوله يوصى) بالبناء للقول أي يوصى بالبناء بعضهم بعضا عند تحقق حسن

(ولذلك) أي ولان شرط حسنة أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون التشبيه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (للتأصير) الاستمارة (التأز) وتعمية

اشعارا بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الإيحاء إلى ما علم من الأصل في التشبيه والكسبية وهو كون التشبيه أقوى من التشبيه في الجامع وكونه أقوى يتألف الاستواء فيه الذي هو مقتضى القرض وضمنه وأما قلنا يتألف كمال الترض لا تلوه كان منافيا لأصل الترض بأن تفهم البالغة على الوجه المذكور لا تمتد الاستمارة وعاد الكلام تشبيها فإن قيل التجري بغيره اشتمال رائحة فيلزم قبح الاستمارة معه قلت كانتهم خصوا الاشياء بذكر التشبيه وألوه على وجه التشبيه ويحتمل أن يقال بالفتح في التجري يحدث كأن فيه الإيحاء إلى التشبيه ويؤيده أن الترضيح بألف منه ولقد أعلم ثم أشار إلى ما يتعلق بهذا الحسن فقال (ولذلك) أي ولاجل ما قلنا من أن شروط الحسن في الاستمارة أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا (يوصى) من جهة البناء عند تحقق حسن الاستمارة بوجود هذا الشرط (أن يكون التشبيه) أي ما به المشابهة وهو وجه التشبيه (بين الطرفين جليا) بنفسه لكونه يرى مثلاً كما في تشبيه الأتريا بفتوة اللحية أو بواسطة عرف كأي تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلدة فإن الرف حاكم بأن عرض القفا معه البلدة وكأي تشبيه الرجل بالاسدي الشجاعة فإن وصف الجراءة ظاهري الاسدي عرفاً أو بواسطة اصطلاح خاص كأي تشبيه الشاب عن الفاعل في التمديد وصول المائدة بالفاعل في حكم الرقم فإن الرفع في الفاعل ظاهري اصطلاح التحقوق فيه عند ما يحتاج للململ التشبيه مثلاً وأما يوصى بكون وجه التشبيه جليا في الاستمارة التي فيها عدم اشتمال رائحة التشبيه (لئلا يصير) تلك الاستمارة (التأز) بكسر الهمزة لأنه مصدر أنز في كلامه إذا عني مراده وأخفاء فالتأز مصدر أطلق على المفعول أو هو على إسقاط الضاف أي ذات التأز ومنه النزع بضم اللام وفتح النون وهو للنفي للترزية أو اللفظ للتعلم فيه وجهه التأز بفتح الهمزة مثل ربط وأرطاب وأصل الفزع جحر البروع وذلك أنه يحفر حجرة إلى أسفل داخل حجرة على استقامة ثم يجعل فيه حثفي يميناً وشمالاً فسمى الحثفي فيها لنزاً ومقتضى ذلك تسمية الاختفاء فيها التأز لأنه أخذ ما ذكر وأما تكون الاستمارة التأزاً عند عدم اشتمال رائحة التشبيه لأن شرائط الحسن أن رويعت وروعي من جعلتها عدم اشتمال الرائحة كانت الاستمارة في غاية البعد عن فهم المراد لأن عدم اشتمال رائحة التشبيه يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يذهب بهدا فإذا أقوى التجديد عن الأصل لم يفهم المراد وإن تراعى جميعاً بأن أنتفى عدم اشتمال الرائحة بوجود اشتمالها فذلك مما يقرب إلى الأصل لكن يفيت الحسن

مشهوراً وانتبه إلى التشبيه كاشجاعة الاسدي إذا كان مشهوراً بالاحتياج الذي ذكرته يدل على التشبيه فيشتد ضعف التشبيه ويبطل حسنة لئلا أي أن يكون وجه التشبيه جليا فإن الاستمارة نصير التأزاً كذا قالوه وقائل أن يقول وماذا يصير إذا صار التأز ولا شك أن التأز من أنواع البدع للتعلم فيه وله مواقع

الاستمارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشتمال رائحة التشبيه لفظا (قوله) أي ما به المشابهة أي وهو وجه التشبيه فكانه قال ولذلك يوصى البناء بعضهم بعضاً على جلاء وجه التشبيه وأما رتب التوضي المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشتمال رائحة التشبيه لفظا باشتراط رتبة جوات حسن التشبيه لان التوضي إنما يحتاج إليه وهو الذي له دخل في الخفاء وضرورة الاستمارة لنزاً بخلاف رتبة جهات حسن التشبيه فإنه لا دخل له في ذلك كما علم عما يأتي (قوله جليا بنفسه) أي لكونه يرى مثلاً كأي تشبيه الأتريا بفتوة اللحية (قوله) بفتوة اللحية (قوله) أو بواسطة عرف) أي علم كأي تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلدة فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلدة وكأي تشبيه الرجل بالاسدي الجراءة فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلدة وكأي تشبيه الرجل بالاسدي في الجراءة فإن وصف الجراءة ظاهر في الاسدي عرفاً (قوله) أي أو اصطلاح خاص أو بواسطة اصطلاح خاص

كأي تشبيه الشاب عن الفاعل في حكم الرقم فإن الرفع في الفاعل ظاهري اصطلاح التحقة فيشبهه عند ما يحتاج للململ التشبيه مثلاً (قوله لئلا يصير) أي وأما يوصى بكون وجه التشبيه جليا في الاستمارة التي فيها عدم اشتمال رائحة التشبيه للتأصير تلك الاستمارة التأزاً أي سبب التأز أو مغلظة قال التأز بكسر الهمزة مصدر أنز في كلامه إذا عني مراده وأخفاء أطلق بمعنى اسم للمفعول أو على حذف مضاف كما علمت وذلك لأنه إذا لم يكن وجه التشبيه ظاهراً بل كان خفياً وانضم ذلك لخفاء التشبيه

بواسطة عدم شمع راحته لا يجمع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لئلا يقال (قوله أن روعي الخ) شرط في قوله للاستعارة التنازعا  
(قوله ولم تنهم راحة التشبيه) من عطف البابين أن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لأن عدم اشباع راحة التشبيه ليس  
من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى لكن المقصود بالنات (٢٢٥) ذلك المطلوب وغيره

لا يدخله في التسمية وإن  
كان من شرائط حسن  
الاستعارة ومن عطف  
الحاصل على العلم أن أريد

بشرائط الحسن شرائط  
حسن الاستعارة أي به بد  
العلم أحيانا به إشارة إلى

أن المراد من ذلك العلم  
ذلك الحاصل لأن مناط  
التسمية والاتناز عليه عند

خفاء الوجه (قوله وإن  
لم ير الخ) مقابل لقوله  
أن روعي الخ أي وإن لم ير

عدم الاشياء بأن حصل  
اشباع راحته التشبيه  
لفظا فالتشبيه لم تكن

الاستعارة لئلا نقول وإن لم  
يراع أيا التشبيه والضمير  
لعدم الاشياء أو بالتنازع فوق

والضمير لشرائط الحسن  
والحاصل أنه إذا خفي وجه  
الشبه أيا تكون الاستعارة

التنازعا عند عدم اشباع  
راحة التشبيه لاد عدم  
الاشياء يبعد عن الأصل

وخفاء الوجه يزد ذلك  
بعدا وإذا اتى عدم اشباع  
الراحة بوجود اشباعها

فذلك ما يخبر بالاصل  
لكن شقوت الحسن (قوله  
للكرور وقوله ومنه أي ومن هذا القليل وهو أن في كلامه أي من مصدره (قوله وجهه) أي جمع المنز وقوله أنما أي بفتح المعزة  
(قوله مثل يربط وأربط) أي مثله في وزن المرفد والجمع (قوله كالوقيل في التحقيق) أي التي خفي فيها وجه الشبه (قوله وأريد  
انسان أبخر) أي منق راحة النعم (قوله فوجه الشبه) أي وهو البخر بين الطرفين أي الأسد والرجل للنقنم خفي أي وحيد

أن روعي شرائط الحسن ولم تنهم راحة التشبيه وإن لم ير الخ فالتشبيه يقال أن في كلامه إذا عني  
مراده ومنه المنز وجهه أنما مثل يربط وأربط (كالوقيل) في التحقيق (رأيت أسدا وأريد  
انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفي

وقولنا بأن اتى عدم اشباع الراحة بوجود اشباعها إشارة إلى أن الشرط الذي تكون معه التسمية  
وتنفي باتفاه هو الاشياء أو الشرائط الأخرى فلا يدخلها ولا لدمها في التسمية وعلمها ومرادنا  
بشرائط الحسن هنا شرائط التشبيه ليكون ذكر عدم اشباع الراحة بعدها من عطف البابين وقدرت

أنه هو المقصود بالثبات وغيره لا يدخله في التسمية ويحتمل أن يراد بها شرائط حسن الاستعارة فتكون  
ذكر عدم الاشياء بعدها من عطف الخاص على العام لإشباعها به إشارة لما ذكرنا من أنه للناط في التسمية  
وعدها بدمه فإن قلت متى لم يذكر الوجه ولو كان جليا بل ولو كان في التشبيه كان فيه خفاء وعمية

اذ لا دليل عليه قلنا ما في التشبيه فالعرض حاصل من قولنا زيد كعمرو لو لم يذكر الوجه وهو أن الحفناء  
بشيء من الاشياء وأما الاستعارة فإن الانتقال من وجه الشبه إلى المستعمل فيه فإذا كان الوجه  
جليا في الشبه به حصل الانتقال بلا خفاء والركب الفهم شططا بالخفاء فيكون تسمية وتحقيق ذلك

أن العرض من الاستعارة افهام للاستعارة من حيث وجه الشبه أو بواسطة فإذا قيل مثلا رأيت أسدا  
في الجمل فالمراد الاشياء بالأسد الأصل لا يقل منه إلى لازمه للظهور وهو الشجاعة والجرأة ثم يتفعل  
بواسطة القرينة التي من يشارك فيها وهو الرجل الشجاع فالنتقل إليه آخر أو الرجل القليل بالشجاعة

لأجلها مع اعتبار إخراج مطلق الشجاعة عن الطرفين لتكون وجهها جامعا اذ لو دخلت احتيج إلى آخر  
ويسلسل ولا يقال للقييد بدخله في القيد فيدخل الوجه في الطرف المنتقل إليه للتسميل فيه اللفظ  
فإذا كان التسميل فيه هذا الطرف الشبه بغيره الذي هو الوجه الكائن في مدخل الوجه في ذلك الطرف

الذي هو الشبه والقر أن الوجه خارج عن الطرفين لانا نقول الوجه مطلق الشجاعة والمنتقل  
إليه الرجل القليل بها ويكتفي بمبانية الوجه والطرف بأن لا يعتبر الوجه في طرفه التشبيه الاطلاق  
والثبوت لان المطلق خلاف القيد لمعوم المطلق فإذا تم هذا التحقيق كما تضمنت الإشارة إليه أول

الآيات فنقول متى كان وجه الشبه خفيا انقطع الانتقال منه مطلقا إلى الطرف الذي استعمل فيه اللفظ  
مقيد به قصير التنازعا لا يفهم من القرينة إلا أن المسمى الأصلي لم يرد وأما أن يفهم أنه أريد الطرف  
الآخر فلا وذلك (كالوقيل) في الاستعارة التحقيق (رأيت أسدا) في الحلم (وأريد انسان

أبخر) أي حيث راحة القدم لا ينتقل من الأسد مع القرينة للامانة عن ارادة الاصل الا إلى انسان  
لا يصلح فيها غيره أعلموه ما وضع لا يستعمل فيها والمجاز كيف وقع لابه من قرينة نقر بما كان التنازعا  
بالمجاز مع قرينة شصية أمدون القرينة فلا يقع استعارة ولا مجازا وقولهم ذلك وإن كان من مقاصد

الأدباء فالمقصود من الاستعارة خلافه ممنوع على كل من التنازع وغيره يكون تارة بالحقيقة وتارة بالاستعارة  
فليحمل ذلك على ما ذالم بقصد التعميم ومثال غير الخالي أن تقول رأيت أسدا رأيت انسانا أبخر أو تقول  
(٢٢٦ - شرح التلخيص - راجع) ومنه التنازع. يضم اللام وتفتح التين وهو لفظ التنازع فيه أو اللفظ المستعمل في المعنى

وكذا اذ قيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأرى بالناس أو قيل رأيت عودا مستقيا أو ان القرمس وأرى يد انسان مؤدب في صباها فلا يتقبل من الأسمع القرينة للامنة من ارادة الأصل الى الانسان الوصف بما ذكرنا لا يتقبل من الاسد مع القرينة المذكورة الا الى الانسان الوصف بلازم الاسد للشهور وهو الشجاعة والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد التجوز (قوله مائة لا تجد فيها راحلة) يحتمل أن تكون جملة استثنائية أي مائة منها (٢٣٦) لا تجد فيها راحلة فهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل على أي حال رأيتهم فقبل مائة

(و) في التخييل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأرى يد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الثاني راحلة البعير الذي ربحه الرجل جملا كان أو ناقة يعني أن للرضي

موصوف بلازم الاسد للشهور وهو الشجاعة وأما الى البعير فلا خفاء والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد التجوز (و) كما اذ قيل في الاستمارة التخييلية (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأرى يد الناس) من حيث عزة وجود الكامل مع الكثرة ولا شك أن وجه الشبه المذكور في فلا يتقبل الى الناس من الأبل من هذه الحيلة وانما قلنا ان هذه الاستمارة تخيلية لان الوجه منزع من متعدد لانه اعتبر فيها وجود كثر من جنس وكون تلك الكثرة يميزها وجودها مع جنس الكامل وهما شيء وهو أن الكلام اذا كان هكذا فالحفاء من عديم كثر القرينة للامنة عن ارادة الأضداد أو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجنا بلاما لا تجد فيها راحلة تين للراذلان قوله مائة لا تجد فيها راحلة تين الوجه قالوا في التخييل أن يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب بلاما لا تجد فيها راحلة فان هذه صورة التجوز من أن الحفاء اذ المفهوم الناس للرئين في المسجد كالابل والمتبادر أنهم كالأبل في البهيمة وفيه الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر وقد ينقل الى أنهم في غاية البعير لان الأبل مشهورة بالبر على ما تستعمل وأما عزة الكامل مع الكثرة فلا فهم وانما قلنا هكذا لان كلامنا في تحقيق فيه التجوز مع الحفاء ولا يتحقق الا بالقرينة ولو ذكرنا القرينة في المثال مع الاعاء الى الوجه اتفقت الحفاء وبذلك الوجه ان كان خفي أو أشير الى ما يورى اليه فان لم يدع رجوع الكلام الى التشبيه لم يكن النازا بالجملة ان ما ذكر من التخييل ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها فان كان من التشبيه فهو خارج عما نحن بسدد فلا يصح التخييل وان كان من الجواز فلا خفاء لظهور للراذلان قيل أو قيل مثلا للناس كالأبل كان النازا الحفاء وجه الشبه للراذل من التشبيه فيكون النازا أيضا قبيحا لهذا لا يختص النازا بالجواز بل يجري في التشبيه أيضا وظاهر ما تقدم أن عديم كثر الوجه في التشبيه لا يصير النازا وظاهره الاطلاق أي سواء خفي الوجه أو ظهر قلنا المقصود من الاستمارة كما سرنا التوصل بالوجه الى للراذل ومتى خفي اتصل التوصل كما تقدم وأما التشبيه فان كان النرض مجرد الاطلاق لم يفر الحفاء وان كان النرض الاطلاق بوجه خاص فلا بد من البيان ان خفي كما في الحديث الشريف الذي اخبرنا من هذه الاستمارة للمثل بها فذلك أشير الى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فكون التشبيه النازا عندهم ذكر الوجه مع خفاءه أمر عارض بخلاف الجواز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لا تجد فيها راحلة يحتمل أن يكون جملة

رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة ترى بالناس بل حق مثل ذلك ان تأتي بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وكذلك تشبيه صلى الله عليه وسلم المؤمنين بالنخلة والحكمة فان قلت رأيت نخلة أو حكمة كنت كما قال مبيوه مانرا تاركا لكلام الناس قلنا لا غير الدين والزنجاني وزاد

منها لا تجد فيها راحلة ويحتمل أن يكون مائة فضا لا بل وما يصد وصف لئانة أي بالمدودة بهذا القدر الكبير الموصوف بأنة لا تجد فيها راحلة (قوله وأرى أي الأبل الموصوفة بالأوصاف المذكورة حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثر أفراد جنسه ولا شك أن وجه الشبه المذكور في اذ يتقبل الى الناس من الأبل من هذه الحيلة وانما كانت هذه استمارة تخيلية لان الوجه منزع من متعدد لانه اعتبر وجود كثر من جنس وكون تلك الكثرة يميزها وجودها مع جنس الكامل وهما شيء وهو أن الكلام اذا كان هكذا فالحفاء من عديم كثر القرينة للامنة عن ارادة الأضداد أو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجنا بلاما لا تجد فيها راحلة تين الوجه قالوا في التخييل أن يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب بلاما لا تجد فيها راحلة فان هذه صورة التجوز من أن الحفاء اذ المفهوم الناس للرئين في المسجد كالابل والمتبادر أنهم كالأبل في البهيمة وفيه الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر وقد ينقل الى أنهم في غاية البعير لان الأبل مشهورة بالبر على ما تستعمل وأما عزة الكامل مع الكثرة فلا فهم وانما قلنا هكذا لان كلامنا في تحقيق فيه التجوز مع الحفاء ولا يتحقق الا بالقرينة ولو ذكرنا القرينة في المثال مع الاعاء الى الوجه اتفقت الحفاء وبذلك الوجه ان كان خفي أو أشير الى ما يورى اليه فان لم يدع رجوع الكلام الى التشبيه لم يكن النازا بالجملة ان ما ذكر من التخييل ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها فان كان من التشبيه فهو خارج عما نحن بسدد فلا يصح التخييل وان كان من الجواز فلا خفاء لظهور للراذلان قيل أو قيل مثلا للناس كالأبل كان النازا الحفاء وجه الشبه للراذل من التشبيه فيكون النازا أيضا قبيحا لهذا لا يختص النازا بالجواز بل يجري في التشبيه أيضا وظاهر ما تقدم أن عديم كثر الوجه في التشبيه لا يصير النازا وظاهره الاطلاق أي سواء خفي الوجه أو ظهر قلنا المقصود من الاستمارة كما سرنا التوصل بالوجه الى للراذل ومتى خفي اتصل التوصل كما تقدم وأما التشبيه فان كان النرض مجرد الاطلاق لم يفر الحفاء وان كان النرض الاطلاق بوجه خاص فلا بد من البيان ان خفي كما في الحديث الشريف الذي اخبرنا من هذه الاستمارة للمثل بها فذلك أشير الى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فكون التشبيه النازا عندهم ذكر الوجه مع خفاءه أمر عارض بخلاف الجواز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لا تجد فيها راحلة يحتمل أن يكون جملة

للسجد والامام يخطب بلاما لا تجد فيها راحلة فان هذه صورة التجوز مع الحفاء اذ المفهوم الناس للرئين في المسجد للتخيل كالأبل والمتبادر أنهم كالأبل في كثره الأكل وفيه الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو المتبادر وأما كالأبل في غاية البعير لان الأبل مشهورة بالبر على ما تستعمل وأما عزة الكامل مع كثر أفراد الجنس فلا فهم وانما قلنا ان المثال مع الاعاء الى الوجه اتفقت الحفاء وبذلك الوجه ان كان خفي أو أشير الى ما يورى اليه فان لم يدع رجوع الكلام الى التشبيه لم يكن النازا بالجملة ان ما ذكر من التخييل ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها فان كان من التشبيه فهو خارج عما نحن بسدد فلا يصح التخييل وان كان من الجواز فلا خفاء لظهور للراذلان قيل أو قيل مثلا للناس كالأبل كان النازا الحفاء وجه الشبه للراذل من التشبيه فيكون النازا أيضا قبيحا لهذا لا يختص النازا بالجواز بل يجري في التشبيه أيضا وظاهر ما تقدم أن عديم كثر الوجه في التشبيه لا يصير النازا وظاهره الاطلاق أي سواء خفي الوجه أو ظهر قلنا المقصود من الاستمارة كما سرنا التوصل بالوجه الى للراذل ومتى خفي اتصل التوصل كما تقدم وأما التشبيه فان كان النرض مجرد الاطلاق لم يفر الحفاء وان كان النرض الاطلاق بوجه خاص فلا بد من البيان ان خفي كما في الحديث الشريف الذي اخبرنا من هذه الاستمارة للمثل بها فذلك أشير الى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فكون التشبيه النازا عندهم ذكر الوجه مع خفاءه أمر عارض بخلاف الجواز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لا تجد فيها راحلة يحتمل أن يكون جملة

و بهذا ظهر أنهم لا يجيئان في كل ما يجيئ فيه التشبيه

لازئحال عليه كذا قال بعضهم وفي الاطول أى بعده ووضعه رجله وحمل الاتقال عليه (قوله للتشبيه من الناس) أى المختار منهم لحسن خلقه وزهده وقوله في عزه وجوده أى في قلة وجوده مع كثرة أفراده وجنسه وهذا وجه التشبيه (قوله للتشبيه) أى المختارة لجل الاتحال لقوتها وهي مرادفة للراحة وأشار بقوله التي لا توجد في كثير من الأهل إلى الراد من العدد الكثيرة (قوله) وبهذا أى بما ذكره وهوان ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستمارة للتأثير لتأثير العازا (٢٢٧) وتعمية ظهر أن التشبيه أهم أى

من الاستمارة أى عموما مطلقا لأن العموم اذا أطلق إنما يصرف له وبه بقوله محلا على أن المصروف من حيث التحقق لا من حيث الصدق فلا يصدق التشبيه

للتشبيه من الناس في عزه وجوده كالنجبة للتشبيه التي لا توجد في كثير من الأهل (وبهذا ظهر أن التشبيه أهم محلا) اذ كل ما يتأق في الاستمارة يتأق في التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه التشبيه غير على فصير الاستمارة العازا كما في التالين للذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستمارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جعلها أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير بمنزلة فاشترط جلاها في الاستمارة

استثنائية أى مائة منها لا توجد فيها راحة اذ كانه قبل ما معنى ذلك فقيل مائة منها لا تجد فيها راحة ويحتمل أن يكون مائة فتعادل مائة ما بعده وصفا لمائة كابل ممدودة بهذا القدر الكثير للوصف بأنك لا تجد فيها راحة على كل فقد ظن أن فيه الايمان بوجه التشبيه المقصود لخواصه وهوان الناس في عز وجود الكامل كالأهل في عز الكامل مع الكثرة في كل منهما لأن مصدوق الكامل في الناس هو المنسوب من القابح الزائد في الأجنى ومصدوقه في الأهل بالنجيب لتحمل للاقبال الحسية وذلك أن الراحة في اللغة هو البعير للبدن لرجل وحمل الاتقال لقوته سواء كان جملا أو ناقة فالحنى أن الرضى شرما وطبعه للتشبيه أخلاقا زهدها وفي عز وجوده مع كثرة جنسه كالتجربة للمدة للرجل التي لا تكاد توجد مع كثرة الأهل وبما يخص التحقيق والتحليل بالتحليل هو ما لا يكون الخفاء العازا إشارة إلى أن الكنى عنها ليست في منزلتها في الانجاز عند خفاء الوجه وإن كانت مثلها في مجرد الحسن وذلك أن للذكور فيها لفظ التشبيه لغناه وفرة ذكر الأوزان التي بها كالوجه أو قوامه بين التشبيه والوجه وتزيل الانجاز كما أشرنا إليه في المثال للفقول عن الحديث الشريف من أن ذكر ما يوجب إلى الوجه وإن كان خفيا يزيل الانجاز وذلك ظاهر وإن كان يمكن أن يدعى أن القرنين مع الخفاء مائتا كدبه البعد في فهم الراد ولو كان ثم إمام تأمله (وبهذا) للذكور وهوان ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستمارة للتأثير لتأثير العازا وتعمية (ظهر أن التشبيه أهم) من الاستمارة (محلا) معنى أن كل محل محت فيه الاستمارة صحت فيه التشبيه ولا يصح العكس كليا وهوان كل ما محت فيه الاستمارة صحت فيه التشبيه وذلك أن المحل الذي يكون فيه الوجه خفيا لا يصح فيه الاستمارة لتلا تكون العازا كما في التالين بل الواجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأهل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ولا يفرق الرجل بالسبع في البحر بل ويجب ذكر الوجه عند قصد خصوصه لئتين للراد والافهم الحاق في الزجاني وكان تكليفه بالسيب بل حق مثل ذلك أن يؤتى بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحة (وبهذا) أى يكون التشبيه قد يكون بالجل وغيره والاستمارة لا تكون إلا بالجل (ظهر أن التشبيه أهم محلا من الاستمارة) والتأثير (لحق) وجد محلا الاستمارة وجد محلا التشبيه من غير

التم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء ويحتد فلانفاة بين ما هنا وما يأتى (قوله اذ كل ما يتأق في التشبيه) أى اذ كل محل محت فيه الاستمارة أى الحسنة يتأق في التشبيه وذلك حيث لا خفاء في وجه التشبيه والتشبيه بين الطرفين بحيث يميزان كأنهم متحلمان (قوله كما في التالين للذكورين) أى في التالين وهما ريت أسدا مر يدها انسانا أو ضرورتا بالالفح فتمتعت فيها الاستمارة الحسناء ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأهل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ويفرق بأن التشبيه يصور فيها جمال لما يتعلق الفرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وإن كانا متشبهين في الاستمتاع عند الخفاء اذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه وإذا صحت التشبيه فياذ كرم من التالين دون الاستمارة

العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء ويحتد فلانفاة بين ما هنا وما يأتى (قوله اذ كل ما يتأق في التشبيه) أى اذ كل محل محت فيه الاستمارة أى الحسنة يتأق في التشبيه وذلك حيث لا خفاء في وجه التشبيه والتشبيه بين الطرفين بحيث يميزان كأنهم متحلمان (قوله كما في التالين للذكورين) أى في التالين وهما ريت أسدا مر يدها انسانا أو ضرورتا بالالفح فتمتعت فيها الاستمارة الحسناء ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأهل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ويفرق بأن التشبيه يصور فيها جمال لما يتعلق الفرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وإن كانا متشبهين في الاستمتاع عند الخفاء اذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه وإذا صحت التشبيه فياذ كرم من التالين دون الاستمارة

ويعتبر بهذا أنماذاقوى التشبيه بين الطرفين بحيث صار الغرض كأنه الاصل لم يحسن التشبيه

كان أعم محلا (قوله بنافى ذلك) أى لان من لوازم كون وجهه التشبيه بعيدا غير مبتدأ لان يكون غير محلي فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه التشبيه جليا وكونه غير محلي وهذا تناف (قوله فيجب أن يكون) أى وجه التشبيه ملتصبا بمحلته من الجلاء هي أن لا يصير إلغائا وان يكون ملتصبا بمحلته (٢٢٨)

بنافى ذلك قلنا الجلاء والخفاء بما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير التنازلا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتدأ (ويتصل به) أى بما ذكرنا من أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنما اذاقوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد)

الجهة وقد تقدم التفریق بين جنس التشبيه والمجاز في ذلك فان التشبيه يتصور فيه اجمالا بما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك ولو كانا مستويين في الاستمتاع عندا الخفاء اذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند فصله خصوص الوجه في ذلك التشبيه فاذا صح هذا التشبيه فماذا ذكر دون الاستعارة كان أعم محلا وورد على الأهمية لذلك كونه أنما ان اراد الاستعارة والتشبيه الحسنان كان بينهما عموم من وجه تصادقهما حيث لا خفاء ولا اتحاد وانفراد الاستعارة حيث لا اتحاد كما في مثله العلم والنور الآتية وانفراد التشبيه حيث لا خفاء كما في مثله الابل والناس وان اراد بلوغ معقبات اتحاد علامحة التشبيه مع القبح في العلم والنور وجملة الاستعارة مع القبح في الخفاء وعلى هذا يكون الايصاء السابق وما يصل بايصاء بذكر للندوب لا ايصاء بواجب غير أن للندوب في البلاغة كالواجب فليبه يكون بينهما عموم من وجه ثم ان مقتضى ما ذكرناه ان اراد الحسن اجتناب كون وجه التشبيه مبتدأ واجتناب كونه خفيا أما اجتناب الابتدال فلا شرطه في حسن الاستعارة حسن التشبيه وحسن التشبيه باجتناب وجه الابتدال وأما اجتناب الخفاء فللغرض من إلغائا والتعمية وترك الابتدال وأما يحصل بالغرابة للتمضية للخفاء وترك الخفاء رجوع عن الغرابة الى الابتدال لجام في مقتضى الشرطين سواء قلنا انهما شرطا حسن أو شرطا صحة تناف وتداخل وجب بأن الغرابة تقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون الوجه من الغرابة بحيث لا يصل الى المرتبة للتمضية لالغائا ويكون منها بحيث لا يصل الى مرتبة الابتدال فالملطوب على الوجوب أو الحسن هو الغريب المتوسط بين الابتدال والحقى ومما طرأ غاية القبح أو اللعق وقد تقدم تمثيل كل واحد من هذه الاقسام فافهم ثم اشر الى ما يناسب ما ذكر وهو أنه ان خفي التشبيه منعت أو قبحت الاستعارة وحسن التشبيه بقوله (ويتصل به) أى بما ذكر ومعنى الاتصال بأنه ينبغي أن يذكر متصلا بما ذكر للناسبة بينهما بالتقابل لا يجب كل منهما عكس ما لو جبه الآخر لان ما ذكر بوجوب حسن التشبيه دون الاستعارة وهذا بوجوب حسن الاستعارة دون التشبيه وهذا التصل بما ذكر هو (أنه) أى الشأن هو ما اشر اليه بقوله (اذا قوى التشبيه) أى ما وقع به التشابه (بين الطرفين) لكثرة الاستعمال فكثرت ملاحظة ما وقع به التشابه (حتى اتحد) أى صار

للمبتدأ والحقى (قوله ويتصل به) أى وينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه أنه اذا قوى الخ وذلك للناسبة بينهما من حيث التقابل لان كلا منهما يوجب عكس ما يوجب الآخر وذلك لان ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه كذا في اليعقوبي وذكر بعضهم أن قوله ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله أى بما ذكرنا من أنه الخ) فيه أنه لم يصرح فيأمر بذلك لكنه يفهم من قوله ولذلك الخ أن الاستعارة لا تحسن اذا كان وجه التشبيه خفيا واذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد ما ذكرنا ضمنا لاصريحا (قوله اذا خفي التشبيه) أى وجهه التشبيه (قوله ويتعين التشبيه) أى عند البلاغة لا يتم بجهتزون عن غير الحسن لانه لا يصح

عكس كذا قالوه وفيه نظر فان الذى ظهر عما سبق أن محل حسن التشبيه أعم من محل الاستعارة لان محل التشبيه على الإطلاق أعم ومن أسباب حسن الاستعارة أن لا تكون مطلقة بل تكون موصوفة والافردة ص (ويتصل به الى آخره) أى ويتصل بهذا البحث أنما اذاقوى التشبيه أى وجه التشبيه بين الطرفين حتى اتحد أى بدعى صار كأنهما شئ واحد هذا صواب العبارة وان كانت عبارة لا ينعكس حتى صار الغرض كأنه الاصل وليست بجيدة لانه يفر من شئ وهو التشبيه فيقع في التعبير به لانه لا يصح

الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما تأتى فيه الاستعارة يتأى فيه التشبيه (قوله أنه) كالم  
أى الحال والشأن (قوله اذاقوى التشبيه) أى وجه التشبيه وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحد) أى صار كأنه شئ واحد من أحدهما ما يفهم من الآخر وليس للرد أنهما اتحد حقيقة والكلام محمول على البلاغة

وتسببت الاستعارة وذلك كالنور اذا شبه العلم به والظلمة اذا شبهت الشبهة بها فانه لذلك يقول الرجل اذا فهم المسئلة حصل في قلبي نور ولا يقول كان نور ا حصل في قلبي ويقول لمن اوقفه في شبهة اوقفني في ظلمة ولا يقول كأنك اوقفني في ظلمة

(قوله كالم والطور والشبهة والظلمة) أى فقد كثرت تشبيهه الم بالطور في الاهتداء والشبهة بالظلمة في التحرج حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المنع، الوجودي المشبه هما فصلا كالتحديق في ذلك المنع (٢٢٩) فيعتدل اتحادهما وفي الحقيقة

كالم والنور والشبه والطلمة بحسن التشبيه وتعبت الاستعارة لتلاصيح كتشبيه الشيء بنفسه  
 فإذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور وإذا وقعت في شبهة تقول قد وقعت  
 في غللة ولا تقول في شبهة كالغللة

كانت حدیث فی ذلک اللفظی بحیث یفهم من أحدهما ما یفهم من الآخر (کالم والنور و) (کالشبهه والظلمة) فقد کثر تشبیه العلم بالنور فی الاعتناء والشبهه بالظلمة فی التحصیر حتی صار کل من اللشبهین یتبادر منه اللفظی للوجود فی التشبهیها فصارا کالتحدیث فی ذلک اللفظی بحیث یرى أن أحدهما لیس فیہ أقوى من الآخر وأذا روى اتحادهما فی ذلک اللفظی تحیل اتحادهما فی الحقیقه فیسیر کتشبیه الشيء بنفسه (لم یحسن التشبه) ای اذا قوی التشبهین الطرفین عل الوجه الذکور لم یحسن التشبه ینهما لا شعوره بأن أحدهما أمل والأخر فرع (و) حیث لم یحسن التشبه (تبعث الاستعاره) بنقل لفظ التشبه للشبه وذلك عند اعادة الایان بالحسن لان التشبه یتبع وجب الاستعاره وقد تقسم مقضی هذا الکلام وارداعی الکلام السابق وهوان التشبهی أعم وحلاوالی تقدم هو أمان أراد التشبه والاستعاره الحسنین فیتبعهما عموم من وجه وإن أراد مقابلهما فهما متحدان وأما حفت الاستعاره عند قوة التشبه لتلا یصیر الحاق أحدهما بالأخر کتشبیه الشيء بنفسه المنوع وما یقرب من المنوع لأقل من أن یتكون قبیحا فلی هذا تقول اذا فهمت مسألة حصل فی قلبی نور مستعینا لعم الحاصل فی قلبک لفظ النور ولا تقول حصل فی قلبی علم کالنور مشبها العلم بالنور اذ هو کتشبه الشيء بنفسه قوة التشابه بظهور الاعتناء به کأی النور واذا وقت فی قلبک شبهه تقول

التشبيه وتعمين الاستعارة وذلك كتشبيه العلم بالنور والتشبيه بالظلمة فيحسن أن تقول في قلبى نور وليس فيه ظلمة ولا يحسن أن تأتى بالتشبيه فتقول كأن نور رافى قلبى أو كأنك أوفقتى في ظلمة فقل إن هذين اللذين غير مطابقين لمقصوده لأن لفظ النور والظلمة فيهما استعارة واللى كان مثل النور رستقرى قلبى وقد يجب عنه بلتمه فان قولك كأن نوراً فى قلبى تشبيه قطعاً لى الطرفيين وأغلبه الالتباس فيه من جهة أنه تشبيه مقابوب قان أصله كأن السمرق فى قلبى نور فقلب وقيل كأن نوراً فى قلبى لأن الذى إلى كأن هو التشبيه فهنا اعتراض والقول بأن استعارة لا يصح نعم كأن بنى أن مثل بتشبيهه لاقلب أوفى أنالأنافتمعل أن التشبيه للقلب دون الاستعارة فى المبالغة وأما دعوى الاستعارة فى كأنك أوفقتى فى ظلمة فمفسد إيشال هو تشبيه المسمى أن مثل موقع فى ظلمة والظلمة حقيقة بلاشك فتشيل المنصب بها لأغبار عليه قوله (لا يحسن التشبيه) فرب وقوله (تعمين الاستعارة) قد ردد عليه أنه تقدم أنه اذا وصل الأمر إلى ذلك يأتى بلفظ التشبيه لا بالتشبيه وهو مخالف لقوله هنا تشبعت الاستعارة وقد يجب بأن قوله تشبعت الاستعارة أعاقصه بـ فى التشبيه لا لاحتصار التعبير فى الاستعارة ولذلك قد تحصل المأنة التى فى الاستعارة وإكثر منها قلب التشبيه كقولك الأسد كزبد ثم لا بين

لأحسن تشبيهه أحدهما  
بآخر فلا يصير كتشبيه  
الشيء بنفسه (قولوه تعبت  
الاستراحة) أي ينقل لفظ  
المتعب بالشيء ثم أن هذا  
ينافي قوله بأننا تشبيه  
أعم عللاً لأنه نقاد تعبت  
الاستراحة ولم يصح التشبيه  
والجواب أن المراد تعبت  
الاستراحة عند أداء الأتيان  
بالحسن لأن التشبيه يتم  
ووجب الاستعارة بل  
التشبيهي في تلك الحالة جاز  
الأنه غير حسن كما يدل  
لتلك قوله بحسن التشبيه  
فحصل أن الاستعارة  
والتشبيه الحسنين بينهما  
عموم وخصوص من وجه  
تصادفهما حيث لا اتحاد  
ولا خفاء وانفراد الاستعارة  
حيث وجد الأعداد كما في  
مسألة العلم والنور وأفراد  
اختشبه حيث وجد الخفاء  
كما في الأبل والناس وأما  
مطلق الاستعارة ومطلق  
التشبيه ففهما متحدان محلاً  
وأما التشبيه مطلقاً  
والاستعارة المختصة فينبغي  
العموم لفظاً وأن التشبيه

الصنف سابقا وهذا ظهر أن التشبيه أعم خلافاً لمثل ذلك الذي رشيحه المادوي (قوله حمل في قلي نور) أي مستيها العلم الحاصل في قلبه  
لفظ النور (قوله ولا تقول علم كائن) أي ولا تقول حمل في قلي علم كائن ورشيحه العلم بالنور بجامع الاعتقاد، كل ذلك هو كتشبيه  
الشيء بنفسه فتارة يجمع في العلم وهو الانتهاء، أي النور (قوله وإذا وقت في شبيهة) أي وإذا وقع في قلبك شبيهة (قوله وقت في ظلمة)  
أي وقع في قلي ظلمة مسترياً لفظ الظلمة للشبيهة (قوله ولا تقول في شبيهة كالظلمة) أي مشهلا للشبيهة بالظلمة فتوجه التشبيه في الشبهة  
وهو عدم الانتهاء والتجريح كإني الظلمة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشيء بنفسه

وكذا لكي عنها حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وأما التخيلية فحسنها بحسب حسن المكشي عنها لما ينبت أنها لا تكون الانابة لها (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبأن لا تتم راحة التشبيه لفظاً لعدم تأنيبه لأن من لوازم الاستعارة بالكتابة كرها من خواص التشبيه وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه التشبيه هناك وأما الفرق بين الموجود في الاستعارة مطلقاً وفي وان ظهر بهامد التشبيه لكن خفاء وجه التشبيه يكسر سورته لا يقال بل إن يكون في ترشيع التحقيقية انتماء إلى راحة التشبيه لانه من لوازم التشبيه فلا يكون بالغ (٢٣٠) لأننا نقول الفرق أن المذكور في المكشي لفظ التشبيه فذكر خاصية التشبيه يدل

(د) الاستعارة (الكي عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة (التخيلية حسنها بحسب حسن المكشي عنها) لانها لا تكون الانابة للمكشي عنها وليس لها في نفسها تشبيه

وقفت في قلب غلظة مستمرة لفظ الظلمة للتشبيه ولا تقول وقت في قلب شبهة كالظلمة مشبهة بالظلمة بالظلمة لقوة الوجود في التشبيه وهو عدم الاهداء والتجريح كافي للظلمة ولما كان الكلام السابق ظاهر في حسن الاستعارة الحقيقية والتخيلية أشار إلى ما به حسن المكشي عنها والتخيلية فقال (د) الاستعارة (المكشي عنها) كقوله

لدى أسد شاكي السلاح مقلد \* لبد أطفاله لم تعلم

حسنها (ك) حسن (التحقيقية) والتخيلية في أن ذلك إنما يحصل برعاية جهات حسن التشبيه بل هي أسس وأظهر في ثبوت حسن الرعاية بما ذكر لاسيما على مذهب للصنف إذ ليس ثم لفظ منقول حساً من التشبيه إلى التشبيه وأما هناك تشبيهه رما يتقدر لفظ أو بدونه مع البالغة فيه فكونها كالتحقيقية في هذه الرعاية وأضح على كل مذهب وأما كونها كشي في أن لا يشتمل فيها راحة التشبيه لفظاً فظاهر عبارة المصنف اعتباراً وفيه بديلان إسماءه بذكر التشبيه مع التشبيه بمن غير أن يكون ذلك على وجه ينبي عن التشبيه أو بذكر الآلة كما يصور لأن الذي يذكر لفظ التشبيه فقط وأما إسماءه بالاشارة إلى الوجه فلا يخفى لئلا نل الأوزم تشعر بالوجه الأهم إلا أن يقال الحسن فيها بعدم الانتهاء الذي يحصل بذكر الوجه على وجه لا ينبي عن التشبيه كأن يقال إذا أنشبت النية أغفارها عند اغتيال النفوس بالظهر والقلب طلعت الحيل فإن صرح أن نحو هذا التركيب من الاستعارة المكشاة من التشبيه وهو المتبادر إذ لا ينبي الوجه عن التشبيه أمكن أن يدعى أن الحسن بعدم نحو هذا الانتهاء تأمله هذا حسن الاستعارة المكشي عنها (و) أما الاستعارة (التخيلية) (بحسبها) يكون (بحسب) أي في حساب (حسن المكشي عنها) يعني أنه يدب بعد حسن المكشي عنها تأمله وإذا حصل عد حسنها بعد حسن المكشي عنها كان حسنها تأمل الحسن لأن ما يقال فيه أنه معد وفي عد كذا إنما كان ذلك إذا كان ذلك الشيء عند قدمه يعني عنه الكلا ومن لازم هذا المعنى عرف التسمية وهي الرادة هنا بهذه العبارة فالجيب على هذا معنى الحساب والمدو يحتمل أن يكون إسماء من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى أنه يستغنى عن ذكر حسن التخيلية بكفاية حسن المكشي عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الأولى تقيد التبعة فالتخي أن التخيلية تابعة في الحسن والقبح للمكشي عنها أما على مذهب المصنف فواضح أنه

شروط حسن التحقيقية والتخييل قال (والمكشي عنها) أي حسن الاستعارة المكشي عنها بحسب حسن التحقيقية والتخييل وحسن الاستعارة التخيلية بحسب حسن المكشي عنها أما عند المصنف فلا تنها

على التشبيه ولذا كور في التحقيقية لفظ التشبيه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلاً عن كونه يدل عليه وجماعت من أن حسن المكشي عنها هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقية والتخيلية فإن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم ثم راحة التشبيه لفظاً كما ظهر لك حكمة تكلم للصنف على حسن الاستعارة الحقيقية والتخيلية أولاً ثم تشبيه المكشي بالتحقيقية ثانياً وإيذكر المكشي منهما أولاً لأن كان ثابتاً للتحقيقية من اشتراط الامرين المذكورين في حسنهما تأمل التشبيه لم يكن لصنيع المصنف وجه وكان الأولى أن يذكرهما أولاً مع التحقيقية والتخيلية (قوله لولا تشبيه مضمرة) هذا على مذهب المصنف كما هو لأعلى مذهب القوم من أنها لفظ للتشبيه به للضرر في النفس للرموز

إليه بذكر لوازم (قوله حسنها بحسب حسن المكشي عنها) أي حسنها في حساب حسن المكشي عنها يعني أنه يدب بعد حسن المكشي عنها تأمله وإذا حصل عد حسنها بعد حسن المكشي عنها كان حسنها تأمل الحسن لأن ما يقال فيه أنه معد وفي عد الشيء أو بديل الشيء الفلاني أنما ذلك الأمر عند قدمه يعني عنه الشيء الفلاني ومن لازم هذا المعنى عرف التسمية وهي الرادة هنا بهذه العبارة فالجيب على هذا معنى الاحساب والمدو يحتمل أن يكون إسماء من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى أنه يستغنى عن ذكر حسنها بكفاية حسن المكشي عنها ولا شك أن كفاية الثانية عن الأولى تقيد التبعة



**فصل** واعلم أن الكلمة كما توصف بالجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما هي توصف به أيضا لنقلها عن اعرابها الأصلي إلى غيره

فالحنى أن التخيلية ثابتة في الحسن والقبح لكنني عنها اه يقولون (قوله بل هي حقيقة) أي عند الصنف لانها مستعملة في الموضوع له وأما عند صاحب المفتاح الفاضل بدم وجوب تبعيتها لكنني عنها فيقولون ان كانت ثابتة لها كما في أفغار اللبنة ثبتت بفلان حدثت بحسنا وقبحت بقبحها وإن كانت غير ثابتة لها فقلما تحسن وهو محتمل لأن يكون للمنى فلا تحسن فقلما في كلامه للمنى ويحتمل أنه أشار بذلك لقلة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام (٢٣١) افهام الصورة الوهمية لنكرة

الأصل كأن يكون في احضار صورته التأكيد لما سيق له من التشبيه مثلا ونفائل أن يقول اذا كانت التخيلية عنده

استارة مصرحة مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحقيقة فيبقى أن يكون حسنها برعا تحبب حسن التشبيه وكونها في بعض الصور ثابتة للمنى عنها لا يقتضى أن يكون حسنها تابعا لحسنها فيبقى أن يكون حسن للمنى عنها موجبا لزوم حسنها الذي هو في نفسها قائم

**فصل** وقد يطلق المجاز (الح)

(قوله في بيان معنى آخر) أي وهو الكلمة التي تغير اعرابها الأصلي (قوله على سبيل الاشتراك) أي اللفظي بأن يقال ان لفظ مجاز وضع بوضين أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وضع له لملافة وقرينة والثاني للكلمة

بل هي حقيقة حسننا تابع لحسن متبوعها

**فصل** في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أي حكمها الذي هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أي تغير اعرابها من نوع إلى نوع آخر

أعني التخيلية حقيقة سبقت للدلالة على لكنني عنها فإن حسن مدلولها حسن من حيث دلالتها على التي سبقت لأجلها إذ لا بحث لنا عن حسنها من حيث أصل وضعها وأما على مذهب السكاكي فلفظها منقول للصورة الوهمية التشبيهية بمعنى ومن المدلول أن الصورة بمنزلة للمنى الأصلي ولا بحث لنا عنها من تلك الجنية وأما غرضنا الدلالة بتلك الصورة الوهمية نظرا لأصلها على لكنني عنها فيكون حسنها بحسن مدلولها المقصود بالذات وهو لكنني عنها فهي في حدتها ثابتة لحسن مادلت عليه أيضا فعدد تبعيتها للمنى عنها يتقبح بقبحها وتحسن بحسنان لأن الله ض منها الدلالة بها عليها وأما الصورة الوهمية والأصل فلا فائدة فيه والاستارة إنما تحصل بدقة التشبيه وحسنا فلها قال السكاكي وقلما تحسن غير ثابتة لها أي لا تحسن غير ثابتة للمنى عنها فمعنى كلامه الثاني ويحتمل أن يشير بذلك لقلة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام افهام الصورة الوهمية لنكرة الأصل كأن يكون في احضار صورة التأكيد لماسيقت من التشبيه مثلا وفيه تكلف تأمله

**فصل** ذكر في معنى يطلق عليه لفظ المجاز ولا يشبهه الحد السابق اما بالتشابه ويندو بين معناه السابق فيكون لفظ المجاز فإذا ذكرنا مجازا واما بالاشتراك اللفظي وسنين وجه التشابه وإلى ذلك للمنى الذي يطلق عليه المجاز أشار بقوله (قد يطلق المجاز) أي قد يطلق اللفظ الذي هو المجاز (على كلمة تغير حكم اعرابها) أي تغير حكمها الذي هو اعرابها الأصلي بأن اتقى ذلك الأصل وحل محله

لا تكون الاتبعالها وأما عند السكاكي فلا نأه ان لم تتابعها لم يحسن حسنها ثابتة بالاستقرار  
ص **فصل** قد يطلق المجاز الخ ش هذا النوع الآخر من أنواع المجاز وقوله قد يطلق إشارة إلى أن تسمية هذا النوع مجاز ليس على التحقيق لأن المجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه وليس في النص لفظ استعمل في غير موضوعه والزيادة أيضا لم يستعمل الزائد في غير موضوعه وفي الثاني نظر لأن استعماله للتأكيد استسهال في غير موضوعه لا ليشال شرط المجاز الملافة بين الموضوع وما استعمل فيه ولا علاقة لانا نقول العلاقة بين تأ كيد للمنى وتأسيسه جلية وقد بالغ الجرجاني في القاهرة في الرعي من سمي هذا مجازا وقال السكاكي ر في أن يقال هو مشبه للمجاز وملحق به لاشتراكهما في التعدي عن الأصل قوله (على كلمة) دخل فيه الاسم والفعل والحرف (تغير حكم اعرابها) أي نقل

التي تغير حكم اعرابها الأصلي فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي وذلك بأن شبت الكلمة للنقل عن اعرابها الأصلي بالكلمة للنقل عن معناها الأصلي بجامع الالتقاء عن الأصل في كل واستمر اسم التشبيه وهو لفظ مجاز يشبه وعلى هذا الاحتمال فطلاق لفظ مجاز على الكلمة التي تغير اعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة (قوله وقد يطلق المجاز) أي قد يطلق هذا اللفظ يعني على سبيل الاشتراك أو التشابه كما عرفت وأشار بقلة ذلك الإطلاق لأن الإطلاق الشائع هو ما (قوله على أن الاضافة للبيان) هذا غير متعين لجواز أن تكون الاضافة حقيقية ويراد بحكم الاعراب ما يرتب عليه من ظلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله أي تغير اعرابها من نوع) أي من أنواع الاعراب

لحذف لفظ أوز يادة لفظ أما الحذف فكسوة تعالى وإسأل القرية أى أهل القرية فأعرب القرية فى الأصل هو الجر فحذف الضاف وأعطى للضاف اليه اعرابه ونحوه قوله تعالى وجاء ربك أى أمر ربك وكسنا قولهم بنو فلان يطأهم الطريق أى أهل الطريق الى نوع آخر من أنواعه وذلك بأن زال النوع الأصل الذى تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) الباء سببية متعلقة بتغير أى إن ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت به نوعا من الأعراب فلما حذف حدث نوع آخر أو بسبب يادة لفظ كانت الكلمة استحققت به نوعا من الأعراب فحدث بز يادته نوع آخر من الأعراب وخرج قوله بحذف لفظ الخ تغير اعراب غير فى جاذى القوم غير بدان غيرا كان مرغوا عاصفة فغير الى التصبغ على الاستثناء لا بحذف ولا بزيادة بل بنقل غير من الوصفية الى كونها أداة استثناء وخرج أيضا ما دلنا به بتغير حكم الأعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى فبارحمة من الله وما إذا لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى أو كسب من الباء أى كسوى صيب فلا تسمى الكلمة مجازا وقد دخل فى تمر يغه اللذ كور ما ليس بمجاز نحو ما زيد قائم فانه تغير (٢٣٣)

التصبغ الى الرفع بحذف احدى نونى ان ودخل فيه أيضا نحو ليس زيد بمطلق وما زيد بقام مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به فى الفتح فهو تصرف بالاعم بناء على جواز (قوله فالأول) أى وهو التغير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله والثانى) أى وهو التغير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله لاستحالة) علة لحذف أى وإنما لم يعمل على ظاهره لقطع باستحالة الجوى على الله تعالى وذلك لان الجوى عبارة عن الانتقال من حيز الى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم المحلى الذى له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فذلان الجسمية المخصوصة فاذ لم يعمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب عمله على وجه يصح فقد رضاف وهو الأمر يصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك المقدر الامتناع التالى فان قلت كما يستحيل الجوى على الرب يستحيل أيضا محى أمره لان الراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى وقد علمت أن الجوى مخصوص بالجسم المحلى قلت الأمر وان كان الجوى محلا عليه أيضا لأنه يصح اسناد الجوى اليه مجازا ليكون كناية عن باوجه الخطابين فقال على وجه الكثرة جاء أمر السلطان اتينا أى بلنا وان كان الجا فى الحقيقة حاملا وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد الجوى اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا الاستحالة باوجه الينافوجيب أن يكون الكلام بتقدير لضاف يصح الكلام ولو بالتجاوز فلقد رافنا كذا قال بعضهم وأورد على أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الاسناد اليه تعالى كناية عن الباوجه لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتبين الاضهار اذ يمكن أن يقال أسند الجوى اليه تعالى لسكونه أمرا بالامر و با بلاغه فهو كالاسناد الى السبب الأمر فيكون من المجاز

(بحذف لفظ أوز يادة لفظ) فالأول (كسوة تعالى وجاء ربك وإسأل القرية) الثانى مثل (قوله ليس كنهى أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة الجوى على الله تعالى (و) إسأل (أهل القرية) اعرابا خرافا لاضافة قوله حكم اعرابها ببيان على هذا وذلك التغير يحصل (ب) سبب (حذف لفظ) لو كان مع تلك الكلمة استحققت به نوعا من الأعراب فلما حذف حدث آخر (أو) بسبب (ز يادة لفظ) كانت الكلمة استحققت به نوعا من الأعراب لحدث بز يادته نوع آخر من الأعراب قلنا ان الحلاق لفظ المجاز بالتشابه فوجه أن الكلمة التى استحققت فى أصلها نوعا من الأعراب ثم اتصلت بآخر يز يد أو بنقص تشبه للفقول من معنى الى معنى آخر فى استعمال كل منهما فى حال هو خلاف الأصل فله يكون لفظ المجاز فيه مجازا وان قلنا بالتشارك كان هذا الوجه بسبب التسمية فيكون اللفظ مشتركا وقد علم الفرق بين التسمية بسبب النقل لمعنى متبدا لالة فى النقل اليه فان الأول تبقى معه التسمية ولو اتقى للبنى الذى هو السبب ومع بقاته لا يشر به اللفظ بخلاف الثانى وقد تقرر بهذا أن تغير حكم الأعراب يكون بنقص لفظ ويكون بز يادته فلو لم يتغير حكم الأعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى فبارحمة من الله لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى أو كسب من الباء أى كسوى صيب لم تسمى الكلمة مجازا وإنما تسمى مجازا بتغير ناشئ عن ز يدا الأول وهو التغير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (كسوة تعالى وجاء ربك) ولللك مصافا وقوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب (واسأل القرية) التى كنى فيها عن الأعراب الذى كان لها قبل الحذف والزيادة (بحذف لفظ) حرفا كان أم فعلا أم اسما (أوز يادة لفظ) كذلك لان الفصل قد يزداد كازاد كان واعلم أن عبارة للصف تقتضى أن المجاز فى مجاز الزيادة وهو الكلمة التى تغير بز يادة غيرها اعرابها وليس كما قال بله التجوز هو فى نفس الكلمة الزائدة فالحذف (كسوة تعالى وجاء ربك) والأصل وجاء أمر ربك فكان اعراب رب الجر فتغير بالحذف وصار الى الرفع لانه أعطى اعراب للضاف المحذوف (وكسوة تعالى وإسأل القرية) أى أهلها على أحد الأقوال المتقدمة

لقطع

آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم المحلى الذى له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على

الله تعالى فذلان الجسمية المخصوصة فاذ لم يعمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب عمله على وجه يصح فقد رضاف وهو الأمر يصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك المقدر الامتناع التالى فان قلت كما يستحيل الجوى على الرب يستحيل أيضا محى أمره لان الراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى وقد علمت أن الجوى مخصوص بالجسم المحلى قلت الأمر وان كان الجوى محلا عليه أيضا لأنه يصح اسناد الجوى اليه مجازا ليكون كناية عن باوجه الخطابين فقال على وجه الكثرة جاء أمر السلطان اتينا أى بلنا وان كان الجا فى الحقيقة حاملا وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد الجوى اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا الاستحالة باوجه الينافوجيب أن يكون الكلام بتقدير لضاف يصح الكلام ولو بالتجاوز فلقد رافنا كذا قال بعضهم وأورد على أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الاسناد اليه تعالى كناية عن الباوجه لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتبين الاضهار اذ يمكن أن يقال أسند الجوى اليه تعالى لسكونه أمرا بالامر و با بلاغه فهو كالاسناد الى السبب الأمر فيكون من المجاز



واستل القرية والجرفي  
بكشله مجاز وانما قال  
ظاهر عبارة المفتاح لامكان  
تأويل الرفع بالمرفوع  
وهكذا ( قوله وما ذكره  
المصنف ) أي من أن  
الموصوف بكونه مجازاً في  
هذا النوع هو الكلمة  
التي تعتبر اعرابها أقرب  
بما ذكره السكاكي من أن  
الموصوف بكونه مجازاً  
في هذا النوع الاعراب  
المستعمل في غير محله وذلك  
لوجبه أن أحدهما أن لفظ  
المجاز مدلوله في الموضعين  
هو الكلمة بخلاف الملاقه  
على الاعراب فانه يقتضي  
تخالف مدلوليه في  
الموضعين هنا وما تقسم  
لأن مدلوله في أحنا الموضعين  
الكلمة ومدلوله في الموضع  
الآخر كيفية الكلمة وهو  
الاعراب والثاني أن إطلاق  
المجاز على الاعراب لكونه  
قد وقع في غير محله الأصلي  
انما يظهر في الحذف لأن  
المقصر كالتذكور في  
الاعراب فانتقل اعراب  
المقدر لئلا يورد وأما زيادة  
فلا يظهر فيها كون الاعراب  
واقفاً في غير محله لانه ليس  
هناك لفظ مقدر كاللذكور  
وله مقتضى وقوع اعراب آخر  
في محل مقتضاه وانما هناك  
زيادة شيء له مقتضى موجود  
ومقتضاه واقف في محله  
فتقدير المقتضى لتعصب هو  
ليس للاسقاط وليس لايه تبرز له ما يقتضي بكونه غير مجاز مع وجود سبب ذلك التبر (قوله وبمحمل أن لا تكون) أي التي

وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كشئء أخذ بالظاهر وبمحمل أن  
لا تكون زائدة بل يكون نفياً للثل بطريق السكتية  
وان كان يمكن الحمل عليها عند قيام التبرئة على ارادته كما اذا قال الانسان اصاحبه اعتبر بهذه القرية  
الحالية واسألها عن أهلها أين ذهبوا وكيف كانوا فيها ثم انضم محاولاً أن القصد هو بسؤالها عما خاطبها  
للاعتبار كخطابة الاخلال لتعسر والتجوز تزيلاً لها منزلة الجيب في الدلالة على الراد اذ يشترط حالها  
بالجواب وهو هنا أنهم كانوا فيها فنفوا وكالقول من جانب من له العناية من أولياء الله تعالى لسأل هذا  
السكان أو هذه القرية لتجيبك عند قصدنا لها فخرق العبادة بانطباعها اذ هو أمر يمكن فلا يمنع حمل  
السؤال حينئذ على حقيقته ونحوهذين التقديرين يمنع في الآية فوجب الحمل على ما يصح ومنه  
تقدير لضاف وهو الأقرب ويحتمل أن تكون القرية مجازاً عن أهلها من باب إطلاق اسم الحمل على الحال  
فيخرج للثال عما نحن بصدده من أن التجوز بتغير حكم الاعراب بالتقدير وعلى هذا يكون معنى قولنا أصل  
هذا الكلام وسأل أهل القرية بمنعاه أن هذا أصل قبل التجوز بإطلاق اسم الحمل على الحال وأما قوله  
تعالى ليس كشئء المثل به لتعبر بالزيادة فالأصل في ليس منه شيء لا تعظم بأن المراد نفي المماثلة تعالى  
لأنني من يكون كشئء لا مثله تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله فالحكم الأصلي السكتان لفظ  
مثله هو التعصب على أنه خبر ليس ولما زيدت الكاف انتقل إلى حكم الجبر لانها ما حرف جر أو اسم بمعنى  
مثل مضافاً لمبدءه وكلاهما يقتضي الجبر وانما يصح كونه خبراً ليس مع كون اسمها منكرة وكونه مضافاً  
لضمير لان إضافة مثل وغير لشدة اجهالها لا تعرف فصح كونه خبراً عن النكرة التي هي لفظ شئء فلا يرد  
أن الاخبار بالرفع عن النكرة تمنع فعلى ما ذكر يكون لفظ ربك هو السبب بالمجاز أخير حكم اعرابه  
بنقص لضاف الذي هو أمر ولفظ القرية هو السبب بالمجاز كذلك لتعبر بالنقصان أيضاً ولفظ الثل  
هو السبب بالمجاز كذلك لزيادة اللذ كورة وليس السبب بالمجاز اعراب هذه الكلمات بل السبب هو تلك  
الكلمات المماثلة بالمجاز للرفع فيما تقدم في مثل كل من اعراب هو أصل إلى غيره واستعماله فيه كقول  
المجاز من معنى إلى آخر وأما الاشتراك اللفظي بسبب وجود ما يشترك اللذ كورة كما تقدم وظاهر عبارة  
المفتاح أن الوصف بالتجوز للذكور والسبب بلفظ المجاز هو نفس الاعراب فانصب في القرية مثلاً  
يوصف بأنه تجوز فيه بنقله لتعبر عنه لان القرية بسبب التقدير في محل جر وقد وقع فيها التعصب ويسمى  
ذلك الاعراب بنفسه مجازاً لما وقع التجوز فيه وما ذكره المصنف من أن السبب بالمجاز والوصف بالتجوز  
هو الكلمة للبرية لا اعرابها هو الأقرب لوجهين أحدهما كون مدلول لفظ المجاز في الموضعين هو  
الكلمة بخلاف إطلاقه على الاعراب فانه يقتضي مخالفة في المدلولين اذ يكون لفظ المجاز هنا كيفية  
أن المنفي مثل المثل لان الثاني انما يتسلط على الجبر والكاف بمعنى مثل وهي خبر ليس وقد دخلت  
على مثله فيكون المنفي مثله وهو باطل من وجهين أحدهما أن مقصود الآية نفي مثله نفسه لاني  
مثل مثله والآخر أن نفي مثل المثل يقتضي إثبات المثل تعالى الله عن ذلك فأقول أحد الاجوبه أن  
الكاف زائدة كقول ربوة • لواحي الاقرب فيها كالق • التي الطول ولا يقال فيها كاتول  
انما يقال فيها طول الثاني انما كيد وهو قريب من الاول الا أنهم شرحوه بمعنى زائد وهو أن  
الكاف التشبيه ومثل التشبيه فاذا أردت المماثلة جمعت بينهما فقلت زيد كمثل عمرو ومنه قول أوس ابن  
حجر • وقتي كمثل جذوع النخيل • وقول الآخر • ما لن كمثلهم في الناس من أجد • وإذا  
كانت الكاف مؤكدة للتشبيه في الإثبات انسحب عليها هذا الحكم في النفي وقصد بها كيدني في الشبه  
لاني الشبه المؤكد وأنشده سيويه • وصاليات كك • وثنين • فادخل الكاف على الكاف  
ليس لايه تبرز له ما يقتضي بكونه غير مجاز مع وجود سبب ذلك التبر (قوله وبمحمل أن لا تكون) أي التي

ان التعبد ليس من صفة الناقلين المعجبة الشأن وذوات ذوي صيب وكقوله فما رحمة من اقبلت لهم وقوله لتلايم اهل الكتاب الكافي في قوله تعالى ليس كنهه شي زائدة وقوله بل يكون أي السلام نفيا (٢٣٥) أي مسوقا لنفي التل (قوله التي

التي هي ابلغ لان تعالى موجودا ذاتي مثل منه

الكلمة لانقسامها ومدولها فيا تدم نفس الكلمة وانما هنا اطلاق لفظ المجاز على الاعراب كما هو ظاهر كلام السكاكي سببه كما تقدم ان الاعراب وقع في غير امله وذلك بما يدعي ظهوره في النصان لان للتدوير كالمذكور سابقا في قوله تعالى واسأل القرية تسكها البحر بتقدير للضائق فندوم التعبد في محل البحر الذي هو الاصل بسبب التدوير الذي هو كالتدوير فصحت الاعراب في النصان الذي يستدعي التدوير واقع في غير محله فيسمى مجازا أو اماز يادة كافي قوله تعالى ليس كنهه شي فلا يظهر فيها كون الاعراب واقعا في غير محله وهذا النوع من المجاز يشمله وانما قلنا لا يظهر في الزيادة ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتضى اوقع اعرايا آخر في محل مقتضاه وانما هناك زيادة غير له مقتضى موجود ومقتضاه واقف في محله فتقدير التقضي للتعبد هو ليس لالاسقاط وليس لا يستبرها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير وكذا لا يظهر ما ذكر في النقص في نحو سؤال القرية باضافة السؤال الى القرية بل وجود البحر بالاضافة والجر بها هو الاصل وتقدير جر آخر مخالف للجر باضافة اهل تصف بلا فائدة - ثم هذا المثال اعني ليس كنهه شي ما بما يكون من هذا النوع من التجوز بناء على الظاهر من ان الكافي من يدلة التقوية للنفية للاعتناء وذلك لأن للتبادر ان الكلام لما سبق لنفي التل واسقاط الكافي يفيد دل ذلك على زيادة الكافي ويحتمل ان لا تكون زائدة فيفيد الكلام في التل بطريق الكناية التي هي ابلغ من الحقيقة التي هي مقتضى زيادتها وتبين ذلك بوجهين أحدهما أن الشيء اذا كان موجودا متحقفا في وجهه مثل تبع ذلك ان هذا التل لذلك المتحقق مثل هو ذلك الموجود المتحقق لان التلية أمر نسبي بينهما ذاتي هذا التابع وهذا اللازم فليل مثل ذلك المتحقق لزمن نفي المتبوع والمزوم وهو مثل ذلك المتحقق ضرورة ان لو وجد كان ذلك المتحقق مثلا فاته تبارك وتعالى متحقق وجوده فلا كان له مثل كان هو غير الله تعالى مثلا تلك التل للفروض وجوده له فاذن في مثل تلك التل لم نفي ذلك التل له تعالى والالم يصح النفي لان وجود ذلك التل حيث يتدبر استلزم أن له مثلا هو الله تعالى المتحقق فلا يصح نفي مثل التل الابنفي التل اذ لا يصح نفي اللازم التابع الابنفي للزوم المتبوع فان قيل نفي مثل التل الذي هو معنى قولنا لا مثل لله يشير بوجود التل فكيف يكون كناية عن نفيه قلنا القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع والحمول اذا كان أمرا غير اعتباري يقتضي عن الموضوع لعدم وجود ذلك الموضوع كما يقتضي عنه لمسلم اضافة به هو هنا لو وجد لا تصف بالحمول اذ موضوع القضية هنا هو التل ومحمولها وجود التل تلك التل ولو وجد كان له مثل هو الله تعالى فتنفي هذا المحمول لنفي الموضوع والا فلا وجد الموضوع استلزم المحمول فلا يصح نفيه اذ لا يصح نفي اللازم مع وجود المزوم وطريق التل وم أن ثم موجودا متحقفا ولو وجد له مثل كان هذا المتحقق مثلا لتلك

الثالث زيادة مثل وأندوا عليه \* مثلى لا قبل من مثلكا \* الرابع وهو قريب من الثالث وينبغي تنزيل الثالث عليه أن لفظة مثل يكتفي بها عن الشخص نفسه اذا قصدوا المبالغة قالوا مثلك لا يخلل لانهم اذا نفوه عن يسد مسده وعن هو على أخص صفاته فقد نفوه عنه ونظيره قولك للمر في الحرب لا تخفر الدم فيكون أبلغ من قولك أنت لا تخفر ولك أن ترد الاربعة الى وجهين التأكيدي والكناية \* الخامس لبعض المتكلمين ان نفي التل لمرقان نفيه ونفي مثله لان من لازم التل ان له مثلا ونفي اللازم يدل على نفي المزوم فتحمل الآية على نفي التل بهذا الطريق من غير زيادة

هي ابلغ أي من الحقيقة التي هي مقتضى زيادتها ووجه الابانة أنه يشبه دعوى الشيء بالنبذة فكأنه ادعى نفي التل بدليل صحة نفي مثل التل وتوضيح ما ذكره الشارح من الكناية أن قول ان الشيء اذا كان موجودا متحقفا في وجهه مثل متحققا في وجهه مثل أن يكون ذلك الشيء الموجود والمتحقق مثلا لتلك التل لان التلية أمر نسبي بينهما ذاتي هذا اللازم وقيل لا مثل لثل ذلك المتحقق لزمن نفي المزوم وهو مثل ذلك المتحقق لانه يلزم من نفي اللازم نفي المزوم والا كان اللازم موجودا بلازم وهو باطل فاته تبارك وتعالى متحقق موجوده فلا كان له مثل كان هو الله تعالى فتنفي هذا المحمول لنفي الموضوع والا فلا وجد الموضوع استلزم المحمول فلا يصح نفيه اذ لا يصح نفي اللازم مع وجود المزوم وطريق التل وم أن ثم موجودا متحقفا ولو وجد له مثل كان هذا المتحقق مثلا لتلك

الثالث زيادة مثل وأندوا عليه \* مثلى لا قبل من مثلكا \* الرابع وهو قريب من الثالث وينبغي تنزيل الثالث عليه أن لفظة مثل يكتفي بها عن الشخص نفسه اذا قصدوا المبالغة قالوا مثلك لا يخلل لانهم اذا نفوه عن يسد مسده وعن هو على أخص صفاته فقد نفوه عنه ونظيره قولك للمر في الحرب لا تخفر الدم فيكون أبلغ من قولك أنت لا تخفر ولك أن ترد الاربعة الى وجهين التأكيدي والكناية \* الخامس لبعض المتكلمين ان نفي التل لمرقان نفيه ونفي مثله لان من لازم التل ان له مثلا ونفي اللازم يدل على نفي المزوم فتحمل الآية على نفي التل بهذا الطريق من غير زيادة

صحيح لوقوعه في كلام المولى فتعين أن يكون المراد من نفي مثل التل نفي التل ليسع النفي فظهر ان نفي مثل التل توصل به الى نفي التل وهو معنى الكناية لانه اطلق نفي اللازم وأراد نفي المزوم (قوله ان الله تعالى موجود) أي ولا يمكن نفي الموجود (قوله ذاتي مثل مثله) أي

فلا توصف الكلمة بالجواز وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في التكبر على من أطلق القول بوصف الكلمة بالجواز لاحتفاء الزيادة  
الذي هو الازم (قوله زعمي منه) (٢٣٦) أي الذي هو لازم (قوله فلم يصح نفى مثل مثله) أي على تقدير وجود

لثل لكن النفي لثل التل  
صحيح لو قومه في كلام  
الصادق فليكن لثل منفيا  
وهو المطلوب (قوله كما  
تقول) أي في شأن زيد  
الذي لأخ له قصدا لقادة  
نفي أخ له توضيح ما ذكره  
من الكتابة أنه إذا فرض  
أن زيد الوجود أنا زعم  
أن يكون بداخل ذلك الأخ  
للفروض وجوده فلما  
استلزم وجود الأخ وجود  
الأخ ذلك الأخ هو زيد  
لم يصح نفي الأخ عن ذلك  
الأخ للفروض والازم وجود  
للزوم وهو الأخ للفروض  
بدون لازمه وهو ثبوت  
أخ له فظهر أن قولنا ليس  
لأخي زيد بلغ نفي للزوم  
وهو أخو زيد بنفي لازمه  
وهو أخو أخيه لأن نفي  
للزوم لازم لنفي لازمه فقد  
أريد باللفظ لازم معناه  
فصدق حد الكتابة وإعلم  
أن في تحرير الكتابة في  
الآية الشريفة طريقين  
أحدهما ما ذكره الشرح  
وحاصله أنه أطلق نفي مثل  
لثل وأراد منه نفي لثل  
ضرورة أن الله تعالى موجود  
فلو كان له مثل لزم أن يكون  
تعالى مثلا لذلك لثل فإذا  
انتفى أن يكون مثله مثل  
لزم انتفاء التل واللام يصح  
النفي وتأييدها به من باب  
نفي الشيء عن هو مثلك

ولا جواز وهذا معنى صحيح غير أن الفرق في الطبع يجتمع من غير تأمل وبسان القرآن والكلام  
القصيح عنه فإن قلت كيف تحكم بصحته وقد أورد بعض التلسمين عليه أنه يلزم منه نفي الذات قلت  
بناء على ظاهر الكلام أن النفي مثل التل ولا يتأمل تمام الشيء وهو أن النفي مثل التل من شيء فإن  
شيئا في الآية لم يصح ليس والكساف خبره واللدول نفي الخبر عن الاسم والذات يصح أن ينفي عنها أنها مثل  
لها لأنه لا مثل لها فلا يمكن هنا غير هذه الطريق أعني أن نفيها عنها أنها مثلها انتفى مثلها ولا يمكن  
ثبوت التل ونفي مماثلها لأن ضرورة العقل تشهد بمماثلة كل من التلين لا غير (نبيه) قال  
للمصنف في الإيضاح فإن كان الحذف والزيادة لا توجب تغيير الأعراب كقوله تعالى أو كعب من  
السما إذا أصله كمثل ذوي صيب لعلته ما قبله عليه وكذلك قوله تعالى فيها رحمة من الله لت لهم  
وقوله تعالى فلا يعلم أهل الكتاب فلا توصف الكلمة بالجواز قلت إذا كان للنفي بالجواز تغيير الكلام  
عما كان عليه أي قص أو زيادة فأمر في تغيير حكم الأعراب وجاؤه ثم لأنهم أن حكم الأعراب  
لم يتغير في كسب فإن صيلا ولا الحذف لكان مجرورا بالهذوف فصار مجرورا واللفظ بالكاف ومن

أعلى أخص وأصافه فيلزم عرفا فبعضه عنك والازم التحكم في ثبوت الشيء لاحد التلين دون الآخر فالتل  
المفروض نفي عنه المماثلة فيلزم أن ينفي المماثل عن الله تعالى كما نفي المماثل عن مفروض المماثلة تعالى وكلا الوجهين مذكور في المطول

## ﴿ القول في الكناية ﴾

الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه حيث كقولك فطاول التجاد أي طویل القامة وفلانة تؤوم الضحى أي مرفهة مخدومة غير محتاجة الى السبي بنفسها في اصلاح اللحام وذلك أن وقت الضحى وقت سبي نساء العرب في أسر العاش وكفاية أسبابه وتحصيله يحتاج اليه في تهينة اللعنات وتدمير اصلاحيها فلا تنام فيه من نساءهم الا من تكون لها خدم يؤوبون عنها في السبي لذلك ولا يتجنع أن يراد مع ذلك طول التجاد واليوم

(٢٣٧)

في الضحى من غير تأويل

### ﴿ الكناية ﴾

(قوله أو كنوت) أي بكندا عن كذا حذفه من هنا دلالة الاول عليه وأوفي كلامه ما شك في الاحتال الاول تكون لام الكسامة ياء على الثاني تكون واوا والضارع على الاول يكنى فهو كرمي يرمي على الثاني

### ﴿ الكناية ﴾

في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه

مختلفان باعتبار الزوم في الاول من جهة أن التل لا يوجد كان لما لي مثله فيشتر الزوم فلم يرد ذلك كما قررنا أنه من في مثل التل اتقى التل والواجد للزوم بل لازم وهذا الأخير طريق الزوم فيه ما تقرر عرفاً وعنده النقل وهو أن في الشيء عن هو ممتلك وعلى أخص وصفك يستزم الثبوت فافهم والله الوقت عنه وكرمه والمفارقة من الجاز وهو الباب الثاني من هذا الفن الذي هو أعظم أبوابه شرع في الثالث الذي به تمام الفن وهو باب الكناية فقال

### ﴿ الكناية ﴾

يكون فهم ركعاً يدعو ويرد على الاحتال الثاني ففهم في المصدر كناية ولم يسمع كناية بالواو ولا يقال أن الزاد قلبت ياء في المصدر بل قالوا نأقول الكسرة في نحو ذلك لأن وجه قلباً فالزاد الياء في المصدر يدل على أن اللام ياء وإن الواو في كنوت خلت عن الياء سماعاً وأما في الاصطلاح فتفسر على أنها مصدر بأنها هي الاتيان بلطف أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لثة وتطلق على ذلك اللفظ لما في به وهذا المعنى هو الكثير في استعمالها إلى ترقيقها بذلك أشار بقوله هي (لفظ) خرج عنه مادل ما ليس بلطف كالاشارة (أريد به) خرج به لفظ الساهي والسكران (لازم معناه) خرج به اللفظ الذي يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن الزاد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو برف لا الزوم العقلي (مع جواز ارادته) أي ارادة معناه (مع) أي مع ذلك اللازم

الناس من جعل مجاز الزادة والنقص من مجاز التركيب لأن مجاز الأفراد والجمهور على خلافه والحق معهم ومحل التجوز هو الكسامة التي قامت مقام المندوف في الأعراب والكسامة التي باشرت الزادة لا انتفاء كلام المنصف من أن الجاز هو الكسامة للزوم عليها وشرط السكاكي في مجاز الزادة أن يكون الكلام مستتباً عن تلك الكسامة استغناءً واضحاً كالإيه في نحو بحسبك ونحو كفي بالله دون ليس زيد بمنطق أو ما زيد بقايمه صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

### ﴿ الكناية ﴾

ش تقدم أن مقاصد هذا العلم التشبيه والاستمارة والكناية وقد تقدم الاول والثاني وهذا القسم الثالث قال (الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جوازه ارادته معه) اعلم أن تحقيق معنى الكناية

لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لثة (قوله لفظ) خرج عنه مادل ما ليس بلطف كالاشارة والكناية (قوله أريد به لازم معناه) أي لاستعماله فيه والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقي أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل أريد به لازم معناه الحقيقي وخرج بقوله أريد به لفظ الساهي والسكران والثام وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن الزاد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو برف لا الزوم العقلي (قوله مع جواز ارادته معه) أي مع جواز ارادة معناه الحقيقي مع لازمه فن قيودها أنها بحدارادة اللازم بلطفه لا بد أن لا تصح باقرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقي وحيث أنه

فالفرق بينها وبين اللجأ من هذا الوجه أى من جهة ارادة اللغى مع ارادة لازمه فان اللجأ ينأى ذلك فلا يصح في نحو قولك في الجلم  
أسد أن تريد معنى الأسد من غير أن تولد لأن اللجأ مأخوذ من قرينة مائدة لارادة الحقيقة كما عرفت وما لزوم معاندة الشيء معاندة ذلك الشيء  
فتجاوز ارادته من انقطع مع لازمه وهذا التقيد أعنى قوله مع جواز الخ مخرج اللجأ فلا يجوز ارادة اللغى الحقيقي فيه مع اللغى للجهزى  
عند من يمنع الجمع بين الحقيقة (٢٣٨) وللجأ كالصنف لا يشترط في قرينته أن تكون مائة من ارادة اللغى

الحقيق وقد علم بما ذكره  
الصنف أن الكتابة واسطة  
بين الحقيقة والجأ وليست  
حقيقة لأن اللفظ لم يرد به  
معناه بل لازمه ولا يجزا  
لأن اللجأ لابد منه قرينة  
مانعة عن ارادة اللغى  
للموضوع لو قيل أنها لفظ  
مستعمل في اللغى الحقيقي  
ليقتل منه إلى اللجأ  
وهل هذا يكون داخلة في  
الحقيقة لأن ارادة اللغى  
للموضوع لها احتمال اللفظ  
فيه في الحقيقة أهم من أن  
تكون وحدها كما في  
الصريح أوع ارادة اللغى  
كأن الكتابة وقوله مع  
جواز ارادته مع أى من  
اللفظ بحيث يصير اللفظ  
مستعملا فيها ما لو ارد  
أن الصنف لا يجوز استعمال  
اللفظ في حقيقته ويجازه  
لأن محل عدم التجوز إذا  
استعمل فيها ما على أن كل  
مقصود لذاته وما هنا  
أحدهما مقصود بما هو  
للغى الحقيق وإلى هذا  
يشير قوله مع فئاته

فقسمنا في أول هذا العلم ما ينشأ عن اعادته وحاصله أن الكتابة لفظ استعمل في لازم معناه مراداً  
بإستعماله فيه فإذا تمازجوه وبذلك تعلم أن قول للصنف الكتابة لفظاً أريد به لازم معناه أى أريد إفاضة  
لازم اللفظ وقد تقدم الاعتراض عليه في ذلك وأن الكتابة في الغالب أريد بها إفاضة مأخوذ معناه  
لازماً وقد يكون الأمر بالعكس وقوله مع جواز ارادته مع أى مع جواز أن يريد معناه مع ارادة  
اللازم فإذا قلنا يزيد كثير المراد قلنا كرم ولا يمنع مع ذلك أن تريد إفاضة كثيراً المادسة حقيقة لتكون  
أردت بالإفاضة اللازم والمأخوذ معا وقد تقدم أنه لا يتخيل أن ذلك جمع بين حقيقة ومجاز ولا بين حقيقتين  
لأن التمسك هنا ليس في ارادة الاستعمال بل في ارادة الإفاضة واللفظ لم يستعمل إلا موضوعه وقد  
يستعمل اللفظ بمعنى ويقصد به إفاضة معان كثيرة قال (فظهر أنها تتخالف الجأ من جهة ارادة اللغى)  
أى من جهة جواز ارادة إفاضة اللغى الذى هو موضوع اللفظ مع ارادة لازمه قلت هذا يقتضى أن

التمسك على أن ارادة اللازم أصل وارادة اللغى بتبعية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جاز يد مع الأمير ولا يقال جاء الأمير بخلاف  
مع زيد لأن مع تدخل على التبوع لأعلى التابع (قوله كافظ طويل التجاد) الحاصل أن التجاد حائل السيف فطول التجاد يستلزم  
طول القامة فإذا قيل فلان طويل التجاد فالمراد أن طول القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الأخير  
بأنه طويل حائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطول التجاد معناه الحقيقى واللازم (قوله فظهر) أى عاذا كرهوه أن الكتابة  
يصحبها جواز ارادة اللغى الأصل (قوله من جهة ارادة اللغى الحقيقى) أى فيها وقوله مع ارادة لازمه أى لازم للغى الحقيقى



(قوله بخلاف الجواز) أي فانه وان شارك الكناية في ارادة مطلق الالزام الا انه لا يجوز منه ارادة للمعنى الحقيقي وان وجب فيه كالكناية تصور للمعنى الحقيقي لينقل من المعنى الجزائي للشمول على النسبة للصحة للاستعمال والحاصل أن الكناية واللجاز يشتركان في ارادة الالزام ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها ارادة للمعنى الأصلي واللجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد أن لا تصحبها قرينة تمنع من ارادة للمعنى الأصلي وللجاز لا بد أن تصحبها قرينة تمنع من ارادته واعترض هذا الصمام بأنهم ان أرادوا أن للمعنى الحقيقي يجوز ارادته في الكناية لقائه بخلاف اللجاز فهذا ممنوع اذ ارادة (٢٣٩) للمعنى الحقيقي لقائه كما لا يجوز

في اللجاز لا يجوز في الكناية وان أراد أنه يجوز ارادته للانتقال منه الازمة

للراد فهذا جائز في كل من الكناية واللجاز مثلاً جاز في

أدري على لا يمنع في القرينة أي يراد بالأصل السبع

المقصود لينقل منه إلى الشجاع وحينئذ لم يثبت

الفرق بين الكناية واللجاز وأجيب باختصار الشق الأول لكن ارادته لقائه

للمن حيث انه الفرض للملزم الفرض للقصود

بالتالي هو لازم للمعنى فملم من هذا أن للمعنى الحقيقي

يجوز ارادته للانتقال منه للراد في كل من الكناية

وللجاز ويتنوع فيها ارادة للمعنى للقصود بالتالي

وأما ارادته مع لازمه على أن الفرض للقصود بالتالي

هو الالزام فهذا جائز في الكناية دون اللجاز فتأمل

(قوله وقوله من جهة الخ) هذا جواب عن اعتراض

وارد على المصنف وحاصله

بخلاف اللجاز فانه لا يجوز فيه ارادة للمعنى الحقيقي في الروم القرينة الثالثة عن ارادة للمعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة للمعنى معناه من جهة جواز ارادة للمعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولأن الكناية كثير ما تخلو عن ارادة للمعنى الحقيقي فاقطع بصحة قولنا فلان طول بل الوجداد

التجديد كناية عن طول القامة ويكون جبان الكلب كناية عن كثرة الوارد لان جبان الكلب أي عدم جراته على من يمر به إنما يشاع عن كثرة مرور الوارد به فينتقل منه إلى كثرة الوارد بالمال على كثرة

الضيافة ويكون مهزول الفصيل كناية عن الكرم وللضيافة لأن هزال الفصيل يدل على عدم وجدانه إلا أن في أمه وهو يدل على كثرة الاعتناء بأخذ اللبن لسبقه الأضياف وهو يدل على الكرم وللضيافة

ويحتمل أن يتوصل إلى المقصود في هزال الفصيل بأنه عدم الأم من دبحها وأما دبح الأمهات من كثرة أضيافه والمالك واحد وإن لم يكن للوصف بهذه الأوصاف ما رومها فيكنى بالأول عن ما رومها وإن لم يكن

لصاحبه نبحاد وبالتالي عن ما رومها وإن لم يكن لصاحبه كلب وبالتالي عن ما رومها وإن لم يكن لصاحبه فصيل ومثل ما ذكرنا يكون كناية ولو لم يوجد فيها استعمال للمعنى الأصلي أ لثمن من أن يحصى وإذا سمعت الكناية بشعوبه الألفاظ ووقت الكناية بهامع انتفاء أصل معناها لم يصدق

أنه أرادها للمعنى الحقيقي وأما يصدق أنه يجوز أن يرادها للمعنى الحقيقي فلو لم يراد الكلام للجواز خرجت نحو هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فإن قيل عند انتفاء معانيها الحقيقية

لا يصدق للجواز أيضاً لأن معنى هذه الارادة الشيء صحة صدق الكلام في ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء وليس المراد هذه ارادة الألفاظ بل فقط شيئاً وإن كان كذباً لوجود مثل هذه الصحة في اللجاز

فلنا لا نسلم عدم صحة الصدق عند الانتفاء وأما يتحقق عند الانتفاء عدم الصدق على تقدير ارادة لعدم صحته ضرورة أن الموصوف بهذه الكنايات يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أن هذه الأمور

يجوز في حقه وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز له صدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة ورد ما ذكر وأيضاً لو حمل الكلام على ظاهره من أن الكناية

الكناية أرادها للالزام وللروم معاهو مختلف لقوله فبيله أن الكناية أرادها للالزام مع جواز ارادة للوضع وما ذكره في سابق هو الصواب والتعذر كرمنا ليس بشيء وسياق ما يوافقه في آخر الباب

قال (بخلاف ارادة اللجاز) فإن ارادته تنافي ارادة الحقيقة لان اللجاز ما روم فر يتم ما لا بد ارادة الحقيقة وما روم معانيه الشيء مما لا بد له الشيء كذا قال المصنف قلت لا يتنوع استعمال اللفظ في حقيقته وجزاه

والى ذلك ذهب كثير منهم الشافعي والثعالب أبو بكر وعبد الجبار وأبو علي الجبائي والنزلي وأبو الحسين وسائر المعتزلة فمنهم من قال يصح مجازاً ومنهم من قال يصح حقيقة وما ذكره من أن الفرض يتم ما لا بد ارادة الحقيقة أن أراد من ارادته فقط فسلم ولا يتنجس مقصوده وإن أراد أن القرينة مألوفة من أن أراد

أن في كلامه تنافياً بين التفرع والتفرع عليه وذلك لأن الفرع عليه يقتضي أن ارادة كل من الالزام للروم في الكناية مجازة والتفرع يقتضي أن ارادتهما مما واقعة وهذا تنافي وحاصل ما أجابه الشارح أن في التفرع حذف مضاف والأصل من جهة جواز ارادة للمعنى منها مع ارادة لازمة (قوله ليوافق الخ) أي وأما فنرد ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هناك ذكره في تعريف الكناية إذ لم يشترط في تعريفها الا جواز الارادة لا وقوعها (قوله هو طول التجديد) كناية عن طول القامة لانه يترى من طول التجديد أي حائل الشيف طول القامة

(قوله وجان الكلب) كناية عن الكرم لان جين الكلب أى علم جراته على من ير به يستلزم كثرة الواردين عليه لان جينه انما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله ومهزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا لان مهزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن في أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيغان لاخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثرة الضيغان تستلزم الكرم (قوله وان لم يكن له نجاد الخ) أى واذا بحث الكناية بنحو هذه الالفاظ ووقت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي وإنما يصدق أنه يجوز أن يراد بها للمعنى الحقيقي فلو لم ير ذلك الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند انتفاء معانيها عن التعرف فان قلت عند انتفاء معانيها (٢٤٠) الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا لان معنى صحة الإرادة للشيء صحة صدق

السلام في ذلك الشيء ولا يصدق حالة الانتفاء قلت لان لم علم صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة أن الوصف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزة في حق وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت إرادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه الصافي مستحقة ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) أى القول المتقدم في عدم إرادة المعنى الحقيقي لعدم وجوده (قوله) وهنا بحث هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل الكناية التي تمتع فيها إرادة المعنى الحقيقي وقوله وهنا بحث أى قائمة بغير التنبية عليها وحاصلها اعتبار الحقيقة في التعرف

وجبا أن الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى وهنا بحث لابد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث أنها كناية لاتنافى ذلك كما أن الجواز ينافية

يراد بها المعنى الأصلي ولازمه مع كاهو ظاهر عبارة السكاكي في بعض المواضع كقوله لزم صحة الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في الكناية وتظاهر مذهب المصنف المتع أي منع الجمع بين المجازي والحقيقي مطلقا لقوله في الجواز مع قرينة مأمنة عن إرادة المعنى الحقيقي وإنما قلنا ظاهر مذهبه المنع الخ لانه لا يمكن أن يعمل كلامه على معنى مع قرينة مأمنة عن إرادة الأصل فقط فالمتنوع إرادته فقط وأما إرادتهما معا فلا يمتنع على هذا فلا بد للبحث ولكن عليه تدخل الكناية في حد المجاز كاللاخي وجواب عن هذا بتقدير وروده بأن الذي لا يصح أن يراد به المعنى المجازي والحقيقي هو المجاز الخاص الذي هو غير الكناية اذ هو للشرط فيه مصاحبة قرينة مأمنة عن إرادة المعنى الحقيقي لا مطلقا للمجاز الصادق بالكناية بناء على أنها ليست واسطة بين المجاز والحقيقة كما تقدم فإن أحد من يباع على هذا مجازي جامع للحقيقي ويدل على ذلك ما قبلته ذلك المجاز بالكناية وأما الجواب عن هذا بأن المتنوع الجمع على أن يستوى للغبان في الإرادة لانه أن يكون للمجازي أرجح في الإرادة كإلى الكناية ففيه بحث من ثلاثة أوجه أحدها أن قوله مع قرينة مأمنة الخ لا يخرج الكناية عن تعريف المجاز حيث دلل من الخ على غير الظاهر كما تقدم لانه على هذا يكون المعنى مع قرينة مأمنة من إرادته الأصل على وجه التساوي فيكون الداخل في المجاز هو ما يصحبه قرينة تمتع من التساوي في الإرادة بأن تصحبه قرينة ترجح أحد الطرفين فإذا صحته قرينة التساوي أو قرينة لمرحبة ولا مسوية فذلك هو الخارج عن تعريف المجاز ومن المعلوم أن الكناية ليس في تعريف الاصطلاح إرادة المعنيين وذلك صادق بذى القرينة المرجحة الذي هو المجاز على ذلك التعرف وبغيره فتكون الكناية أعم ويازم على هذا التفسير أن لا يصح الحقيقة مطلقا فمتنع بل القرينة تدل على إرادة المجاز ولا تمتنع إرادة الحقيقة معه وليس من شرط القرينة أن تكون كذا كوصف لا يصح معه إرادة الحقيقة فقد تكون قرينة حالية لإرادة المجاز لاتنافى الحقيقة ثم إذا جوزنا الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا انه مجاز فلا بد له من قرينة تصرف الى الجمع بينهما وبذلك يتضح عدم النفاة ثم نقول الكناية أيضا وان كانت حقيقة لا بد لها من قرينة تصرف اليها كما أن المجاز لا بد له من قرينة فلم جعلت القرينة الصارفة الى المجاز مأمنة من إرادته الحقيقة ولم تجعل القرينة الصارفة الى الكناية مأمنة من إرادة معنى الكلمة وما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة

الحقيقة مطلقا فمتنع بل القرينة تدل على إرادة المجاز ولا تمتنع إرادة الحقيقة معه وليس من شرط القرينة أن تكون كذا كوصف لا يصح معه إرادة الحقيقة فقد تكون قرينة حالية لإرادة المجاز لاتنافى الحقيقة ثم إذا جوزنا الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا انه مجاز فلا بد له من قرينة تصرف الى الجمع بينهما وبذلك يتضح عدم النفاة ثم نقول الكناية أيضا وان كانت حقيقة لا بد لها من قرينة تصرف اليها كما أن المجاز لا بد له من قرينة فلم جعلت القرينة الصارفة الى المجاز مأمنة من إرادته الحقيقة ولم تجعل القرينة الصارفة الى الكناية مأمنة من إرادة معنى الكلمة وما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة

فقولهم في تعريف الكناية لفظ أريد به لازم معناها مع جواز إرادته مع أى من حيث ان اللفظ كناية وأما من حيث خصوص الماد فمتنع إرادة المعنى الحقيقي لاستحالة له والمراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث أنها كناية لاتنافى ذلك كما أن الجواز ينافية يراد بها المعنى الأصلي ولازمه مع كاهو ظاهر عبارة السكاكي في بعض المواضع كقوله لزم صحة الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في الكناية وتظاهر مذهب المصنف المتع أي منع الجمع بين المجازي والحقيقي مطلقا لقوله في الجواز مع قرينة مأمنة عن إرادة المعنى الحقيقي وإنما قلنا ظاهر مذهبه المنع الخ لانه لا يمكن أن يعمل كلامه على معنى مع قرينة مأمنة عن إرادة الأصل فقط فالمتنوع إرادته فقط وأما إرادتهما معا فلا يمتنع على هذا فلا بد للبحث ولكن عليه تدخل الكناية في حد المجاز كاللاخي وجواب عن هذا بتقدير وروده بأن الذي لا يصح أن يراد به المعنى المجازي والحقيقي هو المجاز الخاص الذي هو غير الكناية اذ هو للشرط فيه مصاحبة قرينة مأمنة عن إرادة المعنى الحقيقي لا مطلقا للمجاز الصادق بالكناية بناء على أنها ليست واسطة بين المجاز والحقيقة كما تقدم فإن أحد من يباع على هذا مجازي جامع للحقيقي ويدل على ذلك ما قبلته ذلك المجاز بالكناية وأما الجواب عن هذا بأن المتنوع الجمع على أن يستوى للغبان في الإرادة لانه أن يكون للمجازي أرجح في الإرادة كإلى الكناية ففيه بحث من ثلاثة أوجه أحدها أن قوله مع قرينة مأمنة الخ لا يخرج الكناية عن تعريف المجاز حيث دلل من الخ على غير الظاهر كما تقدم لانه على هذا يكون المعنى مع قرينة مأمنة من إرادته الأصل على وجه التساوي فيكون الداخل في المجاز هو ما يصحبه قرينة تمتع من التساوي في الإرادة بأن تصحبه قرينة ترجح أحد الطرفين فإذا صحته قرينة التساوي أو قرينة لمرحبة ولا مسوية فذلك هو الخارج عن تعريف المجاز ومن المعلوم أن الكناية ليس في تعريف الاصطلاح إرادة المعنيين وذلك صادق بذى القرينة المرجحة الذي هو المجاز على ذلك التعرف وبغيره فتكون الكناية أعم ويازم على هذا التفسير أن لا يصح الحقيقة مطلقا فمتنع بل القرينة تدل على إرادة المجاز ولا تمتنع إرادة الحقيقة معه وليس من شرط القرينة أن تكون كذا كوصف لا يصح معه إرادة الحقيقة فقد تكون قرينة حالية لإرادة المجاز لاتنافى الحقيقة ثم إذا جوزنا الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا انه مجاز فلا بد له من قرينة تصرف الى الجمع بينهما وبذلك يتضح عدم النفاة ثم نقول الكناية أيضا وان كانت حقيقة لا بد لها من قرينة تصرف اليها كما أن المجاز لا بد له من قرينة فلم جعلت القرينة الصارفة الى المجاز مأمنة من إرادته الحقيقة ولم تجعل القرينة الصارفة الى الكناية مأمنة من إرادة معنى الكلمة وما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة

(قوله لكن قد يمتنع ذلك) أى أراد المعنى الحقيقي وهذا الاستمرارك مفهوم الحقيقة السابقة فكان الانسب أن يقول وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع في الكتابة ذلك إذا وجه الاستمرارك (قوله من باب الكتابة) أى من حيث أن سلب التبيين عن مثل من له يستلزم سلبها، من مثله والازم التحكم في نفي الشيئية عن أحد الثقلين دون الآخر (قوله كما في قولهم مثلك لا يدخل) هذا نظراً لأنه من حيث أن كلاً كناية لا من حيث امتناع أراد المعنى الحقيقي مع لازمه ويحتمل أن يكون نظيره في ذلك أيضاً لا من قصد من قولهم مثلك لا يدخل نفي البخل عن المخاطب ولا يصح أن يراد نفي البخل عن مثله أيضاً لأن إثبات مثله (٣٤١) للمخاطب نقص في المدح كذا في رشيخنا العدوى (قوله لا لهم إذا

لكن قد يمتنع ذلك في الكتابة بواسطة خصوص المادة كذا ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كشيء شيء أنهم من باب الكتابة كما في قولهم مثلك لا يدخل لأنهم إذا نفوه عن عائلته وعن غيره يكون على أخص أوصافه قد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كشيء شيء وقولنا ليس كشيء شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما لا ماطع عليه الكتابة من المبالغة

اخرجاه ولا يثبتوا عموم الحد أنوع المجاز غير الكتابة لا يجعل أنوع المجاز غير الكتابة لا يذهبها من قرينة مرجحة وجعل الكتابة مختصة بالقرينة للسوية أو بالتي هي لأمرجة ولا مسوية معلوم أن هذا من التحكم الذي لا دليل عليه وثانها أنه أن أرى بدال ترجيح التي يكون في الكناية كون للشيء المجاز هو القصد واليه ينصرف التصديق والتكذيب والحقيق واسطة فالمجاز كذلك إذا يمتنع أن يقصد الاشعار به لينتقل من الراد التي نصبت القرينة عليه وإن أرى يده كونه أهم ولكن يراد الحقيقي معه بحيث ينسب إليه التصديق والتكذيب فهذا لا يتحقق إذا ما ينسب الصدق بالتفاهل لا يتحقق أهمية غير عليه وعلى هذا في تقدم من أن الفرق بين ما يفهم منه بالازم ولا يكون كناية وما يفهم منه ويكون كناية أن الأصل في الأول هو المقصود بالذات والازم في الثاني هو المقصود بغيره أن يحمل على معنى أن الذي ينصرف إليه التصديق والتكذيب هو الأصل في الأول والازم في الثاني لا أنها ينصرف التصديق والتكذيب إلى المعلوم والازم فيها ما الآن أحدهما أهم تأمل وتأملها أن ذلك على تقدير تسليمه لا يدل عليه اللفظ في تعريف المجاز ولا في تعريف الكناية بل يحتاج إلى وحى يسرعه فيقول الجواب بما يفهم ومنها بحث لا يذهب التنبه وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكتابة هو أن الكناية من حيث اسمها كناية أى من حيث أنها لفظ أرى يده لازم معناه بالقرينة مائة من أراد المعنى الحقيقي لا تافى ذلك بمعنى أنها من حيث اقتضاء حقيقة نصب القرينة لمائة يتأفيل لكن قد يمتنع ذلك أى المعنى الأصلى كما أن المجاز من حيث اقتضاء حقيقة نصب القرينة لمائة يتأفيل لكن قد يمتنع ذلك أى

كلام المصنف في آخر هذا الفصل يدل غايه أيضاً قول الجرجاني في دلائل الإعجاز المسكن عنه لا يسم من اللفظ بل من غيره ألا ترى أن كثير الراد لم يسم منه الكرم من اللفظ بل لأنه كلام جاد عندهم في المدح ولا معنى للحد بذكره مادوك ذلك لا يباع الأفرينة لا لاجل لاسمى كثير رماده أهله (١) فهذا الكلام صريح في أن الصارف إلى الكناية القرينة وكيف لا والكتابة على خلاف الأصل لأن الأصل في الكلام أن يراد به ما يستعمل فيه وكل خلاف الأصل يحتاج إلى القرينة وقال الغنوشي في قوله تعالى ولا ينظر إليهم في سورة آل عمران وهو مجاز عن الاستهانة بهم تقول فلان لا ينظر إلى فلان تريد نفي الاعتداد به أن قلت أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه قلت أنه فيمن يجوز عليه

(٣١) - شرح التاج - رابع) المعافاة والبديهة فتنى المأثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعبارة الأولى على وجه الصراحة وتارة يؤدي بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لأن مؤداها بالمطابقة فتنى أن يكون شيء مماثل للشيء ويلزم من نفي كون الشيء مماثلاً لشيء فتنى كونه مماثلاً له تعالى إذ لو كان مماثلاً له تعالى كان الله عاتلاً لشيء ضرورة أن ما يثبت لأحد الثقلين فهو ثابت لآخر والافتراء لوازم الثقلين فثبت أن مفاد الباريين واحد (قوله الامتعطية للكناية) أى وهي العبارة الثانية وقوله من المبالغة أى لافادتها المعنى

(١) (قوله وكذلك ولا إلى قوله فهنا) هو كذلك بالاد لى وليرحر من أصل صحيح اه مصححه

نفوه) أى البخل وقوله وعن عائلته أى عن عائلته المخاطب (قوله وعن يكون على أخص أوصافه) أى على أوصافه الخاصة متبها بها كالعلم والكرم لا العامة كالحيوانية والتأطافية وهما المصنف تفسيرى لأن المائل هو من كان مشاركاً في الأوصاف الخاصة كلها (قوله فقد نفوه) نفي البخل عنه أى عن المخاطب والازم التحكم في نفي الشيء عن أحد الثقلين دون الآخر (قوله بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى أقرانه في البسب أن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت أترابه أى بالسب (قوله) يريدون بلوغه بالسب فانه يلزم من بلوغ أقرانه بالسب بلوغه بالسب والازم التحكم اه سم (قوله متعاقبتان على معنى واحد) أى وارتدتان على معنى واحد على وجه

ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفى الماتة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه

قد يمتنع تلك الارادة في تلك الكناية لامن حيث انها كناية لانها من تلك الحبيبة لا تمنع لعدم نصب القرينة بل من حيث خصوص المادة لاستحالتها ولا ينافي ذلك كون اللفظ كناية فيجوز أن يكون اللفظ لا تنصب معه قرينة ما تمنع للنفي الاصل فيكون كناية لصحة للنفي الاصل في ثم يمرض له المنع ليكون الاصل في خصوص الجزئية للمستعمل فيها اللفظ مستحيلا ولا ينافي ذلك كونه كناية لان مقتضى حقيقتها وهو أن لا تنصب القرينة على المنع كما في المجاز مزال مستحبا كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كنهه شيء أنه من باب الكناية من حيث ان السلب أو الاثبات عن التل يستلزم عرفا بماض العقل السلب أو الاثبات عن مماثلة كما في قولهم مثلك لا يدخل فان نفى البخل عن كانه مثلك وعلى أخص وصفك يستلزم نفية عنك والازم التحكم في نفى الشيء من أحد التلحين دون الآخر فيعتبرون أنهم اذا نفوا البخل عن مماثل الانسان ومن يكون على أخص وصفه فقد جعلوا النفي لازما وبهم من كونه أعني نفى البخل لازما لأحد التلحين كونه لازما لا آخر لاستواء الماثل في الوازم وهذا كما يقال بنفسه انزابه جمع ترب يكسر التاء وهو القرن أي بلغت أقرانه يردون بذلك بولوه لان البالغ اذا ثبت لمن هو قرنه ومثله في السن وصار لازما لذلك القرن قد ثبت له مساوئه لذلك القرن في السن والازم التحكم والخروج عن العناد فليس كانه شيء وليس كنهه شيء عابران متعاقبان على معنى واحد وهو نفى الماتة عن ذات الماتة الكبرى وان كان مضمون الاول بالمطابقة نفى أن يكون شيء مماثله تعالى ومضمون الثانية أن يكون شيء مماثل لثله الا أنه يلزم من نفى كون الشيء مماثلا لثله بالمطابقة نفى كونه مماثله تعالى اذ لو كان مماثلا لثله ضرورية أن ما ثبت لاحد التلحين ثابت لا آخر والا فترقت لوازم التلحين فغدا العبارتين واحدا لأن الثانية تفيد للنفي بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لقادتها للنفي بطريق الزوم الذي هو كادعاء الشيء بينه فإذا كان قوله تعالى ليس كنهه شيء ولا يخفى فيه أن للنفي الاصل وهو أن يكون له تعالى مثل ومن هو على أخص وصف له نفى عنه مماثل لينتقل من ذلك الى أنه تعالى نفى عنه التل مستحيل في خصوص هذه المادة التي استعمل لها اللفظ وهو نفى المائل عنه تعالى فانه لا يمكن أن يثبت عنها مماثلة نفى مماثلة بخلافه لو استعمل مثل هذا الكلام في مادة أخرى كأن يقال ليس كنهه شيء فانه لا يستحيل أن يكون له مماثل بنفى عنه المائل لينتقل منه الى نفى التلحين زيد وان كان اللفظ يعود الى نفى الماتة أيضا على كل حال لعدم النفي الا أنها الاستحالة في ذات هذه المادة ولكن ماذا كرم من أن الكناية لا ينافي المنع من قبل المادة والتجليل لذلك بقوله تعالى ليس كنهه شيء فيبحث من وجهين أحدهما أن الامتناع للادى من أقوى الامارات على عدم ارادة الاصل اذ لا يخص قرينة المجاز بالامور اللفظية فليكن قرينة ما تمنع من الارادة فالاولى أن نعوذ ذلك من المجاز للفرع عن الكناية بمعنى أن اللفظ قد يكون كناية لصحة للنفي الاصل في كثيرا فاذ عارضت الاستحالة اجتماع قرينة على معنى الارادة فصادت عجزا وهذا هو المطابق لما أشرنا اليه فيما تقدم من أن عدم الوقوع بدون الاستحالة لا يمنع الكناية اذ مع الجواز

النظر في كناية فان من اعتد بانسان أعاده نظره ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاهد فيمن لا يجوز عليه النظر مجردا لمخى الاحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن لا يجوز عليه النظر انتهى جملة الزمخشري في حق من لا يجوز زعليه النظر مجازا وفي غيره أصله كناية ثم كثر فصار مجازا فدل على أنه حيث تمكن الحقيقة تصح الكناية والمجاز جميعا بحسب الارادة فان أردت نفى النظر ليدل على نفى الاعتداد فكناية وان استعملته في نفى الاحسان كان مجازا وأشار الزمخشري

(و فرق)

بطريق الزوم الذي هو كادعاء الشيء بينية ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله ليس كنهه شيء أو كنفى نفى التل من ليس كانه شيء (قوله ولا يخفى هنا) أي في الآية وهذا جعل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشف استدلالا على قوله لكن قد يمتنع الخ وانما امتنع في الآية ارادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اه سم فان قلت حيث كان يمتنع في الآية ارادة للنفي الحقيقي لاستحالة لما للمانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهي استحالة ارادة المعنى الحقيقي ولا تكون من قبيل الكناية قلت لطعم جعلوا الآية من قبيل الكناية لامن قبيل المجاز المرسل نظرا الى أن الاستحالة انما تكون قرينة للمجاز اذا كانت ضرورية لا نظرية كما هنا فاقمل

و فرق السكا كي وغيره بينهما بوجه آخر أيضا وهو أن معنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى المأمور وبمعنى المجاز على الانتقال من المأمور إلى اللازم (٢٤٣)

(ورق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللازم) الى المأمور كالاتقال من طول النجاء الى طول القامة

بخلاف الاستحالة وقد يجب من هذا بأن الاستحالة إنما تكون قرينة أن كانت ضرورية لا ما إذا كانت بالدليل لأن الدليل قد يخفى عن السامع فيحذف على الظاهر ولا قرينة لا بد من وضوحها والجهة الثانية أن الاستحالة في المثال مبنية على أن مفاده هو أن مثل ما موجودا نفى عن ذلك التل الوجود بمائل له اذن المعلوم أن وجود التل له تعالى محال وهذا إما يجرى على أن السلب عن الشيء يقتضى وجوده وليس بمرضى بل الرضى أن السلب يستلزم وجودا لسبب منه نفى التل عن مثاله تعالى لا يستلزم أن له مثالا حتى يكون محالا بل يستلزم فرضه وان كان محالا ليفهم من نفى التل عنه نفى عنه تعالى فعل هذا لا يمنع مادة للنفي من حيث النفي فليفهم فان هذا للنفي من التواضع على الأقوال والمقام الفرق السليم عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية معها جواز ارادة الأصل بعدم نصب القرينة للامانة والمجاز ليس معه ذلك نصبها أشار الى فرق آخر بينهما الى الاعتراض الوارد عليه فقال (ورق) يحتمل أن يكون مبنيا للمجول وهو الأقرب لعدم تقدم الفاعل وللفرق بما سيذكره هو السكا كي وغيره ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل هو ضمير السكا كي فلهذا من أن الكلام في اللباسات إنما هو مبني غالبا (بأن الانتقال) أى فرق السكا كي وغيره بين المجاز والكناية بأن الانتقال (فيها) أى فى الكناية إنما هو (من اللازم) الى المأمور وما كان ذلكا قبل لان طول النجاء كناية عن طول القامة فان طول القامة هو اللازم والأصل وطول النجاء هو اللازم والفرق قدما تنقل في هذه الكناية من اللازم الذى هو طول النجاء الى اللازم الذى هو طول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاء

فى كلامه السابق الى أن الكناية والمجاز قد يجمعان لانه جعله فى حق من يجوز عليه النظر أصله الكناية ثم صار مجازا وأعلم أن هذا الكلام من الزحشرى يروى أن الكناية قد تكون مجازا وقد سرح بذلك قال فى قوله ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن خطبة النساء الكناية أن تذكر كشيء بغير لفظه الموضوع والتمريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره وهذا يخالف لما يقتضيه كلام غيره وقد يقال ان الكناية قدبان تارة يراد بها المعنى الحقيقي ليدل به على المعنى المجازى فيكون حقيقة وتارة يراد بها المعنى المجازى دلالة للمعنى الحقيقي الذى هو موضوع اللفظ عليه فيكون من أقسام المجاز وقول من قال الكناية لا تنافى المجاز يراد بها قد تافى كذلك لجمي بعض أقسامها عليه فهمي اما مجاز خاص أو حقيقة خاصة وتريد بقولنا خاص أن الحقيقة والمجاز يراد بها معناها من حيث هما هما والكناية يراد بها المعنى الحقيقي من حيث كونه دالا والمعنى المجازى من حيث كونه دلولا وله للراد من إطلاق الفقهاء الكناية على المعنى المجازى ويستلزم عليه أن شاء الله تعالى وما يشهد أن الكناية قد تكون نوعا من المجاز قول عبد الطيف فى قوانين البلاغة وقيل المجاز اسم جنس تحت أنواع الاستعارة والتبيل والكناية يتقرر بمذهب الشافعى رحمه الله فى هذه المسئلة قرنا فى شرح مختصر ابن الحبيب وكان المصنف مستغنيا عن التكتف لهذا الفرق بأن يفرق بأن المجاز مستعمل فى غير موضوعه بخلاف الحقيقة فقد قررنا سابقا أن السكا كي حقيقة بخلاف المصنف فى زعمائها خارجة عن الحقيقة والمجاز قوله (ورق) أشار الى فرق بينهما ذكره السكا كي وغيره وهو أن معنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى المأمور وبمعنى المجاز على الانتقال من المأمور إلى اللازم فاللازم لا يكون ملازما

(قوله و فرق) بالبناء للفعول وهو الأقرب كما قال يعقوبى لعدم تقدم الفاعل فيها وان كان الفرق الذى سيذكره السكا كي وغيره ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائذ على السكا كي فلهذا من أن الكلام فى اللباسات غالبا معه والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق للرضى عنده بين المجاز والكناية وهو أن الكناية فيها جواز ارادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة للامانة والمجاز لا يجوز فيه ذلك أشار الى فرق آخر بينهما للسكا كي وغيره لأجل الاعتراض الذى أورده عليه (قوله كالاتقال من طول النجاء الى طول القامة) فطول القامة مأثور طول النجاء وطول القامة لازم لطول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاء لصحة أن لا يكون لطول القامة نجاد أصلا فكيف يكون ملازما لا نقول الزوم عرى أغلبي وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلنا مقتضى تبيل الشارح بهذا التل عند قول المصنف لفظ أريد به لازم

معناه أن طول القامة لازم لطول النجاء وطول النجاء ملازم له وهو عكس ما فهمه كلامه هنا قلت كل من طول النجاء وطول القامة لازم الآخر وملازم له لأن كلامهما مساو ولا آخر وحيد فالتبيل بهذا المثال هنا بناى التمثيل بهما تقسم

وفيه نظر لان اللازم ما لم يكن ملزوماً يتمتع أن يتقل منه الى المألوم فيكون الاستقلال

(قوله أي المجاز) سواء كان مرسلاً وكان بالاستعارة ولما عدد الشارح الأمثلة (قوله) كالاتصال من التثبث إلى التثبث أي فانه لازم للطر محب العادة والطر مزوم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد مزوم لها لكن لما تناسب الشجاعة الرجل أيضا اتفق من الاسد بواسطة القرينة إلى الرجل (٣٤٤) المقيد بالشجاعة فصار الاسد لازم وماو الرجل الشجاع لازم ما بانهازم القرينة (قوله)

ما لم يكن ملزوماً بما مصدره غير  
 ظرفية أي مدة كونه غير  
 ملزوم بأن يقي على لازمته  
 ولم يكن مازو ملزوماً لكونه  
 أهم من ملزومه (قوله من  
 حيث أنه لازم) أي من  
 حيث أنه يلزم من وجوده غير  
 وجوده (قوله يجوز أن  
 يكون أهم أي من ملزومه  
 ضروراً) مقتضى لازمته  
 أن وجوده لا يتأخر عنه  
 فقبحه أما مساو أو أخص  
 وأما كون وجوده لا يتأخر  
 عن وجوده غير حتى يكون  
 هو مساوياً أو أخص فلا  
 دليل عليه، بجاز أن يكون  
 أهم كالحیوان بالنسبة  
 للإنسان فلا يتأخر الإنسان  
 من الحيوان وقد يتأخر  
 الحيوان من الإنسان وإذا  
 صح أن يكون اللازم أهم  
 فلا يتأخر منه اللازم إذ  
 لادلالة الأعم على الأخص  
 حتى يتأخر منه إليه وأما  
 يتأخر من اللازم إلى اللازم  
 إذا كان ذلك اللازم مازوماً  
 لذلك المنتقل إليه بأن يكون  
 مساوياً بما بنفسه كالناطقي  
 بالنسبة للإنسان فإنه وإن  
 كان يتأخر منه أنه لازم  
 للإنسان هو ملزوم له مساواة  
 لغيره من وجوده وجود

(وفي) أى في الجواز الانتقال (من المزموم إلى اللازم) كالانتقال من التثبث إلى النبت ومن الأسود إلى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن منزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) إلى المزموم لأن اللازم من حيث لازم مجوز أن يكون أعم ودلالة للعامة على الخاص

لحمة أن لا يكون له عباد أصلاً فكيف يكون ماز وما لا تقول المازم عرف أغاي وذلك كافهم وجود القرينة (و) الانتقال (فيه) أى إلى المجاز انما هو (من المازم) إلى اللازم كما إذا استعمل لفظ التثنية ليقول من تصور معناه الذى هو المازم إلى معنى النبات الذى هو المازم وما هنا أيضا أغاي وعرف وهو كافهم القرينة وكذلك استعمال لفظ الاسدي ليقول منه إلى لازمه بالقرينة وهو الرجل الشجاع وقد تقدم أن اللازم في الحقيقة هو معنى الجراءة ولكن بالابست للرجل أيضا انتقال من الاسد بواسطة القرينة إلى الرجل المتجبر الجراءة قصر الاسد من مازم الرجل الشجاع لازما بفهم القرينة (وزد) هذا الفرق (بأن اللازم) دام (لا يمكن ماز وما) بأن في على لازمته (ليقتل منه) إلى المازم وذلك ما تقرر أن اللازم من حيث انه لازم لأغاي يلزم من وجود غيره وجوده بجواز أن يكون أهم من ماز ومضرور أن يقتضى لازمته أن وجود غيره لا يخلو عنه فغير ماسا ماز أو أخص وأما أن وجوده لا يخلو من وجود غيره حتى يكون هو مساوياً أو أخص فلا دليل عليه بخلاف أن يكون أهم كالحَيوان لأنسان فلا يخلو الانسان من الحيوان وقد يخلو الحيوان من الانسان واخص وأن يكون أهم فلا دلالة للأعم على الأخص وأما ينتقل من اللازم إلى المازم من كل ذلك اللازم ماز وماله ذلك الانتقال إليه بأن يكون مساوياً أو أخص لما بنفسه كالطائر للانسان فاقولوا كان يقبدر منه لازم للانسان هو ماز وم لهساواة فيلزم من وجوده وجود الانسان أو بواسطة قرينة كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انساناً يلزم المازم فان الانسان اللازم للماز فليست بالماز لازم المؤذن ويصح أن يكون أهم من لصاحبه معارضة الماز لا لأن كان لكن قرينة العرف دالة على أن المؤذن لا ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفاً فلهذا لازم أهم ماز وما بالقرينة وقد يمثل اللازم بالقرينة بنحو قولنا رأيت اسداً في الحلم لان الاسد باعتبار القرينة التي هي كونه في الحلم مساو للرجل الشجاع أو أخص منه وفي هذا التمثيل مخالفة لما تقرر نحو هذه الاستعارة من أن المازم هو الاسد والرجل الشجاع لازمه باعتبار القرينة لا العكس وهو أن الرجل الشجاع يستلزم الاسد العامة حتى يخص بالقرينة وأما يستلزم ذلك

يتمتع أن ينقل مني إلى المزمور لأن اللازم إذا لم يكن مزموراً ولم يكن مزموراً لا بد أن يكون أخصاً في الزمور الكلي والآخر وجود للزمور من حيث هو ولم يرد من اللازم وإذا كان أعم من اللازم فلا بد أن يستلزم الأخص وإذا لم يستلزمه من حيث هو فمتنع انتقال التهنين إليه قال في الإيضاح وقولنا لأن من الطرفين من خواص الكليات دون الجزاء وأمرط لمادونه لانه قد اعترض لكن انجبه من الاختصاص والاشتراط وأجب الخطيبي بأن أعم وإن لم يستلزم الأخص لكن لا يتم انتقال التهنين إليه بقرينة قلت لاشك أن المصنف يدقوله للزم مالم يكن مزموراً مالم يكن لازماً مساوياً وحينئذ لا تحجبه السؤال من أصله لانقول أمّا كلامنا في اللزم المساوي وقد أوضحنا هذا فيما

(وَحِيدٌ)

الانسان أو بواحدة انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت اناسا فإلزام المنار

فإن الإنسان اللازم للنفار فيما يتبادر لازم للمؤذن وبصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للنفار للأذنان لكن قرينة الله في دالة على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صار ملازم وما بالقرينة

حينئذ من اللزوم الى اللزوم ولوقيل اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لحدونه اندفع هذا الاعتراض لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط

(قوله أي وحين إذ كان اللزوم ملزوما) الأولى أن يقول أي وحين إذ كان لا ينتقل من اللزوم مادام لم يكن ملزوما (قوله فلا يتحقق الفرق) أي بين المجاز والكناية لأن الانتقال في كل منهما من اللزوم الى اللزوم لأن الانتقال من اللزوم الى اللزوم لا يحصل إلا إذا كان اللزوم المنتقل منه ملزوما فانتقل منه من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم (قوله والسكا كي أيضا معترف الخ) أي وحينئذ فثبت كنهذا الزد عليه وكان الأولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف وحينئذ يكون الخ لا جمل أن يكون سند القول بالنزول بأن اللزوم الخ وكان يقول ورد بأن اللزوم ملزوم بل يمكن ملزوم بل ينتقل منه والسكا كي معترف بذلك (قوله وما يقال) أي في (٢٤٥) الجواب عن الاعتراض على السكا كي

وتصحيح فرقه وحاصله أن مراد السكا كي بقوله الانتقال في الكناية من اللزوم الى اللزوم السواي للزوم لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله والانتقال في المجاز من اللزوم الى اللزوم مطلقا لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في المجاز وحينئذ فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللزوم ولم يصح التعبير بدلي المجاز فتم ما ذكر من انفرقة بينهما قوله أو شرط لها هذا تنويع في التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله) في لا دليل عليه أي يقال عليه أنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز بل قد يكون اللزوم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز وحينئذ فالجواب للذكر ضيف لأن فيه حمل

(وحيثئذ أي وحين إذ كان اللزوم ملزوما) يكون الانتقال من اللزوم الى اللزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكا كي أيضا معترف بأن اللزوم ملزوم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال إن مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لحدونه فما لا دليل عليه وقديح الجواب بأن مراده باللزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كقول النجاشي في طول القامة

عند روم التشبيه لانه يحظر الرجل الشجاع فيقتل منه إلى الأبدية فيشبهها وأما بعد التجوز فالأمر بالعكس لكن البحث في المثال خطبه سهل (وحيثئذ أي إذا قرر اللزوم مادام لم يكن ملزوما) (يكون الانتقال من اللزوم) إلى اللزوم لأن اللزوم إذا فرض أن الانتقال لا يحصل حتى يكون المنتقل منه ملزوما فيقتل من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وللمجاز كذلك لأن الانتقال فيه من اللزوم إلى اللزوم فلا يقع الفرق بينهما كما ذكر من أن الانتقال في الكناية من اللزوم إلى اللزوم وفي المجاز من اللزوم إلى اللزوم إذا فرض أن اللزوم لا ينتقل منه إلا إذا كان ملزوما فالحمل للمجاز والكناية في المنتقلة عليه واليه هذا الرد كما على السكا كي لاعتراؤه بأن اللزوم ملزوم ما لم يكن ملزوما يمنع الانتقال منه وقد أجيب عن هذا بأن مراده بالانتقال من اللزوم إلى الكناية مع تصريحه بأنه لا بد أن يكون من الطرفين بحيث يستلزم كل منهما الآخر وأن ذلك من خواصها وشرط لحدونه المجاز فاته يصح حيث يكون اللزوم من الطرفين وحيث يكون من أحدهما فينتقل من اللزوم منهما إلى اللزوم وليس مراده أن الكناية ينتقل فيها من اللزوم من حيث انه لازم إلى اللزوم لانه لا يصح لكان محموه كإذ كرنا فلا يرده

سبق ولا يلزم من كونه لازما مساويا أن يكون ملزوما لانا تردها لازم في هذا الباب كما مر وضا لغيره فقد ثبت أن الكناية ينتقل فيها من اللزوم إلى اللزوم والمجاز ينتقل فيه من اللزوم إلى اللزوم وقد عرفت في أول هذا الموضع في هذا الانتقال وأنه يصح في كل من الكناية والمجاز أن يقال حصل الانتقال من اللزوم إلى اللزوم وعكسه باعتبارين مختلفين فليراجع ذلك منه وحاصله أن المصنف والسكا كي لا خلاف بينهما إلا في التسمية فاقهما متفقان على أن ذهن السامع لقولنا كثير الرماد ينتقل ذهنه من كثرة الرماد إلى الكرم غير أن السكا كي يسمى كثرة الرماد لازما وهو الحق لأن اللزوم أن كان مشاركا فهو الفرض القائم والملزوم عكسه ويكفي المطابق أهل العلم على قولهم

السكا كي على ما هو تحكم محض (قوله وقد يجب) أي عن الاعتراض الذي أورده المصنف على السكا كي وكان الأولى أن يز يدائنا لأن هذا جواب ابن عن الاعتراض للذكر وحاصله أن مراد السكا كي باللزوم قوله أن الكناية ينتقل فيها من اللزوم إلى اللزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتبارا فرعا عن اعتبار الغير كقول النجاشي في وجوده في الغالب لطول القامة وكفى مثل المثال الثاني اعتباره وجريانه في الحسن لنفي المثال فاقهما وإن تلامزا في نفس الأمر لأن الأول منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة ومراده بقوله أن المجاز ينتقل فيه من اللزوم إلى اللزوم أي من المتبوع في الوجود الخارجي أوفى الاعتبار إلى التابع فيه فصحت التفرقة التي ذكرها بينهما والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللزوم والملزوم حتى توجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم فعلى كقول النجاشي في طول القامة وكالتسلك بالفضل لأنسان (قوله بأن مراده) أي السكا كي وقوله باللزوم أي في جانب الكناية وفي جانب المجاز (قوله ما يكون وجوده) أي في الخارج أوفى الاعتبار وقوله على سبيل التبعية أي لوجود الغير أو اعتبار الغير

(قوله ولهذا) أي لأجل أن مراده باللازم النتائج لا للتعرف جزوأي السكاكي كون اللازم ينتقل عنه للمعنى السكتاني أخص لأن اللازم بمعنى النتائج في الوجود لوجود غيره أوفي الاعتبار لا اعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم للتعرف فإنه إما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص والالكان المعروف أعم فيوجه بدون اللازم وهذا محال (قوله فالسكتانية الخ) مفرع على الجواب للذكور أي السكتانية على هذا أن يذ كراخ (قوله ورددب) عطفه على التابع إمامن عطف اللارف أن أرديه نفس التابع أومن عطف النايران أريد بالتابع ما يتبع وجوده (٢٤٦) وجود الغير كطول النجاد لطول القامة والضحك بالفضل للانسان وبالرديف ما يتبع

بعدا الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنفى مثل للثل لنفى المثل لان اعتبار الثاني واستعماله قبل الأول لانه أصح وأكثردورا على الألسنة فيسمى رديفا لاستناده لا خرم مساواته له في الصحة والتحقق في نفس الأمر وقوله أن يذ كرم من التلازمين للراد بهما ما بينهما لزوم ولو في الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقي فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم (قوله وللجواز بالعكس) أي يقال هو أن يذ كرم التلازمين ماهو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الجواب نظر بالنسبة لقوله وللجواز بالعكس لان الجواز قد ينتقل فيه من التابع في الوجود الخارجي إلى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الثبث في أمطرت السماء نباتا والحاصل أن نحو

ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفضل للانسان فالسكتانية أن يذ كرم للتلازمين ماهو تابع ورددب ويراد به ماهو متبوع ومردوف وللجواز بالعكس وفيه نظر

لما تضمنته لما ذكره وأن اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه ولكن هذا الجواب ضعيف لان فيه حمل السكاكي على ماهو تحكم محض إذ لا دليل على الاختصاص ويبعد ارتكاب السكاكي التحكم المحض فالنفس جواب آخر أقصد وقد أجيب بإبان مراده باللازم في قوله ان السكتانية ينتقل فيها من اللازم إلى اللزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره قرعا عن الغير كطول النجاد التابع وجوده في الغالب لطول القامة والتابع اعتباره لاعتبار طول القامة وكنتي مثل المثل التابع اعتباره وجرياته في الألسن لنفى المثل فانهم اولوا تلازم في نفس الأمر لا أول، نهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة يدل على هذا أمران اشتراطه في اللازم أن يكون ملزوما فان ذلك يدل على أن اللازم لا ينبغي له معناه ونحوه كونه اللازم أخص واللازم من حيثانه لازم ليس الامساويا أو أعم وأما يكون أخص ما يكون تابعا ورددب في الوجود والاعتبار ومثله بالضاحك بالفضل للانسان لجهله لازما مع أنه أخص يدل على أن معنى لزومه تبعية في الوجود للانسان فالسكتانية على هذا أن يذ كرم من التلازمين ماهو تابع ورددب ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمراد بالتلازمين ما بينهما لزوم في الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقي وهو ما يكون من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم والراد بالرديف نفس التابع كالتالين ويحتمل أن يراد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول النجاد لطول القامة والضحك بالفضل للانسان والرديف ما يتبع بعد الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنفى مثل للثل لنفى المثل لان اعتبار الثاني واستعماله قبل الأول لانه أصح وأكثردورا على اللسان فيسمى رديفا لاستناده لا خرم مساواته له في الصحة والتحقق في نفس الأمر والحطوب في ذلك سهل وإذا كانت السكتانية ماذ كرها للجواز بالعكس وهو أن يقال ان المجاز هو أن يذ كرم أحد اللذين بينهما لزوم وهو للمتبوع والمردوف وللزوم ويراد به اللازم والتابع والرديف وفي هذا الجواب أيضا نظر لان نحو النبات ما يكون تابعا للزوم قد يطلق على نحو الثبث مجازا مرسل كما نصوا عليه فلواختصت السكتانية بالتابع كان مثل ذلك من السكتانية وقد مثابوا به المجاز ونصوا على أنه من واجب من ذلك رعاية الحقيقة في نحو لازم مساو ولا يقولون ملزوم السكتانية والمصنف لما قرر عنده أن اللازم لا ينتقل ذهن فيه إلى الملزوم مساو ملزوما وجعل ذهن ينتقل منه (تنبيه) قيل في الفرق بين المجاز والسكتانية أن للمجاز لا بد منه من تناسب بين الطرفين وفي السكتانية لا حاجة لذلك فان الرب تكفي عن الحبس بأبي البيضاء وعن الضرب بأبي العيناء والاتصال بينهما بل تضاد وفيه نظر فان التناسب قد يكون بانضاد كما تقدم

النبات ما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الثبث مجازا مرسل كما نصوا عليه في قولك أمطرت السماء نباتا فلو ولا اختصت السكتانية بالاتصال من النتائج كان مثل ذلك من السكتانية مع أنهم مثابوا به للمجاز ونصوا على أنه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحقيقة في نحو النبات يستعمل في الثبث وذلك بأن يقال إذا استعمل النبات في الثبث مثلان حيث أنه رديف للثبث وتابع له في الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث اللازم انقلب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسل واستعمارة باعتبارين ومع هذا لا يخالف الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص السكتانية بالتبعية والمجاز بالزوم عما لم يظهر عليه دليل إلا أن يدعى أن ذلك تقرير بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين اه يقوى



\* ثم السكتانية ثلاثة أقسام لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة أوصفة أو نسبة والمراد الصفة المعنوية كالجود والكرم والشجاعة وأمثالها لا التثنية الأولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فهنا ما هو معنى واحد

(قوله ولا يخفى إلخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد بالألزام ما يكون وجوده على سبيل التسمية لتبرير مع إمكان انفكاك كنه عن غيره (قوله وهنا) أي في السكتانية (قوله امتناع الانقسام) أي الذي هو الآخر والمقتضى بل المراد بالآخر وهم هنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كاتقدم غير مرة (قوله وهي ثلاثة أقسام) أي بحكم الاستقراء (٢٤٧) وتنوع موارد السكتانيات كذا في شرحه

لفتح فاختصاص القسم الثاني بالقسم إلى القرينة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء والاقتضاء يجوز قسمة كل منهما للأقسام المذكورة (قوله) ثانيها أي هذه السكتانية وهي الأولى مع أن الظاهر قد كبرها لأن لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها) عبارة عن السكتانية أي باعتبار كونها معبراً بها أي بلفظها عن السكتانية (قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أي ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفاً ولو قال المصنف الأولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن والمحصل أن المعنى المطلوب بلفظ السكتانية أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه إما أن يكون موصوفاً أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم لا التحوي أو ما كان

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالألزام من هنا لفظ انتفاء (وهي) أي السكتانية (ثلاثة أقسام الأولى) تأنيهاً باعتبار كونها عبارة عن السكتانية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أي من الأولى (ما هي معنى واحد)

النبات يستعمل في التثنية وذلك بأن يقال إذا استعمل التثنية في التثنية مثل من حيث انفراد في حيث وتابع في الوجود غالباً كان كناية وإن استعمل في معنى حيث الآخر والغالب كان مجازاً مثل ما تقدم وهو أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازاً صريحاً واعتباراً باعتبارين ومع هذا كله لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لأن تخصيص السكتانية بالتسمية والمجاز بالآخر مما يظهر الدليل عليه إلا أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين ثم لا يفتأ أن المراد بالآخر وهم هنا كاتقدم غير مرة مطلق الارتباط ولو لقرينة وعرف الآخر والمقتضى هو امتناع الانفكاك ثم أشار إلى أقسام السكتانية بعد تعرضها فقال (وهي) أي السكتانية من حيث هي (ثلاثة أقسام) ووجه القسمة أن المعنى المطلوب بلفظ السكتانية أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه إما أن يكون غير صفة ولا نسبة أو يكون صفة معنوية بالصفة المعنوية لا التثنية النحوي أو يكون نسبة والقسمان صفة (فالأولى) أي القسم الأول من هذه الأقسام وبغيره صيغة التأنيث مع أن لفظ القسم مذكر نظراً إلى أن المبرر به هذه الصيغة السكتانية وهي مؤنثة أو باعتبار القسمة أي القسمة الأولى من هذه الأقسام والنسبة للسكتانية هي (المطلوب) أي السكتانية التي يطلب (بها) ما هو (غير صفة) وقد تقدم أن المراد بالصفة المعنوية (ولا نسبة) هو عطف على صفة زائدة لأن المطلوب بغيره معنى ويجوز تأنيده فيه بزيادة لا بمعنى كون السكتانية يطلب بها ما ذكر أن قصد الانتقال من الشعور بمعناها الأصلي إلى القرع التي استعملت هي فيه وسياً أي معنى طلب الصفة وطبقت نسبتها ما أشار إلى قسمي هذه الأولى بقوله (فهي) أي ثم أن الأولى المطلوب بها غير الصفة وغير النسبة منها (ما) أي قسم (هي معنى واحد) وأنت الضمير باعتبار أن معناه السكتانية والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا توجد هناك أجناس من المعاني لا ما يقابل التثنية

أن التضاد علاقة معتبرة من (وهي ثلاثة أقسام إلخ) ش السكتانية إما أن يكون المقصود بها أي المعنى عنه صفة أو نسبة أو غيرها وقد يقال إما أن يكون المعنى عنه الصفة أو الموصوف أو اختصاص الصفة بالموصوف الأول المطلوب بها غير صفة وليس المراد التثنية بل الوصف للنحوي قال الشيرازي المراد بالوصف هنا ما هو أهم من الوصف النحوي كالجود والكرم وفيه نظر فإن المراد بالوصف هنا المعنى والمراد بالوصف النحوي اللفظ التابع بشرط فليس بينهما عموم وخصوص وذلك نوعان الأول أن يكون معنى واحداً كقولك الضيفات كناية عن زيد كذا أطلق المصنف والصواب

يكون نسبة صفة أو وصف والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين والثاني إلى أربعة والثالث لرقبته والمرجع في ذلك كله الاستقراء كما علمت وفي بعض الحواشي لم يقل المطلوب الموصوف كإلى الفتح مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المعنى عنه غير الموصوف وغير الصفة غير النسبة فالجواب أن المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كما في قوله تعالى ليس كنه شيء فإن المعنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد من إدخاله (قوله فيها ما هي معنى واحد) الأولى أن يقول وهي شعبان الأول كذا والثاني كذا أدوله فيها كذا أو ما كذا لا يقتضي حصر أفراد الأولى في هذين القسمين وأن لها أفراداً أخرى وليس كذلك (قوله ما هي معنى واحد) أي فيها لفظ وكناية هي دال معنى واحد أو هي مدلولها معنى واحد لأن السكتانية ليست عين المعنى الواحد بل دالة عليه

الضار بين بكل أبيض غمغم \* والطاعنين جماع الاضخان

كقولنا للضيف كناية عن زيد ومنه قوله كناية عن القلب  
ونحوه قول البحرى في قصيدته التي يذكر فيها قلبه للذئب  
فأنتبهت أخرى فأضلت ناصها \* بحيث يكون القلب والعرب والحد

والراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الاضخان في المثال الآتي وليس المراد بوحدة ما قابل  
التثنية والجمية الاصلاحية (قوله مثل أن يتفق في صفة من الصفات) أى كالجماع في المثال الآتي وقوله اختصاص  
بموصوف الراد بالاختصاص مايم (٢٤٨) الحقيق كالواجب والقديم وغير الحقيق كما اذا اشتهر زيد بالمضيافة مثلا

وصار كاملا فيها بحيث  
لا يمتد بمضيافة غيره ثم  
الصفقة من حيث هي صفة  
لا تدل على معين بل على  
موصوف ما فيكون  
اختصاصها بموصوفها  
لأسباب خارجة عن مفهومها  
فيكون مراد (قوله فذكر  
تلك الصفة) أى لفظ تلك  
الصفة وقوله ليتوصل بها  
أى يتوصل بتصور معنى  
ذلك اللفظ الدال على تلك  
الصفة الى ذات ذلك  
الموصوف لآلى وصف من  
أوصافه ولا لآلى نسبة من  
النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذى جعلناه  
كناية غير الصفة والنسبة  
اذ هو ذات الموصوف وأما  
وإما يستلزم المطلوب ما يخص به بحيث لا يكون أعم بوجوده من غيره وذلك (كقوله الضارين) أى أمدح  
الضارين (بكل أبيض) أى بكل سيف أبيض (غمغم) بضم الميم وسكون الخاء وفتح الدال للمجعة (١)  
وهو القاطم (والطاعنين) أى أمدح الطاعنين أى الضارين بالمرح (جماع الاضخان) والجامع جمع  
تقييده كما فصل في القتلح بأن يكون ذلك لعرض اقتضى الاختصاص به ثم عبارة القتلح  
لعرض اقتضى اختصاصا للضيف بزيد أى لشهرته بذلك حتى صار كاللازم وهو مقابله والصواب  
أن يقال لعرض اختصاص زيد بالضيف فإن الراد اختصاص زيد بالضيف ليقوم زيد من لفظ  
الضيف لا اختصاص المضيف بزيد لآلى كناية ذلك كالمزوم والفرض أنها عنده ذكر اللازم  
والمزوم يخص باللازم ولا يقال يخص باللازم بالمزوم سواء أكل مساو يأمل وكذلك قوله كناية  
عن القلب

الضار بين بكل أبيض غمغم \* والطاعنين جماع الاضخان  
كنى بجماع الاضخان عن القلوب والاضخان جمع ضغن وهو الحد ونحوه قوله يذكر قلبه للذئب  
فأنتبهت أخرى فأضلت ناصها \* بحيث يكون القلب والعرب والحد

للمطلوب ما يخص به بحيث لا يكون أعم لوجوده من غيره (قوله كقوله الضارين) الخ) قال في شرح الشواهد لا أعلم  
قائله (قوله بكل أبيض) أى بكل سيف أبيض والضار بين نصب على المدح أى أمدح الضارين بين بكل سيف أبيض غمغم أى قاطع وغمغم  
بضم الميم وكسر الدال للمجعة وبينها خاصا كناية (١) اه قفى (قوله والطاعنين) أى أمدح الطاعنين أى الضارين بالمرح جماع الاضخان  
فجماع الاضخان كناية عن القلوب كأنه يقول والطاعنين قلوب الاقران لآلى اخرج أرواحهم بسرعة وجماع الاضخان معنى واحدا ليس  
أجساما ملتزمة وإن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها جماع الاضخان ولا شك أن هذا المعنى يخص  
بالقلوب اذ لا يجتمع الاضخان في غيرها فان قلت ان صدوق قولنا جميع الضغن هو القلب واطلاق اللفظ على معدوقه حقيقة فليس هذا  
من الكناية قلت ان جماع وإن كان مشتقا لم يردهم التثنية للوصوف بالصفة بل المراد منه خصوص الصفوة هو جمع الضغن وهذه

(١) قوله غمغم صواب ضبطه بكسر الميم كغيره وليس في كتب اللغة ما ضبطه بالفتح وإن يعقوب اه مصححه

فقله بحيث يكون الـاب والـهـبـ والحقد ثلاث كنيات لا كناية واحدة لاستقلال كل واحد منها بإفادة القصور ومنهـا هو مجموع معان كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عن ريش الأطفال

لانظن وحيثنف يكون الشاعر أطاق الصفة التي هي لازم وأراد بحيا وهو للوصف كناية (قوله وبجميع الأضنان معنى واحد) أي أن للضاف والضاف اليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضنان وهو مخصص بالقلب فيصح أن يكتفى به عنه وأما بجمع وحده فالحي الدال عليه وهو الجعير مخصص بالقلب (قوله ومنهـا هو) أي قسم هو مجموع معان وفي بعض النسخ على أي كناية هي مجموع معان أي هي لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك المعاني جنسين أو أجناسا متعددة (قوله بأن تؤخذ صفة) أي كشي مثلا وقوله فتضم إلى لازم أي كستوى القامة وقوله وآخر أي وإلى لازم آخر مثل عريض الأطفال وتفسيره أولا بالصفة وثانيا باللازم ليجرد التفتن ولو عبر بالصفة أو لا وثانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله لتعير) (٢٤٩) جملة ما خصه بالوصف أي وإن كانت

كل صفة بغير دها غير خاصة  
بأن لا تريان حي في المثال  
ليس خاصا بالانسان لوجوده  
في الحمار وكذلك مستوى

القامة فإنه موجود في النخل  
وعر ريش الأطفال موجود  
في الفرس وأما جملة الثلاثة  
فهي مخصصة بالانسان  
وحيثنف فتوصل بمجموع  
ذكرها إليه وذلك بأن  
ينقل من مفهومها الذي  
هو غير مخصص بالثبات إلى  
ذات الموصوف كما (قوله  
كناية عن الانسان) حال  
من قولنا بمعنى مقولنا  
والعامل فيه معنى الكاف  
وحيثنف كناية بمعنى مكنيا  
بأي كقولنا حي مستوى  
الضخالة كون ذلك مكنيا  
عن الانسان وحيثنف قوله  
حي مستوى القامة عريض

الأظفار بدل من القول أو  
يبان له ويجوز أن يكون

الانسان يستأوى القامة وحده شاركه في النخل ولو  
كنى عنه بالحي شاركه في الحمار ولو كنى عنه بها لساءا والتسلح كقيل ولو كنى عنه بـ ريش الأظفار وحده أو بـ ريش الأطفال مع  
الحي ساءا والجل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فإنها مخصص بها الانسان فكانت كناية تم عرض الأطفال مع استواء القامة يتي هن  
حي بل قيل الحي مع استواء القامة يتي عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حي كذلك (٢) خلاف ما قيل في التسلم والتمثيل لأن للراد بالقامة  
ما كان ممتدا إلى أعلى لا يمتد على الأرض (قوله وهذا) أي مجموع الصفات المختصة بالوصف الذي ينتقل بها إليه يسمى عند أصحاب  
العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بوصف وينقل معها إليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها

(٢) قولنا الحشى إذ لا يوجد حي كذلك كناية النسخ ولعل فيه سقطا والأصل إذ لا يوجد حي كذلك ألا كذلك أي لا يوجد حي مستوى  
القامة الأعر ريش الأطفال خلاف ما قيل النسخ تأمل اه مصححه

وبجميع الأضنان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنهـا هو مجموع معان) بأن تؤخذ صفة تضم إلى  
لازم آخر وآخر لتعير جملة ما خصه بوصف فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا كناية عن الانسان حي  
مستوى القامة عريض الأطفال) وهذا يسمى خاصة مركبة

مجمع اسم مكان من الجمع والأضنان جمع ضمير وهو الحقد فجميع الأضنان كناية عن القلوب فكأن يقول  
والعاثين قلوب الأقران لاجهاز نفوسهم بسرعة وهو أغنى الجامع معنى واحدا ليس أجناسا  
ملتزمة وإن كان لفظه جمعا وذلك للمعنى صفة مضمونة بالقلب لأن ملولها كون الشيء محلا  
تجتمع فيه الأضنان ولا شك أن هذا المعنى مخصص بالقلب إذ لا يجمع الأضنان في غيرها لا يقال صدوق  
قولنا جمع الضمن هو القلب وإطلاق اللفظ على صدوق حقيقة فليس هذا من الكناية لا تناول ليطابق  
المجمع على القلب من حيث أنه مجمع الضمن إذ لا قصد الأشعار بهذا المعنى فيه إذ للضروب ذاته لامن  
حيث هذا المعنى فالفهوم من مجمع الضمن عند الإطلاق ليرد وأما أن في لينقل منه إلى ذات القلب  
فالفهوم من اختصاصه محل كناية عن ذات القصور ومثل هذا يتصور في كل صفة جعلت كناية عن  
ذات القصور وفي فهم (ومنها) أي من الأولى وهي التي يطلب بها غير الصفة والنسبة (ما) أي قسم (هي  
مجموع معان) وأنت الضمير لما تقدم والراد بجمعة المعاني ما يقابل الوحدة السابقة وذلك بأن توجد  
أجناس أو جنسان من الصفات يكون ذلك المجموع هو المخصص بالمعنى منه للوصف فيتوصل  
بمجموعها إليه بحيث تكون كل صفة لو ذكرت على حدة لينقل منها إلى للوصف بالمعنى عنه لمعومها  
وكيفية ذلك أن يضم إلى لازم إلى لازم آخر أو إلى لازم فيذكر كلفه في ذلك المجموع فينتقل من مفهومها لغير  
للقصور بالثبات إلى ذات الموصوف (كقولنا كناية عن ذات الانسان) بد التامثلا (حي مستوى القامة  
عريض الأظفار) فإنه لو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه بعض الشجر إذا الراد باستواء

فهذه ثلاث كنيات كل منها مستقل والنوع الثاني أشار إليه بقوله (ومنهـا هو) أي من الكناية ما فيه  
(مجموع معان) مطلوبها غير صفة ولنسبة (كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة  
عريض الأطفال) فإن كل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة ليس كناية عن الانسان ومجموعها كناية  
عنه لأنه لا يوجد في غيره فهي خاصة مركبة كقولنا في رسم الحفاش طائر مركب وبه يعلم أن قوله عدة

(٣٢ - شروح التلخيص - راجع) فاعلا هذا وفي أي بدا لما حي مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه في النخل ولو  
كنى عنه بالحي شاركه في الحمار ولو كنى عنه بها لساءا والتسلح كقيل ولو كنى عنه بـ ريش الأظفار وحده أو بـ ريش الأطفال مع  
الحي ساءا والجل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فإنها مخصص بها الانسان فكانت كناية تم عرض الأطفال مع استواء القامة يتي هن  
حي بل قيل الحي مع استواء القامة يتي عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حي كذلك (٢) خلاف ما قيل في التسلم والتمثيل لأن للراد بالقامة  
ما كان ممتدا إلى أعلى لا يمتد على الأرض (قوله وهذا) أي مجموع الصفات المختصة بالوصف الذي ينتقل بها إليه يسمى عند أصحاب  
العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بوصف وينقل معها إليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركبها  
(٢) قولنا الحشى إذ لا يوجد حي كذلك كناية النسخ ولعل فيه سقطا والأصل إذ لا يوجد حي كذلك ألا كذلك أي لا يوجد حي مستوى  
القامة الأعر ريش الأطفال خلاف ما قيل النسخ تأمل اه مصححه

(وشرطهما) أى وشرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال

القائمة فى الأعوجاج ولو كنى عنه به وبالحى لسواء التماسح كما قيل ولو كنى بمرض الأظفار وحده أو بمرض الأظفار مع الحى لسواء الجمل مثلا بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة يختص بها الإنسان فكانت كناية ثم عرض الأظفار مع استواء القائمة يبنى عن حى. بل قيل الحى مع استواء القائمة يبنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل فى التماسح وكذا الأفنوان لأن للراد بالقامة ما يكون إلى أعلى لا ما يتدلى على الأرض وشبهه والخطب فى هذا سهل وتسمى هذه الكناية خاصة مركبة وتقسم ما يندفع به ما يتوهم من أن الأوصاف صادقة على المكنى عنه فتكون حقيقة لا كناية (وشرطهما)

أى وشرط هاتين الكنايتين وهما قسما الأولى وأفرادها محصورة فيهما وإن كان التعبير بمن لا يفيد الحصر وانكسر فى ذلك على ما علم من أن الأفراد والجمعية واسطة بينهما على ما تقدم (الاختصاص بالمكنى عنه) أى شرط كون القسمين كناية اختصاص للمكنى الواحد للمكنى به بالمكنى عنه كما تقدم فى جماع الأضغان واختصاص المجموع من المكنى بالمكنى عنه كما فى قوله حى الخ كناية عن الإنسان وهذا لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأص ولا ينتقل من الأول إلى الثانى وإنما نص على ذلك فيما ذكره لتأصيل لئلا يفتل فيتوهم أن الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها فتخرج بذلك التوهم هذه عن قاعدة الكناية والأولى من هاتين أعني ما هى معنى واحد ينتقل منها إلى الموصوف جعلها السكاكى قريبة أى سماها قريبة بمعنى أنها سهلة للأخذ أى الأخذ بمعنى أن محاول الاتيان بها يسهل عليه تناولها ويسهل على السامع الانتقال فيها كما يسهل على التمسك الاتيان بها بصدادر الوجه لا انتقال فيها وإنما سماها سهلة لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف إلى آخر والتأمل فى المجموع حتى يصلح اختصاص هذا المجموع بلاز يدولا نقص وجعل الثانية بعيدة للأخذ والانتقال لتوفيقها بالنسبة للأولى بهما على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلاز يدولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل فى عموم ومخصوص وتوقف الانتقال على مذكر وكلما توقف الانتقال على تأمل أو الاتيان عليه كان ثم بدو قد علم من هذا أن مراده بالقرب سهولة الانتقال والتناول والبساطة والبعد صوبتهما للتركيب لأن إبعاد التركيب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا وليس للراد بالقرب هنا انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه بالبعد وجودها كما سيأتى فالجهد والقرب هنا خلافا لهما بهذا المعنى الآتى وإن كان يمكن جماعتهما لما يأتى لصحة وجود البساطة بلا واسطة ووجود التركيب مع الوسائط وقولنا للبساطة والتركيب للإشارة إلى أن المصوبة والسهولة نسيان يحصل كل منهما فى الغالب مما نسباه وإيهوان كانت ثم صعوبة وأوسهولة لكى آخر طرأ فهما يندرجان فيما يأتى على ما سيحى تحقيقه

معان لا يريد أن تكون ثلاثة بل أكثر من واحد قال الخطيب ويظهر من هذا أن الرسوم إذا ذكرت مجردة عن الرسومات كانت كناية وقال الخطيب أيسافى شرح للفتاح أن الحدود والرسوم كناية قال وقد بينا أن دلالة العرفات كلها على العرفات دلالة التزام لا غير وفيما قاله نظر لتأصيل بذكره ثم قال (وشرطها) أى شرط الكناية سواء أكانت معنى واحدا أم أكثر (الاختصاص بالمكنى عنه) أى لا يكون موجودا قبل المكنى عنه ولا ما انتقل القهن فى الكناية إلى المكنى عنه لأن الأعم لا يشعر بالأخص وولك أن تقول كل كناية لا بد فيها من هذا الاختصاص فكيف يشترطون ذلك فى هذا النوع فقط وحيد فنفهذ العبارة مقابلة بالصواب أن يقل شرطها اختصاص المكنى عنه بالحى أو بالمعنى

وشرط كل واحدة منهما أن تكون غنصة بالمكنى عنه لاتعمده ليحصل الانتقال منها إليه

(قوله وشرطهما الاختصاص

بالمكنى عنه) أى أن يكون الحى الواحد للمكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع الحاتى للمكنى بهما اختصاصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأص ولا ينتقل منه إليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكناية الانتقال فيها من للزوم للزوم وللزوم غنص قطعا باللزم للمكنى عنه ولعله نص على ذلك الشرط فيها مذكرا لتمامه لا ليقفل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) أى منها المكنى عنه

وجعل السكاكي الاولى قرية والثانية بعيدة وفيه نظر \* الثانية المطلوب بها صفة

(قوله وجعل السكاكي) أى سمي السكاكي (قوله بمعنى سهولة للأخذ) أى الأخذ يبنى أن أحاول الاتيان بها يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف آخر والتأمل في المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا تنقص (قوله وتلفيق) أى تأليف بينهما والطب مرادف (قوله والثانية بعيدة) أى وجعل الثانية أسمى ما هي مجموع معان بعيدة أى سهاها بذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) أى هي ملتبسة بخلاف ذلك أى أنها بعيدة بمعنى أنها صعبة الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها محتضا بلا زيد ولا تنقص وذلك يحتاج الى التأمل في مجموع مجموع الأوصاف وخصوصه وسوائه وكذا توقف الاتيان أو الانتقال على (٢٥١) تأمل كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذى

سيجيء) أى وهي ما كان فيها وسائط والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صعبتها لأجل التركيب لان إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا وليس المراد هنا بالقرب اتقاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى منه وبالبعد وجودها كإشياء في القرب والبعد هنا مختلفان لهما بهذا المعنى الآتي وان كان يمكن مجامعتهم لصحة وجود البساطة وعدم الوساطة ووجود التركيب مع الوسائط (قوله المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكناية

وجعل السكاكي الاولى منهما أى ما هي معنى واحد قرية بمعنى سهولة للأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجيء (الثانية) من أقسام الكتابة (للمطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم وعوذلك ان شاء الله تعالى فتأمل (والثانية) من أقسام الكتابة هي (المطلوب) أى التى يطلب (بها صفة) من الصفات بمعنى أن ما قصد إفادته وإفهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ويعنى بها للصنوية لخصوص التبع التحوى كما تقدم ومعنى طلب الصفة دون النسبة أن يكون المقصود بالذات وإفهام معنى الصفة فى صفة أخرى أقيمت مقام تلك فصار تصور التبع للكنى عنها هو المقصود بالذات لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة للمكنى بها وأما طلب النسبة دون الصفة فى ما إذا صرح بالصفة وقصد الكناية بإثباتها لشيء عن اثباتها المراد فيصير الاتيان بسبب ذلك هو المقصود بالذات وإذا فصدت النسبة والصفة معا فمقدم وجود العلم باحداهما أو ما يقوم مقامه والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة لا تعرض لها فى ضمن صفة كى بها عن أخرى فالمطلوب تصور الاخرى التى أثبتت فى ضمن اثبات ما أفهمها فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكفى بإثباتها لشيء لينتقل الى اثباتها المراد فالمطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جلاها معانيه على محتمه وقصد الانتقال لهما فالمطلوب محامها وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة

قال المصنف وجعل السكاكي الاولى قرية والثانية بعيدة وفيه نظر كأنه يريد أن دلالة الوصف الواحد على الشيء ليست بأحد من دلالة الأوصاف بل ربما كان الحال بالعكس فان الرسم التام يفسح عن الحقيقة بما لا يفسح به الرسم الناقص والتفصيل أوضح من الاجمال وقد يجلب بأن مراد السكاكي أن الاولى قرية من حيث التناول والاستعمال لان الاعم لا يشرع بالانحصار قلت هذا القسم يحتملته في عهده من الكناية نظر لان الكناية ما تمايل الصريح والحد والرسم صريحان فى المعنى وكذلك لكونى التى الى أحد أنواع الاعلام صرحوا بأنها كناية وفيه نظر لان الكناية علم والمعلم صريح فى مساهة فلا فرق بين دلالة أبى عبد الله ودلالة زيد المعلن عليه \* الكناية (الثانية المطلوب بها) أى المكنى عنه (صفة) وهي قبحان قرية وبعيدة لهما ان لم يكن انتقال القهن من الكناية الى المكنى القائم بالعبر كالجود والكرم وطول القامة لخصوص مدلول التبع التحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور التبع لأشئ المكنى عنها هو المقصود بالذات لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة للمكنى بها وذلك كأن يذكركم بجن الكعب أو كثرة الرماد لينتقل منه للوجود وأما طلب النسبة بالكناية دون الصفة فمما إذا صرح بالصفة وقصد الكناية بإثباتها لشيء عن اثباتها المراد فيصير الاتيان بسبب ذلك هو المقصود بالذات وأما طلب النسبة والصفة معا بالكناية فمما إذا جهل ما قصد الانتقال لهما والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة لا تعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الاخرى التى أثبتت فى ضمن اثبات ما أفهمها وحيثئذ فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكفى بإثباتها لشيء لينتقل الى اثباتها المراد كان المطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جلاها معانيه على محتمه وقصد الانتقال لهما كان المطلوب محامها وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة

وهي ضربان قريبة وبعيدة القريبة ما ينتقل منها الى المطلوب بها لا بواسطة وهي اما واضحة كقولهم كناية عن طول القامة  
طويل تجاده وطويل التجاد

معامل ما سيأتي فاصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلافا في الاعتبار والقصد الاول وعدم فافهم في القام  
دقة اه بقوي (قوله وهي ضربان الخ) حاصل ما ذكر من الاقسام ان الكناية المطلوب بها صفة اما قريبة او بعيدة والقريبة  
اما واضحة او خفية والواضحة اما ساذجة او مشوبة بالتصریح فجمله الاقسام اربعة (قوله الى المطلوب) أي الذي هو الصفة المكتنى  
سهلان الكلام في الكناية المطلوب (٢٥٢) بهامضة (قوله بواسطة) أي بين المنتقل عنه والمنتقل اليه وانما يكون الانتقال

للمكتنى عنه غير محتاج  
لواسطة اذا كان ادراك  
المكتنى عنه عقب ادراك  
المعنى الاصل للفظ الكناية  
المشعور به منه (قوله  
قريبة) أي فذلك الكناية  
تسمى قريبة لا تتفاء الوسايط  
التي يبعد معها غالبا زمن  
ادراك المكتنى عنه من زمن  
الشعور بالمعنى الاصل  
(قوله والقريبة قسيان  
واضحة او خفية) قد علمت  
ان المراد بالقرية هنا عدم  
الوسائط وعدم الوسائط  
بمعجم كون المعنى المكتنى  
عنه خفيا بالنسبة للاصل  
وبمعجم كونه واضحا فلذا  
انقسمت القرية الواضحة  
والخفية كما ذكر المصنف  
(قوله بعمل الانتقال  
منها بسهولة) أي لكون  
المعنى المنتقل اليه سهل  
ادراكه بعد ادراك المنتقل  
عنه لكونه لازما بينا بحسب  
العرف او القرينة او بحسب  
ذاته (قوله كناية) حال من  
التقول مقدم عليه أي كقولهم

معامل ماسيا في فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلافا في الاعتبار والقصد  
الاول وعدم فافهم في المقام دقة فاذا تقرر هذا فالمطلوب بها الصفة كان يدرك حين السكاب لينتقل منه  
الى الجود وكان يدكر كثرة الرماذ لينتقل منه لتلك وكذا ما أشبه ذلك وانما كان هذا باعتبار ما  
الصفة على ما تقررنا لان النسبة التي هي اثبات للنتقل اليه ولو تقرر في نفس الامر اذ هو المطلوب لما ناب  
عنه اثبات للنتقل عنه وهو الاثبات من جنس ذلك صارت الفائدة والحاصل ادراك معنى الثبوت الذي  
هو الكرم لا اثبات (وهي) أعني المطلوب بها صفة (ضربان قريبة وبعيدة) ثم اشار الى هذا التفصيل  
فيها أعني بيان قربها وبعيدها مرتباً له على ذكرها اجمالا فقال (فان لم يكن الانتقال) من  
الكناية الى المطلوب الذي هو الصفة المكتنى عنها لان الكلام في الكناية المطلوب بها صفة (بواسطة)  
بين المنتقل عنه واليه وذلك بأن يكون الذي يعقب ادراك المعنى الاصل والشعور به هو المكتنى عنه  
(ف) تلك الكناية (قريبة) لا تتفاء الوسائط التي يبعد معها غالبا زمن ادراك المكتنى عنه عن زمن الشعور  
بالمعنى الاصل ولما كان معنى القرب هنا عدم الوسائط أمكن أن يكون المعنى المكتنى عنه خفيا بالنسبة  
الى الاصل وان يكون واضحا ولهذا انقسمت القرية الى الواضحة والخفية والى هذا أشار بقوله  
والقريبة للذكورة قسيان لانها اما (واضحة) لكون المعنى المنتقل اليه سهلا ادراكه بعد ادراك  
المنتقل منه لكونه لازما بينا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (كقولهم كناية عن طول القامة  
طويل تجاده) أي كقولهم فلان طويل تجاده برفع التجاد على أنه فاعل طويل والضمير الضاف اليه  
عائد على الموصوف حال كون هذا القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول التجاد اشتهر  
استعماله عرفا في طول القامة ففهم منه الا لزوم بلاتسكاف اذ لا يتعلق بالانسان من التجاد افعاده  
وليس يتبين منه واسطة فكانت واضحة قريبة وكانت كناية عن صفة لان النسبة هنا صرح بها وانما  
القصد بالاثبات صاحبها وهو الوصف فكان كناية مطلوبة بهامضة (و) مثل هذا في كونه كناية  
مطلوبة بهامضة هي قريبة واضحة قولهم مثلا فلان (طويل التجاد) باضافة الصفة الى التجاد اذ  
عنه بواسطة فهي قريبة والاقبيدة والقرية اما واضحة او خفية فالواضحة كقولهم في الكناية عن  
طويل القامة طويل تجاده وذلك كناية ساذجة وكقولهم طويل التجاد وذلك كناية مشتملة على

فلان طويل تجاده محالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول التجاد اشتهر استعماله عرفا في  
طول القامة ففهم منه الا لزوم بلاتسكاف اذ لا يتعلق بالانسان من التجاد افعاده وليس يتبين منه واسطة فلذا كانت تلك الكناية  
واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة لان النسبة هنا صرح بها وانما القصد بالاثبات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطلوبة  
بهامضة (قوله طويل تجاده) برفع التجاد على أنه فاعل طويل والضمير الضاف اليه عائد على الموصوف والتجاد بكسر التاء حائل  
السيف (قوله وطويل التجاد) أي ومثل قولنا فلان طويل تجاده في كونه كناية مطلوبة بهامضة هي قريبة واضحة قولهم فلان طويل  
التجاد باضافة الصفة للتجاد وانما كان مثله الى الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو التجاد لا فلان وانما عائد المثال لاجل أن

والفرق بينهما أن الأول

كناية ساذجة والثاني

كناية مشتملة على تصريح

ماتضمن الصفة فيه ضمير

للموصوف بخلاف الأول

ومنها قول الحاسي

أبت الروادف والتدنى لقمصها

مس البطون وأن تمس ظهورا

يشير للفرق بينهما بقوله

والأولى الخ (قوله ساذجة)

أي خالية من شائبة

التصريح بالمخفى المقصود

وهو المكشوف عنه فقول

الشارح لا يشوبها شيء من

التصريح أي بالمخفى المقصود

تفسير لقوله ساذجة وأما

كانت خالية من شائبة

التصريح بالمخفى المقصود

لأن الفاعل بطول هو

النجاد ليتشغل منه إلى

طول قامة فلان (قوله

تصريح ما) أي نوع

تصريح بالمقصود الذي هو

طول القامة المكشوف عنه فلذا

كانت كناية مشوبة

بالتصريح (قوله ماتضمن

الخ) أي وأما كان فيها

تصريح ماتضمن الصفة

التي هي لفظ طول الضمير

الراجع للموصوف لكونها

مشقة والضمير عائد على

الموصوف فكان تعقيب فلان

بطول ولو قيل ذلك لم يكن

كناية بل تصريحاً بطوله

الذي هو طول قامة هولاء

يصرح بطوله لأشأنه

لتنجاده وأبو إليه لتحمل

الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تحمل تصريحاً حقيقياً

والأولى أي طول تجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أي طول النجاد (تصريح ماتضمن الصفة) أي طول (الضمير) الراجع إلى الموصوف

الموصوف بالطول باعتبار الخفي في التاليف هو النجاد لافلان وأما عدد التاليف ليشير إلى الفرق بينهما بقوله (والأولى) أي والكناية الأولى وهي قوله طول تجاده رفع النجاد كناية (ساذجة) أي خالية لا يشوبها شيء من التصريح بالمخفى المقصود لأن الفاعل بطول هو الجاد ليتشغل منه إلى طول قامة فلان فإن قلت إذا كان الذي أثبت له الصفة هو النجاد فلم يتقدم الإثبات للموصوف الذي هو النسبة فتكون هذه كناية مطلوبة بهامضة ونسبة معاقلة الأخبار بالطول عن زبد القى طلبت له الصفة أثبات له ولا يضر كون الإثبات في الحقيقة بسببه لأن الإثبات اللفظي الحاصل بالأخبار مع كون النجاد الذي أسند إليه سببيه ينزل منزلة الإثبات الحقيقي فأغنى ذلك عن طلب الإثبات الذي هو النسبة (وفي الثانية) وهي قوله طول النجاد بالإضافة الصفة إلى النجاد (تصريح ما) بالمقصود الذي هو طول القامة فكانت كناية مشوبة بالتصريح وأما كان فيها تصريحاً (تضمن الصفة) التي هي لفظ طول (الضمير) وأما تضمنت الصفة الضمير لكونها مشتقة فهي بمنزلة الفعل لأخو من الضمير والضمير عائد على الموصوف وكان قيل فلان طول ولو قيل كذلك لم يكن كناية بل تصريحاً بطوله الذي هو طول قامة هولاء يصرح بطوله لأشأنه إلى النجاد وأبو إليه لتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تحمل تصريحاً حقيقياً كما جعل قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر تشبيهاً حقيقة كما تقدم لاستعارة مشوبة بالتشبيه لأن الموصوف في نفس الأمر بالطول والمقصود نسبة الطول إليه كما اقتضت قواعد العربية هو لضاف إليه وتحمل الصفة الضمير أما هو رعاية الأمر اللفظي ونفي الأمر اللفظي هنا ارتكاب محكمات بقواعد الأعراب من أن للشتق لا بد منه من الضمير ولو لم يكن الضمير هو المقصود بالموصوف في نفس الأمر وصح لأن نحمله ضمير غير للموصوف لقضاء ما تقتضيه القواعد لأن موصوفه الحقيقي سببه صاحب الضمير فكان هو هو ولا كان الموصوف حقيقة هو النجاد صار بمنزلة طول تجاده فكانت مشوبة بالتصريح وتصريحاً والدليل على أنهما لهما الضمير وهو فاعله لفظاً لأنه مضاف لفاعله لفظاً بل لفاعله معنى أنا تقول هند طوية النجاد بتأنيث الصفة نظر الهند والى طوية لأن النجاد بتثنيته نظر الذين والى بدون طول النجاد بجمعها نظراً للذين فقد أثبتنا الصفة وتثنيهاً وجمعها لزوياً لاسنادها إلى ضمير الموصوف فوجب مطابقتها للموصوف ولو أخذناهما عن ضمير الموصوف ما جرت عليه بالمطابقة لأن الصفة للسند لتعريف ما جرت عليه لفظاً ما قبلها وقد تقرر ذلك في محله وكذلك نفرد بها مذكرة حيث يكون ما أسندت إليه يقتضى فيها ذلك ولو كان للموصوف بها لفظاً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً فقول هند طوية تجاده فذكر الصفة لا طوية لأنك أسندتها إلى النجاد لا إلى ضمير هند والى بدون طول تجاده والى بدون طول تجاده بالافراد بعد التثنية والجمع لاسنادها إلى المفرد وهو النجاد لا إلى ضمير للثني وللجمع بخلاف ما إذا أسندتها للضمير ما قبلها فتجب مطابقتها لذلك فأنان فيها شوباً من التصريح وقد تقدم وجه جعلها كناية لا تصريحاً عما عفاً فإن قلت قد تقرر عاذراً أن نحو النجاد في نحو التاليف هو الموصوف وتحمل الضمير رعاية حق الاشتقاق والافادة ليس هو المقصود بالموصوف لتكون

تصريحاً ماتضمن الصفة فيه وهي طول ضمير الموصوف بخلاف المثال قبله فإن قولك طول تجاده ليس في لفظ الطول بل منه ضمير لانه مستند إلى الظاهر ومنها قول الحاسي

أبت الروادف والتدنى لقمصها \* مس البطون وأن تمس ظهورا

(قوله ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه) أى لمشايتها للفاعل في الاشتقاق والفاعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كل موجودا في اللفظ فذاك والا فمضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفي ذلك تصريح بما بالمكي عنه وهو طول القائمة (قوله والدليل على تضمنه الضمير) أى تضمن طول بل ولوقال تضمنها أى الصفة كان أولى الآن يقال الضمير في تضمنه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتعملها له وأنه فاعل لها لفظا لأنها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها في المعنى أنك تقول عند طويّة النجاد بتأنيث الصفة نظر المندواز بدان طويلا النجاد بتثنيها نظرا لانز يدن واز بدان طول النجاد (٢٥٤) بجمعها نظرا لانز يدن فقدأ ثنا الصفة وثنيها وجمعناها واما وجعلناها مضافة

للموصوف وماذا لا لاسنادها لضميره بخلاف ما اذا خلت عن ضمير للموصوف الذي جرت عليه وأسندت لاسم ظاهرها لفظا لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الافراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكر الفاعل وهو الاسم الظاهر الذي أسندت اليه وتوثت لتأنيثه وبالجملة فالصفة كالفاعل أن أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث وإن أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الافراد ولو كان للموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا وذكر لتذكر الفاعل ولو كان للموصوف بها مؤنثا وأثت لتأنيث الفاعل ولو كان

الصفة كناية واما جعلنا في منزلة للموصوف للسببية يتسويين للموصوف فقضينا به حتى الاشتقاق وصح ذلك سببية اذ لا يصح تحتمل للثنى ضميرا جني من بكل وجه غير معتبر الوصفية بحال من الاحوال والا كان في التركيب تحاذل ومناقضة قول لاحد التركيبين محل يحسن في دون الآخر أوهما سواء واما كل منهما بالنسبة الى الآخر فتفن في التعبير قلنا التركيب التي فيه الاضافة وفيه يوجد تحمل الضمير ويوجد فيه شوب من التصريح اما يحسن اذا حسن جريان الصفة بنفسها على الموصوف بوجود السببية للصحة لاجر يان عرفا كقولك فلان حسن الوجه بالاضافة اذ يحسن عرفا فيمن حسن وجهه أن يقال هو حسن أولا يحسن جرياتها بنفسها ولكن يحسن جريان مانات عنه كقولك فلان ايض الحبة بالاضافة فانه لا يحسن أن يقال ان ايض لحية انه ايض ولكن يحسن أن يوصف بما نابت عنه هذه الصفة وهو الشيخوخة اذ يحسن أن يقال هو شيخ ومثل ذلك فلان كثير البنين أى متقو وأما اذا لم يحسن جرياتها على الموصوف عرفا ولا جريان مانات عنه لعدم نياتها عما يحسن لم يحسن تركيب الاضافة واما يحسن الاستدال الى السببية بعد الصفة كقولك فلان أحمر فرسه وأسود نوره اذ لا يحسن أن يقال فيمن أحمر فرسه انه أحمر ولا فيمن سود نوره انه أسود فقط ظهر أن تركيب الاضافة محل لا يحسن فيموز كيب غير الاضافة ظاهر كلام النحويين أنه يحسن في كل محل فكأنه أعم حلا فاهم (أوخفية) هو معطوف على واضحة أى الكناية للطلب بها صفة ان لم يكن الانتقال بها بواسطة فهي اما واضحة كالقسم واما خفية وخفاؤها كون الانتقال فيها لا بواسطة فهي اما واضحة لا تحتاج الى تأمل في المراد حتى يستخرج من خزائنه الحفظ أو يستخرج بالقرينة وهي خفية للدلالة وذلك حيث يكون اللزوم بين المكتبي بهوعنه فيه محموس ما فيحتاج الى اعمال روية في القرائن وفي سري لماني

للموصوف بهما ذكر (قوله في المعنى)

أى في الحقيقة ونفس الامر (قوله عطف على واضحة) أى أن الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن الانتقال فيها للطلب وهو الصفة بواسطة فهي اما واضحة لا تحتاج الى الانتقال المراد الى التأمل أو خفية يتوقف الانتقال منها الى المراد على تأمل واعمال روية أى فكر وذلك حيث يكون اللزوم بين المكتبي بهوعنه فيه محموس ما فيحتاج الى اعمال روية في القرائن وسري لماني ليستخرج القصود منها وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها على وسائل لان الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة

(كقولهم



كقولهم كناية عن الإبله عريض القفا لأن عرض القفا وعظم الرأس إذا أفرط فبما قال دليل النبوة الأثرى إلى قول طرفة بن العبد:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه \* خشاش كراس الحية للتوقد

(قوله عن الإبله) أي البليد وقيل هو الذي عنده خفة عقل (قوله عريض القفا) القفا بالقصره مؤخر الرأس وعرضه يستأنم عظم الرأس غالباً وللقصود هنا العظم للفرط كناية عليه التارخ لانه الدال على البلاءه وأما عظمها من غير أفرط بل مع اعتدال فيدل على الحمة والنباهة وكال العقل (قوله أن عرض القفا) المرض هنا بالفتح لان الراد به ما قبل الطول وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف اللازم على اللازم لأنه مثال آخر (قوله (٢٥٥) فهو) أي العرض ملازم لها أي لبلاءه وهي لازمة له فقد

(كقولهم كناية عن الإبله عريض القفا) فإن عرض القفا وعظم الرأس بالأفرط مما يستدل به على البلاءه فهو ملازم لها بحسب الاعتقاد لكن في الالتقال منه الإبله نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد

ليستخرج المقصود منها وذلك (كقولهم كناية عن الإبله) فلان (عريض القفا) والقفا مؤخر الرأس وعرضه يستأنم عظم الرأس غالباً وللقصود هنا العظم للفرط لانه هو الدال على البلاءه وأما عظمه بلا أفرط بل مع اعتدال فيدل على علو الحمة والنباهة وكال العقل ولذلك وصف به صلى الله عليه وسلم فدلالة عرض القفا على البلاءه فيه غفاه لانه لا يفهمه كل أحد ولكنه يفهم عند من له اعتقاد في ملازمته لبلاءه فان قلت من له الاعتقاد لاخفاء بالنسبة إليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم للراد أصلاً قلت المراد بالخفاء هنا كثرة الجاهلين بالارزوم فقلت أيها من شأنها أن تخفى لكثرة الجاهلين وعلى التكلم بها أن لا يخاطب الا من يظن اعتقاده قائم بإصافه حمل خفاء ولكن هذا فيه وبين قولهم يفهمها بأعمال الروي منافية الآن يجعل على أنه مقدمهم بالقرينة الآن ولولم يقدمه اعتقاد ويحتمل أن يكون الخفاء على ما به وأنه باعتبار الخطاب والتكلم اذ لا يتم من تقدم اعتقاد الارزوم حضوره حال الخطاب فيجوز أن يكون بعض السامع الخفوة يترك لزوماً بطلق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على التكلم من عدم إيجادها ولا تخفى على السامع من سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزوماً يحتاج إلى تصحح السامع والدلالة بالقرائن الخفية الدلالة فيحتاج التكلم في إيجادها إلى تأمل السامع في فهمها المروى فافهم وكون عرض القفا كناية عن البلاء بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الارزوم بينهما متقرر به حتى قيل إنه الآن لاخفاء به أصلاً وإن الخفاء للذكور فيه لمه في العرف القديم ولا عبرة بقول الأطباء إنما استأنم البلاء لدلالته على قوة الطبيعة البغمية المستزمنة للبرودة المستزمنة للنفقة لان تدقيقات الأطباء لا عبرة بها في التخاطب ويجوز أن يكون عرض القفا بمرض الوساد فتكون الكناية عن عرض القفا بمرض الوساد قريبة وعن البلاء بلا واسطة ولا محذور في ذلك فانه يجوز أن تكون الكناية قريبة باعتبار بعيدة باعتبار آخر وللم يكن الخفاء في الكناية عن البلاء بمرض القفا من جهة الوسط والحصة التي لا يتقبل الفهم فيها بواسطة كقولهم في الكناية عن الإبله عريض القفا قال الشاعر \* عرض القفا مزانه في شاة \* فان عرض القفا وعظم الرأس إذا أفرط دليل النبوة وقلنا قال طرفة :

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه \* خشاش كراس الحية للتوقد

هذا القليل فافهم ونظّم من هذا أن اعتقاد الارزوم للبلاءة لمرض القفا ليس مشتركاً بين الناس بل قد يخص به واحد دون آخر اذ لا سبيل إليه الا بتأمل فان قلت كون عرض القفا كناية عن البلاء بلا واسطة لا يظهر لان الأطباء يقولون إنما استأنم عرض القفا البلاء لانه يدل على قوة الطبيعة البغمية المستزمنة للبرودة المستزمنة للنفقة والله فلتماذ كر تدقيق لا يمتريه أهل العرف ولا بلاطونه وإنما ينتقلون منه أولاً إلى الإبله وحينئذ يكون عرض القفا كناية عن البلاء بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الارزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لاخفاء فيه أصلاً وإن الخفاء المذكور فيه فافهم باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) أي لا يتركه كل أحد وإنما يتركه من أحمل فكرته ورويته حتى اطلع على اللزومية واعتقدها

انتقل من المازوم للارزوم (قوله بحسب الاعتقاد) أي عند من له اعتقاد في ملازمته لبلاءه فان قلت من له الاعتقاد لاخفاء بالنسبة إليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد أصلاً وحينئذ فصل الكناية في هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد الارزوم حضوره حال الخطاب اذ يجوز أن يكون بعض السامع الخفوة يترك لزوماً بطلق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على التكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزوماً يحتاج إلى تصحح السامع والدلالة بالقرائن الخفية الدلالة فيحتاج التكلم في إيجادها إلى تأمل السامع في فهمها المروى وفكر وما هنا من

والجدة ينتقل منها الى المطلوب بها بواسطة كقولهم كناية عن الابه عرض الوسادة فانه ينتقل من عرض الوسادة الى عرض النفا ومنه الى المقصود وقد جعله السكاكي من القرينة على أنه كناية عن عرض الفقاوية نظر وكقولهم كثير الرماد كناية عن المضايق فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكالة كقوله تعالى كثرة الضيفان (قوله وليس الحماة) دفعه ما يتوهم من قوله لا يطلع عليه كل أحد ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها أي وهو الصفة (قوله بعيدة) أي (٢٥٦) فذلك الكناية تسمى في الاصطلاح بعيدة وذلك لبعدها عن ادراك المقصود

وليس الحماة بسبب كثرة الوسائط والاتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان الانتقال) من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضايق فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها) أي ومن كثرة الاحراق (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الأكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف

لم تسم عرفا بعيدة وان كان فيها خفاء فهي ولو كانت بعيدة باعتبار الفهم قريبة باعتبار نفي الوسائط ثم أشار الى مقابل قوله ان لم يكن الانتقال بواسطة بقوله (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بذلك الكناية انما هو (بواسطة) تلك الكناية (بعيدة) أي تسمى بذلك اصطلاحا لبعدها عن ادراك المقصود منها لاحتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهرها أنها بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة لان فيها بعدا ما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا ثم مثل للبعيدة فقال (كقولهم كثير الرماد) حال كون هذا القول (كناية عن للضيفان) أي كثير الضيفان التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن للضيفان بكثرة الوسائط ثم أشار الى تلك الوسائط بقوله (فانه) أي انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن للضيفان بكثرة الوسائط لان الشئ هو هذا وهو أنه (ينتقل) من كثرة الرماد الى كثرة (الى كثرة احراق الحطب تحت القدور) ضرورة أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيدنا وليس يلزم في الغالب لان الغالب من القلاء أن الاحراق لقائمة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زاده ليفيدلر اول يستحق الانتقال (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الطبايح (الى كثرة الطبايح) جمع طبايح أي ما يطبخ لان غالب القلاء أن الاحراق انما هو للطبخ كما ذكرنا (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الطبايح (الى كثرة الأكلة) أي لا يكون لذلك للطبخ فلا كلة جمع آكل وذلك لان العادة أن للطبخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثرت كثر الآكلون له (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الأكلة (الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف وذلك لان الغالب أن كثرة الأكلة انما تكون من الاضياف اذا الغالب أن الكثرة

أعظم الرأس مالم يفرط فانه دليل على علو الهمة وقد جاء وصف هندنجن في هاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان عظيم الهمة وأما البعيدة فهي ما كان انتقال الفهم منها الى المكتنى عنه بواسطة كقولهم كثير الرماد كناية عن للضيفان فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الضيفان تحت القدور ثم ينتقل منها الى كثرة الطبايح ثم ينتقل منها الى كثرة الاكالة ثم من كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى المقصود كذا قال المصنف والسكاكي قال ينتقل من كثرة الرماد لكثرة الجمر ومن كثرة الجمر لكثرة احراق الحطب وينبغي ان يجعل المكتنى عنه هنا كونه كريما لا كونه مضافا والا فقوله من كثرة الضيفان الى المقصود اذا جعلنا المقصود فيه كونه مضافا فذلك يجعل بكثرة

فيها لاحتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهرها أنها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة وهو كذلك لان فيها بعدا ما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا (قوله كناية) أي حال كون ذلك القول كناية (قوله عن للضيفان) هو كثير الضيفان التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن للضيفان بسبب كثرة الوسائط والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن للضيفان أن تكون كثرة الرماد كناية عن للضيفان وهذه الكناية اللازمة هي المقصود بالتشيل لان أصل للموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات فتأمل (قوله

فانه ينتقل الخ) أي انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن للضيفان لكثرة الوسائط لانه أي الحال والشأن ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب تحت القدور) أي ضرورة

أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد وليس يلزم في الغالب ان كثرة الاحراق لا يفيدلر اول يستحق الانتقال (قوله الطبايح) جمع طبايح أي ما يطبخ (قوله الى كثرة الأكلة) جمع آكل (أي الى كثرة الاكلين لذلك للطبخ وذلك لأن العادة أن للطبخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثرت كثر الآكلون له (قوله الى كثرة الضيفان بكسر الصاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب أن كثرة الأكلة انما تكون من الاضياف اذا الغالب أن الكثرة للبعيدة للتبعية للتبعية للزوجة لكثرة الرماد لا تكون من الضيفان

وما يك في من عيب فاني \* جبان الكلب مهزول التفصيل

ومنها الى القمود وكقولوه

فانه ينتقل من جبن الكلب عن الهريري وجمن يدنو من دار من هو بمردلان يس دونهام كون الهريري وجه من لا يبر فطبعيا له الى استمرار تأديبه لان الامور الطبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى ومن ذلك الى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوها اثر وجوه ومن ذلك الى كونه مقصداً وانفاس ومن ذلك الى أنه مشهور بحسن قرى الاضياف وكذلك ينتقل من هزال التفصيل الى فقد الأمومته الى قوة الداعي الى تحرها لكمال عناية العرب بالنوق لاسيا (٢٥٧) التلبيات ومنها الى صرفها الى الطبايع

(قوله ومنها الى القمود)

أى وينقل من كثرة

الضيغان الى القمود وهو

الضيافية فقول الشارح

وهو لضياف أى مضيافية

لضياف دليل أن الكلام

في المطلوب بها صفة

والفرق بين كثرة لضيغان

وللضيافية حتى ينقل من

أدعها لاخر أن كثرة

وجود الضيغان وصف

للضياف وللضيافية

وصف للضيف بكسر الباء

اذهى القيام بحق الضيف

كما تقدم وهما متلازمان

ولشدة الزوم بينهما ربا

يتوهم اتصافهما فيقال

ليس هنالك انتقال وقد ذكر

للمصنف أربع وسائط بين

الكنية والقصود وزاد

بعضهم بعد كثرة الرماد

كثرة الجرف فكانت الوسائط

خسة (قوله وبحسب قلة

الوسائط وكثرها الخ)

وذلك لان كثرة الوسائط من

شأنها خفاء الدلالة وقتلتها من

شأنها وضوحها واذا اتفت

رأسا ظهرت شاذية الوضوح

(ومنها الى القمود) وهو الاضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرها تختلف الدلالة على القمود وضوحا وخفاء

للتعبيرة للأودية لما ذكر من الرماد لانسكون من العيال (و) ينتقل (منها) أى من كثرة وجود

الضيغان للموصوف (الى القمود) وهو للضيافية والفرق بين كثرة الضيغان وللضيافية حتى ينتقل

من أحدهما الى الآخر أن كثرة وجود الضيغان وصف للضياف وللضيافية للضيف اذ هى

القيام بحق الضيف كما تقدم وهما متلازمان ولشدة الزوم بينهما ربا يتوهم اتصافهما فيقال ليس

هنالك انتقال وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كناية

الجرف فكانت الوسائط بخسة والحظ في مثل ذلك سهل ثم أن كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة

وقتلتها من شأنها وضوحها واذا اتفت رأسا ظهرت شاذية الوضوح لان أول ما يدرك في الغالب عند

الاتفات الى الواو ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم للالتصاق للزوم أظهر وأما كانت الوسائط

موجبة ليعمدلان الادراك حينئذ يتوقف على ادراك كآفته وذلك ما ينسب الى الزوم ولا يخفى غالباً من

خفاء ادراك بعض الوسائط فمن أجل هذام بعد زمان الادراك فيما سميت بعيدة وأما قلنا ان الشأن

في كل منهما ماذ كر اشارة الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في التفتية الوسائط الخفاء

كما تقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمرور الزمن بسرعة الى القمود لما مع احضارها

لظهورها وأما بدون

الضيغان فهو صريح فيه لا مكنى بعنه ومثل أيضا البعيدة بقوله عن الابه رضى الوسادة فانه ينتقل

من عرض الوسادة الى عرض القفا ومنه الى القمود من الابه وجعله السكاكى من التقرية على أنه

كناية عن عرض القفا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن أبى حاتم ان كان وسادك لمرضا وذلك

حين نزلت وكلاهما شراحتين يتبين لسم الخط الأبيض من الخط الأسود فعمد الى خطين أبيض

وأسود فصار ينظر اليهما فقال المصنف وفي نظر وجه النظر أنه لو كان كناية عن عرض القفا لكان

هو المقصود فلا يكون كناية عن الابه والفرض خلافه والحق أنه يصح أن يكون مثالا لهما فان

قصص الكناية عن الابه فهو مثال للبعيدة أو الكناية عن عرض القفا فهو كناية قريبة

ومن البعيدة قوله

وما يك في من عيب فاني \* جبان الكلب مهزول التفصيل

فان الزمن ينتقل فيه في الاول من جبن الكلب عن الهريري وجه من يدنو وخرج الكلب عن طبعه

للمخالفة لذلك ثم الى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوه القادمين ثم الى كونه مقصدا

للدانى والقاصى ثم الى كونه مشهورا بحسن القرى وفى الثاني ينتقل الزمن من هزال التفصيل الى فقد

الأمومته الى قوة الداعي لتحرها مع قفا وله ماع عناية العرب بالنوق ومنها الى صرفها الى الطبايع ومنها

(٣٣) شروح التلخيص رابع

لان أول ما يدرك في الغالب عند الاتفات الى الواو ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم

للاصق للزوم أظهر وأما قلنا ان الشأن في كل منهما ماذ كر اشارة الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية التفتية

الوسائط الخفاء كما تقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمرور الزمن بسرعة الى القمود لما مع احضارها لظهورها وأما بدون

الاحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال ولا يقال اذا أسرع الزمن لا انتقال بدون احضار فلا واسطة لأننا نقول يكفى في كون

الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع إمكان احضارها عرفا فنأمل اه يقوى

ومنها إلى أنه ضيف ومن هذا النوع قول نصيب  
 فباك أسهل أبوابهم \* ودارك مأهولة صامه  
 ليد الزر على قومه \* وغيره من ظاهره  
 وكليك أنس بالزأرين \* من الأمل بالينة الزأرة  
 فانه ينقل من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزأرين معارف عنده من ذلك إلى اتصاله شاهدته إياهم ليلاً ونهاراً ومنه إلى أنهم سده  
 ومنه إلى نسبه ما غيهم لديه من غير انقطاع ومنه إلى وفور احسانه إلى الخاص والمأم وهو اللص ودون نظيره مع زيادة لطف قول الآخر  
 يكاد اذا ما أبصر الغنيف مقبلاً \* يكلمه من حبه وهو أعجم  
 ومنه قوله  
 لا تمنع السود بالفصال ولا \* أبتاع الا قرية الاجل  
 فانه يقتل من علم امتاعه إلى أنه لا يبق لهاصلها أنس بما يحصل لها الفرح الطيب في النظر إليها ومن ذلك إلى نحرها أولاً يبق  
 العود إيقاعاً على فصالها وكذا قرباً لاجل ينقل منه إلى نحرها ومن نحرها إلى أنه ضيف ومن لطف هذا القسم قوله تعالى ولما  
 سقط في أيديهم أي ولما اشتد بهم وحسرتهم على عبادة العجل لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرت أن يرض يده عما فتنه يده  
 مستوطناً فيها لأن ما قد وقع فيها وكذا قول أبي الطيب كناية عن الكذب

وتشكى ما تشكى من ألم الشو \* في إليها والشوق حيث التحول  
 إلى كم ترد الرسل عما أتوه \* كأنهم فيها وهبت ملام  
 وكذا قوله  
 فان أوله كناية عن الشجاعة  
 (٢٥٨) وآخره كناية عن السباحة وكذا قول أبي تمام

فان أنا لم يحمدك عنى صاغرا  
 عدوك فاعلم أنني غير حامد  
 يريد بحمدك عنه حفظه  
 مدحيه وإنشاده أي ان  
 لم أكن أجيد القول في  
 مدحك حتى يدعوصه  
 عدوك إلى أن يحفظوه يلج  
 بصاغرا فلا تدني حامدا  
 لك بما أقول فيك ووصفه  
 بالصغار لأن من يحفظ  
 مدح عدوه وينشده فقد  
 أذل نفسه فكيف يحفظ  
 عدو المدح مدحه عن  
 اجادته القول في مدحه  
 (الثالثة) من أقسام الكناية (الطلوبها نسبة) أي اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهو للراد  
 بالاختصاص في هذا المقام  
 الاحضار لكثرة الاستعمال حتى يسرع الانتقال ولا يقال إذا أسرع بدون احضار فلا واسطة لأننا حول  
 يكفي كون الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع إمكان احضارها عرفاً مثل والله أعلم  
 (والثالثة) من أقسام الكناية هي (الطلوب بها نسبة) والراد بالنسبة كاهو العرف اثبات أمر لأمر  
 أو نفيه عنه وقد عبر للمصنف في هذا المقام كإثباتي وكذلك غيره بالاختصاص ور ما يتوهم من ذلك أن  
 النسبة للطلوب لا بد أن تكون على وجه الاختصاص التي هو المحصر وليس كذلك وإنما للراد  
 إلى أنه ضيف ومن ذلك قوله تعالى ولا تسقط في أيديهم (الثالثة الكناية للطلوبها نسبة) أي أن  
 ينسب شيء لشئ والقصود نسبة غيره وجهه الجرجاني في قيل الجاز الاسنادي وأشد عليه قول  
 يزيد بن الحكم مدح يزيد بن المهلب وهو في سجن الحجاج  
 أصبح في قيدك السباحة والـ \* محجد وفضل الصلاح والحسب  
 وجعله من الأتاني في النفي \* بيت منجاة من القوم بيتنا \* وستكلم عليه شاء الله تعالى وأشد

وكذا قول من يصغرا على بل أرغم  
 ضيف الصابدي المروق زى له \* عليها إذا ما أجلب الناس أصبا  
 وقول الآخر \* صلب الصبا بالضرب قد صاما \* أي جعلها كالصبي في الحسن والفرض من قول الأول ضيف الصبا وقول الثاني  
 صلب الصبا وهما وإن كانا في الظاهر متضادين فإنهما كناية عن شيء واحد وهو حسن الرعية والعمل بمصالحها وبحسن  
 أثره عليها فأراد الأول أنه وثيق مشفق عليها لا يقتصر من حمل الصبا أن يوجهها بالضرب من غير فائدة فهو يتخير بالان من المعنى  
 وأراد الثاني أنه جيد الضبط لما عارف بسياسة في الرعي يزجرها عن الرعي التي لا تحسد ويتوخى بها ما تنسج عليه ويضمن  
 أيضا أنه بمنعها عن التشرذم والتبديد وأنها لما عرفت من شدة شكيمته وقوة عزيمته تنساق في الجهة التي يريد بها وقوله بالضرب  
 (قوله للطلوبها نسبة) ضابطها أن يصرح بالصفة ويقدم بآياتها الشيء الكناية عن آياتها الراد هو اللوصوف بها (قوله أي) اثبات أمر  
 لأمر أو نفيه عنه أي اثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف (قوله وهو) أي اثبات أمر لأمر بالاختصاص في هذا المقام أي  
 القسم الثالث وليس للراد بالاختصاص في المحصر والحاصل أن الاختصاص للمبر في هذا القسم في كلام المصنف وغيره الراد به مجرد  
 ثبوت أمر لأمر كان على وجه المحصر أولاً لا خصوص المحصر فقول المصنف فانه أراد أن يثبت اختصاص الخ مراده بالاختصاص مجرد  
 الثبوت ولنفق الشارح أي ثبوته لأنه لا نفي في البيت أداة حصراً عما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أعم لأن  
 من ثبت شيء لا يخلو من الاختصاص في نفس الأمر ولو لم تصدق الالة عليه إلا باليمن تحقق من يفتني عنه ذلك الشيء في نفس الأمر

قدماها توبة حسنة ويؤكد أمرها قوله صلب الصا \* الثالثة المطلوب بها نسبة كفولز بإدلاء العجم  
ان الساحة للروء والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشرج

(قوله كفوله) أي الشاعر وهو زباد الأعجم من آيات من الكامل قالها في عبدالله بن الحشرج وكان أميراً على تبسبور فوفد عليه زياد  
فأمره أن يذله وبث إليه ما يحتاجه فأنشدته البيت وبه

ملك أغرمتج ذو نائل \* للعصفين يمينه لم تشنج

(٢٥٩) ياخير من صعد للناير بالنقى \* بدالني المصطفى المستخرج

لما أتيتك راجيا لنوالكم

أفيت بلب نوالكم لم يرنج

فأمره بمشرة آلاف درهم

وكان عبدالله بن الحشرج

سيدا من سادات قيس

وأسيديا من أسرتها ولي

عمالة خراسان وفارس

ومهران (قوله ان الساحة)

هي بذل ما لا يجب بذله من

للال عن طيب نفس سواء

كان ذلك للبدول قليلا

أو كثيرا والندى بذل

الاموال الكثيرة لا كنساب

الأمور الجليلة العامة

كثناء كل أحد وجميعهما

الكرم والروء في العرف

سمة الاحسان بالأموال

وغيرها كالغفو عن

الجناية وتفسير بكمال

الرجولية كما قال الشارح

لكن رده عليه أنه يقتضو

اختصاصها بالرجل دون

المرأة مع أنها تصف

بالروء الا أن يقال للراد

بالرجولية الانانية

(كفوله ان الساحة والروء) هي كمال الرجولية (والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه  
أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها  
بالاختصاص بمجرد ثبوت النسبة للأصودة سواء أريد اثباتها على وجه الحصر أم لا فقوله بعدم ترك  
التصريح بالاختصاص إلى الكفاية مراده ترك التصريح بما يفيد مجرد الثبوت والسبب سواء كان  
ذلك على وجه الحصر أم لا وليس للراد ترك التصريح بما يفيد الاختصاص الذي هو الحصر لانه قد  
يكنى عن غير النسبة الحصرية وانما يعر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد الثبوت أهم  
لأن من ثبت له الشيء لا يخلو عن الاختصاص به في نفس الأمر ولو لم قصد الدلالة عليه اذ لابد  
من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشيء في نفس الأمر ثم مثل للكتابة المطلوب بها النسبة فقال  
(كفوله)

ان الساحة والروء والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه أي وانما كان هذا من الالكتانية المطلوب بها النسبة لان الشاعر (أراد أن يثبت اختصاص ابن  
الحشرج بهذه الصفات) الثلاث التي هي الساحة وهي بذل ما لا يجب بذله عن طيب النفس ولو لم يذكر  
على ظاهر تفسيرهم والندى وهو بذل الأموال الكثيرة لا كنساب الأمور الجليلة العامة كالثناء  
من كل أحد وجميعهما الكرم والروء وهي في العرف سمة الاحسان بالأموال وغيرها كالغفو عن  
الجناية وتفسير بكمال الرجولية وذلك يقتضي اختصاصا بالرجل دون المرأة الا أن تفسر الرجولية  
بالانسانية لمعومها المذكور والأشئ لانه قد يقال للمرأة رجلة وكالمبالا احسان للذكور وتفسير بالرغبة في  
التحافظ على دفع ما يوجب به الانسان وعلى ما عرف على الاقران وهو قريب من الاول والدليل على أنه  
أراد اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات غوى الخطاب ومفهوم الكلام على ما يقرر وأراد المصنف  
بالاختصاص كما تقدم مجرد الثبوت والتفصيل على ذلك ما علم من أن الكتابة في النسبة لا يشترط فيها كونها  
في النسبة الحصرية بل تجزى في الطلقة كما أفاده هذا المثال اذ ليس فيه أداة حصر وكابدل عليه ما يأتي  
عما مثل به في الفتح (٢) حين أراد اثبات الاختصاص الذي هو ثبوت الصفات من ذكر (ترك التصريح)

المصنف على كناية الاسناد قول زباد الأعجم

ان الساحة والروء والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فترك التصريح بذلك والتصريح به أن يقول

الشاملة للذكر والأنثى وتفسير أيضا بالرغبة في المحافظة على دفع ما يوجب به الانسان وعلى ما عرف على الاقران وهذا قريب مما قبله (قوله  
في قبة ضربت على ابن الحشرج) في فعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذا أثبت  
الأمر في مكان الرجل وحده فقد أثبت (قوله فانه) أي الشاعر وهذا لكون البيت المذكور مثالا للكتابة المطلوب بها النسبة  
(قوله أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله أي ثبوتها له)  
هو بالنسب تفسير للاختصاص وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن في عبارة المصنف  
قلبا وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله باختصاصه بها) أي ثبوتها له

فانه حين أراد أن لا يصرح بانثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قبة تنبيهها بذلك على أن محلها ذوقية وجعلها مضروبة عليه لوجود ذوى ثياب في الدنيا كثيرين فأثبت انثبات الصفات لذلك كورة له بطريق الكناية

(قوله بأن يقول الخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها وقوله انه أي ابن الحشرج وقوله مختص بها أي بهذه الأوصاف الثلاثة (قوله عطفاً على أن يقول) أي فإني ترك التصريح بالمصير بذلك القول ونحوه (قوله عطفاً على أنه مختص) أي فإني حينئذ بأن يقول انه مختص أو يقول نحوه أي نحو أنه مختص بها من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كإضافتها له إضافة بتقدير اللام نحو ثبتت ساحة ابن الحشرج لان (٢٦٠) إضافتها له تفيد كونها ثابتة له وبأسنادها إليه في ضمن الفعل نحو سميح ابن الحشرج وكسبتها إليه نسبة تشبه الإضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت الساحة لابن الحشرج أو الساحة لآل الحشرج حاصله وبأسنادها إليه على أنها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح يكون لأم وكذا يقال في الندى والروء (قوله وبه يرف) أي وبما ذكر من الأمثلة يرف أنه ليس المراد بالاختصاص المسبر به في كلامهم وهنا أي في هذا القسم الحصر بل المراد به الثبوت للوصف سواء كان على وجه الحصر أم لا وقوله وبه يرف الخ استدلال على ما قدمه من أنه ليس الزاد بالاختصاص في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله ومال إلى الكناية) أي ان الشارح بما لا يحتمل أنه

(بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفاً على أن يقول أو منصوب عطفاً على أنه مختص بها مثل أن يقول ثبتت ساحة ابن الحشرج أو الساحة لابن الحشرج أو سميح ابن الحشرج أو حصلت الساحة له أو ابن الحشرج سمح كذا في الافتتاح وبه يرف أن ليس المراد بالاختصاص هنا الحصر (إلى الكناية) أي ترك التصريح ومال إلى الكناية (بأن جعلها) أي تلك الصفات (في قبة) تنبيهاً على أن محلها ذوقية وهي تكون فوق الخيعة يتخللها الرؤساء (مضروبة عليه) أي على ابن الحشرج فأثبت انثبات الصفات لذلك كورة له بالفظ الدال على هذا الاختصاص ويحصل ذلك التصريح أو آتي به (بأن يقول) اذن ابن الحشرج (مختص) بهذه الصفات (أو) يقول (نحوه) أي نحو مختص بما يفيد مجرد الثبوت كما تقدم أن المراد بالاختصاص هنا الثبوت لا الحصر فتقوله نحوه على هذا منصوب عطفاً على معمول يقول كما قررناه ويحتمل أن يكون مجرور عطفاً على مدخول الباء أي يحصل ذلك بقوله مختص ونحو ذلك القول ونحو لفظ الاختصاص في هذا المعنى كل ما يفيد ثبوت النسبة للموصوف أما بإضافتها إليه مع الاخبار بمحصلها كأن يقول ساحة ابن الحشرج أو بنسبتها إليه نسبة تشبه الإضافة مع الاخبار بالحصول صكان يقول حصلت الساحة لابن الحشرج أو بأسنادها إليه على أنها خبر في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح أو نحو ذلك ونحو هذا يجري في الندى والروء وبه الأمثلة التي ليس فيها دلالة على الحصر يعلم أن مرادهم بالاختصاص المثل له في الافتتاح الثبوت للموصوف لا الحصر وقد تقدم وجه التعبير به عن مجرد الثبوت (إلى الكناية) يحتمل أن يتعلق بترك مضمناً معنى التجاوز وما يشبهه بقوله ترك التصريح دالاً على أنه مال إلى الكناية وحصلت تلك الكناية في المدلول إليها (بأن جعلها) أي جعل تلك الصفات لابن الحشرج حاصله وواقعة (في قبة مضروبة عليه) أي مضروبة على ابن الحشرج والقبه مأوى يشبه الخيعة لأنه فوقها في العظم والاتساع ووجه دلالة ثباتها في القبة على ثبوتها لابن الحشرج أنه لما جعل طرف حصولها قبة ابن الحشرج ومعلوم أن تلك الصفات لا تغلو من محل تقوم به في تلك القبة وهي صالحة لأصحاب القبة الحائز لها والأمل عدم مشاركة سواها في تلك هو مختص بها أي ثابتة له دون غيره إلى أن جعلها في قبة مضروبة عليه فأظهر باختصاص القبة للضروبة عليه بالساحة ليفهم منه اختصاصه بالساحة لانه اذا اخص بالساحة لزم أن يختص

إشارة إلى أن ترك في كلام الصنف مضمناً معنى مال فيكون الطع في كلام الشارح تفسيراً أي ترك التصريح ومال لانه عندنا إلى الكناية ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول للصنف إلى الكناية متعلق بمحذوف عطفاً على قوله ترك التصريح (قوله في قبة) أي حاصله وواقعة (قوله تنبيهاً) علة ترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميله للكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح أي لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو للممدوح ذوقية وأنه من الرؤساء (قوله وهي تكون الخ) أي والقبه مأوى يشبه الخيعة لأنها تكون فوق الخيعة في العظم والاتساع وهي التي تسمى الآن بالسيوان (قوله فأثبت) أي الشاعر يجعل الصفات في قبة مضروبة على الممدوح إثباتاً لها والحاصل أن للصرح به نسبة الصفات لقبه حيث جعلت فيها وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بنسبها ولا يصلح أن يكون ذلك الثبوت هو القبة فعين أن يكون هو القبة عليه القبة لاصحيتها لها وعدم مشاركة غيره

ونظيره قولهم الجديين ثوبيه والكرم بين برديه قال السكاكي وقد بين هنا من قسم زبط طويل نجداه وليس بذلك قطويل نجداه  
باسناد الطويل الى النجد تصريح باثبات الطول للنجاد كاتر في مقام طول القامة كما صرح من مباديات النجد  
زيد بالاضافة كان ذلك تصريحاً باثبات الطول لا زبطاً بل وكقول الآخر

والجد يدعو ابن آدم لجيده \* عقد مساعي ابن العميد نظامه

فانه شبه الجدي بانسان بدعي الجبال في ميل النفوس اليه واثبت له جدياً على سبيل الاستعارة التخييلية ثم اثبت لجيده عقداً ترشيعاً  
له في تلك الصفة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة الصفات وثبوتها له فيها هو للكنية عنه (٣٦٩) (قوله لانه اذا اثبت الامر) أي الذي

لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله  
فقد اثبت له) أي لاستحالة  
قيام ذلك الامر بنفسه  
وجوب قيامه بمحل ولا يصح  
أن يكون قائماً بمحل الرجل

لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له (ونحوه) أي مثل البيت للذكر في كون الكناية  
نسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيها محيطاً به ويشتمل عليه (قولهم الجديين ثوبيه والكرم بين  
برديه) حيث يصرح بثبوت الجود والكرم له بل كى عن ذلك بكونهما بين برديه و ثوبيه فان  
قلت هنا قسم رابع وهو أن يكون للطلوب باصفة ونسبة مما كقولنا كثر الراد في ساحة زيد

وحيزه فيعين ايمانه للرجل  
لان الاصل عدم مشاركة  
الغير لذلك الرجل في مكانه  
وحيزه (قوله بأن تجعل)  
أي بسبب جعل الصفة  
وقوله فيها محيطاً به أي  
بالموصوف فيقتل من ذلك  
لائبها للموصوف (قوله  
الجديين ثوبيه والكرم بين  
برديه) الجهد الشرف

الصفة كان ذلك دليلاً على أنه موصوفاً وأنه هو الذي قامت به الاستحالة قيامها بنفسها في إثباتها في قوة  
ففيه على أن صاحبها أو موصوفها هو ذو الصفة لأن كون الشيء في حيز الإنسان مع صلاحيته له والأصل  
عدم مساوئه فيبادر من أن ذلك الشيء مملو حصل في حيزه قاله ساحة والندى وللرودة أو صاف صرح بها  
فأطلب من ذاتها وإنما طلبت نسبتها أي ثبوتها لمن كانت له وقد كفي بثبوتها في الصفة على ما قررنا من  
ثبوتها للموصوف فهذه كناية مطلوب بها النسبة أي الثبوت لصاحبها (ونحوه) أي ومثل البيت  
للكور في كونه كناية طلبت بها النسبة أي اثبات الصفة للموصوف بسبب ايقاع تلك النسبة فيها  
يحيط بالموصوف ويشتمل عليه في الجملة فيقتل من ذلك الاثبات الى الاثبات للموصوف على ما قررنا في  
البيت (قولهم) في مدح ما (الجديين ثوبيه والكرم بين برديه) الجود والكرم معروفان والثوبان  
والبردان متعاربان وناسخا بالنظر الى أن الثوب في اللبوس تعدده وهما على تقدير لضاف أي  
بين أجزاء الثوبين والبرد بين وأما قرناء كذلك لان الشخص حل في بينة أجزاء البردين والثوبين لان

والكرم صفة ينشأ عنها  
بذل اللال عن طيب نفس  
والثوبان والبردان متعاربان  
وناسخا بالنظر الى أن  
الثوب في اللبوس تعدده  
وهما على تقدير لضاف  
أي بين أجزاء برديه وثوبيه  
وأما بقدر ذلك لان الشخص  
للمدح حل في بينة  
أجزاء البردين والثوبين لان

قوته وهو قريب من المجاز الاستنادي ولك أن تقول كل كناية عن وصف كناية عن نسبة ذلك اذا  
قلت طول النجد فعندها طال نجداه فأثبت الطول لنجداه وأما زبطاً بانه لنفسه وإعلم أن قول المصنف  
اختصاص ابن الحشر جرح بهذه الصفات هو الصواب وهو عكس عبارة السكاكي حيث سماه اختصاص  
الصفة بالموصوف ونسبه الطبى والصواب الاول فان المقصود أن الساحة ليست لتسير ابن الحشر جرح  
لأنه ليس لتسيرها فالطبي و بنى قسم عكس هذا ليدرك السكاكي وهو اختصاص للموصوف بالصفة  
أي لم يجاوز للموصوف حقيقة هذا النوع الى وصف آخر كقوله

أضحت يمينك من جدومسورة \* لا بل يمينك عنها مسورة المودود

كذا قال وهو على العكس وإنما انعكس عليه في الاول فانعكس في الثاني والصواب أن يسمى كلامن  
القسمين باسم الآخر ونحو قول الشاعر الذي ذكر قولهم الجديين ثوبيه والكرم بين برديه أي لا يجاوزهما

كل منهما محيطاً به أو بضمه على وجه الاشتغال (قوله حيث يصرح) أي وأما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت في كون الكناية  
نسبة الصفة للموصوف لانه يصرح بثبوت الجود والكرم للمدح بحيث يقال ثبت للكرم والجهد له أو ما يختصان به بل كنى الخ  
فالخفية في كلامه لتبسيط (قوله بل كنى عن ذلك) أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبيه أي لآن من المعلوم أن حصول الكرم  
والجهد فيما بين الثوبين لا يلحق عن موصوف بهما لك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين للثوبين فأثبت الثبوت  
للموصوف بطريق الكناية والكرم والجهد مذكوران فلا يظن بان وأما طلب ثبوتها لموصوفها فكانت الكناية هنا ما طلب بها  
النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقاً وهي ثلاثة أقسام وقوله هنا أي في الكناية (قوله كثر الراد في ساحة  
زيد) الساحة هي الفسحة التي بين ميوت النجار وقدام بابها وللال للذكر كناية عن للضيافة واثباتها لزبطاً بالاثبات فلان لم نثبت

لاستعارة ثم خص مساعي ابن العميد بأنها نظامه فنه بذلك على اعتنا خاصة بتبيينه بذلك على محبت وحده وبما على اختصاصه به ونبه بدعا الجهد بأن يدوم لجيده ذلك القدر على طلبه دوام بقا ابن العميد وبذلك على اختصاصه به وكقول أبي نواس

لما جازوه جود ولا حبل دونه • ولكن يصيرا لجود حيث يصير

فانه كفى عن جميع الجود بأن نكره ونفي أن يجوز عدمه ويحل دونه فيكون متوزعا يقوم شئ بهنا وشئ بهنا وعن إثباته بخصمه بمحبته بعد ترميقه باللام التي تفيد العموم ونظيره قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم هذا قول السكاكي وقيل كفى بالشر الاول عن انصافه بالجود والثاني عن لزوم الجوده ويحتمل وبها آخر وهو أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به وعدم الاقتصار على أحدهما للتأكيد والتقرير وذكرهما على الترتيب المذكور لان الاولى بوحاطة بخلاف الثانية وكقولهم مثلك لا يخل قال الزمخشري نفى البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته فقصوا للبانة في ذلك فسلخوا به طريق الكناية لانهم اذا نفوه عن بسد مسده وعن هو على أخص أوصافه (٣٦٢) قد نفوه عنه ونظيره قولك للرب في العرب لا تخفر الدم فانه بلغ من

قولك أنت لا تخفرونيه  
قولهم أيقنت لمانه وبانت  
أثره يريدون إيقاعه  
وبلوه وعليه قوله تعالى  
ليس كمثل شيء على أحد  
الوحيين وهو أن لا يحتمل  
الكاف زائدة قبل وهذا  
غاية لنفي التشبيه اذ لو كان  
له مثل لكان كمثل شيء وهو  
ذاته تعالى فلما قال ليس  
كمثل دل على أنه ليس له مثل  
وأورد أنه يلزم منه نفيه  
تعالى لانه مثل مثله ورد  
بمع أنه تعالى مثل مثله  
لان صدق ذلك موقوف  
على نبوت مثله تعالى عن  
ذلك وقول الشنفرى  
الزردى في وصف امرأة  
بالفة  
بيت منجنا من اللوم بيتها  
بها اذا بيوت باللامه مات

قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنيان احياءا للطلاب بها نفس الصفة

كلا منهما محيط بكل أوجه على وجه الاشتغال ويحتمل على بديان يبقى على ظاهره بأن يقدر أن نوبا  
سترطر قائمه من غير إحاطة والآخر ستر الطرف الآخر والحجب في مثل ذلك سهل وانما كان هذا نحو  
ما تقدم لان هنا أيضا أراد بدليل خطابه أن يثبت الجود والكرم للاح فترك التصريح بذلك كفى عنه  
بجعل نبوتها حاصل في بيته الثوبين لانه معلوم أن حصول الجود والكرم فيما بين الثوبين لا يخلو عن  
موصوف هنالك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين للثوبين فأذا كثرت اللوصوف  
بطريق الكناية والكرم والجيد مذكوران فلا يطلبان وانما يطلب نبوتهما لموصوفهما فكانت  
الكناية هنا ما يطلب بها النسبة على ما تقدم وما يتوهم أن هذا المثال من معنى طلب الصفة كما في قوله طويل  
نجد لان في كل منهما إثباتا لمفردا لما أضيف للموصوف فان الجود وقع في بيئية مضافة لما أضيف  
للموصوف والطول أثبت للنجد للضاف للموصوف وذلك أن في هذا المثال يعلم أنه ليس من معنى طلب  
الصفة وذلك لوجوب أحدهما ما أثرنا اليه من أن الصفة هنا هي الجود مثلا ذكرت وكفى بنسبتها  
للموقع عن نسبتها للموصوف والصفة هنالك وهو طول القائمة لم يصرح بها وإنما صرح بما يستلزمها  
فيل وفي المثال نظر لانه لا يقال كرم برده كما يقال طال نجاهه ليعلم منه كرم نفسه كما يفهم طول قائمته  
اذ لا تحقق لكرم البرد ولا مناسبة بينه وبين كرم النفس كأن طول النجد تحققوا له مناسبة وزوم لطول  
القائمة والمصنف أطلق هنا القسم والسكاكي قسمه على قسمين كما فعل فيما سبق الا أنه سها ما فيما  
سبق قريبا وبعبدا وهنا سها ما لطيفا وألف قيل وقيت كناية استنبطها الزمخشري وهي  
أن يمدح على جهة مناهة على خلاف الظاهر فيأخذ الحلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة  
أو المجاز وهذه في الحقيقة من نوع الإيحاء فلو سألني أن يكون من الاستعارة كما التعليل كما تقدم  
في قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه قيل وقد يظن أن من

قانه بنفي اللوم عن بيتها على اتقاء أنواع الفجور عنه وبعلى براتها منها وقال بيت دون يظل لزوم اختصاص  
اليل بالفواحش هنا على ما رواه الشيخ عبدالقاهر والسكاكي وفي الاغانى الكبير يحمل نجدة وقد يظن أن هنا قسما رابعا وهو أن يكون

كثرة الرماز يد ولما أضيف لضميره كما في قول نجاه حتى تكون النسبة معلومة وانما أثبتناها في ساحتها ليقول من ذلك أن ثبوتها  
له وأما الضيافة فلانا لم نصرح بها حتى يكون الطالب نفس النسبة بل كنيانها بكثره الرماز (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل  
كنيانتان الخ) حاصلة أنالان لم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معا بل كنيانان احدا ما يطلب بها النسبة وهي اثبات  
الكثر في الساحة والاخرى طلب بها نفس الضيافة وهي التصريح بكثره الرماز ليقول من ذلك أن ثبوتها  
مجمع الكنيانين قسما آخر اذ لا حصر في الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدث لنا كناية خاصة وهي التي يطلب بها الصفة والنسبة  
وغيرهما وهو اللوصوف فنقولنا كثر الرماز في ساحة العالم حيث دل الدليل كالشجرة على أن الرماز بالعالمز بدفتكون كثر الرماز كناية عن  
الصفة وهي الضيافة لاستزادها اياها وأثبتها في الساحة كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن اللوصوف على ما تقدم



المطلوب بالكتابة الوصف والنسبة مما كما قال بذكر الرماد في ساحة عمرو في الكناية عن أن عمرا مضاف وليس بذلك أدليس ما ذكر  
بكنائيه واحدة بل هو كنايةان أحدهما عن المضافية والثانية عن إثباته عمرو وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة للثبوت بطريق الكناية  
يجوز أن يكون مكنيا عنه أيضا كافي هذا المثال ونحوه بت (٣٦٣) الشئ الذي للتقدم فإن حلول البيت يحتاج

من اليوم كناية عن نسبة  
الفة الى صاحبه والتبجاة  
من اليوم كناية عن الفة  
واعلم أن الوصف في  
القسم الثاني والثالث قد  
يكون مذ كورا كما مر  
وقد يكون غير مذ كور

في الكناية بالصفة عن  
الموصوف ( قوله وهي  
كثرة الرماد ) ضير وهي راجع  
لاحدها الى الة الة الة  
واحداه نفس الكناية  
( قوله يعني الثاني ) أي  
من أقسام الكناية وهو  
المطلوب به صفة والثالث  
هو المطلوب به نسبة صفة  
لموصوف ( قوله قد يكون  
غير مذ كور ) أي لالفاظ  
ولا تقديرا لان القدر في  
التركيب حيث كان  
يقتضيه كالمذ كور وإنما  
قال والوصف في هذين  
للاحتراز عن الموصوف في  
القسم الاول من أقسام  
الكناية فانه لا يتصور  
الا كونه غير مذ كور لانه  
نفس المطلوب بالكناية  
بخلاف القسم الثاني  
والثالث من أقسام الكناية  
فان الموصوف فيها قد  
يذكر وقد لا يذكر فمثال  
ذكره في القسم الاول من  
هذين القسمين وهو المطلوب

وهي كثرة الرماد كناية عن المضافية والثانية المطلوب بها نسبة المضافية الى زيد وهو جعلها في ساحة  
ليفيد إثباته ( والوصوف في هذين القسمين ) يعني الثاني والثالث ( فديكون ) مذ كورا كما مر  
وقد يكون ( غير مذ كور

وهو طول التجاد وإثباته أغنى عن طلب ثبوت الصفة التي ناب هو عنه فصار للمطلوب نفسها لا ثبوتها  
والآخر وهو يرجع الى صورة التركيب وما لهذا أن الطول في طول التجاد صرح بإثباته للتجاد  
فصار حكما عليه وصفه وهو قائم مقام طول القامة ولما أضيف التجاد الى الوصف فهمته للراد  
بسرعة وهو طول القامة لا سلم بأن من طال تجاده فقد طالت قامته والثبوت أغنى عنه الثبوت لما  
أضيف للوصوف لقيامه مقام المطلوب فكان الثبوت صرح به فلا يطلب الانفس الصفة والمجد لم يعمل  
صفة للثبوت وإنما جعل واقفا بين أجزاءه وإذا لم يكن وصفه لم يقدماضته كون المجد ثابتا لصاحبه  
للايسر له افادة تكون كالصريح فتكون الكناية لمطلوب الصفة لوجود الثبوت ضرورة أن الثبوت  
لم يعمل للثبوت فضلا عن كونه كالصريح بثبوت المجد لضاف اليه الذي هو الوصف فكانت الكناية  
لمطلوب الثبوت التي هي النسبة لم تقول ما جددت به أمكن استوائهما على أن استأثر طول التجاد بطول  
القامة واضمح واستأثر بمجادة الثوب بمجادة صاحب غير واضح فلا تصح الكناية به والوجه الاول أوضح  
فليتأمل فان قيل ههنا قسم رابع لم يطلب به الصفة فقط ولا النسبة فقط بل طلب به الصفة والنسبة  
وما وذلك كقولنا كثرة الرماد في ساحة زيد كناية عن المضافية وإثباتها أما الإثبات فلانا لم ثبت  
كثرة الرماد لزيد والاما أضيف اليه كافي طول تجاده حتى تكون النسبة معلومة وإنما أثبتناه في  
ساحته لينقل من ذلك الى ثبوتها وأما المضافية فلانا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة  
بل كنيئنا عنها بكثرة الرماد قلنا ليست هذه كناية واحدة بل هي كنايةان أحدهما لمطلوبها النسبة وهي  
إثبات الكثرة في الساحة والاخرى لمطلوب بها نفس المضافية وهي التصريح بكثرة الرماد لينقل منها  
الى المضافية لاستأثرهما اداء على ما تقدم وان شئت أن تسمى المجموع قدما آخر فلا حرج في الاصطلاح  
ولو فتحنا ذلك الباب حدثت لنا خمسة وهي التي يطلب بها الصفة والنسبة وغيرها وهو للوصوف  
كقولنا كثر الرماد في ساحة العالم حيث يدل الدليل على أن الراد زيد فتكون كثرة الرماد كناية  
عن الصفة وهي للمضافية لاستأثرهما اياها وإثباتها في الساحة كناية عن ثبوتها للوصوف وذ كر  
العالم كناية عن للوصوف على ما تقدم نحريره في الكناية بالصفة عن للوصوف فاهم ( والوصوف  
في هذين القسمين ) يعني القسم الثاني من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة وقد تقدم  
تحقيقه والقسم الثالث وهو المطلوب به نسبة وقد تقدم بيانه أيضا وقد علم أن للوصوف في أول هذين  
القسمين هو للوصوف بالصفة المطلوبة والوصوف في ثانيهما هو للوصوف بالنسبة المطلوبة ( فديكون )  
ذلك للوصوف فيها ( غير مذ كور ) لالفاظ ولا تقديرا لان للتصريح في التركيب حيث يقتضيه  
الكناية قدما رابعا وهو أن يكون للتصريح بالكناية الوصف والنسبة مما كما قال بذكر الرماد في ساحة  
عمرو وقيل وليس ذلك كناية واحدة بل كنايةان أحدهما عن المضافية والثانية عن إثباته لعمرو  
ثم قال المصنف للوصوف في هذين أي الكناية الثانية والثالثة قد يكون مذ كورا كما سبق

بها صفة قولهم زيد بطول تجاده فالوصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره في الثاني وهو المطلوب بها نسبة قوله ان  
الساحة والرمدة البيت فان الموصوف بنسبة الساحة والرمدة اليه وهو ابن الحشر قد ذكر وأمثال عدم ذكره في المطلوب بها صفة  
والنسبة مذ كورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة اثنين لنسب اليه أي حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر وحينئذ فليكن كان

كما تقول في عرض من يؤذى المسلمين السلم من سلم المسلون من لسانه ويده أى ليس المؤذى مسلما وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين هدى للذين الذين يؤمنون بالغيب إذا فسر الغيب بالنسبة أى يؤمنون مع النبية عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم أى هدى للمؤمنين عن اخلاص للأؤمنين عن نفاق

المطلوب بهاصفة وكانت النسبة وجودة فلا بد من ذكر الموصوف له ظاهرا وتقديرا فذكره لظا كما في زيد كثير الماد وذ كره تقديرا كأن يقال كثير الماد في جواب (٢٦٤) هل زيد كريم وأما مثال عدم ذ كره والنسبة غير مذ كورة فوجود

كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين السلم من سلم المسلون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذ كور في الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة

كالمذ كور وأما قال الموصوف في هذين لان الموصوف في القسم الاول من أقسام الكناية هو نفس المطلوب بالكناية فلا يتصور الا كونه غير مذ كور بخلاف هذين فقد يذ كور وقد لا يذ كور في القسم الاول من هذين وهو المطلوب صفة قولهم كاتقدم زيد طوبى بل نحاده فالوصوف بهاصفة المطلوبة وهو زيد قد يذ كور ومثا ذ كره في الثاني وهو المطلوب به نسبة قولهم كاتقدم أيضا

ان السباحة والروءة والنسبة \* في غير خبر على ابن الخسرج فالوصوف بنسبة السباحة والروءة والنسبة وهو ابن الخسرج قد ذ كره وأما مثال عدم ذ كره في المطلوب به صفة والنسبة مذ كورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لتبرمسوب اليه أى حكم على غير محكوم عليه مفلوظ أو مقدر فالمفلوظ كقولك زيد كثير الماد والمقدر كأن يقال ما ذ هل هو كريم أم لا يقال كثير الماد فكونه مذ كورا لفظا أو تقديرا لا إشكال فيه وكونه غير مذ كور أصلا ممتنع نعم مثال عدم ذ كره والنسبة اليه غير مذ كورة أيضا موجود كقولك كثير الماد في هذه السباحة فان كثرة الرماد كناية مطلب بهاصفة هي الضيافية وإيقاع الكثرة في السباحة كناية عن ثبوت للضيافية لأصحاب السباحة ولم يذ كره ولهذا يقال عدم ذ كره في القسم الثالث من الاقسام وهو الثاني من هذه أعنى المطلوب بالنسبة وقد كرت الصفة فيجوز وجوده بدون الثاني أعنى المطلوب به صفة لصحة وجود الصفة تأنوية بلانسية أى حكم على أمر وذلك (كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين) أى كما يقال في التمرىض بمن يؤذى المسلمين (السلم) هو (من سلم المسلون من لسانه ويده) فان هذا كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى ولو ذ كره لم توجد فيه الكناية عن الصفة لذ كرها وهي الاسلام فالكناية عن النسبة مع عدم ذ كره للموصوف لا تستلزم الكناية عن الصفة كما في المثال لوجودها والنسبة هنا نفي الصفة لا ثبوتها لانه يمكن عن النسبة لصفة مطلقا أعنى ثبوتية كانت أو سلبية وهي هنا سلبية اذ هي سلب الاسلام عن المؤذى ووجه الكناية أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا باتفتاه عن المؤذى وسيا في وجه تسمية هذه عرضية والعرض بضم

وقد يكون غير مذ كور كما تقول في عرض من يؤذى المسلمين السلم من سلم المسلون من لسانه ويده فانه كناية عن كون المؤذى ليس مسلما وليس المراد اثبات وصف للموصوف المذ كور وهو المؤمن بل المراد نفي وصف عن مقابله وهو للمؤذى وقد يقال ههنا ذ كره للمؤذى لأفاده لازم لا ذ كره للمؤذى لأفاده لازم وقد يكون غير مذ كور في جميع أنواعه والقصد بهذا أى بقوله وأما القسم الاول الخ تغيير كلام المصنف فان ظاهره انه

كقولك كثر الرماد في هذه السباحة فان كثرة الرماد كناية عن صفة الضيافية وإيقاع الكثرة في السباحة كناية عن ثبوت للضيافية لأصحاب السباحة وهو لم يذ كره (قوله كما يقال) الاول كقولك عليه الصلاة والسلام لانه حديث كما في البحارى وقوله في عرض من يؤذى العرض بالضم السباحة والجانب والمراد به هنا التمرىض أى في التمرىض بمن يؤذى المسلمين (قوله كما يقال) مثال لقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المسكت عنها هنا نفي الصفة لا ثبوتها لان نسبة الصفة يمكن عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهي هنا سلبية اذ هي سلب الاسلام عن المؤذى (قوله

عن نفي صفة الاسلام) الاضافتين وقوله وهو أى المؤذى غير مذ كور في الكلام ووجه الكناية

هنا أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا باتفتاه عن المؤذى فأطلق للزوم وأرى هذا لازم (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين الاخيرين وهو الثاني في المتن وليس المراد التقسيم الاول من الاقسام الثلاثة المذكور في المتن كما نوهم وهذا مقابله لحذف أى ما كون القسم الثاني من هذين القسمين تارة يكون للموصوف فيمنذ كورا تارة يكون غير مذ كور فظاهر في جميع أنواعه وأما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذ كورا وتارة غير مذ كور في جميع أنواعه والقصد بهذا أى بقوله وأما القسم الاول الخ تغيير كلام المصنف فان ظاهره انه

وتحكون

وقال السكاكي الكناية متفاوت الى مرض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة (٣٦٥) فان كانت مرئية فلا تنسب ان تسمى

مرضاً والا فان كان بينها

وبين السككي عنه مسافة

متباعدة لكثرة الوسائط

كان كثير الرماد وأشباهه

اذا كان للطلب بها صفة

تارة يكون للوصف

مذكوراً وتارة يكون غير

مذكور سواء صرح بالنسبة

أم لا مع أنه متى صرح

بالنسبة فلا بد من ذكر

الوصف فيقيد كلام

المصنف بالنسبة للقسم

الاول بما إذا لم يصرح بالنسبة

(قوله) وتكون النسبة

مصرحاً بها أي والحال

أن النسبة للطلب بها

الصفة مصرح بها وهذا

أشارت الى قسم القسم الثاني

لا الى جملة القسم الثاني

(قوله) أي من جانب وتاجية

أي ولا كان المعنى للعرض

بمنظور له من ناحية

التي يستعمل فيه اللفظ

فيل لفظ المستعمل في ذلك

للمرض (قوله)

تفاوت أي تنوع (قوله)

إشارة عطف مرادف

لان الرمز والاشارة شيء

واحد وجبت فالانواع

أربعة لاختصة (قوله)

وأشكال أي من التلويح

والرمز والإيماء (قوله)

هو أي ما ذكر من المرض

وأشكاله أهم من الكناية

لان هذه الامور لا تنخص

بالكناية لان المرض

وتكون النسبة مصرحاً بها فلا ينبغي أن الوصف بها يكون مذكوراً لاعتناء لفظاً وتقديره واوله في

عرض من يؤذي معناه في المرض به يقال نظرت اليه من عرض بالفم أي من جانب وتاجية قال

(السكاكي الكناية متفاوت الى مرض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) وأما قول تفاوت ولم يقل

تنقسم لان التبريض وأمثاله قد كرر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح الفتح

العين وسكون الراء ورمزاً صحت الراء أيضاً هو الجانب يقال نظرت اليه من عرض أي من جانب

وتاجية ومنه الحديث الشريف مثلت لي الجنة في عرض هذا الحائط أي في جانبه وناحيته والراء

بهنا التبريض أي الاشارة الى جانبه وللعرض بهناس أي أنه هو وذو خصوص لامطابق للؤذي بل

في الاسلام عن مطلق للؤذي يمكن عنه وأما المرض به فهو شخص معين وبأنه الآن تحقيق ذلك

فقد بين هذا التبريض أن القسم الاول من هذين القسمين اللذين أشار إليهما المصنف وهو الثاني من

الاقسام الثلاثة أعني للطلب بها صفة لا يتصور فيه حذف للوصف مع التصريح بالنسبة الى الحكم

وأما يتصور فيه ذلك مطلقاً ولذلك كان حذفه مع طلب الصفة مستلزماً لحذفه مع طلب النسبة لعدم

امكان التصريح بالنسبة مع حذف للنسب اليه أي المحكوم عليه ولا يتم من حذفه مع طلب

النسبة حذفه مع طلب الصفة لصحة وجود الصفة للجنوبة مع حذف للوصف بالنسبة فلا

تذكر فتطلب بالكناية كما في لئال للقول في عرض من يؤذي السامعين فليهم ثم أشار الى

تنوع السكاكي للكناية قوله (قال السكاكي الكناية متفاوت) أي تنوع (الى مرض و)

الى (تلويح و) الى (إشارة وإيماء) أي متفاوت الى ما يسمى بهذه التسمي واختلف في وجه

عدوله من أن يقال تنقسم الى قوله تفاوت ف قيل إنما عبر بالتفاوت دون الانقسام لان هذه الامور

لا تنخص بالكناية لان التبريض مثلاً يكون كناية ومجازاً كما يأتي والتلويح والرمز والاشارة يطلق

كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً ولغة فاعبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا تخرج عن

الكناية اذا قسم الشيء أخص منه ونظر في هذا برهين أحدهما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون

أخص منه لصحة أن يكون بعض الاقسام أوكلاً بينها وبين الانقسام محمول من وجه كما تنضم في تقسيم

أن للؤذي ليس مسلماً أن يكون للمسلم من سلم الناس منه قلنا إنما يلزم من كون للؤذي ليس مسلماً أن

من سلم الناس منه مسلم و فرق بين قولنا من سلم الناس منه وسلم قولنا كل المسلم من سلم الناس

منه واعلم أن المصنف يصرح بأن هذه الكناية من القسم الثاني أعم من الثالث لكن ظاهر كلام

السكاكي أنهما من الثالث وللاطلب بها نسبة سلبية كما ذكرناه ص (السكاكي الكناية متفاوت

الخ) ش قسم السكاكي الكناية الى خمسة أقسام تريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة قال الشيرازي

أما قال تفاوت ولم يقل تنقسم لان التبريض وأمثاله ما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو

أعم وفيه نظر لان انقسام الشيء الى أقسام بعضها أعم من القسم لا يمنع بتقدير أن يكون المراد تقسيم

ذلك الشيء بقيد كونه أخص من حقيقته الى أخص من تلك الاقسام كما تقسم الحيوان الى أبيض

وأسود أي أبيض وأسود بقيد الحيوانية ولله انما عدل عن تنقسم الى تفاوت وإشارة الى أن رب

هذه الاقسام في الكناية متفاوتة في القوة والضعف وقد أشار الزمخشري في قوله تعالى ولا جناح عليك

فياخرتم به من خطبة النداء الى الفرق بين الكناية والتبريض بأن الكناية أن يذكر الشيء بغير

لفظه للموضوع له والتبريض بأن يذكر شيئاً يدل على شيء لم يذكر كما يقول المحتاج للحاجح الى المعين

لان سلم عليك وإنيك قالوا \* وحسبك بالتسليم معنى تقاضياً \*

(٣٦٤) مروج التلويح والرمز والاشارة يطلق كل منهما على معنى غير الكناية اصطلاحاً

ولغة فاعبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذا قسم الشيء أخص منه (قوله) كذا في شرح الفتح أي المراد

فالتناسب أن يسمى ثلوي جان التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد والا لأن كان فيها نوع خفاء فالتناسب أن يسمى رمزاً لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الحفية قال :

ورمز إلى تخافتن منها \* من غير أن تبدي هناك كلامها

(قوله وفيه نظر) أي من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت إلى أن تصبح بضمينه معنى الانقسام فعدد الأمر إلى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أحص منه لمحة أن يكون بعض الأقسام أوسع منها وبين القسم عموم من وجه كما سمر في قسم الأيض إلى حيوان وغيره والحال أن بين الحيوان والأيض عموم من وجه لصدقهما في الحيوان الأيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدم (٣٦٦) واختصاص الأيض بنحو الماعز وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشيء

وفي نظر والأقرب أنه قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها

الأيض إلى الحيوان وغيره وقدم أن الحيوان ينمو بين الأيض عموم من وجه لصدقهما في الحيوان الأيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدم واختصاص الأيض بنحو الماعز وكذلك غيره وهذا الرد لا يلحق من صف أن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا حص وهذا هو الأصل وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم مع أن وجود العموم من وجه في الأقسام يعتبر مطلقاً مبدوقاً لا قبل والآخر أن تعدية التفاوت إلى أن يصبح بضمينه معنى الانقسام فعدد الأمر إلى الانقسام فإن كان ذلك يقتضي خصوص الانقسام ففرض عنه التفاوت بضمينه معناه وقيل إنما عبر بالتفاوت لأن الأقسام تتباين وذلك أصلها وهذه الأشياء يجوز أن تتداخل فتصدق في صورة واحدة أو اثنين منها باعتبار مختلف لجواز أن يعبر عن اللازم بالترتيب فيكون كناية ومع ذلك تكون بالنسبة إلى سامع يفهم بالسباق ترتيباً أو بالنسبة إلى آخر رمزاً لحاء الألف ولم يفهم المرص به بالسباق وبالنسبة إلى آخر تلويحاً لهم كثره الوسائط كما تقدم في عرض القفا بالنسبة للأطباء وبالنسبة لآخر إجماعاً ومشاركة لعدم توسيع الموازن مع ظهور الزوم في غير التفاوت فراراً أن يفهم بالأقسام تتباين هذه الأقسام بحيث لا يصدق بعضها على بعض في صورة واحدة ويكون اختلافه بالاعتبار كذا ذكره لأن ذلك هو أصل الأقسام فلما كان ما يتداخل بالصدق في صورة واحدة ويكون اختلافه بالاعتبار كذا ذكره لأن ذلك هو أصل الأقسام أقساماً لأن الأقسام تتباين أي أن لا تصادق في صورة واحدة عبر بالتفاوت وهذا التوجيه الأول على تقدير تمامها إنما يفيد أن وجه العدول من التمييز بالأقسام وأما وجه التمييز بخصوص التفاوت للشر بالاختلاف في الترتيب المتساوي في شيء يفهم فلم يظهر بعد على أن هذا التوجيه الثاني يقال فيه أن الأوجه الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف يكفي اعتبارها في كونها أقساماً متباينة لأن صدق كل منهما في تلك الصورة أعماها باعتبار يخالف به الآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وإن اعتبر غير ذلك لصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق

قال الوالد المتعريض في أن قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى الشيء الآخر المقصود وقسم لا يراد معناه الحقيقي بل ضرب مثلاً للشيء الذي هو مقصود التمييز فيكون من مجاز التحليل ومنه قول

أعم منه فلا ضرر حيثئذ في التمييز بتقسيمه ولا نسلم أنه يقتضي أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت أنه يجب أن يكون قسم الشيء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو مبني على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من التقسيم والمحققون على خلافه لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا حص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تتداخل) أي يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللازم باسم للزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون ترتيباً بالنظر لسامع يفهم أن الملائمة على ذلك التمييز بالسباق وقد يكون تلويحاً

بالنظر لسامع آخر أنهم كثره الوسائط ولم يفهم المرص به بالنسبة لسامع آخر يعني عليه اللازم والمحال أنها أقسام اعتبارية يختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لأنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فصل السكاكي عن التمييز بتقسيمه لا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها (قوله وتختلف) عطف على تتداخل من عطف السبب على السبب لأن دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أي للسميات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبدعنا كما فيقال للامثلة الشارح أن هذا الوجه الذي استقرت عليه أقسامه لا يصدق على أن هذا الوجه الذي استقر به قد يقال عليه أن الأوجه الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفي اعتبارها في كونها أقساماً

(والتناسب)

متباينة لان صدق كل منها في صورة الاجماع للذكورة اما هو باعتبار يخالف به الآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يدخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية (٣٦٧) أوجه الاختلاف لم يصدق

التفاوت أيضا فقل الأولى أن يقال انما عبر السكاكي بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الأقسام وان استوتبت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي أنه يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها ما يفوقهم ثم لما ذكره التتالي وقد تقدم في أنواع الكناية ما يقتضي مناسبة كل من التتالي لمقصود لا يخفى أنه هو عمل استعمال الكلام من القرائن والسياق ويحتمل أن يقال التعريض هو أن يقال بالكلام إلى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود فاستعمال الكلام فيها يفهم المقصود من غير أن اللفظ مستعمل في ذلك المقصود هو التعريض يقال عرضت لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت متعنه ومعنى عرضت لفلان باللام أنك توصلت إلى نسبة شيء له بالتعريض الذي هو أفهم المقصود ومعنى عرضته به أنه التبيين ثم يضاهيه ويحتمل أن تكون اللام والياء لتقليل أي أوقفت التعريض لأجل فلان أو بسبب فلان أي أفهم المقصود بالاستعمال اللفظ فيه والسبب في ذلك هو أن يقال فلان قال تعريض ما أخذ من التعريض الذي هو الجانب فإذا قلت قولاً له معنى وأنت تريد معنى آخر فكأنك أشرت بالكلام إلى جانب هو معناه الأصل وأنت تريد جانباً آخر وهو المقصود الذي أفهم بالقرائن والسياق وذلك كما تقدم في قولنا للسلم من سلم لسلمون من لسانه ويده فانه تعريض بأن هذا المؤذي المخصوص ليس به مذكور في التركيب وانما خص اسم التعريض بما لم يذكر فيه للوصوف وان كان يصدق على الكناية مطلقاً لأنه أطلق اللفظ الذي له جانب هو أصله وأريد به جانب آخر بخلاف أصله لان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه للوصوف أظهر فخص باسم التعريض الذي هو ارادة جانب آخر وقولنا فكأنك أشرت بادة التشبيه ولم نقل أنك أشرت بلا تشبيه للإعلاء إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذي هو الحسنى وانما يراد به ما شبه به وهو الحسنى وليس مراداً أنه يتم في ذكر للوصوف كان تعريضاً لمحة أن لا يذكر ويكون الكلام كناية كما في قوله للسلم من لا يؤذي كناية عن كون المؤذي في الجملة ليس بمسلم ولم يقصد تعريض بميم ولكن المراد التفرقة بينه وبين الكناية مع عموم اللفظ أي علة التشبيه لهذا وهذا هو الذي يعمل عليه الكلام وأنه هو المعتبر حتى سمي ثم للتبادر من ظاهر العبارة أن المعنى للعرض به وهو للدعي في تسمية الكناية تعريضاً هو المعنى عنه فقل هذا يكون التعريض في باب الكناية هو أن يكتفى عن معنى غير مذكور موصوفه ويظهر مما يأتي في قوله والتعريض قد يكون مجازاً أن التعريض في باب المجاز هو أن يبر عن اللازم بالضرورة فقل هذا يكون تفصيل التعريض إلى المجاز والكناية أن المعنى للعرض به انصح أن يراد مع الأصل كان ابراهيم صلى الله عليه وسلم بل فله كبيرهم هذا ولا يحتاج مع هذا إلى تكلف جواب ثم قال (وللتناسب

(والتناسب للعرضية التعريض) أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان للناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه

التفاوت أيضاً فقل انما عبر بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الأقسام وان استوتبت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في الجملة أي يفوق بعضها بعضاً في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدى الى التفاوت في الابنية لان الخطاب بها مختلف اذ يناسب بعضها الذي و بعضها الذي وما يكون خطاب الذي يفوق ما يكون خطاب الذي في الابنية وان كان كل منهما في مقامه بليفا ما بعد فليهم ثم لما ذكره التتالي وقد تقدم في أنواع الكناية ما يقتضي مناسبة كل من التتالي لمقصود لا يخفى أنه هو عمل استعمال الكلام من القرائن والسياق ويحتمل أن يقال التعريض هو أن يقال بالكلام إلى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود فاستعمال الكلام فيها يفهم المقصود من غير أن اللفظ مستعمل في ذلك المقصود هو التعريض يقال عرضت لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت متعنه ومعنى عرضت لفلان باللام أنك توصلت إلى نسبة شيء له بالتعريض الذي هو أفهم المقصود ومعنى عرضته به أنه التبيين ثم يضاهيه ويحتمل أن تكون اللام والياء لتقليل أي أوقفت التعريض لأجل فلان أو بسبب فلان أي أفهم المقصود بالاستعمال اللفظ فيه والسبب في ذلك هو أن يقال فلان قال تعريض ما أخذ من التعريض الذي هو الجانب فإذا قلت قولاً له معنى وأنت تريد معنى آخر فكأنك أشرت بالكلام إلى جانب هو معناه الأصل وأنت تريد جانباً آخر وهو المقصود الذي أفهم بالقرائن والسياق وذلك كما تقدم في قولنا للسلم من سلم لسلمون من لسانه ويده فانه تعريض بأن هذا المؤذي المخصوص ليس به مذكور في التركيب وانما خص اسم التعريض بما لم يذكر فيه للوصوف وان كان يصدق على الكناية مطلقاً لأنه أطلق اللفظ الذي له جانب هو أصله وأريد به جانب آخر بخلاف أصله لان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه للوصوف أظهر فخص باسم التعريض الذي هو ارادة جانب آخر وقولنا فكأنك أشرت بادة التشبيه ولم نقل أنك أشرت بلا تشبيه للإعلاء إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذي هو الحسنى وانما يراد به ما شبه به وهو الحسنى وليس مراداً أنه يتم في ذكر للوصوف كان تعريضاً لمحة أن لا يذكر ويكون الكلام كناية كما في قوله للسلم من لا يؤذي كناية عن كون المؤذي في الجملة ليس بمسلم ولم يقصد تعريض بميم ولكن المراد التفرقة بينه وبين الكناية مع عموم اللفظ أي علة التشبيه لهذا وهذا هو الذي يعمل عليه الكلام وأنه هو المعتبر حتى سمي ثم للتبادر من ظاهر العبارة أن المعنى للعرض به وهو للدعي في تسمية الكناية تعريضاً هو المعنى عنه فقل هذا يكون التعريض في باب الكناية هو أن يكتفى عن معنى غير مذكور موصوفه ويظهر مما يأتي في قوله والتعريض قد يكون مجازاً أن التعريض في باب المجاز هو أن يبر عن اللازم بالضرورة فقل هذا يكون تفصيل التعريض إلى المجاز والكناية أن المعنى للعرض به انصح أن يراد مع الأصل كان ابراهيم صلى الله عليه وسلم بل فله كبيرهم هذا ولا يحتاج مع هذا إلى تكلف جواب ثم قال (وللتناسب

لأنهم غير المؤذي وأردت في الإيعان عن المؤذي مطلقاً من غير قصد لرد مفعول (قوله لانه) أي التعريض وهذا لتقليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسباً لحاصله انما ما مناسب لوجود معنى التعريض فيها

(قوله امالة الكلام) أن توجيهه وقوله الى عرض الضم أي جانب واحدة وقوله يدل أي ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود وفيهم منه وذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقارئ كذا كتب بعضهم وقرر شيخنا الدودي أن قوله امالة الكلام الى عرض أي جانب وهو المعنى الكائن وقوله يدل أي ذلك العرض على المقصود وهو المعنى الذي للعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قوله تسلّم من سلم السلّمون من لسانه ويده معناه الصريح حصر الاسلام في غير للؤذي ويترجم منه نفي الاسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكائن والمقصود من السياق في الاسلام عن للؤذي للمعين كزيد وهذا هو العرض وليس اللفظ مستعملا فيه بل مستعمل في المعنى الكائن فالمعنى العرض به ليس حقيقيا لفظ ولا مجازيا ولا كناية واذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكناية العرضية غير التبريض الا أن الناس كإلحاشا كما قال السكاكي تسميتهما لوجود معناه فيها (قوله عرضت لفلان) أي ارتسكت التبريض لأجل اظهار حال فلان فإدام التعليل (قوله وبفلان) الباء للسببية أي عرضت بسبب اظهار حال فلان (قوله وأنت تعنيه) أي تعني فلانا وتقصد ما تقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا يقال وأنت تعنيه منه (قوله فكأنك أشرت إلحاشا) أي فكأنك لما قلت قولاه معنى أصلي وأردت معنى آخر وهو (٣٦٨) المعنى العرض به المقصود من سياق الكلام الذي هو حال فلان أشرت بالكلام

الى الجانب حتى وأردت به جانباً آخر وإنما عبر بقوله فكأنك لم يقل فقد أشرت إلحاشا

بأنه لا تنسب للإشارة الى أن الجانب هنا لإيراد أصله الذي هو المعنى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكناية للتحقيق أي إذا قلت قولاً وعنيته فلانا فقد أشرت تحفيظاً الى جانب وهو المعنى الأصلي الموضوع له اللفظ وأردت به جانباً آخر وهو المعنى للعرض به الذي قصد من سياق الكلام وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية عرضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية أي موقوفة لأجل موصوف غير مذكور لوجودها المعنى

في الجملع اذ كل كناية أطلق فيها اللفظ الذي له جانب هو معناه الأصلي وأريد به جانب آخر بخلاف أصله ويمكن الجواب (د) بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر لأنه أشير بالكلام لتبريد كور ولا مقدر فكان المطلق اسم التبريض الذي هو ارادة جازاً آخر عليه أنسب وإعرا أن التبريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لأن الحقيقة هو اللفظ المستعمل في معناه الأصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز ارادة الأصل والتبريض أن يفهم من اللفظ معنى السياق والقارئ من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً ولذلك يكون لفظ التبريض تارة حقيقة وتارة يكون مجاز وتارة يكون كناية فلا أول كما إذا قيل لست أنسلكم أنا بسوء فيه متنى الناس ويريد إقحام أن فلانا محموق لانه كان تكلم بسوء قبل لست أنسلكم أسودا في إلحاشا غير كاشفين الموقرة فما مقنوا ولا عيب عليهم تبريضاً من كان ساضراً أنه كشف عورته في إلحاشا فقط وعيب عليه بالكلام مجاز ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لأن المعنى المجازي والثالث كما إذا قلت للسلّمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم للسلّمون من لسانه غير مسلم ويقهم منه بطريق التبريض الذي هو الإقحام بالسياق أن فلانا ليس بعمل فإد كر على هذا من أن الكناية تكون تبريضاً معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ليوضح بمعنى آخر بالقارئ والسياق كما في هذا فان حصر الاسلام فيه من لا يؤذى من لازمه اتفاهه عن مطلق للؤذي فإذا استعمل هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فأن لم يكن ثم شخص معين أدى كان اللفظ للعرضية أي الكناية للسوقة لموصوف غير مذكور (التبريض والتبريض) أي والمناسبات الكناية غير

العين ليس يعلم قولهم ان الكتابة تكون تعريضا معناه ان اللفظ قد يستعمل في معنى يمكن عنه يلوح بمعنى آخر بالقرائن والسباق  
كان في هذا المثال فان حصر الاسلام فيمن لا يؤدي من لازمه انتفاءه عن مطابق للوذي فانما استعمال هذا اللفظ في هذا اللفظ كناية فان  
لم يكن ثم شخص معين أدى كان اللفظ كناية والاجاز أن يمرض هذا الشخص المعين أو غير مسلم بسبب المعنى اللفظ الذي استعمل فيه  
اللفظ وهو أن مطلق المؤذي غير مسلم (قوله بين اللفظ) أي الذي استعمل لفظه وبين المزمع أي الذي أطلق اللفظ عليه كناية وإنما  
فسرنا اللفظ والمزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكي لأن أصل الكلام له (قوله كان كثر الرمد) أي فان بين كثرة الرمد والمضيافة  
المستعملة هي فيها وسائط وهي كثرة الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الاسبطة (٣٣٩) وكثرة الاضياف (قوله وجبان

الكلب) أي فان بين جبن  
الكلب والمضيافة المستعمل  
هوفها وسائط وهي عدم  
جراءة الكلب وأنس الكلب  
بالنس وكثرة غخالطة  
الواردين وكثرة الاضياف  
(قوله ومزول الفصيل)

أي فان بين رال الفصيل  
والمضيافة المستعمل هو  
فيجواساته وهي عدم الجبن  
وكثرة شاريه وكثرة  
الاضيايف (قوله التلويح)  
أي اطلاق اسم التلويح  
عليها وتسميتها به (قوله لان  
التلويح الخ) علة لحنوف  
أي وإنما سميت الكتابة  
الكثيرة الوسايط كما ذكر

تلويحا لان التلويح في  
الاصل أن تشير إلى غيرك  
من بنياد وكثرة الوسايط  
بعبدة الادراك غالبا (قوله  
وللتناسب لغيرها) أي لغير  
الرضية (قوله ان قلت  
الوساطة) انفراد بقلتها أن  
لا تكون كثيرة وهذا  
صادق بانعدامها رأسا  
وبوجودها مع التلوة (قوله

(و) للناسب (لغيرها) أي لغير العرضية (ان كثرت الوساطة) بين اللفظ والمزوم كان كثير  
الرمد وجبان الكلب ومزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد (و)  
الناسب لغيرها (ان قلت) الوساطة (مع خفاء) في اللفظ كمرض القفا ومرض الوسادة  
(الرمز) لان الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الحفنة لان حقيقة الاشارة بالشفة  
أو الحاجب

كناية والاجاز أن يمرض هذا الشخص المعين أو غير مسلم بالمعنى اللفظ الذي استعمل فيه اللفظ وهو  
أن مطابق للمؤذي غير مسلم وإذا فهمت ما ذكر ظهر وجه قوله وللتناسب للرضية الترضية لان  
الرضية خلاف الترضية لكن للناسب أن تسمى به والا كان ذكر المناسبة خاتما فافهم (و) للناسب  
(لغيرها) أي لغير العرضية أن تسمى بسمية أخرى غير الترضية من التسمية السابقة (فان كثرت  
الوساطة) بين اللفظ الذي استعمل لفظه وبين المزوم الذي أطلق اللفظ عليه كناية فالناسب أن تسمى  
به تلك الكتابة (التلويح) وذلك كان كثرة الرمد المستعملة في المضيافة فان بينهما وسائط وهي كثرة  
الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الاسبطة وكثرة الاضياف وكان مزيل الفصيل المستعملة في المضيافة  
أيضا فان بينهما عدم الجبن وموت الأم واعطاهما المحل وكثرة طاعه وكثرة الاضياف وكان بين الكلب  
المستعمل في المضيافة أيضا فان بينهما عدم جراءة الكلب وأنس الكلب بالنس وكثرة غخالطة الواردين  
وكثرة الاضياف وانما سميت الكتابة الكثيرة الوسايط كما ذكر تلويحا لان التلويح في الأصل هو أن  
يشير إلى الشيء من بعد كثرة الوساطة بعبدة الادراك غالبا (وان قلت الوساطة) كما أخرى اذا انصدمت  
(مع خفاء) في اللفظ بين المستعمل فيه والاصل فالناسب أن تسمى به تلك الكتابة (الرمز) فلما  
الاول وهو ما قلت فيه الوساطة فكمرض الوسادة كناية عن البله اذ ليس بينه وبين البله الا عرض  
القفا وأما الثاني وهو ما انصدمت فيه أصلا فكمرض القفا بالبله اذ ليس بينهما واسطة عرفا وإنما  
سميت هذه رمزا لان الرمز أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الاشارة كالاشارة بالشفة أو الحاجب  
فانما أشار بهما غالبا عند قصد الاخفاء كما قال

رمزت الى مخافة من يطلعني من غير أن تبدي هناك كلامها

الرضية (ان كثرت الوساطة) بينها وبين المكتى عنه اطلاق اسم (التلويح) لان التلويح الاشارة لشيء معين  
بعد (وان قلت) أن الوساطة بين الكتابة والمكتى عنه (مع خفاء) أي نوع من الخفاء فالناسب لهما (الرمز)  
وذلك نحو عرض القفا كناية عن الابه وجه مناسبته أن الرمز الاشارة إلى قريب منك خفية، شفتين

مع خفاء في التلويح) أي بين المكتى للمستعمل فيه والمعنى الاصل لفظ (قوله كمرض القفا ومرض الوسادة) الاول مثال  
لما انصدمت فيه الوساطة وذلك لانه يمكن عن البله يمرض القفا يقال فلان عرض القفا أي أنه ليس بينهما واسطة عرفا وذلك  
لانه يمكن يمرض الوسادة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم  
البله (قوله الرمز) أي اطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله لان الرمز الخ) علة لحنوف أي وانما سميت هذه رمزا لان الرمز في الأصل  
الخ (قوله لان حقيقة الخ) أي وانما بقينا بقولنا على سبيل الحفنة لان حقيقة الاشارة بالشفة والحاجب أي والتأنيب لان الاشارة  
بهما انما تكون عند قصد الاخفاء

والا فلتناسب أن تسمى إيماء وإشارة كقول أبي تلم يصف ابلا :

أبين فما يزورن سوى كريم \* وحبك أن يزرن أبا سعيد

فانه في افادة ان أبا سعيد كريم غير خاف وكقول البحري :

أو ما رأيت الجد ألقى رحله \* في آل طلحة ثم لم يتحول

فانه في افادة أن آل طلحة أجاد ظاهرو وكقول الآخر :

إذا قلتم لم يسق الا الكرام \* فسقى وجوه بني حنبل

مضى تخلو تميم من كريم \* ومسلمة بن عمرو من تميم

وكقول الآخر :

ثم قال والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازا

(قوله ولتناسب لتبرها) أي (٢٧٠) لتبر العريضة ان قلت الوسائط بلا خفاء الإيماء والاشارة أي اطلاق

(د) للتناسب لتبرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كافي قوله :

أو ما رأيت الجد ألقى رحله \* في آل طلحة ثم لم يتحول

(الإيماء والاشارة ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا

(د) ان قلت الوسائط أو انضمت (بلا خفاء) فالنائب أن تسمى به تلك الكتابة (الإيماء والاشارة) فالترسمية بهما لمعنى واحد فالاول وهو ما قلت فيه الوسائط مع وجود التوسط في الجملة بلا خفاء كقوله :

أو ما رأيت الجد ألقى رحله \* في آل طلحة ثم لم يتحول

فان الله المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول معنى مجازي إذ لا رحل للجبد ولكن شبه رجل شريف له رجل يخص بيزوله من شاء وجه الشبه الرغبة في الاتصال به فأشعر التشبيه في النفس كناية واستعمل معه ما هو من لوازم التشبه وهو لقاء الرجل أي الخيمة وللزحل ولما جعل الجبد مقلدا لرحله في آل طلحة بالتحول لزمن من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة أن الجد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بدله من محل وموصوف وهذا الوسط بين بنفسه فكانت هذه الكتابة ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور وإنما قلنا قلت لان المراد بالقلة هنا ما يصاد الكثرة فصديق ذلك بالواحدة ومن أمثلته عرض السادة بناء على أنه عرفنا ظاهري البهلويس بينهما الا واسطة واحدة هي عرض القفا وأما الظهور بلا واسطة أصلا فكعرض القفا في البه بناء على ظهوره عرفا كما قيل وإنما سميت هذه اشارة لان أصل الاشارة أن تكون حسية وهي ظاهرة ومثلها الإيماء (ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة للمعنى

أولاحجاب أو العين (قوله والا) أي وان قلت الوسائط ولم يكن نوع من الخفاء فالنائب أن تسمى بالإيماء أو الاشارة (ثم قال) أي السكاكي (والتعريض) كما يكون كناية (قد يكون مجازا) كما هو كذا ينبغي فنعرف

كقوله

الرجل أي الخيمة وللزحل تخيلا ولما جعل الجبد مقلدا لرحله في آل طلحة

بلا تحول لزمن من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة أن الجبد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من موصوف وعز وهذه الواسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور ثم ان مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فصديق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما مر في البيت وكما عرض السادة بناء على أنه ظاهر عرفاني البه وليس بينهما الا واسطة واحدة ويصدق بعدم الواسطة أصلا مع الظهور كعرض القفا في البه بناء على ظهوره عرفا فيه كافي (قوله ثم قال الخ) أي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكانت ثم لتبعد بين البحتين والافلاخر بين بكلاي السكاكي والحاصل أن السكاكي بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضي فذكر أنه نارة يكون مجازا ونارة يكون كناية فقوله والتعريض أي الكلام التعريضي أي للعرض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة للمعنى الحقيقي



كقولك أدبني فتعرف وأنت لا تريد الخطاب بل تريد أناسا معه وان أردتهما جميعا كان كناية

(قوله وأنت تريد أناسا مع الخطاب) جملة حالية أي وإنما يكون هذا الكلام التبريض مجازا في حال كونك تريد بناء الخطاب أناسا مع الخطاب أي تريد به تهديد أنسان مصاحب للخطاب دون الخطاب فلا تريد تهديده أي تخوفه (قوله بناء الخطاب) أي في قولك أدبني فتعرف (قوله مع الخطاب) صفة لأنسان أي حاضرا مع الخطاب فهو مصاحبه في الحضور والسامع لآني الإرادة (قوله أي لا تريد الخطاب) أي لا تريد تهديده (٢٧١) وحيث أردت بهذا الكلام تهديد

غير للخطاب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها التي هو للخطاب وإنما أراد بهذا الكلام الإنسان (دونه) أي (قوله) كقولك أدبني فتعرف وأنت تريد بناء الخطاب (أناسا مع الخطاب) أي لا تريد الخطاب ليسكون اللفظ مستملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردتهما) أي أردت الخطاب وأناسا آخر معه جميعا (كان كناية) لك أردت باللفظ للشيء الأصلي وغيره ما والمجاز يأتي في إرادة الشيء الأصلي (ولا بد فيها) أي في العورتين (من قرينة) دالة على أن للرادف الصورة الأولى حول أنسان

الحقيقي (كقولك أدبني فتعرف وأنت) أي أيما يكون هذا الكلام التبريض مجازا والحال أنك أنت (تريد) بهذا الكلام (أناسا مع الخطاب) يعني أنك تهديدهما ذلك الإنسان (دونه) أي دون الخطاب فلا تريد تهديدهما وإذا أردت بالكلام تهديد غير الخطاب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها التي هو للخطاب وإنما أراد بهذا الكلام الإنسان بموتة أن التهديد له وليس للرادف تاء الخطاب هي التي وقع فيها التجوز باعتبار مدلوله فقط ضرورة أنه لا مناسبة لزومية أو غيرها بين الخطاب وأنسان غيرهما وإنما للنسبة على ما سنحقة بين التهديد والتهديد بالدين الشيعيين ولكن لما نقل لفظ التهديد بزم انتقال التاء أيضا وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب الخطاب وإنما أردت غير العلاقة التي سطرها كان هذا التبريض مجازا لأنه أطلق اللفظ في وأريد به اللازم دون اللازم (و) قد يكون التبريض كناية حيث لا تقوم قرينة على عدم صحة إرادة الشيء الأصلي بل قامت على إرادة الأصل وغيره كقولك أدبني فتعرف (ان أردتهما) أي ان أردت الخطاب وأناسا آخر معه فحين أردتهما (جميعا) بهذا الخطاب (كان كناية) لان الكناية هي اللفظ الذي يراد به الشيء الحقيقي ولازم والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم وهذا بناء على أن الكناية يراد بها الشيء الحقيقي ولازم وما على أن للرادف هو اللازم إذ به يقع الثاني والاثبات وأما الحقيقي فتجوز إرادته لأنه أراد باللفظ فيجب أن يحمل قوله ان أردتهما على معنى أن تجز أن تريد بها وقد تقدم أن لفظ الكناية على الأول بزم فيها جناع الحقيقة والمجاز وتقدم ما فيه وأما بزم أن لا يصح نحو فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة حيث لا نجد لطول القامة وتقدم بسط ذلك في أول الباب بما أغشى عن إعادته (و) إذا كان التبريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد فيها (أي في العورتين السابقتين وهما أن يقال أدبني فتعرف على أن يراد غير الخطاب فقط فيكون اللفظ مجازا أو يقال أدبني فتعرف أيضا على أن يراد الخطاب وغيره فيكون اللفظ كناية (من قرينة) أي لا بد في صورتك والمجاز والكناية من القرينة للميزة حيث أعدد لفظهما وإنما اختلفا في الإرادة فإذا وجدت القرينة للهالة على أن للدهو غير الخطاب فقط كأن يكون الخطاب

وأن لا تريد بالخطاب بل (تريد أناسا) باسم دونه (وان أردتهما جميعا كان كناية) قوله (ولا بد فيها من قرينة) ظاهر عبارته أنه لا بد في هذا المأزج وهذه الكناية من قرينة وشرح الخطابي كلامه وفيه نظر لان كلام المأزج والكناية بجميع أنواعهما لا بد له من قرينة كما تقدمت قال الشيرازي وتبه الخطابي للشيء الحقيقي ولازم والمجاز لا يراد بها إلا اللازم كما تقدمت وأنت خير بأنه إذا أراد بناء الخطاب الأمر ما كان اللفظ مستملا في الشيء الحقيقي ولشيء المجازي وهو ممنوع عند اللبائين الآن يقال إرادة الشيء الحقيقي هنا لا انتقال لغيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما في اسم (قوله) ولا بد فيها من قرينة أي وإذا كان التبريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد في العورتين السابقتين وهما صورة المأزج وصورة الكناية من قرينة تميز أحدهما من الأخرى حيث أعدد لفظهما وإنما اختلفا في الإرادة فإذا وجدت التبريض للهالة على أن للدهو غير الخطاب فقط كأن يكون للخطاب صديقا وغير

مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت القرينة الدالة على أنها ههنا معاك أن يكونا عنوين للتكلم ومؤذ ينله ويعلم عرقا أن ما يعمل به أحدهما بماثل به الآخر كان اللفظ كناية (قوله وتحقيق ذلك) أي وبين ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لاسلم أن آذيتني فستعرف إذا أرد به غير المخاطب يكون مجازا وإذا أرد به بالمخاطب ومن معه يكون كناية بل إذا أراد به غير المخاطب يكون على طريقة المجاز وشبهها به من جهة استعمال تاء المخاطب فيها غير موضوعه وليس مجازا حقيقة لعدم العلاقة التي يحصل بسببها الانتقال من المعنى الأصلي للمعنى المنتقل اليه اذ لا مناسبة كزوجية أو غيرها بين المخاطب وإنسان غيره وإذا أرد به على طريقة الكناية وشبهها به من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوعه وغيره (٢٧٢)

التي مع المخاطب وحده ليكون مجازا في الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قوله آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد للمخاطب بسبب الإيذاء ويتم منه تهديد كل من صدر عنه صدقة وغير مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت الدالة على أنها ههنا معاك أن يكونا معا عدوين وهؤذ ين ويعلم عرقا أن ما يعمل به أحدهما بماثل به الآخر كان اللفظ كناية فأن قيل فلو وجه الدلول إلى خطاب أحدهما دون خطابهما ما حيث نقلت الكناية بأن يطلق اللفظ لمعناه على أن يفهم منه لازمه لا بالانتقال أبلغ من الحقيقة التي هي خطابهما مما ثم قد يكون للدلول لذلك أسبب كأن يستكشف للتكلم أن يخاطب أحدهما في صورة لفظه أو يستعني أو يكره جوابه واعتذاره مثلا دون الآخر ولما كان هنا مظنة أن يقال ليس هذا الأمر بض مجازا حقيقة ولا كناية بل هو على سبيل ما في إرادة غير المعنى الحقيقي فقط فكان كالمجاز أو إرادة للمعنى الحقيقي وغيره فكان كانه كناية وإنما يقال ليس أحدهما ضرورة أن التجاوز في تاء للمخاطب والانتقال الأخرى على أصلها وليس بين المخاطب وإنسان آخر لازم معصم للجواز أو الكناية احتيج إلى تحقيق وجه كون هذا التبريض مجازا حقيقة وكناية حقيقة كما هو ظاهر العبارة بنحو ما أشرنا إليه في تقرير كلام المصنف وتحقيق ذلك أن مدلول التركيب والقصود منه هو الاعتبار بالتجاوز لاتاء للمخاطب فقط كاتقدم وقوله آذيتني فستعرف مدلوله والقصود منه هو تهديد للمخاطب بسبب الإيذاء وهذا المعنى يارمه عرقا تهديد من كان مثل هذا المخاطب في الإيذاء ضرورة أن السبب متحد فيها فأن قلت لتهديد اللفظ لا يستلزم تهديدا آخر لفظيا أو تهديدا للعدوى بأن يكون في اللفظ تخويف غير المخاطب لم يظهر بطلان وجه قلت لتهديد اللفظ كالتل والمؤذى صريح في المخاطب ولما كان أثره وهو خوف غير المخاطب حاصل عن تخويف المخاطب وتخويف غير المخاطب الذي هو المؤثر للخوف في ذلك التبريض مستلزم لآثره ولم يوجد في اللفظ صار اللفظ الذي هو تخويف المخاطب باللفظ كستره لا بإيجاده أثره من مستلزم لآثره مستلزم للآثر على أن لنأقول لتهديد داخل الخوف وهو موجود أن تاء للمخاطب أثره مع اللفظ وليس مدلوله فكان بنفسه لازما بلا حاجة إلى توسط

المخاطب وغيره ما يكون وليس كناية حقيقة اذ لا يتصور في ذلك لازم ولمزوم وانتقال من أحدهما لآخر حاصل الجواب أن تاء المخاطب ليست هي التي وقع فيها التجاوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من التلح بل الاعتبار بالتجاوز والكناية مدلول التركيب المقصود منه وقوله آذيتني فستعرف مدلوله والقصود منه هو تهديد للمخاطب بسبب الإيذاء وهذا المعنى يارمه عرقا تهديد من كان مثل هذا المخاطب في الإيذاء ضرورة أن السبب متحد فيها فأن استعمال هذا التركيب في اللازم الذي هو تهديد غير المخاطب فقط لفرضه صكون للمخاطب صدقا مثلا لملاقة الزوم الذي أوجه الاشتراك في الإيذاء كان هذا الكلام الذي هو تبريض مجازا في المعنى المرص به وإن استعمل في اللازم والأزوم ما لقرينة

التبريض على سبيل الكناية أن تكون العبارة مشابهة للكناية مشتركة في بعض صفاتها كافي المثال للذ كونه ليس فيه تصور لازم ولا لزوم وانتقال من لازم لزوم الآن فيه سمة من الكناية وهي أن تاء الخطاب مستعملة فيها في موضوعه مما ليس بموضوع وهو الإنسان الآخر فله نظر بل هو حقيقة الكناية وفيه الانتقال ولو لم يحصل الانتقال لم يحصل التبريض بل الانتقال موجود لأن اللازم قد يكون لزومه بالقرائن الحالية وأيضا فأن قوله آذيتني فستعرف ناطق بالوعد

جامعا كما كان يكونا عدوين مثلا صار الكلام الذي هو تبريض كناية باعتبار المعنى المرص به فظهر لك الإيذاء أن العلاقة إنما هي معتبرة بين التهديدين ولما قلنا لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه زمن انتقال تاء الخطاب عن مدلولها هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة السعدي لكن حمل التبريض على أنه مجاز حقيقة باعتبار أو كناية حقيقة باعتبار المعنى المرص به يقتضي لزوم كون التبريض أبدا مجازا أو كناية لأن المرص به يخرج عن الدلالة الأصلية قطعاً وحيث فلا يخرج عن المجاز أو الكناية بخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير أن لا يقرر التبريض مفهوم بخص به عن المجاز والكناية أصلاً ضرورة أن المعنى المرص به يستعمل في اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الأصلية لا يستعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا وإن كان يسمى تبريضاً

وان استعمل فيه مع المعنى الاصلي كان كناية وان كان يسمى تعريضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما به من الوجود والمحققون على أن المفهوم مختلفا عنه لا يخرج عن أحدهما بخلاف لما عليه المحققون وان أبدعنا بأنه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية لحنى مخالفه الشارح العلامة في شرح الفتح من أن معنى كون التعريض مجازا أو كناية أنه يرد على طريق أحدهما (٢٧٣) في افادة معنى كافاة ذلك الاحتمال

معناه المعرض به فليس

التعريض فيه مجازا

ولا حقيقة لانه اذا دل

عليه بالباطن والقرآن ولا

عجيب في ذلك فان العرايب

كثيرا ما ينادى بالثانية

لما فيها ولم تستعمل فيها

لاحقيقة ولا مجازا كدلالة

ان زيدنا قائم مثلا على حال

الانكار لمفسر كون

التعريض مجازا على هذا

أن قولك آتيتني فستعرف

يدل على تهديد المخاطب

مطابقة ويدل على تهديد

كل ما سواه لزوما وفيد

بالعرض تهديد معين

عند المخاطب بقرائن

الاقوال فلما قامت القرائن

على ارادة ذلك المين فقط

وأنه هو المقصود بالثابت

على غير الاصل وكانت

دلالة على طريق المجاز

من جهة دلالة كل على غير

الموضوع له فقط وليس

التعريض باعتبار ذلك

الدين المعرض به بمجاز الان

الدلالة عليه بالقرائن من

غير اعتبار توسط نقل اللفظ

الى الازم وللزوم وكونه

مقصودا فقط بالقرائن

الابداء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من الأذنين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الابداء للاقعة اشتراكه للمخاطب في الابداء اما تحقيرا وامامرضا وتقديرا مع

أثره فلم يفسر قصار المقصود من الكلام الذي هو تهديد المخاطب بالابداء لالزام هو تهديد غيره بسبب

الابداء فان استعمل هذا التركيب في الازم الذي هو تهديد غير المخاطب فقط بقرينة كون المخاطب

صدقا مثلا كما تقدم للاقعة الازم الذي أوجب الاشتراك في الابداء كان هذا الكلام الذي هو تعريض

مجازا في المعنى المعرض به وان استعمل في اللزوم والازم معا لقرينة جامعة لهما كان يكونا تعديون معا

مثلا كما تقدم أيضا صار هذا الكلام الذي هو تعريض كناية باعتبار المعنى المعرض به ولا يخفى أن

ارادتهما معا بأن يكونا كناية على أن ينصرف لهما التصديق والتكذيب معا لا يغلو من المناظرة

ذكر وامر أن الفرق بين الكناية وما تضمنه من اللزوم من الكلام الذي ليس بكناية أن الازم في

الكناية مقصود بالثبات وكونه أهم من التركيب مع افتداء صدق اللفظ بكل منهما لا يكاد يتحقق اللهم

الا أن يدعى تحققة بتعسف واعتبار وهي لا ينبغي أن يلاحظ وذلك بأن يدعى أنه لا مانع من كون

الكلام يكذب باتفاء كل من العنيين مع كون أحدهما عند التكلم أهم لشرف وتقدم مثلاً وذلك هو

معنى كونه مقصودا بالثبات ولا يخفى كونه كذلك تركنا التوجيه به في تقدم ولكن هذا الجمل أعني

حمل التعريض على أن مجاز حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضي لزوم كون التعريض أبدا مجازا أو

كناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعا فلا يخرج عن المجازية والكناية عروجه عن

الحقيقة فيأتي على هذا التعريض أن لا يصور مفهوم التعريض يخص به عن المجاز والكناية أصلا ضرورة

أن المعنى المعرض به يستعمل في اللفظ وكل من خارج عن الدلالة الاصلية ان استعمل في اللفظ وحده

كان مجازا وان كان يسمى تعريضا وان استعمل في مع الاصلي كان كناية وان كان يسمى تعريضا فيكون

التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما من وجه ما والناس على أن المفهوم مختلفا عنه لا يخرج

عن أحدهما بخلاف لما عليه المحققون وان أبدعنا الجمل بأنه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على

للترتب على الاذى مخاطبا به المخاطب وترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وذلك يقتضي بأن

الادى ملازم للمعرفة فكان وعيد المخاطب لازما لعيد لاؤذي لا شرا كما في الاذنين ثم قال القشيري

اما اذا أردت غيرا للمخاطب وحده فيكون مثال مثل المجاز لاستعمال التاء فيها غير موضوعه لانه

مجاز حقيقة لثبوته على الانتقال من اللزوم الى الازم ولا انتقال هنا من ملازم الى لازم قلت وفي نظر

الماسبق من أن الازم وللزوم هنا موجود ولو لا هذا حصل انتقال ولكن ذلك استعمالا للفظ في غير

موضوعه للدلالة وهو خارج عن لغة العرب لكن قول المصنف ان ارادها جميعا كان كناية يقتضي

أمرين أحدهما أن الكناية والمجاز في القسمين لا تشبههما كما شرح به القشيري كلام السكاكي والثاني أن

الكناية أريد فيها التبيين ما وقد تقدم في كلامه نظيره وليس يصح وأيضاً مخالف كلامه في أول

الباب حيث جعل الكناية أريد بها الازم مع جواز ارادة الموضوع فدل على أنها ليسا مرادين معا

(٣٥) - شرح التلخيص - رابع - لا يخرج بالكلام عن أصله ألا ترى إلى المجاز الذي صار حقيقة عرفية فان صدوره حقيقة

في العرف لا يخرج عن كونه مجازا باعتبار أصل الامة فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الاصل من أن دلالة اللفظية على

غير المعرض به يكون دلالة الفرع السابقة على المعرض به ومعنى كونه كناية أن اراد الاصل والمعرض به معاني يكون على طريق

الكناية في ارادة الاصل والفرع الآن ارادة الاصل لفظية واردة الفرع سياقية وهذا هو ما يؤخذ من كلام المحققين فليعلم انتهى

قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

﴿فصل﴾ (طبق البلاء

معنى دلالة صحيحة وليس مجازا فيه ولا حقيقة أما كونه ليس بحقيقة فلأن المعنى المرض به وهو للدلول عليه دلالة صحيحة لا بد أن يكون خارجا عن الدلالة الأصلية إذ التبريض إشارة باللفظ من جانب المعنى الأصلي إلى معنى آخر وأما أنه ليس مجازا فلأن المرض خروجه عن كل نوع من أنواع المجاز والكتابة ولكن التحقيق للوافق لما قرئنا وأشير إليه في البحث السابق أن معنى كون التبريض مجازا أو كناية أنه مرد على سبيل أحدهما وطريقه في اخذة معنى كفاة ذلك الاحد وأما معناه المرض به فليس التبريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه عادل عليه السياق والقارئ ولا معجب في ذلك لأن القارئ كتب كثيرا ما فيه للماني الثانية لمانيها ولم تستعمل فيها لاحقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا قائم مثلا على حال الانكار فمضى ككون التبريض مجازا على هذا أن قوله أتدري فستعرف على تهديد المخاطب مطابقة ويدل على تهديد غيره وكل مؤذوم أو موبوء شيئا بالتبريض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الاحوال فلما قامت القرائن على ذلك للمعين فقط بمعنى أنه التقصود بالذات فقط دل على غير الأصل فكأن دلالة على طريق المجاز في دلالة غير الموضوع له فقط وليس التبريض باعتبار ذلك المعنى المرض به مجازا لأن الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط هذا اللفظ إلى اللازم أو المردوم كونها مقصودة فقط بالقرائن لا يخرج بالكلام عن أصل كونه ترضيا لأن ارادة المعنى الفرعي فقط لا يخرج به الشيء عن أصله الأخرى إلى المجاز الذي صار حقيقة عرفية فإن ذلك لا يخرج به باعتبار أصل اللغة فكأن التبريض لا يخرج عن استعماله الأصلي في أن دلالاته اللفظية على غير المرض به بكون دلالاته الفرعية السياقية على المرض به بمعنى كونه كناية أن يراد الأصل والمرض به معا فيكون على طر يق الكناية في ارادة الأصل والفرع الآن ارادة الأصل لفظية و ارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليهم

﴿فصل﴾ تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة في الجملة فقال (طبق) (أي اتفق) (البلاء)

ولا يصح الجمع بينهما إلا بأن تحمل ارادتهما على ارادة أحدهما بالاستعمال وهو المخاطب و ارادة الآخر بالاقادة وهو جليسه للمؤذى (تنبيه) قال الامام فخر الدين قدس سره قد تكون الكناية في الاثبات وقد تكون في النفي ومثل الثاني بقوله يصف امرأة بالعفة والبيت للشعرى كما أنشد الجرجاني

بيت بمنجنا من القوم بينها • اذا ما يوث بالملاحة حلت

فتوصل الى نفي القوم عنها تنبيه عن بينها وقد قلنا الكناية في جانب النفي في قوله تعالى ولا ينظر اليهم (تنبيه) ما ذكرناه من الكناية هو اصطلاح اللسانيين أمال الفقهاء فقد ذكروا الكنايات والظاهر أنها عندهم مجاز فاذا قال الزوج أنت خلية مرهبا الطلاق فهو مجاز ويسميه الفقهاء كناية فلا يراد حقيقة اللفظ لكونه لازما لالطلاق في وقوع الطلاق نظر ولا علم فيه تلازم تعرض الفرق بين الكناية والتبريض في الآية بآية امان فانهم ذكروا التبريض والكناية والتبريض أقساما وذكروا في الخطبة على الخطبة التبريض ولم يذكروا الكناية وذكر والده في شرح المنهاج الثلاثة واختار أن الكناية في الخطبة على الخطبة حرام لأنها أبلغ من التبريض

ص (فصل طبق البلاء الخ) ثم لما فرغ من مقاصد هذا العلم شرع في ذكر ما بين أقسامه من الرتب في البلاغة فقال طبق البلاء على أن المجاز والكناية أي كلاهما أبلغ من الحقيقة والتبريض

﴿تنبيه﴾ طبق البلاء

﴿فصل﴾ تكلم فيه على

أفضلية المجاز والكتابة

على الحقيقة والتبريض

في الجملة • (قوله) طبق

البلاء (أي اتفق أهل فن

البلاغة الشاهة للماني

والبيان فالمراد بالاتباق

الاجماع والاتفاق مأخوذ

من قولهم طبق القوم على

الامر القائل أجمعوا عليه

والمراد بالبلاء أهل فن

البلاغة لانهم الذين يظهر

منهم الاجماع ويمكن أن

يراد بالبلاء جميع البلاء

العالون بالاصطلاحات

وغيرهم من أرباب السليقة

ويكون اجماع أهل

السليقة بحسب المعنى

حيث يتبرون هذه

للماني أي الحقيقة والمجاز

والتنبيه في موارد الكلام

ولأنه يعلو بالاصطلاحات

أي بلفظ حقيقة لفظ

مجاز ولفظ كناية ولفظ

استمرارة

(قوله على أن المجاز والكنائية) أي الواقفين في كلام بقاء العرب من تبهم ويشمل قوله المجاز العقلي إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوي (قوله أبلغ من الحقيقة) قيل عليه أن أبلغ أن كان مأخوذاً من بلغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها للفرد والكنائية كلمة مفردة والمجاز قد يكون كلمة وأيضاً الخالان اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في الاتيان بها ولاعبرة بغيرها من كناية أو مجاز وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الاتيان بما ذكر ولاعبرة بالحقيقة وإن كان مأخوذاً من بلغ مبالغة ففيه أن أفضل التفضيل لبلاغ من الرباعي وقد يجاب باختصار الأول وإن الراد البلاغة اللغوية وهي الحسن فقوله أبلغ من الحقيقة أي أفضل وأحسن منها ويصح ارادة الثاني بناء على منهية الأخفش والبردلمجوزين (٢٧٥)

الرباعي والمعنى أنهم  
أكثر مبالغة في إثبات  
للمقصود (قوله من الحقيقة  
والتصريح) لف ونشر  
مرتب فقوله من الحقيقة  
يسود إلى المجاز والتصريح  
عطف عليه وهو عائد  
للكناية وجئت فقلت  
المجاز أبلغ من الحقيقة  
والكنائية أبلغ من التصريح  
وربما يؤخذ من مقابلة  
للمجاز بالحقيقة والكنائية  
بالتصريح أن الكناية  
ليست من للمجاز لأن  
التصريح حقيقة قطعاً  
فلا كانت الكناية من للمجاز  
كان في الكلام تدخل  
ويحتمل أن يكون الأمر  
كذلك وكون ذكر الكناية  
والتصريح بعد المجاز  
والحقيقة من باب ذكر  
الخاص بعد العام للتنبيه  
على الأهمية لأن السبب  
لوجوب أكثرية المبالغة  
في الكناية مع التصريح فيه

على أن المجاز والكنائية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيهما من للزوم إلى اللازم فهو  
كدعوى الشيء بيينة) فإن وجود للزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انشكاك اللازم عن لازمه  
أي أهل فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان (على أن المجاز والكنائية) في كلام بناء العرب من  
تبهم (أبلغ) أي أكثر مبالغة في إثبات المقصود (من الحقيقة و) من (التصريح) فقوله من  
الحقيقة يسود إلى المجاز والتصريح معطوف عليه وهو عائد لكتابتها فليجاز أبلغ من الحقيقة  
والكنائية أبلغ من التصريح ور بما يؤخذ من مقابلة للمجاز بالحقيقة والكنائية بالتصريح أن الكناية  
ليست من للمجاز لأن التصريح حقيقة قطعاً فلا كانت الكناية من للمجاز كان في الكلام تدخل  
ويحتمل أن يكون الأمر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر  
الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية لأن السبب لوجوب أكثرية المبالغة في الكناية مع التصريح  
فيه خفاء حيث قيل أن الكناية يراد بها اللعنابن معافلاته تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح  
ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من أنواع للمجاز بدليل كرها بعد وهو الأقرب ثم أشار إلى  
سبب المبالغة التي زادها للمجاز والكنائية عن مقابلتهما فقال (لأن الانتقال) أي إنما قلنا أن  
المجاز والكنائية أبلغ من مقابلتهما لأن الانتقال (فيهما) أي في المجاز والكنائية إنما هو (من)  
للزوم إلى اللازم) فلا يفهم المعنى من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من للزوم إلى اللازم أما في  
للمجاز فظاهر وأما في الكناية فلأن اللازم الذي قيل أن الانتقال فيها منه إلى للزوم قد تقدم أنه  
مادام غير ملزوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من للزوم أيضاً وإذا كان الانتقال فيهما من للزوم  
إلى اللازم (فهو) أي ذلك الانتقال الذي حصل فهم للراد منهما يجري إثبات معناهما لا وجه  
(كدعوى) ثبوت (الشيء بيينة) ووجه كونهما كالدعوى بالبيينة أن تقرر للزوم يستلزم تقرر  
اللازم لامتناع انشكاك للزوم عن اللازم فصار تقرر للزوم مشعراً باللازم وتقرينة مقررة له أيضاً فصار  
كانه قرر من على ما حقه وأما قال كالدعوى ولم يقل أن فيها نفس الدعوى بالبيينة لعل بأن  
ومعروف ونشأ عن المجاز أبلغ من الحقيقة والكنائية أبلغ من التصريح والسبب في ذلك أن الانتقال في  
الكنائية والمجاز من للزوم إلى اللازم أي انتقال ذهن السامع وهذا بناء على رأى للصنف أما السكاكي  
فانه جعل الكناية انتقالاً من اللازم إلى للزوم وعلى التقديرين يصح الدليل لأن اللازم المساوية له

خفاء حيث قيل أن الكناية يراد بها اللعنابن معافلاته تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من  
أنواع المجاز بدليل كرها بعده وهو الأقرب (قوله لأن الانتقال فيها) أي في المجاز والكنائية من للزوم إلى اللازم فلا يفهم المعنى  
للمراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من للزوم إلى اللازم وأما في المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت أسداً  
في الخمار بل بواسطة الانتقال من الحيوان المفترس إلى لازمه وهو الشجاع وأما في الكناية فلأن اللازم الذي قيل أن الانتقال فيها منه إلى  
للزوم قد تقدم أنه مادام غير ملزوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيهما من للزوم أيضاً فصار تقرر للزوم مشعراً باللازم وتقرينة مقررة له أيضاً فصار  
لازمي الخارج (قوله فهو كدعوى الشيء بيينة) أي وإذا كان الانتقال فيهما من للزوم إلى اللازم فذلك اللازم ينتقل إليه من للزوم  
كأنه الذي ثبوت له صاحب البيينة أي الدليل بخلاف الحقيقة والتصريح فإن كلامهما دعوى مجردة عن الدليل فاذلقت فلان كبير

وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه وأن التخييل على سبيل الاستعارة أبلغ من التخييل لأعلى سبيل الاستعارة وأن السكناية أبلغ من الاصاح بالذکر قال الشيخ غفر الله عنه ليس ذلك الواحد من هذه الأمور يقيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيد خلفه بل لأنه يفيد تأكيداً كيداً لا يثبت المعنى لا يفيد خلفه فليست فضيلة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في التشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواة الأسد في التشجاعة لم يفيد الثاني بل هي أن الأول أفاد تأكيداً كيداً لا يثبت تلك المساواة له لم يفيد الثاني وليست الرماذ كانك قلت فلان كرم (٢٧٦) لأنه كثير الرماذ وإذا قلت رأيت أسداً في الحلم فكأنك قلت رأيت شجاعاً

### (و) أطبقوا أيضاً على (أن الاستعارة أبلغ من التشبيه)

للزوم فيها لم يسق يستدل به على ثبوت اللازم بعد تسليم اللازم وإنما هنا تركيب استعمل في اللازم حيث يكون للمجاز تخميلاً وحيث يكون غيره قائماً هناك حكم على لفظ اللازم أو حكم به ليتقل منه إلى أن المحكوم عليه أو هو اللازم بمعية اللازم والقرينة فمضمون الكلام المجازي والسكناية إنما هو الدعوى بالاثبات بالدليل لكن لما كان ذكر الحكم الذي هو اللازم أو الحكم على لفظه أو به فيه اثبات الحكم في الجملة والقرينة تقتضي اثبات اللازم أو الحكم اللازم أو به بمعية اللازم صار كأنه أثبت مرتين فيكون فيه تأكيداً كيداً لا يثبت ومن المعلوم أن اثبات الشيء بالدعوى ثم اثباته بالدليل يتضمن اثباتين فصار اللازم أو الحكم على لفظ اللازم أو به مع القرينة تقتضي لكون اللازم إنما الراد به اللازم والحكم إنما هو على اللازم أو به يشبه الحكم بالدعوى والبيئة في أن كلا منهما فيه الأشعار بالثبوت مرتين بخلاف الحقيقة فليس فيها إلا اثبات الحكم لدلول اللفظ فقط وقد تبين بهذا أن أفضلية المجاز والسكناية على مقابلهما من جهة أن اثبات الحكم فيها كان على وجه التأكيد والتقرير من ملاحظة ما يشعر به الكلام من كونه كالاثبات مرتين ويحتدل أن لا يراعى الاثبات مرتين بل يكون سبب تأكيد اثبات أن الانتقال من اللازم إلى اللازم متخيل فيه أنه من الانتقال إلى الدعوى من البيئة فيكون مستنداً لتقريرها تخيالياً والحط به وذلك سهل لأن إعادة التقرير حاصل بكل الاعتبارين والأشعر منهما أيسر وبه علم أن الألفية مأخوذة من البلاغة وإن كان أحداهم التفضيل منها قليلاً لامن البلاغة لأن التركيب فيها وفي مقابلها لا بد فيه من المطابقة لتقتضي الحال فإذا حصل ذلك حصلت البلاغة فلا تفاوت فيها وإن كان اعتبارها في المجاز والسكناية أدق لهما من اعتبار البلاغة وشروط إقامتها ثم الحكم المجازي والسكناية الذي لوحظ فيه كونه مقرر للثبوت أكثر من الحكم الحقيقي يزيد به كما أشيرنا إليه في التقرير حصول مضمون الكلام الذي هو نفس المجاز أو السكناية أو الذي وجد فيه فلا يرد أن يقال المجاز الأفرادي والسكناية الأفرادي لا يتصور فيها تقرير الثبوت وتأكيده لا اختصاص الثبوت والتقرير بالأحكام على أن لنا أن نقول لا يتصور فيها تقرير الثبوت فيستلزم اللازم من اللازم من حيث هو ويتقرر معنى اللازم بالقرينة فكانه ذكر مرتين فيقرر في الذهن تقريراً للدعوى بالدليل تأمله (و) أطبقوا أيضاً على (أن الاستعارة) التحقيق والتخييل (أبلغ من التشبيه) وخرج بالتحقيقية والتخييلية للسكناية عنها والتخييلية لانها بالمتان المجاز على حكم اللازم فكان أبلغ لأنه كدعوى الشيء بيينة وفيه نظر سيأتي وأن الاستعارة أبلغ من التشبيه وذلك لأن الاستعارة نوع من المجاز والمجاز أبلغ من الحقيقة لما سبق والتشبيه حقيقة سواء كان مذكوراً

في الحلم لأنه كالأسد كذا قرر شيخنا العلامة للمدعي وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الراد بالبيئة الشاهدان حيث قال ووجه كونهما كالدعوى بالبيئة أن تقرير اللازم يستلزم تقرير اللازم لامتناع انفكاك اللازم عن اللازم فصار تقرير اللازم شعراً باللازم والقرينة مقرر له أيضاً فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التي أثبت بشاهدتين من جهة أن في كل تأكيد اثبات وهذا يعلم وجه كون الألفية في كلام المصنف مأخوذة من البلاغة وإنما قال كدعوى ولم يقل أن فيها نفس الدعوى بالبيئة لعملم بأن اللازم فيها لم يسق يستدل به على ثبوت اللازم وإنما هذا تركيب استعمل في اللازم حيث كان المجاز تخميلاً وحيث كان غيره قائماً هناك حكم على لفظ اللازم أو حكم به ليتقل منه إلى أن المحكوم عليه أو به هو اللازم بمعية اللازم

معية اللازم والقرينة في شيء آخر وهو أن ما ذكره المصنف من أن المجاز أبلغ من الحقيقة لأنه المذكورة مراده به المجاز لأنها لا تقيده فيخرج غير التقيده وهو لفظ لا يمدلراده بالطلق فإنه أنظر إلى ما ذكره بهذا التقييد من المجاز كان قائماً مقام أحد المترادفين فكأن أحد المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا يصدق كذا كذا للشعر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الاتك الحقيقة أعني العضو المخصوص وذلك التقييد الذي جردته الحقيقة عنه تابع عارض كما أنه بمنزلة ما خرج من مفهوم الشعر فلا يرتب على قياسه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل فإنه يفيد مبالغة وكذا إطلاق اليد على القنطرة يفيد تصورهما بصورة ما هو مظهرها قاله العصام في الأطول (قوله وأطبقوا أيضاً على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) أراد

فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القري أن الأول أفادز يادته لقرام لم يفدها الثاني على أن الأول أفادنا كيدا لا ثبت كثرة القري له لم يفده الثاني والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من اللزوم إلى اللازم فيكون ثابتا للشيء كدعوى الشيء وبيننا ولا شك أن دعوى الشيء بيننا بأبلغ في اثباته من دعواه بلا بينة ونقائل أن يقول قد تقدم أن الاستمارة أصلها التشبيه وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في التشبه به آثم منه في التشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للشيء شجاعة آثم عما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن الأول يفيد شجاعة الأسد والثاني شجاعة دون شجاعة الأسد (٢٧٧) ويمكن أن يجاب عنه بحمل كلام

الشيخ على أن السبب في كل ضرورة ليس هو ذلك لأن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلا هذا آخر الكلام

بالاستمارة التحقيقية والتشبيهية وأما للكتبة والتخييلية فليس مرادين له لأنها ليسا من المجاز القوي عنده (قوله لهما) أي الاستمارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة والضرورة أن ما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ عما يكون من جنس غير الأبلغ وإنما أفرد المصنف هذا بالذكر وإن دخل في قوله أبلغ البقاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة اهتماما بشأن الاستمارة لما فيها من الإدعاء ولأن القابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه (قوله وليس معنى الخ) للناسب للفناء لأن هذا مفرغ على ما ذكره المصنف من أن المجاز والكتابة كدعوى الشيء بينة بخلاف الحقيقة

لها نوع من المجاز (وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكتابة أبلغ أن شئنا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة للشيء لا توجد في الحقيقة والتصریح

مذهب المصنف وأما قلنا أن الاستمارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز التي هو أبلغ من الحقيقة وما يكون من جنس الأبلغ يلزم أن يكون بما يكون من جنس للزبدعليه في اللبالة فإذا كانت الاستمارة من جنس المجاز التي هو أبلغ من الحقيقة إذ فيه الانتقال من اللزوم إلى اللازم فكأنه دعوى بالدليل لما تضمنه من الأشار والقرار مرتين وكان التشبيه من الحقيقة التي فضلها المجاز في اللبالة لا تنفاد ذلك لقرار عنها لزم كون الاستمارة أبلغ من التشبيه لأنها من جنس الفضل وهو من جنس الفضول وأما ذكرهما مع دخولهما بحسب الظاهر فيها قبلهما لبيان شأن الاستمارة مع خصوص ما يقابلها لطم شأنها وكون بليتها مخالفة لألفية غيرها وذلك أن الانتقال في المجاز للرسول واضح والألفية فيه ليست إلا من جهة تقرير الراد في ذهن لشار للزوم باللازم وسوق القرينة إلى خصوصه فكأنه قرر مرتين وأما في الكتابة فعند قصد اللازم فقط فأمر الانتقال فيها أيضا واضح وعند قصدهما فالقصد الذات فيها هو اللازم وبسميت كتابة وقد تضمنت طلبه بالقرينة فيحصل بذلك التحكك الذي هو كالاتبات مرتين وبالدليل وليس فيها أيضا بأشبه الأجهل الاعتبار وأما الاستمارة ففيها أيضا الانتقال فإذا قلت رأيت أسدا في الحلم فأول ما يخطر معنى الأسدية الحقيقية والقرينة تصرف عن إرادته فيطلب ذهن الراد للقرينة السارقة عن الأصل فيفهم بموعة الزوم وذلك التفهم هو الشجاع الذي هو لازمه فينتقل في ذهنه لكونه بهد الطلب ولكونه للزوم من شأنه أن يشمر به وقرر بنية أوصحته بواسطة الزوم وقد عرفت أن الراد بالزوم هنا يصح معه الانتقال ولو برف أوفر ينقل خارجة فكأنه ثبت مرتين كالدعوى مع الدليل وإن شئت قررنا التشبيه كما تقدم بين الدعي

الأداة أو محنوها فإذا حذف منه شيء لا يكون فيه الامجاز الخلف وفي إطلاق أن المجاز أبلغ من الحقيقة نظر لأن الكتابة حقيقة وهي أبلغ من كل مجاز مرسل ويحتمل أن يقال أنها أبلغ من الاستمارة أيضا وهو تصريح على أن الكتابة ليست حقيقة ولا مجازا ويبنى أن يراد بالتشبيه ما ليس بشيء أم التشابه فيبقى واختار الوالد في تفسيره أن الاستمارة إنما تحسن حيث يكون المستعار أعلى من للمستعار له وأن شرط التشبيه بكان أن يقوى التشبيه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن التشبه عين التشبه به فبلى هذا يكون التشبيه بكان أبلغ وزاد المصنف في الأيضاح أن التمثيل على سبيل الاستمارة أبلغ من التمثيل على سبيل الاستمارة (نبيه) قل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن التفاوت بين هذه الرتب ليس لأن الواحد منها يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافا فليست فضيلة رأيت أسدا على قولنا هو والأسد سواء في الشجاعة لأن الأول أفادز يادته مساواة للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني

والتصريح فانهما كدعوى الشيء من غير بينة وحاصله أن السبب في كون المجاز والكتابة والاستمارة أبلغ من الحقيقة والتصریح والتشبيه أن كل واحد من تلك الثلاثة الأول يفيدنا كيدا لا يفيد خلافا وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الأول أبلغ من خلافا أنه يفيد زيادة في نفس الشيء للراد كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيدها خلافا لقول الشاعر وليس معنى كون المجاز والكتابة أي والاستمارة وقوله أبلغ أي من الحقيقة والتصریح والتشبيه وقوله أن شئنا مما أي ومن الاستمارة وقوله يوجب أن يحصل أي يثبت في الواقع ونفس الأمر ولوقال أن شئنا منهما يفيدز يادته في نفس الشيء لا تشبهها الحقيقة والتصریح لكان أوضح

في الفن الثاني وذكر السكاكي مدال المراء منه تفسير البلاغة بما نقلناه عنه في صدر الكتاب ثم قسم الفصاحة الى معنوية ولفظية وفسر المعنوية بخلاص المعنى عن التقيد واللفظي على ما سبق تفسيره وفسر اللفظية بأن تكون الكلمة عربية أصلية وقال علامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب للوقوف بهم بينهم أدور واستمعنا لهم لها أكثر لا عما أحدثه اللولدون ولا مما أعطت فيه العامة وأن يكون أجري (٢٧٨) على قوانين اللغة وأن تكون سليمة عن التنافر لجل الفصاحة غير

لازمة للبلاغة وحصر بل الراد أنه يميز يادة أ كيد للاثبات ويظهر من الاستعارة أن الوصف في التشبيه بالغ جد السكال كما في التشبيه وليس بقاصريه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يغير حاله في نفسه بأن يبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله

مع الدليل وبين هذه الاشياء فان في كل منهما انتقالا من ما زوم لا زوم فيتخيّل أن في هذه الاشياء الدعوى والدليل ويدا كدثوت معنى كل منها وهو قريب من الاول وأخصر فقد ظهر اشتراك الثلاثة في هذا المعنى وتزبد الاستعارة بأن السامع لا سمع لفظ الاسد مثلا وانتقل بالقرينة الى الالزام الذي هو الرجل الشجاع على ما حررناه فبا تقدم واستشعر أنه عبر باسم الاسد عن هذا الرجل لشجاعة لان العلاقة قد فهمت وأنها الشجاعة فيستشعر من ذلك أنه بالغ في التشبيه حتى سوى بينهما وصيرهما من جنس واحد بحث يملهما الاسم على ما تقدم في الاستعارة ففهم من ذلك مساواتهما عند التكلم في الشجاعة الجامعة لهما فهنا مباينة في النسبة أفادها التعبير عن التشبيه بلفظ التشبيه لان ذلك يشر باحتمالهما وكونهما شيئا واحدا وهذه اللبالة لا توجد في الحقيقة التي هي التشبيه كأن يقال يد كالاسد لان أصل التشبيه الاشارة بكون الوجه في التشبيه أقوى فلا مساواة فقد ظهر أن الاستعارة نفي لللبالة في تسوية للتشبيه في الوجه واللبالة في تقرير الالزام في ذهن الانتقال وذلك الالزام هو التشبيه باعتبار الوجه على ما تقدم تحقيقه فلذا فصلها مع مقابلهما عن الحقيقة والمجاز ثم ان الشيخ عبد القاهر له كلام هنا ففهمه المصنف على وجه افترضه ثم أجاب ورد عليه الشارح لحمله على وجه آخر وخطأ المصنف في فهمه وورد على الشارح بعض المحققين بانظر أنه هو الحاق فلنورد ما يفهم به حاصل ما قال كل منهم وذلك أن الشيخ عبد القاهر قال ليس السببي كون المجاز والاستعارة والكنائية

بل الاول أفادنا كيدا لاثبات تلك المساواة بقدها الثاني وليس فضيلة كثير الراد على قولنا كثير القري أن الاول أفادنا يادة بقدها الثاني بل لان الاول أفادنا كيدا لاثبات كثرة القري بقده الثاني والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من اللزوم الى الالزام فيكون اثبات المعنى به كدعوى الشيء وبينه ولا شك أن دعوى الشيء وبينه أبلغ في اثباته من دعواه بلا بينة قال للمصنف لقائل أن يقول الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه التشبيه أن يكون في التشبيه بآتم قولنا رأيت أسدا فيفيد للرجي شجاعة ثم بما يفيد عارأي متراجلا كالاسد لان الاول ثبتته شجاعة الاسد الثاني شجاعة الدعوى دون شجاعة الاسد ويمكن الجواب منه بحمل كلام الشيخ على أن السببي كل صورة ليس هو ذلك لأن ذلك ليس بسببي في كل شيء من الصور أصلا قلت ما ذكره الشيخ مخالف لا نفاهم على أن المجاز والكنائية أبلغ من الحقيقة ولو كان كالتا لا كانت الكنائية والمجاز أبلغ بل كان الأبلغ هو اثبات التشبيه وأما قوله أن التاكيد انما هو لتاكيد التشبيه فيه نظر لان تاكيد التشبيه انما يكون بمجرد على الجملة من ان واللام مثلا والثا كيد في الاستعارة انما وقع لفظ مفرد اننا كيد يكون لعمارة كما ان اللبالة في قولك رحيم لتحويل صيغته من فاعل انما كان زيادة لرحمة لالتا كيدا لاثباتها وأما قوله ان الكنائية ليست أبلغ من التصريح

مرجع البلاغة في الفنين ولم يجعل الفصاحة مرجعا لشيء منهم ما قال واذا قد وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية فانا أذكر على سبيل الامتزاج آية كشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ما عسى يسترها عنك وذكر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى وقيل يا أرض ابطي ماءك واسباء ألقى وغض الماء وقضى الامر واستوت على الجودي وقيل بعدا لقوم الظالمين وزاد عليه نكنا لا بأس بها فربا أن أورد تلخيص ما ذكره جاريا على اصطلاح في معنى البلاغة والفصاحة قال أما النظر فيها من جهة علم

(قوله بل الراد) أي من كون المجاز والكنائية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والنظير والتشبيه (قوله أنه) أي ما ذكر من كل من المجاز والكنائية والاستعارة (قوله زيادة أ كيد) الاضافة بيانية (قوله أن الوصف)

أي الذي هو وجه التشبيه (قوله جد السكال) أي مرتبة السكال (قوله وليس بقاصر) أي وليس ليست الوصف بقاصر في التشبيه (قوله كما يفهم الخ) ارجع للفني (قوله بأن يبر) أي بسبب أن يبر عنه بعبارة أبلغ كالمجاز والكنائية والاستعارة أي أن التعبير بما ذكر لأجل افادة تغير المعنى في نفس الامر متب (قوله وهذا) أي المراد لتقسيم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله الخ خلافا للمصنف فانه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجابه عن اعراضه انظر ذلك في الطول



البيان فهو أنه تعالى لا أراد أن يبين معنى أردنا أن نرد ما نخرج من الأرض إلى جهتها قارته وانقطع طوفان السماء فانقطع وأن يفيض للماء النازل من السماء ففاض وأن يفيض أمر نوح وهو إنجاز ما كنا وعدناه من اغراق قومه ففشي وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت وأيقينا الظلمة غرق بني السكلام على تشبيه المراد منه بالأمور التي لا تأتي في منه كالحال هيته المصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمور الحرم النافذة في تكون المقصود تصويراً لاقتناره تعالى وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العظام تابعة لإرادته كأنها عقلاء بمنزلة قد عرفوه حق معرفته وأحاطوا بما بوجود الأشياء لأمره وتحتم بدل المجهود عليهم في تحصيل مراده ثم نبه على تشبيه هذا نظم السكلام فقال تعالى قيل على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل وجعل قرينة المجاز خطاباً للمجدود بالآرض وبأساءه ثم قال بالآرض وبأساءه مخاطباً لها على سبيل الاستعارة لتشبيه المذكور ثم استعار (٢٧٩) لتور لها بالآرض البالغ الذي

ليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو الأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني

أبلغ أن واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس الشيء لا يفيد هاتفاً بل لأنه يفيد تأكيداً لا ثباتاً للشيء لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً شجاعاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل القضية هي أن الأول أفاد تأكيداً كيداً لا ثباتاً تلك المساواة لم يفدها الثاني وعنى بتأكيد الأثبات أن المساواة أفادها التمييز من التشبيه بلفظ التشبيه لا بشمار ذلك التمييز بالأحاديث بخلاف التفسير على المساواة كافي الحقيقة فيضطر معه أحتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والأحاديث التي أفادها التمييز يقتضي المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيد الأثبات أيضاً من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كإثبات الشيء بالدليل على ما قرره آتفاً وهذا أعنى أفادة تأكيداً كيداً لا ثباتاً بالانتقال من المزموم إلى المأزوم هو الجاري في الكناية والمجاز المرسل كما تقدم وزاد الشيخ متصلاً بما تقدم أن للشيء لا يتغير بنفسه باختلاف الطرق المأهولة عليه وإن كانت الدلالة في بعضها بواسطة الانتقال الذي هو التصرف الفعل في بعضها باللفظ كما في الحقيقة ففهم المصنف من جميع ما ذكر أن مراد الشيخ بقوله أن واحداً من هذه الأمور لا يفيد زيادة في الشيء أنه لا يدل على الزيادة في المعنى فليس السبب في الإضافة دلالة على الزيادة في المعنى وأما السبب ما فهم من تأكيد الأثبات كما قرره آتفاً فاعتراض عليه بأن ذلك أعنى تشبيهه في غير الاستعارة مثل المجاز المرسل

في المعنى فيه كن الذهب إليه وأن يقال ليس كثير المراد يدل على كرم لا يدل عليه كثير الثرى ثم كثرة الثرى ليست المسكن عنه بل المسكن عنه الكرم وكثرة الثرى من جملة الوسائط بين المسكن عنه والمسكن به وأما قوله أن الثاني كيدية التشبيه فممتنع على نحو منع ما قبله وأما قوله تأكيد الأثبات في رأيت الأسد فكان مراده إثبات وقوع الرؤية على الأسد أو التأكيد كيداً لا ثباتاً يكون في إثبات السند للسند عليه فكان حقه أن يمثل بجاء في أسد أو تشبيهه بقوله زيد أو الأسد سواء فقد يقال هذا المثال أخص من المدعى بأن زيد أو الأسد سواء من قبيل التشابه المستدعي لاستواء الطرفين لأن قبيل التشبيه المستدعي لرجحان التشبيه فلا يلزم من ثبوت النسوى بين التشابه والاستعارة أن سلناه ثبوت النسوى بين التشبيه

هو أعمال الجاذبة في الطعام بجماع الذهب إلى مقر خفي واستنوع ذلك تشبيه للماء بالآرض على طريق الاستعارة بالكناية لتقوى الأرض للماء في الأثبات لتزويج والأشجار وجعل قرينة الاستعارة لفظاً لمجيء لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء ثم أمر على سبيل الاستعارة لتشبيه للغذاء ذكره ثم قال ما ك إضافة للماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبيه الاتصال للماء بالأرض باتصال الملك بالملك واختار لجس الطر القلائع الذي هو ترك التفاعل الفعل لتشبيه بينهما كان وخاطب في الأمرين ترشيعاً للاستعارة ثم قال وغرض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعد القوم الظالمين فلم يصرح بالفاض والغاضق والنسوى والقائل كما لم يصرح

بقائل بالآرض وبأساءه ساكناً في كل واحد من ذلك سبيل الكناية أن تلك الأمور العظام لا تأتي في الأمن ذي قدرة لا تكتنه قهار لا يغالط فلا مجال له بالهروب إلى أن يكون التفاعل لدى من ذلك غيره ثم ختم الكلام بالترريض السلكي مسلكتهم في تكذيب الرسل ظالمين لأنفسهم ختم أظهر لمكان السخط ولجهة استحقاقهم إياه وأما النظر فيها من حيث علم الغاني وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها وجه (قوله ليست مزية) أي فضيلة (قوله أن الأول أفاد) هذا خبر ليس والمراد بالآرض رأيت أسد والمراد بالآرض رأيت أسداً وهو الأسد سواء في الشجاعة (قوله في مساواته) أي بمعنى على أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل الأسدي في الشجاعة لم يفدها الثاني بل كل من التركيبين أعنى أفاد مساواة الرجل الأسدي في الشجاعة ولم يفدها أحدهما زيادة على المساواة المذكورة

كل تقدم وتاخر بين جملها فذلك أنه اختير يادون سائر أخواتها لكونها أكثر استعمالاً ولأنها على بطلانها الذي يستدعيه مقام انظار العظمة ويؤذن بالهوان به ولم يقل بأرض بالسكسرتجنا لضافة التشريف تأكيداً للهوان ولم يقل بأنها الأرض للاختصار مع الاحتراز عما في أيها من تكافؤ التنبيه غير المناسب للمقام لكون الخطاب غير صالح للتنبيه على الحقيقة واختير لفظ الأرض دون سائر أربابها لكونه أغف وأدور واختير لفظ السماء مثل ذلك مع قصد اللطافة واختير ابلجى على ابلجى لكونه أخصر ولجئاً حظ التجانس بينه وبين أفعلى وأفر وقيل مائه بالافراد دون الجمع لدلالة الجمع على الاستتار الذي يباه مقام انظار الكبرياء وهو الوجه في افراد الأرض والسماء ولم يحذف مفعول ابلجى لثلاثتهم ما ليس بمراد من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وغيرها نظراً إلى مقام ورود الاء التي هو مقام عظمة (٣٨٠) وكبرياء ثم اذنين للراد اختصار الكلام على أفعلى فلم يقل أفعلى عن ارسال

بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني واقفه أعلم بكل القسم والكتابة لانهما لا يدلان على أزيد مما يدل عليه الحقيقة فالفضيلة فيما في تأكيد الانبئات الحاصل بكونهما كدعوى الشيء بينة فليس السبب في الفضيلة فيه ماداً لانهما على أكثر ما جلت عليه الحقيقة بل السبب أن المدلول فيها فيه تأكيداً لاثباته ولم يتأ كدثباته في الحقيقة فصار أبلغ منها وإن كان المعنى لا ينقص ولا يزيد على ما كان عليه فيهما وكذا الاستعارة بالنسبة المثلثية وهو قوله رأيت رجلاً شجاعاً هو والأسد سواء في الشجاعة لأن دلالة الاستعارة على المساواة كدلالة هذه الحقيقة وأما الاستعارة باعتبار التشبيه كقولك زيدا لاسد فإن السبب في الألفية يكون غير مكرر لدلالة الاستعارة على الأعداد في الحقيقة المستزمنة للأعداد في الشجاعة والمساواة فيها والتشبيه يشر بأن الشجاعة في الرجل أضعف منها في الأسد لما تقرر أن المشبه أضعف من المشبه به في وجه التشبيه بل يقول انها أقوى دلالة على المساواة من قوله هو والأسد سواء أيضاً لما تقدم أن الاتحاد يفيد المساواة ويدل عليها دلالة أقوى من التصريح بهما لاشعار التصريح باحتمال كونها في بعض الوجوه وعلى تقدير تسليمه فيكن في الاعتراض أن الاستعارة قفيدة للمعنى ما هو أقوى من إعادة التشبيه أي يدل على السكالات في الوجود دون التشبيه وأما قلنا يكفي لأن قوله ليست مزمنة المجاز على الحقيقة أنه يفيد ما هو أكثر أي يدل على ما هو أقوى عام بظاهرة السكالات مجاز ومن جملة المجاز الاستعارة وهي تفيد أكثر وتدل عليه بالنسبة للتشبيه والاستعارة مطلقاً كما ادعاه بل الذي يظهر أن التشابه أبلغ من الاستعارة لأن في الاستعارة أملاً وفراً وليس ذلك في التشابه وأما قوله أنه اثبات الشيء بينة فقد يقال إن هذا لا يعقبن له وينبغي أن يقال ادعاء الشيء بينة وحسب تدبيره ما أقول ما اثبات الشيء بينة مع جعلنا كيداً ما هو لا اثبات فليس في اخباره بكثرة الرماد اثبات كثرة الرماد للسلام للكرم وبدان كتب هذا الاشكال رأيت الامام خير الدين وقع عليه خدمت الله تعالى ثم عقبه الامام خير الدين باعتراض ثان وهو أن الاستدلال بوجود اللازم على اللازم باطل لأن الحياة لازمة لله ولم ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجود العالم وفيما قاله نظرو جوابه أن المراد اللازم المساوي ولا مانع من الاستدلال به بمعنى المرف وهذه الشبهة قال للصنفان الانتقال في الكناية من اللازم إلى اللازم وأما موافقة المصنف على هذه البهة ومخالفتها له في الثاني كيد للاثبات بل للاستعارة فيه نظر لأن البيئة لا تفيض يادة في الحقا إنما تفر كد المعنى به

الاء احترازاً عن الجشور للسفنى عنه من حيث الطاهر وهو الوجه في أنه لم يقل بأرض ابلجى مائه فبطلت وبإساءة أفعلى فأقلت واختير غيض للاء على غيض المشددة لكونه أخصر وأخف وأوفق لقليل وقيل للاء دون أن يقال ماء طوفان السماء وكذا الأمر دون أن يقال أمر نوح للاختصار ولم يقل سويت على الجودي بمعنى أفرغت على نحو قيل وغيض وقضى في البناء للمفعول اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله وهي تجري بهم مع قصد الاختصار ثم قيل بعدا لاقوم دون أن يقال ليبعد القوم طلباً للتوكيد مع الاختصار وهو زول بعدامته ليبعدوا بصدام افادة أخرى وهي استعمال الاء مع بعدا الدال على معنى أن البعد جن لم تأمل في الظلم لينال كل نوع حتى يدخل في ظلمهم لا تفهم بتكذيب الرسل هذان حيث النظر إلى السكالات وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل فذلك أنه قدم التداء على الأمر قليل الأرض ابلجى وإساءة

(قوله بل الفضيلة) أي فضيلة الأول على الثاني (قوله لا اثبات تلك المساواة له) أي لا لاسد وقوله لم يفده أي ذلك التأكيد التركيب الثاني وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لأن ذلك التعبير يشر بالأعداد ودلالة الأعداد على المساواة أبلغ من دلالة التخصيص على المساواة كما في التركيب الثاني فإنه يخطئ مره إحتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والأعداد التي أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة في الحقيقة التضمنة للشجاعة وفيها تأكيد الاثبات أيضاً من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة للمعاد بطريق المجاز كاثبات الشيء بالدليل وهذا أي افادة تأكيد الاثبات بالاتقال من

الثاني

أقلعي دون أن يقال إلهي بالأرض وأقلعي بإسماء جرباعل مقتضى الإلزام فيمن كان مأمو راحيقة من تقديم التنبيه ليمكن الأمر الوارد عقبيه في نفس المادى قصداً بذلك إمتنى الترشيح ثم قدم

(٢٨١)

الطوفان منها وزولها تلك

في القصة منزلة الأصل ثم أتبعها قوله وغيض الماء لاتصاله بقصة الماء ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله وقضى الأمر أى أتمم الوعد من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومن معه في السفينة ثم أتبعه حديث السفينة ثم ختمت القصة بما ختمت هذا كله نظراً الآية من جانب البلاغة وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المشوية ففى كآرى نظم المعاني لطيف وتأدية لها ملخصة مبينة لاتعقيد يشرك العكر في طلب المراد ولا التواء يشيك الطريق إلى المراتد بل ألقاها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألقاها وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية فألقاها على ما ترى عريية مستعملة جارية على قوانين القصة سليمة عن التناثر بعيدة عن البشاعة عذبة على العذبات سلسة على الاسلات كل منها كالماء في السلاسة وكانصل في الخلاوة وكانسيم في الرقة والله أعلم

اللزوم إلى الإلزام هو الجارى في الكناية والحجاز المرسل

الثاني والمحمدى على جزل نواله والأصالة والسلام على سيدنا محمد وآله

والهذبة الكناية تنافها الجزئية وأجاب المصنف بأن قوله ليس السبب إفاضة الزيادة أى الدلالة عليها ليس على عمومته في كل مجاز بل على أن ذلك لا يكون سبباً دائماً وأما ما يكون سبباً لبلغة في الاستعارة مع التشبيه وأما الحجاز المرسل والكناية والاستعارة بالنسبة إلى قولنا هو والاسدواء فالسبب فيها هو الأمر العام وهو ما في كل من تأكيد الإثبات الحاصل من الانتقال إلى الإلزام من المألوم واعتراض الشارح للصنف رحمه الله تعالى بأنه لم يفهم كلام الشيخ حيث حمل قوله يفيد زيادة على معنى أنه يدل على الزيادة قال وأما إيراد الشيخ ما قد فاد أنه قد لا يتحصيلها في نفس الأمر بدليل قوله أن لا يضر في نفسه وعدم إفاضة اللفظ للمنى في نفس الأمر صحيح كما تقدم أن الخبر لا يفيد للمنى في الخارج احتمال إفاضة وذلك بحتم الصدق والكذب وأما اعتبار الدلالة والألفاظ فلا يعتمد الصدق لأن المفهوم منه هو ما وضعه لمعنى كون المجاز أبان أنه يفيد تأكيدها كيد الإثبات كإقراره أنه لا يفيد زيادة للمنى في نفس الأمر فإنه لا يفيد أصل للمنى كما تقدم في باب الخبر لا يفيد زيادة فيه ولا ينافى ذلك أن يدل على أكثر مما يدل عليه الحقيقة فإن الاستعارة دلت على كمال الوجه والتشبيه دل على ضعفه فلا يرد الاعتراض على الشيخ لأن للمنى في نفسه ولودلت الاستعارة على الكمال فية لا يقتضى ذلك أنها أرتفعت في زيادة في نفس الأمر قال وكثيراً ما يقع فيه القلط للمصنف من استنباط المعاني من كلام الشيخ لا يتجانب ما إلى من بدالتأمل ورد بعض المحققين كلام الشارح بأن ما حمل عليه المصنف كلام الشيخ من تفسير الإفاضة بالدلالة هو الذى ينبغى أن يشار إليه لأنه بما يتوهم أن المجاز دائماً أقوى دلالة وأكثر مدلولاً من الحقيقة فأورد الشيخ هذا البحث ليبين أن ذلك لا يطرده بل يما يتعاضد فيه الإطراء وهو قوله هو والاسدواء مع الاستعارة وكذلك الكناية والمرسل ووجه الإبانة بوجه العلم لكل ما هو خلاف الحقيقة

وأما تخالف حاله بالبنية وعدمها في إثباته كما قال عبد القاهر لا يكثر وقتها فكان من حق المصنف كامن كلام عبد القاهر أن يعمد إليه وينقل دليله وأما قوله للمصنف في الرد على عبد القاهر ففرد عليه بنفس دعوى مخالفته فكان من حقه أن يرد عليه بدليل صحيح وأما قوله الأصل في التشبيه أن يكون للشبه به فهذا التعميم مخالف لقوله فيما تنافى أن يكون أم في بعض الصور دون بعض ثم هذا القدر لا يحصل به مقصوده لأن عبد القاهر أن يقول والتشبيه للمضى موجود في الاستعارة والجملة التى قاله المصنف هو الحق ولكنه لا يتوصل إليه بطريقه (تنبيه) قولنا في هذا الفصل كله الكناية والمجاز أبان هو بالمضى الأقوى كقولنا إلهي أبان من فاعل وليس من البلاغة الصطلاح عليها في هذا العلم لأن من أحدهما أن لا تكون في للفرق ولا شك أن المجاز والكناية يكونان مفردين غالباً نعم ما ذهب إليه عبد القاهر من أن الإبانة في الإثبات بمعنى منه في تسمية ذلك بلاغة بالأصطلاح - الثاني أن أبان أفضل تفضيل فإذا حملت على المعنى الأقوى كان على باه من التفضيل لأن الحقيقة بالغة المقصود بكل حال فالجواز أبان منها فإذا حملت على الاصطلاح كان من باه بالمضم وهو دليل على حصول البلاغة في الحقيقة وليس كذلك لأن الحقيقة المجردة بلاغة فيها فلا يكون من باه بالمضم بل من باه بالفتح (تنبيه) لم يتعرض المصنف لاختلاف بين أنواع الاستعارة والذى يظهر أن الاستعارة بالكناية أبان من التصريحية وبه صرح الطيبي ولا إشكال فيه على رأى السكاكي فإنها كالجملة بين الاستعارة والكناية وأما على رأى المصنف فأن وافق على ذلك كان هذا وإيراد عليه في قوله أن المجاز أبان من الحقيقة وإن الاستعارة

(٣٦ - شرح التلخيص رابع)

كما مر فثبت أن كلام المجاز المرسل والكناية والاستعارة لا يدل على أن يمدح على الحقيقة وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفاضة تأكيدها الإثبات الذى لاتعقيد الحقيقة . هذا وقد تم الفن الثاني

## ﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم)

وهو تأكيذ الإثبات وقوله البديع لا يتغير في نفسه باختلاف الطرق منه أن الطرق لا تلت فيه على أكثر مما كان ولما لم يصرح بالتخصيص وظاهر من كلامه المعلوم وأن كل مجاز لا يدل على أكبر مما يدل عليه الحقيقة أورد عليه المصنف النقض بالاستعارة مع التشبيه ثم أجاب بأن مراده أن ذلك لا يطرد في كل مجاز قال وأما محل عليه الشارح كلام الشيخ من أن المراد بإفادة الزيادة إفادتها في أصل المعنى خارجا أي إنشائها في المعنى الخارجي وإيجادها فيه فهو أمر واضح للعالم بأن اللفظ لا تأثير له في المعنى إيجادا ولا زيادة كأنه لا تأثير لغيره وأما حفظ اللفظ من المعنى الدلالة فحمل كلام الشيخ على مقال الشارح نهاية الزكاة وارتكاب لما نزهه المقول عن التعرض له به والاسئدة عن التشديد به وبدل على ذلك أنه مثل لما اعتبرت فيه الدلالة فماد حاصل كلامه إلى ما تقر من أن المجاز أبان لإفادته التأكيد في المعنى ولا ينافي ذلك أنه مما تكون معه الدلالة على أكثر كما في الاستعارة مع التشبيه فلا نضاف أن الحق مع المصنف وكلام الشيخ صحيح وتأويله فلازم بدعيه \* وقد تم الكلام على الفن الثاني والحمد لله رب العالمين حمد الأية وبأدائه جميع المخلوقين والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين وعلى من تبعه باحسان إلى يوم الدين \* والله تعالى المسؤول في أكمل الثالث مع العافية

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

وهو علم

## ﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(قوله وهو علم) المراد به

هنا الملكة لأنها هي التي

تكون آلة في معرفة الوجود

الحسنة أي في تصورها

وفي التصديق بضبط

أعدادها وتفاصيلها

أي العلم المعلوم أضافته إلى البديع فالإضافة فيه عهدة والبديع في اللغة التريب من بدع الشيء بضم الدال إذا كان غاية فيها هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم له مثالا \* ومنه اسم تعالى البديع بمعنى البديع أي الموجد لا يشاء لا مثالا يتقدم ولا يخص مادته بالله تعالى كما قيل عرفه اصطلاحا كما يؤخذ مما تقدم بقوله (وهو علم) أي ملكة تحصل من ممارسة مسأله أوقواعده المقررة لأن كلامهما يتوصل به إلى معرفة أي جزئي أبلغ من التشبيه لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه حقيقة لا مجاز إلا أن يقول الاستعارة بالكناية إنما كانت أبلغ لاشتغالها على المجاز العقلي كما اقتضاه كلام المصنف في هذا الباب كما لا يقتضاه كلامه في علم الثاني حين تكلم على المجاز العقلي وأما الاستعارة بالتمثيل فالظاهر أنها أبلغ منهما كما يقتضيه كلام الزمخشري عند قوله تعالى وما قدر والله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ثم تفاوت كل واحدة من هذه الاستعارات الثلاث إلى درجات تظهر مما سبق بالتأمل وأما الكناية والاستعارة فالظاهر أن الاستعارة أبلغ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة والظاهر أن أبلغ أنواعها ما كان الكسبي عن فيه تشبيه ثم ما كان صفة ثم ما لم يكن واحدا منهما (تنبيه) الكناية والاستعارة فديكون كل منهما إنشاء وقد يكون خبرا وهذا واضح وأما التشبيه فالذي يظهر أنه خبر لأن قولك زيد كمره خارجي وهو للشبهة لكن فيه خلاف كما هو الذي في تفسيره للسعي بالمر النظام واختار أنه خبر عما في نفس المتكلم من التشبيه كما أن حسنت خبر عن حسبانته قال ولا يختلف الحال في ذلك بين كان والكاف غير أن كان صريح في ذلك من جهة أن موقفا أن تقوى الشبه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن الشبه هو المشبه به والكاف محتملة له ولاخبار عن المماثلة الخارجية كقولك مثل \* هذا آخر علم البيان بحمد الله ومنه فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن

ص ( الفن الثالث علم البديع )

وهو علم

يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة

(قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسنا (قوله أى ينصور الخ) تفسير لقوله يعرف أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفصيلها فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل لتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عندها كذا وأن الوجه الغلطى يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الإدراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد (٢٨٣) كما سبق في المأني والبيان

لأنه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من أن لكل علم مسائل فأما هو في العلوم الحسكية وأما الشرعية والادبية فلا يتأتى ذلك في جميعها فإن اللغة ليست إلا كالألفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فعلت من هذا أن المراد بالعلم في قول المصنف علم للكم وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبيد الحكيم (قوله) بقدر الطائفة) أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله) والمراد بالوجوه مأمرا (الخ) أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله وجوه تحسين للعهد وحيث فصح التعريف وانضم أن يقال أن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فأشار الشارح بقوله والمراد الخ إلى أنه لا جهل في التعريف لأن الإضافة

يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى ينصور معانها و يعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة والقول الراد بالوجوه مأمرا في قوله ويتبعها وجوه أخرى تورث الكلام حسنا وقولا وقوله (بعد رعاية الطائفة) لمتقضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التقيد بالمعنى إشارة إلى أن هذه الوجوه

من جزئها أى يعرف بواسطة تقرر للكم أو القواعد في النفس أن هذه الجزئية الخاصة مثلا من علم البديع وإلى هذا أشار بقوله (يعرف به) أى يعرف بتلك الكمالات تلك القواعد وقد تقدم في صدر الكتاب تحقيق للكم بما أغنى عن إعادته وعبر بالمعرفة التي تتعلق بالجزئيات لا بشار بأن متعلق الإدراك هذا العلم هو الجزئيات بمعنى أن أى وجه من الوجوه التي هي من علم البديع يرد يعرف بهذا العلم الذي هو للكم أن هذا العلم أى من جزئيات قواعده وإلى الجزئيات أشار بقوله (وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التي بها يحسن الكلام بمعنى أنا تصور تلك الكمالات أو تلك القواعد أن هذه الجزئية مما يحسن به الكلام ونذكر ذلك عند عرض وضعه ويحتمل أن يكون المعنى أن مقرر من قواعد هذا الفن يعلم في الكتب عند الإطلاع عليها ما في ضمنها من الوجوه التي يحسن بها الكلام فيكون للعلوم وللعلوم متحد في خارج مختلفين بالاعتبار فهو من حيث أنه شيء مقرر من أهل الفن في الافتراض أوفى غيرها يعلم به ومن حيث الإطلاع عليه مباشرة هو للعلوم وهذا هو المناسب لقولهم ينصور بعد أعداد أوجه التحسين وقوله وجوه تحسين الكلام يحتمل أن يراد بها الوجوه السابعة في قوله وتتبعها وجوه أخرى تورث الكلام حسنا فتكون إضافة الوجوه إلى تحسين الكلام إضافة عديدة فكانه يقول علم يعرف به الوجوه للشار إليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه بقولا بعد رعاية البلاغة مع النصيحة ويكون قوله على هذا (بعد رعاية الطائفة) لمتقضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) تأكيذا وبياناً لما تقدم ومعنى وضوح الدلالة الخلو عن

يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية الطائفة ووضوح الدلالة) ش البديع في اللغة التريب والبديع في أسماء الله تعالى الخالق لأن مثال سبق فهو فيل بمعنى مفضل وقد تقدم الاعتراض عليهم في سمعته هذا الاسم وإن الإبداع لا ينبذ لغيره تعالى لإحقاقه ولا مجازا على ما قيل هذا العلم منزل من الملمين السابقين منزلة الجزئ من الكل أو النتيجة من التقدّمين وقوله (علم) جنس قال الخطيب أى علم بالقواعد وفيه نظر فقد يكون المراد بالعلم وهو مجاز سابق مشهور في الحدود وقد تقدم مثله في حد علم البيان وشبهه قوله (يعرف به الخ) وقوله (بعد رعاية الطائفة) إشارة إلى رعاية ما يجب اعتباره من علم للمأني من مطابقة الكلام لمتقضى الحال قالوا فيه للعهد وقوله (وضوح الدلالة) إشارة إلى ما يجب اعتباره من علم البيان والمراد بوضوح الدلالة للتقدم ذكره وقوله (بعد رعاية تطبيقه) يحتمل أن يراد به مقرر رعاية تطبيقه ووضوح الدلالة ويكون المراد هو قواعد يعرف

هذا للعهد فكانه يقول علم يعرف به الوجوه المشار إليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه بقولا بعد رعاية البلاغة مع النصيحة وعلى هذا فقوله بعد رعاية الطائفة ووضوح الدلالة تأكيذا وبياناً لما تقدم فقوله للشارح إشارة إلى أن هذه الوجوه الخ المراد زيادة إشارة وتنبيه على أن هذه الوجوه الجزئية أفضل الوجوه إشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره وإشارة أيضا إليه تأمل (قوله بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمتقضى الحال فأل في المطابقة المأني وعوض عن المضاف إليه وقوله بعد رعاية المطابقة أى المأني ولو قال بعد رعاية البلاغة كان أخصر وقوله ورعاية وضوح الدلالة أى وبدرعاية وضوح الدلالة

المعلومة بلم البيان وقوله أى الخلو عن التقيد المعنوى تفسير لوضوح الدلالة وأما الخلو عن التقيد اللفظى فهو داخل فى قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو عن التقيد اللفظى وحاصل كلامه أن تلك الأوجه إنما تعد محسنة للكلام إذا

(٢٨٤)

أنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام

التقيد المعنوى وقد تقدم بيانه وحصل ذلك أن تلك الأوجه إنما تعد محسنة للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين أعنى بالامر الأول للمطابقة لمقتضى الحال وتضمن ما يتبين فى علم النحو واللفظ والتصريف ويدرك بالطبع لان المطابقة لأجرة ما لا بعد الفصاحة والقصاحة كما تقدم تتوقف على وجود ما بين فى تلك العلوم وما يتبين بالطبع كالشاعر وبض التقيد اللفظى كما تقدم وأعنى بالامر الثانى وضوح الدلالة للبين فى علم البيان وأما فصله عن المطابقة مع أن المطابقة لا تعتبر إلا به اذ هو من النصيحة للإشارة الى العلمين السابقين أعنى للمعانى الكفيل ببيان المطابقة والبيان الكفيل بفرير وضوح الدلالة ولما كان للبين فى الفن الثانى هو ما يسلط به التقيد للمعنى فسرنا الوضوح بالخلو عن التقيد للمعنى ولم نقل فيه الخلو عن التقيد اللفظى وأدخلاه فى أنوقت عليه المطابقة من أمر الفصاحة غير التقيد للمعنى لعدم بيانه فى الفن الثانى ويحتمل أن يريد بوجوده تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل فى البعالة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل فى الفنين السابقين بقوله بمدرعاية المطابقة ووضوح الدلالة وهذا الاحتمال لوهم أن ما يد كرفى النحو واللفظ والتصريف وما يدرك بالنوق داخل فى أوجه التحسين لان للذ كور فى الفنين هو نفس أوجه المطابقة وما يسلط به التقيد للمعنى وأما قلنا لوهم ولم نقل يدخل تلك الأمور فى المحسنت جزما لانه يمكن ادخال تلك الأمور فى مقتضى الفن الأول بطريق التزوم لانه لا يعتبر ولا يراعى الإبراهيمها ولكن للتبادر الأول فلها قدما الاحتمال الأول وبكل تقدير بقوله بمدرعاية المطابقة الخ يخلق بقوله تحسين اذلا معنى تعلقه بغيره بمعنى أنها تورث التحسين الذى إنما يحصل ويتر بعد الرعاية للذ كورة والا كانت تلك الوجوه كمتعلق للدر فى أعاق الخنازير ثم أشار الى تفصيل الوجوه البديعية

بها وجوه التحسين ووجود التطبيق والوضوح ومعرفة التطبيق والوضوح سابقان على معرفة التحسين فيكون للمعانى والبيان جزأين للبديع ويحتمل أن يراد قواعد يعرف بها بمعرفة التطبيق والوضوح وجوه التحسين فلا يكون المعانى والبيان جزأين للبديع بل مقدمة يتبين له وقد صرحوا بأن المراد هو الأول وفى استخراجها من منطق عبارة للصف عسر لانك اذا قلت عرفت زيد بعد معرفتى لعدم ما ظهر به معرفة زيد مقيدة بسبق معرفة عمرو لا معرفة زيد وعمرو وقوله بعد يحتمل أن يكون منصوبا يعرف وأن يكون منصوبا بالتحسين والحق الذى لا ينازع فيه منتصفان البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الإيراد بطرق مختلفة ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم فى شيء من أمثلة البيان يترضون الى بيان اشتغال شيء منها على التطبيق ولا تجدهم فى شيء من أمثلة البديع يترضون لاشتغالهم على التطبيق والإيراد بل تجد كثيرا منها خاليا عن التشبيه والاستعارة والكناية التى هى طرق علم البيان هذا هو الانصاف وإن كان مخالفا لكلامه الا كثيرين ولا يخفى أن هذا التعريف

الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضف الألف البين فى النحو والخلو عن التراب للبين فى اللفظ والخلو عن عناية القياس المبين فى الصرف والخلو عن التناظر للمدرك بالنوق وذلك لان المطابقة لأجرة ما لا بعد الفصاحة والقصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الأمور المبين بعضها فى تلك العلوم والمدرك بعضها بالنوق والامر الثانى وضوح الدلالة للبين فى علم البيان ولما كان للبين فى الفن الثانى هو ما يسلط به التقيد للمعنى فسرنا الوضوح بالخلو عن التقيد للمعنى ولم نقل فيه الخلو عن التقيد اللفظى وأدخلاه فى أنوقت عليه المطابقة من أمر الفصاحة لعدم بيانه فى الفن الثانى (قوله إنما تعد محسنة أى والا سككت الخ) كمتعلق للدر على أعاق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لقو أى

(وهى)

أن تحسين الكلام بهذه الوجوه إنما يكون بمدرعاية المطابقة ووضوح الدلالة فالواقع بهما

هو التحسين فى الملاحظة لافى الوجود لان التحسين مقارن لهما فى الوجود وأما ادجاله فراق مستقر قالنى بهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حالة كون التحسين حاصل بهما

وهذه الوجوه ضربان ضرب يرجع الى المعنى وضرب يرجع الى اللفظ

(قوله ضربان) أى نوعان معنوى ولفظى أى نوع له من بدتعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاصالة فبموجود (قوله معنوى) أى منسوب الى المعنى من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراد تحسين المعنى لذاته وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا لكن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتحسين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف (٢٨٥)

التنوين مع أمه أفضل  
تفضيل في الأصل بدليل  
الاولى والأوائل كالفعل  
والأفاضل وهذا معنى  
قول الصحاح اذا جعلت  
أول صفة لم تصرفه تقول  
لقية عاما أول واذا لم  
تعمل صفة صرفته تقول  
لقية عاما أولا ومعناه في  
الاول أول من هذا  
العام وفى الثانى قبل هذا  
العام قاله يس والباء في  
بالذات بمعنى الام وهو  
عطف على قوله أولا أى  
راجع لتحسين المعنى  
قبل رجوعه لتحسين اللفظ  
ورجوعه لتحسين المعنى  
لذاته (قوله وان كان  
قد يفيد بعضا) أى  
بعض الوجوه المتدرجة  
في ذلك النوع تحسين  
اللفظ أيضا وذلك كما في  
الساكنة وهى ذكر الشئ  
بلفظ غير لوقوعه في محبة  
كافى قوله:

(وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان قد يفيد بعضا تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك

الحسنه فقال (وهى) أى وجوه تحسين الكلام الحاصل بعد الرأية السابقة (ضربان) أى تلك الأوجه فيها نوعان أحدهما (معنوى) أى ينسب الى المعنى لانه تحسين للمعنى أولا وبالذات بمعنى أن ذلك التحسين قصد أن يكون تحسينا للمعنى وذلك المقصد متعلق بتحسين المعنى أولا ومتعلق به لذاته وأما ثانيا المقصد يكون تحسينا للفظ فيكون ثانيا وبالعرض أى لأجل عروض كون الفرض فيه أيضا وأما قلنا هكذا لان هذه الأوجه قد يكون بعضها تحسينا للفظ لكن المقصد الأصل منها أجمالى كونها تحسينا للمعنى كإلى الشاكلة اذ هي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في محبة ذلك الضمير كقوله

\* قالوا اقترح شيئا تحب لك طبعه \* قلت اطلب نحوالى جية وقيما \* فقد عبر عن الخاطبة بالطبع لوقوعها في محبة فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الفرض الأصل جعل الخاطبة كطبع المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في محبة فان تعلق الفرض بتحسينه اللفظي لشار إليه فهو بالعرض وعلى وجه المرجوحه وقبل ان الحسن فيها لفظي لان منشاء اللفظ وفيه نظر لوجوب عدم حينئذ من البديع اللفظي فتأمل وكفى المكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات الامادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والفرض الأصل الاخبار بمكس الاضافة مع وجود الصحة (و) ثانيهما (لفظي) أى منسوب الى اللفظ لانه تحسين للفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين للمعنى لانه كلما عبر عن معنى بافظ حسن استحسن معناه تبعاً وان شئت قلت في التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو المقصود بوجه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ المأل عليه ثم قدم المعنوي لان المقصود الأصل هو المعانى والألفاظ تراعى وقولها وأما كانت المعانى هي المقاصد لانها مواقع الحقوق اذ بها تقع التواخذة ويحصل الفرض اخذا ودفعاً وامتنالا وانتهاء واشغاعاً واضراراً ولذلك يقال لولا المعانى ما كانت الألفاظ محتاجة ولا يقال لولا الألفاظ ما كانت المعانى محتاجة لانه كلما توصل الى المعنى ألقى

من الرسوم غير الحقيقية لما فيه من التعدية التى هي أمر شاق ص (وهى ضربان الخ) ش وجوه تحسين الكلام البليغ ضربان ضرب يرجع الى المعنى أشار اليه بقوله معنوى وضرب يرجع الى اللفظ أشار اليه بقوله لفظي وقدم ما يرجع الى المعنى لانه أهم وأورد أن الاقسام ثلاثة فان منها ما يرجع اليه لوقوعه في محبة بان ما يرجع اليهما يدخل في القسمين لانهما الى كل منهما أمال المعنوى فهو عبارة عما يزيد المعنى حسنا وقسموه قسمين أحدهما ما يزيد المعنى حسنا لزيادة تنبيه

قالوا اقترح شيئا تحب لك طبعه \* قلت اطلب نحوالى جية وقيما

فقد عبر عن الخاطبة بالطبع لوقوعها في محبة فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الفرض الأصل جعل الخاطبة كطبع المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في محبة وكفى المكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات الامادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والفرض الأصل الاخبار بمكس الاضافة مع وجود الصحة (قوله ولفظي) أى منسوب للفظ من حيث انه راجع لتحسينه أولا وبالذات وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا لكن بطريق التبع والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول الشارح كذلك

أما المعنوي منه المطابقة وتسمى الطابق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجلمة

(وله لان المقصود الاصل والقرض الاول هو المعنوي) أي يقضي حينئذ الاهتمام بالوجه الحسنه لها وتقديرها على الوجه الحسنه لغيرها (قوله والألفاظ نواع) أي من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طريقة (قوله وقولها) أي من حيث ان المعاني تتلقى منها وتغتم منها وأما كانت واتفعا واضارارا ولذلك يقال لولا المعاني ما كانت الألفاظ تحتاجا لها (قوله فنه المطابقة) ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع أولا المطابقة وهي لغة الموافقة يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حذو الآخر ويسمى المعنى الذي ذكره مطابقة لأن التكامل وفق بين العنيتين المتقابلين أو لموافقة الشدين في الوقوع في جملة واحد فواستوائهما في ذلك مع يد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يرف بالدوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله وتسمى الطابق والتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لان للتكامل

(أما المعنوي) قسمه لان المقصود الأصلي والقرض الأول هو المعنوي والألفاظ نواع وقولها (فنه المطابقة) وتسمى الطابق والتضاد أيضا وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجلمة (أي يكون بينهما تقابل

اللفظ دون العكس فقال (أما المعنوي) من تلك الحسنات والذكور في الكتاب منها تسعة وعشرون (فنه المطابقة) وتسمى الطابق والتضاد أيضا) أخذنا من طابق الفرس اذا كان تقع رجله في موضع يده في مشيها لانه وقفت رجله يده للتقابلتان في موطن واحد كوقوف المختلطين للمشي بالمطابقة هنا في تركيب متجدد أو للتكامل في الاتصال وفسر المعنوي المسمى بالمطابقة بقوله (وهو) أي المعنوي الذي هو المطابقة وذكر الضمير لرعاية أنها معنوي (الجمع) أي هو أن يجمع (بين متضادين) في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال ولما كان المراد بالتضاد هنا وجود مطلق للتقابل والتنافي لا التضاد الذي هو أن يكون بين شيئين وجودين غاية الاختلاف فسر المتضادين بقوله (أي معنيين متقابلين في الجلمة) أي من غير تفصيل في ذلك للتقابل والتنافي بأن يبين مقداره من كونه فيما بين معنيين كالتكافؤين أو الضدين أو غير ذلك فالمراد بالتضاد والتقابل هنا أن يكون بين الشيئين تناف وتقابل ولو في بعض الصور ومن المعلوم أن المتقابلين في بعض الصور إنما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض من الصور فلهذا نقول لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا كتقابل القدم والحديث أو اعتباريا كتقابل الأحياء والأمانة فانهما لا يتقابلان إلا باعتبار بعض الصور وهما أن يتعلق الأحياء بحياة جرم في وقت والأمانة باماته في ذلك الوقت والا فتقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار التعلق عند تعدد الوقت وسواء كان التقابل الحقيقي كتقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بذاته أي أنها وجوديان أو تقابل الإيجاب والسلب كتقابل الوجود وسلبه أو القدم والملكه كتقابل المعنى والبصر والقدرة والسجى ذاء على أن المعجز في القدرة فمن شأنه الاتصاف بالقدرة

والثاني ما يربطه تناسبا والمصنف أطلق المعنوي ليدخل فيه النوعان منه من غير تقييد بعضها عن بعض فذكر أقساما فقال فنه المطابقة وتسمى الطابق لانه من طابق الفرس اذا وقع رجله مكان يده ومصدر فاعل المفاعلة والفعال وهو تحسين مالم يكثر فيسبح قاله التنوخي وتسمى التضاد في تجوز كاسياني قال التبرازي وتسمى أيضا التطبيق والتكافؤ قوله (وهي) أي المطابقة (الجمع) أي في الذكر (بين متضادين) أي معنيين متضادين والمراد بالمتضادين المتقابلان في الجلمة أي سواء أكان التقابل من وجه مالم من كل وجه وسواء أكان التقابل حقيقيا أم اعتباريا وسواء أكان بين وجودين كإحدى حقيقة التضاد أم بين وجودي وعدمي أو عزميين فان قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهر من الحياة الدنيا ليس فيه تقابل حقيقة بين العلم والعدم والمثلث في الآية ولكن بينهما تقابل في الجلمة اذا أخذنا على الإطلاق كذا قاله وفيه نظر لانهما اذا أخذنا على الإطلاق كان بينهما تناقض لا تضاد ويمكن الجواب بأنه اذا كان المراد بالتضاد التقابل فهو بين التقيضين أوضح وقد جمع بين الحقيقي وغيره في قوله

فنه المطابقة) ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع أولا المطابقة وهي لغة الموافقة يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حذو الآخر ويسمى المعنى الذي ذكره مطابقة لأن التكامل وفق بين العنيتين المتقابلين أو لموافقة الشدين في الوقوع في جملة واحد فواستوائهما في ذلك مع يد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يرف بالدوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله وتسمى الطابق والتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لان للتكامل

ماضين كلمتين بالاسناد الا فالجمع بين الأمور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله وتنافي أي معنيين متقابلين) لما كان يشوهم أن المراد بالتضادين هنا خصوص الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطاً بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أهم من ذلك أعنى الأمرين الذين بينهما تقابل وتنافية (قوله في الجلمة) أي ولو في الجلمة فليس التنافي في بعض الأحوال شرطاً لبديل التعميم



(قوله وتناف) تفسيره اقبله (قوله ولوفى بعض الصور) أى ولو فى بعض الاحوال ومن العلوم ان للتقابلين فى بعض الاحوال اعا  
يكون التناقى بينهم باعتبار ذلك البعض فلذا قال لسان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا (قوله ولو فى بعض الصور) أى  
كافى الاعتبارى فان التناقى فيه باعتبار المتناقى (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) أى كتقابل الامرين الذين بينهما غاية الخلاف  
لذا بينهما كتقابل القدم والحدوث (قوله أو اعتباريا) أى كتقابل الاحياء (٢٨٧) والامانة فانهما لا يتقابلان

الاعتبار بعض الاحوال  
وهو ان يتلقى الاحياء  
بحياة جرم فى وقت والامانة  
باماته فى ذلك الوقت  
والافتلاتقابل بينهما باعتبار  
أنفسهما ولا باعتبار التعلق  
عند تعدد الوقت (قوله

وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا أو سواء كان تقابل التضاد أو تقابل  
الاجباب والسلب أو تقابل عدم والملكية أو تقابل التضاييف أو ما يشبه شيئا من ذلك

أو تقابل التضاييف كـتقابل الآبوة والبنوة وقيل ان الآبوة والبنوة من باب مراعاة النظر  
ورد بأن مراعاة النظر فيما لانتفى فيه كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التناقى كالأبوة والبنوة  
أو تقابل ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشعر بالتناقى لاشتياله بوجه ما على ما بوجوب التناقى كهنا  
وتلك فى قوله

مها الوحش الأن هاتا وأنس • قنا لخط الآن تلك ذواب

لما فى هاتمان القرب وتلك من البعد وكما فى قوله تعالى أغرقوا ذوا النوار لما يشرب به الاغراق من الماء  
للتشتمل على البرودة غالبا ويشعر به ادخال النار من حرارة النار وفرضا هذه الاقسام فى التقابل  
الحقيقى لان وجودها فى الاعتبار اتمهاو باعتبار التعلق وللتعلق يعرف حاله من هذه الاقسام وقيل  
مما قررنا أن التقابل فى بعض الصور يعود معناه الى الاعتبارى ومن ذكرنا للاعتبارى من غير  
تخصيص له بصورة أخرى يعلم أن الحق بهذا التقابل داخل فى هذا السلام وسياق ذلك للحق ثم

يجوز من ظلم أهل الظلم بغيره • ومن اساءة أهل الشر احسانا

فقابلة الاحسان بالاساءة حقيقة ومقالة الظلم بالظفر بغير حقيقة واعلم ان اطلاق الطائفة والطباق  
على الجمع بين التقابلين واضح بمعنى أن الجامع فى الذكر بين التقابلين طابق بينهما أى قابل كأنه جعل  
أحدهما منطبقا على الآخر بما يشبهه أولا وهما متطابقا أى توافقا فى التضاد لأن التناسب فيه موافق كما  
أن التضاد يجعل علاقة كاسينى أو من باب تسمية الشيء باسم ضده وهو الشبه بمطابقة الفرس اذا وضعت  
رجلها مكان يدها واطلاق التضاد على الجمع فيه بعد لأن التضاد فى نفس الامر من المجموع أحدهما مع  
الآخر لأنفس الجمع وهذا اصطلاح لا مشاحة فيه والمجاز فيه سابق ثم أخذ للصنف فى تقسيم الطباق فهو  
اعما يكون بلفظين كما اقتضاه كلام الصنف ولا يرد عليه الاسم للشتراك بين شدين كالجنون اذا ذكر  
مرتين بمعنىيه فانه لفظان بالشخص نمر رديعه اذا قلنا انه يجوز استعمال للشتراك فى معنىيه فأطلقنا  
الجنون مثلا مرتين بمعنىيه فانه يصدق عليه حد الطباق وليس فيه افتقان لكن الجمهور لا يميزون  
استعمال للشتراك فى معنىيه فهما من نوع واحد باعتبار الاسمى أو الفعلية أو الحرفية أو من نوعين  
هنا رأى الجمهور ونقل الطرزي وصاحب المير أن لا بدق الطباق من مراعاة التقابل فلا يجىء باسم  
مع فعل ولا بفعل مع اسم وشرط قدامة فى الطباق اتحاد اللفظ أى اشتراك المعنيين للتقابلين فى لفظ  
واحد قال وأما ذكر الشيء وضده من غير اتحاد اللفظ فيسمى التكاثر كذا أنه عنه جماعة منهم حازم  
وابن الاثير وعبد الطيف وغيرهم واليه مال ابن الحاجب فى المختصر فى مسألة التشارك وشرط غير قدامة  
فى التكاثر أن يكون أحد الضدين حقيقة والآخر مجازا فهو أخص من الطباق وشرط فيه بعضهم اتحاد  
السندالية وشرط فيه صاحب يدبى القرآن أن يكونا شديين لا أكثر وشرط فيه أن يكون الضدان

والبنوة (قوله أو ما يشبه شيئا من ذلك) أى أو تقابل ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشعر بالتناقى لاشتياله بوجه ما على ما بوجوب التناقى  
كهنا وتلك فى قوله

مها الوحش الأن هاتا وأنس • قنا لخط الآن تلك ذواب

لما فى هاتمان القرب وتلك من البعد وكما فى قوله تعالى أغرقوا ذوا النوار لما يشرب به الاغراق من الماء الاشتتال على البرودة غالبا وما يشبه  
به ادخال النار من حرارة النار

ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى وتحسبهم أيقاظا وهم رقودا ولفظين كقوله تعالى توفى للملك من نشاء ونزع الملك  
 من نشاء ونزع من نشاء ونزل من نشاء وقول النبي عليه السلام لا زمار أنكم لتسكرون عند الفزع وتقاون عند الطمع وقول أبي صخر الهذلي:  
 أما الذي أبكى وأضحك والذي \* أمات وأحيأ والذي أمره الأمر \* وقول بشر: إذا أذاقتك حروب المدي \* فنبه لها عمر أرم  
 وأحرفين كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقول الشاعر:  
 على أني راض بأن أحمل الهوى \* وأخلص منه لأعلى ولأبلى

(قوله ذلك الجمع) أي بين للتقابلين (٢٨٨) للسمي بالطابق (قوله من أنواع الكلمة) أي التي هي الاسم والقدر والحرف

(ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) واحد من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم  
 رقودا أو فلفظين نحو يحيى ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في الاسم معنى  
 الانتفاع وعلى معنى التضضر رأى لا يتفنع بطاعتها ولا يتضرر بمصبتها غيرها  
 أشار الى تفصيل في هذا التقابل وهذا الجمع باعتبار اللفظين الدالين على التقابليين فقال (ويكون) ذلك  
 الجمع بين التقابليين للسمي بالطابق (بلفظين) أي بغير عنهما بلفظين كائنين (من نوع) واحد من أنواع  
 الكلمة التي هي الاسم والقدر والحرف واللفظان اللذان هما من نوع واحد ما إن يكونا (اسمين) معا  
 (نحو) قوله تعالى (وتحسبهم أيقاظا وهم رقود) أي نيام فان اللفظة تشتمل على الادراك بالحواس  
 والنوم يشتمل على عدمه فيبينهما شبه المدم والمذكور باعتبار لازمهما وينهما باعتبار أنفسهما تضادان  
 الثوم عرض، ينع ادراك الحواس واللفظة عرض يقتضي الادراك بها وان قلنا ان اللفظة نفي ذلك  
 العرض كان بينهما عدم وملكية حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسمية (أو) يكونا (فلفظين) معا (نحو)  
 قوله تعالى (وهو الذي يحيى ويميت) وله اختلاف الليل والنهار أو أفلا نتقون فان الاحياء والامانة  
 ولو صح اجتماعهما في ذات الهي وليت بين متعلقهما وعدم والملكية أو التضاد بناء على ان الموت  
 عرض وجودي فالتناقض بينهما اعتباري وكانه لم يجعلهما من اللحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ  
 بالحياة واللوت بخلاف اللحق كإتي في أشداء على الكفار رحماء بينهم والليل والنهار في الآية الكريمة  
 ما يشبه تقابلها مقابل التضاد لاشعار بالظلمة والنور الذين هما كالبياض والسواد (أو) يكونا  
 (حرفين) معا (نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لان الاسم تشرع بالملكية المؤذنة  
 حقيقيين والافهوكاف كاسبق فان كان اللفظان من نوع واحد ما إن يكون النوع الواحد هو  
 الاسم بان يكون اللفظان اسمين كقوله تعالى وتحسبهم أيقاظا وهم رقودا أو فلفظين كقوله تعالى يحيى  
 ويميت أو حرفين كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان لها يدل على الثواب وعليها يدل على  
 العقاب وفي هذا الكلام توسع فان التقابل بين معنى متماثلين لا بين الحرفين ومنه قوله  
 على أني راض بأن أحمل الهوى \* وأخلص منه لأعلى ولأبلى  
 وان كانا من نوعين فهو كقوله تعالى أوس كان ميتا فأحييناه فان أحدهما اسم والأخر فعل وكذلك

(قوله وتحسبهم أيقاظا وهم  
 رقود) الأيقاظ جمع  
 يفظ على وزن حذو وكفف  
 بمعنى يقظان والرقود جمع  
 راقد فالجمع بين أيقاظ  
 ورقود مطابقة لان اللفظة  
 تشتمل على الادراك  
 بالحواس والنوم يشتمل  
 على عدمه فيبينهما شبه  
 المدم والملكية باعتبار  
 لازمهما وبينهما باعتبار  
 أنفسهما التضاد لان الثوم  
 عرض ينع ادراك الحواس  
 واللفظة عرض يقتضي  
 الادراك بها وان قلنا ان  
 اللفظة نفي ذلك العرض  
 كان بينهما عدم وملكية  
 حقيقة وقد دل على كل  
 منهما بالاسم (قوله نحو  
 يحيى ويميت) أي من قوله  
 تعالى وهو الذي يحيى  
 ويميت وله اختلاف الليل  
 والنهار أفلا نتقون فالاحياء  
 والامانة وان صح اجتماعهما

في الهي وليت بين متعلقهما ما أعنى الحياة واللوت لعدم والملكية أو التضاد بناء على أن  
 لوت عرض وجودي فالتناقض بينهما اعتباري وأعمال جعلهما من اللحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة واللوت بخلاف اللحق  
 كإتي في أشداء على الكفار رحماء بينهم والليل والنهار في الآية المذكورة ما يشبه تقابلها مقابل التضاد لاشعار بالظلمة والنور الذين  
 هما كالبياض والسواد (قوله لها ما كسبت الخ) أي لنفس جزاء أو ثواب ما كسبه من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبه من المعاصي  
 (قوله فان في الاسم معنى الانتفاع) وذلك لان الاسم تشرع بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشرع بالعلو المشرع بالتحمل والنقل المؤذن  
 بالتضرر فصار تقابلها أي الاسم وعلى كقابل النفع والتضرر وهما ضدان فكاه قبل لها ثوابا كسبت من الطاعات فلا يتفنع بطاعتها  
 غيرها وعليها عقاب ما اكتسبه من المعاصي فلا يتضرر بمصبتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك في مقابل الاسم وعلى من  
 الحفاد بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه (قوله أي لا يتفنع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور

واما بطلين من نوعين كقوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه وقول طفيل  
 بهام الوجه لم تقطع أباجله \* يمان وهو ليوم الروع مبدول  
 ومن لطيف الطباق قول ابن رشيقي  
 وقد أطفأ وأشمس النهار وأوقدوا \* نجوم العوالى فى سماء عجاج  
 وكذا قول الغاضى الارجاني  
 ولقد زلت من للوك بمجاد \* فقر الرجال اليه مفتاح النقي  
 وكذا قول الفرزدق

لئن الاله بنى كليب انهم \* لا يندرون ولا يفنون لجار  
 يستيقظون الى نهيق محارهم \* وتسلم أعينهم عن الأوتار  
 وفى البيت الأول تسكمل حسن اذا لو اقتصر على قوله لا يندرون لاحتمل السكلم ضربا من المدح اذا تحجب القدر فديكون عن عفة  
 فقال لا يفنون ليفيدانه للجز كإن ترك الوفاء لؤم وحصل مع ذلك انبال (٢٨٩)  
 حسن لانه لو اقتصر على قوله

لا يندرون ولا يفنون ثم  
 للنبي الذى قصده لكنه  
 لما احتاج الى التفاية أفاد  
 بها معنى زائدا حيث قال  
 لجار لان ترك الوفاء للجار  
 أشد قبيحا من ترك الوفاء  
 لغيره والطباق قد يكون  
 ظاهرا كما ذكرنا وقد  
 يكون خفيا نوع خفاء  
 كقوله تعالى لما سخط إليهم  
 أغروا فأدخلوا نارا طابق  
 بن أغروا وأدخلوا نارا  
 وقول أبى تمام

(أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة بما  
 يتفابلان وقد دل على الأول بالاسم وعلى الثانى بالتعليل

بالاستغناء وعلى ثمره بالسو الشعر بالتحمل والتقل للؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كاستقبال التفع  
 والتضرر وهما ضدان وعبر بالا ككتاب في جانب الشر لان الاكتمال يؤذن بالعمل والتكليف بالتطلب  
 والنفس في طلب الصبية المقتضية للشر لا تخلو عن شهوة فطرية في الصبية تميل وتطلب والنبي أن  
 النفس لا يتفعل بطاعتها غيرها ولا يتضرر بمصبتها غيرها وبه يعلم أن التقدير لما نفع أى ثواب  
 ما كسبت من الطاعة وعليها ضرر رأى عذابها ما كسبت من الصبية (أو) يكون بطلين (من نوعين)  
 من أنواع الكلمة الثلاثة وللتصور عقلا في كونه من نوعين ثلاثة أقسام أن يكون أحدها اسما  
 والآخر فعلا أو يكون أحدهما اسما والآخر حرفا أو يكون أحدهما فعلا والآخر حرفا لكن للوجود  
 من هذه الثلاثة واحد وهو ما يكون فيه أحدهما اسما والآخر فعلا (نحو) قوله تعالى (أو من كان ميتا  
 فأحييناه) فقد عبر عن الموت بالاسم وعن الاحياء بالتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا  
 اعتبارى وأن للمعنى مجازى أى ضالا فهديناه فتقابل الاحياء للموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هي ضد

قوله تعالى ووجدك ضالا فهدى ووجدك ضالا فأغنى وهذا مثال للنوعين أحدهما اسم والآخر فعل  
 وهو أحد الأقسام للمكة الثانى أن يكون أحدهما اسما والآخر حرفا كقولك ثواب زيد حاصل  
 وعليه وزر الثالث أن يكون أحدهما حرفا والآخر فعلا مثل أتيب زيد وعليه ما كسب

على ما سله قال استغناء  
 الحاصل من الفحاء  
 والصدقة للغير استغناء  
 بثمره الطاعة لا بنفسها

(٣٧ - شرح التلخيص - رابع) (قوله أو من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمه العقلية فتفتى أن الجمع  
 بين المتقابلين بنوعين من أنواع الكلمة ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الوجود من هذه الثلاثة واحد  
 فقط وهو الأول كذا في الطول والمراد بقوله لكن للوجود أى في الكلام البالغ والا فقد وجبت بقية الاقسام في غيره فمثال الاسم مع  
 الحرف لا يصح كقوله مضى وعلى السقيم كل منافع ومثال الحرف والتعليل لا يصح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع كذا في الاطول  
 والشاهد في الأول في مضر مع الاسم وفي الثانى في نافع مع على (قوله نحو أو من كان ميتا فأحييناه) أى ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت  
 بالاسم وعن الاحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا اعتبارى لان تقابل الاحياء للموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هي ضد  
 أو لمكة للموت والاقالاحياء نفسه لا تقابل الموت وإنما لم يجعل هذا للمثال من أمثلة للحق الآية لان المقابلة هنا باعتبار ما دل عليه اللفظ  
 فان الحياة للمقابلة للموت دل عليها لفظ أحييناه لان معنى أحييناه أوجدنا فيه الحياة بخلاف الآتى في الملاحق فان قوله في المثال الأول  
 رحما لا يقابل قوله أشداء باعتبار ما دل عليه اللفظ لان الرحمة المدلولة لفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار سبب ما دل عليه اللفظ  
 لان الرحمة سببها اللين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أى المعتبر فيهما

## مها الوحش الا أن هاتا أو ائس \* في الحظ الا أن تلك ذواب

طابق بين هاتا وتلك والطابق ينقسم الى طباق الاعجاب كما تقدم والى طباق السلب وهو الجع بين فعل مصدر واحد مثبت ومنفى أو أمر ونهى كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهر من الحياة الدنيا

(قوله وهو ضربان الخ) هذان تنوع آخر طباق باعتبار الاعجاب والسلب (قوله طباق الاعجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناه موجبا (قوله كأمري) أى فى الأمثلة كلها التى ترى الى وتخصبهم أيقاظا وهم رقاد فان اليقظة والرقاد ذكرا بطريق الاثبات وكذا يقال فى باقى الأمثلة التى مررت (قوله وطباق السلب) هو داخل فى التعميم السابق فى التقابل (قوله بين فعل مصدر واحد) ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين (٢٩٠) وفعل المصدرين (قوله فعل مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون

(وهو) أى الطباق (ضربان طباق الاعجاب كأمري وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعل مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى أو أحدهما أمر والآخر نهى فالأول (نحو قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا

أولى ملكة لموت على ما قدمت الإشارة اليه ثم أشار الى تنوع آخر فى الطباق فقال (وهو) أى الطباق باعتبار الاعجاب والسلب (ضربان) أحدهما (طباق الاعجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناه ذكرا كأمري جبين (كأمري) فى نحو تخصبهم أيقاظا وهم رقاد فقد ذكرت اليقظة والرقاد بطريق الاثبات (و) ثانيهما (طباق السلب) وهو داخل فى التعميم السابق فى التقابل وذلك بأن يجمع بين فعل مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى فيكون المتقابل بين الاعجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين أو يجمع بين فعلين أحدهما نهى والآخر أمر فان انتهى دال على طلب الكف عن الفعل والآخر دال على طلب الفعل والفعل والكف متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لامتوائه وانما جعل هذان السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة الذى سلب وفى الآخر اثبات فالأول وهو أن يجمع بين فعل مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (نحو) قوله تعالى (ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا فان العلم الأول منى والثاني مثبت وبين الاثبات والنهى فيما تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان

ص (وهو ضربان الخ) ش الطباق ينقسم باعتبار آخر وهو أنه طباق الاعجاب وطباق السلب فطباق الاعجاب مثل الأمثلة السابقة وطباق السلب هو الجع بين فعل مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى أو فى حكمهما كالأمر والنهى وقسمه صاحب بديع القرآن ثلاثة أقسام طباق اعجاب وطباق سلب (٢) وفرق بينهما بما لاحاصله ومثل للصف طباق السلب بقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهر من الحياة الدنيا وقول الشاعر وتذكر أن شئنا على الناس قولهم \* ولا ينكرون القول حين نقول

وفى جعل الآية من باب الطباق نظرا لان الطباق أن أخذ بين الفعلين فهما فى الآية غير متضادين لأن مفعول لا يعلمون غير مفعول يعلمون وإن أخذ بين مطلق النفي والاثبات فيأتي أن يكون مجازا زيد

على طلب الكف عن الفعل والأمر يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لامتوائه وانما جعل هذان السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة الذى سلب وفى الآخر اثبات (قوله فالأول) أى وهو أن يجمع بين فعل مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (قوله نحو قوله تعالى) أى ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أى ما أعلمهم فى الآخرة من النعم ومن فى قوله من الحياة الدنيا اما بيانى أى يعلمون الظاهر الذى هو الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذى هو الحياة الآخرة أو ابتدائية أى يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ بالنفات الحمرة لا باطنها وهى كونها مزرعة لا آخرة والشاهد فى قوله لا يعلمون يعلمون ظاهر من العلم الأول منى والثاني مثبت وبين النفي والاثبات تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان النفي علم ينفع فى الآخرة للثبوت علم لا ينفع فيها ولا تنافى بينهما (٢) قول صاحب المروس ثلاثة أقسام الخ كذابا لاصل وأين الثالث فخر اه

ومصدرها السلم والتقابل بينهما تقابل الاعجاب والسلب (قوله أحدهما مثبت والآخر منفى) أى فيكون التقابل بين الاعجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين وقد نفع الشرح فى إذ كره من الجعريف للصف فى الايضاح وهو تعريف غير جامع لانه يخرج منه لست بصالح وأنا عالم ونحو أحسبك انسانا ولست بإنسان ونحو اضرب زيدا وماضرب عمرو ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والأولى أن يقول وهو أن يجمع بين الثبوت والانتفاء قاله فى الأصول (قوله أو أحدهما أمر الخ) أى أو يجمع بين فعلين أحدهما أمر والآخر نهى فان انتهى يدل

وقوله ولا تخشوا الناس واخشون وقول الشاعر :

وتسكرون شحا على الناس قولهم \* ولا ينكرون القول حين قول

وقول البحترى : يشيى من حيث لا أعلم التوى \* ويسرى الى الشوق من حيث أعلم

وقول أبي الطيب : ولقد عرفت وما عرفت حقيقة \* ولقد جهت وما جهت خولا

وقول الآخر : خلقوا وما خلقوا المكرمة \* فكأنهم خلقوا وما خلقوا

رزقوا وما رزقوا سباح يد \* فكأنهم رزقوا وما رزقوا

قيل ومنه قوله تعالى لا يسمعون الله ما همومهم ويفعلون ما يؤمرون أى لا يسمعون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل وفيه نظر لان الصياني يضاد فعل الأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل للأمر به تضادا

(قوله والثاني) وهوان يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا (قوله نحو) (٢٩١) قوله تعالى) أى ونحو اضرب زيدا ولا

تضرب عمرا (قوله فلا تخشوا

الناس واخشوني) من

المعلوم أن الخشية لا يؤمر

بها وينهى عنها من جهة

واحدة بل من جهتين

كأى الآية فقد أمر بها

باعتبار كونها لله ونهى عنها

باعتبار كونها للناس

فالتنبي بين الأمر والنهى

أما هو باعتبار أصلها

لا باعتبار مادة استعمالها

فأما (قوله ومن الطباقي

ما ساء بهم تدبيجا)

أما جعله من أقسام

الطباقي ولم يجعله وجها

مستقلا برأسه من أوجه

المنوى المدخولة في تعريف

الطباقي لما بين القوتين

أو الألوان من التعاقب

(قوله من دج لظفر الأرض

إذا زيتها) أى بألوان

(د) الثاني (نحو قوله تعالى فلا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباقي) ما ساء بهم تدبيجا من دج لظفر الأرض اذاز ينهم وفسره بأن يذ كرفى معنى من الملح أو غيره ألوان لقصد الكناية والتورية

التي علم بنفع فى الآخرة والتمت علم لا ينفع فيها فالتنبي بين الأثبات والنفي فيهما (و) الثاني وهوان يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا (نحو) قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشوني) ومن للمعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة بل من جهتين كأى الآية فقد أمر بها باعتبار كونها لله تعالى ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالتنبي بين الأمر والنهى أيضا باعتبار أصلها لا باعتبار مادة استعمالها فالتنبي لا يوجد إلا فى امر أو تقديرا (ومن الطباقي) نوع ساء بهم تدبيجا والتدبيج من دج

وتسلك طباقا وليس كذلك وسياى ما يوضح هذا ومثال الأمر والنهى فلا تخشوا الناس واخشوني قالوا ومنه لا يسمعون الله ما همومهم ويفعلون ما يؤمرون أى لا يسمعون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل قال للصف وفيه نظر لان الصياني يضاد فعل الأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل للأمر به تضادا فت لا ينون بالطباقي أن يكون مضمون الكلامين متضادا بل ينون أن يكون المذكوران لو جردا من النفي والأثبات كافى فى أنفسهم ما متضادين فالتضاد هنا بين الصياني وفعل الأمور بالأمرى أن النصف وغيره جعلوا من الطباقي ونحسبهم أيضا ظاهرا رقد وان كان تحسبهم أيضا ظاهرا بهم أنهم رقدوا فوافق وهم رقدوا لتضاد وكذلك قوله تعالى ومن كان ميتا فأحييناه ولو أخذنا الموت والحياة باعتبار الاستدلالا كان بينهما تضاد فان كان ميتا فهم أنسى دلالة كان فالبا على الاضطراب فهو يوافق أحييناه وكذلك فلا تخشوا الناس واخشوني ليس الطباقي بين عدم خشية الناس وخشية الله فان الذى بينهما تلازم لا تعاقب بل الطباقي بين مطلق خشية الناس وخشية الله ولا يرد على هذا إلا جعلهم ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون طباقا وقيل الطباقي فى الآية بين الحال والاستقبال أى لا يسمعون ويفعلون قوله (ومن الطباقي الخ) يشير الى نوع من الطباقي يسمى التدبيج وهوان يذ كرفى معنى من الملح

النبات فذكر الألوان فى الكلام تشبيها بما يحدث بالظفر من ألوان النبات أو أنها مأخوذة من الدج وهوانتش لان ذكر الألوان كالنفس على البساط (قوله وفسره) أى وفسر ذلك البعض التدبيج (قوله أو غيره) كالجماء والراء والزل (قوله لقصد الكناية والتورية) أى بالكلام للتمثل على تلك الألوان أو أمانة خلو فجويز الجمع كافى مثال الحر يرى الألقى واحتز بقوله لقصد الكناية والتورية عن ذكر الألوان لقصد الحقيقة فلان كون من الحسنات لان الحقيقة يقصد منها القادة للنفى الأصل وعن ذكرها لتمام الجواز كان يذ كرا ألوانا ينصب قرينة تنع من ارادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الألوان الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون ذلك من الحسنات المنوية بل العظيمة كذا ذكر العلامة عبدالحكيم وذكر ك بعضهم أن ذكر الألوان باقية على حقيقة لا يمنع التدبيج كأى قوله :

ومنتور دعى غدا أحمر \* على أس طرثك الاخضر  
وما بصرت عينك أحسن منظرا \* فلما يرى من سائر الأشياء  
كالشامة الخضراء فوق الوجنة لا \* بحمره تحت القلة السوداء

ومن الطباقي قول أبي تمام:  
وقول أبي جبر:

تردى ثياب اللوت حررا فأتى \* لها الليل الا وهي من سندس خضر  
طالما قلت لسانك عنكم \* واعتادى هداية الضلال  
ان ترد علم حاتم عن يقين \* فالتهم يوم نائل أو زبال  
نلقى يرض الوجوه سود مثل النقع خضر الا كفاف حر النصال

(قوله وراد) أي ذلك البعض وقوله بقرينة الاثنية أي كالثال الاول (قوله نحو قوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مرثية أبي  
نهل محمد بن حميد التي رآه هاجن استشهدوا ولها :

لنا فليجل الحطب وليفدح الامر \* وليس ليلين ليهض مأوها عثر

(قوله تردى ثياب اللوت) أي جعلها (٢٩٣) رداء لنفسه ولرداء أنه لبسها وأراد ثياب اللوت الثياب التي كان لابسا

وأراد بالالوان مافوق الواحد بقرينة الاثنية فتدبيح الكناية (نحو قوله تردى) من تردت الثوب  
أخذته رداء (ثياب اللوت حررا فأتى \* لها) أي تلك الثياب (الليل الا وهي من سندس خضر) يعني  
ارتدى الثياب للماطحة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليته الا وقد صارت الثياب من سندس  
خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحررة والخضرة وقد صعد بالالوان الكناية عن القتل  
للطر الارض زينا وأصله الذيلج وهو الحر يرش به ما وجد بالطر من ألوان الثياب وفسره ذلك  
البعض بأن يذكر في معنى من اللسع أو غير ما ألوانا تصليحها للكناية في تلك الألوان وفي بعضها أول قصد  
النورية كذلك وأراد بالالوان مافوق الواحد لان الاثنية اشتملت على التدبيح بآيتين ولا شك أن هذا  
السمي بالتدبيح داخل في الطباقي لان الالوان أمور متعاقبة فهي جزئية من جزئيات الطباقي وخصت  
بأهم التدبيح لتخيل وجود الالوان فيها كوجود الالوان بالطر فالتدبيح الذي فيه الكناية (نحو قوله) أي  
قول أبي تمام يرى رجلا مات في الجهاد (تردى) أي لبس من تردت الثوب أخذته رداء وليسته (ثياب  
اللوت) أي لبس ثياب لوت (حررا) أي في حال كونه محررا بالدم وهذا هو الذي يدل على أن المراد  
بالثياب الثياب للماطحة بالدم لا الثياب التي تلبس للحال لان ذلك يحوج الى جعل الحال الذي هو قوله  
حررا حالا مقدرة (فأتى \* لها) أي فلبس تلك الثياب ولم يدخل (الليل الا وهي) أي تلك (الثياب  
من سندس) أي من حرير تلك الثياب (خضر) فخص خبر بدخبر لان القصيدة مضمومة الى روى  
مثلا قوله :

وقد كانت الليض القواضب في الوغى \* بواتر وهي الآن من بعده بتر  
ومعنى البيت أن للثرى لبس الثياب للماطحة بالدم حين قتل ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب

أوغبره ألوان الفصد الكناية أو النورية فالاول كقول أبي تمام :

تردى ثياب اللوت حررا فأتى \* لها الليل الا وهي من سندس خضر

فانه كنى بقوله سندس خضر عن دخول الجنة وقد نهم بعض الشارحين أن قوله خضر مجر وراوا عترو  
عن وصف السندس للفردي الجع وليس كذلك فان القافية مرفوعة وخضر خبر وهي ولو كانت مجرورة

غزا زوقوا الحمد نسج رداءه \* فلم ينصرف الا وكفانه الاجير تردى ثياب اللوت الخ وبهذه وبالثنائي

كأن بيني وبينه حين وقاته \* نجوم سماء خرم من بينها البدر

كذا قيل ولا ينبغي أن جعله خبرا بدخبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر  
من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضرة لسندس وهو الموافق لما عرف من أنه اذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون حفة للاصـ  
لافتون فلوجه أن يجعل خضر في البيت خبر مبتدأ محذوف أي هي خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعني ارتدى  
الثياب للماطحة بالدم) أي لبسها (قوله وقصد بالالوان) أي بالوصف الاول وهو حررة الثياب يعني مع بقية الشطر الكناية عن القتل لان  
لتردى ثياب اللوت حالة كونها محررا بالدم منه القتل

وقول الحريرى فلذا زور المحبوب الاصفر واغبر العيش الاخضر اسود بوى الابيض وايض فودى الاسود حتى رقى الى العدو الازرق  
فياحبنا الموت الاحمر ومن الناس من سمي نحو ما ذكرناه تديبجا وفسره بأن يذكر في معنى من اللحم أو غيره ألوان قصد الكتابة  
أو التورية أما تديبج الكتابة فكيف تأتي غام ويأتي حيوس وأما تديبج التور فيفكافض الاصفر في قول الحريرى

(قوله) وبالثاني الكتابة عن دخول الجنة) أى وقصد بالوصف الثاني وهو خضرة الثياب الكتابة عن دخول الجنة لما علم أن أهل  
الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصبر وهذه الثياب الحر تلك الثياب الخضرة عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعم بالجنة (قوله)  
وتديبج التورية) أى والتديبج الشتم على التورية ونهى أن يكون اللفظ معنيين قريب (٢٩٣) وبعبارة براهيد البعيد (قوله لغيره)

و بالثاني الكتابة عن دخول الجنة وتديبج التورية على قول الحريرى فلما غبر العيش الاخضر وازور  
المحبوب الاصفر اسود بوى الابيض وايض فودى الاسود حتى رقى الى العدو الازرق

الحريرى ذكر هذا بعد  
قوله وازور المحبوب الاصفر  
هكذا فلذا زور المحبوب  
الاصفر واغبر العيش  
الاخضر واخضر العيش  
كتابة عن طيبه ونموته  
وكأله لان اخضر العود  
والنبت يدل على طيبه  
ونموته وكونه على أكل  
حال فيكتبه عن لازمه في  
الجنة الذى هو الطيب  
والحسن والكمال واغبر العيش  
كتابة عن شيقه  
ونقصه وكونه في حال  
التلف لان اغبر العيش  
وللمكان يدل على القبول  
والنير والزينة فيكتبه  
عن هذا الازم (قوله)  
وازور المحبوب الاصفر)  
أى تباعد وأعرض ومال  
عنى المحبوب الاصفر وفى  
ذكر هذا اللون وقت  
التورى لأن اللون القريب  
للمحبوب الاصفر هو  
الانسان للوصف بالصفرة

من السندس وصارت خضرا فقد جمع بين لونين فقط والاول وهو حمرة الثياب كتابة عن القتل  
لا تراه اياه عرقا مع قرينة الباقى والثاني وهو خضرة الثياب كنى به عن دخول الجنة لما علم أن أهل  
الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصبر وهذه الثياب تلك عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعمة  
بالجنة وأما تديبج الشتم على التورية وهى أن يكون اللفظ معنيين قريب وبعبارة براهيد البعيد  
كقول الحريرى فلما غبر العيش الاخضر وصف العيش بالاخضر كتابة عن طيبه ونموته وكأله  
لان اخضر العود والثياب يدل على طيبه ونموته وكونه على أكل حال فيكتبه عن لازمه في الجنة  
الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبر كتابة عن شيق العيش ونقصه وكونه في حال التلف لان  
اغبر الثياب وللمكان يدل على القبول والنير والزينة فيكتبه عن معنى هذا الازم وازور المحبوب  
الاصفر أى مال عنى المحبوب الاصفر وفى هذا اللون وقت التورية قاله منى القريب المحبوب الاصفر  
هو الانسان للوصف بالصفرة المحبوبة وازوراه بعده عن ساحة الاتصال والذى البعيد هو الذهب  
الاصفر لانه محبوب وهولاد جف كالتورية اسود بوى الابيض وقوله اسود ضيق الحرور عنأى  
اسود بوى الابيض مذاغبر العيش الخ واسوداد اليوم كتابة عن ضيق الحال وكثرة المهوم لان  
اسوداد الزمان كالألوان يناسب المهوم وصفه بالبياض كتابة عن سعة الحال والفرح لان بياض النهار  
يلابس ذلك وايض فودى الاسود قوله لايض عطف على اسود والقود هو شمر جانب الرأس مما يلي  
الأذن وايضا الضمير كتابة عن كثرة الحزن والمهم وأورد به الحقيقة وأنه انصف شعره بذلك بسبب  
المهم حتى رقى الى العدو الازرق أى انتهى في الحال من أجل ما حل من المهوم الى أن رقى إلى غير حزن  
العدو الازرق ووصف العدو بالزرق كتابة عن شدة الصداوة لان أشهر الناس في الصداوة وأشدهم فيها  
لمسلمين الروم وأكثرهم زرق العين فاشتهر وصفهم بالصداوة مع زرق أعينهم حتى صار كتابة عن كل  
عدو شديد الصداوة ويحتمل أن يكون كتابة عن شدة الصداوة وصفاتها من شوب خلافها

كان الاحسن الاعتذار بأن سندسما جمع خمسة كافي به وأما التورية ففكافض الحريرى فلذا زور المحبوب  
الاصفر واغبر العيش الاخضر اسود بوى الابيض وايض فودى الاسود حتى رقى الى العدو  
الازرق فياحبنا الموت الاحمر فقوله المحبوب الاصفر تورية عن الذهب وانما كان تورية لان  
المحبوب الاصفر معناه القريب الانسان والبيد الذهب ولا شك في كون الاصفر هنا مراد به الذهب

المحبوبة وازوراه بعده عن ساحة الاتصال والذى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهولاد جف كالتورية (قوله اسود بوى الابيض)  
متعلق به المحبوب منذ واسوداد اليوم كتابة عن شيق الحال وكثرة المهوم فيه لان اسوداد الزمان كالألوان يناسب المهوم وصفه بالبياض  
كتابة عن سعة الحال والفرح والسرور لان بياض النهار يناسب ذلك (قوله وايض فودى الاسود) عطف على اسود بوى والقود هو شمر  
جانب الرأس مما يلي الأذن وايضا الضمير فوده كتابة عن ضعف نيته وهنمه من كثرة الحزن والمهم (قوله حتى رقى) أى رقى إلى وأشقى على  
العدو الازرق أى الخالص الصداوة والكذب هاقيل ان وصف العدو الشديد بالصداوة بالزرق لانه في الاصل كان أهل الروم أعداء للعرب  
والزرق غالبه عليهم ثم وصف كل عدو شديد الصداوة بها على طريق الكتابة وان لم يكن أزرق

ويلحق بالطابق شيطان أحدهما وقوله تعالى أشد على الكفار رحما بينهم فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة وعليه (قوله فياحبذا الموت الأحمر) حررة تلوث كناية عن شدته أي الشديدي قال أحمر الرأس إذا اشتد وقيل إنه أراد بلوت الأحمر القتل وباقى قوله فياحبذا زائدة للتنبيه لالتهاد أي غبذا الموت الأحمر أي وأحببه إن جاء جلا (قوله لا يقتضي أن يكون الخ) أي بل قد جمع الألوان قصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل أن الحريرى قد جمع بين ألوان من الأغبر والاختصار والاضمار والأسوداد والابيضان والزرق والخرقة وكل تلك الألوان في كلامه كناية عن الاختصار فإن فيه التورية فقد علم من ذلك أن جمع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كليات أو توريث بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد (قوله يعلق أحدهما) بما يقابل الآخر) أي والحال أنه ليس بين هذين اللينين الذي تعلق

(٢٩٤)

فياحبذا الموت الأحمر فالمرنى القريب للحبوب الأصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد منه فيكون تورية وجمع الألوان قصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهم بعضهم (و يلحق به) أي بالطابق شيطان أحدهما لجمع بين معنيين يعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية والزوم (نحو أشد على الكفار رحما بينهم) فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذي هو ضد الشدة

لان الزرق في الماء يدل على صفاته فكذلك الزرقه عن مطلق الصفاء الصادق بصفاء العداوة التي هو شدتها فياحبذا الموت الأحمر أي حبذا فيا زائدة للتنبيه أي أحب بالموت الأحمر وصف الموت بالحرارة كناية عن شدتها لان الحرارة تدل على شدتها فقد جمع الحريرى ألوانا من الأغبر والاختصار والأصفر والأسوداد والابيضاض والزرق والخرقة وقد تبين لك ما قررنا أن الألوان كلها في كلامه كناية عن الاختصار فإن فيه التورية وبذلك تبين أن جمع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها توريث أو كليات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد كما قرر (و يلحق به) أي بالطابق السابق شيطان أحدهما أي يجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلا للآخر ولكن يتعلق ذلك الأحدثها بمعنى يقابل للتي الآخر وتعلقه بما لا يكونيته وبينه لزوم السببية أو بينه وبين لزوم آخر غير لزوم السببية وذلك (نحو) قوله تعالى في وصف المؤمنين مع النبي صلى الله عليه وسلم (أشد على الكفار رحما بينهم) فقد جمع في الآية بين الشدة والرحمة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة (فإن الرحمة) إنما مقابلها الغلظة والشدة إنما مقابلها اللين لكن الرحمة (مسببة عن اللين) إذ اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانطاف لمستحقة وذلك الانطاف

ومن عادة الحريرى استعمال ذلك فيه كقوله \* أكرم به اصفر راقت صفرت \* وقوله \* اصفر ذى وجوهين كالنفاق \* وما زعم أن ينازع في أن ذلك تورية يتوهم بتأثيره من المحبوب الأصفر الى الانسان وقد يترض على السلف في قوله ألوان وليس في البيت السابق الألوان وليست التورية في كلام الحريرى الا في واحد منها وجوابه عن الثاني أن المراد أن يذكر ألوان تقع التورية في بعضها وعنه عن الاول أنه أراد جنس الألوان لاحقة لجمع (قوله و يلحق به الخ) فيشير الى أمرين يطعنان بالطابق أحدهما نحو قوله تعالى بحمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رحما بينهم فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو

أحدهما بما يقابل الآخر تاف بل يجمعان كالرحمة والشدة فإن الرحمة تكون شديدة وبهذا يتأثر عن الطابق وما قبله انه اذا كان أحدهما لازما

لمقابل الآخر يتحقق بينهما التناق في الجملة لان منافي للزوم منافي لازمه وحيث فهو مطابق لاملحق به مدفع لان اللازم قد يكون أعم وحيث فتناق للزوم لا يجب أن يكون منافيا لازمه والحاصل أن الشيء الاول من الشئين اللتين بالطابق هو أن يجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلا للآخر

لكن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل المرنى الآخر وتعلق أحد اللينين بالمرنى المقابل للآخر إما لكونه بينه وبين لزوم السببية أو بينه وبين لزوم آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا

ليس بين اللينين بل بين أحدهما ولزوم الآخر (قوله فإن الرحمة وإن لم تكن الخ) حاصله أنه قد جمع في هذا الآية (و) بين الرحمة والشدة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة وأما تقابل الرحمة الغلظة والشدة إنما يقابلها اللين لكن الرحمة مسببة عن اللين القابل للشدة وذلك لان اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانطاف لمستحقة وذلك لان الانطاف هو الرحمة فقد قبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة وأحدهما هو الرحمة له تعلق يقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما تعلق السببية أي كون الرحمة مسببة عن اللين وأصل الشدة اللين في المحسوسات فالشدة فيها الملاية واللين فيها منداها وهي صفة تقتضي صفة التمر الى الباطن والنفوذ فيه والشدة بخلافها ولوقيل أن الشدة لها تعلق يقابل الرحمة وهو الغلظة وعدم الانطاف لمصح أيضا لان عدم الانطاف لازم للشدة التي هي كيفية قلبية توجب عدم الانطاف لمستحقة (قوله لكنها مسببة عن اللين) أي ومنا في السبب لا يجب أن يكون منافي للسبب



قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتكثفوا فيه ولتنبهوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة لكونه والاعول عن لفظ الحركة كالي لفظ ابتغاء الفضل لان الحركة خراب حركة كماله وحركة كماله ولان الاول لا الثاني ومن فاسد هذا الفربغوني  
 ابن قلوب الدنيا اذا لم ترد بها \* سرور عجب واساءه نعيم  
 فان ضد الحجب واللبيض والحجر قد لا يكون منبذوا له وجه وبدو الثاني ما يسمى اياه المضاد كقول دعبل  
 لا تحبني باسم من رجل \* ضحكك للشيب برأسه فيك

(قوله غير متقابلين) أى ولا يستلزم ماأرى بدأحدهما مايقابل الآخر وهذا (٢٩٥) فارق ما قبله (قوله نحو قوله)

(و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معانها الحقيقيان ( نحو قوله لا تعجب يا سلم من رجل ) يعني نفسه ( ضحك للشوب برأسه ) أي ظهر ظهورا تاما ( فسكى ) ذلك الرجل هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية التي هي البين وأصل الشدة والبين في الحسوس فالشدة فيها العلة والبين ضدها وهي صفة تنفيحة الصفات الانتهاز الى الباطن فقد قول بل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة أحدهما وهو الرحمة تلحق بتقابل الشدة وهو البين والتماثل بينهما كون الرحمة مسببة عن البين ولوقيل إن الشدة لها مثل بمقابل الرحمة وهي الغفظة وعدم الانطاف لصح إضلال عدم الانطاف لازم للشدة التي هي كيفية كلية توجب عدم الانطاف لاستحقاقه ومن هذا القسم قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لأن ابتداء الفضل يستمر بالحركة للقاء لتسكنون وكذا قوله تعالى أغرقوا فأخذوا نار الان إدخال النار يستلزم الإحراق للقاء بالاغراق لاستمرار أحدهما ترقد النار والآخر اطفأها وقد تقدم في وجه آخر من القائلين بهذا للحق يدخل في التفسير السابق التطبيق ضرورة وجود مطلق التناقض في طريقه وعلى تقدير دفع ذلك عن كلام الصنف لحله على أن المراد بالقائلة في الجملة أن تكون بأحد الأوجه الاربع فقط فيبدل لكل على معنى يتقابل الآخر بنفسه من غير تعيين واحد منهما فلا يندفع عن كلام الشارع إدخاله في الجملة ما يكون بأي اعتبار فيبدل هذا القسم فطما كما أشرنا اليه فيما قسم فاقهم ( و) الثاني أن يجمع بين معنيين غير متقابلين ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر ولكن عبر عنهما بلفظين يتقابل معانها الحقيقيان (نحو قوله لا تعجب يا سلم من رجل \* ضحك للشوب برأسه فسكى)

من طلب الدنيا اذخرتها \* سرور محب أو إساءة محرم  
فان ضد الحب البغض والمحرم قد لا يكون مفضا وله وجه بعيد يدلف الصفان بين الاجرام والبغض  
تلازما بالاداء كأنه يشعري أن الحرم لا يكون الا مفضلا له لئلا حالة حال الحرم ولذلك السرور  
والإساءة لا تقابل بينهما الا بهذا الاعتبار والقسم الثاني للمحب بالطابق ويسمى إمام التضاد كقول  
دعيل لا تعنى باسم من رجل \* ضحكك للشيب برأسه فكيف

أى الشاعر وهو دعبل  
بكسر الفال المهملة والباء  
الموحدة وبينهما عين  
مهملة ساكنة بوزن فـرج  
وضبطه بعضهم أيضا  
بفتح الباء فى الباء والجـهـان  
وهو شاعر زاعى رافضى  
كما فى الاطول ( قوله  
لا تسجى الخ ) قبله  
يا سلم ما بالشيب متعقة \*  
لا سوقة بقى ولا ملكا  
لا تعجى يا سلم البيت وبعده  
قصر الفوايد عن هوى قمر  
وجد السبيل اليه مشركا  
قد كان يضحك فى شبيبة \*  
والآن يحسد كل من ضحك  
يا البيت شمرى كيف حالكما  
يا صاحبي اذا دى سفكا  
لا تأخذا بظلالتي احدا \*  
قلى وطرفى دى اشركا  
( قوله يا سلم ) زخيم سلمى أو  
المراد يا سلمة من العيوب  
فيكون السلم بمعنى السلامة  
المستعمل فى السلامة ( قوله )

[illegible]

التمرد بالذعر: لان الضحك الذي هو هيئة الفروقة قبل ابتداء حركة ابتداء الشك غصصه واستاءت عادته فلهذا ياض

الانسان فهو ع: مطلة، ظهر، السطح، فضم: النفا. فكان في نعمة هذا الراس. ومحمدا أن يكون شهودا للثب بالأس.

الضحك عامم أن كلامهم عامه وجوده من بعد خفاه في آخر ثم قد استعار الضحك لذلك الحدوث واختص به الضحك منكم

بمعنى حدث وظهر فهو استعارة نعتة كذا في ابن يعقوب وفي الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام الشيب

بجعل صاحبه مضحكة للناس أولان الضحك يستلزم ظهور ماخبي من مستور الشفتين ( قوله فيسبك ذلك الرجل ) أي يذكر الوتأو

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1039-1043.

وقوله أقي :  
وقوله أقي : والشيب

(٢٩٦)

ما ن ترى الاحساب ايضا وضحا \* الابعث ترى المايا سودا  
له منظر في العين ايض ناصع \* ولكنه في القلب اسود اسف

وقوله

وتسرى خيب : اكب : صها  
محي القريض : الى عمت المال  
ودخل في : اذنبه ما يخص

باسم المقالة

للتأسف في زمان الشباب

(قوله فقدور المشيب

لا يقابل البكاء ) بل يكاد

أن يدعى أن بينهما لازما

(قوله ويسمى الثاني ايهام

التضاد ) أي فهو عمن

معنوى باعتبار ايهام الجمع

بين الضدين أي باعتبار

أنه يقع في وهم السامع

أن المتكلم قد جمع بين

معنيين متضادين فلا يرد

أنه جمع في اللفظ فقط فيكون

عسافا لفظيا وقوله ويسمى

الثاني إلى أي بخلاف الاول

فانه ليس له اسم خاص بل

هو عام وهو ملحق بالطباق

(قوله لان المعنيين ) أي

الغير المتقابلين والفرق بين

التدريج الذي فيه الكناية

وبين ايهام التضاد مع أن

في كل منهما المعنيين المرادين

لا تضاد بينهما ولكن توهم

التضاد من ظاهر اللفظين

باعتبار معنيهما الاصليين

أن الكناية التي في التدريج

يصح أن يراد بها معناها

الاصلي في مقابلته بخلاف

ايهام التضاد فلا يصح

في معناه لاصلي (قوله نظرا إلى الظاهر)

أي ظاهر اللفظ والحمل له على حقيقته الذي هو غير مراد (قوله ودخل

فيه الخ ) أي أخره عن اللحق لانه قسم برأسه عند التبرير فناسب تأخير عن الاول وملحقاته وأغابته على دخوله تنبيهه على أن من جعله

فسا مستقلا من الديديات المنوية فقد غفل (قوله بالتفسير الذي سبق) أي وهو الجمع بين أمرين متقابلين ولوى الجملة

وذا يور للشيب لا يقابل البكاء لانه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل البكاء (ويسمى  
الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهان التضاد نظرا إلى الظاهر (ودخل فيه)  
أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة)

أي فيكي ذلك الرجل من مفارقة ألوان لثان الشيبه وتذكر عوارض الشيب وسلم منادى مرحوم وبد

هذا البيت قد كان يضحك في شيبته \* والأنا بمحمد كل من ضحكا

لاتأخذا بظلامي أحدا \* قلب وطرف في دمي باشركا

فقد جمع بين الضحك والبكاء والمراد بالضحك ظهور المشيب من باب التخيير باللازم عن المألوم لان

الضحك الذي هو هيئة فقم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء إلى شكل مخصوص يستمر عادة ظهور

البياض أعني بياض الانسان فغير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن القمل فكان فيه تبعية الجار

المرسل ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجمع أن كلا منهما مع وجود لون يبد

خفا في آخره قدر استعارة لفظ الضحك لذلك الحدوث وعبر عنه بالفعل فليكن بكون ضحك استعارة

تبعية ويكون المراد بالمشيب موضع الشعر من الرأس ويحتمل على بعد أن يريد بالمشيب الجلدة من

الرأس ويريد بالرأس مجموع العظم والجلدة ويكون قد شبه افتتاح موضع الشعر عن بياض الشيب

بالضحك في وجود افتتاح عن لون خفي كإيقاظ ضحك الورد أي انفتح فتكون الاستعارة تبعية أيضا

وعلى كل تقدير فالمراد بالضحك معنى لا يقابل البكاء لان حاصل المقصود ظهور المشيب وانما التقابل بين

الضحك والبكاء باعتبار معنيهما الاصليين (ويسمى هذا الثاني) وهو ما يكون التقابل فيه بين المعنيين

الاصليين دون المعنيين المرادين في الحالة الراهنة (ايهام التضاد) لان المعنيين المرادين كإيقاظ المثال لا

تضاد بينهما ولكن توهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنيهما الاصليين والفرق بين التدريج الذي

فيه الكناية وبين ايهام التضاد مع أن المراد في كل منهما لا يقابل به الآخر في الحالة الراهنة أن الكناية الكناية

في التدريج يصح أن يراد بها معناها الاصلي في مقابلته بخلاف ايهام التضاد فلا يصح في معناه لاصلي

تأمله ثم نبه على جزئي من جزئيات الطباق يسمى باسم مخصوص وأغابته عليه لايه من خصوص

وتفصيل في أمثله ولتنبيه على أن من جملة قضا مستقلا من الديديات المنوية فقد غفل فقال

(ودخل) أي دخل في الطباق لشموله التفسير السابق له (ما) أي قسم منه (يختص باسم المقابلة) من

فانه لا تضاد بين الشيب الذي هو ضحك للشيب وبين البكاء بل هما متباينان لانهما كان الضحك

الحقيقي معناه السرور وأوهم باستعارته للشيب أنه ضحك حقيقة فغابله بضد الضحك الحقيقي وهو

البكاء ومن الناس من زعم أن الضمير في فيكي يعود إلى الشيب تأويل ودعاه إلى ذلك توهم أن المقابلة

تستدعي اتحاد السند إليه وليس كذلك وسيأتي مع عدم الاتحاد في قوله تعالى فأمن من أعطى وانقي

الاية وقد جعل من هذا قوله

لودقت بردر ضابت تحت ميسمها \* بإحار ملئت أعضائي التي ملئت

فان من سمع بإحار توهم أنه ضبرد وكذلك لو قال بإصلح لمطابقه قوله ملئت وقد يعترض عليها بأن

حار لا يروهم للطباقة الاوشد وتاؤه وكذلك صاح أعان لو كان صاحي لان اللوم إنما هو صاحي

البياض ( ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة الخ ) أي دخل في الطباق باسمي مقابلة وهي أي المقابلة

وان

وقد دخل

وقد دخل

وقد دخل

وهو أن يؤتى بمعينين متوافقين أو معان متوافقة ثم بما يقابلها أو يقابلها على الترتيب والرد بالتوافق خلاف التقابل وقد تركب القابلة من طباق وملحق به مثال مقابلة اثنين باثنين

(قوله وإن جعله الخ) الواو للحال (قوله متوافقين) أي غير متقابلين (قوله على الترتيب) أي يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني لثاني (قوله فيدخل في الطباق) أي أن يدخل هذا النوع للسمي بالمقابلة في الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة أي على وجه مخصوص دون آخر إذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني التي ذكرت ألا ترى أنه لا تقابل بين الضحك والقلة ولا بين البكاء والكثرة في المثال الآتي (٢٩٧) وإن كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقلة والكثرة

والبحاء والقلة والكثرة أي وحيث كان في المقابلة جمع بين معنيين متقابلين في الجملة كانت طباقا لصق ثمره عليها قال العلامة عبد الحكيم لا يخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد الثاني ولذا سمي بالطابق وفي المقابلة حصول الثاني بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما إيراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما للآخر لا يقتضي دخوله فيه فخلق مع السكاكي في جعله المقابلة قسما مستقلا من البدييات المعنوية (قوله والرد الخ) جواب عما يقال إن جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظر تحكم لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع

وإن جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من الحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) للذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (والرد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين

دون سائر أقسام الطباق والسكاكي وغيره جلاء قسما مستقلا من الحسنات المعنوية وليس ذلك بصحيح كما يشهد به تفسير الطباق بالنظر في تفسير المقابلة وأمثلتها والى ذلك أشار بقوله (وهو) أي ما يختص باسم المقابلة (أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو) يؤتى (بأكثر من) المعنيين (ثم) يؤتى (بمعنيين أو المعاني) (بما يقابل ذلك) الثاني به من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) أي يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني لثاني إلى آخره وما يدخل ما يسمي بالمقابلة في الطباق لأن فيه الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة أي من غير تفصيل وتعيين ليكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى يمكن إخراج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (والرد بالتوافق) في قولنا في تفسير ما يختص باسم المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين (خلاف التقابل) أي الراد بالتوافق في ذلك عدم التقابل وعدم الثاني فيشمل المتناسبين كما يأتي في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة مع وشمل المتماثلين في أصل الحقيقة مع عدم التناسب في المفهوم كصديق القائم والآنسان وشمل الخلفيين كالآنسان والمائر فلما لم يشترط فيها تناسب ولا تماثل

أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بأن يكون معان متوافقة ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب بأن يكون الأول للأول والثاني لثاني وقال الطرزي في شرح للقامات المقابلة أعمر من الطباق فإن المقابلة يدخل فيها نحو أنت ابن الدنيا وغيت الجود فلم يعتبر الثاني وصاحب بديع القرآن شرط في المقابلة أن تكون بأكثر من اثنين من الأربعة إلى المشرقة وعلى هذا المراد بالتوافق ليس التناسب بل خلاف التقابل مطلقا سواء كانا متناسبين أم لا ولا شك أن الطباق كله تقابل كما سبق في حده قائم التقابل صادق عليه إلا أنهم اصطالحوا على تسمية هذا النوع فقط تقابلا وهو ما كان الطباق فيه مكررا فإن قلت إذا كان التقابل المراد أخص من الطباق فكيف يدخل في الطباق والأخص لا يدخل في الأعم بل في الأعم يدخل في الأخص قلت كثيرا ما يقال عن الفردانية داخل في الجنس والمراد اعلام أنه فرد من أفراد الجنس غير خارج عنه لم يردوا دخول النوع بجميع أجزائه بل دخول ما فيه من حصة الجنس وذلك

(٣٨ - شروح التاميز - رابع)

للتوافقين تعريف مراعاة النظر فاجاب بقوله والرد بالتوافق في قولنا في تعريف المقابلة أن يؤتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم الثاني فيشمل المتناسبين كما يأتي في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة مع وشمل المتماثلين في أصل الحقيقة مع عدم التناسب في المفهوم كصديق القائم والآنسان ويشمل الخلفيين كالآنسان والمائر والضحك والقلة فانها غير متماثلين وغير متناسبين فلما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبا بخلاف مراعاة النظر فإنه يشترط فيها ذلك جعلت داخلة في الطباق باعتبار جمع للتقابلين ولم تجعل داخلة في مراعاة النظر باعتبار جمع للتوافقين قال في الاطول وهذا الراد وإن رجح دخول المقابلة في الطباق لكن لا ينبغي كون بعضهما من مراعاة النظر لأنه كما لا يشترط في المقابلة التناسب لم يشترط عدمه (قوله متناسبين) أي بينهما مناسبة وإن اختلفا مصادقا ومفهومهما كالشمس والقمر والسمو والقفير وقوله أو متماثلين أي

قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقول النبي عليه السلام ان الرفق لا يكون في شيء الا زانه ولا يزعم من شيء الا شانه وقول الزياتي :  
ففي ثم فيه مايسر صديقه \* على أن فيه مايسر الاعاديا  
وقول الآخر :  
فواعجبا كيف اتفقنا فاصح \* وفي ومطوى على الفل غادر  
فان النمل ضد النصح والنمر ضد الزاوم ومثاله ثلاثة مثلاثة قول أبي دلالة :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا \* وأفبح الكفر والافلاس بالرجل  
وقول أبي الطيب :  
فلا الجود ينفى المال والجدمة قبل \* ولا البخل يبقى المال والجدمة بعد  
ومثاله مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى  
في أصل الحقيقة وان اختلفا

(٢٩٨)

مفهوما فقط كاستان وقائم ( قوله المتأملين هما ) كذا

في نسخة وفي أخرى  
المتباينين هما والاولى  
أظهر بقرينة قوله هما  
وان كانت الثانية صحيحة  
أيضا لان المراد المتباينين  
بالنسبة لما فتأمل  
وحامه أنه أتى بالضحك  
والقلة وهما متوافقان  
ثم بالكاء والكثرة وهما  
متوافقان أيضا وقابل  
الاول من الطرف الثاني  
وهو البكاء بالاول من  
الطرف الاول وهو  
الضحك وقابل الثاني  
من الطرف الثاني وهو  
الكثرة بالثاني من الطرف  
الاول وهو القلة (قوله  
نحو قوله) أي قول  
الشاعر وهو أبو دلالة  
بضم الدال على وزن ثامة  
من شعراء الدولة البسيية  
كان في مدة المعتصم بالله  
(قوله اذا اجتمعا) أي

أومتاثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلّة للتوافقين ثم البكاء والكثرة للتباينين هما (و) مقابلة الثلاثة بثلاثة (نحو قوله :  
ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا \* وأفبح الكفر والافلاس بالرجل  
أتى بالحسن والدين والنفى ثم بما يقابلها من التفتح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى  
ولا عبرهما شمل الكل وقد عرفت أن المقابلة يكفي في وجودها مطلق التمدد من الطرفين الشامل  
للاثنيني ولا فوقها فدخل في ذلك مقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو) قوله تعالى فليضحكوا قليلا  
وليبكوا كثيرا) ففي أحد الطرفين الضحك والقلّة وهما أيضا متوافقان كذلك وقد قابل الاول من  
الطرف الثاني وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك والثاني وهو الكثرة من ذلك الطرف  
الثاني يقابل الثاني من الاول وهو القلة (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله :  
ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا \* وأفبح الكفر والافلاس بالرجل)  
فالحسن والدين والقلّة وهو لا عبر عنه بالدين متوافقة لعدم التناقض بينهما وقد قبلت بثلاثة وهي الفصح  
والكفر والافلاس الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وهي متوافقة أيضا لعدم التناقض  
بينها وان كانت خلافية (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو) قوله تعالى فأما من  
أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) فهذا طرف من اللقائبة اجتمع فيه متوافقات خلافية  
أربعة وهي الاعطاء والتقى والتصديق بالحسنى وهي كلمة التوحيد التي هي لا اله الا الله والتيسير لليسرى  
اما ان يكون تقابل اثنين باثنين كقوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتوافق الضحك والقلّة  
لكونهما لا يتقابلان وكذلك البكاء مع الكثرة واما تقابل ثلاثة بثلاثة كقوله :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا \* وأفبح الكفر والافلاس بالرجل  
فقد قابل أحسن وأفبح والدين بالكفر والدين بالافلاس والراد بالدين اليسار والواو في قوله والافلاس  
اما أن تجعل بمعنى اللبّة واما أن يكون الافلاس مغفولاً له ويدل على ارادة اللبّة قوله فيما قبله اذا  
اجتمعا واما تقابل أربعة بأربعة كقوله تعالى فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى

بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمعا بالرجل ففي البيت احتباك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى أو غلب  
الرجل على المرأة أو أراد بالرجل الشخص مطلقا واما كانت المرأة أولى لانه اذا لم يدفع فبح الكفر والافلاس جال الرجل يرجو لبيته  
فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة يكونها امرأة (قوله والنفى) أي المبر عنه بالدنيا (قوله فأما من أعطى) أي حقوق أمواله وقوله واتقى  
أي اتقى الله رعاية أوامره ونواهيه والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه أو المراد اتقى حرمان الله وتباعد عنها وقوله وصدق بالحسنى  
أي بالحقبة الحسنى وهي الايمان أو بالحقبة الحسنى وهي ملة الاسلام أو للثبوت بالحسنى وهي الجنة أو بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد  
وقوله فسنيسره لليسرى أي فسيتبسه للجنة بأن نوقه للاحمال الصالحة من يسر الفرس للركوب اذا أصرجها وأولجها ومنه كل يسر لخالق له

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسلبه سره للعسرى فإن المراد باستغنى أنه زهد فباعه الله كاهه متغنى عنه فلم يتق أو استغنى بشهووات الدنيا من نعم الجنة فلم يتق قيل وفي قول أبي الطيب

(قوله وأمان بخل) أي النفقة والخبر واستثنى عن ثواب القمع ووجوبه والمرد فيه والرد بالسري النار (قوله والتقابل بين الحجج ظاهر) حاصله أن قوله وأمان بخل واستثنى وكذب الحنفي فنيسره للسري محتج على ربه أمور مقابلة للاربع الأولى على الترتيب فالبخيل مقابل للاعطاء والاستثناء مقابل للاتقاء والاكذب مقابل للتصديق والتبشير للسري مقابل للتبشير للسري لأن الرد بالتبشير للسري التبرؤ اللجنة والتبشير للسري التبرؤ لئلا تفسد الرأية بين مجموع تبسره للسري ومجموع تبسره للسري لا بين الجزئين الأولين منه المتأخرا معا وحسم المقابلة بينهما ولا بين الجزئين من الأضلاع المتأخرا معا تكون بين المتقبلين والجاررو هنا لا يستقل فلا تمه به (٢٩٩) .

وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنبره على سرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الاين الانتفاء والاستغناء فينبه بقوله (والراد باستغنى أنه زهد فيما عدا الله تعالى كأنه استغنى عنه) أى عما عدا الله تعالى (فليرتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهووات الدنيا عن نعم الجنة فليرتق)

وهي الجنة والطرف الآخر هو قوله تعالى (وأما من يجمل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره العسرى) فهذه أربعة أخرى تقابل الأولى على الترتيب البخل للقبول للأعطاء والاحتشاء للقبول للتقوى والتكذيب للقبول للتصديق والتيسر للعسرى للقبول للتيسر لايسرى ومجموع مذكول للتيسر للعسرى هو للقبول لاالجرور نقط فلايرد أنالجرور لايتقبل فالتناقض هوالمقالة وقدظهرت المقابلة بين كل فرد ومايقابلهالاستثناء معالتقوى فإنالتقوى إما أنتفسر برعاية أوامرالله تعالى ونواهيهوالاعتناء بها خوفانه تعالى أوعجة فيه أوتفسر بنس خوفالله أوعجبته فوجب لكل منهما تلك الرعاية والاستثناء أن كانمعناه سدم طلب المال لكونه فلايقبل بالتقوى بذلك الذي وإن كانمعناه عدم طلب الدنيا لقناعة فكذلك وإن كان شيئا آخر فله خفاء فأرد بيان معناه لتضح مقابله لتقوى فقال (والرأد باستغنى أنه زهدفيا عندالله تعالى) من الثواب الاخرى فصار بتر كطلبه (كاهمستن عنه) أى لايجزى له مع شدة حاجته اليه لوكان له ميز وذلك أن السابق لايرك طلب شيء الا أن كان مستغنيا عنه فغير بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه التفرغ عنه انكارا له وترك طلبه كذلك كفر وإذا كان كافرا (فلم يتق) الكفر (أو) للرأد باستغنى أنه استغنى بشهوات الدنيا) الهرمة (عن) طلب (نعم الجنة) اما أن يكون ذلك على وجه يؤديه الى انكار التميم فيكون كافرا و يعود الى اوجه الأول واما أن يكون ذلك سهوا خلا بالذلة لظهرة المبالغة عن ذلك التميم وأيما ما كان (فلم يتق) أيضا واعايدناه بالذلة لظهرة لان كل من لم يرتكب الهرمة أصلا لا يخلو شرعا وأما من يجمل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره العسرى فقد قابل أربعة باربعة فإن أعطى يقابل بخله وانما يقابل استغنى وصدق يقابل كذب والبسرى يقابل العسرى والرأد باستغنى لم يتق أى زهدفيا عندالله كاهمستن عنه فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة. واعلم أن هذا ليس

فما لم يترك طلبه كأنه استغنى عنه أي لا يحتاج اليعسدة حاجته إليه وذلك لأن الماثل لا يترك طلب شيء إلا إذا كان مستغنيا عنه فغير بالاستغناء عن ترك طلب معانده الله تعالى على وجه الترفع عنه انكارا له وترك طلب كذالك كفر وإذا كان كافرا فلم يبق الكفر (قوله واستغنى بشهوات الدنيا) أي أولاد باستغنى أمهاتهن بشهوات الدنيا المحرمة عن طلب نعم الجنة أما لا انكار ما به فيكون كافرا فلم يبق الكفر فيكون الوجه الأول ولما أن يكون ذلك سفها وشلا بالآفة المحرمة عن ذلك التعمير فيبقى الحرمان وإنما يقيدنا الشهوات بالمحرمة لأن كل من لم يرتكب المحرمة أصلا لم يتجاوز عواصم عن طلب النعم الاخرى وإنما التسليم لعدم التقوى هو الاستغناء بالاذن المحرمة قدم الاثاق ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء ما روعه لا فخر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل المحرم يستلزم نفي التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فمعانده الله بمعنى الكفر بمعانده تعالى فهو أظهر في الدلالة

أزورهم وسواد الليل يشفعلى \* وأثنى وياض الصبح يبرى

مقابلة خمسة بخمسة على أن اللقاة الخامسة بين لوى وفيه نظر لان اللام والباء فيهما صنعا للفعلين فهما من تأمهما وقدر جمع يتأتى الطيب على بيتا في دلالة بخفة لللقاة مع سهولة النظم وبأن قافية هذا ممكنة وقافية ذلك مستعدة فان ما ذكره غير مختص بالرجل ويتأتى دلالة على بيتا في الطيب بوجود اللقاة فان ضدا ليل المحض هو النهار لا الصبح ومن لطيف اللقاة ما حكى عن محمد بن عمران الطليحي اذ قاله للنصور بنى انا بخل فقال يا امير المؤمنين ما أجد في حق ولا ذوب في باطل وقال السكاكي المقابلة أن نجيع بين شيتين متوافقين أو أكثر وضديهما اذا شرط هنا

(قوله فيكون الاستغناء مستتباً) (٣٠٠) أى مستلزما لعدم الاتقاء وهذا مفرغ على الاحتمالين قبله وقوله وهو أى

فيكون الاستغناء مستتباً لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيتين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط هنا) أى قيا بين المتوافقين والمتوافقات

وعادة من طلب التعميم الاخرى وأما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالشهوات المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء مأخوذة لانه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفى التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بازده فيا عند الله تعالى معنى الكفر بما عنده تعالى فهو أظهر في الدلالة وإن كان الكفر مأخوذة لنفى التقوى التي هي الطاعة على هذا الخط أيضا وقد تحقق أن الاستغناء مأخوذة لنفى التقوى كان التقابل بينهما من الملحق الذى هو أن لا يتقابلا بنفسهما ولكن يستلزم أحدهما ما يقابل به الآخر كما في قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم هكذا قيل ولك أن تقول متى فسر الاستغناء بالشغل بالشهوات المحرمة أو بالكفر كان مضادا لتقوى فلا تضمن اللهم إلا أن يراد بالشغل بمطابق الشهوات لجرى بان العادة أن الشغل بمطابق الشهوة يستلزم غالبا ارتكاب محرم وذلك الارتكاب ضد التقوى ولكن المناسب قوله تعالى وقلوب بالحسن تفسيره بالحسنة التي معها الكفر أو يرد بالاستغناء مجرد عدم الطلب ولما كان سببه الشغل بالشهوة المحرمة أو الكفر كان مغرورا لعدم الطاعة التي هي التقوى تأمله ثم أشار الى ما زاده السكاكي في تحقيق المقابلة بقوله (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر لا تقرر حقيقتها عنده إلا به وذلك أنه قال هي أى المتغلبة أن يجمع بين شيتين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط هنا) يبنى

من الطابق كما زعم المصنف بل من الملحق به فان استغنى ليس بمضاد لاتبى بل لنفى سبب لعدم الاتقاء المضاد لاتبى كما خصم في قوله لتسكنوا فيه ولتبتوا من فضله هذا ما ذكر المصنف هنا واذ في الإيضاح أنه فيكون مقابلة خمسة بخمسة كقول المتن:

أزورهم وسواد الليل يشفعلى \* وأثنى وياض الصبح يبرى

قال المصنف وفيه نظر لان الباء واللام فيهما صنعا للفعلين فهما من تأمهما وهذا بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لما كتبت وعليها ما اكتسبت وزاد السكاكي في التقابل شرطاً وهو أنه اذا شرط هنا أمر

عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) أى في هذا المثال تدبى على أن المقابلة قد تركب من الطابق وقد تركب مما هو ملحق بالطابق لما علمت أن مقابلة الاتقاء الاستغناء من قبيل الملحق بالطابق وهو الجمع بين متعنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل مقابلة الشدة والرحمة في قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم وللقابلة بين الثلاثة من الطابق لا يقال كيف مثل المصنف بالإية لا يدخل في الطابق ولم يثل بها الملحق به لانه هو ملحق بذلك باعتبار اشتغال أغلبها على ما هو في نفس الطابق هذا وقد ذكر الواحدى في شرح ديوان المتن أن من مقابلة الخمسة بالخمسة

قوله أزورهم وسواد الليل يشفعلى \* وأثنى وياض الصبح يبرى وفيه نظر لان وفيه صلتان ليشفعلى ويرى فهما من تأمهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لما كتبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة إنما تكون بين المتساويين كما في الإيضاح وأما مقابلة الستة بالستة فمعه قول عنزة

ولم يوجد في كلامهم أكثر من مقابلة الستة بثلاث (قوله قيدا آخر) أى لا تقرر حقيقتها عنده إلا به (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو أزيدا بصيغة الجماع لا لاجل قوله أو أكثر (قوله وإذا شرط) أى وإذا قيدت المعاني الاول بقيد فلا بد أن تعيد المعاني المقابلة لها بقيد يضاد القيد الاول والمراد بالشرط هنا الاجتناع في أمر لا الشرط المعروف لان التيسير والتيسير المثل بهما لذلك ليسا شرطين وإنما أمران اشترك في كل منهما أمور متوافقة (قوله وإذا شرط الخ) أى وأما إذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شيء

(أمر)

مشاركاً بين الاعطاء والافتاء  
والصدقين جعل ضده وهو  
التيسير ، مشاركاً بين أضعاف  
ذلك وهي المنع والاستثناء  
والتكذيب ويؤمنه مراعاة  
النظر وتسمى التناسب  
والاكتلاف والتوفيق أيضاً  
وهي أن يجمع في الكلام  
بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد

في الثاني كما في قوله تعالى  
فليضحكوا قليلاً (قوله)  
أو أضعافها) كذا في  
نسخة وصوابه أضعافها  
بضم الجاء لانه راجع  
لقوله التوافقات وما قبله  
أي ضمها راجع لتوافقات  
(قوله) ولم يشترط في الكفر  
والافلاس ضده أي هو  
الافتراق بل اعتبر فيهما  
الاجتماع أيضاً والحاصل  
أن ذلك اليت لا يكون  
من قبيل القابلة عند  
السكاك الأولين وأقبح  
الكفر والافلاس إذا خفرا  
مع أن المقصود إذا اجتمعا  
في الشخص فتأمل (قوله)  
أي ومن العنوى أي ومن  
البديع العنوى (قوله)  
جمع أمر وما يناسبه أي  
أن يجمع بين أمرين  
متناسين أو أمور متناسبة  
فانحصار الصنف على  
أمرين لأن ذلك أقبل  
ما يتحقق فيه التناسبة  
(قوله لا التضاد) أي بل  
بالتوافق في كون ما جمع  
من واحد لا صعبته

(أمر شرطية) أي فباين ضديهما أو أضعافهما (ضده) أي ضد ذلك الأمر (كما بين الآيتين)  
فانه لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والافتاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التيسير  
للمر عنه بـ قوله فسنيسره للمصري (مشاركاً بين أضعافها) وهي البخل والاستثناء والتكذيب فبطل  
هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين من إقامته لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر  
والافلاس ضده (ومنه) أي ومن العنوى (مراعاة النظر) ويسمى التناسب والتوفيق والاكتلاف  
والتفريق أيضاً (وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد)

في التوافقات أو التوافقات للآتي بهما أو بها أولاً (أمر) يشترك فيه التقابلان أو التقابلان  
(شرطية) أي شرط في ضدّي للتوافقين أو أضعافاً للتوافقات للآتي بهما أو بها ثانياً (ضده) أي  
شرط ضد ذلك الأمر الشرط أولاً وذلك (كما بيني) (ها بين الآيتين) السكر يتبين وهما ما من  
أعلى وأتقى وصدق بالحنى فسنيسره بالمصري وأمان بخل واستغنى وكتب بالحنى فسنيسره  
للمصري (فانه لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والافتاء والتصديق جعل ضده) أي ضد  
التيسير وهو التيسير للفتاد بقوله تعالى فسنيسره للمصري لأن التيسير للفتاق بالمصري والمصري  
أمر يده جعله ملحقاً بالمصري والمصري تضمنت التيسير الذي هو وجهه يسره كل ما يريد  
ولذلك فسرت بالحنى والمصري تضمنت التيسير الذي هو وجهه يتسرع له كل راحة ولطف وتلك  
فسرت بالانفراد بالتيسير على هذا فجعل (مشاركاً بين أضعافها) أي أضعاف الأمور للذكورة أولاً  
وأضعافها للمشاركة في التيسير هي البخل والاستثناء والتكذيب وللراد بالشرط هنا ما يجمع فيه  
التوافقات أو التوافقات لا لشرط المرور لأن التيسير والتيسير للمثل بهما لذلك ليس شرطاً في  
لا يفتي وحاشه أن شرط القابلة أن يذكر في طرف من معنى يشترك للتوافقات فيه أو للتوافقات  
أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وعلى هذا لا يكون قوله

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا \* وأقبح الكفر والافلاس بالرحل  
من القابلة ضرورة أنه ذكر للتوافقين الأولين ما اشترط فيه وهو الاجتماع ولم يذكر ضده في مقابلهما الذي  
هو الافتراق وفي التيسير مما يشترك فيه للتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء كما لا يخفى وإن الآخر  
للقابلة الدخالة في التطابق من اللحن بالتطابق مع أن التبادر أن الذي ينبغي هو ذكر الدخلة قبل الملحق  
للخلاف في هذا الدخلة هل هو من التطابق أو لا فتناسب ذكر للتحقق وما ألحق به ثم ذكر المختلف فيه (ومنه)  
أي ومن البديع العنوى (مراعاة النظر) أي ما يسمى بمراعاة النظر (ويسمى التناسب والتوفيق)  
والاكتلاف والتفريق (أيضاً) ويؤخذ من معناه وجه التسمية كما سيذكر الآن (وهو) أي للمسمى  
بمراعاة النظر (جمع أمر وما يناسبه) أي أن يجمع بين أمرين متناسين أو أمور متناسبة (لا بالتضاد)

شرط ثم ضده كقوله تعالى فأما من أعطى الآيتين فانه تعالى لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء  
والافتاء والتصديق جعل ضده مشتركاً بين أضعافها في هذا الكلام نظر لأن التيسير ليس شرطاً لجعل  
في أحدهما جمل في الآخر ضده بل هو مشروط للأمور الأولية فجعل مشروطاً للأمور الثانية ثم قوله لما  
جعل التيسير مشتركاً بين هذه الأمور جعل ضده مشتركاً بين أضعافها يقتضي أنه جعل ضد التيسير في  
الآية الثانية وليس كذلك بل التيسير فيها مذكور مطلوب جعل كإيصاداً على الطرفين ليس في  
أحدهما هذا الأخير غير أن متعلق التيسير الأول وهو ليسره ضد متعلق الثاني ص (ومنه مراعاة  
النظر) ش أي هو من التحسين للعنوى قال (ويسمى التناسب والتوفيق أيضاً) ويسمى الاكتلاف  
وكان الأحسن تسميته التأليف لموافقة التوفيق وهو جمع للتكلم أمرام ما يناسبه لا بالتضاد أي

في ادراكه أو لمناسبتة في شكل أو لقرتب بعض على بعض أو ما شابه شيئاً من ذلك

كدة وله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقول بعضهم لله الميزان أنت أيها الوزير إسماعيل الوعد شبيب التوفيق يوسف الأفو محمدى الحلق وقول أسيد بن عقاب الفزاري: كأن الشريا عقلت في جبينه \* وفي خد الشرى وفي وجهه البدر

وقول الآخر في فرس من جلتار فاضر خده \* وأذنه من ورق الآس كالقسي للطفات بل الاس \* هم مبرية بل الاوتار وقول ابن رشيق أدع وأقوى ماسمعنا في الندى \* من الخبر المأثور منذ قديم أحاديث ترويه السيول عن الحيا \* عن البحر عن كف الامبرعيم فانه سفيه بين الصحة والقوة والباع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحيا والبحر وكف تيمع مع ما قبلت الثاني من صفة الترتيب في المنفعة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كايضع في سندا الاحاديث فان السيول اصلها المطر ولطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف المدوح أصلا للبحر مبالغة

(قوله والنسابة بالتضاد الخ) هذا (٣٠٢) يشعر بأن التضاد يناسبان وهو كذلك من جهة أن الفد أقرب

خطورا بالبال عند ذكر ضد (قوله مفا بالآخر) أى منأليه (قوله) وهذا القيد أعنى قوله بالتضاد يخرج الطباق لانه جمع بين أمرين متضادين وقد تقدم أن للراد بالتضاد مطلق التناقى وطلق التناقى في الجملة ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أى شبهه وأناسبه سعى مراعاة الطير والجمع في هذا الباب أيضا قد يكون بين أمرين (نحو) قوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان) أى يجران بحسب معلوم للقدار في قطعهما للاراج والادراج الفلكية لايزيدان عليه ولا ينقصان ذلك تقدير العزيز العليم فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما (و) فيكون ذلك الجمع بين أمور ثلاثة (نحو قوله) في صفة الابل (لها ريل) كالقسي جمع قوس وهى مملوءة (اللطفات) أى اللحنجات وهو وصف القوس بالتحطيف من باب الوصف الكاشف أو لئلا كدازلا يكون الا كذلك (بل) هى (ك) الاسهم جمع سهم (مبرية) أى نسحوته ووصفها بالبحث أى التجارة كوصف القوس بالتحطيف (بل) هى (ك) الاوتار جمع وتر وهو الخيط تكون النسابة بغير الزادة كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان فانها متناصبان غير متضادين ومنه قوله وهو البحرى يصف الابل الانضاء الهازيل وقيل الزماح ( كالقسي للطفات بل الاس \* هم مبرية بل الاوتار ) وكقول ابن رشيق أصح وأقوى ماسمعنا في الندى \* من الخبر المأثور منذ قديم أحاديث ترويه السيول عن الحيا \* عن البحر عن كف الامبرعيم

خطورا بالبال عند ذكر ضد (قوله مفا بالآخر) أى منأليه (قوله) وهذا القيد أعنى قوله بالتضاد يخرج الطباق لانه جمع بين أمرين متضادين وقد تقدم أن للراد بالتضاد مطلق التناقى وطلق التناقى في الجملة ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أى شبهه وأناسبه سعى مراعاة الطير والجمع في هذا الباب أيضا قد يكون بين أمرين متضادين ذلك تقدير العزيز العليم فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما (و) فيكون ذلك الجمع بين أمور ثلاثة (نحو قوله) في صفة الابل (لها ريل) كالقسي جمع قوس وهى مملوءة (اللطفات) أى اللحنجات وهو وصف القوس بالتحطيف من باب الوصف الكاشف أو لئلا كدازلا يكون الا كذلك (بل) هى (ك) الاسهم جمع سهم (مبرية) أى نسحوته ووصفها بالبحث أى التجارة كوصف القوس بالتحطيف (بل) هى (ك) الاوتار جمع وتر وهو الخيط تكون النسابة بغير الزادة كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان فانها متناصبان غير متضادين ومنه قوله وهو البحرى يصف الابل الانضاء الهازيل وقيل الزماح ( كالقسي للطفات بل الاس \* هم مبرية بل الاوتار ) وكقول ابن رشيق أصح وأقوى ماسمعنا في الندى \* من الخبر المأثور منذ قديم أحاديث ترويه السيول عن الحيا \* عن البحر عن كف الامبرعيم

في سنة والقمر يقطع في شهر فهو أسرع منها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله جمع بين أمرين) أى وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل منهما جسا نورانيا سواها ثم انه لاجبة لقوله جمع بين أمرين مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) أى البحرى وقوله في صفة الابل أى المزهولة (قوله كالقسي) جمع قوس وقوله اللطفات أى اللحنجات لانه أخذ من عطف المود بتشديد الطاء وعطفه بفتحها فيها حذاه ووصف القوس بالتحطيف من باب الوهف الكاشف أو لئلا كدازلا يكون القوس الا كذلك فان قلت ان قوسا بزة فصل وفصل يجمع على فصول فكيف يجمع على قوس فكلانمة تضاه أن يقال في جمع قوس قوسوس لا قسي قلت أصل قسي قوسوس بدليل قوس الشيخ واستقصى أنى انعى ورجل مقوس أى سعى قوس قدمت الامم الى محل عين الحكمة فصار قوسو فوقت الواو منطرفة فقامت ياء فصار قوسى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقامت الواو باقليات الضمة كسرة ماسية لياء وأدغمت الياء في الياء فصار قسي بضم فاء الكلمة ثم لما استعمل الانتقال من الضمة للكسرة في مثل هذا كسروا فاء الكلمة لخفة فصار قسي بوزن فليح بكسر الهماء (قوله بل الاسهم) أى بل هى



ومن مراعاة النظر ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يحتم الكلام بما يناسب أوله في اللفظ كقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والحكمة تناسب من يدرك شيئاً من يدرك شيئاً يكون خبيراً به وقوله تعالى ما في السموات وما في الأرض وإن الله هو العليم الخبير قال النبي الحبيب عليه السلام ليس حاجة بل هو غني عن جواد به فإذا جاد به حمد الله عليه ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى إن تدبرهم فانهم عبادك وإن تفهمهم فأك فأك أنت العزيز الحكيم كالأسهم وهذا ضربان من التشبيه الأول بالقسي وقوله بل الأوتار أي بل هي كالأوتار فهي هزيلة جدا وهذا ضربان من التشبيه الثاني ومحصل معنى البيت أن الأبل للهاذيل في شكها ورقة أعضاها شابت فقامت القسي بل أرق منها وهي الأسهم بل أرق منها وهي الأوتار (قوله جمع ووزر) أي وهو الحيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) وهي القوس والسهم والوتر وبينها مناسبة وفي انتقاله يدل لأن القوس أغلظ من السهم للبري والسهم للذكور أغلظ من الوتر والوتر أرقها كلها وقد يكون الجمع بين أمرين ما يناسبه لا بالمتضاد متحققا بسبب الجمع بين أربعة كقول

(٣٠٣)

الوزير اسماعيل الوعد

شعبي التوفيق بوسني

الفقر محمدى الخلق

لجمع بين الأنبياء الأربعة

للسرسلان وفيه مناسبة وقد

يكون متحققا بسبب الجمع

بين أكثر من أربعة كقول

ابن رشيق بفتح أوله وكسر

ثانيه

أصح وأقوى ما سمعناه في

النسب \* من الخبر

للتأثير من تقديم

أحاديث ترويه السيول

من الحياة بفتح البحر من

كف الأمير تميم

فقد ناسب فيه بين الصحة

والقوة والسباع والخبر

للتأثير والأحاديث والرواية

وكذا ناسب بين السيل

والحيا أي الطر والبحر

وكف تميم مع ما في البيت

جمع ووزر جمع بين ثلاثة أمور (ومنها) أي ومن مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه في اللفظ نحو لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)

الجامع بين طرفي القوس فقد جمع بين أمور ثلاثة متناسبة لتقارنها غالباً في الخيال وهي القسي والسهم والأوتار قيل القصد من تشبيهها ميزان بل الأبل بهذه الأشياء بيان أنها تها في الميزان تشبيهاً أولاً في ضعفها بالقسي ثم أضرباً إلى تشبيهها بما هو أدق من القسي وهي السهم ثم أضرباً إلى ما هو أدق من السهم وهو الوتر وهذا ظاهر غير أن جل السهم أدق من الوتر فلا يميز هذا الترتيب وقيل أنه شبهه بابتداء لفظ بالقسي وعند عدمه بالسهم وعند اجتماعهما بالوتر لجمعه الطرفين للتطمين من القوس وهذا الوجه الأخير لا يكاد يتحقق فإن الأبل ليس لها في ذاتها امتداد كالسهم ولا لجمع بين الامتداد والتعطف كان هيئة الوتر مع القوس على أن هذا الأخير لو تم لكان الواجب تشبيهها بمجموع الوتر والقوس كالإغني (ومنها) أي ومن مراعاة النظر التي هي نوع من البدیع المعنوي (ما) أي قسم (يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو) أي القسم الذي من مراعاة تشابهها هو (أن يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه في اللفظ) أمالكون ما يحتم به كالملة لما يبدؤ به أو العكس أو كالملة لما يبدؤ به أو نحو ذلك وإنما كان هذا نوعاً خاصاً لأن المراعاة هي مطلقة الجمع بين المتناسبين سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا في الابتداء كما تقدم في المثال أوفى الاختتام أوفى التوسط والراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء كانت جملة واحدة أو أكثر وذلك (نحو) قوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير (فإن عدم ادراك الأبصار له وهو معلول الجملة الأولى

قوله (ومنها) أي من مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه كقوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) فإن اللطيف يناسب ابتداءه

الثاني من جهة الترتيب في النعنة أذ جعل الرواية لأصغر عن كبر كائنه في سند الأحاديث فإن السيول أسهل للطر والطر أسهل للبحر على ما قيل والبحر أسهل كف للدخول على ماداه الشاعر اه أطول (قوله بما يناسب ابتداءه في اللفظ) أي لكون ما ختم به الكلام كالملة لما يبدؤ به أو العكس أو كالملة لما يبدؤ به أو نحو ذلك وإنما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصاً من مراعاة النظر لأنها تجمع بين متناسبين مطلقاً سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانا في الابتداء كما تقدم في المثال أوفى الاختتام أوفى التوسط بخلاف تشابه الأطراف فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء قال الفنري ولو قال يدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب ما قبله كان أولى لأن قوله لا تدركه الأبصار الذي يناسبه اللطيف الخبير ليس ابتداء الكلام انتهى وأجاب بعضهم بأن نراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء كانت جملة واحدة أو أكثر والراد بأوله ما ليس بأخر ومبني على قصد على قوله تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير أنه كلام وعلى قوله لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار أنه أول

فإن قوله وإن تنفر لهم يوم أن الغاصلة تنفور الرحيم ولكن إذا أنتم النظر علم أنه يجب أن تكون ماعليه التلاوة لانه لا ينفر لمن يستحق العذاب الامن ليس فوقه أحد ودعليه حكمه فهو العزيز لان العزيز في صفاته الله هو الغالب من قولهم عزه يزه عزاً اذا غلبه ومنه التل من عزز أى من غلب سلب ووجب ان يوصف بالحكيم أيضاً لان الحكيم من يضع الشيء في محله والله تعالى كذلك الا أنه قد ينفي وجب الحكمة في بعض أفعاله فيقومه التسفاه أنه يخرج عن الحكمة فكان في الوصف بالحكيم احتراص حسن أى وان تنفر لهم مع استحقاقهم العذاب (٣٠٤) فلا معترض عليك في ذلك والحكمة فيها قلته وما يلحق بالتناسب

فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخير يناسب كونه مدركاً بالأبصار لان المدرك للشيء يكون خبيراً بالما (و يلحق بها) أى بمראה النظر أن تجمع بين معنيين غير متناسبين بلطفين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين هنا

يناسبه قوله اللطيف كونه مدركاً بالأبصار وهو مدلول الجملة الثانية يناسبه قوله الخير أماناً يناسبه الخير لا دراكه بالأبصار فظاهرة لان الخير من له العلم بالخفيات ومن جملة الخفيات بل الطواهر الأبصار فيذكرها وأماناً يناسبه اللطيف لكونه لا تدركه الأبصار فلا تظهر إلا للأبصار يد اللطيف اللطيف العرفي وهو أن يدق الشيء بحيث لا يظهر فانه يناسبه أنه لا يرى لكن لا يرد ذلك هنا لاستحالة وأما الراد باللطيف الرفيق الوصل الأنفع بلطف ولطف اللهم إلا أن يراد باللطيف لازمه تجوزا وهو كونه خفياً فإذا أنه أو يكون معنى التناسب ما يكون باعتبار الأصل على وجه الإيهام فاهم ومن لطيف الحكم بالتناسب وخفيها قوله تعالى إن تعذبهم فأنهم عبادةك وإن تنفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم فإن التناسب في بادي الرأي وهو أن يقال فأنك أنت الغفور الرحيم مكان أنت العزيز الحكيم وعند التفتن والتأمل المصائب يفهم أن التناسب هو ما ذكر وهو أنك أنت العزيز الحكيم وذلك أن الحديث عنهم صفة يستحقون العقوبة والتفران لمن يستحق العقوبة أما يكون من العزيز أى الفاهر الغالب الذي لا يمتنع على أمره إذا نزل من مأخوذ من عز إذا غلب ثم لما ذكر أن للفرقة للذب أماناً كون من العزيز الغالب الذي لا اعتراض على أمره ناسب زيادة الحكم دفعا لما يتوهم من أن الفعوع للمستحق خال عن الحكمة فذكر الحكم إشارة إلى أنه فعله ذلك حكمه وسر راعي قهره وأعداها كما يقال إن نفع هؤلاء للذين فأن أهل تلك الأعداء لا اعتراض عليك لمزك ومع ذلك فصفك لا يخضعون حكمه ولو أخفيت عن الخلق (و يلحق بها) أى ويلحق بمראה النظر أمر نسبته للمראה كنبه إيهام التضاد لطلبك وذلك الأمر هو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين في أنفسهم ما لهم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أوعية أودالة أو نحو ذلك ولكن عبر عنهما بلطفين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنيهما ولو لم

وعلى قوله وهو اللطيف الخبير أنه آخر تأمل (قوله) فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار (أى باعتبار التبادر منه وهو الدقة لأخذه من لطف ككرم إذا دق ورق ومعلوم أن الشيء كلما لطف ودق كان أخفى فلا يدرك بالبصر الأثرى فهو ما فانه اللطيف جدا استمع ادراكه بالبصر عادة وإن كان ذلك الذى محالاً في حقه تعالى إذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم وبعبارة الغفرى قوله فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار فيه تأمل إذ المناسب له اللطيف للثقة من اللطافة وهو ليس مجرد هنا وأما اللطيف للثقة من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر له مناسبة اللهم إلا أن يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفي في

الأبصار والخير يناسب وهو يدرك الأصار هكذا قاله وقد يقال اللطيف المناسب لعدم الادراك هو من اللطافة بمعنى صغر الحجم وليس الراد هنا أن الراد اللطيف من اللطف الذى هو الرحمة فينبى أن يسمى هذا من باب إيهام التناسب الذى سأتى لامن التناسب ومنه قوله تعالى له فى السموات وما فى الأرض وإن أقبلوه والنهى الجديد فبى على أن ماله ليس حاجة وبالجملة على أنه موجود فحمد وقد يقال الحكم فى الآيتين وقع بما يناسب وسط الكلام لا ابتداءه إلا أن الصنف جعل الحكم مجموع الجملة ومنه قوله تعالى وإن تنفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم لانه لا ينفر لمن يستحق العذاب الامن ليس فوقه أحد يرد حكمه فهو الغالب والعزيز هو الغالب والحكيم من يضع الشيء في محله (و يلحق بها)

للتناسب له (قوله لان المدرك للشيء الخ) لعل الاظهر في بيان للتناسب عبارة ابن يعقوب ونصها أماناً يناسبه الخير لا دراكه الأصار فظاهرة لان الخير من له علم بالخفيات ومن جملة الخفيات بل الطواهر الابصار فيذكرها تأمل (قوله غير متناسبين) أى في أنفسهم ما لهم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أوعية أو نحو ذلك (قوله بلطفين) أى حالة كون اللطيفين للذكورين معبراً عنهما بلطفين (قوله وإن لم يكونا مقصودين هنا) أى والحال أن مجموع اللتين للتناسبين لم يقصد في الجملة الراحة وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر كما فى المثال المذكور فى المتن

(نحو)

نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسب النجوم والشجر يسجدان ويحيى إياهم التناسب وأما ما يسميه بعض الناس التفويض وهو أن يؤتى في الكلام بحمان متلاحقة في جمل مستوية لا تقدر أو أوتقار بها كقول من يصف سحابا:

تسر بل وشيامن خزوز تطرزت \* مطارفها طرزا من البرق كالنبر  
فوشى بلا رقم ونقش بلا يد \* ودمع بلا عين وضحك بلا ثمر  
ان يلحقوا أكر وان يستلحقوا \* أشدد وان نزلوا بضنك أنزل

وكقول عنترة : ته احتمل واحتكم أصبر وعزاهن \* ودل أخضع وقل أسمع ومراهم (٣٠٥) وكقول ديك الجن وكقول ابن زيدون :

احل وامر وشر وانفع  
ولن واخشن ورش وابر  
واقنبل للمالي  
فبعضه من مراعاة النظر  
وبعضه من اللطافة \*  
ومنه الارصاد ويسى  
التسليم أيضا

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الأرض لاساقه كاليقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيأخضانه فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسى إياهم التناسب) لئلا ما عرف إياهم التباد (ومنه) أى ومن المعنوى (الارصاد) وهوى القنصل الرقيب فى الطريق (ويسميه بعضهم التسليم) يقال برسمهم فيمخطوط مستوية

يقصد المعنىان للتناسبان فى الحالة الراهنة وذلك (نحو) قوله تعالى (الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) أما تناسب الشمس والقمر فظاهر وقد تقدم ولم يقصد التمثيل باعتبارهما فقط ولكن قصد التمثيل باعتبارهما مع النجم فى أصل معناه للتبادر تناسب الشمس والقمر لانه يقترب منهما فى الخيال لكونه جسمان نورانياً وما يافيه باعتبار معناه الاصلى للتبادر مناسبة وأما باعتبار المراد منه فى هذا الاستعمال فلا يناسبهما لانهما النبات الذى لاساقه والشجر مالماسا كما ثبت فى الأرض وللرأى بسجودهما اقتياداً لما يراود منهما فكأنهما خاضعان مستلمانان بالقول والفعل لما يراود منهما (و) لأجل أن معنى هذا القسم فى الحالة الراهنة لا يناسب وأما ما يناسب اعتبار أصل المعنى البهر للناسب (يسى إياهم التناسب) لتخيل الوهم فيه تناسباً باعتبار ما يتبادر كما مر فى أيام التضاد ولذلك قلنا ان نسبة من الرعاية كسبة إياهم التضاد من اللطافة (ومنه) أى ومن البديع للمعنى (الارصاد) أى ما يسمى بالارصاد والارصاد فى اللغة هو نصب الرقيب فى الطريق ليدل عليه أو ليراقب من يأتي منها يقال رصدت أى راقبت وأرصدته جعلته يرصد أى يراقب الشئ (و يسميه) أى ويسمى هذا الارصاد (بعضهم التسليم) والتسليم جعل البرد أى التوب داخل طوافه كأنها فيه سهام وساقى

أى براعاة النظر (قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) وسمى إياهم التناسب لانهما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم وللرأى على أحد القولين النبات فقد ذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر بروحه التناسب لان النجم أكثر ما يطابق على نجم السماء بالناسب للشمس والقمر لكونه فى السماء فهو كما تقدم فى إياهم التضاد لكونه مراعاة النظر فى اللفظ لا المعنى (ومنه الارصاد) أى من أنواع البديع ما يسمى الارصاد لان السامع يرصد عنه الغافية بما يدل عليها فيما يقابها ويسمى التسليم من البرد السهم أى الخطأ الذى لا يتغافل عنه مراعاة النظر فالنجم لكونه كالبرد للسهم المستوى المخطوط كدائال الخطي والذى فى الصحاح أن السهم المخطوط ولم يشترط استواء مخطوطه وقيل يسمى تسليماً لان السهم يصوب بمقابل عجز الكلام الى عجزه والتسليم تصويب

(قوله نحو الشمس والقمر  
الخ) التمثيل بذلك بالنظر  
للتجمع الشمس والقمر  
(قوله بحسبان) أى  
يجربان فى فكهما بحسب  
معلوم لا يزيد ولا ينقص  
(قوله كالقول) مثل  
الفعل والبصل (قوله الذى  
له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم  
على ساق شجراً قال تعالى  
وأنتننا عليه شجرة من  
يقطين واليقطين وهو القرم  
عما لا يقوم على ساق (قوله  
وهو مناسب لهما) أى  
لاقتراهما معاً فى الخيال  
لكونه جسمان نورانياً  
سواءً وبالحاصل أن النجم  
الآية بالنسبة للشجر من  
مراعاة النظر وبالنسبة

(٣٩) - شروح التلخيص - رابع) الشمس والقمر من إياهم التناسب ويسجدان مجاز عن اقتيادهما تعالى وقوله فيما خلقه تعالى من الاتفاقة بهما (قوله لئلا ماص فى إياهم التضاد) أى أنه يوجه توجيهاً التوجيه الذى يوجه به إياهم التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهان التضاد فيقال هنا أنما سى بذلك لكون المعنيين عبر منهما بلفظين يوهان التناسب نظراً للظاهر وبالمجمل فتنسبة إياهم التناسب من مراعاة النظر كسبة إياهم التضاد من اللطافة (قوله أى ومن البديع للمعنى) (قوله نصب الرقيب فى الطريق) أى ليدل عليه أو على ما يأتي منه كما ينصب القطع من ينظر الاتفاقية ليعرفوا هل يوافقونهم وهل معهم شئ، وأولاً يقال رصدته أى نصبته رقيباً وأرصدته جعلته يرصد أى يراقب الشئ (قوله برسمهم الخ) أى بالتسليم فى الأصل

وهو أن يجعل قبل المعجز من الفقرة أو البيت ما يدل على المعجز إذا عرف الروي

جبل البردأى الثوب داخل طوطم كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله لاصنف بجوامع الأربعين (قوله وهو أن يجعل قبل المعجز الخ) أى سواء كان متصلاً بالمعجز أو كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على المعجز ارساداً أن الارصاد في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه أو على ما يأتي منه وما يدل على المعجز نصب ليدل على صقته وخشته وأما وجه تسميته تسهما فلأن ما جعل قبل المعجز ليدل عليه يد في البيت أقوى الفقرة ليزينه بدلائله على المقصود من معجزه فصار بمنزلة الحفوط في الثوب للزيادة فيه تزينه أو لأن ما قبل المعجز مع المعجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) أى بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيما يختلف للصرار إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون يتأودد والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى قاله عبد الحكيم وفي ابن يقوب الفقرة ما يكون من النثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزماً بمبدء ما التزم منه في الروي كالحرف للترزم في (٣٠٦) ختم الآيات (قوله فقوله) أى الحريرى وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو

(وهو أن يجعل قبل المعجز من الفقرة) هى في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظة فقرو تشرع الاسباع بزواج وعطف فقرة أخرى والفقرة في الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أى على المعجز وهو آخر كلمته من الفقرة أو البيت (إذا عرف الروي) فقوله ما يدل

قر بياوجه التشبيه بكل من الاسباع (وهو) أى والبدع المتشوى يسمى بالارصاد والتسليم (أن يجعل قبل المعجز من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه) أى أن يجعل قبل المعجز عما ذكر ما يفهم منه ذلك المعجز فما يدل نائب فاعل يجعل ثم لما كان ليس من شرطه أن يجعل هناك ما يفهم به المعجز ولو توقف ذكر الفهم على معرفة الروي فأخرى إذا وجد هناك ما يفهم به المقصود ولو لم يعرف الروي زاد قوله (إذا عرف الروي) أى الشرط في كونه ارساداً هو أن يفهم ما جعل هناك المعجز ولو توقف الفهم على معرفة الروي والبيت معلوم والفقرة ما هو من النثر بمنزلة البيت من الشرفي كونه يلزم في ختم ما بعدهما التزم فيه والروى هو الحرف للترزم في ختم الآيات أو الفقرة وأصل الفقرة عظم الظهر ثم استعير لى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لوضع اليه غيره التزم في الضموم الحرف الآخر الكائن في الضموم اليه والفقرة قلنا أنها بمنزلة البيت من الشعر وتسمى كل فقرة ما التزم آخره ذلك الحرف فقرة فقوله الحريرى هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظة فقرو تشرع الاسباع بزواج وعطف فقرة أخرى اذ كل منهما بمنزلة البيت فيأذكر والسجع هو السلام للترزم فيعرف آخره فهو قريب من الفقرة أو هو نفساً في الصدوق شبه بجلى طبع بالجواهر فاضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية أو أضاف اليه الطبع الذى هو من لوازم التشبيه وقرع الاسباع بزواج الوعظ اسباع للوعظة على وجه محرك للقصود ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هناك ما يفهم به المعجز ولو لمع الحاجة إلى معرفة الروي كان من السهم إلى الغرض (وهو أن يوثق قبل المعجز من الفقرة أو البيت بما يدل عليه إذا عرف الروي) قال

كلاد منها بمنزلة البيت فإذا ذكر أفعال وقوله والفقرة في الأصل) الفقرة بفتح الفاء وكسر هاو الراد بالاصل للغة وقوله فاعل حتى يفتح الحاء وسكون اللام وجمعه حتى بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الباء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظهر أى فتكون الفقرة في الأصل مشتركة بين فقرة الظهر وبين الحلى الذى يصاغ على شكلها ثم استعير لكلام لوضع اليه غيره التزم في الضموم الحرف الأخير الكائن في الضموم اليه هنا ما يشر به كلام الشارح وذكر العلامة سم والذى ذكره العلامة ابن يقوب أن الفقرة في الأصل اسم لفظ الظهر ثم استعير لى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لوضع اليه غيره التزم في الضموم الحرف الأخير الكائن في الضموم اليه وعلى هذا فقوله الشارح في الأصل أى الأصل الثانى والأفلاصل الأول احدى فقرات الظهر (قوله ما يدل عليه) أى كلمة تدل على المعجز أى على مادته وصورتها قلنا تدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالترزم على معرفة الروي وهو الصورة فقط (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الأخيرة من الفقرة الخ (قوله إذا عرف الروي) أى من حيث أنه روى تلك القافية فمعرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضاً ليرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن السجع يختلفون لجواز أن

أى أبو زيد السرجى (قوله يطبع الاسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم أى عملته وطبعت من الطين جرة عملتها منه والاسجاع جمع سجع وهو الكلام المترزم في آخره حرف فهو قريب من الفقرة أو هو نفساً في المصدق وقوله بجواهر لفظة أى من لفظة التشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسباع الخ) قرع الاسباع بزواج الوعظ عبارة عن اسباع الوعظة على وجه محرك للقصود (قوله بزواج وعطف) أى بزواج ومن وعطف أى بالامور للامانة للسمع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة أخرى) أى لأن

يكون مختلفون ولولا الصنف اذا عرف الروى مع معرفة صفة القافية لكان أوضح (قوله قاعل يجعل) أى نائب قاعل يجعل أو على رأى الزمخشري من أن نائب القاعل عنده يقاله قاعل (قوله متملى بقوله يدل) أى أن الارصاد هو أن يؤتى قبل المعجز بما يدل على شخصه أى اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروى وصيغة القافية فإن قد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلالة وإن كان ذلك يسمى ارصادا والحاصل أن الارصاد لا يفيده من الدلالة على مادة المعجز (٣٠٧) فإن عرف الروى وصيغة القافية وجب أن يدل على صيته أيضا وإن لم يعرف الروى انتفت تلك الدلالة (قوله) ويجب تكرره ( أى الروى فى كل منهما أى من الآيات والفقر (قوله) لا يعرف به المعجز ( أى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته والا فقلوه اختلفوا يدل على مادة الاختلاف (قوله) فلو لم يعرف ( أى فلو فرض أنه لم يعرف من الآية التى قبلها أن حرف الروى هو النون لربما توهم الخ ظاهره أنه لو عرف أن الروى حرف النون لقوم أن المعجز يختلفون وليس كذلك لجواز أن يفهم أنه يختلفون فلاولى أن يقول فلو لم يعرف حرف الروى من حيث أنه روى تلك القافية اذ لا بد من العلم بصيغة القافية أيضا ومثل هذه الآية قول الشاعر

قاعل يجعل وقوله اذا عرف متملى بقوله يدل والروى الحرف الذى يبنى عليه أواخر الآيات والفقر ويجب تكرره فى كل منها وقد يقولوا اذا عرف الروى لان من الارصاد ما لا يعرف به المعجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلقوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن المعجز فيها فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة

الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلقوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون فقد عرف أن المعجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بدلوا وكما كان ذلك قبل هذه الآية وفيها بدلها ولولا تلك اللفظة لتوهم أن المعجز هو فيها فيه اختلفوا ليطابق قوله فاختلقوا لكن معرفة الروى أمانت على ذلك والارصاد المعجز هنا فى البيت القافية فيه وهى الكلمة الأخيرة منه وقيل هى من الحركة السابق لساكنين وقما آخرها وأما المعجز من الفقرة فهو ما ياتى فى القافية من الشعر ومن الارصاد قوله

أحلت دى من غير جرم وحرمت \* بلا سبب يوم القاء كلاى  
فليس الذى حلته بمحلل \* وليس الذى حرمته بحرام

فانه لو لم يعرف الروى ومعرفة أن القافية على وزن فعال لتوهم أن المعجز هو أن يقال بحرم مكان الحرام لانه لما نسب قوله بمحلل وقوله أحلت وحرمت وهذا علم أن الراد بمعرفة المعجز معرفة صيته وما يضم به كما فى هذا المثال وأن اللفظة فلا يكتفى فيها للروى لان الدلالة أمانت على معرفة صفة القافية وأما معرفة مادته فى الجملة فلا تكتفى المهم إلا أن يكون نمى صيغ قبلها المحل ولم يدل الدليل على خصوص منها فيكتفى للشرك بين تلك الصيغ وأما قلنا أن القصد هنا الصيغة لانه قد عرف من قوله كلام أن الروى مهم وعرف من قوله أحلت وحرمت وليس الذى حرمته أن مادة المعجز من التحريم ولم يكف ذلك فى كونه ارصادا عندهم هنا لاحتمال أن تكون صيغة المعجز أن يقال بحرم وعينت صيغة القافية الأولى أن الذى يقال هو بحرام بلا معجز فالصواب على هذا أن يقال اذا عرف الروى أو مع معرفة صيغة القافية أو ما يشبهها من الشعر كذا قيل ولا أن تقول اختصار للصنف فى اللفظة على الروى صحيح لان معرفته تستلزم معرفة ما يلزمه وذلك كاف فى معرفة المعجز لان الراد بمعرفة مادة الروى وما يلزمه كما تقدم فى كلام وحرام لان الأنف لازمة وأما معرفة خصوص الصيغة من كل وجه فليس يطالب على ما نبه عليه بعدفتأمله ووجه تسمية ما يدل على المعجز ارصادا ظاهر لان الارصاد كما تقدم نسب للراغب على الطريق ليدل عليه أو على ما أتى منه وما يدل على المعجز أنه ليدل على صيته وخصه وأما وجه تسميته نسبا فلاجل أن ما وضع كذلك من يد فى البيت أو الفقرة ملازم له لانه لا بد لانه على القصد من عجزه فصار صاحب يدعى القرآن هو أن يكون ما تقدم من الكلام دليلا على ما تأخر أو بالعكس ومثل الصنف

أحلت دى من غير جرم وحرمت \* بلا سبب يوم القاء كلاى

فليس الذى حلته بمحلل \* وليس الذى حرمته بحرام

فعرمته ارصاد يدل على أن المعجز حرام اذا عرف أن الروى لليم وأن القافية على وزن فعال كلام وكلام فلو لم يعرف أن القافية مثل ' وكلام لربما توهم أن المعجز يحرم

كقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله وما كان الناس الا امة واحدة فاختلوا ولولا كلمة سبقت من ربك لغضى عنهم فبما فيه يختلفون وقول زهير

سئمت تكاليف الحياة ومن يش \* ثمانين حولا لآبالك بأسم (٣٠٨)

وقول الآخر  
اذا لم تستطع شيئا فدعه  
\* وجاوزه الى ما تستطيع  
وقول البحتري  
أبكى كما دما ولو آتى على  
\* قدر الجوى أبكى بكيت كما دما  
وقوله  
أحلت دمي من غير جرم  
وحمرت \* بلا سبب يوم  
اللقاء كلاي  
فليس التي حالته بمحفل  
\* وليس التي حرمت بهرام

(قوله وما كان الله ليظلمهم  
ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)  
أى فيظلمهم ارصاد لانه  
يدل على أن مادة المعجز من  
مادة الظلم إذ لا معنى لقولنا  
مثلا وما كان الله ليظلمهم  
ولكن كانوا أنفسهم  
ينفون أو يمنون من  
الهلاك أو نحو ذلك وبين  
كون المادة من الظلم  
مختومة بنون بد وواو  
معرفة الروى السكائن فيها  
قبل الآلة وهو قوله تعالى  
الذين تتوفاهم ملائكة  
طيبين يقولون سلام عليكم  
ادخلوا الجنة بما كنتم  
تعملون (قوله نحو قوله)  
أى قول الشاعر وهو  
عمرو بن مديكرب (قوله)  
اذا لم تستطع شيئا (أخ)

(نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) في البيت (نحو قوله  
اذا لم تستطع شيئا فدعه \* وجاوزه الى ما تستطيع

بمنزلة الخطوط في الثوب الزينة فيه تزيينه ثم مثل الارصاد في الفقرة فقال وذلك (نحو) قوله تعالى  
(وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فان مادة المعجز دل عليها قوله تعالى وما كان الله  
ليظلمهم إذ يفهم منه بمقوله ولكن كانوا أنفسهم أن المعجز هو من مادة الظلم إذ لا معنى لقولنا مثلا وما كان  
الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفون أو يمنون من الهلاك أو نحو ذلك وبين كون المادة من الظلم  
مختومة بنون بد وواو ومعرفة الروى السكائن فيها قبل الآلة إذ قبلها الذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة  
ولهذا الآية خير ولهم دار للتعلى جنات عدن يدخلونها تجري من تحتها الأنهار لهم فيها ما يشاءون  
كذلك يجزي الله للذين آمنوا ما كانوا يطمعون به يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون  
فقد ظهر أن الفقر وروى نون قبله وواو أوياء وذلك يدل بمعرفة المادة أنها مختومة بنون قبلها وواو  
أوياء وبه يعلم كاقدم أنه لا يتعين خصوص صيغة المعجز وأن الروى مع ما يلزمه يكنى في فهم الصيغة  
وأما قلنا لا يتعين لانه لو قبل في غير القرآن مثلا بمادة الفقرة السابقة ولكن كانوا أنفسهم ظالمين لكنى  
ولكن من المعلوم بالارصاد لان الياء والواو يعارضان في العافية وما يناسبها من الفقرة ومثل  
لارصاد في البيت قال (و) ذلك (نحو قوله)

اذا لم تستطع شيئا فدعه \* وجاوزه الى ما تستطيع

فان قوله اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما يدل على أن مادة العافية من معنى الاستطاعة المثبتة إذ  
لا يصح أن يقال اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما انتهى أو الى فعل  
ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا تستطيع أو نحو ذلك والذوق شاهد صدق في ذلك والروى يدل على أن  
تلك المادة تحتم البين قبلها ياء وليس ذلك الا لفظ تستطيع فلا يصح وجاوزه الى ما يطابق لعدم وجود  
الروى فيه وتعين خصوص الصيغة هنا من كل وجه لعدم وجدان غيرها وعدم صلاحية سواها في المحل

للتقسيم بقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون فانه لو وقف القارىء على أنفسهم  
لنهم أن بعده يظلمون وكذلك قول الشاعر

اذا لم تستطع شيئا فدعه \* وجاوزه الى ما تستطيع

وفي اشتراط العلم بحرف الروى نظر فان ذلك قديم من حشو البيت الواحد أو صدره وان لم يعلم الروى  
الآ ترى أنك لو وقفت في هذا البيت على قوله وجاوزه الى ما لم أن تكمله تستطيع وكذلك كره  
ابن منذر وغيره ولم يشترطوا فيه ذلك وقلبك جعل منه الطيب وان أوهن البيوت ليت المنكوبت وقال  
انه يدل على المنكوبت ومن شرف الارصاد قول ابن نباتة الخليل

خذها اذا نشئت في القوم من طرب \* صدورها عرفت فيها قوافيها

وروى أنه لما بلغت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ثم أنشأنا خلقا آخر قال عبد الله بن أبي سرح فتبارك  
الله أحسن الخالقين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذلك أزلت فكان ذلك سبب ردة لذكور

فقوله اذا لم تستطع ارصاد لانه يدل على أن مادة المعجز من مادة الاستطاعة المثبتة إذ لا يصح أن يقال (ومنه)

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما انتهى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا تستطيع أو نحو  
ذلك والذوق السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى يدل على أن تلك المادة تحتم بين قبلها ياء وليس ذلك الا لفظ تستطيع وهو ظاهر

ومنه للشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في محبته

(قوله ذكر الشيء) أي كالحياطة في الثلث الآتي وقوله بلفظ غيره أي كلفظ الطبع لوقوع الحياطة في محبة الطبع وكألو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل أسقي طعاما فقد ذكر الطعام بلفظ السقي لوقوعه في محبة السقي ثم إن المتبادر من المنصف أن الشاكلة مجاز لتبوي لأنها ممتدة في غير ما وضعت له للاقعة بناء على أن اللام في قوله لوقوعه في محبة تمليية وأن الوقوع المذكور من العلاقات المتباعدة لرجوعها للجاورة كإسائي بيانه وعليه فقوله ذكر الشيء بلفظ غيره شامل لجميع المجازات والكليات وقوله لوقوعه في محبة خرج لما سوى الشاكلة والقوم وان لم ينصوا على أن الوقوع في المحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع إليه وهو الجاورة فإن قلت أن وقوع الشيء في محبة غير متأخر عن التكرار فكيف يكون له ذلك قلت للراد بالوقوع في المحبة قصد التسليم الوقوع في المحبة والمقصود متقدم على الذكر وقيل الشاكلة قسم ثالث لاحتمال وقوعه في المحبة ليس من غير حقيقة فظاهر لأن اللفظ لم يستعمل فيها وضله وأما كونها غير مجاز فلمم العلاقة المتباعدة لأن الوقوع في المحبة ليس من العلاقة ولا يرجع إلى الجاورة لتبعية العلاقة لأنها الجاورة بين مدلول اللفظ للتجاوز به وبين مدلول اللفظ للتجاوز عنه أي تقارنها في الحياطة وللشاكلة ليست كذلك لأن الشاكلة أن يمدل عن اللفظ البالي على العلى للزاد إلى لفظ غيره من غير أن يكون هناك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتعارف بينهما (٣٠٩) في الحياطة فليس فيها إلا مجرد

ومنه) أي ومن المنوي (الشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه) أي ذلك الشيء (في محبة) أي ذلك الغير

ولا إشكال في ذلك (ومنه) أي ومن البديع المنوي (للمشاكلة) أي النوع المسمى بالشاكلة (وهو) أي وذلك النوع من البديع المنوي المسمى بالشاكلة هو (ذكر الشيء بلفظ غيره) أي ذكر الشيء متبائيا في ذلك الذكر بالاثبات بلفظ غير ذلك المسمى بالياء في بلفظ للابسة ولا يخفى أن لفظ الذكر المسمى بالياء صحيح من باب نسبة المبال للذلول وخرج بقوله بلفظ غيره أنه كالتعلق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لأن الذكر فيها واقع في معانيها في ألفاظ غير ما على ما تقدم من البحث في الاستمارة بالكناية قوله (لوقوعه في محبة غيره) يتلحق بذلك أي ذكره لاجل وقوعه في أو وقوعه في ذلك كما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل أسقي طعاما فقد ذكر الطعام بلفظ السقي لوقوعه في محبة السقي ومعنى الوقوع في محبة الغير أن ذلك الشيء موجود مع صاحب الغير بمعنى أنه ذكره عند ذكره كما في المثال أو عند حضوره معناه فثبتت المحبة التكرارية والمحبة العملية لأنها في التقدير كالتكرارية والى ذلك أشار ص (ومنه المشاكلة الخ) ش المشاكلة ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبة ذلك الغير

وعلى هذا فترجع الكليات والمجازات بهذا القيد ظاهر لأن شيئا منها ليس من شأنه أن يذكر وقت محبته لغير وعلى هذا القول فعلى الوقوع في محبة الغير أن ذلك الشيء وجد مع صاحب الغير بمعنى أنه ذكره عند ذكره وليس الراد وقوعه في محبته في قصد التسليم كما يتولد الأول واعلم أن القول بأن المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا هو مدار قضاء العلامة ابن عتيوب وعبد الحكيم حيث قال أقول القول بكونها مجازا يتناقض كونها من الحسنات البديعية وأنه لا بد من المجاز من القول ومن اللعين في الجملة والعناية في الشاكلة تارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المتباعدة في المجاز كالإطلاق اسم الحب على جزء السبب عنه الترتيب عليه كما في قوله تعالى وجزأسيمة سيئة مثلهما فإن البيئة الأولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزء المعصية بينهما علاقة سببية فأطلق السبب وأريد السبب وتارة لا يكون بينهما علاقة كإطلاق الطبع على خياطة الحياطة والقبض على الشاكلة هل للمعنى من لباس إلى لباس فإن اللفظ بمنزلة اللباس فيها إيراد المعنى بصورة عجيبة فيكون محسنا معنويا وإلى المجاز نقل اللفظ من معنى لشيء آخر فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتخليب أيضا من هذا القسم أذني أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس لتسكنه ولما كان البحث عن من وعطف المعاني وإن صرح الناصح فيما سبق بكونه باب المجاز والحقيقة والمجاز والكناية أقبل الحكمة إذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى وأما إذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ لآخر فهو ليس شيئا منها انتهى

ذكر صاحب بلفظ غير لاصطحابها في الذكر ولو كان هذا القدر يكفي في التجاوز لضع التجاوز في حقوق الجانبيات وعمره بأن يقال جازيد وزيد مراد به وهو لوقوعه في محبته وهو لاصح ويمكن حمل المنصف على هذا القول بجملة اللام في قوله لوقوعه في محبة توقيفية أي ذكر الشيء بلفظ غيره وقت وقوعه في محبته

(تحقيقاً أو تقديرًا) أي يوقو ما حقيقة أو مقدرًا

بقوله (تحقيقاً أو تقديرًا) أي ذكره بلفظ التبر لوقوعه في صحة ذلك التبر صحة تحقيق بأن يذكر عند ذكره أوصية تقدير لغيره فصار مقدرًا كذا كذا كذا وإذا كان معنى الوقوع في الصحة ما ذكره خرج جميع أنواع المجاورة لأن شيئاً منها لا تكون هذه كره وقوعه في صحة التبر ذكرًا أو تقديرًا أما ما سوى المجاز الذي علاقه المجاورة كالظرف مع الظروف والملازمة كالجزء مع الكل فظاهر وأما الذي علاقه المجاورة والملازمة فليس العلة فيهما صحة التبر بل صحة متفرقة قبل التبر كذا هذا إن جعلت الالام في وقوعه للتبديل وإن جعلت توقينية كما تقدم أيضًا فالأخراج حينئذ أظهر لأن شيئاً منها ليس من شرطه أن يذكر وقت صحته لغيره ولهذا قيل للشاكلة ليست من الحقيقة ولأن المجاز وقيل أنها من المجاز لأن العلاقة بالحقيقة بالصحة التبرية والتقديرية ولو لم يذكرها لفظاً يؤخذ اعتبارها من المجاورة وكون علاقة المجاز لا بد منها من التقدم أعني ذلك في الأغلب أو تقول سبقت هنا أيضًا لأن قصد الانبائين بواقعا في صحة غيره سابق على ذكره بلفظ غير مصاحبه وهذا هو الذي راعيه من يقول إن فيه مجاورة التفات في الخيال والأفلاحي أن ليس هناك لزوم خيال سابق عن قصد التبر والتحقق أن للشاكلة من حيث أنها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجازاً لأنها مجرد ذكر صاحب بلفظ غيره لأصلها بما هو لو كان نحو هذا المقدر يكفي في التجوز لمصح التجوز في نحو قولنا مجازاً يدور مجازاً يقال جازيد وزيد ما داهمرو لوقوعه في صحة التبر ولا يصح بل المشاكلة أن يدل من لفظ المعنى إلى لفظ غيره مما كن يستغرف فيها ذلك ولهذا قيل أنها مجوز أن يكون لفظها مجازاً وأن لا يكون كذلك فتجانبه وليست نفسه وكونها مجازاً باعتبار حكاية اللفظ المجازي عن صاحب كما قول لمن يريد أن يطلب منه مالا وقد قال لك رأيت اليوم أسداً بليده في الحمام أعطاني أسداً بليده من مالك تريد أعطاني شيئاً لا من مالك من غير أن تعتبر أن المبر عنه في لفظك أنت الأسد شبهته بشيء أو باعتبار تشبيهه بالذكور كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الأسد في الماهية والفتك في الانفس والقلوب فيكون لفظ الأسد مجازاً باعتبار تشبيه المال المراد بالأسد الحقيقي ومشاكاة باعتبار صحته من مبرغه بالأسد وكذا لو اعتبرت في المثال الآتي أن الطبخ الحقيقي شبه بالنسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازاً باعتبار التشبيه ومشاكاة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر تجوزاً لم يكن حقيقة بل مجرد مشاكاة ولا بد من قرينة إرادة التجوز وقوله في تعريف المشاكلة ذكر الشيء بلفظ التبر لوقوعه في صحة ذلك التبر ظاهر اختصاص المشاكلة بذكر نفس لفظ صاحب وليس كذلك بل تجري المشاكلة بلفظ ضالمة كور وتجري بلفظ مناسب أماجرياتها في الضد فكقولنا نحن قال لك أنت سبط الشهادة أي مستمر حفظها أو قبولها دائماً لم تحصل تلك الشهادة عني بمعنى أني حافظ لشهادتي ليست قاصرة عن إدراك كاري أن القاضي شرعاً بمثل الكلام الأول لرجل قال هو مثل الثاني فتقصر بسبوط الشهادة الذي أصله اطلاق الشرع وامتداده عن استمرار الشهادة امتداد حفظها أو زمامها مطلق الإبتداء الصادق بامتداد أدب قبول الشهادة أو مدحفظها وعبر عن قصورها بضد السبوط وهي الجوده تعبيراً بالزوم عن الإلزام لأن الجوده تستلزم القصور فلذلك قيل لولا مصاحبة السبوط ما حسن ذكر الجوده وأما جرياتها في المناسب كما ورد أن رجلاً قال لو هب ليس قدورد أن لا اله الا الله فتعجب اللجنة فقال لو هب لي ولكن ما من مفتاح الا أسنان فان جث بالأسنان فتص لك والاي فتم لك فقد عبر عن لا اله الا الله بالمفتاح وعبر عن الشرائع والأعمال الجتيرة بالاسلام بالاسنان مشاكاة بالمناصب تحقيقاً أو تقديرًا فالتحقيق كقوله

تحقيقاً أو تقديرًا أما الأول فشكله

(قوله تحقيقاً) أي بأن ذكر ذلك الشيء عند ذكر التبر وقوله أو تقديرًا أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى التبر فيكون اللفظ المال على الغير مقدرًا والمقدر كذا كور (قوله أي يوقو) دفعه ما يورهم أن قوله تحقيقاً راجع لذكر



قالوا اترح شيئا نجعلك طبخه \* قلت اطبخوا لي جبة وقيما

كأنه قال خطوا لي وعليه قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقوله وجزاء سيئت سيئت منكم ما يقول أبي تمام  
من مبالغ أفتاء يعرب كلها \* أتى بيت الجار قبل المنزل (٣١١)

وشهد رجل عند شرح

فقال انك لسط الشهادة

فقال الرجل انها لم تجد

عني فالتى سوغ بناء الجار

وتجديد الشهادة هو مراعاة

المشاة ولولاء الدارم

يصح بناء الجار ولو لاسبوبة

الشهادة لامتج تحصيلها

ومنه قول بعض العراقيين

في فاض شهده عنده برؤية

هلال الفطر لم يقبل شهادته

(قوله قالوا لى) أى قال قسم

الاول من المشاة وهو

ذكر الشىء بلفظ غير وقوعه

في صحته وقوا محققا

(قوله اذا سأتة) أى تقول

ذلك اذا سأتة لى وقوله من

غير رؤية أى تأمل في حال

المستول وقوله وطلبت الخ

تفسير وقوله على سبيل

التكليف أى الازام (قوله

والتحكم) أى الازام

تفسير وحينئذ للمضى

اطلب حاشيت من المطبوع

طلب الزاميا (قوله ابتدعه)

أى حصله وأوجده أولا

ومنه اترح الكلام أى

ابتدعه وابتكره على غير

مثال (قوله غير مناسب)

خبر عن قوله وجعله

وانما كان غير مناسب

(قالوا لمخوفه قال اترح شيئا) من اترح عليه شيئا اذا سأتة اياهم من غير رؤية وطلبت على سبيل  
التكليف والتحكم وجعله من اترح الشىء ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى (تجد) مجزوم على أنه  
جواب الامر من الاجادة وهى تحصيل الشىء (لك طبخه) هات المطبخوا لي جبة وقيما أى خطوا واذكر  
خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في محبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك)

اذا الانسان تناسب الفتاح وقد عرفت أن التعبير في الاولين مجاز وكذا في الثانيين ولما قيل ان  
المشاة بالقد والناسب لان تكون الامم تجوز ومن أجل ذلك اقتصر وافي ذكرها على الامر  
الاعم الجارى مطلقا وهو المشاة بلفظ المصاحب وقد ائتمت شيئا في هذا الوطن لقلة الكلام في  
المشاة على مثل هذه الباشات فيها والله للوفى بمنه وكرمه ما قدم أن للمشاة هى ذكر الشىء بلفظ  
غير مصاحبة معوم المام أن اصطحاب للمنيين يستلزم اصطحاب للفظين وقد يسمى اصطحاب  
الفظين للمر بهما محبة تحقيق واصطحاب للقدور ولذا ذكر اصطحاب تقدير فهما شيان أراد أن  
يمثل لهما معا فأنشأ الى مثال الاول بقوله (قالوا لى) أى القسم الاول من المشاة وهو ما تكون  
فيه الصعوبة التحقيقية (كقوله قالوا اترح شيئا) أى اطلب ما شئت من المطبوع وتحكم  
فيه علينا أننا من قولهم اترح الشىء عليه اذا سأتة اياه من غير رؤية أى تأمل في بنية السؤال  
وعدمها بل طلبت على سبيل التكليف والتحكم على السؤال وقيل انما أخذ من اترح الشىء اذا ابتدعه  
وأوجده أولا ولا يخفى أن هذا المعنى غير مناسب لان قوله (تجعلك طبخه) أى تحسن لك طبخ  
ذلك السؤال منافى لادعى تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده نجعلك طبخه ولا معنى ليجاد  
المطبوع لي طبخ وان حمل على معنى أوجده لى طبخ نفاها للسياق أيضا لان للراد اطلب ما تريد  
من الاطعمة المطبوخة تطاه وليس للراد اننا بطعام طبخه لك على أن ابتدع أصل الطعام وانشاءه  
لا معنى له هنا (ونحوه) أى نحو هذا المثال في كونه مشاة تحقيقا قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه  
السلام (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) أى ما في ذاتك والمطلق لنفس على ذلك التقديم تعالى

قالوا اترح شيئا نجعلك طبخه \* قلت اطبخوا لي جبة وقيما

كأنه قال خطوا لي فذكر الخياطة بلفظ ليس لها بل بلفظ الطبخ لوقوعه في قوله تجعلك طبخه واستعمال  
المطبخ وهما لغاتية وقوله تجد الظاهر أنها بضم النون من أجل ذلك قال بعض شرح هذا الكتاب انها  
بالتفتح من الوجان والذى يظهر في قوله اطبخوا أنه ليس من مجاز المقابلة بل من الاستعارة لمشاة  
الطبخ لتباعدة الاطعام لى كسوة والتفتح وأن هذا القسم من القرب الثاني من أحد قسمي القول  
بالموجب كما سيحى ان شاء الله تعالى وهو بينه الاسباب الحكيم المذكور في علم اللما في ثم يقول مجاز  
المقابلة بالاستعارة يكون اللفظ المقابل والمقابل كلاما في كلام متكام وهما اطبخوا في كلام شخص  
وطبخ على كلام آخر قلت وهذا يقتضى أن هذان مجاز المقابلة وقد قسم المصنف في المجاز المرسل  
أن هذه الآية من مجاز اطلاق السبب على السبب وكذلك أن مجاز المقابلة وما يتقدم على مقابلة مثل  
فأن الله لا يلى حتى نارا ومنه قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك فذكر نفسك والمراد القات

لانه ينافيه قوله بعد تجعلك طبخه أى تحسن لك طبخ ذلك السؤال وذلك لانه على تقدير أن يكون اترح ما أخذ من اترح الشىء ما ابتدعه  
يصير المعنى ابتدع شيئا من الاطعمة المطبوخة وأوجده تجعلك طبخه ولا معنى ليجاد للطبخ غير طبخ وان حمل على أن المعنى أوجد أصله  
ليطبخ نفاها للسياق أيضا لان للراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تطاه وليس للراد اننا بطعام ليطبخ لك قاله ابن عتيوب (قوله  
تجد) بضم النون وكسر الجيم مغارع متكام (قوله خطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحية (قوله ونحوه) أى نحو هذا

حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صفة نفسى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صفة الغير تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا إلى قوله (صفة الله) ومن أحسن من الله صفة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صفة الله (مصدر) لانه فله من صبح كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبح (مؤكد لآمننا بالله أى تطهير الله

لا يصح إلا المشاكلة لوقوعه في صفة من له النفس حقيقة متم ذكرها لفظاً وهذا بناء على أن النفس خصوصاً الحيوان أو بالحادث إلى مطلقاً يدل عليه قوله تعالى كل حين ذاق الموت وقيل أن النفس في الآية عام مخصوص بمن يقبل الموت من الحوادث والأفانفس تطلق على ذاته تعالى أخذاً من قوله تعالى كتبر بكم على نفس الرحمة وعليه فلا مشاكلة لأن اللفظ أطلق معناه على معناه لا على غير معناه حيث لذي اللفظ ثم أشار إلى مثال الثاني بقوله (والثاني) وهو ما يكون مذكوراً بلفظ غيره لوقوعه في صفة ذلك الغير تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أنى موسى وعيسى وما أنى النبيون من ربه لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فاعلم في شقاق فيسكتفكمهم الله وهو السميع العليم (صفة الله) ومن أحسن من الله صفة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صفة الله (مصدر) على وزن فاعلة بكسر الفاء وسكون العين من صبح كالجلسة من جلس ومعلوم أن فاعله بكسر الفاء المهيئة أى سالة خصوصاً يقع عليها مطلق المصدر فالصفة لخصوص من مطلق المصدر وسينين ذلك (مؤكد) ذلك المصدر الذى هو صفة (ال) قوله (آمننا بالله) لدلالته على لازم الإيمان (أى) تطهير الله (بمعنى أن الصفة أطلقت على التطهير بالإيمان من رذيلة الكفر وأما كان التطهير لازماً

ولسكنها ذكرت بلفظ النفس لتقدم فعل ما فى نفسى واعتراض بجواز أن يكون الراد بنفسك الذات فتكون حقيقة من غير ملاحظة للمشاكلة قلت وعبارة الزمخشري المعنى تعلم ما لم يولد ولا علم بملاكه ولكنه سلك بالكلام طريقاً للمشاكلة الذى فهمته من هذا الكلام أنه لا يريد أن النفس هنا غير الذات بل ذكر الجملة التى لاجلها عبر عن المسلم بما فى النفس فلا يكون إرادة الذات والحقيقة منافياً للمشاكلة ويمكن أن يقال النفس وإن أُلحقت على الذات فى حق غير الله تعالى فلا تطلق فى حقه لما فيه من إبهام منها الذى لا يليق بغير الخلق فلذلك احتجبت إلى المشاكلة وقيل لا بد من الإقرار بالمشاكلة لأن ما فى النفس إن أراد به السمات فلا مطابقة من جهة الله تعالى فوجب للمشاكلة وإن أراد ما فى الحقيقة والذات فالمشاكلة من حيث ادخله فى الظرفية ومنه قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها على أحد القولين السابقين وجعل متمم لإيضاح قول أى علم

من مبلغ أضاء يهرب كلها \* أنى نبئت الجرجل قبل المنزل

وفيه نظر لأن البناء المذكور لم يذكر نظيره فى المنزل تحقيقاً لتقديره فإن تقديره قبل بناء المنزل فهو من القسم الثاني لا الأول بل هو أجدر باسم البعدي من الثاني لأن هذا التقدير لفظي والتقدير فى القسم الثاني معنوي قوله (والثاني) أشار إلى ما إذا كان وقوع ذلك الاسم فى صفة غيره تقدير (نحو) قوله تعالى صفة الله فإنه مصدر مؤ كذا نصب بقوله تعالى آمنا بالله ومقابل الصفة مقدر تقديره

ما فى ذلك والحاصل أن النفس تطلق بمعنى الذات ويعنى الروح وينسب فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمضى الأول إلا على سبيل المشاكلة للزحام فإن قلت قد ورد فى الحديث أنت كما أنبتت على نفسك وفى الآية ويوحى لمرمك الله نفسه وكثير بكم على نفسه الرحمة قلت وإن أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد والحق أنه يجوز الإطلاق النفس على الذات من غير مشاكلة وليس فى الآية مشاكلة لأن اللفظ أطلق على معناه لأعلى غير له لصاحبه له فى اللفظ أنه من ابن يعقوب ولك أن تقول أن الآية مشاكلة على كل من القولين بناء على أن المراد من نفسه تعالى عمله لا ذاته وإن الظرفية مجازية فتأمل (قوله فى صفة الغير) أى كصفتنا وصيكتكم فى حل الآية الآتى (قوله) صفة الله منصوب بما مل محذوف وجواب دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صفتنا الله بالآيات صفة أى

طهرنا تطهيراً (قوله لانه فله) أى لأن وزنه فاعلة بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهي) أى الصفة وقوله الحالة أى لان الهيئة المخصوصة وقوله التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبح من تحقق العلم بالخاص (قوله لا آمنا بالله) أى لما دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) بإضافة تطهير إلى الله تفسير لصفة الله ولله شدة على قوله مؤ كذا لا يكون

لأن الإيمان يظهر النفوس والاحل فيه أن التصارى كانوا يسمون أولادهم بما أصغر يسموه المسمودية ويقولون هو تصارى لهم  
 في فصل بين الصفة والموصوف ثم أن الملاقاة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان صبغ  
 النفوس في الصبغ الحسب مجامع ظهور أثر كل منهما في ظاهر صاحب فظهر أثر التطهير على المؤمن حساباً ومعنى بالعمل الصالح والأخلاق  
 الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينفى ذلك كونه مشاكاة أه يقوى (٣١٣) قوله لأن الإيمان الخ صلة

لأن الأيمان بطهر النفوس) فيكون أنما استعمل على تطهير الله النفوس لثومين ودالعله فيكون صفة الله بمعنى تطهير الله وكذا المضمون قوله أنما الله ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في محبة ما بهر عنه بالصنيع تقدير باقوله (والاصل فيه) أي في هذا الذي وهو ذكر التطهير بلفظ الصنيع (أن التصاري كانوا يسمون أولادهم في ماء أصفر يسمونه الممودية ويقولون أنه) أي الخمس في ذلك الماء (تطهيرهم) فإذا فعل الواحد منهم بركه ذلك قال الآن

ثم أشار إلى وقوع الخ أي  
ثم أشار إلى وجه وقوع  
التعظيم المبر عنه بسببه  
الله في صحبة ما يعبر عنه  
أي المعنى الذي يعبر عنه  
بلفظ الصبح وهو الجنس  
فقال والاصل فيه الخ ولو  
قال المنصف بدل قوله  
والاصل فيه وبيان ذلك  
أي وبيان المشاكفة في  
هذه الآية كان أظهر  
(قوله تقدير) أي وقوما  
مقدرا (قوله يمسون)  
أي يدخلون أولادهم فيها  
الجنس يستحق أن يقال  
لهبسة لان الماء الأصفر  
شأنه أن يعبرون ما دخل  
في الآية ليدرك ذلك اللفظ  
الأعلى ذلك المعنى في الآية  
الأنثا نفرض أنه وجد  
ذلك اللفظ دالا على هذا  
المعنى قوله في ماء أصفر  
أي بشيء يجسأوه فيه  
كالزعفران أو بكل شيء

(٤٥) - شروح التلخيص - رابع) القديس منهم ويضع فيه الملح للتثاثير بطول الزمان فتفقد عنهم بدم التقيير وقبول ان ذلك من بركة القديس كما يتفرون باظهاره الزهيد فجاءوا يستشفون موبجلا مفرو قوضوا اليه امر النساء فياثيرا سمرارهن ان شاءوا وهم راوضون بذلك (قوله يسمونه) أي ذلك الملح المصود به اسم ليا الذي غسل به عيسى عليه السلام ثالث ولادته ثم انهم جروء بماد آخر فكما اخوانا شيئا صوابا له ماد آخر بدل ما أخذ وهو باقى الى الآن (قوله) ويقولون انه تطهير لهم) أي من كل دين يخالف دينهم أي انهم يستشفون ذلك

(قوله صار نصرا نياحا) أى (٣١٤) لانه تطهر من سائر الاديان المخالفة لدينهم (قوله فأمر المسلمون الخ) أمر

(518)

لأنه أظهر من سائر الأديان المخالفة لدينهم (قوله فأمر المسلمون الخ) أمر

المسلمين مفهوم من السياق  
(قوله قولوا) أى يا نصارى  
ان أردتم التطهير الحقيق  
(قوله وصيغتنا الله بالايمان)  
أى غمسينا فى الايمان الذى

هو كالماء الطهور من  
صبيغ يده بالماء تمسحها  
فيه (قوله بأن يقولوا) أى  
للكافرين (قوله ولم يصبغ  
صبتكم) هذا هو اللفظ  
المقتدر (قوله فمبعر عن  
الايمن بالله) أى عن  
التطهير الحاصل بالايمان  
بالله بصبغة الله لان المبر  
عنه بالصبغة هو التطهير  
الحاصل بالايمان كما مر  
والحاصل أن الصبغ ليس  
بذكور في كلام الله ولا في  
كلام النصارى ولكن لما  
كان غشهم أولادهم في  
لواء الاصغر يستحق أن  
يسمى صفاوان تركبوا  
بذلك عين الشمس والاية  
نازلة في سياق ذلك الفصل  
مأركان لفظ الصبغ  
مذكور (قوله للشاكّة)  
أى لمناسبة المصطفى للمبر  
عنه والمخني التي يستحق  
أن يبر عنه بلفظ الصبغة  
أهـ يس وهذا مثل

(هذه  
شجرا وقتل آخر اغرس الى الكرام هكذا نثر يد باغرس اصنع المروف الى أهل المروف وعبرت عن الصنع  
بالقرس لصاحبه القرس المحضر ولو لم يذكر كفاك قلت هذا غرس الا الجبار قاغر سأت الحسن منه فان قدرته محاربا قنشييه  
فيردا التفع كان مجاز القنشييه ومنها كالصلبة وان لم تدره كان مشاكعة عجمة وكذا يقال في كل مشاكعة الانرى أنك اوعثرت  
في المثال السابق ان الطبخ الخفيف شبه النسب في الوضوء والحاجة فانه يكون محاربا باعتدال التشبيه ومشاكعة باعتبار المصلحة

لان قرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى ولادهم في الماء الاصفر دلت على ذلك كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس  
 كما يفرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام \* ومنه الاستطراد وهو الانتقال (٣١٥) من معنى الى معنى آخر متصل به

لم يقصد بذكر الاول  
 التوصل الى ذكر الثاني  
 كقول الحماسي :

وانا لاقوم ما نرى القتل سبة  
 \* اذا مارأته عاصي وسول  
 وقول الآخر :

اذا ما اتى الله الفتي وأطاعه  
 فليس بهأس وان كان من جرم

وعليه قوله تعالى يا بني آدم  
 فقلنا لتأطيعكم لباسا يوارى

سواكم وريشا ولباس  
 التقوى ذلك خير ذلك من

آيات الله لهم يذكرون  
 قال الزمخشري هذه الآية

واردة على سبيل الاستطراد  
 عقيب ذكر السواك

وخسف اللورق عليها اظهارا  
 للجنة في خلق الله من

اللباس ولما في العري  
 وكشف الغورة من الملبات

والفضيحة واشعرا بأن  
 القستر باب عظيم من ابواب

التقوى هذا أصله وقد  
 يكون الثاني هو المقصود

فيذكر الاول قبله ليتوصل  
 اليه كقول أبي اسحق

الصافي  
 ان كنت خنتك في المودة ساعة

\* فذعت سيف الدولة الحمدوا  
 وزعمت أن لشرى كافي الملى

يوجه حدة في فضله التوحيدا  
 قسما لو اني حالف بنموسا

\* لفر يد من ملأ أراد مزيا  
 ولا بأس أن يسمى هذا اليهام

الاستطراد

(بهذه القرينة) الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى ولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر  
 ذلك لفظا

فكان الذي يستحقه وهو الصبغة مذكور لاقتضاه للقام تقديره وأما قلنا ان هنا حجة الصبغة  
 للذكورة للصبغة للذكورة (بهذه القرينة) أعني قرينة سبب النزول أعني فعل النصارى وهو  
 تطييسهم أولادهم لانه يستحق كما قدم ان يبر عنه بلفظ الصبغة مجازا وأوحقفة ان صحت فقران  
 النزول لحذا الفعل لغعد الرذعليهم فيه فيد صبا صبة للذكورة للذكورة لوجود البلى الذي  
 يستحق ذكر لفظها فكانه ذكر ان ذلك المذكور وقد ما طنبت أيضا في تقرير لنا كلة التقديرية  
 لان للمنصف بين جوتها لمزيد البيان وتسمية للشا كسواء كانت لفظية أو تقديرية بديما معنويا  
 بالنظر الى أن لما تعلقا بالشيء المصاحب اذ هي ذكر ذلك للشيء لفظا غيره للصحة بين العنين فنقدم  
 الصبغة بين العنين فالقصد بالثبات الى تحسين للشيء المصاحب بالتعبير عنه بما يشا كل التعبير عن

القرينة وغمس النصارى أولادهم عليه كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلان تريد رجلا  
 يصطنع الكرام وهذا الكلام كله من الكشف ونقل من الزجج أن صبغة الله يجوز ان يراد به خلقه  
 الله الخلق أي ابتداء الله الخلق على الاسلام كقوله تعالى فطره الناس عليها وقول الناس  
 صبغ الثوب إنما هو تغيير لونه وخلقته وقال القاضي صبغنا الله صبغة وهي فطرته كأنها حلية  
 الانسان اذ هذان جهاتيه وطهر قلوبنا بطهره ومياه صبغة لانا ظهر أثره عليه ظهور الصبغ قال  
 الطيبي فعل هذا القول لاتسكون مشا كلة في استمارة مصرحة بتحقيقه فلتؤلفا قاله نظرا لكل  
 مشا كلة فهي استمارة فكونها استمارة لا ينافي لنا كلة وقولهم ان صبغة الله مصدر مؤن كدهوا حد  
 الاقوال وقيل منصوب على الاغراء أي الزمواو يعدمون نحن له عابدين الآن بقدر هناك قول وفيه  
 تكلف وان غشخري ذكر هذا لأنه قد انغراه بالمرور أي عليكم وورد عليه بأن الاغراء اذا كان  
 بطرف أو مجرور لم يجر حذفه ويحتمل أن يكون تقديره عليكم تفسير معنى وقيل بدل من قوله مله  
 ابراهيم ونقل عن الاخفش وهو مبطل لول الفصل وقال أبو البقاء تصابه بفعل محذوف أي اتبعوا  
 ولهم يريد الاغراء قال في الاصح بدهنا النوع \* ومنه الاستطراد وهو الانتقال من معنى لشي  
 آخر متصل به لم يقصد بذكر الاول التوصل لذكر الثاني وقال يفرس المدين ما لك ان الاستطراد قليل  
 في القرآن الكريم أو كثيرا يكون في الشعر وأكثره في المهاد ولم أظفر به الا في قوله تعالى ألا بسدا  
 لدين كما بعت نود وقول الحماسي :

وانا لاقوم ما نرى القتل سبة \* اذا مارأته عاصي وساول

أراد مدح نفسه فاستطرد به قبيلتين وعليه قوله تعالى يا بني آدم فقلنا لتأطيعكم لباسا يوارى سواكم  
 ور يشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لهم يذكرون قال الزمخشري وأورده على سبيل  
 الاستطراد عقيب ذكر خسف الارواق وماعه اظهارا للجنة في خلق الله من اللباس وقد يكون الثاني  
 هو المقصود فيذكر الاول قبله ليتوصل به اليه كقول أبي اسحق الصافي :

ان كنت خنتك في المودة ساعة \* فذعت سيف الدولة الحمدوا

وزعمت أن لشرى كافي الملى \* وجه حدة في فضله التوحيدا

قسما لو اني حالف بنموسا \* لتريم دين ما أراد مزيا

ولو لم تستبر تجوزا كان مشا كلة حصة لكن عند ارادة التجوز فلا بد من قرينة لادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الم)  
 بيان القرينة

ومنه الزوجة وهي أن يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول الباحثي :  
إذا ما نهي الناهي فليج في الموى \* أصاحت إلى الواشي فليجها المجر

(قوله وهي أن يزواج بين معنيين) يصح كسر الواو من يزواج على أنه مبنى للفاعل وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على التكلم ويصح فتح الواو على أن الفعل مبنى للفعول وعليه فثابت الفاعل إما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والمبنى هو أن يزواج الزواج أي أن يوقع للزوجة لأن الفعل المبني لا يؤول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل وأما الطرف على قول من قال بأن طرف متصرف غير لازم للصب (٣١٦) على الظرفية كما في قوله تعالى لقد قطع بينكم ربكم بين والافقد شرط في الطرف

(ومنه) أي ومن للمعنى (للزوجة وهو أن يزواج) أي توقع للزوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الطرف أعني قوله (بين معنيين في الشرط والجزاء) وللمعنى يحمل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله إذا ما نهي الناهي) ومعنى عن حيا (فليج في الموى) لزمني

الآخر وتناسب الطباق ومراعاة النظر السابقين من جهة أن في كل مقابلة شيء شيئا في الجملة ومن ينظر إلى أن حاصلها إتيان بلفظ مشا كل آخر مع اختلاف معناها يبحث بأنهم لفظا كالجناس بين اللفظين والتحقق أن المعنى دخلا فيها إذ لا ملاصقة للمعنى المعنى وقد تحسب لم تصور وقد تقدمت الإشارة إلى هذا (ومنه) أي ومن البديع للمعنى (الزوجة) أي النوع الذي بالزوجة (وهي) أي الزوجة (أن يزواج) بفتح الواو على صيغة للمعنى للفعول ويحتمل أن يكون بكسر الواو على صيغة للمعنى للفاعل وعليه يكون الفاعل هو ضمير للتكلم أو اللطاف أو نحو ذلك وعلى أنه مبنى للجهول يكون النائب ضميرا يعود للمصدر للمفهوم من الفعل والمعنى هي أن يزواج الزواج أي أن توقع للزوجة لأن إتيان المصدر إنما تفيد وقوع ذلك المصدر عند تحقق الفرض به كقوله أواميل بين العبر والقرآن فان حيل فعل مبنى للجهول من الحيلولة وبين لا تصح إتيانها لعدم تصرف قدران النائب هو ضمير للمصدر والمعنى وقت الحيلولة بين العبر بفتح العين وهو الحار والقرآن وهو زور الذي كراهي وقوعه على الأثنى ويحتمل على قول أن يكون النائب عن الفاعل هو الطرف وإن كان غير متصرف وهو قوله (بين معنيين) أي الزوجة هو أن يقرن ويجمع بين معنيين واقعيين (في الشرط والجزاء) أي وقع أحد ذينك المعنيين للزواج بينهما في مكان الشرط بأن جى به بعدأداته ووقع الآخر في موضع الجزء بأن يربط مع الشرط وسبق جوابا للمعنى الزواج في المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما فقد ازدوجا أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى ثم مثل للزوجة فقال (كقوله إذا ما نهي الناهي) أي إذا نهى الماهي عن حيا وزجرني الزاجر عن التوغل في ودعا (فليج في الموى) أي إذا نهيت عن الحب فترتب على النهي لجأج الموى في أي لزومى وأصل الجأج كثرة الكلام والحسومة والتمترامه وأدماها من عبر بعن مطلق المازوم الصادق بقرم الموى مجازا من سلام التعبير بالازوم من اللازم بل من التعبير بالمقيد من

ص (ومنه للزوجة الخ) ش وهو أن يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول الباحثي :  
إذا ما نهي الناهي فليج في الموى \* أصاحت إلى الواشي فليجها المجر

إذا وقع نائب فاعل تصرفه وأما أن تكون بين زائدة ومعنيين نائب الفاعل ولا يجوز قرأته على صفة الخطاب كما في عبد الحكيم خلافا لما في يس من إتيانته (قوله) واقعان في الشرط الخ) أعاد بهذا أن قول المصنف في الشرط والجزاء حال من معنيين أو صفة له وأن ما وقت فيه الزوجة محذوف ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء فالشرط نهي الناهي ونهيه هو المعنى الأول والجزاء أصاحت إلى الواشي والمعنى الثاني الأصاخة للواشي وحينئذ فالظرفية في قوله واقعان في الشرط والجزاء من ظرفية للدلول في الدال كذا قرر شيخنا العدوي وعبرة ابن يعقوب المراد بجمل المعنيين واقعين في الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين في

مكان الشرط بأن يوثق به بعدأداته وأن يقع الآخر في موضع الجزاء بأن يربط بالشرط وسبق جوابا له (قوله) (أصاحت مزدوجين) أي مستويين في أن يرتب الخ وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما فإذا بني معنى على كل منهما فقد ازدوجا أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى الذي بني عليهما (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الباحثي (قوله إذا ما نهي الناهي) أي إذا نهى الناهي عن حيا وزجرني الزاجر عن التوغل في ودعا (قوله لزمني) أي صار الموى لازما لي ومن صفاتي وأصل الجأج كثرة الكلام والحسومة والتمترامه وأدماها من عبر بعن مطلق المازوم الصادق بقرم الموى مجازا من سلام التعبير باسم المقيد من

وقوله أيضا

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها \* تذكرت القربى ففاضت دموعها

بها عطف عليه (قوله أصاغت إلى الواشي) قيل الصواب رواية ودراية \* أصاغ إلى الواشي فلج به المجر \* بالتذكير لأن قبله كان الشريا علق بجهينه \* وفي نحره الشرى وفي خده البدر  
وفي شرح البيهقي أن قوله فلج في الهوى وكذا في قوله خلج بها المجر قبله (٣١٧) لأن الهجاء من العاشق في العشق

لأمن العشق في العاشق  
ومن للشوق في المجر  
لأمن المجر في الشوق  
فترى فالعشق فلهجعت في  
الهوى ولجت في المجر  
(قوله الذي يشي حديثه)  
معارض وشي يشي من  
الوشى وهو التزيين فقوله  
ويزيه أي بأن يأتي به على  
وجه يقبل عطف تفسير  
والراد بإستماعها لحديث  
الواشي قبولها له من الخلق  
اسم السبب على السبب  
(قوله فلج بها المجر) أي  
لزمها ذلك وصار من صفاتها  
(قوله لجج شيء) أي لزم  
شيء ودان كان اللازم للشرط  
هو الهوى واللازم للجواب  
هو المجر ولا يخفى مافى  
ترب لجج الهوى على  
النهى من اللبانة في الحب  
لاقتضائه أن ذكرها ولو  
على وجه العيب يزدحجها  
ويشبهه كقَالَ:

أجد للامانة في هواك لذينة  
حبا قد كرك فليكني اليوم  
وما في ترب لزم المجران  
على وشي الواشي من اللبانة  
في ضعف حبها وأنه على  
شفا اذ يزيه مطلق الوشي  
فكيف يكون الأمر

(أصاغت إلى الواشي) أي استمعت إلى النظم الذي يشي حديثه ويزيه وصدقته فبا افتري على (فلج بها المجر) زواج بين نهى الناهي وأصاغت إلى الواشي الواقفين في الشرط والجزاء في أن ترب عليهما لجج شيء وقد توهوم

الطلاق (أصاغت) أي استمعت (إلى الواشي) أي النظم الذي يشي حديثه أي يزيه ويأتي به على وجه يقبل حين ينقله على وجه الأفساد بين الناس وبين الأحياء خصوصا ومعنى استماعها لحديث الواشي قبولها له لأنه يبرر بالاستماع عن القبول لاستانامها به غالبا وعن عدم القبول بعدم الاستماع لاستانامها به كذلك (فلج بها المجر) أي استمعت فترتب على استماعها وقبولها لحديث الواشي لجج المجر بها أي لزم المجر وهو التبايع عن الوصال نهى الناهي شرط ترب عليه لزم الهوى وأصاغت الواشي جوابه رب عليه لزم المجر لها فقد صدق أن هذا الشرط الذي هو نهى الناهي وجوابه الذي هو أصاغت للواشي معنيان وقما أي وقع أحدهما في مكان الشرط أي بعد أداة الشرط فصار شرطا ووقع أحدهما في مكان الجواب بطل الشرط فصار جوابا وقد زواج أي جمع بينهما في معنى مرتب عليهما معا وهو لزم شيء لهما معا لأنهما اشتركا في هذا المعنى وهو كاف في الاجتماع والازدواج وإن كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو المجر وقد تبين أن معنى للزوجة بين العنتين في الشرط والجزاء أن يجمع بين الشرط والجزاء في ترب لزم من اللوازم عليهما معا وليس معناه أن زواج أي أن يقرن بين معنيين واقفين في الشرط وأن يقرن بين معنيين واقفين في الجزء كما هو ظاهر عبارة الصنف بل أن يقرن بين معنيين وقع أحدهما في الشرط والآخر في الجزء في لزم من اللوازم بمعنى أنه يجمع بين الشرط والجزاء في معنى واحد أطلق كانت للزوجة على المعنى الأول بأن يكون معنى الزوجة في البيت أنه قرن بين معنيين في الشرط وهما نهى الناهي ولجج الهوى وبين معنيين في الجزء وهما أصاغت إلى الواشي ولجج المجر لزم أن قولنا أذبا في زيد فسلم على أجلسه وأنعمت عليه من للزوجة لأنه قرن فيه بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه وبين معنيين في الجزء وهما إجلسه والأنعام عليه لأنه يصدق الحد حينئذ على نحو هذا المثال ولا قائل بأن نحو هذا من للزوجة فوجب الحل على المعنى الأول أذهول الأمر لأن كلام السلف من أهل البيان ولا يخفى مافى ترب لجج الهوى على النهى من اللبانة في الحب لاقتضائها أن ذكرها ولو على وجه العيب يزدحجها ويشبهه كقَالَ:

أجد للامانة في هواك لذينة \* حبا قد كرك فليكني اليوم  
وما في ترب لزم المجران على وشي الواشي من اللبانة في إعداء كون حبا على شفا اذ يزيه مطلق الوشي فكيف يكون الأمر لو سمعت وأرأت عيبا كقَالَ:

ولاخير في ود ضيف تزيه \* سوابق وهم كلما عرضت جفا  
ويروي أصاغ إلى الواشي فلج به المجر قد تزواج بين معنيين هما لجج الهوى ولجج المجر في الشرط والجزاء فإن أحدهما معطوف على الشرط والآخر على الجزء وقد جعل الخطيبي جميع

لو سمعت وأرأت عيبا كقَالَ:  
ولالبائنة ما يستحسن في كل من الحب والمحبوب في شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن للشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والآن كان كثافة ومجازاة في الود فلا يكون من العشق في شيء

• ومنه العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر

(قوله من ظاهر العبارة) أي لان ظاهرها أن قوله في الشرط والجزاء طرف لجزء (قوله اذ لا قال الخ) أي لانه لا بد فيها أن يكون للرب على اللعينين الواقعيين في الشرط والجزاء واحدا وهنا الرب على المحيي غير الرب على الجلاسل (قوله اذ جاء الخ) أي فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما حيي وذيوسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما جلاسه وانامه عليه ومن جهة أمثلتها قول الشاعر:  
إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها \* تذكرت القرى في ففاضت دموعها

احتربت بمعنى تحاربت والعصير تحاربت وفي دماؤها وفي دموعها للفرسان في البيت السابق والمعنى إذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التي سكبها في القتال ثم اذ تذكرت ما بينهم من القرابة الجليلة لهم فاضت دموعها على من قتل اشفاقا على قضية الرحم أي أنهم مع كونهم (٣١٨) أقارب تحاربوا وتقاتلوا فزواج بين الاقرباب وتذكر القرى الواقفين في

من ظاهر العبارة أن للزوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولجاج المحوى وفي الجزاء بين أما اختار إلى الواشي ولجاج المجرع وهو قاسد اذ لا قائل للزوجة في مثل قولنا اذ جاءني ز يدفلم على أجلسه وأنعمت عليه وما ذكرنا هوالأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي ومن للنعوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك للقدم على الجزء الأول والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزء ثم تمكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظهر عبارة للمصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات

الشرط والجزاء في ترتيبان شيء عليهما وأن للترتيب على الشرط فيضان البقاء والتركيب على الجزاء فيضان الموع (قوله) والتبديل عطف تفسير وإنما كان العكس من المحسنات النعوية لانه فيه

والباقيتان ما يستحسن في باب كل منهما فمن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر والمشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا للمعنى الشقي والا كان مكافأة ومجازاة في الود فلا يكون من الشقي شيء قيل ان فيها بين الشرط للذكر والجزاء معنى القلب اذ لجج المحوى لزوم شيء للعاشق ولجج المجرع لزوم عكسه للمشوق ففي أحد الطرفين مامن العاشق للمشوق وفي الآخر مامن للمشوق للعاشق ولا يخفى ما فيه من التكلف لهم تبادلهم ثم ان الضمير في ما ضحت في جها قيل ان الأولى تذكره فيهما لطابق البيت ما قبله وهو قوله كان القدر يا علفت بجيئته \* وفي آخره الشعرى وفي خدما ليدر بتذكر الفناير (ومنه) أي ومن البديع للنعوى (العكس) أي النوع للسعي بالعكس والتبديل (وهو) أي النوع للسعي بالعكس هو (أن يقدم في الكلام جزء) على جزء آخر كان في ذلك الكلام مع ذلك للقدم (ثم يؤخر ذلك) الجزء للقدم على ذلك الجزء للأخر وأولا العبارة المؤدية ما تقدم راجعا إلى اللفظ والمعنى ما قوله (ومنه) أي من للنعوى (العكس) وسماه في الايضاح العكس والتبديل (وهو أن يقدم في أول الكلام جزء ثم يؤخر) أي يؤخر الجزء للقدم ويقدم الجزء للأخر

عكس المعنى وتبديله أولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف رد المعجز على الصريح أنه إيراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكم وحاصله أن الحسن في العكس باعتبار أنه يجعل

للنبي الواحد تارة مستحقا للقدم لفظا وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد المعجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير تصرف في معناه بالتقديم والتأخير (قوله أن يقدم جزء من الكلام) أراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتي نحو لان فيه تقديم حروف ثم عكسا اه أمول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) أي بخلاف عبارة المصنف فانها محتملة لنير للرد لان قوله ثم يؤخر ذلك للقدم محتمل لان يكون المراد ثم يؤخر ذلك للقدم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك للقدم على غير الجزء المؤخر ويحتمل أن المراد ثم يؤخر ذلك للقدم على الجزء الذي كان مؤخرا أو على غيره فلذا قال الشارح وظهر عبارة المصنف صادق الخ أي ظاهرها بدون التأويل التي قاله الشارح والافياتا ويل التي قاله الشارح يخرج ذلك (قوله صادق على نحو الخ) أي لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم أخر ذلك للقدم لان ظاهره يؤخر ذلك للقدم سواء أشر على الجزء الذي كان مؤخرا أولا أو على غيره وصادق أيضا على قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لانه قسم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر وهو الناس ثم أخره لا ول هو تخشى وصادق على قول الشاعر:

سريع إلى ابن السهم يطمع وجهه \* وليس إلى داعي الندى سريع



ويقع على وجوده منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه كقول بعضهم عادات السادات عادات

(قوله وليس من العكس) بل هو من رد البجز الى العدر والحاصل (٣١٩) أنك اذا قدمت جزءا من الكلام

على جزء آخر ثم عكست  
قدمت ما أخرت وأخرت  
ما قدمت كان هذا عكسا  
وتبدلوا هو يستلزم تكرار  
الجزأين الواقع فيهما  
العكس بالتقديم والنأخير

وان قسمت جزءا من  
الكلام على جزء آخر ثم  
أخرت للتقدم على غير المؤخر  
كان هذا من رد البجز الى  
الصدر وهو لا يقتضي  
تكرار الجزأين معا (قوله  
ويقع العكس على وجوده)  
أي يجيء من يجيء العلم  
في الخاص أي يتحقق في  
تلك الوجوه (قوله أن يقع  
بين أحد طرفي جملة وما  
أضيف إليه ذلك الطرف)  
وذلك بأن تعمد الى البتداء  
مثلا وهو أحد طرفي الجملة  
للبتداء مضافا لشيء  
فتجمله مضافا إليه وتجمل  
للمضاف إليه وألا هو للمضاف  
على أن ذلك المضاف هو  
الطرف الآخر الذي هو  
الخبر فيصدق أنه وقع  
العكس في أحد طرفي  
الجملة باعتبار الآخر فقوله  
أن يقع بين الجزأين أن يقع  
العكس متعلقا بهما أي  
بالطرف وما أضيف إليه  
لأنه يقع بينهما وقوله أحد  
طرفي الجملة أي ويكون

وليس من العكس (و يقع) العكس (على وجوده منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف  
إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات عادات السادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات  
مضاف إليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات  
على العادات

لنفاد على وجه الايضاح قول بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم عكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما  
قدمت فان هذه العبارة مصححة بأن للتقدم ثانيا هو الذي كان، وتؤخر على ذلك للتقدم عليه وهذا يقتضي  
تكرار الجزأين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير بخلاف عبارة للضنف فانه لما لم يذكر أن للتقدم عليه  
صير ثانيا مؤخرا عليه لم يقتض تكرر الجزأين على أن للتقدم منهما قدما مؤخرا وقدم فصدق كلامه  
على نحو عادات السادات هي أشرف العادات لان الجزء في الكلام الذي هو العادات قسم أولا على  
السادات ثم آخر ثانيا عن غير عادات لفظ السادات وهذا الكلام ليس من العكس في شيء وكذا نحو  
قوله تعالى وتخشى الناس والله أثق أن تخشاه فتخشى جزء قسم ثم آخر وليس من العكس بل هو من  
رد البجز على الصدر وهو من البديع القفطي كما يأتي بخلاف قول هذا ثم عكس فتقدم ما أخرت  
وتؤخر ما قدمت فانه يقتضي أنك استأنفت المؤخر أولا فتدعي عاقبة تخشى تكراره وهذا هو للتبادر وان  
كان يمكن أن يقال عادات السادات أشرف العادات فبما قدمنا فيما أخرنا أولا يعني أنا لما أخرنا لفظ  
العادات صار للمؤخر أولا وهو لفظ السادات مقدما وقد كان أولا مؤخرا لكن ليس هذا هو للتبادر من  
العبارة بل للتبادر انما ذكرناه ثانيا مقدما ولقد قلنا انها اصرح (ويقع) هذا العكس (على وجوده)  
أي على أنواع (منها) أي من تلك الأنواع (أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه) ذلك الطرف  
بمعنى أنا نعد الى البتداء مثلا وهو أحد طرفي الجملة الخيرية اذا كان ذلك للبتداء مضافا لشيء فتجمله  
مضافا إليه وتجمل للمضاف إليه أولا هو للمضاف على أن هذا للمضاف هو الطرف الآخر الذي هو الخبر  
فيصدق أنه وقع العكس في أحد طرفي الجملة باعتبار الآخر ومن لازمه اعتباره في كل من الطرفين  
وذلك (نحو) قولهم (عادات السادات عادات السادات) بمعنى أن العادة الصادرة من أفعال من  
هو سيد من الناس هي العادة الحسنى التي تستأهل أن تسمى سيده الموائد فلفظ العادات أحد طرفي  
هذا الكلام وهو للبتداء منه وقد أضيف الى لفظ السادات وقد وقع العكس بينهما بأن قسم منهما ما كان  
أولا ومؤخرا وأخر ما كان مقدما فتقدم العادات على السادات أولا ثم قدم لفظ السادات على العادات  
ثانيا فصار الطرف الاول الذي هو للبتداء مضافا إليه خبر وصار للمضاف إليه أولا هو للمضاف الذي هو  
الخبر ولا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يمدن البديع القفطي لان حاصله أن يقدم لفظ على لفظ ثم  
يؤخر ذلك اللفظ للتقدم ويقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتم ذلك حدوث معنى آخر وذلك صح  
الاخبار به عن الاول وحدث معنى في عكس اللفظين يصح الاخبار به وأعتنا والتعلق به بما يستظرف

لنكتة أي يكون مقصودا لمخى بديع لا غلطا (و يقع على وجوده منها أن يقع بين أحد طرفي جملة  
وما أضيف إليه) هذه عبارة للضنف ولا ينبغي أن قوله يقع على وجوده منها أن يقع فاسد الوضع فانه  
يجل الوقوع وجه يقع عليه الشيء وتوقع الشيء لا يكون وجه يقع عليه الشيء (كقول بعضهم  
عادات السادات عادات السادات) وأما قال بين أحد طرفي الجملة لانه وقع بين اللبتداء وما أضيف إليه

العكس هو الخبر في تلك الجملة كافي للثبات ليكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع في عادات السادات وهو  
مفرد لكن بالعكس ومحمل عليه عكس صار المجموع جملة (قوله عادات السادات عادات السادات) يعني أن الامور للمعادة لسادات  
أي للاكابر والاعيان من الناس أفضل وأشرف من الامور للمعادة لغيرهم من الناس

وسمى أن يقع بين متعلقى فليتين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقول الحماسي :  
فرد شعورهن السود بيضا \* وردوجوهن البيض سودا

ومنها أن يقع بين لفظتين في طرفي جملتين كقوله تعالى من لبس لکم وأتم لبس لمن وقوله لاهن حل لهم ولاهم يحلون لمن وقوله  
ما عليك من حساهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء وقول الحسن البصري إن من خوفك حتى تنقي الأمن خير من أمنك حتى  
تلقى الخوف وقول أبي الطيب : ( ٣٢٥ ) فلا يجد في الدنيا لمن قل ماله \* ولا مال في الدنيا لمن قل عبده وقول الآخر :

ان الالبان لا لان مناهل  
تطوى وتنفردونها الاعمار  
تقصارن مع المصوم طويلا  
وطولهن مع السرور قصار

(ومنها) أى من الوجوه ( أن يقع بين متعلق فليتين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج  
الميت من الحي ) قاله وليت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحي على الميت وثانياً الميت على الحي  
(ومنها) أى من الوجوه ( أن يقع بين لفظتين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لمن )  
قدم أولا لاهن على هم وثانياً هم على هن وهما لفظتان وقع أحدهما في جانب السند اليه والآخر

في جانب للسند

وذلك ظاهر وقد تقدمت الإشارة لهذا (ومنها) أى ومن الأوجه التي يقع عليها هذا العكس الذي  
هو نوع واحد من البديع المعنوي ( أن يقع بين متعلق فليتين ) كائنتين ( في جملتين ) فالمتعلق الواقع  
في جملتين لم يقع فيه نفسه تقديم ولا تأخير ولكن وقع فيها بين متعلقين في الجملتين ( نحو ) قوله  
تعالى ( يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ) فالتفصل الذي هو يخرج هو هو في الجملتين  
وقد تعلق في الأولى بالحي الخارج من الميت مثل البعاج الخارج من البيضة أو الانسان الخارج من  
التي وتعلق في الثانية بالميت الخارج من الحي مثل البيضة الخارجة من البجاجة وقد تقدم في أحد  
للمتلقيين ما تأخر في الآخر والعكس إذ قدم الحي على الميت في التعلق الاول وقد ثانياً الميت على  
الحي في التعلق الثاني وقوله متعلق فليتين السواب أن يقول متعلق عاملين يدخل في ذلك نحو قوله  
تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي اذ مخرج حامل غير فصل (ومنها) أى ومن  
الوجوه التي يقع عليها العكس الذي هو من البديع المعنوي ( أن يقع ) ذلك العكس ( بين لفظتين )  
موجودين ( في طرفي جملتين ) أى أحد اللفظتين موجود في الطرف الاول من الجملة الاولى  
والثاني منهما موجود في الطرف الآخر منها ثم يقع عكس ذلك في الجملة الثانية فيوجد فيها أحد  
اللفظتين في الطرف الذي لم يوجد فيه في الاولى ويوجد اللفظ الآخر في غير ذلك الطرف وذلك ( نحو )  
قوله تعالى ( لاهن حل لهم ولاهم يحلون لمن ) فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران

( قوله بين متعلق فليتين )  
أى أومافى معناهما نحو  
خرج الحي من الميت ويخرج  
الميت من الحي وخروج  
الحي من الميت كخروج  
البجاجة من البيضة وخروج  
الميت من الحي كخروج  
البيضة من البجاجة ( قوله  
في طرفي جملتين ) أى  
موجودين في طرفي كل من  
جملتين ( قوله لاهن حل  
لهم ولاهم يحلون لمن )  
هاتان جملتان في كل منهما  
ضميران أحدهما ضمير  
الذكور والآخر ضمير

ويصح أن يقال بين طرفي جملة ومأضيف اليها ومثله قولهم كلام الامام الكلام (ومنها) أن يقع  
بين متعلق فليتين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ( قوله متعلق  
فليتين فيه نظر لانه يخرج يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ولا معنى لاجراجه فالصواب  
أن يقال متعلق عاملين ومنه قول الحماسي وهو عبد الله بن الزبير الاسدي :

فرد شعورهن السود بيضا \* وردوجوهن البيض سودا

(ومنها) أن يقع بين لفظتين في طرفي جملتين كقوله تعالى لاهن حل لهم ولاهم يحلون لمن ( لا يقال فيه نظر  
لانه ليس عكساً ما لأن في أحدهما حل بالاسم وفي الاخرى يحلون بالمتعلق لأن قول المراد العكس  
بين هن وهم فقط فاللفظان هما هن وهم وطرفا الجملتين هما البتدان ومنه قوله تعالى ما عليك من

الأنات في الجملة الاولى  
وجدما اللاتات منها في  
الطرف الاول الذي هو  
المسند اليه ووجد ما  
لاذ كور في الطرف الثاني  
الذي هو المسند من تلك  
الجملة وعكس ذلك في الجملة  
الثانية فيوجد ما لاذ كور

في الطرف الاول منها ولا لات في الطرف الثاني منها فصدق أن العكس وقع بين لفظتين كائنتين في طرفي جملتين (ومنها)

( قوله وقع أحدهما في جانب المسند اليه ) فيه أن هن في لاهن حل لهم وهم في لاهم يحلون لمن نفس المسند اليه الآتية واقع في جانبه  
فذلك التمييز يومهم وقوع الشيء في نفسه وهو فاسد وأجاب بعضهم بأن التمييز بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للسند أو أحسن  
أن يقال أن المراد بالواقع بالنسبة للسند اليه التمتع من تحقق الباطن في الخاص أى وبها لفظان تحقق أحدهما في كونه مسنداً اليه ووقع الآخر  
أى يؤذ كراخر في جانب المسند فتأمل

\* ومنه الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالرفض لنكتة كقول زهير  
قف بالديار التي لم ينفها القدم \* على وغيرها الارواح والدم

(٣٢١)

(قوله وهو العود) أي الرجوع (قوله بالرفض) الباء للمصاحبة أي أن يرجع

للتسكّم الى الكلام السابق

مستصحباً في رجوعه اليه

نقضه وإبطاله ويحتمل

أن تكون للنقض أي أن

يرجع اليه لاجل نقضه

وأبطاله بكلام آخر (قوله

لنكتة) متعلق بعود أي

أن الرجوع لنقض الكلام

السابق إنما يكون من

البديع إذا كان ذلك النقص

لنكتة وأما إذا عاد للتسكّم

لباطل الكلام الأول لجرد

كونه غلطاً فلا يكون من

البديع والعود بالنقض

لنكتة لأمر لاجل

التحير والتوه إلى الدهش

أو لاجل اظهار الحسر

والتحزن على ما فات

كان الإنسان متولها بمحب

شيء صار كالمغلوب على

عقله فربما يحزن أن الشيء

واقف وليس بواقف فإذا خبر

بشيء على خلاف الواقع

لكونه مرغوباً له ثم عاد

لباطاله بالأخبار بالحقيقة

يظهر من ذلك أنه عائد إلى

الصدق كرها وفي ضمن

ذلك التأسف على فوات

ما رغب فيه ثم إن العود

لباطل الكلام السابق

تارة يكون بلفظ على وتارة

يكون بلفظ لا وتارة يكون

بلفظ أستغفر الله (قوله

(ومنه) أي ومن للنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله  
(لنكتة كقوله \* قف بالديار التي لم ينفها القدم) أي لم يلبسها طاول الزمان وتقادم المدم عاد إلى ذلك  
الكلام ونقضه بقوله

أحد ما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن وقد وجدنا الاناث منها في الطرف  
الاول الذي هو السند اليه من الجملة الاولى ووجدنا الذكور في الطرف الثاني الذي هو السند من  
تلك الجملة وعكس ذلك في الجملة الثانية فوجدنا الذكور في الطرف الاول منها ولاذات في الطرف  
الثاني منها كما رأيت فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائين في طرفي جملتين وذلك ظاهر فإن  
قبل مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس لقوله منها أن  
يقع وهل هو الأمن باب وقوع الشيء في نفسه وهو قاسد قلت لا بل وقوع العكس أعم فوقع  
مطلق العكس في وقوع مخصوص صحيح من باب وقوع الأعم في الأخص وقد تقدم غير مرة فافهم  
(ومنه) أي ومن البديع للنوى (الرجوع) أي النوع السلي بالرجوع (و) يؤخذ  
وجه تسميته من معناه (العود) أي الرجوع (الى الكلام السابق) من التسكّم (بالنقض)  
أي هو أن يرجع للتسكّم إلى نقض الكلام السابق وإبطاله فالباء بالنقض للمصاحبة أي يرجع إلى  
الكلام السابق مستصحباً في رجوعه اليه نقضه وإبطاله ويحتمل أن تكون الباء للتعطيل أي يرجع  
اليه لاجل قصد نقضه وإبطاله بكلام آخر فيعطله ويشترط في كون الرجوع إلى نقض الكلام من  
البديع أن يكون ذلك النقص (لنكتة) كأن يفهم من السياق أن التسكّم لم يعد لاطال الكلام  
الاول لجرد كونه غلطاً وإنما ذلك لظاهر التحسر والتحزن وكون العود دالاً على التحسر والتحزن  
حتى يجعل لافادته وتكون تلك الافادة هي النكتة فتحقق بما تقرر مثلاً أن الإنسان إذا كان متولها  
في الحب مثلاً بأعلى عقله ربما يظن الشيء واقعاً وليس بواقع ثم انه قد يستيق بعد الاخبار بشيء  
الواقع للرغوب للظنون فيعود إلى إبطاله بالأخبار بالحقيقة فيظهر من ذلك أنه عائد إلى الصدق كرها  
وفي ضمن ذلك أنه متأسف على فوات ما رغب فيه وغيبه الحب عن ادراكه خلاف فإذا دل الدليل على  
أنه لم يغب عن عقله حقيقة فهم من عوده أنه في منزله لا يغب بالحب للتأسف على ما فات في فهم منه  
أنه أراد أن يظهر التحسر والتحزن على فوات ما أخبر به أولاً وذلك (كقوله \* قف بالديار التي لم ينفها)  
أي لم يستر آثارها (القدم) أي قدم عهداً ربابها تقرب وقت استقلم من تلك الديار وهذا  
مرغوبه لا قرب الاثر بما تستشعر منه راحة المحبوب وتقرب به وقت الوصال ثم أضرب عن  
هذا منظره أنه توه في الحب حتى أخبر بشيء الواقع للرغبة فيه وفي ضمن ذلك التحسر والتحزن على فواته  
وأنه ما عاد لا كرها بدليل أن التصور هو ذلك الاول للرغوب فهو للتأسف عليه فإذ إلى إبطاله

حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء ولغافل أن يقول لهذا القسم كله من رد العجز على  
صدره وسبأني (ومنه) أي من للنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة  
كقول زهير

قف بالديار التي لم ينفها القدم \* على وغيرها الارواح والدم

(١٤ - شروح التلخيص - رابع)

كقوله (أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون الهمزة) وقص  
للم (قوله أي لم يلبسها طاول الزمان) من الإلاء وهو التنبير وأشار بقوله طاول الزمان إلى أن المراد بالقدم في البيت القدم  
الزمانى (قوله وتقادم العهد) أي عهداً ربابها وهما قصير لما قبله وللتقاف بالديار التي لم ينفها طاول الزمان وتقادم العهد ربابها تقرب وقت

قبل المواقف على الديار تسلطت عليه كآبة أذهلته فأخبر بما لم يستحق فقال لم يصفها القدم ثم ثاب إليه عقله فتدارك كلامه فقال بل  
 وغيرها الارواح والديم وعلى هذا بيت الحماصة  
 أليس قليلا نظرة ان نظرتها \* إليك وكلا ليس منك قليل  
 ونحوه \* فأف لحنا الدهر لابل لأهله \* ومنه للتورية وتسمى الإيهام أيضا وهي

انتظام منها وهذا مرغوب للشاعر لان قرب الأثر عما يستنفق من تراحمه المحبوب ويقرب لوقت الوصال (قوله بل) أي عفاها القدم لان  
 نفي النفي اثبات فقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف الذي دل عليه (قوله وغيرها الارواح) أي وغيرها آثارها فالارواح  
 وأغاليات الياء لانكار ما قبلها فاذارجوا الى الفتح عادت الواو كقولك  
 جمع ريج لان أصلها الواو (٢٢٢)

(بل) وغيرها الارواح والديم) أي الريح والامطار والنسكة اظهار التحبب والتوله كأنه أخبر وألما  
 لا تحقق لهم أفاق بعض الافاق فنقض الكلام السابق قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم  
 (ومنه) أي ومن المعنوي (التورية) ويسمى الإيهام أيضا وهو

متأسفا على فواته وفوات قرب الاحباب فقال (بل) أي عفاها لان نفي النفي اثبات (وغیرها الارواح)  
 أي غيرت آثارها الراح فالارواح جمع ريج والمفتحة العين ردت الى أصلها وهو الواو اذ يقال منه  
 روحته بالروحة (و) غير آثارها (الديم) جمع ديمة وهي السحابة ذات الطر الكثير سميت بذلك  
 لدوامها غالبا (قوله) فنقض الكلام السابق  
 أي لاجل اظهار تحسره  
 وتحزنه على فوات ما كان  
 راغبا فيه أولا لاجل اظهار  
 التحسر والتوله كما قال  
 الشارح (قوله بل عفاها  
 القدم الخ) أشار بهنئلا  
 قلنا من أن قوله وغيرها  
 في البيت عطف على  
 محذوف أي بل عفاها  
 القدم وغيرها الخ  
 فلا حاجة لقول بأن الواو  
 في قوله وغيرها زائدة  
 وعطف تغيير الارواح  
 والديم على عفو القدم من  
 عطف للمعل على المجرول  
 لان عفو القدم عما يكون  
 غالبا بتغيير الارواح والديم  
 ومثال السواد لنقض

قبل المواقف بالديار حصلت كآبة أذهلته فأخبر بما لم يستحق فقال لم يصفها ثم رجع اليه عقله فتدارك  
 كلامه فقال بل وغيرها الارواح والديم كذا قالوه وليس مرادهم ما هو ظاهر العبارة من أنه غلط ثم  
 استدرك لان ذلك يكون غلطا لا بديع فيه بل لراد أنه توهم الغلط وان كان قاله عن عمد إشارة الى  
 تأكد الاخبار بالتأني لان الشيء للرجوع اليه يكون محققا أشد ونحوه  
 \* فأف لحنا الدهر لابل لأهله \* وقول الحماص

أليس قليلا نظرة ان نظرتها \* إليك وكلا ليس منك قليل  
 كذا ذكره في الايضاح وفيه نظر لان القليل الاول المثبت هو باعتبار التفتة الحقيقية والقليل الثاني  
 للنفي باعتبار النفي والسرف فلم يرداعلى معنى واحد فلا رجوع ص (ومنه التورية الخ) ش أي  
 من المعنوي التورية وهي مصدر ويرت الجبر اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان

الكلام السابق بلاقوله \* فأف لحنا الدهر لابل لأهله \* ومثال المودع باستغفر الله قوله

أن  
 تزه طسرفى في تمايرك التمر \* وجال بها فكرى من السطر لسطر  
 فاختلها الاحداثق بهجة \* مكاله الأرجاء بالزهر والزه  
 ولعنكها أستغفر الله نسخة \* مزينة الارقام بالمر والتبر  
 طربت بها المهنمت هوشها \* كما يطرب الفنون من لند الخمر (قوله التورية) منقول من مصدر وري الخبر اذا ستره وأظهر  
 غيره لان فاستر للشي الجيد بالقرب (قوله ويسمى) أي ذلك النوع الإيهام لان فيه خفاء لرادوايهام خلافا

أن يطلق لفظ له معنيان قريب ويبدو يراد به البعيد منها وهي ضر بان مجردة ومرشحة أما المجردة فهي التي لاتجتمع شيئاً مما يلائم للورى  
به أعني المعنى القريب كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى

(٢٢٢)

(قوله له معنيان) أى أو أكثر كما فى الأطول فهو أخذ بالأقل

وسواء كان المعنيان حقيقين

أو مجازيين أو أحدهما

حقيقياً والآخر مجازياً

لا يعتبر بينهما زوم وانتقال

من أحدهما للآخر وبهذا

تتميز التورية عن المجاز

والكتابة ويعلم أن التورية

ليست من إيراد المعنى

بطرق مختلفة فى وضوح

الدلالة حتى تكون من

علم البيان نعم إذا كان

للعين مجازيين أو

أحدهما مجازياً كانت

من علم البيان بالنسبة إلى

المعنى الحقيقي لهما

وأولهما وأما بالنسبة

إلى المعنى الذى هو تورية

بالتعريض إليه فلا علاقة

بينهما ولا اتصال من

أحدهما إلى الآخر فتدبر

فانه مما خفى على بعض

الأدكياء قاله عبد الحكيم

(قوله قريب وبعيد) أى

قريب إلى الفهم لكثرة

استعمال اللفظ فيه وبعيد

عن الفهم لقلة استعمال اللفظ

فيه فكان للمعنى القريب

سائر الجعيد والبعيد خلفه

وبه صارت التورية من

الحسنات المنوعة فان

إرادة المعنى المقصود تحت

البستر كالصورة الحسية

فلو كان المعنيان متساويين

فى الفهم لم يكن تورية بل اجالا وقوله أعني أدنى قرينة أى وان لم يكن هناك قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية

(قوله غفيرة) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر

للمعنى القريب للبعيد وأعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما فى الأطول

أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (وهى ضر بان) الأولى (مجردة وهى) التورية (التي لاتجتمع شيئاً مما يلائم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد

هذا النوع للمعنى التورية والابهام هو (أن يطلق لفظ له معنيان) فى نفس الأمر أحدهما (قريب و) الآخر (يبعد ويراد) بحال الإطلاق (البعيد) من معنيه ولا بد أن تكون إرادة البعيد معتمداً فيها على قرينة غفيرة وأما أن كانت ثم قرينة ظاهرة صار المعنى قريباً بها وإن كان بعيداً فى أصله فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن ثم قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيبطل حكم الإرادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضاً لوجوب زناه بلا قرينة أصلاً يخرج لفظها عن قانون الاستعمال وهو إقحام المراد فان قيل المعنى البعيد فى التورية مرجوح الاستعمال فلا يكون اللفظ فيه المجازاً وهذا المعنى موجود فى كل مجاز فحينئذ كل مجاز يكون تورية وظاهر كلامهم التورية حقيقة مبانة للمجاز والا كان كل مجاز من البعيد قلت بعد تسليم أن المعنى البعيد لا يكون اللفظ فيه إلا مجازاً لا يلائم منه اتحاد المجاز والتورية فيكون اللفظ مجازاً باعتبار إطلاقه على غير معناه مع وجود القرينة الصارفة له عن الأصل ويكون تورية باعتبار كون المراد بعيداً مع خفاء القرينة لما تقدم أنا نشترط فى كونه تورية خفاء القرينة فتلاق التورية المجاز فى مادة واحدة مع كونها غيره فان ظهرت القرينة لم تلاقه أصلاً على أن لنا أن نقول أى مانع من أن يكون أحد معنى للشرك بعيداً باعتبار الاستعمال ولوصح التعلل بأن اللفظ فيهما مشترك فظهر كون التورية لا ترتب بالمجاز (وهى) أى التورية التى هى نوع من أنواع البديع (ضر بان) أى فى بان التورية (الأولى) من القسمين (مجردة) أى القسم الأول منها يسمى تورية مجردة (وهى) أى المجردة هى التورية (التي لاتجتمع) أى لم تجمع شيئاً مما يلائم للمعنى (القريب) الذى هو غير مراد وذلك (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان الاستواء له معنيان قريب وهو الاستقرار حساعلى سطح من السطوح ويبعد وهو الاستيلاء والارتفاع على الشيء بالتهور والغلبة وهو مجاز فيه لزوم مطلق الارتفاع للاستقرار ومطلق الارتفاع صادق بالارتفاع القهرى الذى قد يراد من هذين المعنيين المعنى البعيد منهما وهو الاستيلاء والقرينة خفية لانها استحالة الاستقرار حساعليه تعالى للثبوت على أدلة نفي الجريمة وليست مما يفهمها كل أحد بلا تأمل فلفظ استوى

كأنه يعمل وراءه حيث لا يظهر ويسمى أيضاً ابهام وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والمراد بقوله قريب وبعيد قريب البعيد والمعنى نفسه لا يوصف بعيد ولا قريب والمراد بالمعنيين أكثر من معنى وأعلم أن قولهم لفظ له معنيان يراد البعيد بتأني بأن يكون اللفظ له حقيقة ومجاز فإراد مجاز وان كان غير أجمع أو حقيقة المرجوحة أن كان مجازاً مراحاً أو يكون مشتركاً ويطلب استعماله فى أحدهما بحيث يصير المعنى يقابره فى دون الآخر ثم قسم للصنف التورية إلى قسمين مجردة ومرشحة فالمجردة هى التي لاتجتمع شيئاً مما يلائم القريب للورى به ومثله بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى فان معناه القريب للورى به ما يقتضيه ظاهر لفظ استوى ومعناه البعيد المراد للورى عنه القدرة والملك كذا قالوه وفيه نظر لان لفظ على يلائم المعنى القريب للورى به عن المراد فان على

فى الفهم لم يكن تورية بل اجالا وقوله أعني أدنى قرينة أى وان لم يكن هناك قرينة أصلاً لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله غفيرة) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر للمعنى القريب للبعيد وأعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما فى الأطول

وأما المرشعة فهي التي قرن بها ملامم اللورى به امقابلها كقوله تعالى والسما بيناها بأيدى بقوة وأما لموسون قيل ومنه قول الحاسي فلما نأت عنا الحشيرة كما \* أضعافها القنا السيوف على الدهر

لما أسلختنا عند يوم كرسية \* ولا نحن أضعفنا الجفون على وتر فان الأعضاء ملامم جنن العين لا جفن السيوف وان كان المراد به اعتماد السيوف لان السيف اذا أغرد انطلق الجفن عليه واذا جرد انتحى لفتله الذي بين العينين واما بعدها كما قلنا الفزة في قول القاضى الامام فى الفضل عياض في صيغة باردة

(قوله وهو استولى) أى فلا استواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أى ملكه بالقهر والتلبه كما فى قول الشاعر قد استوى بشر على العراق \* من غير سيف ودم مهران (٣٢٤)

والصنى الأول قريب والثانى يبدو المراد منه فى الآيه الصنى البعيد أى الرحمن استولى على العرش الذى هو أعظم الخلوقات فأولى غيره والقرينة على ذلك خفية وهى استحالة الصنى القريب وهو الاستقرار حسا على الله تعالى فوق الجرم وإنما كانت تلك القرينة خفية لتوقفها على أدلة نفي الجبرية وليست بما يفهمها كل أحد (قوله ولم يقرن به شيء مما يلائم الصنى القريب) أى فتكون مجردة لتعبردها مما يرشح خفاءها وهو ذ كرم يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم القريب الذى هو السرير يلائم للصنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى ففعل الآيه من قبيل التورية المرشعة (قوله ومرشعة)

وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم للصنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشعة) وهى التى تجتمع شيئا مما يلائم للصنى القريب (نحو والسما بيناها بأيدى) أراد بالأيدى معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ملامم للصنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بيناها اذا البناء يلائم اليد

مجاز باعتبار استعماله فى غير معناه بالقرينة وتورية باعتبار ارادة للصنى البعيد بقرينة خفية ولم يقرن بشئ مما يلائم للصنى القريب فتكون مجردة لتعبردها مما يرشح خفاءها وهو ذ كرم يلائم القريب كما يأتى وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم القريب الذى هو الاستقرار الحسى (و) التورية الثانية من قسمها (مرشعة) أى تسمى مرشعة وقد تقدم معنى الترشيح فى باب الاستعارة ووجه التسمية ظاهر من معناه فالمرشعة عكس المجردة فهى التى تجتمع شيئا مما يلائم للصنى القريب الذى هو غير مراد وذلك (نحو) قوله تعالى (السما بيناها بأيدى) وانالموسون والأيدى جمع يدو اليد لهما معنيين قريب وهو الجارحة للدموع وميد وهو القدرة التى اطلاق البدل عليها مجاز كما تقدم فى باب والمراد بهاها المعنى البعيد الذى هو القوة والقدرة والقرينة استحالة الجارحة عليه تعالى وقد تقدم ما يفهم منه وجه خفاءها فتكون تورية وان كانت مجازا وقد قرنت بملائم للصنى القريب الذى هو الجارحة وهو البناء لانه انما يعبد الجارحة والمعهود بالقوة الابداء والخلق فتدريج فيها معنى التورية وأصلها الذى هو الخفاء بوجوه ما يبدع المراد مع خفاء القرينة وهذا أعنى كون اليد اطلقت على معناها المجازى البعيد بقرينة خفية فكانت تورية مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين الذين

حقيقتهما الاستعلاء الحسى الذى ليس بمراد والمرشعة هى التى قرنت بملائم اللورى به امقابلها أو بعده ومثله بقوله تعالى والسما بيناها بأيدى أى بقوة كذا قال المصنف وشرحه على أن المراد أن بأيدى تورية مرشعة بملائمتها وهو البناء والظاهر أن المراد أن بأيدى جمع يد بمعنى القوة فيكون أراد يد بالأيدى القوى وهو معناها المراد البعيد ومعناها القريب غير المراد الجارحة قلت وفيه نظر لان قوله تعالى بأيدى معنيين القوة فيكون مفردا وجمع يد ولهما معنيين مستويان ليس أحدهما قريبا والآخر بعيدا وكل منهما صالح لان يراد فان البناء يكون بالأيدى الذى هو القوة وبالأيدى التى هى جمع يد ثم لو كان أحداهما قريبا فهذه ليست كلمة واحدة لهما معنيين بل كلمتان فان الأيدى كلمة غير الأيدى فتقرر ان

ترك للصنف ترفيها لهما من ترفيع المجردة بطريق المقابلة (قوله) مما يلائم للصنى القريب) أى اللورى به عن الصنى البعيد لاداء على أن ترشح التورية بذ كرم يلائم للصنى القريب تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فمثل الصنف بقوله نحو والسما بيناها بأيدى لترشح الواقع قبلها وذلك لان الأيدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو للصنى القريب لها وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى يبدأ يد فى الآيه معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية وهى استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ملامم للصنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بيناها اذا البناء الذى هو موضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة وأما ملامم القدرة فهو الابداء والخلق لا يقال البناء يقتضى القدرة أيضا فكأنه يلائم للصنى القريب يلائم البعيد أيضا لاننا نقول لمطلب البناء واقتضاه للبناء وحيد فتدريج فيها بناء ترشح لتورية بالكاتبة فى قوله

وهذا

كان كانون أهدى من ملايه \* لشهر تموز أنواعا من الحلل  
أو التزلة من طول للدي خرفت \* فما تفرق بين الجدى والحل

بايد وهو متقدم عليها ومثالها إذا كان ترشيح التورية، إقامتها قانون التناضى عياض في وصف فصل ربيع وقت فيه برودة تمنع أن شأن فصل الربيع الذي ولها الحل ألف \* وعدم البرودة

أو التزلة من طول للدي خرفت \* فما تفرق بين الجدى والحل

بني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة فالية العقل فنزلت في برج الجدى في أوائل الحلول في برج الحمل فأراد بالترلة تمنعها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها يلازم للتي القريب الذي ليس براد أعني الرشا الذي هو ولها نظرية حيث ذكر الحرافة وهو بدلتوريه وكذا ذكر الجدى والحل مراداً به ما معناهما البعيد (٣٢٥) وهما البرجان والقريب للجدى ولد العنز والفريه للحمل ولد البقرة (٧) وهذه

التورية مجردة لأنها لم تترن  
بنى على يلازم المعنى  
القريب والحاصل أن  
التورية في التزلة المرشحة  
بترشيح بعدها وفي الحادي  
والحل مجردة كذلك

والحق أن كلاً من السوريتين  
مرشحة للأولى  
ترشيحها واقع بعدها  
والثانية ترشيحها واقع  
قبلها كما في الأطول بقى  
شيء آخر وهو أن التورية  
قد تترن بما يلازم المعنى  
البعيد عكس الآية  
للتقدمة لهذه لاسمى  
مرشحة تحفيقا وهل  
تسمى مجردة وهو الظاهر  
أخذنا من أمر فيها لا نعلم

وهذا مبني على ما اشتهر

يقتصر على ما يبدو ولم يظهر لهم هنا إلا الذي ولا استواء اللان للبيد وأما عند من يرمي بالتحقيق ممن يمارس مقضى رأيك البيان فالكلام يحيل على سبيل الكناية أو الاستعارة وهو أن مجموع بنيناها بأيد نقل من أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنه وما يشبهها على أخرى بقوة الأيدى إلى الإيجاد بالقوة لأن النفس بالمحسوس أعرف أو على طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجري فيها فبهر بمجموع اللفظ التركيبي من معنى الإيجاد بناية القوة وفي كليهما دالة وتوقيف على عظمة قدرته وكنه جلالة الذي يمكن أن يترك وهو الكناية الجمالية للشمس على أنه في النهاية في نفس الأمر فلا بد من لفرد من مفردات هذا التركيب حقيقة وأما بما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى كما هو في القول عنه

التورية ليست باعتبار الأيدى الأيدى بل باعتبار إطلاق الأيدى وإرادة القوى فإن أراد للصمد بكراه القوة أن الأيدى في الآية مفردة فلا يخفى لأن القوة مرادفة للحقيقة في الآية ولا تورية لعدم قرب أحد اللعين من جهة وضع اللفظ وأن أراد جمعاً بمعنى القوة كما فهموه عنه صح أنها تورية مرشحة واستعارة مرشحة لكن لاسم أن المراد بقوله تعالى بأيد ذلك بل المراد القوة وإذا كان الأيدى القوة فما الضرورة أن تأويل بأيد على الأيدى لا يجوز بهما من القوة وقد جزم المخشع وغيره بأن المراد في الآية الأيدى المفردة وهو القوة وأعلم أن التورية بالمرشحة هي نوع من الاستعارة للمرشحة في الأصل والتورية المجردة يدخل فيها الاستعارة المجردة والعلقة والفرق بين الاستعارة للمرشحة والتورية بالمرشحة هو أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها وتحويل المعنى البعيد قريباً من التورية ليست كذلك والثالب عليها الترشيع بما يعبراداة الجواز وقلة سميت تورية وإيهاماً قال الصنف وقد يكون الترشيع بعد التورية في قول التناضى عياض

كان كانون أهدى من ملايه \* لشهر تموز أنواعا من الحلل  
أو التزلة من طول للدي خرفت \* فما تفرق بين الجدى والحل

وهو التي لا تجمع شيئاً مما يلازم المعنى القريب فإن ظاهره جاءت شيئاً من ملائمتها البعيد أولاً وذلك كقول عماد الدين

أرى القصد في قمره عحكاً \* يرينا الصالح من الجوهر  
وتكلمة الحسن أينساحها \* رويته عن وجهك الأزهري  
ومشور دمي غداً أحمر \* على آس عارضك الأخضر  
وبعت رشادي بنى الهوى \* لأجلك يا طمعة الشترى

فإن قوله في قمره قرينة على أنه ليس المراد بالصالح كتاب الجوهرى الذى في اللغة بل مراد أسنان حجبها بالشيء بالجواهر الصالح فهو من ملائمتها للمعنى البعيد (قوله وهنا) أى كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدى المقبرة على طريق التورية (قوله على ما اشتهر) أى وهو مقبب الخلف والوولين

(٧) قوله وللبقرة صوابه وللبقرة فى السنة الأولى كفى كتب اللغة اه مصححه

واعلم أن التوهم ضربان ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كأن قولهم

حملناهم طرا على الهم بعدما \* خلطنا عليهم بالطمان ملاساً

وضرب لا يبلغ ذلك البالغ ولكنه شيء يجرى في الخاطر وأنت تعرف حاله كأن قول ابن الربيع

لولا التطير بالخلاف وأنهم \* قالوا مريض لا يسود مريضاً

لقضيت نحي في فنائك خدمة \* لأكون مندو باقضى مفروضا

ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شيء. بني على التوهم فاعلم وقال السكاكي أ كثر متشبهات القرآن من التورية به ومنه الاستخدام

(قوله بين أهل الظاهر من المفسرين) أي الذين يقتضرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعاني ولم يظهر لهم هنا لا يبدى ولا استواء  
اللاتي الهيند (قوله فالتحقيق) (٣٣٦) أي أخذنا من مقتضى تراكب البيان (قوله أن هذا) أي قوله ببناءها

بين أهل الظاهر من المفسرين والاهل التحقيق أن هذا تمثيل وتصور لمظهره وتوقيف على كنهه جلاله  
من غير أن يتحمل للفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أي ومن المعنوي (الاستخدام)

أن كان حقيقة في أصله يبقى كذلك وإن كان مجازاً فكذلك فكل البناء بالأبدى جعل هنا مراداً فالنهاية  
الدوة في البناء ونهاية العظمة في تركيب الشيء. وصكنا على العرش استوى يجعل تمثيلاً بالتشبيه أو  
بالسكناء للدلالة على ملكه كل شيء. كأنه جعل مراداً للملك من غير أن يتحمل حقيقة أو مجازاً فرد من  
الفردات بل التجوز باعتبار التركيب فإن قلت فعل هذا الذي جعل من التحقيق هل يصح أن يكون  
التركيب تورية أولاً قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لأنهم لم يشترطوا في التورية لأفراد اللفظ فأنهم  
(ومنه) أي ومن البديع المعنوي (الاستخدام) أي ما يسمى بالاستخدام بالخاء والذال للمعجمين ور بما  
يقال بالخاء الهمزة وكلاهما بمعنى القطع ومنه الختم السيف القاطع يقال خذمه قطعه وبما يسمى هذا  
الوع بذلك لأن الضمير في قطع عما يستحق أن يعود له من المعنوي وجعل انبهره على ما يأتي تفسيره المثار

وكأنه نظراً لفظ المرألة وجعل ترشيحه الجدي وهو بعده وانب ما لك نظراً لفظ الجدي والحمى وجعله  
تورية مرشحة بما قبلها وهو النزاله وقال ان لفظ النزاله تورية مجردة وأنه ليس قبله ولا بعده شيء من  
لوازم الماورى به وقال ابن النحوي هـ مانور يتان مجردتان ليست احداً مما ترشحه للأخرى لان شرط  
لترشحه به أن يكون صريحاً وكل من النزاله والجدي والحمى مشتركاً ثم قال الصنف التوهم ضربان  
ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كقوله

حملناهم طرا على الهم بعدما \* جعلنا عليهم بالطمان ملاساً

وضرب لا يبلغ ذلك كقول ابن الربيع

لولا التطير بالخلاف وأنهم \* قالوا مريض لا يعود مريضاً

لقضيت نحي في فنائك خدمة \* لأكون مندو باقضى مفروضا

وقال السكاكي أ كثر متشابهات القرآن تورية قوله (ومنه) أي ومن المعنوي (الاستخدام) قال

سمى استخداماً لان السكامة خدمت لمعنيين وقال الخطابي يسمى أيضاً الاستخدام بالخاء الهمزة

بأيد وقوله على العرش  
استوى تمثيل أي استعارة  
تمثيلية بأن شبهت هيئة  
ابجد الله الساء بالقوة  
والقدرة الزاوية بهيمة  
البناء الذي هو وضع لبنة  
وما يشبهها على أخرى  
بالأبدى الحسية ثم استعبر  
مجموع ببناءها بأبدال موضوع  
للهيئة الشبه بها للهيئة  
المشبهة على طريق الاستعارة

التمثيلية وشبهت الهيئة  
الحاصلة من تصرف المولى  
سبحانه وتعالى في الممكنات  
بالبجاد والاعلام والقهر  
والامر والنهي بالمهيئة  
الحاصلة من استقرار الملك  
على عرشه أي سريره ملكه  
بجامع أن كلا بنيء عن  
الملك التام واستعبر على  
العرش استوى للوضوع  
للهيئة المشبه بها للهيئة

للشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال ان الاستقرار على العرش وهو سرير الملك ما ياردف  
للك بضم الليم أي لا يلزمه فأطلق اسم للزوم وهو الاستقرار على العرش وأريد الأوزم وهو الملك على جهة السكناية (قوله وتصور  
لمظهره) أي حيث شبه للقول بالمسحوس الذي هو أقوى عند السامع لان البناء بالأبدى جعل كأنه مرادف لقدرته على تركيب  
الاشياء (قوله وتوقيف على كنهه جلاله) أي السكناية التي يمكن أن يدرك وهو السكناية بالاجمال (قوله من غير أن يتحمل) أي من  
غير أن يتكلف للفردات معنى حقيقياً أو مجازياً بل تبقى للفردات على ما كانت عليه لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى مع بقائه  
على حاله في المعنى المتقول عنه فإن كان في الأصل حقيقة بقي كذلك وإن كان مجازاً بقي كذلك (قوله الاستخدام) بمجموعتين وبهمزة  
معجمة وبهمزة وكلاهما (٢) بمعنى القطع يقال خذمه قطعه ومنه الختم السيف القاطع وبما يسمى هذا النوع بذلك الاسم لان  
الضمير منقطع عما يستحق أن يعود له من المعنوي وجعل لنبهه على ما سيأتي تفسيره (٢) صوابه والاولان بمعنى القطع اهـ مصححه



وهو أن يراد بلفظه معنيان أحدهما ضميره معناه الآخر أو يراد بأحد ضميره أحدهما والآخر الآخر فالأول كقوله

إذا زل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا

(قوله له معنيان) أي حقيقتان أو مجازيان أو أحدهما حقيقي والآخر مجازي ولا مفهوم للعينين بل الأكثر كذلك وقد جمع ابن  
الوردى بين الاستخدامين أي الاستخدام في اللفظ ذي للعينين وذو للمعاني في قوله

ورب غزالة طلعت \* بقلبي وهو مرعاها \* نصبت لها شبا كما من \* لجين ثم صدناها

فقللتى وقد صرنا \* إلى عين قصدها \* بذلت العين فأكلها \* بطلتها وجرحها

(قوله ثم يراد بضميره معناه الآخر) أي بالضمير مستعمل في معنى آخر (٣٣٧) لكونه عبارة عن الظاهر والضمير

الثاني أعني يقتضي تقديم

ذكر للرجع لاستعماله

في معنى يراد بالرجع فلا

يلزم في الاستخدام استعمال

اللفظ في معنيين ولا يلحق

بين الحقيقة والمجاز إذا

أريد بالضمير المعنى المجازي

على ما فهمه قاله عبد الحكيم

ثم إن تظاهر قول المصنف

ثم يراد بضميره معناه الآخر

أن الاستخدام قاصر على

التفسير وذكر الشهاب

الحفاجي أنه يكون أيضا

بالاستثناء كما في قول

الهاهير

أبدا حديثي ليس بالـ

منسوخ إلا في البلاغ

فانه أراد بالنسخ الأول

الاستثناء وأراد به في الاستثناء

النقل أي إلا في البلاغ فانه

ينسخ وينقل ولكن

للمرء أن هذا من شبه

الاستخدام ويكون أيضا

بإشارة كما في قوله

رأى الصديق فآخري ذاك ناظر

متمم في الأشواق خاطره

وهو أن يراد بلفظه له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير المائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر  
أو يراد بأحد ضميره له أحدهما) أي أحد للعينين (ثم يراد بالآخر) أي بضميره الآخر معناه (الآخر)  
وفي كليهما يجوز أن يكون للعينين حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن  
يراد باللفظ أحد للعينين وبضميره معناه الآخر (كقوله

إذا زل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا)

جمع غضبان أراد بالساء الغيث وضميره في رعيناه البنت وكلتا للعينين مجازي

اليه بقوله (هو) أي الاستخدام (أن يراد بلفظه له معنيان أحدهما) أي يراد أحد ذينك للعينين  
باللفظ (ثم يراد بضميره) أي بالضمير المائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد) باللفظ معنى ويراد  
(بأحد ضميره أحدهما) أي أحد معنى اللفظ الذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيره مما (ثم يراد  
بالآخر) أي بضميره الآخر معناه (الآخر) التي هو من جملة للعينين الذين لم يراد وقد أطلق في  
العينين في كلا وجهي التفسير فتناول الكلام ما كان فيه للعينين للردان مما باعتبار اللفظين  
حقيقتين وما كانا فيه معاجزين وما كان فيه أحدهما حقيقة وأجازا ويؤيد على اللفظ شاعر بعد معنى اللفظ حقيقة  
متمدة يجوز أن يطلق على أحدهما حقيقة أو مجازا ويؤيد على اللفظ شاعر بعد معنى اللفظ حقيقة  
أجواز أو يكون إعادة الضمير كلها استخدام (الوجه الأول) من الوجهين المذكورين في التعريف  
وهو أن يراد باللفظ أحد للعينين ويراد بضميره معناه الآخر (كقوله) يصغر بإسهم ونصرهم في  
بلاد الناس كيف شاءوا

(إذا زل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا)

بمعنى أنهم يفعلون في بلاد الأقوام ما شاءوا من الرجز ولا يعرض عليهم أحد ولا يقدر على منعه قوم بل

(وهو) فمعنى الأول (أن يراد بلفظه له معنيان أحدهما) سواء كانا متساويين أم لا ثم يؤي ببدء بضميره  
يعود في اللفظ عليه وفي المعنى على معناه الآخر مثله قول معاوية بن مالك

(إذا زل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا)

فانه أراد بالساء المطر وأراد بالضمير في رعيناه الثبات والثبات أحدهما معني الساء لانه مجاز عنه باعتبار  
أن للطر سببه وسوغ عود الضمير على الثبات وإن لم يتقدم ذكره ذكر سببه وهو الساء التي

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة عليه بمعنى النجم وبالتخيير كما في قوله

حكي النزال طلعة وافته \* من ذا رأي مقبلا ولا متفئا \* أعجب خلق الله ريقا وفنا \* إن لم يكن أحق بالحسن فمن

فان ذكر الطلعة بما يقيد أن للراد بالنزال الشمس وذكر لفتة بعيد أن للراد به المحبوب (قوله) أو يراد بأحد ضميره) أي أو ضميره

كأن في الأول ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين والا كان أحدهما ليس استخداما وكلامنا في الضمير المائد على وجه

الاستخدام وهذا القسم مستلزم للقسم الأول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الا يتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر

(قوله) وإن كانوا غضابا) أي وإن كان يحصل لهم نخب من رعينات الثبات الحاصل في أرضهم فقد وصف الشاعر قومه بالنخبه لمن علمهم

أراد البهاء التثبيت وبضميرها التثبيت والناثي كقول البهائي

فـقـى النـضـا والـسا كـنـيـه وـان هـم \* شـبـوه بـيـن جـوانـح وـضـلـوع

والسا كنيه للسكان وفي قوله شبوه الشجر

(٣٣٨)

أراد به مير النضا في قوله

من الأنوام بأنهم يرون

كلّاهم من غير رضاهم

(قوله فـقـى النـضـا) هو

بالعين والصاد المعجمين

نوع من شجر البادية دما

الشاعر أن يلقى الله الشجر

السمي بالنضا بحيث ينزل

الحيا في خلله (قوله

والسا كنيه) أى وسقى

السكان في النضا والراد

به السكان الثابت فيه إذ

قد يطلق النضا على المكان

السا فيه ثم بين أنه يطلب

التثبيت ساكنين فيه

وان عابوه فقال وان

هم شبوه الخ أى فطلب

لهم التثبيت تشبهاً لحق

الصحبة وان شبوه أى

أوقدوه والصدور بالنضا

يعنى آثار التي تنوقد فيه

أذ يقال لها غشا أيضاً

لتعلقها به والحاصل أنه

ذكر النضا أولاً بمعنى الشجر

وأعاد عليه الضمير أولاً

يعنى للسكان الثابت فيه

وأعاد عليه الضمير ثانياً

يعنى النار الموقدة فيه

واطلاق النضا على كل

من السكان الثابت فيه

والأمر الموقدة فيه مجاز

(قوله بين جوانح وضلوع)

(والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحسن الضميرين والآخر معناه الآخر (كقوله

فـقـى النـضـا والـسا كـنـيـه وـان هـم \* شـبـوه بـيـن جـوانـح وـضـلـوع)

أراد بأحد ضميرى النضا أعنى المجرور فى السا كنيه للسكان الذى فيه شجر النضا بالآخر أعنى التصويب

فى شبوه النار الحاصلة فى شجر النضا وكلاهما مجازى

يرعون السكلا بأرهم وان غضبوا فموصوفهم باستمبال انتهاء والذلبية حتى انهم يرعون كلاً الناس من

غير رضاهم والساء أطلقت على التثبيت مجازاً لانه نازل من جهة السماء المعلومة ثم أعاد الضمير على لفظ

الساء فى قوله رعيناه باعتبار معنى آخر مجازى أيضاً وهو التثبيت لانه هو المرعى فقد أريد بلفظ الساء

معنى وأر يدبهم بمعنى آخر فهذا من الوجه الأول (و) الوجه (الثاني) من الوجهين المذكورين فى

التعريف وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد معنيينه وبضميره الآخر معناه الآخر وقد تقدم فى تفسير

ما يفيد أنه لا بد أن يراد باللفظ غير مفاد الضميرين والا كان أحدهما ليس استخدما وكلامنا فى الضمير

العائد على الاستخدام (كقوله) أى الوجه الثاني مثل ما فى قوله (فـقـى النـضـا) وهو نوع من الشجر

دعاه بالسقى حيث ينزل الأسباع فى خلله (والسا كنيه) الضمير فى السا كنيه يعود على النضا باعتبار

أنه مكان النضا إذ يطلق عليه النضا مجازاً ثم بين أنه يطلب لهم التثبيت وأن عابده فقال (وانهم) أى

نطلب لهم السقى قضاء لحق الصحبة وان (شبوه) أى أوقدوه والضمير فيه يعود على النضا باعتبار

معنى آخر مجازى له أيضاً وهو النار التي تنوقد لانها تتلقى بشجر النضا (بين جوانح) جمع

جائحة وهى الذئب مما على الصدر وهو كناية عن القلب وقوله (وضلوع) من عطف التفسير وشب

أنار فى القلب عبارة عن إيذاء شدة الحباذ كأنه تحترق بالأحشاء من شدته وأذايته لان الحب

بوصف بتضيق كتضيق النار كما يوصف بالإناء قال

ان هذا الهوى نعيم وعز \* ضعنا أبداً علماً وذلاً

فقد صدق أنه أطلق النضا على معنى هو الشجر ثم أعاد عليه الضمير بمعنى للسكان مجازاً ثم أعاد عليه آخر

بمعنى النار مجازاً أيضاً لانها تتعلق بها الشب ويصح أن يعود عليه الضمير بمعنى السكان ويراد بنفس اللفظ

أر يدبها للطر الثاني أن يراد بأحد ضميرى اللفظ معنى وبضميره الآخر آخر كقول البهائي

فـقـى النـضـا والـسا كـنـيـه وـان هـم \* شـبـوه بـيـن جـوانـح وـضـلـوع

فانه أراد بضمير النضا فى قوله والسا كنيه للسكان وفى قوله شبوه الشجر والشجر هو أحد معنيين النضا

لانه معناه الأصل أى أوقدوه ولك أن تقول الاستخدام هنا إنما كان يعود به ضميره على غير الراد

بالنضا وتوسط ذكر السا كنيه لا أثره فالضربان بالحقيقة ضرب واحد لا يختلفان فى يتعلق

بالاستخدام ولك أن تقول أيضاً الضمير الثاني لا يعود على الشجر الذى ادعيت أنه أحد معنيى النضا

مراد به الحقيقة بل يعود على النضا مراد به معناه المجازى وهو نار الشوق لانه لا يقال ان الشوق أحد

معنيى النضا فالتأمل وقيل الاستخدام أن تقع الكلمة المحتملة لعينين متوسطة بين لفظين أحدهما لهاها

والواحد الآخر لهاها الآخر كقوله تعالى لكل أجل كتاب يحو الله ما يشاء ويثبت فان كتاب يحتمل

(ومن)

الجوانح الضلوع التي تحت الأثاب وهى مما على الصدر والضلوع والضوابط بين جوانح وقلوب وذلك لان العينين من فصيحة البهائية مطعما

كم بالسكنين اعتراض كتيب \* وقول غصن فى قباب وطيب

ثم ان شب النار النضا فى قلبه عبارة عن تضيقه بالحب وأذايته به فكان أحشاءه تحترق من شدته كما تحترق بنار النضا

• **ومنه ألف والنشر** وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل والاجمال ثم مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد له ألفا ولا ضرر بأن (قوله وهو ذكر متعدد) أفرد الضمير وان كان قد ذكر أربعين ألف والنشر نظرا لكونهم كانوا واحدا من المحسنات وقوله وهو أى النوع للسمى بألف والنشر وقوله ذكر متعدد أى ذكر على التفصيل أى ذكر كائنا على وجه التفصيل بأن أوعلى وجه الاجمال بأن يبرعن بين كل من أفراد مجموع ذلك للبنى للتعدي بلفظه الخاص به (٣٣٩)

(ومنه أى ومن اللغوي) **ألف والنشر** وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (مالكل واحد) من آحاد هذا للتعديد (من غير تعيين ثقة) أى الله ذكر بدون التعيين لأجل الوثوق (بأن السامع يرد له) أى يرد مالكل من آحاد هذا للتعديد الى ما هو له لعله بذلك بالقرائن اللفظية أو اللغوية (قالوا) وهو أن يكون ذكر للتعديد على التفصيل (ضرر بأن) للكان أيضا فصدق أنه أر يد بأحد الضمير من معنى وأر يد بالأخر معنى آخر ولكن يكون الاستخدام فى الضمير الواحد وهو الثاني كما قسمت الإشارة اليه فلا يفارق الاول الا فى تعدد الضمير فى الجملة وأما الاستخدام فليس الا فى محل واحد كالاول فلا يفارق بينهما من جهة الاستخدام وظاهر العبارة أن الاستخدام لا يتصور الا مع الاضمار قليل ويتصور فى الاظهار بأن يذكر لفظ شبه مثلا وجهان باعتبار معنيين كانا لتلك اللفظ كقوله • مثل التزاة اشراقا وملفتنا • فانزلة خلق على الشمس وعلى الحيوان لما علم وقصبه بها يوجين أحدهما على أنها شمس وهو قوله اشراقا والاخر على أنها الحيوان وهو قوله ملفتنا ولكن الأقرب أن مثل ذلك من التوجيه للشرح معناه حيث استويا ولو بالقرينة (ومنه) أى ومن البديع للغوي (ألف والنشر) أى النوع للسمى بألف والنشر (وهو) أى هذا النوع للسمى بألف والنشر هو (ذكر) معنى (متعدد) ذكر كائنا (على) وجه (التفصيل) بأن يبرعن كل من أفراد مجموع ذلك للبنى للتعديد بلفظه الخاص به يفعله عماده (أو) على وجه (الاجمال) بأن يبرعن المجموع بلفظ يجمع فيه ذلك المجموع (ثم ذكر) أى ثم يبدى ذكر للتعديد على الوجهين المذكورين يذ (مالكل واحد) من آحاد ذلك للتعديد ذكر كائنا (من غير تعيين) أى من غير أن يعين لشيء مما ذكر أو لا ما هو له مما ذكر كائنا أو يكون ترك التعيين (ثقة) أى لأجل الثقة أى الوثوق (بأن السامع يرد له) أى يرد مالكل (اليه) أى الى كل ما هو له وأما بفعل ذلك حيث يعلم أن السامع يعلم مالكل بالقرينة اللفظية فيشكل عليها كان يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس هو المرأة والضحك هو الرجل أو العذوبة كأن يقال لقيت صاحب البدو فأكرمت وأهنت ومعلوم أن القرينة هنا معنوية وهو أن للستحق لا كرام صاحب ولا هانة البدو ولا شمل كلامها ما يكون اللفظ فيه تفصيلا وما يكون اجماليا أشار الى تفصيل الاول منهما ومثاله ثم الى مثال الثانى فقال (قالوا) أى فالقسم الاول مما اشتمل عليه التبريد وهو أن يذكر للتعديد على التفصيل (ضرر بأن) أى نوعان باعتبار وجود

الامداد المحتم ويحتمل للكتوب وأجل استخدام اللغى الاول ويحتمل استخدام الثانى ص (ومنه ألف والنشر الخ) ش ألف والنشر عبارة عن ذكر متعدد سواء كان اثنين أو أكثر ما مفعلا أو جملا بأن يشمل ذلك التعدد لفظ عام بالاستفراق أو الملاحية وهذا هو اللفظ ثم يذ كمال كل أى ما يخص به كل واحد من ذلك لا تعدد من غير تعيين واحد منها لا آخر ونوقا بأن السامع يرد له أى بقرينة حالية واشتراط عدم التعيين يشكل عليه ما سياتى واشتراط تأخر النشر عن ألف يشكل عليه ما سياتى أيضا

(٤٢ - شروح التلخيص - رابع) أولا ما هو له مما ذكر كائنا أو لا يفيد بذلك لا علمه بل من باب ألف والنشر بل من باب التفسير (قوله ثقة) أى ويكون ترك التعيين لأجل الثقة أى الوثوق (قوله لعله بذلك بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس هو المرأة والضحك هو الرجل (قوله أو اللغوية) كأن يقال لقيت صاحب البدو فأكرمت وأهنت لمعلوم أن القرينة هنا معنوية وهو أن للستحق لا كرام صاحب ولا هانة البدو ولا شمل كلامها ما يكون اللفظ فيه تفصيلا وما يكون اجماليا أشار الى تفصيل الاول منهما ومثاله ثم الى مثال الثانى فقال (قالوا) أى فالقسم الاول مما اشتمل عليه التبريد وهو أن يذكر للتعديد على التفصيل (ضرر بأن) أى نوعان باعتبار وجود الامداد المحتم ويحتمل للكتوب وأجل استخدام اللغى الاول ويحتمل استخدام الثانى ص (ومنه ألف والنشر الخ) ش ألف والنشر عبارة عن ذكر متعدد سواء كان اثنين أو أكثر ما مفعلا أو جملا بأن يشمل ذلك التعدد لفظ عام بالاستفراق أو الملاحية وهذا هو اللفظ ثم يذ كمال كل أى ما يخص به كل واحد من ذلك لا تعدد من غير تعيين واحد منها لا آخر ونوقا بأن السامع يرد له أى بقرينة حالية واشتراط عدم التعيين يشكل عليه ما سياتى واشتراط تأخر النشر عن ألف يشكل عليه ما سياتى أيضا

(٤٢ - شروح التلخيص - رابع) أولا ما هو له مما ذكر كائنا أو لا يفيد بذلك لا علمه بل من باب ألف والنشر بل من باب التفسير (قوله ثقة) أى ويكون ترك التعيين لأجل الثقة أى الوثوق (قوله لعله بذلك بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس هو المرأة والضحك هو الرجل (قوله أو اللغوية) كأن يقال لقيت صاحب البدو فأكرمت وأهنت لمعلوم أن القرينة هنا معنوية وهو أن للستحق لا كرام صاحب ولا هانة البدو ولا شمل كلامها ما يكون اللفظ فيه تفصيلا وما يكون اجماليا أشار الى تفصيل الاول منهما ومثاله ثم الى مثال الثانى فقال (قالوا) أى فالقسم الاول مما اشتمل عليه التبريد وهو أن يذكر للتعديد على التفصيل (ضرر بأن) أى نوعان باعتبار وجود

لان النشر اعلی ترتيب الف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقول ابن حيوس .  
 فصل للنام ولونها ومذاقها \* في مفتحيه ووجتيه وريشه  
 آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم \* في الحادثات اذا جدون نجوم  
 فيها معالم الهدي ومصابح \* تجلوا البجي والاخر يا ترحوم

وقول ابن اروي:

(قوله لان النشر) أي وهو ذكر (٢٣٥) مالم كل واحد مما في الف (قوله وهو السكون فيه) أي الهبوط بالنوم

وان النشر اعلی ترتيب الف) بأن يكون الاول من التمدد في النشر للاول من التمدد في الف  
 والثاني لثاني وهكذا الى الآخر (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا  
 من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر الليل وهو السكون فيه والنهار وهو الابتغاء  
 من فضل الله على الترتيب فان قيل عدم التبيين في الآية ممنوع فان الجهر ومن فيه عالم بالليل  
 لا يحتاج لتناغم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التبيين

الترتيب وعدمه وذلك (لان النشر) وهو أن يذ كر مالم كل مما في الف (اما) أن يكون (على  
 ترتيب) ذلك (الف) لان الفرض أن الف فيه تفصيل يذ كر كل فرد فيمكن أن يجام بالنشر على حسب  
 ما كان في الف بأن يكون الاول من التمدد في النشر للاول من التمدد في الف والثاني لثاني وهكذا  
 الى آخرها ويمكن أن لا يجامه كذلك فالاول من هذين الفريين وهو أن يذ كر في النشر على ترتيب الف  
 (نحو) قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقد ذ كر  
 في هذه الآية الكريمة الليل والنهار ثم ذ كر مالم يذ كر أولا تنقسم والى الليل هو السكون فيه والهدوء  
 بالنام أو بمجرد ترك الحركات والنصرف ومناسبة ليل ظاهرة ثم ذ كر مالم انهار ثانيا تأخر وهو ابتغاء  
 فضل الله في أي طبر رزق الله فيه وللناسبة ظاهرة أيضا وعليه اتكل في عدم التبيين فصدق أنه  
 ذ كر متمد على وجه التفصيل والتنصيص على كل ثم ذ كر مالم كل من التمدد على الترتيب الاول للاول  
 والثاني لثاني من غير تعيين مالم كل لان التكامل على رد السامع ما ذ كر في النشر ما ذ كر في الف بالنسبة  
 المنوية فان قلت فامعني الف في هذا القسم لان الف هو الفم والجمع والاف للتفصيل أولا واما

فالاول أي ما كان للتمدد في مفصلات بيان لان النشر اما أن يذ كر على ترتيب الف بأن يجمل الاول  
 للاول والثاني لثاني على هذا الترتيب أولا مثال الاول ويسمى الف والنشر على السن وهو أحسن  
 القسمين كما صرح به التنوخي وغيره قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا  
 من فضله فان لتسكنوا فيه يعود على الليل ولتبتغوا من فضله يعود على النهار وقيل ان كلامهما  
 يعود الى الليل والنهار كما ذ كر الزخسري احتمال في قوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاءكم  
 من فضله وسند ذ كر في آخر الكلام واعلم ان المصنف مثل هذا القسم بقول ابن اروي :

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم \* في الحادثات اذا جدون نجوم

فيها معالم الهدي ومصابح \* تجلوا البجي والاخر يا ترحوم

وفيها نظرم من وجوهها أنها مشرط فيا سبق أن لا يكون في النشر تعيين فرد منها الفر من أفراد الف  
 وهذا في تعيين الأخير لاخير بقوله والاخر يا ترحوم فيكون من القسم الذي سأت في لامن الف  
 والنشر فان الظاهر أن قوله والاخر يا ترحوم أخرى تأنيب آخر بالكسر لا تأنيب آخر بالفتح ومنها أنا

(واما

عبارة من مرجعه ولو قيل كذلك يمكن الكلام من باب الف والنشر قطعا وحاصل الجواب أن للراد بعدم التبيين  
 كون اللفظ بحسب ظاهر محتملا والشعر بمقتضى الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوق في نفس الامر هو الليل وليس  
 للراد به الاحتمال في نفس الامر لا يمتنع له لأنه لو أراد بذلك لم يتحقق لث ونشر أبدا لتعيين للراد في نفس الامر في كل فرد من أفراد  
 النشر (قوله ممنوع) أي فلا يصح التخييل بالآية فبالنشر لا يمتنع شرط فيه عدم التبيين وقوله عائد أي الواقع وقوله لا حاجة أي  
 قطعا وقوله قلنا نعم أي مسلم أعرج قيل نظرا لواقع وأما بالنظر لفظ فيجتمل رجوع للنهار وحيث نذرا لتعيين فيه بحسب اللفظ

وعدم التصرف (قوله)

وهو الابتغاء من فضل الله

أي طلب الرزق بالحركة

والتصرف في الامور

ومناسبة السكون ليل

وابتغاء الفضل للنهار

ظاهرة فقد صدق على

هذه الآية أنه ذ كر فيها

تمتد على وجه التفصيل

ثم ذ كر مالم كل واحد من

التمدد على سبيل الترتيب

الاول للاول والثاني لثاني

من غير تعيين مالم كل

لان التكامل على رد السامع

ما ذ كر في النشر لما ذ كر

في الف بالنسبة للصنوية

(قوله فان قيل املح)

حاصله أنا لان لم أن هذه

الآية من قبيل الف

والنشر لا شتراطهم فيه

عدم تعيين شيء ما ذ كر

ثانيا لما ذ كر أولا وقد

وجد الصيغ في هذه الآية

لان الشعر الجهر ورفي قوله

لتسكنوا فيه عالم على

الليل في نفس الامر قطعا

فقد تعيين ما يعود اليه

السكون بختمه فكأنه يقول

لتسكنوا في الليل لان الشعر

(او ما على غير ترتيبه) أي ترتيب الفسواء كان معكوس الترتيب

هنا رد متصل لفصل للناسبة فالناسب أن يقال رد نشر الى نشر لا رد نشر الى لفصلنا في النشر بيان بعض أحوال للفصل أولا فغير زيادة تفصيل لها اعتبار أحواله فناسب أن يسمى لفعلان الحال المينة أولا ملفوظا أي لم تذكر ولم تنشر اسم بيانها وناسب أن يسمى الثاني نشرأ أي بياناً لما اضطررنا أولاً إلى انهم وسمى للتبهم ملفوظاً لأن الملفوظ منبهم في دخيلنا وسمى للتبيين منشوراً لأن المنشور تبينت دخيلناؤه فهو من باب تسمية اللازم بالترجم وصار حقيقة عرفية فافهم ثم إن الآية الكريمة عتقوا يتوهم فيها وجود التبيين لفظاً فبإحاطة فيها نشرأ فلا يكون من هذا الباب لا اشتراطنا فيه عدم التبيين وذلك لأن الضمير المحرور في قوله لا تسكنوا فيه عائد إلى الليل في نفس الأمر قطعاً فقد تبين ما يصدق عليه السكون بالضمير وليس كما تقدم في قولنا لقيت الشخصين ضاحكا وعابسة لأن التأنيث عارض لفظ فصار غرنية واللفظ بنفسه محتمل بخلاف الضمير فهو عبارة عن معاده فكانه قيل لتسكنوا في الليل ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من هذا الباب ولكن هذا التوهم ضعيف وقد أجيب عنه بأن المراد بعدم التبيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وإن كان مصدوقا في نفس الأمر هو الليل وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر إذ لا معنى له لأنه لو أراد بذلك لم يستحق لقب ونشر أبداً لتبين المراد في نفس الأمر بكل من أفراد النشر ولاجل هذا قلنا إن هذا التوهم ضعيف فلا ينبغي أن يلتصق به ولو أورد في هذا المقام ثم عطف على قوله ما على ترتيب الفسوء قوله (و اما ) أن يكون أعني النشر (على غير ترتيبه) أي على غير ترتيب الفسوء هو أعني القسم الذي يكون فيه النشر على غير ترتيب الفسوء أحدهما ما يكون نشره على عكس ترتيب الفسوء بأن يكون الأول من النشر الآخر من الف والثاني من النشر الذي يليه الآخر من الف والثالث من النشر الذي يليه ما قبل الآخر من الف وهكذا

لأنهم أن هذا من الف والنشر لأن الظروف إذا كان في أحد أشياء فيها مناسبة ما صدق أن يقال هو فيها كما جعل الحنج واقفا في أشهر معلومات وأما يقع في بعضها وإذا ثبت هذا فلا يتعين أن لكل واحد من الماهات والمصاييح والرجوم ظرفا من الآراء والوجوه والسيوف لأنه إذا كانت الماهات مثلا في الآراء صدق أن الماهات في الآراء والوجوه والسيوف لأن بين الثلاثة تناسبا يسوغ جعل الواقع في أحدها واقفا في الجميع وهو أنها موصلة إلى المقصود الآتري إلى الشاعر كيف جعلها كما جعلها في البيت الأول ومنها أنا وان قلنا أنه لا يصح ذلك فإما البائع من أن يراد تحقيق المعنى ويدعى أن في الآراء وحدها ماهات الهدى ومصاييح للهدى ورجوم للمضى وكذلك في الوجوه والسيوف فلا يكون من الف والنشر في شيء ومنها سنا نحن أن هذا لقب وليس هذا من القسم الأول الذي ذكره في الف مفصلا كما عزم المصنف بل من القسم الثاني الذي وقع الف فيه مجالا لأن الضمير فيها هو الف فهو كقولك أريدان قائم وقاعد وكقولك تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى وأما التبيين عليه لانه نظر إلى التفصيل في البيت الأول وليس كذلك فإن النشر أطلق على الضمير في قوله لا يتألف قوله نجوم يهودا في الآراء وقوله فيها ماهات صفة نجوم وقوله ومصايح معطوف عليه لأن قوله والاخرات رجوم لا يمكن أن يكون بقية الخبر لانه يصير تقديره وسيوفكم الاخرات رجوم لأن الاخرات رجوم لا يصح أن يكون خبرا وسيوفكم ومثال الثاني وهو النشر الملفوظ بالتفصيل على غير ترتيب بأن يكون أول النشر آخر الف وعلى هذا الترتيب قوله أي ابن حيوس

واما على غير ترتيبه كقول  
ابن حيوس

وعدم التبيين الشرط إنما  
هو بحسب اللفظ وذلك  
موجود في الآية لا بحسب  
الشيء (قوله) واما على غير  
ترتيبه أي واما أن يكون  
النشر على غير ترتيب الف  
(قوله) سواء كان معكوس  
الترتيب أي سواء كان  
نشره على عكس ترتيب الف  
بأن يكون الأول من النشر  
آخر من الف والثاني  
من النشر الذي يليه الآخر  
من الف والثالث من  
النشر الذي يليه ما قبل  
الآخر من الف وهكذا  
وهذا هو للشهور عند الناس  
بالف والنشر المشوش  
لكن الذي ساء بالمشوش  
في شرح الفتح هو القسم  
الثاني وهو المختلط بالترتيب  
وفي الصحاح التشوش  
التخليط وأنكر صاحب  
القاموس ثبوته في اللغة  
وقال وهم الجوهري  
وصوابه التهوش

كيف أسلو وأنت حقف وغصن \* وغزال لحظا وقدا وردفا  
لقد خنت قوما ولو جأت إليهم \* طريد دم أو حمالا تقل مغرم  
لا لقيت فيهم معطيا أو مطاعنا \* وراك شرا أو لوشيج المقوم

(قوله كقوله) أي الشاعر وهوان سيوش بالهاء المهمل والمثناة والنتحية المشددة والشين المعجمة على وزن تنوير كذا في عبيد الحكيم والقي في شرح الشواهد أنه بالين المهملة والبيت المذكور من بحر الخفيف (قوله كيف أسلو) أي كيف أصبر عنك واتخلص من حبك والاستفهام (٣٣٣)

(كقوله كيف أسلو وأنت حقف) وهو القام الرمل (وغصن \* وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للنزال والقذف والغصن والرذل للحقف أو مختلطا كقوله هوشمس وأسدو بحر جودا وبهاء وشجاعة

(كقوله كيف أسلو) أي كيف أصبر عنك والاستفهام (لأنكار والتي أي لا أسلو عنك (و) الحال أنك (أنت حقف) أي مثل الحقف وهو للتراكم من الرمل ومثله التثاق وقيل وهو للوافق لبعض أهل اللغة أن الحقف من الرمل ما فيه اعوجاج مع التراكم والتقا ما فيه تراكم في الجمل أو للراد هنا للشي الأول شبهه ردق الرأه أي عجبتها في الظلم والاستدارة (وغصن) أي وأنت مثل الغصن (وغزال) أي وأنت مثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف أي كيف أسلو وردك مثل الحقف وقدا مثل الثمن ولحظك مثل النزال أي مثل لحظ النزال ووقع الإيهام بحذف ذلك المضاف احتيج إلى تمييزه فأق بالتمييزات على حسب هذه التقدير فقيل (لحظا) هذا مائد كالإعني على النزال وهو الآخر من ألف عادليه أول النشر (وقدا) هذا مائد كالإعني إلى الغصن وهو الذي يليه الآخر من ألف عادليه ما بعد الأول من النشر (وردفا) هذا كالإعني أيضا مائد إلى الحقف وهو الأول من ألف عادليه التي يلي ما بعد الأول من النشر فكان هذا من عكس الترتيب والثاني ما يكون نشره مختلطا فيعود الأول مثلام النشر لا آخر من ألف ويكون الثاني منه الأول من ألف والآخر منه للوسط من ألف كقولنا هوشمس وأسدو بحر جودا وبهاء وشجاعة ولا يعنى اختلاطه لأن الجود وهو الأول من النشر عائد إلى البحر وهو الآخر من ألف والبهاء وهو الثاني من النشر عائد لأول من ألف وهو الشمس

كيف أسلو وأنت حقف وغصن \* وغزال لحظا وقدا وردفا  
لحظا يهودا إلى غزال وقدا يهودا إلى غصن وردفا يهودا إلى حقف وقول للمصنف على غير ترتيبه يقتضى بظاهره أن من ألف عود بعض إلى بعض مطلقا فيدخل فيه أن يكون أول النشر لوسط ألف أو لأول ثم الثاني ثلثا ونحو ذلك وتقدم الكلام على ذلك في شرح خطبة هذا الكتاب وظاهر كلام غير المصنف تقييد غير الترتيب بأن يكون على عكس ألف وبصرح في الصباح وعده في البرهان من ألف والنشر ووزن را حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه من نصر الله إلا أن نصر الله قريب قال معناه يقول الذين آمنوا من نصر الله فيقول الرسول إلا أن نصر الله قريب \* تنبيه \* ر بما يحذف أحد أجزاء ألف دلالة النشر عليه كقوله في جواب من قال من الإنسان والنفس ناطق وماهل وقد يحذف أحدهما دون الآخر ومثله قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من

لثاء لاه خطاب لاسماء  
كأن البقوب أي والحال  
أنك أنت مثل الحقف  
(قوله وهو التثاق) أي  
لثاء كالمجتمع من الرمل  
فالحقف والتثاق بالنصر  
بمعنى واحد وهو الرمل  
الظلم المجتمع المستدير  
كما في الأطول يشبه به  
ردق المحبوب أي عجيزته  
في الظلم والاستدارة  
وأما بالمدهوق النظافة  
(قوله وغصن وغزال) أي  
وأنت مثل الغصن ومثل  
النزال ولما كان هنا  
تقدير مضاف إذ الأصل  
كيف أسلو وردك مثل  
الحقف وقدا مثل  
الغصن ولحظك مثل  
النزال أي مثل لحظ  
النزال ووقع الإيهام  
بحذف ذلك المضاف احتيج  
إلى تمييزه فأق بالتمييزات  
على حسب هذه التقدير  
فقيل لحظا وقدا وردفا  
أي من جهة الحظ ومن

جهة الله ومن جهة الرذل والمخى كيف أنرك حيك وداعى الهوى من حسن السنين واعتدل القامة وعظم  
الردف موجود فيك والحظ في الأصل مؤخر العين والمراد به هنا العين بتمامها مجاز (قوله أو مختلطا) عطف على قوله معكوس الترتيب  
أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر لا آخر من ألف والثاني من النشر لا أول من ألف والآخر من النشر لا وسط  
من ألف (قوله جودا وبهاء وشجاعة) لا يعنى اختلاط ذلك النشر لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من ألف والبهاء  
وهو الثاني من النشر عائد لأول من ألف وهو الشمس والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من ألف وهو الأسد

(والثاني) وهو أن يكون ذكر التمدد على الاجمال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير العائد إليهما ثم ذكر ما لكل منهما (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (اسم الانبياء) والثقة بأن السامع يرد الى كل فريق أو كل قول مقوله (لفم بتضليل كل فريق صاحب) واعتقاده أن داخل الجنة هو لأصاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعلمه ومن غريب ألف والنشر وشجاعة وهو الآخر من النشر عائد الى الوسط من ألف (و) القسم (الثاني) مما شتمت عليه تعريف ألف والنشر وهو أن يكون ذكر التمدد على سبيل الاجمال فهنا مقابل قوله فالاول ضربان أي القسم الثاني من قسمي التفصيل والاجمال وهو الاجمال منهما (نحو) قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى فقد ذكر الضمير الجدل لليهود والنصارى في قالوا لان ضمير الجمل فيه عائذ الفريقين أي اليهود والنصارى ثم ذكر ما يخص كل منهما في قوله الا من كان هودا أو نصارى (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) في قوله قالوا أي قائلين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به وتقول لف بين قولي الفريقين اذ لم يبين فيه مقول كل فريق فالاجمال للوجوب لف اما بالنسبة الى الفريقين للذكور بن قوله تعالى وقالوا أو الى قول الفريقين ما ذكرنا ما سوغ الاجمال في الف بدوت التضاد بين اليهود والنصارى فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين يدخل الفريق الآخر الجنة ففوت بالمثل في أنه يرد كل قول الى فريقه أو يرد كل مقول الى قوله (اسم الانبياء) أي الا من الاشهاد (لفم بتضليل كل فريق) من اليهود والنصارى (صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لأصاحبه لقوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وقالت ذلك يهود المدينة ونصارى بجران وهو دمج هاتين كاذبتين وعودا وحداهما كان وهو الضمير المستتر فيها وجم خبرهما رعاة لفظن ومنها ولا يتصور في هذا الضرب وهو ذكر التمدد على سبيل الاجمال الترتيب وعلمه ومن غريب ألف والنشر أن يذكر تمتد ان أو أكثر على التفصيل ثم يذكر الكل في نشر واحد ويرى بعده بذلك

قبل أو كسبت في آياتها خبرا على أحد التخياري في قوله (والثاني) يشير الى ما كان ألف فيه بذلك تمتد على جهة الاجمال ويسمى للشوش (كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فالضمير في قالوا لأهل الكتاب من اليهود والنصارى فتقدموا قالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى قال الزمخشري فلف بين القولين لاسم الانبياء قوله (لفم) بدل من قوله لاسم الانبياء فان اللف حاصل بتضليل كل فريق لأصاحبه ونحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى واعلم أن ما ذكره في هذا الآية الكريمة لا يخلو عن اشكال فان أو في قوله تعالى أو نصارى اما ان يقدر بعدها قول أو فان يقدر بأن يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لأن ذلك حينئذ يوضع الواو أو أو ما ناولو جلتنا أو بمعنى الواو وقدرنا قولنا لا يخرج عن ألف الفاته يصير الضمير الاول لليهود فقط وهذا ليس ما دهم قلنا الأثر في قول الزمخشري فلف بين القولين وان يقدر قولنا بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب على الإطلاق هذا القول وهو بمجملته غير صادر من أحد منهم بل يخالف لقول كل من الفريقين والتي يظهر في الآية الكريمة أنها ليست من ألف والنشر

اليهود والنصارى ولفي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين القولين ثقة بأن السامع يرد الى كل فريق قوله وأنما من الالباس لما علم من التعادي بين الفريقين وتضليل كل واحد منهما لأصاحبه

(قوله والثاني) هذا مقابل لقوله فالاول ضربان أي والتسم الثاني مما شتمت عليه نرضي ألف والنشر (قوله فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير) أي من حيث التمييز عنهما لانه عائد على الفريقين (قوله ثم ذكر ما لكل منهما في قوله الا من كان هودا أو نصارى) قوله بين الفريقين أو القولين اجمالا أي أن المذكور أولا اجمالا على طريق ألف محتمل أن يكون هو الفريقان المبر عنهما بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولا ويحتمل أن يكون قول الفريقين المستفاد من قالوا ويحتمل أن يكون القول باعتبار التمييز بالفضل المستدلى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت النصارى فلف بين القولين

وقيل وقالوا (قوله لاسم الانبياء) أي لانه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتماعا وقال ذلك القول لعلنا بأن كل فريق أيضا صاحبه فقولهم لاسم الانبياء (قوله ولا يتصور في هذا الضرب الخ) أي أن هذا الضرب لا يخفى أن يكون مرثيا ولا مشو

أن يذ كر متعددان أو أكثر ثم يذ كرى نشر واحد ما يكون لسكل من آحاد كل من المتعددين كما تقول  
الاشتاق والتعب والعدل والظلم قدسمن أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا

للتعدد على الأجمال ملفوظا أو مقفرا ففتح النشر بين اثنين أحدهما مفصل والآخر مجمل كما تقول الراحة  
والتعب والعدل والظلم نفسمن أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا فالراحة والتعب  
متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فتد كر متعددان لسكل منهما فردان ثم د كرهما جميع في  
نشر واحد وهو قدسدا لفتح هذا النشر راجع إلى كل من آحاد كل من المتعددين فضمير كل من أبوابها  
وطرفه راجع إلى كل من الأربعة كورة ولاتفاق في الحكم كسباب الراحة وفتح طرفها لالان لراد  
أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا مجهود ويصح رجوع النشر إلى المتعدد الأول بأن يرجع منه

في شيء واما لفراد نسبة هذا القول بحمله إلى كل من اليهود والنصارى غير أنه اجمال وتفصيل بأن  
يكون جرمدن قول الفرقين قول كلي تضمنه مقالهما فان قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا  
يتضمن أن غير اليهود لا يدخل الجنة وكذلك قول النصارى ففسب إلى كل من الفرقين قوله لا يدخل  
الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانيا ثم قلنا الاستثناء من التثني ليس اثباتا فلا حاجة بنا إلى الزيادة على  
ذلك وان قلنا أنه اثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من  
فرقي النصارى واليهود أحرر عند الآخر من الاتصاف بما رتبته كان قول اليهود دخل الجنة  
اليهودى يتضمن نفيهم عن غير اليهود والنصارى كما أشير إليه بالتثني ويتضمن اثبات دخوله لأحد  
فرقي اليهود والنصارى لأن اثبات دخوله لأحد الفرقين عينا وهم اليهود اثبات لدخول أحد  
الفرقين مطلقا لأن الاخص يستأنم الأعم فقولهم لن يدخل الجنة اليهودى يصدق أنه ينسب إليهم  
أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود والنصارى لأن من أثبت قيامه بدين عمره يصدق عليه أنه أثبت  
قيام أحد الرجليين لا يقال في عدم أن يحكى عنهم أنهم قالوا لن يدخل اليهودى أو نصراني أو مسلم لا نقول  
لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين صريح بنفيه ولم يذ كر لاعم الشاملة ولما لم يكن قول  
كل منهم لن يدخل الجنة اليهودى أكثر قباحت من قوله لن يدخل الجنة اليهودى أو نصراني حكم من  
كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الأول بل هو أبلغ في الشناعة عليهم لأنه بينه انصبا  
غرضهم في اختصاص المسلمين بالأباعد من الجنة فليتأمل ما ذكرناه فانه حسن دقيق قليل ويجوز أن  
يكون في الآية خلف والتقدير وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصراني  
فيكون لغاوتنشا بالتفصيل لا لاجمال وفيه نظر لأن للذ كور هو الضمير الشامل للفرقين فكيف  
يكون الخلف (تنبيه) في من ألف والنشر قسم ثالث لم يذ كر أشارة إليه الغرض في قوله تعالى  
ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتأقكم من فضله قال وهذا من باب التفسير تبيينه من آياته منامكم  
وابتأقكم من فضله بالليل والنهار لأنه فصل بين الفرقين الأولين بالفرقين الآخرين لانهما زمانان  
والزمان والواقع فيه كثر مواسم مع اعانة ألف على الاتحاد ويجوز أن يراد منامكم في الزمانين  
وابتأقكم فيهما والظاهر الأول تكرره في القرآن قلت نعم في الكلام في محبة ما قاله الغرض من  
جهة الصناعة وهو في غاية الاشكال لأنه اذا كان للشيء ذكره بكون النهار معمول ابتأقكم وقد تقدم  
عليه وهو مصدر وثالثا يجوز ثم يلزم ما عطف على معمولي عاملين أو تركب لا يسوغ ثم هذه الواو في  
وابتأقكم كيف موقعها فليتأمل وهذا يسكر على ما تقدم من حد ألف والنشر فانه ينشر أنه لا بد من  
تقدم ألف بحمله ثم يأتي النشر بسدوها للوضع وقع فيه بعض النشر قبل تكميل ألف والعجب  
أن الطيبي عبر بهذا للوضع ومع ذلك حمل ألف والنشر كاذ كرهه وهو لم ينسب لاصلاحه بما يدخل هذا

بخلاف الضرب الأول  
(قوله أن يذ كر متعددان أو أكثر ثم يذ كرى نشر واحد ما يكون لسكل من آحاد كل من المتعددين كما تقول  
الاشتاق والتعب والعدل والظلم قدسمن أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا  
للتعدد على الأجمال ملفوظا أو مقفرا ففتح النشر بين اثنين أحدهما مفصل والآخر مجمل كما تقول الراحة  
والتعب والعدل والظلم نفسمن أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا فالراحة والتعب  
متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فتد كر متعددان لسكل منهما فردان ثم د كرهما جميع في  
نشر واحد وهو قدسدا لفتح هذا النشر راجع إلى كل من آحاد كل من المتعددين فضمير كل من أبوابها  
وطرفه راجع إلى كل من الأربعة كورة ولاتفاق في الحكم كسباب الراحة وفتح طرفها لالان لراد  
أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر فهو أبدا مجهود ويصح رجوع النشر إلى المتعدد الأول بأن يرجع منه  
في شيء واما لفراد نسبة هذا القول بحمله إلى كل من اليهود والنصارى غير أنه اجمال وتفصيل بأن  
يكون جرمدن قول الفرقين قول كلي تضمنه مقالهما فان قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا  
يتضمن أن غير اليهود لا يدخل الجنة وكذلك قول النصارى ففسب إلى كل من الفرقين قوله لا يدخل  
الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانيا ثم قلنا الاستثناء من التثني ليس اثباتا فلا حاجة بنا إلى الزيادة على  
ذلك وان قلنا أنه اثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من  
فرقي النصارى واليهود أحرر عند الآخر من الاتصاف بما رتبته كان قول اليهود دخل الجنة  
اليهودى يتضمن نفيهم عن غير اليهود والنصارى كما أشير إليه بالتثني ويتضمن اثبات دخوله لأحد  
فرقي اليهود والنصارى لأن اثبات دخوله لأحد الفرقين عينا وهم اليهود اثبات لدخول أحد  
الفرقين مطلقا لأن الاخص يستأنم الأعم فقولهم لن يدخل الجنة اليهودى يصدق أنه ينسب إليهم  
أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود والنصارى لأن من أثبت قيامه بدين عمره يصدق عليه أنه أثبت  
قيام أحد الرجليين لا يقال في عدم أن يحكى عنهم أنهم قالوا لن يدخل اليهودى أو نصراني أو مسلم لا نقول  
لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين صريح بنفيه ولم يذ كر لاعم الشاملة ولما لم يكن قول  
كل منهم لن يدخل الجنة اليهودى أكثر قباحت من قوله لن يدخل الجنة اليهودى أو نصراني حكم من  
كلامهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الأول بل هو أبلغ في الشناعة عليهم لأنه بينه انصبا  
غرضهم في اختصاص المسلمين بالأباعد من الجنة فليتأمل ما ذكرناه فانه حسن دقيق قليل ويجوز أن  
يكون في الآية خلف والتقدير وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصراني  
فيكون لغاوتنشا بالتفصيل لا لاجمال وفيه نظر لأن للذ كور هو الضمير الشامل للفرقين فكيف  
يكون الخلف (تنبيه) في من ألف والنشر قسم ثالث لم يذ كر أشارة إليه الغرض في قوله تعالى  
ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتأقكم من فضله قال وهذا من باب التفسير تبيينه من آياته منامكم  
وابتأقكم من فضله بالليل والنهار لأنه فصل بين الفرقين الأولين بالفرقين الآخرين لانهما زمانان  
والزمان والواقع فيه كثر مواسم مع اعانة ألف على الاتحاد ويجوز أن يراد منامكم في الزمانين  
وابتأقكم فيهما والظاهر الأول تكرره في القرآن قلت نعم في الكلام في محبة ما قاله الغرض من  
جهة الصناعة وهو في غاية الاشكال لأنه اذا كان للشيء ذكره بكون النهار معمول ابتأقكم وقد تقدم  
عليه وهو مصدر وثالثا يجوز ثم يلزم ما عطف على معمولي عاملين أو تركب لا يسوغ ثم هذه الواو في  
وابتأقكم كيف موقعها فليتأمل وهذا يسكر على ما تقدم من حد ألف والنشر فانه ينشر أنه لا بد من  
تقدم ألف بحمله ثم يأتي النشر بسدوها للوضع وقع فيه بعض النشر قبل تكميل ألف والعجب  
أن الطيبي عبر بهذا للوضع ومع ذلك حمل ألف والنشر كاذ كرهه وهو لم ينسب لاصلاحه بما يدخل هذا  
مسدودا



\* ومنه الجمع وهو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد

(قوله أن يجمع بين متعددي حكم) أي شئ محكوم به كالزينة وإنما أدخل لفظ بين ولم يقل أن يجمع متعدد إشارة إلى أن التعدد يجب أن يكون مصحاحه في الذكر وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من قبيل الجمع وسواء كان الجمع بين التعدد بطلب أو بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذي جمع بين التعدد فيه وقع خبراً عن التعدد كما في الآية والبيت أولاً كما في قوله : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمصر

والرائد بالحكم المحكوم به ولو في للشي (قوله لال والبنون زينة الحياة الدنيا) (٣٣٥) أي يزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب

عن قريب فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا (قوله أي النهاية) بوزن كراهية لقب لأبي اسحق اسمعيل بن القاسم ابن سويد وقولهم القاب لا يصدر بأب أو أم عمله مالم يشعر بدمج أو دم كما في أبو الشيبان وأبو لهب (قوله علفت يا جماعش بن مسعدة) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله ان الشباب بكسر الميم على الحكاية) قايلت من الأشعار للشهورة التي ضمنها أبو النهاية يعني قد علمت هذا البيت للشهورة ويجوز فتحها (قوله والفرغ) أي الحلو من الشراب واللانة من اتباع الهوى والشباب حداثة السن مصدر شب السلام شب شباً (قوله أي الاستثناء) تفسير للجنة يقال وجد

(ومنه) أي ومن للنوى (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو قوله) أي قول أبي النهاية علمت يا جماعش بن مسعدة \* (أن الشباب والفرغ والجد \* ) أي الاستثناء (مفسدة) أي داعية إلى الفساد (لراء أي مفسدة \* ومنه) أي ومن للنوى (التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في الملبس أو غيره (٣)

النوع وكان يمكن أن يعمل من ألف والنشر قسم رابع وهو عكس الثاني بأن تقول قالت اليهود والنصارى لا يدخلون الجنة كما في أحد نوعي الجمع والتقسيم التي سيأتي ص (ومنه الجمع الخ) ش الجمع اصطلاحاً عبارة عن جمع متعددي حكم أما اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا أو أكثر كقول الشاعر : ان الشباب والفرغ والجد \* مفسدة لراء أي مفسدة ولولأن المصنف أنشد عليه في الإيضاح قول محمد بن وهيب :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمصر  
لكنك أقول ان بداعة هذا يشترط فيها الاخبار عن التعدد بمفرد يصدق على الجميع لكونه مصدراً  
أنحوه فان زينة ومفسدة كذلك والافجر دال على الجمع بين متعدد بطلب أو تبيين أو جمع من غير أن يكونا  
من نوعين متباعدين غير متناسبين أي بدعي فيه قوله في البيت (أي مفسدة) على تأويل المفسدة بالفساد  
ولولذلك لآث وقال أي مفسدة (ومنه التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد أما في اللوح

في المال وجد بكسر الواو وجداً بفتحها وجداء ضمها وجدة أي استغنى فللمل للذكر أو بتمهات ثبوت الواو مثله والاربع حذفها وتوضيها عنها كدة (قوله مفسدة لراء أي مفسدة) أي مفسدة له مفسدة عظيمة وللفسدة الامر الذي يدعو صاحبه للفساد عبر عنه بالمفسدة مباشرة والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفرغ والجد في حكم وهو كونها مفسدة لراء (قوله إيقاع تباين الخ) ليس للراء التباين المطلع عليه بل للراء للشيء الثاني أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل نوال الأمير ونوال التعمم فان النوع الذي يجمعهما مطلق نوال (قوله في اللوح أو غيره) أي كالنزل والرياء والمجد والظرف متعلق بقوله إيقاع أي إيقاع

(١) سقط من جميع النسخ التي تبسرت ثمان من شرح ابن يعقوب شرح هذا المثل من قول صاحب التانخيص كقوله ما نوال الأمير إلى قوله أو حاولوا النفع في أشياء عنهم نفخوا \* وبسبب بحث اللازم عنها في الاستانة ومصر والغرب لم يجدوا أثر كنعانها يا ضاعلها تبسر للقراري فيلحقها كتبه مصححه

كقوله تعالى للال والبنون زيننا الحياة الدنيا وقول الشاعر :

ان الشباب والقراخ والجدة \* مفسدة للرء أى مفسدة

ومنه قول محمد بن وهيب : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

\* ومنه التفرق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع واحد فى اللحن أو غيره كقوله :

مانوال القمام وقتربيع \* كنوال الامير يوم سخاء \* فنوال الامير بكرة بين \* ونوال القمام قطرة ماء

ونحوه قوله : من قاس جدواك بالقمام فما \* أنصف فى الحكم بين شكلين \* أنت اذا جدت ضاحك أبدا \* وهو اذا جاد دمع العين

\* ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة الشكل اليه على التعمين كقولنا فى تمام :

فما هو الا الوسى أو حدمهف \* تميل طلباء أخدمى كل مائل (٣٣٦) فهنا دواء الداء من كل مالم \* وهذا دواء الداء من كل جاهل

التباين فى اللحن أو غيره (قوله كنوله) أى قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الاولى وضما والبيت المذكور مثال لايقاع	كقوله : مانوال القمام وقتربيع * كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بكرة عين * هى عشرة آلاف درهم (ونوال القمام قطرة ماء) أوقع التباين بين ال (وال (ومنه) أى ومن للمعنى ( التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة المالك الىه على التعمين ) وهذا القيد يخرج الف والنشر وقد أمهه السكا كى فتوهم بضمهم أن التقسيم عنده أعم من الف والنشر وأقول
التباين فى اللحن بين الامرين للشتراكين فى نوع ومثاله فى النزل حسب جماله بدرا منبرا * وأين البدر من ذلك الجمال فقد أوقع التباين بين جمال ذلك الم محبوب وجمال البدر مع أنها من نوع واحد وهو مطلق جمال (قوله مانوال القمام وقتربيع) أى الذى هو وقت ثروة القمام (قوله يوم سخاء) أى الذى هو وقت فقر الأمير لكثرة السائلين وكال بذك (قوله فنوال الامير الخ) أى فقد أوقع التباين بين التوازين	أو غيره) والراد بالتويع الواحد المتعدي فيه لما بالحقيقة أو الاداء كقوله وينسب الوطواط الشاعر : مانوال القمام وقتربيع * كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بكرة عين * ونوال القمام قطرة ماء وكان ينبغي أن يفسر هذا ايقاع عدم التشابه بين التشابهين لا ايقاع التباين وعابه قوله : من قاس جدواك بالقمام فما * أنصف فى الحكم بين شكلين أنت اذا جدت ضاحك أبدا * وهو اذا جاد دمع العين ويمكن أن يكون منه قوله تعالى وما يستوى البحران الآية (ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة المالك) من أفراد (اليه على التعمين) والراد بالاضافة نسبة اليه ويخرج بقوله على التعمين من الف

مع أنها من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله فنوال الأمير أى كل نوال فيه وكذا يقال فى قوله ونوال القمام (قوله هى عشرة آلاف درهم) أى وقيل ان بكرة عين جلد ولد الضأن مملوء من الدرهم كافى القاموس وأنكر أن يكون بكرة العين اسماً لشرة آلاف أوسبة أو خمسة انتهى أطول ومن كلامه يعلم أن قول الشارح هى عشرة آلاف درهم تفسير لمجموع الزائف والضاف اليه لما فى بس عن سم فيه نظر (قوله ذكر متعدد ثم اضافة الخ) الاختصار أن يقول ذكر متعدد ثم تعيين المالك (قوله وهذا القيد) أى قوله على التعمين (قوله يخرج الف والنشر) أى لا تقدم أنه ذكر متعدد ثم ذكر المالك واحد من غير تعيين فتبان السام يرد اليه (قوله وقد أمهه السكا كى) أى ترك ذكر هذا القيد وهو قوله على التعمين (قوله أعم) أى لأنه شرط فى الف علم تعيين المالك واحد وقال هنا ذكر متعدد واطافة المالك اليه وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أولاً (قوله وأقول) أى فى الجواب عن السكا كى حيث ترك قيد التعمين وصار كلامه محتملاً للقول بتباين التقسيم الف والنشر والقول بأن

وكقول الآخر

ولا يقيم على ضم يراد به \* الا الاذلان عبر الحى والوند

هنا على الحذف مربوط برمته \* وذاشيح فلايرثى له أحد

وقال السكاكى هو أن تذ كر شينا دجازين أو أكثر ثم تضيف الى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك كقوله

أديبان فى بلخ لا يا كلالن \* اذا صحبا للرعد غير الكبد

وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أهم من الف و النشر

التقسيم أعم محوما مطلقا ( قوله ان ذكر الاضافة من عن هذا القيد ) أى قيد التعيين لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهى مقتضية لتعيين من التكم وهذا مفقود فى الف والنشر اذ ليس الخ و على هذا أى كون الاضافة مغنية عن التعيين لاقتضاها اياها فيكون ذكر الصنف هنا كيدا والحاصل أن الاسم السكاكى أحمل ذلك القيد حتى يكون ( ٣٣٧ ) التقسيم عنده أهم لأنه ذكر الاضافة

للتلزم لتعيين فيكون التقسيم عنده مبينا للف والنشر ( قوله بل يذ كر فيه مالكل ) أى من غير اضافة والحاصل أنه فى التقسيم يضيف للتكم مالكل واحدا ليه و اضافة مالكل اليه تستلزم تعيينه فى التقسيم اضافة وتعيين من للتكم بخلاف الف والنشر فإن التكم انما يذ كر ما لكل واحدا من غير اضافة والتى يضيف ما لكل واحدا اليه انما السامع بذهنه فالاضافة من السامع وكذلك التعيين ولا اضافة فيه ولا تعيين من للتكم ( قوله للتلمس ) هو جرير بن عبد الله سجع كما فى الاطول ( قوله على ضم على بمعنى مع أى مع ضم أى مع ظم أى لا يوطن فى مواطن الظم أحد الا الاذلان ( قوله الضمير )

ان ذكر الاضافة من عن هذا القيد اذ ليس فى الف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذ كره ما لكل حتى يضيفه السامع اليه و رده ( كقوله ) أى قول التلمس ( ولا يقيم على ضم ) أى ظم ( يراد به ) الضمير عائد على السنن منه للقصر العام ( الا الاذلان ) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق بل أى لا يقيم احد على ظم يقصده الا هذان ( عبر الحى ) وهو الحمار ( والوند \* ههنا ) أى عبر الحى ( على الحذف ) أى القتل ( مربوط برمته \* ) هى قطعة جبل بالية ( وذا ) أى الوند ( يشيح ) أى يندق ويشق رأسه ( فلايرثى ) أى فلا يرق ولا يرجم ( له أحد ) ذكر العبر والوند ثم اضاف

والنشر ومثاله

ولا يقيم على ضم يراد به \* الا الاذلان عبر الحى والوند

هنا على الحذف مربوط برمته \* وذاشيح فلايرثى له أحد

( ٤٣ - شروح التلخيص - رابع ) أى فى بعائده على السنن منه للقصر العام أى لا يقيم أحد على ظم يراد ذلك الظم بذلك الاحد ( قوله فى الظاهر ) أى فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له فى الظاهر وفى الحقيقة أسند الى العام المحذوف ( قوله عبر الحى ) العبر هو الحمار الوحشى والاهل وهو للناسب هنالاه الذى يربط ويحمل القل ويبين ذلك اضافته لحيى بقول الشاعر وهو الحمار أراد به الاهل ( قوله والوند ) بكسر القاف وقتها ( قوله على الحذف ) أى مع الحذف وهو حال من مربوط ( قوله قطعة جبل بالية ) أى ظمضى هذا على القتل مربوط بقطعة جبل بالية يسهل الخلاص معها عن الربط ويحتمل أن المراد هذا مربوط على القتل بانه من فرقة الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته قاله فى الاطول ( قوله أى يندق ) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل ( قوله فلايرثى له أحد )

\* ومنه الجمع مع التفریق وهو أن يدخل شيطان في معنى واحد و يفرق بين جهتي الادخال

لا يفتي أن عدم الرحمة مشترك (٣٣٨) بين عبر الحى والوندو حيث نشأ الأولى جعل ضميرها راجعاً إلى الكل منهما وما يجعل قوله فلا يرتى منفرداً

الى الاول الربط على الحذف والى الثانى الشج على التعمين وقيل لا تعمين لان هذا واما متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما محتمل أن يكون اشارة الى المعبر والى الوندو فليت من الف والندودون التضمين وفيه نظر لاننا نعلم المتساوى يلى حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرود عنها فهذا القريب أعنى المعبر وذا لا اقرب أعنى الوندو وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلقاء بل ليست البلاغة الا رمابة أمثال ذلك (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التفریق وهو أن يدخل شيطان في معنى و يفرق بين جهتي الادخال

على الشج والربط (قوله الربط على الحذف) أى مع الحذف (قوله على التعمين) متعلق بأخاف ووجه التعمين أن ذابدون ها اشارة للقريب واما مع ها التنبيه فهو اشارة لا بعيد (قوله فكل منهما محتمل أن يكون اشارة الى المعبر والى الوندو) وحيث فلا يتحقق التعمين لا يقال انه يتصين كون الاول للاول والثاني للثاني بقرينة خبر كل منهما لان المراد التعمين في اللفظ واما بالقرينة فهذا متحقق حتى في الف والنشر وحيث كان التعمين لفظاً في البيت غير متحقق فهو من الف والنشر دون التقسيم (قوله الجمع مع التفریق) أو ردة مع اشارة الى أن الحسن اجتماعهما وكذا يقال فيما يأتي وانما لم يذكر اجتماع الحسنات الأخر بعضها مع بعض كالتأنيب مع اللقابة لما بين الجمع والتفریق من اللقابة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو أن يدخل شيطان بينا النمل للفرق وشيطان

وقال السكاكى وهو أن ذكر شيطاناً جزءاً أو أكثر ثم تضيف لكل من أجزائه ما هو عليه عندك كقوله

أديان ي بلغ لاياً سكلان \* اذا صلب اللره غير السكبد

فهذا طویل كظال القضاء \* وهذا قصير كظال الوند

وهذا يقتضى أن يكون التقسيم أهم من الف والنشر كذا قال المصنف قلت لم يظهر فرق بين ما أنشده السكاكى وما أنشده المصنف ولم يظهر لى فى شيء من التالين اضافة الكل اليه على التعمين لان كان المراد التعمين من خارج فكل نص نشر كذلك وان كان من اللفظ فليس فى اللفظ غير اسم الاشارة فى كل منهما وهو صالح لكل منهما وهذا سواء فى قرب الشار اليه (ومنه الجمع مع التفریق وهو أن يدخل شيطان في معنى واحد و يفرق بين جهتي الادخال

كقوله

نائب القاعلى أى وهو أن تجمع بين شيتين فأكثر في معنى أى فى حكم أى فى شيء محكوم به كالشاهية النار والراد

بجمعهما في الحكم أن يحكم عليهما بشيء واحد كما يرشده قول الشارح أدخل قلبه ووجه الحبيب كونهما كالنار وهذا هو الجمع

كقوله

فوجهك كالنار في ضوئها \* وقلي كالنار في حرها

شبه وجه الحبيب وقلبه بنفسه بالنار وفرق بين وجهي الشابة ومنعقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة \* ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم قسمه أو تقسيمه ثم جمعه فالأول كقول أبي الطيب

(قوله كقوله) أي الزواط (قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار) أي في المائة للنار أي وهذا هو الجمع لانه كاسر الجمع بين متعدد في حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه (٣٣٩) في المائة النار (قوله) ثم فرق

كقوله فوجهك كالنار في ضوئها \* وقلي كالنار في حرها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشب في الوجه الضوء والأمان وفي القلب الحرارة والاشتراق (ومنه) أي ومن للنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم قسمه أو العكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالأول) أي الجمع ثم التقسيم (كقوله

بينهما) أي بين التشبيهين (قوله الحرارة والاشتراق) أي حرارة القلب واحترائه وفيه إشارة إلى أن الراد بحر النار حرارتها في نفسها لا تبرعها لانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله وهو جمع متعدد) أي كل يوم في البيت الآتي فانه يتناول النساء والرجال والأولاد واللك والزروع وقوله تحت حكم أي كالشقاء (قوله ثم تقسيمه) أي الحكم أي إضافة إلى ما قبله مالم يكن متبديله من ذلك الحكم (قوله أي تقسيم متعدد) أي إضافة إلى ما قبله متعدد اليه ثم جمعه تحت حكم (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة بن حمدان الحمداني حين غزا خرشنة

يفتح الحاد وسكون الزاء وفتح الشين المعجمة التون التي بضمها بلدة من بلاد الروم ولما غزا تلك البلدة اتفق له أنه سي يقتل منهم ولم يفتحها فقال المتنبي

كقوله فوجهك كالنار في ضوئها \* وقلي كالنار في حرها)

شبه وجه الحبيب وقلبه بالنار وفرق بين وجهي التشبيه ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة وهذا في الحقيقة ليس نوعاً واحداً بل نوعاً جمع ونفرين إلا أن خص اسم الجمع بأن يذكر المتعدد أولاً ثم يحكم عليه (ومنه) الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم قسمه أو تقسيمه ثم جمعه) فالأول كقوله أي المتنبي

القعيدة تلبية له وقبل البيت الأول قائل القاب أقصى شربها نهل \* مع الشكيم وأدى سيرها سرح حتى أقام على أرباض خرشنة \* اليثين وبردتها الدهر معتدل واليف منتظر \* وأرضهم لك مصطاف ومنع والضمير في قادوكنا في أقام المدوح وهو سيف الدولة والقاب جمع مغرب ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الليل والمراد هنا المصاكر والنول الشرب الأول أي غاية شربها التهام مع الشكيم وهو الحفيدة التي تكون داخل فم القرس وأدى سيرها السرعة وقوله الدهر معتدل الخ أي أن الدهر يعتدل إليك حيث لم يتيسر لك فتح يدهم واليف منتظر كترك عليهم فيفتيك منهم وأرضهم لك وضع أقدامه باليف

حتى أقام على أرباض خرشنة \* تشقى به الروم والصليبان والبيع  
 للسي مانكحوا والقتل ماولدوا \* والتهب ماجموا والنار مازعوا  
 جمع في البيت الأول شفاء الروم بالممدوح على سبيل الاجمال حيث قال تشقى به الروم ثم قسم ذلك البيت الثاني والثاني كقول حسان  
 قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم \* أو حاولوا التفتيح في أشياهم نفخوا

والربيع (قوله ولتضمن الأقامة معنى التسلط) فيه إشارة الى تصميم عزم ذلك الممدوح على فتح القلاع والحصون حتى أنه يتوطن  
 حولها ولا يفرقها حتى تفتح (قوله عداها بلى) أي والا فلا إقامة تعدى في أو الباء (قوله وماحول للدينة) أي من السور كأيديل  
 عليه قول الأطول جهر بض (٣٤٠) بمعنى السور ولكن للقرآن الر بض هو ما حول للدينة من البيوت كالحسينية

حتى أقام أي الممدوح ولتضمن الأقامة معنى التسلط عداها بلى فقال (على أرباض) جمع ربيض  
 وهو ما حول للدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى بالروم والصليبان) جمع صليب النصرى  
 (والبيع) جمع بعة وهي متعبد بهم وحتى متعلق بالتمل في البيت السابق أي قاذ القاذب أي العساكر  
 جمع في هذا البيت شفاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (السي مانكحوا والقتل ماولدوا) \* ذكر  
 مادلون من اهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوى العقول ومعلمة لقوله (والتهب ماجموا والنار  
 مازعوا والثاني) أي التقسيم ثم ألجع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم \* أو حاولوا)  
 أي طلبوا (التفتيح في أشياهم) أي أنبلهم وأنماهم (نفخوا

والفؤالة بمصر (قوله تشقى  
 به) أي بالممدوح أي  
 بأقامته هناك (قوله  
 جمع صليب النصرى)  
 أي جمع صليب وهو  
 معبود النصرى (قوله  
 جمع بعة) بكسر الباء  
 الوحيدة وسكون الياء  
 اللثناة تحت (قوله وهي  
 متعبد بهم) أي النصرى  
 وأما متعبد اليهود فيقال  
 له كنيسة وقيل بالعكس  
 (قوله وحتى متعلق بالفعل)  
 أي مرتبط به من حيث  
 انها عطف الفعل الذي  
 يندعها عليه وليست جارة  
 كأيومه كلامه لان الجار  
 لا يجوز دخوله على الفعل  
 الضير للزول والمعنى أنه  
 قاذ العساكر حتى أقام  
 حول هذه المدينة وقد  
 شقبت به الروم والصليبان  
 والبيع والراد بشقاها  
 به هلاكها (قوله جمع في

حتى أقام على أرباض خرشنة \* تشقى به الروم والصليبان والبيع  
 للسي مانكحوا والقتل ماولدوا \* والتهب ماجموا والنار مازعوا  
 فأتى بالجمع في الأول في قوله تشقى بالروم ثم قسم ذلك البيت الثاني والثاني كقوله أي حسان  
 قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم \* أو حاولوا التفتيح في أشياهم نفخوا

هذا البيت شفاء الروم بالممدوح (الاول) أن يقول جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم (سجدة)  
 وهو الشفاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبي وقتل ونهب واحراق ورجع لكل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه فرجع للسي مانكحوا من  
 النساء ولقتل ماولدوا واثبت ماجموا أي من الأموال وللنار مازعوا فأشجارهم للاحراق تحت القدور ومزروعهم للسيب والخبز بالنار  
 وأما عطف على الروم من الصليبان والبيع فلم يعرضه في التقسيم حتى يقال أنه من التمسد المجموع في الحكم والحاصل أن الشفاء  
 وإن نال بالروم والصليبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشفاء الروم (قوله ذكر مادلون من الخ) أي أنه عبر عن سائرهم وأولادهم بما  
 للوضوعة لغير الأقل دون من للوضوعة لغير الأقل إشارة الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله  
 وملازمة) عطف على اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت رضي الله عنه في حق الصحابة (قوله أو حاولوا) عطف على

سجبة تلك منهم غير محدثة \* ان الخلاق قاعلم شرها البدع

قسم في البيت الاول صفة المدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعا في البيت الثاني حيث قال سجبة تلك ومن لطيف هذا الضرب قول الآخر:

لو ان ما تم فيه بدوم لبكم \* ظننت ما انا فيه دائما بعدا

لكن رايت اليالي غير تاركه \* ماسر من حادث اوساء مطردا قدسكنت الى اتي وانكم \* فسدت خلاف الخلقين غدا بقوله ففقد

(٣٤١)

سكت الى اتي وانكم \* ومنه اجمع مع التفريق والتقسيم

حاروا (قوله سجبة) خبر مقدم وتلك مبتدا مؤخر

ومنها صفة لسجبة وكذا قوله غير عرته فقد فصل

بين الصفة والوصف بالبتدا والمعنى تلك

الصفة وهي اضرار الاعداء ونفع الاشياء

غرزة فيهم وبطبيعة لهم وقوله شرها البدع مبتدا

وخبر والجملة خبران وجملة قاعلم اعتراضية بالغاء

جملة ان الخلاق شرها البدع مستأنفة جوابا

لسؤال مقدر نشأ من قوله غير محدثة وهول جعلتها

غير محدثة مع انها مدحوة مطلقا (قوله وهي

للتبدعات المحدثات) أي من الاخلاق وهذا بيان

لبنى الراد من البدع في البيت والحاصل ان البدع

جمع بدعة وهي في الاصل الامر الحادث في الدين

بعد استكمال الكتاب والسنة ولراد بالبدع هناء البيت للسحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبه الفرائض

وما كان مستحدثا لاما كان كالفرائض لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة لازوم الخليفة لاننا نقول قد تسمى خليفة

باعتبار دوامها بسدحوتها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي

الأتباع والأنصار (قوله ثم جمعا في الثاني) أي ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سجبة الاوضح في كونها سجبة

غير عرته حيث قال سجبة تلك منهم كافي للقول (قوله وتفسيره ظاهر ماسبق) أي من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله ان جميع

بين متعدي حكم ثم يفرق الى بوجه الثابتين بينهما يضاف لكل واحد ما يناسبه

\* سجبة) أي غرزة أو خلق (تلك) المحملة (منهم غير محدثة \* ان الخلاق) جمع خليفة وهي الطيبة والخلق (قاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهي للتبدعات المحدثات قسم في الاول صفة للمدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعا في الثاني تحت كونها سجبة (ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر ماسبق فلم يتعرض له

أسباب التوصل الى التفسير ومن كل وجه من مالم يؤيد ورأسه وغير ذلك وبإيجاد النفع استحققه يقتضى وجود صفة العقل والكرم ورعاية حتى الاجباء ووجود الاموال والرياسة وكل ما ينبغ ذلك ثم جمع ما قسم في كونها سجبة فيهم بقوله (سجبة تلك) أي تلك المحملة وهي كونهم نافعون وضرارين ان يستحق طبيعة فيهم وغرزة أو خلق قد يصح فيهم فهي (منهم غير محدثة) فهي طبيعة موروثة ثم أجاب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم جعلتها غير محدثة فان هذه الخليفة مدحوة مطلقا فقال (ان الخلاق) جمع خليفة وهي الطيبة والخلق الثابت (قاعلم شرها البدع) أي ان الصفات النابتة الطيبة أجمعها البدع قاعلم ذلك أنها السائل والبدع كتب جمع بدعة وهي الامور للبدعات أي المحدثات ومنه البدعة التي هي خلاف السنة لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة لازوم الخليفة لانا نقول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بسدحوتها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء وهذه هي التي ذهبنا باعتبار اللازمة قديما ودواما فقد ظهر أنه قسم ما وصف به المدوحين الى كونه ضر الاعداء وكونه نفع الاجباء ثم جمعا في كونها سجبة غير محدثة قيل الفرق بين التقسيم السابق والجمع مع التقسيم أن التقسيم يذكر فيه للقسما أولا مفصلا والجمع مع التقسيم يذكر فيه للقسما مجعلا كما في قوله تسمى بالاولم قيل ويلزم عليه أن تحرق قولنا الكلمة اما لم أو فعل أو حرف ليس من التقسيم لعدم ذكر القسم مفصلا بيني وليس أيضا من الجمع مع التقسيم لعدم جمع اقسام تحت حكم والشهور أنه من التقسيم ولا يخفى ضعف هذا البحث لانا نألف أنه ليس من التقسيم المذكور بل هو من أحد التقسيمين الآتين فتأمل (ومنه) أي ومن البدع المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وهذه التسمية

سجبة تلك منهم غير محدثة \* ان الخلاق قاعلم شرها البدع قسم أولا صفة للمدوحين ثم جمعا في الثاني وقد يقال أيضا ليس هذا نوعا زائعا بل نوعان مجتمعان لا يقال هلا جعل هذا النوع من الف والشر بأن يبدأ بالنشر ثم يأتي بالف كما يبدأ بالتقسيم ثم يأتي بالجمع اذ لا مانع ان تقول اسكنوا وابتنوا من فضل الله بالليل والنهار لا نقول لم يتقدم هنا أيضا الف نعم يمكن أن يقال هلا جعل القسم الثاني من الف كذلك كقولنا دخول اليهود الجنة ودخول النصارى الجنة قاله السكاك وقد يقال هذا (ومنه) اجمع مع التقسيم والتفريق كقوله تعالى لا تكلم نفس الا بآية

والسنة ولراد بالبدع هناء البيت للسحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبه الفرائض وما كان مستحدثا لاما كان كالفرائض لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة لازوم الخليفة لاننا نقول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بسدحوتها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي الاتباع والأنصار (قوله ثم جمعا في الثاني) أي ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سجبة الاوضح في كونها سجبة غير عرته حيث قال سجبة تلك منهم كافي للقول (قوله وتفسيره ظاهر ماسبق) أي من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله ان جميع بين متعدي حكم ثم يفرق الى بوجه الثابتين بينهما يضاف لكل واحد ما يناسبه

كقوله تعالى يوم يأتي لاتسكن نفس الاباذنه فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق

(قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهو انبثاق اللؤلؤ سبحانه وتعالى وللراد يوم يأتي حامل أمره وهو الملك أو للراد بأمره ما أمر به وللراد باتيانته حصوله (قوله أي حوله) هذا التأويل واجب للأجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للحفاظ على المقصود لأن المقصود تفتيح اليوم وللناسب له حجيء المحول لا مجرد الزمان (قوله لاتسكن نفس) أي لاتسكن فيه نفس خفف إحدى التابين (٣٤٢) اختصارا (قوله من جواب أو شفاعا) الاختصار عليها

( كقوله تعالى يوم يأتي ) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي حوله والظرف منصوب بما خبرا ذكر أو بقوله (لاتسكن نفس) أي بما ينفع من جواب أو شفاعا (الاباذنه فذهب) أي من أهل الموقف (شقي) مقتضى له بالنار (وسعيد) مقتضى له بالجنة (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير) اخراج النفس بشدة (وشهيق) رده بشدة

تقتضى أن هذا النوع فيه معان ثلاثة وقد تقدم كل واحد منها فيوجد الجمع فيه وهو كما تقدم أن يجمع بين متعدد في حكمه ويوجد فيه التفرق وهو كما تقدم أيضا أن يدخل شيئا في معنى ويترك بين جهتي الاختلال ويوجد فيه التقسيم وهو أن يذكر متعدد ثم يضاف مالهكل إلى على التبيين ولما كان معنى هذه الاشياء المجموعة في هذا النوع ظاهرا مما سبق لم يترس لتفسيره لظهور أجزائها مما تقدم وانما تقرر مثله فقال وذلك ( كقوله تعالى يوم يأتي ) أي إذا ذكر يوم يأتي الله أي يوم يأتي أمره وقد تقدم مالى اسناد الاثبات الى الامر فالتصغير في يأتي عائد الى الله تعالى على تقديره ضاف ويحتمل أن يعود الى اليوم واثنان اليوم عبارة عن حضوره لازوم الحضور للاثبات ولما كان المقصود من حضور اليوم حضور ما يقع فيه قدرهنا مضاف أيضا أي يأتي حوله وشدة ورحمته وعذابه فالظرف على هذا معنى لفظ يوم منصوب على الظرفية بقوله (لاتسكن نفس) أي لاتسكن نفس في ذلك اليوم مما ينفع من جواب يقبل أو شفاعا تقبل (الاباذنه) أي لاتسكن نفس الا باذن الله تعالى كما قال لاتسكنون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الأخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدون ولا ينطقون لان الأذن فيه هو الجواب الحق للمقبول والممنوع هو الصدر الباطل الغير القبول أو الاول في موقف وهذا في آخر وتخصيص الأذن فيه بما ينفع من جواب أو شفاعا عائد الى غيره لم يصر فيه أصلا ولكن هذا لا يناسب قوله تعالى حكاية عنهم ما كنا نعمل من سوء وما لانا غيره لاعبرة به فإذن فيه أو التمكن منه لا ينفع (فمنهم) أي من أهل الموقف وانما جعل معاد الضمير أهل الموقف لأن النفس في لاتسكن نفس نكرة في سياق النفي فتم كل نفس في ذلك اليوم والنفس في ذلك اليوم هي نفوس الموقف فاتخذ الراديات نفس بالمراد بأهل الموقف ولذلك فسر الضمير بأهل الموقف وذلك ظاهر (شقي) أي محكوم له بالشقاوة أي وجوب النار كما اقتضاه الوعيد في الدنيا (و) منهم (سعيد) أي محكوم له بالسعادة أي وجوب الجنة كما اقتضاه الوعد الحق في الدنيا (فاما الذين شقوا) أي حكم لهم بالشقاوة (فيهم) (في النار) لان ذلك مقتضى وجوبها (لهم فيها زفير) أي اخراج النفس على وجه مخصوص وهو كونه بشدة وتتابع وصوت مشكور وأسف (وشهيق) أي ادخال النفس على وجه

فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض

للقبول (قوله فذهبهم) أي الانفس السكاتة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال الشارح أي من أهل الموقف (قوله شقي) أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار وهذا شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاعمال وهو الما سي وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وليس على الإطلاق بدليل ما قرر في قوله الاما شاء ربك (قوله اخراج النفس بشدة الخ) هذا تفسير للزفير والشهيق بحسب الاصل ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مرادا من الآية ويحتمل أن الراد لهم فيها غم وتعب بسبب نذركم ما كنتم للوجوب لما هم فيه فيه حالهم الذي هم فيه من التعب والغم بحالهم من استولت الحرارة على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ الدال على الشبه به الشبه

(خالدين)



خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماماه ر بك ان بك فعلا لما ر يد وأما الذين سدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماماه ر بك عطاء غير مجنود فالجميع في قوله يوم يأتي لاتكلم نفس الا بانه قال قوله نفس متعدد معنى لان انكسرة في سياق النفي تم وأما الثغرين في قوله فنهض في وسيد وأما القسم في قوله فاما الذين شقوا الى آخر الآية الثانية وقول ابن شرف (قوله أي سموات الآخرة وأرضها) وهذه دأمة باقية لا تقضاء لها (٣٤٣) ويدل على أن للراد سموات

الآخرة وأرضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات (قوله أو هذه العبارة كناية الخ أي أن للراد سموات الدنيا وأرضها ولا ياتي التأييد بها فأنها قبل الدخول فضلا عن الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لأن مدة دوام سموات الدنيا وأرضها من لوازمها الطول والراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك فكانه قيل خالدين فيها خلودا طويلا لانهاية له فهو مثل قول العرب لأفضل كذا ما أقام ثبير وملاح كوكب (قوله وفي الاقطاع) عطف تفسير (قوله أي الاوقت مشيئة الله تعالى) أي عدم الخلود ثم يحتمل أن الشارح حمل ماعلى أنها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخل في معناها لانها ثابتة عنه ويحتمل أنه حملها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف لاضاف ظفرت مقدر في الكلام (قوله من

خالدين فيها مادامت السموات والارض) أي سموات الآخرة وأرضها أو هذه العبارة كناية عن التأيد وفي الاقطاع (الاماماه ر بك) أي الاوقت مشيئة الله تعالى (ان بك فعلا لما ر يد) من تخليد البعض كالكناف وخراج البعض كالفساق (وأما الذين سدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماماه ر بك عطاء غير مجنود) أي غير مقطوع بل يمتد الى نهاية

خصوص أيضا هو كونه بشدة وتتابع وصوت منكر وأسف (خالدين فيها) أي في الثار (مادامت السموات والارض) ان حلت السموات على سموات الآخرة لانها هي الباقية والارض كذلك كما اقتضى أن لا خرسه سموات وأرضا أخرى قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات دل تقيد الخلود بدوامها على الأبدية ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات والآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود يخلو السموات الأخرى به لان ذلك معتقده ومن لا يعتقداه لا يفهمه التأيد بها الأبدية باعتباره وان حلت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دأمة والجواب أن التأيد بها كناية عن الأبدية كما يقال لأفضل كذا مادام ثبير أو ما طلع نجم والراد لأنه أبدا وهذا ورد في كلام العرب كثيرا (الاماماه ر بك) أي الاوقت مشيئة ر بك وكون للسنتي هو الوقت ما يتقيد بمصدرية ظرفية أي الامدة مشيئة ر بك أو بتقديرها مصدرية فيقدر الوقت مضافا أي الاوقت مشيئة ر بك وللشي واحد وهو ظاهر وانما يجعل للسنتي غير ذلك لان المعنوية له انما يوجد في الوقت لذلك لان الخلود يتضمن أوقانا لا تنتهي وفي الوصول التي هو الذين ولا ياتي الاستثناء منه هنا لا الابتكاف فلذلك جعل الاستثناء من الأوقات على التقديرين (ان بك فعلا لما ر يد) لا معترض عليه في مراده ومن ذلك تخليد البعض كالكناف وخراج البعض كالصاغة غير الكفرة وبهاذا علم أن استثناء الوقت انما هو باعتبار بعض الأشياء وهو الصاغة غير الكفرة واعلم أن للراد بالشقاوة ما يميم الكبري والعنري وكذلك للراد بالسعادة في قوله (وأما الذين سدوا في الجنة) ما يميم الكبري والعنري فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يهر ذلك في التعبير به لا الانفصال وهي أما لان الانفصال يكون يمنع الخلو وهو موجود هنا اذا لا يخلو أمر أهل للوقت من الشقاوة والسعادة ولواجتماع في المعاني المؤمنين باعتبارين (خالدين فيها) أي باقين في الجنة الى غير نهاية والحال في الخلق مقدرة أي مقدرين الخلود ومقدر لهم الخلود لان الخلود لا يجمع دخول إحدى الدارين وانما يجمعهم تقديره (مادامت السموات والارض) أي مدة دوام السموات والارض وفيه ما تقدم من كونها كالارض أخرى أو دونية (الاماماه ر بك) أي الاوقت مشيئة ر بك وبوجه فيهما تقدم في نظيره (عطاء غير مجنود) أي أعطوا ذلك عطاء غير منقطع فهذا المثال فيه جميع الأنفس في

الاماماه ر بك ان بك فعلا لما ر يد وأما الذين سدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماماه ر بك عطاء غير مجنود فالجميع في قوله تعالى لاتكلم نفس لان النفس عامة لانها انكسرة في سياق

تخليد البعض) بياننا (قوله كالكناف) الكاف فيه استصفاية وكذا يقال في قوله كالفاسق (قوله وأما الذين سدوا) أي بالامان وإن شقوا بسبب المعاصي لا يقال فعل هذا كيف يكون قوله فنهض في وسيد تقريبا صحيحا مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفعة عن قسميه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع وهنا للراد أن أهل الوقت لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخرج عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامر بين شخص باعتبارين فتكون مافي قوله وأما الذين سدوا فنهض الخلود فتعجز الجمع (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء والجملة حالية

(قوله ومعنى الاستثناء الخ) جواب عما قبله من معنى الاستثناء في قوله الاماشاره بك مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم لان معنى الآية أن كل أهل النار خالدون فيها في كل وقت والوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال في أهل الجنة (٣٤٤) الجنة ولا شك أن هذا يبين أن هناك وقتا لا يغدأ أحده فيكون أهل كل دار خارا جين

ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يدخلون في النار كالصفاة من المؤمنين الذين شقوا بالصبيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يدخلون في الجنة بل يغارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالآباء والتائبين مبداً معين كما يتقضى باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع النفس بقوله لانكم نفس

الحكم بعدم الكلام الا بآذن الله تعالى لان نفسا نكرة في سياق النفي تقسم كما ذكرنا آتفا وفيه تفرق ذلك المجموع بأن جعل منه الشقي والسعيد وفيه تقسيم هذا للتعدد بأن أضيف لفريق السعادة ماله من الخلود في الجنة وأضيف لفريق الشقاوة ماله من الخلود في النار فان قيل الشقاوة قد ذكرنا أنها حكم بالنار والسعادة ذكرنا أنها حكم بالجنة وهذا هو الاستفاد من التقسيم هنا وقد تقدم أن التقسيم هو أن يضاف لكل من للتعدد ماله لم يذكر أولاً كما تقدم في قوله \* هذا على الخلف مربوط برمتي \* وذا يشع الخ قلنا ما ذكر في التقسيم يعني أن يكون غير ما ذكر في التفصيل لما قبله ولا هو هنا كذلك فان كونهم في الجنة أو النار مع ذكر الخلود الاماشاره الله تفصيل لما حكم به وهكذا قوله هذا مربوط وذا يشع تفصيل لما تضمنه الاجمال فقد تبين أن المثال مشتعل على الجمع والتفريق والتقسيم ولذا يسمى نوع هذا المثال بما يدل على المجموع أما استشهاله على الجمع فظاهر وكذا استشهاله على التقسيم السابق فظاهر لانه قسم التعدد الذي هو قسم الشقاوة وقسم السعادة المذكورين بالتفصيل أولاً بأن أضاف لكل منهما ماله وأما استشهاله على التفريق السابق ففيه بحث لانه كما تقدم انما يتصور بين شيتين جمع بينهما ثم فرق بين جهتي ادخالها كما في قوله

فوجهك كالنار في ضوئها \* وقلبي كالنار في حرها

وهذا الذي لم يوجد هنا اذ لم يفرق بين جهتي ادخال النفس في عدم الكلام المهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيتين وحيث لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم وقد تبين بما ذكر في تقدير الستين أن الستين من أهل الشقاوة هم عصاة المؤمنين وهم بعض المحكوم عليهم استأنوا من الخلود بقطع العقاب عنهم باخراجهم من النار وادخالهم الجنة والمستثنى من أهل السعادة هم العصاة أيضاً استأنوا باعتبار الابتداء لان الخلود لما قبله مبداً وهو وقت وجود الدخول في الجنة وجعل ما بعد للبدا هو الاستمرار الى غير نهاية جاز أن يستثنى منه بقطعه في الاستقبال عن البعض كما في الشقاوة ودخول النار وأن يستثنى منه بقطعه ابتداء كذلك كما في السعادة ودخول الجنة وهذا كما قول يوت فلان ينق عليهم من يوم العيد الى تمام السنة أو الى الأبد الا في الشهرين الأولين من تلك السنة أو من النبي والتفريق في قوله تعالى فنتهم شقي ومعيد والتخصيص في قوله تعالى فاما الذين شقوا الآية ثم قال

منها في ذلك الوقت وحاصل الجواب ما استثنى الفساق من الخالدين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار البدا فظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الأشقياء لا يدخلون) كالصفاة من المؤمنين الذين شقوا بالصبيان أي وهذا كاف في معنى الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار عن كل واحد من أهلها يعني فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يدخلون فيها (قوله والتائبين) أي والامة في المكان أبداً وقوله من مبداً معين أي كالآذن لأهل في الدخول فيه وقوله كما يتقضى باعتبار الانتهاء

أي كما في الاستثناء الأول وقوله فكذلك باعتبار أي فكذلك يتقضى باعتبار الابتداء أي كما في الاستثناء الثاني وذلك لعدم حصول التأني من ذلك الوقت للمبين ثم إن كلام الشارح هذا يقتضي أن الاستثناء الثاني من الخلود الأول وأن للنبي ما لا بد من سعدوا في الجنة خالدين فيها في جميع الأوقات الا الوقت الذي شاء ربك عدم خلودهم فيه لمنه بعض الناس من دخلوها حين الاذن لأهلها بالدخول والجالس أن الاستثناء في الوضعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الأوقات لانه يتضمن أوقاتاً لا تنتهي لامن الوصول وهو الذين لان الاستثناء منه يلزم عليه إتيان ما على العاقل تأمل (قوله فقد جمع النفس) بقوله الخ أي فقد جمع النفس في التكامل بقوله لانكم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم

وقد يطلق التقسيم على أمرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل حال ما يليق بها كقول أبي الطيب  
سأطلب حتى ألقنا ومشايخ \* كأنهم من طول ما التثمو امرد (٣٤٥)

(قوله ثم فرق بينهم) أى  
بأن أوقع التباين بينهما يجعل  
بعضها شقياً وبعضها  
سعيداً بقوله ففهم شقى  
وسعيد وقد يقال إن  
هذا ليس من باب الجمع  
والترقيق لأن المجموع في  
الحكم الذى هو التكلم  
الانفس والترقيق متعلق  
بأهل الموقف لأن ضمير  
فهمم شقى وسعيد راجع  
إلى الشارح لأهل الموقف  
وما كان يتم كون الآية  
من الجمع والترقيق إلا  
لو كان ضمير منهم راجعاً  
للانفس وأجاب الشارح  
في المطول بأن الانفس  
وأهل الموقف شئ واحد  
لأن النفس في التكلم  
تقسى بكثرة في سياق التثني  
فتسمى كل نفس في ذلك  
اليوم والنفوس في ذلك  
اليوم هي نفوس أهل  
الموقف فالحال بالانفس  
بالمراد بأهل الموقف  
وحينئذ فعود التثني على  
أهل الموقف كعوده على  
الانفس (قوله أحدهما  
أن يذكر أحوال الشيء  
مضافاً إلى كل ما يليق به)  
المراد بالاشافة مطلق  
النسبة ولو بالاسناد  
لا خصوص الاضافة التحوية  
وهذا المعنى مغاير للتقسيم  
بالمعنى للتقدم لأن

ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الاشياء ما لهم من عذاب  
النار وإلى السعادة ما لهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا إلى آخره (وقد يطلق التقسيم  
على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل) من تلك الأحوال (ما يليق به كقوله  
سأطلب حتى ألقنا ومشايخ \* كأنهم من طول ما التثمو امرد)

ذلك لابد فلا يفتق على بعض منهم وعلى هذا لا يرد أن يقل الخلود أعمارهم بعد الدخول ودخول  
الجنة لا يكون بعده انقطاع لا كما يرد الاستثناء من وقت الدخول باعتبار ذلك المفاضل بل الاستثناء  
من وقت الدخول في الجنة فاعني من وقت يقع فيه الدخول لا من هذا للسنتي بل من وقته من الدخول  
إيا كان ولكن في تأويل الاستثناء في الآية الكريمة على ما ذكرنا من وجوب أحدهما أن الظاهر  
في استثناء الوقت انصباؤه على جميع الأفراد فانك اذا قلت أتتني على أولادى من يوم كذا إلى كذا  
الوقت كذا فعندئذ أنت لا تفتق على المجموع في ذلك الوقت لأهل البعض وقبيل الاستثناء في الآية  
باعتبار البعض وهم المصادفون فنفهم الوحيد والآخر أن الكلام تداعى حينئذ كما أشرنا  
إليه آنفاً لأن للسنتي من الشقاوة والنعيم من السعادة اذا العادة استندوا من الخلود في النار  
فيكون استندوا في الدخول الأولى وكذلك العكس والآخر أن الخلود إنما يبدأ بانقطاعه باعتبار  
الاستقبال كما أن التقدم إنما يفتق باعتبار الماضي والآخر أن الاستثناء لا يكون على نسق واحد لانه  
في الأول لقطع الخلود استقبالا وفي الثاني لقطعه من ابتداء أوقاته ولذلك حمل على معنى أن أهل الجنة  
لا يتخلدون في نعيمها لخر وجههم في بعض الاوقات إلى ما هو أعظم كارضوان والشهود وأهل النار  
لا يتخلدون في عذابها لخر وجههم في بعض الاوقات إلى عذاب الزمير ويرد على هذا الحل أن الكون  
في الجنة يتضمن جميع النعم وحياتوا بدنيا والكون في النار يتضمن أنواع العذاب المجددات بعد  
وقت الدخول فكيف يصح اخراج بعض الأحوال دون بعض فان قدر في نعيم الجنة المحسوس وفي  
عذاب النار الذي هو الحرارة والمحسوس خرج للسنتي عن تناول مع أن التقدير كالتكلم فلاجل  
ما ذكره على التأويلين قبل أن الاستثناء تقديرى أى الاماشاره بك على تقديره شئته بمعنى انه لو شاء  
الحرج من كليهما المكان ويكون في ذلك اشارة إلى أن الخلود ليس بواجب ذاتي بل بالمشيئة وعليه  
يكون المراد بالشفاعة الكبرى وبإعادة ما يقابلها كأن المراد بها على التأويل الثاني ما ذكر  
أيضاً بناء على أن النكرة تنصرف عند الإطلاق لل فرد الاكبر وهذا في غاية الجدة عن الدلالة اللفظية  
فالوجهان الأولان أقرب لصحتها لفظاً على ما فيها فتأمل (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين)  
غير ما تقدم والذي تقدم هو أن يذكر متعدد ثم يضاف لكل من المقصود في التمدد ما له في التبيين  
(أحدهما) أى أحد هذين الأمرين الذين ليس كل منهما من التقسيم السابق (أن تذكر أحوال  
الشيء) بعد ذكره (مضافاً) أى حال كون تلك الأحوال قد أضيف (إلى كل) منها (ما يليق به كقوله)  
أى كقول للتثني

(سأطلب حتى ألقنا ومشايخ \* كأنهم من طول ما التثمو امرد)

للصنف (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أن تذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل ما يليق به  
كقوله) أى إلى أبي الطيب

(سأطلب حتى ألقنا ومشايخ \* كأنهم من طول ما التثمو امرد)

(٤٤ - شروح التلخيص - رابع) ما تقدم أن يذكر متعدد ولا يتم مضاف لكل ما يناسبه على التبيين بخلاف ما هنا فإنه يذكر  
التعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب للتثني (قوله سأطلب حتى ألقنا ومشايخ) القنا بالفاء والنون

قال اذا لا قوا خفاف اذا دعوا \* كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا

بدت لرسولنا خطوط باق \* وقاحت عنبرها ورفت غزلا

سفرن بدورا وانتقن أهله \* ومن غصونا وانتقن جازرا

والثاني استيفاء أقسام الشيء، بالذكر كقوله تعالى ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفتينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله وقوله يهب لمن يشاء آفاتا ويهب لمن يشاء الله كور

وقوله أيضا

وعنود قول الآخر

جمع قفاة وهي الرفع وفي بعض النسخ (٣٤٦) بالفتح الماء والماء وهو للناسب لما خاف قال الواحدى أراد بالفتح نفسه

(تقال) لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لا قوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) \* الى كفاية منهم ودفاع لهم (كثير اذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بأن أضاف الى الثقل حال اللاتقاء الى الخفة حال البطء وهكذا الى الآخر (والثاني استيفاء أقسام الشيء) كقوله تعالى يهب لمن يشاء آفاتا ويهب لمن يشاء الله كور

والمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لمح على والانتظام وضع القمام على القم والانتظام في الحرب وكان ذلك من عادة العرب فقولهم من طول ما انتشوا أى شدوا القمام حال الحرب وفى هذا إشارة الى كثرة حربهم وفى ابن يعقوب ان طول القمام عبارة عن لزومهم زى الكبراء وأهل الروة في عرفهم فقد ذكر المشايخ ثم أشار الى أحوالهم مضافا لكل حال ما يليق به بقوله هم (تقال) على الاعداء من شدة شوكتهم وصعوبة وطأتهم (اذا لا قوا) والتقل هنا عبارة عن شدة نكابة لللاق لهم وعجزه عن تحمل أذاهم وهم (خفاف) جمع خفيف أى مسرعين بالاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم أو دفاع لهم (كثير اذا شدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام الجماعة فى النكابة حكم ما كان منهم حكم الكثير فى الاعداء (قليل اذا عدوا) لان أهل الجند والاعداء مثلهم فى غاية القلة فقد ذكر المشايخ أولا ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخفة والكثرة والقلّة وأضاف لكل حال ما يليق بها فأضاف الى الثقل حال اللاتقاء والخفة حال الدعوة للاجابة والفكرة حال الشدة والحمل على الاعداء والقلة حال البطء ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والقلّة اذ بين كل اثنين منها تضاد وإنما لم يكن هنا من قبيل التقسيم السابق لانه لا تقسيم السابق يذكر فيه نفس التعدد للذكور أولا وإنما ذكر أحواله وأضاف لكل من تلك الأحوال ما يليق بها كما رأيت قافهم (و) القسم (الثاني) من الامرين الذين ليسا من التقسيم السابق هو استيفاء أقسام الشيء) بحيث لا يتصور للقسم قسم آخر غير ما ذكر وذلك (كقوله تعالى) فى تقسيم الانسان باعتبار أمر الولادة (يهب لمن يشاء آفاتا) فقط (ويهب لمن يشاء الله كور) فقط وقدم الاناث فى قوله كور لانه لا سياق الآية فى بيان أنه ليس للانسان ما يشاء من الولادة وما يكون منها ما يشاء الله تعالى والذي لا يريد الانسان هو الاناث فناسب تقديمه فى الالفاظ عليها

تقال اذا لا قوا خفاف اذا دعوا \* كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا  
والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء آفاتا ويهب لمن يشاء الله كور أو يزوجهم

الثقل والخنقة والكثرة والقلّة (قوله وهكذا الى الآخر) أى وأضاف الى الكثرة حالة الشدة وأضاف الى القلة حالة البطء ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والقلّة اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله) استيفاء أقسام الشيء) أى بحيث لا يلقى للقسم قسم آخر غير ما ذكر ومن قول النحاة الكلمة اسم وفعل وحرف (قوله يهب لمن يشاء آفاتا) قدم الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يهب لمن يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث الاثني من جنس ما لا يشاء الانسان أهم ثم انه لما حصل لذكر كسبره بالترفيف لان فى التصرّف تنوعها أى تطلبها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخشون عليهم ثم بعد ذلك أعطى كلاما من الجنتين حقه من التقديم والتأخير فقدم الذكر وأخر الاناث إشارة الى ان تقدم الاناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتضى آخر وهو الاشارة الى أن الله يفعل ما يشاء لا ما يشاء العبد أو

أو يزوجهم ذكرانا وإنانا ويجعل من يشاء عقبا ومنه ما حكى عن أعرابي وقف على حلقة الحسن فقال رحم الله من تصدق من فضل  
أوتى من كفاف أو تر من قوت فقال الحسن مارك لأحد عنرا ومثاله من الشر قول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله \* ولكنني عن علم ما في غد سمعي

وقول طريح: ان يملوا الخبر يخفوه وإن علموا \* شرا أدعوا وإن لم يملوا كذبوا

وقول أبي غانم الأفشين للأحرق: صلي لها حيوا كان وقودها \* ميتا ويسلها مع الفجار

وقول نصيب: فقال فريق القوم لا وفريقهم \* نعمس وفريقي بمن الله ما نرى

فانه ليس في أقسام الإجابة غير ما ذكر وقول الآخر: فيها كشيء لم يكن أو كذا نرح \* بالبارا ومن غيته القابر

(قوله أو يزوجهم) من نازوجة وهي الجمع أي أو يجمع لهم من الذكران والانات (٣٤٧) (قوله ويجعل من يشاء عقبا) أي

لا يولد أصلا نه علم بالحكمة

في ذلك قدير على ما يرد

لا يتعاضى عليه شيء مما

أراد (قوله فان الانسان

الح) حاصلة أن الآية قد

تضمنت أن الانسان الذي

شأنه الولادة ينقسم الى

الذي لا يولد له أصلا والى

الذي يولد له جنس الذكور

فقط والى الذي يولد له جنس

الانات فقط والى الذي يولد

له جنس الذكور والانات

مما فكله قيل الانسان

اما أن لا يكون له ولد أصلا

واما أن يكون له جنس

الذكور فقط وامان يكون

له جنس الاناث فقط وامان

أن يكون له الجنسان معا

فهذا تقسيم مستوف

لأقسام الانسان باعتبار

الولادة وعدمها واعلم أن

أو يزوجهم ذكرانا وإنانا ويجعل من يشاء عقبا) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد  
ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقدا وفي في الآية جميع الأقسام

تم عرف الدال على الذكور بال الإشارة إلى صريحتهم والامتنان بهم فكانه قيل ويوبلن يشاء الجنس  
للمعرف أسكن الممود كماله لديكم فأعطى لفظ الاناث مناسبة التقديم وأعطى لفظ الذكور مناسبة  
التنويه والتمريض ثم أتى بهما على أصله تحقيق التقديم والتأخير بمد بيان المناسبة الأولية في  
قوله تعالى (أو يزوجهم ذكرانا وإنانا) ثم أتى بالقسم المقابل لهذه الثلاثة في قوله (ويجعل من  
يشاء عقبا) لا يولد له أصلا نه علم بالحكمة في ذلك قدير على ما يرد لا يتعاضى عليه شيء  
في ضمن الآية الكريمة أن الانسان باعتبار شأن الولادة ينقسم الى الذي لا يولد له أصلا والى الذي  
يولد له جنس الذكور فقط والى الذي يولد له جنس الاناث فقط والى الذي يولد له الذكور والانات  
مما فكله قيل الانسان اما أن لا يكون له ولد أصلا وامان يكون له جنس الذكور فقط وامان  
يكون له جنس الاناث فقط وامان أن يكون له الجنسان معا فهذا تقسيم مستوف لأقسام الانسان  
باعتبار الولادة وعدمها ومن هذا القسم قولهم السككة اسم أو قل أو حرف وما يتأمل فيه هنا

ذكرانا وإنانا ويجعل من يشاء عقبا وقد احتج بهذا الآية على اتقاء الحثي للشكل والحق وجوده وقد  
اختلف فيه أصحابنا فهو قسم ثالث غير الذكر والانثى أو لا والصحيح أنه لا يخرج عنها وهذه الآية  
لا يدل عليها إذا كان لاد استيعاب الأقسام الا أن يقال ترك الحثي لانه نادر والآية سبقت في معرض  
الامتنان في قصر فيها على الغالب وقد جعل النبي من التقسيم الحاصر قوله تعالى أم الكتاب وأخر  
متشابهات أو أنكره شارح البردوي نظرا الى أنه ليس معه حصر وأدعى العليي التقسيم الحاصر في فهم  
ظالم لنفسه ومنهم مقتصد الآية وفيه نظر لما سبق بخلاف يجب لمن يشاء انانا ويجب لمن يشاء الذكور  
الآية فانها اقتضت وقوع أحد هذه الامور فالكان ثم قسم آخر توقع ثبت الحصر وأشد البغدادى  
للتقسيم الحاصر قول التقي:

ان يملوا الخبر يخفوه وان علموا \* شرا أدعوا وإن لم يملوا كذبوا

السرى الاتيان بأو المقصية للباية في قوله تعالى أو يزوجهم ذكرانا وإنانا دون أو المقتضية لاجمع كاذ كرفها قبل هذا القسم  
وبعد هو أنه لا عبر بالضرب في يزوجهم الرابع مناقضين للذكريتين أو أحداهما ولم يقل ويجب لمن يشاء أنى بأو الإشارة للباينة  
وأن هذا غير ما ذكرنا ولا ذلك كورا ولا هو الذكور فقط والانات فقط بخلاف ما عور بالوا فانه فيبدأن الذي اختص بالذكور أو اختص  
بالانات يجمع له بين الذكور والانات وليس بصحيح لان المراد كاذم ذكر كل قسم على حدته وأما لأقسام الأخرى فلما قال فيها  
يجب لمن يشاء ويجعل من يشاء فبر بالظاهر عن الوهوب له والمهمول له فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة في نفس الامر لان اللفظ الظاهر  
إذا كرر لا للغايرة بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة عطفت بالواو تنبيها على توافقها في الوقوع واشتراكا في الثبوت كذا قيل لكن  
يرد أن يقال لم يقل أو يزوجهم من يشاء ذكرانا وإنانا أي يجعل لمن يشاء الذكور والانات وما عبيد للباينة ويجرى الكلام على نسق  
واحد وقيل يقال قائمة المدلول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى التمبر وتعبير أسلوب الكلام الإشارة الى عدم لزوم الشيئة

\* ومنه التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه

ورعاية الأصلح أماده يس قتل عن السيد تأمله (قوله وهو أن ينتزع الخ) قال في الأصول هذا لا يشمل بظاهره تحوليت من زيد وعمر وأسدا ولا تحوليت من (٣٤٨) زيد أسدين أو أسودا فأولى أن يقال وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أو أكثر

(ومنه) أي ومن العنوى (التجريد) وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة (أمر) آخر مثله فيها (أي عائل) لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة (مبالغة) أي لأجل المبالغة وذلك (لكمالها) أي تلك الصفة (فيه) أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الانصاف تلك الصفة

السرفى الاتيان بأوفى قوله تعالى أو يزوجه ولم يقل يزوجه بالواو كما ذكرنا قبل هذا القسم وبعده قبل أن السرفى في ذلك أنه لما عبر بالضمير في قوله يزوجه ولم يقل يزوجه من إنشاء وعاد الضمير على من يشاء قبله أي بأول إشارة إلى المبالغة وأن هذا غير ما ذكرنا ولا المذكور ولا هو به الذكور فقط أو الأناث فقط بخلاف ما عبر بالواو فإنه يفيد أن الذي اختص بالذكور أو اختص بالأناث بجميعه بين الذكور والأناث وليس بصحيح لأن المراد كما قدم ذكر كل قسم على حدة ومفيدة أو مقتضية لمبالغة دون الواو والمقتضية للجمع وأما الأقسام الأخرى فلما قال فيها سبيل إنشاء ويعمل من إنشاء فعبر بالظاهر عن اللو هو به والمحمول فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة في نفس الأمر لأن اللفظ الظاهر إذا كرر أفاد للفاصلة بخلاف الضمير ولكن رد أن يقال فلم يقل يزوجه من إنشاء ذكر أو إناث أي يعمل من إنشاء الذكور والأناث معاً فيفيد المبالغة ويجرى الكلام على نسق واحد وأوجب بأن تلك الأقسام لو علفت جميعها لم يلفظ بالثبوت ولم يبر بالضمير العائد لما ذكرنا لا يستحق أن كل قسم يستحق ذلك بالثبوت الناجمة لرعاية الأصلح كما يقول للمتنزلي لأن أصل للمبالغة الصريحة أن تكون لحكمة فقتضتوا بالثبوت صلحت للسلك فيكون التخصيص لحكمة الرعاية إذا لا يظهر غيرها وحيث ذكر الضمير العائد على القسم المخصوص بالذكور والأناث وألها بما استثنى منه بحسب الظاهر وأن كان المراد غير شخص للذكور أن ذلك باعتبار للثبوت الحصة التي لا يجب فيه رعاية الأصلح لأفادته بحسب الظاهر أنه لا يجب عليه تخصيص ذلك الشخص بل لو شاء لجعله الجميع فلما وجدت هذه الفائدة في التعبير بالانفراد على الية ولما عدل ناسب التعبير بأوليفيد المبالغة والأفادت الواو أن الذي وهب الذكور فقط أو وهب الأناث فقط يعمل له الزوج أي الذكور والأناث معا وهو لا يصح هكذا أشار إليه بعضهم فترضنا له مع إيجاز وإيضاح لانه عاتشوف لئله النفوس لدقته والله للوفى بمنه وكرمه ولكن لا يخفى ما في كون التعليل بالثبوت في كل قسم مفيداً لاتباع المصلحة من مجرد الدعوى والتحكم بلا دليل بل للثبوت أعان فبعد عن الوجوب لوجه من الوجوه سواء كان مصلحة أو غيرها وذلك أسهل تأمل (ومنه) أي ومن البديع للعنوى (التجريد) أي النوع للمسى بالتجريد (وهو) أي التجريد (أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر) أي هو أن ينتزع من أمره صفة أمر آخر فآخر نائب فاعل ينتزع (مثالها فيها) أي ويكون الأمر المنتزع من ذي صفة مثل ذي الصفة في تلك الصفة ويدل على أنه منتزع على أنه مثله في الصفة تبير التسليم عنه بما يدل على تلك الصفة كما يأتي في الأمثلة (مبالغة) أي والمقصود من ذلك الانتزاع أفادة للمبالغة أي أفادة أنك بالث في وصف المنتزع منه بتلك الصفة وأما بالغ كذلك (أي) أجل (كالمها) أي لأدعائك كمال تلك الصفة (فيه) أي في ذلك للنتزع منه وأما قلنا لأدعاء السكال إشارة

ص (ومنه التجريد) أي ش من أنواع البديع التجريد وهو عبارة عن أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة في كمال الصفة فيه حتى أنه ليتجرد منه مثله فيها

أمر آخر أو أكثر مثله فيها انتهى قال الفنى وهذا الانتزاع دائر في العرف يقال في السكرانف رجل وهم في أنفسهم ألب ويقال في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب والمبالغة التي ذكرت ما عودته من استعمال المبالغة لانهم لا يقعون ذلك الالمبالغة (قوله آخر) هو بالرفع نائب فاعل ينتزع وأشار الشارح بتقدير أمر إلى أنه صفة لحدوف (قوله أي لأجل المبالغة) أي أن الانتزاع للذكور يرتكب لأجل أفادة المبالغة أي لأجل أفادة أنك بالث في وصف المنتزع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أي ما ذكره من المبالغة لكالمها الخ فموقعة للثبوت ويحتمل أن المراد وذلك أي ما ذكر من الانتزاع لأجل المبالغة لكالمها الخ فموقعة للمطل مع علته وأما قدر الشارح ذلك إشارة إلى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وأما هو متعلق بكالمها ويصح أن يعمل لأجل كالمها بمعنى قوله للمبالغة أي

لأجل المبالغة في كمال تلك الصفة فيه (قوله لكالمها فيه) أي لأدعاء كمال تلك الصفة في ذلك للنتزع منه وأما قلنا لأدعاء السكال أن الإشارة إلى اظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر بل ادعاء كماله فيه كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة للثبوت على ادعاء السكال ما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو مثله

وهو أقسامها نحو قولهم لي من فلان صدق حميم أي بلغ من الصداقة، بالخاص مع أنه يستخلص منه صدق آخر

يكون في غاية القوة حتى صار يفيض بثلاثة فإذا أخذ موصوف بصفة من موصوف آخر بها فهم أنك بالثبوت في وصفه حتى صيرته في منزلة هي أن من كانت فيه تلك الصفة صار متصفاً بتفريع أمثاله عنه فهي فيه كأنها تفيض بثلاثتها لقوتها كإفيض الأشعة عن شمع الشمس وكإفيض الماء عن ماء البحر وإلى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أي الاسم (٢٤٩) المتزعم منه بلغ (قوله لي حيث) أي

إلى مرتبة يصح الخ (قوله

إلى حيث يصح أن يتزعم منه موصوف آخر بتلك الصفة) وهو (أي التجريد أقسامها) ما يكون بين التجريدية (نحو قولهم لي من فلان صدق حميم) أي قريب يتم لأمره (أي بلغ فلان من الصداقة حداً صريحاً) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صدق (آخر مثله فيها) أي في الصداقة

إلى أن اظهار للبالة بالانزعاج لا يشترط فيه كونه كاملاً في تلك الصفة في نفس الامر بل الادعاء كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه ذلك الانزعاج على البالة لانيية على ادعاء تلك الكمال ما تقر في العقول من أن الاصل وللشأن المعروض في غاية القوة حتى صار يفيض بثلاثة فإذا أخذ وصف باعتبار تلك الصفة من موصوف آخر بها فهم أنك بالثبوت في وصفه حتى صيرته في منزلة هي بحيث كانت فيه تلك الصفة منشأ لتفريع أمثاله عنها وإيجادها عنها فهي فيه كأنها تفيض بثلاثتها لقوتها كإفيض الأشعة عن شمع الشمس وكإفيض الماء من ماء البحر فليهم فإنه سهل متنع وبمثل هذا يعلم أن فنون هذا العلم لا يحلو سهاها كالبدء من وجود الحقائق ورعايتها فضلاً عن صحتها كالبيان والمآل (وهو) أي التجريد (أقسام) عديدة لأن الانزعاج إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أول الباء أو في الباء إدا دخل على التزعم منه أو داخله على التزعم وما يكون بدون حرف إما أن يكون لآعلى وجهه الكناية أو يكون على وجهها هو إما انزعاج من غير التمسك أو انزعاج من التمسك نفسه فهذه أقسام أثار إليها (أي أمثاله) بقوله (فمنها) أي من تلك الأقسام ما يكون حاصله من التجريدية (نحو قولهم) في البالة في وصف فلان بالصداقة (أي من فلان صدق حميم) أي صدق قريب لي كأنه نفس بحيث يتم بأمرى كآتهم أناه وإنا يقال هكذا إذا قصد اظهار البالة في صداقة حتى صار بحيث يفيض عنه صدق آخر وهذا القسم لم يتلوا منه إلا بما تدخل فيه من على التزعم منه ولما كان تسميتها بتجريدية عاملاً والباء لم يفهم من تلك التسمية أمر يشر اشعاراً بفيض المعاني للمهودة لمن كما أنه كذلك في الباء يحتاج إلى أن يبين لها ما يناسب معانيها وكذلك الدباء يأتي وللناسب لها حيث دخلت على التزعم منه أن تكون للإبتداء لأن التزعم مبدؤه ونشأته من التزعم منه الذي هو مدخول من وأما جعلها كالبين فلا تقيد البالة فإن بيان شيء بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ الذي وصف باعتبار ذلك الوصف فكأنه قيل خرج من فلان إلى وأنا في منه صدق آخر حميم فليأمل قولهم لي من فلان صدق حميم فيبدأ بالمبالغة في وصف فلان بالصداقة (أي بلغ) فلان (من) مراتب (الصداقة حداً) أي مكاناً (صريحاً) أي صرح مع ذلك الحد وذلك المكان أي صرح بمصاحبة الانصاف بذلك القدر من الصداقة (أن يستخلص منه) أي أن يستخرج من فلان صدق (آخر) حميم (مثله فيها) أي في الصداقة ويبنى أن يعلم أن البالة إنما يناسبها كل وهو أقسام منها أن لا يقصد تشبيه الذي بغيره ويكون التجريدية نحو قولهم لي من فلان صدق حميم أي بلغ في الصداقة حداً صريحاً مع أنه يستخلص منه آخر مثله في الصداقة وتسمى من هذه تجريدية

المبالغة لأن بيان شيء بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعل شيء مبدأ ومنشأ الذي وصف فإيدل على كمال ذلك الشيء باعتبار ذلك الوصف فإذا قيل لي من فلان صدق حميم فكأنه قيل خرج لي من فلان وأنا في منه صدق آخر ولا شك أن هذا فيبدأ بالمبالغة في وصف فلان بالصداقة (قوله لي من فلان صدق حميم) أي لي صدق حميم ناشئ من فلان أي مبتدأ ومنزعم منه (قوله أي قريب) تفسير للحميم لقول المصاح حميمك فربك الذي تهتم لأمره (قوله من الصداقة) أي من مراتبها وقوله حداً أي مكاناً ومرتبة وقوله صريحاً أي صرح بمصاحبة الانصاف بذلك الحد من الصداقة (قوله أن يستخلص منه) أي يتزعم منه ويستخرج منه





أى تعدو في ومعنى من نفسى لكمال استعدادها للحرب مستلزم أى لا بس لأمة ومنها نحو قوله تعالى لم فيها دار الخلد فان جهنم أعادنا الله منها هي دار الخلد لكن انتزع منها مثلها وجعل مصادفها للكفار فهو لا لامرأها

تفسير مراد للابسة والاولى حلف للابسة (قوله مثل الفتيق) قال سم الظاهر أنه صفة مستلزم لقربه منه وقال اليفيقى بالجر صفة لشوها والفتيقى بالفاء والتون ثياباً تحتية وقاف وقوله وهو الفحل للكرم أى الفحل (٣٥١) من الابل التى ترك أهل ركوبه

(مثل الفتيق) هو الفحل للكرم (للمرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أى تعدوى ومعنى من نفسى مستعد للحرب بالغ فى استعدادها للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول فى فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى لم فيها دار الخلد أى فى جهنم وهي دار الخلد) لكنها انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدة فى جهنم لأجل الكفار فهو لا لامرأها وبالمائة فى انصافها بالشدّة

أى بلاس الألة وهي الفرع من الحديد فقولها بمسئلتهم مجرد من المجرور وبالباء الاصلية والباءية لصاحبة أى ندومهم مستلزم آخر فقد بالغ فى ملازمة لبس الألة للحروب ولازمته حتى صار بحيث يجرد منه مستلزم آخر مثله فى ملازمة لزوجها استعداداً للحروب ولا يناسب هنا الا معنى لصاحبة فى الباء لانها لوجهات السببية كان التقدير تعدوى بسبب مسئلتهم فيكون المستلزم الذى هو نفس المنتزع سبباً للمجرد منه وهو الارباب الالة حقيقة وللقدر أن الجرد منه هو السبب وللشأن لا العكس ولذلك جعلت هنا لصاحبة دون السببية ولو كان يمكن هنا اعتبار السببية فيها أيضاً لكانت كذلك بأن تدعى للباءة حتى صار الاصل والسبب فرطاً وسبباً أو يدعى أن عدو الفرس بسببية ذلك المستلزم أى استعدادها أوجب عدو الفرس للحرب كما بحث على ذلك وهو يرجع الى الاول اذ كونه سبباً لعدو معناه كونه سبباً لوجوده حال كونه فى مسرح الحرب وغالباً يحمل على ذلك لان الباءة للبعدية للحجريد تنكفى للحسن ومتى زيد عليها ما أوجب العكس صار الكلام كالرمز وصار فى غاية البرودة بالقوى السليم هو رد الشواهد انها (مثل الفتيق) وهو الفحل من الابل التى ترك أهل ركوبه تكريمة (للمرحل) أى الزرع فالرحل من رحل البعير يشد عليه الحاء اذا أشخصه وأرسله وأزعجه عن مكانه وشبهه الفرس به فى القوة والمال وعدم القدرة على مصادفها فقد ظهر أنه انتزع من نفسه مستلزم آخر أى مستعداً للحرب بمائة فى استعدادها للحرب ولزومه لبس الألة له حتى صار بحيث يخرج منه مستعد آخر يصاحبه وقد أدخل الباء على المنتزع دون المنتزع منه كافى القسم قبلها (ومنها) أى ومن أقسام التجرد بما يكون حاصله بدخول فى على المنتزع منه وذلك (نحو قوله تعالى) فى التحويل بأمر جهنم ووصفها بكونها محلاً لاختلاؤهم وكونها لا يعترها ضعف ولا اضطعلال ولا انفكاك أهلها عن عنايتها (لهم) فيها دار الخلد أى (لهم فى جهنم) دار الخلد (وهى) أعنى جهنم نفسها (دار الخلد) ولكن بولغ فى

الشراها صفة محمودة فى الفرس ويقال براد بها مسأله اشقها والفتيقى الفحل الذى لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهل والمرحل للرسال الشرا فقولها تدينوى أى تسير فى مسئلتهم أى لا بس لأمة فجرد من نفسه لا بس لأمة مثله وفيه نظر لجواز أن يكون بمسئلتهم بدلاً من قوله فى فلا يكون فيه تجرد بل كان ذلك جائز عند الكوفيين والاختش قياساً ومنه فغيرهم لا يجوز الاقليل فيجوز أن يكون هذا من ذلك القليل ومنها أن يكون فى ولا قصد تشبيه الشيء بغيره نحو قوله تعالى لم فيها دار الخلد جزءاً فان جهنم أعادنا الله منها هي دار الخلد لكنها انتزع منها مثلها وجعل دار الخلد معدة للكفار فهو لا لامرأها

علاها عنهم وكونها لا نصف مع طول الخلود ولا تنفى بتصرم الاعوام حتى انها تفيض داراً أخرى مثلاً فى التروم وقوله للعداب بلاضف مع التخليد (قوله فهو لا لامرأها) على لاتنزاع الدار الأخرى منها (قوله وبالمائة فى انصافها بالشدّة) بحذفه عنهم بأن لاتنزاع دار الخلد بقيد للباءة فى الخلود لاقى شدّة العذاب الآن قال انصافها بالخلود يستلزم شدّة العذاب فانتزع منها داراً أخرى مثلاً فى شدّة العذاب وفى كونها محلاً فيها انتهى قال الصمام يمكن أن لا تكون فى هنا لاتنزاع بل لأفادته أن دار الكفار منزلتهم بعض جهنم لان كثيراً منها مشغول بالفاسق من المسلمين بلهى أوسع من أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى يوم تقول لجنهم هل انلات وتقول

هل من مزيد (قوله بدون توسط حرف) أي بل يؤول في المتنزع على وجه يفهم منه الاتزاع بقرائن الاحوال من غير حرف مستعان به على افادة  
التجريد (قوله تحوى قوله) أي قول الشاعر وهو (٣٥٢) فتادة بن مسعدة الحنفى نسبة لى حنيفة قبيلة (قوله فلئن بقيت) أي

حيا وقوله لأرحلن أي

لأسافرن وقوله بنزوة

الباء السببية أو بمعنى اللام

كأهو في بعض النسخ (قوله

تحوى النائم) قال في

الطول الجلة صفة لنزوة

أي تجمع تلك النزوة والنائم

أي يجمع أهل تلك النزوة

النائم وأنا منهم قال

الضمام ويحتمل أن ضمير

تحوى للخطاب أي تحوى

أنت ويكون فيه التثنية

من التثنية في قوله لئن

بقيت لأرحلن إلى الخطاب

في قوله تحوى النائم أي

أسويها للنائم ولما على

كلام الشاعر من أن ضمير

تحوى للنزوة فلا التثنية

فيه والتثنية انما هو في

أو يموت كريم (قوله

منصوب بإضمار أن أي

لوقوعه بعد أو التي بمعنى

الأي لكن إن مات كريم

فلا تحوى النائم وما ذكره

من التنب هو الرواية في

البيت والافيحوز رفعه

بالطع على تحوى يحذف

العائد أي لأرحلن لنزوة

تحوى النائم أو يموت فيها

كريم أي أو يستشهد فيها

(ومنها) ما يكون بدون توسط حرف) تحوى قوله فلئن بقيت لأرحلن بنزوة \* تحوى (أي تجمع) النائم  
أو يموت) منصوب بإضمار أن أي أن يموت (كريم) بمعنى نفسه انتزع من نفسه كرميا بمبالغة في  
كرمه فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى التثنية قلنا لا ينبغي التجريد

انصافها بكونها دارا ذلك عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض وتصدر عنها دار أخرى هي مثلها في  
الانصاف بكونها دارا ذلك عذاب مخلد في هذا الظرفية فكانه قيل إن ثمار دار أخرى كانت في هذه الدار التي  
هي دارهم اللازمة لهم التي لا ينفك عنهم عذابها ولا يضعف مع طول الخلود ولا تفتنى تصهر الاحقاب  
ولا تبدل وتنتال فيها الراحة باستمرار الارتقاب وكل ذلك للبالغة في انصافها لشدته ولتطويل بأمرها في  
العذاب وعدم انقطاع بطول للذة فكانه قيل ما أعظم تلك الدار في لزومها ومكرها لا يضعف  
بالخلود حتى أنها تفيض بدار أخرى مثلها في اللزوم وقوة العذاب بلا ضعف مع التخليد وقانا أقدر رحمة  
من هو لها عذابا نحن وآباءنا وأولادنا وأزواجنا وأشباهنا وأخوانا جميع المؤمنين بمحمد صلى الله  
عليه وآله ومحبه وسلم (ومنها) أي ومن أقسام التجريد ما يكون حاصلا بدون توسط حرف أصلا ولكن  
يؤول في المتنزع على وجه يفهم منه الاتزاع بقرائن الاحوال بالحرف يستعان به على افادة التجريد وذلك  
(نحو) قوله (فلئن بقيت) حيا (لأرحلن) أي لأسافرن (بنزوة) من وصف تلك النزوة أنها  
(تحوى) أي تجمع (النائم) أي يجمعها أهلها بمعنى نفسه (أو) بمعنى الا على دراهي في قوله لاقتلن  
السكران أو يسلم أي الا أن يسلم والتمل بعده منصوب بأن قاله تحوى تلك النزوة والنائم الآن (أو يموت  
كريم) ومعناها لكن أي لكن إن مات هذا الكريم يعني نفسه فهو النائم وإنما كانت  
كذلك لان البقاء للثقل بالنزوة لا يشتعل على الموت ولا شك أن معنى الكلام كآفاده السياق  
أن أجمع النائم أو أموت فالمراد بالكريم نفسه كاذكرنا فدا نتزع من نفسه بقرينة الجمع بالكريم  
كرمي بمبالغة في وصفها بالكريم دلالة الاتزاع على أنه باغ في الكرم إلى حيث يفيض ويخرج عنه  
كريم آخر منه في الكرم ويثني أن ينبيهنا إلى أن التكلم بنحو هذا الكلام بما يتبادر منه أنه أقيم الظاهر  
فيه مقام للضمير يحتمل أن يقصد للبالغة في وصف نفسه بذلك الوصف كما وصف نفسه بالكريم هنا  
ثم بالغ حتى انتزع من نفسه كرميا آخر وقد دلل قرينة للجمع هنا على قصد ذلك لأن للبالغة في اللبس  
أنسبه فيكون نجر ديا كافرناه ويحتمل أن يراد بملط في التنطع في التعبير وتحويل الكلام من أسلوب  
إلى أسلوب ليجسد فقال إليه ولا على فيكون التفتا والتفتان لا تفتان فيهما فيمكن أن يقصد هذا الكلام  
ما فيكون في الكلام نجر ديا والتفتان فعل هذا لا يرد أن يقال التعبير بالكريم من باب الالتفات حيث  
أقيم الظاهر الذي هو لفظ الكريم مقام للضمير لا ينبغي أن الأصل كافرناه أو أموت وإنما يرد لانه

أن يكون بغير حرف ولا يقصد تشبيهه بشيء غيره نحو قول الحماسي :

فلئن بقيت لأرحلن بنزوة \* تحوى النائم أو يموت كريم

وكذلك قوله تعالى فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان على قراءة الرفع أي غلست وردة وقيل

بالقتل (قوله يعني نفسه) أي أن الشاعر يعني بالكريم نفسه أي لان معنى الكلام كآفاده السياق في أسافر لنزوة أما أن أجمع على  
فيها النائم أو أموت (قوله من قبيل الالتفات إلخ) أي وحيت هذا لا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات يعني على الاتحاد والتجريد يعني  
على التمدد وهما متنافيان وذلك لان المعنى المبرع عن في الالتفات بالطريق الأول والثاني واحد والمبرع عن باللفظ الدال على التنزع عنه باللفظ  
الدال على للتنزع متعدي بحسب الاعتبار إذ يشهد أن المبرع عن آخر غير المبرع عنه (قوله قلنا لا ينبغي إلخ) أي قلنا لا الالتفات لا ينبغي التجريد

وقيل تقدير الاول أو يموت متى كريم والثاني فكانت منوردة كالحمان

(قوله على ما ذكرناه) أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضى أنه قد يجامه الالتفات إذ للراد بالاحصاد في الالتفات الاتحادي نفس الامر للاتحاد فيه وفي الاعتبار وللراد بالتعدي التجريد التمدد بحسب الاعتبار لاني نفس الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أن ما في البيت تعريدي نظرا للتعاريف الادعائي والانتفاذي نظرا للاتحاد الواقعي وفي بعض الحواشي ليس مراد الشارح بعدم منافاة الالتفات للتجريد بأنه يجوز اجتماعهما في لفظ واحد فصدائل مراده أن الالتفات لا ينافي احتمال التجريد فكما صح في البيت الالتفات يصح فيه التجريد على البدلية لاعلى الاجتماع وذلك لأن من الواو ما يصلح لفصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم في قولهم لاني من فلان صديق (٣٥٣) حميم اذ لا معنى للالتفات في الاتحاد لاني صديق

فيه اذ هما غيبة والثاني

كقوله تعالى انا اعطيناك

الكوثر فصل ربك اذ لا معنى

للاتزاع والتجريد فيه بأن

يقال يتزاع تعالى من ذاته

ربا مبالغة في ربه ويتنهي

على الله عليه وسلم لانه يلزم

الامر بالاداء لرب المنزوع

والثالث كالتال الذي نحن

بصد البحث فيه وهو ان

يفت لأرسل بنزوة الخ

فان المنكسر بهذا الكلام

يحتمل أنه قصد للبالغة في

وصف نفسه بالكريم حتى

انزاع من نفسه كريما

آخر فيكون تعريديا محتمل

أنه أراد التنطع في التعبير

وتحويل الكلام من أسلوب

إلى أسلوب آخر جديده

فيكون التناو أو ما يكون

الالتفات والتجريد مجتمعان

في مادة قصد فلا يصح

انتهى كلامه قال العلامة

عبد الحكيم والصواب أن

اجتماعهما واقع في صورة

على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت متى كريم)

لأننا بين الالتفات والتجريد على ما ذكرنا ذلك الآن وقررناه وظاهر مدافع الإراد للذكوران الالتفات مجتمع مع التجريد في لفظ واحد وفي قصد واحد بحيث يراد باللفظ الواحد أن يكون الالتفات والتجريد بنفس استعمال واحد وفيه بحيث لأن معنى الالتفات على الاتحاد ومعنى التجريد على التمدد يعني أن الالتفات هو أن يصير معنى بعد التعبير عن ذلك الشيء نفسه أو بعد استحقاق للقام التعبير عنه بلفظ آخر من غير أن يكون ثم اختلاف بين التعبيرين لفظا أو تقديرا أولا وبين التعبير عنه ثانيا والتجريد هو أن يصير معنى مجرد عن معنى آخر مع اعتبار أن المجرى شيء آخر فلهذا لا يصح أن قصد الالتفات والتجريد في لفظ واحد لثاني لأنهما متناقضان في الواو مما يوجب انتفاء للزومات نعم لو قيل في الجواب أنه كما صح في الالتفات يصح فيه التجريد على البدلية لاعلى الاجتماع وذلك أن من الواو ما يصلح لفصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فالاول كما تقدم في قولهم لاني من فلان صديق حميم اذ لا معنى للالتفات فيه لاتحاد الطرفين فيهما اذ هما مما غيبة والثاني كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل ربك اذ لا معنى للتجريد بهما والثالث كالتال الذي نحن في البحث فيه في التخييل به على أنه تعريدي يدل على ذلك قرينة اللحن كما تقدم كان وجها وأما أنهما مجتمعان فقدما فلا يصح كفا قيل والحق أن الالتفات ان شرط فيه الاتحاد حقيقة ومن كن وجهم غير اعتبار التمام أصلا كان منافيا في قصد التجريد لوجود الخالفة في لاني المعنى المجرى قد اعتبر غير المجرى منه وإن شرط فيه وجود مطلق الاتحاد في نفس الامر صح معه اعتبار الخالفة المصححة للتجريد الدال على البالغة ويتبر الاتحاد في نفس الامر المصحح لقصد التنطع في التعبير وقصد تجديد الأسلوب زيادة في حسن الكلام فليتأمل (وقيل تقديره) أي تقدير الكلام السابق (أو يموت متى كريم) بزيادة معنى فيجئد لا يكون قسما برأسه لعوده إلى ما دخلت فيه من على التنزع

تقدير ما في البيت أو يموت متى كريم أي يموت من قبلي رجل غيري كريم وقيل أو يموت متى كريم يريد نفسه والفرق بينهما بين الأول أن الأول تعريدي بغير حرف وهذا تعريدي بحرف محذوف قال المصنف وفيه نظر يريد في كون هذا البيت من التجريد نظرا قال الخطي أن مراده بالنظر أن من باب الالتفات من التكلم إلى النية لأن مراد الشاعر من قوله كريم نفسه ورد بأن الالتفات لا ينافي التجريد بل هو

(٤٥ - شرح التاميز - رابع) - يكون الأسلوب للنقل إليه دالا على صفة كما في ما نحن فيه فهو يعني قوله كريم الالتفات من حيث أنه انتقل من التكلم للنية وتعريدي من حيث التعبير بصفة الصفة لأجل البالغة في التكرم ولا يراد ما قيل أن الالتفات يقتضى الاتحاد والتجريد يقتضى التنازع ولو ادعوا بينهما تناقض لانه إنما يرم ذلك لو كان اعتبار التنافيين من جهة واحدة بحسب اقتضاء المقام وهذا ليس كذلك فالمعنى أن الالتفات من حيث أنه انتقل من التكلم للنية لأجل تجديد الأسلوب والتجريد من حيث التعبير بصفة الصفة لأجل البالغة في التكرم مثلا وهذا تعلم أن قول الشارح قلنا لا ينافي التجريد معناه قلنا أن الالتفات لا ينافي التجريد وأنه يجوز اجتماعهما في مادة قصد والحاصل أن التناقي إنما يأتي لو كان اللقم مقتضيا لمسا بجهة واحدة وأما اجتماعهما في مادة كل واحدا باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرناه) فيه أنه لم يتعرض لعدم النفاة سابقا فالاول لا ينافي التجريد بالمعنى المذكور وقد يجب بأمر

وفي نظره ومنها هو قوله :  
 ياخير من ركب الملقى ولا \* يشرب كأسا بكف من بخلا  
 ان تلقى لا ترى غيري يناظره \* نفس السلاح وتعرف جهة الاسد  
 ونحوه قول الآخر :

لراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كاس (قوله فيكون من قبيل لي من فلان صديق حميم) أي فيكون مثله من جهة  
 أن من داخله على التفرع منه في كل ذلك لان القدر كالد كور (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا القيل نظر (قوله له لول التجريد  
 وتعام للمنى بدون هذا التقدير) أي (٣٥٤) ومن للمعوم أن تقديره شيء زائد في الكلام انما يحتاج اليه عند

عدم تمام المعنى بدونه وانما كان هذا الكلام يفهم منه أن التسليم جرد من نفسه كرميا آخر بلا تقدير كونه يهوى الفنائم أو يموت الكريم والجاري على الاسن أن يقال لابد لي من الفتيمة والموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه والملاح المستفاد من التمييز بلفظ الكريم يقتضى المبالغة المصححة للتجريد وقيل وجه النظر أن الكلام حينئذ يكون التفاضل من التسليم إلى التوبة ويرد بوجهين أحدهما أن الالتفات لو كان هو وجه النظر لم يتوقف على تقدير قوله مني لأن المقام للتسليم بدون تقدير مني فكيف يقال وفيه نظر لانه التفات مع وجود مثل هذا النظر في مثال النظر وهو المصنف والآخر أن الالتفات لبيان التجريد على ما قرناه أن تفاظلا يصح التنظير به في التجريد (ومنها) أي ومن أقسام التجريد ما يكون ملولاً وفيه على المعنى المجرد بطريق السكتة التي هي أن يعبر بالزوم واداء لازم مع إرادة الأصل وذلك (نحو قوله ياخير من ركب الملقى) جمع عطية وهي الركوب من الأبل (ولا يشرب كأسا) وهو اناء من خر (بكف من بخلا) أي بكف من هو موصوف بالخيل فقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن المراد (أي يشرب الكأس بكف الجواد) والجواد تجريد وذلك أن التسليم (انزع عنه) أي من واقع بأن يجرد التسليم نفسه من ذاته فيجعلها شخصا آخر ثم مخاطبه أو يفرضه قائما بالتوبيخ أو نصح أو غير ذلك قلت قد سبق لنا عند الكلام على الالتفات من المعاني كيفية اجتناع التجريد والالتفات بماضي عن عادته فيطلب من موضعه غير أن قول المصنف وقيل تقديره أو يموت مني كريم يقتضى أن التقدير الذي ذكرناه أن يكون على القول الثاني وليس كذلك لانه سواء كان تجريدا ولا فتقدير مني لادبته وهذا ألم أن قوله فيه نظر لا يعود على القول الثاني وقيل أن وجه النظر هو أن الأصل عدم التقدير اللفظي لأننا اذا قدرنا يموت مني كريم وجعلناه تجريدا بحرف كان فيه حذف لفظي الأصل عدمه ومنها نحو قوله :

ياخير من ركب الملقى ولا \* يشرب كأسا بكف من بخلا  
 فانه جرد من كفه كغيره بخيل والاشارة بهذا النوع إلى تجريدها لم يقصد به التشبيه وهو بغير حرف

أهل الشرب والشأن أن الانسان يشرب بكف نفسه فانزع الشاعر من ذلك للمدح وشخصا كرميا يشرب من كفه للمدح بمثابة في كرمه فصار الأصل ويشرب بكف كرمي ثم عبر عن ذلك للمنى بالكناية بأن أطلق اسم الزوم وهو في الشرب بكف الخيل وأريد بالازم وهو الشرب بكف الكريم فالتجريد مقدم على الكناية قصدا لكن في توجيه كون التركيب محتويا عليهما يقدم توجيه الكناية كما فعل الشارح فقوله أي يشرب الكأس بكف الجواد اشارة للمنى السكتة والكأس انا ملو من خر (قوله انزع) أي الشاعر وقوله منه أي من مخاطب وقوله جوادا أي آخر غير مخاطب للمدح وقوله يشرب هو أي المدح وقوله بكفه أي بكف ذلك الجواد للتزاع

(قوله على طريق الكناية) أي ويجرى في إفادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أُلحق اسم اللزوم الذي هو في الشرب بكف البخل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه فيه تجريد (قوله لانه اذا نفي الخ) أي ويبان جريانه على طريق الكناية أن الخطاب اذا نفي عنه الشرب بكف البخل بقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فقد أثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان الخطاب لما تحقق له الشرب في نفس الامر لم يكن له من أهل الشرب ولا يمكن شربه بكف بخيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) أي فهو حينئذ ذلك الكريم في نفس الامر والحاصل أن الداعر مجرد كرم ما آخر من الخطاب وكفى عن شربه (٣٥٥) بكفه للسنار لم ينفى الشرب بكف

البخيل ولا منافاة بين الكناية وكون الكنى عنه مجردا من غيره فانه كما يحسن التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلما امتنع التعبير عن المجرد بالكناية لامتنع التصريح (قوله وقد نفي هذا) أي كونه ائتزع منه جودا على طريق الكناية التي يفهم منه اجتناع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو السلامة الخاطي (قوله فزع الخ) حاصله أن الخاطي زعم أن كلام المصنف في جعل هذا أي قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا تجر بدا في الكناية لا يصح لان الخطاب في قوله يا شير من يركب التلي ان كان نفسه فهو تجريد لانه صير نفسه أمته فخطبها وانما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقول ولا يشرب

جودا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم (وقد نفي هذا على بعضهم فزع من الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون المدح غير بخيل وأقول الكناية لاتفاق التجريد على مقرراته ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قدما بنفسه بل داخلا في قوله

الخطاب (جودا) آخر (يشرب بكفه) وجري في إفادة هذا المعنى (على طريق الكناية لانه) أي ويبان جريانه على طريق الكناية التي هي التعبير باللازم عن اللازم أي أن الخطاب اذا نفي عنه الشرب بكف البخل (وقد نفي هذا على الصريح) في قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا ومعلوم أن ذلك الخطاب من أهل الشرب (فقد أثبت له) أي للخطاب (الشرب بكف كريم) لان الشرب لما تحقق في نفس الامر ولم يكن بكف بخيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (ومعلوم) أيضا (أنه انما يشرب غالبا بكف) نفسه (فهو) حينئذ (ذلك الكريم) في نفس الامر ومن البين أن الفرض في الكناية عن الشرب بكف الكريم ينفى الشرب بكف البخل انما هو الوصف بالكريم وأما الشرب بالكف فهو واسطة لا يتعلق به الفرض ولكن شربه بكف كريم يستلزم لما كانت الكف للمدح أنه كريم فالكناية في الحقيقة عن الكريم لا عن كونه يشرب آخر بكفه وقد يقال ان الشرب بما يمتنع به زعمهم في الجاهلية أن فيه مصالح كالاجتماع وزيادة الكرم فليكن تكون الكناية عن مقصود أيضا وعلى كل حال فقد جرد كرم ما آخر من الخطاب وكفى عنه أوعن شربه بكفه للسنار لم ينفى الشرب بكف البخل ولا منافاة بين الكناية وكون الكنى عنه مجردا من غيره فانه كما يحسن التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلما امتنع التعبير عن المجرد بالكناية لامتنع التصريح وقد نفي هذا الذي

هو كالنفي قبله الآن أو يعوت كريم تجر بد متعلق وهذا تجر بد مفهوم لان قوله بكف من بخلا ليس فيه تجريد بل مفهومه أنه يشرب بها بكف من لم يبخل فكأنه جرد من نفسه غير بخيل وأثبت بالمفهوم أنه يشرب بها بكفه وقدا نكر الطيبي أن يكون هذا تجر بد لأن التجريد يكون من منطوق لامن مفهوم وقيل ان قوله بكف من بخلا كناية وفيه نظر لان الكناية لاتفاق التجريد ومنها أن يكون بغير حرف ولا يقصد التشبيه وهذا هو الذي قبله الآن هذا اختص بنوع

كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد أولا ولا تجر بد في الكناية نفسها لان التجريد يقع أولا والكلام في كون الكناية تتضمن تجر بد مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذي هو ذلك الخطاب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد في شيء (قوله وأقول) أي في الدل على ذلك البين (قوله الكناية لاتفاق التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب انفسا الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجر بد حاصل كلام الشارح اختيارا أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد يدوان كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل منه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ مقابرا لسهو المصنف جعله مقابرا له

(ومنها غاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم غاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال \* فليعد النطق ان لم يسعد الحال

قراءه من كون التجرد بلا نافي الكناية على بعضهم فرغم ذلك البعض أن كلام المصنف في جمل هذا  
تجريد بالكناية لا يصح لان الخطاب في قوله باخبر من غير كليلي ان كان لنفسه فهو تجريد بلا نافي  
نفسه امامه مخاطبا وانما يصيرها كذلك بالتجريد اذا كان هذا تجريد بافادوه ولا يشرب كأسا بكف  
من بخلا كناية عن الكرم ليسكون وصف الجرد اولا ولا تجريد في الكناية نفسها لان التجريد بدو  
اولا والكلام في كون الكناية تضمن تجريدا مستقلا لم يورد على هذا وان كان خطا بالبره كان  
قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكرم الذي هو ذلك الخطاب بواسطة لانه على  
انه يشرب بكف كريمة العلم بان الكف كفه وعن قول في الرد على هذا البعض ان الكناية لا تنافي  
التجريد كقوله فاما ريبا اذ يصح ان يجرد للشيء ثم يصرغه بلفظ الكناية كما يصح بلفظ النصريح وقول  
أضفا في الرد على ذلك البعض في مقتضى كلامه وهو انه يصح أن يكون خطابا لنفسه لو كان الخطاب  
لنفسه لم يكن هذا المثال قريبا راسه بل يكون داخلا فيها بعد وهو التجريد في مخاطبة الانسان نفسه  
ولكن هذا الرد جوف بالنسبة الى الطرف الثاني من الاعتراض وهو انما أراد خطاب غيره كان كناية  
ولا يكون تجريدا على ان المعتبر في قول بخلا كناية عن الكرم وبذلك وجه الاعتراض وانما ان كان  
مراده ان كونه كناية عن ثبوت الكرم يكفي في ثبوت اللزوم ولا يحتاج الى تطويل للسافة بأن يجرد  
من الخطاب كرم فهمي كونه حصوله المقصود بدو مع اتفاق الدليل على اعتبار فلا يترد الى البيان  
أن التجريد مقصود لدليل من الأدلة وأن المجردهو السكينة عنه وقدين ذلك بأن المدلول عن الاخبار  
بأن يقول لا يشرب بكفه حال كونه بخلا مثلا الى اللبس بوصف الكرم بطريق الاظهار يدل على قصد  
اللبالة في اللبس لانها انسيبه كاتسمة وللبالغة تقتضي التجريد مع ظهور رائيان في التعبير بهذا  
الظاهر بالوقوف السليم تأمله ويتوقف بالنسبة الى الطرف الاول على ان المعتبر في قول صحة حمله  
على التجريد بواسطة كونه خطابا لنفسه يقول بأن كلام المصنف يصح بذلك التقدير على أن يكون قريبا  
مستقلا وذلك لا حينئذ يتجه أن يقال لا يصح كونه مستقلا لدخوله فيها بعده وامان أراد الرد على  
المصنف على كل حال فكانه يقول ان أراد خطاب غيره فهو فاسد لسكنا وان أراد خطاب نفسه فلا يصح  
ايضا لان كان كجريا فمدخل فيها بعده فكيف يصح حمله مستقلا فلا رد عليه الرد للدكتور  
فعلا لانه نص اعتراضه حينئذ تأمل فان للكان سهل متنع والسبل المتنع اصعب من الصعب الحس  
لان لا يتريقه وذلك ترائ في منه اطليل النفس واسط العبارة لتضيق للرد والله لوفيق بمنو كرمه  
ثم اثار الى التجريد بالحاصل بمخاطبة الانسان نفسه وانقسم من التجريد فقال (ومنها) أي ومن  
اقسام التجريد ما يدل عليه (مخاطبة الانسان نفسه) وذلك ان الخطاب امام الانسان فلا يخاطب  
نفسه حتى يجعل نفسه امامه ليخاطبها ولا يجعلها امامه حتى يجرد من نفسه مخاطبا آخرى يشرع من  
نفس شخصا آخر يكون منه في الصفة التي سبق الكلام لبيانها وبيان ما لا يمكن له خطابه في مخاطبة  
الانسان نفسه تستلزم التجريد وذلك (كقوله) أي التي (لا خيل عندك تهربها ولا مال) فهذا الكلام  
انما سبق لبيان فقره وانما عدم الخيل ولما لا أي لاعتناء عدمه هدي منه لكي يفي بهذه احسان المدح  
فرد من نفسه مخاطبا مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا غير هدي منه فخطابه

لا خيل عندك تهديها ولا مال \* فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

ومنها مخاطبة الانسان  
فنه كقول الاعشى  
ودع هريزان اترك مرتحل  
وهل تطيق وداعا ايها الرجل  
وقول ابي الطيب  
لا خيل عندك تهدبها ولا مال  
فلبسعد النطاق ان لم يسعد  
الحال

بقوله ومنها مخاطبة الانسان  
نفسه اي من اقسام  
التجريد ما يتناول عليه  
مخاطبة الانسان لنفسه لان  
المخاطبة ليست من انواع  
التجريد وما يتناول عليه  
وذلك لان المخاطب يكون  
امام الانسان والمخاطب  
نفسه حتى يجعلها امامه  
ولاجلها امامه حتى يعبر  
منها بشخصا آخر يكون  
مثليا للصفة التي سبق لها  
الكلام ليستكن من خطاب  
وحينئذ مخاطبة الانسان  
نفسه تستلزم التجريد  
بقوله مثله في الصفة التي

سبق (إخ) أى كغفد  
السال والخييل فى البيت  
الآتى (قوله لاخليل عندك  
تهديها ولأمال) أى لاخليل  
ولأمال عندك تهديه  
للأدج ٢ فإذا لم يكن عندك  
شئ من ذلك توأسى به  
للأدج فوأس بحسن النطق

٢ قول المشي للمادح له  
المادح أو الممدوح كما في  
ع ق ا ه مصححه

أى التنى انزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الحبل واللال وخطبه (ومنه) أى ومن التنى (المبالغة المقبولة) لان الردود لاتكون من المحسنت وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا بقوله لا خيل عندك تهدمها لال فاليسعد التلحق ان لم تسد الحال أى وحيث لم يوافق في تحصيل الترض الحال أى التنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق التلحق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للدوح بالممكن (ومنه) أى ومن البديع التنى (المبالغة المقبولة) أى النوع للسعى بذلك وقيد بالمقبولة اشارة الى ان من المبالغة لا يقبل فلا تكثر من البديع العنوى ردا على من قال تقبل مطلقا اذ حاصلها ان يثبت في الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه وأغلب الكلام كذب مع إيهام الصحة وظهور الراد فتكون من المحسنت مطلقا وإنما قلنا مع إيهام الصحة وظهور الراد لئلا يتوهم ان أحدا من الغلاء يقول في الكلام الكذب المحض الذى قصد ترويح ظاهره مع فساد ما نه مستحسن وردا على من قال لا تقبل مطلقا اذ لاخير في كلامهم وأهلا أوحقه كآل السيد حسن رضى الله تعالى عنه

قلت وقد يكون ذلك بغير الخطبة فان قيل أين المبالغة في التجرد بطلب الانسان لنفسه قلت كأنه يجعل نفسه لكامل الادراك كأن فيها نفسا أخرى ومن أحسنه قوله تعالى يوم تأتي كل نفس تجادل من نفسها وبها الشدة جدا لها كأنها تجادل من غيرها حتى من أنواع التجرد بدان بقصد التشبيه ويكون من أو في نحو رأيت من فلان وفيه البحر أو لا بقصد التشبيه ويكون بالياء أو في تحولى به وفيه صدق جميع فكون المصنف جعل القسم الاول يكون بالياء فقط والثاني بمن لا يظهر له وجهه واعلم ان في انطباق بعض هذه الاقسام على حد التجرد السابق نظر الانك في تحولى خيل عندك لم تجرد شيئا مثل نفسك في صفة بل جردت ذاتها من ذات لا باعتبار صفة لا بأن تقول على الصفة واعلم ان شأن حد التجرد يدقعى ان يكون للدور هو الجرد والذى يظهر في نحو رأيت منك صدقا ذلك فيكون الصديق مجردا والمخاطب مجردا منه وفي نحو رأيت بفلان البحر أنك جردت من البحر حقيقة أخرى وجعلتها الانسان أن كانت الباء للسببية أى بسبب رؤية فلان وان كانت ظرفية فتكون جردت من البحر مجردا آخر جعلته في الانسان ويحتمل أنك جردت الاوصاف الجسمية عن الانسان فاذا قلت سألت بفلان البحر أنك جردت منه اوصافا جسمية وغيره فافكون البحر مجردا عنه لا مجردا كأن البحر كان في ضمنه فلما رأيت اوصاف الانسان غير كونه بحر المبقى الالبهر فكان هو للسؤل (تنبيه) يؤخذ من كلامهم ان في الباء التجردية قولين أحدهما أنها سببية أشار اليه في الكشف حيث قال في قوله تعالى فأسأل به خيرا أى فأسأل بؤالة خيرا كقوله رأيت به أسدا أى رؤيته انتهى وقيل مثله عن أبى البقاء والثاني أنها ظرفية وانتهى كلام الطيبي على الكشف نقه وأن قوله تعالى فأسأل به لاحاجة فيه الى تقدير سؤاله بل هي تجردية غير هذا التفسير وأما من التجردية فكلام الزمخشري يقتضى أنها بيانية حيث قال في قوله تعالى هب لنامن أروا وجناوز باننا قرأنا عين يحتمل أن تكون بيانية كأنه قيل هب لافرة أمين ثم بين القرية بقوله من أروا وجناوزهم من قولهم رأيت منك أسدا أى أنت أسد انتهى وفيه نظران من البيانية عند التلخيص لها أن يتقدم عليها اللين والظاهر أن من التجردية ابتداءية وأظرفية ص (ومنه المبالغة المقبولة الخ) ش اختفوا في المبالغة فنه من لا يرى لحافضا محتججا بأن خير الكلام ما خرج عن الحق وكان على نهج الصدق ولا نها لاتكون الامن ضعيف عجز عن الاختراع

أى التنى انزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الحبل واللال وخطبه (ومنه) أى ومن التنى (المبالغة المقبولة) لان الردود لاتكون من المحسنت وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا بقوله لا خيل عندك تهدمها لال فاليسعد التلحق ان لم تسد الحال أى وحيث لم يوافق في تحصيل الترض الحال أى التنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق التلحق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للدوح بالممكن (ومنه) أى ومن البديع التنى (المبالغة المقبولة) أى النوع للسعى بذلك وقيد بالمقبولة اشارة الى ان من المبالغة لا يقبل فلا تكثر من البديع العنوى ردا على من قال تقبل مطلقا اذ حاصلها ان يثبت في الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه وأغلب الكلام كذب مع إيهام الصحة وظهور الراد فتكون من المحسنت مطلقا وإنما قلنا مع إيهام الصحة وظهور الراد لئلا يتوهم ان أحدا من الغلاء يقول في الكلام الكذب المحض الذى قصد ترويح ظاهره مع فساد ما نه مستحسن وردا على من قال لا تقبل مطلقا اذ لاخير في كلامهم وأهلا أوحقه كآل السيد حسن رضى الله تعالى عنه

قلت وقد يكون ذلك بغير الخطبة فان قيل أين المبالغة في التجرد بطلب الانسان لنفسه قلت كأنه يجعل نفسه لكامل الادراك كأن فيها نفسا أخرى ومن أحسنه قوله تعالى يوم تأتي كل نفس تجادل من نفسها وبها الشدة جدا لها كأنها تجادل من غيرها حتى من أنواع التجرد بدان بقصد التشبيه ويكون من أو في نحو رأيت من فلان وفيه البحر أو لا بقصد التشبيه ويكون بالياء أو في تحولى به وفيه صدق جميع فكون المصنف جعل القسم الاول يكون بالياء فقط والثاني بمن لا يظهر له وجهه واعلم ان في انطباق بعض هذه الاقسام على حد التجرد السابق نظر الانك في تحولى خيل عندك لم تجرد شيئا مثل نفسك في صفة بل جردت ذاتها من ذات لا باعتبار صفة لا بأن تقول على الصفة واعلم ان شأن حد التجرد يدقعى ان يكون للدور هو الجرد والذى يظهر في نحو رأيت منك صدقا ذلك فيكون الصديق مجردا والمخاطب مجردا منه وفي نحو رأيت بفلان البحر أنك جردت من البحر حقيقة أخرى وجعلتها الانسان أن كانت الباء للسببية أى بسبب رؤية فلان وان كانت ظرفية فتكون جردت من البحر مجردا آخر جعلته في الانسان ويحتمل أنك جردت الاوصاف الجسمية عن الانسان فاذا قلت سألت بفلان البحر أنك جردت منه اوصافا جسمية وغيره فافكون البحر مجردا عنه لا مجردا كأن البحر كان في ضمنه فلما رأيت اوصاف الانسان غير كونه بحر المبقى الالبهر فكان هو للسؤل (تنبيه) يؤخذ من كلامهم ان في الباء التجردية قولين أحدهما أنها سببية أشار اليه في الكشف حيث قال في قوله تعالى فأسأل به خيرا أى فأسأل بؤالة خيرا كقوله رأيت به أسدا أى رؤيته انتهى وقيل مثله عن أبى البقاء والثاني أنها ظرفية وانتهى كلام الطيبي على الكشف نقه وأن قوله تعالى فأسأل به لاحاجة فيه الى تقدير سؤاله بل هي تجردية غير هذا التفسير وأما من التجردية فكلام الزمخشري يقتضى أنها بيانية حيث قال في قوله تعالى هب لنامن أروا وجناوز باننا قرأنا عين يحتمل أن تكون بيانية كأنه قيل هب لافرة أمين ثم بين القرية بقوله من أروا وجناوزهم من قولهم رأيت منك أسدا أى أنت أسد انتهى وفيه نظران من البيانية عند التلخيص لها أن يتقدم عليها اللين والظاهر أن من التجردية ابتداءية وأظرفية ص (ومنه المبالغة المقبولة الخ) ش اختفوا في المبالغة فنه من لا يرى لحافضا محتججا بأن خير الكلام ما خرج عن الحق وكان على نهج الصدق ولا نها لاتكون الامن ضعيف عجز عن الاختراع

وأغلب الحديث كذبه مع إيهام الصحة وظهور الراد وحيث تكون من المحسنت مطلقا وإنما قلنا مع إيهام الصحة وظهور الراد لان الكذب المحض الذى قصد ترويح ظاهره مع فساد ما نه مستحسن

والبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا لئلا يظن أنه غير متناه في الشدة أو الضعف

(قوله وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا) أي لأن خير الكلام ما خرج عرج الحق وجاء على منتهى الصدق ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حقه كما يشهد قول حسان رضي الله عنه

وأما الشعر بل المرء يرضه \* على المجالس إن كسا وان حقا

فإن أشعر بيت أنت قاله \* بيت يقال إذا أنشدته صدقا

والذي فيه مبالغة لصدق فيه فهو (٣٥٨) ليس من أشعر بيت فهذا قولان مطلقان واختار أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة كما

أشار إليه المصنف (قوله ثم) أنه فسر مطلق المبالغة) أي ولذا أتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغة المألوف بات بالضمير بحيث يقول وهي لئلا يعود على المقبولة (قوله مطلقا) أي سواء كانت مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى لوصف) ضمن يدعى معنى يثبت فساد باللام أي أن يثبت لوصف بالدعوى له لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى أي أنه يبلغ وقوله في الشدة الخ في معنى من أي بلغ ووصل من مراتب الشدة أو الضعف حدا أي طرفا ومكانا مستحيلا أو مستبعدا وكانا مستحيلا أو مستبعدا يقترب من الحال والأمانة المذكورة كلها للشدة ولم يثقل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في التلو أعادة أو عقلا كما في الإغراق وقوله أو مستبعدا أي بأن كان يمكن عقلا وعادة ألا أنه مستبعد

كألفي التبليغ (قوله وأما يدعى ذلك) أي بلوغ الوصف لتلك الزلة دفع توهم أن ذلك الوصف غير متناه في أي غير بالغ فيه النهاية بل هو متوسط أو دون المتوسط وأتى الشارح بذلك لئلا يقال أن قول المصنف لئلا يظن ليس داخلا في أحد المبالغة بل التعريف من بدونه وأنه بيان لله التي تعمله التبليغ على إيجاد المبالغة وبما دفع ما يقال أن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك واختار الصمام في الاطون أن هذا التمثيل من جهة الحدو أنه أخضر بذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا مع التفتة عن قصد دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل أن الدعوى المذكورة أن قصد دفع الظن المذكور كانت مبالغة وإن قصد بذلك بل غفل عن ذلك قصد فلا تكون مبالغة هذا محصل كلامه



وتتخصص في التبليغ والأغراق والتألو لان للدعي الوصف من الشدة أو الضعف إما أن يكون ممكنا في نفسه أو الثاني التألو والأول اما أن يكون ممكنا في المادة أيضا أو الأول التبليغ والثاني الأغراق اما التبليغ فكقول امرئ القيس

ضادى عداء بين نور ونسجة \* درا كا فلم ينضج بماء فيغل

(قوله ونذ كبر الضمير) أى في نفسه (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) أى فكأنه قال مثلا يظن أنه غير متناه في أحد الأمرين والاحمد لم يفرغ وظاهر كلامه انه اذا ذكر متعاطفان بأو يناد الضمير على أحدهما (٣٥٩) مطلقا وهو ما يتقاضاه كلام

كثير ونقل السيوطي في التكت عن ابن هشام ان افراد الضمير في التعاطفين بأو اذا كانت للاجماع كما تقول جاءني يد أو مجروفا كرمته اد مضى الكلام جاءني أحدهما قال كرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد الضمير عليهما ما كان في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فاقه أولى بهما حكمهما حكم الواو في وجوب اللطافة (قوله في التبليغ) هو مأخوذ من قولهم بلغ الفارس اذا مده يده بالئنان ليزداد الفرس في الجري (قوله في الأغراق) مأخوذ من قولهم أغرق الفرس اذا استوى الحسد في جريه (قوله والتألو) مأخوذ من قولهم غلا في الشيء اذا تجاوز الحد فيه (قوله لا بمجرد الاستفراء) أى الخالي عن البليل القلبي وقوله بل بالدليل القطعي أى مع الاستفراء وفي نسخة العقل (قوله وذلك)

بأن كبر الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الأمرين (وتتخصص) للبانة (في التبليغ والأغراق والتألو) لا بمجرد الاستفراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان للدعي ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فغادى) يعني الفرس (عداء) هو للوالة بين الصيدين يصرع أحدهما على الآخر في طلق واحد بيان لملة أصلها وبجاءها وحتمل ان يعبر عنها ان لم تكن بهذه اللفظة ولهذا قصد بأن كانت مع الغفلة عن ذلك لم تسم بالانفة فيكون التعليل للذكور داخلا في الحد ثم أشار الى حصر أقسامها بقوله (وتتخصص) للبانة في الجلة (في التبليغ) أى وفيما يسمى تبليغا أخذنا من قوله بلغ الفارس اذا مده بالئنان ليزداد الفرس في الجري (والأغراق) أى وفيما يسمى بالأغراق أخذنا من أغرق الفرس اذا استوى الحد في جريه (والتألو) أى وفيما يسمى بالتألو أخذنا من غلى في الشيء تجاوز الحد فيه وبتين بتفسير مأخذ التسمي وجه من حيث المسماة بانها تأتي تفسيرا وحصر للبانة في الثلاثة متقرر بالدليل القطعي لا بمجرد الاستفراء وبيان ذلك أن للبانة كما قدم هي ان يدعى أن الوصف منته في الشدة أو الضعف الى النهاية فالدعي وهو انتهائه الى النهاية لا يتخلو اما ان يكون ممكنا عادة ويلمح كونه ممكنا عقلا أو لا يكون ممكنا عقلا ومن المعلوم انه ان لم يكن عقلا لم يكن عادة وانه لا يبرز من عدم امكانه عادة عدم امكانه عقلا ومن ثم تحصر الثاني في قسمين الأول هو الممكن عادة وعقلا هو اللسي التبليغ لان فيه مجرد الزيادة على القدر للتوسط فناسب معناه القوي كما تقدم والثاني وهو ان لا يمكن عادة ويمكن عقلا هو اللسي بالأغراق لانه بلغ فيه الى الحد الاستفراق حيث خرج عن المعتاد فناسب للشي القوي أيضا والثالث وهو ان يستحيل عادة وعقلا هو اللسي بالتألو لتجاوزه حد الاستحالة العادية الى الاستحالة العقلية فناسب معناه القوي أيضا والى هذا التفصيل وأمثلته أشار بقوله (لان للدعي) أى بما انقسمت للبانة الى الأقسام الثلاثة لان للدعي وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (ان كان) هو أى ذلك للدعي (ممكنا عقلا وعادة) وقد علمت ان الامكان العادي يستلزم العقل دون العكس (فهو) أى فدعوى بلوغه ما ذكر (تبليغ) أى يسمى تبليغا كما تقدم وذلك (كقوله) أى امرئ القيس (فغادى) أى والى الفرس (عداء) أى ولا يقال والى مولاة ولاء بين صيدين اذا صرع أحدهما على الآخر في طلق واحد مراع كنع يصرع كيمعن أتى الصيد أو غيره على وجه الارض الوصف والضمير في قوله فيه مفرد لانه عائد لاحد التعاطفين بأو وتتخصص للبانة في التبليغ والأغراق والتألو ووجه الحصر أن للدعي الوصف من الشدة أو الضعف اما ان يكون ممكنا عقلا وعادة أو لا فان كان فيسمى تبليغا كقوله أى امرئ القيس

ضادى عداء بين نور ونسجة \* درا كا فلم ينضج بماء فيغل

أى وبيان ذلك أى اعصار للبانة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقل (قوله لان للدعي) أى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (قوله فتبليغ) أى فدعوى بلوغه ما ذكر كرسى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على القدر للتوسط فناسب معناه القوي المتقدم (قوله كقوله) أى كقول الشاعر وهو امرئ القيس يصف فرسه بأنه لا يهرق وان أكثر التلوى (قوله فغادى عداء) أى والى ذلك الفرس قال والى بين الصيدين اذا جرح أحدهما على الآخر في طلق واحد أى اذا أتى أحدهما على وجه الارض الآخر في شوط واحد من غير ان يتخلله وقفة لراحة وبهوها

وصف هذا الفرس بأنه أدرك نورا وبقرة وحشين في مضمار واحد ولم يهرق وذلك غير متنع عقلا ولا عادة ومثله قول أبي الطيب:

وأصرع أي ألوحش فقيته به \* وأزل عنه مثله حين أركب

وأما الاغراق فقول الآخر:

ونكرم جارنا مادام فينا \* وننبه الكرامة حيث مالا

فانه ادعى ان جاره لا يبل عنه الى جهة الا وهو ينبه الكرامة وهذا متنع عادة وان كان غير متنع عقلا

(قوله بين نور) متعلق ببداى اى الى بين نورو نبتة اى صرع أحدهما أى لقاء على وجه الارض على أثر الآخر في طلق واحدا شوط واحد (قوله درا كا) بكسر الدال (٣٦٠) على وزن كتاب قال سم والظاهر أنه تأ كيد لقوله عدا لان معنى التتابع يفهم من

الولادة خصوصاً اعتبار الكون على الاثر فيها وذكر

بعض شراح ديوان امرى

القيس انه لم يرد للولادة بين

نورو نبتة فقط وانما أراد

التكثير من النماج والثران

والدليل على ذلك قوله

درا كا ولوا در نورا ونبتة

فقط لاستغنى بقوله ضاى

عداء وانما يريد ان للولادة

بين الصيدين أتبع بعضها

بعضاً فيفيد أنه قتل الكثير

في طلق واحد وحينئذ

في هو غير تأ كيد لقوله عدا

تأمل (قوله فلم ينضح) أى

لم يرشح ذلك الفرس القى

عادى بين الصيدين فخرج

ماء أى عرق واعلم أن

نضح ان كان بمعنى رش

كان من باب ضرب وان

كان بمعنى رشح كما هنا كان

من باب قطع (قوله فينسل)

يحتمل انه أراد بالفسل

لأننى غسل العرق ويكون

تأ كيدا لننى العرق

(بين نور) يبنى المذكور من بقر الوحش (ونبتة) يبنى الاثنى منها (درا كا) أى متتابعاً (فلم ينضح) أى (فينسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يهرق فلم ينسل ادعى أن فرسه أدرك نورا ونبتة فى مضمار واحد ولم يهرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان يمكن عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا \* وننبه) من الأتباع أى يرسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) أى سار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا ذكر يمكن عادة ممكن عقلا

والطلق الفرس سبق واحداً لم يتخله وقفه اراحة (بين نور) متعلق ببداى اى الى بين نور وهو المذكور من بقر الوحش (ونبتة) وهى الاثنى منه (درا كا) بكسر الدال على وزن كتاب وهو لحاق الفرس الصيد وأتبع بسنه بسنه فى القتل وهو من أدركه اذ الحق وأدرك هذا بهذا أنبهاه وينبى أن يحمل هنا على معنى أن للولادة بين الصيدين أتبع بعضها بعضاً فيفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولئلا يكون تأ كيدا لقوله عدا (و) من وصف ذلك الفرس الذى تابع بين الصيدين أو تابع بين الموالاة فى طلق واحد أنه (لم ينضح) أى لم يرشح (يرشح) ماء أى عرق (فينسل) مجزوم معطوف على لم ينضح أى لم يهرق ولم ينسل والفسل للننى يحتمل أن يراد به غسل العرق ويكون تأ كيدا لننى العرق ويحتمل أن يراد بالفسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج الى الفسل بالماء فمضمون هذا الكلام أن فرسه أدرك نورا ونبتة أو أثورا ونماجا على الاحتمالين في مضمار واحد وهذه الدعوى أضعف ادعاء باوغ الفرس فى القوة والسبق الى هذه الحالة ممكنة عادة وعقلا وان كان وجوده فى الفرس فى غاية الندور ومن ثم كانت مبالغة وتسمى أو دعوها تاييلينا كما تقدم (وان كان) للدعى (ممكن عقلا لا عادة) فهو أى فدعوى باوغه الى حيث يستحيل بالعادة وانما قيل له الامكان العقلى (اغراق) أى يسمى اغراقاً لما تقدم وذلك (كقوله ونكرم جارنا مادام) مقبياً (فيها) أى معنا وفى مكاننا (وننبه) ان يرسلنا وسكن مع غيرنا (الكرامة) وأتباع الكرامة للجار ارسالها اليه وبها فى أثره وابلانها باه (حيث مالا) أى حيث صار ووصل فمضمون هذا البيت أنهم يكرمون الجار فى مقامه ليهيم

ومض الفرس بأنه أدرك نورا وبقرة وحشين في مضمار واحد ولم يهرق والعداء بالكسر والولادة بين الصيدين بصرع أحدهما فى أثر الآخر فى نظر لان هذا اخبار بالواقع بغير مبالغة وان كان ممكن عقلا لا عادة سمي اغراقاً كقوله

ونكرم جارنا مادام فينا \* وننبه الكرامة حيث مالا

(وما) ويحتمل انه أراد به الفسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج الى الفسل بالماء القراح (قوله ادعى أن فرسه أدرك نورا ونبتة) أى أو أثورا ونماجا على الاحتمالين السابقين فى قوله درا كا (قوله فى مضمار) أى فى شوط (قوله وهذا) أى ما لاداء ممكن عقلا وعادة أى وان كان وجود تلك الحالة فى الفرس فى غاية الندور وعادة (قوله وان كان) أى للدعى وهو باوغ الوصف الى النهاية شدة أو ضحفا (قوله فاغراق) أى فدعوى باوغه الى حيث يستحيل بالعادة تسمى اغراقاً لان الوصف بلغ الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه انحرى للتقدم (قوله كقوله) أى الشاعر وهو عمرو بن الأبيهم التتلي (قوله مادام فينا) أى مادام مقبياً فينا أى معنا وفى مكاننا (قوله حيث مالا) أى حيث رسلنا وسكن مع غيرنا وأتباع الكرامة له ارسالها اليه وبها فى أثره فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار

وهما مقبولان وأما التلوي فمقبول أبي نواس:

وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافك النطف التي لم تخلق

في حالة كونه مقبلا عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم فالوصف للبالغ فيه كرههم ولاشك أن كرام الجبار في حالة كونه مع الغير وارتحالهم عنهم حال عادة حتى انه يكاد أن يلتحق بالخال عقلا في هذا الزمان لان طبع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير الكفاة واعلم أن هذا البيت إنما يصلح مثلا لا لإغراق اذا حمل قوله وتبته الكرامة حيث مال على أن الراد ارسال الاحسان اليه البافع لحاجته وحاجة عياله بدار تحاله عنهم وكونه مع الغير وأما ان حمل على أن الراد اعطاء الجار الراد عند ارتحالهم وسفره الى أي جهة فلا يصلح مثلا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا شائع عند الاستخياء وأصحاب للرؤى (قوله وهما مقبولان) أي لعدم ظهور الكذب فيهما اللوجب لرد واعلم أن ما ذكره من القبول والردود انما هو بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر للبيان فلكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات بالنظر للوادوالأمثلة (٣٦١) فقولته تعالى يكاد زبنا يعني

مجاز مرئى من كثرة غناه ونوره وقوله عقدت سنابكها البيت مجاز عن كثرة القبار فوق رؤس المياد وقوله يخيّل لي البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله) أي وان لم يكن يمكنه عقلا ولا عادة) هذا نفى القسم الاول أعني قوله وان كان يمكنه عقلا عادة وترك نفى القسم الثاني أعني قوله وان كان يمكنه عقلا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ يمكنه عادة ممثنا عقلا كما أشار له الشارح بقوله لا امتناع الخ فهو علة لحدوث أي وترك نفى القسم الثاني لا امتناع الخ أو انه علة لاقصاره في تفسير والا على ما ذكره فيه (قوله

(وهما) أي التبليغ والاعراق (مقبولان والا) أي وان لم يكن يمكنه عقلا ولا عادة لا امتناع أن يكون يمكنه عادة ممثنا عقلا لا كل يمكن عادة ممثنا عقلا ولا يمكنه عقلا ولا يمكنه عقلا (فقلو) كقولته وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافك النطف التي لم تخلق) فان خوف النطفة الغير المخلوقة تمنع عقلا عادة وفي كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم ولاشك أن كرام الجبار تقدم جواره في حال كونه مع الغير حال عادة حتى انه يكاد أن يلتحق بالخال عقلا في هذا الزمان لان طبع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير الكفاة وهذا المثال انما يصح كاذر كذا فصل الكلام على أن الراد اعطاء الجار الاحسان بدمج جواره ولو بعد الانفصال والكون مع الغير وادامة ذلك أبدا وأما ان حمل على أن الراد اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك في بعض الاوقات من الاكار ووذوي الروايت (وهما) أي التبليغ والاعراق (مقبولان) معاني الاطلاق لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما اللوجب لظهور الفساد والكذب (والا) أي وان لم يكن الدعي ممثنا عقلا ولا يمكنه عقلا ولا يمكنه عقلا اذ لا يتصور أن يكون شئ يمكنه عادة ممثنا عقلا ضرورة ان للممكن عادة ممثنا عقلا ولا يمكنه عقلا ولا يمكنه عقلا أي ليس كل يمكن عقلا يمكنه عادة لان دائرة العقل اوسع من المادة (ف) هو أي فادعا بلوغ شئ الى تلك المنزلة وهو أن يكون شئ غير ممكن عقلا لا يمكنه عقلا لا يمكنه عقلا (قلو) أي يسمى بالقول لما تقدم وذلك (كقوله) أي أبي نواس (وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت في قلوبهم الرعب ببطشك وهيبتك (حتى انه) أي حتى ان الأمر والشأن هو هذا وهو قوله (لتخافك النطف) جمع نطفة وهي الماء المخلوق منه الانسان (التي لم تخلق) أي النطف التي لم تخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق فان كون جاره لا يميل الى جهة الانبيته كرامته مستحيل عادة ممثنا عقلا كذا قيل وفي نظر الامكان حمل ذلك على تزويده بما يصاحبه في كل جهة يميل اليها كما هي عادة الكرام وهذا البيت أنشده عبد اللطيف البغدادي ونسبهم ضيفا ونوعا الى عمرو بن الاهم وهما أي التبايع والاعراق مقبولان قوله (والا) أي وان لم يكن الغير للدعي من شدة الوصف أو ضعفه ممثنا عقلا بالمادة تسمى غلوا كقوله أبي نواس: وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافك النطف التي لم تخلق

(٦٤ - ٤) شرح التلخيص - رابع) اذ كل يمكن عادة ممثنا عقلا) أي لان الامكان العادي أن يكون الامكان يحكم الوقوع في كثير الاوقات أودا (قوله ولا ينيكس) أي عكسا فليقلل كل يمكن عقلا ممثنا عادة لان دائرة العقل اوسع من المادة (قوله أي) أي فهو غلوا أي أن ادعاء بلوغ الشئ الى كونه غير ممكن عقلا عادة يسمى بالتلوي لنجوا من حد الاستحالة للمادة الى الاستحالة العقلية فاسبب معناه التلوي للتقدم (قوله) كقوله أي الشاعر وهو أبو نواس وهو الحسن بن هاني لقب بأبي نواس لانه كان له عذبان تنورسان أي تحركان على عقبه وهذا البيت من قصيدته في مدح هارون الرشيد بأنه أخاف السكفار جميعا من وجدهم ومن لم يوجد وأما مثل هذا البيت ولم يكف بأثرة الاقسام الآية لانه مثال الباطلة للردودة حيث لم يدخل عليها ما يقر بها الى الصحة ولم تتضمن تخيلا حسنا يمكن أن يدعى الشاعر انه لتخافك النطف التي لم تخلق فمخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتمضمّن تخيلا حسنا اه أطول (قوله) وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت في قلوبهم الخوف والرعب ببطشك وهيبتك (قوله حتى انه) بكسر هـ ان لدخول الامم خبره وحيدت فهي ابتدائية (قوله النطف)

واللقبول منه أصناف أربعة ما يدخل عليه ما يقرب به إلى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار وفي قول الشاعر يصف فرسا  
ويكاد يخرج سرعته ظه \* لو كان يرغب في فراق رفيق

جميع لفظة وهي الما الذي يتخلق منه الإنسان وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الإنسان وبدأ لم يخلق هي نفسها أي لم توجد فقد بالغ في أخافته أهل الشرك حيث صيره تخافه النطف التي لم توجد ومعلوم أن خوف النطف محال لأن شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود الموصوف بدمها فضلا عن خوف المعدم فهذه المبالة

(٣٦٣)

(والقبول منه) أي من التلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقرب به إلى الصحة نحو) لفظة (يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار

هي نفسها أي لم توجد فقد بالغ في أخافته أهل الشرك حتى صيره تخافه النطف التي لم توجد أصلا أو لم يوجد أنساها بسوء معلوم أن خوف النطف محال لأن شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود فهو فضلا عن خوف المعلوم فهذه المبالة غلو فنه الرود مثل هذا التل ل لعدم اشتباهه على شيء مما يأتي من وجبات القبول ومنه القبول (والقبول منه) أي من ذلك التلو (أصناف منها) أي من تلك الأصناف (ما) أي صنف (أدخل عليه) أي ما تشتمل التلوفيه على (ما) أي لفظ (يقرب به) أي يقرب ما وقع فيه التلو (إلى الصحة) لأن في ذلك القفط عدم التصريح بوقوع ذلك المحال وذلك (نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار) فإن إضافة الزيت إضافة كإضافة المصباح محال فلو قيل في غير القرآن مثلاً يضيء هذا الزيت بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالة ومعنى قرب المحال من الوقوع نوه وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم للتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فلفظ كاد لادل على القرب والتقرب قريب من الصحة لما ذكر أن المحال قد يقرب به الوهم لأسباب جاءت المبالة مقبولة في الغلو فإن قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه للتفادي كإدالي ما يقرب به وذلك يؤدي إلى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما سبق ما ذكر صاريه محال وعلى تسليمه فيجمل كأنه أمر ضروري في بعض الصور لا ذكر من توفر أسباب نوهه ونقما فقيس على بعض الصور غيره لأن الباب المبالة يتسمح فيه فلا يطلب به حيث عد قريبا بالضرورة مقرب آخر تأمله قبل وينبغي للمثل بالأب أن يقول بدل قوله يقرب به إلى الصحة لا يظهر معه الامتناع تأد بانوه كذلك ثم إن ما ذكر من كون إضافة الزيت محالا عقلا غير ظاهر لصحة أصناف كل جسم بما تصف به الآخر اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول المبالة أو يراد بالزيت الزيت بقيد كونه غير مضيء كما هو المشاهد في كل ذلك تجعل باعتبار إطلاقهم التفصيل لأن الظاهر منه الاستحالة الحقيقية المترتبة على الإطلاق والافا كرام الجار نالها أبدا باعتبار عقول العامة محال وكذا

ثم أخذ الصنفين بين القبول من هذه الأقسام فالقبول الأولان وهما التبليغ والاغراق مقبولان فهما من البديع (و) الثالث وهو التلو (القبول منه أصناف منها ما أدخل عليه ما يقرب به إلى الصحة نحو) لفظ يكاد في قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار) ولقد أن قول المستحيل كيف يقرب من الصحة بكاد أو غيرها وكقول الشاعر وقيل هو ابن حميد الصقل  
ويكاد يخرج سرعته ظه \* لو كان يرغب في فراق رفيق

غلو مردود لعدم اشتباهه على شيء من وجبات القبول الآتية (قوله) متما ما أدخل عليه ما يقرب به إلى الصحة) أي من تلك الأصناف منبف أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الذي وقع فيه التلو إلى الصحة أي إلى إمكان وقوعه (قوله نحو لفظة يكاد) أي لفظة أو ولولا وحرف التشبيه (قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار) المبالغ فيه إضافة الزيت كإضافة المصباح من غير نار ولا شك أن إضافة الزيت إضافة كإضافة المصباح بلا نار محال عقلا وعدة فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء كإضافة المصباح بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالة لأن المعنى يقرب زيتها من الاندانة والمحال أنه لم تمسه نار ومعنى قريب المحال من الوقوع نوه وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم للتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قبل أن المصنف المثل بالآية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الاعتدال بدل قوله ما يقرب به إلى الصحة تأد بالاصح كلام الله لا زعم عليه فكيف يقال فيه ما يقرب به إلى الصحة ثم إن ما ذكر من كون إضافة الزيت كإضافة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر لصحة أصناف كل جسم بما تصف به الآخر ولصاحبة قدرة المولى لذلك اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل

وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم للتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قبل أن المصنف المثل بالآية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الاعتدال بدل قوله ما يقرب به إلى الصحة تأد بالاصح كلام الله لا زعم عليه فكيف يقال فيه ما يقرب به إلى الصحة ثم إن ما ذكر من كون إضافة الزيت كإضافة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر لصحة أصناف كل جسم بما تصف به الآخر ولصاحبة قدرة المولى لذلك اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل

والثاني ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقول أبي الطيب: عفت سنا بكها عليها غيرها \* لو تفتى عنقا عليه لامكنا

(قوله ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل) أي ومن أصناف القبول الصنف الذي تضمن نوعا حسنا من تخييل الصحة وهو إما لكونه ما اشتمل على القبول يسبق إلى الهم مكانه لشهودي، يقال الهم فيه فيقادر محته كما يذاق من اللذات وقيد الصنف بقوله حسنا إشارة إلى أن تخييل الصحة لا يكتفي وحده إذ لا يغلو عنه محال حتى أخافة التطف فيها تقدم وإنما للتعبر ما يحسن لصحة مخالطة الهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للهم بأذى التفات كما في أخافة التطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اهـ يقتوى (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب التني (قوله سنا بكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشاعر أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله غيرها) مفعول عفت وقوله بكسر العين أي وسكون التاء للثلاثة وقس الباء للثلاثة من تحت وتام البيت كما يأتي \* لو تفتى عنقا عليه لامكنا \* أي لو يذ لك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثر لا يمكن ذلك العثر أي السبر ادعى أن التعبر للرفع من سنا بك الخيل فدا جمعت فوقه وسما كما كما متناكفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد وهذا متنع عقلا ومادة لكنه تخيل للهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرته وكونه كالارض التي في الهواء محته فلا يحمله حتى يلتفت إلى القواعد فصار موقولا ولقاتل أن يقول ان الاستحالة هنا (٣٦٣) انما هي عادية لانه كان مشي الخيل وعنتها في الهواء والريح

فضلا عما إذا وجد جسم آخر معه كالتيار وأجيب بما تقدم من أن للراد بالاستحالة العقلية

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عفت سنا بكها) أي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها (عثرها) بكسر العين أي غيرها ومن لطائف العلامة في شرح الفتح العثر للتيار ولا تفتح فيه العين واللفظ من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بنته في سوق بنياد وكان بعض عدول دار القضاء حاضر فصرطت البنت فقال البغال عن ماهود أنهم بلحية العدل بكسر العين يعني أحد شقي الرقر فقال بعض الظرفاء على الفور اتفتح العين فأن المولى حاضر ومن هذا القليل ما وقع في في قصيدة

بقي ذكره غير مكرم كاهو في العرف والشهود (ومنها) أي ومن الأصناف القبولية من القبول (ما) أي الصنف الذي (تضمن نوعا حسنا من التخييل) أي تخييل الصحة لكونه ما اشتمل على القبول يسبق إلى الهم مكانه لشهودي، يقال الهم فيه فيقادر محته كما يذاق من اللذات وقيد بقوله حسنا إشارة إلى أن تخييل الصحة لا يكتفي وحده إذ لا يغلو عنه محال حتى أخافة التطف فيها تقدم وإنما للتعبر ما يحسن لصحة مخالطة الهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه حتى للهم بأذى التفات كما في أخافة التطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه ثم مثل لما تضمن النوع الحسن من التخييل فقال (كقوله) أي قول التني (عفت سنا بكها) أي حوافر الخيول الجياد (عليها) أي فوق رؤسها (عثرها) مفعول عفت أي أثارت سنا بك الخيل مشرا بكسر العين وسكون التاء للثلاثة وتفتح

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله يعني أبي الطيب: عفت سنا بكها عليها غيرها \* لو تفتى عنقا عليه لا مكنا

التمهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ عثر لتلا يرمع يرمع اللفظ عن وضعه وهو للراد لان قصده ضبط السكامة ويحتمل أن للراد لما في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس أحدهما أقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا (قوله وألفظ من ذلك) أي بما ذكره العلامة (قوله البغاليين) أي الذين يسوقون البغال (قوله فصرطت البنت) أي أخرجت ربحا من جوفها بصوت (قوله فقال البغال) أي على مادة أمثله عند فعل البنت ذلك (قوله بلحية العدل) أي ما ملت بقع في لحية العدل لاني وجه السائق وفيه تنبيه العدل برجل ذي لحية على طريق الكسبية (قوله يعني) أي بلحية العدل (قوله الرقر) أي الخيل بكسر أولها (قوله الظرفاء) أي الخذاق (قوله اتفتح البع فأن المولى حاضر) هنا الكلام يحتمل معنيين فيحتمل اتفتح عينك ترى المولى أي من هو أولى وأحق أن يقع ذلك في لحية وهو الشاهد حاضرا ويحتمل اتفتح عين لفظ العدل تنصيب الفطرة مسمى هذا اللفظ فانه حاضر فأن كان للتي للراد منها خفيا كان توريته وان كان للتيان ليس أحد ما خفيا عن الآخر كان توجيهها وهو أقرب هنا للصلاحيه كل من المعنيين فهذه الحكاية محتملة للتورية والتوجيه كما أن ما ذكره العلامة كذلك لأن هذه الحكاية الأنطفا ذكره العلامة لما فيها من التفتن القريب والمجوز بوجه لطيف (قوله ومن هذا القبيل) أي احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين (قوله ما وقع في في قصيدة) أي في مدح ملك وهو السلطان أبو الحسن محمد كرت وقد كرمها في أول الطول سبعا

أيان (قوله علا) أي ارتفع وقوله بدعوه الوري أي الحق وقوله ملكا أي سلطانا (قوله وريثا فتحو اعينا غدا ملكا) أي فقوله فتحو اعينا  
 يعتمد فتحو اعين لفظ ملك أي (٣٣٦) وسطه فدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل أن يراد فتحو اعينهم فيكون نظروه

فوجوده قد تبدل وصار  
 ملكا فينتجه فيه التوجيه  
 أو التورية على ما تقدم  
 والريث مصدر راث إذا أبطأ  
 يستعمل كثيرا بمعنى الزمان  
 لا سيما البلاء بالزمان  
 ويضاف للجدل نائبا عن  
 الزمان فيقال جاس ريث  
 أنا ذلك بكمثني أي اجلس  
 زمانا مدله ما أملك فيه  
 كمتين والتقدير ههنا غدا  
 ملكا في الزمان التي مقداره  
 ما يتحتم فيه العين كذا  
 قال اليرمقي وهو راجع  
 لقول بعضهم أن ريثا بمعنى  
 حينها (قوله وما يناسب هذا  
 القام) أي من جهة أن ضم  
 العين فيه إشارة إلى غنى  
 وإن كانت الإشارة بغير  
 اللفظ وليس فيه تورية  
 ولا توجيه ولذا قال وما  
 يناسب ولم يقل ومنه (قوله  
 على لهجتهم) أي لهتهم  
 وكلامهم أي من قوم الغالب  
 عليهم أنهم يملكون لهجتهم  
 وكلامهم بالضم نحو الفتح  
 (قوله فقلت لن هو) أي من  
 هو (قوله فقال) أي ذلك  
 الذي بالكتاب مولانا عمر  
 بفتح العين وهو يعني عمر  
 بنهما (قوله فطر لي) أي  
 فطر ذلك القائل لي وقوله  
 كالشعر أي الطالب لمرفة  
 سبب شعركم لأنه غنى عليه  
 (قوله المستند لطريق

علا فأصبح يدعوه الوري ملكا \* وريثا فتحو اعينا غدا ملكا  
 وما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي عن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتححة أناني بكتاب  
 فقلت لن هو فقال مولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر لي كلاما فرفع عن سبب ضحكهم  
 للمستند لطريق الصواب فرمزت إليه بنض الجفن وضم العين فظنن للقصود واستنظر ذلك  
 الحاضرون (لوتبني) أي تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أي على ذلك الشعر (لأمكننا)  
 الأيام الثلاثة وهو الثياب من الأرض وأكثر ثائره حتى انعقد أي تضام وراكم فوق رؤسها ثم وصف  
 الثياب بما فيه غلو فقال من وصف ذلك الثياب أنه (لوتبني عنقا) أي لو يرتد تلك الجياد عنقا أي سيرا  
 مسرعا (عليه لامكننا) ذلك العنق وإرادة الخيل السير عبارة عن إرادتها لها والخطب فيه سهل  
 فلا شك أن إمكان مشي الخيل على الثياب في الهواء وهو مدعى الشاعر محال لضعف مقاومته ثقل  
 الخيل بل مشي المرأة عليه غير ممكن لو نه ولكن يحيل إلى الإهم تخيلا لاحتسان من ادعاء أكثره وكونه  
 كالجبال في الهواء محتمة فلا يحيله حتى يلتفت إلى القواعد فصار مقبولا بخلاف أخافة النطق فيا تقدم  
 ولقائل أن يقول إنما هنا أيضا الاستحالة المادية لا مكان مشي الخيل وعنقها في الهواء والرجح فضلا  
 عما إذا وجد جسم آخر معه وإن أراد الاستحالة العامة أو للقيدة بنى الإمكان كان فيه من التحمل  
 ما تقدم تأمل وهنا في الشعر لطيفة أشار إليها بعضهم وهو الشارح العلامة في شرح الفتح وذلك أنه  
 لما فسر أشار إلى ضبط بنوع لطيف متضمن للإيهام أو التوجيه فقال الشعر الثياب لا تفتح فيه العين  
 فمد ففتح العين يحتمل أن يراد به عدم فتح عين الشعر أي أوله فيكون إشارة إلى ضبطه ويحتمل أن يراد  
 بعدم فتح العين للعلامة في نفس الثياب والمراد للمنى الأول فان قلنا أنه أبعد المعنيين كان في كلامه إيهام  
 وتورية ولا فتوجيه ولكن التوجيه يمدد قصد الضبط بالقرينة لأن يجوز تعيين القرينة في  
 التوجيه وقد ذكرت هنا أيضا قصيدة تشتمل على هذه النكتة من فتح العين لإرادة معنى فيكون تورية  
 أو مساو فيكون توجيها لمناسبتها وهي لطيفة بإذ كره العلامة لما بينا من التفتن الثياب والمجرب يوجه  
 لطيف لما يستحق بهوى القائل وذلك أن بعض النبالين أعنى السائقين للبعال كان يسوق بلفة يسوق  
 بندق وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا بالسوق فضرطت البلفة أي تنفست بصوت فقال البغال  
 على عادة أمثاله عند فعل البلفة ذلك تنزيها لنفسه عن أن تقاربه بذلك الفعل بلحية العدل بكسر العين  
 أي ما فلت يقع بلحية العدل لافي وجه السائق والعدل بالكسر شق الوفرة أي الخيل فقال بعض الخدائق  
 الظرفاء على العور للبعال افتح العين فان للولي حاضر وقد أغرب هذا القائل في نقطته لما فيه إيهام  
 أو توجيه مع المجعول بلفظ وخفاء لأن قوله افتح العين يحتمل افتتح عينك ترى للولي أي من هو الولي  
 وأحق أن يقع ذلك في لحيت وهو العدل أي الشاهد ويحتمل افتتح عين لفظ العدل لتعيب صاحب  
 ما ذكرت فان كان للمنى الإراد خفيا فإيهام الافتوجيه وهو أقرب في هذا للثال لصلاحيته ما معا ومن  
 هذا للمنى أيضا أعنى ما فيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين ما وقع للشارح في قصيدته له وهو قوله  
 في مدح ملك من الملوك:

علا فأصبح يدعوه الوري ملكا \* وريثا فتحو اعينا غدا ملكا  
 وفي جميع هذه الأمثلة وكونها من المستحيل عقلا فنظر إذا العقل لا يمنع أن ينفى الزيت وأن يخرج

الصواب أي الطالب لطريق الصواب الذي ينفي عنه سبب ضحكهم وهو ما لم أن في السبب بعد ادراكه فأشاره للشارح بضم  
 عينه حسا ففهم ذلك القائل أن سبب ضحكهم فتحه لعين عمر وأنه ينبغي لضم عينه (قوله وضم العين) تفسير الما قبله (قوله فظنن للقصود)  
 أي وهو ضم عين عمر (قوله واستنظر ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بظرافة الشعر أي حذقه وفهم للشارح (قوله هو نوع من السير)

وقد جمع القاضي الأرباني بينهما في قوله يصف الليل الطول:

يُخِيلُ لِي أَنْ سَمِرَ الشَّهْبِ فِي الْحَمَى \* وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِ الْيَمِينِ أَجْفَانِي

أى وهو السمر السرى (قوله هذا) أى مضى الخيل على القبار (قوله لكته تخييل حسن) أى نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالارض التي في الهواء (قوله وقد اجتمعا) أى السبيان للرجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب للصحة وتضمن النوع الحسن من التخيل وإذا اجتمع السبيان للذكور ان في الفاوا زاد قبوله (قوله ما يقرب به الى الصحة) أى كلف تخيل (قوله في قوله) أى الشاعر وهو القاضي الأرباني بفتح الراء مشددة بعد حرف مفتوحة نسبة لأرجبان بلدة من بلاد فارس (قوله (٣٦٥) يخيل لي) أى يورق في خيالي وفيه من طول الليل وكثرة سهرى فيه ان

الشهب وهي النجوم سمرت أى أحكمت بالمسير في السبي أى ظلمة الليل (قوله وشدت) أى ويخيل لي مع ذلك أن شدت أير بطت أجفاني بأهدابي حال كونها مائلة اليمين أى الى الشهب أى ويخيل لي أن أجفاني مربوطة في الشهب بأهدابي ادعى الشاعر أن طول الليل وصل لحالته أن الشهب دأبها وبأن كثره سهره في وصلت لحالته أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشهب ومن العلوم أن احكام الشهب بالمسير في السبي وشدت أجفانه بأهداب عينه محال لكن قد تضمن ذلك القول تخيلا حسنا اذ يسبق الى الوهم محتمة جهة أن هذا المحسوس تقع المقابلة فيه وذلك أن النجوم لما بدت

أى الله قد ادعى تراكم القبار للرفع من سنا بك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أراضها يسرها عليه وهذا يمنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن من التخيل الحسن (في قوله) يخيل لي أن سمر الشهب في الحمى \* وشدت بأهدابي اليمين أجفاني قوله فتحوا عيننا يحتمل أن يراد فتحوا عين لفظ ملكا أى وسطه فندا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل أن يراد فتحوا أعينهم فيه ونظروا اليه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا فنتجته فيه التوجيه أو التورق على ما تقدم والربث مصدر راث اذا بطل يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لا شمار الباطن بالزمان ويصاف لا يحل تابعا من الزمان فيقال اجلس ريث أنا كذلك بكلمتين أى اجلس زمانا مقدار ما لك فيه قيل ودخل ما فيه تنكفه عن الاضافة الى الجمل وفيه نظر والتقدير هنا أنه غدا ملكا في الزمان الذي مقدار ما يفتحون فيه العين وما يناسب ما ذكره لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى شئ ولو لم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه نور بقولنا توجيه ما ذكره الشاعر عن بعض أصحابه وهو أنه انما يكتب فقال له أعني الشاعر الخ هو فقال ذلك الآتي وهو من قوم عياون في هجبتهم وكلامهم بالضم نحو الفتح هو يبنى الكتاب بلوا تاعمر بفتح العين يبنى عمر بضمها وله أراء بغير الفاروق كسبه كتابا الى سائله فما قال ذلك ضحك الحاضرون فنظر القائل الى سائله كالعريف بوجه سبب ضحكهم الا أنه خفي عنه كالمرشد لطريق الصواب أى كالطالب لما ينشئ عنه سبب ضحكهم ومعلوم أن نقى السبب بعد ادراكه فاشارة السائل بضم عينه حاسفهم الناظر أن سبب الضحك فتحة لعين عمر وأنه يبنى له صم عينه فاستظرف ذلك الحاضرون أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم للشاره ولما ذكر أن من أسباب قبول الملو وجود لفظ يقرب من الصحة وكذا وجود تخييل يستحسن على ما وضحنا ذلك ومن العلوم أن اجتماع السبين آخرى في القبول أى في مثال اجتماعهما فيقال (وقد اجتمعا) أى اجتمع السبيان للرجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب للصحة وتضمنه تخيلا حسنا (في قوله يخيل لي) أى يورق في خيالي وهو (أن سمر الشهب) أى أنه أحكمت الشهب وهي النجوم بالمسير (في السبي) أى في ظلمة الليل (و) يخيل مع ذلك أن أى أنه (شدت بأهدابي اليمين أجفاني) أى شدت أجفاني

الفارس عن ظله وأن تغدو سوافر الخيل غبارا ويشكك حتى يمكن السير عليه ولا استراحة في انقضاء القبار وقد اجتمعا في قوله أى قول الأرباني يصف الليل الطول:

يُخِيلُ لِي أَنْ سَمِرَ الشَّهْبِ فِي الْحَمَى \* وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِ الْيَمِينِ أَجْفَانِي

من جانب الثالثة ولم ينظر غيرها صارت النجوم كالنار للصرع به بساط أسود فيسبق الى الوهم من تخييل الشهاب قبل الالتفات الى دليل استحاله شأن النجوم بالمسير في الظلمة مع ذلك والمادعى أنه ملازم للسهر وأنه لا يفرغ من رؤى النجوم في الظلمة فصار عينه كالسها لا تطرف نزات أهدابها مع الأجفان بمنزلة جبل مع شئ شبه بجماع التعلق وعدم التزلزل فيسبق الى الوهم من تخييل الشهاب بما ذكره صحة ذلك أيضا ولما تضمن القول الوجود في البت هذا التخيل الذي قريب الخيال من الصحة كان ذلك القول مقبولا ولا زاد ذلك قبولنا لصرحه بأن ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخيل الحد والمها منزلة لقر بهن الصحة لكون ذلك في الغالب ناشئا عن تخييل الأسباب والحال أن التخيل هو جود في نفسه ونظ يخيل لي يقرب من الصحة فقد اجتمع في القول في هذا البيت السبيان والوجبان لقبوله

والثالث ما أخرج مخرج المزل والحلاعة كقول الآخر أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب  
(قوله محكمة للمسامير) أي في ظلم الليل وهذا حال الظلمة عرض والنجوم أجرام ولكن للتكلم لما رأى أجراما أيضا كالجواهر مسمرة  
في جرم أسود كسطا تخيل الوهم (٣٦٦) أن النجوم في الظلمة كذلك قبل الانكشاف الى استحالة ذلك (قوله قد شدت بأهدابها

أي يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأنا أجبان عيني قد شدت بأهدابها  
الى الشهب أطول ذلك الليل وظاية سهري فيه وهذا تخيل حسن وله ظ يتخيل زيده حسنا (ومنها  
ما أخرج مخرج المزل والحلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

بأهدابها الى تلك الشهب فمضمون ما بعد قوله يتخيل لي وهو أحكام الشهب بالمسامير في الدجى وشدة  
الاجفان بأهداب العين محال ولكن تضمن تخيلا حسنا اذ سبق الى الوهم محته من جهة أن مثل  
هذا المحسوس تم المناظرة فيه كاقدم في وجهه شبه الخيالي وذلك أن النجوم بدت في جانب الظلمة  
ولم يظهر حقيقة كنهه غير ما صارت النجوم كالنار للرمع به بساط أسود فيسبق الى الوهم من تخيل  
الشابة قبل الانكشاف الى دليل استحالة شد النجوم بالمسامير في الظلمة محته ذلك وما ادعى أنه  
لازم السر وأنه لا يفتر عن رؤية النجوم في الظلمة فاصارت عينه كأنها لا تطرف فزلت أهدابهم  
الاجفان بمنزلة حيل مع شيء شديد في التعلق وعدم التزلزل خيل الوهم من الشابة لما ذكر محته ذلك  
أيضا ولا تضمن هذا التخيل الذي قرب هذا الحال من الصحة قبل التعلق للوجود في البيت وزاد  
ذلك قبولا تسريجه بأن ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخيّل الحال وانما بمنزلة قرب  
من الصحة تكون ذلك غالبا ناشئا عن تخيل الأسباب التي تخيل موجود في نفسه وله تخيل يقرب  
من الصحة فاجتمع البيان فان قلت ما ضابط وجود التخيل الحسن قلت المحكم في ذلك التوق  
وزاد بيان في كل جزئية بما يناسب كما أشرنا اليه في التالين قال قلت ادجى التي هي الظلمة ان كانت  
من قبيل الجرم فتسمير النجوم في أجرام لا يستحيل وكذا شد الأهداب الى النجوم يمكن بالما تهالفت  
النجوم كاهي يستحيل تسميرها بالمسامير الموهودة وهي المتحدث عنها في الجرم الكفيف فضلا عن  
اللطيف الذي معه ما يشبه المشاشة هذا اذا قلنا انها جرم كاهو معنى السؤال وأما قلنا انها عرض  
فلا إشكال وهو المنصوص عن الحكماء اخفى عندهم عدم الفود وكذا شد الأهداب كاهي الى النجوم  
كاهي مستحيل ضرورة فان قيل هذا رجوع لقول المامة أو حمل الاستحالة على وجود قيد مفيد  
وجودها وعند انتفائه ثبت الامكان قلنا انحدث عن الاشياء انما هو على حسب معناها للمهود  
وامداد ذلك للمنى فلا استحالة متقررة واجازة هذا الامر بالحمل على غير المعتاد خروج عما يفهم من  
الحطاب ومثل هذا يقال في اضافة الازم للشيء على التبرار فيا تدم وفي الكلام بعد لا يخفى فتأمل  
(ومنها) أي من أصناف التناول قبول (ما) أي صنف (خرج مخرج المزل) أي خرج على سبيل المزل  
وهو الاثبات بما يكون لتضاحك (والحلاعة) وهي عدم اللبالة بما يؤتى من منكر أو غيره والاثبات بما يراد  
من غير رعاية لفساده وأجمعت وذلك (كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

فان لفظه يتخيل لي قرب الى الصحة وفيه نظر لانها محتملة صحيحة لان قوله يتخيل لي يمكن بأن يكون خيالا  
قاسما وفيه تخيل بليغ وهو تسمير الشهب في الدجى ومنها ما أخرج مخرج المزل والحلاعة كقوله  
أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

الخ) أي وشدة الاجفان  
بأهدابها في النجوم  
مستحيل لكن لما رأى  
للتكلم أجراما معلقة بأحبال  
في أجرام تخيل الوهم أن  
الاجفان مع الأهداب  
كذلك (قوله حسن) أي  
يعرك حسنة التدوير (قوله  
ومنها) أي من أصناف التناول  
للقول (قوله ما أخرج  
مخرج المزل) أي الصنف  
الذي أخرج على سبيل  
المزل وهو الكلام الذي  
لا يراد به الا العاطية  
والضحك وليس فيه  
غرض صحيح ولما الحلاعة  
فهي علم اللبالة بما يقوله  
القاتل ادم التاليع الذي يمتعه  
من غير الصدق (قوله أسكر  
بالامس ان عزمت على  
الشرب) هذا مبالغة في  
شفقه بالشرب فادعى أن  
شفقه بالشرب وصل لحالة  
هي أنه يسكر بالامس عند  
عزيمه على الشرب غدا  
ولاشك أن سكره بالامس  
عند عزيمه على الشرب غدا  
محال ان أريد بالسكر  
ما يترب على الشرب وهو  
للقصود هنا ولكن لما أتى  
بالكلام على سبيل المزل

أي لجرم تحسين المحال والاضاحك على سبيل الحلاعة أي عدم مبالاة به فيصيح ينهي عنه كان ذلك العلوم مقبولا لان  
ما يوجب التضاحك من المحال لا يمد صاحبه موصوفا بنقصية الكذب عرفا وأعمالا يقبل القتل الخارج عن المسوغ لانه كذب محض  
والكذب بلا موع نقيمة عند جميع العقلاء ان قلت هذا الكلام نفس المزل فكيف يقال أخرجه مخرج المزل قلت المزل أعم بما  
يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العلم يعني مجيئه موصوفا بما في العلم لوجوده فيه جميع (قوله ان ذا) أي سكره بالامس



ولاشك أن سكره بالامس عند غز معة على الشرب غدا محال أن يأكل السكر ما يترتب على الشرب وهو للقصود هنا ولكن لما أتى بهذا الكلام على سبيل الخزل لمجرد تحسين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلعة اذ لم يبال بما ينكر وما يصح وما يفسد كما يلوح ذلك على برنامج هذا الكلام اذ لا تنهى أنه مشغوف بالشرب وعلى عدم ميلاته بتقصيص ينهى عنه قبل تناول الوجوه لان ما يوجب التضاحك من

والسكر بالامس العزم اليوم على الشرب غدا مستحيل لمافيه من تقدم الماول على علته ولو قال أسكر اليوم لما كان مستحيلا عقلا ويكون سبب السكر هو العزم على الشرب بل كان مستحيلا عادة ذلك أن تقول كون فعل الجواب ما ضايف لشرط مستقبلا أمر كما يمنع عقلا بمنع لغة فينبغي أن يكون هذا التركيب حينئذ غير صحيح لغة فلا يكون كلاما عربيا فليس مما نحن فيه شيء وليس هذا كقول القائل سكرت أمس لشربى غدا فإن هذا كلام عربى اذ ليس فيه أمر لنظى بخلاف لغة العرب فيه يحسن التمثيل لهذا الذى يظهر أن هذا التمثيل فيكون كقولهم: إن يدق مدرجا ويؤخر أخرى الا أن الشبه بهنا وهى لا تحققي فإن مدلول هذه الاقفاط ليس موجودا بل متوهمها وليس من شرط التمثيل أن يكون للشبه الذى استعمل تحقيقا لا ترى أنهم عدوا من التمثيل قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والساوات مطويات بيمينه واذا تقرر ذلك اتضح لك منع كون هذا القسم غير مقبول فإن اللبائسة كما قوت اذداد القبول كأن الاستمارة كلما ز يدها ف ارددت حسنا بز نبيه ما ذكره الصنف من اللبائسة هو فيما يتعلق بالركبات وذكر جماعة للالبائسة على وجهيم الفرد والركب فقال الرمانى اللبائسة على ضرب منها اللبائسة فى الصفة للدولة غير الجارية قائما جاءت على فصلان وفصال وفعل وفعل مدلول عن فاعل مثل مدعس عن مدعس وهما عن طعن عن طاعن وفعل مثل مطعم وزاد عبد الاطيف البهمدادى فى قوانين البلاغة فزاد فيها مفعل ومفعول وفعل وفعل فى التنداء مثل يالكس ويالكس قال الجاحظ قالوا لفقارس شجاع فان زاد قليلا قالوا بطل فان زاد قالوا لهمة فان زاد قالوا كى فان زاد قالوا صديد فان بالغ القافية قالوا أليس وكذلك جرى الحال فى سائر الطبقات مثل الكريم والحليم والبخيل والعالم والجاهل فانهم يقولون سليم الصدر فان زاد قالوا مغفل فان زاد قالوا ماني ثم أتوا كى ثم معوه قلت ما ذكره الجاحظ فى تفصيل أحوال الفارس فيه مخالفة لسيرة قال الفراء وجبل شجاع ثم بطل ثم لهمة ثم ضم ثم جلس وحلس ثم أمس أليس ثم غشمشم وأبهم وقال مثله ابن الاعرابى وقال غيرهما شجاع ثم بطل ثم صمة ثم لهمة ثم ضم ونكل ثم نيك وعرب ثم جلس ثم أليس ثم غشمشم وأبهم وقد ذكر الثعالبى فى فقه اللغة كثيرا من هذا النوع وذكر ابن السجري من الامثلة الموهلة للالبائسة فعل وفصال ومفعول وذكر ايضا مفعلان فى التنداء مثل يالكذبان ويالكذبان وما ذكرناه من صيغ اللبائسة ليس مقتصر عليه كما أفهمه كلامهما فان العرب أو زانا لا تكاد تستعمل الالبائسة مثل فعل وفعل مثل سكيت وفعله مثل عز فتز أو ما ذكره الصنف من أنواع اللبائسة فقيه نظر لان معنى كون هذه الالفاظ للالبائسة أن العرب وضعت تلك للشيء بقدر كونه كثيرا فوضعت العرب راحيا لغير أصل الرحمة ووضعت راحيا لغير رحمة كثيرة فراحيم معناه راحم كثيرا قللتى للشيء فادمنه أبلغ من اللبى للاستفاد من صفة راحم وهذا للشيء ليس هو لذكور فى علم البديع لان اللبائسة فى البديع أن تدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف لخدمه مستحيل أو مستبعد ليعلم بذلك أن مبناه فى أحدهما فلا بد فيه حينئذ من التمييز عن الواقع من تلك الصفة بمباراة موضوعه لا كمنه على سبيل الجواز فأنت اذا قلت عن شخص كثير الرحمة هو راحم فهذه ليست بمبالغة لانك أخبرت عنه بأشدة من الصفة على الكثرة التى هى موضوع راحم كما انك اذا قلت

إذا عزم على الشرب غدا  
من العجبا كد كونه من  
السبب مع أنه لا شبهة في  
كونه عجبا لانه حكم على  
الامر بالمحقق للشاره بقوله  
ذاوالحكم عليه ولو يكونه  
من العجبا ما ينكر لانكار  
وجود ذلك الامر قاله في  
الاطول

(ومنه) أي ومن للنسبى (الذهب الكلاوى

المحال لا يمد صاحبه موصوفاً بنقطة الصكك عرقاً فإن قلت هذا الكلام نفس المزل فكيف يقال خرج مخرج المزل قلت المزل أعما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما فى العام لوجوده فيه صحيح وأعمال يقبل الفسول الخارج عن النسب لانه كذب محض والكذب بلا مسوغ نقيصة عند جميع المتفاهم فافهم (ومنه) أى ومن البديع للنسبى (الذهب الكلاوى ) أى النسبى للسمى بالذهب الكلاوى

عنه انه كثير الراجحة لم يتألف وكانك اذا قلت عندى ألف ليس فيه مبالغة بالنسبة الى من قال عندى واحد ولا بدى بالمبالغة من يجوز نعم تحسن للمبالغة اذا قلت زير حريم ولم يكن كثير الراجحة بل أردت أن يتألف فى الرجة البسيرة الواقعة منه لمرض من الأغراض فهذه حينئذ مبالغة وكذلك اذا قلت عندى ألف رجل وأردت مائة تعظيماً لهم فقد تبين بذلك أن هذه الالفاظ ليست موضوعة للمبالغة البديعة وأن من يطلق عليه المبالغة فذلك بحسب اصطلاح النحاة والقوانين نظراً الى المادل عليه بالنسبة الى مادل عليه مطلق اسم الفاعل فليتأمل ثم قال الرمانى من المبالغة التصيير بالصفة العامة فى موضع الخاصة كقوله عز وجل خالق كل شيء قال وكقول الفاعل أنا فى الناس ولله لا يكون أنه الاخرة فاستكثروهم وبأن فى العبارة عنهم قلت هذا صحيح إلا أن التقيد بالحسنة لأدرى مستند فيه وقد أطلق الناس على واحد كقوله تعالى الذين قال لهم الناس أريدنهم بن مسعود على ما ذكره جماعة على أن الشافعى رضى الله عنه نص على أن اسم الناس يقع على ثلاثة لما فوقها وأن للراد بالاس فى قوله تعالى الذين قال لهم الناس أربعة ثم جعل الرمانى من المبالغة اخراج الكلام مخرج الاخبار عن الاعظم للمبالغة كقوله تعالى وجاء ربك فأتى الله بنيانهم من القواعد وإن كان للراد جاء أمره وجعل من المبالغة اخراج الممكن الى الممتنع مثل قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يابح الرجل فى سم الحياض وجعل من المبالغة اخراج الكلام مخرج الشك ومثله بقوله تعالى وانا أياكم لعل هدى أو فى ضلال مبين ونحو قوله تعالى قل إن كان لرحمن ولد وجعل منه حذف الاجوبة للمبالغة نحو ولورى وهذا كما عرف عما سبق من علم التامى والبيان قال عبد الطيف البغدادى ومتى وقعت للمبالغة فى قافية سميت ايضاً وهو أن يأ فى البيت تالفاً من دون القافية ثم تأتى القافية لحاجة البيت الى الوزن فيزداد للبنى جودة وأشد

كأن عيون الوحش حول خباتنا \* وأرحلنا الجزع الذى لم يقب

وقد تقدم هذا باب الإيجاز والانتخاب (تنبيه) سمعت بعض الشايع يقول ان صفات الله تعالى التى هى على صفة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها محجازات وهى موضوعة للمبالغة والمبالغة فيها لا بالمبالغة أن ثبتت لشيء أكثر مما له وصفات الله تعالى متناهية فى السكالات لا يمكن للمبالغة فيها والمبالغة أيضاً تكون فى صفات قبل الزيادة والنقص وصفات الله تعالى منزوعة عن ذلك وعرض هذا الكلام على الوافى فاستحسنه ولا شك أن هذا أعما بما فى تفرعاً على أن هذه الأسماء صفات فإن قلنا أعلام فلا يراد بالسؤال لأن العلم لا يقصد لمولاه الاصل من مبالغة ولا غيرها وسميت بعض أهل العلم بقول أعما لم يوجد لكثير من الشعراء السليخين كثير من الشعر يمدحون به رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الشعر أعما بحسن المبالغة وهى متعنة فى حق على الله عليه وسلم لأن الداحين وإن بذلوا جهدهم لا يصلون الى قسرة من بحر عليه أفضل الصلاة والسلام ص (ومنه) للذهب الكلاوى (الح) ش من البديع ما يسمى للذهب الكلاوى والملاحظ أول من ذكره وأنكر وجوده فى القرآن

ومنه المذهب الكلامي وهو أن يورد للتكلام حجة لما يدعيه على طريق أهل الكلام كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وقوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي والأعادة أهون عليه من البدء والأهون من البدء أدخل في الإمكان من

(قوله وهو إيراد حجة للمطلوب) الالام بمعنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة أهل الكلام متعلق بإيراد واعلم أن إيراد الحجة للمطلوب متعلق بأداء أصل الفنى وكونها على طريقة أهل الكلام من الحسنات للضرورة لأن المأجورة لا تتوقف على كونها على طريقهم وإن كان مرجع تلك قالة عبدالحكيم وحاصله أن الحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو افتراضي يكون بدتسليم مقدماته مستلزما للمطلوب وأما إيراد حجة ودليل للمطلوب لاعتبار طريق أهل الكلام فليس محسنا للكن الذي ذكره العلامة اليعقوبي أن المراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المآنى به على صورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ من الأمثلة انتهى (قوله وهو) أي كونها على طريقة أهل الكلام وقوله أن تكون البناء للثبوت في أي الحجة بدتسليم (٣٣٩) مقدماتها وفي بعض النسخ أن يكون

بإلزام التحية والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل والبرهان (قوله مستلزما للمطلوب) أي

استلزاما عقليا أو عاديا والاستلزام العقلي غير مشروط هنا (قوله بعد تسليم المقدمات) أي الموجودة بالفعل على صورة القياس أو المأخوذة من الكلام للمآنى به (قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدنا وهذا إشارة بقياس استثنائي ذكر شرطيته وحلف منه الاستثنائية والمطلوب لظهورها أي لكون وجود الفساد باطل بالشهادة

وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون بدتسليم المقدمات مستلزما للمطلوب (عقولوا) فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) والالزام وهو فساد السموات والأرض باطل لأن المراد به خروجها عن النظام الذي هم عليه فكذلك المأخوذة وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادرة إلى أي يكن في هاتين الخطأين تدون القطعيات المتبررة في البرهانيات

(وهو) أي المذهب الكلامي (إيراد حجة) أي الاتيان بحجة (المطلوب) كاتمة تلك الحجة (على طريقة أهل الكلام) وطريقة أهل الكلام أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات فيها مستلزما للمطلوب ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك والمراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المآنى به على ضرورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كاف كما يؤخذ من الأمثلة وذلك (نحو) قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله تعالى لفسد نظامهما لما لا يقرر عادة من فساد الحكموم فيه عند تعدد الحاكم فلي هنا تكون الملازمة بين التعدد والفساد عاديا ويكون الدليل اقتناعيا لصحة بالمقدمات المشهورات وإن أريد بالفساد عدمهما بمعنى أن وجود التعدد يستلزم انتفاء السموات والأرض وهو محال للشهادة ووجه الاستلزام لزوم

(وهو أن يورد للتكلام حجة للمطلوب لما يدعيه على طريقة أهل الكلام) وينقسم إلى قياس افتراضي واستثنائي واستقراء وتمثيل وهو القياس المذكور في الأصول وأما باليسمى بالنطق لأن هذا المذهب أصله كإدراكه ابن مالك عبارة عن نصب حجة صحيحة ما قطعية الاستلزام فهو منطقي أو ظنية فهي جدلية غير أنه قد يقال أيضا أهل الكلام مطالبهم بظنية فكيف تسمى الحجة الظنية كلامية وجوابه أنهم بما يدعون الحجة الظنية ليحصل من مجموعها القطع كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فان هذه مقدمة استثنائية ذكر فيها المقدمة الشرطية وتدميرها لكنهما يفسدا فلم يكن فيهما آلهة فالمقدمة الثانية استثناء نقيض

(٤٧ - تروح التلخيص رابع) فبطل المأخوذة وهو تعدد الآلهة وقد أشار الشارح لذلك بقوله والالزام هو وجود آلهة غير اعتباطا فكذلك للزوم (قوله لأن المراد به) أي بفسادها وقوله خروجها عن النظام أي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله فكذلك للزوم أي باطل (قوله وهذه الملازمة) أي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة من الأمور المشهورة الصادرة بحسب العرف فقد تقرر في عرف الناس أن الملوك إذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تنسحق أو تستمر هذا النظام العجيب طويلا ولم يحصل فيه فساد فدل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطأين) أي في الأمور الخطائية للبعد الطعن والجلالة فالالزام في الشرط عاديا ودليل اقتناعي لصحة بالمقدمات المشهورة (قوله دون القطعيات المتبررة في البرهانيات) أي الأدلة القليلة لليقين لأن تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام لفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا والحاصل أن هذا الدليل اقتناعي لا برهاني وهذا بناء على حاقه الشارح من أن المراد بالفساد الالزام لتعدد الآلهة الخروج عن هذا النظام للشهادة وأما المراد به عدم السكون أي عدم الوجود من أصله كانت الآلهة متطوعة وكان الدليل برهانيا وذلك لأنه لو تعدد الآلهة لجاز اختلافها ولو تفرقا بالفعل وجواز الاختلاف يلزمه جواز التماثل وجواز التماثل يلزمه عجز الآلهة عن عجز الآلهة يلزمه عدم وجود السواء

البعد لأعادة ادخل في الامكان من البدء وهو المطلوب وقوله تعالى فلما أفل قال لأحب الأفلين أي القدر آفل وربي ليس بأفل فالقمر ليس ربي وقوله تعالى قل فلم يذبكم بذنوبكم أي أنتم تعذبون والبنون لا يعذبون فليست بمنين له ومنه قول النابغة يمتلئ الى الثمان حلفت فلم أترك لنفسك ريبة \* وليس وراء الله لمرء مطلب

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة \* لمبلغك الوائى أغش وأكذب ولكننى كنت امرأ الى جانب \* من الأرض فيه مستقراد ومذهب

والأرض لكن عدم وجودها باطل بالمشاهدة لما استقر من تعدد الاله باطل (قوله وقوله) أي قول النابغة القتيبي من قصيدة يمتلئ فيها الى الثمان بن للندر ملك العرب بسبب نفي الثمان عليه بحسب آ ل جفنة وهم قوم أسلمهم من الجن فأرهبوا منها ونزلوا بالهم وكان بينهم وبين الثمان عداوة (قوله حلفت) (٢٧٠) أي حلفت لك بالله ما أفضنك ولا احتقرتك ولا عرضت عنك مدحى آ ل جفنة بذلك وقوله

فلم أترك لنفسك ريبة أي (قوله حلفت فلم أترك لنفسك ريبة \* ) أي شيكا (وليس وراء الله لمرء مطلب) فكيف حلفت به كاذبا (لئن كنت) الام تنوطه القسم (قد بلغت عنى خيانة \* لمبلغك) اللام جواب القسم (الوائى أغش) من غش اذا خان (وأكذب ولكننى كنت امرأ الى جانب \* من الأرض فيه) أي في ذلك الجانب (مستقراد) أي موضع طلب الرزق من راد الكلا (ومذهب) أي موضع ذهاب للحاجات

صحة المعجز عند التامع كان الدليل برهانيا وعلى كل حال فقد حذف الاستثناء ولطالوب لظهورها أي لكن وجود الفساد على الاحتمال في حال فوجود التمدد محال (قوله) أي وكذا نحو قول النابغة يمتلئ لثمان بن للندر في تضيئه عليه بحسب آ ل جفنة (حلفت) لك بالله ما أفضنك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة (فلم أترك لنفسك) بسبب ذلك اليمين (ريبة) شكائي في لست لك بمغش ولا عدا (وليس وراء الله لمرء مطلب) أي لا ينبغي للمخوف بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لا أعظم من كل شيء فاليمين به كاف عن كل عين إذا خلف به كاذبا (لئن كنت) الام تنوطه القسم بمعنى أنها دالة على القسم المحذوف كما تدل تنوطه على اللوطاه (قد بانت عنى خيانة) أي غشوا عداوة وبضا (لمبلغك) اللام في جواب القسم أي والمبلغ لك تلك الحياة (الوائى) وهو الذي يذهب بالكلام على وجه الافساد (أغش) من كل غش وهو مأخوذ من غش اذا خن وخضع في الباطل (وأكذب) من كل كاذب ثم أشار الى سبب مدح آ ل جفنة ليكون ذلك ذريعة لئى الام عنه فقال (ولكننى) أي ما كنت امرأ قصدت بمدحهم لترى نقصك ولكننى (كنت امرأ الى جانب) أي جهة (من الأرض فيه) أي في ذلك الجانب (مستقراد) موضع طلب الرزق وأصله من راد الكلا أي الى بيع اذا خا طال به وعبر بالاستعادة هناعن مجرد طلب الرزق (و) فيه (مذهب) أي موضع الذهاب لطلب الحاجات والارزاق لان

التالى فلزمه تقيض للقسم (ومن قوله) أي قول النابغة يمتلئ الى الثمان حلفت فلم أترك لنفسك ريبة \* وليس وراء الله لمرء مطلب لئن كنت قد بلغت عنى خيانة \* لمبلغك الوائى أغش وأكذب ولكننى كنت امرأ الى جانب \* من الأرض فيه مستقراد ومذهب

المحذوف كما تدل تنوطه على اللوطاه (قوله خيانة) أي غشوا عداوة وبضا أو أفرجحت هايك آ ل جفنة (قوله اللام جواب القسم) أي دالة على أن للندر بعدها جواب القسم لاجزاء الشرط اذهو وعذوف دل عليه جواب القسم أي وأقبل لمبلغك تلك الحياة أغش أي من كل غش وأكذب من كل كاذب فالمفضل عليه محذوف (قوله ولكننى الخ) هذا شروع في بيان السبب لمدح آ ل جفنة ليكون ذلك ذريعة لئى الام عنه أي ما كنت امرأ قصدت بمدحى آ ل جفنة للترى نقصك ولكننى كنت امرأ الخ فهو استمرار على محذوف (قوله الى جانب من الأرض) أي الى جهة مخصوصة من الأرض لا يشار كنى فيها غيرى من الشعراء وأراد بذلك الجانب من الأرض الشام (قوله أي موضع طلب الرزق) هذا بيان لاستفراد الاصل ولكن المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما أن المراد بالذهب هنا الذهب لئىءا الحاجات فالتالى في ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والارزاق ليكون ذلك الجانب مظنة التنى والوجدان (قوله من راد الكلا)

ملوك واخوان اذا مدمستهم \* أحكم في أموالهم وأقرب كفضلك في قوم أراك اصطفتهم \* فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا بالقصر أي طلبه والكلام الخيش (قوله أي في ذلك الجانب ملوك) أشار الشرح بهذا إلى أن الملوك مبتدأ حذف خبره لأن من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال مقدر فكانه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك هنا ويحتمل أن يكون ملوك بدلا من جانب بتقدير للضاف أي مكان ملوك أو أنه بدل من مسترد ويكون بآياعلى حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود وهو أن تطلب (٣٧٧) الرزق من هؤلاء الملوك (قوله واخوان) هذا إشارة إلى

(ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا مدمستهم \* أحكم في أموالهم) أنصرف فيها بكف شئت (وأقرب) عندهم وأصبر ورفع الرتبة (كفضلك) أي كما تفعله أنت (في قوم أراك اصطفتهم \* وأحسنيت اليهم) (فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا) أي لا تمنيني على مدح آل جفنة المحسنين إلى والله ميعن على كالأ تائب فوما

ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان (ملوك) يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لأن من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه فكانه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ونكون الجملة كالجواب لسؤال مقدر ويحتمل أن يكون بدلا بتقدير للضاف أي مكان ملوك وقد فهم المقصود على كل تقدير وهو أن الرزق من هؤلاء الملوك ثم أشار إلى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع وأنهم يصبرون الناس مع انصافهم برفعة للآخوان فقال (واخوان) أي فيه ملوك بالشي واخوان بالتواضع هذا ليرد أن يقال وصفهم بالآخوة ينافي بمدحهم بالملك لعل بأن للداح ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا لداح من وصف أولئك الملوك أي (اذا مدمستهم) أي اذا مدمستهم (أحكم) أي اجعل ما كما (في أموالهم) متصرفا فيها عاشت أخذنا وتركنا (وأقرب) بالتوقير والتعظيم والاعطاء (كفضلك) أي كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفتهم) أي اصطفتهم لاحسانك واخترتهم لسمعك وتفضيلك بسبب مدحهم إياك فترتب على احسانك اليهم واصطناعك إياهم أنك (لم ترهم في مدمستهم لك أذنبا) أي لم تدمهم مذنبين في مدمستهم إياك وقد اتج هذا الكلام أي لاعتاب

ملوك واخوان اذا مدمستهم \* أحكم في أموالهم وأقرب

كفضلك في قوم أراك اصطفتهم \* فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا

يقول أنت أحسن تقوم لمدحك وأنا أحسن إلى قوم لمدحتهم فكان أن مدح أولئك لك لا يمدحها فكذلك مدحى من أحسن إلى لا يمدحها بقوله كفضلك هو الأزام وهذه الحجة تسمى تشبيها وهو القياس المذكور في الأصول وهو غاية الزام في القياس بوصف جمعه وهو غنى وهو يرجع إلى الاقتضى أو الاستثنائي لا أن بعض مقدماته غنية وان كان الاستلزام قطعا وفي هذه الآيات اشكال على النافذة النظم من وجوب الأول أنه ادعى أنه مدح أقواما فأحسنوا إليه كما أن أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فقه هو وأما يحصل الزام أن لوقال ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه هؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الزام إذ لم يكن دعاء إلى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا هو أنه يحذر أي أن مدحهم مذهبنا ما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك فلا ينبغي أن ترى أنتم مذنبيا بمدحى لغيرك وقد يكون المذهب الكلامي بقياس اقتضى كقوله تعالى وهو القى يبدأ الخلق ثم يمددهم هو أهون عليه أي إعادة أهون من الابتداء والأهون أدخل في الإسكان وهو المطلوب (قوله اغش وكذب) معناه غش وكذب ادليس فيه تفضيل

فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا  
أي فلم تدمهم مذنبين في  
مدحهم إياك وأورد العلامة

يس على ما ذكر من الاستدلال بما حمله أن قوله اصطفتهم فلم ترهم في مدمستهم لك أذنبا يقتضى أنه قدم الاحسان لمدحيه وقوله اذا مدمستهم أحكم في أموالهم يقتضى تقديم اللدح على الاحسان ولا يتم من تسليم كقول اللدح للترتب على الاحسان أنه لا ذنب فيه تسليم اللدح ابتداء لأجل التوصل للاحسان لا ذنب فيه إذ يصح أن يثبت على الابتداء بالمدح ولا يثبت على كونه مكافأة وحيد وقد الاستدلال فلو قال الشاعر ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم كفضلك في قوم لك احسان أحسن وأجيب بأن الرد بقوله

يقول أنت أحسنت الى قوم فدحوك وأنا أحسن الى قوم فدحتهم فكما أن مدح أولئك لك لا يمدحنا فكذلك مدحي لمن أحسن الى لا يمدحنا

كذلك في قوم بلخ أنك اصطفتهم بسبب مدحهم إياك وأحسنت إليهم بسبب المدح لهم فمدحهم له صبراً أولاً قبل إحصائه لهم وقوله فلم يرمهم في مدحهم فكأنهم أذنبوا أي فلم يمدحهم مدينين في مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنباً لما كافأت عليه بالاحسان إليهم وحينئذ قدح القوم للمخاطب سابق على إحصائه كما أن مدح الشاعر لمؤلفه للوك سابق على إحصائه وقدم للمخاطب أن مدح القوم للمخاطب الذي ترتب عليه إحصائه فلم يسن ذنباً فيلزم أن يكون مدح الشاعر لمؤلفه للوك الذي ترتب عليه إحصائه له غير ذنب وسيتضح فتم الاستدلال وانفع الاشكال والحاصل أن (٣٧٣)

أحسنت إليهم فدحوك فكما أن مدح أولئك لا يمدحنا كذلك مدحي لمن أحسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل

على في مدحهم من قبلك كالأعتاب من قبلك لمن مدحك ضرورة أن سبب نفي العتاب وجود كإيجاد فيمن لم تعاتبهم وهو كون المدح للاحسان فكأنه يقول لا تعاتبني على مدح آل جفنة الحسين الى التعمين على كالأعتاب قوماً أحسنت إليهم فدحوك وهذه الحجة أن تعاتب الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل وهو السعي عند الفقهاء بالقياس الذي هو أن يحمل معام على معام لمساواته إياه في علة الحكم وتقريره هنا كما يتناهي أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هو نفي العتاب لمساواة الأول فثاني في علة الحكم وهي كون المدح للاحسان فإن أراد المصنف بالذهب الكلاسي مطلق الاستدلال للتردد عند أهل النظر في الجملة كان المثال مطابقاً للراد على هذا الوجه وإن أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراضي والاستثنائي لم يكن المثال بتقريره بهذا الوجه مطابقاً لما ذكره وإنما يطابق برده الى صورة الاستثنائي أو الافتراضي ويمكن رده الى الاستثنائي فيقرر هكذا كان مدحي لآل جفنة ذنباً كان مدح أولئك القوم لك ذنباً وبين الملازمة اتحاد الوجوب للدين وجود اللاحسان فإذا كان أحد البينين ذنباً كان الآخر كذلك لكن كون مدح القوم لك ذنباً وهو الازم بالتحالف فاقدم وهو كون مدحي لم ذنباً فثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عن المدح ولزم من نفي العتاب إذا عتاب الاع ذنب ويمكن رده الى الافتراضي فيقرر هكذا مدحي مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان فلا عتاب فيه ينتج مدحي لا عتاب فيه ودليل المعنى الوقوع وللشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في ماديه وورد على ما أشير إليه من الاستدلال أن قوله اصطنعهم فلم يرمهم في مدحهم لك أذنبوا يقتضي أنه قدم الاحسان لماديه وقوله اذا مدحتهم أحكم في أموالهم يقتضي تقسم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم إيجاب الاحسان ولك أن تقول هذا النوع كله ليس من البديع لأنه ليس في هذا تحسين لمعنى الكلام المقصود بل للمعنى المقصود هو منطوق اللفظ فالأمران بهذا الدليل هو للمقصود فهو تطبيق على مقتضى الحال فيكون من المعاني لامن البديع وأنشد ابن عروبة في الذهب الكلاسي فيك خلاف لخلاف الذي \* فيه خلاف لخلاف الجليل

لا تعاتب قوماً مدحوك فأحسنت إليهم لأن سبب نفي العتاب وهو كون المدح لأجل الاحسان موجود في كإيجاد فيمن لم تعاتبهم (قوله أحسنت إليهم فدحوك) لو قال مدحوك فأحسنت إليهم كان أولى لما قلناه وأورد العلامة يس بحثاً آخر وحاصله أنه لا يوجد أحد يرى مادحه لأجل إحصائه ذنباً ولا يتابه على ذلك وكون الإنسان لا يتاب من مدحه لطلب إحصائه لا يستلزم أن لا يتاب من مدح غيره لطلب احسان ذلك الغير وحينئذ فلم يتم الاستدلال فكأن ينبغي للشاعر أن يقول فلم يرمهم غيرك مدينين بمدحهم لك أي فلا يمدحهم لك أي فلا يمدحهم رأيت مدحاً بمدحي لغيرك وأجيب بأن الراد بقوله فلم يرمهم في مدحهم لك أذنبوا إمرهم أحسن مدينين في مدحك وأنت من جملة من لم يرمهم مدينين صبر عن ذلك العموم الذي بالمخاطب ولذا الراد العموم كما قال لا ترى فلا الامصيا أي لا يراه أحد الامصيا أنت وغيرك وإذا كان الناس لا يرون أن مدح المخاطب لأجل إحصائه ذنباً لزم أنهم لا يرون الشاعر مدحاً لآل جفنة لاحسانهم لأن سبب نفي العتاب وجود في كل وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مدحاً لآل جفنة (قوله وهذا الحجة) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الايات للذهب الكلاسي مع أن للذهب الكلاسي هو إيراد حجة للمخاطب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس افتراضي أو استثنائي مستلزم للمخاطب إذا سلمت مقدماته فالذهب الكلاسي من أنواع القياس ولذا كونه من قبيل التمثيل الأسوي وهو الحاق معام بعد معام في حكمه لمساواته في علة الحكم وهو قسم القياس عند علماء اللسان فكما يقال ان البر يولى لكونه مقتناً فكذلك الارز يولى لكونه

بقوله فلم يرمهم في مدحهم لك أذنبوا إمرهم أحسن مدينين في مدحك وأنت من جملة من لم يرمهم مدينين صبر عن ذلك العموم الذي بالمخاطب ولذا الراد العموم كما قال لا ترى فلا الامصيا أي لا يراه أحد الامصيا أنت وغيرك وإذا كان الناس لا يرون أن مدح المخاطب لأجل إحصائه ذنباً لزم أنهم لا يرون الشاعر مدحاً لآل جفنة لاحسانهم لأن سبب نفي العتاب وجود في كل وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مدحاً لآل جفنة (قوله وهذا الحجة) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الايات للذهب الكلاسي مع أن للذهب الكلاسي هو إيراد حجة للمخاطب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس افتراضي أو استثنائي مستلزم للمخاطب إذا سلمت مقدماته فالذهب الكلاسي من أنواع القياس ولذا كونه من قبيل التمثيل الأسوي وهو الحاق معام بعد معام في حكمه لمساواته في علة الحكم وهو قسم القياس عند علماء اللسان فكما يقال ان البر يولى لكونه مقتناً فكذلك الارز يولى لكونه

\* ومنه حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي

مقتضى يقال هنا كذلك كأن مدح الخطاب لا اعتبار فيه لكونه الاحسان كذلك مدح الشاعر لأن جفته لا اعتبار فيه لأنه لأجل الاحسان (قوله الذي يسميه التقيا قياساً) أي أصولياً وهو محل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن الخ) هذا إشارة للجواب فكأنه قال لكنه يمكن رده الخ فهو يبرده لما ذكر من الايات أولها صفة (قوله لو كان مدح الخ) بيان للزمة اعتماد الموجب للدين وهو وجود الاحسان فإذا كان أحد السببين ذنباً كان الآخر كذلك (قوله ولا لازم بالطل) أي لكن اللازم وهو كون مدح القوم ذنباً باطل بانفاقه وقوله فكذا اللازم أي وهو كون مدح ل ل جفته ذنباً باطلاً هذا اللازم مدح ل ل جفته ذنباً باطلاً هذا اللازم

(٢٧٣)

ثبت للطلاب وهو انتفاء

الذنب عني مدح ل ل

جفته وزم منه نفي العتب

اذ لا عتب الا عن ذنب

ويمكن رده الى صورة قياس

اقترا في غير ركه كما مدح

ل ل جفته مدح بسبب

الاحسان وكل مدح

بسبب الاحسان لا عتب

فيه ينتج مدح ل ل جفته

لا عتب فيه دليل المعزى

الوقوف والشاهدة ودليل

الكبرى تسليم الخطاب

ذلك في مادحيه (قوله

حسن التعليل) أي

النوع السمي بذلك الاسم

(قوله وهو أن يدعى لوصف

ضمن الادعاء معنى الاتيات

فقداه لوصف باللام أي

أن ثبت لوصف علة

مناسبة له ويكون ذلك

الاتيات بالدعوى (قوله

باعتبار لطيف)

يدعى والمراد بالاعتبار

النظر وللإحاطة بالعقل

ولراد بالاطف الدقة كما

الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدح ل ل جفته ذنباً لكان مدح ذلك القوم ذنباً أيضاً ذنباً واللازم باطل فكذا القوم (ومنه) أي من المعنوي (حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أي بأن ينظر نظراً يشتمل على لطيفة (غير حقيقي)

للحس وكونه لا ذنب فيه تسليم أن للحس للتباعد ليتوصل به الى الاحسان لا ذنب فيه فلم يتم الاستدلال اذ يصح أن يمتنع على الابتداء بالحس ولا يمتنع على كونه مكافئة ويجب بأن للراد كما أشرنا اليه في التقرير أنك لمصطفتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح ولو رأيت للحس ذنباً لما كادت عليه وردياً أيضاً أن كون الانسان لا يمتنع باده الطالب احسانه لا يستلزم أن لا يمتنع مادح غيره الطالب احسان ذلك الغير ويوجب بأن للراد لهم احمدة ذنبين وأنت من جملة من لهم ذنبين وغير من هذا العموم بالخطاب والراد العموم كما قال لا ترى فلانا الا مصلياً أي لا يراد أحد الا مصلياً أنت وغيرك والخطاب في مثل هذه الاحاطة سهل وقد تضرنا ذلك لانه مما شذبه القرائع للكدودة وتفتحه البصائر السوددة والله الوافق بمنه وكرمه (ومن) أي ومن البديع المعنوي (حسن التعليل) أي النوع السمي بحسن التعليل (وهو) أي حسن التعليل (أن يدعى لوصف علة مناسبة له) أي أن ثبت لوصف علة مناسبة ويكون ذلك الاتيات بالدعوى وتضمن يدعى معنى الاتيات على الى الوصف باللام وقد تقدم منه (باعتبار لطيف) أي ويشترط في كون اثبات العلة للنسبة لوصف من البديع أن يكون اثبات تلك العلة المناسبة مصححاً بالاعتبار أي لنظر من العقل لطيف أي دقيق يحتاج فيقال تأمل بحيث لا يدرك الاعتبار في في الطالب الامن له تصرف في دقائق المعاني وفي الاعتبارات اللطيفة (غير حقيقي) نعم لا الاعتبار بمعنى الاعتبار أي يكون غير حقيقي أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر علة بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كما يأتي في الأمثلة ويحتمل أن يكون نمنا لا اعتبار على أنه مصدر على أصله لان الوصف اذا كان غير حقيقي في التعليل أي ليس علة في نفس الامر فاعتباره علة أيضاً غير حقيقي فان قيل كون الاعتبار لطيفاً إنما يكون بكون الوصف غير مطابق للواقع في التعليل اذ بذلك ثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعاً على وجه لا ينكر ولا يجهل هو الاعتبار اللطيف

وقال عبد اللطيف البغدادي ان المذهب الكلامي كل ما فيه يحكي العلوم العقلية كقوله :

عاشنه هو لى كل حسن \* ومناطيس أفتنة الرجال

ص (ومنه) حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي) ش إنما قال مناسبة له وان كان كل علة مناسبة ليعين أنها ليست علة بل فيها مناسبة ما باعتبار لطيف معناه بأمر

أشار له الشارح بقوله بأن ينظر الخ أي ثبت لوصف علة حالة كون الاتيات متلبساً بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لا اعتبار وفيه أن الذي يوصف بكونه حقيقياً أو غير حقيقي الامر للمعتبر لا الاعتبار وأجيب بأن الضمير في قوله غير حقيقي أي هو راجع للاعتبار بمعنى المتبصر على طريق الاستخدام كما أشار بذلك الشارح بقوله أي لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقائق ما كان علة في الواقع سواء كان أمراً اعتباراً أو موجداً في الخارج وغير الحق في ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كان ذلك الشرعاً اعتبارياً أو موجداً في الخارج

(قوله أى لا يكون الخ) أى يجب أن يكون ما اعتبر من الالة للناسبة لها الوصف غير مطابقة الواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الامر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا فلو كانت تلك الالة التي اعتبرتنا مناسبة للوصف حقيقة أى علة له في نفس الامر لم يكن ذلك من محسنات السكود لعدم التصرف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع في التعليل اذ بذلك يثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا له وجه لا ينكر ولا يبعج هو الاعتبار الالطيف وحينئذ فلا حاجة لقوله غير حقيقي أى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون المتبر لطيفا فلنا حصر لطف الاعتبار في كون العلة غير مطابقة للواقع عنوع اذ يجوز في اعتبار الالة للناسبة الوصف أن يكون لطيفاً دقيقاً حسناً يكون مطابقاً ما يكون من البديع بشرط فيه أن لا يطابق فلذا وصفه (٣٧٤)

أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاد به دفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل ومقابل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فلفظ ومنشؤه ماسم أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبار على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع فعليه لاحاجة لقوله غير حقيقي أى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون المتبر لطيفاً فلت يجوز أن يكون لطيفاً دقيقاً حسناً ويكون مطابقاً ما يكون من البديع بشرط فيه أن لا يطابق فلذا وصفه بكونه غير حقيقي وذلك كما لو قيل ان العلة في اطلاق التي صلى الله عليه وسلم العفريت الذي اعترضه في الالهة هي أن لا يتوهم أن سليمان لم يستجب له في طلبه مسلماً لا ينسى لأحد من بعده فان المتبادر أن الملعن في تحقيق اختصاص سليمان على نبيينا وعلمه الصلاة والسلام يذكر ولكن هذا الاختصاص لا يقتضي ولو لم يطلق العفريت لانه ملك جميع الشياطين وسخر واله فلا يزم من تسخير واحد وغلب في وقت تسخير الكل والمناسب هو دفع توهم عدم الاختصاص ولا شك ان هذه العلة ان صحت كانت مطابقة وفيها دقة فلذلك ازاد غير حقيقي وبعض الناس توهم أن قوله باعتبار يقتضي كون الوصف المدعى اعتبارياً أى لا وجود لمخرجاً كوجود الامور المتفرقة في نفسها مثل اليباض والسودا لماسم أهل المعقول يقولون ان الاعتبار يقابل الحقيقي أى الموجود خارجاً توهم أن قوله غير حقيقي مستثنى عنه بذكر الاعتبار وفيه نظر لانه ان أراد غير الحقيقي ما ليس وجوده بالواقع كما هو ظاهر كلامه ازم عدم مطابقته لأصوله من كون حسن التعليل مالم يطابق مافي نفس الامر وان أراد به مالم يطابق الواقع فكون الاعتبار للستفاد من قوله باعتبار لطيف مغنيا عما بعده ما يصح ان كان يرى أن كل وصف اعتباري لا يطابق مافي نفس الامر وهو فاسد اذ لو قيل انما احتاج الحادث لسبب لا مكانه كان تعليلاً بالوصف الاعتباري وهو مطابق ولذلك أزم على تقدير الاستغناء به عن قوله غير حقيقي أن يكون الاعتباري غير مطابق وهو فاسد وان كان يرى أن الوصف الاعتباري قد يكون غير حقيقي أى غير مطابق وقد يكون حقيقياً أى مطابقاً فظاهر أنه لا يستثنى بالاعتبار عن قوله غير حقيقي على أن التعقيب كما تقدم أن الاعتبار الالطيف هو نظر العقل نظراً دقيقاً لا كون الوصف اعتبارياً فقد ظهر أن ما قاله ذلك الفاعل غلط نشأ عما يقال من أن الوصف الاعتباري يقابلها الحقيقي وعن اعتقاد أن التعليل لطيف عند البلاء وغير حقيقي أى خيالي وليس حقيقياً بل بالادعاء ولذلك بدأ بقوله أن يدعى

اذا قلت الخ) هذا التعليل للنفى (قوله فانه ليس في شيء) أى في مرتبة من مرات حسن التعليل لان دفع الضرر علة في الواقع لقتل الاحادي (قوله ومقابل) مبتدأ خبره قوله فلفظ وحاصله أن بعض الشرح اعترض على المصنف فقال الاولى اسقاط قوله غير حقيقي لان قوله باعتبار لطيف يفنى عنه لان الامر الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي اذ الاعتباري ما وجوده في الخارج والحقيقي ما وجود في الخارج وحينئذ فلا اعتباري لا يكون الا غير حقيقي قال الشرح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمع من أرباب العقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي مردي

بالاعتباري ما لا وجود له في الخارج وبالحقيقي ما هو موجود في الخارج (وهو) ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أى غير موجود في الخارج فاعترض ونحن نقول للراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتبارياً بل لا وجود له والمراد بالحقيقي ما مطابق للواقع لا كون الشيء موجوداً في الخارج ولا شك أن ما نظره العقل تارة يكون حقيقياً أى مطابقاً للواقع وتارة لا يكون حقيقياً وحينئذ فنقول للمصنف باعتبار لطيف لا يقتضي عن قوله غير حقيقي (قوله أن أرباب المعقول) بدل ماسم (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي أى لا وجود له (قوله لوجب أن يكون الخ) أى ولا لازم باطل لان المنظور فيه بعض مطابق للواقع وبعض غير مطابق للواقع وانما البطلان لازم بطل للزوم



وهو أربعة أقسام لان الوصف اماناته هي بيان علته أو غير ثابت أو يداينها والاول امان لان لا يظهر له في العادة علة أو يظهر له علة  
غير للذ كورة والثاني امان يمكن أو غير يمكن أما الاول فكقول أبي الطيب لم يحك نائك السحاب وإنما \* حث به فصيبيها الرضاء

(قوله وهو) أي حسن التعليل أو به أضرب أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميم فهي غير مطابقة الواقع (قوله اماناته)  
أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علته باعتبار الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان العرض أنها غير مطابقة للواقع  
(قوله أو غير ثابتة) أي في نفسها وقوله أو يداينها أي بما أتى به من العلة بالنسبة (قوله امان لان لا يظهر لها في العادة علة) أي  
غير التي أو يداينها (قوله وإن كانت لا تخلو في الواقع من علة) (٣٧٥) أي لان كل حكم لا يتخلو عن علة في الواقع

لكن نارة تظهر لما ناك  
العله وتارة تخفى لما تقرر  
أن الشيء لا يكون بالحكمة  
وعلة تقتضيه أما على  
للذهب الباطل من راية  
الحكمة وجوبا فظاهر  
وأما على للذهب الصحيح  
فالقادر المختار وصف نفسه  
بالحكم فهو قريب الأمور  
على الحكم فضلا واحسانا  
منه (قوله كقوله) أي  
الشاعر وهو أبو الطيب  
التنبي (قوله السحاب)  
أي عطاء السحاب وإنما  
قدرنا ذلك لضاف لان  
للسحاب أن يشبه عطاء  
السحاب بديل للمدوح  
أي أن عطاء السحاب  
لا يشبه عطاءك في الكثرة  
ولاقى العادة عن الاختيار  
ولا في وقوعه موقعا لان  
السحاب لا اختيار لها في  
زول للطرر وأثار ثيلها  
بالنسبة لآثار عطاءه  
واقعة في غير موقعا  
ويشبه من عدم مشابهة

(وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (اماناته قصد بيان علته أو غير ثابتة  
أو يداينها والاول امان لان لا يظهر لها في العادة علة) وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم  
يحك) أي لم يشبه (نائك) أي عطاءك (السحاب وإنما \* حث به) أي صارت محمودة بسبب  
نائك وتفوقه عليها

للمصاحب للاعتبار يستأنم كون الوصف اعتبارا أي لا وجود له خارجا فافهم (وهو) أي حسن  
التعليل (أو بضرب) أي ينقسم باعتبار ثبوت اللعل وعدم ثبوتها ولكن أو يداينها يمكن أو غير  
يمكن وباعتبار المدول من علة ظهرت أو لا إلى أربعة أنواع (لان الصفة) أي إنما انقسم إلى الأربعة  
من جهة أن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة (اماناته) في نفسها و (قصد) بما أتى به (بيان  
علته أو غير ثابتة) في نفسها ولكن (أو يداينها و) الصفة (الاولى) وهي الثابتة التي أو يداين  
علتها فبيان لانه (أما أن لا يظهر لها في العادة علة) أخرى غير التي أو يداينها وإنما قال لا يظهر ولم  
يقول لا يكون لها علة لان الحكم لا يتخلو عن علة في الواقع لما تقرر أن الشيء لا يكون الحسنة وعلة  
توجبها أما على للذهب الباطل من راية الحكم وجوبا فظاهر وأما على للذهب الصحيح فالقادر المختار  
وصف نفسه بالحكم فهو قريب الأمور على الحكم للاختيار والتفضل وإن كان ذلك لا يجب عقلا  
ثم مثل لهذا القسم وهو ما لا يظهر له في العادة علة (كقوله) أي كقول المتنبي (لم يحك) أي  
لم يشبه (نائك) أي عطاءك (السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرنا ذلك لان للناسب  
أن يشبه بالنائل عطاء السحاب لان نفسه في فهم منه أنه لا يحكيك في نائه فكأنه قال لا يشابهك  
السحاب في عطاءه ثم أشار إلى أن إتيان السحاب بكثرة الأمطار ليس سببه طلبه مشابهاً وإنما  
ذلك لسبب آخر وفي ضمن ذلك زيادة على نفي مشابهة السحاب للمدوح أن السحاب لا يطلب للشابهة  
بل ليس منها لما رأى من غزير عطاءك فقال ليست كثرة أمطار السحاب لطلبه مشابهاً (وإنما حث)  
السحاب (به) أي بشهوده أعني بشهود نائك وعلمه بتفوق نائك نائه أي كون نائك فوق نائه  
يعني أنه كان يتوهم أنه من طلب عطاءك في النائل فلما شاهد نائك أيس من طلب الما كانه

وهو أربعة أضرب لان الصفة التي تريد أن تثبت لها علة اماناته أي لما تحقق وقصد بيان علته أو غير  
ثابتة أو يداينها بآيات علته والاولى أي الصفة الثابتة أما أن لا يظهر لها في العادة علة أو يظهر  
الاول أن تكون صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة كقوله يعني أبي الطيب  
لم يحك نائك السحاب وإنما \* حث به فصيبيها الرضاء  
فلوصف الثابت للعلل هو زول للطرر ولا يظهر له في العادة علة فأثبت له علة وهي أن السحاب حث

الناقلين أن السحاب لا يشابه في عطاءه فكأنه قيل لا يشابهك السحاب في عطاءك والسحاب قيل جمع سحابة وقيل اسم جنس (قوله  
وإنما حث به) لما كان يتوهم أن كثرة أمطار السحاب سببه طلبها مشابهة للمدوح في الأعطاد دفع ذلك بقوله وأما على أي ليس كثرة  
أمطار السحاب لطلبها مشابهاً لانه أيت من ذلك لما رأى من غزير عطاءك وأما صارت محمودة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها  
لنائك وتفوق نائك على نائلك أي فوقته وعلاؤه عليه في الكم والكيف فالله للصوب من السحاب هو العرق النائي من لمحي التي  
أصابها بسبب غيرتها فقول الشاعر بسبب نائك أي بسبب تقيظها وغيرها من عدم مشابهة نائلها لنائك وقوله وتفوقه أي علاؤه  
عليها أي وتفوق عطاءك على السحاب أي على عطاءها

فان زول الطار لا يظهره في المادة علة وكذا في تمام لا تنكرى عطال الكرم من التضيي \* فالسيل حرب للكان العالي  
 علك عدم اصابة التني الكرم باقيا على عدم اصابة الدليل للكان العالي كالطود العظيم من جهة أن الكرم لا تصافه بلوا القدر  
 كالكان العالي والتني حاجة الحلق اليه كاسيل ومن لطيف هذا الضرب قول في هلال العسكري  
 زعم البنفسج أنه كذا ربه \* حسن اخلاصا من قفاه لسانه  
 وقول ابن نباتة في صفة فرس وأدهم يستمد الليل منه \* وتطلع بين عينيه الشرا  
 سري خلف الصباح بغير مشيا \* ويأوى خلقه الافلاك طيا  
 فلما خاف وشك القوت منه \* تثبت بالقوام والحيا

(قوله فصيبها) أي للطر السبب أي النازل منه الرضاء أي من أجل الرضاء (٧) أي الخي التي أصابها بسبب غيرتها (قوله فنزل  
 الطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله وقدره) أي علة ذلك النزول (قوله بأنه عرق

(فصيبها الرضاء) أي فالسبب من السحاب هو عرق الخي فنزل للطر من السحاب صفة ثابتة  
 لا يظهرها في المادة علة وقدره بأنه عرق سحابا الحادث بسبب عطال للمدح (أو يظهرها) أي  
 لتلك الصفة (علة غير) العلة (للكورة) لتكون للذكورة غير حقيقية فتكون من حسن  
 التعليل  
 فلحقته غير تقيظ ودعش مملأى وقنأيس من ادراكه وأوجبه ذلك الدعش والتقيظ حمى  
 (فصيبها) أي لطرها السبب (الرضاء) بفتح الحاء وضم الزاء وهو عرق المحموم وسمى أطرها  
 سببا احتقار له بين يدى عطال المدح وحاصله أن السحاب لهأت بالطر لها كاه عطائكا وأما  
 أطرها عرق من حمى أصابه من إياسه من مشابكت ولا يخفى ما في جعل السحاب مبادر كة وتذكره  
 الخي من التجوز الطيف ولا شك أن ضمن هذا الكلام أن الصفة التي هي زول الطر من السحاب  
 علما باقيا في السحاب بحمى أصابه من إياسه من ادراكه وأرى وتقيظ وأسفه على القوات قاصرة  
 هي الخي والصفة هي زول الطر ونزل الطر لم يظهره علة أخرى عادة ولا شك أن استخرج هذه العلة  
 للنسبة أمانيا عن لطاف في النظر ودقة في التأمل وليست علة في نفس الامر فاعطى عاها حد  
 حسن التعليل (أو يظهر) هذا مقابل قوله أما أن لا يظهر أي أما أن لا تظهر للصفة الثابتة التي  
 قصد بيان عنها علة أخرى عادة كما تقدم وأما أن تظهر (لها) أي تلك الصفة الثابتة (علة)  
 أخرى (غير) العلة (للكورة) التي ذكرها للتكمّل حسن التعليل وقدرت أن العلة في حسن  
 التعليل لا بد أن تكون غير مطابقة لما في نفس الامر فإذا ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير  
 مطابقة فلا بد أن تكون هذه لما في غير حقيقية أي غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما أنه  
 لا بد أن تكون غير مطابقة حيث لا تظهر لما لو علة أخرى أيضا إذ كونها غير مطابقة لا بد منه في  
 بنائه حذله وغيره منه فصيبها أي لطرها الرضاء وهو العرق عقيب الخي وفيه نظر لان الطرف  
 المادة يكون لصالح العباد ومنافهم والثاني وهو أن تكون الصفة ثابتة ويظهر أن لها علة غير ذلك كورة

سحابا) أي بأنه من جها  
 ذات العرق فهو من إضافة  
 الصفة للموصوف وهو على  
 حذف مضاف أي وتلك  
 العلة غير مطابقة للواقع  
 (قوله بسبب عطال المدح)  
 أي بسبب التبره من عدم  
 مشابهة عطائها لطر  
 للمدح (قوله أو يظهر  
 لها) أي في المادة (قوله  
 عبر العلة المذكورة) أي  
 عبر العلة التي ذكرها  
 للتكمّل حسن التعليل  
 (قوله لتكون الخ) أي  
 وأما قيد العلة الظاهرة  
 بكونها غير كورة لاجل  
 أن تكون للذكورة غير  
 حقيقية أي غير مطابقة  
 لما في نفس الامر فتكون  
 من حسن التعليل إذ  
 لو كانت عليها لظاهر هي  
 التي ذكرت لتكون تلك

العلة لذكورة حقيقية أي، طابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا كلامه وقضية ثبوت اللازمة بين ظهورها (كقوله  
 في المادة وكونها حقيقية وليس كذلك لجواز أن تكون الظاهرة غير لما في بامان للشهورات الكاذبة فالما في بها غير حقيقية فتكون  
 من حسن التعليل والحاصل أنه يترط في حسن التعليل كون العلة التي ذكر غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة أخرى  
 سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه لما في غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقة  
 حيث لا تظهر لما لو علة أخرى أيضا إذ كونها غير مطابقة لا بد منه في كل موطن من موطن حسن التعليل وبهذا علم أن ذكر  
 كونها لا بد أن تكون غير مطابقة حيث تظهر علة أخرى فيما بها اختصاص هذا المعنى بما لا يظهر غيرها وإهام أن الظاهر تكون  
 مطابقة حيث ذكر غير الخاطئة معها والتحقيق مقرر به من جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة أن تكون من الشهورات الكاذبة  
 كما قيل هذا متلصص لدوران في الليل بالسلاح اه بقوى

(٢) قول المحدثي أي من أجل الرضاء الخ فيه نظر لطر اه مصححه

وأما الثاني فقول أبي الطيب :

ما به قتل أعداه ولكن \* يتقى اخلاف مارجو الذئاب

فان قتل الملوك أعداءهم في المادة لارادة قتلهم وأن يدفعوا ضارهم عن أنفسهم حتى يصداقهم ملكهم من منازعتهم لما ادعاه من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة أن يصدق رجاء الراجين بقتله على قتل أعدائه لما علم أنه لا غلب على غدت الذئب تتوقع أن يتسع عليها الرزق من قتلهم وهذا بالغة في وصفه بالجود و \* ضمن للبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تحييل أي تناهي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانت اللجم فإذا غدا للحرب رجعت الذئاب ان تنال من لحوم أعدائه وفيه نوع آخر من اللج وهو أنه ليس عن (قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو الطيب اللثني (قوله ما به قتل أعداه) ما نفيه أي ليس بالممدوح عظيم أو خوف أو جب قتل أعداه لأنه ليس طامعاً في طاعة العدو ولا يستغفره المداوة على القتل لحكمه على (٣٧٧) نفسه وغلبت إياها ولا خافا من أعدائه

فحكته بسطوته منهم (قوله ولكن يتقى) أي ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى أي يتجنب يقتلهم اخلاف الامر الذي ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لأنه لو لم يقتلهم لقات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب اخلاف مرجو الذئاب للسلامة لتحقيق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء الخ) أي قتل الملوك للاعداء وهذا على حذف أي وأما قلنا ان الصفة هنا ظهرت لها علة أخرى لان الصفة للعللة هنا هي قتل الاعداء ويكون في المادة للفسح مفرتهم (قوله وصفو) أي خلو الملكة عن منازعتهم لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبة لتحقيق رجاء

(كقوله) ما به قتل أعداه ولكن \* يتقى اخلاف مارجو الذئاب فان قتل الاعداء في المادة يدفع مضرتهم) وصفو الملكة عن منازعاتهم (لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بقتله على قتل أعدائه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتله من الاعداد وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات المعجم

كل موطن من مواطن حسن التليل وبهذا علم ان ذكر كونها لا بد أن تكون غير مطابقة حيث تظهر علة أخرى فيه ايها الاختصاص هذا للمنى بما لا يظهر غيرها وايها أن الظاهرة تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقيق مقرر وانما جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة أن تكون من اشهر واثبات الكاذبة كما قيل هذا متمصل لبوراته في الليل بالسلاح فاقهم ثم مثل لما نظره علة أخرى فقال (كقوله) أي كقول اللثني (ما به قتل أعداه) أي ليس بالممدوح حتى وغيت أو خوف أو جب قتل أعداءه لاشفاء النيط أو ليس تريخ من رقب مضرهم لأنه ليس طامعاً في ولا خافا من أعدائه اذ هو قاهرهم قهر الانبثى معه ضرهم ويهون عليه تناولهم أي أباد أراد فلم يحمله ما ذكر على قتل أعدائه (ولكن) حمله على قتلهم أنه (يتقى) يقتلهم (اخلاف) مارجو الذئاب) منهم اطعامهم لحوم الاعداء لانه لم يقتلهم فاقه هنا المرجو للذئاب (فان قتل الاعداء) أي انما قلنا ان الصفة هنا ظهرت لها علة أخرى لان الصفة للعللة هنا هي قتل الاعداء و قتل الاعداء (في المادة) قد ظهر أنه انما يكون (العلة) (دفع مضرتهم) وعللة حصول صفو للملكة من منازعاتهم (لما ذكره) وهو أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبة لتحقيق رجاء الراجين لكرمه هو الباعث على قتل الاعداء ومن جلتهم الذئاب لأنه عودها اطعامها لحوم الاعداء فكان من العلوم أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب راجية لمحبة تدليوس عليهم الرزق

كقول أبي الطيب :

ما به قتل أعداه ولكن \* يتقى اخلاف مارجو الذئاب فان قتل الملوك أعداءهم في المادة لا انتقام منهم ودفع مضرتهم لما ذكره وفيه مبالغة في الشجاعة والجود وتحقيق الرجاء وانجاز الوعد وأنه ليس عن يسرف في القتل طاعة للنيط والحنق على الاعداء واعلم ان هذه القصيدة للثني جميعها خارجة عن قواعد العروض لانها من بحر الرمل وهو استعمال عروضة

(٤٨ - شروح التانيخ - رابع) الراجين لكرمه تبثه على قتل الاعداء ومن جملة الراجين لكرمه الذئاب لأنه عودها اطعامها لحوم الاعداء (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) فائدة هنا في الصفة التي هي قتل الاعداد وهي تحقيق مارجو الذئاب غير مطابقة للواقع (قوله وهذا) أي ما تضمنه البيت وهو اتفاقه اخلاف مارجو الذئاب مع كونهم وصفاً للمدح بكمال الجود فيه من حيث اننا انما نتوصل اليه بالافتقار تركبته وصفه بكمال الشجاعة ايضا حتى ظهرت للحيوانات المعجم أي التي تلتها طاعة التي هي الذئاب ووصفها ايضا بأنه لا تستغفر المداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبت إياها فلا يتبعها فبا تشبهى وانه لا يحاح الاعداء لأنه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء

يسرف في القتل طاعة للفيظ والحنن وكقول أبي طالب للأخو في بعض الوزراء يمتخاري :

مفرم بالتناصيب بسبب الله مجده من السباح ارتياحا لا يذوق الاغفاء الارباء \* أن يرى طيف مستمحي راحا

وكان تقييده بالروح يشير الى أن العادة انما تعرضه في صدر النهار على عادة اللوك فاذا كان الروح فلو افقوا يشتاق اليهم فينام ليا نس  
يرى يطيعهم وأهلهم من نحو قول الآخر :

وان لا تشفى وبما نعمة \* لعل خيالا منك يلقى خيالها  
وهنا غير بعيد أن يكون أضامن هذا الضرب الا انه لا يبلغ في الغربة والبعد عن العادة ذلك البالغ فانه قد تصور أن يريد للفرم التيم  
اذ لا بعد عهده محببه أن يراه في النوم فبهذا النوم تلك خاصة ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز :

وقول الآخر :  
قلوا اشتكت عينه فقلت لهم \* من كثرة القتل نالها الوصب  
حمرتها من دماء من قتلت \* والدم في النصل شاهد عجب

أنتى تؤبني بالبكاء \* فأهلاها وبثا نيتها  
فقلت اذا استحسنتم غيركم \* أمرت الدموع بتأديها

أنبكى بين رائي بها (٣٧٨)

وذلك أن العادة في دمع  
العين ان يكون السبب فيه  
اعراض الحبيب أو افتراض  
الرقيب ونحو ذلك من  
الاسباب الموجبة لا ككتاب  
لما جعله من التأديب على  
الاساءة باستحسان غير  
الحبيب وأما الثالث فكقول  
مسلم بن الوليد :

يا واشيا حسنت فينا اساءة  
نحبي حذارك انساني (من الفرق  
بلحوم القتلى من الاعداء ولما كان ذلك من المعلوم تنمو بدله مرض بجمية رجائهم لطلبه طبع السكرم  
عليه فصار قتل الاعداء لتكميل رجاء القتل وفي البيت وصف المدوح بكمال وصف الجود فيه حتى  
انجلي لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه ووصفه بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات المعجم ووصفه بأنه  
لا يقتل حنقا ولا استغزاه المداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اياها فلا يطيعها فيما تشتهي  
وانه لا يخاف الاعداء لانه تمكن بسطوته منهم حيث شاء كأثرنا ناليه لا تقدم فالله هنا في الصفة التي  
هي قتل الاعداء وهي تكميل رجاء القتل غير مطابقة وفيها من القلف والقفه ما لا يخفى لما

تضمنته من مقتضياتها فانطبق حد حسن التتميل على الاتيان بها فلهذا قسنا من الاربعة  
للكورة أولا أحدهما ما يكون في الصفة الثانية بلا ظهور علة أخرى والآخرة ما يكون فيلصم الظهور  
ثم أشار الى تحقيق القسمين الباقيين من الاربعة فقال (والثانية) حطف على قوله والاولى أى  
الاولى وهي الثانية فيها فسان لا تقدم الثانية وهي غير الناجية التي أريد اثباتها فيها فسان أيضا  
لانها (اما يمكن) بمعنى انها مجزوم بانتفاها ولكنها يمكن الحصول (كقوله يا واشيا) أى بإساعيا  
بالكلام على وجه الافساد من وصفه أنه (حسنت فينا اساءة) أى حسن عندنا ما قصد هو اساءة تنابه  
حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية على ثبوتها بقوله (نحبي حذارك انساني من الفرق)

أى انما حسنت لاجل أنها أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بمالدى ولما تركت البكاء نجا  
كاملا على فاعلان وهو لا يجوز الاشارة بل يجب فيها الحذف قوله (والثانية) اشارة الى الصفة  
للمللة غير الثانية اما يمكنه وهي الضرب الثالث كقوله أى كقول مسلم بن الوليد :

يا واشيا حسنت فينا اساءة \* نحبي حذارك انساني من الفرق  
بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

قوله التي أريد اثباتها  
أى بالهالة (قوله اما يمكنه)  
أى في نفسها أى مجزوم  
بانتفاها لكنها يمكنه  
الحصول في ذاتها (قوله  
كقوله) أى الشاعر وهو  
مسلم بن الوليد (قوله  
يا واشيا) أى بإساعيا

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

قوله التي أريد اثباتها  
أى بالهالة (قوله اما يمكنه)  
أى في نفسها أى مجزوم  
بانتفاها لكنها يمكنه  
الحصول في ذاتها (قوله  
كقوله) أى الشاعر وهو  
مسلم بن الوليد (قوله  
يا واشيا) أى بإساعيا

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءة) صفة لواشي والراد بإساءته افساد أى  
حسن عندنا ما قصد من الافساد حسن اساءة الواشي هو الصفة للمللة الغير الثانية وعلاها بقوله نحبي حذارك الخ أى لاجل أن  
اساءتك أوجبت حذارى منك فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك  
نجاة انسان عيني (قوله أى حذارى اياك) أشار بذلك الى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والتفاعل محذوف وهو  
تارة تعدى بنفسه كإني البيت وتارة تعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر  
على البكاء لغراق محبو بمن هو فأنشأ بشر بذلك الواشي فيأني لا ويقول له كيف تبكي على فراقه هو وصفته كذا ويقول فيك كذا وكذا  
والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يك ثلاثش بماعندى ولما تركت البكاء نجا انسان  
عيني من الفرق في الله دمع فقد أوجبت ساءة نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العنى

فإن استحسان اساءة الواشي يمكن لكن لما خالف الناس فيه عقبه بذكر سببه وهو أن حذاره من الواشي منعه من البكاء فسلم الانسان عينه من الفرق في الدموع وحاصل ذلك فهو حسن وأما الرابع فكمعنى بيت قارسي ترجمته :  
لولا لم تكن نية الجوزاء خدمته \* لا رأيت عليها عقد منتطق

(قوله فإن استحسان الخ) هذا على حذف أي وانما نلتها بهذا البيت للصفة المكنية التبرير النابتة لان استحسان اساءة الواشي أمر يمكن لكن غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) أي في ادعائه (٣٧٩) وقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان اساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه زعمه ولولم يتم في الخارج وهو أن حذاره منه نجى انسان عينه من الفرق فتجاء انسان عينه من الفرق لحذاره عليها ذكر

فإن استحسان اساءة الواشي يمكن لكن لما خالف (الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي (بأن حذاره منه) أي من الواشي (نجى انسانه من الفرق في الدموع) أي حجب ترك البكاء خوفًا منه (أو غير ممكنة كقوله :  
لولا لم تكن نية الجوزاء خدمته \* لا رأيت عليها عقد منتطق

انسان عينه من الفرق بالدموع فقد أوجبت اساءة تلك نجاة في انسان عيني (فإن استحسان) أي أعما قلنا ان الصفة هنا لو لم تقع هي ممكنة لان استحسان (اساءة الواشي) معلوم انه (يمكن لكن) هو غير واقع ولذلك كان هذا المثال من قسم الصفة التبرير النابتة و (لما خالف) الشاعر (الناس فيه) أي في ادعائه الوقوع دون الناس اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره حسن اساءة الواشي (ب) تعليل يقتضي وقوعه زعمه ولو لم يقع وهو (أن حذاره منه) أي من الواشي (نجى انسان عينه من الفرق بالدموع) التي تترادى بها وذلك ترك البكاء خوفًا من الواشي فتجاء انسانه من الفرق بحذاره على ما ذكره غير مطابقة لما في نفس الامر وهي لطيفة كالا يتجنى فكان الاتيان بها من حسن التعليل فإن قيل هنا أمران عدم وقوع اللعل وكون الملة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم اذ لا يكذب من ادعى أن الاساءة حسنت عنده لترض من الاغراض فافضة للمللة على هذا ثابتة والملة التي هي نجاة انسانه من الفرق بترك البكاء لحوف الواشي لا يكذب مدعي لصحة وقوعه فعلى هذا لا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل فمطابقة الملة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت للمعاد أن حسن الاساءة لا يقع لا من هذا الشاعر ولا من غيره فقدم الوقوع مبني على العادة وترك البكاء للواشي باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادة وأيضا ترك البكاء له لا يكاد يتفق في عصر من الاعصار وعلى المعاد بنى الكلام فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لان احسن الشعر ا كذبه فيثبت للرادف اللوق عنه وكرمه ثم لا يتجنى ما في قوله نجى حذاره انساني من الفرق من لعاف التجوز اذ ليس هناك فرق حقيقي وانما هناك عدم ظهور انسان العين فافهم (أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أي الصفة التبرير النابتة اما ممكنة كما تقدم واما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت ببله تناسبها (كقوله :

لولا لم تكن نية الجوزاء خدمته \* لا رأيت عليها عقد منتطق

فإن استحسان اساءة الواشي يمكن لكن لما خالف الناس أي ادعى وقوع هذا الاستحسان عقبه بمله ليكون مقربا لصديقه فملله بأن حذاره منه نجى انسانه من الفرق في الدموع قوله (أو غير ممكنة) إشارة الى الضرب الرابع وهو ما كانت الصفة للمللة فيه غير ممكنة كقوله أي كعني بيت قارسي ترجمته :  
لولا لم تكن نية الجوزاء خدمته \* لا رأيت عليها عقد منتطق

وقوعها وحيث لا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل وذلك لانه لمطابقة الملة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت للمعاد أن حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فقدم الوقوع مبني على العادة وترك البكاء لحوف الواشي باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عادة سواء كان واثيا أو غير واثي فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لان احسن الشعر ا كذبه فيثبت للرادف لا يقوى (قوله أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أي أن الصفة التبرير النابتة اما ممكنة كما مر واما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت ببله تناسبها (قوله كقوله) أي الشاعر أي وهو المصنف فهذا البيت له

وقد وجدنا فاساريا في هذا المعنى ترجمه بالعربية بما ذكر وقال كقولهم ولم يخل كقولهم المالتجريد أو نظرا للمعناه فالفلسفي تأمل  
والجوزاء يرج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر  
حتى يكون كقصد خالص من البر وقوله عقد منتطق بفتح الطاء اسم مقول أي لما رأيت عليها عقدا منتظفا به أي مشدودا في وسطها  
كالنطاق أي الحزام وأعلم أن لوتفيد نفي مدخولها شرطا وجوبا فشرطها نفي نية الخدمة وجوابها نفي رؤية نطاق الجوزاء فتميلون في  
هذين التبيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء فخلص معنى البيت أن الجوزاء مع ارتفاعها المعزومية على خدمة ذلك  
المدوح ومن أجل ذلك انتطقت أي شئت النطاق تهبوا لخدمته فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقا شئت به وسطها (قوله من  
استنق) أي مأخوذ منه وقوله أي شد النطاق أي المنطقة بوسطه (قوله غير ممكنة) أي لأن النية بمعنى الزم والارادة وأما يكون ذلك  
من ادراكه بخلاف غيره كالجوزاء (٢٨٠) (قوله قصدانيتها) أي بالماله للنسبة لها وهي كونها منتظمة أي

من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة  
المدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كلفي الأيضاح وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية  
الجوزاء خدمة المدوح عقل ورؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنطقة

الجوزاء معاملة وهي برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء ومعنى البيت أن  
الجوزاء على ارتفاعها المعزومية لخدمة المدوح ومن أجل ذلك انتطقت أي شئت النطاق تهبوا  
لخدمته فرؤية النطاق دليل على النية فالو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقا شئت به وسطها والنطاق  
والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كقصد خالص من البر فلا تنطق هنا  
أراد به الحالة الشبيهة بالنطاق وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كحاطة النطاق التي فيه  
جوهر فصار كقدم البر بوسط الانسان فقد جعله آلة الانتطق في الخارج نية خدمة المدوح وجعل  
الانتطاق دليلا على نية الخدمة لأنه يصح الاستدلال برؤية المعلول على وجود العلة ونحو هذا الاعتبار  
هو المأخذ بنحو هذا التركيب لئلا يفانه اذا جاءك انسان وكان يحبه بسبب كرامك اياه في الخارج وأردت  
أن تستدل على أن المحيى كان فكأن مسببه الاكرام قلت لو لم تحبني ما كرمك أي لكني أكرمك  
فانتني التالي فينتي المقدم وهو علم المحيى فينبئ المحيى المستزم لا كرام فعل هذا نكون العلة كما  
ذكرت نية خدمة المدوح والمعلول هو الانتطاق ومن المعلوم أن انتطاق الجوزاء ثابت إذ المراد به  
احاطة النجوم بها كحاطة النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهي  
محسوسة ثابتة ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة فيكون هذا المثال لقسم ما علة في صفة ثابتة  
بعلة غير مطابقة كما تقدم في قوله :

لم يحك نائلك السحاب وأما \* حمت به فصبيها الرضاء

لأن قسم ما علة في صفة غير ثابتة يعني لأن النية لا تتصور الا مع العلم بالامر الذي هو الجوزاء وهو  
فان نية الجوزاء خدمته صفة غير ثابتة وهي محسوسة فذلك علة بقوله لما رأيت عليها عقد منتطق

التي ادعى لماعلة ماسة ثابتة ولم تظهر لماعلة في العادة وذلك لان المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت  
لان المراد باحاطة النجوم بها كحاطة النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهي محسوسة ثابتة ونية  
الخدمة التي هي علتها غير مطابقة وحيثما قيلت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله :

لم يحك نائلك السحاب وأما \* حمت به فصبيها الرضاء

من جهة أن كلامهما علة في صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحيثما فلا يصح تحييل للصف به للقسم الرابع (قوله لان مفهوم  
هذا الكلام) أي الذي هو البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في الفقه من كونها لا تمنع الجوزاء لا تمنع الشرط (قوله  
خدمة للمدوح) مفعول للمدح وهو نية وقوله علة الخ خبر أن (قوله علة لرؤية عقد النطاق) أي لأنه معلول كما قال للصف  
في الايضاح في تنبيه وهو أنه لا يصح تحييل لرؤية النطاق بنية خدمة المدوح ما يصح أن يدل بذلك النية الانتطاق اللهم الا أن يحيل  
رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل

شادة النطاق في وسطها  
(قوله وفيه) أي فيما قلته  
في الايضاح بحث وحاصله  
أن أصله لو أن يكون  
جوابها معلولا لمضمون  
شرطها فاذا قلت لا وجبتي  
أكرمك كان التركيب  
مفيدا أن العلة في عدم  
الاكرام عدم المحيى  
واذا قلت لو لم تأتني لم أكرمك  
كان التركيب مفيدا أن  
العلة في وجود الاكرام  
الانسان وظاهر المصنف  
أن المعلول مضمون الشرط  
والعلة فيه مضمون  
العجز وهذا خلاف  
المشهور المقرر في لولو  
أجرى البيت على المقرر فيها  
أن جعل نية خدمة المدوح  
علة لانتطاق الجوزاء كان  
ذلك البيت من القرب  
الاول وهو اذا كانت العلة

(قوله كما يقال) أى كالمفهوم عما يقال فهو منتظر من جهة أن الأول علة والثاني معلول (قوله وهذه) أى رؤية عقد انطاق عليها أعنى الحالة الشبيهة بانطاق للنطق صفة ثابتة وقوله قصد تعليها بنية خدمة للمدوح أى وهى علة غير مطابقة للواقع (قوله وما قيل) أى في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعارض فيكون من الضرب الأول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة الآلة ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالانطاق الانطاق الحقيقي وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لخاله شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانطاق أى الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) هذا رد لما قيل (٣٨١) بوجودين الأول مخالفته لما في

الايضاح والثاني أن للراد بالانطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره القائل (قوله مخالف لصرح كلام المصنف في الضرب الأول محسوس والأقرب أن يجعل وهما مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أعنى الاستدلال باتناء الثاني على انتفاء الأول

كما يقال ولم تجتنب لم كرمك بينى أن علة الا كرمه أى الهوى وهذه صفة ثابتة قصد تعليها بنية خدمة للمدوح فيكون من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التي قصد عليها وما قيل انه أراد أن الانطاق صفة متممة للثبوت للجوزاء وقد أثبت الشاعر وعلاها بنية خدمة للمدوح فهو مع أنه مخالف لصرح كلام المصنف في الايضاح ليس بشيء لان حديث انطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والأقرب أن يجعل وهما مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أعنى الاستدلال باتناء الثاني على انتفاء الأول

يقضى أن اللعل هو الثبوت والعلة هي الانطاق وهذا للثبوت لا يدل عليه التركيب ولا يوجد في المعنى لان السبب سبب الانطاق وليس الانطاق سببا للثبوت كما لا يخفى في الهمم الآن يراد بالعلة العلة العلمية بمعنى ان علة علمنا بأن بنية خدمة للمدوح كانت هي انتفاء علم الانطاق بثبوت الانطاق ورؤيته كما ذكرنا انه يستدل بالمعلول على العلة فيكون المعلول علة للعلم بوجود العلة لهذا المعلول في الخارج لان العلة كما نطق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فلا انطاق وان كان معلولا مسببا عن الشيء في الخارج جعل علة للعلم بوجوده لانه يستدل بوجود السبب على وجود السبب وباتناء اللازم على انتفاء اللازم للستلزام لحصول المراد كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فان انتفاء العاصم انتفاء اللازم ويكون علة للعلم باتناء اللازم الذي هو التعداد فيثبت المراد الذي هو الوحدة وهذا ولو كان هو الأقرب لان يجعل عليه للثبوت تصحيح كلام المصنف لكن فيه محمل لان الظاهر أن مرادهم بالعلة ما يكون علة في الوجود لاقى العلم كما تشهد به الأمثلة السابقة وأما ما قيل انه حجب كلام المصنف أنه أراد أن الانطاق صفة متممة للجوزاء اذا انطاق صفة مخصوصة بالانسان الذي يشد انطاق في الوسط فهو صفة غير ثابتة عليها بعله هي بنية خدمة للمدوح غير مطابقة لما في نفس الأمر فيكون للثبوت الغير الثابتة التي لا يمكن لان الانطاق غير ممكن فريد من وجهين أحدهما أن المصنف صرح في الايضاح كما تقدم بأن الصفة الغير الثابتة وهى الدالة أعنا هي بنية خدمة للمدوح لا الانطاق ولم يجعل الثبوت هي العلة كما ذكر هذا القائل والآخر أن الانطاق أطلق نحو جزاء على معنى صحيح هو هيئة احاطة النجوم بالجوزاء كما ذكرنا فهو أمر محسوس لا يمكن كونه غير حقيقي وحمله على الانطاق لليهود مع قيام القرينة على ارادة خلافه حالة دلالة الغفلة عن وجهها والوجه له فتقرر بهذا أن للثبوت أن حمل على ما يفهم عرفا من التركيب عادى القسم الأول وهو ما تكون فيه الصفة ثابتة علة بعله غير مطابقة قاصمة للثبوت الثابتة الحالة الشبيهة بالانطاق والعلة بنية خدمة للمدوح وان تؤول على العكس أى على أن تكون العلة الانطاق

باتناء الجزء اعلى انتفاء الشرط لان الشرط علة في الجزء فيصح الاستدلال بوجود الجزء اعلى وجود الشرط وبعدمه على عدمه لان وجود المعلول يدل على وجود علة وعدمه يدل على عدم علة فالشاعر جعل الانطاق دليلا لثبوت بنية خدمة الجوزاء للمدوح فاستدل بوجود الانطاق في الخارج على وجود بنية الخدمة والحاصل أن الشاعر كانه ادعى دعوة وهى أن الجوزاء قصد بها خدمة للمدوح واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصد بها الخدمة لما كانت منتظمة لكن كونها غير منتظمة باطل لمشاهدة انطاقها فبطل التقدم وهو لم يكن قصد بها الخدمة فيثبت تقيده وهو المطلوب (قوله أعنى الاستدلال باتناء الثاني) وهو مع رؤية الانطاق وانفاؤه يكون برؤية الانطاق وقوله على انتفاء الأول أى وهو مع بنية الجوزاء خدمته وانفاؤه يكون بينتها خدمته لان في الثاني إثبات فصح قول

كان نية الجزاء خدمته متممة \* وبالحق بالتعليل وليس بلبناء الأخر فيه على الشك نحو قول أبي تمام:  
 ربي شغفترج الصبار يا ضحا \* الى اللزن حتى جادها وهو هامع  
 كان السحاب الترفين تحتها \* حبيبا فن ترقا لن مدامع

الشارح فيكون الاتطابق الخ (قوله فيكون الاتطابق علة كون نية الجزاء خدمة للمدح أي دليلا عليه) أي كما أن اتعامة الفساد في الآية دليل على انتفاء تعدد الألفة فانتفاء الثاني دليل على انتفاء الأول وكذلك وجوده دليل على وجوده وإن كان الأول علة في وجود الثاني وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له وجود السبب بدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء للارزم (قوله وعلة العلم) أي وجوده مفعلة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فلا تطلق وإن كان معاولا وسببا عن نية الخدمة في الخارج يجعل علة لعل بوجوده نية أي دليلا عليه ويمكن حمل كلام المصنف في الإيضاح على هذا بأن يقال قوله قصدا ثباتها بالهوى (٣٨٣) انتطابق الجزاء مراده بالهوى الدليل وحيتن فلا توجه عليه ما ذكره الشارح من

البحث تأمل وقوله مع  
 أنه أي ذلك الوصف وهو  
 كون نية الجزاء الخدمة  
 والحاصل أن العلة المذكورة  
 في الكلام لحسن التعليل  
 قد بقصد كونه علة لثبوت  
 الوصف ووجوده في نفسه  
 كافي الضرب بين الأولين لأن  
 ثبوته معلوم وقد بقصد  
 كونه علة للعلم به وذلك إذا  
 كان للسند عليه مجهولا  
 فتكون تلك العلة من باب  
 الدليل وذلك كافي الضرب بين  
 الأخيرين لعدم ثبوت  
 الصفة بل الفرض اثباتها  
 والبيت لذلك كونه يصح  
 أن يكون من الضرب الأول  
 باعتبار ومن الزايم باعتبار  
 فإذا جعلت نية خدمة

فيكون الاتطابق علة كون نية الجزاء خدمة للمدح أي دليلا عليه وعلة لعل مع أنه وصف غير  
 يمكن (والحق به) أي بحسن التعليل (ما بين على الشك) ولم يجعل منه لأن فيه ادعاء وأصرارا  
 والشك ينافي (كقوله كان السحاب الترف) جمع الأخر والمراد السحاب للطرقة التزيرة الماء  
 (غين تحتها) أي تحت الربا (حبيبا فترقا) الأصل ترقا  
 والمعلوم النية مع أن يراد بالهوى علة العلم ودليلا واسكن فيه محمل كما تقدم وحمله على الظاهر مع ادعاء  
 كون الاتطابق صفة غير ثابتة يرده كلام المصنف في الإيضاح ويرده أن للراد بالاتطابق محسوس وإن  
 كانت الالة عليه مجازا وقد تم بهذين القسمين الأربعة السابقة وأغنى بالقسمين ما تكون فيه غير  
 الثابتة ممكنة كما تقدم وما تكون غير ممكنة كافي هذا لثبات لانية خدمة للمدح محالة من الجزاء  
 قافهم ولما كان تعريف حسن التعليل إنما يشمل بحسب الظاهر ما فيه وجود العلة على وجه  
 الشك ذكره ملحقا بما تقدم فقال (والحق به) أي وألحق بحسن التعليل (ما بين على الشك) أي  
 الاتيان بملء رتب الاتيان بها على الشك فيوثق في الكلام بما يدل على الشك وإنما لم يجعل من حسن  
 التعليل حقيقة لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأقربها لاظهار أنها علة لما فيها من المناسبة للستظرفة  
 لم يناسب فيها الاستمرار على ادعاء التحقق وعلى ذلك يحمل التعريف كما هو الأصل وأثرنا ليه أنفا  
 والشك ينافي ذلك نعم مثل لهذا للمحقن فقال (كقوله) أي كقول أبي تمام

رني شغفترج الصبار يا ضحا \* الى اللزن حتى جادها وهو هامع  
 كان السحاب الترفين تحتها \* حبيبا لها ترقا لن مدامع

قوله (والحق به) أي ألحق بحسن التعليل ما بين على الشك وليس منه لبثائه على الشك كقوله أي  
 قول أبي تمام:

كان السحاب الترفين تحتها \* حبيبا لها ترقا لن مدامع

الجزاء لمدح علة  
 للاتاق كان من الضرب الأول وإن سجلت الاتطابق دليلا على كون الجزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا  
 ما عليه المصنف (قوله ما بين على الشك) أي علة أي بها على وجه الشك بأن يوثق في الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك  
 (قوله لم يجعل من) أي لم يجعل ما بين على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا (قوله لأن فيه) أي في حسن التعليل ادعاء  
 أي لخدمة العلة وقوله وأصرارا أي على ادعاء التحقق وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأقربها لاظهار أنها علة لما فيها من المناسبة  
 للستظرفة لم يناسب فيها الاستمرار على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام (قوله كان السحاب الترف) يطلق  
 السحاب على الواحد وعلى الجمع لأنه اسم جنس وهو للراد هنا دليل دفعه بالجمع وقيل إنه جمع سحابة وعليه فوضعه بالجمع ظاهر  
 (قوله جمع الأخر) الأخر في الأصل الأبيض الجبهة والمراد به هنا ملحق الأبيض أي كان السحاب الأبيض أي كثير الطر لا أن السحاب  
 المظهر أكثر ما يكون أبيض (قوله غين) أي دفن (قوله أي تحت الربا) أي المذكورة في البيت قبله وهو قوله:  
 رني شغفترج الصبار يا ضحا \* الى اللزن حتى جادها وهو هامع \* (١) قول المحشي بنسيم الله ربوا والافاق تاب في الأصول إلى يا ضحا



قول أبي الطيب

رحل الزمان رحلي فكأنني في أنيته الأنفاس لتشتيع

وعلة تشيع الأنفاس في العادة هي التجسر والتأسف لاجواز أن يكون إياه والذي رحل عن الزمان تعالى عنك أي مبعو أو سبيد فكأنه لما كان المرحل رحل المبر وهو كانت الأنفاس تتصعد منه أيضا صار الزمان والنفس الصعداء كأنهما تزايلان فلما رحل ذلك كان حقا على هذا أن يشيع قضاء حتى الصعبة ومنه التفرغ وهو أن يثبت لتعلق أمر حكم بدائياته لتعلقه به آخر

الراجح بوجه التل للرفع من الأرض وقوله شفت من

(٣٨٣)

الشفاة أي تشفت والنسيم يطلق على

نفس الريح وعلى هبوبها

وهو لمرادها والمزن جمع

مزنة وهي السحاب

الأيض وضيمير جادها للربا

أي حتى جاد المزن عليها

أي على تلك الرابا والماعم

من المزن السائل بكثرة

وقوله بذلك كأن السحاب

الترهي المزن فدل في

البيت الثاني عن التعبير

بالضمير لبيان معنى المزن

(قوله بالهمز) أي

المضموم لانه قل مضارع

وقوله فخفت أي الهمة

الاضرة فقبلها الفاعل غير

قياس لان الهمة التي

تبدل ألفا شرط ابدالها

قياسا سكنوها والحاصل

أنه يقال في ريق كلم يعلم

بمعنى صدد ويقال رقا رقا

بالمهمز بمعنى سكن وهو

المراد هنا فلذا قال الشارح

الأصل رقا بالهمز الخ (قوله

على سبيل الشك نزول

الطر من السحاب) أي على

الربا وقوله بأه أي السحاب

غيت أي دفنت حبيبا

تحت الربا كأن الربا

بالمهمز نفقت أي ما تسكن (لمن مدام) علل على سبيل الشك نزول الطر من السحاب بأنها غيت حبيبا تحت تلك الربا فهي تسكن عليها (ومنه) أي ومن النضوى (التفرغ وهو أن يثبت لتعلق أمر حكم بدائياته) أي أثبت ذلك الحكم (لتعلق به آخر)

والضمير في تحتها سودالي الر في جمع بوجه التل للرفع من الأرض ولان معلوم والماعم منه هو التز للطر وجاد بالربا في بالجوذ فتح الجهم وهو لطر الكثير يقال جاد السحاب الأرض فهي جيدة اذا أصابها الجلود والتفرغ أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة وللراد به هنا مطلق الأبيض لان السحاب المطر الأبيض أكثر موعوا من الأسود فهو عبارة عن كثير لطر ونزولهم موزخف للضرورة يقال لرا ق فلان دمع اذا كان لا ينقطع ومعنى البيت أن ربح الميا شفت للربا من الى لارن فجادت به بشفا متها الى رباض تلك الر في والحال أنه كثير المدموع أي سيلان لطر فصار السحاب البيض لكثرة أمطارها كأنها غيت تحت الر في حبيبا فجعلت تسكن عليه فلما رقا أي ينقطع لهادمع وكان في نحو هذا الكلام وفيها كثيرا عند قصد عدم التحقق في الخبر كما تقول كأنك تريد أن تقوم عند عدم جرمك براءة القيد ومنه الشاهد أن السحاب ليس بطن أو يشك أنها غيت حبيبا تحت الر في لربا ذلك لا ينقطع دمعها فلا كما صفة عللت بدفن حبيب تحت الر في ولما أي يكون أقاد أنه لم يجزم بأن بكاهم هذا ذلك التفسير فكأنه يقول أو بدلى بكاهم الدائم الشك أو الظن في أن سبب ذلك تقييها حبيبا تحت تلك الر في فقد تقرر أنه مل بكاهم على سبيل الشك والظن بتضيها حبيبا تحت الر في ولا يخفى ما في تسمية نزول لطر بكاهم لطف التجوز وبه حسن التعليل هذا ان حمل على ما ذكر من الشك وان حمل على أنه شبه السحاب ببولك في تحت تلك الر في حبيبا فجعلت لرا ق لها دمع ويكون التقدير كان السحاب بولك غيبن الخ خرج الكلام عما نحن بعده لكن اللفظ في الشبه به حيزن وهي مطابقة فاهم (ومنه) أي ومن البدع للنضوى (التفرغ) أي النوع للسمى بالتفرغ (وهو) أي التفرغ (أن يثبت لتعلق أمر حكم) أي أن يثبت حكم من الأحكام لشيء بينه وبين أمر يتعلق ونسبة تصحح الاضافة أو ما يشبهه فالمراد بالتعلق هنا النسبة ويكون آليات لهذا التعلق أي للنسب لذلك الأمر (بدائياته) أي بد أن ثبت ذلك الحكم (لتعلق له آخر) أي لنسب له آخر فالتعلق في الموضوعين بفتح اللام ففهم من الترضاء أنه لا بد من متعلقين أي

أي تحت الر في والسحاب هنا جمع لانه يشتمل مفردا وجمعا وفي بعض النسخ حبيبا بالياء وفي بعضها حبيبا بالنون واعلم أن قول للصف وليس بلبنا بالأمرفيه على الشك فيه نظرا أما أولا فلانه ليس في الكلام شك وأما ثانيا فلان كان ليست للشك على الصحيح بل ترد حيث وقت الى التشبيه ص (ومنه التفرغ الخ) ش التفرغ أن يثبت لتعلق أمر أي يثبت لتعلق أمر حكم بدائياته لتعلقه به آخر

والسحاب تسكن فدموعها تطل على ذلك فقير والمحسن أن الشاعر يقول لطن أو أشك أن السحاب غيت حبيبا تحت الر في لربا في أجل ذلك لا ينقطع دمعها فبالا حقة عللت بدفن حبيب تحت الر في لربا أي كان أقاد أنه لم يجزم بأن بكاهم هذا ذلك التفسير فقد ظهر أنه مل بكاهم على سبيل الشك والظن بتضيها حبيبا تحت الر في ولا يخفى ما في تسمية نزول لطر بكاهم لطف التجوز وبه حسن التعليل (قوله فهي) أي السحاب تسكن عليها أي تنزل دمعها على الر في لأجل الخيب الذي تحتها (قوله التفرغ) بالبين المهملة وهو لغة جل التي بفرع القبره (قوله ان يثبت لتعلق أمر حكم) أي أن يثبت أمر محكوم به على شيء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق بصد أن يثبت

ذلك الحكم المنسوب آخر ذلك الأمر المتعلق في الوضوع بفتح اللام والراد يتعلق بالنسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به وقوله متعلق له أي كائن له وآخر متعلق بفهم من التمرضا أنه لا بد من متعلقين أي منسوبين لأمر واحد كغلام زيد أو غيره واحد وله متعلقان أي منسوبان أحدهما غلامه والآخر أبووه ولا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد إثباته الآخر كأن يقال غلام زيد فرح ففرح أبووه فالفرح حكم أثبت لمتعلق زيد وهما غلامه وأبووه وإثباته الثاني على وجه يشر بفرع الثاني على الأول (قوله على وجه يشر بالفرع) يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم المتعلق الثاني على وجه يشر بفرعه على إثباته الأول وذلك بأن يثبت الحكم ثانياً لمتعلق الثاني مع أدائه ليست لمتعلق الجمع كأن يقال غلام زيد فرح كما أن أباه فرح وغلام زيد راكب كما أن أباه راكب وعلم من هذا أن الراد بالفرع (٣٨٤) النبية في الذكور والتعقيب الصوري من غير أن يكون هناك أداة تفيد

مطلق الجمع سواء كان بأداة  
تفرع أم لا وليس المراد  
أن يكون ذلك الإثبات بأداة  
تفرع فقط والام لا يكن  
البيت الذي ذكره المصنف  
من هذا النوع (قوله  
والتعقيب) عطف تفسير  
(قوله استأثر الخ) أي وأما  
آفي بهذا التقيد لأجل  
الاحتراز عن نحو غلام  
زيد راكب أو غيره  
ونحو غلام زيد فرح  
وأبووه فرح لعدم التفرع  
في الإثبات الثاني وإن أريد  
الحكم فيهما لأن الواو ملحق  
الجمع فما قبلها وما بعدها  
سيان في التقدم لكل  
والتأخر لا آخر كما قرر  
شيخنا الصديقي هذا وفي بعض  
النسخ احتراز عن نحو  
غلام زيد راكب وأبووه  
راجل وفيه نظر لأن تفسير

على وجه يشر بالفرع والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبووه راكب (كقوله  
أحلامكم لسقام الجهل شافية \* كما دماؤكم تنقي من الكلب)

منسوبين لأمر واحد كغلام زيد أو غيره واحد لا بد من متعلقين أي منسوبين له أحدهما غلامه  
والآخر أبووه ولا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد إثباته الآخر كأن يقال  
غلام زيد فرح وأبووه فرح فالفرح حكم أثبت لمتعلق زيد وهما غلامه وأبووه ولكن لا بد أن يكون إثباته  
الثاني على وجه التفرع عن إثباته الأول كأن يقال غلام زيد فرح كما أن أباه فرح فيخرج نحو هذا  
لأنه أغنى قولنا غلام زيد فرح وأبووه فرح لعدم التفرع في الإثبات الثاني ولو أريد الحكم فيهما وأما  
إخراج نحو زيد راكب وأبووه راجل فمن شرط اتحاد الحكم لأنه تعدد الحكم في هذا المثال ولا يحتاج  
إلى إخراجهم من شرط كون الإثبات الثاني على وجه التفرع من مثل الفرع فقال (كقوله  
أحلامكم لسقام الجهل شافية \* كما دماؤكم تنقي من الكلب) فمدلول الكاف الذي هو المدح وحسن وهم  
أهل البيت أمر واحد متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة إليهم والدماء المنسوبة لهم أثبت لأحد  
متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء في الجملة لمتعلق آخر هو العقول  
ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوباً بالكلب وفي الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم  
والكلب داء يشبه الجنون ينشأ عادة من عض الكلب بهيبه ذلك من كلامه الإنسان أو من كثرة  
سمه في زمن الحرارة ثم لا يضر أحد الأسماء بذلك باذن الله تعالى ويرى مادوى قبل ظهور ذلك الداء في

كقوله أي الكميت  
أحلامكم لسقام الجهل شافية \* كما دماؤكم تنقي من الكلب  
فإنه أثبت لدمائهم أنها تنقي من الكلب بعد أن أثبت لأحلامهم أنها تنقي من سقام الجهل ويقال ليس  
هذا بمنال مطابق لأن الحكم الثابت ثانياً ليس هو الثابت أولاً لأن الشفاء من الكلب غير الشفاء  
من الجهل وإنما المصنف نظر إلى أن مطلق الشفاء شيء واحد وإنما قال تنقي من الكلب لأنه يقال من  
عضه كلب كلب فالدواء أتبع من دم شريف يشترط الأصعب اليسرى من رجله اليسرى ويؤخذ  
من دمه قطرة على عرق أو طعام المضوض منه فيبصره ونسب هذا تفرعاً لتفريع التكلم الثاني فيه على

التفرع المذكور يستدعي اتحاد الحكم للمتعلقين وفي المثال المذكور حكاية إيمان أن يتأثر متعلق الأمر  
فلا احتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه يشر بالفرع بل بما عمن اشتراط اتحاد الحكم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الكميت  
من قصيدة يمدح بها آل البيت (قوله لسقام الجهل) بفتح السين أي لأشخاص الجهل وما قولك كما دماؤكم زائد لا يمنع الجار من العمل  
كما في قوله تعالى فبارحمهم من الله لنسلم أي فيرحمهم فنكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده أغنى جملة تنقي من الكلب في موضع  
نصب على الحال ويجوز أن يكون الدماء مفعولاً على ابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول  
الكاف الذي هو المدح وحسن وهم أهل البيت أمر واحد متعلقان وهما الأحلام أي العقول للذو بهلهم والدماء المنسوبة إليهم أثبت لأحد  
متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء  
فإنه منسوب بالكلب وفي الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم

فرع من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دماثهم من داء السكب

(قوله هو) أى السكب بفتح الهم (قوله شبه جنون) أى داء يشبه الجنون (قوله من عض السكب السكب) الأول بسكون الهم والثاني بكسرهما والسكب السكب في الأصل كعب عقور أى كل لهم فيحصل له بسبب ذلك السكب الذى هو داء يشبه الجنون فيصير بذلك السكب بعد ذلك كل من عضه

(٣٨٥)

ولادوا له أى ذلك الداء

بعد ظهوره أضع أى أضع

وأكثرنا يرافيه من شرب

دم ملك قيل بشرط كون

ذلك الدم من أصبع من

أصابع رجله اليسرى

فتؤخذ منه قطرة على تمر

ونظم للعضوض يحد

الشفاء بأذن الله وقيل دم

للكوك نافع لذلك الداء مطلقا

أى من أى عمل كان ولهذا

كانت الحكمة توصي الحجاجين

بمحفظة دم الكوك لأجل

مداوائهم هذا الداء به

(قوله بناء مكارم)

بضم الباء جمع بان والأساة

بضم المعصرة جمع آس

وهو الطبيب مأخوذ من

الأسى بالتفتح والتعصر

وهو لولد أو أمة والعلاج والكلم

الجراحات والجمع كدوم أى

أتم الذين يبنون للمكارم

وتزفون أساسها بإظهارها

وأتم الذين تؤامون أى

تطبقون الكلام أى جراحات

الغاب وبجراحات الثقافة

وبغيرها وأتم الذين دماؤكم

نقى من السكب كشر فكم

وكونكم ما كوا قوله ففرع

على وصفهم بشفاء

هو بفتح الهم شبه جنون يحدث للإنسان من عض السكب ولادوا له أعجم من شرب دم ملك  
كما قال الحماسي

بناء مكارم وأساة كلم \* دماؤكم من السكب الشفاء

فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماثهم من داء السكب يعنى أنهم ملوك  
وأشراف وأرباب القبول والرجعة

المعروض فلا يظهر وهو صعب البره بعد ظهوره في الأصل ولا يفارقه غالباً حتى يموت فقالوا إن أنفع  
أدوية دماء الأشراف قيل إن كيفية ذلك أن بشرط الشريف من أصبع رجله اليسرى فتؤخذ من  
دمه قطرة تجعل على تمر ثم يطعمه للصواب فيبرأ بأذن الله تعالى ومعنى تفرغ أثبات الشفاء من السكب  
على أثبات الشفاء لسقام الجهل أن أثبات الشفاء من سقام أى مرض الجهل جعل ككافة القدمة  
والتوسط لأثبات الشفاء من السكب ففرع الثاني على الأول في الذكرو في جعله مرتباً عليه بتوسطه  
فيه احترازاً عما إذا عطف أحد الحكمين على الآخر أود كر مستقلاً وليس المراد التفرغ في الوجود  
فإن كون الدماء شفاء لا يترتب في الخارج على كونهم ذوى عقول تنفى من الجهل وإنما يترتب على  
الشرف للسلبي أو لأدنى اللهم الآن يدعى أن شرف العقل كاف في ترتيب الشفاء من السكب وهو بعيد  
وعلى تقدير تسليمه كالكافان جعلت التشبيه قائماً به هو الأصل للتفرغ عنه وللشبه هو الفرع  
فلم يصح معه التفرغ للهود نعم لو قال فمماؤكم الخ بقاءه كان تفرعاً ما فعلنا قيل إن المراد بتفرغ  
الثاني عن الأول كونه ناشئاً ذكره عن ذلك الأول حيث جعل الأول وسيلة إليه حتى إن الثاني في فقد  
للتسكب لا يستلزم عن ذلك الأول وقوله كادماؤكم الخ يحتمل أن تكون مافية غير كافة من الجهر  
فيكون دماؤكم كجهر وراوية تنفى في موضع الحال ويحتمل أن تكون كافة فيكون دماؤكم مبتدأ  
وتنفي خبره ومعنى البيت أن المدحوحين ملوك وأشراف وأرباب العقول ففوقهم شفاء لجهل  
مخالطهم ودماؤهم شفاء للسكب وكون دماء الملوك والأشراف أنفع شىء لأصعب السكب أمر مشهور  
عندهم ولذلك قال الحماسي

بناء مكارم وأساة كلم \* دماؤكم من السكب الشفاء

الأول هنا ما ذكره المصنف وقال في الصليح التفرغ من ضرر بان الأول أن يأتي بالاسم منفياً بما ويقبه  
بتظيم أو صافه ثم يجر بأفضل التفضيل كقول أبي تمام

ما ربه مية معموراً لطيف \* غيلان أبهى رضى من ربه الحرب

الثاني أن يأتي بصفة يقرن بها أو بأية منفاه معناها كقوله \* أحلامكم لسقام الجهل \* البيت انتهى  
ولم ينظر ابن مالك في البيت لاتحاد الوصف بالشفاء بل استندم البيت السابق قول ابن المعتز

كلامة أخرج من لحظه \* ووعده كغيب من طبه

(٤٩ - مروح التلخيص - رابع)

أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماثهم من داء السكب قال الفريزى أراد  
بالتفرغ التعقيب المورى والتبعية في الذكرو كما بينى عنه لفظ الوصف لا أن شفاء الدماء من السكب متفرع في الواقع على شفاء  
أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرع منها في نفس الأمر أصلاً فلا يرد أن التشبيه في قوله كادماؤكم كبدل على أن أمر التفرغ على  
عكس ما ذكره الشارح إذ التشبيه بأصل والتشبيه فرع فالحاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست تشبيه بل مجرد التمثيل  
كما بينى في قوله تعالى وإذا كروه كما هذا كاه والحاصل أن المراد بتفرغ الثاني على الأول كونه ناشئاً ذكره عن ذلك الأول حيث

به ومنه تأكيدها للصح بما يشبه النعم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها

جعل الأول وسيلة للثاني أي كالقدمة والتوطئة وحتى إن الثاني في قصد التسليم لا يستقل عن ذكر الأول وليس لاراد بقرعه عنه ترتيبه عليه باعتبار الوجود الخارجي إذ لا تفرق بينهما أصلاً لهذا للشيء خلافاً لما فهمه بعضهم من أن المراد بفرع الثاني عن الأول كونه مترتباً عليه وتامعاً في الوجود ولو بحسب الادعاء فيدعي هنا أن شرف العقل كافي في ترتيب الشفاء من الكلب عليه فور دعيه أن الكلفة التشبيه والمشببه (٣٨٦) هو الأصل المتفرع عنه والمشببه هو الفرع وحجته في التشبيه يدل على أن الأمر المتفرع على

عكس ما ذكره الشارح فأجاب بأن في الكلام قلباً والأصل دماؤك تشفى من الكلب كأن أحلامك لسقام الجهل شافية وهذا كالتكليف لأدعي له (قوله وهو ضربان) فيه أن للتائب لقوله بذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضرب الأن يقال انه رأى أن الضربين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض لأخرها (قوله أفضلها) أي أحسنهما (قوله صفة مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير الخ) أي وأما يستثنى صفة المدح من صفة الذم بتقدير دخولها فيها أي بسبب تقدير التسليم أن صفة المدح للستثناء داخله في صفة الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء السخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير السخول على وجه الشك المفاد بالتطبيق لأن معنى الاستثناء كما يأتي أن استثنى هذا العيب من الشيء الذي يفرض دخوله أن كان عيباً هذا إذا كانت الباء على أصلها ولو جعلت بمعنى على أفادت التقدير على وجه التطبيق للوجوب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبية على أمال الرادفاهم وأما كان ماذكر من تأكيدها للصح بما يشبه النعم لأن في صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبق ذم في الشيء عند مدح وما يفرض أن الاستثناء من الشيء إثبات كان استثناء صفة المدح بدفعي الذم إثباتاً للرحم فجاء فيه تأكيدها للصح وسيأتي مزيد بيان لهذا المعنى في كلام المصنف وأما كان مشبهاً للذم لأنه لا قدر الاستثناء متصلاً وقدر دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاتيان بهذا المستثنى لوم التقدير وصح الاتصال بظلال السبب منفى فإذا كان هذا عيباً كان إثبات الذم لكن وجد مدحاً وفي صورة الذم وليس به ولهذا كان هذا التأكيد مشبهاً للذم في صورته بحيث أتى به مستثنى مقدر الاتصال وقائمة تقديره متصلاً لأنه أن هذا المستثنى لا يشب السبب إلا بهان صح كونه من جنسه فيفيد ذلك تعليق ثبوت العيب على المحال لأن الفرض أن المستثنى مدح لازم فلتعلق إثبات الذم على كونه صفة مدح مع

(ومنه) أي ومن المعنوي (تأكيدها للصح بما يشبه النعم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم

أي أتم الذين يتبنون للكارم وترفعون أساسها بظاهرها وأتم الذين تؤاسون أي تطوبون السكام أي جرحلت القلوب وجراحات النفاق وغيرها فإتباعهم بان وأساءة جمع آمن كقضاء وقضاء وأتم الذين دماؤك تشفى من الكلب لشرفكم وكونكم ملوكاً (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (تأكيدها للصح بما يشبه النعم) أي النوع السعي بذلك (وهو) أي تأكيدها للصح بما يشبه النعم (ضربان) أي نوعان والمناسب لقوله بذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضرب وكأمر أي أن الضربين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض لآخرها (أفضلها) أي أفضل الضربين وهو أولهما (أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) (تأكيدها للصح بما يشبه النعم) أي بأن يقدر التسليم أن صفة المدح للستثناء داخله في صفة الذم المنفية ثم ليس المراد بالتقدير ادعاء السخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير السخول على وجه الشك المفاد بالتطبيق لأن معنى الاستثناء كما يأتي أن استثنى هذا العيب من الشيء الذي يفرض دخوله أن كان عيباً هذا إذا كانت الباء على أصلها ولو جعلت بمعنى على أفادت التقدير على وجه التطبيق للوجوب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبية على أمال الرادفاهم وأما كان ماذكر من تأكيدها للصح بما يشبه النعم لأن في صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبق ذم في الشيء عند مدح وما يفرض أن الاستثناء من الشيء إثبات كان استثناء صفة المدح بدفعي الذم إثباتاً للرحم فجاء فيه تأكيدها للصح وسيأتي مزيد بيان لهذا المعنى في كلام المصنف وأما كان مشبهاً للذم لأنه لا قدر الاستثناء متصلاً وقدر دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاتيان بهذا المستثنى لوم التقدير وصح الاتصال بظلال السبب منفى فإذا كان هذا عيباً كان إثبات الذم لكن وجد مدحاً وفي صورة الذم وليس به ولهذا كان هذا التأكيد مشبهاً للذم في صورته بحيث أتى به مستثنى مقدر الاتصال وقائمة تقديره متصلاً لأنه أن هذا المستثنى لا يشب السبب إلا بهان صح كونه من جنسه فيفيد ذلك تعليق ثبوت العيب على المحال لأن الفرض أن المستثنى مدح لازم فلتعلق إثبات الذم على كونه صفة مدح مع

من (ومنه) أي من البديع المعنوي تأكيدها للصح بما يشبه النعم بأن يبالغي في المدح إلى أن يأتي بعبارة يتوهم السامع في بدئ الأمر أنه ذم وهو ضربان أفضلهما أي أحسنهما أن يستثنى عن المدح صفة ذم ويستثنى من صفة الذم المنفية صفة مدح مقدر دخول تلك الصفة الجديدة في صفة الذم ولا بد في تلك الصفة الجديدة أن يكون بينهما وبين الصفة القديمة علاقة مصححة لدخولها في الصفة

المدح من صفة الذم المنفية على تقدير أي فرض دخولها فيها أن كانت عيباً هذا إذا كانت الباء على أصلها السببية فلو جعلت (كقوله بمعنى على وأن المعنى وأما استثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير دخولها فيها لأفادت أن التقدير على وجه التطبيق للوجوب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتنبية على المرادفاهم اه يقتضي وأما كان ماذكر من تأكيدها للصح بما يشبه النعم حتى لا يبق ذم في الشيء عند مدح وما يفرض أن الاستثناء من الشيء إثبات كان استثناء صفة المدح بدفعي الذم إثباتاً للرحم فجاء فيه تأكيد المدح وأما كان هذا التأكيد مشبهاً للذم في صورته لأنه لا قدر الاستثناء متصلاً وقدر دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان

كقول النابتة الديباني : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب  
 أي أن كان فلول السيف من قراع الكتاب من فين العيب فأثبت شيئا من العيب على تقدير أن فلول السيف منه وذلك محال فهو في  
 اللحن تعليق بالحال كقولهم حتى يبيض القار

الأتبان بهذا السمتي لو تم التقدير وصرح الاتصال لما لان العيب مني فإذا كان هذا عيبا كان أثباتا لهم لكن وجد مدحا فهو صورة  
 التلميح وليس بدم ( قوله كقوله ) أي الشاعر وهو زباد بن معاوية للقب ( ٣٨٧ ) بالنابتة الديباني نسبة لذييان

بالدم والكسر قبيلة من  
 قبائل العرب ( قوله من  
 قراع ) بكسر القاف بمعنى  
 الضاربة والكتاب بالياء  
 للثناء فوق جمع كنية وهي  
 الجماعة المستعدة للقتال

( كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول ) جمع فل وهو الكسر في حد السيف ( من قراع  
 الكتاب ) أي مضاربة الجيوش ( أي أن كان فلول السيف عيبا فأثبت شيئا منه ) أي من العيب  
 ( على تقدير كونه منه ) أي كون فلول السيف من العيب ( وهو ) أي هذا التقدير وهو كون الفلول  
 من العيب ( محال ) لأنه كناية عن كمال الشجاعة ( فهو ) أي أثبات شيء من العيب على هذا التقدير  
 ( في اللحن تعليق بالحال ) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط

قوله لا عيب فيهم في لكل  
 عيب في كل عيب مدح  
 ثم استثنى من العيب اللحن  
 كون سيوفهم مغلوله من  
 مضاربة الكتاب على  
 تقدير كونه عيبا ( قوله  
 أي أن كان فلول السيف  
 عيبا ) جواب الشرط  
 محذوف أي ثبت العيب  
 والافلا وأما قوله فأثبت  
 شيئا منه فهذا كلام  
 مستأنف بصيغة الماضي  
 المبني للعلوم أي فقد أثبت  
 الشاعر شيئا من العيب  
 وهو فلول السيف على  
 تقدير الخ وليس بصيغة  
 المضارع على أنه جواب  
 الشرط لذكر ذلك لفظا  
 ومعنى ( قوله أنه كناية

كونه صفة مدح تعليق بالحال كما سيقرر للمنصف أي أنهم مثل لنا كيد للمع ما يشبه الدم فقال ( كقوله )  
 أي كقول النابتة الديباني ( ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب ) الفلول جمع  
 فل وهو الكسر يصيب السيف في حده وهو القاطع منه والكتاب جمع كنية وهي الجماعة المستعدة  
 للقتال جيشا كانت أو بضعة وتكون خيلًا أو فرسة عنه أو خيلًا أو غارت من السائمة إلى الألف وقراءها  
 مضار بها عند الإلقاء فقوله لا عيب فيهم في لكل عيب في كل عيب مدح ثم استثنى من العيب اللحن  
 كون سيوفهم مغلوله من مضاربة الكتاب على تقدير كونه عيبا ( أي أن كان فلول السيف عيبا )  
 ثبت العيب والافلا ( فأثبت ) بصيغة للماضي أي أثبت الشاعر ( شيئا من ) أي من العيب ( على تقدير  
 كونه ) أي الفلول ( منه ) أي من العيب ( وهو ) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب  
 ( محال ) لأنه ما يكون من مصادمة الأقران في الحرب وذلك، ن الدليل على كمال الشجاعة ( فهو )  
 أي فلتطيق أثبات شيء من العيب على كون الفلول عيبا ( في اللحن تعليق بالحال ) والسطع على المحال  
 محال وقد تقدم أن افادة التعليق بالحال هو السرف في تقدير الاتصال قيل إن قوله على تقدير كونه  
 منه أي من العيب زيادة تأكيده وتوضيح لقوله أن كان فلول السيف عيبا وورد بأنه إنما يثبت ذلك إن قرئ  
 أثبت بصيغة المضارع فيكون من تمة كلام الشاعر وأما إن قرئ بصيغة الماضي فهو من كلام المصنف  
 أخبرا عما أراد الشاعر فلا يكون تأكيدها ثم مجموع أثبت إلى آخره توحيده وتوضيح لضمون كلام  
 الشاعر تأمله ومثل هذا التعليق بالحال أن يقال مثلا لأفضل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى  
 يالج الجمل أي يدخل الجمل في سم الخياط أي في ثقب الإبرة لأنه في تأويل الاستثناء على التعليق لأن  
 اللحن لأفعله على وجه من الوجوه إلا أن ثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في السم  
 للدمومة للنفية ومنه قول النابتة الديباني :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب  
 ونظيره ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* تلج بنسبان الاحبة والوطن  
 فتخيل في البيت السابق ولأن فلول السيوف عيب فدخل في عموم العيب اللحن ثم أخرجه بالاستثناء  
 فثبت بالأخراج شيء من العيب على تقدير كون فلول السيوف من العيب وهو محال فهو في اللحن تعليق

كالمشجعة لأن فلول السيوف إنما يكون من المضاربة عند ملاقات الأقران في الحرب وذلك لازم لكمال الشجاعة فطابق اسم  
 اللازم وأراد للزوم ( قوله على هذا التقدير ) أي وهو كون الفلول من العيب ( قوله تعليق بالحال ) أي تعليق على محال في اللحن  
 ي واللتق على المحال محال وإنما قال في اللحن لأنه ليس في اللفظ تعليق فقوله لا عيب فيهم غير أن سيوفهم الخ في معنى لا عيب فيهم  
 أصلا إلا المشجعة إن كانت عيبا لكن كون المشجعة عيبا محال فيكون ثبت العيب فيهم محالا ( قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى  
 يلج الجمل في سم الخياط ) أي أن مثل التعليق بالحال الواقف في البيت ما يقال لأفضل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى يلج الجمل أو

قائلاً كيد فيمن وجبهن أحدهما أنه كدعوى الشيء بيينة والثاني أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً فإذا نطقوا بالتكليم بالأو نحوها  
 وحتى يدخل الجمل في اسم الحياط أي في ثقب الابرة لا على تأويل الاستثناء للعلق لان للشيء لأفعله على وجهه من الوجوه الآن ثبت  
 هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في سم الحياط وثبت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (قوله والثاني كيد فيه) أي  
 وتأ كيد للسم في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها (قوله من جهة أنه) أي  
 اثبات للسم في هذا الضرب (٣٨٨) (قوله كدعوى الشيء بيينة) أي كاتبت للدعي بالبيينة أي الدليل وذلك لأنه قد

قرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال هذا الشيء لو ثبتت المحال فإن الخصم إذا سلم هذا الزعم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه وإذا كان نقيضه هو للدعي زعم اثباته بمجدة التعليق بالمحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لان التكليم محقق بثبوت السبب الذي هو نقيض للدعي على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محال وللعلق على المحال محال

قرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال هذا الشيء لو ثبتت المحال فإن الخصم إذا سلم هذا الزعم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه وإذا كان نقيضه هو للدعي زعم اثباته بمجدة التعليق بالمحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لان التكليم محقق بثبوت السبب الذي هو نقيض للدعي على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محال وللعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً فيلزم ثبوت نقيضه وهو مدح العيب الذي هو المدعي (قوله أن الأصل في مطلق الاستثناء) أي لافي كل الاستثناء لان الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي له يس (قوله على تقدير السكوت عنه) أي عن الاستثناء فيكون ذكر السكتي أخر اجاله عن الحكم

(والثاني كيد فيه) أي في هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشيء بيينة) لأنه علق نقيض المدعي وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والعلق بالمحال محال ففعل ذلك الشيء محال (من جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء هو (الاتصال) أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لا تقرر في موضع من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال (قد كراته قبل ذكر ما يندمها) وثبت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (قائلاً كيد فيه) أي في هذا الضرب وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح على تقدير دخولها فيها (من) جبين (جهته) أي اثبات للسم فيه (كدعوى الشيء بيينة) أي كاتبت للدعي بالبيينة وأما قال كدعوى الشيء بيينة ولم يقل أنه نفس الأثبات بيينة العلم بأن ليس هنا استدلال أصلاً وإنما هنا مجرد الدعوى لكن لما تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال أن هذا الشيء لو ثبتت المحال فإذا سلم الخصم هذا الزعم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه فإذا كان نقيضه هو المدعي لزم اثباته بمجدة التعليق بالمحال صار هذا الاستثناء بمنزلة في الصورة لان التكليم علق بثبوت العيب على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محال فعلق على المحال محال ففعل العيب محال وبني في الثاني كيداً بهم وجود هذا الاستدلال لاشترائك البابين في مجرد التعليق ولو كان هنا على سبيل الإثبات بالدليل فافهم (و) جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء هو (الاتصال) أي كون المستثنى من جنس المستثنى منه وكون المستثنى منه ملائماً لما يقيد فيه العموم بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وإنما كان الأصل في الاستثناء الاتصال لما تقرر في محله وهو أن الاستثناء المنقطع مجاز وقولنا الاستثناء المنقطع مجاز زيد أن أداء الاستثناء في المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً وقبل أن لفظ الاستثناء في المنقطع مجاز أيضاً وإذا كان في الأصل في أداء الاستثناء الاتصال أو في نفس الاستثناء (قد كراته) أي أداء الاستثناء فالضمير في أداءه عائدي إلى الاستثناء إلا أننا قلنا ان المراد بالاستثناء أولاً أداءه كان الضمير في أداءه عائدي إلى الاستثناء بمعنى الأداة أو بمعنى نفس الاستثناء على طريق الاستدلال وان قلنا ان المراد به الاستثناء بناء على أن لفظه مجاز في المنقطع كان الضمير على أمه (قبل ذكر ما يندمها) أي قد كراته الأداة قبل أن يتلفظ بما يندمها وهو المستثنى وجدان شيء من العيب فيهم على المحال والعلق على المحال محال فائلاً كيد في المدح فيمن وجبهن الأولى أنه كدعوى الشيء بيينة كأنه استدلال على أنه لا عيب فيهم بأن ثبوت عيب فيهم معلق بكون فلور السيف عيباً وهو محال والثاني أن الأصل في الاستثناء الاتصال قد كراته الاستثناء قبل ذكر

الثابت للمستثنى منه (قوله وذلك) أي وبان ذلك أي وبان كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر في موضع من أن الاستثناء المنقطع مجاز ومن الباب أن المجاز خلاف الأصل والأصل الحقيقة وهذا وقد اشتهر فيها بينهم أن الاستثناء حقيقة في التصل مجاز في المنقطع وقد اختلف في المراد من ذلك قيل قولهم الاستثناء المنقطع مجاز يريدون به أن استعمال أداء الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً كما لا يخفى بل للعل وقيل بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضاً (قوله قد كراته) الضمير في أداءه راجع للاستثناء الأشخاص قلنا ان المراد بالاستثناء أولاً في الأصل في الاستثناء الاتصال الأداة كانت الإضافة في أداءه بيانية أو أن الضمير في أداءه راجع للاستثناء بمعنى

توهم السامع قبل أن يتعلق بما يسمعه أن ما يأتي بعدها يخرج مما قبلها فيكون شيء من صفة التسميائنا وهذا إذا ما أنت بعدها صفة مدح  
 نأكد المدح لكونه مدحا على مدح وإن كان فيه نوع من الخجلة

للتسمي منه على طريق الاستخدام وإن قلنا إن المراد بالاستثناء أولا لفظ (٣٨٩) الاستثناء كان الضمير في أداته عائدا

على أصل الاستثناء (قوله

يبنى للستني) أي يبنى

بما بعدها للستني (قوله

يوهم) أي يقع في وهم

السامع أي في ذهنه أن

الاستثناء إلى الاقطار

(يوهم إخراج شيء) وهو للستني لان الأصل في الاستثناء الاتصال فيفهم أولابناء على الأصل أنه

أر يد إخراج ما دخل (عاقبها) أي ما قبل أداة الاستثناء والذي قبل أداة الاستثناء هو الستني

منه (فأذا وليها) أي فإذا ولي الأداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الاقطار وتبين

أن المراد به الاقطار (جاء التأكيد) لما في ذلك الاستثناء من زيادة المدح على المدح مع أن

للزبد على وجه أبلغ والمدح الأول لازد عليه في العيب على العموم حيث قال لا عيب فيهم وللح

الثاني للزبد إشعار استثناء المدح بعد العموم بأنه لم يحدف ضم يستثنى لان أصل الاتيان بالأداة بعد

عموم التي استثناء الأتبات من جنس الذي وهو التسم فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب

الأصل لأنه هو الذي ينبغي أن يرتكب فلما لم يجد أنه لم يجد الأصل التي هو استثناء التسم اضطر

إلى استثناء المدح فنحول الاستثناء عن أصله إلى الاقطار ولا يخفى أن هذا أبلغ وأنه توجيه يستملح

ويبلغ به الصدق فإذ التأكيد حقيقة والأول ما أفاد التأكيد بأمري تخيلي كاتقدم وهو الفرق

بينهما وقوله ذكر الأداة يوهم إخراج شيء دخل لا يخلو من محل وإيهام أما التحل فلا إن الإيهام المذكور

أما يتحقق في الخارج أن فرض أن الأداة ذكرت ثم ذكر الستني بعدهما وأما أن ذكر إثرها فلم

يتحقق إيهام إخراج شيء دخل لأنه بنفس سياق الأداة سمعت صفة مدح بعدها والإيهام حيث تعلق

بإخراج شيء دخل يحتاج إلى مهلة في حصوله لعلوه وأما الإيهام فلا إن هذا الكلام يتبادر منه أن

لما قيدتوقف على حصول إيهام استثناء ما هو عيب وأن ذلك التأكيد لا يحصل حتى يذهب الوهم

إلى الاتصال ثم يعود إلى الاقطار وليس كذلك بل أعان توقف على كون الأصل في الاستثناء الاتصال

فلما عاده أعان في بيان أن التسليم لما كان الأصل في الاستثناء ما ذكر فهم بعد الفراغ من الكلام

أنه كان طلب الأصل وهو الاتصال أذهو الذي ينبغي أن يرتكب ويحمل عليه طلب الطالب فلم يجد

فلذلك تحول إلى الاقطار باستثناء المدح فيقيم التأكيد وللح الذي يطلبه عيب ولا يوجد

أصلا أو كد فتأمل فإن قلتم من أين فهم أن التناقض كان في الاستثناء المذكور فإن مدلول قولنا مثلا

لا عيب فيه إلا الكرم استثناء الكرم فيطلب وجه يصح اتصالا واضطاما وأما أن المعنى لا عيب

إلا الكرم أن كان عيبا فلا دليل عليه فلتفهم من مولد الكلام فإن معناه هو ما ذكر عند البغداد

حتى أنه وما صرح به في مثل فلا نلجأ إليه عيبا أو عيبا واحدا هو حسن الخلق إن كان حسن

الخلق عيبا ولذلك سر وهو أن هذا التطبيق يفيد فأنه إن أحدهما ثبوت للتح بيتة كاتقدم

بما بعده يوهم إخراج شيء مما قبلها وأنه أتت عيب فإذ جاء المدح بعدها كملح لآتبات مدح بعد

مدح وقول المصنف يوهم إخراج شيء مما قبلها فيه نظرا لقرآن الاستثناء متصل وإذا كان متصلا فلا ذكره

استثناء الاتبات من جنس للتي وهو التسم فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي أن يرتكب فلما لم يجد ذلك

الأصل الذي هو استثناء التسم اضطر إلى استثناء المدح وحول الاستثناء عن أصله إلى الاقطار (قوله فاضطر إلخ) أي لأجل تنميم

الكلام والا كان الكلام غير مفيد لأنه إذا قيل لا عيب فيهم غير لم يكن مفيدا

الاتيان بالأداة بعد عموم التي

والثاني أن ثبتت شئ صفة مدح و يعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب  
بيد أي من قرش

(قوله و تعقب أي تلك الصفة بأداة استثناء (قوله تليها) أي تلي تلك الآداة و تأتي بعدها (قوله) أي كائنة لتلك الشئ الوصف  
بالأولى و ظاهره سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة للأولى ولو بطريق الزوم كافي للثال الأول أو كانت غير ملائمة لما كافي قوله الآتي  
هو البدر لأنه البحر زاحرا و ذلك لأن تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة للدرجة ثانيا و لو لم تكن ملائمة للأولى لحصول المدح بكل  
منهما (قوله نحو أنا أفصح العرب (٣٩٠) بيد أي من قرش) و جهنا تأكيد المدح في هذا أن أثبت الأفضحية على جميع العرب

تشر بكماله و الايتان بأداة  
الاستثناء بعدها يشعر بأنه  
أريد اثبات مخالف لما  
قبلها لان الاستثناء أصله  
المخالفة فلما كان للمآتي به  
كونه من قرش للستارم  
لأن كيد الفصاحة اذ قرش  
أفصح العرب جاء التأكيد  
وأنما كان مدحا بما يشبه  
القيم لان أصل ما يعبد  
الأداة مخالفتها لما قبلها فان

كان ما قبلها اثبات مدح  
كما هنا فالأصل أن يكون  
ما بعدها سلب مدح وان  
كان ما قبلها سلب عيب كما  
في الضرب السابق فالأصل  
فيما بعدها أن يكون اثبات  
عيب وهو هنا ليس  
كذلك فكان مدحا في  
صورة ذم لان ذلك أصل  
دلالة الآداة اه يقو في  
(قوله بيد بمعنى غير) اعلم  
أن بيد تستعمل أسيا بمعنى  
غير الاستثنائية فلا تكون  
مرفوعة ولا مجرورة بل  
منصوبة ولا يكون الاستثناء

والأخرى تقريب الاستثناء من الاتصال الحقيقي الذي هو الأصل لانه إنما استثنى الكرم في الثال على  
تقدير كونه عيبا على ذلك التقدير يكون الاستثناء متصلا وان كان الاستثناء بحسب الظاهر  
الانفصال فأمثل (والثاني) من ضرب أي تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو للفضول منهما هو (أن ثبتت  
لشئ صفة مدح و تعقب تلك الصفة (بأداة استثناء) ومعنى تعقيب الصفة بأداة أن يذكر تلك الآداة  
بعقب أثبت تلك الصفة للموجبة لتلك الشئ (تليها) أي تذكر تلك الآداة حال كونها تليها أي تأتي  
بعدها (صفة مدح أخرى) كائنة (له) أي لتلك الشئ الوصف الأولى و يؤخذ من مناشم هنا فلما  
الضرب ان الصفة الثانية لا بد أن تكون مما يؤكده الأولى ولو بطريق الزوم حتى لو قيل مثلا زيد  
كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب وأنما يكون من هذا الباب خصوص قولنا أنا أعلم الناس  
بالنحو غير أني أحرر منه أبواب التصريف لان اثبات الصفة في مقام المدح يشعر باتباعها على وجه الكمال  
للقضي لا لتفاء جميع أوجه النقصان عن تلك الصفة فإذا أتى بأداة الاستثناء وسبق بعدها ما يشعر به  
ثبوت الصفة على وجه الكمال بأن ثبتت تلك الصفة للمآتي بها ثانيا و جهنا أوجه الكمال جاء التأكيد  
و يحتمل أن يكون ما ذكر منه نظرا الى انتفاء الصفتين في المدح فيحصل المراد يحصل بمجرد  
التأكيد في المدح بسبب مجرد ذكر مطلق الصفة للدرجة و لو لم تكن مما يلائم للذكورة أو لاور مما يدل  
عليه ما يأتي في قوله هو البدر لأنه البحر زاحرا (نحو) أي مثل أن يقال ( أنا أفصح العرب بيد  
أي من قرش) فان أثبات الأفضحية على جميع العرب يشعر بكماله و الايتان بأداة الاستثناء بعدها  
يشعر بأنه أريد اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء أصله المخالفة فلما كان للمآتي به كونه من قرش  
للمستارم لئلا كيد الفصاحة اذ قرش أفصح العرب جاء التأكيد كيد كالإعني عند كذا على طبع سليم و أنما  
كان مدحا بما يشبه الذم لما ذكرنا من أن أصل ما يبدل الآداة مخالفتها قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح  
كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح وان كان سلب عيب كافي السابق فالأصل فيما بعدها  
أن يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الآداة

لا يوجب السامع أن يتقدم و يجزم باخراج شئ مما قبله لأنه أي يومه (الثاني أن ثبتت لشئ صفة مدح  
و تعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطقني بالصاد بيد أي من

(واصل)

بها متساو بل منقطعا و تستعمل حرف تلييل بمعنى من أجل ومن الثاني قول الشاعر  
عمدا طفت ذاك بيد أي \* أخاف أن هلك أن ترني

أي تصون ما عوذ من الزين وهو التصويت بقول الشاعر بيد بمعنى غير أي يدها في هذا الحديث بمعنى غير لان محبة التمثيل به مبنية  
على ذلك و أما على ما قاله ابن هشام في الثاني من أن بيد في هذا الحديث حرف تلييل بمعنى من أجل و للثاني أنا أفصح العرب لاجل أني من  
قرش فلا يكون للثال من هذا الباب ومعنى التلييل هنا أنه مدخلا في ذلك لأنه تامة (قوله وهو) أي غير أداة استثناء أي فييد  
كذلك لانه معناه



وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضا أن يكون منقطعا لكنه باق على حاله لم يقدر متصلا

(قوله وأصل الاستثناء في الخ) هذا شروع في بيان أن هذا الضرب بما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول لم يتبع ذلك أن الضرب الأول أفضل من هذا الضرب قبل الأول حذف قوله وأصل وقول والاستثناء فيه منقطع أيضا إذ لا معنى للأصل هنا ويدل لهذا قول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع ولم يقل كما أن الأصل في الاستثناء في الضرب الأول أن يكون منقطعا وفي هذا الضرب قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بأن يكون ما قبلها صفة خاصة (٣٩١) وما بعدها كذلك وفي تغييره بالأصل إشارة إلى أنه قد يكون داخلًا إلا أنه خلاف الأصل نحو فلان له جميع الحسن أو جمع كل كمال إلا أنه كرم وأما في الضرب الأول فله كون ما قبل الأداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيها قبلها البنية لكنه فيسبغ دخوله لم يمتصلا فيجيبه التأكيد من وجهين انتهى وعلى هذا القضية راجعة للاستثناء فيه لا لاصالته (قوله أن يكون منقطعا) أما الانقطاع في الضرب الأول فلأن محله أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فالانقطاع العمومي للمستثنى منه فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه وكون الأصل في الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطابق الاستثناء الاتصال لأن التعلق في الأصلين مختلف محمومًا وصحوصًا فذلك أن قال أصل الاستثناء فيه الانقطاع كالأول لفظة يستندل على ذلك ولم يقل والاستثناء فيه ما منقطع قلت كما ندر اعي ماعسى أن يمرض فيه ما من تكلف ردهما متصلين فيكون المراد بالأصل ما يابدر من التركيب دون ما يابدر أما الثاني بل في الأول فكان يقدر لاشي فيه الأهدا الأسماء وراعى الاتصال بتقدير كون المستثنى عيبا وأما الثاني فكان يقدر أنا أفصح العرب فلاشيء يتخل بفصلحي إلا أني من قرش إن كان خلا فأشار إلى أن ذلك خلاف الأصل وقد ظهر بما ذكر أن الضربين اشتركا في الانقطاع لكن بينا عطفهما مخافة وهوان الانقطاع في الأول بقدر متصلا لوجود العموم فيه فيضف الكساف في تقدير موالاتقطاع في الثاني لا يضر فيه الاتصال لكثرة التمثل بكرة التقدير فيه وإلى هذا أشار بقوله (لكنه) أي الاستثناء للنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الأول لما ذكر من سهولة تقدير الاتصال في الأول دون الثاني لأن الثاني ليس فيه صفة من منفية على وجه العموم فيمكن تقدير دخول المستثنى فيها وهو صفة مدح بتقدير كونها صفة ذم وأما فيه قرش أصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أن يكون منقطعا) لكنه لا يقدر متصلا كما قررناه في

(وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضًا أن يكون منقطعا) كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أي الاستثناء للنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الأول إذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب

و يبدفبه انتذان آخر بيان مبداءهم أولا وبديا بالباء من الموحدين قبل انها معني غير وعليه بنى المثال وأما ان جعلت بمعنى لأجل كما قيل انما يدل على ذلك فلا يكون المثال من هذا الباب كما لا يخفى ثم أشار إلى ما تبين به أن هذا الضرب بما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين لم يرتب على ذلك أن الأول أفضل منه فقال (وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضًا أن يكون منقطعا) كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع أما الانقطاع في الضرب الأول فلأن الفرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فالانقطاع العمومي للمستثنى منه فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه وكون الأصل في الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطابق الاستثناء الاتصال لأن التعلق في الأصلين مختلف محمومًا وصحوصًا فذلك أن قال أصل الاستثناء فيه الانقطاع كالأول لفظة يستندل على ذلك ولم يقل والاستثناء فيه ما منقطع قلت كما ندر اعي ماعسى أن يمرض فيه ما من تكلف ردهما متصلين فيكون المراد بالأصل ما يابدر من التركيب دون ما يابدر أما الثاني بل في الأول فكان يقدر لاشي فيه الأهدا الأسماء وراعى الاتصال بتقدير كون المستثنى عيبا وأما الثاني فكان يقدر أنا أفصح العرب فلاشيء يتخل بفصلحي إلا أني من قرش إن كان خلا فأشار إلى أن ذلك خلاف الأصل وقد ظهر بما ذكر أن الضربين اشتركا في الانقطاع لكن بينا عطفهما مخافة وهوان الانقطاع في الأول بقدر متصلا لوجود العموم فيه فيضف الكساف في تقدير موالاتقطاع في الثاني لا يضر فيه الاتصال لكثرة التمثل بكرة التقدير فيه وإلى هذا أشار بقوله (لكنه) أي الاستثناء للنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الأول لما ذكر من سهولة تقدير الاتصال في الأول دون الثاني لأن الثاني ليس فيه صفة من منفية على وجه العموم فيمكن تقدير دخول المستثنى فيها وهو صفة مدح بتقدير كونها صفة ذم وأما فيه قرش أصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أن يكون منقطعا) لكنه لا يقدر متصلا كما قررناه في

لأدائه الا انقطاع بطرا خصوص هذا الضرب وإمالة الاتصال نظرا لمطابق الاستثناء وهذا كما يقال الأصل في الحيوان أن يكون بصيرا والأصل في العنبر أن تكون حمياء فالحكم على الحيوان بأمانة البصر لا ينافي الحكم على نوع منه بنبوت أصالة العمى له وإذا لمست أنه لا منافاة بين كون الأصل في مطابق الاستثناء الاتصال وكون الأصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع تعلم أنه لا أني بين كلامي الصنف (قوله لكن الخ) لما كان الاستثناء في الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكن الخ وحصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التي قبل الأداة (قوله لم يقدر متصلا) أي بل بقي على حاله من الانقطاع (قوله إذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها) أي وأما هنا صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شيء فيها

(قوله الامن الوجه الثاني)  
 أي من الوجهين المذكورين  
 في الضرب الاول (قوله)  
 وهو أن ذكر الخ) حصله  
 أن الاخراج في هذا الضرب  
 من صفة المدح المثبتة  
 فينوه قبل ذكر المستثنى  
 أنه صفة مدح أريد  
 اخراجها من المستثنى منه  
 وتنفيعا للموصوف لان  
 الاستثناء من الاثبات نفي  
 فإذا تبين بعد ذكره أنه  
 أريد اثباته له أيضا أشر  
 ذلك أنه لم يمكنه في شيء من  
 صفات المدح منه فيجوز  
 أن كيد (قوله المبني على  
 تقدير الاستثناء متصلا)  
 وهو غير ممكن في هذا لان  
 كلاما للمستثنى والمستثنى  
 منه مفعلا خلافا يتصور  
 شمول أحدهما الآخر  
 فلا يتصور الاتصال فإذا  
 قلنا لا عيب فيه الا الكرم  
 ان كان عيبا أفاد أن السبب  
 منتفعا عنه كل ما فيه  
 من الاوصاف الا اذا كان  
 الكرم عيبا وهو محال  
 بخلاف قولنا أنا أفصح  
 الناس بيد أن من بني فلان  
 النقصان فلا معنى للتعلق  
 فيه فان قلت ما المانع أن  
 يقدر في المثال وشبهه الآن  
 يكون كوفي من بني فلان  
 محلا بالنقصان فيثبت له  
 اخلاص بها حينئذ يفيد  
 أن كيد من الوجه الاول

(ولا يفيدنا كيد الامن الوجه الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج  
 شيء ما قبلها من حيث ان الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى  
 جاءت كيد ولا يفيدنا كيد من جهة أنه كدعوى الشيء بيينة لانه مبني على التعلق بالمحال المبني  
 على تقدير الاستثناء متصلا

اثبات صفة لا على وجه العموم فتقدير دخول ما بعد الأداة فيها يحتاج إلى تأويل الكلام بأن يكون المراد  
 في المثال كما أشرنا إليه أنا أفصح العرب فلا شيء يخل بفساحتي أو لا عيب في فصاحتي إلا في من قرش  
 ان كان عيبا فيعود حينئذ إلى الاتصال ولا يخفى ما فيه من النقص المحتاج إلى تقدير جملة أخرى لم يطق  
 بها واذ لم يكن في هذا الضرب الثاني تقدير الاتصال (فلا يفيدنا كيد الامن الوجه الثاني) فقط وهو  
 أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء  
 التأكيد لان كون الأصل في الاستثناء الاتصال يقتضي أنه هو المطلوب أولا فالمدح عنه إلى خلافه فهم  
 عدم امكانه ويشعر بأنه طلب فلم يوجد ولا شك أن طلب استثناءه حتى لا يوجد فيستثنى للمدح أو كيد  
 من مجرد انشائه ابتداء ففيه اثبات مدح على مدح وكون الزيد على وجه أبلغ كما تقدم وفي قولنا في  
 تفسير الوجه الثاني تبعا للصف أن ذكر الأداة يوهم إلى آخر ما تقدم من البحث وهو أن المحتاج إليه في  
 بيان ألا كيد هو كون الأصل في الاستثناء الاتصال ليفهم أنه ما عدل عنه حتى لم يمكن وأما ذكر الابهام  
 فلا يفيد في هذا الشيء فظهر بما كانت فيه الإشارة إلى وجه تسميته مشبه بالمدح لان ابهام استثناء ما يخالف  
 ما قبله يقتضي أنه لا كيد في أصلها وأما أداة هذا الضرب الثاني كيد الوجه الأول وهو أنه كدعوى الشيء  
 بيينة فلا يصح له أن مبني على التعلق بالمحال والتعلق بالمحال مبني على تقدير الاستثناء متصلا فاذا قلنا  
 لا عيب فيه الا الكرم ان كان عيبا أفاد أن العيب منتفعا عنه في كل ما فيه من الاوصاف الا ان كان الكرم  
 عيبا وهو محال بخلاف قولنا أنا أفصح الناس بيد أن من بني فلان النقصان فلا معنى للتعلق فيه فان  
 قلت ما المانع أن يقدر في المثال وشبهه الآن يكون كوفي من بني فلان محلا بالنقصان فيثبت له  
 بهما حينئذ يفيدنا كيد من الوجه الاول أيضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البناء  
 والالصرح به يوما وليل أو قل أنا أفصح الناس إلا في من بني فلان ان كان ذلك محلا بالنقصان كان كيدا  
 بخلاف التعلق بمدح العموم كما تقدم فان قلت قديين للصف أن أداة التأكيد كيد بالوجه الثاني متوقف  
 على كون الأداة الاستثناء ليستشر أصلها من الاتصال فيستشر أنه ما عدل عنه الا لعدم امكانه فيجوز  
 أن كيد وهو متوقف على تأويل نحو أنا أفصح الناس إلا في من بني فلان على تقدير العموم أي لا شيء يخل  
 بفساحتي واذ أقرر كذلك أفادنا كيد الوجه الأول أيضا لأنه ان لم يقدر العموم هكذا فاما تقدير عموم  
 الاثبات أي في كل موجب للنقصان اهذاهو تناقض وان لم يقدر العموم أصلا كان من باب ذكر المدح  
 بمدح كان يقال أنا أفصح الناس وأني موجب زيادة النقصان وليس هذا من تأكيد المدح بما  
 يشبه التمسك شيء قلت من حيث ان الأداة أداء الاستثناء براعي لها ما يصح أصلها من الاتصال فيقدر  
 العموم فتقدير الوجه الثاني ومن حيث ان العموم لم يوجد في اللفظ أني تقديره للصحح للأداة بالوجه

الضرب قبله فلا يفيدنا كيد الامن الوجه الثاني وهو أن سامعه يوهم ولا يثبت صفة ذم يزول ذلك  
 ويتأكد للصحح بشكره بخلاف الأول فإنه يفيد بالوجهين السابقين فلذلك قلنا الأول أفضل قال في  
 الايضاح وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها نقلا ولا تأنيبا الا قبلا سالما فلا يفيد من الوجهين وأما قوله  
 لا يسمعون فيها نقلا الا سالما فيحتملهما ويحتمل وجه ثالثا وهو ان يكون الاستثناء من أصله متصلا

(وهذا)

أيضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البناء والالصرح به يوما وليل أو قل أنا أفصح  
 الناس إلا في من بني فلان ان كان محلا بالنقصان كان كيدا بخلاف التعلق بمدح العموم كما مر اه يفوق

ولهذا قلنا الاول افضل ومنه قول الائمة الجدي فتي كملت اخلاقه فغيره \* جوادا لم يبق من اللال باقيا

واما قوله تعالى لا يسمعون فيها الا نارا بالاناء الا نارا بالاناء فيحتمل الوجوهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها نورا الاسلاما فيحتملها ويحتمل وجها ثالثا وهو ان يصحكون الاستثناء من امله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلاية واهل الجنة عن الدعاء بالسلاية اغنياء فكان ظاهرهم من قبيل النور وفضل الكلام لولامافيه من فائدة الاكرام ومن تأ كيدللمح عايشيه الهم ضرب ثالث وهو ان يأت في الاستثناء فيمفرقا كقوله تعالى ومانتم من الان آمنابا يات ربنا لمجاهدنا أي وما تعيب منا الاصل للناقب والمفاخر كما هو هو الايمان بآيات الله ونحوه قوله قل يا اهل الكتاب هل تعلمون منا الا ان آمنابا بالله وما أنزل اليها فان الاستغناء فيه لا انكار

(قوله افضل) أي من الثاني لان التأ كيد فيه من وجه واحد (قوله ضرب آخر) أي غير الضربين الاولين بالنظر للصورة التركيبية والافهو يعود لضرب الاول في المعنى لان للمنى لا لعب فينا الا الايمان (٣٩٣) ان كان عيبا (قوله ان يؤتى

بمستثنى) أي كلايمان وقوله معمولا افضل أي كنتم فيكون الاستثناء. حيث قد مفرقا لتفرغ

العامل الذي فيه معنى الهم السابق على الالعمل فيا بعدها وهو المستثنى الذي فيه معنى المدح (قوله نحو وما تنتم من الخ) أي نحو قوله تعالى حكاية عن سحرة فرعون (قوله أي ما تعيب منا) أي ما تعيب منا لفرعون أي ما تعيب منا يفرعون شيئا أو أصلا الاصل الخ (قوله وهو الايمان) أي وكون الايمان أصل المناقب وقاعدة للنجاة والشرف الديني والافهو في ما لا يخالف في ما لا يخالف فيكون

(وهذا) أي ولكون التأ كيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان الضرب الاول) المفيد للتأ كيد من وجهين (افضل ومنه) أي من تأ كيدللمح عايشيه الهم (ضرب آخر) وهو ان يؤتى بمستثنى في معنى المدح معمولا لافضل في معنى الهم (نحو وما تنتم من الان آمنابا يات ربنا) أي ما تعيب منا الأصل المناقب

الاول لما فيه من التمعل كما تقدم فتم قد بالاول تأمل وقد اطلت هنا لما رأيت من الحاجة لهذه المباحث في تحقيق الحمل والله الموفق (ولهذا) أي ولاجل ان التأ كيد في هذا الضرب الذي هو ان يثبت لشيء صفة مدح وتعب تلك الصفة بالة الاستثناء بعدها صفة مدح لتلك الشيء اذا يكون ذلك التأ كيد من الوجه الثاني فقط وهو الاشارة بان مطلب صفة دم فتم بعدها فاضطر لاستثناء صفة مدح (كان) أي ولاجل ذلك كان الضرب الاول) المفيد للتأ كيد من الوجهين أحدهما ما ذكر والآخر ما تقدم وهو ما يفهم من كون الضرب في كيد مسمى لشيء بينه (افضل) أي ولاجل ذلك كان الاول افضل من الثاني (ومنه) أي من تأ كيدللمح عايشيه الهم (ضرب آخر) يعود الى الاول في المعنى ولو كان خلافا للصورة التركيبية وسنبين ذلك وهذا الضرب الذي قلنا انه يعود الى الاول هو ان يؤتى بالاستثناء مفرقا بان لا يكون المستثنى منه يكون العامل عايشيه معنى الهم ويكون المستثنى معناه معنى المدح والمستثنى نها هو المعمول لهذا الفعل الذي فيه معنى الهم لان الغرض وجود التفرغ وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن سحرة فرعون (وما تنتم من الان آمنابا يات ربنا) أي ما تعيب منا يفرعون الا هذه النقبة التي هي أصل المناقب والمفاخر كما هو هو الايمان بالله تعالى يقال نعمته واشتم اذا عابه في شيء وكرهه لا لجل ذلك لشيء وكون الايمان أصل المناقب وقاعدة للنجاة والشرف الديني لان معنى السلام هو الدعاء بالسلاية واهل الجنة عن الدعاء بالسلاية اغنياء فكان ظاهرهم من قبيل النور ولولامافيه من فائدة الاكرام ثم قال المصنف (ومنه) أي من تأ كيدللمح عايشيه الهم (ضرب آخر) أي ثالث وهو (نحو قوله تعالى ومانتم من الان آمنابا يات ربنا) أي ما تعيب منا الا أصل المفاخر

(٥٠ - شروع في التخصيص - رابع) فرعون يمتدح في النية لكفره فقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الايمان والفعل الذي فيه معنى الهم لان من العيب فهو تأويل لا لعب فينا الا الايمان ان كان عيبا لكنه ليس بسبب وحيث فلا عيب فينا قبل ان الاستثناء هنا متعلق حقيقة ان التقدير ما تعيب شيئا فغنا الا الايمان بخلافه فيا تقدم فانه منقطع وفيه أنه ان جعل متعللا حقيقة خرج للثال مما نحن بصدده اذ ليس فيه تأ كيدللمح عايشيه الهم اذ حاصل المعنى أنك ما عيب فينا أمرا من الامور الا الايمان بجملته عيبا وليس بسبب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما انكرت من افعال زيد الا مواصلة فلان وليست عايشيه كالزنا عايشيه للمستثنى هو ان كان عايشيه الهم هو كما اعتداه الخطاب أولاولي من تأ كيدللمح عايشيه الهم في شيء لانه لم يستثن مدحا كدبه مدحا هو في السبب وانما استثنى أمرا مسلما من القول ويبقى النزاع فيه هل هو كإعمال الخطاب أم لا بخلاف قولنا لا لعب فينا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة لا لعب فيهم غير أن سيوفهم الخ قالنا ويل على الانقطاع متعين في هذا الضرب ما يفيد الاول من التأ كيد الوجهين وهما أن يفهم الضبط ما هو كالتأ كيد لشيء بالبيت وان في الاشارة طلب دم فتم عيبه فاستثنى المدح وهو



هو البدر الآله البحر زاخرا \* سوى أنه الضرع لم يكن له الويل  
 \* ومنه تأ كيد الهم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة تدح مدحها فيها

(قوله هو البدر) أي من جهة الزاخرة والشرف (وهو زاخرا) أي حالة كونه زاخرا أي مرتقا من تلاطم الأمواج وقوله الآله البحر أي  
 من جهة الشجاعة والقوة  
 من جهة الكرم (قوله سوى أنه الضرع) أي الأسد (٣٩٥)

هو البدر الآله البحر زاخرا \* سوى أنه الضرع لم يكن له الويل

فقوله الأوسى استثناء مثل يبدأ في من قرئش وقوله لكنه استمراك يفيد فائدة الاستثناء في  
 هذا الضرب لأن الآلي الاستثناء للقطع بمعنى لكن (ومنه) أي ومن المنوى (تأ كيد الهم بما يشبه  
 المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة تدح مدحها فيها) أي  
 صفة الهم (فيها) أي في صفة المدح

أي بديع الزمان المحدث في مدح خلف بن أحمد (هو البدر) رقة وشرفا (الآله البحر زاخرا) أي  
 مرتقا من الأمواج كما (سوى أنه الضرع) أي الأسد شجاعة وقوة (لكنه الويل) جمع وابل  
 وهو الطر الغزير ولم يكن بوصفه بكونه بحراني الكرم عن كونه وبلا فيه لأن الولية تقتضي  
 وجود العطاء والبحرية تقتضي التنبؤ للأخذه من كل جانب فالكرم للاستفادة من البحرية كالقوة  
 والاستفادة من الولية كالفضل فلم يكف بالأول عن الثاني فقوله الآله البحر وسوى أنه الضرع بحر  
 فيهما ما جرى فيما تقدم وهو يبدأ في من قرئش اذها استثناء من الضرب الثاني وقوله لكنه الويل  
 استمراك يفيد من التأ كيد ما يفيد الاستثناء في الضرب الثاني وقد ينالوجه إعادة الاستمراك  
 لنا كيد المدح بما يشبه وأنه لو يكون بالوجه الذي يفيد به الضرب الثاني من الاستثناء يعلم ما تقدم  
 في الاستثناء في الضرب الثاني وجه كونه لا يفيد بالأحد الوجهين وهو اشعاره بأنه يطلب استمراك  
 ذم فلم يجد فاضطر إلى استمراك مدح وأنه لا يفيد بالأخرى الذي هو وجود تعليق بكون كاتبات الشيء  
 بحجة لتوقفه على تقدير الاتصال وهو عنوع في الضرب الثاني لكونه محمولا على الاستمراك فضلا عما  
 هو نص في الاستمراك وذلك ظاهر (ومنه) أي ومن المنوى (تأ كيد الهم بما يشبه المدح)  
 أي النوع المسمى بذلك (وهو ضربان) كما تقدم في تأ كيد الهم بما يشبه المدح (أحدهما) مثل  
 الأول في تأ كيد المدح بما يشبه الهم فهو (أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة تدح مدحها فيها)  
 (ل) أي لذلك الشيء (بتقدير) أي بواسطة تقدير أو على تقدير (دخولها) أي دخول صفة  
 الهم (فيها) أي في صفة المدح ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم فإذا ثبت صفة تدح مدحها فيها نفي الهم

هو البدر الآله البحر زاخرا \* سوى أنه الضرع لم يكن له الويل

وسبب ذلك أن الاستثناء في اللغة أعم منفي الأصل لا ح وتوقع الاستثناء في القرآن وللارابه الشرط  
 في قوله تعالى اذ قسموا ليصر منها مصيحين ولا يستثنون أي لا يقولون ان شاء الله وكيف لا يكون  
 الاستمراك في هذا الباب كالاستثناء والاستثناء في ضريبه في الأصل منقطع والمنقطع مقدر ولكن بل  
 قد يعترض على المصنف فيقال ليس هنا غير استمراك وجواب بأن القسم الأول فرضناه متصلا والثالث  
 متصل حقيقة والثاني صورته استثناء (ومنه تأ كيد المدح) ش هذا القسم على العكس ما قبله  
 وهو تأ كيد الهم بما يشبه المدح (وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة تدح مدحها فيها)  
 ذم بتقدير دخولها فيها) ومثله المصنف نقله فلان لا خبر في الآله يبيء الى من أحسن اليوم في التال

(قوله لكنه الويل) جمع  
 وابل وهو الطر الغزير ولم  
 يكن بوصفه بكونه بحراني  
 الكرم عن كونه وبلا فيه  
 لأن الولية تقتضي وجود  
 العطاء والبحرية تقتضي  
 التنبؤ للأخذه من كل جانب  
 فالكرم للاستفادة من  
 البحرية كالقوة والاستفادة  
 من الولية كالفضل فلم  
 يكف بالأول عن الثاني  
 (قوله فقوله الأوسى)  
 (لخ) أي فقوله الآله البحر  
 وقوله سوى أنه الضرع  
 مثل يبدأ في من قرئش  
 من جهة أن كلامه من  
 الضرب الثاني لأنه أثبت  
 أولا صفة مدح وعقبها  
 بأداة استثناء يليها صفة  
 مدح أخرى لأن الصفة  
 الأخرى في البيت قد  
 تعددت (قوله في هذا  
 الضرب) أي ضرب يبدأ في  
 من قرئش وهو الضرب  
 الثاني والحاصل أن  
 الاستثناء والاستمراك  
 المذكور كل منهما في  
 هذا البيت من قبيل  
 يبدأ في من قرئش وهو  
 الضرب الثاني والتأ كيد

فيمن الوجه الثاني فقط ومثال الاستمراك الذي كالاستثناء في الضرب الأول ولا عيب فيهم لكن سيوفهم من قولهم من قرأ الكتاب  
 (قوله صفة تدح مدحها فيها) أي بابتداء ذلك الشيء (قوله بتقدير) أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم فإذا أثبت صفة تدح مدحها فيها  
 نفي الهم هو ذم جاء التأ كيد وكان مشبها للهم لما سبق من أن الأصل فيها بديلا لخالفتها لما قبلها فيكون ما بعدها ثابت صفة المدح فتأمل

كقولك فلان لاخبريه الآنة يسى الى من يحسن اليه وثانيهما أن يثبت للشيء صفة ذم أخرى له  
كقولك فلان فاسق الآنة جاهل وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم ومنه الاستنباط

(قوله فلان لاخبريه الآنة يسى الى من أحسن اليه) أى أنه اتفقت عنه صفات الخير الإلهة الصفة وهي الاساءة للحسن اليه ان  
كانت خبرا لكتبا ليست خبرا وحيداً فلا خبر فيه أصلاً ويجرى في هذا ما جرى في الضرب الاول في تأ كيد المدح من كون التأ كيد  
فيه من وجوبه وذلك لانه كدعوى الشيء (٣٩٦) بينة وهو هنا نفي الخير بعينه بالمرّة وذلك لتطابق وجود الخير في فلان على الحال

وهو كون الاساءة للحسن  
اليه خبرا للمبنى ذلك على  
تقدير الاتصال في الاستثناء  
ولان الكلام من جهة  
كون الاصل في الاستثناء  
الاتصال يشعر بأن التكلم  
طلب الاصل وهو استثناء  
للمدح ليقع الاتصال فلما  
لم يجد استثنى ذمافجاء  
فيه ذم على ذم قال السبكي  
في عروس الافراح في هذا  
لثال نظر لان الاصل  
في الاستثناء الاتصال  
فلا بد أن يكون فيه مناسبة  
بين الحصة للستثناء  
والحاصل للستثنى منها  
والاساءة الى من أحسن اليه  
ليس فيها شئ يشبه الخير  
وعلاقة للزيادة هنا بعبدة  
الاتعبار فينبغي أن يمثل بما  
صورته صورة احسان  
كقولك فلان لاخبر فيه  
الا أنه يتصدق بما يفسره  
اه يس (قوله وتغيب)  
أى تلك الصفة وقوله تليها  
أى نفي تلك الاداة وقوله  
له أى كائنة لتلك الشئ

(كقولك فلان لاخبريه الآنة يسى الى من يحسن اليه وثانيهما أن يثبت للشيء صفة ذم بقا  
استثناء تليها صفة أخرى له كقولك فلان فاسق الآنة جاهل) فالضرب الاول يفيد التأ كيد من  
وجوبه والثاني من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ما) في تأ كيد المدح بما يشبه الذم (ومنه)  
أى ومن للنوى (الاستنباط)  
هو ذم جاء التأ كيد كما تقدم في تأ كيد للمدح وذلك (كقولك فلان لاخبر فيه الآنة يسى الى من  
أحسن اليه) فقد نفيت صفة مدح وهي الخيرية ثم استثنيت بدلها التي الذي هو ذم صفة هي كونه  
يسى لمن أحسن اليه فيجربى فيه ما تقدم في الضرب الاول في تأ كيد للمدح لانه لما كان فيه تقدير  
الاتصال لوجود العموم على أن يكون للنفي لاخبريه الاساءة للحسن ان كانت خبرا كان فيه  
تطبيق بالحال فيكون كائبات الذم بالينة وكان فيه أيضاً من كون الاصل في الاستثناء الاتصال الاشارة  
بأنه طلب الاصل وهو استثناء للمدح ليقع الاتصال فلما لم يجد استثنى ذمافجاء فيه ذم على ذم بوجه  
أبلغ (وثانيهما) أى وثاني الضربين هنا كالتالي في تأ كيد للمدح فهو (أن يثبت للشيء صفة ذم  
وتغيب تلك الصفة) بأداة استثناء تليها) أى نفي تلك الاداة (صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق  
الآنة جاهل) والاتصال الذي يكون معه التطبيق بالحال لا يوجد فيها أيضاً كما تقدم فلا يفيد التأ كيد  
بالوجه الاول كما في الضرب الاول وما يفيد به بالتالي وهو أن الاستثناء لما كان أملاً للاتصال فالدول  
عن الاتصال الى الانفصال يشعر بأنه طلب استثناء للمدح فلم يجد فأتى بالذم بوجه أبلغ فقد تبين أن  
الضرب الاول يفيد بالوجوب والثاني يفيد من وجه واحد كما تقدم مع بسطه وحررير أبعثه  
(تحقيق) وجه افادتهما) التأ كيد يجري ذلك التحقيق والتقدير (على قياس ما) أى على  
الاعتبار والنظر لما في تأ كيد للمدح بما يشبه الذم كما أشرنا اليه وتقدم ما عني عن إعادة جميه  
والاستدراك هنا كالاتثناء اذا الاستثناء للنقض كالاتدراك فإذا قلت فلان تجيل لكنه كاذب  
كان من تأ كيد الذم بما يشبه المدح (ومنه) أى ومن البديع للنوى (الاستنباط) أى النوع للمسى  
نظر لان هذا الاستثناء يقدر فيه الاتصال ولا بد أن يكون فيه مناسبة بين الحصة للستثناء والحاصل  
المحذورة كما تقدم في عكسه والاساءة لمن أحسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخير وعلاقة للزيادة هنا بعبدة  
الاتعبار فينبغي أن يمثل بما صورته صورة الاحسان كقولك فلان لاخبر فيه الآنة يتصدق بما يفسره  
وهذا كالاول في افادة تأ كيد الذم بوجوبه وفي تقدير اتصاله وغير ذلك (وثانيهما أن يثبت للشيء صفة ذم  
وتغيب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق الآنة جاهل) قوله (وتحقيقهما على  
قياس ما) أى في جميع الاحكام من أن حكم الاستدراك حكم الاستثناء وغيره ص (ومنه الاستنباط  
الخ) ش من البديع المنوى الاستنباط وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح لتلك الشئ بشئ آخر

والوصف بالصفة الاولى (قوله والثاني من وجه واحد) أى لان كونه كدعوى الشئ بالينة لا يتأتى هنا  
لانه يتوقف على التلخيص وهو بالحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء وهو لا يتأتى ههنا لان المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول  
شئ فيها ولا وحيداً فالضرب الثاني ما يفيد التأ كيد من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والدول عن الاتصال الى الانقطاع  
يشعر بأن التكلم طلب الاستثناء لا المدح فلم يجد فأتى بالذم بوجه أبلغ فقد تبين أن  
(قوله على قياس ما) أى يجري على الاعتبار والنظر فيما مر من تأ كيد للمدح بما يشبه الذم

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع للمدح بشيء آخر كقول أبي الطيب نهبت من الأعمار ما حو حوته \* لهنت الدنيا بأنك خالد  
فانه مدحه بياؤه النهاية في الشجاعة اذ كثرت قلة بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح  
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنة بخلوده قال علي بن عيسى الر بى وفيه وجهان آخران من المدح أحدهما

(قوله وهو المدح بشيء) أى كالتهاية في الشجاعة وقوله يستتبع أى يستلزم وقوله المدح بشيء آخر أى كونه سببا لصلاح الدنيا  
ونظامها (قوله يستتبع المدح بشيء آخر) أى يتبعه أى يلزمه المدح بشيء آخر (قوله كقول) أى الشاعر وهو أبو الطيب اللخنى  
(قوله نهبت من الأعمار) أى أخذت منها على وجه القصور والاختطاف (قوله ما حو حوته) أى أعمار الوحويتها وضممتها إلى حرك  
وهذا مبنى على مذهب المعتزلة القائلين ان القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لخاص (٣٩٧) فادجمع ما بين من أعمار قتله الى

عمره لكان خالدا آخر  
الدنيا ومذهب أهل السنة  
أنه لم يقطع بل القبول  
مات بانتهاه أجله (قوله  
لهنت الدنيا بأنك خالد)  
أى لقلل الدنيا هنتا لك

بسبب أنك خالد أى لم ينى  
أهلها بسبب خلوده (قوله  
مدحه بالنهاية الخ) أى لان  
اغتيال النفوس وأخذها  
قهرأ إنما يكون بالشجاعة  
ولما وصف أعمار تلك  
النفوس بأنها لو ضمت  
لنهايتها كانت خلودا دل  
ذلك على كمال شجاعته (قوله  
حيث جعل) أى لانه جعل  
قتله بحيث يخلد في الدنيا  
وإثارت أعمارهم لكثرة  
ولاشك أن اغتيال النفوس

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع للمدح بشيء آخر كقول  
نهبت من الأعمار ما حو حوته \* لهنت الدنيا بأنك خالد  
مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل قتله بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه  
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنت لأحد بشيء لا فائدة فيه قال علي بن عيسى الر بى (وفيه)  
أى في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما

بالاستتباع (وهو المدح بشيء على وجه يستتبع للمدح بشيء آخر كقول نهبت) أى أخذت على وجه  
القهر والاختطاف (من الأعمار ما حو حوته) أى لو اشتمل عليه عمره (لهنت الدنيا) أى لقلل الدنيا هنتا  
لك (بأنك فيها خالد) فدلل الكلام بالثبات هو أنه نهب أعمار من وصف تلك الأعمار له لحوها صار  
بها خالدا في الدنيا ولما ذكر أن الدنيا مهنة بذلك الخلود فهم أن فيه صلاح الدنيا فدلل الكلام بالقصد الأول  
لانه مقتضى النسبة الحدية هو أنه (مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرأ إنما  
يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو اجتمعت لنهايتها كانت خلودا دل ذلك على أن  
القتل ليس أمرا انتفايا يمكن لغيره التها في الشجاعة بل القتل عنده لما فيه من قوة الشجاعة صار  
متناولا حيا بما أريد كتناول الأمور الطبيعية فلما جعل قتله باعثا على الشجاعة (على وجه) هو كون الخلود تهناها  
الشجاعة ثم لما جعل خلوده تهناها الدنيا كان المدح نهاية الشجاعة (على وجه) هو كون الخلود تهناها  
الدنيا (استتبع) أى استلزم (مدحه بكونه) أى يكون المدح (سببا لصلاح الدنيا) حسن (نظامها)  
لان المراد بتهنته الدنيا مهنة أهلها فلو لم تكن لهذا المدح فائدة لأهل الدنيا ما هنتوا ببقائه اذ لا تهنت  
لأحد بشيء لا فائدة فيه وهو كون القصد هو المدح الأول والثاني تابع لظاهر مافرقنا وظهر بالدوق السليم  
أيضا قال علي بن عيسى الر بى زيادة على ما ذكر من الوجوه (وفيه) أى وفي البيت وجهان آخران من المدح

أى بصفة أخرى وقيل الاستتباع الوصف بشيء على وجه يستتبع وصفا آخر ليم المدح والقدم وفيه نظر  
لانه يحد حيثما بالقسم مدحه ومثله للمصنف بقول أبي الطيب

نهبت من الأعمار ما حو حوته \* لهنت الدنيا بأنك خالد  
فانه مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه وهو نهب أعمارها الجم الغير فاستتبع ذلك مدحه بكونه سببا  
لصلاح الدنيا ونظامها فان ذلك مفهوم من تهنت الدنيا بخلوده وقوله (وفيه) إشارة الى وجوهين من المدح في

مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لصلاح الدنيا فانه (قوله على وجه) أى وهو كون الدنيا تهنا بخلوده والحاصل ان  
الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة وجعل خلوده تهناها الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو تهنته الدنيا بخلوده  
مستقما واستلزم مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها لان المراد بتهنته الدنيا مهنة أهلها فلو لم يكن لهذا المدح فائدة  
لأهل الدنيا ما هنتوا ببقائه اذ لا تهنت لأحد بشيء لا فائدة له فيه فقول الشاعر اذ لا تهنت لأحد بشيء (قوله قال على الخ)  
أشار الشاعر بهذا الى أن استخراج الوجوهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهر بل هو نقل ذلك  
عن غيره فيه إشارة للاعتراض على المصنف والى بى بفتح الراء والباء نسبة لريمة (قوله وجهان آخران) أى غير الاستتباع ومدلولان  
فذلك البيت بالانزاع وهما عاومة وعدم الظلم

هـ نهب الأعمار دون الأموال التي له ، يمكن ظلالاً في قتل أحد من مقتوليه لأنه لم يقصد بذلك الإصلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون صفته ومنه الإدماج وهو أن كلام سيق لمضى معنى آخر

أقول هـ نهب الأعمار دون الأموال أي وهذا يستلزم مدحه بمواصلة وأن همتنا تتعلق بمال الأموال التي يجب لئلا نأهوا الهمة الدنيا والأموال بطيها ولا ينهبها إلا أرواح ينهبها فالمدول عن الأموال إلى الأعمار أهوا لمواصلة وذلك ما يحس ، وبوقوله أنه نهب الخ أي مفاداً نهب الخ وهو عوالمه (٣٩٨) (قوله وذلك) أي نفي نهب الأموال بمفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والأعراض

(هـ نهب الأعمار دون الأموال) كما هو مقتضى عوالمه وذلك بمفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والأعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابات وإن لم يعتبره أئمة الأصول (و) الثاني (أنه لم يكن ظلالاً في قتلهم) والاملا كان للدنيا سرور بخلوها (ومنه) أي ومن اللغوي (الإدماج) يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمضى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن

مدلولاً بالاستتزام أحدهما يعني هو ما أفاده (هـ نهب الأعمار دون الأموال) لأن ذلك يستلزم كونه ممدوحاً جالوا الهمة وأن همتنا تتلاقى بمال الأمور فالأموال بطيها ولا ينهبها إلا أرواح ينهبها فالمدول عن الأموال إلى الأعمار أهوا لمواصلة وذلك ما يحس به ولا يقلل الالتزام من الأخبار نهب الأعمار المدول عن الأموال والصحة الجلي بينهما فلا بد من الكلام على المدح بمواصلة لأنه لا مفهوم للقب ولا حصر يفيد التخصيص لأننا نقول تخصيص الأعمار بالذكر والأعراض عن الأموال مع أن النهب أصله أن يتسلط على الأموال يفيد التخصيص لأنهم يعتبرون مفهوم القب من جهة أن تخصيصه بالذكر كما يكون في محاوراة البلقاء وخطاباتهم لفائدة وليس إلا إخراج ما سواه من الحكم والا كان الصواب أن يقول مثلاً نهب كل شيء للإعداد وحيث عدل إلى تخصيص الأعمار بالذكر اعتبره المفهوم عند البلاء في محاوراتهم فكانه يقول ما نهب إلا الأعمار دون الأموال لمواصلة ولا يضر الناء أئمة الأصول مفهوم القب لأن القائلين بذلك قالوا به بالنسبة لاستفادة الأحكام الشرعية التي ينبغي أن تحصل من ظن قريب من اليقين وأما اعتبارات البلاء التي يكتفي فيها أي رمز فيصحب فيها ما ذكر لأن الخطاب فيها بينهم كذلك يتفاهم (و) الوجه الثاني من المدح (أنه لم يكن ظلالاً في قتلهم) لأن الظالم لا سرور له في بقاءه بل سرور له بهلاكه ومعلوم أن كونه ليس بظالم مدح فهم من التهمة لاستقامتها إياه فالمدح الأول لازم مما قبل هو الأصل والثاني لازم مما قبل مستنبطاً فافهم (ومنه) أي ومن البدع اللغوي (الإدماج) أي النوع السمي بالإدماج وهولته الإدخال ومنه أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه (وهو) أي الإدماج اصطلاحاً (أن يضمن كلام سيق لمضى آخر) بمعنى أن

عن الأموال لأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضي الحصر (قوله مع أن النهب بها) أي مع أن نعلق النهب بالأعمار أليق بالمدح (قوله وهم) أي البلقاء يعتبرون ذلك أي التخصيص والأعراض من حيث ما يفهم منه (قوله في المحاورات) أي الخصامات وقوله والخطابات أي التفتيات (قوله وإن لم يعتبره أي التخصيص المذكور أئمة الأصول أي أكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لأنه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد صبح واعتبره الدقاق والصبر في الأصيلين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر لغيره فقط أي الأعمار أما إذا نظر لمجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الأصول يعتبرون مفهومه (قوله أنه لم يكن ظلالاً في قتلهم) أي لأن الظالم لا سرور له في بقاءه بل سرور له بهلاكه ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم

البيت ذكر حماد بن عيسى الرعي أحدهما (هـ نهب الأعمار دون الأموال) الثاني (أنه لم يكن ظلالاً في قتل أحد من المقتولين) قلت لا أدري من أين له دلالة هذا البيت أنه لم ينهب الأموال وعلى أنه لم يكن ظلالاً لا يعني أن قوله لم نهب الدنيا بأنك خالفه بمالته فإن أعمار المقتولين وإن تكررت متناهية وانتهت لا يجتمع الخلود الذي لانهاية له إلا أن يرد بها خلود للكثرة الطويل على حد قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاء جهنم خالداً فيها وكان للمصنف في غنية عن ذكر هذا القسم يذكر الذي يليه \* ومنه الإدماج وهو في الأصل لف الشيء في ثوب المراد هنا أن يضمن كلام سيق لمضى معنى آخر فهو أهم

من التهمة لاستقامتها إياه فالمدح الأول لازم المعنى الذي جعل أصلاً وهو النهاية في الشجاعة والمدح الثاني لازم المعنى الذي وجد جعل مستتباً للفتيم وهو كونه سبياً لإصلاح الدنيا (قوله يقال) أي لفه أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه أي أدخله فيه فهو في اللغة الإدخال مطلقاً (قوله وهو) أي اصطلاحاً (قوله أن يضمن كلام) أي أن يجعل المتكلم الكلام الذي سبق لمضى متضمناً لمضى آخر فالمراد الآخر ملفوف في الكلام وقوله يضمن على صفة للشيء المفعول والثائب عن الفاعل هو كلام وقوله سبق لمضى نعت للكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد أن رفع به المفعول الأول بالابتداء (قوله معنى آخر) أراد به الجنس أهم من أن يكون واحداً



فواهم من الاستنباع ومثاله قول أبي الطيب: **أقلب فيه أجباني كأي \* أعدها على الدهر التوب**

كأي البيت للذكر كورني لأن أو أكثر كأي قول ابن نباتة : ولا بد لي من جولة في وصاله \* من لي بخل أودع الخم عنده  
يريد أن وصاله لا يتسرله إلا بترك الوار ومداواة رقبته والرضا بالطرد والشم وغيرهما من أفعال الجسلاء والحل  
بالسكر الخليل فقد أودع في التفرل وهو الكلام الواقع من الحب في شأن لظهور الفخر بكونه حلما حيث كثر عن ذلك الاستنباع  
عن وجود خليل صانع بوعده حمله وضمن الفخر بالخلم شكوى الزمان لتغير الإخوان حيث أخرج الاستنباع مخرج الانكار فذهب على  
أنه لم يبق في الإخوان من يصلح لهذا الشأن أي إبداع الخلم عنده وقد نبه بقوله أودع الخلم عنده على أنه لم يزم على مفارقة الخلم على سبيل  
الدوام بل في بعض الحالات أعني حالة وصال المحبوب أو وقوف على الجبل وذلك لأنه لما كان شأنه أن يفعل أفعال الجبال وكان مراده  
لوصاله عزم على أن لا يوجن من يصلح لأن يودعه حمله وأدعه إياه فإن الودائع ترد آخر الأمر وأعلم أن المعنى الآخر وهو المضمن للمدح  
يجب أن لا يكون مصرحاً به ولا يكون في الكلام إشاراً بأنه مسوق لأجله ولا يمكن (٣٩٩) ذلك من الادماع لمناقيل قوله

أي دهرنا سافنا في ثوبنا  
وأصفنا فيمن يحب ونكرم  
فقلت له نعماك فيهم أعمها  
\* ودع أمرنا إن الهم المقدم  
إن هذا الكلام مسوق  
للهتنة بالوزارة بعض  
الوزراء وأن الدهر أسفه  
بتلك الوزارة وأن الشاعر  
يحبها وضمن ذلك التشكي  
من الدهر في عدم أسفائه  
هو في نفسه فكانت  
الشكاية فيه ادماعاً فهو  
سهو لا تصريح بالألمة  
حيث قال أي دهرنا سافنا  
في نفوسنا فكيف نكون  
مدحجة بل لوقيل إن هذا  
الكلام مسوق للشكاية  
والهتنة مدحجة كان أقرب  
ولا ينافي هذا كون المقصود  
بالذات هو الهتنة لأن  
القصص الذاتي لا ينافي عادة  
ذلك المقصود بطريق الادماع

وقد أسند إلى المفعول الأول (هو) لشمله المدح وغيره (أعم من الاستنباع) لاختصاصه بالمدح  
(كقوله \* أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجباني كأي \* أعدها على الدهر التوب

الكلام الذي سبق للمعنى يجعل متضمناً لمعنى آخر فقوله يضمن على صيغة المبني للمفعول والتائب هو  
كلام وقوله سبق لمعنى نعمت لكلام وقوله معنى آخر للمفعول الثاني ليعلم من فهو منصوب به بدأن رفع  
به المفعول الأول بالنيابة وشمل قوله معنى آخر ما يكون مدحاً وما يكون غيره (فهو) لأجل شمول  
المعنى المضمن للمدح وغيره (أعم من الاستنباع) لأن المعنى المستنبع أي المضمن للكلام السابق للمعنى  
للمقصود أولاً يشترط فيه أن يكون مدحاً فاختص الاستنباع بالمدح وشمل الادماع بالمدح وغيره فكان  
الادماع أعم من الاستنباع وقيل إن الاستنباع هو أن يذ كر معني على وجه يستنبع معنى آخر فيكون  
معناه ومعنى الادماع واحداً فيستغنى بأحدهما عن الآخر مثل لادماع بالمثل الذي يختص به عن  
الاستنباع فقال (كقوله) أي كقول المتن (أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجباني) ودل التعبير  
بالمضارع على تكرار تغليب الإحسان ليلاً وهو دليل على السهر وأشار بقوله (كأي أعدها على  
الدهر التوب) إلى أن هذا التكرار في غاية الكثرة فلم يكثر الدهر التوب على يدها على الدهر والمقصود  
من الكلام وصف الليل بالطول مع السهر لأن مدح يظهر الطول وأشار بذلك الطول ونبه بأن كثرة فيه  
تغليب الأجران كثرة أوجب له كونه في منزلة نفسه إذا كان يعد التوب على الدهر فكان هنا يحتمل  
أن يراد به الشك أي أوجب كثرة القلب في الشك في أي أعد التوب ويحتمل التشبيه أي أشبه نفسي  
في التغليب بنفس في أعد التوب وقد تقدم نظير ذلك والمقصود ذنوب الدهر عليه لادنو به في الدهر  
اذ لمعنى

من الاستنباع لأن ذلك في المدح وهذا مطلق وعلى التفسير الآخر يكونان واحداً ومثاله قول أبي  
الطيب يصف طول الليل عليه :

**أقلب فيه أجباني كأي \* أعدها على الدهر التوب**

بأن يذ كر به بمدح التصريح بغيره وقول الشاعر أتمها أي آتم ما بذاته من التمس أي الاتمام وأترك أمرنا فإن أمرهم مهم ولهم مقدم  
قوله وقد أسند أي يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالظن لظاهر تصريح الاستنباع لما أولقنا ذكر المدح في التعريف  
بطريق التمثيل للاختصاص كان مساوياً لادماع قاله عبد الحكيem (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتن (قوله أقلب فيه  
أجباني) عبر بالمضارع لدلالته على تكرار تغليب الإحسان ليلاً وهو دليل على السهر والإحسان جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من  
أعلى وأسفل (قوله كأي) أي في حالة تغليبها أعدها أي بالأحسان من جهنم كتهافت لاجل أجبانيه كالتصحيح يدها ذنوب الدهر  
فكان كل حركة ذنب وقوله الدهر التوب أي ذنوب الدهر التي ضلها منه من تفرقة بين وبين الأجيال مثلاً ومن عدم استقامة الحال لادنو  
التي قلها في الدهر ادماعاً ليدعها على الدهر وكان هنا يحتمل الشك أي كثرة تغليب الإحسان في ذلك الليل كثرة أوجب في الشك في أو  
أعدها على الدهر ذنوبه ويحتمل التمس أي أشبهه في حالة التغليب بنفس في حالة الدهر ذنوب

فانه ضمن وصف الابل بالطلول الشكاية من الدهر وقول ابن المعز في الحبري :

قد نفخ الماشقون ماضعاً \* هجر بألوانهم على ورقه

فان العرض وصف الحبري بالمفرقة فأدغم التزل في الوصف وفيه وجه آخر من الحسن وهو اتمام المعنى بين متناهيين أعني الإيجاز والاطناب أما الإيجاز فنسبته إلى الأدماع وأما الاطناب فلأن أصل المعنى أنه أصفر فاللفظ زائد عليه فالتأنيده ومنه قول ابن نباتة :

ولا بد لي من جهالة في وصالي \* فمن لي بخيل أودع الحلم عنده

فانه ضمن التزل الفخر بكونه حلماً المكتنى عنه بالاستفهام عن وجوده داخل صالح لأن يودعه حمله وضمن الفخر بذلك باخراج الاستفهام مخرج الانكار شكوى الزمان لتغير الاخوان حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك أنه لم يزم على مفارقة حمله جملة أبداً ولكن إذا كان مراداً نوصله هنا (٤٠٠) المحبوب المستلهم للعجب المنافي للحلم عزم على أنه ان وجد من

يصلح لأن يودعه حمله ما أودعه

اياها فان الودائع تستعاد

فيل ومنه قول الآخر

يهي بعض الوزراء لما

استوزر

أني دهرنا اسما فإني نفوسنا

\* وأسفنا ففيم نحب ونكرم

فقلته نملك فيهم أعمها

٢٧ ودع أمرنا إن لهم القدم

فانه أدمج شكوى الزمان

ويأهو عليه من اختلاف

الاحوال في التثنية وفيه

نظر لأن شكوى الرسل

مدحج بها في صدره

فكيف تكون مدحجة

ولو عكس فجعل التثنية

مدحجة في الشكوى أصاب

\* ومنه التوجيه وهو

إيراد الكلام عملاً لوجوبين

مختلفين

(قوله فانه ضمن الخ أي

وأما كان في البيت

فانه ضمن وصف الابل بالطلول الشكاية من الدهر ومنه) أي ومن التثنية (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو إيراد الكلام محتملاً لوجوبين مختلفين) أي متباينين متضادين كالمسح والتمسح ولا يكتفي بمجرد احتمال معنيين متباينين

لمدح الابل بالطلول الشكاية من الدهر كما هو ظاهر بقوله (فانه) أي إنما قلنا أن في البيت ادماجاً لأن الشاعر (ضمن وصف الابل بالطلول) وهو للمنى للسوق في الكلام أولاً (الشكاية) أي ضمن للمنى المذكور الشكاية (من الدهر) لكثرة ما أسابه من عدم استقامة الحال وتلك الشكاية بها حمل الأدماع أذهى للمنى تضمن ولا يخفى بالقول السليم كونها غير مقصودة أولاً كاللاخفي من التركيب فالوصح بالمنى تضمن أولاً لم يكن ذلك من الأدماع كاقيل في قوله :

أني دهرنا اسما فإني نفوسنا \* وأسفنا ففيم نحب ونكرم

فقلته نملك فيهم أعمها \* ودع أمرنا إن لهم القدم

فانه قيل ان هذا الكلام مسوق للتثنية بالو زارة لبعض الوزراء وأن الدهر أسدق تلك الوزارة وأن الشاعر يجهلها وضمن ذلك التثنية من الدهر في عدم اسما فافهم في نفسه فكانت الشكاية في ادماجها وهو سهو ولا يصرح أولاً بالشكاية بل قيل لوجبت التثنية مدحجة كان أقرب ولا ينافي ذلك كون المقصود بالذات هو التثنية لأن المقصود الثاني لا ينافي إعادة ذلك المقصود بطريق الأدماع بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره فافهم (ومنه) أي ومن البديع للتثنية (التوجيه) أي النوع المسمى بالتوجيه ويسمى أيضاً محتمل الضدين (وهو) أي التوجيه (إيراد الكلام) أي الاتيان بالكلام (محتملاً) (لوجوبين مختلفين) على حد سواء وللاختلاف التضاد والتنافي كالمسح والتمسح والبقاء ولا يكتفي في مجرد كون الضدين متباينين فاقيل رأيت العين في موضع محتمل على السواء أن يراد رأيت العين الجارية وعين القنب والقضلة لم يكن من التوجيه لأن الضدين متباينين ولا تضاد بينهما

فانه ضمن وصف الابل بالطلول الشكاية من الدهر وكثرة ذنبه \* ومنه التوجيه وهو إيراد الكلام محتملاً لوجوبين مختلفين كقول من قال لا عور

ادماج لأن الشاعر ضمن وصف الابل بالطلول أي المأخوذ من

قوله قلب فيه أجنافاً لأنه يدل على كثرة تقليب الأجناف وهو يدل على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذي سبق له الكلام أولاً (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كأي أعذبها الخ وهو مفعول ضمن وتلك الشكاية بها حمل الأدماع بها معنى تضمنه المعنى الذي سبق أولاً مع عدم التصريح بها وعدم اشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها (قوله وهو إيراد الكلام) أي الاتيان به (قوله محتملاً لوجوبين) أي على حد سواء إذ لو كان أحدهما مستلزماً لكان تورية لا توجيه (قوله أي متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالمسح والبقاء) أي وكالمسح والبقاء (قوله ولا يكتفي بمجرد احتمال معنيين متباينين) أي كما يوجه كلام المصنف فهو اعتراض عليه أي فلو قيل رأيت العين في موضع فانه محتمل على السواء أن يراد العين الجارية وعين القنب والقضلة وليس من التوجيه لأن المعنيين متباينين ولا تضاد بينهما لحوازان اجتماعهما

(كقوله

خط إلى عمرو قباء \* ليت عينه سواه

كقول من قال لا عور يسمى عمرا

وعليه قوله تعالى وأسمع غير مسمع وراغا قال ابن خنضري غير مسمع حال من الخطاب أي أسمع وأنت غير مسمع وهو قول ذو وجوهين  
يحمل الهم أي أسمع من أسمع وأعليك بلا سمعت لانهوا جيت دعوتهم عليه لم يسمع فكان أسمع غير مسمع قالوا ذلك استكلا على أن  
قولهم لا سمعت دعوة مستجابة أو أسمع غير محجب مانع عوالي ومعناه غير مسمع جوازا يوافقك فكأنك لم تسمع شيئا وأسمع غير مسمع  
كلاما زاهيا فمك عنه ناب ويجوز على هذا أن يكون غير مسمع مفعول أسمع أي أسمع كلاما غير مسمع أي لا أسمع أن ذلك لانه نبوا  
عنه ويحمل اللبس أي أسمع غير مسمع مكرها من قولك أسمع فلان فلانا أناسا به وكذلك قولهم راغنا يحمل راغنا أنكلمك أي أرقبنا  
وانتظارنا ويحمل شبه كلمة عراقية أو سريانية كانوا يسمونها وهي راغنا فكانوا يسمونها بالدين وهذا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يكلمونه بكلام محتمل ينوون به الشبهة والاهاتو يظهرون التوقيف والاحترام ثم قال فان قلت كيف جاءوا بالقول المحتمل  
ذي الوجوهين بعد ما صرحوا وقالوا سمعنا وعصينا قلت جمع الكفرة (٤٠٦) كانوا يواجوهونه بالكفر والصبيان

ولا يواجوهونه بالسب  
ودعاء السوء ويجوز أن  
يقولوه فيها بينهم ويجوز أن  
لا ينطقوا بذلك ولكنهم  
لام ولم يملؤا بها كما أنهم  
نطقوا به قال السكاكي  
ومنه مشابهات القرآن  
باعتبار

(كقول من قال لا عور \* ليت عينه سواه) يحتمل بتي محبة الدين الموراء فيكون دعاء له والعكس  
فيكون دعاء عليه قال (السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه (مشابهات القرآن باعتبار) وهو انما  
لوجهين مختلفين وتعارفه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاجتهالين لأن أحد المتضيقين في المشابهات  
قريب ولا آخر بعيدا ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر مشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام  
وإنما التوجيه (كقول من قال لا عور ليت عينه سواه) فانه محتمل على السواء لمنين متضادين أحدهما  
أن يكون دعاء عليه والآخر أن يكون دعاء له لانه محتمل أن يراد طلب تصحيح الدين الموراء فيكون  
دعاء له أو تعوير الصحيح فيكون دعاء عليه هذا شرط بيت من بيتين هما قوله :

خط إلى عمرو قباء \* ليت عينه سواه

فأسأل الناس جميعا \* أمعج أم هجاء

روى أن رجلا أعطى خطاط اسمه عمرو ثوبا ليخطه فقال له الخطاط لأخطه حيث لا تمل أقباه هو أم  
غيره فقال له هذا الشاعر إن قلت ذلك لأقول فيك شعر الأبدري أهجاء أم غيره فلهذا خط له القباء قال  
الشاعر ما ذكر ولا يهمهم من كونه أحسن اليقين الخاطلة أنه دعاء له لانه جزء الاحسان لاحتمال أن يكون  
أفد الخاطلة بالإبر فندعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة وسمى  
الدعاء من مديحا وهجاء لأن المدح لا يستحق أن يمدح بموجب الهجاء والمدح عليه بالعكس قال  
(السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه (مشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمال تلك المشابهات في الجملة

خط إلى عمرو قباء \* ليت عينه سواه

كذا أطلقه المصنف ويجب تقييده بالاجتهالين المتساويين فانه إن كان أحدهما نظائرا والثاني  
خيافا والمراد هو الخفي كان تورية قال السكاكي ومنه مشابهات القرآن باعتبار ونقله المصنف عنه  
ولم يترس وفيه نظر لأن مشابهات القرآن تقدم أنها من التورية لأن أحد احتماليها وهو ظاهر

(٥١ - سروج التلخيص رابع)

بمحت لا يمل أقباه هو أم غيره فقال له بشار إن قلت ذلك لأقول فيك  
شعر الأبدري أهجاء أم غيره فلهذا خط الخطاط ذلك للتوبيخ قال بشار ما ذكر في البيتين فقلت فلما نظرت الشعر أريد المدح لانه بازاء  
خيطة وهي الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاجتهالين وحيدنا فلا يتجه عنه من التوجيه قلت أراد استواء  
الاجتهالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجع أحد الاجتهالين بالنظر للقرينة على أن كون الشعر في مقابلة الخاطلة لا يمين يكون  
الشاعر أراد للبحر لاحتمال أن يكون أفد الخاطلة بالإبرة فدعا عليه وسمى الدعاء من مديحا وهجاء نظرا لكون الدعاء يستحق  
أن يمدح بموجب المدح والمدح عليه يستحق أن يمدح بموجب الهجاء الدعاء عليه (قوله لأن أحد المتضيقين في المشابهات قريب ولا آخر  
بيد) أي وهو لا راد من اللفظ كما في مدحته لوقا أي مدحهم قال للتبادر من البداهة والجرحة والراد منها القدرة وهذا الخي الراد بيد من اللفظ  
(قوله لما ذكر السكاكي) أي وأما نحن أن أحد المتضيقين في المشابهات قريب ولا آخر بعيدا ذكر الخ (قوله من قبيل التورية والابهام)  
المطوف مرادف أي ومعلوم أن التورية التي هي الابهام انما تحته وفي معنى قريب وبعيد كما تقدم

قوله كقول من قال  
لا عور أي خطاط يسمى  
عمرا وذلك القائل هو بشار  
ابن برد وقوله ليت عينه سواه  
عجز بيت وصدره خط  
لي عمرو قباء وهذا البيت  
من عجز والرمل وبعده  
فأسأل الناس جميعا

أمعج أم هجاء  
روى أن بشار أعطى خطاط  
أمورا اسمه عمرو ثوبا ليخطه  
له فقال له الخطاط لأخطه

\* ومنه قول امرئ القيس

والجد بـكسر الجيم ضد المزل الذي هو اللهب والاب (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو نواس (قوله اذا ما عجي الح) أي ففعلك  
تتبعني وقت مغافرة حضورك لا فتخر وقلي كيف أكلك القصب هل ظاهرك لك تر يد المجد وهو دم النسيب يا كاه القصب وأنه  
لامغافرة مع لركابه أكل القصب الذي يعافه أشرف الناس وعلم من هذا أن الحرية باعتبار استعمال الكلام والجدية باعتبار  
ما قلصته في الحالة الرائنة (قوله عدن ذ) أي جاوز هذا الافتخار بتركه وحدثنا بـأكل القصب أن كاهل علم أي سأل فقد

\* ومنه تجاهل العارف وهو كما بهاء السكاكي سوق العلوم مساق غيره لنسكته كالتوبيخ في قول الخارجية

أمر من عدى يمدى بمعنى يجاوز (قوله وهو كما بهاء الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما بهاء السكاكي الخ لأنه اعتبر للعارفة من حيث أنه يسمى بتجاهل العارف ومن حيث أنه يسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه أو الكاف بمعنى على أي وهو سوق للعلوم الخ بناء على ما بهاء السكاكي به (قوله مساق غيره) مصدر (٤٠٣)

ومنه) أي ومن البديع العنوي (تجاهل العارف وهو كما بهاء السكاكي سوق العلوم مساق غيره لنسكته) وقال لأحب تسميته بتجاهل لو رده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية) بأشجر الجابور هو نهر من ديار بكر

فهذا كلام هزل في أصله لأنه لو أنك أناس مفاخرًا وخطبته غير مفاخر في مجلس من تريد الطائفة معهم والضاحكة قلت إذا أنك فلان مفاخرًا فضله أرك عنك هذا أين أكلك الضب كان هزل لأنه إنما يقصده الضحك والطائفة ولكن مقصود الشاعر به الجده هو ذم الجميع بأك الضب وأنه لا مفاخره لم كونه يرتكب أكل الضب الذي يافه أشراف الناس وبهنا التفرير ينعدم ما بهوهم من أن كونه هزل عما كونه أرك به الجده متناقضان لأن الهزلية باعتبار أصل استعماله والجدية باعتبار الحالة الرهنة وقوله عدأ من عداء جهل يمدى الشيء أي عد نفسك عن هذه المفاخرة وتركها وحدنا عن أكل الضب وابن بسأل بهاء عن السكان ولكن كثيرا ما يكون السؤال عن السكان كناية عن صاحبه فالمراد بالسؤال عن سكان أكل الضب السؤال عن نفس الأكل والقصد التحقير والحلل على الإقرار به (ومنه) أي ومن البديع العنوي (تجاهل العارف) أي النوع السمي بذلك (وهو) أي وهذا النوع يسمى باسمه من أحدهما هو ما تقدم والآخر (كما بهاء) أي على ما بهاء (السكاكي) هو (سوق العلوم مساق) أي سوقا كسوق (غيره) بأن يهر عنه بما يدل في الأصل على أنه غير معلوم (لنسكته) أي لفائدة فإن هزل عن العلوم بمبارة المجهول لأنسكته كان يقال أزدقاهم أم لا حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. والمبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار إليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كافي قوله سبحانه وما تملك يمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام النسب إلى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غيره هذه العبارة قائما أقرب إلى الأدب ولفظ العرف فيها وإن كان عبارة عن المجهول لكن دلالة أسطر لمعومه والآخر أنها أكل في الدلالة على التقصود وظاهر عبارة الصنف أن هذا الثاني تعريف للأول الآن السكاكي اختار نسبة المعنى به وهو قريب عما ذكرنا ثم أشار إلى أمثلة النسكته للشرطة في هذا النوع بقوله وذلك (كانو) أي في قول الخارجية بأشجر الجابور وهو موضع من ديار بكر ويكر من عظام الجاهلية

فأما ورده على سبيل الهزل وللرأب الجدل قيل لأن تجاهل أكثر أكل الضب وفي هذا نظر لا يخفى والذي يظهر أن قوله كيف أكل الضب هزل لأن ظاهره السؤال عن أكل الضب وهو أمر لا معنى لإرادته معناه عند طلب المفاخرة أو الهزل لكن المراد به الجده وهو الإشارة إلى أن التقيي حقير عن أن يفاخر وإنما شأنه الاستهتال بأك الضب ونحوه من المهم المألزة \* ومنه تجاهل العارف وساء السكاكي سوق العلوم صدق غيره وساء ابن اللعز الأعانت لنسكته أي لا يفعل ذلك الاعتبار مقصود كالتوبيخ في قول الخارجية قول هي إلى بنظر يرفي أخاها حين قتله يزيد بن يزيد الشيباني

أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية يوفيه البيت للذ كور

في لا ير يدالر الامن النقي \* ولا الرزق الامن نقي وسيوف

(قوله الجابور هو نهر من ديار بكر) أي في ديار بكر بنبت على حافته أشجار وشجر الجابور نوع من ذلك الشجر النابت على حافته ذلك النهر والراد يكر الذي أضيفت له الديار رجل كان من عظام الجاهلية

العلوم سوقا كسوق غيره بأن يهر عنه بما يدل في الأصل على أنه غير معلوم (قوله لنسكته) متعلق بتجاهل وكان حق أن يقدمه على قوله وهو كما بهاء الخ لأنه آخره ليكون بيان النسكات متصلا به فلو عبر عن العلوم بمبارة المجهول لأنسكته كان يقال أزدقاهم أم لا حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء (قوله لا أحب تسميته) أي سوق للعلوم الخ (قوله لو رده في كلام الله) أي كافي قوله تعالى وما تملك يمينك يا موسى وما تملك يمينك يا موسى أي وتسمية الكلام للنسب لله تجاهل العارف فيه إساءة أدب بخلاف تسميته بسوق معلوم مساق غيره فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان الأخير فيها عبارة عن المجهول لكن دلالة أسطر لمعومه (قوله في قول الخارجية) هي إلى بنت طريف ترقى

أي شجر الخابور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن طريف  
ألم برق سرى أم ضوء مصباح \* أم ابتسامتها بالنظر الضاحي

وللباقية في قول البحتري  
أوفى التلم في قول زهير

(قوله مالك مورقا) أي أي شيء \* ثبت لك في حال كونك، مورقا أي غرجا ورقك ناضرا إذا ذا فلور قاحا من الكاف واللام والميم

(مالك مورقا \* ) أي ناضرا ذوق ( كأنك لم تجزع على ابن طريف والباقية في اللحن كقوله  
ألم برق سرى أم ضوء مصباح \* أم ابتسامتها بالنظر الضاحي )  
أي الظاهر (أو) للباقية (في التلم كقوله

(مالك مورقا) أي أي شيء \* ثبت لك في حال كونك، مورقا أي غرجا لا ورقك ناضرا أي ناعما إذا ذابلا  
يقال أورك الشجر صار ذوق ( كأنك لم تجزع على ابن طريف ) فانها علمت أن الشجر لا علم له بـ  
طريف ولا بهلاكه فتجاهلت وأظهرت أنها كانت تتفقد علمه بـ ابن طريف وما تراه وأنه يجزع عليه  
كثيره جزعا يوجب ذبوله وأن لا يخرج ورقه فلما أورك وبخته على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ  
تشك في جزعه فإذا كان الشجر يوجب على عدم الجزع فأحرق غيره فأتجاهل هذا المؤدى إلى نزيل ما  
لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة لتوبيخ على الأرق ووسيلة إلى أن ما تراه بلغت إلى حيث يعلم بها الجملدات  
ولو أنت بما يدل على أنه لا يعلم بـ ابن طريف وأنه من جملة الجملدات ما حسن التوبيخ ولا انضح ظهور  
لما رحتي للعبادات فافهم (و) كرا بالباقية في اللحن كقوله) أي كما في قوله  
(ألم برق سرى أم ضوء مصباح \* أم ابتسامتها بالنظر الضاحي )

وأراد بالنظر الوجه والضاحي هو الظاهر حسا ومنه فانه يعلم أن ليس ثم ابتسامتها فله تجاهل وأظهر  
أنه التمس عليه الأمر فلم يدر هل ذلك العمان للشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سرى أم هو ضوء  
مصباح أم هو ضوء ابتسامتها الكائنة في منظرها الضاحي أفادلتها تجاهل للزحل منزلة الجبل غاية اللحن  
وانها بلغت إلى حيث يشعر في الحاصل منها وبتنس للشاهد منها (أو) كرا بالباقية (في التلم كقوله)  
أي كما في قوله

أي شجر الخابور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن طريف

فلا تستفهم في قول مالك لتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها أن الشجر لا يتأثر بموت من مات ولقال أن  
يقول ليست النسكة هنا أراد أن توبيخ الشجر بل النسكة أراد أن إبهاهم أن الحزن على الذكور من الأمور  
العامية حتى لا يختص بها إنسان عن شجر فهو تجاهل فاقى في ظاهر اللفظ بالنسبة للنسكة الباقية في  
للحن على جهة التلم بالوجه للتشجيع كقوله

وأخفت أهل الشرك حتى أنه \* لنخافك التطف التي لم تخاف

وانما أفردت ضمير الشجر رعاية لفظه للمناه واللائث وأما أن يكون ذلك لارادة الباقية في اللحن  
في قول البحتري

ألم برق سرى أم ضوء مصباح \* أم ابتسامتها بالنظر الضاحي

فانه تجاهل ادعى أنه تشبه مشابة ابتسامتها لهذه الأمور صار يشك في أنها الواقع وإن كان غير شاك  
وهو أيضاً من تناسي التشبيه أو قصد الباقية في التلم كقول زهير

فيه معنى الفصل (قوله  
حكاك لم تجزع على ابن  
طريف) أي فهمي تعلم  
أن الشجر لا يجزع لأن  
الجزع لا يكون إلا من  
العقل فتجاهلت فأظهرت  
أنه من ذوي العقل وأنه  
يجزع عليه جزعا يوجب  
ذبوله وأنه لا يخرج ورقه  
فلما أورك وبخته على  
إخراج الورق وأظهرت  
أنها حينئذ تشك في جزعه  
وإذا كان الشجر يوجب على  
عدم الجزع فأحرق غيره  
فالتجاهل هنا المؤدى لنزيل  
ما لا يعلم منزلة العالم صار  
وسيلة لتوبيخ على الأرق  
وسيلة إلى التشبيه على أن  
ما تراه بلغت إلى حيث تعلم  
بها الجملدات ولو أنت  
تلك الفائلة بما يدل على أن  
الشجر لا يعلم بـ ابن طريف  
وأنه من جملة الجملدات  
لما حسن التوبيخ ولما  
انضح ظهور لما تراه حتى  
للجملدات فافهم اه يعقوب  
(قوله كقوله) أي الشاعر  
وهو البحتري (قوله سرى)  
أي ظهر بالليل وهو حقة

لرق (قوله أم ابتسامتها) أي أم ضوء أسنانها عند ابتسامها (قوله بالنظر) الباء بمعنى في وأراد بالنظر  
الحال الذي ينظر وهو الوجه فهو بفتح الظاء والضاحي هو الظاهر من ضحا البريق إذا ظهر فالشاعر يعلم أن ليس ثم الابتسامها لكنه  
تجاهل وأظهر أنه التمس عليه الأمر فلم يدر هل هذا العمان للشاهد من أسنانها عند الابتسام لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح أم هو  
ضوء ابتسامتها الكائنة في منظرها الضاحي وهذا التجاهل للزحل منزلة الجبل مفيد للباقية في مدحها وانها بلغت إلى حيث يشعر في  
الحاصل منها وبتنس للشاهد منها (قوله كقوله) أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى وبسلايت للذكور

والفصل في الحب في قول الحسين بن عبد الله القريب  
وقول ذي الرمة

وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء  
بالله يا طيبات القاع قلن لما \* ليلاي منكن أم ليلى من البشر  
أيأ طيبة الوعاء بين جلاجل \* وبين النقا آتأت أم أم سالم  
نقال وأنا أواباكم أم لي هدى (٤٠٥)

أولى شلال مبيح وفي  
جعى هذا اللفظ على  
الاجام فائدة أخرى وهي  
أنه يبعث للشركين على

وما أدري وسوف أخال أدري \* أيأظن وكسرهزمة للتكامل فيه هو الأصح وبشواشد تقول أخال  
بافتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والشبه) أي  
وكالتجوير والتدهش (في الحب في قوله بالله يا طيبات القاع) وهو المستوى من الأرض (قلن لنا \*  
ليلاي منكن أم ليلى من البشر)

لن في كفة منهم خضاب  
\* كمن في كفة منهم قنار  
(قوله وسوف أخال أدري)  
التي وأظن أني سأدري  
وأعلم بحالهم حاصل  
لخفف مفعولي أخال  
وسوف عملها بعد إخال  
وهذا الجملة اعتراضية بين  
أدري ومعموله وهو قوله  
أقوم آل حصن الخ  
وكونها بالواو يدل على أن  
الاعتراض قد يكون بالواو  
(قوله وهو القياس) أي  
في حرف المضارعة الداخل  
على الثلاثي (قوله أقوم آل  
حصن أم نساء) هذا عمل  
الشاهد فهو يعلم أن آل  
حصن رجال لكنه تجاهل  
وأظهر أنه التبس عليه  
أمرهم في الحال وإن كان  
سيمه في المستقبل بل  
هل هم رجال أم نساء وهذا  
التجاهل للزل منزلة

(وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء)  
فانه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم في الحال ولو كان سيمه في  
المستقبل فل يدرهم رجال أم نساء فتجاهل للزل منزلة جهله فيه اظهار بأنهم حيث يلتبسون  
بالنساء في قلة غناهم وضعف قائدهم فكان في تجاهل اظهار لنهاية الدم وأنهم في منزلة النساء وقوله  
وسوف الخ جملة اعتراضية بين أدري ومعموله وهو قوله أقوم آل حصن الخ وكونها بالواو يدل على أن  
الاعتراض قد يكون بالواو ومما دلته بين النساء والقوم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو  
مخصوص بالرجال (و) كذا (التوه) أي التحير والتدهش (في الحب) كما (في قوله بالله يا طيبات القاع)  
القاع المستوى من الأرض وبالله استعطف لظبيات اللناديات ليستعلن (قلن لنا \* ليلاي  
منكن أم ليلى من البشر) فانه يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري

وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء  
فانه ادعى أنهم لشدة شبههم بالنساء في الأوصاف الرذيلة يشك للناظر فيهم أهم قوم أي رجال أم نساء  
وفيه أن القوم يخص به الرجال على حد قوله تعالى لا يستخرون من قوم عسى أن يكونوا خبيرا منهم  
ولانساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقال الغنصري واختصاص القوم بالرجال صريح في الآية  
وفي البيت المذكور في قوله اختصاص القوم بالرجال نظر وصواب البشارة أن يقال اختصاص  
الرجال بالقوم لما يظهر بأدنى تأمل وأما قوم عاد ونمود ونحو ذلك فغير يشمل الاناث أيضا تنظيرا  
وقال الغنصري ليس يتناول للفر يقين بل قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهن نوابغ الرجال  
قال وهو في الأصل جمع قائم كقوم وزور ويجوز أن يكون تسمية بالصدر قال بعض العرب اذا  
أكلت أحببت قوما وأبغضت قوما أي قايما انتهى ومراده أنه نقل بعد الصدرية الى اسم الجمع  
لكن قوله انه في الأصل جمع فيه نظر لان فعل ليس من أبنية الجوع الاعلى مذهب أني الحسن (وألقته  
في الحب) أي تجاهل المعارف لقتله في الحب (في قوله) وهو الحسين بن عبد الله القريب ونسبه ابن  
منفذ الى ذي الرمة  
بالله يا طيبات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلى من البشر

الجهل مفيد للصباغة في ذهنهم من حيث أنهم يلتبسون بالنساء في قلة نعمهم وضعف قائدهم (قوله فيه دلالة) أي حيث قابل بين النساء  
والقوم فعدلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لانه ويدل قوله تعالى لا يستخرون من قوم عسى  
أن يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن قال الصمام وفيه أنه يجوز مقابلة المجتمع من الرجال والنساء والنساء  
الصفرة فأتى أن القوم اسم لجموع الرجال والنساء بدليلنا أرسلنا نوحا الى قومه قتال (قوله والتدهش) عطف تفسير أي ذهب  
القتل (قوله في قوله) أي الشاعر وهو الحسين بن عبد الله القريب (قوله وهو) أي القاع للمستوى من الأرض أي الأرض  
المستوية وإضافة الظبيات اليه لكونها فيه وقوله بالله قسم استعطف لظبيات اللناديات لتجيبه (قوله ليلاي منكن الخ) أي

الفكر في حال أنفسهم وحال التي على الله عليه وسلم ولؤميين وإذا فكر وأفاهم عليه من أعارات بعضهم على بعض وسى ذرارهم  
وامتاجة أموالهم وقطع الأرحام وأبسان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وتحسن  
أركان القواش وفكر أفياء التي عليه السلام ولؤموني عليه من صلة الأرحام واجتناب الأثام والأمر بالمعروف والنهي عن  
النكر والحكم للناسين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علما أن التي عليه السلام والمسلمين على الهدى وأنهم على الضلالة  
يشهد ذلك على الإسلام وهذه قاعدة عظيمة \* ومنه القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء

لدى القسوة إلى منكن أي فهو يعلم أن ليل من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهته الحب حتى لا يدري هل هي من الظلمات والوحشية أم  
من البشر فلذلك سأل الظلمات (٤٠٦) عن حالها (قوله وفي إضافة ليل الخ) أي أن الإضافة فيها استنادا أكثر

من علم الإضافة وسكنا

التصرع باسمها وهذا  
جواب عما قيل فيه انهيار  
موضع الاخبار لما كتبه

(قوله وهذا) أي ما ذكره

المصنف من النكات

أعوزج أي نبذة قليلة

(قوله وهي) أكثر من أن

يضبطها (التم) أي من ذي

أن يضبطها (التم) أي وهي

أكثر من النكات للوصوفة

بضبطها (التم) وحيتند فلا

تدخل تحت حصر (قوله

القول بالموجب) بكسر

الجيم اسم قائل لأن المراد

به الصفة الموجبة للحكم

وبفتح الجيم اسم مفعول

أن أريد به القول بالحكم

الذي أوجبه الصفة

والمراد بالقول الاعتراف

أي اعتراف المتكلم بالصفة

للوجابة لحكم في كلام

المخاطب مع كونه نافيا

لمقصوده من اثباتها لغير

وفي إضافة ليل إلى نفسه أولا والتصرع باسمها ثانيا استنادا وهذا أعوزج من نكت التجاهل وهي  
أكثر من أن يضبطها (التم) (ومنه) أي ومن الضموي (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع  
صفة في كلام الغير كناية عن شيء

لهي من الظلمات والوحشية أم من البشر فلذلك سأل الظلمات عن حالها ويجوز أن يكون هذا  
للتل لكمة للبانة في مدحها حيث صارت إلى حال الاتباس بالظلمات وفي إضافته ليل  
إلى نفسه أولا تم التصرع باسمها ثانيا استنادا لا يضي في هذه النكت مبنية كما أشرنا إليه على أن  
التجاهل حكم الجمل والأفلا في العلم الحق ما تحققت نكتة بل يصير الكلام عملا يلتفت  
إليه ثم ما مثله للمصنف أعوزج أي أمثلة يسيرة وطرف قليل من نكت تجاهل العارف وفي القاموس  
أعوزج يفتح النون مثال الشيء والأعوزج بالهمزة تصحيف بني ومع كونه تصحيفا جرى على الألسن  
وأعزلنا ثانيا أعوزج من نكت التجاهل لأنها أكثر من أن تضبط بالقلم فيها التعمير بض كافي قوله تعالى  
وإنا أوياكم لى هدى أو في ضلال مبين فمرضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله معروف  
ما هذا إشارة إلى أنه أحر من أن يعرفه ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع  
تراكيب الشعراء أو غيرهم (ومنه) أي ومن البديع للضموي (القول بالموجب) أي النوع  
السمي بالقول بالموجب (وهو) أي القول بالموجب (ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام  
الغير) حال كون تلك الصفة الواقعة في كلام الغير (كناية عن شيء) أي دالة على شيء من وصف

كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من اللبابة في مدح ليل وأنه من القسم السابق وزاد في الإيضاح  
فسيا لأستحسن ذكر مثله وقد عدوا من تجاهل العارف ما ينبغي أن يسمى تجهيل العارف كقول  
الكفار لأخوانهم الكفار هل تدلحكم على رجل يفتكم إذا مزقتم كل مزق فقد جهلهم مع كونهم  
عارفين بالتي صلى الله عليه وسلم فترض فاسد لهم لنهم الله ص (ومنه القول بالموجب الخ) ش  
من البديع للضموي أي سمي القول بالموجب وهو قريب من القول بالموجب المذكور في الأصول  
والجمل وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع ومن أحسنه قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون  
هو أذن قل أذن خير لكم ويمكن أن يجعل منه قالوا سمعنا وتصينا وقد جعل المصنف القول بالموجب  
ضربين أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير ولا يحسن دخول الألف واللام على غير ونكون تلك الصفة

أثبت

من أثبت له المخاطب أو مع حل كلامه على خلاف مقصوده (قوله أن تقع صفة في

كلام الغير) أي كالأثر فانه صفة وقست كلام الناقلين دالة على شيء وهو قريبهم فلذلك بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس  
للمراد بالكناية المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل ليتقل منه إلى اللازم مع جواز إرادة التزام ليس دالة الأعز على قريبهم بطريق  
الكناية لانه لا لزوم بين مفهوم الأعز وفريق الناقلين ويحمل أن يراد بها معانها اليهود ويكنى في التزام اعتقادهم التزام وادعائهم  
ذلك لانهم يدعون أنهم لازم لشيء الأعز ثم إن الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز والصفة  
التي يدعي إثباتها الغير للتي القائمة بالغير كالزرة فاختلصت الصفتان وحيتند في الكلام استخدام لان الصفة المذكورة أولا في قوله أن  
تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها معنى آخر



أثبت له حكم فثبت في كلامك تلك الصفة لتبر ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفاءه عنه كقوله تعالى يقولون  
لنرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل وقد ألزمتهم وللمؤمنين فاتهم كنوا بالأعز عن فريقهم وبالأذل عن فريق المؤمنين  
وأثبتوا للأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة (٤٧)

غير تعرض لثبوت حكم  
الإخراج للموصفين بصفة  
الزعة ولأنه منهم

أثبت له أي تلك الشيء (حكم فثبتنا لغيره) أي فثبت أنت في كلامك تلك الصفة لتبر ذلك الشيء (من  
غير تعرض لثبوتها) أي لثبوت ذلك الحكم لتلك الغير (أو نفية عنه نحو يقولون نحن رجعا إلى المدينة  
ليخرجن الأعز منها الأذل وقد ألزمتهم وللمؤمنين) فالأعز صفة وقست في كلام المنافقين كتابة  
عن فريقهم والأذل كتابة عن المؤمنين

(قوله أي تلك الشيء)

حكم أي تقتضيه فيه  
تلك الصفة لكونها متنا  
كالإخراج للمؤمنين (قوله  
فثبتنا لغيره) أي فثبت  
تلك الصفة لتبر ذلك الشيء  
كأنه ووسوله والمؤمنين  
أي للإعزاء إلى أن ذلك  
الحكم مسلم لزومه لتلك  
الصفة ولكن لا يفيدك  
أيها المخاطب لأن الصفة  
المستلزمة له إنما هي لغير  
من عبرت بها عنه فقد  
قبل بموجب تلك الصفة  
وهو استنزامها للحكم  
لكن هو لغير من عبرت بها  
عنه (قوله من غير  
تعرض إلخ) أي فلا تعرضت  
لحكم إثباتها أو نفيها خارج  
الكلام عن القول بالموجب

ذلك الشيء، للذكور أن (أثبت له حكم) تقتضيه فيه تلك الصفة وتناصبه (فثبتنا) أي فثبت  
أنت في كلامك تلك الصفة (لغيره) أي لتبر ذلك الشيء الذي جعلها غيرك دالا عليه للإعزاء إلى أن  
ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لأن الصفة المستلزمة له إنما هي  
لغير من عبرت بها عنه فقد قبل بموجب تلك الصفة وهو استنزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها  
عنه ويشترط في كونه قولاً بالموجب أن تثبت الصفة لتبر التصود أولاً (من غير تعرض) أي أن  
تثبتها بلا تعرض (لثبوته) أي لثبوت ذلك الحكم لهذا الغير الذي أثبتنا أنت (أو نفيه عنه)  
أي ومن غير تعرض لنفي الحكم عن ذلك الشيء بل تثبت الصفة ولا تعرض للحكم بوجه أو تعرضت  
لحكم إثباتها أو نفيها خارج الكلام عن القول بالموجب فإذا قلنا القائل ليخرجن الأقوى من هذا البيت  
الضعيف معبراً بصفة القوة عن نفسه مثبتاً لمولوا حكم الإخراج فإن أثبت الصفة للغير ولم تعرض  
لحكم وقلت الأقوى أنا كان الكلام من القول بالموجب وأن قلت يخرجك القوى الذي هو أنا ما يكن  
من القول بالموجب شيء ثم مثل المستكمل الشرط بقوله وذلك (نحو) قوله تعالى يقولون  
لنرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل فقد حكى الله تعالى عن المنافقين كلاماً وقت فيه  
صفة هي لفظ الأعز حال كونها كتابة من فريق للمنافقين كما أن الأذل في زعمهم كتابة عن فريق  
للمؤمنين وأثبت في الفريق للمنافقين الذي هو للكنى عنه حكم الإخراج من المدينة لغيره في زعمهم  
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم الزعة التي هي مضمون تلك الصفة لتبر فريقهم بقوله (وقد ألزمتهم ولرسوله  
وللمؤمنين فقد رد عليهم بأن الزعة تناسب الإخراج كالقلم لكن ليست نسك بل الزعة قد تم رسوله ثم  
للمؤمنين لا للفرسك وبزعمهم أثبتت القوة للمنافقين ولزم ثبوت الزعة كون صاحبها هو المخرج بكسر  
الراء وثبتت القوة كون صاحبها المخرج بفتحها ولم يتعرض لإثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم  
بالإتزام فكان الكلام من القول بالموجب وقوله أن تقع صفة أن أريد القنط كأحوال الظاهر فالضمير في

كتابة عن شيء، وأثبت له حكم فثبت في كلامك تلك الصفة لتبر ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم  
له أو انتفاءه عنه كقوله تعالى يقولون نحن رجعا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل وقد ألزمتهم  
ولرسوله وللمؤمنين فاتهم كنوا بالأعز عن فريقهم وبالأذل عن فريق المؤمنين وأثبتوا للأعز الإخراج  
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم الزعة التي هي مضمون تلك الصفة لتبر فريقهم بقوله (وقد ألزمتهم ولرسوله  
وللمؤمنين فقد رد عليهم بأن الزعة تناسب الإخراج كالقلم لكن ليست نسك بل الزعة قد تم رسوله ثم  
للمؤمنين لا للفرسك وبزعمهم أثبتت القوة للمنافقين ولزم ثبوت الزعة كون صاحبها هو المخرج بكسر  
الراء وثبتت القوة كون صاحبها المخرج بفتحها ولم يتعرض لإثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم  
بالإتزام فكان الكلام من القول بالموجب وقوله أن تقع صفة أن أريد القنط كأحوال الظاهر فالضمير في

فأذا قلنا الأقوى ليخرجن  
القوى من هذا البيت  
الضعيف معبراً بصفة  
القوة عن نفسه مثبتاً  
لمولوا حكم الإخراج فإن  
أثبت الصفة للغير ولم  
تعرض للحكم بأن قلت  
القوى أنا كان الكلام

من القول بالموجب وإن تعرضت للحكم بأن قلت القوى الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء  
(قوله لثبوته أو نفيه عنه) الأولى لإثباته أو انتفاءه عنه (قوله يقولون) أي المناقضون نحن رجعا من غزوة بني المصطلق  
إلى المدينة

والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بما يحتمله بذكر متعلقه كقوله

(قوله وقد أثبت للمناقون لغيرهم) أي للكنى عنه بالأعز (قوله فأثبت الله تعالى إلخ) أي بعد أن سلم لهم أن الأعز يخرج الأذل فكانه قيل لهم نعم الأعز يخرج الأذل لكن العزة لله ورسوله وللمؤمنين لا لكم (قوله ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الأخراج للوصوفين بالزعة) أي وإن كان يلزمه ذلك لأنه لما أثبت الصفة الموجبة للحكم لهم لزم ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) أي مراد ذلك الغير وذلك كما لو أطلق الغير لفظا على معنى فيحمله غير من أطلقه على معنى آخر لم يرد التمسك الأول (قوله بما يحتمله ذلك اللفظ) أي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا (٤٠٨)

وقد أثبت للمناقون لغيرهم أخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله وللمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الأخراج للوصوفين بالزعة أعنى الله تعالى ورسوله وللمؤمنين ولا نفيه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) - حال كونه خلاف مراده (بما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أي بما يحتمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

أوجازيا بأن يكون اللفظ صالحا لذلك المعنى الذي حمل عليه وإن كان ليرد فلو كان اللفظ غير صالح له كان الحمل عليه مبنيا لا بدسيا (قوله بذكر متعلقه) متعلق بمحمل والباء السببية أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ) المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كاللفظ والجمل والمجرر أولا فالأول كقوله \* قلت قلت أثبت مرارا \* إلخ والثاني كقوله

تنبها يسود عليها من حيث المعنى على طريق الاستخدام ألا يشترط إثبات لفظها كما يفهم من الآية وأن أريد المعنى كان الضمير على ظاهره وبالم توسع في كون المعنى كناية ثم للرد بالكتابة هنا اللفظ الدال على المعنى بوجه من الإجمال كادل الأعز على طريق مخصوص في استعماله لا كالكناية المطلقة عليها وهو اللفظ المستعمل لينقل منه إلى اللازم مع جواز إرادة اللزوم إذ لا لزوم بين مفهوم الأعر وفريق للتافقين ويحتمل أن يراد بها معانها اليهود ويكنى في الأزوم اعتقادهم اللزوم وإدعائهم ذلك وقد قسم أن اللفظ للثنى يكون كناية باعتبار مفهومه من اللازم الذي هو للصدق ولإثبات ذلك كون الحكم هنا للزوم بسبب أن الحكم عليه هو للصدق بخصوصه وإن كانت الزعة سبب ثبوت الحكم لفافهم (و) الضرب (الثاني) من ضري القول بالوجوب هو (حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) يعني أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى - أي معنى آخر لم يرد له التمسك الأول ولكن إنما يحمله على خلاف الزاد حال كون خلاف المراد (بما يحتمله) ذلك اللفظ بأن يكون اللفظ صالحا للحمل عليه ولو لم يرد والا كان الحمل مبنيا لا بد بواجبه على الخلاف المحتمل (بذكر متعلقه) أي متعلق ذلك اللفظ والمراد بالمتعلق هنا ما يناسب المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كاللفظ أو لا فالأول (كقوله

الحكم أبلغ لانه إذا ثبت للمؤمنين أنهم الأعز كان الأخبار باخراجهم للكفار مستغنى عنه باعتراف الكفار به واعتراؤهم بأن من هذه صفته يخرج وهو معنى بدعي وبه يوضح أن هذا نوع من الذنب الكلامي السابق لانه الرام بالحجة فاتهم فالأعز يخرج الأذل وفريق المؤمنين هو الأعز فيرد من ذلك أن المؤمنين يخرجون للكفار بقياس اقترافي والثاني من القول بالموجب حمل لفظ وقع في كلام غير الشخص على خلاف مراده بما يحتمله بذكر متعلقه وينبغي أن يشترط في الاحتمال الذي حمل عليه الكلام أن يكون موجودا كقوله

لقد بهتوا لما رأوني شاحبا فقالوا به من قتل وعارض أردادوا بالعين إصابة العين وحمله على إصابة العين المشوق بذكر ملامه وهو العارض في الإنسان التي هي كالبرد فكانه قال

صدقم بأن بي عينا لكن في عينا عارضها لا عين العائن ووجه هذا الضرب من القول بالوجوب ظاهر كالأول لانه اعترف بما ذكر الخطاب لكن المعنى غير مراد ولما لم يصرح بنفي المراد صرا ظاهرا فقرأنا قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين أن الحمل على خلاف المراد تارة يكون بأعادة المحمول كما في البيت المذكور في المتن وكما في قول بعضهم: جاء أهل المرأوى حليلا \* بحكم لشرع داني يسف قال هذا به إصابة عين \* قلت عين الحبيب إن كنت تعرف وتارة يكون بدون عادته كما في البيت الذي ذكرناه

قلت قلت اذا أتيت مرارا \* قال قلت كاهل بالايدي

والاستشهاد بقوله أئمت وأبرمت دون قوله طولت ومنه قول القاضي الأرجاني

غاطني اذ كست جسمي الضنا \* كسوة عرت من اللحم العظاما ثم قالت أنت عندى فى الهوى \* مثل عيني صدقت لكن سغاما وكذا قول ابن دويدة للثري من أبيات يخاطب بها رجلا أودع يضى (٤٠٩)

القضاة ما لا داعي للقاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تمي

أوقال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منها حسن موقع وقرىب من هذا قول

الأخر

(قوله اذ أتيت مرارا) اذ ظرف لفت أو قلت (قوله قال قلت كاهل) الكاهل ما بين الكتفين وقوله بالايدي أى اللين والنعيم (قوله فلفظ قلت

وقم في كلام النسيب) أى وهو التكلم وقوله بمعنى حملتك المؤبة أى للشقة من أكل وشرب بايتاني لك مرة بعد أخرى وقوله خلمه أى الخاطب وقوله على تثليل عاتقه أى كنفه وقوله واللين عطف نفسه به والحاصل أن للتكلم يقول مخاطبه قلت عليك وحملتك للشقة بايتاني اليك مرارا فقال له مخاطب صدقت في كونك قلت على لكن قلت كاهل بالين لاحتجتي للشقة فجعل آيتانه اليه نعماء عديدة حتى أنفدت

قلت قلت اذا أتيت مرارا \* قال قلت كاهل بالايدي

لفظ قلت وقع في كلام النسيب بمعنى حملتك للمؤبة خلمه على تثليل عاتقه بالايدي وللن إن ذكر متعلقه أعني قوله كاهل بالايدي

قلت قلت اذا أتيت مرارا \* قال قلت كاهل بالايدي

قلت طولت قال لابل نطوا \* وأبرمت قال حبل ودادى

وبعد

فقوله قلت وقع في كلام النسيب وهو بمعنى حملتك للمؤبة وللشقة الباطنية والظاهرة بايتاني مرارا عديدة خلمه مخاطب فيا حكي عنه التكلم على التثليل على كاهله بالايدي والين بذكر متعلقه وهو للفعول مع المجرور أعني قوله كاهل بالايدي والكاهل ما بين الكتفين والايدي التميم جعل آيتانه نعماء عديدة حتى قلت كاهله ولا يعني ما في أبرمت من مثل ما ذكر في أنفدت لأن للراديه التثنيق وحمله على أحكام الوداد والنتول في البيت بمعنى الانعام والثاني وهو ما ذكره للتملق من غير أن يكون مفعولا ولا مجرورا كقوله

لقد بهتوا لمارأوني شاحبا \* فقالوا به عين فقلت وعارض

أرادوا بالعين إصابة العين وحمله على إصابة عين العسوق بذكر اللائم وهو العارض من الانسان التي هي كالبرد فكأنه قال صدقت في عينا وعارضها لاعتين المائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف بما ذكره مخاطب لكن للنسيب غير مراد ولما لم يصرح بنى الراد صار ظاهرا اقرارا بما قبل وذلك ظاهر وقد فهم من البيت أن الحمل على خلاف الراد يكون باعادة المحمول كإتي البيت الأول وبدونه كما في الثاني وأما قوله

قلت قلت اذا أتيت مرارا \* قال قلت كاهل بالايدي

قلت طولت قال لابل نطوا \* ت وأبرمت قال حبل ودادى

فانه قال بموجب قوله في قلت وفي أبرمت ولكنه صرفه الى غير مقصود للتكلم وحمله على غير مراده ولا شك أنه أيضا نوع من تعجل المعارف وفيه لطف باعتبار الرد على وجه بلغ الغاية في التأنب وعدم المواجهة بالرد وليس في قوله قلت طولت قال لابل نطوا قول بالموجب فانه رد عليه بقوله لا وأتيت شيئا آخر فان التطويل غير التطول واعلم أن هذا الضرب الثاني من القول بالموجب هو الاسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني والذي يظهر أن من القبول بالموجب قوله

قالا اقترح شيئا تجدك طليخا \* قلت الميخو الى جبة وقبضا

لانه قال بموجب قولهم أوجب تبسين للطبوع كسألوهم حمل اللفظ الواقع منهم على غير مرادهم فانه أرادوا حقيقة الطبوع خلمه على مطاق الصنع الذى هو أعين من الطبوع والحيطة فطلب فردا من أفراد ذلك النوع وهو الحيطة وسأها طبعا مجازا كما سبق قال في الايضاح وقرىب من هذا قول الآخر

(٥٢ - شروح التلخيص - رابع) عاتقه بعد البيت للذكور

أى قلت له طولت الاقامة والايان فقال بل طولت من التطول والتفضل وقوله وأبرمت أى أمليت وقوله حبل ودادى أى قال نعم أبرمت ولكن أبرمت وأحكمت حبل ودادى فقوله وأبرمت قال حبل ودادى من هذا القبيل أى القول بالموجب بدون إعادة المحمول ومنها أيضا البيت الثالث في قول الشاعر

واخوان حسبهم دروا \* فكانوها ولكن للاعدى

وختمهم سهاما صائبات \* فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت مناقب \* لتصدقوا ولكن من وداي ولراد اليتان الأولان ولك أن تجعل نحوهما ضربا ثالثا \* ومنه الاطراد وهوان يأتي بأسماء المدوح أو غيره وآبانه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك حتى تكون الأسماء في تحديدها ككلام الجاري في اطرادوه وسهولة انسجامه كقول الشاعر

واخوان حسبهم دروا \* فكانوها ولكن للاعدى  
وقالوا قد صفت مناقب \* لتصدقوا ولكن من وداي (٤١٠) فكانه قال نعم قد صفت ولكن صفائكم عن وداي

(ومنه) أي ومن للنموى (الاطراد وهوان تأتي بأسماء المدوح أو غيره) (آبانه) على ترتيب الولادة (من غير تكلف) في السبك (كقوله

واخوان حسبهم دروا \* فكانوها ولكن للاعدى  
وختمهم سهاما صائبات \* فكانوها ولكن في فؤادي  
وقالوا قد صفت مناقب \* لتصدقوا ولكن من وداي

فأليت الاخير منه من هنا للمنى لانه حمل قولهم صفت مناقب على صفوها من وداه بذكر التعلق واليتان قبله ليسامن هذا للمنى ولكن ما فيه ما قرىب منه ادليس فيه ما حمل صفة ذكر في كلام الغير على معنى آخر وما فيه اذكر صفة ظنت على وجه فاذاه على خلافه فيشبهان هذا للمنى بما فيها من كون للمنى فيهما في الجلة على الخلاف (ومنه) أي ومن البديع النموى (الاطراد) أي النوع للسبي الاطراد وهو في الاصل تابع أجزائه للام والاطراد هنا نقل للكلام للسلس للنسب السبك الحسن فصارت أجزاؤه في حسن تبنيها وعدم تكلفها كجزاء للام في اطرادها عرفه بقوله (وهوان) يؤتى بأسماء المدوح أو غيره وللناسب أن يقال باسم المدوح أو غيره الا تعددنا الاسم المدوح أو غيره (و) يؤتى بأسماء (آبانه) ولراد هنا بالاسماء اثنتان فانوق بدليل اللثال (على ترتيب الولادة) أي يؤتى بأسماء الآباء على ترتيب الولادة بذكر الأب ثم أمي كذلك (من غير تكلف) في السبك في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى الفوق السليم فلا يكون ذكره من التمر يف يخفى وقيل للراد بحسن السبك أن لا يفصل بين الأسماء بالنسبة الثبوتية وعليه فليس يخفى وفيه نظر لان الاستفادة هنا للمنى من حسن السبك خفى بنفسه وذلك (كقوله

واخوان حسبهم دروا \* فكانوها ولكن للاعدى  
وختمهم سهاما صائبات \* فكانوها ولكن في فؤادي  
وقالوا قد صفت مناقب \* لتصدقوا ولكن من وداي

قال ولراد اليتان الأولان ولك أن تجعل نحوهما ضربا ثالثا بالثالث لم يظهر لي ما يميز به هذا عن الضرب السابق حتى يجعل ثالثا لم يظهر الفرق بين البيت الثالث والاولين \* ومنه الاطراد وهوان تأتي بأسماء للذكور وآبانه بمدوحا كان أو غيره على ترتيب الولادة الابن ثم الأب ثم الجد كقول الشاعر

لاعن فقد وأما اليتان الأولان فليسا من هذا القبيل بل ما فيها ما قرىب منه ادليس فيها ما حمل صفة ذكرت في كلام الغير على معنى آخر وما فيها ما ذكر صفة ظنت على وجه فاذاه على خلافه فاشبهها هذا القبيل من جهة كون للمنى فيها في الجلة على الخلاف وذلك لانه وقع في ظنه أن اخواته دروع له فظهر له أنهم ليسوا دروعا بل للاعدى وظن أنهم سهاما صائبات لاعاده فظهر له أنهم ليسوا كذلك بل سهام صائبة لفؤاده وأما البيت الثالث فقد صدر اللفظ منه فخله على غير مرادهم (قوله) أي ومن النموى (الاطراد) أي ومن البديع النموى الاطراد قبل الظاهر أنه من البديع اللفظي لا للنموى لان مرجه حسن السبك

ان

وقد يقال ان مرجه حسن السبك في معنى مخصوص وهو التنب فللمنى دخل فيه قالة

البحر في قانعة قول الملامة يس لم يظهر لي يرجع هذا النوع الى الضرب للنموى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله) بأسماء المدوح الأولى أن يقول باسم المدوح أو غيره مالا تعددنا لاسم المدوح أو غيره ولراد بغيره للمذموم أي للهجو أو للثبي (قوله) بأسماء آبانه) أراد بالجمع هنا فانوق الواحد بدليل اللثال (قوله) على ترتيب الولادة) بان يذكر اسم الأب ثم اسم أمي الأب وهكذا ان قلت لأفائدة في ذلك التقيد اذ لا يمكن الاثبات بأسماء الآباء من غير ترتيب والالسين بالانتساب فلا بد من الترتيب اذ لو قيل بتبنيها بين شهاب ابن الحارث لكتب قلت لا ينحصر ذكر المدوح وآبانه في الذكر على طريق الانتساب فلو قيل بتبنيها بين شهاب وحاتر لكان من الاطراد قالة المعام وتأمله (قوله) من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى الفوق السليم فلا يكون ذكره في

وقول جرير بن الصمة : قتلنا بعبد الله خير لئانه \* ذؤاب بن أسيا بن زيد بن قارب  
وفيه نهض للقتول به ولشرف للقتول قيل لماسمه عبد الله بن مروان قال لولا اتفاقية لبغ به آدموت قول النبي صلى الله عليه  
وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

الشر يف مضرا لا نهيس يعني وقيل نفي التكلف ان لا يفصل بين الاسماء بلطف (٤١١)

لادلالة على النسب نحو زيد

ابن عمرو بن خالد والكاتب

في السبك ضد نحو زيد

الفاضل ابن عمرو اوزيد بن

عمرو التاجر ابن خالد ونحوه

لأنني وفيه ان استفادة

هذا النفي من حسن

السبك خفية وحسنه

فيانم التعريف بالاختي

تأمل ويسمى ذكر اسم

الشخص واسم آياه على

ترتيب الولادة اطرادا لأن

تلك الاسماء في تحضرها

كلام الجاري في الطراد

أي سؤلة الاسماء ويرايه

(قوله فقد ثلث) هو بناء

الخطابي أي أهلكم يقال

لهم اذا أهلكم والعروش

جمع عرش يطلق على للعرش

وقوله بتيبة أي يقتل

حبة وهذا مثال لا

ذكر فيه اسم غير المدح

ومثال الاطراد الثاني ذكر

في اسم المدح الحديث

الآتي (قوله ونضجع)

أي نصف (قوله ان تبحوا)

أي اتخروا وابتلك (قوله

فقد أثرت الخ) هذا

ان يقتلوك فقد ثلث عروشهم \* بتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم اذا ذهب عزمهم ونضجع حالهم قتل عرشهم يعني ان تبحوا وقرحوا به فقد أثرت  
في عزمهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تنابع الاضافات فكيف يد من  
المسلمات قلنا فقد تقرر ان تنابع الاضافات اذا سلم من الاستكرام ملغ ولطف واليت من هذا القبيل  
كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا عام ما ذكر من  
الشرب للنوى

ان يقتلوك فقد ثلث عروشهم \* بتيبة بن الحارث بن شهاب

هذا مثال لما ذكر فيه غير المدح وسنمثل بالحديث الشريف للشملة على ذكر اسم المدح يقال  
للقوم اذا ذهب عزمهم ونضجع أي ضعف وانكسر حالهم قتل عرشهم ويقال لهم اذا أهلكم  
والعرش يطلق على العزيم يجمع عروش وبني الشاعر ان يتخروا وابتلك وقرحوا به فلا يظلم علينا  
افتخارهم لأن عندنا ما يخفض أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم  
بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بنار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة لا يقال تنابع  
الاضافات يدخل بالفصاحة كما تقدم وهو يشمل الاضافات للتصلة وللتمسك واذ كان تنابع الاضافات  
مغلا بالفصاحة فكيف يضمن البديع لا نأقول أما يدخل بالفصاحة ان كان فيه ثقل واستكره  
كما تقدم أول الكتاب وأما ان سلم من الثقل والاستكره حسن ولطف كما تقدم أيضا واليت

ان يقتلوك فقد ثلث عروشهم \* بتيبة بن الحارث بن شهاب

وهذا المثال نعلم ان اطلاق الآباء في عجزوا لا نهيس في البيت الأيون وكقول جرير بن الصمة :

قتلنا بعبد الله خير لئانه \* ذؤاب بن أسيا بن زيد بن قارب

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن  
اسحق بن ابراهيم صلى الله عليهم أجمعين ولك أن تقول قد علم الصنف مثل هذا في أول الكتاب  
مستحبنا ومثله بقوله :

يا علي بن حمزة بن حمارة \* أنت والله ثلجة في خياره

وما ذكره الصنف من حد الاطراد هو للشهور ومنهم من يسمى الاطراد ذكر الاسماء مطلقا  
وكذلك صنع ابن رشيقي في العمد فانه جعل الاطراد في قول للثني :

وحسان حمدون وحمدون حارث \* وحارث لثمان وثمان راشد

واعلم أن ابن رشيقي قال عن للثني انما بالتمص كنه في قوله لسيف الدولة :

دليل الجواب المحذوف أي فلا يظلم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفض أذى افتخارهم وهو أنك قد أثرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم  
بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بنار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة (قوله فان قيل هنا) أي البيت وقوله من تنابع  
الخ أي من ذي تنابع الاضافات (قوله فكيف يضمن المسلمات) أي مع أنه غل بالفصاحة (قوله قلنا قد تقرر الخ) حاصله  
أن تنابع الاضافات أما يدخل بالفصاحة اذا كان فيه ثقل واستكره أما اذا سلم من ذلك حسن ولطف واليت من هذا القبيل مع أنه  
ليس فيه الاضافتان (قوله الحديث) أي أقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن  
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فقد تنابع فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكره اما ذهني غاية الحسن والسلامة

✽ وأما اللفظي فمعه الجنس بين اللفظين ✽ وهو تشابه ما في اللفظ

(قوله وأما الضرب إلا على الخ) (٤١٢) لما فرغ الصنف من الكلام على الضرب اللغوي شرع في الكلام

(وأما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (لمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج التثنية في الضمير

من هذا الفيل مع أهله في الأضغان وكيف يحل الفصاحه اذا سلم من الثقل كافي الحديث الشريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم **الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم** فانه غاية في الحسن والرسالة هذا تعلم ما ذكره من أنواع الضرب المعنوي والرجع فيما يستبعد من أنواعه الى ما يستحسنه ذو الطبع السليم من البلاء وليس كل من ادعى حسن شيء كان مدعاه بديها وقعد من جملة الاطرداد والظاهر انهم الافظي لان مرجه الى حسن السبك كذا قيل وقيل بل الى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأملهم شرع في اللفظي فقال **﴿وأما الضرب (الافظي) من الوجوه المحسنات للسلام (ة) أقسام أيضا ( منه )** أي من الضرب اللفظي (الجناس بين اللفظين) أي النوع السعي بالجناس بكسر الجيم (وهو) أي الجنس (تشابههما) أي اللفظين (في اللفظ) أي في التلفظ والنطق بهما لكون السمع فيهما متحد الجنسية كلا أو جلا وأعافسنا اللفظ بالتلفظ لانه لعل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا يخفى ما فيه ويحتمل أن يطلق اللفظ على ذاتهما أي حر وفيهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حر وفيهما ثم التشابه للذ كروا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الأمثلة فكانه يقول هو أن لا يشبهوا الا في التلفظ فيخرج ما لا يشبه في المعنى فقط نحو الأسود والسمسم فاهما اشتبهتا في المعنى دون اللفظ وليس المعنى أن لهما معنيين اشتبهتا في المعنى متحد والتشابه يقتضي التحد كقول بل المعنى أن اللفظين متشابهان في معنى واحد يعني أن المعنى في هذاهو المعنى في ذاك كما قال اشتركت لفظ فان

فانت أبو الهيجا ابن حمدان يا ابنه \* تشابه مولود كريم ووالد

و حمدان حمدون و حمدون حارث • و حارث لقمان و لقمان راشد

قال وجعلهم أنبياء الخلافة بقوله :

أولئك أنياب الخلافة كلها \* وسائر أملاك البلاد الزوائد

قَالُوا هُمْ سبعة بِالْمَدِّ وَحَدَّثَ الْإِنْبِيَاءُ لِلتَّحْقِيقِ أَنَّ الْإِنْبِيَاءَ تَكُونُ الْخَلَافَةُ تَحْسَابًا أَوْ كَلْبًا بِحُرْفٍ جَاءَ أَنْبَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثَانِيَةً الْهَمْزُ الْأَنْزِيدُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ تَابَ الْخَلَافَةُ فِي زَمَانِهِ فَقَطَّ فَيَصْعُقُ فِيهِمْ مِنَ الزَّادَةِ عَلَى مَاخِلِهِ أَنَّهُ زَادَ فِي الْعَمْدِ وَاحِدًا وَأَنَّهُ جَلَّ كَلْبًا بِرَأْيِهِ أَوْ بِرَأْيِهِ فِي الْخَلَافَةِ وَكُرِّرَ كُلُّ اسْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ قَوْمٌ أَرْبَعَةٌ أَسْمَاءُ أَنْتَهَى وَرَدَ عَلَيْهِ الصَّغِيرُ فِي الْعَمْدِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْأَطْرَادِ وَأَنَّ هَذَا لَيْسَ تَغْيِيلًا لِمَقْصُودِهِ لِأَنَّ الْأَهْلَ الْكَثِيرَ قَالَ وَقَوْلُهُمْ سبعة لَيْسَ بِصَحِيحٍ بِلِسْتَةٍ وَالْحَيَوَانُ وَإِنَّ كَلْبًا لَرُبِّ أَنْبَاءٍ فَأَمَّا الْعُلُولُ عَلَيْهِ مِنْهُنِ اثْنَانِ فَلِاخْتِلَافِهِ فِي كُلِّ عَصْرَةٍ بِأَنَّ الْأَبَّ وَالْإِنَّ أَنْتَهَى قَلْبُهُ لَيْسَ هَذَا الرَّادُّ بِنَاءٍ عَلَى رَأْيِ التَّأَخِيرِ وَابْنُ رِشْقٍ لَمْ يَلِمْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَنَّهُمْ سِتَّةٌ غَلَطَ بِلِ سبعة كَمَا قَالَ ابْنُ رِشْقٍ فَإِنَّ مِنْهُمْ ابْنَ سَيْفٍ الْهَوَلَةَ لِلَّذِي كُوفِيَ الْبَيْتَ الْأَوَّلُ (ص) وَأَمَّا الْفَقْطُ فَهُوَ الْجُنْسُ (لِخ) شَأْنٌ أَغْفِي مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ الْمَعْنَوِيَّةِ بِشَرْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَقْطِيَّةِ أَيْ الَّتِي يَحْمِلُ بِهَا تَحْدِيدُ الْفَقْطِ فَقَطَّ قَالَتْ فَمَنْ جُلَّاسُ بَيْنَ الْفَقْطَيْنِ وَيُسَمَّى التَّجْنِيسُ وَهُوَ حَسَنٌ مَا يَكْرُرُ كَأَسْبَابِي قَالِي فِي كِتَابِ الْبَلَاغَةِ وَأَمَّا مِنْ ذَكَرَ فَادَعَتْهُ وَخَطَرُهَا أَنَهَا الْيَلِيلُ إِلَى الْأَمَةِ مَالِهِ فَإِنَّ مَنَابِتَهُ الْإِلْفَاظُ

نہی

لا ينشأ بها إلا في اللفظ فيخرج ما إذا نشأ بها من جهة المعنى فقط نحو أسد وسبع للحيوان المفترس

كما قال الشارح فليس بينهما جناس وما إذا شابه في اللفظ والمعنى مما كنا كيدا لفظي نحو قام زيد فلاحا قام زيد فلا جناس بينهما (قوله فيخرج) أي مثوله في اللفظ

(قوله نحو أسد وسبع) أي فانهما قد تشابهتا في المعنى دون اللفظ يعني أن اللفظين (٤١٣) متشابهان من جهة أن معناه واحد فوجه التشبه

بين اللفظين اتحاد المعنى فالمنى في هذا هو المعنى في ذلك كما يقال اشترك الطرفان في وجه التشبه وليس المعنى أن لفظين معنيين تشابههما ولا لوردان المعنى فيهما متحد والتشابه يقتضى التامد (قوله أو في مجرد العدد) أي ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ كالضرب وعلم مبينين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في اللفظ وإن تشابه في العدد (قوله أو في مجرد الوزن) أي ويخرج من التعريف ما إذا تشابه اللفظان في الوزن دون اللفظ ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو ضرب وقتل مبينين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في اللفظ وإن تشابهتا في الوزن والعدد (قوله والتام منه) هذا شروع في أقسام الجنس وهي خمسة التام والحرف والنقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وفي ذلك لأن اللفظين ان اتفقا في كل شيء فهو التام وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو النقص وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب بدأ بالتام منه فقال (والتام منه) أي والتام من الجنس هو (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) للوجود في كل

نحو أسد وسبع أو في مجرد العدد نحو ضرب وقتل (والتام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف)

في وجه التشبه فلا يرد ما ذكر وأما التشابه في اللفظ والمعنى كأسد ينطق به مرتين لمناه فلا يحتاج إلى التبرير لأن التشابه فيه باعتبار الشخص ولا عبرة به وخارج قوله تشابههما في اللفظ للفسر بما ذكر تشابه لفظين في مجرد العدد مع اختلاف الوزن كضرب مبيناً للفعول وعلم مبيناً للفاعل وكذا التشابه في الوزن دون اللفظ ويلزم منه التشابه في العدد كضرب وقتل مبينين للفاعل ثم اعتبر كما أشرفنا عليه في التشابه في اللفظ أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ أو يكون مابه التشابه معتبراً لعددته تعدداً يستحسن كإفئدة الأمثلة فلا يرد أن يقال التشابه للذكور صادق بالتشابه في لام السكامة أو غيرها أو فاتها نعم الانكسار في التعريف على قرينة متصلة عما يبحث فيه ثم أشار إلى أقسام هذا الجنس وهي خمسة التام والحرف والنقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وفي كل منها تفصيل يأتي في ذلك أن اللفظين ان اتفقا في كل شيء فهو التام وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو النقص وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب بدأ بالتام منه فقال (والتام منه) أي والتام من الجنس هو (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) للوجود في كل

نحو أسد وسبع أو في مجرد العدد نحو ضرب وقتل (والتام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف)

الحروف وأعدادها وهي أتم وترتيبها فهو التام وإن اختلفا في اللفظ فقط فهو الحرف وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو النقص وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وفي ذلك لأن اللفظين ان اتفقا في كل شيء فهو التام وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو النقص وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو الحرف وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب بدأ بالتام منه فقال (والتام منه) أي والتام من الجنس هو (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) للوجود في كل

أورد فقط أنواع تبينها على أن الحروف أنواع والافيك في أن يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) أي رأسه قاله نوع ونحوه أصناف لانها امامقلوبة عن واولا واولا أصلية والباء كذلك نوع تحت أصناف لانها اما مدغمة أو لام مدغمة أو لا قاله هذا القياس فلا مرد أن يقال النوع تحت أصناف والحروف المجانية انما تحتها أشخاص لأصناف والجواب ما ذكر أو يقال وهو الأقرب للرد بالنوع هنا النوع القوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحت (قوله وهذا) أي بأشراط الاتفاق في أنواع الحروف للوجود في اللفظين يخرج من التام نحو يفرح ويمرح ما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض فلن يفرح ويمرح قد اتفقا في اللم والفاء فليس بينهما جنس تام بل لاحق (قوله وفي أعدادها وهيئتها) الأولى وفي عددها وهيئتها

(٤١٤)

فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والساق (و) في (هيئتها) وبه يخرج نحو البارد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية خاصة لها باعتبار الحركات والكنات نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبينين للفاعل وللفعول فانهما على هيئةين مع اتحاد الحروف

منها ما وكل حرف من الحروف المجانية التسعة والعشرين نوع رأسه فالألف نوع وتحت أصناف لانها امامقلوب عن واولا واولا أصلية والباء كذلك لانها اما مدغمة أو لام مدغمة أو لا وعلى هذا القياس فلا مرد أن يقال النوع تحت أصناف والحروف المجانية انما كان تحتها أشخاص لأصناف والجواب ما ذكر وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع القوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحت واشتراط الاتفاق في أنواع الحروف للوجود في اللفظين على القابلة يخرج ما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض كيفرح ويمرح باختلافهما في اللم والفاء وانما قلنا على القابلة ليعلم أن الحرف الذي ليس له مقابل من أحد اللفظين لا يعتبر في الاتفاق النوعي هنا فلن يخرج بهذا الهمد وإنما يخرج بقوله (و) في (أعدادها) أي يشترط أيضا الاتفاق في أعداد الحروف بأن تكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر فيخرج نحو الساق والساق لان اللم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف للوجود ما بعد أيضا (و) في (هيئتها) أي يشترط أيضا الاتفاق في هيئات الحروف والهيئة لحرف هي حركته أو سكونه فيخرج به نحو البرد يفتح الباء والبرد يسمها اختلاف الهيئة التي هي حركة الباء فاذا كانت هيئة الحرف حركته المحصورة أو سكونه كانت هيئة لفظية كيفية حاصلته باعتبار الحركات والكنات وهو كونه ذاتحرك مخصوص وحده أو مع سكون مخصوص سواء اتفقت

إذ يتام أن يكون لفظا واحدا لللفظين (وأعدادها) أن يكون عدد حروفهما واحدا فيخرج نحو سلا وسلاسل فان أنواع حروفهما واحدة وليس تاما ولو قل عددها لكان أدل وأخصر والمراد بالعدد ما عدا الحرف للشد فانه وإن كان حرفين فاما بعد في هذا الباب حرفا واحدا كما سيأتي (وهيئتها) أي في الحركات والكنات فيخرج نحو بل وبل والمراد به هيئة الحرف الأخير وأما الحركة الاعرابية فاختلافها لا يدفع عام الجنس لما سياتي والمراد أيضا غير الساكن من أول حرفي للشد فلا نظر

السوق (قوله هيئتها) أي الحروف (قوله نحو البرد والبرد) أي يفتح الباب من أحدها وضمها من الآخر (و) (قوله فان هيئة الكلمة الخ) هذا تمثيل لحروف أي وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها لان هيئتها أمر زائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئةها ولا يلزم من الاتفاق في هيئةها الاتفاق في أنواعها لان هيئة الحرف حركته المحصورة أو سكونه وهو غيره قال العلامة عبد الحكيم كان الأولى أن يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلام في هيئات الحروف دون هيئات الكلمات والحاصل أن هيئة الحروف كيفية حاصلتها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف واختلفت وأما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلتها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقدم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا سكونه لان الحرف الأخير عرضة للتغير اذ هو محل الاعراب والوقف فلا بد من اتفاق الساكنين

السوق (قوله هيئتها) أي الحروف

(قوله فان هيئة الكلمة الخ)

هذا تمثيل لحروف أي وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف

زيادة على الاتفاق في أنواعها لان هيئتها أمر زائد عليها

فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئةها ولا يلزم من

الاتفاق في هيئةها الاتفاق في أنواعها لان هيئة الحرف حركته

المحصورة أو سكونه وهو غيره قال العلامة عبد الحكيم كان الأولى أن

يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلام في هيئات

الحروف دون هيئات الكلمات والحاصل أن هيئة الحروف كيفية حاصلتها

باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف واختلفت

وأما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلتها باعتبار حركات الحروف وسكناتها

وتقدم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا

سكونه لان الحرف الأخير عرضة للتغير اذ هو محل الاعراب والوقف فلا بد من اتفاق الساكنين



وترتيبها فان كانا من نوع واحد كاسمين سمي اثماً لا كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقول الشاعر  
 حلق الآحلال آحلال \* والهووى المرء قتال

في هيئته (قوله وفي ترتيبها) أي أنه يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون للقسم والآخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر وقد نبين من كلام الصنف أن الجنس التام يشترط فيه (٤١٥) شروط أربعة الاتفاق في أنواع

(و) ذ ( ترتيبها ) اى تقديم بعض المروفوع بعض وبأخيره عنه ، به يخرج الفتح والخف ( فان كانا )  
 اى العفان المتخافى فى جميع ما ذكر ( من نوع واحد ) من أنواع ( كاسمين ) ووفلين أو سرفين  
 ( سى عائلا ) ج راع اصطلاح للتسمين من أن الغنم هو الاتحاد فى النوع ( نحو ) و يوم تقوم الساعة )  
 اى القيامة ( يقسم المجرمون بالتواغر ساعة ) من ساعت الايام

أنواع الحروف وأختلف فتحه وضرب وقيل مبين للفاعل متحداً في الهيئة اذ هي على وزن فعل  
بفتح الفاء والين ولا عبرة باللام في الهيئة لان هيتها عرضة لتغير اذ هي محل اعراب ووقف  
وتحسب وضرب على أن يكون الأول مبنياً للمفعول والثاني للفاعل أو العكس مختلفان في الهيئة  
اذ هي في أحدهما على وزن فعل بضم الفاء وكسر الين وفي الآخر بفتحهما وهما متحدان في  
الحروف فالإتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم  
الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في السند بناء على أن الهيئة كيفية تعرض  
لفظ باعتبار كثرته وقلة وصفة حروفه (و) في (ترتيبها) أي يشترط أيضاً الاتفاق في ترتيب  
الحروف بأن يكون المقدم والآخر في أحد النظمين هو المقدم والآخر في الآخر فيخرج نحو الحذف  
والفتح وقد بين هذا أن الالهام من الجنس له شروط أربعة الاتفاق في أنواع الحروف والاتفاق في  
أعدادها والاتفاق في هيتها والاتفاق في تسببها ففصل أشاء الله بقوله (فان كانا) أي اللفظان

صدق الآجال آجال • والهووى للعزء قتال

فَأَجَالَ الْأَوَّلُ جَمْعَ أَجَلٍ بِكسْرِ الهمزة وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أَجَلٍ بفتحها وهو أُمَدُ الْعَمْرِ وأما في حرف دَوْحٍ كَقَوْلِهِ

ووزي ذمام وقت العهد ذمته • ولا ذمام له في مذهب العرب

فَالْإِمَامُ الْأَوَّلُ مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الْعَهْدِ وَالثَّانِي جَمْعُ ذِمَّةٍ وَهِيَ الْبُتْرُ الْفَقِيلَةُ لِلْمَاءِ وَأَمَّا فِي مُفْرَدَيْنِ (نَحْوُ) قَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ) أَيْ الْقِيَامَةُ (نَقِصَمُ الْمَرْجُومِ) مَالِ الشَّوْثِ غَرَسَاةً أَيْ وَقْتًا يَسِيرًا

إليه بل وجوده كعلمه كإيماني (وترتيبها) خرج به نحو حفر وفتح ووجه حسن هذا القسم أن في صورته إعادة وحسن الالاقدة (فإن كانا) أي الفظان للفقان في ذلك كله (من نوع واحد كاسمين سمي أملا نحو قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) ومن هنا تعلم أن

أى سمي جناساً مائلاً، وفي نسخة سمي مائلاً، وهى للناسبة لقول شارح من أن البائت الخ وأشار الشارح على كره من التليل إلى أن تلك النسبة بطريق النقل عن اصطلاح للتكلمين من أن البائت هو الاتحاد في النوع والناسب في التليل لنسخة سمي عائلاً أن قال أخيراً من البائت في الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم إن النسبة أن يسمى عائلاً جازعاً بالذات اصطلاح كل من المتجانسين لا يحاسب منهم ولكن لا يخفى في الاصطلاح (قوله و يوم تقوم الساعة) أى القيامة سميت ساعة لوقوعها فيها (قوله بقسم الجرمون)

الاول جمع اجل بالسكس  
وهو القطيع من بقر الوحش  
والثاني جمع اجل والمراد  
به منهى الاحمار والنهي  
عيون النساء الشبية  
يقطع البقر من الوحش  
جاءت الموت والفتن  
قتل الانسان او كاتا  
تخلفن نحو فلان لو يل  
النجاد وطالع النجاد  
الاول مفرد بمعنى حماك  
السيف والثاني جمع تعبد  
وهو ما ارتفع من الارض  
والثاني فلان طويل حمائل  
السيف وطالع الاراضى  
الرفعة (قوله سمعنا لا)

وان كانا من نوعين كاسم وفعل سمي مستوفى كقول

بالطول والقصر يدخل من ساعات (٤١٦)

النهار ويولج النهار في الليل

أجلت الأمانات الممنوعة والساعة اصطلاحاً من زمن إلى زمن، ومن أرض إلى أرض.

كل منهما وقصره فدخل في الطول من ساعات أحدهما ما خرج من ساعات الآخر وهو الآخر أحدهما في

يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل أن يراد بها أقل ما يطلق عليه اسم الساعة من الزمان لغة وهر

المفطان في الأوجه السابقة اذ لا عبرة بالادم التعريفية لانها في حكم الانفصال فكان الجنس بينهما

فسميت ساعة للابستها الساعة والفظ الحقيقي مع مجازيه لا يكون من التجنيس كما لو قيل رأيت أسدا

صارت حقيقة عروية في القيامة ومثاله بين القطيعين ان يقال لما قال لديهم قال لهم فالاول من القيامة

[illegible]

١٠٠

غير هاقيل ومنه ما روى عنه صلى الله عليه وسلم خلوا بين حرير والحار برأي يدعو الله مامه ومنه قول الشاعر

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل وهو منتهى العمر ولم يمشوا

الثانية وكذلك من نوعي حرف كقولك ما منهم من قائم (وان كانا) أي اللفظان اللذان بينهما جناس

نام (من نوعین سمی) الجناس (مستوفی ثقله) ایابی عام

السنف على مثال ماذا كان الجنس بين اسمين ومثاله بين الفعلين أن يقال لما قال لديهم قال لهم كذا وكذا فالأول من القياولة والثاني من القول

في نوع الحرفية وفي جميع مآثر (قوله اسم وفعل الخ) يبنى أن هذا السمي بالمستوفى ثلاثة أقسام الأول بين اسم وفعل كافي البيت

حرف و صولت و تعویض و تبدیلی و جمع اشیاء ای را مع علیهم السلام الا اولی فصل و الثانیة حرف (فوقه سمی مستوی) ای لاسبقا

من أمسين أوصافه سر والاحتفال النوع (قوله) قوله) اى الشاعر وهو ابو عامر فى ملح يحيى بن عبدالله البرمكى كان

أى عام أيضا:

ونحوه قول الآخر:

ماتت من كرم الزمان فانه \* يحيا لى يحيى بن عبد الله  
وسميت يحيى ليحيانا فم يكن \* الحيد أمر الله فيه سبيل  
والتام أيضا ان كان أحد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب ثم ان كان للركب جنسهما مركبان كلمة وبعض كلمة سمي مفردا كقول  
الحريري  
ولانه من تذكار ذنبك وابنه \* بدع يحاكي الوبل حال مصابه  
ومثل لسينك الحام ووقسه \* وروعة ملقاء ومطعم صابه

من عظاما أهل الوزارة في القولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والقفل (٤١٧) ومثال الاسم والحرف رب رجل

شرب رب آخر فرب الاول.

حرف جر والثاني اسم للصير

للتخريج من العنب

ومثال القفل والحرف

علا زيد على جميع أهله أى

ارتفع عليهم فعلا الاولى

فعل والثانية حرف (قوله

ماتت من كرم الزمان)

مأموصولة في محله رفع على

الابتداء وخبره جملة فانه

الح ومن كرم الزمان بيان

لما أى مذهب عن أهل

الوقت من كرم الزمان

للمضى فصار كالتب في

عدم ظهوره (قوله فانه)

أى فان ذلك لبت من

الكرم وقوله يحيى أى يظهر

كالحى ويتجدد عند يحيى

ابن عبد الله يعنى أن كل

كرم اندرس فانه يظهر

ويتجدد عند هذا الممدوح

فقد أطلق الموت على

التهاب والانهيار مجازا

ومحل الشاهد قوله فانه يحيى

لدى يحيى فان الاول فعل

والثاني اسم رجل (قوله

يحيى اسم الكرم) الاضافة

ماتت من كرم الزمان فانه \* يحيا لى يحيى بن عبد الله

لانه كرم يحيى اسم الكرم (وأياضا) لجناس التام تقسيم آخر وهو أنه (ان كان أحد لفظيه مركبا)

والآخر مفردا (سمى جناس التركيب)

الجناس بين اسم وفعل (كقوله ماتت من كرم الزمان) أى مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان

للمضى فصار كالتب في عدم ظهوره (فانه) أى فان ذلك للجناس التركيب (يحيى) أى يظهر كالحى

(لدى) أى عند (يحيى بن عبد الله) البركى وهو من عظام أهل الوزارة في القولة العباسية فقد تم

الجناس بين يحيى الاول وهو فعل ويحيى الثانى وهو اسم رجل كاعلمت قسمي مستوفى والثاني وهو ان

يكون بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثاني اسم للصير

للمدوم والثالث وهو أن يكون بين الحرف والفعل كقوله علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا

الاولى فعل والثانية حرف (و) نفود (أيضا) لتقسيم الجنس التام تقسما آخر وهو أنه (ان كان أحد

لفظيه مركبا) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة أخرى وأجزئين من كلمتين

وكان الآخر مفردا بأن يكون مجموع كلمة واحدة (سمى) ذلك الجنس الذى مجموع لفظ منه مركب

ومجموع الآخر مفرد (جناس التركيب) لتركب أحد لفظيه وفيه حينئذ قبحان لان اللفظين

أما أن يتفقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم للركب هو ما يشاهد من مرسوم للفرد

وأما أن لا يتفقا بأن يكون مرسوم أحدهما مختلفا لهيئة مرسوم الآخر ولكل منهما اسم يخص

ماتت من كرم الزمان فانه \* يحيا لى يحيى بن عبد الله

واعلم أن تسمية الاول بماتت والثاني مستوفى قديقال عكسه أولى لان الاول وقع فيه استيفاء التشابه

بين اللفظين بخلاف الثاني ولمل جواب أنهم لاحظوا في التماثل حصول الاستواء من كل وجه لان التماثل

كالتشابه لا يكون الا عند التساوى من كل وجه الامامه الاختلاف كما سبق وهذا مثال لاحد الاقسام ولم

يشأوا لغيره فنه أن يختلفا اسما وحرفا كقوله ماتت ما فلت قببح ومنه أن يختلفا فعلا وحرفا كقوله

إن أن الذين يسلى السكتيا \* تم قاتم تقسيم آخر أشار اليه بقوله (وأياضا ان كان أحد لفظيه مركبا) أى

سواء كان الآخر مركبا فيكونان مركبين أم لا ويسمى جناس التركيب قال في الايضاح ثم ان كان

للكب منهما مركبان كلمة وبعض كلمة سمي مفردا كقول الحريري :

ولانه من تذكار ذنبك وابنه \* بدع يحاكي الوبل حال مصابه

ومثل لسينك الحام ووقسه \* وروعة ملقاء ومطعم صابه

يعنى أن المصاب في الاول ومفرد والثاني مركب من صاب وميم مطعم ولا نظرا الى الضمير لضاف اليه فيهما

(٥٣- شروح الناصح - رابع) بيانه أى يحيى الكرم ويحمد مولى نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) أى الى

ثلاثة اقسام متشابه ومفروق ومرفوق فاقسم التام حينئذ خمسة (قوله وان كان أحد لفظيه) أى أحد لفظي الجنس التام مركبا

والآخر مفردا سمي جناس التركيب أى وان لم يكن أحد لفظيه كلفظيه فهو مرامر من للماتل والمستوفى فهذا مقابله لمارم ورجل

التقسيم السابق ثلاثا كان أحسن ليكون تقسيم الجنس التام الى الماتل والمستوفى وجنات التركيب ولراد يكون أحد التقطيل

مفردا أن يكون كلمة واحدة ولراد يكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة أخرى (قوله سمي جناس التركيب

والافان اتفاقا في الخط سمي مشابها كقول أبي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذاهبه \* فدعه فدولته ذاهبه  
وان اختلفا سمي مفروقا كقول أبي الفتح ايضا كلكم قد أخذ الجمل \* م ولاجم لنا مالى ضرمدير \* جمل لو جاملنا  
وقول الآخر :  
لا تعرضن على الرواة قصيدة \* ما لم تبلغ قبل في تهذيبها  
ففي عرضت الشعر غير مهذب \* عدو منكم وسواس تهذيبها

أى تركب أحده عليه (قوله وحيد) أى حين إذا كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفاقا وحاصله أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين لأن اللفظين للفرد (١٨) والتركيب امان اتفاقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم التركيب هو ما يشاهد

وحيد (فان اتفاقا) أى اللفظان للفرد والتركيب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه) \* أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى تركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان للفرد والتركيب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم للفروق) لافتراق اللفظين في صورة الكتابة (كقوله

كلكم قد أخذ الجمل \* م ولاجم لنا  
مالى ضرمدير \* جمل لو جاملنا

به وإلى ذلك أشار بقوله (فان اتفاقا) أى اللفظان أعني للفرد والتركيب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لتشابه اللفظين في الكتابة كما تشابه في أنواع الاتفاقات للتقدمة غير الاسمية واللفظية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس التركيب باسم للفروق لافتراق اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الفتح البستي نسبة إلى بسبب بالضم بلدة من أعمال سجستان (قوله فدعه) أى تركه وأبعد عنه فدولته ذاهبه والشاهد في ذاهبه الاول والثاني فالاول مركب من ذا معنى صاحب هبة وهى صلة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤثر من ذهب وكثابتهما متفقة في الصورة فاجلس بينهما متباها (والا) أى وان لم يتفق اللفظان في الخط أعني اللفظ للفرد والتركيب (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم للفروق) لأن اللفظين فيه اختلفا في صورة الكتابة وذلك (كقوله كلكم قد أخذ الجمل \* م ولاجم لنا) الجمل انا يشرب فيه الخمر (مالى ضر) أى أى شئ ضر (مدير الجمل) أى لا ضرر على مدير الجمل وهو ساقى القوم لا تهديده عليهم حال السقي (لوجاملنا) أى عاملنا بالجمل أى لا ضرر عليه في معاملتنا

فالاول مفرد والثاني مركب من كله وبعض أخرى قال (والا) أى وان لم يكن للتركيب منها مر جبان كلمة وبعض أخرى وهذا القسم هو الذى اقتصر عليه في التخصيص وقسمه الى قسمين فقال (فان اتفاقا في الخط خص باسم التشابه كقوله) أى قول أبي الفتح البستي

اذا ملك لم يكن ذاهبه \* فدعه فدولته ذاهبه

فذاهبه الاول مضاف ومضاف اليه والثاني اسم فاعل (والا) أى وان اختلفا في الخط (خص باسم للفروق كقوله) أى قول أبي الفتح البستي

كلكم قد أخذ الجمل \* م ولاجم لنا \* مالى ضرمدير \* جمل لو جاملنا

وكتابتهما متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقوله) أى الشاعر وهو أبو الفتح البستي أيضا (قوله أخذ) أى الجمل) أى الكأس وهو انا يشرب به الخمر (قوله مالى ضرمدير الجمل) أى أى شئ ضرمدير الجمل وهو الساقى الذى يلقى القوم بالجمل لا يديره عليهم حاله السقي (قوله لوجاملنا) أى عاملنا بالجمل أى أنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجمل بأن يديره علينا كما أداره عليناكم فلاستفهام في قوله مالى ضرمدير الخ انكأى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحسر على حرمانه من الشراب فلاحظ الاول من التجانبين وهما مركب من اسم لاوخرها وهما المجزوء مع حرف الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضعيف للتصوب التصلي بمنزلة جزء السكامة فصار المجموع في حكم الفرد وذلك صحيح التمثيل بلفرد مركب والا كانا مركبين كذا في الحفيد

وجه حسن هذا القسم أمضى التام حسن الاتفاق مع أن الصور تصور فالأدوات اختفا

وإن يعزب إذا علمت هذا تعلم أن قول القارح فياسر والأخر مفرد أي سقية أو تزييل الأول كان البيت الأول والثاني كافيا هذا البيت الثاني (قوله هذا إذا لم يكن الخ) هذا قيد لقول للصف والأي وأن يتفق اللفظان للفرد والركب في الخط خص باسم الفروق فان ظاهره يشمل ما إذا كان المركب مركبا من كلمتين كالثالث المتقسم أو مركبا من كلمة وبض كلمة أخرى وأن الجنس في هاتين الحالتين يقال مفروق وليس كذلك إذا التخصيص باسم الفروق إنما هو إذا لم يكن المركب مركبا من كلمة وبض كلمة أخرى كافي المثال وأما أن كان مركبا من كلمة وبض أخرى فإنه يخص باسم

(١٩)

المفروق أخذ من قوله رفا الثوب إذا جمع ما قطع منه بالحياطة فكأنه رفي بعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم رفا فأصابنا بفسارت مصاب ومسلسل التقسيم الصحيح للركبان يقال أن المركب إن كان مركبا من كلمتين فبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا ولا يمكن مركبان كالميم بعض أخرى بل من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان في الخط ومفروق إن لم يشابه في الخط بل اختلفا فيه (قوله أخذنا مصاب أم طعم صاب) للصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر كذا في المطول وقال الصمام الصاب جمع صاب وهو شجر مر وهم الجوهري في قوله الصاب عصارة شجر مر فاللفظ الثاني من لفظ التجنيس مركب من صاب ومن الميم في طعم بخلاف الأول منهما فإنه مفرد وبما غير متفقين في الخط وجه

أي عاملنا بالجميل هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبض كلمة والاخص باسم المرفوق كقوله أخذنا مصاب أم طعم صاب (وإن اختلفا) عطف على قوله والتام منه إن يتفقا أو على محذوف أي هذا إن اتفقا وإن اختلف لفظا للتجانين

بالجميل بأن يدبر عنا كما أداره عليهم كلفظ الأول من التجانس مركب من اسم لاو خبر ما هو الميم وجمع حرف الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن دعوا الضمير للتصويب لتصل من أجزاء الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ولا يصح التثنية للمفرد مركب والاكنا مركبين والتقسيم على ما قررناه لا يشبهه ويصح أن يشبهه بأن يكمن كلامه أن كان أحدا للفظين مركبا مطلقا سواء كان الآخر مركبا أو مفردا سمى جنس التركيب فيكون ههنا لا لبس ما دخل في التقسيم إذا لم يعمل مقابل قوله إن كان أحدا للفظين مركبا هو أن يكون الآخر مفردا كما في التفرير الأول بل ما هو أمر من ذلك وهو ظاهر ولا يشك أنها مختلفان في الخط لأن الميم في الجماد مفروقة وفي جامنا متصلة ولذلك خص باسم الفروق ثم التخصيص باسم الفروق إنما هو إذا لم يكن للركب مركب من كلمة وبض كلمة أخرى كافي المثال وأما أن كان مركبا من كلمتين فبعض كلمة أخرى فإنه يخص باسم المرفوق أخذنا من رفا الثوب جمع ما قطع منه بالحياطة وذلك نحو قوله هذا مصاب أو طعم صاب وللصاب قصب السكر والصاب صمغ شجر مر ووجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للاعادة ثم أشار إلى الأقسام الأربعة الباقية من الأقسام الخمسة التي أشرنا إليها وهي الحرف والتأنيص وما يشمل الضارع واللاحق واللقاوب وبدأ بالحرف منها لقربه من التام فقال (وإن اختلفا) هو عطف على مجموع الجملة الاسمية وهي قوله والتام منه إن يتفقا لأنها تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول فيها إن اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن

فعله جام لنا الأول اسم لاو خبرها وقوله جام لنا أي عاملنا بالجميل وقدم على ما ذكرناه انقسام الجنس التام والركب إلى ستة أقسام متماثل ومستوفى وكل منهما إما مركب مرفوق أو متشابه أو مفروق وأعلم أن قول للصف المركب منهما يدخل فيه ما إذا كانا مركبين من كلمتين مثل جام لنا وجامنا وبعضهم فهم أن الراد أن يكون أحدهما مركبا أو لا أو مفردا وجعل الذي كلفناه التجانس لأن مركبتنا نوعا آخر بهما جنس التفرق ومثله بقول البيهقي:

إلى حتى سقى قسقى • أرى قسقى أراق قسقى

حسن الجنس التام مطلقا إن صورته صور الاعادة وهو الحقيقة للاعادة (قوله وإن اختلفا الخ) حاشا أن ما تقدم فيها إذا كان اللفظان متفقين في أنواع الحروف ومبديها وهيئات وترتيبها فإن لم يكونا متفقين في ذلك فهو إما بصفة أقسام لأن عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف أو في عدد أو في هيئة أو في ترتيبها وأما حصرنا الاختلاف في هذا الأمر بصفة وجعلنا الخلاف في حالاته أ كثر لتمام الاختلاف في اثنين من ذلك أو كثر لم يعد ذلك باب التجنيس لبعده التشابه بينهما (قوله عطف على قوله والتام منه إن يتفقا) أي فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية على جملة اسمية لأنها تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول إن اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن يقال هنا وإن اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله إن يتفقا لأنه يلزم نسط والتام على المحذوف وإليه كذلك (قوله أو على محذوف) أي فيكون من عطف جملة فعلية على جملة

في هيا ت الحروف فقط سمي محرفا ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط كالبرد والبرد في قولهم جبة البرد عليه قوله تعالى  
 ولقد أرسلنا فيهم منذرين فانظر كيف كان عاقبة المنذرين قال السكاكي وكقولك الجبول امام مفرط او مفرط والمشد في هذا الباب  
 (قوله لانحراف احدى الهيئتين) أي لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (قوله والاختلاف) أي في الهيئة قد يكون  
 بالحركة أي فقط كما (٤٢٠) في المثال الأول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني

(في هيا ت الحروف فقط) أي واتفاق النوع والسدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف  
 احدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة  
 البرد) يعني لفظ البرد بالضم والفتح (ونحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما  
 مفرط او مفرط) لان الحرف للمشد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا  
 حرفا واحدا وجعل التجنيس بما الاختلاف فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف الشدد) في  
 هذا الباب

يقول هنا وان اختلف الخ ويمتثل أن يسطف على مقدر أي هذا ان اتفاقا ذكر وان اختلف لفظ  
 للتجانسين فلما في هيئة الحروف فقط أو في غيرها ما يتقدم فان اختلفا (في هيئة الحروف فقط) ولا  
 يختلفان في الهيئة فقط الا اذا اتفقا في النوع والسدد والترتيب (سمى) هذا التجنيس (محرفا)  
 لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر ثم الاختلاف في الهيئة على قسمين أحدهما أن يقع  
 متحد كالحركة الواحدة مع غيرها والآخر أن يقع في متسدد كالمتحد (كقولهم جبة البرد جنة البرد)  
 فالجبة والجنة جناس مامن اللاحق وليس عاين بصدده والبرد والبرد وقع الاختلاف بينهما في حركة  
 الباب لاسما في الأول ضمة وفي الثانية فتحة (ونحوه) أي ونحو ما ذكر في أن الاختلاف في الهيئة فقط مع  
 كونه واقعا في محل واحد كقولهم (الجاهل امام مفرط او مفرط) الأول من الافراط وهو تجاوز  
 الحد والثاني من التفریط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه وانما على هذا لثلاث يتوهم أنه من  
 الناقص بناء على أن الحرف للشدد فيه حرفان فيعين أنه من الاختلاف في الهيئة مع اتحاد ومع  
 الاختلاف لان الحرف للشدد في حكم الواحد من هذا الباب لوجوب أحدهما أن اللسان يرتفع عند  
 النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل مالا أنه لم يستمر لقرب أمره  
 والآخر أنهما في الكتابة شيء واحد وأما الشدد فيمتصلة فجعلنا كالحرف الواحد فلذا جعل من  
 التجنيس الذي يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لاني للسدد ولذا قال (والحرف الشدد) في هذا الباب

ثم القسم الثاني من الأصل أن يختلف اللفظان في هيا ت الحروف فقط أي مع الاستواء في نوعها  
 وبعدها وترتيبها فسمى الجنس محرفا كقولهم جبة البرد جنة البرد والبرد والبرد متفقان فباعدا  
 الهيئة بضم أولهما وفتح أول ثانيهما ومثلا أيضا بقولهم منع البرد البرد والظواهر أن تصعب وان  
 كان صحيحا في النسخ فان النقول البرد البرد بفتح الباءين والردا البرد الثاني النوم كقوله تعالى لا يذوقون  
 فيها بردا ولا حرابا ومنه قول الشاعر \* وان شئت لم أطعم ثقلنا ولا بردا \* ومنه قوله تعالى ولقد  
 أرسلنا فيهم منذرين فانظر كيف كان عاقبة النذرين ونحوه الجاهل امام مفرط أو مفرط قلته  
 في الايضاح عن السكاكي ثم استشر المصنف مسؤولا وهو ان مفرط فيه حرف مشدد خروفا أو بسة  
 فلا يكون الاختلاف بينهما بين مفرط بالهيئة فقط بل بالحروف أيضا فأجاب بأن الشدد في هذا الباب

وهو الجاهل امام مفرط أو  
 مفرط وقد يكون بالحركة  
 والسكون معا نحو شرك  
 الشرك وهو المثال الثالث  
 (قوله جبة البرد جنة البرد)  
 أي الجبة المأخوذة من البرد  
 أي السوف جنة أي وقاية  
 البرد (قوله الخ) أي  
 أن محل الشاهد البرد والبرد  
 فانهما مختلفان في هيئة  
 الحروف بسبب الاختلاف  
 في حركة الباء لانها في  
 الاول ضمة وفي الثاني فتحة  
 وأما لفظ الجبة والجنة فمن  
 التجنيس اللاحق لان الحرف  
 (قوله ونحوه) أي نحو  
 قولهم جبة البرد جنة البرد في  
 كونه من التجنيس الحرف  
 لسكون الاختلاف في  
 الهيئة فقط (قوله الجاهل  
 امام مفرط او مفرط) الأول  
 من الافراط وهو تجاوز  
 الحد والثاني من التفریط  
 وهو التقصير فيما لا ينبغي  
 التقصير فيه أي أنه مجاوز  
 للحد فيما يفعله أو مقصر  
 فلا يفضل أصلا وليس له  
 الحالة المتوسطة بين الافراط

والتفریط (قوله لان الحرف المشدد الخ) أي وانما كان هذا المثال من الجنس الحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن (في)  
 الحرف المشدد حرفان لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما أي عند النطق بهما دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا  
 حرفا واحدا فلذا جعل من التجنيس الذي يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لاني للسدد (قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما) أفهم  
 فنية الا ضمير أن هناك حذفاً والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله في هذا الباب)  
 أي باب التجنيس

يقام مقام الخفف نظر الى الصورة فاعلم وقد يكون في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك وقول أبي العلاء :

والحسن يظهر في يتيين رونقه \* بيت من الشعرأ بيت من الشعر

وان اختلفا في أعداد الحروف فقط

(٤٢١)

(قوله في حكم الخفف) أي لأمرين الأول ما قسم من أن اللسان

يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة

واحدة كالحرف الواحد

وان كان في الحرفين نقل ما

استكنه لم يمتد بقرب زمنه

والثاني أنهما في الكتابة

ثنى واحد واما في التشديد

منفصلة بحيث كان

المشدد في حكم الخفف

فتكون الزاء من مفرط

مكسورة كالراء من مفرط

وحينئذ يكون الاختلاف

بينهما إنما هو في الهيئة

فقط واختلاف الهيئة في

مفرط ومفرط باعتبار أن

الفاء في أحدهما مفتوحة

وفي الآخر ساكنة وهذا

نوع من اختلاف الهيئة

غير الأول وغير قولهم

البدعة شرك الشرك لأن

الأول اختلاف الهيئة

فيه باختلاف الحركة

الكائنة في اللفظين

التجانسين ومفرط ومفرط

اختلاف الهيئة فيه

باختلاف الحركة والسكون

المقابل لها والتبالي

وهو شرك الشرك اختلفت

الهيئة فيه باختلاف الحركة

والسكون معا (قوله

البدعة شرك الشرك)

البدعة هي الحدث في

الدين بد كاله والشرك

(في حكم الخفف) واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) أي لفظا للتجانسين (في أعدادها) أي أعداد الحروف بأن يكون في أحدهما لفظين

أعني باب التجنيس (في حكم الخفف) لما ذكرنا مفرط ومفرط إنما اختلفا في سكون الفاء في الأول وفتحها في الثاني ولهذا كان من متحد محل التنوين لانه فيهما مكسورة ولو شدت في أحدهما واليم مضمومة فيهما فكان التجنيس بينهما بما اختلفت فيه الهيئة وبما كان فيه الاختلاف في حرف واحد (و) اما متعدد محل التنوين كان يكون الاختلاف في حرف من التجنيسين بسكونه وحركة مقابلة وفي حرف آخر بحركته بغير حركة مقابلة فكقولهم البدعة شرك الشرك فالاول وهو الشرك أي الشبكة فتص في الشين وفتح الراء والثاني وهو الشرك أي الكفر كسرت فيه الشين فخالفت حركته في الأخرى وسكنت فيه الراء فخالفت فتحها في مقابلة ومعنى كون البدعة شرك الشرك أي اتخاذها ويداها وعادة يؤدي إلى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ شركا لا يعبد عادة فانه يؤدي إلى وقوعه فيه ثم أشار إلى القسم الثالث وهو الباقى بقوله (وان اختلفا) أي اللفظان للتجانسان وعطفه كعطف ما قبله وقد تقدم (في أعدادها) أي أعداد الحروف والاختلاف في العدد يحصل بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائدا أو كثر من حرف اذا أسقط ذلك الراء حصل الجنس التام هكذا ذكرنا واد هو يقتضى أن الجنس الباقى يشترط فيه أن يكون الباقى بعد إسقاط ما لا يميز مساويا لفظا الآخر

في حكم الخفف نظرا إلى الصورة وهما اصطلاحا لاشاحة فيه والآخر معنى للنظر إلى الصورة والجناس أمر لفظي ثمان الاختلاف في الحركة والسكون لا وجود له في الصورة كما أن الاختلاف بالتشديد والتخفيف لا وجود له في الصورة ومما قلناه صرح الطرزي فقال في أول شرح المقاملتور بما وقع الاختلاف بالحركة والسكون أو بالتشديد والتخفيف كقولهم البدعة شرك الشرك وقولهم الجاهل مفرط أم مفرط ينبغي أن ينظر فيه إلى اللفظ وهو مختلف بالضرورة وأعلم أن المصنف قسم في الإيضاح الحرف إلى ما كان الاختلاف فيه في الحركة فقط ومثله بمفرط ومفرط نقلا عن السكاكي ولا يصح ذلك فانهم اختلفا في السكون لا بالحركة فان الفاء في مفرط ساكنة وفي مفرط متحركة كما سبق في الشرك والشرك وهذا لا يراد على المصنف في التلخيص لانه أطلق أن مفرط ومفرط نحو البرد والبرد وهو صحيح لانه منه في مطلق اختلاف الهيئة ثم نقله عن السكاكي ليس بصحيح فان السكاكي مثل به لفظي اختلاف الهيئة ولم يزل به باختلاف الهيئة بالحركة قوله (وكقولهم) أي قول الناس البدعة شرك الشرك هو مثال لقسم الثاني وهما كانا اختلافه بهيئة الحركة والسكون أي بأن يكون الحرف الواحد في أحدهما متحركا وفي الأخرى ساكنا كالراء في شرك وشرك والاختلاف بالسكون فقط لا يمكن اذا هو لا يختلف بالحركة قوله (وان اختلفا في أعدادها) إشارة إلى القسم الثاني من أقسام الاختلاف وهو

يفتح الراء لله لإحالة الهاء والشرك بالسكسرام معصر بحسب الاشتراك ولراد الاشتراك بالله تعالى ومعنى كون البدعة شرك الشرك أن اتخاذ البدعة ذنبا وعادة يؤدي إلى الوقوع في الشرك كما أن نصب الشرك للصيد يؤدي عادة لوقوعه فيه (قوله فان الشين من الأول مفتوح الخ) أي قد عاينت الحركة متغيرة لها وبالمثل الحركة سكوتها (قوله فان الشين الخ) أي ولا عبرة بمزة الوصل لسقوطها في الرفع ولا نالها بدعة في الشين لا يعرف في مفرط ومفرط

سمى نائما ويكون ذلك هل وجهين أحدهما أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كقوله تعالى والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ الساق أو الوسط كقولهم جدى جدى أو فى الآخر

فيماء يكون البقي بعد اسقاط (٤٣٣) المزد مساء باللفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لإقبال انساوا في كل ما تقدم فاقص

النم أو في غير الحبسة  
فتنقص الحرف أو في غير  
الترتيب يسمى ناقص  
المقابل (قوله) وذلك  
الاختلاف لما يحرف (الح)  
حاصله أن أقسام الجناس  
الثلاث ستة وذلك لأن  
الزائد اما حرف واحد  
أو أكثر وعلى التقديرين  
فيهما في الاول أو في الوسط  
أو في الآخر وقد مثل  
المصنف بثلاثة أمثلة  
لأقسام المزيد الواحد ولم  
يشمل من أقسام المزيد  
الاكثر إلا بالزبد آخر (قوله)  
في الاول) أي في أول  
الاهاء الجناس لا خروكان  
الاولي أن يقول بحرف  
واحد هو الاول لا الحرف  
عين الاول لاظروف فيه  
حتى يلزم عليه ظرفية  
النهي في نفسه وكذا قوله  
أوفى الوسط أوفى الآخر  
(قوله بزيادة اللب) أي في  
المساوق وهو في الزد في الاول  
والبقي مجالس مجموع  
القبال (قوله جدي)

سرف زائداو أكثر اذامط حصل الجناس التام (سمى الجناس تاماً) لقصان أحد الاعطين عن الآخر (وذلك الاختلاف (اما بحرف) واحد (في الاول مثل واقتف الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق) بزيادة اللم (أوف الوسط نحو جنى جهدى) بزيادة الهاء وقد سبق أن الشدد في حكم المحقق (أوف الآخر

في جميع مقدم وانظر إلى الأيتان أن سواد في كل ما تقدم فخاص في تمام أو في غير حيث فخاص الحرف أو في غير القلب فخاص لتساوي (سمى) أي أن وقع الاختلاف في العدد سمي هذا الجنس (نافعا) لتضمن أحد اللفظين عن الآخر في الحروف الموجودة فيه والأقسام الثقلية هنا ستة لأن الزيادة إما أن تحصل بحرف واحد وإما بأكثر وكلاهما إما أولا وإما وسطا وإما آخرًا فالجموع ستة من ضرب ثلاثة محال للزيادة في نوحه المزيد من أعداد وتعد مثل للصنف ثلاثة أقسام للزيادة الواحد ولم يتعد من أقسام الزيادة إلا كثرًا للزيادة آخرًا وإلى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف (أما) زيادة (حرف) واحد (في الأول) أي في أول اللفظ المجانس (نحو) قوله تعالى (والثفت الساق، الساق إلى ر بك، ثم منذ الساق) فالنم في الساق زيد أولاً والباقي مجانس لجموع القابل كما رأيت (أو) زيادة الحرف الواحد (في الوسط نحو جدي جهدي) بفتح الحيم فيهما مع زيادة الماء ووسطا في الثاني كما رأيت والقي سداسا طما مجانس جتنا سانا ما لاقابل اذ لا عبرة بثبات الهمال كما تقدم أن للشدة هنا كالتفت والجدي بفتح الحيم التي والخط وأما الجدي الذي هو أب فليس مراداهما والجدي بفتحها للشفة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التي أن حطى وغنى عن الدنيا مجرد انجاب النفس في للسكاب من غير وصول إليها ويكون (تشكيبا واختبارا) بأنه لا يحصل من معيه على مائل والآخر أن يكون التي أن حطى من الدنيا وغنى فيها هو بمشقة وجهدي بالاورائه عن الأب والجدي ويكون اختبارا بالنجاة إلى السقي وأنه لا يتوقف تحصيل التي على ورائته تامة (أو) زيادة حرف (في الآخر) أي في آخر المجانس ولا يخفى أن للزيادة زيادة هنا كون الحرف لا مقابل له من

القسم الثالث من الأجل أي أن اختلف اللغظان للمجانسان في عدالحروف (سمى الجنس ناقصاً) لأن اختلفا فيهما في عدالحروف وإنما منته نقصان أحدهما لأحالة (وذلك) النقصان إما بحرف واحد أولاً والتي بحرف واحد إما أن يكون الحرف ناقصاً هو الأول وإليه أشار بقوله (إما بحرف في الأول) ولو قال أوله طرف لكان أحسن (كقوله تعالى وثالث الساق بإساق إلى ربك يومئذ الساق) فهو جناس ناقص عن التام الحرف الأول وهو الهم (أو) بحرف (في الوسط نحو جدى جهدى) أي حتى ويظلم وإما هنالك كون الحرف للشديد بحرف فيكون في كل من السكامة بحرف ليس في الآخر بل جعلوا للتعدد

جدي) يفتح الجيم فيما معز ز ياده الهاء وسطاً في الثاني والباقي بعداسة الجيم الحاس جاساتاهما للأعلى اذلا عبرة بـشدبد كقولہ  
 النال انقدم أن الشد كالحفف في هذا الباب والجدي يفتح الجيم الثاني والحظ وأما الجدي القى هو أبو الأرب فليس مرادها والجد  
 ففتحها المشقة والظب والتركيب محتمل لوحدهن فيحتمل أن يكون المعنى ان حظي وغنائى من الله بانجراد الباب بنفسى في تحصيل  
 الحاسب من غير وصول الهاء فيكون تشكيكاً واخباراً بأنه لا يحصل من سعيه على طائل ولا نفعو يستعمل أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا  
 وغنائى فيما يشقى وجدي لا باو رائغن آتأى وأجسادى فيكون اخباراً بالنجاة على السى وأن المعنى لا يتوقف على راته (قوله وقد  
 سبى الخ) جواب مما قبل ان جدي بعد حذف الهاء منه يكون جدى بخفيف الال فلا يكون بينه وبين جدى حاس تام



كقول أبي تمام  
وقول الجعفي

يبدون من أيد عواصم \* أصول بأسيايف قواض فواضب  
لئن صدفت عنا فربت أنفس \* صواد إلى تلك الوجوه الصوادف  
ومنه ما كتب به بعض ملوك للفرج إلى صاحب يدعوه إلى مجلس أنس له  
أيها صاحب القى قارت عي \* في ونفس منه السنا والسنادا  
نحن في المجلس القى يهب الرا \* حة والمسمع للننى والشنادا  
تعلطنى الننى تنسى من اللذة والرفة الهوى والهوا  
فأنه تلف راحة وحسب \* قد أعد لك الحبا والحيا

(قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو تمام (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أي في عواصم وذلك لأنه في حكم الانفصال أو يصدد الزوال  
سبب الوقف أو الإضافة (قوله على زيادة من) أي بناء على زيادة من (قوله كما هو مذهب الأخفش) أي الجوز لزيادته في الانيات  
(قوله أو على كونها لتبويض) أي أو بناء على كونها لتبويض وقوله (٤٢٣)

وحرك من نشاطه أي  
هو بعض العطف لأن  
العطف الشق والعرض  
الجزء منه الكسف مثلا  
وحرك بعض الاعضاء التي  
يظهر بتحريكها نشاطه  
وهو العطف كناية عن  
السرور لأن السرور يهتز  
فصارت الهزة مأثومة  
للسرور وكذا تحريك  
النشاط (قوله أو على أنه  
صفة للحدوف) ظاهره أنه  
عطف على قوله أو على  
كونها لتبويض وفيه  
نظر لأنه يحصل للننى  
من أيد في موضع نصب  
مفعول يبدون بناء على  
زيادة من أو على أنها

كقوله يبدون من أيد عواصم (عواصم) بزيادة للم ولا اعتبار بالتنوين وقوله من أيد في موضع نصب  
مفعول يبدون على زيادة من كما هو مذهب الأخفش أو على كونها لتبويض كما في قولهم هو من  
عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة للحدوف أي يبدون سواعد من أيد عواصم جمع طامية من  
عصاه صر به بالمصاوع عواصم من عصمه حفظه وجماعه  
\* أصول بأسيايف قواض فواضب \* أي يبدون أيديا ضاربًا للأعداء حاميات للأولياء  
صانعات على الأقران بسيف حاككة بالقتل فاطمة

الجناس لا كونه من غير الأصول وإن المراد بالأخر والوسط أمكنة متوشمة والأخر طرف نفسه هو  
الأول والوسط والأخر مثل لما فيه زيادة في الآخر فقال (كقوله) أي كقول أبي تمام  
(يبدون من أيد عواصم) \* أصول بأسيايف قواض فواضب  
فواض وعواصم متساويان في زيادة الهمزة خراف الثاني وكذا قواض وقواضب متساويان في  
زيادة الهمزة خراف الثاني ولا عبرة بالتنوين في عواض وقواض لأنه في حكم الانفصال أو يصدد الزوال  
بالوقف أو الإضافة أو غير ذلك وقوله من أيد يحتمل أن تكون فيه لتبويض لما يتقدّر من نشاطه  
محدوف أي يبدون سواعد كناية من أيد أو السواعد بعض الأيدي فكأنه يقول يبدون السواعد التي  
هي بعض الأيدي ولما بأن يجعل كهي في قولهم هو من عطفه وحرك من نشاطه أي هو بعض العطف  
لأن العطف الشق والعرض الجزء منه الكسف مثلا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر بتحريكها نشاطه  
كالخشب كقوله في الحرف (أو) بنقص حرف (الآخر كقوله) أي أي تمام  
يبدون من أيد عواصم \* أصول بأسيايف قواض فواضب

للتبويض أو على أنه صفة للحدوف ومن العلوم أنه إذا كان صفة للحدوف لا يكون مفعولا فالأولى جعله عطفا على المعنى فكأنه قيل من  
أيد نصب على الفعل أو على أنه صفة للحدوف (قوله أي يبدون سواعد من أيد) أي كناية من أيد ثمر إن دابة أو أنها لتبويض إذ  
السواعد بعض الأيدي فكأنه قيل يبدون السواعد التي هي بعض الأيدي (قوله من عصاه ضربه بالهما) وعلى هذا فمعنى عواص  
ضارب بالهما والرا دبهات السيف بتدليل ما بعده وقيل إن عواص من العصيان أي عاصيات على أقدامهم عصيات لاصدقائهم (قوله  
أي يبدون أيديا) أي يبدون للضرب يوم الحرب أيديا (قوله ضاربات للأعداء) أي بالسيف وهذا بيان لمعنى عواص وقوله حاميات  
أي حافظات الأولياء من كل مهلكة ومثله وهذا بيان لمعنى عواصم وقوله حاككة بالقتل أي على الأعداء بيان لمعنى قواض لأنه جمع  
قضية من قضى بكذا إذا حكم به وقوله فاطمة أي لكل مضروب بها من الأعداء بيان لمعنى قواض لأنه جمع قضية من قضى به إذا قطعه  
وفي الأطول إن قواض بمعنى قوائل من قضى عليه قتله وهذا أنسب ما في الشرح وحقيقته فأنه في أصول على الأعداء بأسيايف قوائل  
للاعداء وقولهم لكل ما لا فاعداؤه كان ضاربا أو حذرا أو حذبا فليس ذكر القواضب بمعنى عنه الوصف بالقواض اه كلامه

وربما سمي هذا القسم أعني الثالث مطرفا ووجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك أخرا الكلمة كالهم من عواصم أنها هي التي مضت وأما في بها التأكيد حتى إذا تمكن آخرها في نفسك وتوهمه أنك ذلك التوهم وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يتحاطك اليأس منها الوجه الثاني أن يختلفا بزادة (٤٣٤) أكثر من حرف واحد كقول الخنساء إن السكاه هو الشفا \* من الجوى بين الجوايح

(وربما سمي هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا وأما أكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله أما يعرف ولم يذكر من هذا القرب الاما تكون الزيادة في الآخر (كقولها) أى الخنساء (إن البكاء هو الشفا \* من الجوى) أى حرقه القلب (بين الجوايح) بزادة النون والحاء

ويختلف الوجهان بأن جعل الفعل في الوجه الثاني كالإزيم يندى بمن كثير بت من الماء ويمكن أن يقدر متعديا في الوضمين فيقصر في الأخير من هز عضا هو بعض عطفه وحرك عضا هو بعض أعضاء نشاطه فيعود التبيين فيما إلى الأول وهو العطف كناية عن السرور لأن السرور به تفرصت الحرة ما زومة للسرور وكذا نريك النشاط ويحتمل أن تكون زائدة على مذهب الانخس القائل بجواز زيادتها في الثبوت خلافاً لمن خص زيادتها بالنفي كقولك ما من أحد يقول الحق في هذا الزمان وعليه يكون هو نفس للفعل ليمون أى يمون أيدعوا سوى والعواصم جمع عاصية من عصاه ضرب به بالصا ولراد بالصاهنا السيف بدليل ما بعده والعواصم جمع عاصية من عصمه حفظه ولقواضى جمع قاضية من قضى. هكذا حكم به والقواض جمع قاضية من قضيه وللخى أنهم يمون أيدعوا عاصيات أى ضاربات للأعداء بالسيف الذي هو للراد بالصاهنا عاصيات أى حاييت وحافظات للأولياء من كل مملكة ومنه صلات على الأقران بسيف قواض أى حاييت على الأعداء بالهالك قواض أى قاطعة رقاب الأعداء قاطعة لهم (وربما سمي) هذا القسم الذي تكون فيه الزيادة في الآخر (مطرفا) لتطرف الزيادة فيه أى لتكونها في الطرف ووجه حسنه أنه قبل تمام الكلمة يتوهم أن السكاه الأولى هي التي أعيدت فإذا تمت الكلمة بأن أتى آخرها كالهم في عواصم ظهر أنها كلمة أخرى فتستفاد فائدة من أعاصمها بدلا من اليأس وحصول فائدة بعد توهم عدمها كحصول نعمة غير مرقبة ولا يخفى أن هذا أعاصم إن تقسمت الكلمة التي لازيادة فيها وأن هذا أيضا أعاصم تحقق سكنته بعد الاتيان بما يشاء الكلمة الأولى من الثانية ولكن مرادهم بنحو هذا الاعتبار كونه بحيث يحصل بشرطه فيمد كالحاصل وقد تقدمت الإشارة إلى نحو ذلك (وأما بأكثر) هذا معطوف على قوله أما يعرف أى الاختلاف في الزيادة أما أن يحصل بزادة حرف واحد كما تقدم وأما أن يحصل بزادة أكثر من حرف واحد وقد تقدم أن هذا القسم فيه ثلاثة أقسام باعتبار تقسم الزيادة وتوسطها وتأخرها وقد تقدم أن الصنف يمثل بالقسم التأخر والتسمية فيه يدل على أن غير لم يوجد في كلامهم أو أقل بحيث لا يتبرر وقد أشار إلى مثله بقوله (كقولها) أى الخنساء أخت مسخر في رد كلام من لا مها على البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى أبيضت عيناها (إن البكاء هو الشفا \* من الجوى) وهو حرقه القلب السكاه (بين الجوايح) جمع جاعحة وهي ضلع الصدر والبيئة كناية عن القلب ولا شك أن الجوايح زيد فيه بما يماثل الجوى منه النون والحاء وإذا أسقطت النون والحاء صار الباقي مساويا للجوى فكان (وربما سمي هذا) أى القسم الأخير الناقص (مطرفا) ووجه حسنه أنك تتوهم قبل ورود آخر كلمة أنها هي التي مضت وأقربها تأكيد وذلك لتعصيل فائدة جديدة بدلا من اليأس منها (وأما) أن يكون النقص (بأكثر) من حرف واحد (كقولها) أى الخنساء إن البكاء هو الشفا \* من الجوى بين الجوايح

(أقوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر من هذا القرب الاما تكون الزيادة في الآخر) أى لعدم اطلاع على أمثلة الباقي وقال في الأطول أنه لم يذكر من هذا القرب الاما كانت الزيادة فيه في الآخر لا قبل بيان اسمه بقوله وربما سمي هذا أى ما كانت الزيادة فيه في الآخر بأكثر من حرف مديلا وعبر به ربما إشارة إلى عدم اشتراك تلك التسمية له (قوله أى الخنساء) أخت مسخر في رد كلام من لا مها في كثرة البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى أبيضت عيناها وبسد البيت لذلك

بأعين جودى بالمعو مع للتسهلات السوافح والبيت من مجزوء الكامل الرفل وخطره قبل هزة الشفاء فهو مدور وخ زفيل (قوله أى حرقه القلب) هذا بيان معنى الجوى بحسب الأصل ولراد به هنا مجرد الحرقه بقرينة قوله بين الجوايح أى أن البكاء هو الشفاء

من الحرقه السكاهة بين الجوايح أى الضاع التي تحت التراب على الصدر كذا في الأطول ولا شك أن الجوايح زيد فيه بما يماثل الجوى النون والحاء فإذا أسقطتهما صار الباقي مساويا للجوى فكان من تجنب الناقص

(وربما

ور باسمى هذا الضرب مذبلا وإن اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف ثم الحرفان المختلفان ان كانا متقاربين سمي الجنس مضارعا

(قوله هذا النوع) أى الذى يذى بغير آخره أكثر من حرف (قوله مذبلا) (٤٢٥) أى لان تلك الزيادة فى آخره كالذيل (قوله وان

(ور باسمى هذا) النوع (مذبلا وان اختلفا) أى لفظا لتجانسهما (فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فىشرط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا ولا ليهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع بينهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجنس مضارعا

من التجانس الناقص (ور باسمى هذا) النوع وهو مماز بغيره أكثر من حرف (مذبلا) لان الزيادة كانت فى آخره كالذيل وهذه التسمية هى التى قلنا انها تدل على عدم وجدان زيادة أكثر أو لا أو وسطا أو على قلة الوجدان ويحتمل أن يراد بالسمى هو الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخر فلا تدل على ما ذكرتم أشار إلى النوع الرابع من أنواع الجنس وهو ما يشمل المضارع والاضارع فقال (وان اختلفا) أى اللفظان لتجانسهما والطف فى هذه الجملة كما تقدم فى مثلها (فى أنواعها) أى أنواع الحروف والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون من يدا والا كان من الناقص كما تقدم (فىشرط) يبنى أن اللفظين اذا اختلفا فى نوعية الحروف على الوجه المذكور فلا يكون الاثنان بهما من البدع الجناسى الا بشرط هو (أن لا يقع) ذلك الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا وان وقع بأكثر من حرف كانتين فأكثر لم يكن من التجانس فى شيء ليهما بينهما عن تشابه الجنس وذلك ظاهر اذ لو لا ذلك لم يخل غالب الألفاظ من الجنس وان لم أن يقدر عليه كل أحد لان التشابه فى حرف واحد سمع الاختلاف فى اثنين فأكثر كثير وذلك مثل نصر ونكل وثل ضرب وفرق ومثل ضرب وسلب فالأولان اشتركا فى الاول فقط والثانيان اشتركا فى الوسط والثالثان اشتركا فى الآخر وليس شيء من ذلك من التجانس (ثم الحرفان) أى ثم هذا النوع تسبان كل منهما يسمى باسم مخصوص وذلك أن الحرفين المختلفين فى اللفظين (ان كانا متقاربين) فى المخرج كأن يكونا حلقين معاً أو شفويين معاً (سمى) الجنس بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين (مضارعا) وأما سمي مضارعا لمضارعة اللبائى فى اللفظين

فقد نقص فى الاول من الثاني حرفان ور باسمى ما نقص عن مجانبه بأكثر من حرف مذبلا وتسمية هذا مذلة لأظهر فى المثال المذكور وهو ما اذا كان فى الاول نقص عن الثاني بحرفين فانه وقع تذييل الثاني منه بخلاف ما اذا قيل فى الجوانح الكلمة الأخيرة بغير مذلة وتذييل إنما يكون فى الأخير قوله (وان اختلفا فى أنواعها) إشارة الى القسم الثالث من أقسام الاختلاف وهو أن تختلف أنواع الحروف فمن شرطه أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف فان كان بأكثر خرج عن كونه جناسا وقوله (فىشرط) لم يكن به حاجة الى هذه التفاهة لانه على المضارع فى جواب الشرط ثم الحرفان اللذان وقع الاختلاف بهما ان كانا متقاربين سمي الجنس مضارعا وهو رأى اختلاف الحرفين بالنوع اما فى الاول كقول الحريرى يبنى وبين كنى ليلداس وطريق طامس فلا اختلاف بالطاء والباء وهما حرفان متقاربان كلاهما من الحروف الشديدة أوفى الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه ويتأون عنه فوقهم الاختلاف بالهمزة والهاء وهما حرفان حلقين أوفى الحرف الأخير نحو قوله صلى الله عليه وسلم اقبل معقودى نواصبها الخير الى يوم القيامة فان الاختلاف بالراء واللام وهما من حروف اللزاقة

اختلفا فى أنواعها الخ) الاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون من يدا والا كان من الناقص كما تقدم (قوله) فىشرط الخ) جواب الشرط أى فىشرط فى كون الاثنان باللفظين المختلفين فى نوعية الحروف من البدع الجناسى أن لا يقع الخ) قوله والا ليهما الخ) أى والا وقع الاختلاف بأكثر من حرف ليهما الخ) قوله كلفظي نصر ونكل) تمثيل للبنى وكذا لفظا ضرب وخرق وكذا ضرب وسلب واللفظان الأولان اشتركا فى الحرف الأول فقط واللفظان الثانيان اشتركا فى الحرف الأوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا فى الحرف الأخير فقط وليس شيء من ذلك من التجانس (قوله اللذان) وقع بينهما الاختلاف أى حالة كونهما فى اللفظين (قوله) ان كانا متقاربين فى المخرج) أى بأن كانا حلقين أو شفويين أو من التباين العليا

(٥٤ - شروح التلخيص - رابع) وعلى هذا ظاهر اذ ان التقارب بين المخرج ما يشتمل لتحديد فيه كالهدال والطاء والهمزة والهاء (قوله سمي الجنس) أى الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين فى المخرج (قوله مضارعا) أى لمضارعة اللبائى من اللفظين لصاحبه فى المخرج

ويكونان اما في الاول كقول الحريري يني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه وقول بصهم البرايا أهداف البلاء واما في الآخر كقول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصها الخير الى يوم القيامة وان كانا غير متقاربين سمي لاحقا ويكونان ايضا اما في الاول كقوله تعالى ويل لكل همزة وقول بعضهم رب وضئ غير رضئ وقول الحريري لا اعطى زماني لم يغفر ذمائي

(قوله وهو ثلاثة أضرب) جعل الشارع ضمير هو راجعا للضارع فاحتاج لتقدير لان الحرف الخ ولوجعل ضمير هو راجعا للحرف للدلول عليه بقوله ثم الحرفان لكان أحسن (قوله لان الحرف الأجنبي) يعني اللباني لمقابله (قوله اما في اول) القظين وفي كلامه تسامح لان أول القظين في الحقيقة هو الحرف ففيه ظرفية الشيء في نفسه فلو حذف في وقال اما الاول لكان أحسن وان كان يمكن الجواب بأنه من ظرفية (٤٢٦) العام في الخاص أو أن في زائدة تأمل (قوله يني وبين كنى ليل

وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الأجنبي (اما في الاول نحو يني وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أوف الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أوف الآخر نحو الخيل معقود بنواصها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سعى) لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة قلزة

لصاحبه في المخرج (وهو) أي المتعارف ثلاثة أقسام لان الحرف الأجنبي أعنى اللباني لمقابله (اما) أن يوجد (في الاول) أي في أول القظين وقد قسم ما في نحو هذا من التسامح وان الاول في الحقيقة هو الحرف (نحو) قول الحريري يني وبين كنى بكسر الكاف أي منزلي (ليل دامس) أي مظلم (وطريق طامس) أي مطموس العلامات لا تهتدي فيه الى الراد فدامس وطامس بينهما تجنيس للضارعة لان الطاء والدال للتبائنين متقاربان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدوا أولا فكان الجنس بينهما مقابها على حدة (أو) يوجد (في الوسط) أي في وسط للتجانسين (نحو) قوله تعالى (وهم ينهون عنه وينأون عنه) أي يبعدون عنه فينبون ويأون بينهما تجنيس للضارعة لان الهاء والهمزة وهما للتبائنين في القظين متقاربان اذ هما حلقيتان معا وقد وجدوا في الوسط فكان قسما آخر (أو) يوجد (في الآخر) أي في آخر للتجانسين (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (الخيل معقود بنواصها الخير الى يوم القيامة) فبين الخيل والخير تجنيس للضارعة لتقارب عجز الراء واللام اذ هما من الحنك واللسان وهما آخر فكان الجنس معهما قسما آخر أيضا فالأمثلة من للضارع لتقارب عجز حروفها للتبائية كايضا (والا) أي وان لم يكن الحرفان للتبائنين متقاربين لتباعد هائي المخرج (سعى) الجنس بين القظين (لاحقا) لان أحد القظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جمل الحروف (وهو) أي الحرف الذي وقع فيه التبائين بلا تقارب في المخرج هو (أيضا) أن يكون (في الاول) أي أول للتجانسين (نحو) قوله تعالى ويل لكل همزة قلزة وهمزة قوله (والا) أي أن لم يكن الحرفان اللذان وقع الاختلاف بينهما متقاربين (سعى) الجنس (لاحقا) واللاحق أيضا اما باختلاف الحرفين في الاول كقوله تعالى ويل لكل همزة قلزة أو يقع الاختلاف في

دامس وطريق طامس) هذا من كلام الحريري وهو نثر ولكن البيت والدامس التشديد الظلمة من دمس يدمس ويدهمس بالضمة والكسر والطاءس العائر للطموس العلامات الذي لا يتبين فيه أثر يهتدي به والشاهد في دامس وطامس فان الدال والطاء حرفان متبائنان الا أهمما متقاربان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدوا في أول القظين (قوله أوف الوسط) أي أو يوجد في وسط القظين للتجانسين (قوله وينأون عنه) أي يبعدون عنه والشاهد في ينهون وينأون فان الهمزة والهاء حرفان متبائنان الا أهمما

متقاربان في المخرج اذ هما حلقيتان وقد وجدوا في وسط القظين للتجانسين (قوله أوف الآخر) أي أو يوجد في آخر القظين للتجانسين (قوله نحو الخيل الخ) أي نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم الخيل معقود بنواصها الخير الى يوم القيامة في اللام والراء تبين الأهمما متقاربان في المخرج لانهما من الحنك واللسان وقد وجدوا في آخر القظين للتجانسين والنواص جمع ناصية وهي منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقودا ومبتدا خبر معقود (قوله أي وان لم يكن الحرفان) أي للتبائنين وقوله متقاربين أي في المخرج بل كما تباعدت فيه (قوله سعى لاحقا) أي سعى الجنس بين القظين لاحقا لان أحد القظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جمل الحروف (قوله وهو أيضا اما في الاول) أي الحرف لللباني لمقابله من غير تقارب في المخرج اما ان يقع في أول القظين للتجانسين أوف وسطهما أوف آخرهما

واما الوسط كقولہ تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون وقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه  
 لحب الخير لشديد واما في الآخر كقولہ تعالى فاذا جاءهم امر من الامن

(قوله الهزم الكسر الخ) حاصله ان هزمة مأخوذة من الهزم وهو الكسر وكذا كلمة مأخوذة من الزل بمعنى الطعن أى في المحسوسات  
 وغيرها ثم شاع استعمال الهزم في الكسر في أعراض الناس وكسر المرض حثكه وابطاله بالحق العيب يصاحبه كاشاع استعمال الزل  
 في الطعن في الأعراض بأن يلحق العيب بصاحبه فيقول الشارح والطنن فيها تغير (قوله وبناء فصلة) أى بضم الفاء وقطع العين  
 (قوله يدل على الاعتقاد) أى لا يقال فلان ضحكة واللابة الا ان كان ملازما لقلبك بحيث سارعة له لان وقع منه ذلك في الجلبة  
 والشاهد في هزمة ولززة فان بينهما جناسا لاحقا لان الماء والام متباينان ومتباعدان في المخرج لان الماء من أقصى الحلق والام من  
 طرف اللسان ووقعا في أول الفظتين المتجانسين (قوله تفرحون) أى (٤٢٧) تسكبرون في الارض وقوله

تفرحون أى تتوسعون في  
 الفرح فامرج نهاية الفرح  
 والشاهد في تفرحون  
 وتفرحون فان بينهما  
 جناسا لاحقا على ما قال  
 الصنف لتباين الفاء والميم  
 وتباعدهما في المخرج (قوله  
 وفى عدم الخ) حاصله  
 ان كون الجناس القوي في  
 هذا الية لاحقا في نظر  
 لان التقارب في المخرج بين  
 الفاء والميم موجود لانهما  
 شغورتان غاية الامر ان  
 الفاء من باطن الشفة  
 السفلى وأطراف الاسنان  
 والميم من ظهر الشفتين  
 ولا يفرجهما ذلك عن  
 كونهما شغورتين وحيث  
 فالجناس في هذه الية  
 متعارف للاحق وقد اجلب  
 بعضهم بان للراء من  
 تقارب المخرج هنا قصر  
 للسان بين المخرجين وليس

الهزم الكسر والزل الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطنن فيها وبناء فصلة  
 يدل على الاعتقاد (أوفى الوسط نحو ذلك بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم  
 تفرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظرا فانهما شغورتان وان أر يد بالقراب أن يكونا بحيث تقدم  
 احدهما في الأخرى فالفاء والهزمة ليستا كذلك (أوفى الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن  
 فصلة من الهزم وهو الكسر وكذا قوله من الزل بمعنى الطعن وشاع استعمال الهزم في الكسر من أعراض  
 الناس وكسر المرض حثكه وابطاله بالزام العيب كاشاع استعمال الهمز في الطعن في الأعراض والطنن  
 في العرض بالحق العيب يصاحبه وبناء فصلة بضم الفاء وقطع العين يدل على الزوم والاعتقاد لان هذا  
 الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكتفي في بناء ذلك الوصف وقوع الشق منه في الجلبة (أو) يكون  
 ذلك الحرف (في الوسط) أى في وسط التجانسين (نحو) قوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض  
 بغير الحق وبما كنتم تفرحون تفرحون وتفرحون بينهما جناسا لاحقا لا اتحاد نوع حروفهما الا للم  
 والفاء وهما غير متقاربان ولكن كون هذا من الاحق فيه نظرا لان التقارب في المخرج موجود بين  
 الفاء والميم اذ هما شغورتان معا الا ان الفاء من طرف الاسنان العليا من باطن الشفة البطني والميم من  
 باطن الشفتين ولا يخرج جماد ذلك من كونهما شغورتين وقد يجب بأن جناس التقارب لا يكتفي حتى  
 يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد ولم يختلفا ما وهنا اختلفا للموضعان لما علت  
 فالاولى لهذا البحث ان يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير كدليل ان العدال والهاء  
 متباعدا تان مخرجا اذ الاول من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق ولا يقال للراء بالتقارب  
 ما يصح معه الادغام لانهمذ كروا من التقارب بين الهاء والهزمة لانهما حلقيتان ولا ادغام بينهما (أو)  
 يكون ذلك الحرف (في الآخر) أى في آخر التجانسين (نحو) قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن

الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون فوقع الاختلاف في الوسط  
 بالفاء والميم وهذا في امثال لان الفاء والميم متقاربان لكونهما من حروف التلاقة ومن حروف الشفة  
 فكيف يكونان متباعدين أوفى الآخر خبر بنحو قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن والحرف اذاعوا به

بين مخرجي الفاء والميم تقارب بينهما للحن لان للميم من ظهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وانت خير بأن  
 هذا الحيوان يدل على عدم اتحاد مخرجهما على طول الساق بينهما فالأولى لأجل هذا البحث أن يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد  
 وانه لحب الخير لشديد الفاء والعدال متباينان ومتباعدان في المخرج فان الماء من أقصى الحلق والسان مع أصول الاسنان  
 (قوله وان ار يد الخ) بمعنى ار قيل في الجواب عن الصنف ان مراده بالمخرجين المتقاربين في المخرج فصح التثنية فيقال فردد هذا  
 الجواب بانهمذ كروا أن من جملة التقاربين في المخرج الماء والهزمة كما مر فيهمذ يهون عنه ويناون عنه لانهما حلقيتان والحال  
 انه لا يمكن ادغام احدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب ومزال الاعتراض واردا على الصنف (قوله قاله) والهزمة) علة لجواب الشرط  
 المحذوف أى فلا يصح لان الماء الخ (قوله ليستا كذلك) أى لا ادغام احدهما في الأخرى مع انه مثل بينهما التقاربين (قوله امر من  
 الامن) فالامن والامر متفقان الا في الراء والتون وهما متباعدان في المخرج فكنا قال الصنف يوف نظر لهما متقاربان حتى

وقول البحرى :

هل لما فت من تلاق تلاف \* أم لماك من الصابة شاف

وان اختلفا في ترتيب الحروف سمى جناس القلب وهو ضربان قلب الكل كقولهم حسامه فتح ولا يسانه خنف لأعدائه وقلب البعض كما جاء في الخبر اللهم استر (٤٢٨) عورانا وآمن روعاتنا وقول بعضهم رحم أقسامنا أمسك ما بين فكيه وأطلق ما بين

كفيه وعلية قول أبي الطيب  
عنة منعمة رداح  
يكلف لها ظم الطير الوقوا

انه يجوز ادغام أحدهما  
في الآخرى لانهما من  
حروف اللقاة التي يجمعها  
قولك مرينفل وهي تخرج  
من طرف اللسان وحينئذ  
فالتون والراء يخرجان منه  
فالتال الصائب تلاف  
وتلاق ( قوله وأشر ) أى  
ذلك البعض في اللفظ الآخر  
( قوله سمي تجنيس القلب )  
أى لوقوع القلب أى عكس  
بعض الحروف في أحد  
اللفظين بالظرف الآخر وهو  
ضربان لثان وقع الحرف  
الأخير من الكلمة الأولى  
أولاً من الثانية والذي قبله  
ثانياً وهكذا على الترتيب  
سمى قلب الكل والاسمى  
قلب البعض وقد ذكر

للمصنف مثال كل منهما ( قوله  
نحو حسامه فتح لأوليائه  
خنف لأعدائه ) أى أن  
سيف المودوح فتح لأوليائه  
أذبه يقع التصريح وخنف  
لأعدائه أى هلاك لهم أذبه  
يقع موتهم وهذا الكلام  
حل لقول الأحنف بن قيس  
حسامك في الأحاب فتح  
يهو رمحك في الأعداء خنف  
وعمل الشاهد خنف وفتح

وان اختلفا ) أى اختلفا التجانسين ( في ترتيبها ) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والمعد والمهية  
لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وآخر في اللفظ الآخر ( سمي ) هذا النوع ( تجنيس القلب  
نحو حسامه فتح لأوليائه خنف لأعدائه ) ويسمى قلب كل لانسكاس ترتيب الحروف كلها ( ونحو  
اللهم استر عورانا وآمن روعاتنا ) ويسمى قلب بعض ) اذ لم يقع الانكسار إلا بين بعض حروف الكلمة  
فألمروا الامن متفان الا في الراء والتون وهما متباعدتان مخرجا لان الراء من شد اللسان على الحلق  
الباطنى على وجه التكرار والتون من شدة على ما يقرب الانسان العليا به يعلم أن تباعد الحلق  
واختلافه كان في البدولوا اشتراكا فوجهما كما اشترك الحرفان هنا في حركة اللسان الى أعلى قبل وفي  
هذا نظرا أيضا لان التون والراء من حروف اللقاة التي يجمعها قولك مرينفل وقد تقدم ما بين قوله  
في الأول والوسط والآخر من انصامح وانقصدها كما كن متوحدة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف  
اذ الحرف هو نفس الأول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب في ذلك سهل كما أشار الى النوع الخامس  
من أنواع التجنيس وهو تجنيس القلب فقال ( وان اختلفا ) أى وان اختلف اللفظان التجانسان ( في  
ترتيبها ) أى في ترتيب الحروف تنطق وانما يختلفان في ترتيب الحروف اذ اختلفا في النوع والعدد والمهية  
ثم الاختلاف في الترتيب هو أن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ  
الآخر ( سمي ) أى أن وقع الاختلاف في الترتيب سمي ذلك النوع من الجناس ( تجنيس القلب )  
لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالظرف الى الآخر وهو قسبان أحدهما  
أن يقع العكس في مجموع الحروف ( نحو ) قول القائل ( حسامه ) أى سيف المودوح ( فتح لأوليائه )  
اذ به يقع لأوليائه الفتح والنصرو ( خنف لأعدائه ) اذ به يقع خنف لأعدائه أى موتهم ( ويسمى )  
هذا القسم ( قلب كل ) لانسكاس ترتيب الحروف كلها لان ما كان في أحد اللفظين مقدما صار  
مؤخرا في الآخر وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر وفيه نظرا لان الراء وقعت في اللفظين  
في مكانها وهو الوسط ( و ) القسم الثاني أن يقع في بعض الحروف ( نحو ) قولهم ( اللهم استر  
عورانا وآمن روعاتنا ) فالألف والتاء والتون في عورانا وروعاتنا في محلها وانما وقع العكس في  
العين والواو والراء والواو أيضا هنا في مكانها وكانهم لم يتبدروا في القلب الوسط ( ويسمى ) هذا القسم  
( قلب بعض ) لوقوع التبديل في بعض حروف اللفظين كما رأيت وقد يقال التجنيس على

فوقع الاختلاف بالتون والراء وفيه نظرا أيضا لانهما من حروف اللقاة قوله ( وان اختلفا في ترتيبها )  
إشارة الى النوع الرابع من الاختلاف وهو أن يختلفا في ترتيب الحروف فيسمى تجنيس القلب وهو  
قسبان أحدهما نحو قولهم حسامه فتح لأوليائه خنف لأعدائه قال ( و يسمى هذا قلب كل ) وهذا  
أحسن من قوله في الإيضاح يسمى قلب الكل لان كل لا يدخل عليها الألف واللام في القياس والثاني  
نحو ما روى في بعض الأخبار اللهم استر عورانا وآمن روعاتنا وكذلك قول بعضهم رحم الله امرأ  
أمسك ما بين فكيه وأطلق ما بين كفيه وكذلك قول أبي الطيب

عنة منعمة رداح \* يكلف لفظها الطير الوقوا

ويسمى هذا قلب بعض لان عورة وروعة اتفاقا في الحرف الأخير وهو التاء فلا قلب فيها وانقلب ما سواها

( فاذا )

فالتاء اذا اختلفت الفاء من خنف ثم التاء ثم الحاء كان فتحا وان اختلفت الحاء ثم التاء ثم الفاء من فتح كان خنفا  
فهو قلب للكل وان كانت التاء في الوسط لم تبق ( قوله لانسكاس ترتيب الحروف كلها ) أى لان ما كان في أحد اللفظين مقدما صار  
مؤخرا في الآخر وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر ( قوله نحو اللهم استر عورانا وآمن روعاتنا ) فالألف والتاء والتون في

التجانسين الآخر سمي

مزدوجاً ومكرراً ومردداً

عوراً وأتاوراً وعائناً ومخالفاً

وأعاقواً والعكس في العين

والواو والراء والوزعات جمع

روعة الحروف لئى أمداً عما

تخاف (قوله لان اللفظين

بجمله جنحين للبيت) علم

منه أن الجنس القلوب

المجنح مختص بالشعر

(قوله لاح أنوار الهدى الخ)

أى فبين لفظي لاح وحال

الواقع لندهما وأول الآخر

آخره جناس مقول بمجنح

ونظير البيت للذكور قول

ابن نباتة

ساق يرش قلبه بسوة

\* وكل ساق قلبه قاس

(قوله وإذا ولي أحد

للتجانسين الآخر) أى

للفظين

وإذا ولي أحد اللفظين

للتجانسين للتجانسين الآخر

من غير أن يفصل بينهما

بفصل سوى حرف جر أو

حرف صفة وشبه ذلك

(قوله أى تجانس كان)

أى سواء كان ذلك الجنس

الذى بين اللفظين تاماً أو

محرراً أو ناقصاً أو متعارفاً

أو لاحقاً أو مقولاً (قوله

ولما) أى لأجل كون للراء

مطلق الجنس الشامل

لجميع الأنواع السابقة

لا خصوص القلوب (قوله

ذكره باسمه الظاهر دون

الضمير) ولو كان مراد

المصنف خصوص الجنس

القلوب لكان للنسب الاتيان بالشعر

(فأما وقع أحدهما) أى أحد اللفظين للتجانسين جناس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر

آخره سمي) تجنيس القلب حيثئذ (مقولاً بمجنحاً) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله :

لاح أنوار الهدى من \* كفه في كل حال

(وإذا ولي أحد للتجانسين) أى تجانس كان وقفاً ذكره باسمه الظاهر دون الضمير للتجانسين

(الآخر سمي) الجنس (مزدوجاً ومكرراً ومردداً

توافق اللفظين في الخط كسقين ويشقين في قوله تعالى الذى خلقنى فهو يودين والذى هو يطعمنى

ويستقن وإذا مرثت فهو يشفين ويسمى تجنيساً خطياً ومن أنواع التجنيس أيضاً تجنيس الإشارة

وهو أن يشار الى اللفظ المجانس بما يبدل عليه كقوله \* سلقن نحية موسى باسمه \* فقد أشير بقوله

باسمه الى موسى بمعنى آلة الحلق وهو مجانس لموسى العلم وللراء موسى رجل مسمى به في الجملة وعامه

\* وبهار وذا ما قبل \* وقلبهارون نورا وهو مصنوع يزال بالشعر وفنم أشار الى تفرع

على جناس القلب بقوله (فإذا وقع أحدهما) أى أحد للتجانسين بجناس القلب (في أول البيت

(و) وقع (الآخر) من للتجانسين بالجناس للذكور (في آخره) أى في آخر ذلك البيت (سمى)

هذا التجنيس للقلوب الذى وقع لفظ منه في أول البيت والثاني في آخره (مقولاً بمجنحاً) لان

اللفظين في هذا الجنس القلبى حاراً لبيت كالجناس بين الطائرتين وقوعهما متوازيين في الطرفين

للتقابلين ومثاله قوله (لاح أنوار الهدى من \* كفه في كل حال) فبين لفظي لاح وحال الواقع أحدهما

أول البيت والآخر آخره بتجنيس القلب بسمى ذلك التجنيس مقولاً بمجنحاً أشار الى تفرع آخر

على مطلق التجنيس لا بقيد كونه مقولاً بقوله (وإذا ولي أحد) اللفظين (للتجانسين) اللفظ

(الآخر) منهما وهو مفعلولى أى بولى ذلك الأبدالاً خرساء كان ذلك الجنس بين اللفظين تاماً أو

محرراً أو ناقصاً أو بيشمل الضمير واللاحق أو مقولاً بما للراء بالجناس هذا الجنس لا بقيد كونه مقولاً

بل مطلقاً الشامل لجميع الأنواع السابقة ولقد صدق الجنس أى باللفظ الظاهر والا كان للنسب

إعادة الشعر على ما يليه (سمى) أى إذا توالى المتجانسان مطلقاً سمي الجنس بينهما (مزدوجاً و)

سمى أيضاً (مكرراً و) سمي أيضاً (مردداً) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرر أحدهما بالآخر

كالقلب فتح وحذف وفي كفيه وفكبه كذلك يقع القلب في الحرف الأخير وفي غنة ومغنة كذلك

فان القلب يقع في الحرف الأول والآخر بل فيما بينهما ولم يقع فيما بينهما على الترتيب كما يظهر بالتأمل

ولكن أن تقول ينبغي أن يسمى القسم الاول أيضاً قلب بعض فان الحرف للتوسط وهو التاء في حذف

وتفتح لم ينقلب كما لم ينقلب الأخير في عورة وروعة والافى أوجب تسمية أحدهما بقلب بعض

والآخر بقلب كل إنما يكون بجعل الاول في أحدهما تانياً مثلاً والثاني ثالثاً وثالثاً أولاً ثم أشار

للمصنف الى فرع من ذلك وهو أنه (إذا وقع أحدهما للتجانسين جناس القلب في أول البيت) وينبغي أن

يقول وأول الفقرة ليم النظم والنثر الآن يفي الترتيب في رد المجز على المصدر (والآخر في آخره

سمى مقولاً بمجنحاً) كقول الشاعر :

لاح أنوار الهدى من \* كفه في كل حال

ولقائل أن يقول إذا سمي هذا مقولاً بمجنحاً فسميته مقولاً بالكونه جناس قلب وسميته بمجنحاً لكون

كلمتي الجنس فيه واقعيتين في جناس البيت فلا بد أن يسمى الجنس التام وغيره من الأقسام السابقة

تامة بمجنحاً وكذلك الجميع الآن يكونوا احتواً مناسبة بين الجناس والقلب لسرعة قلب الجناس ثم قال

(وإذا ولي أحد للتجانسين الآخر) أى سواء كان من جناس القلب أم لا (سمى مزدوجاً ومكرراً ومردداً

القلوب لكان للنسب الاتيان بالشعر

كقوله تعالى وجنتك من سبأ بنياً يقين وما جاف البحر الزمونون هينون لينون وقولهم من طلب وجنود فوطهم من قرع بااواج  
ولج وقولهم التبيذ بغير التخمم و بغير التخم سم وقوله :

يحدون من أيد عواص عواصم \* فصول بأسياف فواض قواضب

واعلم أنه يلحق بالجناس شتان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فرح ورحماني  
وقول النبي صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي رضي الله عنه وقسئل عن التبيذ أجمع أهل الحرمين على  
تحريمه وقول أبي تمام \* فيلدمع أعجبتني على سا كئي نجد \* وقول البحتري :

يمشي عن الجبد التي ولن ترى \* في سود حارب لغير أريب

فصنصروف الهمر بأساونا تلا \* فلك موتور وسيفك واتر

(٤٣٠)

وقول محمد بن وهيب

نحو وجنتك من سبأ بنياً يقين) هذان من التجنيس الاصح وأمثله الأقسام الاخر ظاهرة عاصم (و يلحق  
بالجناس شتان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع  
الاتفاق في أصل المعنى (نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم) فانهم ما مشتقان من قام فقوم

وزاد به ولا يضر الفصل بينهما بحرف أو حرف علق وما أشبهه (نحو) قوله تعالى في حكاية  
كلام المدهد لسان (وجنتك من سبأ) اسم رجل أو بلد (بنياً يقين) فسبأ ونسأ متواليان وتجنيسهما  
لاحق وأمثله الأقسام الباقية ظاهرة عاصم مثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ومثال الحرف  
أن يقال هذه لك جبة وجنة من البرد لبرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال اللقوب  
أن يقال هذا السيف للأعداء والاولياء حنف وفتح ثم أشار إلى شئين ليسان الجناس الحقيقي ولكنهما  
ملحقان بمعنى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس فقال (يلحق بالجناس شتان أحدهما  
أن يجمع) بين (اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد المراد بالاشتقاق  
هنا الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الضم الذي يفسر بتوافق الكلمتين  
في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى بخلاف الكبير كاسياني وما أشبهه وذلك  
(نحو) قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم) فان قام مع القيم مأخوذان من التقييم أو من قام  
يقوم فنيهما الاصول من الحروف مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى وهذا النوع من الملحق بالجناس  
سهل التناول قريب الوجود كما لا يخفى فان كل أحد يتأق لها بنا أراد أن يقول مثلاً قال قائل

(قوله من سبأ بنياً يقين)  
فسبأ ونسأ متواليان  
وتجنيسهما لاحق وذلك  
لاختلافهما بحرفين  
متباعدين في المنخرج فلابد  
في بنياً لادخل لها في  
التجنيس (قوله ظاهرة عا  
سبق) فمثال التام أن يقال  
تقوم الساعة في ساعة  
ومثال الحرف أن يقال هذه  
لك جبة وجنة من البرد  
لبرد ومثال الناقص أن  
يقال جدى جهدى ومثال  
للقوب أن يقال هذا  
السيف للأعداء والاولياء  
حنف وفتح (قوله ويلحق  
بالجناس) أي في التحسين

كقوله تعالى وجنتك من سبأ بنياً يقين) واعلم ان المصنف أهل ان يقع الاختلاف في أمرين  
من الامور السابقة قوله (و يلحق بالجناس) أشار إلى ما يلحق بالجناس وان لم يكن منه في الحقيقة وهو  
شتان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق أي الصغير للفسر بتوافق الكلمتين في الحروف والمبنيات  
مثل فرج من المرح فقلو مع اختلاف بترتيب الحروف والمبنيات معا كقوله تعالى فاقم وجهك  
لدين القيم وقوله تعالى فرح ورحماني وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي  
رضي الله عنه في التبيذ أجمع أهل الحرمين على تحريمه وقول أبي تمام \* فيادمع أعجبتني على سا كئي نجد

بالجناس) أي في التحسين  
شتان هذا شروع في  
شئين ليسان الجناس  
الحقيقي ولكنهما ملحقان  
بمعنى كونهما مما يحسن به  
الكلام كحسن الجناس

(قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد (قوله وهو)

أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين الخ وأشار الشارح بهذا إلى أن لراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف  
إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الاشتقاق الصغير للفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في أصل  
المعنى قوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الأكبر كالتب والتم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجلب  
والجبد والرق والزم وقوله والاتفاق في أصل المعنى خرج به الجناس التام لان المعنى فيه مختلف ولما لم يكن هذان جناسا بل ملحقا  
به لانه لا بد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فانهما) أي أتم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم أي على المذهب الكوفي  
ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصدر كما هو مذهب البصريين وفي الاصول أقدم مشتق من  
القيام وهو الاتصاف والقيم للتسمي للتبدل الذي لا فراط فيه ولا قرع



والثاني أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس بمقتضاه ما نقلت إلى الأرض أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة

(قوله المشابهة) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أحصر وأظهر والمراد بالمشابهة الأمر التشابه فمصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي ما يشبه الاشتقاق أي وهي اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وقول الشارح أي اتفاق أي سواء كان اشتقاق كبيراً أو غيره وقوله يشبه الاشتقاق أي الصغير وقوله وليس باشتقاق أي صغير وفيه اه لا لأنه لا يشبه الاشتقاق لأن مشابهة الشيء لا يكون بآية وحاصله أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق الصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لاصل واحد كافي الاشتقاق وليساني الحقيقة كذلك لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف وذلك كافي الآية الآتية في اللين فانه يتبادر من كون الأول وهو قال فصلا من كون الثاني وهو العالين وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الأول مشتق من القول والثاني من القول وهو البض والتترك فيبينما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لاصل واحد عواصم والجوى والجوا نفع فان في كل جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفتسح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من الحروف وليس من الملحق في شيء ولمسلم كون اللفظين يتبادر منهما أنهما يرجعان لاصل واحد كافي الاشتقاق بل هما (٣١) من قبيل الجنس والحاصل أنه في شبه الاشتقاق يتوهم بالسطر

(والثاني أن يجمعهما) أي اللفظين (للمشابهة وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة مأموصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي اشياء اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلا تجعل الضمير المفرد في يشبه اللفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح عند الاستثناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقه ما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كافي الاشتقاق

وقام قائم وقد قاعد ونحو ذلك (والثاني) من الأمرين الملحقين بالجناس (أن يجمعهما) أي أن يجمع اللفظين (المشابهة) والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله (وهي) أي المشابهة (ما) أي شيء أو الشيء الذي (يشبه الاشتقاق) فلفظ ما على هذا إما موصوفة أو موصولة على التفسيرين وذلك الشيء الذي يشبه الاشتقاق وعليه أخلصت للمشابهة وهو توافق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان إلى أصل واحد كافي وفي جعل بعض هذه الأمثلة من الاشتقاق الأصغر نظر (والثاني أن يجمعهما المشابهة) يشير إلى ما إذا لم يكن بينهما اشتقاق أصغر بل كان بينهما ما يشبه وهو اشتقاق أكبر أي اتفاق في الحروف

اتفاق صحيح كل من الموصولة والموصوفة لانهما يؤيدان ذلك المعنى اه سم قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية (الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل ما تأتي فسرته بها للمشابهة مصدرية (قوله أي اشياء اللفظين) مصدر مضاف لمعناه أي مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى (قوله أما لفظا) أي أما بيان الغلط من جهة اللفظ (قوله فلا تجعل الضمير) أي ليستر وقوله للفظين أي لا تجعل فاعل يشبه اللفظين وهما متنى فقد رجح الضمير المفرد لثني (قوله إلا بتأويل بعيد) أي وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بلذ كورأي اشياء ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحل عليه اللفظ مع كان الجمل على غيره بدون تكلف (قوله بل توافقه ما الخ) ان قلت ان هذا مراد هذا القائل فقد أراد بأشياء اللفظين في الاشتقاق توافقه ما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف تكلف لا داعي إليه لاستثناؤه عن الوجه الآخر بيان قلت ان الوجه الذي قاله الشارح وهو جعل مأموصولة أو موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف قلت لا تكلف إذا أطلق المصدر بمعنى اسم الفاعل لقرينة كثير من القرينة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله بأن يكون في كل الخ) أي كافي الآية المتقدمة (قوله أو أكثرها) أي كافي الأرض وأرضيت لأن المزمع في الأول أصلية وفي أرضيت للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لا يرجعان الخ) أي وأن كان يتوهم في بادئ الرأي رجوعهما لاصل واحد (قوله كافي الاشتقاق) راجع لثني

وقوله تعالى قال اني لمسلمك من القالين وقوله تعالى وجنى الجنين دان وقول البحرى

واذا مرياح جودك هبت \* صار قول المنول فيها بهاء

(قوله نحو قول اني لمسلمك من القالين) أى قال لوط لقومه اني لمسلمك من القالين أى الباغين فان قال وقالين عايتوهم في بادية  
النظر وقبل التأمل انهما رجمان (٤٣٣) لاصل واحد في الاشقاق وهو القول مثل قال والقاتل لكن بعد

(نحو قال اني لمسلمك من القالين) فالأول من القول والثاني من القلى وقديتوهم أن الراد بما يشبه  
الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول  
دون الترتيب مثل القمر والرقم والرق وقد مثلوا في هذا للقلم بقوله تعالى اتفلقتم الى الارض  
أرضين بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضين ليس كذلك

الاشتقاق وليساق الحقيقة كذلك لأن أصلها في نفس الامر تخلف وذلك (نحو) قوله تعالى  
(قال اني لمسلمك من القالين) فقال مع القالين في أحدهما من الحروف جل ماقى الآخر ويتبادر  
لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الأول من  
القول والثاني من القلى وهو النقص والترك فيبينهما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما  
ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما رجمان الى أصل واحد كما في الاشتقاق لئلا يدخل  
في هذا القسم نحو عواس وعواسم والجوى والجواج فان كل من لفظيهما جل ماقى الاخر من  
الحروف وكذا نحو الحنف والفتح فان في كل منهما مجموع ماقى الاخر وليس من الملحق في شيء ولمدم كون  
اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور وبضمهم أتى للشبهة على ظاهرها وجعل ما القى فسر بها  
لشبهة في قوله وهي ما يشبه مصدرية فصار التقدير وهي اشياء أى مشابهة اللفظين الاشتقاق  
ولا يخفى ما فيه لفظا ومعنى أما لفظا فمجعل الضمير في يشبه على هذا التقدير وهو مفرد عائدا على  
الشبهة وهو اللفظان كما فسرهم بذلك ولا يصح التأويل بيبدهو هو أن يقدر أن القلى ما ذكر أى مشابهة  
ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وعندنا مكان الجلى على الظاهر بلا تكلف لا يجمع على غيره وأما معنى فقد  
جعل اللفظين يشبهان الاشتقاق ومن العلوم أن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل كونهما متفقين في  
ذلك ككونهما مشتقين من أصل واحد وتصحيحه أيضا بتقدير لضاف أى يشبه توافق اللفظين  
الاشتقاق تكلف لاحاجة اليه الوجه الذى قرئاه ولزم فيه الحلق للمصدر على معنى اسم التفاعل  
أقرب لأن الحلق للمصدر على اسم التفاعل لقربة كثير والقرينة هنا التفسير وبضمهم أيضا زعم أن  
لراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير لانه يشبه الاشتقاق المعلوم في جودك الحروف أو جعلها  
فقط من غير اشتراط الترتيب نحو قوله تعالى قال اني لمسلمك من القالين وقوله تعالى وجنى الجنين  
دان فان قال والقالين يشبهان للشتقين بالاشتقاق الاصغر وليس منه لأن القالين من القلى وقال  
من القول ومعناها أيضا تختلف (تنبيه) ذكر غير الصنف أنواعا من التجنيس منها التجنيس المتل وهو  
ما تقابل في لفظيهما رقما دولين متقاربان أصليا أو زائدا مثل نار ونور وشمال وشمول ومنها التجنيس  
للقصور نحو سنا وسناء ومثل جنا وجناح ومنها تجنيس التنوين اما مقصور نحو شجى وشجن أو  
منقوص نحو مطاعن ومطاع في قافية نونية ذكر ذلك كله حازم ومنها تجنيس الإشارة وسبأه حازم  
تجنيس الرسالة وهو أن يكتفى عن إحدى الكلمتين كقوله  
انى أحبك حبا لو تضمنه \* سلمى ميكزل الشاقر الراسى

النظر والتأمل يظهر أن  
قال من القول والقالين  
من القلى يفتح القاف  
وسكون اللام (٧) قال في  
الخلاصة

فدل قياس مصدر للمدى  
\* من دى ثلاثة كجودا  
وهو البغض (قوله هو  
الاشتقاق الكبير) أى  
فقط (قوله وهذا أيضا  
غلط) أى بل المراد باعتبار  
الاشتقاق ما يميز الاشتقاق  
الكبير وغيره وقوله أيضا  
مثل النطق في المصدرية  
(قوله مثل القمر والرقم  
والمسرق) أى فهذه  
الكلمات الثلاثة اتفقت  
في الحروف الثلاثة ولم  
يكن فيها ترتيب (قوله وقد  
مثلوا الخ) جملة حالية وهي  
محط الرد على ذلك المتوهم  
وقوله في هذا المقام أى  
ما يشبه الاشتقاق (قوله  
ليس كذلك) أى ليس  
بينهما اشتقاق كبير لأن  
هزمة أرضيت ليست أصلية  
لأنها للاستفهام بخلاف  
هزمة أرض فلم يحصل  
اتفاق في الحروف الاصول  
والاشتقاق الكبير بتر

فيه ذلك على أن هتار تبا والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والاصل أن تعلم لما يشبه الاشتقاق بهذه  
الآية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال لراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط

(٧) قوله من القلى يفتح القاف وسكون اللام الخ هذا قياس غير مسموع في مصدر قلى بمعنى أبض بل مصدره القلى كالرشاء بمثل القلية  
كما في كتب اللغة اه مصححه

ومنه رد المعجز على الصدر وهو النثر أن يجعل أحد اللفظين للكررين أي التفريق في اللفظ وللمنى (أول التجانيين) أي للتشابهين في اللفظ دون للمنى (أو للتحقيق بهما) أي بالتجانسين يعني الذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها

في كل من اللفظين وهو أيضا قدس لاتهم مثلوا لما يشبه الاشتقاق بما يصح أن يكون من الاشتقاق الكبير وهو قوله تعالى أنا نعلم إلى الأرض أرضهم للحياة الدنيا من الآخر فتواعنا قلنا أن ما شاولا ليس من الاشتقاق الكبير لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول دون الاتفاق في الترتيب مثل القمر والرمي والرق فهذه الالفاظ الثلاثة بينها الاشتقاق الكبير لا تحادها في الحروف والاصول دون الترتيب كما لا يخفى وماهوا به وهو الأرض وأرضهم لم تنفق فيهما الاصول لان الهز في أرض أصلية وفي أرضهم لا استفهام لأصلية مع وجود الترتيب في الحروف للشبه فيها وذلك ظاهر (ومنه) أي ومن أنواع البديع اللفظي (رد المعجز على الصدر) أي النوع للسمى بذلك (وهو) أي رد المعجز على الصدر يكون في النثر وفي النظم فهو (في النثر أن يجعل أحد اللفظين للكررين) وهما للتفان لفظا ومعنى (أو) أحد (للتجانسين) وهما للتشابهان في اللفظ دون للمنى (أو) أحد (للتحقيق بهما) أي بالتجانسين وقد تقدم أن للتحقيقين بالتجانسين قبيل ما يجمعهما الاشتقاق وما يجمعهما شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) متعلق بأن يجعل أي هو في النثر أن يجعل في أول

أراد بسببها سلمى أحد جدلي طي وجعلت من الزنجاف وعبد العفيف البغدادي قوله حلفت لحية موسى باسمه \* وبهرون اذا ما قلبا وكذلك قول الشيخ وما أروى وان كرم علينا \* بأدى من وقفة حرون يشير إلى الأروى التي في الجبال قال حازم ومنها تجنيس الاضاعة مثل بدر تمام وليل تمام وكقول الجحترى أيا فر التمام أعنت ظلمنا \* على تناول الليل التمام (تنبيه) قال في كنز البلاغة جناس التصحيف أن يغير الشكل والنقط مثل يحسون ويحسون وجناس التحريف أن يغير الشكل فقط مثل مسلم ومسلم والاه والاهى وجناس التصريف أن تفرّد إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد مثل تفرحون وتفرحون وجناس التجميع أن يرجع الكلمة بذاتها غير أنها تديرها واحدا أو حرفين مثل بهم بهم (تنبيه) المصنف الواحد من التجنيس في الصفة الواحدة لا ينبغي أن يقع بين أكثر من لفظين وأن لا يوزعها بثلاث الأحيث يكون للمنى يقتضى إقرار أن شيئا يصدق عليها لفظ متفق بإشراكه وتواطؤ فيكون في إقرار تلك الأشياء على وجوده من اتفاق تحسب للمنى في غير من تلك الأشياء على جهة تجنيس أو تصدير أو ترديد ونحوه فأما ما فوق ذلك فمكر وعندهم نقل حازم قال أو أمأقدا ما يستعمل في القصيدة من أصناف التجنيس فيجب أن لا يبنى بكثرة كل النماذج فان ذلك شاغل عن النظر في الما في قالوا حتى التجنيس أن يجعل تكراره للشتق والمحق به وأحقها بالاقبال التركب والمحف وقال التنوخي كل ما يستحسن من البديع اذا كثر سمح كالتجنيس وللطالقة (ومنه رد المعجز على الصدر الخ) ش أي من أنواع التحسين اللفظية لا من الجناس كاتومها الخطيبي لتصريح السكاكي وكل من تكلم في هذا العلم بعد ما قلناه رد المعجز على الصدر ويسمى التصدير وهو تارة يكون في النظم وتارة يكون في النثر وهو عبارة عن جعل أحد اللفظين للكررين أو للتجانسين أو للتحقيق بهما أي بالتجانسين في أول الفقرة والأخرى آخرها

والآخر في آخرها كقوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وقوله الحق ترك الحيلة وكقولهم سائل اللهم يرجع ودمعه سائل وكقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا وكقوله تعالى قال اني لمسلمك من القالين

(قوله فتكون الأقسام الخ) (٤٣٤) أي أقسام رد المعجز على الصدري التثريب واما في النظم فسيأتي انما سبعة عشر

(و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الأقسام اربعة (بحق قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) في المكررين (ونحو سائل اللهم يرجع ودمعه سائل) في المتجانسين (ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا) في الملحقين اشتقاقا (ونحو قال اني لمسلمك من القالين)

الفقرة أحدلذلك كورين من تلك الأنواع (و) يجعل اللفظ (الآخر) منهما (في آخرها) أي في آخر تلك الفقرة والفقرة في أصلها اسم لظهور استعبرت للحل للصنوع على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام للوقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها وقد تقدم بيان معناها في رد المعجز على الصدري في التثريب اربعة أقسام لان اللفظين للوجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها اما ان يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق فهذا اربعة أنواع على الصنف بأمثلتها على هذا الترتيب فقال القسم الاول وهو ما يوجد فيه أحدللكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فقد وقع تخشى في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالها في كونه آخر لأن الضمير للتصل كالجزء من الفصل (و) القسم الثاني وهو ما يوجد فيه أحدللكررين في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قولهم (سائل اللهم) أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآفة والذالة (يرجع ودمعه سائل) فسائل في أول الفقرة وسائل في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال والثاني من السيلان (و) القسم الثالث وهو ما يوجد فيه أحدللكررين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) فيبين استغفروا وغفارا شبه التجانس باشتقاق لان مادتهما للنفرة ولم يتر في الآية لفظ فقلت قبل استغفروا لان استغفروا هو أول الفقرة في كلام نوح على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وهي المتبصرة أولا ولفظ فقلت لحكايتها (و) القسم الرابع وهو ما يوجد فيه أحدللكررين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أول الفقرة والآخر في آخرها (نحو) قوله تعالى (قال اني لمسلمك من القالين) فيبين قال والقالين شبه اشتقاق وبه أحق بالمتجانسين كاتقدم فهذا اربعة أقسام من رد المعجز على الصدري الذي يوجد في التثريب أشار الى رد

نفرج العكس نحو عادات السادات سادات العادات قائما بما وقع فيه أحد اللفظين في أول سجمة والآخر في آخرها أخرى نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فأحد اللفظين المكررين في أول الآية ولا يخش في ذلك تقدم الواو لانه يصدق على الفعل بعدها أنه في أول الفقرة وان لم يكن أولها والآخر وهو تخشاه في آخرها وهذا مثال للتكررين وبه يعلم أن من شرط التجانس اختلاف المعنى ومثال للتجانسين قولهم سائل اللهم يرجع ودمعه سائل لان الاول من السؤال والثاني من السيلان ومثال الملحق بالمتجانسين من للشتقين اشتقاقا أصغروه تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا فان غفارا واستغفروا يرجعان لمادة واحدة واما جعل استغفروا أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان الراد بالفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية ومثال الملحق بالمتجانسين من الضرب الثاني الرابع الى الاشتقاق الاكبر نحو قال اني لمسلمك من القالين وهذا على العكس مما

وانما سكنت أقسامه في التثريب اربعة لان اللفظين للوجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها اما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق فهذا اربعة أنواع وقد مثل للصنف لخاصة هذا الترتيب (قوله نحو) وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فقد وقع تخشى في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالها في كونه آخر لان الضمير للتصل كالجزء من الفصل لانها كان مغفولة كان من تيمته (قوله سائل اللهم) أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآفة والذالة وقوله ودمعه سائل أي ودمع السائل ويحتمل ودمع اللهم وعوا بلغ في ختم اللهم حيث لا يطبق السؤال قاله في الاطول (قوله في للتجانسين) أي ان سائل الذي في أول الفقرة وسائل التي في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال

والثاني من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا) لم يتر في الآية لفظ فقلت قبل استغفروا لان استغفروا هو أول فقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المتبصرة أولا ولفظ فقلت لحكايتها (قوله في الملحقين اشتقاقا) أي في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لان استغفروا ووغفارا مشتقان من للنفرة ولذلك الاشتقاق أحق بالمتجانسين

وفي الشعر أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول وحشوهما وآخرهما وصدر الثاني قالوا كقولہ

(قوله في الملحقين شبه الاشتقاق) أي في الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصلا للملحقين محذوفة والباء في قوله شبه فاسدية ولان اللاحق إنما هو بالتجانسين لا يشبه الاشتقاق والحاصل أن بين قال والقائلين شبه اشتقاق وبه القائل بالمتجانسين كما تقدم (قوله هو) أي رد العجز إلى الصدر (قوله أول الملحقين) أي بالمتجانسين وقوله اشتقاق أو شبه اشتقاق أي من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق (قوله في صدر المصراع الأول) أي من البيت نصفه الأول (قوله وحشوه) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في

يكون ذلك اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول (قوله أو آخره) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الأول (قوله

في الملحقين شبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللغظين المكررين أو للتجانسين أو للملحقين بهما اشتقاق أو شبه اشتقاق (في آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول) وحشوهما وآخرهما وصدر (الثاني) فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة

المعجز على الصدر الذي يوجد في النظم فقال (و) رد العجز على الصدر الذي يوجد (في النظم) هو (أن يكون أحدهما) أي أحد اللغظين المكررين أو أحد المتجانسين أو أحد الملحقين بالمتجانسين بطريق الاشتقاق أو أحد الملحقين بهما بطريق شبه الاشتقاق (في آخر البيت) أي أن يكون أحد ما ذكر في آخر البيت (و) يكون اللفظ (الآخر) المقابل لذلك الأحد (في صدر المصراع الأول) من البيت وهو نصفه الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في حشوه) أي حشو المصراع الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في آخره) أي آخر المصراع الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في صدر) المصراع (الثاني) من البيت وهو نصفه الثاني وقد فهم من هذا الكلام أن أحد اللغظين عاذا كرس له العمل واحد من البيت وهو الآخر ومقابلها الآخر له أربعة من المجال أول المصراع الأول ووسطه وآخر وأول المصراع الثاني وبق من التقسيم العقب وسط المصراع الثاني لم يعتبره المصنف في مسمى رد العجز إلى الصدر لأنه لا معنى لكونه صدر أو صدر عليه المعجز واعتبره السكاكي فتكون المجال على اعتباره خمسة وعلى اعتبار المصنف تكون أربعة فتكون أقسام رد العجز على الصدر في النظم في اعتبار المصنف ستة عشر من ضرب أربعة أقسام المكررين والمتجانسين والملحقين اشتقاقا والملحقين بشبه الاشتقاق في أربعة أقسام محال اللفظ المقابل للذي في المعجز وذلك المحال هي صدر المصراع الأول وحشوه وعجزه وصدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة أقسام المحال لان المكررين يكون غير الواقع في العجز منهما أما في صدر أو في

قبله لأنه اعتبر رد العجز على الصدر في الحسابة لا نوع بين قال والقائلين وفي الذي قبله اعتبره في الحسابة هذا ما يتعلق رد العجز على الصدر في الشعر وأما في النظم فهو أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أي في أول البيت أو في حشوه أي حشو المصراع الأول وآخره أو صدر المصراع الثاني فالأقسام حينئذ أربعة كل منها إما أن يكون بالتكررين أو بالتجانسين أو بالمليقين بالوجه الأول أو بالوجه الثاني فتكون الأقسام بالضرب ستة عشر ولينطبق الآن يكون أحد الطرفين في حشو الثاني والآخر في آخره ولم يذكر المصنف وهو جدير بالطرح لانه ان عدم الفاصل بينهما في إطلاق الرد عليه وإن وجد فاسافة بينهما حينئذ تعتبر وقد تضمن ذلك كافي المنهوك والمشتور والجزء ويوجد بعض نسخ التلخيص أو حشوهما الثاني وهو بعيد لأنه لو أراد ذلك لاستثنى عن التعداد وقال

في علمه وحله وزهده وعنده مشتهر مشتهر أي هو في علمه مشتهر وفي حله مشتهر وفي زهده مشتهر وفي عهده مشتهر والرواية بفتح الهاء مأخوذة من أشهر الناس فقد وقع مشتهر في حشو المصراع

الثاني ورد عليه مشتهر الثاني الذي عجز البيت ورأى المصنف ترك هذا القسم أولى لأنه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر إذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة لعجزه لا تلو كان فيه صدارة بالنسبة لعجزه لكان لحشو المصراع الأول صدارة بالنسبة لعجزه مع أن هذا لم يحصل من هذا القبيل اتفاقا (قوله من ضرب أربعة) وهي كون اللغظين للتقابلين إما مكررين أو متجانسين أو ملحقين بهما من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق وقوله في أربعة أي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقفا صدر المصراع الأول أو في حشوه أو في عجزه أو في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة

الثاني ورد عليه مشتهر الثاني الذي عجز البيت ورأى المصنف ترك هذا القسم أولى لأنه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر إذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة لعجزه لا تلو كان فيه صدارة بالنسبة لعجزه لكان لحشو المصراع الأول صدارة بالنسبة لعجزه مع أن هذا لم يحصل من هذا القبيل اتفاقا (قوله من ضرب أربعة) وهي كون اللغظين للتقابلين إما مكررين أو متجانسين أو ملحقين بهما من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق وقوله في أربعة أي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقفا صدر المصراع الأول أو في حشوه أو في عجزه أو في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة

سريع الى ابن الم علم بطعم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع  
سكران سكر هو وسكر مدامة \* اتى يثيق قتي به سكران  
تتمع من شميم عرار نجد \* لما بعد العشي من عرار  
ولم يحفظ ضاع المجد شيء \* من الاشياء كلال للضاع

ونحوه قول الآخر  
والثاني كقول الحماسي  
ونحوه قول أبي تمام

أقسام المحال (قوله أورد ثلاثة عشر مثالا) فقد مثل للكررين بأربعة أمثلة وللتجانين بأربعة وللحقين بالتجانين من جهة  
الاشتقاق بأربعة ولم يمثل للحقين بالتجانين شبه الاشتقاق إلا بمثل واحد (قوله وأهل ثلاثة) أما لعدم ظفره أمثلتها وأما اكتفاء  
بأمثلة للحقين من جهة الاشتقاق وسند كـ (٤٣٦) ان شاء الله تعالى أمثلتها عند مثال للحقين شبه الاشتقاق

والمنصف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهل ثلاثة (كقوله  
سريع الى ابن الم علم بطعم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع  
فيا يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول (وقوله  
تتمع من شميم عرار نجد \* لما بعد العشي من عرار

تكميلا لأقسام (قوله  
كقوله) أي الشاعر وهو  
المنبر بن عبد الله وهذا  
شروع في أمثلة اللفظين  
الذكورين وهي أربعة  
كما مر وقوله سريع أي هو  
سريع ويطعم بكسر الطاء  
من باب ضرب أو بضمها من  
باب نصر أي يضرب وجهه  
بالكف والندى العطاء أي  
هذا اللدوم سريع إلى الشعر  
واللذات في لطعم وجهه ابن الم  
وليس سريع إلى ما يدعي  
إليه من الندى والكرم  
(قوله فيا يكون المكرر الخ)  
حل من قوله أي حالة كون  
ذلك القول من أمثلة القسم  
التي يكون المكرر الآخر  
في صدر المصراع الأول وكذا  
يقال فيا أي بعده وظاهر  
هذا البيت قول ابن جابر  
غزال أنس يصيد أسدا  
فاعجب لما يصنع الغزال

حشوا في آخر المصراع الأول أو في الثاني أو في وسطه ومثلها في المتجانين ومثلها في المحققين  
اشتقاقا ومثلها في المحققين شبه الاشتقاق وذلك ظاهر ولما يتر المصنف الأربعة أقسام المحال  
سقطت أربعة فكان المجموع ستة عشر كما ذكرنا وقد مثل للكررين بأربعة أمثلة وللتجانين  
بأربعة وللحقين اشتقاقا بأربعة على الترتيب ولم يمثل للحقين شبه الاشتقاق إلا بمثل واحد  
ساقه في أثناء أمثلة المحققين اشتقاقا لمجموع مائة وأربعة أمثلة ثلاثة عشر وأهل ثلاثة وسنمثل نحن  
عند ذكر مثال المحققين شبه الاشتقاق بما بقية تكميلا للأقسام وإلى أمثلتها على هذا الترتيب كما  
ذكرنا أشار فقال (كقوله) أي أول أمثلة المكررين وهي أربعة قوله  
سريع الى ابن الم علم بطعم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع  
أي هذا اللدوم سريع إلى الشعر والألمة في لطعم وجهه ابن الم وليس سريع إلى العمل بما يدعي  
إليه من الندى أي الكرم فسر سريع الثاني في آخر المصراع الثاني والأول وهو مكرر في أول المصراع  
الأول فأول أقسام المكرر هو ما يكون فيه المكرر الآخر منهم في صدر المصراع الأول كالتال (و)  
ثانيها هو ما يكون فيه المكرر الأول منهم في حشو المصراع الأول (كقوله  
تتمع من شميم عرار نجد \* لما بعد العشي من عرار

أحداه في آخره والآخر في شيء من البيت لكن السكاك ذكر هذا القسم وجعل الأقسام الخمسة ثم  
أخذ للمصنف في أمثلة مثال كان المصدر في أول المصراع الأول وهما متكرران قوله  
سريع الى ابن الم علم بطعم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع  
ومثال ما كان المصدر في حشو المصراع الأول وهما متكرران قول الحماسي  
تتمع من شميم عرار نجد \* لما بعد العشي من عرار

دلالة دل كل شوق \* عليه اذ زانه الدلال  
قائه لا يطاق لكن \* يحجبني ذلك القتال  
فيا  
(قوله وقوله تتمع) أي يقول الشاعر وهو العبد لله التفسير والصفة بوزن حمة في الأصل اسم الرجل الشجاع والذكر من الحياة ونسعى  
بهذا الشاعر وقوله تتمع مقول القول في البيت قبله وهو

أقول لصاحبي وليس تهوى \* بنا بين التيقنة فالضار  
والعيس بكسر العين المهملة في الأصل الإبل التي يغاط بياضها من الشقرة واحدا أعيس والآخر عيساء ولراد به هنا مطلق الإبل وقوله  
تهوى أي تنسج والنيقة والضمار موضعان والنجدة ما ترتفع من بلاد العرب وما تخفض منها يسمى غورا وتهامة (قوله لما بعد العشي من  
عرار) من زائدة وما جد هامة بدأ والظرف قبلها خبره وما معلقة وأما قول الشاعر في الطولون من عرار في موضع رفع على أنه اسم ما  
ومن زائدة فقد اعترض عليه في أن شرط عمل ما للحجازية الترتيب وقد اتفق هنا

والثالث كقوله أيضا **ومن كان بالبيض الكواعب مغرما \* فإزالت بالبيض القواضب مغرما**  
والرابع كقول الخامس **وان لم يكن الامرج ساعة \* قليلا فاقى نافع لي قليلا**

(قوله وهي) أي العرار يفتح العين للهمة (قوله وردة) أي تطلع وتفرش على وجه الأرض لاساقها (قوله نصدمة) من باب علم (قوله ومنايته) أي ومن مناته أي ومن اللواضع التي ينبت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) أي وقول الشاعر وهو أبو تمام حبيب ابن أوس الطائي (قوله الكواعب) بدل من البيض أو عطف بيان لأنه من إضافة المفعول لوصف كذا قيل قوله جمع كاعب في الأطول جمع كاعبة وكل صحيح لان فواعل يأتي جمعا لفاعل وفاقلة (قوله حين يبدو ثديها للهود) أي التي يظهر ثديها للهود وارتفاعه وقوله فإزالت بالبيض جمع أبيض وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى البيت (٤٣٧) ان من كانت لذته في مخالطة

الأنث الحسن فلا أنفت اليه لاني مازالت لذتي بمخالطة السيوف القواطع واستعمالها في محالها من الحروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) أي وقول الشاعر وهو ذوالرمة (قوله وان لم يكن الامرج ساعة) أي وان لم يكن الاسم الاتريج ساعة فخرج اسم مفعول بمعنى القسور (قوله لنا) أي أنزلنا في الدار والثنية لتعدد الأسماء أو لخطاب الواحد بضمطاب للثني كما هو عادة العرب (قوله بها أهلها) هذه الجلبة في موضع للمفعول الثاني لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء في وجدتها وبها هو المفعول الثاني واللام هو الأول والتأنيج على الشيء الإقامة عليه والأخبار عن اللام بالتأنيج صحيح

فما يكون للكسر الآخر في حصول الصراع الأول ومعنى البيت استمتع بشم عرار تجدد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نصدمة اذا أسبنا نحن وجامن أرض نجد ومنايته (قوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للهود (مغرما \* ) مولها (فما زلت بالبيض القواضب) أي السيوف القواطع (مغرما) فما يكون للكسر الآخر في آخر الصراع الأول (قوله وان لم يكن الامرج ساعة \* ) هو خير كان واسمه ضير يعود الى اللام للدلول عليه في البيت السابق وهو

لما حل العار التي لو وجدت بها \* بها أهلها ما كان وحشام قبليها  
(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من إضافة التعرّيج الى الساعة أوصفة مقيدة

فعرار الأول في حصول الصراع الأول وهو مكرر مع عرار المعجز ومعنى البيت أنه يأمر بالاستمتاع بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة لان الحال يضطرهم الى الخروج من نجد ومنايته عند النساء بالعرفها (و) ثالثا وهو ما يكون للكسر الآخر في آخر الصراع الأول كقوله **ومن كان بالبيض الكواعب مغرما \* فإزالت بالبيض القواضب مغرما**

فعرار الأول في آخر الشرط الأول وهو مكرر مع مغرما في المعجز وللغرم بالنسبة هو للولم به والكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو أي يظهر ثديها في الهود أي في الارتفاع والقواضب جمع قاضب وهو السيف القاطع وهذه القضية شرطية إضافية لان الولوع بالكواعب يتوهم محموله قطعية الانسانية فيبين أنه اتفق له خلاف ذلك وأن من كان مولها بالكواعب فهو بخلافه وأنه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها في الحروب (و) رابعا وهو ما يكون فيه للكسر الآخر منتهى صدر الصراع الثاني كقوله

**وان لم يكن الامرج ساعة \* قليلا فاقى نافع لي قليلا**

ومثال ما صدر منه في آخر الصراع الأول وهو ما تكرر ان قول أبي تمام.

**ومن كان بالبيض الكواعب مغرما \* لما زلت بالبيض القواضب مغرما**

ومثال ما كان صدر منه في أول الصراع الثاني وهو ما تكرر ان قول الخامس

**وان لم يكن الامرج ساعة \* قليلا فاقى نافع لي قليلا**

من الاخبار بالأخص عن الأعم لان اللام مطلق النزول وهو أعم من التعرّيج الذي هو نزول مع استقرار (قوله ما كان وحشام قبليها) جواب لولأى ما كان موحشا محل القيالة منها وهي التوم في وقت القالة أعني نصف النهار يعني ما كان خاليا قبليها وهذا كناية عن تنعم أهلها وشرفهم لان أهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف أهل الهمة فانهم في وقت القالة يشتغلون بالنسبة في أمورهم (قوله لفهم القلة من إضافة التعرّيج الى الساعة) هذا بناء على أن الإضافة لامية أي الامرجا لساعة أي الامرجا منسوب الساعة فالساعة مفعول به للتعريج على التوسع لانها تظرف له وحيث جعلت الإضافة لامية استغيدت القلة من تلك الإضافة (قوله أوصفة مقيدة) أي وعلى هذا فالإضافة على معنى في والمعنى الاتريج قليلا في ساعة فعل الوجه الأول تكون الإضافة مقيدة استجاب التعرّيج الساعة بخلافه على الثاني فهو صادق باستيعابها وعدمه قال الشيخ يس وكان الفرق بين الوجهين أي جمل الصفة مؤكدة أو مقيدة بالأخبار

والخامس كقول القاضى الارجاني: دعاني من ملائكتها سفافها \* فدعاني الشوق قبلكما دعاني  
وقول الآخر: سل سبيلا فيها الى راحة لثني \* من برح كآنها سلسيل  
وقول الآخر: ذواب سود كالنفا قيد أرسلت \* فن أجلبها منها النفوس ذواب

فيعتبر في الأول التقييد بالساعة قبل الوصف قليلا وفي الثاني يستبرأ الوصف بإفلة قبل الوصف بالساعة قال في الأطول ولا مجال لتقييد التعرّيج  
باصفة قبل تقييده بالإضافة (٤٣٨) حتى يكون كل من بالإضافة والوصف مقيداه (قوله أي الأثر يجا قليلا ساعة) فيه

أى الأثر يجا قليلا في ساعة (فان نافع لي قليلا) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة وللشي قليل من  
التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليلي وجدى وهذا فبا يكون للكرار الآخر في صدر الصراع الثاني  
(وقوله دعاني) أى أتركاني (من ملائكتها سفافها) أى خفة وقلة عقل (فدعاني الشوق قبلكما دعاني)  
من الدماء وهذا فبا يكون للتجانس الآخر في صدر الصراع الأول

فقليل الأول في صدر الصراع الثاني وهو مكررم قليلا في المعجز ولا تشرأه في كونه في المعجز لما تقدم  
أن الضمير للتصل حكمه حكم ما اتصل به والمرج بفتح الراء مسمى مصدر من عرج يشد الراء على الشيء  
إذا أقام عليه وهو خبر لا سم كان الذى هو ضمير يسود على اللام الذى هو أنزول بالشيء اللهم من البيت  
قبله وهو قوله

ألماعى البار الى لو وجدتها \* بها أهلبا ما كان وحشا مقبلا  
أى وإن لم يكن ذلك اللام وذلك أنزول الأمرج أى إقامة ساعة فهو نافع لي والأخبار عن اللام  
بالتعريج صحيح من الأخبار بالأخص عن الأعم لان اللام الذى هو مطلق أنزول أهم من التعريج الذى  
هو زول مع استقرار وقوله قليلا نعمتوك د لمرج ساعة لانه يلزم من كونه تعريج ساعة قلته  
ويحتمل أن يكون وصفا مقيدا بناء على الانساع في الساعة أى وإن لم يكن التعريج الأثر يجا قليلا في  
ساعة من الساعات النهارية واليلية فهو نافع وقوله قليلا يحتمل أن يكون مستندا وخبره نافع والجملة  
خبران ويحتمل أن يكون فاعلا بنافع وهو خبران والى انى أطلب منك أياها الخليلان أن تساعداني  
في الاتمام البار الى ارتحل عنها أهلبا فاصارت القليلة فيها وأنزول فيها موحشة وألوا وجدت أهلبا فيها  
ما كان مقبلا موحشا وإن لم يكن ذلك أنزول وذلك الأثر يجا الاشتيا قليلا فهو نافع لي يذهب تذكر  
الأجباب فيه بعض هي ويشفي غليلي ويرفع حزني وجدى ثم شرع في أمثلة للتجانس وهي أربعة  
كأتمم فقال (و) الأول من أمثلة للتجانس وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منهما في صدر  
للصراع الأول كقوله

دعاني من ملائكتها سفافها \* فدعاني الشوق قبلكما دعاني

فدعاني الاول: دعاني أى أتركاني وهو في صدر الصراع الاول والثاني وهو في المعجز بمعنى الدعوة والسفاه بفتح  
السين الحقة وقلة العقل وروى بكسر الشين للجملة بمعنى الشافية والواجبة بالكلام واللى أتركاني  
من لومك الواقع منك لا جلا سفها كقوله عقلك أو الواقع منك أسفاهة من غير استحياء فاني لا أنف

ومثال الخامس وهو ما كان ردفيه بالمجانس والصدر في أول الصراع الأول قول الارجاني

دعاني من ملائكتها سفافها \* فدعاني الشوق قبلكما دعاني

فان دعاني الاول من الودع بمعنى الترك ودعاني الثاني من الدماء بمعنى الطلب ومثال السادس وهو

أشاره الى أن مصرح مصدر  
فيثني فتح رائه على أنه  
اسم مفعول لانه هو الذى  
يكون بمعنى المصدر دون  
اسم الفاعل (قوله فاعل  
نافع أى أوسطه أخبره نافع  
مقدم عليه والجملة في محل  
رفع خبران (قوله والضمير  
الساعة) أى التى وقع فيها  
التعريج (قوله وللشي  
قليل الخ) أى معنى  
البيت الأخير وأما معنى  
البيتين مما أطلب منك  
أياها الخليلان أن تساعداني  
على اللام البار الى  
ارتحل أهلبا فاصارت  
القبولة فيها موحشة  
والحال أن لو وجدت أهلبا  
فيها ما كان محل القبولة  
فيها موحشا لكثرة أهلبا  
وتنمهم وإن لم يكن ذلك  
أنزول وذلك التعريج  
الاشيا قليلا فانه نافع لي  
يذهب تذكر الأسباب  
فيه بعض هي ويشفي غليل  
وجدى (قوله وهذا فبا  
يكون للكرار الخ) حاشه  
أن للكرار في هذا البيت  
لفظا قليلا فقد ذكر أولا في

صدر الصراع الثاني وذكرنا في عجزه ولا يفر اتصال قليلا بالماء في كونه عجزا لما تقدم أن الضمير للتصل حكمه حكم ما اتصل به (وقوله  
(قوله وقوله دعاني الخ) أى وقول الشاعر وهو القاضى الارجاني وقبل البيت اذا تم قدر أن تساعداني على شجني فسيدار أتركاني  
دعاني الخ وبمده أميل عن السوا وفيه برى \* وأعلن بالترام وقدر انى ألاقه ما صنعت بمقل \* عقائل ذلك البلي المعاني  
وهذا شروع في أمثلة للتجانس وهي أربعة كاسر (قوله أى أتركاني) أشار بذلك الى أن دعاني ثمانية دع من ودع يدع لاثنتي دعما  
يدعو بمعنى طلب (قوله أى خفة وقلة عقل) هذا على تقدير أن يكون سفافها بفتح السين للجملة فيكون نصبا على التخيير أو على أنه مفعول



والسادس كقول الآخر : وإذا البلبال أفصحت بلباتها \* فأنف البلبال باحتساء بلبال  
والسابع كقول الحريري : فمشغوف بآيات الثاني \* ومفتون برنات الثاني

لأجله وقد بروي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافة والمواجهة بالكلام فيكون نصبا على المصدر أى ملامته مشافة أو على الحال  
والمنى تركا من لومكما الواقع منكأ لأجل سفسفك وقتة عقلكما أو الواقع منكأ مشافة من غير استحياء فأنى لا أنثفت إلى ذلك اليوم لأن  
الداعي للشوق قد دعانى له ونادانى إليه فأجبت فلا جيبكأ بعده وذلك الداعي الذى دعا للشوق هو جمال المحبوب المشتاق إليه والشاهد  
فى دعانى الواقع فى صدر المصراع الاول ودعانى الواقع فى عجز البيت فانهما ليسا (٤٣٩) مكررين بل متجانسين لأن الاول بمعنى اتركانى  
والثانى بمعنى نادانى لانه من

(وقوله وإذا البلبال) جمع بابل وهو طائر معروف \* (أفصحت بلباتها \* فأنف البلبال) جمع بلبال  
وهو الحزن \* (باحتساء بلبال) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون للمجانس الآخر  
أعنى البلبال الاول فى حشو المصراع الاول لاصدره لأن صدره هو قوله وإذا (وقوله فمشغوف بآيات  
الثانى \* أى القرآن (ومفتون برنات للثانى) أى

الى ذلك اليوم لأن الداعي للشوق المرجب لفتته على قد دعانى لذلك الشوق ونادانى إليه فأجبتة فلا  
أجيبكأ بعده وذلك الداعي للشوق هو جمال المشتاق إليه (و) الثانى منها وهو ما يكون فيه المجانس  
الآخر منهما فى حشو المصراع الاول كقولته :

وإذا البلبال أفصحت بلباتها \* فأنف البلبال باحتساء بلبال

فالبلبال الاول فى حشو المصراع الاول ولم يجعل مما كان فى صدره لتقدم اذا على وهو جمع بلبيل وهو  
طائر معروف حسن الصوت والبلبال الثانى فى العجز كما رأيت وهو جمع بلبلة بضم الباء من واللام وهى  
اناء من خر واحتماء الخمر شربها وللغنى أنه يأمر شرب آنية الخمر لرفع الاحزان وهى للزادة بالبلبال  
التوسطة وهى التى حركها فصاح الطائر بلبنة أى اظهاره لعلان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق  
ويقوى الدواعى الى التلاق ولتأىل باعتبار لفظ البلبال الاول مع البلبال الآخر وأما للتوسط فاما  
يكون من هذا الباب مع ما يده على مذهب السكاكى الذى يعتبر فى رد المعجز على الصدر حشوا للمصراع  
الثانى وعليه فيكون هذا مما يثل به تلك القسم (و) الثالث منها وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منها  
فى آخر المصراع الاول كقولته :

(فمشغوف بآيات الثانى \* ومفتون برنات للثانى)

ما كان المصدر فيه فى حشو المصراع الاول وهما متجانسان قول الشاعر :

وإذا البلبال أفصحت بلباتها \* فأنف البلبال باحتساء بلبال

فان البلبال فى المصراع الاول جمع بلبل وهو الطائر وفى آخر البيت جمع بلبلة وهى ظرف الخمر والرداد  
بها هنا آخر مجازا كذا قاله بعض التارخين ولأدري من أين له ذلك ويمكن أن يقال انه جمع بلبلة  
الزبريق فسعى ابريق الخمر بلبلة من اطلاق اسم الجزء على الكل ومثال السابغ وهو ما كان الصدر  
منه فى آخر المصراع الاول وهما متجانسان قول الحريري :

فمشغوف بآيات الثانى \* ومفتون برنات للثانى

أحزان الهوى كذا فى الاطول (قوله لأن صدره هو قوله وإذا) أى اذا متقدمة على البلبال وحيث نفذ البلبال الاول واقعة فى الحشوا لى الصدر  
وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتأىل لفظ بلبال الثالث مع الاول لانه الثانى ليس فى أول المصراع الثانى ولا الاول ولا فى  
حشوا الاول ولا فى آخره بل فى حشوا الثانى وهو غير معتبر عند المصنف كما مر على السكاكى (قوله وقوله فمشغوف الخ) أى وقول الشاعر  
وهو الحريري فى المقامة الحرامية وقبل البيت :

بها ما شئت من دين ودنيا \* وجيران تنافوا فى المنانى

والضمير فى بها للبيضة (قوله أى القرآن) أى فمشغوف بآيات القرآن يهتدى بها ويذكر ما فيها من الاعتبار  
واعلم أن الثانى تطلق على ما كان أقل من ما تبنى آيتمن القرآن وعلى فاصلة الكتب لانها تنبئ على ركعة وعلى القرآن  
بنهاه لانه يبنى فيه القصص والوعود والوعيد والمراد بالثانى الاول فى البيت هذا الذى كماله الشارح (قوله ومفتون)

والثامن كقول القاضي الارجاني:  
 والناهم كقول المختري:

ألمتهم ثم تألمتهم \* فلاح لئان ليس فيهم فلاح  
 ضرائب ألدعها في الساجح \* فلسنا زى لك ضريبا

من القن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثني وهو ما كان مع الااء، ادله وتران فكثر (٤٠٤) والثاقفي قوله فمشتوف لتفصيل أهل البصر أي فمنهم الصالحون المشغوفون بقرأة

الفران ومنهم من هو مقنون بالآلات والهوا والطرب ومنهم دون ذلك والمقصود مدح البصرة بأنها مصراع جمع (قوله أي نغمات) جمع

فالتاني الاول في الصراخ الاول والثاني العجز وهما متجانسان اذ المراد بالتاني الاول القرآن لانه تنبي في النص والوعد والوعيد ويطلق لفظ للتاني على الفاعل عنه لانها تنبي في كل ركعة والمراد بالتاني الثاني اوتار الزمير لانها طاقات هي اى ضم بعضها الى بعض ورتانها نعماتها والبيت في نفس يحتمل معنيين أحدهما أن يكون للوصف واحداً أي هذا مشفوق بآيات القرآن وتلاوها ومعتون مع ذلك لركة قليلاً لرات الزمير وأن يكون اثنين أي فهناك مشفوق بآيات يهتدى بها ويذكر بها والآخر معنون بنفحات الزمير غفلة لمنه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت قبله يمين أحدهما وقديماً للتاني به لان البيتين للحرري ومقام ما يقضى المعنى الثاني ولم يحصل للتاني للموضعين من المحقق اشتقاق مع اشتراكهما في أصل للدلالة الوصفية تنوسيت فيها واقداً لم (و) الراجح هو ما هو المشهور الحسن الآخر منها في صدر المصراع الثاني كـ (قوله أملتهم) أي رجوتهم كـ (أملتهم) أي رجوتهم (ليس فيه فلاح) أي ليس فيه بقاء على الخير وفوز بالرجاء وبوغ الامل فقوله فلاح في صدر المصراع الثاني وفلاح للتاني في العجز وهما متجانسان فالاول فاء الترتيب مع لاح بمعنى ظهر والتاني بمعنى الفوز والمقام على الخير وذلك ظاهر ثم شرع في أمثلة للمحققين اشتقاقوه أربعة كالتقدم فقال (و) أما أمثلة للمحققين اشتقاقوا فالاول منها وهو ما يكون فيه الآخر منها في صدر المصراع الاول كـ (قوله ضارب) جمع ضربة وهي الطيبة يضرب الرجل عليها أي يطيع عليها وان شئت قلت ضربت للرجل أي أوجبت فيه وطيع عليها (ابدهتها) أي أبعدت تلك الضراب وأنشأني العالم من غير أن يقدم لك من الناس من شافها في (السباح) أي في الكرم والعطاء فان قيل كونها طابع وكذا بدأها متفانيان اذ لا معنى لاحداث الطابع وأما يتعلق الانشاء بالطبيعات لا الطبيعات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها بالداعل أنك طيبت عليها من الاعطاء والافخيم واليدل لكل نفس أعظم دليل قوله في السباح وتلك الضراب اختصت بها (فلنستأري لك فيها ضربة)

المناقى الاول القرآن والاخر جمع منى وهو آيات الله ومثال الثامن وهو ما كان الصدر منه في أول المصراع الثاني قول الراجزي :

أمتهم ثم تأملتهم \* فلاح لي أن ليس فهم فلاح  
ومثال التاسع وهو ما إذا كنا ملحقين بالجناس بالاشتقاق الأصغر والصدر في أول المصراع الأول  
قوله أي البحرى : ضرائب أبدعتها في السباح \* فلنا نرى كذا فيها ضربا

فلاحهم بأني تأمل وحمل الشاهد قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني الواقع في عجز البيت أي فاتهما متجنسان لأن الأول بمعنى ظهر والثاني بمعنى الفوز والإقامة على الخبر (قوله وقوله ضرائب الحج) أي وقول الشاعر وهو البحتري وهذا شروع في أمثلة اللفظين للتحسين بالتجانس من جهة الاشتقاق وهي أربعة من أمروالبيت المذكور من بحر المتقارب فهو نه فصول ثمان مرات (قوله التي ضربت للرجل) أي وأحدث فيه وطعم عليها وقوله وهي الطيبة أي الدحة (قوله أبدعتها)

والعاشر كقول امرئ القيس :

إذا المرء لم يحزن عليه لسانه \* فليس على شيء سواه يحزن

أي أبدت تلك الضرائب أي أنشأتها في العالم من غير أن تقدم لأحد من الناس عليك منشأها وقوله في السباح أي السكرم أن قلت كونها طابع وكوباً بأدعها وأحدثها متنافين إذ لا معنى لأحداث الطابع قلت المراد أنك أنشأت آثارها البالغة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الأفضح والبذل لكل نفس أعظم دليل قوله في السباح (قوله أي مثلاً) أي بل تلك الضرائب اختصت بها ولم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضرب فلهذه عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها والضرب المثل (قوله وأمله) أي وأصل الضرب المثل في ضرب القداح أي أنه في الأصل مثل مقيد ثم أريد به مطلق مثل وقوله في ضرب القداح في معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قذح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وإضافة ضرب من إضافة الصفة للوصف أي المثل من القداح المضروب أي الخلطة فكل واحد منها يقال له ضرب لأنه يضرب به (٤٤١)

أي مثلاً وأصله المثل في ضرب القداح وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الأول (وقوله)

إذا المرء لم يحزن عليه لسانه \* فليس على شيء سواه يحزن

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه بما يوصد ضرره إليه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا كما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الأول

أي مثلاً فخرائب في أول المصراع الأول مشتق بما اشتق منه لفظ ضرباً الذي في المعجز فينبهنا الالتحاق اشتقاقاً ومعنى الضرب في الأصل المثل من القداح أي كل واحد منها لأنه يضرب به في جعلها وهو مثلها في عدم التميز في المازاة لا يقال للضرائب والضرب من قبيل التجانسين لأن معنى الضرائب الطابع والضرب المثل وكما اختلف معنى اللفظين كانا من قبيل التجانسين لانا قول الاختلاف في المصداق لينا في الاختلاف في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم الاشتق منه الذي هو المعتبر في الاشتقاقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيها ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام مد الاتحاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو أخص من مطلق التحريك المصادق على الضرب قائم (و) فإنها وهو ما يكون فيه المشتق الآخر منها في حشو المصراع الأول (قوله):

إذا المرء لم يحزن عليه لسانه \* فليس على شيء سواه يحزن

فيحزن في حشو المصراع الأول كما رأيت وهو مشتق مع حزان الذي في المعجز من الحزن والمعنى أن الإنسان إذا لم يحفظ لسانه على نفسه فلا تنقبه في أمرك لأنه لا يحزن لسانه أي لا يحفظه بالنسبة إلى

فان الضرائب الأشكال والضرب الشكل والشبه ومثال العاشر وهو ما كان كذلك والعصر في حشو المصراع الأول قوله أي امرئ القيس

إذا المرء لم يحزن عليه لسانه \* فليس على شيء سواه يحزن

(٥٦ - شروح التلخيص - راجع) يقول بأن اختلافهما في الماسدق لينا في أنها متحدتان في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات فجنس الضرب متحد فيهما وإن كان في الضرائب بمعنى الإلزام مد الاتحاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني وهو الضرب بمعنى التحريك الذي هو أخص من مطلق التحريك المصادق على الضرب (قوله وقوله إذا المرء) أي وقول الشاعر وهو امرئ القيس وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها:

فما نيك من ذكرى حبيب وعرفان \* وربع عفت آياته منذ أزمان

وقوله لم يحزن بالماء والزماء المجعدين بضم الزا وكسرهما (٢) فهو من باب نصر وفرح (قوله فلا يحفظه على غيره) أي فلا يوثق به في أمور لا يتأخر عنه بالنسبة إلى غيره بالطريق الأولى (قوله بما لا ضرر له فيه) أي وإنما ضرره على غيره (قوله وهذا كما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً) أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان المتقابلان ملحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق

(٢) قوله وكسرهما ليس في حزن بمعنى حفظ الألفم فهو من باب نصر فقط وأما حزن كفرح فبمعنى آخر كما في كتب اللغة له مصححه

وقولا في العلاء المعري :

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم \* والغبب بهجر الافراط في الحصر

وأحداهما في المعجز والمحقق الآخر في حشول الصراع الاول واما كاتما لمحققين من جهة الاشتقاق لان يحزن وخزان يرجعان لاصل واحد وهو الحزن فهما مشتقان منه (٤٤٣) قوله وقوله لو اختصرتم) أي قول الشاعر وهو أبو العلاء المعري

وقوله لو اختصرتم من الاحسان أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالوا فيه بل أنتم بما يتصل منه زرتكم لكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم تلك الكثرة ولا غرابة في هجران ما يستحسن خروجه عن حد الاعتدال لأن العلاء الغبب بهجر الافراط في العفة المستحسنة منه وهي الحصر أي برودته (قوله في الحصر) بالحاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين البرد وما يفتح الحاء وكسر الصاد فهو البرد (قوله يعني أن بدى عنكم لكثرة انماكم على) فقد هجرت عن الشكر فانا استحي من الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل أن المراد منهم أي انهم أكثروا في الاحسان حتى تحقق منهم جملهم ذلك في غير عمله سفها فهجروهم لأفعلهم السفيه فهذا يشبه أن يكون من التوجيه وفي البيت حسن التعليل (قوله وفي هذا البيت ما

(وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم \* والغبب) من لاء (بهجر الافراط في الحصر) أي في البرودة يعني أن بدى عنكم لكثرة انماكم على وقد توهم بعضهم أن هذا التال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشول الصراع الاول كما في البيت الذي قبله ولم يعرف أن اللغظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف

غيره من باب آخرى بأن كان الغمر عابثا كما دعا ذلك الغبر لانه لم يتحفظ فيما يشره بنفسه فكيف قبل ان يشره بنفسه واما يشر غيره ثم أشار للمصنف الى مثال من أمثلة للمحققين يشبه الاشتقاق قبل استكمال رتبة للمحققين اشتقاقا ولم يأت للمحققين يشبه الاشتقاق الا في بدى لنا أن نسوق على نظم ما قرأناه الأمثلة السابقة لينتظم الكلام ونكمل أمثلة هذا القسم تكميلا للقائمة ثم نفسر كالمأمثلة للمحققين اشتقاقا فنقول (و) أمثلة للمحققين يشبه الاشتقاق فأحدها وما كان فيه للمحقق الآخر منهما يشبه الاشتقاق في حشول الصراع الاول (قوله لو اختصرتم من الاحسان) أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالوا فيه بل أنتم بما يتصل منه (زرتكم) ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم تلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال (والغبب) أي ولا غرابة في هجران ما يستحسن خروجه عن حد الاعتدال الذي لا يطلق لانه الغبب الذي هو مطلوب في أصله قد (بهجر الافراط في الحصر) أي في تجاوز الحد في العفة للمستحسنة منه وهو خصره بفتح الحاء والصاد أي برودته فقوله اختصرتم مع الحصر بينهما شبه الاشتقاق لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو لسبق لوعليه ما يؤخذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال لامادة للخصر لانه نفسا اذهوم مسر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس إذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول إذا تبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أنه فعلا قل فكل هذا البيت مدح وأدب فلت يحتملهم الامان أراد بكثرة الاحسان أنهم أكثروا حتى تحقق منهم جملهم ذلك في غير العمل سفها فهجروهم لأفعلهم السفيه كان ذما وهو الذي يدل عليه لفظ المجران وان أراد أنهم أكثروا فمعجز عن الشكر فاستحيا من الاتيان اليهم بلا قيام بحق الشكر كان مدحا فيشبه أن يحسبون من التوجيه تأمله فإذا ظهر أن هذا المثال من للمحققين يشبه الاشتقاق لامن الاشتقاق كاذكرنا أن للمصنف لم يثل لذلك النوع الا بهما برودتهما من أنه تكرار مثال للمحققين اشتقاقا اذهوم كما قبله وهو قوله

إذا لره لم يحزن عليه لسانه \* فليس على شيء سواء يحزان

ونظيره قوله أي قول المعري

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم \* والغبب بهجر الافراط في الحصر ولعلنا إذا كررنا هذا المثال مع الاول وان كان الاول كافيا لبيان أن لو وان كانت حرفا فتقدمها على اختصرتم يعني أن يكون اختصرتم واقفا أول البيت بخلاف الواو فبا سبق فان الواو انما جي بها

لجميعها شبه الاشتقاق) أي لانه يتبادر في بادى الرأى أن اختصرتم والحصر من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال انه لامادة للخصر لانه نفسا اذهوم مسر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس إذ الخصر لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول إذا تبادر يكفي فيه التوهم فتأمل

(قوله لم يذكر من هذا القسم) أعني كون القظيين المتقابلين ملحقين بالتجانس بسبب شبه الاشتقاق اللفظي التام أي وكان الأولى تأخيرهم بعد استيفاء أمثلة ما يجتمعها في الاشتقاق قال في الأطول وهذا مثال لما وقع أحد للمحققين في آخر البيت والآخر في حشو الصرع الأول وأما كان وإقما في حشو للصرع لانه قد تقدم عليه لو وأنت خير بأن هذا غير جار على اصطلاح العروضيين فإن البيت من البسيط ومستعمل من صدر ولو اختصر متضمن فاصطلاح علماء البديع مختلف لاصطلاح العروضيين في الصدر وإشحو والمعجز فاصطلاح العروضيين أن الصدر هو التفعيلة الأولى من للصرع والمعجز التفعيلة الأخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلة كلمة وبش كل أو كلمتين وأما عند علماء البديع فالكلمة الأولى من للصرع صدر والأخيرة معجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد أوردتها في الشرح) فمثال ما يقع أحد للمحققين الذين جمعها شبه الاشتقاق في آخر البيت للمحقق الآخر في صدر للصرع الأول قول الحريري ولاح يلحى على جرى العنان إلى \* ملهى فسحقاه من لا يح لاسي

لاح الأول فعل ماضٍ بمعنى ظهر وقاعه ضمير (٤١٣) يمد على الشيب في البيت قبله وهو

نهائي الشيب عما فيه

أفراسي

\* فكيف أجمع بين الراح

والراح

وقوله يلحى أي يلهم وقوله

على جرى العنان أي جرى

ذي العنان وهو القرس

وقوله إلى ملهى أي إلى

مكان الهوى وقوله فسحقا

له أي يسحقه من لا يح لاسي

أي من ظهر لاثم أي ظهر

الشيب يلوئى على جرى

الحيل إلى الأماكن التي

فيها الهوى فيسحقه من

ظاهر لاثم قلاح الأول

باضى يباح مأخوذ من

الواح وهو الظهور

والثاني اسم فاعل من

لحاء إذا لامه ومثال ما وقع

للمحقق الآخر في آخر للصرع الأول قول الحريري أيضا

لم يذكر من هذا القسم اللفظ التام وأهل الثلاثة الباقية وقد أوردتها في الشرح

في أن للمحقق الآخر في حشو للصرع الأول وذلك لأن هذا التام من واد وذائق من وأد آخر ولو اشتركا في اللاحق وثاني للمحقق شبه الاشتقاق وهو ما يكون فيه للمحقق الآخر منها في صدر للصرع الأول كقوله:

ولا ح يلحى على جرى العنان إلى \* ملهى فسحقاه من لا يح لاسي

فلاح الأول فعل من الواحان بمعنى الظهور ولا ح في المعجز اسم الفاعل من لحامه وأبعده وثالث للمحققين شبه الاشتقاق وهو ما يكون فيه للمحقق الآخر منها في صدر للصرع الثاني كقوله

لمسرى لقد سكاك التريا مكانه \* راء فأضحا الآن مشوا في الثرى

لأن التراء الأول من الثروة وهي كثرة المال والثرى الآخر هو الأرض ويضف كون هذا التام من اللحن أن أحدهما وهو الآخر لم يشق من شيء حتى يتوهم فيها الاشتقاق فالأقرب فيها التجانس وقد يقال يكفي في ذلك التبادر كون أحدهما مأخوذاً من الشيء فيسرى الوهم للآخر (٢) ترجع للحن إلى تسكيل أمثلة للمحقق اشتقاقاً فقال (و) أما الثالث من المحققين اشتقاقاً وهو ما يكون فيه الآخر منها في آخر المصراع الأول

فواصل وليست من حروف المعاني المستقلة غير أنه قد يمنع كون الحصراسا مستقامين الاختصار لأن معناه فيه غير ملاحظ ولو لأن المصنف أدخله في أقسام الاشتقاق لكان يحسن التعليل به القسم الثاني وهو اللحن بالتجانس لإيهام الاشتقاق لكن المصنف طرح أمثلة ذلك النوع كلها ومثال الحادى عشر وهو ما كان كذلك والصرف في آخر المصراع الأول قوله:

ومضطلع بلخيس المعاني \* ومطلع إلى تلخيص طاف

للظمع بالثى، القوى فيه التناضح به وتلخيص المعاني اختصار الغائباتها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتلخيص المعاني فكأن الاسير فالأول من عنى بنى والثاني من عنى بنى ومثال ما وقع للمحقق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر

لمسرى لقد كان التريا مكانه \* راء فأضحا الآن مشوا في الثرى

تراء نصب على التميز أي قد كانت التريا مكانه من جهة تروعه وغناه يقال لمن أصبح غنياً ذروة أصبح فلان في الثرى أو في اليسوق وقوله مشوا في الثرى أي في الأرض والتربا والتشاهد في تراء الأول والثرى الثاني فإن الأول وأوى من التروء والثاني ياتي قال العلامة البيهقي ويضف كون هذا التام من اللحن أن أحد القظيين وهو الثاني لم يشق من شيء حتى يتوهم فيها الاشتقاق من أصل واحد فالأقرب فيها التجانس أن يقال يكفي في تبادر اشتقاقها من أصل واحد مأخوذاً من شيء فيسرى الوهم إلى الآخر تأمل (٢) لم يمثل البيهقي لراح للمحققين شبه الاشتقاق ومثله المسوق بقول الحريري ومضطلع الغناء مصححه

فدح الوعيدفا وعيدك ضارى \* أطنين أجنحة الذباب يضير  
وقد كانت البيض القواضب فى الوغى \* بوار وهى الآن من بعده بتر

والثانى عشر كقول أبى تمام:

(قوله وقوله فدح الوعيد الخ) (٤٤٤) أى وقول الشاعر وهو ابن عينة الهلبى والشاهد فى ضارى

(قوله) فدح الوعيدفا وعيدك ضارى \* أطنين أجنحة الذباب يضير  
وهذا فيما يكون للضحى الآخر اشتقاقا وهو ضارى فى آخر الصراع الأول (قوله) وقد كانت البيض  
القواضب فى الوغى \* أى السيوف القواطع فى الحرب (بوار) أى قواطع لحسن استعماله أياها  
(فهى الآن من بعده بتر) جمع أبراذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون للضحى الآخر  
اشتقاقا فى صدر الصراع الثانى

فك (قوله) فدح الوعيدفا وعيدك ضارى \* أطنين أجنحة الذباب يضير  
فبين ضارى وضير اشتقاق ملحوظ والأول منهما فى آخر الصراع الأول والثانى فى المعجز والمعز والمضى أن  
وعيدك أى إخبارك بأنك تاتى بمكر ومدعه فانه لا يجديك سوى شيئا لاه بمنزلة طنين أجنحة الذباب  
وذلك الطنين لا يبلى بفكنا وعيدك (و) أما الرابع من اللحقين اشتقاقا وهو ما يكون فيه الآخر من  
للحقين فى صدر الصراع الثانى فك (قوله)

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى \* بوار وهى الآن من بعده بتر  
فالبوار فى صدر الصراع الثانى والبتر فى المعجز وهما مأخوذان من مادة البتر وهو انقطع والمضى أن  
السيوف البيض القواضب أى القواطع من ذاتها كانت فى الحروب وقواطع رقاب الأعداء من استعمال  
للمدح أياها لمرفته لذلك وتدر بهوشجاعة وهى الآن بدموته بترأى مقطوعة الاستعمال إذ لم يبق  
بعده من يستعملها كاستعماله هذا عام أمثلة ردا المعجز على المصدر ثم أشار إلى نوع آخر من البديع الغلطى

فدح الوعيدفا وعيدك ضارى \* أطنين أجنحة الذباب يضير  
ومثال الثانى عشر وهو ما كان ملحقا بالجناس بحسب الاشتقاق الأصغر والصدر فى أول الصراع  
الثانى قول أبى تمام:

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى \* بوار وهى الآن من بعده بتر  
فانهم اشتقان من البتر وهو القطع وقد سكت المصنف عن مثل الأقسام الأربعة للتحقق بالجناس  
بحسب الاشتقاق الأكبر لقلة استعمالها (تنبيه) زاد بعضهم من أنواع الجناس جناس الأضمار  
وهو أن ضمير مكنى الاستناد ويذكر ألفاظ مرادفة لأحدها فيدل للظهر على للضمير  
كقول الخليل:

وكل سيف أتى باسم ابن دى يزن \* فى فتكه بالمنى أو أى هرم  
فان ابن دى يزن اسمه سيف واسم أى هرم سنان وذكر الامام فخر الدين وغيره جناس الإشارة وهو  
أن يطوى أحد الركنى الاستناد كقول (٢)

(تنبيه) قسم صاحب بدیع القرآن رد المعجز على الصدر إلى لفظى وهو ما سبق وإلى معنى وهو  
لما ربطه معنى كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا أهديتكم فان  
معنى صدر الكلام منافض مع معجزه والفرق بين هذا الضرب وبين التسميم أن تقاضى هذا معنى

أى أن السيوف البيض القواطع فى ذاتها كانت فى الحروب وقواطع رقاب الأعداء لحسن استعمال للمدح أياها (ومنه)

لمرفته بكيفية الضرب به أو تدر به وشجاعة (قوله فهى الآن) أى بدموته بتر أى مقطوعة الفائدة إذ لم يبق بعده من يستعملها  
كاستعماله والشاهد فى قوله بوار وبتر فان البوار والبتر ما يجمعهما الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع (قوله جمع أبر) أى مقطوع الفائدة  
(٢) كذا يياض بأصل المروس على أنه ذكر جناس الإشارة ومثاله فيما تقدم قريبا اه مصححه

وضير فانهما ما يجمعهما  
الاشتقاق لانهما مشتقان  
من الضير بمعنى الضرب  
وقد وقع الأول فى آخر  
الصراع الأول والثانى  
فى معجز البيت ومعنى البيت  
دح وعيدك أى إخبارك  
بأنك تاتى بمكره فانه  
لا يجديك سوى شيئا لاه  
بمنزلة طنين أجنحة الذباب  
وذلك الطنين لا يبلى  
مكروه فكنا وعيدك  
(قوله وقوله) وقد كانت  
الخ) أى وقول الشاعر  
وهو أبو تمام فى مرثية محمد  
ابن نسل حين استشهد  
وقبل البيت  
نوى فى الترى من كان يحيا  
به الورى

ببضم صرف البهر ناله  
الغمر  
أى سكن فى التراب من  
كان يحيا به الورى ومن كان  
عطاؤه كثيرا الكثرة يزيد  
على حوادث الدهر  
ويسترها فالنمر الأول  
بمعنى السر والثانى معنى  
الكسبر والثالث الضمارة  
(قوله) وقد كانت البيض  
القواضب فى الوغى بوار

❖ ومنه السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكي الاستيعاب في النثر كالتوافق في الشعر

(قوله ومنه السجع) اعلم أن هنا ألفاظاً أربعة بنيى استحضار معانيها لكثرة دوراتها على الألسن فيزول الالتباس السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جملة مزوجة لاخرى والفقرة مثلها أن شرط مزاجيتها الأخرى والا كانت أهم سواء كانت مع تسجيح أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي السكامة الأخيرة من القرينة التي هي الفقرة وأما السجع فقد يطلق على نفس الفاصلة الواقعة لأخرى في الحرف الأخير منها ويطلق على توافق الفاصلتين في الحرف الأخير والى هذا أشار المصنف بقوله قيل وهو توافق أى توافق الفاصلتين أى السكمتين اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد يعنى في متعلق بتوافق أى توافق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد كأن في آخرهما (قوله من النثر) (٤٤٥) أى سواء كان قرناً أو غيره

كذا في الاطول ومقابل قوله في النثر قوله الآتى وقيل السجع غير مختص بالنثر (قوله كالقافية في الشعر)

أى من جهة وجوب التوافق

في كل على حرف في الآخر (قوله يعنى الخ) إشارة لجواب بحث وارد على قول المصنف وهو أى هذا

التفسير معنى قول السكاكي

السجع في النثر كالقافية

في الشعر وحاصل البحث

أن القافية في الشعر لفظ

ختم به البيت أما الكلمة

نفسها أو الحرف الأخير

منها أو غير ذلك كأن يكون

من المحرك قبل الساكنين

الى الانتهاء على اختلاف

للذاهب فيها وعلى كل حال

فليست القافية عبارة من

توافق السكمتين في آخر

البيتين وحينئذ فالناسب

لتشبيه السكاكي السجع

بها حيث قال السجع

(ومنه أى ومن اللفظي) السجع قيل وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أى السجع (في النثر كالقافية في الشعر) يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله والأنا للسجع على التفسير المذكور يعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين في الحرف الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ للتوافق الآخر

فقال (ومنه) أى ومن البديع اللفظي (السجع) أى النوع السمي بالسجع (وهو) أى السجع (توافق) أى توافق (الفاصلتين) وهما السكمتان اللتان في آخر الفقرتين من النثر بمنزلة القافيتين في البيتين (على حرف واحد) أى توافق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد في آخر كل منهما وربما يفهم من إضافة التوافق اليه أنها لهما حالتين التوافق وعدمه وفي كلا الحالتين يسميان فاصلتين وهو الأقرب لكلامهم (وهو) أى وهذا التفسير (معنى قول السكاكي هو) أى السجع (في النثر كالقافية في الشعر) ومن العلوم أن القافية في الشعر هي لفظ ختمت به البيت أما الكلمة نفسها أو الحرف الآخر منها أو غير ذلك كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء على ما تقرر من المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن توافق السكمتين في آخر البيتين فالناسب في التشبيه بها أن يراد بالسجع في كلامه اللفظ لأنواعه التي هو مصدر وهو وصف لذلك اللفظ أعنى موافقة ذلك اللفظ لثمة في الحرف الأخير على أن السكاكي أراد بالسجع اللفظ هذا التشبيه ويدل عليه أيضا تميزه عنه بلفظ الجمع حيث قال أنها أى الاستيعاب كالتوافق في التمراد لأورد المصدر لمير بالافراد لان للمصدر لا يجمع الا اذا أريد به الأنواع وإرادة الأنواع لا يتعلق بها الفرض هنا فتبينت إرادة اللفظ وإذا تقرر هذا تبين أن يكون المراد بقوله المصنف وهو معنى قول السكاكي الخ أن ما ذكرنا هو محمول

وتقاضى التسميم لفظي من (ومنه السجع الخ) ش من البديع اللفظي السجع مأخوذ من سجع الجلم وهو قتره وهو محمود قال الرماني السجع عيب وكأه يريد ما يقصد لفظه غير تابع للمعاني ويسمى غير ذلك فواصل كسبأى عن غيره قال الخفاجي السجع محمود أما الاستمرار عليه في الدوام لا يحمده ولذلك لم يعنى فواصل القرآن كما على سبيل السجع بل فيه ذلك نارة وغيره أخرى (قيل وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد) يعنى السكمتين اللتين هما آخر الفقرتين (وهو معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر وهو) ثلاثة أضرب (مطرفان مختلفان) أى

في النثر كالقافية في الشعر أن يراد بالسجع اللفظ أعنى السكامة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى في الحرف الأخير منها لموافقة السكمتين الأخيرتين من الفقرتين وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكي الخ وحاصل الجواب أن مراد المصنف بقوله وهذا التفسير أى تفسير السجع بالموافقة المذكورة معنى قول السكاكي السجع في النثر كالقافية في الشعر أن هذا التفسير محمول كلام السكاكي وفائدته لأنه عنه وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعاً أعناه وجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فمادام حاصل إلى أن اللفظة التي أوجبت التسمية هي السكامة بالسجع في الحقيقة وفي القصد (قوله يعنى) أى المصنف بقوله أن هذا أى تفسير السجع بالتوافق المذكور وقوله مقصود كلام السكاكي أى المقصود منه لأنه عنه (قوله ولا فالسجع الخ) أى والاقول أن هذا التفسير بالتوافق هو المقصود من كلام السكاكي بل قلنا أنه عنه فلا يصح لأن السجع الخ

وهو ثلاثة أضرب مطرف ومتواز وترصع لان الفاصلتين ان اختلفتا في الوزن فهو السجع المطرف كقوله تعالى مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا

(قوله في أواخر الفقرة) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كاتنا في أواخر الفقرة (قوله ولنا) أي ولاجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ التوازي لا للنفي للمعنى (٤٦٦) وهو التوافق كره السكاكي بلفظ اجمع أي والسجع لا يجمع الا اذا كان بمعنى

اللفظ ولو أراد للمعنى بالافراد لان المعنى لا يجمع الا اذا أريد به الأنواع واردة الأنواع ليس في كلام السكاكي ما يدل عليها فحينئذ واردة اللفظ وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ (قوله وقال انها) أي الاسجاع في الشعر كالقوافي في الشعر ومن هذا يعلم أن قول للصنف هو في الشعر الخ رواية لكلام السكاكي بالنفي (قوله وذلك لان الغافية الخ) أي وبيان ذلك أي بيان كون السجع عنده نفس اللفظ التوازي الخ أن التافية الخ وهذا دليل ثان على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ فلو قال ولأن التافية الخ كان أضع (قوله على تفصيل) أي اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) أي فلما شبه الاسجاع بالقوافي التي هي ألفاظ قطعا علم أن مراده بالاسجاع الالفاظ للتوافقة لا للمعنى (قوله ومرجع اللعينين واحد) أي وهو التوافق المذكور فان المعنى

كلام السكاكي وقائده بمعنى أن تسمية الفاصلة سجما عما هو موجود والتوافق فيها ولو لا ذلك لمسميت فساد الحاصل إلى أن اللمة التي أوجب التسمية هي السبابة في الحقيقة وفي القصد وفيه نظر لان الكلام في بحر الاصطلاح ولا يلزم من كون الشيء علة في التسمية الاصطلاحية كون تلك اللمة هي السبابة نعم ان تقرر السكاكي كون التوافق هو السمي جاز أن يقال وهذا مراده على معنى تقدير المضاف أي توافق القوافي في الشعر وهو خلاف الظاهر نعم ان حمل التشبيه على الظاهر اقتضى جريان الخلاف في حد العاصلة كاجري في حد التافية ولكن هذا ليس بمجهود فلما افتتح باب التأويل في كلام السكاكي جاز حمل على ما ذكرنا وطبع سبيل في مثل هذا فتفصل من ظاهر ما تقرر عند الصنف والسكاكي ان السجع قد يطلق على توافق الفاصلتين وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة لموافقها الكلمة الأخيرة من فقرة أخرى ومرجع اللعينين واحد وقد عرفت ما فيه الآن يقال ان تسمية التوافق هو الاصطلاح وهو الأصل وتسمية الكلمة على وجه التجوز فتحقق كون المرجع واحدا لأن للقصد بالتلفظ التسمية هو التوافق وهنا أربعة ألفاظ ينبغي احضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزوجة لأخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لأخرى والا كانت أعم سواء كانت اسم تسجيح أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي كما تقدم الكلمة الأخيرة من الفقرة التي هي الفقرة وأما السجع فهو توافق الفاصلتين أو هو نفس الفاصلة للتوافقة لاخرى كما هو ظاهر كلام السكاكي كما قسم (وهو) أي السجع ثلاثة أضرب (مطرف) أي الأول منها يسمى المطرف وأما يسمى الطرف (ان اختلفتا) أي اختلفت الفاصلتان اللتان وقع فيهما السجع (في الوزن) لانه لا يلزم من الاتفاق في الحرف الأخير وهو السمي بالتقية هنا الاتفاق في الوزن وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن نوح على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فالفاصلة من القرينة الأولى وقارا ومن الثانية أطوارا وعما خلتان وزنا كالألا يخفى وأما سمي مطرفا لانه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف بخلاف غيره كأيأ أي أولان ما وقع به الفاصلتان (في الوزن) نحو قوله تعالى مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) قلت ويبنى أن يكون التعبير هو الوزن الشعري لا التصريحي وحيث قد وقارا وأطوارا يصلحان في بيتين من قصيدة

الثاني نفس التوافق والأول الكلمة من حيث التوافق فهو السمي في الحقيقة اه سم قوله ومرجع اللعينين واحد هو للرد بقوله السابق يعني ان هذا مقصود كلام السكاكي (قوله أي الفاصلتان) أي السكائتان الأخيرتان من الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغي أن يكون التعبير هنا الوزن الشعري لا الوزن التصريحي وقوله ان اختلفتا في الوزن أي سم الاتفاق في التقفية أي الحرف الأخير بقرينة نعرض السجع حيث اشترط في التوافق في الحرف الأخير

اللفظ ولو أراد للمعنى بالافراد لان المعنى لا يجمع الا اذا أريد به الأنواع واردة الأنواع ليس في كلام السكاكي ما يدل عليها فحينئذ واردة اللفظ وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ (قوله وقال انها) أي الاسجاع في الشعر كالقوافي في الشعر ومن هذا يعلم أن قول للصنف هو في الشعر الخ رواية لكلام السكاكي بالنفي (قوله وذلك لان الغافية الخ) أي وبيان ذلك أي بيان كون السجع عنده نفس اللفظ التوازي الخ أن التافية الخ وهذا دليل ثان على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ فلو قال ولأن التافية الخ كان أضع (قوله على تفصيل) أي اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) أي فلما شبه الاسجاع بالقوافي التي هي ألفاظ قطعا علم أن مراده بالاسجاع الالفاظ للتوافقة لا للمعنى (قوله ومرجع اللعينين واحد) أي وهو التوافق المذكور فان المعنى



والألفان كان مافي إحدى القرينتين من الالفاظ أو أكثر مافيها مثل ما يقابلها من الأخرى في الوزن والتقفية فهو الترتيب كقول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسباع بزواجر وعظه وكقول أبي الفضل الحمداني: ان بعد الكسر صفوا وبعد الطرصوا وقول أبي الفتح البستي: ليكن أقدامك توكلا واحجامك تأملا

(قوله فان الوار والاطوار مختلفان وزنا) أي أن الوار فاصلة من الفقرة الأولى والاطوار فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفا في الوزن فان ثاني وقارا وحرك وثاني أطوارا ساكن وانغمسى مطرغا لانه خارج في التوصل في الحسن إلى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولاً من واقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين أعلاه الطرف وهو الحرف الأخير دون الـ (ك) كذا قال البيهقي وقال العمام سمي مطرغا أخذاه من الطرف وهو الحديث من اللال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذي كان في الأولى (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي بل اختلفا فيه كما انفقا في التقفية (قوله القرينتين) أي

(٤٤٧)

الفقرتين سميت بذلك لانهما تقرأن الأخرى (قوله مثل ما يقابلها من القرينة الأخرى) أي مثل ما يقابلها من الالفاظ الكائنة في القرينة الأخرى يعني ما عدا الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة في الفاصلتين فلا معنى لدراسه في هذا الاشتراط (قوله في الوزن) متعلق بمثل لانه في معنى مماثل (قوله فترصيع أي فالسجع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعاً تشبيهاً بمثل إحدى القوتين في المقابلة الأخرى للسمة لترصيع وكان الأولى لصف أن يقول فرصع على صيغة اسم الفعول يناسب قوله

فان الوار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن (فان كان مافي إحدى القرينتين من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي أكثر مافي إحدى القرينتين (مثل ما يقابلها من) القرينة (الأخرى في الوزن والتقفية) أي التوافق على الحرف الأخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسباع بزواجر وعظه) فنجمع مافي القرينة الثانية وافي ما يقابلها من القرينة الأولى وأما لفظ فهو فلا يقابلها شيء من الثانية ولو قال بدل الاسباع الآذان

التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين أعلاه الطرف وهو الحرف الأخير دون ما بهم وهو الوزن (والا) تختلف الفاصلتان وزناً بل انفقتاه في التقفية (ف) يعني (ان كان مافي إحدى القرينتين من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي أكثر مافي إحدى القرينتين من الالفاظ (مثل ما يقابلها من) الالفاظ في القرينة (الأخرى) ولثلية (في الوزن والتقفية) والرد بالتقفية هنا كالتقديم التوافق في الحرف الأخير (فترصيع) أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه السورة يسمى ترصيعاً تشبيهاً بمثل إحدى القوتين في المقابلة الأخرى مثلها فالتصريف الترتيب مساواة القرينة الأخرى بعد توافق فاصلتهما وزناً وتقفية ثم مثل لما فيه المساواة في الجسيم بقوله (نحو) قوله (فهو) يطبع الاسجاع بجواهر لفظه شبه ترصيع السجع بمصاحبة خيار الالفاظ بجمل الخلى مطبوعاً بالجواهر فبهر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية (ويقرع الاسباع بزواجر وعظه) شبه الاسباع بأبواب تقرر بالأصابع لتفتح فبهر بما ذكر أضاع على طريق الاستعارة بالكناية فلاشك أن

واحدة من بحر واحد كالزج والكمال (والا) أي وان لم تكن الفاصلتان على وزن واحد (فان كان مافي إحدى القرينتين أو أكثره) أي مافي أحدهما (مثل ما يقابلها من الأخرى في الوزن والتقفية فهو ترصيع) ويبنى أن يقول مرصع ليوافق قوله فطرف وقوله فتواز (نحو) قول الحريري (فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسباع بزواجر وعظه) وهذا يصح أن يكون مثلاً لالحاصل الترتيب

أو لاطرف وقوله بعد فتواز (قوله نحو فهو يطبع الخ) هذا مثال لما في السواقي الجميع وقوله يطبع الاسجاع بجواهر لفظه أي يزين الاسجاع باللفظة الشبيهة بالجواهر في يطبع استعارة تبعية أو أنه شبه ترصيع السجع بمصاحبة خيار الالفاظ بجمل الخلى مطبوعاً بالجواهر فبهر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية وقوله ويقرع الاسباع بزواجر وعظه شبه الاسباع بأبواب تقرر بالأصابع لتفتح فبهر بما ذكر على طريق الكناية أيضاً كنافي البيهقي وقال العمام يطبع أي يعمل يقال يطبع السيف والبرم عمله والاسجاع السكيات القفبات والجواهر جمع جوهر الشيء النفيس واضاف اللفظ من إضافة التشبيه تشبهاً وأورد اللفظ في موضع ارادة التمدد لكونه في الأصل مصدر أو قوله ويقرع أي يصفق ولزاد لازم التقى وهو التأخير أي يؤثر في الاسباع بزواجر وعظه وعلى هذا فلا استعارة في الكلام وعمل الشاهد أن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الأولى وهي لفظه فخرج السجع حينئذ من كونه مطرغاً من كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزناً وتقفية وذلك لان يطبع موازن ليقرع والتقفية بينهما البين والاسجاع موازن للاسباع والتقفية فيهما البين أيضاً وجواهر موازن لزواجر والتقفية فيها الزاء (قوله فلا يقابلها شيء من الثانية) هذا جواب أم أي لا يقابلها شيء من الثانية أي حتى يقال انه مساو له أو غير مساو له والحاصل أن هذا المثال نلتوت فيه جميع

والاقوم السبع لتتوزى كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني أدركك في نحوهم وأعوذ بك من شرورهم وشرط حسن السبع اختلاف قرينته في الشيء كما لا كقول ابن عباد في مزومين : طاروا وايقين بظهورهم صدورهم وبأصلاهم نحوهم

للتقابلات (قوله كان مثالا لا يكون الخ) أي لأن الأذن ليست موافقة للاسجاع في التقفية إذ آخر الاسجاع العين وأخر الأذن التثنية ولا في الوزن بحسب اللفظ لأن وإن كانت موافقة بحسب الأصل لأن أصل أذن أنذان بوزن أفعال ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفي في علم التوافق بمثل الموافقة في التقفية وإن كانت للوافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل (قوله أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة تولا أكثره (٤٤٨) مثل ما يقابله من الأخرى) أي بأن كان جميع ما في إحدى القرينتين من

كان مثالا لا يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الأولى (والا فتتواز) أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السبع لتتوزى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا

قوله فهو لا مقابل له من القرينة الأخرى وبقي الألفاظ مساوية لما يقابلها وزنا وتوافقية فيطبع مساو ليقرع والاسجاع مساو للاسباع والجواهر مساو لاجر والعاصفة مساوية للأخرى فهذا مثالا لا تساوت فيه جميع المتقابلات ولو بدل الاسباع بالأكواب كان مثالا لا تساوى فيه الجبل لأن الأذن لا يساوي الاسجاع تقفية ولو سواه وزنا وهو ظاهر (والا) يكن جميع ما في القرينتين من المتقابلات مساويا لا يقابلها ولأجل ما فيها مساويا وهو صادق بأن يقع الاختلاف في الجبل وأن يقع في الكل وأن يقع في النصف وصادق بكون الاختلاف في الوزن والتقفية معا بكونه في أحد هادون الآخر وهذا كله مع فرض الاتفاق في نفس الفاصلتين لأن الاختلاف هنا إنما يفرض في غيرهما (فتتواز) أي فهذا النوع من السبع يسمى متوازيا لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفي فيها أدنى اعتبار إذ الفرض تمييز أجناس المقامد بالتسمية ثم لم يقع فيه الاختلاف في نصف القرينتين وهو جميع غير الفاصلتين مهمل لغيره لكلماته فقال وذلك (نحو) قوله تعالى (فيها سرر مرفوعة) هذه قرينة (وأكواب موضوعة) هذه أخرى فلفظ فيها لا يقابله لفظ من الأخرى وسرر وهو نصف ما بقي لأن العبارة هنا بالالفاظ دون نفس الحروف يقابله من الأخرى أكواب وهو نصف الأخرى وهما مختلفان وزنا وتقفية معا كما لا يخفى وقد يختلف النصف للمقابل في الوزن فقط ويكون متوازيا كقوله تعالى والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا فالمرسلات مع العاصفات متفقتان فيه في جميع القرينتين إن قدرنا أولهما يطبع وإن جعلنا أولهما فهو كان مثالا لما حصل في أكثرهما قوله (والا) أي وإن لم يكن بين اللفظ القرينتين قابل وكانت الفاصلة متوازية (فالسبع يسمى متوازيا كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) وشرط حسن السبع اختلاف قرينته

للتقابلات أو أكثر ما فيها أو نصفه بخلافه لا يقابله من القرينة الأخرى في الوزن والتقفية مما أوفى أحدهما وهذا الاختلاف للذكور بالنظر لما عدا الفاصلة لأن التوافق في الحرف الأخير منها معتبر في مطلق السبع (قوله لتتوزى) أي للشيء بذلك لتوازي الفاصلتين أي توافقهما وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفي فيها أدنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ) أي وأما كان السبع في هذه الآية متوازيا لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية أي وأما الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة فتتوافقان وزنا وتقفية ولفظ فيها يقابله شيء من القرينة الأخرى (قوله وقد

يختلف الوزن فقط) هذان جملة ما دخل تحت الإفهام صادقة بثلاثة أمور لأن عدم الاتفاق في الوزن والتقفية وصدق بالاختلاف فيهما أوفى أحدهما أي وقد يختلف وزنهما في القرينتين من السبع لتتوازي من غير اختلاف في التقفية أجمع توافق الفاصلتين كما هو للوضوح ففرقا وعصفا الآية التي مثل بها متوازيان والتفافية فيهما واحدة وأما المرسلات والعاصفات فغير متوازيين لأن مرملات على وزن مفصلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافتان في التقفية وقد يقال إن المعتبر في السبع الوزن العروضي كما هو الوزن للذكور لا ينظر فيه إلى اتحاد الحركة ولا كون الحرف أصليا أو زائدا بل للنظر فيه مقابلة متحرك متحرك وساكن بساكن فالخى أن السبع في الآية المذكورة مرصع لأن مرملات وعاصفات متحدان وزنا وتوافقية (قوله عرفا) قال ابن هشام إن كان المراد بالمرسلات اللاتكة وبالعروف فرقا أما مفعول لأجلها أو نصب بترفع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم باللاتكة للرسلة العروف أو بالعروف وإن كان المراد بالمرسلات الأرواح أو لللاتكة وعرفا بمعنى متتابعة فاتصاف عرفا على الحال والتقدير أقسم بالأرواح واللاتكة للرسلة متتابعة

قيل وأحسن السجع مائسوت قرائته كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ملأ طالت قرينته الثانية كقوله والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى أو الثالثة كقوله تعالى خذوه فذلوه

(قوله وقد تختلف) أى فى التوازى التفتية فقط دون الوزن فيما يتبر فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسب والشامت) أى أنهم اختلفوا على حصل عندى وملكت الناطق وهو الرقيق (٤٤٩) والصامت كالجيل ونحوها والفتار حصل على وزن هلك وقافية فيها مختلفة

وقد تختلف التفتية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسب والشامت (قيل وأحسن السجع مائسوت قرائته نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بجان لا تتساوى قرائته فالأحسن (ما طالت قرينه الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة) خذوه فذلوه

تفتية ولم يتفاوتوا وكل منهما نصف القرينة كذا قيل وفيه نظر لأن للسكر من الوزن هنا الوزن الشمرى كاجل للوزن النحوى وعليه فهما متوافقان إذ التسكر فى مقابلة التجرى والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف فى النطق بها واحد فيهما وان كان وزن الرسلات فى النحو للفتلات والمصافات والفاعلات وقد تختلف التفتية فقط فيما يتبر فيه التقابل دون الوزن ويكون متوازيا أيضا كقولنا حصل الناطق والصامت أى حصل عندنا اكتساب العبيد واكتساب غيرهم مما لا ينطق وهلك الحاسب والشامت وهو الذى يفرح بيزول المصائب فيحصل وهلك تخالف فى التفتية دون الوزن وكذا بين الناطق والحاسب وأما الصامت والشامت فهما فاصلتان لا يبدى فيهما من التوافق هنا ثم أشار الى بيان أحسن السجع والى مراتبه فقال (قيل وأحسن السجع مائسوت قرائته) فى اللفظات وأحسن هذا الأسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزائفا فله ولقرب سجع من السجع بخلاف التطويل وأحسنه ما كان من لفظين وينتو الأقفصى إلى نسخ كلمات وما زاد على ذلك تطويل بشرط الحسن أن لا نكون احدى القريتين تكرارا الاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلاهم بخورهم فان الظهور بمعنى الأصحاب والصدور بمعنى الخور ثم مثل مائسوت قرائته فقال وذلك (نحو) قوله تعالى (في سدر مخضود) هذه قرينة (وطلح منضود) هذه أخرى (وظل ممدود) هذه أخرى وقد تساوت فى كون كل مركبة من لفظين (ثم) بل مائسوت قرائته فى الحسن الكان باعتبار التساوى (ما طالت قرينته الثانية نحو) قوله تعالى (والنجم اذا هوى) هذه قرينة (ماضل صاحبكم وما غوى) هذه الثانية وهى أكثرى الكلمات ما قبلها فهى أطول (أو) طالت قرينته (الثالثة) فهو لى لتساوى فى الحسن أيضا (نحو) قوله تعالى (خذوه) هذه قرينة (فخذوه) هذه

فى المعنى قوله (قيل) أى قال جماعة من الأدباء (وأحسن السجع مائسوت قرائته) ليكون شيئا بالشعر فإن آياته متساوية (كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) وعنه أن السجع ألف الانتهاء الى غاية فى السجعة الأولى فاذا زيد عليها ثقل عليه لا زائد لانه يكون عند وصوله الى مقدار الأولى كمن توقع الظفر بمقدوره من فهم المراد ولم يجد ما معه كذا يظهر قوله (ثم) أى ثم ان كانتا مختلفتين فالأحسن من المختلفتين (ما طالت قرينته الثانية) ولا اختصاص لثانية بذلك بل يستحسن حيث لا تتساوى القرائن أن تكون كل واحدة أطول ما قبلها (كقوله تعالى والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى) قوله (أو الثالثة) أى أو طالت قرينته الثالثة على ما قبلها (نحو) قوله تعالى (خذوه فذلوه ثم الجحيم ساود) وكلام الصنف يقتضى أن تطول الثانية على الثالثة حيث

(٥٧ - شرح التلخيص رابع) أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يبعد لان الأولين حينئذ بمثابة واحدة (قوله والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى) أى فهاتان قرينتان والثانية أكثرى الكلمات من الأولى فهى أطول منها (قوله خذوه فذلوه) هما قرينتان متساويتان فى أن كل منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء الذى به يفترب فى كون الثانية من كلمتين وأما قوله ثم الجحيم ساود فهو قرينة ثالثة وهى أطول من كل ما قبلها وقول للصنف أو قرينته الثالثة عطف بأواشلة الى أنه فى مرتبة ما قبله

ثم المجهم صلوه وقول في النازل للكمال له الأمر الطاع والشرف اليفاع والعرض للصون وللالم الضاع وقد اجتمعا في قوله تعالى والقصر ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ولا يحسن أن تولى قرينة قرينة أقصر منها كثيرا لان السجع اذا استوفى أمده من الأولى طولها ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيرا يكون كالنسي للبتور ويقي السامع كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها والذي قد يشهد بذلك ويقضي بصحته ثم السجع ما قصر كقوله تعالى والرسلات عرفا فالصافات عصفا أو سويل كقوله تعالى اذ ربكم الله في منابك قليلا ولو أراكم كثيرا لفشتكم ولتزعتم في الأمور ولكن الله سميع عليم بذات الصدور واذا ربكم يومهم اذالفتيم (٤٥٠) في أعينكم قليلا وقليلكم في أعينهم ليقضي الله أمره كان مفعولا والى الله ترجع الأمور أو متوسط كقوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يرمضوا ويغوولوا سحر مستمر ومن لطيف السجع قول البديع الممداني من كتابه الى ابن فريوقن كتابي والبحر وان لم أراه فقد سمعت خبره والبيت وان لم ألقه فقد صورت خلقه والملك العادل وان لم أكن لقيته قد لقيت منيته ومن رأى من السيف أثره فقد رأى أكرهه وامن أن فواصل الاسماع موضوعة على أن تكون سائكة الاعجاز موقوفة عليها لان النرض أن يزواج بينها ولا يتم ذلك في كل سورة

ثم المجهم صلوه من التعلية (ولا يحسن أن يولى قرينة) أى يؤتى بدقرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل لم يجعل كيدهم في تضليل فان الأولى من تسع كلمات بحرف الجيم والاعجاز الثانية كثرها فاقصر لان السجع قد استوفى أمده في الأولى بطوله فاعتبر ذلك الأمده فصار هو أمده الطول في الأخرى فاذا أتى بها قاصرة قصرا كثيرا صار السجع كمن يريد الانتهاء الى غاية ثم يثر دونها ففاجأه خلاف ما يتقرب وهو ما يستقبح وذلك كالقول خاطي خليلي وشفاني بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس والتوق السليم شاهد بقبض ذلك ثم أشار الى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه متفرغ حتى صار أصلا فقال (والاسجاع مبنية على سكن الاعجاز) أى الأصل الذى لا يمد من طول احدهما وعكس سواء وفيه نظر لان ايقاع طويلة بعد قصيرتين متساويتين أولى من الفصل بين المتساويتين بطولته ويدخل في قوله أو الثالثة استحسان طول الثالثة عن غيرها فيدخل في هذا الاطلاق ما ذكرنا من أن الثالثة يستحسن أن تكون أطول من الثانية وأن تكون الثانية أطول من الأولى وعلى هذا (ولا يحسن أن يولى قرينة) قرينة (أقصر منها كثيرا) أى لا يحسن أن تأتي قرينة قصيرة بدقرينة طويلة لان السجع اذا استوفى أمده من السابقة لطولها وكانت اللاحقة أقصر بكثير كان كالنسي للبتور ويصير السامع كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها هذا الذى ذكرناه هو المشهور وصرح الخفاجي بأنه لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى لكن رأيت في مختصر الصنائع للسيكري أن الأحسن أن تكون الثانية أقصر من الأولى فلا أدري أهو غلط من الناسخ أم لا قوله (والاسجاع) يشير الى أن الاسجاع (٧) ويظهر أن يقول القرائن للسجعات فان السجع هو الاسجاع أو كاسق للتواضع (ومبنية على سكن الاعجاز) أى أصلها أن تكون سائكة الاعجاز أى الاواخر أى

الأمور أو متوسط كقوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يرمضوا ويغوولوا سحر مستمر ومن لطيف السجع قول البديع الممداني من كتابه الى ابن فريوقن كتابي والبحر وان لم أراه فقد سمعت خبره والبيت وان لم ألقه فقد صورت خلقه والملك العادل وان لم أكن لقيته قد لقيت منيته ومن رأى من السيف أثره فقد رأى أكرهه وامن أن فواصل الاسماع موضوعة على أن تكون سائكة الاعجاز موقوفة عليها لان النرض أن يزواج بينها ولا يتم ذلك في كل سورة

(قوله من التعلية) أى الاسراق بالنار (قوله ولا يحسن أن يولى الخ) أى بأن تكون قرينة طويلة وبقرينة تلي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة اليها سواء كانت القصيرة ثانية

بالنظر لاصل الكلام أو نائلة أو ابعو ذلك كالقول خاطي خليلي وشفاني بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس (قوله أمده) أى غايته (قوله فيعثر دونها) أى يقع قبل الوصول اليها لان السجع يطلب أمدا مثل الأولى أو قريبا منها فاذا منع القصير كثيرا فاجأه خلاف ما يتقرب وهو ما يستقبح (قول احترازا الخ) أى فان زيادة الأولى على الثانية أغاهاو بكلمتين (١) لا أولى تسع كلمات بهمة للاستفهام وحرف الجر والثانية تسع كلمات وهذا غير معر اذا لفراما هو الزيادة بأكثر من الثلث وأما الزيادة بالثلث فأقول فلا تضر (قوله والاسجاع مبنية على سكن الاعجاز) أى أن سكن الاعجاز أصل (١) قول المحقق بكلمتين سواء به ثلاث كلمات ١٠ مصححه

الابالوقف الا ترى انك لو وصلت قولهم ما بعد ما فات وما اقرب ما هو آتم يكن بدمن اجراء كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الاعراب فيقوت القرض من السجع واذ ان رأيتهم يخرجون السكلم عن اوضاعها للازدواج في قولهم انى لآية بالنداء والنداء ماى بالندوات فانظنك بهم في ذلك

ينبنى عليه تحصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله اذ لايت الخ) هذا من ضبط معجوف اى ان القرض من التسجيع ان يزواج اى يوافق بين القواصل (٤٥١) ولايت التوافق بينهما اى بالسكون

وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دما امره الاثنين ودما فعلا ماينا او يحصل بالوقف ولذا قال للصف مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف (قوله اى اواخر الخ) اثار ههنا الى ان كلامه على حذفه مضاف والقواصل تفسير للاعجاز اى على سكون اواخر الاعجاز (قوله التوافق اى التوافق وقوله والازواج مرادف لما قبله (قوله كقولهم ما اريد ما فات اى لان ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يورم ايدا (قوله وما اقرب ما هو آت) اى لانه لا بد من حصوله

يرتكب وينفتر لتحصيل الاسجاع ولتكثر ما هو سكون الاعجاز بالوقف ولذلك كثرا ككتاب حسن الاسجاع ولو اعبرهم الاعراب قلنا كسبا وقول اخافه فاذا كانوا يترخصون لحسن الزاوجة في الخروج عن موضوع اللفظ كقولهم القديا والعشايا بدلا عن الندوات لمزاوجة العشاي فلان ينفتر والوقف والخروج عن الاعراب لكونه صحيح الاعتبار لا ككتاب حسن ازدواج السجع اولى واخرى وينبى بالاعجاز واخر فواصل القرائن فاذا اعتبرت ذلك كدروج السجع وذلك (كافى قولهم ما بعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يورم ايدا (وما اقرب ما هو آت) لانه لا بد من باغضه ويثبت كان لم ينظر فصار كالقرب وهذا من السجع عندهم مبنيا على سكون عجز الفاصلتين باعتبار جعل الواصل في حكم الفصل ولو لا ذلك لم يكن من السجع لان تاء ما فات لو لا الوقف كانت مفتوحة وتاء ما هو آت لو كانت مكسورة فاخذنا ذكر ان الاستواء في هيئة حرف السجع لا بد منه امر اى اوسكونا (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) بمعنى انه ينهى عنه لاسم وجوده في نفس الامر بل رعاية الادب وتنظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بمأصله في الحام التي هي من الدواب المعجم اذ السجع في أصله هو مدير الحام ثم نقل لهذا المعنى فلا يصرح بوجوده في القرآن لما ذكره لكونه من نقات الكهنة في كثرة أصل المطلق اى ان يقول ان الله في انه لا يقال في القرآن ان الشرع لم يرد فيه الاذن بالطلاق وفيه نظر لان العهد كروا انه يتوقف على الاذن الشرعى هو سميت تعالى باسمه اتصف بمناه فهذا هو الذى قيل فيه بالتوقف على الاذن الشرعى فلا يسمى الا باسمى به نفسه من اسمائه الحسنى وأما هو هذه الالقب فلم يقل أحد يتوقف إطلاقه في القرآن على الاذن الشرعى مثل التجنيس والتقصيع والقلب ونحو ذلك ورد بان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه بالاعلام فيه ولا تقصان قياسا على تسمية القائل والسجع مدير الحام ونقات الكهنة ففيه من التقصان ما يمنع من إطلاقه الا باذن ويؤيد هذا ماورد في الحديث

موقوف عليها لانه القرض للزوجة بين كل واجدة واخرى وذلك لا يطر دالا بالوقف (كقولهم ما اريد ما فات وما اقرب ما هو آت) لانك لو وصلت لانتفى حكم الاعراب بخلافه حركة احد الحام الاخرى فيقوت للتقصود من السجع واذ كانوا يخرجون السكلم عن اوضاعها للازدواج كالنداء والعشايا فانظنك بما نحن فيه قوله (قيل) هذا هو المشهور انه (لا يقال في قرائن القرآن الكريم اسجاع الراد انه لا يقال فيه ذلك لاسم وجوده في نفس الامر بل المراد انه ينهى ان يقال ذلك رعاية الادب وتنظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بمأصله ان يكون في الدواب المعجم (قوله مدير الحام) اى تصويته وقوله ونحوه بلزغ صطفا على المنادى ونحو مدير كصويت الناقة لاهل الضائق اليه لان المدير قاصر على الحام والحاصل ان كلام مدير الحام وتصويته الناقة يقاله السجع في الاصطلاح قل لفظ معجم من هذا المعنى المعنى الذى ذكر في هذا الفن وحيث لا يصرح بوجوده في القرآن لما ذكر (قوله وقيل لعم الخ) اى وقيل النهي من ان يقال ذلك لاسم الاذن الشرعى بلطلاق (قوله وما اعلم الكلام) اى واما الخلاف في اسماء الله صلح يحتاج في إطلاقها الاذن لولا

وقيل انه لا يقال في القرآن أسجاع وإنما يقال فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النثر قول أبي تمام  
تجلى به رشدى وأثرت به يدى \* وقاض به مدى وأورى بهزىدى

وقد يقال ان القرآن كلام الله فلا يسمى كاه ولا جزؤه إلا بما لا يهمل فيه ولا ضمان فيأصاعى تسمية الذات والسجع هدير الحمام ففيه  
من إيهام النفس ما يمنع الخلافه (٤٥٢) الإباذن (قوله بل يقال للأسجاع في القرآن) أى باعتبار القرآن

(بل يقال) للأسجاع في القرآن أى الكلمة الأخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص  
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدى وأثرت به يدى أى صارت ذاترة (به يدى \*

من النظم في قوله من الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمله (بل يقال) للأسجاع في القرآن  
وأعنى بالأسجاع هنا السكاهم الأواخر من الفقر بناء على مقال السكاكى من أن السجع يطلق على نفس  
الكلمة (فواصل) أى الذى يقال في الأسجاع باعتبار القرآن فواصل ولا تسمى باسم الأسجاع ناديا  
كما تقدم ثم إن مقتضى ما تقدم اختصاص السجع بالنثر حيث قيل ان في النثر كالفقاهة في الشعر وحيث  
قيل نوافى الفاصلتين اذ الفاصلتان مخصصتان وأصلهما بالنثر وحيث أطلقنا على مالى الشعر فتوسع  
(د) لكن (قيل السجع غير مختص بالنثر) بل يكون فيه كما تقدم وفي النظم (ومثاله من النظم قوله  
تجلى به رشدى) أى ظهر بهذا المدوح رشدى أى بلوغى الغايد بارشاده وارفاده وهذه قرينة ذات  
سجعة في النظم (وأثرت به يدى) أى صارت يدى بهذا المدوح ذات ثروة أى كثرة حال اكتسابها  
من مجاهدا واعطاء واتفاقنا لاجل اننا كنسب المال بالجاه أعظم من اكتسابه بالاعطاء لان الجاه يفيض

(بل) أعا (يقال فواصل) أما مناسبة فواصل فقوله تعالى كتاب فقلت أيا نوما ما اجتنب أسجاع فلان  
أمله من سجع الطير فيشرف القرآن الكريم عن أن يستعاض به في لفظ هو في أصل وضعه لطار  
ولا جل نثره من مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الذى يقع في كلام أحد الناس  
ولان القرآن صفة الله تعالى ولم يجز وصفها بصفة لم يرد الاذن بها كالأجوز ذلك في حقه عز وجل وان  
صح لى على أن الحفاجى قال في مر القضاة انه لا مانع في الشرع أن يسمى مالى القرآن سجعا ونحن  
لا نوافق على ذلك وليس الحفاجى ممن يرجع اليه في الشرعيات قال الحفاجى أيضا السجع الذى يقصد  
في نفسه ثم يجعل المعنى عليه والفواصل هي التى تتبع المعنى غير مقصودة في نفسها قال ولهذا سميت  
روس الآيات فواصل ولم تسم أسجعا وتقل عن الرمان أن الفواصل بلاغة والأسجاع عيب قال وليس  
بصحيح ثم قال الفواصل ضربان ضرب يكون سجعا وهو ما تألفت حروفه في القاطع مثل والطور  
وكتاب مسطور وضرب لا يكون سجعا وهو ما تفرقت حروفه في القاطع ولم تتألف وحكى القاضى  
أبو بكر في كتاب الانتصار خلافا في تسمية الفواصل سجعا ورجح أنها تسمى بذلك قوله (وقيل السجع  
الح) يريد أن ما سبق من تعريف السجع يقتضى أن السجع لا يكون الاثرا وقال بعضهم السجع قد  
يكون في النظم وإليه الاشارة بقوله وقيل السجع غير مختص بالنثر وهى عبارة مقولة وهى العوالب أن  
يقول النثر غير مختص بالسجع لان اختصاص السجع بالنثر أن لا يكون شئ من النثر إلا اسجعا وهذا  
لا يقوله أحد واختصاص النثر بالسجع أن لا يكون السجع الاثرا وهو المقصود وقد مثل للسجع  
الواقع في النظم بقوله أى قول أى تمام

تجلى به رشدى وأثرت به يدى \* وقاض به مدى وأورى بهزىدى

الشعرين فهو غير متطير أو الاثرون متطير أو بأن يجعل كل شرط فرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالقافية مائة وقاض  
وجوهرة القافى (قوله قوله) أى قول أى تمام وقوله تجلى به رشدى المدوح وهو نصر للذكور في البيت السابق أى قوله  
سأحمد نصرا ما حبيت واتى \* لأعلم أن قيل نصرا عن الحمد

تجلى به رشدى أى ظهر به رشدى أى بلوغى الغايد بارشاده وارفاده وهذه قرينة ذات سجع في النظم (وقوله وأثرت به يدى) أى صارت يدى بهذا المدوح ذات

وكذا قول الحنفاء  
وكذا قول الآخر  
وهو ظاهر التكلف وهذا القائل لا يشترط التنقية في الرض والشرب كقول  
وزيد بنى فوائده وري \* وزيد بنى فضائله فنهى

ثروة أى كثرة مال لا كسبها منه جاءها وعطاف رينة أخرى في النظم ساجت مقبلا (قوله وقاض به) أى بالمدحسمى قرينة  
ساجت مقبلا (قوله وللرابة اللال القليل) أى على طريق الاستمارة بجامع (٤٥٣) القلة أو اللغز في كل وعده

الفترة باعتبار المراد منها  
كأى كيد لما قبلها (قوله  
وأورى) بفتح الهزة والراء  
فعل ماض وزيدى فاعله

وقاض به نمدى هو بالكسر اللاء القليل ولرادها للال القليل (وأورى) أى صار ذورى  
(به زدى) وأما أورى بضم الهزة على أنه متكلم للضارع من أرويت الزند أخرجت ناره فتصنيف  
وسم ذلك بأباه الطبع

وضمير به بالمدح أى أورى  
بالمدح زدى (قوله  
أى صار ذورى) أى  
صار زدى ذا نال بعد أن  
كان لا نال له فالهزة في  
أورى للصعوبة وصيرة  
زنده ذاتار كناية عن نظره  
بالطوب لأن الزند إذا لم  
يكن ذا وري لم ينل منه  
المراد وان كان ذا وري  
ينل منه المراد فأورى على  
هذا فعل ماض وفاعله  
زدى فهو موافق لما قبله  
في كون الفاعل غير ضمير  
للتكلم (قوله على أنه  
متكلم للضارع) الأولى  
على أنه مضارع للتكلم  
(قوله من أرويت الزند  
أخرجت ناره) أى للضري  
حيث نوا أورى أنا بالمدح

على صاحبه من كل جانب وهذه قرينة أخرى في النظم بسجتها (وقاض به نمدى) أى وقاض  
بالمدح نمدى أى مالى القليل إذا التمد في الأصل هو اللاء القليل وهذا الكلام عبارة عن كثرة المال  
فهذه قرينة بسجتها كالتأ كيد مقبلا (وأورى به زدى) أى صار زدى بهذا المدح ذورى وهذه  
أيضا سجة في هذا البيت أربع سجلت موقوفة على المال والأورى خروج النار من الزند ويكنى  
به عن الظفر بالمدح لأن الزند إذا لم يكن ذا وري لم ينل منه المراد وإذا كان ذا وري ينل منه فأورى على  
هذا فعل ماض وفاعله زدى فهو موافق لما قبله في كون فاعله غير ضمير للتكلم وأما ضبطه بضم الهزة  
على أنه مضارع وفاعله ضمير للتكلم فتصنيف وأباه الطبع أيضا والليل على أنه تصحيف أمران  
أحدهما عدم مطابقتها لمقابلة في الفاعل في كونه من طريق التنية بسبب كونه ظاهرا فلم يجر الكلام  
على خط واحد وجريانه مع إمكانه أنسب لبلاغة الشاعر والأخران المعروف جري بأن يقال أورى أنا  
زدى على أن يكون للضري ظفر بالمراد وأما أياه الطبع إياه فإن فيه الإيحاء إلى ما بنى للقلم لأن فيه  
الإيحاء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالمدح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم  
صار بالمدح ذورى أنسب لمقام المدح من أنه يخرج ناز زنده بأعانة المدح مع مباشرته الأورى  
بالتسبب فالعبارة الأولى وهى أورى بصيغة الضمى تقتضى أنه صار زنده ذا وري بعد انقضاءه والثانية  
تقتضى أن له أصل الأورى والتسبب ببل كماله بالمدح ولا يخفى أن الأولى على هذا أنسب على أنه  
يتجه أن يقال معنى أورى على حذف مضاف أصير زدى ذا وري فيستوى الاعتباران في هذا الضمى  
ويجتمعا أن يكون وجه التصحيف وإيابة الطبع الوجهان معا وهو أقرب من التكلف والتعقيد الذى  
لا يحتاج إليه والغيث في تجمل به الخ عائدة على نصر في البيت قبله وهو قوله  
سأحمد نصرا ما حيت واتى \* لأعلم أن قد سجل نصر من الحمد

والذى يظهر أن الضمى بالسجع في النظم لم تكن كل قرينة منه بيتا كاملا لأن القرينتين في البيت  
الواحد لا يصدق عليهما بمجردهما النظم فانهما لو تجردا عن بقية البيت لم يكونا نظما فالاختلاف للضمى

زدى أى أخرج بسببه ناز زدى (قوله فتصنيف) أى تغيير لشكل الكلمة لانه بضم الهزة وكسر الراء مع أنه ماض فتوسل والليل  
على أنه تصحيف عدم مطابقتها لمقابلة في الفاعل من جهة كون فاعله مقبلا من طريق التنية بسبب كونه ظاهرا فلم يجر الكلام  
على خط واحد وجريانه مع إمكانه أنسب لبلاغة الشاعر (قوله بأياه الطبع) أى لا يرمى إلى ما بنى للقلم وذلك لأن فيه الإيحاء إلى أن  
عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالمدح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالمدح ذورى أنسب لمقام المدح  
من كونه يخرج ناز زنده بأعانة المدح مع وجود أصل النار فيه والحاصل أن العبارة الأولى وهى أورى بصيغة الضمى تقتضى أنه صار  
زنده ذا وري بعد انقضاء وريه والثانية تقتضى أن له أصل الأورى وبلغ كماله بالمدح ولا يخفى أن الأولى بضم اللام أنسب من الثانية

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو أن يجعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفاً لآخرها كقول أبي تمام

( قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير ) حاصله أنه إذا ابتنا على القول بأن السجع مختص بالثر فأوجد في النظم ما يشبه السجع يضمن الحسنات الشبيهة به وإذا ابتنا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضاً فنقول السجع للوجود فيه فسيان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير ( قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ ) أي أن يجعل كل مصرع من البيت مستملاً على فترتين والفترتين التين في المصراع الأول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التقفية كأي البيت الآتي فإن الشطر الأول فقرتان وقافيتهما للهم والشطر الثاني فقرتان أيضاً وقافيتهما الباء وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتي الشطر الأول مخالفتين لاختصاصهما من الشطر الثاني وشمولهم في السجع السابق لهذا النوع للسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على سجعتين مقفيتين الآخر وإن كان لا يشمله ( § ٥٤ ) باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية ( قوله مخالفة لآخرها )

( ومن السجع على هذا القول ) أي القول بعدم اختصاصه بالثر ( ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفاً لآخرها ) أي السجعة التي في الشطر الآخر قوله سجعاً في موضع المصدر أي مسجوعاً سجعاً لأن الشطر نفسه ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للسكل باسم جزئه ( كقوله

( ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير ) أي إذا ابتنا على القول بأن السجع مخصوص بالثر فأوجد في النظم ما يشبهه يضمن الحسنات الشبيهة به وإذا ابتنا على هذا القول وهو القول بأنه يوجد في الشعر فهو قسيان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير ( وهو ) أي السجع للسمى بالتشطير في الشعر وهو ( جعل كل من شطري البيت سجعاً ) أي جعل كل شطر صاحب سجعة ( مخالفة لآخرها ) أي مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة أن السجع موافقة قاصلة لاخرى في الحرف فثبت حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم رعاية شطر السجع أن في كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فثبت أن تكون سجعته مخالفتين لسجعتي الآخر فللمراد بالسجعة المجلس الشامل لاثنتين من الأفراد فأكثر وإنما قررناه على تقدير الضاف أي يجعل كل من الشطرين صاحب سجعة لما علم أن السجعة أمانوافق قاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة التي هو ظاهر العبارة بل هو ذو سوجة وبجملته أن يكون لفظ سجعاً منصوباً لا على اسقاط للضاف بل يوصف محذوف أي جعل الشطر مسجوعاً سجعاً ويحتمل أن يكون أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه تجوزاً من إطلاق الجزء على السكل فيصح الكلام بلا تقدير ( كقوله ) أي ومثال ما يسمى من السجع تشطير قول أبي تمام مدح المنعم حين فتح حمورية

قال ( ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو أن يجعل كل من شطري البيت سجعاً مخالفاً لآخرها ) أي يجعل في كل من شطر به سجعتان على روي مخالف لروي سجعتي الشطر الآخر ( كقوله ) يعني أن تمام

أي بأن لا يتوافق في الحرف الأخير ( قوله قوله سجعاً الخ ) هذا شروع في جواب اعتراض ورد على كلام المصنف وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت سجعاً أن كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك إذ السجعة أمان الكلمة الأخيرة من الفقرة أو توافق الفترتين في الحرف الأخير كما مر فكان الأولى المصنف أن يقول وهو جعل كل شطر فترتين مخالفتين لاختصاصهما حاصل الجواب أن قوله سجعة ليس مفعولاً ثانياً لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري

تدبر

البيت مسجوعاً سجعاً أي مسجوعاً سجعاً وهذا صادق بكون الشطر فترتين فقولنا قوله سجعة مصدر مؤن كد بمعنى سجعاً ومن المعلوم أنه يترجم جعل كل شطر مسجعاً منجماً أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه ( قوله في موضع المصدر ) أي معنى المصدر ( قوله لأن الشطر الخ ) علة محذوف أي وليس مفعولاً ثانياً لجعل لأن الشطر الخ ( قوله أو هو مجاز الخ ) جواب بالتسليم وكأنه يقول سلمنا أن سجعة مفعولان لجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه تجوزاً من إطلاق اسم الجزء على السكل وإطلاق اسم الجزء على السكل يرجع لتسمية السكل باسم الجزء الذي قاله الشاعر ( قوله كقوله ) أي قول الشاعر وهو أبو تمام مدح المنعم بالله حين فتح حمورية بلدة بالروم والبيت للذكور من قصيدة من البسيط معلماً

السيف أصدق أنباء من الكتب \* في حده الحدين الجد والحب



تدبير معتصم بالله منتقم \* لله مرتقب في الله مرتقب

\* ومنه ما يسمى التصريح وهو جعل العروض مقفلة تقفية الضرب كقول أبي فراس :

بأطراف التقفة الموالى \* نفردنا بأوساط اللالى

وهو ما استحسنت حتى أن أكثر الشعر صرع البيت الأول منه وذلك متى خالفت العروض الضرب في الوزن جاز أن تجعل موازنة له إذا كان البيت مصرعا كقول امرئ القيس :

ألا أنم صباحا أبا الظلل اللالى \* وهل يعمن من كان في المصر الخالى

أتى عروض الطويل مفاعلين وذلك لا يصح إذا لم يكن البيت مصرعا ولهذا عطف أبو الطيب في قوله :

تفكره علم ومنطق حكم \* وباطنه دين وظاهره ظفر ومنه للموازنة وهي أن (٥٥) تكون الفاصلتان متناويتين

(قوله تدبير معتصم بالله)

هذا مبتدأ وخبره في

البيت الثالث بعده وهو

قوله

ليرم قوما ولم يهد إلى بلد

الانقصة جيش من الرعب

أى لم يقصد تدبيره

قوما ولم يتوجه إلى بلد

الانقصة الرعب وقوله

معتصم بالله هو المدح

وقوله منتقم فداى إياه إذا

أراد أن ينتقم من أحد

فلا ينتقم منه إلا لأجل

الله أى لأجل اهتمامه

بحرمانه لاحظ نفسه وذلك

لعدائته وقوله مرتقب

في الله بالتين المعجمة أى

راغب فيما يقرب به من رضوان

الله وقوله مرتقب بالالف

أى من الله أى منتظر

الثواب من الله وخائف

منه أزال العذاب عليه

فهو خائف راج كما هو

تدبير معتصم بالله منتقم \* لله مرتقب في الله (مرتقب)

أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الأول سبعة مبنية على الهم والثانية سبعة مبنية على الباء

(ومنه) أى ومن اللفظي (للموازنة وهي تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الأخيرتين من الفترتين

أو من للصراعين

(تدبير معتصم) هذه سبعة (بالله منتقم) هذه أختها (له مرتقب) هذه سبعة الشطر الثاني

(في الله مرتقب) هذه أختها قبلها ولا يخفى أن سبجتي الشطر الأول بالهم وسبجتي الثاني بالباء فهذا

تطهير لانه جعل سبجتي الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثاني وقد وجد السجع في البيت

بلا سكون وبه يعلم أن المدول إلى السكون في السجع إنما هو عند الحاجة إليه وقد وصف للمدح

في البيت بأنه من يصم بالله أى يحرص به تعالى ويتوكل عليه وينتقم من انتقم منه فداى لأجل

أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيه عند اقترافه من الله تعالى ثوابه ويرجوه أن يرفع عنه

عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين (ومنه) أى ومن البديع اللفظي (للموازنة) أى النوع

السبعي بالموازنة (وهي) أى للموازنة (تساوى الفاصلتين) ولراد بالفاصلتين هنا ما بين الفاصلتين

في الشعر فهما الكلمتان الأخيرتان فيا يتبرعوا بما لهما به فيشمل الكلمتين الأخيرتين في الفترتين

والمفترتان من التبرع هما والمراد أن الفاصلتين فيا تقسم وقد سبق أن ذلك الاخلاق هو الأكثر

والاصل ويشمل الكلمتين الأخيرتين من الصراعين فلهذا أن للموازنة تكون في الشعر وفي النظم

تدبير معتصم بالله منتقم \* لله مرتقب في الله مرتقب

قال في الأيضاح ثم السجع ينقسم إلى قصير وطويل ومتوسط ثم قال ومنه ما يسمى التصريح وهو

جعل العروض مقفلة تقفية الضرب ومن أحسنه قول أبي فراس :

بأطراف التقفة الموالى \* نفردنا بأوساط اللالى

ص (ومنه للموازنة الخ) ش للموازنة منهم من عددا من ضروب السجع وجهه أربعة أضرب

ومنهم من لم يدها منه وهو الصحيح لقوله من يده من التحسين اللفظي (وهي تساوى الفاصلتين) لا يرد

صفة المؤمنين الكمال (قوله فالشطر الأول سبعة) جعل الشطر سبعة بناء على ما مر له من التجوز والمراد أن الشطر الأول

مخنوع على سبجتين مبنيتين على الهم والثاني مخنوع على سبجتين مبنيتين على الباء قال ابن يعقوب وقد وجد السجع في البيت بلا سكون

وبه يعلم أن المدول إلى السكون في السجع إنما هو عند الحاجة إليه وذلك عند اختلاف الحركات الاعرابية في أواخر القوافل كما مر

(قوله أى الكلمتين الأخيرتين الخ) أشار الشارح بهذا التفسير إلى أن إطلاق النصف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال

النكمة في حقيقتها وبما هو دفع الشارح بهذا ما عارض به بعضهم على النصف من أن ظاهر قوله الفاصلتين أن الموازنة لا تكون

إلا في الشعر لأن العامة تخنعة بالترغم أنها كما تكون في الشعر كآية التي مثل بها تكون أيضا الشعر كما نلنا ذلك بقول الشاعر :

هو الشمس قد راو للوك كواكب \* هو البحر جردا والكرام جدول

فالكوأكب والجدول متفقتان في الوزن مختلفتان في التقفية والجدول جمع جداول وهو البحر الصغير فكان الكرام تستقي منه



فإن كان ما في إحدى القربتين من الألفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى على الوزن خص باسم الهاتكة كقوله تعالى وآتيناها الكتاب المسنون وهذا بناءها الصراط المستقيم وقولنا في علم

(قوله أو أكثره) أى أو كان أكثر ماى احدى القرينتين من الانفاظ (٥٧) (قوله من القرينة الاخرى)

(فان كان مافي احدى القريتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما قبله) من القريته (الأخرى في الوزن) سواء ماته في التقفية أو لا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائلة) وهي لا تخص بالثلاثين بل ببعض من مظاهر قولهم تساوى الفاضلین ولا يلزم على مذهب اليه البعض بل يجرى في القيلين فذلك أو دمثالين (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المبين) وهديناهما الصراط المستقيم وعليه فيكون بينهما وبين السجع العموم من وجه لا يشترط فيه اتحاد التقفية بلا شرط اتحاد الوزن فيصدقان في نحو سرمر مرفوعة أو كواب موضوعة لوجود الوزن والتقفية معاً وينفرد السجع بنحو ما ذكره لا تحوّل أو قد خلقه كأموراً لوجود التقفية فيكون سجاده وزن لا يكون موازنة وتنفرد الموازنة بنحو وتبارك مصفوفة وزوزاً مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة تدون التقفية فلا يكون سجماً وأما أن الأثر فإن صح ما نقل عنه كان السجع أخص مطلقاً من الموازنة لأنه شرط في السجع التوافق في الوزن والتقفية وشرط في الموازنة التوافق في الوزن سواء كان ذلك مع التقفية أو لا وهو التوافق في التقفية فالوزن عنه هي ما يقع في التوافق في الوزن سواء كان ذلك مع التقفية أو لا فجو سرمر مرفوعة أو كواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقريب إذا ختم بهما قريتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون موازنة لوجود الوزن فقد ظهر على هذا أن السجع أخص لأنه شرط في مافي الموازنة وز ياد تسواخص بالثلاثين ولكن على هذا يباين أن نحو ما ذكره لا رجوع للهوقاراً وقد حلفكم أموراً ليس من السجع لعدم الوزن لأن الموازنة لذلك أيضاً يخرج عن النوعين وهو غاية في البعد فدل النقل في نسخة الناقل بجمع عن ابن الأثير فأظفر والله أعلم ثم أشار إلى تفصيل في الموازنة نحو الذي تقدم في السجع فقال (فان كان مافي احدى القريتين) من الالفاظ (أو) كان (أو أكثره) أي مافي احدى القريتين من الالفاظ (مثل ما قبله) من القريته (الأخرى) أي الموازنة (أو) بمعنى أنا أو وجدنا جميع مافي القريته مساوياً بالكل ما قبله من الأخرى أو لم نجد الجميع مساوياً بل وجدنا البعض وكان ذلك البعض أكثره للساواة تعتبر (في الوزن) ولا يشترط وجود ذلك المساواة في التقفية بناء على أن الموازنة تصدق على مافي التقفية كما تصدق على غيره (خص) هذا النوع من الموازنة وهو ما تساوى التقابلات في قريتيه أو جعلها (باسم المائلة) قوله خص جواب أن أي أن كان مافي احدى القريتين مثل جميع القابل أو مثل جله خص ما كان فيه ذلك باسم المائلة فيقال هذه الموازنة مماثلة لموازنة لا تخص بالثلاثين كما أثرنه إلى ما قبله بل يجرى في الشعر خلافاً لوجه بعضهم من اختصاصه بالثلاثين أحدنا بظاهر قولهم هي تساوى الفاضلین بناء على أن الفاضلین يختصان بالثلاثين وقدمته أنهما قد يطلقان على مافي الشعر توسعاً وخلافاً لمن زعم اختصاصه بالثلاثين لانه أنسب بوزن باسم الموازنة ولما كانت توجد في القيلين أعني الشعر والشعر أورد المصنف لهذا النوع منها مثاليين مثل من الشعر ومثل من الشعر فأشار إلى مثال الشعر بقوله (نحو) وآتيناهما الكتاب المبين) هذه قريته (وهديناهما الصراط المستقيم) هذه مقابلتها فالكتاب من الأولى مبثوثة ثم إن كان مافي احدى القريتين أو أكثره مثل ما قبله من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة نحو وآتيناهما الكتاب المبين (وهديناهما الصراط المستقيم) وفيه نظر لجواز أن يكون وهديناهما

كلمات غير العاصلة والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاً ولا تخالف إلا الفعل فنهنا لما نأوى  
فيه الجليق الوزن وإبراهيمنا نأوى في الشكل في الشعر قوله تعالى وعارق مصفوفة وزرابى مبثوثة كما تقدم

مها الوحش إلا أن هاتا وأانس \* قنا الحط إلا أن تلك ذوابل

فأحجم لما لم يجد فيك مطعما \* وأفسد لما لم يجد عنك مهربا

وقول البحترى:

(قوله وقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح نسوة (قوله مها الوحش) أى هن كلها الوحش في سعة الأعين وسوادها وأهدابها ولها بضم الميم كافى مهادتها تنصب وبفتحها كافى هم (قوله إلا أن هاتا) فيه أن هاتا القردة المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأنهم مفردا (قوله أو انس) أى يأنس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فانها يوافر (قوله قنا الحط) أى هن كقنا الحط في طول القد واستقامته ولقنا جمع قنأ وهى الرمح والحط بفتح الحاء موضع بالجماعة تصنع فيه الرماح وتنسب إليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من القبول وهو ضد النعومة والنعارة يقال قنا ذابل أى رقيق لاصق القشر (٤٥٨)

وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الأن هاتا) أى هذه النساء (أو انس) \* قنا الحط إلا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والثلاثان مما يكون أكثر ماى احسدى القتر يتبين مثل مايقابله من الأخرى لمدح عائلا تيناها وهديناها موزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام:

فأحجم لما لم يجد فيك مطعما \* وأفسد لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثرمدايح أبى القرق الرومى من شره الجمع على المبالغة وقد اختلف الأتوري أثره في ذلك

موازن للصراط من الثانية بخلاف آ تيناها وهديناها فهذا مثال لتساوى فيه الجبل في الوزن ولم يوجد هنا لتساوى في التقفية ومثال لتساوى في السكل من الشعر قوله تعالى وتبارق مصفوفة وزرابى مبثوثة ثم أشار الى مثاله من التظم فقال (وقوله مها الوحش) أى هى مها الوحش في سعة الأعين وسوادها وأهدابها وفى جمال أعضائها فاجمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الأن هاتا) أى لكن هؤلاء (أو انس) يأنس بهن العاشق دون الوحشيت فزدن في الفضل بهذا المعنى ومن أيضا (قنا الحط) في طول القد واستقامته ولقنا جمع قنأ وهى الرمح والحط موضع بالجماعة وهو خط مخرج تنسب إليه الرماح المستقيمة (الأن تلك) أى تلك الرماح (ذوابل) جمع ذابل من القبول ضد النعومة ففضلن الرماح بكونهن نواصم لاذوابل فالنساء هؤلاء كلها الوحش وزدن بالأنس وكافتنا وزدن بالنواضر والنعومة فهن من المصراع الاول موازن لقناتنا والثانى وأو انس من الاول موازن للذوابل من الثانى والآن فيها منقن لكن هاتا فى الاول وتلك فى الثانى غير متوازنين فهنا مثال من الشعر لتساوى فيه الجبل ومثال ما تساوى فيه السكل قول أبى تمام:

فأحجم لما لم يجد فيك مطعما \* وأفسد لما لم يجد عنك مهربا

ولاشك أن كل لفظ من المصراع الاول موازن لما يقابله من المصراع الثانى والذى أن هذا الأسد

الصراط المستقيم جزء الفاصلة ويكون آخرها وتركنا عليها في الآخرين هذا هو الظاهر فلا تكون تلك فاصلة غير مقفلة نسب صمم التمثيل البيت المذكور وهو لآبى تمام:

مها الوحش إلا أن هاتا وأانس \* قنا الحط إلا أن تلك ذوابل

قاله في الأطول (قوله) وهذه النساء نواضر) أى لاذبول فيها وحملته أن الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كلها الوحش وزدن بالأنس وكافتنا وزدن بالنواضر والنعومة (قوله لمدح عائلا تيناها الخ) فيه مسامحة لاختلاف بين الثقلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذا هاتا وتلك الخ) حاصله أن مها من المصراع الاول موازن لقنا من المصراع الثانى وأو انس من الاول موازن للذوابل من الثانى والآن فيها متقن وأما هاتا فى الاول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين ويصير هذا التباين من الشعر لتساوى فيه الجبل (قوله ومثال الجميع) أى ومثال ما تساوى فيه جميع ما فى

احدى القتر يتبين لجمع ما فى الأخرى (قوله قول أبى تمام) أى في مدح القنصين خاقان ويد كرميلار بنه لاسد فى الضمير (ومنه) فى أحجم وأفسد للأسد والمعنى أن هذا الأسد لم يجد مطعما فى تناولك لقتلك عليه أحجم وتباع عنك ولا مهربا أنه لا ينجو منك أقدم دهنا فغلبته تسليم منه لنفسه بلهه بسم التجاة لا لا شجاعة فأقسم فى المصراع الثانى موازن للاحجم فى المصراع الاول ولما لم يجد فى الثانى موازن لتظيرتها فى المصراع الاول وعنه موازن لانيك ومهربا موازن لمطعما وليس فى البيت موافقة في التقفية قال فى الأطول والتمثيل بهذا البيت لمرافقتي الجميع فيه نظر لأن الماهجمل المكرر فى البيت لا يقال فيه عائلا بل هو مية وحيدة فتكون المبالغة فى البيت باعتبار الأكثر هلا مازك ما كالمشارع عنان من نسبة هذا البيت لآبى تمام هو المصواب خلافا لما المطول من نسبة لبحترى قاله شيخنا (قوله وقد كثر ذلك) أى تساوى جميع ما فى إحدى القتر يتبين لجمع ما فى الأخرى فى الوزن (قوله على المبالغة) أى مشبهة على المبالغة فى الجميع (قوله الأتوري)

\* ومنه القلب كقولك أرض خضر ثم يقول حماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل : سر فلا كباك الفرس وجواب القاضي دام علاه باد وقول القاضي الراجحي مودته بدم لكل هول \* وهل كل مودته بدم (٤٥٩)

يفتح الممزة وسكون  
التون من شراء الفرس  
(قوله بحيث لو عكسته)  
أي عكست قراءته الأولى  
بأن بدأت بحرفه الأخير  
ثم بما يليه ثم بما يلي  
ما يلي وهكذا إلى أن  
وصلت إلى الحرف الأول  
(قوله كان الحاصل بينه  
وهذا الكلام) أي كان  
الحاصل هو الكلام الأول  
بينه ولا يفسر في القلب  
للكون تبديل بعض  
الحركات والسكنات  
ولا تخفيف ما شدد أولا  
ولا تشديد ما خفف أولا  
ولا قصر عود ولا مد  
معصور ولا تصير الالف  
هزة ولا الهزة ألفا (قوله  
كقولك أي الشاعر وهو  
القاضي الراجحي) (قوله  
وهل كل الخ) استفهام  
انكاري بمعنى النفي  
وللقصود وصف غايه  
من بين الاخلاء بالوفاء  
(قوله في مجموع البيت) أي  
حال كون القلب في مجموع  
البيت لاقى للصراع منه  
وحاصله أن القلب الواقع  
في النظم نارة يكون بحيث  
يكون كل من الصراعين  
قبا لا آخر كما في

(ومنه) أي ومن اللفظ (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى  
الأول كان الحاصل بينه هو هذا السكته ويمر في النثر والنظم (كقولك :  
مودته بدم لكل هول \* وهل كل مودته بدم)  
في مجموع البيت وفيكون ذلك في الصراع كقولك \* أرانا الله هلالا أنارا

لما يجد عليك لقونك عليه طمحا في تناوئك فاحجم ولما عرف أنه لا ينتج لوك أنفم دهشا فاقدمه  
تسلم منه نفسه لعله بدم النجاة لا لشجاعة وهذا النوع وهو تناوي الكل هو الأحسن والقرمه  
في أكثر مدح بعض الشعراء كما في الفرج الروي من شراء السجيم فقل مدح على المنة واقفي أثره  
في ذلك الأنوري قيل إن أكثر شعر الفرس على نمطه (ومنه) أي ومن الابدع اللفظ (القلب) أي  
النوع السمي بالقلب وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير  
ثم بما يليه ثم بما يلي ما يلي وهكذا إلى الحرف الأول كان الحاصل من ذلك العكس هو هذا الكلام بينه  
وهذا القلب يجرى في النظم والنثر (كقولك) أي ومثاله في النظم قوله :

(مودته بدم لكل هول \* وهل كل مودته بدم)

ولاشك أنك لو بدأت بالهمز الأخيرة من البيت وقراءته البيت إلى أوله لوجدت الحاصل هو الوجود  
أولسكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك  
لا يفسر في القلب فإن الضبط فيه لا عبرة عما كان منأولا لأن التفسير في القلب جائز حتى في قصر المدود  
ومد المقصور وحذف الألف وتصغير هزة وتصغير الممزة ألفا فكل ذلك يصح مع القلب وهذا في  
القلب الذي يكون في مجموع البيت وإنما من كونه يرجع بالقراءة من الأخير إلى ما قرأ أولا كون مقولوب  
الشرط الثاني نفس قالب الأول ومقولوب الأول هو نفس قالب الثاني ليندم عود البيت كما كان أولا وقد  
يكون القلب في الصراع كقولك \* أرانا الله هلالا أنارا \* فانك إن صيرت الألف الأخيرة بالحاصلة  
من الوقف هزة وصيرت المقطوعة في أنارا كالوصلية وصيرت الأولى كالوقفية وصيرت المقطوعة في الاله  
ألفا والألف في هلالا مقطوعة كالهزة لأن ذلك جائز كما تقدم وبدأت بعض السكنت والحركات جاء

ص (ومنه القلب الخ) ثم من وجوه التحسين القلب وهو أن يكون الكلام إذا قلبت حروفه لم  
تتغير قراءته وهو غير القلب السابق في التجنيس وغير القلب السابق في علم اللغوي ومثله للصنف  
بقوله أي الراجحي :

أحب للرء ظاهره جميل \* لصاحبه وبلطنه سليم

مودته بدم لكل هول \* وهل كل مودته بدم

فانه يمكن أن يقرأ من آخره لأوله كما يقرأ من أوله لآخره ويرد عليه أمور أحدها أن تشديد المدودته  
وتخفيف دال بدم يتغير معها القلب لكنه ما شئ على اصطلاحهم من أن التشديد كالخفف وقد  
تقدم الاعتراض عليه الثاني أن أو الضمير في مودته تمنع من القلب لانهما يكون عند القلب فاصلة بين  
الناء والماء من مودته الثالث أن الحركات واختلافها يمنع القلب واقلاب الحرك ساكنا وعكسه  
ومثله للصنف قوله تعالى كل في فلك والتبديل سلم من الأوائل الثاني دون الأول وقوله تعالى وربك

أرانا الله هلالا أنارا \* فان هذا بيت من مشطوب للتقارب وإذا قلبت للصراع الأخير خرج الصراع الأول وإذا قلبت للصراع  
الأول خرج الصراع الأخير ونارة لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعة وأما كل مصراع فلا يخرج من قلب الآخر  
كما في قوله مودته بدم الخ

وقل التنزيل كل في فلك وفيه ور بك فكب

(قولور بك فكب) أي بالقاء حرف السقف هو الواو لخروجه عن ذلك ومن قبيل القلب الواقع في الآية قولهم قلع مركب بغير معلق (قوله) والحرف للشد في حكم الحذف أي لأن التنظير له في القلب الحرف السكون فلا يضر في القلب اختلاف لامي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا والحرف للتصور (٤٣٠) في حكم للمدود ولذا تحقق القلب في أرض خضراء ولا اعتد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك

(وقل التنزيل كل فلك ور بك فكب) والحرف للشد في حكم الحذف لان المتبر هو الحروف السكونية وقد يكون ذلك في الفرد نحو سلس وتقلب القلب بهذا المعنى لسجنس القلب ظاهر فان للقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ التي ذكر بخلافه

القلب تاما (و) مثله في التنزيل تعالى (في التنزيل كل في فلك) فاك ان قرأته من الأخير وبدت بعض الحركات وصيرت للشد خفيفا والعكس لما تقدم أن للشد في هذا الباب كالخفيف جاء القلب وكنت قوله تعالى (ور بك فكب) وهو ظاهر وقد يكون القلب في الفرد كلفظ سلس وهو بفتح الادم وكسرهما فأول مصدر والثاني وصف والفرق بين تجنيس القلب وبين القلب من وجهين أحدهما أن تجنيس القلب يجب أن يذ كوفيه اللفظ الذي هو للقلب مع مثاله والأخر أن تجنيس القلب لا يجب أن يكون أحدا للتجانسين فيه نفس مقابله الآخر إذ قرئ من آخره كالقصر والرقم فان الجمع بينهما تجنيس القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ للقلوب وحده وحيث قرئ من آخره كان نفسه كسلس كما تقدم وهذا في الفرد وأما في المركب فتدبر كرفالو بان مما كما في \* أرانا الله هلالا نارا \* وقد تقدم في قوله \* نودته نديم لكل هول \* لكن تجنيس القلب أكثره في الفرد مع وجوب ذكر جانه بخلاف القلب واذ يجوز أن تجنيس القلب في المركب جاز أن يدعى تصادفهما في نحو \* أرانا الله هلالا نارا \* لوجود التجانسين فليا

فكبري من غير ماعاة الواو وهو أصح الأمتة لا غير عليه ومثله في الإيضاح بقول المهاد والكاتب للقاضي القاضل سر فلا كبا بك الفرس وحوال القاضل بقوله دام على المهاد فأما كلام المهاد فلا يصح القلب فيه لأن ألف فلا تنقط في القلب فوصل وألف الفرس الساقطة فوصل تعود في القلب فلا ينقلب بحاله أبدا وفيه تغير الحركات كسكن وأما جواب القاضل عليه السؤل أن أيضا لأن ألف المهاد في أحد التركيبين دون عكسه والحركات تتغير وأنشدوا أيضا

صح تم قربك دعد آمنا \* اغلادد كبرق منتجع

وهو فاسد فان آمنا لا ينقلب أما أبدا لما لا يخفى فان آمنا ألف بسلامه مزغونون واحدة وليس في آخرها ألف وليس كذلك اغلادد الذي ذكره المصنف هو قلب الحروف وتي عليه نوع آخر يقال له قلب السكيات كقوله

عدلوا لما ظلت لهم دول \* سدوا لما زالت لهم نم

بدلوا لما شحت لهم شيم \* رضوا لما زلت لهم قدم

فهو دعاء لهم فانما انقلبت كلماته صار دعاء عليهم وهو

نم لهم زالت لما سدوا \* دول لهم ظلت لما عدلوا

قدم لهم زلت لما رضوا \* شيم لهم شحت لما بدلوا

بدلوا لما شحت لهم شيم \* رضوا لما زلت لهم نم

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم فكذا نم لهم زالت لما سدوا \* دول لهم ظلت لما عدلوا

قدم لهم زلت لما رضوا \* شيم لهم شحت لما بدلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الأول بينه (قوله لتجنيس التاج) وهو أن يقدم في أحدا لفظين التجانسين بعض الحروف أو يؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر أي مثل أنهم استر عورانا وآمن روعاتنا وكما في رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه) أي بخلاف

ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب الحرك ساكنا وعكسه ولهذا استشهدوا بقول المهاد للقاضل سر فلا كبا بك الفرس وجواب القاضل له دام على المهاد ولا يضر سقوط ألف علا في الوصل وعود ألف الفرس الساقطة في الوصل (قوله) وقد يصحون ذلك أي القلب (قوله نحو سلس) هو بفتح الادم وكسرهما فأول مصدر والثاني وصف ودخل نحو سلس وصف وخوخ وباب وشائ سلس وأعلم أن ما ذكره المصنف من القلب للراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر يقال له قلب السكيات وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته بأن ابتدأت بالكلمة الأخيرة منه ثم بما يليها وهكذا إلى أن تصل إلى الكلمة الأولى منه يحصل كلام مفيد مغاير للأول الثابت كقوله عدلوا لما ظلت لهم دول سددوا لما زالت لهم نم

بدلوا لما شحت لهم شيم \* رضوا لما زلت لهم نم

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم فكذا

\* ومنه التشرع وهو بناء البيت على قافيتين يصح للشيء على الوقوف على كل واحد منهما كقول الحريري  
ياخطب الدنيا الدنيا الدنيا انها \* شرك الردي وقرارة الاكدار

الآيات

تجبس القلب فانه لا يجب ان يكون أحد الجانبين فيه نفس مغلوب الآخر اذ يرى من آخره لا يرى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما تجبس  
القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله ويجب (٤٦١) عالج) أي يجب ان تجبس القلب

أن يذكر اللفظ الذي هو

المقابل مع مقابله بخلاف

القلب هنا فيذكر اللفظ

المقابل وحده (قوله

التشريع) أي النوع

الشيء بالتشريع قيل

ان تسميته بهذا لا تخلو

عن قلة أدب لأن أصل

التشريع تقرير أحكام

الشرع وهو وصف للشيء

أصله ووصف لسو له نيابة

فالاولى أن يسمى ببعض

بأسمى من غير هذه

التسمية فانه يسمى التشريع

وذا القافيتين والتسمية

الآخرة أصرح في معناه

والتشريع في الأصل التزيين

بلائي ونحوها (قوله

يصح للشيء) المراد بصحة

الشيء تحمله (قوله فان

قيل الخ) اختراض على

للصنف حيث لم يشترط

صحة الوزن مع اشتراط

صحة الشيء مع أن الشعر

لا يتحقق بدون صحة الوزن

(قوله ذات قافيتين) صفة

لقصيدة فلامها الجنبس

أرواحها (قوله فلنالخ)

حاصله أن لفظ القافية

مشترط لاشتراط الوزن لان

القافية لا تكون الا في البيت

أي الشاعر وهو الحريري في مقامه

دارمى ما شجكت في يومها \* أبكت غدا تها من دار

فقد بني هذا البيت وكذا الشعر القصيدة على قافيتين اذ يصح أن يثقل فيها

ويجب تحذير الألفاظ جميعا بخلافهنا (ومنه) أي من اللفظي (التشريع) ويسمى التشريع  
وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح للشيء عند الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين  
فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والشيء عند الوقوف على كل منهما لان الشعر يصح هو ان يبنى  
الشاعر آيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين  
وقفت كان شعرا مستقيا فلما القافية انتهى آخر البيت فليبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان  
البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله  
ياخطب الدنيا) من خطب المرأة (الذرة) أي الحبيسة (انها \* شرك الردي) أي حيلة الهلاك  
(وقرارة الاكدار) أي مقر السكودارت فان وقفت على الردي فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

وكالمرى أحدهما من آخره صار نفس الآخرة تامله (ومنه) أي ومن البدع اللفظي (التشريع) أي  
النوع المسمى بالتشريع قيل ان تسميته بهذا لا تخلو من قلة أدب لأن أصل التشريع تقرير أحكام  
الشرع وهو وصف الباري أصالة ووصف رسوله فالاولى على هذا أن يسمى ببعض مسمى من به  
غير هذه التسمية فانه يسمى التشريع وذا القافيتين والتسمية الآخرة أصرح في معناه والتشريع في  
الأصل التزيين بلائي ونحوها (وهو) أي التشريع الذي هو التشريع وذا القافيتين (بناء البيت على  
قافيتين) أو أكثر بحيث (يصح للشيء) والوزن (عند الوقوف) أي مع الوقوف (على كل منهما) أي كل  
من القافيتين (التي بنى البيت عليها) لأنه لا يكون في جميع القصيدة وأما بناء أو أكثر لاجل البناء على  
أكثر يسمى التشريع أيضا وان كان يلزم من البناء على أكثر وجود البيت على قافيتين لأنه حيث  
انصرف على ذكر القافيتين بما يتوهم اختصاص التشريع بما هو زائد بقوله يصح للشيء قولنا والوزن  
نصريها بما يفهم من قوله على قافيتين اذ البناء على القافية يستلزم صحة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى  
قافية الا مع الوزن فلي هذا لردائه على في الصنف ذكره لانه مفهوم من ذكر القافية وأما صرحنا نحن  
لزيادة الاضاح فالتشريع حيث هو ان يبنى الشاعر آيات القصيدة جميعها أو بعضها على قافيتين  
بحيث يصح للشيء والوزن عند الوقوف على كل منهما على أن يكون الوزن مع خصوص كل من القافيتين  
من بحر غير بحر الاخرى أو من ضرب غير ضرب الاخرى مع كونها من بحر واحد أو يبنى الآيات على  
قواف متحدة أو تأمل يذكره الصنف ولم يمل له لانه تسكف قليل الوجود والوجود كثيرا وعليه  
تبنى القصائد ما يكون من قافيتين (كقوله) أي ومثال ما يبنى على قافيتين قول الحريري:  
(ياخطب الدنيا الدنيا الدنيا انها \* شرك الردي وقرارة الاكدار)

قوله (ومنه التشريع) وهي عبارة لا تناسب ذكرها فان التشريع قد اشترت استعمالها فيما يتعلق بالشرع  
للطهر وكان الاقرب اجتنابها وحاصله أن المراد ببناء البيت على قافيتين يصح للشيء على الوقوف عند كل  
منهما لمراد أن يكون على وزن يصح أن يكون كل منهما يتامس لا كقول الحريري  
ياخطب الدنيا الدنيا الدنيا انها \* شرك الردي وقرارة الاكدار

القافية لا تكون الا في البيت فيستلزم تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية الا مع الوزن (قوله كقوله)  
أي الشاعر وهو الحريري في مقامه (قوله ياخطب الدنيا) أي يخطبها من خطب المرأة طلبها وبدا البيت  
دارمى ما شجكت في يومها \* أبكت غدا تها من دار  
فقد بني هذا البيت وكذا الشعر القصيدة على قافيتين اذ يصح أن يثقل فيها

فارتها لا تنقضي وأسورها \* لا يشتد بجلال الاخطار

ياخطب الدنيا الدنيا الدنيا انها \* شرك الردي

دارمی ما اضعکت \* فی یومها أبکت غدا  
غراتها لا تنقضی \* وأسیرها لا یفتدی

كما يصح قراءة كل بيت على عملة وكل من الوجهين على قافية وضرب فلن وقت على لفظ الردي من البيت الاول ولفظ غدا في الثاني ولفظ غنم في الثالث وهو القافية الأولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وأن وقت على لفظ الاكدار في البيت الاول ودار في الثاني والاضطرار في الثالث (٦٢) كان البيت من الضرب الثاني منه وسان ذلك أن أصل البحر الكامل

وإوان وقت على الاكدار فهو من القرب التافي منه والفاقية عند الخليل من آخر حرق في البيت  
الى اول ساكن يبيع الحركة التي قبل ذلك الساكن كاتفاقية الاولى من هنا البيت هو طالع الردي مع  
حركة الكاف من شرك والفاقية الثانية هي من حركة الغال من الاكدار الى الآخر وقد يكون  
البناء على اكثر من تافيتين وهو قليل من كلف من لطيف ذي التافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي  
وهو ان تكون الامااط الباقية بند التوافيق الاول

أى مقر الكدورات و بعده :

دارتمى لأصحتكم من يومها \* أبكت غدا بعدلها من دار  
غاراتها لا تقضى وأسبرها \* لا تغنى عجلال الأخطار  
فقد جعل لهذه الآيات وكذا سائر آيات القصيدة قافيتين أحدهما ساجدة الروى الذى هو الفيل  
فنسكون الآيات هكذا  
يا خالط القنطرة انما شكك الروى

دار مني ما ضحكك \* من يومها بكت غدا غلغلاتها تنفضي \* وأسیرها لا یفتدی  
وعليها تكون الايات من الضرب الثامن من الكامل والاخرى صاحبة كل اروي الذي هو الرامبوها  
كامل البيت الذي استشهد به المصنف وعليها تكون الايات من الضرب الثاني من الكامل أيضا  
والتافية قبلها هي السكعة الاخيرة من البيت فتكون على الاعتبار الاول هي لفظ الردي في  
البيت الاول ولفظ غدا في الثاني ولفظ يفتدي في الثالث وتكون على الاعتبار الثاني هي الاكابر  
في البيت الاول ودار في الثاني والاضطراب في الثالث وقبله هي ما سكن الاخير في البيت الى ما سكن.

الآيات الشهيرة قال ابن الجوزي في عبارة صاحب اللؤلؤ هو أن بيتي الشاعر شعره على بحر  
والصواب أن يقال على ضربين فإن ذلك لا يتأتى في بحرين وأما الصواب أن يقال على ضربين من بحر  
واحد فقلته نظر فتيكون ذلك من بحرين إذا كان البيت من التليد على فاعلاتن فاعلاتن  
فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن أمكن الشاعر أن يجعل بعض البيت على فاعلاتن أربع مرات فيكون من  
الزمل الخجوز مثله أن يقول

لیتھم سموہ باسم سوی ذہ • انجا التشریع دین قوم  
انه یمكن أن یسقط منه فقول

لِيَتِمَّ سَوءُ بِاسْمِ \* اِنَّمَا التَّشْرِيعُ دِينُ  
يَنْقَلِبُ وَنَ الْبَدِ اِلَى الرِّمْلِ ثُمَّ اعْلَمَ اَنَّ التَّقْيِيْدَ قَافِيَتِيْنِ لَاسْمِيْ هُ فَقَدِيْكَوْنُ اَكْثَرُ وَمِنْ اَغْرَبِ  
اَرَايَاتٍ فِيْهٖ اَيَّاتُ الْحَرِيْرِى مِنْ اَوَّلِ الْكَامِلِ فَانَّهُ بِنَاهَا عَلى سَبْعِ فُرُوْقٍ وَهِيَ

جودی علی للستهر العصب الجوی • ونطقی بوصاک ونرحمی  
ذا البئلی للتفکر القلب الشجی • ثم اکتفی عن حاله لانظلی

فقد وجد على القافيتين لأن الأكثر من القافيتين لا يوجد إلا إذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على قافيتين يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فأكثر فمن نريد الاحتياط ولا اعتراض على المصنف قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن يكون مبنيًا عليهما فقط (قوله وهو قليل) من ذلك قول الحريري:

جودى على السنته الصاب الجوى • ونطقى بوحسائه وترحمى  
ذا المبطل المتفكر القلب الشجى • ثم اكشفت عن حاله لانظامى



\* ومنه وزم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروى وما في معناه من الفاصلة

للمشتهر هو للمعنى الذى لا يباين ما قبله فيه والعيب الماشق والجوى هو الحروق بنار المشق أو الحزن فهذه الايات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية فى السهتر وللغسقر يقال من منبوذ الرجز :

والثانية بائية فى العيب والقلب فيقال من مشطور الرجز الاحذ :  
جودى على المشتهر العيب \* ذا المبتلى المنسكر القلب  
والثالثة بائية فى الجوى والشجى فيقال من مشطور الرجز :  
جودى على المشتهر العيب الجوى \* ذا المبتلى المنسكر القلب الشجى  
والرابعة قافية فى تعطف واكتفى فيقال من مجز و الرجز :

جودى على المشتهر العيب الجوى وتعطف :  
ذا المبتلى المنسكر القلب الشجى ما كشفى  
والخامسة هائية فى وصاله وحاله فيقال جودى على المشتهر العيب :  
(٤٦٣) الحوى \* وتعطف بوصاله \* ذا المبتلى

للمشكرى القلب الشجى \*  
نما كشفى عن حاله

والسادسة عينية فى ترحي  
ولا تظلى (قوله) بحيث اذا

جمعت الخ أى بان يؤخنها  
بدا القافية الاولى من كل

بيت ويجمع للأخوذ ونظم  
(قوله الزام) أى لان

للكلم شعرا كان  
أو نارا ازم نفسه أما

لم يكن لازما له (قوله  
والتضمين الخ) أى لتضمينه

قافيته ما لا يلزمها (قوله  
والاعنان) أى الإقاع

فيا فيه عنت أى مشقة  
لان الزام ما لا يلزم فيه

مشقة (قوله) قبل حرف  
الروى أى من القافية

ويؤخذ من قول الشارح  
لا يجمع بين الايات أن

الاضافة غير بيانية وللشجى  
قبل الحرف الذى يجمع بين

الايات ويحتمل أنها  
بيانية لانهم قد يبرون بالرؤى بدون حرف مراد به الحرف المذكور (قوله وهو الحرف) أى الاخير من القافية (قوله فيقال قصيدة

لامية) أى أن كان الحرف الاخير من قافيتها لاما وهكذا (قوله من روت الجبل) أى مأخوذ من قواف روت الجبل (قوله اذا

فتلت) أى وبزمه الجمل (قوله لانه) أى الى الروى (قوله بين قوي الجبل) أى طاقته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد (قوله وهو

الجبل الذى يجمع به الاحمال) أى والحرف الاخير من القافية الذى تنسب اليه القصيدة يجمع بين الايات (قوله أو ما فى معناه)  
عطف على حرف الروى أى أو يجيء قبل الحرف الذى فى معناه (قوله يبنى الخ) أشار الشارح الى أن قوله من الفاصلة بيان لما فى

معناه وأنه أطلق الفاصلة على الحرف الذى يختص به الفاصلة فهو من تسمية الجز بماسم السكن وظاهر أن الفاصلة باقية على معناها المحقق  
وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة  
(ومنه) أى من التحسين العطف (لزم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروى وما فى معناه من الفاصلة)  
يكون بقافية أخرى (ومنه) أى ومن البديع العطف (لزم ما لا يلزم) أى النوع الذى يلزم  
ما لا يلزم وبقاله الزام والتضمن لتضمينه قافيته ما لا يلزمها والاعنان أى الإقاع فيا فيه عنت  
بفتحتين أى مشقة وشدة (وهو) أى لزوم ما لا يلزم للمسمى بما ذكر (أن يجيء قبل حرف الروى أو)  
يجيء قبل (ما فى معناه) أى قبيل ما فى معنى الروى (من الفاصلة) بيان لما أطلق الفاصلة على  
(ومنه) أى من التحسين العطف (لزم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروى وما فى معناه من الفاصلة)

بهاية لانهم قد يبرون بالرؤى بدون حرف مراد به الحرف المذكور (قوله وهو الحرف) أى الاخير من القافية (قوله فيقال قصيدة

ما ليس بلزماً في مذهب السجع كقوله تعالى فإذا هم مبصرون وأخوانهم يدعونهم في التي ثم لا يقصرون

(قوله ما ليس بلزماً في السجع) ما عباره عن شيء كما قال النحارح (قوله يعني أن يؤتى قبله) أي قبل ما ذكر من حرف الروي أو الحرف الذي معناه وقوله بشيء الشيء مأثور ثلاثة حرف وحركة كما في الآية الآتية والايات المذكورة بعدها وحرف فقط كالشعر ومستمر في قوله تعالى افتقرت الساعة وانتق القمر وان يروا آية يرضوا ويقولوا سحر مستمر وحركة فقط كقول ابن الروي : لما تؤذن الدنيا بمن سرورها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فلا يبكي منها وانها \* لأوسع مما كان فيه وأرغد حيث التزم فتح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن (٤٦٤) من تقدم الة على اللول (قوله لو جعل القوافي أو القوافل اسجاعات) أي

بأن حوت القوافي عن وزن الشعر وجعلت اسجاعات وكذلك القوافل اذا غيرت عن حالها وجعلت اسجاعات آخر (قوله لم يلزم الانتيان بذلك الشيء) أي في تلك الاسجاعات للشعر وفي (قوله ولم يلزم الخ) أي لكون السجع يتم بدونه فهو في قوة التعليل لما قبله (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أي لم يعرف معناه المراد منه والحاصل أن هذا للمعترض فهم أن مراد المصنف بالسجع القوافل فاعترض عليه وقال كان الاولى له أن يزيد النافية بأن يقول ما ليس بلزماً في السجع أي الذي يكون في القوافل ولا في القافية التي تكون في الشعر وإوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع

(ما ليس بلزماً في السجع) يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعل القوافي والقوافل اسجاعات لم يحتج إلى الانتيان بذلك الشيء و يتم السجع بدونه فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلزماً في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا ينبغي أن للرداد بقوله يعني قبل كذا ما ليس بلزماً في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصتين أو أكثر الحرف الذي هو معنى الروي وهو الحرف الذي تختص به فاصلة من القوافل وقوله (ما ليس بلزماً في السجع) فاعلم يعني أن لزوم ما لا يلزم هو أن تأتي بحرف قبل الروي أو ما يجري مجرى الروي من حرف الفاصلة بحرف لا يلزم ذلك الحرف في السجع يعني أن القوافي والقوافل لو جعلت ذات اسجاع بأن حوت القوافي عن وزن الشعر وجعلت القوافل مسجعة لا يلزم الانتيان بهذا الحرف تأتي به قبل ذلك الروي في القافية وقبل ما ختمت به الفاصلة في الشعر فعلى هذا لا يقال كان ينبغي أن يقول هو أن يؤتى بحرف لا يلزم في السجع الذي يكون في القوافل ولا يلزم في القوافي التي في الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع فكأنه يقول الانتيان بهذين بالايام قبلهما لانه ليس مراد بالسجع القوافل وإنما مراده أن القوافل التي هي أهم من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا يلزم فيها ما هو محتمل بحرف آخر قبل ما ختمت هي به لا يلزم ذلك الحرف تلك القوافي ولذلك القوافل على تقدير جعلها اسجاعات ونحوها إلى خصوص السجع ومعنى نحوها إلى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع خصوصاً بالسجعة وهذا ولو كان فيه بعض التكلف أحق بمقتضى كما سيظهر لمن أورد ما تقدم فلم يفهم مراد المصنف وإن كان ما ذكره هو للتبادر لأن القوافل والاسجاع من واحد فليفتي في ذكر القوافي ويدل على أنه ليس مراداً أن كل واحد أراد ما ذكره لكان للناسب أن يقول ما ليس بلزماً فيهما بالاضمار والروى في البيت هو الحرف الأخير من القافية التي تنسب إليه القصيدة فيقال هذه القصيدة رائية أن كان حرف قافيتها راء أو لايمان كان لا ما أو لايمان كان دالا وهكذا جميع الحروف وهو مأخوذ من رويت الحبل إذ افترقه لانه يجمع بين الايات كأن القتل يجمع بين قوى الحبل أي طاقته وهي خيوطه للسدة لفتله والتائب أن يكون كل منهما مجموعاً من عدة خيوط وأما مأخوذ من رويت الحبل إذا شددت عليه الرواء بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع بين الأحمال لجمع الحرف بين الايات أو من رويت إذا شرب حتى أرعبت العطش لان الحرف إذا وجد في القصيدة على وجهه أغنى عن طلب غيره ولذلك كان الانتيان بالحرف في السجع (ما ليس لازماً في السجع) والاولى أن يقال في التنافية ليم السجع والنظم كالماء

مراده بالسجع القوافل وإنما مراده أن القوافل والقوافل لا يلزم فيها هو أن يعني قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولذلك القوافل على تقدير جعلها اسجاعات ونحوها إلى خصوص السجع ويدل على أن ما فهمه ذلك للمعترض ليس مراداً المصنف انتياناً بالسجع إنما ظاهراً إذا القوافل والاسجاع من واحد فليفتي في ذكره لكان للناسب أن يقول ما ليس بلزماً فيهما بالاضمار أي في القافية والقافية تأمل (قوله لا ينبغي أن للرداد الخ) حاصله أن للرداد يقول المصنف أن يعني قبل حرف الروي أو ما في معناه مجرى السجع بلزماً في السجع أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو فاصتين فأكثر كما سياتي في التعليل فانه لو لم يترتب وجوده في أكثر من بيتاً أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروي

وقوله فأما البيت فلاتقهر وأما السائل فلاتقهر وقول الشاعر  
سأشكر عمرا إن تراخت منيتي \* أبدي لم تخن وإن هي جلت

أوماجرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع فقله مثلا  
ففتابك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فومل  
قدسجى وقبل الروى الذى هو اللام بميم وهى حرف لا يلزم في السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك وإنما يكون البيت  
المذكور من هذا النوع ان الزم في بيتين فأكثر أو فى فاصلتين فأكثر (٤٦٥) (قوله والا) أى والا يكن الراد أن يكون

ذلك في بيتين الخ يكون  
الترفيف غير مانع لشموله  
سكن بيت على حدثه مع أن  
البيت ليس من هذا النوع  
أى لزوم ما لا يلزم (قوله  
وهوليس يلزم في السجع)  
أى لو حولناه وجعلناه سجعاً

والألفى كل بيت أو فاصلة بميم وقبل حرف الروى أو مافى معناه وليس يلزم في السجع كقوله  
فتابك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فومل  
قدجا قبل اللام ميم مفتوحة وهوليس يلزم في السجع وقوله قبل حرف الروى أو مافى معناه إشارة  
إلى أنه مجرى في الشعر والنظم (نحو فأما البيت فلاتقهر وأما السائل فلاتقهر) فالراء بمنزلة حرف الروى  
وبمجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلاتقهر ولا يسجر (وقوله  
سأشكر عمرا إن تراخت منيتي \* أبدي) بدل من عمرا (لم تخن وإن هي جلت)

لزوم ما لا يلزم ثم لراد بالانبان بحرف آخر قبل الروى أو قبل ما مجرى مجراه أن يؤتى به في بيتين  
أو فى فاصلتين فأكثر كما سيأتى في التخييل لانه لم يشترط وجوده فى أكثر من بيت أو فاصلة لم يتخلل بيت أو  
فاصلة منه لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروى بحرف لا يلزم في السجع فقله مثلا  
فتابك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فومل  
قدسجى وقبل الروى بالميم وهى حرف لا يلزم في السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك  
وانما يكون الانبان للمذكور من هذا النوع ان الزم في بيتين فأكثر أو فى فاصلتين فأكثر والآن وفى  
السجع هو حرف واحد آخر تبنى عليه الفواصل ولا يشترط بناؤها على حرف آخر يلزم فيها كما الزم  
هو فلزوم ما لا يلزم هو لزوم حرف آخر في بيتين أو فاصلتين فأكثر قبل الأخير كما الزم ذلك الأخير وقد  
فهم من هذا أنه مجرى في الشعر والنثر فهو في النثر (نحو) قوله تعالى (فأما البيت فلاتقهر وأما  
السائل فلاتقهر) فالراء في تقهر وتنهر بمنزلة الروى من التافية في التواطؤ على الختم به وهو كاف  
في باب السجع في الفواصل اذ لا يشترط فيه الا التواطؤ في الحرف الواحد وقد جاء قبل تلك الراء  
فيهما هاء فكان التزام الهاء في الفاصلتين من التزام ما لا يلزم فيها لتتفق السجع بدون تلك الهاء كما  
لو ختمت فاصلتين بتقهر وسجر فانه سجع ولو اختلف الحرف الذى قبل الآخر (و) أما التزام ما لا يلزم  
في النظم فكذلك (قوله سأشكر عمرا) يقال شكرته أى شكرت نعمته ويقال شكرت له نعمة فهو يتمتع  
إلى النعمة بنفسه وإلى صاحبها باللام وقد يمدى إلى صاحبها بتقدير هاف كما هنا يقول سأشكر نعم عمرو  
(إن تراخت منيتي) أى إذا تأخرت مدتى وطال عمرى شكرت عمرا أى أدبت حق شكر نعمه بالمبالغة

في اظهارها وفى الثناء عليه بها وخدعت عليها فلراد بالشكر للوعود بها كماله بالمبالغة لا لافقد شكرها  
بذكرها وحبه عليها وثباته عليه بها (أبدي) جمع أبدا وأبدي جمع يد وهى النعمة فهو جمع  
الجمع وهو بدل اشتغال من عمرو بتقدير الرباط أى سأشكر عمرا أشكر أبدي له (لم تخن) أى لا يخن  
عمرو بتلك الأبايد ولا يذكرها متنبها (وإن هي جلت) أى وإن عظمت ما عظمت ويحتمل  
في قوله تعالى (فأما البيت فلا تقهر وأما السائل فلاتقهر) وقوله تعالى فاذا هم مبصرون ثم قوله تعالى  
ثم لا يقصرون وكقول الشاعر:

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي \* أبدي لم تخن وإن هي جلت

(٥٩ - شرح التلخيص رابع) حق شكر نعمته بالمبالغة في اظهارها والثناء عليها بها ولراد بالشكر للوعود بها كماله بالمبالغة  
والافقد شكره ذكرها وثباته عليه بها (قوله بدل من عمرا) أى بدل اشتغال من عمرا وينبى أن يقرر الرباط أى أبدي له لوجوبه  
في بدلى البعض والاشتغال والايدى جمع أيد وهى النعم والايدى جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع (قوله وإن هي جلت) ان يوصلة

(٢) قوله وهو محمد بن سعيد الخالذى فى المعاهد أن الأبيات من الطويل لمبدأ قد بنى الزير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان اه مصححه

ففي غير محجوب النفي عن صديقه \* ولا مظهر الشكوى اذا التعلزلت  
 رأى خلتى من حيث يخفى مكانها \* فكانت قدى عينيه حتى تجلّت  
 يقولون في البستان لعين لذة \* وفي الحر وللاء الذي غير آمن

وقول آخر

والجثة حالي أي وان كانت جلية لى نفس الامر فهو لا يقطعها ولا يمين بها (قوله أي لم تقطع) بل هي دائما مسترسلة قد ن مأخوذة من المن وهو  
 القلع (قوله أولم تخطأ بمنة أي بذكرها (٤٦٩) له على وجه اللثة (قوله فخى) أي هو فخي من صفته أنه لا يحبب النفي عن كل

أي لم تقطع أولم تخطأ بمنة وان عظمت وكثرت  
 (ففي غير محجوب النفي عن صديقه \* ولا مظهر الشكوى اذا التعلزلت)  
 زلة القدم والنمل كناية عن نزول الشر والحنة (رأى خلتى) أي فخرى (من حيث يخفى مكانها \*  
 أي لاني كنت أسترها عنه بالتجمل (فكانت) أي خلتى (قدى عينيه حتى تجلّت) أي انكشفت  
 وزالت بإصلاحها أي بأبدايه يعني

أن يريد لم تقطع بل تسترسل منه من اللين الذي هو القلع قاله في أشكر أبي أي عمرو والى من أي لم تقطع  
 أولم تخطأ بمن أي بذكرها على وجه اللثة وان عظمت ما عظمت قائم لا يقطعها ولا يمين بها (فخي)  
 أي هو فخي من صفته انه (غير محجوب النفي عن صديقه) أي يصل غناه كل صديق له ولا يستقل  
 به عن الادعاء (ولا مظهر الشكوى) أي وهو غير مظهر الشكوى (اذا التعلزلت) أي يتجمل  
 بالصبر والتحمل اذا وقعت شدة أو نزات حنة وشر يقل زلات التعل اذا زلت صبيحة فزل النمل كناية  
 عن الوقوع في الشدة وصفه بنهاية كمال اللزوة وحسن الطبع وأنه لا يتنمضع للشدائد ولا يشكوها  
 الاق كال تعالى ويتره أخلاء عن مشاركته في الشدة ويؤثرهم حيث ترك التنسكي لهم بخلوهم عن  
 معاناة مضايقه وأنه اذا كان في النفي لم يستأثر به على الاحبال بل يدهمهم به ويكرهم بالفتح في لذائه  
 على طريقة قوله اذا افتقر الحر لم يرفقه وان أيسر الحر أيسر صاحبه (رأى خلتى) بفتح الحاء أي  
 فلتى وحاجتي (من حيث يخفى مكانها) ورؤية الحلة رؤية آ بارها أوللراد العلم هاوكونه رها مع أن  
 صاحبها يخفى مكانها بالتجمل واظهار نار النفي يدل على شدة الاهتمام بأمر صاحبها حتى يطلع على  
 أسرارهم في ضررهم قصد الرفقهم (فلم أراى خلتى) كانت قدى عينيه (أي كالقدى في عينيه وهو  
 المورد الواقع في العين وهو أعظم ما يهتم بازائه لانه واقع في أشرف الاعضاء (حتى تجلّت) أي لم تزل  
 الفاقة كالقدى لديه حتى أجلاها أي اذنيها فتجلّت أي ذهبت فقد وصفه بنهاية اللزوة حتى انفاقة  
 أصحابه لديه بمنزلة العمود الواقع في أشرف أعضائه حتى يزلهوا يكشفها فتكشف بإصلاحها بالابادي  
 النافية لحا في هذا الكلام من التوقع ما يخفى خوف الروي والثناء وقدس قبله بلا مشددة مفتوحة  
 في هذه الايات والانيان باليس بلازم في السجع فكان من التزامه لا يلزم فانك لو ختمت قرآن  
 فتجلّت ومدت وحقت وانتفت ونحوها كان نوافق فواصلها في التاء سجاوان اختلفت فيا قبلها  
 ومن أمثلة التزامه لا يلزم في الشعر قوله

يقولون في البستان لعين راحة \* وفي الحر وللاء الذي غير آمن

ففي غير محجوب النفي عن صديقه \* ولا مظهر الشكوى اذا التعلزلت  
 رأى خلتى من حيث يخفى مكانها \* فكانت قدى عينيه حتى تجلّت

صديق له ولا يستقبله عن  
 الاصدقاء (قوله ولا مظهر  
 الشكوى) بالرفع عطف  
 على غير الواقع صفة لا يخبر  
 (قوله كناية الخ) فلتى  
 أن من صفته أنه لا يظهر  
 الشكوى اذا زلت به البديا  
 وابتنى بالشدّة بل يصبر  
 على ما يتوبه من حوادث  
 الزمان ولا يشكو ذلك الا لذة  
 فقد وصف الشاعر ذلك  
 المدوح بنهاية كمال اللزوة  
 وحسن الطبع حيث ذكر  
 أن ذلك المدوح من صفته  
 أنه اذا كان في غنى ويسر  
 لم يستأثر به بل يشارك فيه  
 أصحابه واذا كان في عسر  
 وتنمضع لا يشكو من  
 ذلك الا لذة ولا يظهر تلك  
 الحالة لأحد من أصحابه  
 فأصدقائه يتفهمون بمنافه  
 ولا ينشرون بمضاره أصلا  
 بل لا يجزئون به الا بمخفيها  
 ولا يظهر لهم (قوله رأى  
 خلتى) أي أبصر أمارته  
 فخرى وهي تقطع كم  
 القميص (قوله أي فخرى)  
 هذا تفسير مراد الالف بالحلة  
 بالفتح الحاجة بمعنى

الاحتياج وهو أعظم الفقر وكونه رها مع كون صاحبها يخفيها لتجمل واظهار نار النفي يدل على اهتمامه بأمر  
 أصحابه حتى يطلع على أسرارهم قصد الرفقهم (فلم أراى خلتى) كانت قدى عينيه (أي كالقدى في عينيه وهو  
 لسكال رقيه كالتأري حاجتي في موضع أخفيها فيه (قوله فكانت قدى عينيه) أي فلما رأى خلتى كانت كالقدى أي العنصر الذي  
 في عينيه وهو أعظم ما يهتم بازائه لانه وقع في أشرف الاعضاء انزال بالحاء حتى تجلّت (قوله بأبدايه) أي نفسه

إذا شئت أن باقي المحاسن كلها \* ففي وجه من تهوى جميع المحاسن

وقد يكون ذلك في غير الفاصتين أيضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل وأصل الحسن في جميع ذلك أعني القسم اللفظي كما قال الشيخ عبد القاهر هو أن تكون الالفاظ تامة للعاني فإن العاني إذا أرسلت على سجيته وانزعت ما تريد طلبت لا نفسها الا لافئاذ ولم تنكس الاما يلق بها فان كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب :

إذا لم تشاهد غير حسن شياتها \* وأغصاتها فالحسن عنك مغيب

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حمل صاحب فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في (٤٦٧) البديع على أن ينسب أنه يتكلم

ايغهم ويقول لبيبي ويخيل

من حسن اهتمامه بجملة كالماء اللازم لأشرف أعضائه حتى تلاهما بما لا صلاح خرف الروي هو التاء وقد جبي قبله بلام مشددة مفتوحة ه وليس يلزم في السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنعت وانشتقت ونحو ذلك (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تامة للعاني دون العكس)

(قوله من حسن اهتمامه)

أي اهتمام همرو المدح

بازالة قوله (قوله بجملة)

أي المذكور وهو الحلة

أي فقر للمادح ولو قال

جعلها أي الحلة كان أظهر

أولنه ذكر التمشير الرابع

للحظة نظرا لكونها بمعنى

الفقر (قوله حتى تلاهما) أي

ما زال يصلح حتى تداركه

بالاصلاح قوله وهو ليس

بل يلزم أي وكل من اللام

والفتح ليس يلزم في

السجع ففي كل من الآية

والآيات نوعان من لزوم

مالا يلزم أحدهما التزام

الحرف كالماء واللام والثاني

التزام فتح ذلك الحرف

(قوله لصحة السجع) أي

للقروض بدونها أي

لو جعلت التوافيق سجا

لم يلزم فيها ذلك (قوله أصل

الحسن الخ) أي والامر

الذي لا بد أن يحصل ليحصل

الحسن بجميع المحسنات

إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها \* ففي وجه من تهوى جميع المحاسن

ثم التزام ما لا يلزم ما في الحرف والحركة كما كانتا اللين وما في الحرف فقط كالو ختمت يتناثر وآخر بنمر واما في الحركة فقط بأن تكون متحدة مع اختلاف الحرف كقوله

لما تؤذن الدنيا من صروفها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا لما يبكي منها وانها \* لأوسع مما كان فيه وأرغد

ولما فرع عما قصد الاتيان به من البديع اللفظي أشار إلى نكتة تصحح الحسن بهذا البديع فقال (وأصل الحسن في ذلك كله) أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الحسن في جميع المحسنات اللفظية كما

يقال أصل الجود الثاني أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الجود وإطلاق الأصل على شرط الشيء صحيح لتوقف الجود على شرط كتوقف الفرع على الأصل (أن تكون الالفاظ) أي الأصل في

ثبوت الحسن ما ذكره هو أن تكون الالفاظ (تامة للعاني) وذلك أنه إذا كان المقصود بالثبات الحسن للدوي أي إعادة معنى يطابق فيه اللفظ متقضى الحال ويكون فيه مضيقا فحينئذ يكون

الاتيان بالمحسنات اللفظية مقبولا (دون العكس) أي دون أن يكون الحسن اللفظي أي البديع

قوله (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في النوع اللفظي (أن تكون الالفاظ تامة للعاني دون العكس) على تنبيهه أعلم أن أنواع البديع كثيرة وقد صنف فيها أول من اخترع ذلك عبد الله بن المعتز وجمع منها

سبعة عشر نوعا وقال في أول كتابه وما جمع قبل فنون البديع أحد ولا يبقى إلى تأليفه مؤلف وأقتصرنا أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه فليقلع ومن أضاف

من هذه المحاسن أو غيرها شأنا إلى البديع ورأى فيه غير رأينا فلها اختياره وعاصره قدما الكتاب فجمع منها عشرين نوعا ثم زاد ما على سبعة فكل جملة ما زاده ثلاثة عشر فتكاملها ثلاثون نوعا

ثم تبعها الناس فجمع أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين ثم جمع ابن رشيقي وغيره وأتى منها وأضاف إليها خمسة وستين بابا من الشعر وتلاهما شرف الدين البستاني فبلغها السبعين ثم تكلم فيها ابن أبي الأصم

وكتاب الحرار أصبح كنهذا القرن لاشتغالهم بالنقل والتعدي كراهة لم يؤلفه حتى وقف على رأي بعين

اللفظية كما يقال أصل الجود الثاني أي الأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الجود الثاني والأمر الذي لا بد أن يحصل ليحصل الشيء شرطه وإطلاق الأصل على شرط الشيء صحيح لتوقف الشرط على الشيء كتوقف الفرع على الأصل (قوله في ذلك) أي فإذا ذكر

من المحسنات اللفظية وفي معنى الباء أي أن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الالفاظ تامة للعاني بأن تكون العاني هي المقصودة بالثبات والالفاظ تامة لها وانما أتى بقوله كله لئلا يجهل أنه يخص بالآخر منها وهو الزام ما لا يلزم

(قوله أن تكون الالفاظ تامة للعاني) أي الواقعة الحاضرة عنده بأن تلاحظ أولا مع ما يقتضيه الحال من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك فإذا أتى بالمحسنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن وإن لم يأت بها كفت النكات الضوية



فن البلاغة نحو طريق جمع التحسين الى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخول من التكلف ككون الكلمتين، بالتين في الخط وكون الحروف منقطه أو غير منقطه ونحو ما أثر له في التحسين كما يسمى الترتيد وأدهم (٤٦٩)

فاخرة على ذات مشوكة  
وأما إذا كان المقصود بالذات  
إفادة اللفظ كانت الألفاظ  
غير منكفة بل تأتي بها  
اللفظ حيث تركت على  
سبيلها التي تنفي لها من  
الطائفة لتفتي الحال  
لأنها بالذات لا تنكف فيه  
وإذا لم ينكف جاء الكلام  
بأنه على ما يقتضيه  
الحال حسنا حسنا ذاتيا  
فأجاب حسن زائد على  
الذاتي وهو البديهي صار  
ذلك الحين البديهي تابعا  
لذاتي فنهض الحين الذاتي  
بالحين البديهي (قوله  
بفضاء الدلالات) أي إذا  
كانت الألفاظ عبادات  
أو كليات وقوله وركاكة  
اللفظ أي إذا كانت الألفاظ  
حقائق (قوله فيصير) أي  
اللفظ وفي نسخة فتصير  
بأنه التوفيق أي الألفاظ  
البديعية (قوله بل الوجه)  
أي الطريق وقوله أن ترك  
اللفظ أي الواسعة  
والحاضرة عنده (قوله  
ألفاظا تليق بها) أي من  
حيث استلها على مقتضى  
الحال (قوله وعند هذا)  
أي عند الاثنان بالالفاظ  
التي تليق باللفظ (قوله  
والبراعة) مرادف لما  
قوله وقوله اللطاف أي في  
البلاغة وقوله من القاصر

بفضاء الدلالات وركاكة اللفظ فيصير كقوله من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أنه ترك اللفظ  
على سبيلها فطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعندها نظير البلاغة والبراعة وبتدبير الكامل من  
القاصر وحين رتب الحرف يري مع كمال فضله في ديوان الانشاء  
ملا يعضد بالذات لا ينكف فيه وإذا لم ينكف جاء الكلام حسنا وتوبا لان مقتضى الحال طلب حسنا  
ذاتيا فاعتبر في اللفظ بالاهمية فتكامل كما ينبغي فأجاب حسن زائد على الذاتي وهو البديهي صار ذلك  
الحسن البديهي تابعا للذاتي فتي كل منهما على سبيلها وأصله ولم يتحول للكلام بالنسبة لا حدهما حسن  
و بلزم من جعل الحسن اللفظي أو البديهي مطلقا هو المقصود بالذات كون الألفاظ منكفة مطروبة  
ويتحقق في ضمن ذلك الاختلال بما يطلب لللفظ فكأن تلك الطالب غير مرمية في تلك اللفظ اذ  
التمتع بالذات تلك الألفاظ البديعية وإيجادها الحسن للغيرى فر يتم تحمل الألفاظ حينئذ من خفاء  
الدلالة حيث تكون كتابة أو مجاز أو من ركاكة حيث تكون حقيقة بالأدراعي فيها الاعتبار للناسب  
فصير الألفاظ البديعية في تلك اللفظ كقوله من ذهب كعب على سيف من خشب وقلنا نادر في أعناق  
بالعين ثم قالوا في وقت آخر لو نشاء لقننا هذا هذا وكان الأصل أن لا يعد هذا حسنا بل عيبا لكنه  
لوقوعه في وقتين مختلفتين في غير هذا المثال لعدم الحسن \* الحادي والاربعون القسم وهو الحلف  
على المراد بما يكون فيه تعظيم للقسم أو غير ذلك بما يناسبه كقوله تعالى فورب السماء والارض  
انه لحنى مثل ما أنتم تنطقون أقسم الله تعالى بما يتضمن عظمتة \* الثاني والاربعون السب  
والإيجاب وهو بناء الكلام على الشيء من وجه وإثباته من وجه آخر كقوله تعالى فلا تفل لها  
أف ولا تهرجا وقل لها قولا كريا وهو يرجع الى الطابق \* الثالث والاربعون الاستدراك  
لما بعد تقدم تقرير كقوله تعالى اذ يريكم الله في منادك قليلا ولواراكم كثيرا فليستهم ولتأزعم  
في الأمر ولكن الله سلم أو بعد تقدم نفي كقوله تعالى فلم تقنلوه ولكن الله قتلهم وما رميت  
اذ رميت ولكن الله رمى وهذا القسم يرجع الى الطابق أو الى الرجوع وقد سبقا \* الرابع  
والاربعون التلخيص وهو اختصار الكلام مخرج التلخيص وهو أن يقع السؤال عن نوع من الأتواع قدوة  
الحاجة لبيان جميعها فيجاء بجواب عام عن السؤال عنه وعن غيره ليني على عموم ما بعده من  
الصفات للمقصود كقوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم فانه وقع جوابا عن قولهم انه  
صل الله عليه وسلم أبو يزيد بن حارثة فلم ينص على زيد بل عمم ليني عليه عام للنيين لان كونهم  
النيين يناسبه ليس أبأ أحد لانه لو كان له ولد بالغ لكان نبيا وقد يقال ان هذا يرجع الى  
الاستطراد وقد سبق \* الخامس والاربعون جمع المختلفة ولقولة وهو أن يجمع بين مدحيين  
بمعان مؤلفة في مدحهما ثم يردت جميع أحدهما على الآخر فيأتي بمعان تختلف معاني التسوية  
بحيث لا يتبين للمدح الآخر كقوله تعالى داود وسليمان الى آخر الآية الكريمة \* السادس  
والاربعون التوهم وهو ما إن يؤتى بكلمة يومها ما بعدها أن المتكلم أراد تصحيحها أو يومه أن فيه  
لنا وأنه قلب من وجهه أو أن ظاهره فاسد للفي أو أراد غير معناها ويكون الأمر بخلاف ذلك  
في الجميع ولهذا التقسيم أمثلة ذكرها صاحب بدعي القرآن لم أره قط بل يذكرها \* السابع  
والاربعون الانساع وهو على كلام تنوع تأويلاته فتفاوت القول فيها الكثرة احتجالاته لنكتة ما  
كفوا في السور \* الثامن والاربعون سلبية الاختراع من الإبداع وهو أن يخترع الأول معنى

أي فيها وذلك على مقتضى الحال التي يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرة ما وكلما كثرت مطالبها ازداد الكلام بلاغة (قوله في ديوان الانشاء) أي حين رتب كبا عند ذلك يكتب الرسائل للوك والوزراء والبلدان

عجز فقال ابن الحنابل هو رجل مقاماتي وذلك لان كتابه حكاية تجري على حسب ارادته ومعانيه  
تتبع ما اختاره من الألفاظ للصنوعة فأين ههنا من كتاب امر به في قضية وما أحسن ما قيل  
الحنابلير واداك ان الواجب هو ان يكون المقصود بالثبات الاتيان بالافاظ تطابق ودلائها مقتضى الحال  
وتقديم معنى بناسب الواقعة الفعلية الخارجية فلا شك ان الأحوال التي تساق لها المعاني لا تنضبط  
لكنتها فبرعاية للمعاني التي تناسب الوقائع على تفصيلها فيه تظهر البلاغة والقوة والبراعة وينبغي  
الكامل من القاصر ولهذا يكون الانسان له قدرة على ايجاد الألفاظ لمان تحسن تلك الألفاظ في تلك  
المعاني بما يحداها فيها وفي أحوال تناسبها ولكن تلك الأحوال لم تقع بعد بل هي أمور فرضية  
فتصور رعاية الحال تابة للحسن اللفظي لان الحال للناسبة اجتبت بد الحسن اللفظي والواجب  
كون الحسن اللفظي تابا لرعاية الحال الواقعة ومع ذلك لا تكون له قوة على ايجاد ألفاظ لمان تطابق  
الحال الحاضرة والحالة الراهنة ولهذا لما رتب الحريري في ديوان الانشاء أى كلف انشاء معان بالافاظ

لم يسبق اليه ولم يلج عليه وأمثله كثيرة \* التاسع والأربعون التوليد وهو أن التكلم يدبر صريا  
من البديع بنوع آخر فيتولد منهما نوع ثالث ومثله بقوله تعالى قل رب احكم بالحق \* تمام  
الجنسين التوارد ويسمى الاغراب والطرفة وهو أن يذكر الشيء المشهور على وجه غريب بزيادة  
أو تغيير يصيره غريبا وقد تقدم هذا في أنواع التنبيه وهو أن يكون وجه التشبيه مشهورا مبتدلا  
ولكن يلحق به ما يصيره غريبا خاصا \* الحادى والخمسون الاجاء وهو ذكر اعتراض وجواب  
ومثله بما لا طائل تحته \* الثانى والخمسون التخيير وهو اثبات البيت أو الفقرة على روى يصلح  
لاشياء غيره فيتحيله كلمة كقوله

ان الغريب الطويل القليل عنهن \* فكيف حال غريبه قوت

فانه يصلح موضع قوت مال كسب نسب ككنا قيل وكثير من الناس يشده ماله طول فيجئند  
يكون ترجيح طول رد العجز على المصدر \* الثالث والخمسون التنظير وهو النظر بين كلامين متفقين  
في المعنى أو مختلفين فيهما أفضل الرابع والخمسون الاستقصاء وهو ذكر جميع عوارض الشيء ولو ازمره  
وذاتيته وهو غريب من مراعاة النظر ومن استيفاء الأقسام السابقين الا ان هذا نوع برأسه \*  
الحادى والخمسون التشكيك وهو أن يأتي بالكلام بكلمة يشك السامع هل هي أصلية أولا  
كقوله تعالى اذا تدانتم بين فأن يدين يشك السامع هل هي أصلية أولا حتى يحقق النظر فيجدها  
أصلية لان الدين له حامل منها الجزاء مثل كما تدن فلان \* السادس والخمسون البراءة وعلمها  
المجاء وهو كقالب أبو عمرو بن العلاء وقد سئل عن أحسن المجاء فقال هو الذى اذا أشدته المنراء  
في خبرها لا يضيع عليها \* السابع والخمسون التسليم وهو أن يفرض محلا ما منيا أو مشروطا  
بشرط بحرف الامتناع ليكون ما ذكره بمنتهى الوقوع لامتناع شرطه كقوله تعالى ما اتخذ الله من  
والآلآة وهذا يدخل في المنهيب الكلامي \* الثامن والخمسون الاقتنان وهو أن يؤتى في الكلام  
الواحد بقتنين متضادين أو مختلفتين كالجمل بين النزل والحاسة أو متفقين وهو كثير \* التاسع  
والخمسون اثبات الشيء للشيء بنفيه عن غيره كقول الحنفاء

وما بلغت كف امرئ متناولا \* من الجمل الا والذى نلت أطول

\* السنون الترديد وهو تطبيق الكلمة الواحدة في الصراع الواحد والفقرة الواحدة مرتين متعلقة  
بشيئين كقوله

هو يئني وهو يت الثناتيت الى \* أن شيت فانصرف عن آمالي

(قوله تجز) أى ذنه كاف  
انشاء ألفاظ مطابقة لمعاني  
واقعية ومتخيلات أحوال  
خارجية وتكون تلك  
الألفاظ مع ذلك مصاحبة  
لبدييات والحال أنه إنما  
كانت له قوة على انشاء  
ألفاظ لمان مع بديياتها  
تناسب أحوالا مقصورة  
مختلقتها كما أراد (قوله)  
فقال ابن الحنابل أى في

سبب عجزه وكان مصرعا  
له (قوله لرجل مقاماتي)  
أى له قوة على انشاء الألفاظ  
المتحسنة لطاقة المعاني  
التقديرية للتخييل لاعلى  
انه الألفاظ المستحسنة  
للطاقة أى الواقعية  
لان المقامات حكايات  
تقديرية (قوله وذلك)

أى ومعنى ذلك أى كونه  
رجلا مقاماتيا (قوله)  
لان كتابه (أى كتاب  
الحريري للثني بالمقامات  
(قوله فأين ههنا) أى

كتاب معانيه واقعية  
وحاضرة (قوله أمر به في  
قضية) أى عينية فان  
هذا لا يكتب ما أراده بل  
ما أمر به وهذا أخفى بانهم  
من القدرة عليه القدرة  
على الأول وهو الكتابة  
لما أراده دون العكس لان  
كتابة ما يرده الانسان  
ويخترعه سهل التناول



في التجميع بين صاحب والصاحب ان صاحب كان يكتب كما يريد والصاحب كان يكتب كما يؤمر  
وبين الخالين بنون بعيد

أطلق تلك المعاني للعلو مقتضى الحال وتكون مع ذلك مع بدعياتها عاجز وقد كانت له قوة وكألي  
انشاء ألفاظ لمعان مع بدعياتها تناسب أحوالاً مقدرة تجتلب كما أراد فقال فيه ابن الحشاش حينئذ  
الحريري رجل للقامات أي رجل له قدرة على المعاني للمستحسنة المطابقة لتقدير الألفاظ للمستحسنة  
المطابقة للواقع لان اللقائات حكايات قدسية فإذ ارام إيجاد البدعيات مع للناسبة البلاغية تأت  
له بفرض المستحيلات وفرض ما يقع وبين هذا وبين ما إذا أمر أن يكتب في قضية عينية واقعة  
ما يناسبه ما يؤمن به فإذ أن هذا أخص بالزم من القدرة عليه القدرة على الاول دون العكس لان الاول من  
كتابة ما يريد الانسان ويختاره وهو سهل التناول بالتجربة والثاني من كتابة ما يؤمر به وهو صعب الاعلى

كما جاء حسن البيان ومنها  
ملا بأس بد كره لاشتهاله  
على فائدة وهو شيطان  
أحدهما القول في السرقات

(قوله في التجميع) أي  
التفصيل وقوله يكتب كما  
يريد أي كما يرى وقوله  
يكتب كما يؤمر أي كإذن  
الحشاش (قوله يكتب  
كما يريد) أي يكتب لما يريد  
من الألفاظ لأنه لم يقصد  
إفادة معنى والقي فالعاني  
تأبسة لما أرادته من تلك  
الألفاظ الصنوعة (قوله  
كما يؤمر) أي فالفاظه التي  
يكتبها تأبسة للعاني التي  
أمرها بمعنى أن تلك المعاني  
تطلب تلك الألفاظ (قوله  
بنون بعيد) أي فرق بعيد  
وان الحالة الثانية أشرف  
من الاولى وقد علمت أنه  
يأزم من القدرة على الحالة  
الثانية القدرة على الحالة  
الاولى دون العكس

معاني هو بني وهو يتبانيات في مصراع واحد وقد يحصل التردد في كل من المصراعين كقوله  
يرك في الرابع بدر الاح في غسق \* في لبت عريسة في صورة الرجل  
فرد في كل من المصراعين مرتين \* الحادى والستون التعطف وهو كالترديد لأن الكلمة مذكورة  
في مصراعين وهو أعم من الزاوية من وجه فإن تلك يشترط فيها الشرط والجزاء ولا يشترط فيها  
التكرار في مصراعين أو فترتين وهذا يشترط فيه التكرار في مصراعين ولا يشترط أن يكون في الكلام  
شرط وجزاءه ينقسم هذا الذي قبله عن رد المعجز على الصدر بأن ذلك يكون المعجز فيه آخر الضرب  
أو آخر الفقرة وهذا ان يكون إعادة الكلمة فيها وفي راء القافية \* الثاني والستون التوسيع  
وقد سروه بأن يأتي في آخر الكلام بشئ مفسر بمطوف ومطوف عليه مثل قوله

إذا أبوقاسم جادت لنا يده \* لم يصعد الا جودان البحر والطار  
وهذا في الحقيقة أحد نوعي اللف والنثر \* الثالث والستون التطريز وهو اشتغال الصدر على غير  
عنه يتعلق به شيطان والمعجز على خبر مقيد به كقوله

كان الكاس في يدها وفيها \* عقيق في عقيق في عقيق  
\* الرابع والستون المؤنسة وهو أخص من الائتلاف وهو أن تكون معاني الألفاظ متناسبة  
كقول ذي الرمة

لماء في شفتها حوة لس \* وفي الثنايا وفي أنياها شنب  
احترازا عن مثل قول الكميث

وقد رأينا بها جودا منعمة \* بيضا تكامل فيها الدل والشنب  
هذه ذكر الشنب مع الدل غير مناسب وهذا في الحقيقة نوع من اختلاف اللفظ والمعنى \* الخامس  
والستون الاستطراد وقد قدمناه عند ذكر الزاوية أو فريامتها \* السادس والستون الإشارة  
ذكرها فداة وقال دلالة اللفظ التقليل على المعنى الكبير فهو حينئذ من الإيجاز وقد سبق \*  
السابع والستون الإقحام وهو يعلم مما سبق \* الثامن والستون الانفصال وقد فسر بما هو في  
معنى الاحتراز للتقدم في الإيجاز والاضباب \* التاسع والستون البسط وفسره بما هو في معنى  
الاضباب وكذلك الإضاح \* السبعون التنعيم وقد تقدم في الاطناب وكذلك التكميل والتذييل \*  
الحادى والسبعون التوشيح وهو أن يكون في صدر الكلام ما يدل على القافية كدماها العسرى  
وهذا هو الارصاد الآن في قيد الدلالة صدر الكلام والارصاد أهم من ذلك \* الثاني والسبعون  
التكرار وقد تقدم في الاطناب \* الثالث والسبعون الراجعة وهي حكاية محاوراة بين التكميم

ولهذا قال قاضي قم حين كتب اليه صاحب أبيه القاضي قم قد عز لك فقم والله

الاولياء ولهذا استحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب والباقي ان صاحب يكتب كما يريد بتقديره والباقي يكتب كما يؤمر وقد عرفت ان بين الحاليين بونا بعيدا ألا ترى الى صاحب فإنه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فصل أمر وقم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الأمر يكون اللفظ فيه بلنا أنشأ المرل بلاسب لقاضي تلك البلدة فكتب اليه أبيه القاضي قم قد عز لك قم ففطن القاضي بأنه لا غرض في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالمرل فقال القاضي والله ما عز لي الا هذه السجدة فان قلت عند تقدير الحال نظير الحاضرة فانشاء ما يطابقها كانشاء ما يطابق الحاضرة فلا فرق بين الحاليين قلت هناك اعتبار ان أحدهما أن يفرض الحال أولا فكم أنه يقول كيف تخاطب من وقع له كذا فلا شك أن من له قوة على الاحوال التقديرية

وغيره وهو أمر من اللجوء السابق كقول وضاح البين

قلت ألا تخلص دارنا \* ان أبانا رجلا غائر  
أمارأت الباب من دوتنا \* قلت فاني وائب ظافر  
قلت فاني البيت (١) عادية \* قلت وسبني مهرف باثر  
قلت أليس البحر من دوتنا \* قلت فاني ساج ماهر  
قلت أليس الله من فوقنا \* قلت بلى وهو لنا غافر  
قلت فاما كنت أعيتنا \* فأت اذا ما هجع السامر  
واسقط علينا كسقوط الندى \* ليلة لاناه ولا أمر

الرابع والسبعون التذليل وقد تقدم في الاطناب \* الخامس والسبعون الاعتراض وقد سبق في الثاني \* السادس والسبعون للتأية وهي اثبات الاوصاف في اللفظ على ترتيب وقوعها كقوله تعالى خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وقول زهير

يؤخر فيو شعث في كتاب فيدخر \* ليوم الحساب أو يجعل فينقم

\* السابع والسبعون التعريض وهو الجملة بالمفهوم بقصد للتسليم \* الثامن والسبعون التهمك وقد سبق في الاستعارة التهمكية \* التاسع والسبعون الائتلاف وهو أنواع منها ائتلاف اللفظ والمعنى وهو أن تكون الالفاظ تليق بمقصود الكلام فالعنى الرقيق اللفظ الرقيق والمعنى الفخم اللفظ الجزل ومنها ائتلاف اللفظ مع اللفظ وهو أن يختار من الالفاظ التي يعبر بها عن معنى ما ينه وبين بعض الالفاظ المذكورة ائتلاف كنول البحري \* كالقسي لاطفات \* البيت السابق في مراعاة النظر ومنها ائتلاف للمعنى وهو اشتغال الكلام على معنى، مع أنه ملائم له وأمر مخالف فتقر به بالملائم أو يكون الامران الاثنين في قرب بينهما ما هو أكثر ملائمة لكأن تشابه الاطراف ومنه قوله تعالى انك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تفصحى فانه لم يراع مناسبة الرى للشمع والاستظلال ليس في نوع النعمة بل وروحي مناسبة اللبس للشمع والاستظلال لارى في كونهما تابعين ليس والشمع ومكملين لمتابعتها اذ رعاية ذلك أدخل في حسن الوعد والامتنان بذلك أصول التهم ثم توابعها ومنها ائتلاف اللفظ والمعنى مع الوزن وهو نوعان الاول أن يأتي باللفظ من غير حاجة الى تقديم وتأخير يتنوع مثله في الشعر والى زيادة وتقصان والثاني أن يؤتى به مع الوزن من غير حاجة الى اخراج المعنى عن وجه الصحة ومنها ائتلاف الغافية أو الفاصلة بشار الآية أو البيت كأي تشابه الارصاد وقد يقال ان هذا من الارصاد ومنها الائتلاف مع الاختلاف وهو

الشعرية وما يتصل بهما  
والثاني القول في ابتداء  
والانتهاء فقد تنا  
فيهما فصلين ختمنا بهما  
الكتاب

(قوله ولهذا) أى لأجل  
أن بين الحاليين بونا بعيدا  
(قوله حين كتب اليه  
الصاحب) أى ابن عباد  
وزير الملك

(١) قوله قالت فاني البيت  
الح كذا في الاصل ولا  
يخلو من تحريف أدى الى  
خلل المعنى واصله فان  
البيت عادية كتبته مصدحه

على هذا الوجه محموا تكون له في الوقائع الحاضرة غالبا والآخرا بجد اللفظ ثم يفرض له ما يلائق  
ولو لم يقع وهذا هو الاسهل كما وقع للكل مع القاضي وهذا يعلم أن الحريري لا ينبغي أن يقال إن عجزه  
ذكر بل التاليل أن ذلك لحياء عرض أو نحو ذلك والا فلا قرب بما كان يأتي بما يناسب بمد التقدير  
الذي هو بمنزلة الاتيان لفحالة الراحة فافهم

ضر بان الاول أن تكون المؤلفقة بمنزلة عن المشتقة كما في قول الشاعر :

أبي القلب أن يأتي السدير وأهله \* وإن قيل عيش بالسدير غزير  
به البق والحي وأسد تحفه \* وعمر وبن هند يستدى ويجور  
والثاني ما كانا متداخلين كقوله :

وما ليك هجر وجبكم قلى \* وعطفكم صدوسكم حرب

\* التانون الخطاب العام وقد تقدم ذكره في علم اللغوي والمتصو منه أن مخاطبه غير معين ابدا  
بأن الأمر لمطلته حقيق بأن لا مخاطب به أحد دون أحد كقوله تعالى ولو ترى اذ أقفوا على النار  
وقوله صل الله عليه وسلم بشر الناس في الظلم ور بما مخاطب واحد بالثنية كقوله :

\* خليل مراني على أم جنب \* قال الطيبي وللرداء به عموم استفراق الجنس في المفرد فهو كالأنثى واللام  
الداخل على اسم الجنس قال ونسبته خطابا عاما مأخوذ من قول صاحب الكشاف ما صابك بالإنسان

خطاب عام \* الحادي والتانون التخليب ويسمى ترجيع أحدا للمؤمن على الآخر وقد قدم شي من  
التخليب في اللغوي وتقدم أن ابن الجاج قال من شرطه تخليب الأدي على الأعلى كالقمرين لأن القمر  
أضعف من رامن الشمس وجعل الشمس فرأى الأبعد فيه بخلاف العكس وكذلك العمران لأن جميع

فضل عمر في أبي بكر وأبو بكر أفضل رضى الله عنهما وقد عكس الطيبي هنا فقال هو أن تضع أدنى

الشئين موضع أعلاهما ومافاه ابن الجاج أسوأ سلم وقبعل من ترجيع أحدا لمرين على الآخر

بل أتم قوم يجهلون تخليبا للخطابين على الثابتين وقوله تعالى يخرج منهما الفؤاد والرجان وإن كانا

يخرجان من الملح \* الثاني والتانون الغزو ويسمى الاحجية والعمى وهو قرين من التورية وأمثلته

لا تكد تنحصر وفي مصنفات الناس \* الثالث والتانون الإبطاع وهو ما يتبع عند الحوادث

للتحددة كالاشال التي تختزع وتفرح عند الوقائع \* الرابع والتانون الكلام الجامع وهو أن

يجيء للتكلم متلافي كلامه بشيء من الحكمة والوعظة أو شكاة الزمان أو الأحوال وأمثلته كثيرة

\* الخامس والتانون ارسال المثل وهو أن يورد التكلم متلافي كلامه وقد عرف ذلك في علم البيان في

مجاز التمثيل \* السادس والتانون الترق وهو أن يذكر معنى ثم يردف بأبلغ منه كقوله عالم

نحير وشجاع باسل وهذا قد يدخل في بعض أقسام الاطناب \* السابع والتانون الاقتباس

وسمى في كلام النصف \* الثامن والتانون المواربة لبراء المهمة من الأرب وهو الحاجة والمقل

وقيل من ورن العرق اذا قسد وهو أن يقول الإنسان كلاما توجه عليه فيه المؤاخذه فاذا أنكر

عليه شخص استحضر بقله ما يتخاص به تحريف كلة أو تصحيحها أو زيادتها أو نقصها أو غير ذلك

كقول أبي نواس في خالصة جارية الرشيد :

لقد ضاع شرى على باسكم \* كما ضاع عقدي خالصة

فما بلغ الرشيد أنكر عليه قال إنما قلت ضاع فقال بعض الحاضرين هذا بيت ربيت عنه فأبصر

\* التاسع والتانون المجاز في معرض المدح وهو أن يهجه بألفاظ ظاهرها المدح وباطنها القندح

(قوله ما عزاني الا هذه

السجعة أى لأنه لا غرض

له في عزى ولا حامله عليه

الاذ كرهذه السجعة فهي

القصودة دون اللغى فصار

اللفظ متبوعا والعمى

تأنيلا له مم وحاصله أن

الصاحب أراد أن يجانس

بين قم الذى هو فصل أمر

وبين قم الذى هو اسم

مدينة فصلا بين سره معنى

مطابقا لمقتضى الحال واقعه

في نفس الامر يكون اللفظ

فيه بليغا أنت العزل

لقاضى تلك البلدة فكتب

إليه البيت المذكور فتأمل

القاضى وقال انه لا غرض

له في اللغى وهو الغزل وانه

لا يناسب حاله بلا سبب

ولاحال ذلك فصار الكلام

كله لزم ثم تفطن وقال واقعه

ما عزاني الا هذه السجعة

﴿ خاتمة في السرقات الشعرية ﴾

أى يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول هذا هو الراد أصار للبحوث عنه وفيها يتوهم أنه عرق لها قال في الاطول وخص السرقة الشعرية بالقرآن أن أكثر السرقة يكون فيه فلا بد أن السرقه تكون في غير الشعر أيضا ولله ادخل ذلك في قوله وما يتصل بها اه (٤٧٤) (قوله مثل الاقتباس النسخ) وجه اتصال هذه الامور بالسرقات الشعرية

﴿ خاتمة ﴾

لفن الثالث (في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والمقدوالحل والتاميع (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاى وأما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال في الايضاح في آخر بحث الحسنات اللفظية هذا ما تيسر لي باذن الله جمع وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء بذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسبان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا

﴿ خاتمة ﴾

أى هذه خاتمة لفن الثالث وليست خاتمة لما ذكر في الكتاب الشامل للفنون الثلاثة اذ لا يرجع منها الى ما اشترك فيه الفنون الثلاثة أو ينفع فيها حتى تكون خاتمة لمجموع ما في الكتاب وسنقر ذلك قريبا ثم بين موضوع هذه الخاتمة بذكر ما يبحث عنه فيها بقوله (في السرقات الشعرية) أى هذه الخاتمة يبحث فيها عن السرقات الشعرية ببيان كيفية ذلك وبيان القبول من ذلك وغيره فصار للبحوث عنه فيها متوهم الظرفية لها فهي في السرقات الشعرية (و) في (ما يتصل بها) أى بالسرقات الشعرية كالاقتباس والتضمين والمقدوالحل والتاميع وستأتى معاني هذه الاقالب ووجه اتصال هذه السرقات كون كل من القليلين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (و) هي أيضا (وغير ذلك) أى بذكر في الخاتمة ما ذكر من

وهذا يدخل في قسم التوجيه كقوله :

يجزون من ظلم أهل الظلم بغيره \* ومن اساءة أهل السوء احسانا  
كأن ربك لم يخلق لحشيتي \* سواهم من جميع الناس انسانا  
به التسعون التخدير وهو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوع أن يقي غواف كثيرة كقولك انك الجن :

قولى لطيفك يثنى \* عن مضجعي عند اللام  
فمضى أنام فتنتظي \* نار تأجج في العظام  
جسد تقلبه الاكف على فراش من سقام  
أما أنا فسكا علم \* فتقول لوصلك من دوام  
فانه يصلح مكان منام رقاد هجوع هجوع وسن وكان عظام فؤاد ضلوع كبود بدن ومكان  
سقام قتاد دموع وقود حزن ومكان دوام معاد رجوع وجود ثم في الحادى والتسعون حصر  
الجزئي في السلكي

ص (خاتمة في السرقات الشعرية الخ) ش

هذه الخاتمة للموجود بذكرها في أول الكتاب بصدراغ للقلم والفنون الثلاثة وهي أنواع السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو الكلام على الاقتباس والتضمين والمقدوالحل والتاميع وقوله

كون كل من القليلين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاى) قال في الاطول جميعا السرقات الشعرية وما يتصل بها بجماع أن كلاما يجب فيه مزيد الاحتياط (قوله لأن المصنف قال في الايضاح) أى الذى هو كالشرح لهذا الفن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ) وكذا قوله والثاني مالا بأس بذكره لاشتباه الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو) أى الباقي قديان (قوله ما يجب ترك التعرض له) أى ما يجب ترك عدمه من هذا الفن وان ذكره ذلك المعنى ووجوب ترك عدمه من هذا الفن اما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أملا

واعا يمد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسا غير داني وهذا .  
فستان الاول ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في الجنان الخطى كما في سيقين ويشعين وكما في أبيات القصيدة أو رسالة حروفها كلها مقوطة أو غير مقوطة أو حروف بدونه أو كلمة بنقط كل حروفها والاخرى بدون نقط واعلم يكن في هذا حسن لان هذا يرجع لتشكيل المرئى لا للمسمع والحسن للمسمع هو المستعمل ومع ذلك لا يتعلق به غرض البناء غالبا والثاني من الى

الى تصنيف الكلام أو لعدم العائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشرعية وما يتصل بها

السرقة وما يتصل بها ويدكر فيها غيرها مما فيه حسن غير ذاتي مثلها وذلك كالقول في الابتداء والتخلص منه إلى غرض آخر وكالقول في الانتهاء وذلك يبين أن هذه للوطن ينبغي أن يعتنى بها وزداد الكلام بها حسنا وأما جمع هذه الأشياء في الحافطة ولم يجعلها بابا من البدع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدته وجعل أحدها أن كلامها ليس أمرا ميب كل كلام وينبغي أن يكون جريا ياتي في كل موطن أمافي السرقات فظاهر خروج التروك كذا فيا يتصل بها اختصاصا بالأخضع الغير وأما في الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروجها ليس في تلك الحال وهذا الوجه بينه يمكن أن يجعل هو السر في جميعا لا شترأ كافيها والوجه الثاني أن الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا في القادة الاهتمام بشأنها ويسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أمافي السرقات فلما علم من أن الابتداء أرفع وأصعب من الانباء وان كان فيه تغييرا وكذا فيا يتصل بها وأمافي الابتداء وماواله فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جميعا وأما جعلت هذه الحافطة للثلاثة على ما ذكر من هذا الفن الأخير دون مجموع ما في الكتاب كما جعلها بعضهم لوجوب أحدها أن الصنف وهو من أرباب الفن وعن قنطريده في مداركه جملها في الأيضاح من هذا الفن حيث قال في آخر الحسنات اللفظية هذا ما ينسب إلى بادن الله تعالى جمعوه تحريره من أصول الفن يعني من مسائل هذا الفن الثالث وبقيت أشياء يعني مما تعد منه يذكرها بعض الصنفين في علم البدع وهو أي ما يذكره بعض للصنفين فبيان أحدهما ما يجب ترك التعرض له أي ترك عنه من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض ووجب ترك التعرض له إما لكونه غير راجع إلى تحسين الكلام أصلا وأما يد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي وهذا الشأن لأنه أمارا راجع إلى تحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما تقدم في جناس الخط كإي ما بين يشقين ويقتين ويجري مجرى هذا أن يؤتى بقصيدة أو رسالة حروفها كلها منقوطة أو كما غيرها منقوطة أو حروف بنقا وحرف بونه أو كلمة ينطق كل حرفها وأخرى بدون نقط وأما قلنا كذلك لأن هذا يرجع إلى الشكل للثلاثة لا للمعنى والحسن للمعنى وهو للتعريف ومع ذلك لا يتلحق به فرض البلاء غالباً والثاني من قسمي هذا القسم ما ليسم كونه حسنا أصلاً بل للتعريف من الفصحاء جازمون بأخراجه من معنى الحسن كإزالة كلمة لها على غرضين كأن تقول جاءني غلام يدي به حقيق بالاحسان وكذا كرموصوف ثم تذكر له أوصافاً عديدة كأن يقال جاءني زيد تلجرا عاقلاً كبير السن عالماً بالثقافة مهتماً بما يجزم بأهله لا يمد من الحسنات وأما لكونه راجعاً إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيها تقدم من الأطناب والبيجاز والسلاوة فقد تقدم أن بعض تلك الأشياء قد يكون من الحسنات عند كونها لم يتغير بها مطبقاً للقضى الحال فذكرها هنا خلو عن الفائدة تقدم صورتهان لك ثم لو ذكرت فيها هذه النسبة وأنها يصح أن تكون من البابين بالاعتبار بن حسن لكن لا يخص ذلك بها وأما ذكرها على أنها من هذا الفن جازم فوخلو عن الفائدة والثاني ما يذكر في هذا الفن ما ياتي بالابأس يذكره منه لا شأنا على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها هذا كلام الصنف مع زيات تملق يعني كلامه وهو يدل على أن هذه الأشياء من هذا الفن لقوله بقيت أشياء منه ولا يضر ذلك بعينه في بعضها واسقاطها منه لأن كلامه يقتضى تسليم كون هذه الأشياء الضمومة

وغير ذلك للراد منه ما يتعلق بكيفية الابتداء والتخلص والانتهاؤ أما ما يتعلق بالسرققات الشرعية

قسمي هذا القسم المايلين  
 كونه حسنا أصلا بل البقاء  
 جازمون باخراجه عن  
 معنى الحسن وذلك كذكر  
 موصوف ثم يذكر كره  
 أوصاف عديدة كأن قال  
 جاءني زيد عاقلًا ناجيًا  
 كبير السن عاقلًا بلفظ نظيره  
 من القرآن هو الله الذي  
 لا إله الا هو الملك القدوس  
 السلام الخ فهذا ما يجزم  
 بأنه لا يمدن المحسنات وما  
 لكونه راجعا الى تحسين  
 الكلام لكن ذكر فيها  
 تقديم الاطناب والايجاز  
 والمساواة كالتيديل  
 والتكميل والارصاد فقد  
 تقدم أن بعض هذه الاشياء  
 قد يكون من المحسنات  
 عند كونها لا يتبرر مطابقتها  
 لمتنقى الحال فذكرها  
 هنا خاوعين القادة لتقديم  
 صورتها هناك ( قوله  
 والثاني الخ ) هذا محل  
 الشاهد في نقل كلام  
 الايضاح ولا يخ أن هذا  
 يدل على أن السرقات  
 الشرعية وما يتصل بها من  
 فن البديع وحينئذ  
 فالخاتمة المشتملة على البحث  
 عماد كرامة فلن الثالث  
 لاختامه بالكتاب خارجة  
 من الفنون الثلاثة

**الفصل الأول** اعلم أن اتفاق القائلين أن كان في النرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والكاه فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا نحوها فإن هذه أمور متقرر في النفوس منصوره المقرل يشترك فيها الفصيح والأعجم والشاعر والمفعم

(قوله اتفاق الخ) هذا نوطه وللقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة (قوله على لفظ التنبيه) حال من القائلين أي حال كونه مبتسبا بلفظ التنبيه لا بلفظ الجع وليس صله لاتفاق ولا لقائلين وليس إذا قال قائلان قولا واتفاقا للنرض العام الذي يقصده كل أحد وإنما أمر به مني لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق ولرأد بالقائلين قائل للأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل للأخوذ ولو تعددا أيضا وفي الأطول القائلين بالجع وللرأد مافوق الواحد أو أنه بالتنبيه اقتصار على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله في النرض) متعلق باتفاق أي (٤٧٦) في المعنى المقصود وقوله على العموم أي حال كونه ذلك النرض على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل أحد منهم وقوله أن كان في النرض على العموم يتضمن أمرين أحدهما كون الاتفاق في نفس النرض لافي الدلالة عليه وثانيهما كون النرض عاما وقابل الأول بقوله وأن كان في وجه الدلالة أي وأن كان اتفاق القائلين في الدلالة على النرض وترك مقابل الثاني وهو ما إذا كان اتفاق القائلين في النرض الخاص وحكمه حكم ماسيا في وهو أن تحكم فيه بالفضل لأن المعنى الدقيق تما يتفاوت الناس في إدراكه فيمكن أن يدعى فيه السبق والقسمة وإن يادع وعدم ذلك (قوله والبهاء) هو الحسن مطلقا أي تلقى بالوجه أو بغيره (قوله ونحو ذلك) أي

(اتفاق القائلين) على لفظ التنبيه ( أن كان في النرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء ) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يبد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لنقرره) أي نقرر هذا النرض العام (في العقول والمادات)

لأخاتمته وهذا الوجه كافى أعنى كون للصف عدها منه لأن من أهل الفن يقتضى بهم في مداركه كما ذكرنا الوجه الثاني ما يدل على إتهامه ما أشار إليه بقوله غير راجع إلى تحسين الكلام وهو أن هذه الأمور ترجع كما أشرنا إليه أولا إلى حسن غير ذاتي وكل ما فيه حسن غير ذاتي فهو داخل في هذه الفن الثالث ثم بهدليان السرقات وما يقبل منها قوله (اتفاق القائلين) هو بصيغة التنبيه لا بصيغة الجع يعني أنه إذا قال قائلان قولا أو ما أعربناه مني لأن ذلك يكفي ولا حاجة بزيادة قائل على اثنين في الرأد لأن النرض هو النظر فيما بين كل اثنين باتفاقهما (أن كان في النرض) السكان (على) وجه (العموم) بأن يكون ذلك النرض ما يتداوله ويقصده كل أحد (كالوصف بالشجاعة) (و) كالوصف (بالسقاء) وحسن الوجه وما نحو ذلك اعتدال القائمة وسمة العين (فلا يبد) الاتفاق على هذا الوجه (سرقة) إذا نظر فيه باعتبار شخصين تقدم أحدهما تأخر الآخر وكلا لا يبد ذلك الاتفاق سرقة لا يعد استعانة بأن يقتض أن الثاني منهما استعمل بالأول في التوصل إليها ولا أخذا بأن يدعى أن أحدهما أخذه من الآخر ولا نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى كالتهاب والاغارة والعصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب وأنما قلنا هذه الألقاب تؤدي للمعنى الواحد لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ماسيا في أن شاء الله تعالى وإنما يبد الاتفاق في النرض على العموم من السرقة وما يرجع إليها (أجل) (لنقرره) أي نقرر ذلك النرض العام (في العقول) (و) (في المادات) جميعا فلم يخص ابتداءه بقل مخصوص حتى يكون غيره أخذاً منه ولا بعبادة

وأأنواعا فلا شك أن القائلين إذا اتفقا فلما أن يكون اتفاقهما في يشترك الأساس فيه وهو للرأد بقوله في النرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والكاه فذلك لا يسمى سرقة قوله (فلا يبد) فيه نظر لا دخال الفاء على لا يعد سرقة وهو جواب بشرط لا يدخل على مثله الفاء ثم يصير معناه اتفاق القائلين لا يعد سرقة وهو فاسد فإن الاتفاق لا يمكن أن يكون سرقة بآء السرقة أخذ أحدهما من الآخر (لنقرره) أي مثل ذلك (في العقول والمادات) يشترك فيها الفصيح

كرشاة القدأى اعتدال القائمة وسمة العين والكاه والبلادة (قوله فلا يبد هذا الاتفاق سرقة) أي فينترك إذا نظر فيه باعتبار شخصين أحدهما مقدم الآخر متأخر قال في الأطول وقوله فلا يبد سرقة هو بفتح الميم ولا يصح ضمها على أنه خبر بمسى السبي فهو مفيد لجواب عدم العدلان مطلقا بلوم مصروفة إلى الوجوب اه (قوله ولا استعانة) أي ولا يبد ذلك الاتفاق استعانة بأن يقتض أن الثاني منهما اسمان بالأول في التوصل للنرض (قوله ولا أخذا) أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول (قوله ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى) أي كالتهاب والاغارة والعصب والمسخ وما أشبه ذلك من الألقاب الآتية وإنما كانت هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لنقرره في العقول) أي جميعا وفي المادات جميعا فلم يخص ابتداءه بقل مخصوص حتى يكون غيره أخذاً له منه ولا بعبادة وزمان

وان كان في وجه الدلالة على الغرض وينقسم الى اقسام كثيرة منها التثنية بما توجد الصفة في على الوجه البليغ كما سبق ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن له الصفة كوصف الرجل حال الحرب بالانقسام وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله حتى يكون أو بابد ذلك الزمان مأخوذاً منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات وبالسك واجماع بينهما كيدا (قوله فيشارك الخ) أي فبسبب استواء العقول في العادات يشترك فيه التخصيص والتعميم والاعجم هنا ضد التخصيص كأن المراد بالافهم هنا بفتح الحاء ضد الشاعر أي من من لا فقرة له على الشعر وإذا كان جميع العقلاء مشاركين في ذلك الغرض لتقرر في عقولهم فلا يكون أحد فيه أقسم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة (٤٧٧) أي طريق الدلالة على الغرض) بأن ذكر أحد مما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة أو سخط أو جلال كان ذلك الدليل الذي استدل به على ثبوت الغرض نفيها أو حقيقة أو مجاز أو كناية أو ذكر الآخر كذلك كالقول أو أحد القائلين زيد كالبر في الإضاعة أو كلاس في الشجاعة أو كالبر في الجود أو كثير الزمان أو قال رأيت أسدا في الحلم يعني زيدا وقال القائل الآخر عمرو مثل ذلك (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الجلال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تثنية وقوله على الغرض أي العلم متعلق بالدلالة (قوله كالنسيان الخ) تنبيه لوجه والمراد بالكلام الخال على التثنية ليكون لفظاً لان وجه الدلالة لفظ (قوله وكذا كرهيت الخ) أي أوصاف والمراد الجنس

فيشارك فيه التخصيص والاعجم والشاعر واللفهم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على الغرض (كالنسيان والمجاز والكناية) وكذا كرهيت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له أي اختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة

و زمان حتى يكون أو بابد ذلك الزمان مأخوذاً منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات والسك فاجمع بينهما كيدا استوت في العقول والعادات اشترك فيه التخصيص والاعجم وهو ضد التخصيص هنا واستوى فيه الشاعر واللفهم بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أي الذي لا فقرة له على الشعر فلا يكون فيه أحد العقلاء أغلب تساويهم فيه ولأنهم ينقل عنه لعدم اختصاصه بهدون من قبله وبه ثم الاتفاق في نفس الغرض على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافي الدلالة عليه بل الدلالة عليه من الجهة الموهودة للأعداد وهي الدلالة بالحقيقة وثانها كون الغرض عام الإدراك فيخرج به الغرض الخاص أي للشيء الذي لا يستخرج إلا الأذى وإن كانت الدلالة عليه بالحقيقة لا بالمجاز كافي نحو حسن التعليل فإن قوله ما به قتل أعاديه ولكن \* يتي اخلاف ما ترجو الذئاب معنى لطيف مدلول عليه بالحقيقة ومن العام أن الأغراض أي المعاني الدقيقة بما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة أو التقدم والزيادة وعدم ذلك ولو كان هذا العلم يشرى له للصف هنا لنعلم أن التخصيص فيه وانما غرض مفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لمفهوم التخصيص والبيان بقوله (وان كان) أي اتفاق القائلين لافي نفس الغرض بل (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على ذلك الغرض بأن يكون أحد القائلين دل على الغرض بالحقيقة (مكالنسيان) بالنسبة لآيات الغرض الذي هو ثبوت وجه التثنية أو فائدة والآخر كذلك أولد عليه أحدهما بالتجوز أو الكناية والآخر كذلك ثم عطف على قوله كالنسيان قوله (وكذا كرهيت) أي ذكر أوصاف (تدل على الصفة) التي هي الغرض (الأي) (اختصاصها) أي اختصاص تلك الهيئات (بمن) أي بوصف (هي) أي تلك الصفة التي هي الغرض (هـ) أي تلك الوصف فيعلم أن تكون تلك الهيئات مستترة للصفة التي هي الغرض والاتصال من اللزوم إلى اللازم كناية فيعلم أن ذكر الهيئات داخل فيها يقابل الحقيقة المثل لها بالتثنية وذلك للقابل هو متعلق التجوز الشامل لكناية ثم مثل قد كرهيت ليقابل منها إلى الغرض فقال والاعجم (وان كان) أي الاتفاق (في وجه الدلالة) فذلك أقسام منها التثنية بما توجد الصفة في

قوله تدل على الصفة التي هي الغرض كما إذا قيل زيد يتהל وجهه عند ورود الفاتة عليه وأمر وبس وجهه عند ورود اللقاة عليه فان التهل لازم لثبات الجوارح فيتنقل من الوصف بالتهل لثبات الجوارح ويتنقل من الوصف بالوجه الكناية لا انتقال من اللزوم اللازم وكذا يقال في البس وإذا علمت هنا لم أن قول للصف وكذا كرهيت الخ مطلق على ما قبله من قبيل مطلق الخاص على العام لأن ذكر الهيئات من قبيل الكناية المذكورة فيا قبل (قوله لاختصاصها الخ) علة لتدل أي لأجل اختصاصها بوصف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض أنه أي تلك الوصف فيعلم أن تكون الهيئات مستترة للصفة التي هي الغرض والاتصال من اللزوم اللازم كناية (قوله بمن ثبتت تلك الصفة) أي بوصف ثبتت تلك الصفة التي هي الغرض

كان ذاتنا على قسائمهم \* وان كان قدشفت الوجوه الغفاء

وكنا وصف الجواد بالتهلل عند ورود الغفاء والارتياح لرؤيتهم ووصف البخیل بالمبوس وقلة البشر مع سعة ذات اليد وساعدة الدهر فان كان ما يشترك الناس في (٤٧٨) معرفته لاستقراره في العقول والمعادات كتشبيه الفتاة الحسنة

( كوصف الجواد بالتهلل عند ورود الغفاء ) أي السائلين جمع عاف ( و ) كوصف ( البخیل بالمبوس ) عند ذلك ( مع سعة ذات اليد ) أي المال وأما المبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فنأصاف الاستخياء ( فان اشترك الناس في معرفته ) أي في معرفة وجه الدلالة ( لاستقراره فيها ) أي في العقول والمعادات ( كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول ) أي كالانفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالانفاق في الغرض العام في أنه لا يدمر مرة ولا أخذا

( كوصف الجواد ) أي ذات الجواد لمن حيث ما يشتر بالجود ( بالتهلل ) أي يكون الوجه مرحا مسرورا ( عند ورود الغفاء ) جمع عاف وهو السائل فان هذه المميزات أعني كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب هو ورود السائلين ينتقل منه إلى الوصف بالجود فالوصف بالمميزات لثبات الجواد لثبوت منه إلى وصفه بالجود لا بما يشتر بالجود حتى يكون الانتقال غير مفيد ويجري مجرى ذلك كراهية الواحد واما جمعا باعتبار كون الجميع أظهر كافي مضمون للثال أو باعتبار الوقائع ( و ) كوصف ( البخیل بالمبوس ) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام عند ورود الغفاء ( مع سعة ذات اليد ) أي وصفه بالمبوس لاجل ذلك في وقت وجود سعة ذات اليد أي التني وكثرة المال فان ذكر هذه المميزات أعني كونه عوسا وكون ذلك عند ورود الغفاء وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة السكتانية أيضا واعايد بوجود سعة ذات اليد لان المبوس عند ذلك هو الدال على البخل وأما المبوس عند الفقر فهو يدل على الجود لان عيوسه يدل على تأسفه على مفات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال وأما البخیل فهو يرتاح تلك العنبر ويطمئن به فلا يتصور منه المبوس اذا كان الاختلاف في وجه الدلالة من حقيقة كتشبيه أو تجوز ككتابة أو مجاز استعارة أو ارسال ( ف ) حيثئذ ( ان اشترك الناس في معرفته ) أي في معرفة وجه الدلالة ( لاستقراره ) أي ذلك الوجه ( فيها ) أي في نفوس الناس وفي عقولهم ومعادتهم لشبوحه قديما وحديثا حتى صار شيئا تداولته الخاصة والعامة وذلك ( كتشبيه الرجل ( الشجاع بالأسد ) أي الشجاعة ( و ) تشبيه الرجل ( الجواد بالبحر ) في السكرم ( فهو ) أي فذلك الوجه لتتفق عليه العام الادراك ( كالاول ) أي كالانفاق في نفس الغرض العام في أنه لا يدمر مرة ولا أخذا ولا يجوز ذلك لتساوي الناس فيه كالاول وقد علم من هنا أن الاتفاق الذي يحصل فيه التفاوت أو علمه يكون في نفس الوجه كتشبيه كذا ذكر أو كالمجاز المخصوص أو الالفاظ ولا يراعى عند اختلاف الوجه الاجبة للنسب كان يقع فيه التشبيه لشخص ويقع فيه التجوز الآخر فيكون قسما آخر اختلاف في الوجه واتفق للنسب فهو ما علم أو خاص والامور للتبعية هنا لانه لا اتفاق للنسب مع اتحاد الوجه والاتفاق للنسب مع الاختلاف في الوجه والاتفاق في الوجه مع اختلاف النسب لكن على وجه

له هذه عبارة المصنف وصوابه العكس وهو أن يقال لاختصاص من هي له ( كوصف الجواد بالتهلل عند ورود الغفاء ) عليه ( والبخیل بالمبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته لاستقراره فيها ) أي في العقول ( كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر ) والبلید بالبحار ( فهو كالاول ) وان

بالشمس والبدن والجواد بالثيب والبحر والبلید البعطي بالبحر والجمار والشجاع للآخي بالسيف والتارقال اتفاق فيه كالانفاق في محسوم الغرض وان كان عما لا ينال الا بفسر

( قوله بالتهلل ) أي الا بشام والاشانة ( قوله بالمبوس ) هو تلون الوجه تلونا يدل على التهم ( قوله عند ذلك ) أي عند ورود الغفاء عليه ( قوله مع سعة ) أي كثرة ذات اليد قال في الاطول راجع لتهلل والمبوس لان تهلل الجواد لا يكون عند قلة المال عند ورود الغفاء والمبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخیل وذات اليد هو المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل مع قسمة فكانه يأمر اليد بالاعطاء والامساك واليد كملك له اها قوله فنأصاف الاستخياء لان عيوسه في تلك الحالة دليل على كرمه لا يحصل له غم على عدم كثرة ما يده ليكرم منه الغفاء ( قوله فان اشترك ) الخ ) هذا دليل جواب

الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره فيه تعصيل فان اشترك الخ ( قوله لاستقراره ) أي بحيث صار متداول بين الخاصة والعامة ( قوله كتشبيه الشجاع بالأسد ) أي في الشجاعة وكتشبيه البلید بالبحار في البلادة وتشبيه الوجه الجميل بالتمرق في الأضائة ولذا التشبيه الكلام الدال عليه يكون لفظا كاس ( قوله من وجه الدلالة ) بيان لهذا النوع أي التي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض



ولا يصل اليه كل أحد فهنا الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق وأن يقضى بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أفضل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه وهو ضربان أحدهما كان في أصله خاصيا غريبا والثاني ما كان في أصله عاميا مبتدالا لكن تصرف فيه بما أخرجه من كونه ظاهرا ساذجا إلى خلاف ذلك وقدم سقذ كرا منتهما في التشبيه والاستعارة إذ عرفت هذا

(قوله أي وإن لم يشترك الناس في معرفته) أي معرفة طريق الدلالة على الفرض بأن كان لا يصل اليه كل أحد لكونه مالا ينال إلا بفكر (بأن كان مجازا غرضوا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (قوله جاز) أي صرح أن يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم قاته لا يصح أن يدعى فيه ذلك فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقيق السرعة لكن لا يتبين فيها السرعة ولا انفصالها (٤٧٩) كما يأتي (قوله من وجه الدلالة) أي الذي هو الاتفاق في وجه

(والا) أي وإن لم يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه (وهو) أي لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الفرض (ضربان) أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا ينال إلا بفكر (و) الآخر (عامي) تصرف فيه بما أخرجه من الإبدال إلى الفرية (كاسر) في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغرب الحاصي والبندل العاصي الباقي على ابتدائه وللتصرف فيه بما يخرج إلى الفرية

التشابه كتشبيه البيت للصبوغ بالدم بالاسم ثم تشبيه السيف بالباس عليه الهم بالقدم فهذه يمكن فيها التفاوت وأما الاختلاف في الوجه واللفظ أو في المعنى فقط لاعتدال وجه التشابه كتشبيه انسان بالرحم ثم تشبيه الآخر بالدره فيه (٢) فلا يكون من هذا القبيل (والا) يشترك الناس في معرفة الوجه للبره من المعنى (جاز أن يدعى في) أي أن يدعى في هذا الوجه من الدلالة بأن يكون مجازا غرضوا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (السبق) أي إذا كان غريبا أمكن ادعاء سبق أي غلبة أحد الآتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل (والزيادة) أي وزيادة أحدهما على الآخر في بالفتح والآخر ناقص منه ويحتمل أن يراد بالسبق التقدم أي يجوز حينئذ أن يدعى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه من ذلك الأقدم (وهو) أي لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الفرض كالدلالة بالتشبيه والدلالة بالتجاوز الخاص (ضربان) أي نوعان أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا يبرك من ذاته إلا الأذ كياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشغل والتجاوز بطلاق الاحتباء على ضم النتان الذي في فم القرس لقربوسه كما تقدم فنحو ذلك غريب لا يبرك إلا بفكر (و) الآخر (عامي) يدركه كل أحد في أصله لكن (تصرف فيه) بما أخرجه من الإبدال إلى الفرية (كاسر) في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله :

لم تلق هذا الوجه شمس تهلوتا \* إلا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتدل عامي لكن أضاف إلى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الإبدال وقد تقدم بطله وكفى التجوز في اطلاق

كان بما لا ينال إلا بفكر ولا يصل اليه كل أحد فهنا الذي يجوز أن يدعى فيه سبق سبق للتقدم لتأخر وزيادة التأخر على التقدم وهو ضربان أحدهما ما كان خاصيا غريبا في أصله والثاني عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء والظهور والسجاجة إلى خلاف ذلك من الفرية كاسر

(قوله خاصي) أي منسوب للخاصة أي هذا المقوم لا يطلع عليه إلا الخاصة وهم البنفاء (قوله غريب) تفسير قوله خاصي قوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الفرية لأن من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيا لا يعرفه إلا الخاصة (قوله لا ينال إلا بفكر) تفسير لغريب أي لا يدركه إلا الأذ كياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشغل والتجاوز بطلاق الاحتباء على ضم النتان الذي في فم القرس لقربوسه (قوله والآخر عامي) أي يرفقاعة الناس (قوله الباقي على ابتدائه) هذا رائد على ما هنا (قوله وللتصرف فيه بما يخرج الخ) أي كما في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله : لم تلق هذا الوجه شمس تهلوتا \* إلا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتدل عامي لكن أضاف إلى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا

الوجه فخرج بذلك من الابتدال وكافي التجوز في إطلاق السيلان على سيرايل في قوله \* وسالت بأعناقى للعلى الأباطح \* فانه مبتذل ولكنه تصرف فيه بإسناده إلى الأباطح وادخال الاعتناق فيه فخرج بذلك عن الابتدال (قوله \* فلاخذوا السرقة الخ ) الفاء فاء النصحة أي وإذا تقرر هذا فلاخذ الخ (٤٨٠) وحاصله أنه لما ذكر أن القائلين إذا اتفقا في وجه الدلالة على النقص وكان ذلك

(فلاخذوا السرقة) أي مايسى بها بهذين الاسمين (نوحان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ للناس كل واحد) حال كونه (مع اللفظ كله أو بضمه أو) حال كونه (وحد) من غير أخذ شيء من اللفظ

السيلان على سيرايل فانه مبتذل ولكن تصرف فيه بإسناده إلى الأباطح وادخال الاعتناق فيه فخرج بذلك عن الابتدال وقد تقدم أيضا بسطه ونحو هذا التقسيم سبق في التشبيه والاستمارة أن منهما القريب الذي الخاصة والمبتذل الذي الباقي على ابتداله وللتصرف فيه بما أخرجه عن الابتدال كالتأنيين فإن قلت كالتغاب في الوجه أن كان غير حقيقة ظاهر وأما أن كان حقيقة وهو التشبيه فلا غرابة فيه إلا من جهة اللفظ فلا يدخل في الترابية من جهة وجه الدلالة لأن اللفظ أن كان غريبا فذاك والا أمكن التشبيه من كل أحد بلا تكلف فلا تفاوت فكيف عند التشبيه من هذا القسم قلت يقع فيه التفاوت من جهة ادراك صلاحية اللفظ أولا وأيضا الدلالة على التشبيه قد تكون تصرف في الألفاظ وتعتبر الحالة للمعبودة للتشبيه كما تقدم في قوله \* لم تلحق هذا الوجه شمس نهارنا الخ فيقع فيها التفاوت نعم حسن الدلالة لا ينفك عن غرابة اللفظ لافي الحقيقة ولا في المجاز تأمل وذلك كاف في ادعاء السبق والزيادة \* ولما ذكرنا ما يضمن باب السرقة أشار إلى تقسيم ما هو من بابها سواء كان منها السكونه دقيقا غير عام الإدراك مع كون وجه الدلالة فيه متحدا بكونه حقيقة أو كان منها السكونه وجه الدلالة التي ليست بشائعة لامن جهة كونه معنى غريبا كما تقدم أن ما يضمن السرقة فبان فقال وإذا مررت بين ما يكون من السرقة ومالا (فلاخذوا السرقة) أي الأخذ الذي هو السرقة في الجملة من أي قسم هو أعنى سواء كان من قسم وجه الدلالة أو من قسم دقة اللفظ فقط (نوحان) أي ينقسم أولا إلى نوعين (ظاهر) بأن يكون لوعرض الكلامان على أي عقل حكم بأن أحدهما أصل الآخر بشرطه للمعلوم (وغير ظاهر) بأن يكون بين الكلامين تميز محجوج في كون أحدهما أصلا للآخر إلى تأمل (أما) الأخذ (الظاهر) من النوعين (فهو) أن يؤخذ للشيء كله مع ظهور أن أحدهما مع الآخر وأما زدنا هذا القيد لأن غير الظاهر فيه للشيء أيضا لأنه مع خفاء والدقيق السليم يميز ذلك في الأمثلة وهو حينئذ ثلاثة أقسام لأن أخذ للشيء كله (أما) أن يكون (مع) أخذ (اللفظ كله أو) يكون مع (أخذ بضمه) أي أخذ بعض اللفظ وترك البعض (أو) يكون مع أخذ للشيء (وحد) بدون أخذ شيء من اللفظ أصلا بل يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم لانه كما سيأتي في حكم أخذ اللفظ كله فالمراد بأخذ للشيء وحده تحويله إلى صورة أخرى تركيبا وافرادا كما سيأتي في الأمثلة ولا ضرر في اللعبة الكسائية في قولنا أخذ للشيء كله مع أخذ وحده لأن الصيغة بين اللفظ كله ووحدته لا بين اللفظ كله وبين نفسه وهو ظاهر ثم أشار إلى بيان قبس هذا القسم أمثلة القسمين في التشبيه والاستمارة إذا عرف ذلك فلاخذوا السرقة نوحان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر

الوجه لا يعرف كل الناس اما تراه في ذاته أو بسبب التصرف فيه جاز أن يدعى أن أحدهما أخذ ذلك الوجه من الآخر وسرق منه شرع في بيان أقسام الأخذ والسرقة بقوله \* فلاخذ والسرقة الخ (قوله أي مايسى بهذين الاسمين) أشار بهذا إلى أنهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لأنهما غيران (قوله ظاهر) أي بأن يكون لوعرض الكلامان على أي عقل حكم بأن أحدهما أصل الآخر بشرطه للتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرف كل الناس قوله وغير ظاهر) أي بأن يكون بين الكلامين تميز محجوج العقل في حكمه بأن أحدهما أصل الآخر إلى تأمل (قوله أما الأخذ الظاهر) أي أما الأخذ الظاهر (قوله فهو أن يؤخذ للشيء كله) أي مع ظهور أن أحدهما مع الآخر وأما زدنا ذلك القيد لأن غير

(فان

الظاهر منه أخذ للشيء أيضا لكن مع خفاء والدقيق السليم يميز ذلك (قوله أو حال كونه وحده)

أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله أو وحده عطف على قوله أمام اللفظ أي يؤخذ للشيء وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بضمه فمل حينئذ أن الأخذ الظاهر صر بان أحدهما أن يؤخذ للشيء مع اللفظ كله أو بضمه والثاني أن يؤخذ للشيء وحده وهذا الثاني يلزمه تميز النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم لأن هذا في حكم أخذ اللفظ كله والغرب الأول فبان لأن المأخوذ مع اللفظ كله أو بضمه وفي كل منهما إما أن يحصل تميز في النظم

فهو أن يؤخذ المعنى كله اماع اللفظ كله أو بعضه واما لو حده فإن كان لأخوذه كله من غير تغيير لنظمه فهو معلوم مردود لانه سرقة محضة ويسمى نسخا واتحالا كما حكى ابن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده : اذا أنتم تصنف أخاك وجدته على طرف المجران أن كان يقل

أو لا يحصل تغييره فأقسام الأفعال الظاهر خمسة وقد ذكر للنصف هذه الأقسام الحجة بقوله فإن أخذنا (قوله الواقع بين الفرقات) أي مفردات اللفظ للأخوذة للأخوذة وذلك بأن يكون اللفظ للأخوذة للأخوذة (٤٨١) منه متحدين تأليفا متعديين شخصا

باعتبار اللفظين (قوله لانه سرقة محضة) أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للسروق منه معلوم أن السرقة المحضة أشد في الحرمة من السرقة

المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه (قوله ويسمى) أي هذا الأخذ للمذموم نسخا

أي لان القائل الثاني نسخ كلام غيره أي قله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى

كتاب آخر (قوله واتحالا) الاتحالي في اللغة ادعاء شيء

لنفسك أي أن تدعي أن مالك لك يقال اتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه

لنفسه (قوله كما حكى) أي كالأخذ الذي حكى (قوله من عبد الله بن الزبير) بفتح

الزاي وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير بن العوام

السحافي فانه يضم الزاي وفتح الباء والاول قسم على الثاني يستطيه فصاره

من العطاء قال لمن الله ناقة حملتي إليك فقال له الثاني إن ورا كها (قوله

أنه فعل ذلك) أي النسخ

(فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين الفرقات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا واتحالا كما حكى عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول من ابن أوس اذا أنتم تصنف أخاك) أي لم تلصقه النصف ولم توفه حقوقه (وجدته \* على طرف المجران) أي هاجرا لك مبتدلا بك بأخوتك (إن كان يقل

أعني الظاهر والى بيان غير قبيحه فقال (فإن أخذ) الأخذ للمعنى كله (اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين اللفظين أي بين اللفظ للأخوذة لللفظ للأخوذة منه وذلك بأن يكون كل من اللفظ للأخوذة للأخوذة متعديا فوما وعدم تغييره هو اعتاده نوعا من كل وجه واما اختلاف شخصه فإن بينهما ترتيبا وتأليفا متعددان خصوصا باعتبار اللفظين وليس مرادنا باللفظين ما وقع في التركيب الاول لانه لا يتبين أن يكون لفظين ولا ثلاثة حتى يثنى أو يجمع (فهو مذموم) أي أن أخذ جميع اللفظ بلا تغيير ذلك الأصل لمذموم (لانه سرقة محضة) أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للسروق منه فإن السرقة المحضة أشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه (ويسمى) هذا الأخذ للمذموم (نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه وذلك (كما) أي كالأخذ الذي (حكى عن عبد الله بن الزبير) وهو الشاعر المعلوم وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام السحافي المعلوم واما المراد به شخص آخر كان قد علم على عبد الله بن الزبير الصحافي المروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور هنا السيد عبد الله بن الزبير لمن الله ناقة حملتي إليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير السحافي إن ورا كها (أنه فعل ذلك) أي الأخذ الذي روى أن الانسان المذكور فعله أي أوفه (يقول من ابن أوس) وهو قوله (إذا أنتم تصنف أخاك) أي إذا لم تلصقه النصف بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر للانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق ومعنى اعطاء النصفه أي العدل إيقاعه (وجدته) أي إذا لم تصفه وجدته (على طرف المجران) أي على الطرف الذي هو المجران فالإضافة بيانية وكون المجران طرفا باعتبار أنه مكان خارج وطرف عن المكان الاوسط الذي هو المواسلة ويحتمل أن تكون الإضافة على أصلها بأن يجعل للمجران طرفان والمقام يقتضي أن التقى يكون عليه المظالم هو الاصل والطب في ذلك سهل وكثيرا ما تعرض لأمثال هذه المباحث لان بعض النفوس يصعب عليها الوقوف على حقيقتها (إن كان يقل) أي إذا لم تصفه وجدته مهاجرا لك مبتدلا بك غيرك

فإن يؤخذ المعنى كله اماع اللفظ كله أو بعضه أو وحده (فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا واتحالا) ومثاله كما حكى ابن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده قول ابن أوس : اذا أنتم تصنف أخاك وجدته \* على طرف المجران إن كان يقل

(٦١ - شروح التلخيص - رابع) والاتحالي وهو نائب فاعل حكى أو أنه تبدل اشتغال من عبد الله أي في فعل ذلك بقول من تأمل (قوله من) بضم الميم وفتح العين وهو غير من بن زائدة فانه بفتح الميم وسكون العين (قوله أخاك) أي صاحبك (قوله أي لم تلصقه النصفه) بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق فقولهم لم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى اعطاء النصفه أي العدل إيقاعه (قوله على طرف المجران) أي على الطرف الذي هو المجران بكسر الهاء فالإضافة فيه بيانية وكون المجران طرفا باعتبار توهم أن للواصل مكان متوسط بين التواصلين وأن المجران في تلك المكان خارج ويحتمل أن تكون الإضافة على أصلها بأن يجعل للمجران طرفان والتي عليه المظالم هو الأصل منها (قوله إن كان يقل) أي وجدته هاجرا

وركب حد السيف من أن تضيقه \* اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل  
فقال له معاوية لقد شرحت بدى يا بكر ولم يوافق عبد الله المجلس حتى دخل من بين أوس المزني فأنشد كملت حتى أولها :  
لمرك ما أدري واني لأوجل \* على أينأ تصدو للنية أول

لكن رافضا لصحتك ان كان له عقل يطلب بهما في الأمور لانه لا يخفى محبة من لا يرى لك ما ترى له فكيف يصعب من ظالمك ولا ينصفك  
وأما من لا عقل له فيرضى بأذى الأمور بدلا من أعلاها فلا يقام له وزن في المعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (قوله  
وركب) أى ذلك الأخ الذى (٤٨٣)

وركب حد السيف) أى يتحمل شدة تأثيره تأثير السيف وتقطعه تقطعا (من أن تضيقه \* أى)  
بدلا من أن ظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل الشاق (مزحل)  
أى مبدق قدسكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شرحت  
بدى يا بكر ولم يوافق عبد الله المجلس حتى دخل من بين أوس المزني فأنشده قصيدته التي أولها :  
لمرك ما أدري واني لأوجل \* على أينأ تصدو للنية أول

رافضا لصحتك ان كان له عقل يطلب بهما في الأمور لانه لا يخفى محبة من لا يرى لك ما ترى له فكيف  
بمن ظلمك ولا ينصفك وأما من لا عقل له فيرضى بأذى الأمور بدلا من أعلاها فلا يقام له وزن في  
للمعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (وركب) ذلك الأخ الذى تنصفه (حد السيف)  
أى طرفه القاطع وهو يحتمل أن يراد به الحقيقة على سبيل المبالغة أى يكون معك بحيث لو فرض  
أنه هاجرك لقيه حد السيف وركبه ركوبا يقطعه لفعل ذلك بدلا (من أن تضيقه) أى أن تذله  
وظلمه ويحتمل أن يكون كناية عن الشدة وللشدة أى رككب اذا لم تنصفه شاق وتأثيرات  
واذابات لان ركوب حد السيف مألوم للاذابات وللشاق في الجملة (اذا لم يجد) أى ركب شفرة السيف  
ليتركك اذا لم يجد (عن شفرة السيف) أى عن حد السيف الحقيقي أو عن الشدة اللازمة في  
الجملة لحد السيف على الاحتياطين السابقين (مزحل) يحتمل ان يكون براءا للهمة أى ركب ماذكر  
اذا لم يجد عنه بدا وأرحالا ويحتمل أن يكون بازى للجمعة أى بدا وانغصا لا وزوال وفى القاموس  
زحل ينى بازى للجمعة عن مقامه كتجوزال واعتقانا ان ابن الزبير المذكور فعل ذلك بقوله من  
السابقا حكى أن ابن الزبير المذكور دخل على معاوية رضى الله تعالى عنه فأنشده هذين البيتين  
فقال له معاوية لقد شرحت بضم العين أى صرت شاعرا بدى أى بدلا من الأولى يا بكر ثم ان  
عبد الله بن الزبير المذكور لم يوافق المجلس حتى دخل من بين أوس المزني على معاوية فأنشده  
يدي قصيدته التي أولها \* لمرك ما أدري واني لأوجل \* أى لا أخاف \* على أينأ تصدو للنية أول \*

وركب حد السيف من أن تضيقه \* اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل  
فقال له معاوية لقد شرحت بدى ولم يوافق عبد الله المجلس حتى دخل من بين أوس فأنشده كأمته  
التي أولها .

لمرك ما أدري واني لأوجل \* على أينأ تصدو للنية أول

يتحمل الخ) أشار بهذا  
الى أنه لم يرد ركوبه بعد  
السيف المعنى الحقيقي  
بل المراد تحمل ماذكر  
فكان يقال وركب معاوية  
بمنزلة القتل بالسيف (قوله  
من أن تضيقه) يفتح  
التاء والضم الظم والذل  
وأشار الشارح بقوله بدلا  
الى أن من القيد وصح  
جعلها للتعليل أى من أجل  
ضيمك أى ظلمك وذلك له  
بضم انصافك (قوله عن  
شفرة السيف) يفتح السين  
المجبة أى حده القاطع  
وفى الكلام حذف مضاف  
أى اذا لم يكن عن ركوب  
حد السيف وأراد بعد  
السيف هنا الأمور الشاقة  
التي هي بمنزلة القتل مثل  
مأم وقوله مزحل يفتح  
الميم والحاء المهملة وينهما  
زاي معجبة أى بعد  
وانفصال والمضى وركب  
الأمور الشاقة التي تؤثر  
فيه تأثير السيف مخافة أن

يلحقه الضم العارضى لم يجد من ركوبها بدا (قوله قدسكى الخ) الفاء لتعليل أى  
وأما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقوله من السابق لانه قدسكى الخ (قوله دخل على معاوية) أى وكان معاوية حاقدا عليه وعنده غيظ  
منه (قوله قدسكى بدى) بضم العين أى قدسرت شاعرا بعد علمى بأنك غير شاعر أو بعد مغرقتى لراك فأنشده قبل أن أقارئك لم تقل  
شعرا وقدسرت بعد مغرقتى شاعرا (قوله يا بكر) كناية لعبد الله بن الزبير (قوله فأنشده قصيدته) أنشد أى تسمى لمعولين يقال  
أنشدنى شعرا الفعولة الاول هاء محذوف أى فأنشده قصيدته (قوله لا وجل) من الوجه وهو الخوف وموضع على أينأ نصب لانه معقول أدري  
وقوله واني لأوجل اعتراض وتقدم بالثبوت للجمعة معنى تصبح وذكر بعضهم انها للنية المهمة من المدو والنية الموت وأول مبنى  
على القدم لقطعه عن الخافة ونيت منها كما قبله بعد أى أول كل شئ وحصل المعنى ما أدري من الذى تصدو عليه للنية منا قبل

حتى أتى عليها وفيها ما أشده عذابا، قبل معاوية على عبدالله، وقال لما لم تخبرني أنهما لا تفارقا، المني واللفظ له وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحق بشعره وقدرى لأوس ولزهر في قبسيتهما هذا البيت

ومناسبتان لحالهما ثابت لدى وعندى وهذا أيضا هو مراده بقوله المنى أى أنا الوصف الآخر وانى لاخاف مايقم

وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 وما الناس بالناس الذين عهدتهم \* ولا النار بالنار التي كنت تعلم  
 وما الناس بالناس الذين عهدتهم \* ولا النار بالنار التي كنت تعرف  
 ومن يتبع مالميس من خيم نفسه \* يدعوه ويلبسه على النفس خيمها  
 ومن يشرق خلقا سوى خلق نفسه \* يدعوه ويلبسه على النفس خيمها

وقول طرفه  
 وكقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه  
 وقول الفرزدق  
 وكقول حاتم  
 وقول الاعور

(٤٨٤) الاكل والستر بالباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب العالي (قوله لطلبها)

واقنع بالمبشحة وهي مطلق  
 أي لطلبها فقد بدل كل  
 لفظ من البيت الاول  
 بمرادفه فمرادف ابع  
 ولما تر مرادف للكارم  
 ولاتنهب مرادف لقوله  
 لا ترحل وقوله لطلبها  
 مرادف لبنيها واجلس  
 مرادف لاقعد والآكل  
 مرادف للطاعم والاباس  
 مرادف للكاسي وأما قوله  
 فانك أنت فذكر في  
 البيتين بالفظ وانما كان  
 هذا من إبدال السك لان  
 فانك من الأمور العامة  
 فلراد ماضداه (قوله  
 وقولا) جمع والف  
 كشاهد وشهود من  
 الوقف بمعنى الحبس لامن  
 الوصوف بمعنى الحبث  
 لانه لازم ولذلك

ذر للساخر لا تذهب لطلبها \* واجلس فانك أنت الأكل الاباس  
 وكما قال امرؤ القيس  
 وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 فأورده طرفه في حديثه إلا أنه أقام مجلدا مقام تجمل  
 ذر للسكرام لا تذهب لطلبها \* واقعد فانك أنت الآكل الاباس  
 فقد بدل كل لفظ من التركيب بمرادفه وللمنى استأهلا للسكرام وللمالى فدعها لتترك واقنع بالمبشحة  
 وهو مطلق الأكل والستر بالباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب العالي على أنه لو قيل هكذا لم يخل  
 الاباس مكان الكاسي من فيج بالثقل الوزني ومثال تبديل البعض قول طرفه في قصيدته الدالية  
 وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 فانه يت امرؤ القيس ولم يرد فيه على تبديل تجمل بتجملد وقولا من الوقف الذي هو الحبس بدليل  
 نمده الى اللطى لامن الوقوف اللازم أي نيك حال كون أصحابي واقفين أي حاسبين مطيع على  
 يقولون لانهلك الحزن وتجمل أي ادفع ذلك الاسى بالتجمل والصبر يجرى مجرى تبديل البعض أو  
 السك في القبح المرادف بتبديله بالند قرب تناوله كالقول في قول السيد حسان  
 ييض الوجوه كريمة أحسابهم \* شم الأنوف من الطراز الاول  
 سود الوجوه لثيمة أحسابهم \* فطس الأنوف من الطراز الآخر  
 وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 وقولا بها صحي على مطيع \* يقولون لانهلك أسي وتجمل  
 قلت وفي نسيت سرقة نظر فان الظاهر أن هذا من تطابق الخواطر والتوارد إلا أن ابن السكيت

في البيت متمد من قوله وصحي فاعله واتصافه على الحال من  
 قاعل نيك وعلى معنى لاجل أي ففانك في حال وقولا أصحابي مراكمهم لاجل قائلين لانهلك أسي أي من فرط الحزن وشدة الجزع  
 وتجمل أي اصبر صبرا جميلا أي وادفع هناك الاسى بالتجمل أي الصبر الجليل (قوله لانهلك) هو بكسر اللام وامنيه هلك بفتحها  
 قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فأورده طرفه) هو بفتح الطاء والراء للهمتين (قوله إلا أنه أقام مجلدا مقام تجمل) فقد  
 أبدل بعض الكلمات بميرادفه ونظير هذا قول العباس بن عبد المطلب  
 وما الناس بالناس الذين عهدتهم \* ولا النار بالنار التي كنت تعلم  
 فقد أورده الفرزدق في شعره إلا أنه أبدل تعلم بتعرف (تنبيه) يجرى مجرى تبديل السك أو البعض المرادف في القبح بتبديل السك أو  
 البعض بالند مع رعاية الالزام والترتيب وذلك تقرب تناول السك كالقول في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح آل البيت  
 ييض الوجوه كريمة أحسابهم \* شم الأنوف من الطراز الاول سود الوجوه لثيمة أحسابهم \* فطس الأنوف من الطراز الآخر  
 ونم بضم الثين جمع أنشم من الشم وهو لرفع قصبه الاضع استواء في علوه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا  
 لجماء أي أنهم من الخط الاول في الجدو الشرف

وان كان مع تغيير لفظه أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمي اغارة ومسخا فان كان الثاني أبغ من الاول لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو زيادة معنى فهو مدح مقبول كقول بشر :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته \* وفاز بالطيبت الماتك الهوج

(قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبره وأعليه (٤٨٥) فقوله أو أخذ بعض اللفظ

عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن (قوله مع تغيير لفظه) محترز قوله السابق من غير تغيير لفظه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كما فهو على اللفظ والنشر للشوش (قوله وأخذ بعض اللفظ) أي سواء كان فيه تغيير للفظ أولا (قوله اغارة) أي لا تغار على ما هو للغير فغيره عن وجهه (و) سمي أيضا (مسحا) لأنه بدل صورة ما لغير بصورة أخرى والمقابل كونها أفتح وللسخ في الأصل تبديل صورة ما هو أفتح منها ثم الكلام الذي هو متعلق بهذا الأخذ

للمسمى بالاغارة ثلاثة أقسام لأن ذلك الكلام إما أن يكون أبغ من الاول فيكون مقبولا غير مدموم أو يكون أدنى فهو مدموم غير مقبول أو يكون مثل الاول فهو أبعد من التماسق وأقرب الى القبول فأشار الى هذه الأقسام على هذا الترتيب فقال (فان كان) الكلام (الثاني) أي التي هو متعلق بالأخذ لذلك كور (أبغ) من الكلام الاول المأخوذ منه (لاختصاصه) أي لاختصاص الثاني عن الاول (بفضيلة) لم توجد في الاول كحسن السبك التي هو البعد عن أحد التقيدين اللفظي والمنوي وكالاختصار حيث يناسب اللقار وكالايضاح لمحي هو مظنة الغموض وهذا يدخل طرف منه في حسن السبك البعد عن التقييد وهو ترك الغموض الذي هو ليس من غرابة اللفظ بل كخلل في القوم وان شئت قلت يدخل في حسن السبك الاختصار بناء على أنه موجود في اللفظ في الجملة أو زيادة معنى تناسب اللقار لم يوجد في الاول (لمدح) أي ان اخص الثاني بمثل بعض هذه الفضائل فذلك الثاني مدح مقبول لان ذلك ان زيادة أخرجت الى طرف من فضاء الاتباع وذلك (كقول بشر من راقب الناس) أي

عطف على السرقات قوله (وان كان) أي ذلك الأخذ (مع تغيير لفظه أو أخذ) للضم مع (بعض اللفظ سمي) ذلك اللفظ (اغارة ومسحا) ومنهم من جعل السخ اشارة للصورة الحسنه فيجيبه والشهور الاول وإذا قلنا به (ذلك قسبان) (ان كان الثاني) أي كلام السارق (أبغ) من الاول أي السروق منه (لاختصاصه) أي لاختصاص الثاني (بفضيلة) كالايضاح أو الاختصار أو حسن السبك أو زيادة معنى (مدح) أي مقبول (كقول بشر) أولا

من راقب الناس لم يظفر بحاجته \* وفاز بالطيبت القاتك الهوج

(قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التقيد اللفظي والمنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب اللقار (قوله مقبول) أي فاغارة ومسح مقبول لان ذلك ان زيادة أخرجت الى طرف من الاتباع (قوله كقول بشر) قبله :

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم \* ما لي التلاقي ولا في غير حرج

ويده البيت ويده : أشكو الى الله ما لا يفارقني \* وشرعا في فؤادي البهر تملج

(قوله من راقب الناس) أي من خاف منهم وترقب عقابهم كاقيل أو من راعاهم ومضى على مزاجهم فبا يكرهون فيتركه وفيها يتنوعون

وقول سلم الحاسر :

فبت سلم أجودسبكا وأخسر وكقول الآخر : خلقنا لهم في كل عين وحاجب \* يسر القنا والبيض عينا وحاجبا

وقول ابن نباتة يده :

فبت ابن نباتة أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى التزامهم ومن الناس من جعلهم امتساوين

فيقدم عليه (قوله لم يظفر بحاجته) لانه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفتت مع شدة شوق اليها (قوله وفاز بالعبات) أي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالظفر بالعبات الحسية كالظفر بالشوق والنعوية كشفا غيظ النفوس بالاخذ بالثأر مثلا وهذا الذي لا يقب الناس هو الفاتك أي الشجاع الذي عند الجراءة على الاقدام على الأمور قتلا أو غيره من غير مبالاة بأحد (قوله الهج) أي للالزام لطلو به الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره فقول الشارح أي الشجاع تفسير لفاتك وقوله الحريص على القتل أي له ولوع به تفسير للهج (٤٨٦) (قوله وقول سلم) بفتح السين وسكون اللام للقلب بالحاسر لحسنه

في تحاربه لانه باع مصحفا ورثه فاشتري بضمنه عودا يضرب به كالي الاساس أو اشترى بضمنه ديوان شعر كما في الطول (قوله من راقب الناس) أي من خاف وترقب عقابهم أو من راعاهم ومشي على مزاجهم وقبل هذا البيت أهدى الى الشوق وهو حلو \* أشن في طرفه فتور (قوله مات غما) أي لم يصل لمراده فيبقى مضموما من فوات المراد ويشد عليه التمس كشد الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذي هو أخص منه (قوله أو تميز) أي مات بضمه فيكون من

(لم يظفر بحاجته \* وفاز بالعبات الفاتك الهج) أي الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات غما \* ) أي حزنا وهو مفعول له أو عييز (وفاز بالذلة الجسور ) أي الشديد الجراءة فبت سلم أجودسبكا وأخسر لفظا

وراعاهم وحازهم فيها بكونهم فيتركه وفيما ينتفون فيقدم عليه (لم يظفر بحاجته) كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفتت مع شدة شوق اليها (وفاز بالعبات الفاتك الهج) أي من لم يراقبهم ولم يبالهم بالهنا فاز بالظفر بالعبات الحسية كالظفر بالشوق والنعوية كشفا غيظ النفوس بالاخذ بالثأر وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي الشجاع على التقدم على اقتل أو غيره من غير مبالاة بأحد الهج أي للالزام لطلو به الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره (وقول سلم) أي كقول شارح قول سلم الحاسر وسمى خاسرا لانه ورث مصحفان أي به فباعه فاشتري به عودا ويضرب به (من راقب الناس مات غما) أي لم يصل لمراده فيبقى مضموما من فوات المراد يشتد عليه التمس كشد الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذي هو أخص منه ولذا قلنا ان تغيير النظم يكون بالذلة على اللحن بنبر وجهه الاول (فاز بالذلة الجسور ) والجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك الهج وهو أصرح في اللحن وأخص فاللحن في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالرغوب ومن راعاهم فاته للطلوب لكن يتسلم أجودسبكا لانه على اللحن بلا حاجة لتأمل بما هو أخص وأفصح وأخسر لفظا كما لا يخفى وما بين هذين البيتين ظاهر كاذر وأوقى نفس أن لفظ الفاتك الهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ العبث أحسن من لفظ الذلة والاختصار قد يدعي عدم مناسبتها لان القرض

(وقول سلم) ثانيا

من راقب الناس مات غما \* وفاز بالذلة الجسور

(وان)

الاسناد للسبب قال في الاول ومع جملة الكلام على الحقيقة في للفعول ليعبر الى المجاز الذي في التميز (قوله وفاز الخ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير (قوله أي الشديد الجرائم) أي فهو بمعنى الفاتك الهج وهو أصرح في اللحن وأخسر (قوله فبت سلم الخ) الحاصل ان اللحن في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالرغوب فيه ومن راقبهم فاته لطلوبه ولكن يتسلم أجودسبكا لانه على اللحن من غير تأمل لوضوحه وأخسر لفظا لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك الهج كذا في ابن يقوب وقرر بعضهم أنه انما كان أجود سبكالاته رتب فيه الموت على مراقبة الساس وأما بيت بشار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الظفر بالحاجة والاول أبلغ وفي الاول وانما كان يتسلم أجودسبكا لكونه في غاية البعد عن موجبات التحقير من التقديم والتأخير ونحو ذلك اه قال في المطول بروى عن ابن معاذ رواية بشار أنه قال أنشد بشار قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعلن بالله لا أكتب اليوم ولا شربت له طبل مراد الشارح بجودة تسبك خفة الفاظه وعذوبتها وتأمل ذلك



وان كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود كقول أبي تمام  
 هيهات لا يأتي الزمان بمثله \* ان الزمان بمثله ليخيل

(قوله وان كان الثاني) أي وان كان الكلام الثاني وهو لا يخوذ دون الكلام الأول وهو لا يخوذ منه وقوله في البلاغة أي في الحسن وليس  
 المراد بهامطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله مذموم) أي لأنه لم يصبح شيء يشبه أن يكون به متمتع بالحسن بل هو  
 نفس الأول مع رذيلة اسقاط ما في الأول من الحسن (قوله كقول أبي تمام) هو (٤٨٧)

(قوله في مرثية محمد بن  
 حميد) زينة رويد أي عيون  
 استشهد في بعض غزواته  
 والريثة بتخفيف الباء  
 وقد تشددت كقوله القصيدة  
 التي يذكر فيها الزمان أي  
 عحاسن لليت (قوله هيهات  
 لا يأتي الخ) هيهات اسم  
 فعل ماضٍ مناه يدعو فاعله  
 محذوف تقديره بعد آتيان  
 الزمان بمثل ذلك للرقى  
 بدليل عابده وهو قوله  
 لا يأتي الزمان بمثله أو بعد  
 نسائي له بدليل ما قبله  
 وهو قوله

أنى أبصر نيت إذا يدي  
 من حيت يتصر النتي ويثيل  
 وقوله أنى أحسدى  
 الممزتين فيه محذوفة عن  
 نط أفترى على الله كذا  
 والاستفهام انكارى ويثيل  
 من الآلة وهى الاعطاء  
 (قوله ان الزمان بمثله  
 ليخيل) أي ان الزمان  
 يخيّل بما يجد مثله في  
 الماضي والمستقبل وهذه  
 الجملة مستأنفة جواباً  
 لسؤال مقدر كأنه قيل

(وان كان) الثاني (دونه) أي دون الأول في البلاغة لقوات فضيلة توجد في الأول (فهو) أي الثاني  
 (مذموم كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد  
 (هيهات لا يأتي الزمان بمثله \* ان الزمان بمثله ليخيل)

التوصية بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الحال على الاهتمام والتأكيد فأنظره (وان كان)  
 الكلام الثاني (دونه) أي دون الأول في البلاغة والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به الحسن مطلقاً  
 لا خصوص البلاغة الصلوة بدليل الأثمة وأما يكون دونه بقول فضيلة وجدت في الأول (فهو)  
 أي فالكلام الثاني (مذموم) إذا لم يصبح شيء يشبه أن يكون متمتع بالحسن بل هو نفس الأول مع  
 رذيلة اسقاط ما في الأول من الحسن وذلك (كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد (هيهات)  
 أي بعدما تبين من آتيان الزمان بمثل المدحج بدليل قوله (لا يأتي الزمان بمثله) أي بمثل هذا للرقى  
 المدحج (ان الزمان بمثله ليخيل) هو كجواب سؤال مقدر كأنه قيل لماذا لا يأتي الزمان بمثله هل لأنه  
 يخيّل مثله أو لاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله ليخيل فالتأكيدهما بان المقام مقام أن يترددو يسأل  
 هل يخل الزمان بمثله أو يخيّل بل استحالة ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشر بإمكان التمثل لكن منع  
 من وجوده بخل الزمان وردنا أن الكلام قاصر وأن سواه التعبير بما يفيد الامتناع لا بما يفيد الامكان  
 لأنه منع من الوجود عارض هو بخل الزمان وأوجب بأن يخل الزمان عياره عن الامتناع أي نفي الآتيان  
 فهو كناية لان البخل بالشئ يستلزم انتفاء فله ويؤيده قوله لا يأتي الزمان بمثله فكأنه قال ان الزمان  
 يستحيل في حقه الآتيان وفيه تصفون نسبة التأثير الى الزمان من الواحد لا يضر لان اراد به تلبس  
 بالفعل وضم الزمان بالفعل وأومضه بلا يضر من الواحد أيضاً لأنه ينزل منزلة العاقل للكتب وهو يدل  
 على اكتسابه شرعاً وطبعاً فلذلك تجد أهل العلم لا يتركرون الانكار على الزمان ولو كان المراد ان الزمان  
 مؤثر حقيقة ثم يتم على تأييده لكان كفراً وما ورد يسابن آدم الدهر وأما الدهر أقلب الليل والنهار  
 يحتمل أن يراده يسبون الزمان ويصدقون أنه مؤثر وأما المؤثر في الحقيقة فكأنهم سبوا المؤثر حين  
 سبوا الزمان من حيث أنه مؤثر تسخطاً لا تقصيراً ويحتمل أن يراد ينسخطون الأقدار ويسبون بها  
 الزمان مع علمهم أن تأثيره لا ينفعهم في نفي الاسم بالنسبة لنسبتهم الاقتدار الزمان لانها له وهم  
 يملكون وعلى كل حال فساب الدهر على مؤثر غلطى لأنه ان عني أنه المؤثر دون الآله فظاهر وان عني  
 أنه مشارف فكذلك وان عني سب مطلق للمؤثر فالفكر ظاهر ويحتمل أن يكون ماورد على معنى الانكار على

فان الثاني تأجود سباً وأوجز (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الأول (فهو مذموم) مردود  
 (كقول أبي تمام)

هيهات لا يأتي الزمان بمثله \* ان الزمان بمثله ليخيل

لماذا لا يأتي الزمان بمثله هل لأنه يخيّل مثله أو لاستحالة مثله فقال ان الزمان بمثله ليخيل فالتأكيدهما بان المقام مقام أن يتردد  
 ويسأل هل يخل الزمان بمثله أو يخيّل بل استحالة ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشر بإمكان التمثل لكن منع من وجوده بخل الزمان  
 أورد على أبي تمام أن الكلام قاصر وأن سواه التعبير بما يفيد امتناع وجوده للكل لا بما يفيد امكانه لأنه منع من الوجود عارض هو بخل  
 الزمان وأوجب بأن المراد يخيّل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكناية لان البخل بالشئ يستلزم انتفاء فله وجوده  
 وإذا انتفتحة وجوده نفي امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لامتناع وجود مثله في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير

وقول أبي الطيب **أعدى الزمان سخاؤه فسخابه \*** ولقد يكون به الزمان بخيلا  
 فان مصراع أبي تمام أحسن سبكا من مصراع أبي الطيب أراد أن يقول ولقد كان الزمان به بخيلا فضل عن اللماضي الى اللماضي لاوزن  
 الى الزمان من اللوح لا تضر لان الرادى تلبسه بالفعل ودم الزمان بالبخيل ومدسه بالكرم لا يضر من اللوح أيضا لانه ينزل منزلة العاقل  
 للكتسب وهو يتم على اكتسابه شرعا وطبعيا وما نزل منزلته كهو (قوله وقول أبي الطيب) هو للماخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه)  
 أى سرى سخاؤه الى الزمان والاعداء أن يتجاوز الذى من صاحبه الى غيره (قوله فسخابه) أى فجاد الزمان بذلك المدح (قوله)  
 كذا ذكره ابن جني) أى فى شره ليدوان أبي الطيب وعلى ما ذكره من كون للزمان أى الزمان طرا عليه سخاء المدح قبل  
 وجوده فسخابه على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذى لم يوجد موصوفا بالمدوى وهذا غلو لما مر من أن للبالغة اذا كانت غير  
 ممكنة عقلا واحدة كانت غلوا مغلوا وهذا كذلك فهو مثل قوله وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافتك النطف التي لم تخلق  
 (وقوله وأخرجه من العلم الخ) (٤٨٨) تفسير لقوله فسخابه وقوله ولولا سخاؤه أى الزمان وقوله الذى استعداه

وقول أبي الطيب (أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان  
 (فسخابه) وأخرجه من العلم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه ليخل به على الدنيا واستبقاه  
 لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسدان سخاؤه غير موجود لا يوصف بالمدوى  
 وأعمال الراد سخابه على وكان بخيلا به على فلما أعداه سخاؤه أسعدنى بضمى اليه وهدايتي لما أعدى  
 سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لأبي تمام على كل من  
 تفسيرى ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ

التنافي مطلقا وأنه لا ينبغي أن يسب على الفعل مطلقا لاني أنا الفاعل في الحقيقة ولكن هذا يطرأ  
 اذن للشرع في سب السلف لما ينزل منزلته كبروتاه (وقول أبي الطيب) أى كقول أبي تمام الذى هو  
 الأصل مع قول أبي الطيب الذى هو المأخوذ  
 (أعدى الزمان سخاؤه فسخابه \* ولقد يكون به الزمان بخيلا)  
 فقول أبي الطيب ولقد يكون به الزمان بخيلا مأخوذ من قول أبي تمام ان الزمان بمنزلة ليخيل وظاهر  
 أن الأول أحسن من الثانى لان الثانى عبر بصيغة الضارعة والمناسب صيغة للمضى كما دلت عليه الجملة  
 الاسمية في الأول لان أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة أفعالها الدوام والتثبيت وإفادة الثانية التقليل  
 بظاهر قدم الضارعة وأيضا للراد أن الزمان كان بخيلا به حتى أعداه سخاؤه فلا تناسب للضارعة  
 اذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو يخل به في المستقبل لانه بعد الجوده خرج عن تصرفه وحمله  
 على معنى ولقد يكون الزمان بخيلا في المستقبل باهلا كلفيه من نظام العالم تكلف لادليل عليه ومع  
 (وقول أبي الطيب) هذه

أعدى الزمان سخاؤه فسخابه \* ولقد يكون به الزمان بخيلا  
 أى تلم الزمان منه السخاء فجاد بأن أخرجه من العلم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه ليخل

البقاء فاسد عندهم (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء  
 لما به أى لان سخاء شخص غير موجود فسخابه اسم ان قوله لا يوصف خبرها وقوله بالمدوى أى بالسريان كثيرا (قوله وأعمال الراد  
 الخ) أى بما للراد ان المدح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالمدح على أى باظهاره لى وهدايتي له فلما أعدى سخاؤه  
 الزمان سخا الزمان بذلك المدح على بضمى اليه وهدايتي له فالمدح بالمدوى ليس سخاء شخص غير موجود بل سخاء شخص  
 موجود (قوله فالمصراع الثانى) أى من بيت أبي الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بأخوذ أى سواء قلنا ان مصراع أبي الطيب ان الزمان  
 بخيل بإيجاد ذلك المدح أو بإصالة الى الشاعر (قوله ان لا يشترط الخ) جواب عما يقال ان المصراعين بين معنيهما مغايرة وذلك لان معنى  
 مصراع على تمام ان الزمان بخيل بوجوده مثل المدح للثى ومعنى مصراع أبي الطيب ان الزمان بخيل بإيجاد ذلك المدح أو بإصالة للشاعر  
 فالبحر في الأول متعلق بالثى وفي الثانى متعلق بنفس المدح واذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون أحدهما مأخوذا من الآخر

عدم

فان قلت للشي ان الزمان لا يسمع بهلا كه قلت السخاء بالشي هو بئله لغير فاذا كان الزمان قد سخاب فقد بئله فلم يبق في تصرفه حتى يسمع بهلا كه او يبتخل به

(قوله عدم تغاير اللعين اصلا) أي بالكيفية وعدم تغايرهما بالكيفية هو اتحادهما فكانه قال اذا لا يشترط في هذا النوع من الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كاهنا لانهما مشتركان في أصل البخل وان اختلفا من جهة منتهقه (قوله والام يكن مأخوذا منه) أي ممن ان للصف جعله مأخوذا منه (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجة (قوله لان ابا عام الخ) أي فهناك منارة بحسب الظاهر وان كان لامارة بحسب الراد وذلك لان بخل الزمان بئله في بيت أي عالم كناية عن بئله به كما تقدم كذا فرش يخنا المدوى وهو تمثيل لقوله اذا لا يشترط الخ (قوله ٤٨٩) ولكن مصرع أي عالم الخ) استدراك على قوله

استدراك على قوله  
فالمصرع الثاني اي من  
بيت أي الطيب مأخوذ  
من للمصرع الثاني من  
بيت أي تلم وحاصله أن  
قول أي الطيب وقد  
يكون به الزمان بئلا  
مأخوذ من قول أي عالم  
ان الزمان بئله لبئيل  
وظاهر أن الأول أحسن  
من الثاني لان الثاني  
هو بصيغة للضارع  
وللنائب صيغة للسامع  
بأن يقال وقد كان به  
الزمان بئلا كما دللت عليه  
الجملة الاسمية من الأول  
لان أصلها الدلالة على  
الوقوع مع زيادة اقامتها  
الدوام والثبوت الشامل  
للفي وأيضا للراد أن  
الزمان كان بئلا به حتى  
أعدها بسخاء فلا تناسب  
للضارعة اذا لامني  
لكونه يعبده الزمان وهو

عدم تغاير اللعين اصلا كما هو البض والام يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضا لان ابا عام  
علق البخل بئله للشي وبأ الطيب بنفس المدح وهذا ولكن مصرع أي عالم أجود سبكا لان قول  
أي الطيب ولقد يكون بلفظ الضارع لم يقع موقفه اذ للشي على لفني فان قيل للراد لقد يكون  
الزمان بئلا بهلا كه أي لا يسمع بهلا كه لفظ له بما به نسب لصلاح العالم والزمان وان سخاب وجوده  
وبئله لغير لكن اعدامه واقتاؤه

ذلك فمصرع أي عالم أحسن منه لاستغناءه عن هذا التكلف فلي تقدر التصحيح بما ذكر لا يخرج به  
عن للفضولية ولا يضر في كونه مأخوذا منه كون البخل في الأول متعلقا بالثلث وكونه في هذا متعلقا  
بنفس المدح لان المصراعين اشتركا في الحاصل ولو اختلف الاعتبار اذ الحاصل من الثاني أن وجود  
هذا المدح من الزمان لا يكون الا بغير البخل به فلم يوجد منه الا بسبب خاص وقد اشترك  
للعين في انفراد وجود المدح من الزمان وبئله بئله وبه سلم انه لا يضر في الأخذ تغاير في المعنى  
والتميز اذ وقع الاشتراك في الحاصل ولوعز بادة شيء اذا اشترط الاتحاد للشي من كل وجه لم يكن  
المصرع الثاني مأخوذا من الأول على كل تقدير بما يفسر بهنا لانا ان فسرنا البيت الثاني بمعنى ان  
الزمان كان بئلا به أو لم أعده أي أعدى الزمان وجود للمدح بأن تعلق به في عدم المدح فصار  
الزمان سخابا به ولولا سخابه الذي أعدى الزمان لبخل بئله على الدنيا واستبقاه لنفسه فهو يفيد  
أن الذي بئله به أولا هو نفسه وكلام أي تمام يفيد أن الذي بئله به هو مثله فالبنيان مختلفان ولو  
اتحد لكان والحاصل كافرنا أن البخل به الا بسبب خاص يفيد البخل به لا قضاء ذلك السبب كافرنا  
والبخل بئله مع وجوده يفيد البخل به لا لسبب خاص وهذا تأويل ابن جني ويانم فيه أن قوله أعدى  
الزمان سخابه مع باب التاوي كاتقدم في قوله \* حتى انه لنخافك النطف التي لم تخلف \* لان الجود  
لم يوجد قبل وجود المدح حتى يعنى الزمان ولهذا عدل عنه ابن فورجة وان فسرنا بما قال به ابن  
فورجة فقرار من هذا اللازم وهو أن الراد أن للمدح كان موجودا سخابا وكان الزمان بئلا بظهوره لما

به الزمان على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه فبيت أي عالم أجود سبكا لان بيت أي الطيب احتاج فيه الى  
أن وضع يكون موضع كان واجب مجواز أن ير يدان الزمان قد يكون بئلا به فلا يوافق على هلاكه  
ورده عليه بأن الزمان بعد ان سمع به لبيب له فيه تصرف وفيه نظر لجوار أن يكون جاد بآراءه ولم يسمع

(٦٢) - شروخ التلخيص - رابع ) بئله به في المستقبل لانه بعد الجوده خرج من تصرفه في ان قلت للشي وان كان على  
للفي الا أنه عدل للمستقبل قصدا للاستمرار أو كناية الحال للاضية كما تفرق أمثاله قلنا لم يحصل بئله الزمان جبا اعدامه سخائه  
ايامه يحسن حمل الضارعة على الاستمرار ولا على كناية الحال للاضية اه فترى (قوله فان قيل) أي في الجواب عن كون بيت أي الطيب  
دون بيت أي عالم وحاصله اننا نعلم أن بيت أي الطيب دون بيت أي تمام لان كلام أبي الطيب على حذف صفات أي وقد يكون بهلا كه  
الزمان بئلا بهلا كه استقبالي وجبته كالتفسير بالضارع واقع في موقفه (قوله والزمان وان سخاب وجوده الخ) جواب عما يقال  
ان السخاء بالشي هو بئله لغير والزمان اذا سخاب به فقد بئله فلم يبق في تصرفه حتى يسمع بهلا كه أو يبتخل ويجعل الجواب  
اننا نعلم أن يجعله لم يبق في تصرفه بعد السخاء به لاني من تحصيل الحاصل ولما اقتاؤه فهو باقى بدني تصرفه فله أن يسمع بهلا كه

وان كان مثله فاطلب فيه أمون وصاحب الثاني أبعد من النعمة والفضل لصاحب الأول كقول بشر  
يا قوم أذني لبعض المحي عاقبة \* والأذن تفتق قبل العين أحيانا  
واني امرؤ أحببتكم لمكارم \* سمعت بها والأذن كالمين تفتق  
(٤٩٠) لم يصحني إلا حديث فراسم \* لما أسر به إلى مودعي

وتول ابن الشحنة للوصى  
وكذا قول القاضي الأرجاني  
هو ذلك البر الذي أودعتم  
في مسمى أقيته من مسمى  
وقول جارقه  
وقالته ماهذه البر التي  
تساقلها عيناك سمطين  
سمطين

فقلت هي البر التي قد حشناها  
أبو مضر أذني تقاط من عيني  
وكقول أبي تمام  
لوح مر تاد للنية لم يجد  
الافتراق على النفوس دليلا  
وقول أبي الطيب

وأن يجعل به فني الشاعر  
ذلك (قوله بقى بعد) أي  
يبدو وجوده في تصرف أي  
قله أن يسبح بهلا كه وأن  
يجعل به فني الشاعر ذلك  
والحاصل أن إجماده  
واضعه كانه بيد الزمان  
فحشا بإجماده ولم يسبح  
بإجماده قط لكونه سببا  
لصلاح الدنيا (قوله قلنا  
هنا) أي تقدير الضاف  
للتكوير (قوله لأقرينة  
غنية) أي فلا يصح وبه  
صحته الخ (قوله لاستغناؤه  
عن مثل هذا التكيف)  
فقل تقدير التصحيح بما  
ذكر لا يخرج به عن  
للفضولية (قوله وان كان

باق يبدى تصرف قلنا هذا تقدير لأقرينة عليه وبصحته فصراع في تمام أجدوا لاستغناؤه عن مثل  
هذا التكيف (وان كان) الثاني (مثله) أي مثل الأول (فأبعد) أي الثاني أبعد (من التمدد والفضل الأول  
كقول أبي تمام (لوح) أي خبر في التوصل إلى أهلاك النفوس (مر تاد للنية) أي الطالب الذي هو  
النية على أنها إضافة بيان (لم يجد) \* الافتراق على النفوس دليلا \* وقول أبي الطيب

وهذا في له لمر تاد أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد على به أي بالاتصال به  
والوقوف عليه بصحفاته حتى قالمني أن الزمان هداني إليه ببدل البخل بالهداية فرفقته وأغناي كأن  
المنى وقد كان الزمان بخيلا بظهاره وهو مخالف للبخل بإيجاده أيضا فعل هذا التقدير أيضا لا يكون  
ما خذ من الأول ولكونه أظهر في عدم الاختلاف يتعرض له في الشرح ويرجع إلى معنى هذا التقدير  
إلى حاصل واحد أيضا لأنه إذا بخل بظهار وجوده لم يزل به فهو بخيل بقاتته اللازمة لوجوده الالسبب  
فيانم البخل بوجوده لأن في اللازم يستلزم انتفاء اللزوم فتفي قائدته كنفية باعتباره فيؤخذ منه أن  
من شأنه مع قائدته البخل به الالسبب خاص فيانم البخل بالمثاله لانتفاء السبب أيضا يشتركان في  
البخل بالشيء لمر تاد وهو يكتفي في الاتفاق وان فسرناه كأن تقدم بأن الزمان جاد به وهو بخيل  
في المستقبل بهلا كه فهو أظهر في المخالفة لكن يرجع إليه على هذا التقدير أيضا لأنه قد اشتركا أيضا في  
عزلة تقي خاص عند الزمان بسبب خاص وذلك انفر دسني بخل بهلا كه الحاجة إليه وحده وان شئت  
قلت لا تبارم من البخل بهلا كه دون غيره من غيره لا يبخل بهلا كه لعدم وجود مثل أوصافه في ذلك الغير  
فيانم أن وجوده منفرد عن الغير فلا يوجب له مثل فيانم البخل بالمثل فقد تقرر بما ذكره رجوع كل  
من الأوجه الثلاثة في حاصل للشيء واحد فنحصل بامتنان أن الاتفاق في حاصل للشيء يصح هذا  
الاخذ من نوعه أن المخالفة في الجملته مانعة من الأخذ وأنما موجودة في أصله انتقاد المحتملة دون  
غيره فقد غلط (وان كان) الكلام الثاني في الاختلاف في البلاغة (مثله) أي مثل الكلام الأول في البلاغة  
(٢) هذا الثاني (أبعد من التمدد) أي هو حقيق بأن لا يندم بخلاف الكلام الثاني الذي هو أدنى كأن تقدم  
وأما قلنا هكذا لأن ظاهر العبارة يقتضي أن ثم صدام التمدد وهذا أبعد من وليس كذلك أما الأول فهو  
أبعد من هذين أن لا يندم وأما ما يليه فهو منوم فلا يندم بالبعد من التمدد (و) لكن مع كونه أبعد من  
التمدد (الفضل) للكلام (الأول) لانه (كقول أبي تمام

لوح مر تاد للنية لم يجد \* الافتراق على النفوس دليلا  
هذا الكلام الأول (وقول أبي الطيب

بذلك بهلا كه (وان كان مثله) أي ان كان الثاني مثل الأول في البلاغة والفضل (فأبعد من التمدد)  
عاقبه ولكن الفضل السابق كقول أبي تمام

لوح مر تاد للنية لم يجد \* الافتراق على النفوس دليلا  
قانه مثل قول أبي الطيب بعده

الثاني مثله) أي مثل الأول أي في البلاغة (قوله الثاني أبعد من التمدد) أي حقيق بأنه لا يندم فاضل التمدد ليس  
على باوأن قلنا هكذا لأن ظاهر العبارة يقتضي أن هناك بصدان التمدد وهذا أبعد من وليس كذلك (قوله دليلا) مفعل بجد الأول  
بمفعوله الثاني عذوف أي لها وقوله الافتراق استثناء من قوله دليلا وقوله على النفوس متعلق بدليلا بمعنى طريقا وفي الكلام  
مخالف ضاف والمضي لو تحيرت للنية في وصولها هلاك النفوس لم يجد لها طريقا يوصلها تلك الافتراق الأعبة

ولا

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت \* لما الدنيا إلى أرواحنا سبلا  
واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرعة باتفاق الوزن والتافية أيضا كقول أبي تمام :

مقيم الظن عندك والأمانى \* وإن قلقت ركابي في البلاد  
ولا سافرت في الآفاق إلا \* ومن جدواك راخلى وزادى

(٤٩١)

وقول أبي الطيب

وأتى عنك بعد غد لناد \* وقلبي عن فئاتك غير غاد  
حبك حبنا انجهرت ركابي \* وضيفك حيث كنت من البلاد

(قوله لولا مفارقة الأحباب)

أى موجودة (قوله وهو حال من سبلا) لانه في الأصل صفة لما فلما قتم صار حالا كأن قوله الى أرواحنا كذلك. إذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا وقيل انه جمع لمة وهو قاعل وجدت أضيفت للنساء والهة الصحة المطبقة في أقصى سقف الحلق فكأنه يقول لما وجدتم الدنيا التي شأنها الاغتيال به الى أرواحنا سبلا فأخلق الهة وأراد القم لملاحة المجاورة (قوله فقد أخذ المعنى كله) أى فقد أخذ أبو الطيب في يته معنى بيت أبي تمام بتامه وذلك لان محصل معنى البيتين أنه لا دليل للنية على النفوس الا الفراق اما الاول فواضح وأما الثاني فمن صريحه ان مفارقة الأحباب ولاها ما اتصلت

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت \* لما الدنيا إلى أرواحنا سبلا  
الضمير في لما للنية وهو حال من سبلا والدنيا فاعل وجدت وروى بدلتنا فقد أخذ المعنى كله مع لفظة للنية والفراق والوجدان وبدل النفوس الأرواح

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت \* لما الدنيا إلى أرواحنا سبلا  
هذا الثاني ومعنى البيت الأول أن مراد النية أى النية التي ترتاد أى تطالب النفوس كطلب الرائد للكل لا إضافة يائية إذ ليس للنية مراد غيرها لو سار أى تخير ذلك المراد الذي هو النية في طلب النفوس بسبب خفاء أما كنهها على ما يجمل ذلك لمراد دليل يدل على النفوس للطلو به الا الفراق فجعل دليل النية على النفوس محصورا في الفراق أى فراق الأعبة وقيد كونه دليل لاجل الحيرة في طلب النفوس ومعنى البيت الثاني أن مفارقة الأحباب هى الوصلة للنية عند طلبها للأرواح فلولاها ما اتصلت للنية بالأرواح فيفهم أن المواصلة مائة من الوصول الى الأرواح فالفراق اما أن يكون دليلا أو جزءا من الدليل ومن المعلوم أن المراد بالحيرة في البيت الأول رغبة للنية في النفوس وطلبها لما قدم أن التوصل مطلقا لا يكون الا طلب فالتقييد بالحيرة لا يحتاج اليه لوجهين أحدهما أن الطالب للشيء يتحير عند اتفاده الدليل فلا يحتاج لذكر التحير والاخر ما تقرر من كون النية لا عدولها الا للنفوس فهى أبدا طالبة لها متحيرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للنية على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فان لولا تفيدان في الفراق بنى للوصل كما أشرفنا اليه فالحاصل للوصل في الفراق على أنه دليل أو جزء من الدليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر لما يقال من أن في الاول محصر والتقييد بالحيرة فجاء بأبلغ من الثاني لاجبة به فظهر أن أبا الطيب أخذ المعنى كله مع لفظ النية والفراق والوجدان وبدل النفوس بالأرواح وهما متساويان في البلاغة فكان الثاني أبعد من القم ثم أشار الى مقابل قوله وان أخذ اللفظ كله أو بضمع تغيير لنظمه وهذا المقابل هو أن يأخذ المعنى وحده كالمعنى تغيير النظم من غير أن يأخذ اللفظ بضاً أو كلا وقد تقدم أن تغيير النظم بوجود غير الدلالة الأولى بحيث يقال هذا كلام وتركيب آخر سواء كانت الجملتان

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت \* لما الدنيا إلى أرواحنا سبلا  
كذا قالوه والى يظهر أن بيت أبي الطيب أحسن لانه أصرح في المراد قل في الايضاح ومن هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرعة باتفاق الوزن والتافية كقول أبي تمام :

مقيم الظن عندك والأمانى \* وإن قلقت ركابي في البلاد  
ولا سافرت في الآفاق إلا \* ومن جدواك راخلى وزادى

وقول أبي الطيب :

وأتى عنك بعد غد لناد \* وقلبي عن فئاتك غير غاد  
حبك حبنا انجهرت ركابي \* وضيفك حيث كنت من البلاد

للنية بالأرواح فيفهم أن المواصلة مائة من الوصول للأرواح وسبيلها دليل ولا طريق توصل لاتصال النية بالأرواح الا الفراق لما يقال من في بيت أبي تمام المحصر دون بيت أبي الطيب فيكون الاول أبلغ من الثاني لاجبة به فظهر ما قلنا في أن أبا الطيب أخذ المعنى كله مع لفظ النية والفراق والوجدان وبدل النفوس بالأرواح وان البيتين متساويان في البلاغة فلذا كان الثاني غير ممدوم

وان كان للأخوذ للثني وحده سمي الماوسلخا وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها كقول البحرى :  
 تصديا مان تراك بأوجه يذآى الذب عاصيا فلم يطعها  
 وقول أبى الطيب :  
 وجرم جره سفهاء قوم \* وحل بشر جارمه العذاب  
 فان بيت أبى الطيب أحسن سبكا وكأنا تقيس من قوله أنه لم يكن لنا عاقل السفهاء منا وكقول الآخر :  
 ولست بنظر الى جانب الثنى \* اذا كانت الطياء فى جانب التفقر  
 وقد قول أبى تمام بعده :  
 يصد عن الدنيا اذا عن سودد \* ولو برزت فى زى عنراء ناهد  
 فبيت أبى تمام أخصر وأبلغ لان قوله ولو برزت فى زى عنراء ناهد زيدة حسنة وكقول أبى تمام :  
 هو الصنع ان يجعل فخبر وان يرث \* فليرث فى بعض المواضع أنفع

(قوله وان أخذ للثني وحده) أى دون شيء (٤٩٢) من اللفظ وهذا عطف على قوله فان أخذ اللفظ فهو شروع فى الضرب

(وان أخذ للثني وحده سمي) هذا الأخذ (السا) من أى اذا قصد وأصله من أى بالنزل اذا نزل  
 به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط عن الثني جلدا وأبسه جلدا آخر  
 فان اللفظ للثني بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى اغارة ومستلخا لان الثانى اما  
 أبلغ من الأول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الأقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الأول (كقول أبى  
 تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يجعل  
 فخبر وان يرث) أى يبطو (فليرث فى بعض المواضع أنفع) والأحسن أن يكون هو عائدا

من جنس الشرطية مثلاً لاقفال (وان أخذ للثني وحده) دون شيء من اللفظ (سمى) هذا الأخذ  
 (السا) وهو فى الأصل مصدر أى بالنزل اذا نزل به ويرى بعن القعدى للثني موسى بهذا الآخر  
 لنزوله للثني وقصد إياه والتسمية بكفى فيها أدنى ملاسة (و) سمي أيضا (سلخا) لانه سلخ  
 المعنى عن اللفظ الأول كسلخ الشاة عن الجلد وكشطها عنه وذلك ان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس  
 المعنى من جهة الاشتغال عليه بالذلة فأخذ للثني عنه ككشط الجلد عن صاحبه (وهو) أى  
 والكلام الذى تعلق هذا الأخذ بعناه (ثلاثة أقسام كذلك) أى كالكلام الذى يسمى الأخذ اغارة  
 ومسحافا وماذا أن يكون أبلغ من الأول المأخوذه أن يكون دونه فى البلاغة أو يكون مثله فيها  
 (أولها) أى أول الأقسام الثلاثة وهو الذى يكون أبلغ من الأول (كقول أبى تمام :  
 هو الصنع ان يجعل فخبر وان يرث \* فليرث فى بعض المواضع أنفع)

قوله (وان أخذ للثني وحده) أى ولم يؤخذ شيء من اللفظ (سمى الماوسلخا) من اللام وهو اقتراف  
 الصائرا أو مقاربة المصنعة من غير وقوعها (وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها) أن يكون الثانى أبلغ من الأول  
 (كقول أبى تمام :

هو الصنع ان يجعل فخبر وان يرث \* فليرث فى بعض المواضع أنفع

الثانى من الظاهر من الأخذ  
 والسرقة (قوله من أى اذا  
 قصد) أى لان الشاعر  
 يقصد الى أخذ المعنى من  
 لفظ غيره (قوله وأصله)  
 أى وأصل اللام مأخوذ  
 من أى بالنزل اذا نزل به  
 فاللام فى أصل اللفظة  
 معناه النزول ثم وقع منه  
 سببه وهو قصد كما هنا  
 لان الشاعر قد قصد أخذ  
 المعنى من لفظ غيره (قوله  
 وهو) أى السلب فى اللفظة  
 كسط الجلد الخ وقوله  
 فكأنه مرتب على محذوف  
 أى واللفظ المعنى بمنزلة  
 الجلد فكان الشاعر الثانى  
 الذى أحسنه شعر الأول  
 كسط من ذلك المعنى جلدا  
 وأبسه ذلك المعنى جلدا

آخر (قوله فان اللفظ الخ) أى وانما كان اللفظ للثني بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس  
 المعنى من جهة الاشتغال عليه بالذلة (قوله وهو) أى الكلام الذى تعلق الأخذ بعناه (قوله أى مثل ما يسمى اغارة) أى مثله فى  
 الانقسام الى ثلاثة أقسام وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة للتقدمة (قوله لان الثانى أبلغ من الأول) أى فيكون عدوها  
 وقوله أو دونه أى أو دون الأول فى البلاغة فيكون مضموما وقوله أو مثله أى مثل الأول فى البلاغة فيكون بيّدا عن التثنية (قوله  
 ضمير الشأن) أى مبتدأ أول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثانى والجملة الشرطية خبر للبتدأ الثانى وللمبتدأ الثانى وخبر خبر ضمير الشأن  
 أى الشأن هو ان الاحسان ان يجعل فخبر وان يتأخر فقد يكون تأخيرا نفع (قوله وان يرث) من راث يرث أى يبطو وتأخر ومنه قولهم  
 أمهلت ريثا فمل كذا أى ساعته (قوله أى يبطو) بفتح أوله وسكون ثانيه ومض ثالثة وبدءه من يبطو ببطو بظا اذا تأخر (قوله  
 والأحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر) أى يفسره قوله الصنع الذى جعل خيرا عنه وانما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول لان  
 كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع انه قد هذا الاعراب ما يفيد الأول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد تعدد الحكم فيه إذ فيه

وقول أبي الطيب :  
فيمت أبي الطيب بلغ اشغاله على زيادة بيان

ومن الخير بدء سيبك عنى \* أسرع السحبى للسير الجاهم

الحكم بأن ذلك المتعلق هو الصنع والحكم بأن الصنع من مقتضا ما ذكرناه سم قال يس وقوله لان كون الضمير الشأن خلاف الظاهر أى  
لا يختلف للقباس من خمسة أوجه عوده على ما بهد زوما وأن مفسره لا يكون الاجتهاد وأنه لا يتبع تابع وأنه لا يسل فيه الا ابتداء  
أو أحد نواسخه وأنه ملازم للأفراد (قوله أى حاضر فى الذهن) وهو لا وعوده (٩٣) (قوله وهذا كقول الخ) أى وهذا الاعراب

على الاحتمال الثانى

كالاعراب الكائن فى قول

أبى العلاء فان الضمير فيه

عائد على متعلق فى الذهن

يفسر ما بهد ما بهد الخبر به عنه

ولا يصح أن يكون ذلك

الضمير ضمير الشأن لان الخبر

الواقع بعده مفرد وضمير

الشأن أعاد خبر عنه بجملة

والحاصل أن الضمير فى

بيت فى تمام يحتمل أن

يكون ضمير الشأن ويحتمل

أن يكون عائدا على متعلق

فى الذهن وأما بيت أبى

العلاء فيتمين ان يكون

عائدا على متعلق فى الذهن

ولا يجوز أن يكون ضمير

الشأن لان ما بهد لا يصلح

للخبرية عنه فهو نظير

البيت الاول على الاحتمال

الثانى فيه (قوله ما يل

خيال) ما زاد فوقه لم يفتح

أوله وضم ثانیه من لم يل

كرد يرد بمعنى زل وحصل

وضمير لم المجرى أى حتى

إذا لم " وحصل من هذا

الذى بهجرنا فهو خيال

لانه لم اعتبار به بمنزلة

العدم الذى هو خيال

الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء :

هو المجرى حتى ما يل خيال \* وبمدود الزايرين وصال

وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الرائضة من أئمة الاعراب (وقول أبى

الطيب ومن الخير بدء سيبك) أى تأخر عطائك (عنى \* أسرع السحبى للسير الجاهم) أى

السحاب الذى لا ما فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل للشي فكذلك الحال العطاء

هذا الكلام الاول (وقول أبى الطيب :

ومن الخير بدء سيبك عنى \* أسرع السحبى للسير الجاهم)

هذا الكلام الثانى فقد اشترك البيتان فى أن تأخر العطاء يكون خبرا أو نفع ولكن بيت الثانى فيه أجدود

لانه زاده حسنا بفرض التل به بالسحاب فكذلك دعوى بالدليل اذ كأنه يقول العطاء كالسحاب فيطرد

السحاب فى السيرا أكثر نفعا وسريها وهو الجاهم أى السري سيرا أقلها نفعا فكذلك العطاء بطيئا أكثر

نفعا فكان تأخر عطائك أفضل من سرعته ولا يخفى أن البطء فى السحاب خلاف البطء فى العطاء لانه فى

السحاب فى سيره وفى العطاء فى عدم ظهوره فى زمان ات ظاهره مع أن الاول يفيد أن الريح أى البطء

أنفع فى بعض المواضع دون بعض والثانى يفيد أنه من المدح لا يكون الأخير وهو أذكى للروح وأما

الاول فيشعر بأنه قد يكون من المدح أو خبر أو فائدة لا يخفى يستحي من التاخر العطاء حياء بوجوب زيادة

يكون خبرا وسبب لا يكون مثلاً كذلك لا يكون أنفع بخلاف البيت الثانى وقوله هو الصنع الضمير

لشأن أى الشأن هو هذا وهو قوة الصنع أى الاحسان أن يجعل فخبر وان يرتضى أى يبطى مقديكون

أنفع ويحتمل أن يكون عائدا على حاضر فى الذهن يفسر الصنع والجملة بعده مستأنفة وعود الضمير على

ما فى الذهن صحيح الا أنه تارة يمين كفى قوله هو المجرى حتى ما يل أى ما ينزل خيال \* من هذا الذى

بهجرنا هو بعض مدود الزايرين وصال \* أى لم تنل عن هجرنا حتى الصدود لأننا لانلقاه لا يفتقه

ولا نأما والصدود قد يمدح صلا بالنسبة لئلا هذا المجرى وتارة لا يمين كفى قوله هو الصنع ان يجعل

الخ واقفنا يمين فى قوة هو المجرى لأننا لنعطاه الشأن احتاج الى جملة خبر بها عنه ولا جملة كذلك

فى قوله هو المجرى الخ ومثله ان هى الاحياء الدنيا أى ان الحياة الاحياء الدنيا ولا يصح ان يكون

الضمير للشأن هنا وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه

له الا الاذهان الرائضة أى للراضة بالاعراب من أئمة البرية لان التفتن لحاضر ذهنا يلتم

الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال ويصح به لئلى ما يلقى

غير منه قول أبى الطيب :

ومن الخير بدء سيبك عنى \* أسرع السحبى للسير الجاهم)

(قوله وبعض صدود الخ) أى اننا لم تنل من الذى هجرنا حتى الصدود لأننا لانلقاه ولا نأما والصدود قد يمدح صلا بالنسبة لهذا

المجرى (قوله الرائضة) أى للراضة والممارسة لصناعة الاعراب (قوله ومن الخير بدء سيبك عنى) أى لان بقاء وعدم سرعته

يدل على كثرة كالتسحاب فانه لا يسرع منها الا ما كان خاليا عن اللاه وأما السحاب التى فيها ماء فاتها بطيئة الشيء (قوله الجاهم)

فتح الجيم كفى الاول

وأنها كقول بعض الأعراب :  
وقول شار :  
وقول أشجع :

وريجها أطيّب من طيبها \* والطيّب فيه السك والعنبر  
وإذا أدنيت منها بسلا \* غلب السك على ريح البصل  
وعلى عدوك بأين عم محمد \* وصدان ضوء الصبح والأظلام  
فإذا تنبه رعبه وإذا هنا \* سلت عليه سيوفك الاحلام  
تري في النوم رعبك في كلاه \* ويخشى أن يراه في السهاد

وقول أبي الطيب :

فصير يدك السهاد لانه أراد القطة ليطلق بها النوم فأخطأ إذ ليس كل نقطة سهاد وإنما السهاد امتناع الكرى في الليل وأما الشقيقة  
بالتأهر فلا يسنى سهادا وكقول البحرى :

وقول أبي الطيب :

فإن أبا الطيب فأنهما أفاده البحرى  
كان أسنهم في النطق قد جعلت \* على رماهم في الطعن خرصانا  
بلغنى ثاقى للصقول من الاستعارة التخيلية (٤٩٤)

(قوة في بيت أبي الطيب  
زيّذا يسلن) أى للحنى  
القصود وهو أن تأخير  
الطاء يكون خيرا وأنفع  
والمحصل أن اليتين  
اشتركا في الحنى وهوان  
تأخير الطاء يكون خيرا  
وأنفع لكن بيت أبي الطيب  
وهو التأخر منها أجود  
لأنه أحسن بأشرب المثل  
له السحاب فكأنه دهمى  
بالجبل إذ كانه يقول  
الطاء كالسحاب فكأن  
بطي السير من السحاب  
أكثر فظمن سريره وهو  
الجهام فكذلك عطاؤك  
بطيئه أكثر نفا من  
سربه فكان تأخير عطاؤك  
أفضل من سرعته وقد  
يقال إن البطء في السحاب

فنى بيت أبي الطيب زيادة بيان لاختاره على ضرب اللث بالسحاب (وأنها) أى ثاقى الأقسام وهوان  
يكون الثاني دون الاول (كقول البحرى وإذا ثاقى) أى على (في الندى) أى فى المجلس (كلامه  
السمقول (لنقع) (خلت) أى حست (لسانه من عصبه) أى سيفه القاطع (وقول أبي الطيب :  
كان أسنهم في النطق قد جعلت \* على رماهم في الطعن خرصانا)

ولا ينبغي له كل أحدهما حيث يتأق الأعراب بضمير الشأن أفضل من الأعراب بالاضمار الشأن  
وذلك لأن ضمير الشأن خلاف الأصل لكونه ملازما للأفراد وملازما للاخبار بالجملة وكونه لازما  
للاستدعاء أو التامع فلا يميل فيه غيرها وكونه لا يتبع وعوده على ما بعده وفائدة تالى هي الإجمال ثم  
التفصيل موجودة في هذا الأخير مع زيادة فائدة حكمين لأن قوله هو الصنعان يسجل فخير الخ بقيد  
أثبت الصنعة وأثبت ذلك الصنعان يسجل فكلنا وان يرث فكلنا بخلاف ما لو جعل شأنا وثانيها أى ثاقى  
الأقسام الكاتبة للكلام التى فيه أخذ للحنى وحده وهو ما يكون أدنى من الكلام الاول المأخوذ منه  
في البلاغة (كقول البحرى وإذا ثاقى) أى على (في الندى) أى مجلس الاجتماع لتحدث (كلامه  
لالصقول) أى للنقع اللصقى من كل ما يشينه (خلت) أى حست (لسانه من عصبه) أى من  
سيفه القاطع هذا الكلام الاول (وقول أبي الطيب كان أسنهم في النطق) أى عند النطق (قد  
جعلت \* على رماهم في الطعن) أى عند الضرب بالقنا (خرصانا) مفعول ثان لجعلت وهو جمع  
فانه اشتمل على زيادة التشبيه بالسحاب وأن السحاب أسرعها جهام لانه فيه (وأنها) وهو ما كان الاول  
فيه أحسن (كقول البحرى :

وإذا ثاقى في الندى كلامه السمقول خلت لسانه من عصبه  
فانه خير من قول أبي الطيب :

كان أسنهم في النطق قد جعلت \* على رماهم في الطعن خرصانا

خلاف البطء في السحاب لأن البطء في السحاب في عدم ظهوره على أن  
البيت الاول يفيد أن البطء أنفع في بعض المواضع دون بعض فيكون من المدح ثرة خيرا وثارة لا يكون والثاني يفيد أن  
البطء من المدح لا يكون الأخير وهو أركب في المدح وحيد فالبيتان متقاربان في الحنى فلا يصح التحيل هما تأمل (قوله  
وهوان يكون الثاني دون الاول) أى وهوان يكون الكلام الثاني للأخوذون الكلام الاول المأخوذ منه في البلاغة والحسن  
(قوله كقول البحرى) هنا هو القول الاول (قوله أى المجلس) أى المثلث بأشراق الناس (قوله للنقع) أى اللصقى من كل  
ما يشينه وللمقول في الأصل معناه الجوف تفسير الشارح له بالنقع تفسير مراد (قوله أى حست لسانه من عصبه) أى ظننت أن  
لسانه ثاقى من سيفه القاطع أو أن من زائدة أى ظننت أن لسانه سيفه القاطع فسبه لسانه بسيفه بجمع التأثير (قوله وقول أبي  
الطيب) هذا هو القول الثاني (قوله في الطعن) أى في حالة النطق أو عند النطق في الكلام حذف متأنف أو أن بمعنى عند وكذا  
يقال في قوله في الطعن (قوله قد جعلت على رماهم) أى قد جعلت خرصانا على رماهم عند الطعن أى الضرب بالقنا



وكقول الحنفاء :

وما بلغ الهدون لنفس مدحة \* وإن اطنبوا إلا وما فيك أنضل

وقول أشجع :

وما ترك اللداح فيك مقالة \* ولا قال إلا دون ما فيك قائل

فإن بيت الحنفاء أحسن من بيت أشجع لما في حصره الثاني من التقيد بالتقدير ولا قال قائل إلا دون ما فيك وثالثا كقول الأعراي :

ولم يك أ كثر الغنيان مالا \* ولكن كان أرجهم ذراعا

(قوله بالضم والكسر) أي في الفرد وكذا في الجمع (قوله وهو السنان) أي لان خرمان الرماح أسبها كما أن خرمان الشجر أغصانها (قوله والثاني) عطف تفسير (قوله فيبت (٤٩٥) البحتري أبلغ حاصها من كلا من

البيتين تضمن تشبيه

الإنسان بالآلة الحربية في

النفذ والمضاء وإن كانت

الآلة المتغيرة في الأول

السيف والآلة المتغيرة

في الثاني الرمح ولكن بيت

البحتري أجود لانه نسب

فيه الثاني والمقالة

للشكلام وهما من لوازم

السيف على حد التية

والأظفار فكان في كلامه

استطراد بالكناية فازداد

بهذا حسنا بخلاف

بيت أبي الطيب وتقرير

الاستطراد المذكورة أن

يقال شبه الكلام للوجوب

لتأثير المضاء والنفوذ في

التفوق بالسيف للوجوب

لتأثير من الجذ والقطع

وطوى ذكر للشبه به

ورمز إليه بذكر شيء

من لوازمه وهو الثاني

والمقالة على طريق

الاستطراد بالكناية وثابت

الثاني تخييل والمقالة

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن السنهم عند المنطق في المضاء والنفذ تشابه أسنهم عند العطن فكأن أسنهم جعلت أسنة رماحهم فيبت البحتري أبلغ لما في لفظي تألق والمقول من الاستطراد للتخييل فإن التألق والمقالة للشكلام بمنزلة الأظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استطراد بالكناية (وثالثا) أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول (كقول الأعراي) أبرز ياد :

(ولم يك أ كثر الغنيان مالا \* ولكن كان أرجهم ذراعا)

خرص بضم الخاء وكسرها وهو سنان الرمح هذا هو الكلام الثاني ولا شك أن كلا منهما ضمن تشبيه الإنسان بالآلة الحربية في النفذ واللقى وإن كانت الآلة المتغيرة في الأول السيف والآلة المتغيرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحتري أجود لانه نسب فيه الثاني والمقالة للشكلام وهما من لوازم السيف على حد كرتية والأظفار فكان في كلامه استطراد بالكناية فيما يتعلق بالشبه فازداد بهذا حسنا بخلاف كلام المتن مع أن بيت المتن قبض من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن السنهم قطع وجعلت خرصانا وفيمن القبح ما لا يخفى وفي الأول أيضا الدلالة على التشبيه بصل الفطن وهو أقوى من الدلالة بكان فإن قلت ليس في كلام البحتري استطراد بالكناية وأما فيه ترشيح بالتشبيه لأن التشبه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا الإنسان لأن الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا الإنسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتن بترشيح التشبيه كما عزت على أن أناسنا أن التشبيه ليس لسان بل هو باعتبار تلبس بما يوجب التأثير والمضاء في الأرواح كالسيف في تلبس بما يوجب التأثير من الجذ والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستطراد بالكناية فيما تحقق به وجه التشبه وهو الكلام بنسبة لوازم السيف له (وثالثا) أي وثالث الأقسام التي هي الكلام الذي فيه أخذ المعنى وحده وهو ما يكون مثل الأول المأخوذ منه في البلاغة (كقول) زياد (الأعراي ولم يك) أي للمدح (أكثر الغنيان) أي الأقران (مالا) \* ولكن (كان) هذا المدح (أرجهم) أي أوسعهم (ذراعا) أي أسخاهاهم يقال فلان رجب الراحة

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده البحتري بقوة تأني وقوله للمقول من الترشيح (وثالثا) وهو ما كان الثاني في مثل الأول (كقول الأعراي :

ولم يك أ كثر الغنيان مالا \* ولكن كان أرجهم ذراعا

ترشيح لأن مجموعهما تخييل كما هو ظاهر الشرح لأن التخييل لا يكون إلا واحدا ويزيد بيت البحتري على بيت أبي الطيب أيضا بان فيه حسب التي لفظ وهي أقوى في الدلالة على التشبيه من كان على أن في بيت أبي الطيب قبض من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن أسنهم قطعت وجعلت خرصانا وفيمن القبح ما لا يخفى (قوله للشكلام) أي الذين أثبتهما للشكلام (قوله بمنزلة الأظفار لنية) أي بمنزلة الأظفار التي أثبتت للمنية (قوله ولزم من ذلك) أي من أثبت الثاني والمقالة للشكلام لأن التخييل والكناية متلازمان على ما سبق (قوله وهو استطراد بالكناية) الضمير للتشبيه بناء على منهج للسيف في الاستطراد بالكناية والسيف بناء على منهج القوم فيها (قوله مثل الأول) أي في البلاغة (قوله كقول الأعراي) هذا هو الكلام الأول والثاني قول أشجع الآتي (قوله ولم يك أ كثر الغنيان مالا) أي لم يكن المدح أكثر الأقران مالا

وقول أشجع :  
وكذا قول بكر بن الطايح :

وقول الأحمدي :

ولكذا قول الأخرى ذكرنا إسماءه :

وقول أبي عامر بنده :

وليس بأوسهم في الثني \* ولكن معروفه أوسع  
كأنك عند الكرمي حومة الوشي \* نغم من نصف الدين ورائكا  
فكانه والطن من قدله \* متخوف من خلفه أن يملنا  
العبر يحمده في الموطن كلها \* إلا عليك فانه مسنوم  
وقد كان يدعي لأبي العبر حازما \* فأصبح يدعي حازما حين يجرع  
وأما غير الظاهر

(قوله رجب الباع والقراع) الرجب (٤٩٦) الواسع والباع فترد اليدين والقراع من طرف للرفق إلى طرف الأصبع الوسطى (قوله

أي سخي) أي فهو مجاز  
مرسل من الملاق اسم  
للأيس بكسر الهمزة ووسعة  
الباع أو القراع على اللأيس  
بفتحها وهو كثر فالمسلي  
لأن الباع والقراع بهما  
يحصل المسلي عند قصد  
دفعه فذا نسج كثر ما جازوه  
فلا بدت السمة الكثرة  
عند الاعطاء فأطلقت  
السمة على الكثرة بذلك  
للاستعارة للثنية (قوله  
وقول أشجع) أي على مسج  
جفر بن يحيى البركي  
(قوله الضمير للملوك) أي  
فاليتم السابقي

يرد الملوك مدى جفر  
\* ولا يصنعون كما يصنع  
أي قصد الملوك غايته  
التي ينبغي للكرم والاحسان  
أنهم لا يصنعون من  
للعروف والاحسان كما يصنع  
(قوله في الثني) أي في  
المال (قوله أوسع) أي

أي استأهم يقال فلان رجب الباع والقراع ورجيهما أي سخي (وقول أشجع وليس) أي  
للمدح يعني جفر بن يحيى (بأوسهم) الضمير للملوك (في الثني) \* ولكن معروفه) أي  
إسمائه (أوسع) قاليتان متماثلان وهذا ولكن لا يجنبني معروفه أوسع (وأما غير الظاهر  
ورجب الباع ورجب القراع يعني أنه سخي وهو مجاز مرسل من الملاق اسم للأيس وهو سعة القراع  
أو الباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يمتلئ به أو الراحة على كثر تقلسلي لأن الراحة والقراع والباع  
بها يحصل المسلي عند قصد دفعه فانا نسج كثر ما جازوه فلا بدت السمة الكثرة عند العطاء فأطلقت  
السمة على الكثرة تلك للاستعارة للثنية وهذا هو الكلام الأول (وقول أشجع وليس) أي  
للمدح يعني جفر بن يحيى (بأوسهم) أي بأوس الملوك (في الثني) أي في المال (ولكن  
معروفه) أي إسمائه (أوسع) من معروفه وهذا هو الكلام الثاني فقد اتفق البيهقي على أن  
للمدح لم يزد على الأقران في المال ولكن في الكرم وعلمنا بأن أتم يخص أحدها بفضيلة  
عن الأخرى فكان الثاني أبعد من أتم كما تقدم في ثالث أقسام الأول ولكن لا ينبغي أن الأول قال الثاني  
في التيسير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل أن معروفه لا يجب وقيل أن وجهه كونه لا يجب أن  
للمدح فذهب به عن البر في الكثرة وأوسع أي الشيء المعروف منه كناية عن البر أو أوسع فاستهجن  
هنا التيسير لا عهد فيه من هذا الثني ولا ينبغي أن هذا التوبيخ بما يجب أن مسج الأخبار من  
المعروف بموله أوسع مراد به هذا للشيء على وجه الكثرة والألا فلا ينبغي فساد وجود المعروف في  
الكلام البليغ ولا يمتريه الاستهجان بوجه تأمله \* ولا فرغ من الأخذ بالظاهر وأقامه شرع في غير  
الظاهر فقال (وأما) الأخذ (غير الظاهر) أقسام ولم يدها إلى الأبلغ والأدنى للضموم والساوي  
الابدين أتم لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فإن  
اعتارها لدفع جوة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كما ينبغي ذلك قولنا باني وأ كثره الأتباع أي سخي كما  
فانه مثل (وقول أشجع)

وليس بأوسهم في الثني \* ولكن معروفه أوسع)  
كذا قال الصنف وقد يقال الأول أحسن لسلامته من حذف الفضل عليه والاستعارة للأرجح  
فيه هذه أنواع الأخذ بالظاهر ص (وأما غير الظاهر) ش الأخذ غير الظاهر أنواع

من معروفه (قوله قاليتان متماثلان) أي أن اتفاقهما على أفة المدح لم يزد على الأقران في المال ولكنه  
قامهم في الكرم ولم يخص أحدهما بفضيلة عن الآخر فلما كان الثاني بعيدا من أتم (قوله ولكن لا يجنبني معروفه أوسع) أي  
ويحتد قاليتان ليستا التين بل الأول أبلغ فتشبه بالصنف بهذين البيتين القسم الثالث لا يتم وجهه علمنا أعجاب أن أرحمهم ذراعا  
يدل على كثرنا الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه أوسع فانه يدل على ذلك بطريق الحقيقة قاليت الأول قد ازداد بالمجاز حسنا وقيل  
وجه كونه لا يجنبني أن المعروف قد يبر به عن البر أي الشيء المعروف منه وهو البر أو أوسع وفيه بديان الكلام البليغ لا يعثر به  
الاستهجان (قوله وأما غير الظاهر) أي وأما الأخذ غير الظاهر وهو ما يحتاج تأمل في كون الثاني مأخوذا من الأول ما دخلت ضابطه  
تلمن مثال الآتي في التناهي يعني أن يحصل من الظاهر لأن ادراك كون الثاني أمه الأول ظاهر لا يحتاج تأمل ولم يقسم الصنف

فنه أن يشابه معنى الاول ومعنى الثاني كقول الطرماع بن حكيم الطائي :

لقد زادني حبا تنقسي أتي \* بيني إلى كل امرئ غبطة

وقول أبي الطيب : وإذا أتتك منمتي من ناقص \* فهي الشهادة لي بأني كامل

فإن ذم الناقص أبا الطيب كقبض من هو غبطة لطل الطرماع وشهادة ذم الناقص أبا الطيب كزيادة حب الطرماع لنفسه وكذا قول أبي العلاء المرعي في مرثية : وما كافة البدر المنبر قديمة \* ولكها في وجه أثر اللطم

وقول القيسراني : واهوى الذي أهوى له البدر ساجدا \* ألت ترقى بوجه أثر التبر

وأوضح من ذلك قول جرير : فلا يمنعك من أرب لحاهم \* سواء ذو العمامة والجار

وقول أبي الطيب : ومن في كفه منهم قناتة \* كمن في كفه منهم خضاب

غير الظاهر إلى الأبلغ والادنى للمدوم وللأسوى في البلاغة

(٤٩٧)

البعيد عن القسم لأن أقسام

غير الظاهر كلها مقبولة

من حيث الأخذ فإن

اعتراها ردمه جهة أخرى

خارجة عن معنى الأخذ

كانت غير مقبولة (قوله

فنه أن يشابه المعنيان)

أي فأقسامه كثيرة ذكر

للمصنف منها خمسة كلها

مقبولة القسم الاول منها

أن يشابه المعنيان أي

معنى البيت الاول المأخوذ

منه ومعنى البيت المأخوذ

أي من غير نقل للبي

لحل آخر فتاير ما بعده

(قوله أي حاسبة) أي

ترمها منهم (قوله لحاهم)

بضم اللام وكسرهما فاعل

يمنع وقوله جمع لحية (١)

بفتح اللام وكسرهما (قوله

سواء ذو العمامة الخ) أي

فنه أن يشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك من أرب)

أي حاسبة (لحاهم) جمع لحية يعني كونه في صورة الرجال (سواء ذو العمامة والجار) يعني أن

الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب :

ومن في كفه منهم قناتة \* كمن في كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين .

ومقبولة (منه) قسم هو (أن يشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول للمأخوذ منه ومعنى البيت الثاني

للمأخوذ بلانقل (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أي من حاسبة تردها عندهم (لحاهم) فاعل يمنع أي

يمنع أصحاب اللحية جمع لحية لانهم في اللحية نساء وإن كانوا في الصورة رجالا فلا يمنعك صورتهم مع

استدراك المعنى الذي يقم به المنع ولذلك قال (سواء) منهم (ذو العمامة) وذو (الجار) يعني أن رجالهم ونساءهم

متساوون في الضعف فلامقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم هذا هو البيت الاول (وقول أبي

الطيب ومن في كفه منهم قناتة) أي رمح (كمن في كفه منهم خضاب) أي صمغ للحنا هذا هو البيت الثاني

وقد اشبه البيتان في المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء

الآن الاول أمد التساوي والثاني أتى بآلة التشبيه والاول عبر عن النساء بنزوات الجار وعن الرجال

(فنه أن يشابه المعنيان) أي المعنى الاول والمعنى الثاني (كقول جرير :

فلا يمنعك من أرب لحاهم \* سواء ذو العمامة والجار

وقول أبي الطيب :

ومن في كفه منهم قناتة \* كمن في كفه منهم خضاب)

فكسر من البيتين يدل على عدم البلا بالرجال الا انها تختلفان لان الاول دل على مساواة النساء للرجال

(٦٣ - شروح السليخ - رابع) لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف فلامقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم

فقوله سواء الجملة مستأنفة عن معنى العلة والعمامة بالكسر تعلق على التفرغ وعلى البسطة وعلى ما يلبس على الرأس وحملها على الاولين

أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والجار (قوله وقول أبي الطيب) أي في مدح سيف الدولة بن حمدان ونضوع في كلاب وقيادته العرب

له (قوله قناتة) أي رمح وقوله خضاب أي صمغ الحناء والبيت الاول أي بيت جرير هو المأخوذ منه بيت أبي الطيب هو الثاني للمأخوذ

والبيتان متشابهان في المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الآن الاول أفاد التساوي والثاني

أبى بأداة التشبيه والاول عبر عن النساء بنزوات الجار وعن الرجال بنزوى العمامة والثاني عبر عن النساء بنزوات الخضاب وعن الرجال

بنزوى القناتة في أ كفه والاول أيضا جعل ذلك التساوي علة لعدم منعه من تناول اللوحا من غير خلاف الثاني (قوله واعلم الخ) هنا

دخول على كلام المصنف الآتي (قوله اختلاف البيتين الخ) فيجوز أن يكون أحد البيتين نزلوا والآخر مدحا أو هجاء أو افتخارا

(١) قوله يذهب الالم ليس في اللحية الا الكسر كما في كتب اللغة اه مصححه

ولا يترك من اليتيم المتشابهين (٤٩٨) أن يكون أحدهما نسياً والآخر مدحاً لهجاءاً أو افتخاراً أو غير ذلك فإن الشاعر

تسبيهاً ومدحاً لهجاءاً وافتخاراً ونحو ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المتخالف لينظمه احتال في إخفاؤه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته إلى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل للمعنى إلى محل آخر

بدوى الصلابة والثبات جبر عن النساء بدوات الخضبوع عن الرجال بدوى القناعة في كتمهم والاول أيضاً جعل ذلك التساوى على لاسر يتناول الحوائج لديهم بخلاف الثاني فإن قلت قد تقدم في قسم الظاهر أنه لا يشترط فيه التساوى في المعنى من كل وجه ولا أن يوجد في المعنى للأخوذ لفظ للأخوذ منه وإنما يشترط الاتحاد في المعنى الحاصل في الجملة وإن كان بين القائلين اختلاف ما وهذا المثال ليس بظاهر كذلك لاشتراك اليتيم كما ينتهي في الحاصل الذي هو كون الرجل لمهم من النصف مثلما للنساء ولا يضر التعبير الخالف ولا معاصبة شيء آخر كما في البيت الاول قلت الفرق بين الظاهر وغيره قد تقدم وهو أن غير الظاهر لا بد أن يكون بحيث لا يدرك كون الثاني من الاول إلا بتأمل كما يتضح في الأمثلة بيد والتوق السليم شاهد بذلك وأما هذا المثال فوجه إخفاء أن الاول سوى من مفهوم ذي الصلابة والجر في مدحها والثاني شبه مفهوم من في كفه خضاب بمن في كفه قنعة باعتبار مصدوقهما فينبادر قبل التأمل أن للتعيين لا اختلاف للقوم فيهما مختلفان بخلاف ما تقدم قال المعنى ظاهر الاتحاد هذا ولحق أن هذا المثال قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه وللتأمل الذي فيه التشابه بالظهور كقوله :

لقد زادتني حباً لنفسى أنى \* بنيت لي كل امرئ غيرة طائل  
وقوله : وإذا أتتك منمتي من ناقص \* فهي الشهادة لي بأني كامل

لعمري البيت الاول أن بعض ما ليس طائل لي لقائته فيه يزيدني حبا لنفسي لاني أعلم بذلك أنه ما ينفي إلا لكونه من يناسب ما فيه من المعاني والاخلاق ما في معنى الثاني أما ذاتي ناقص ذميم في نفسه كان فيه شهادة بكل ما لمعروف أن الغرض يستلزم عادة ذم للغرض وحب الانسان نفسه يستلزم ادراك كمالها فالعالمين مشتبهان في امرهم مما وان اختلف مفهومهما وذلك الذي يسميهما وان مباحدة الارذال واذنيتهم للانسان تنفيده رفعت له لكن إخفاء أخذ أحدهما من الآخر لان المثال أعما هو باعتبار هذا الامر العام الذي يستلزم استعمار الاخص من قترلا فيه منزلة الاخص باعتبار الجنس الاعلى جعل الثاني أي أخذه من خلاف الظاهر والتوق السليم شاهد بذلك فتأمل ولما كان غير الظاهر مشعرا بالحاجة إلى التأمل صح فيه نقل المعنى من مكان إلى آخر إذ اغيا فيه زيادة إخفاء ولا ينبغي فيصح أن ينقل المعنى من نسيب أي وصف بالجمال يقال نسب بكسر سين الضارع إذا شئ به امرأه أي ذكرتها ما يلائم التشبيهة والفتوة إلى مدح وبالعكس وإلى هجاء وافتخار ونحو ذلك وبالعكس ونقل المعنى من بعض الثلاثة الأخيرة إلى آخر وبالعكس وذلك يمكن من الشاعر الحاذق عند قصد اختلاس المعنى وإخفاؤه فيحتال فيه حتى ينظمه على غير نوعه الاول وعلى غير وزنه وقافيته فيدخل في غير لفظه على هذا ما حل من نوع إلى غيره سواء كان للنقل منه أو ليه بما ذكر أو من غير ذلك وإلى هذا القسم وهو النقل من محل إلى آخر مطلقا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل للمعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفاً والنقل إليه موصوف وقد كان في

الحاذق إذا عمد إلى المعنى المتخالف لينظمه تخيل في إخفاؤه فغير لفظه وعمله به من نوعه ووزنه وقافيته

ومنه النقل وهو أن ينقل معنى الاول إلى غير محله

أو راء (قوله تشبهاً) التشبيبه ذكر أوصاف المرأة بالجمال وفي بعض النسخ نسياً يقال نسب يفسد بكسر سين الضارع إذا تشب به امرأه أي نقل بها وصفها بالجمال والمراد هنا من الأمرين ذكر أوصاف المبوب مطلقا ذكرنا أو أئى (قوله ونحو ذلك) أي ويجوز اختلافها في بنحو ذلك كالإختلاف في الوزن أو القافية (قوله المتخلص) أي الذي اختلصه وأخذه من كلام غيره (قوله فغيره عن لفظه ونوعه) أي فغير لفظه وصرفه عن نوعه كالنسخ أو الهم والافتخار أو الرأء أو النقل (قوله وإلى هذا أشار بقوله) أي وإلى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذا النوع لنوع آخر أشار إلى وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل للمعنى من محل آخر وهذا صادق بأن ينقله من التشبيبه إلى أحد اللد كرات (قوله أن ينقل للمعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفاً

كقول

ونقل من موصوف لوصوف آخر كقوله ستر الدم من القتي إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف أو يكون المعنى مدحاً فينقل لهجاءاً أو الرأء أو العكس

كقول البحرى سلبو وأشرقت الدماء عليهم \* محرة فكأنهم لم يسلبوا  
يس النجيع عليه وهو مجرد \* عن غمده فكأنما هو مفمد (٤٩٩)

نقله أبو الطيب إلى السيف فقال :  
ومنه أن يكون معنى

الثاني أشمل من معنى  
الاول كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم \*  
وجدت الناس كلهم غضابا

( قوله فأشرقت الدماء  
عليهم ) أى فظهرت الدماء

عليهم ملاعبة لاشراق  
شماع الشمس وأتى بقوله

محرة لئنى مايتوهم من  
غلبة الاشراق عليها حتى

صارت بلون اليباض  
( قوله فكأنهم يسلبوا )

أى فلما سقروا الدماء بعد  
سلبهم صاروا كأنهم لم

يسلبوا لان الدماء للشرقة  
عليهم سارت سائرة لهم

كالباس للملام وهذا  
البيت هو للنقل عنه

المضى ويأتى أبى الطيب  
الآتى هو للنقل فيه

الذى ( قوله النجيع ) هو  
الدم المائل الى سواد

( قوله وهو مجرد إلخ ) أى  
والحال أن السيف خارج

من غمده ( قوله فكأنما  
هو مفمد ) أى فصار

السيف لما ستره النجيع  
الذى له شبه بلون الغمد

كأنه مفمد أى مجبول فى  
الغمد ( قوله فقل

لئنى ) أى وهو ستر الدم  
كالباس من القتل الى

السيف أى لانه فى البيت  
( قوله )

كقول البحرى سلبو) أى ثيابهم ( فأشرقت الدماء عليهم \* محرة فكأنهم يسلبوا ) أى لان  
الدماء للشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم ( وقول أبى الطيب يس النجيع عليه ) أى على السيف ( وهو  
مجرد \* عن غمده فكأنما هو مفمد ) لان الدم اليابس بمنزلة غمده فقل لئنى من القتل والجرحى  
الى السيف ( ومنه ) أى من غير الظاهر ( أن يكون معنى الثانى أشمل ) من معنى الاول  
( كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم \* وجدت الناس كلهم غضابا )

للتقول وصفا على جهة أخرى ( كقول البحرى سلبو) ثيابهم ( وأشرقت الدماء ) أى ظهرت  
الدماء ( عليهم ) ملاعبة لاشراق شماع الشمس ( محرة ) وزاد محرة لئنى مايتوهم من غلبة الاشراق  
عليها حتى تصير بلون الاشراق اليباض ( فلباستروا بالدماء بيسلبهم صاروا ) كأنهم يسلبوا ) لان  
الدماء للشرقة عليهم صارت سائرة لهم كالباس للملام هنا هو للنقل عنه لئنى ( وقول أبى الطيب  
يس النجيع ) أى الدم المائل الى السواد ( عليه ) أى على السيف ( وهو ) أى السيف ( مجرد  
عن غمده ) أى والحال أن السيف خارج عن الغمد ( فلباستروا ) أى ستر بالنجيع الذى له شبه بلون  
الغمد ( كأنما هو مفمد ) أى مجبول فى غمده لستره بالنجيع كما يستره الغمد هنا هو للنقل فيه  
لئنى فالسلام الاول فى القتل وصفهم بأن الدماء سترتهم كالباس ونقل هذا لئنى الى موسوف آخر  
وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد فان قلت النقل فيه تشابه للمعنيين أيضا ضرورة  
أن فى كل من اليتين الدلالة على ستر الشيء بعد تجرده فلم جمل هنا القسم من غير الظاهر مطلقا ولم  
يجعل من قسمه الذى هو تشابه للمعنيين قلت فرق بين التشابه بالمثل كقوله يسوا وذوالعمامة والخنجر \*  
مع قوله : ومن فى كفه منهم فتاة \* كمن فى كفه منهم خضاب  
ولذلك قيدناه فيما تقدم وبين التشابه مع النقل فان هذا أدق وأخفى فمن جملهم من التشابه من جملهم من غير  
الظاهر أراد التشابه الكائن مع النقل تأمله ( ومنه ) أى ومن غير الظاهر ( أن يكون معنى ) البيت ( الثانى  
أشمل ) وأجمع من معنى البيت الاول ( كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم \* وجدت الناس كلهم غضابا )

هذا هو الشمول الاول فقد أفاد بهذا الكلام أن بنى تميم ينزلون منزلة الباس جميعا فى التنبض فضبطهم  
غضب جميع الباس ويأثم أن رضاهم هو رضا جميع الناس لان للتأبسة فى التنبض تقتضى التأبسة  
فى الرضا لاقتضائه الرضا لفريدة لذلك فتحصل منه ما أقام بنى تميم مقام الناس جميعا فأعلى ما يطلب

كقول البحرى :

سلبو وأشرقت الدماء عليهم \* محرة فكأنهم لم يسلبوا

وقول أبى الطيب :

يس النجيع عليه وهو مجرد \* عن غمده فكأنما هو مفمد

فانه أخذ معنى بيت البحرى ونقله الى السيف ( ومنه ) أى من غير الظاهر ( أن يكون معنى الثانى أشمل )  
من الاول ( كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم \* وجدت الناس كلهم غضابا

الاول وصفهم بأن الدماء سترتهم كالباس ونقل هذا لئنى لموسوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد ( قوله )  
أشمل ) أى أجمع

وقول أبي نواس : ليس على الله بمشكر \* أن يجمع العالم في واحد  
(ومنه القلب) وهو أن يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول سمي بذلك لقلب الشيء إلى تقيضه كقول أبي النخعي :

(قوله لا تهم) أي بنى عيم وقوله يقومون مقام كلهم أي مقام كل الناس فقد أجاد جرير بهذا الكلام أن بنى عيم شذلون منزلة الناس  
جميعا في القصب (قوله وقول أبي نواس) (٥٠٠) بضم النون والمهمزة (١) أي قوله لهارون الرشيد لاسجن الفضل

البرمكي وزيره غيره منه

حين سمع عنه التناهي في  
الكرم مشيرا إلى أن في الفضل  
شيئا ما في هرون وأن في  
هرون جميع ما في الفضل  
وما في العالم من الحاصل  
صاغة قبل البيت

قولا لهارون إمام الحديث  
عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما فيك من قدرة

فلست مثل الفضل بالواجد

ليس على الله بمشكر \* الخ

روى أن هرون لما سمع

الأبيات أطلق الفضل من

السجن والاحتفال بالاجتماع

والحاشد بالثخين المعجمة

الجامع وقوله مثل الفضل

مفعول الواجد أي لا نجد

مثل الفضل في خدمتك

وطاعتك (قوله أن يجمع

العالم) أي صفات العالم

الساكية وهذا البيت أشمل

من الأول لأن الأول جعل

بنى عيم بمنزلة كل الناس

الذين هم بض العالم

والبيت الثاني جعل

للمدح بمنزلة كل العالم

الذي هو أشمل من الناس

لأن الناس بض العالم

(قوله وغيرهم) أي من

اللائكة والجن وأعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون وأقبل ليس وهو من بحر السريع

مستغلن مستغلن فاعلان فدخله حذف الباء فاعلان وفي بض التبع وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخرم

وهو بابتداء دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول) وذلك كأن يقرر البيت الأول حسب الوم

لأنهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس :

ليس على الله بمشكر \* أن يجمع العالم في واحد)

فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن

يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول كقول أبي النخعي :

وأعلى ما يطلب هورثا للناس جميعا (وقول أبي نواس) لهارون الرشيد لاسجن الفضل البرمكي غيره

منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا إلى أن في الفضل شيئا ما في هارون وأن في هارون جميع ما في

الفضل وما في العالم من الحاصل مبالغة

قولا لهارون امام المهدى \* عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما فيك من قدرة \* فلست مثل الفضل بالواجد

( ليس على الله بمشكر \* أن يجمع العالم في واحد )

وروى أنه أطلقه من السجن لما سمع الأبيات وهذا البيت هو الأشمل الثاني وهو يفيد : أقام المدح

مقام جميع العالم بلحه جميع أوصافه فهو أشمل مما في بيت البحتري لاختصاصه بأقامة المدح ومن مقام

الناس في الرضا والقصب وهو أجاد أقامة واحد مقام جميع الناس في كل شيء ولا يخفى خفاء الأخذ

بينهما فانه لو لا اعتبار الموازن الخفية ما فهم انشاء الأول من الثاني كقراونا ولم يتعرض للعكس وهو أن

يكون الأول أشمل مع إمكانه وكأنه لعدم وجدان ماله (ومنه) أي ومن غير الظاهر (القلب وهو)

أي القلب ( أن يكون معنى ) البيت ( الثاني تقيض معنى ) البيت ( الأول ) كأن يقرر البيت

الأول حسب الوم في الحبوب ماله ويقرر الثاني أنه مذموم له لأنه أخرى فيكون التناقض والثاني بين

اليتين بحسب الظاهر وإن كانت العلة تنفي التناقض لانها مسبعة من الشخصين فيكون الكلامان غير

كذب معا وما علم أن من كانت عنده العلة الأولى صرح الأول باعتباره ومن كانت عنده الثانية صرح

وقول أبي نواس :

ليس على الله بمشكر \* أن يجمع العالم في واحد )

فالثاني أشمل لأن الأول دل على الاختصاص بحالة القصب كدقيق وفيه نظر لأنهم إذا كانوا هم جميع

الناس في حال القصب كانوا جميع الناس في كل حال وقيل لأن الأول خاص بنبي عيم والثاني شامل لهم

ولغيرهم وهو فاسد لأن المراد بالواحد حق الثاني واحد معن خاص والأحسن أن يقال الثاني شامل لأن

العالم أشمل من الناس لانه كل موجود حادث والذي يظهر أن يقال الثاني أبلغ باعتبار أنه صريح

في أن الناس كلهم ذلك الواحد بخلاف الأول فإنه لا يابز من غضب الناس كلهم لقصب بنى عيم أن يكونوا

هم جميع الناس لجواز أن يريد أن الناس تع لم يضيضون فضيهم لكن التعبير عن هذا بأنه أشمل فيه

نصف \* ومتنا أيضا القلب وهو أن يكون المعنى الثاني عيش المعنى الأول لملمب للمعنى إلى تقيضه فهو

ما خذ من تقيضه كقول أبي النخعي :

أجد

للائكة والجن وأعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون وأقبل ليس وهو من بحر السريع

مستغلن مستغلن فاعلان فدخله حذف الباء فاعلان وفي بض التبع وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخرم

وهو بابتداء دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول) وذلك كأن يقرر البيت الأول حسب الوم

(١) قوله بضم النون والمهمزة وغيرهم هو كأي كتب القصة اه مصححه

وقول أبي الطيب  
وكذا قول أبي الطيب أيضا  
فانه ناقض به قول أبي تمام  
وقد تبعه البحرى فقال

أجد للامة في هواك لذينة \* حبا لذكرك فليخني اليوم  
أحبه وأحب فيه ملامة \* ان للامة فيسه من أعدائه  
والجراحات فتسده نتهات \* سبقت قبل سبه بؤال  
وقد تمه مضطجدهوا أحلى \* على أذنيه من تم السباع  
نشوان يطرب للسؤال كاتما \* غشاء ماله على أو معبد

في المحبوب لامة وبقدر الثاني بنض اليوم في المحبوب لامة أخرى فيكون (٥٠١)

التناقض والتناقض بين البتين  
بحسب الظاهر وان كانت  
الامة تنفي التناقض لانها  
سليمة من النقص فيكون  
الكلامان معا غير كذب  
ومعلوم أن من كانت  
عنده الامة الاولى صح  
الكلام باعتبارها ومن كانت

عنده الثانية صح الكلام  
باعتبارها فالتناقض في  
ظاهر اللفظين والالتزام  
باعتبار العمل (قوله أجد  
للامة) أي أجد اليوم

والانكار على (قوله في  
هواك) بكسر الكاف  
خطاب ثبوت أي في شأنه  
أوبسبه (قوله حبا لذكرك)  
أي وأما وجدت اليوم فيك  
لذينة لاجل حبي لذكرك  
والوم مشتمل على ذكرك  
(قوله والانكار باعتبار  
القيد) أي راجع للقيد

فالمسك في الحقيقة هو  
مصاحبة تلك الحال فالمضي  
كيف أحبه مع حبي فيه  
ملامة بل أحبه فقط (قوله)  
كما يقال أصلى وأنت تحدث  
أي فالتكرار هو وقوع الصلاة

أجد للامة في هواك لذينة \* حبا لذكرك فليخني اليوم  
وقول أبي الطيب (أحبه)  
الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله  
(وأحب فيه ملامة) \* كما يقال أصلى وأنت تحدث على ترويز وأوالحال في المضارع للثبوت كما هو  
رأى البعض أو على حذف الابتدأ أو أنا أحب ويجوز أن تكون أو الوالطلب والانكار راجع الى الجمع  
بين أمرين أعني محبة ومحببة للامة فيه (ان للامة فيه من أعدائه) وما يسد من عدو المحبوب  
يكون مفوضا وهذا نقض معنى بيت أبي النضيب لكن كل منهما باعتبار الآخر

الكلام باعتباره فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتزام باعتبار الطلب والحال وذلك (كقوله أجد  
للامة) أي اليوم والانكار على (في هواك لذينة) أي أجد تلك اليوم فيك لذة لتناهي حبي فيك حتى  
صرت ثمة بملتي ذكرك على أي وجه كان وإلى هذا أشار بقوله (حبا) أي أعاد وجدت لها لذينة لأجل  
حبي (لذكرك) على أي وجه كان (فليخني اليوم) جمع لأنهم وهذا هو الأول للنقض (وقول  
أبي الطيب

أحبه وأحب فيه ملامة \* ان للامة فيه من أعدائه)  
وهذا هو الثاني ناقض للأول وأما كان اليوم فيه من العدو لان الحب يتضمن كمال المحبوب ورفقته  
والوم على أمر فيه تنظيم لاحد وكما لا يكون الامن عدوه للبغض وان كان يمكن أن يكون اليوم  
رفقا بالوم وإفاء عليه لكنه خلاف الأصل بل لا يسمى في الحقيقة لوما بل عزاء وحلا على التصبر  
بالتصبر والواو في وأحب فيه ملامة يحتمل أن تكون أو والحال من غير تقدير للبتنا على مذهب من  
يجوز مولاء المضارع للثبوت والحال أو بتقدير للبتنا على مذهب من لا يجوز أي كيف أحبه مع حبي  
فيه للامة فالمسك في الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال لا كونه يحبه مع مفارقة حبه لمضون هذه الحال  
كما يقال أصلى وأنت تحدث فالتكرار هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تقول

أجد للامة في هواك لذينة \* حبا لذكرك فليخني اليوم  
وقول أبي الطيب  
أحبه وأحب فيه ملامة \* ان للامة فيه من أعدائه  
فبيت المتن وأبي النض متناقضان لان أبي النض صرح بمحببة للامة والتي في حبا همزة الانكار  
بقوله أحبه وأحب فيه ملامة وقد يقال التكرار همزة الانكار ما أولها والتي وليها حبه وهو غير  
متكرر وجوابه أن اللفظ أجمع بين الأمرين مثلا تأمر من الناس بالبر وتسون أنفسكم أو يقال

مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تمول أنكم وأنت بين يدي الأمير فالتكرار هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الأمير (قوله على  
تجوز زانح) أي بناء على تجوز زانح وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال (قوله والانكار راجع الى الجمع بين الأمرين) أي كيف يتجمع حبه  
وحب اليوم فيه في الواقع معنى بل لا يكون إلا واحدا منهما (قوله وهذا) أي بنض اليوم في المحبوب نقض معنى بيت أبي النضيب أي لانه  
جعل اليوم في المحبوب محبباً (قوله لكن كل منهما باعتبار) أي لكن كل من كرامة للامة وحبا باعتبار غير الاعتبار الآخر فحبة اليوم  
في البيت الأول من حيث اشتغال اليوم على ذكر المحبوب وهذا محبوبة وكراهته في الثاني من حيث سدوره من الأعداء والمصادر  
منهم يكون مفوضا وأشار الشاويح بهذا الاستمرار الى أن التناقض بين معنى البتين للذكرين بحسب الظاهر وفي الحقيقة

ومنه أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه زيادة تحسنه

لا تناقض بينهما أصلاً بخلاف السبب في كل (قوله ولهذا) أي لأجل أن كلاماً للشيخ باعتبار (قوله في هذا النوع) أي نوع القلب وقوله أن بين أي الشاعر السبب (٥٠٢) كما في البيتين المذكورين فإن الأول على حسب العلامة عبه لذكره والثاني على كراهته

ولهذا قالوا الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه

أنتسكلم وأنت بين يدي الأمير فالتكرار هو كونه يتكلم كونه بين يدي الأمير ويحتمل أن تكون تلك الواو للعلف والطف بالواو وإن كان لا يقتضي المية لكن يقتضي الإجماع في الحكم بحبه وبحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر إجماعاً في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الإجماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبو حب اللوم في الوقوع مني وهذا النوع الأحسن فيه بيان المية بل لا بد فيه من بيانها لأنه إن لم يبينها فهو دعوى لا تقص بلائمة وهو غير مسوع فلو قال هنا أحبه وأحب فيه ملامة كان دعوى لمدم للصحة بلا دليل ولا يفيد بل الكلام النقوض يبنى فيه بيان المية أيضاً لأن هذا النزاع أخرج لباب المعارضة والإبطال وهو يفتر لدليل التصحيح والإبطال فتناسب الإتيان بالمية من الطرفين فلا بد منها الآن تكون ظاهرة كقول أبي تمام ونعمة معصف جدواء أحلى \* على أذنيه من نغم الدماع

والتنقي الطالب والجسدي النغم والسماع أريد به ما يحسن سماعه كالعود ومعنى البيت أن هذا الممدوح لفرط محبته للكرم والإعطاء تصبر عنده نعمة السائل لحب سؤاله لإعطائه أحلى من نغمت العود ونحوه وهذا الحكم علته ظاهرة وهي حب الإعطاء والكرم فانه هو السبب في كون نعمة السائل كنعمة العود وقد ناضه للشيخ بقوله

والجراحات عنده تهت \* سبقت قبل سببه بسؤال

السبب هو الإعطاء فقد قبل للشيخ نغمت السؤال عند المدح تؤثر فيه وتؤذيه كالجرح وهو ينقض لاستحسانها وذلك حيث تسبق تلك النعمة سببه أي إعطاءه والمية أيضاً ظاهرة وهي حبه الإعطاء بلا سؤال فالوسبقت تهت السؤال إعطاءه أثر فيه تأثير الجرح فكأنه يقول إذا كانت نعمة السؤال كالعود عند ذلك المدح فهوها معوج النعمة عنده كالجرح لأنه يجب الإعطاء بلا سؤال فقد تناقض الكلامان وإن اختلفا لغة وعملًا ووجه الكلام الذي هو تقيض الأول مأخوذ من ذلك الأول فإن للتبادر أن تقيض الشيء بناقضه لأنه منه ولا هو وبينه ولم يزد إلا السلب في الإثبات والعكس وزيد بالسلب والإثبات هنا الإتيان بالناقض في الجملته وأيضاً تقيض الشيء فرع للشور به فذلك الشيء هو الحمل على طلب التقيض فقد انشأ التقيض عن الأول فافهم وانظر رأي الشيخين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بنض اللوم في المحبوب والإظهار للتلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لمرض من الموارض ولو كان مناقياً بخلاف بنض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب ببض اللوم والقضاء في المحبوب مطلقاً بحيث لا يحس إلا حبه أعظم من العداوة بسببه (ومنه) أي ومن غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى) من الكلام الأول ويترك البعض ثم لا يقتصر في الكلام الثاني على ذلك (و) (لكن) (يضاف) إلى ذلك البعض للأخوذ (ما يحسنه) من المعاني ومفهوم هذا الكلام أنه لم يصف إليه شيء أصلاً

التقدير وأنا أحب ويكون جملة حالية وأغصرتنا أما لأن المضارع تثبت لا يقع حالاً بالواو \* (ومنه أن يؤخذ بعض المعنى السابق ويضاف إليه ما يحسنه

لها بكونها تصدر من الأعداء وأما مكان الأحسن في هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال ابن وقال العلامة البيهقي إنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانه لأنه إذا لم يبينه كان مدعياً لا نقض من غير بينة وهو غير مسوع فلو قال هنا أحبه وأحب فيه ملامة كان دعوى لمدم المحبة بلا دليل وذلك لا يفيد هذا النوع أخرج لباب المعارضة والإبطال وهو يفتر لدليل التصحيح فلا بد منه في الطرفين قوله أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه أي أن يؤخذ بعض المعنى من الكلام الأول ويترك البعض الآخر ثم لا يقتصر في الكلام الثاني على بعض المعنى للأخوذ من الأول بل يضاف لذلك البعض للأخوذ ما يحسنه من المعاني ومفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يصف إليه شيء أصلاً كان من الظاهر أن

يجرأخذ المعنى من الأول كلا كان أو بساً لا يس فيه فيعد من الظاهر وكذا إذا أضف إليه ما لا يحسنه من الزيادة فانه يكون من الظاهر لأن الأخوذ ميتة ولو قل لا يس فيه بخلاف أخذ البعض مع ترسيته بما أضيف إليه فإن ذلك يخرج عن سن الاتباع إلى الابتداع فكأنه مستأضي فيخني



كقول الأفوه الأودى : وترى الطير على آثارنا \* رأى عين تفسد أن ستار  
وقول أبي تمام : وقد ظلت عقبان أعلامه ضحى \* بقبان طير في السماء نواهل

(قوله وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى تبصر الطير ورأى تانية تامة لتمامه كذا قال يعقوب قالى الأطول الأنا رجوع أثر معنى العلم أى مستبيلة على أعلامنا مشوقة فتوقفت لتكون الأعلام مظلة لها (وأنما) كدقوله ترى بقوله رأى عين (٥٠٣)

لثلاث يومه أنها بحيث ترى  
لمن أمن النظر بشكف  
ليدها ولثلاث يومه أن  
للمنى أنها لما تبعتها كأنها  
ربأت ولو لم تليدها لانه  
يقال ترى فلان يفعل كذا  
بمعنى أنه يفعله وهو بحيث  
يرى في فعله لولا المانع  
(قوله حال) أى من الطير  
بناء على أن المصدر بمعنى  
اسم الفاعل (قوله) مما  
يتضمنه) أى من العادل  
الذى يتضمنه المجرور الذى  
هو قوله على آثارنا على  
هذا الاحتمال فقوله تفسد  
أن ستار جواب لسؤال  
مقرر إذ كانه قيل لماذا  
كانت الطيور على آثارنا  
تامة لتأفيل كانت على  
آثارنا وتبعتها لوقوفها بأنها  
ستار أى مستطعم الميرة  
أى الطعام أى لحوم من  
قتلهم (قوله ظلت)  
هو بالبناء لأنقول وعقبان  
أعلامه نائب الفاعل  
والعقبان بكسر وه جمع  
عقاب وأما فى الأعلام  
من إضافة المشبه به للشبه  
أى ظلت أعلامه الشبيهة  
بالعقبان فى تلونها وفخامتها  
لان الأعلام بمعنى الرايات

كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا \* رأى عين) معنى عيانا (تفة) حال أى واقعة أو مفعول  
لها يتضمنه قوله على آثارنا أى كأنه على آثارنا لوقوفها (أن ستار) أى مستطعم من لحوم من  
قتلهم (وقول أبي تمام) وقد ظلت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أعلامه ضحى \*  
بقبان طير في السماء نواهل) من نهل إذا روى قبض عطش

فظاهر لان أخذ للمنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بضافيد من الظاهر وأما إذا ضيف اليه  
مال يحسنه فإز يادة كالمص فىكون للأخوذ ولو قل لا لبس فيه أى يضافيد من الظاهر بخلاف البعض  
مع ترتيبه بمال ضيف اليه فان ذلك يخرج من سنن الاتباع الى الابتعاد فكأنه مستأنف فيخفى ثم  
مثل لما ذكر وهو أن يؤخذ البعض مع إضافة يحسن به اليه فقال (كقول الأفوه وترى الطير على  
آثارنا) أى تبصر الطير ورأى تانية (رأى عين) أى معانية وأنما كدقوله ترى بقوله رأى عين  
لثلاث يومه أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمن النظر بشكف ليدها ولثلاث يومه أن للمنى أنها لما  
تبعتها كأنها رويت ولو لم تليدها لانه يقال ترى فلان يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله  
لولا المانع (تفة) مصدر بمعنى اسم الفاعل وهو حال من الطير أى تراها حال كونها واقعة ويحتمل أن  
يكون مفعولاً من أجله من المامل للضمن للجرور الذى هو على آثارنا أى ترى الطير كائنة على آثارنا  
لأجل ونوقها (أن ستار) فكأن تفة على هذا جواب للسؤال مقرر إذ كانه قيل لماذا كانت الطيور على  
آثارنا فقال كانت على آثارنا وتبعتها لتفتها بأن ستار أى بأنها مستطعم من لحوم القتلى قال ماره  
أنه باليرة أى الطعام وأعلمه إياه هذا هو للأخوذ منه (وقول أبي تمام) وقد ظلت) بالبناء للجهول  
(عقبان) نائب فاعل ظلت أى ألقى الظل على عقبان (أعلامه ضحى) إضافة عقبان الى الأعلام من  
إضافة للشبه به الى الشبه أى الأعلام التى هى كالعقبان فى تلونها وفخامتها فالرأى العقبان الأعلام  
نفسها وقيل الإضافة على أصلها من مباينة الاول لثاني وللرأى عقبان الاسلام الصور التى على  
حد الأعلام من ذهب أو فضة أو غيرها وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان  
ولم يثبت (بقبان) متعلق بظلت أى ظلت عقبان الأعلام بقبان (طير) لانها زمت فوق  
الأعلام فألفت ظلاها على الاصلاح ومن وصف عقبان الطير أنها (فى السماء نواهل) أى نواهل فى  
السماء ونواهل جمع ناهل اسم فاعل من نهل أثار روى ضد عطش وهذه الحال يحتمل أن تكون على  
طريق التقدير أى يقول أمرها حال تظليلها الأعلام الى أن تكون بعد أن تضع الحرب أوزارها  
أو بعد وقوع القتلى ولهذا نواهل فى السماء فكأنه يقول ظلت لرائحتها التلوى فى السماء ويحتمل أن  
تكون حقيقة وأنها تازم الأعلام حال كونها قد نهلت فى السماء ويحتمل أنها شبيعت من الحوم وأنما

كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا \* رأى عين تفسد أن ستار  
وقول أبي تمام : وقد ظلت عقبان أعلامه ضحى \* بقبان طير في السماء نواهل

فيها وإن عتته كالعقبان وقال الخليل الإضافة حقيقة على معنى الأعلام والادب عقبان الأعلام الصور المعمولة من ذهب أو غيره  
على هيئة عقبان الطير الموضوع على رأس العلم بمعنى الراية وهذا يتوقف على أن تلك الصور التى وضعت على رأس الأعلام صنعت  
على هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بقبان طير) متعلق بظلت أى ظلت عقبان الأعلام بقبان طير لانها زمت فوق الأعلام  
ألفت ظلاها عليها (قوله فى السماء) أى من السماء فى معنى من متعاقبة نواهل الذى هو صفة لعقبان طير أى ظلت عقبان الأعلام

أقامت مع الرليات حتى كأنها \* من الجيش إلا أنها لم تقا

فان الأفوه أقدموه رأى عين قربالانها فاجتختلت ولم تر وأما يكون قربها فورا فغريبة وهذا قول كدليلي القودوم ثم قال فثقتان ستر فبسطها فواعة باليرة وأما أبو تمام فلم يثنى من ذلك

ببقين طير من صفتها اذا وضعت الحرب أو زارها البهل نى الرى من دماء القتلى فتظليل العقبان للاعلام لرابطها التهل من الصلابة ووثوقها بأنها تستلهم من لحوم القتلى (٥٠٤) قوله لورقيا بأنها تستلهم لحوم القتلى أى يورسها الرى من دماها (قوله حتى كأنها من

الجيش) أى حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرمح والاعلام من أفراد الجيش إلا أنها لم تقا لم تبشر القتال وهذا استمرار على ما يتوهم من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش فأثت معه (قوله فان بأعلام الخ) أى وأما كان كلامه على تمام بالنسبة لكلام الأفوه السابق مما ذكرناه وهو أخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه لأن أبى تمام (قوله لم يلم) من ألم الرابحى وماتدقيق قوله حتى ما لم خيال من التلاقي والاول معنى أخذ والثاني معنى وضع وحصل (قوله لا تخيلا) أى لآنها تارى على سبيل التخيل بأن يكون هناك من الجعد ما يوجب الشك فى المرئى (قوله وهذا) أى كون الطير قريب من الجيش بحيث يرى ما يمسها مما يؤكدهمى المقصود للشارع وهو وصفهم بالشجاعة والافتقار على قتال الاعادى

لزممت حينئذ لتتوق لحوم القتلى لتأخره بعد شيعهم من الأوائل والاولى أنسب بحال الطير (أقامت) تلك العقبان (مع الرليات) أى الاعم وثوقا بأنها تستلهم لحوم القتلى ثانيا أو ابتداء على التقديرين (حتى كأنها \* من الجيش) أى لزمتم الرليات حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرماح والاعلام وأفراد الجيش ومن أجزائه فصار كآنها من أفراد الجيش حسن أن يقرر أنها أعانت الجيش وأثمت مع ذلك استمرار فقال (الأنها لم تقا) أى لكنكم لم تبشروا القتال ثم بين ما أسقطه أبو تمام من لئى السكان فى البيت لتأخذه منه وما زاد من حسن معناه أى بمن ذلك الذى (قوله فان أبى تمام) أى أنها كان كلامه على تمام بالنسبة لكلام غيره السابق على ذكره لأن أبى تمام (لم يلم) أى لم يقل ولم يأت (بشئ) من معنى قول الأفوه رأى عين (للمال على كمال قرب الطير من الجيش) بحيث تارى حياتها لآنها تارى على سبيل التخيل. بأن يكون ثم من الجعد ما يوجب الشك فى المرئى فحسبىء ألا أو يوجب عدم الاجار فيعود معنى الرى به إلى الظن الوجود أو تيقنه وكونه الطير وقريبة بحيث ترى معاينة يدل على أن كمال شجاعتهم وقلمهم للاعدى عادة مستمرة حتى صارت الطيور عند التوجه تيقن ذلك وتبوى إلى قرب النزول لأن ما يحصل عندها اعتياده كالخامل ولا يثنى من معنى قوله ثقتان ستر (المال على مثل ما دل عليه رأى عين بل هذا أصرح فى البلاغة لأن يقر بها بحيث ترى أنها ولثة باليرة والثقة باعتياد ذلك وكونه مستادا يدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتلى فكلا للثنين يؤكده المقصود الذى هو الوصف بالشجاعة وغيبه واعترض قول المصنف أبى تمام لم يلم بمعنى رأى عين بأن قوله ظلت عقبان طير يغيب قرب الطير من الاعلام ولذا وقع غلطا عليها اذ لو بدت عن الجيش ما وقع غلطا على الرابحى وذا بان وقوع الظل لا يستلهم القرب بدليل أن الظل لا يغير غير الأرض أو غير ما يحس وأن كمال الطيرى البصيرة بحيث لا يرى واجبا أن وقوع الظل لا يستلهم القرب

أقامت مع الرليات حتى كأنها \* من الجيش إلا أنها لم تقا فان أبى تمام أسقط بعض معنى بيت الأفوه (لم يلم) من معنى قوله رأى عين (المال على قربها) (ولا بين)

وذلك لأن قربها إذا يكون لأجل توقع الغريبة (قوله لا يخياها) أى والثقة منها باليرة لا اعتيادها ذلك هو كون ذلك مستادا يدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتلى فكلا للثنين أى معنى رأى عين ومعنى ثقة أن ستر مؤكده المقصود الذى هو الوصف بالشجاعة وغيبه (قوله لأم) أى اثبات معنى قوله رأى عين أى ويحتمل فلا يتم قول المصنف أن أبى تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصل أن وقوع ظل الطير على الرليات لا يستلهم القرب منها بدليل أن ظل الطير غير الأرض أو غيرها والحال أن الطير فى البصيرة بحيث لا يرى (قوله تسألم) هذا اعتراض بأن على قول المصنف أن أبى تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه

لكن زاد على الافوه بقوله الا انها لم تقاثل ثم قال في المعاد نواهل ثم باقمتها مع الرليات كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاثل وهذه الزيادة حسنة قوله وان كان قد ترك بعض ما أتى به الافوه

رأى عين الخ وحاصله أن قوله حتى كأنها من الجيش في اللام

(٥٠٥)

بمعنى قوله رأى عين وحينئذ

فلا يتم مقاله المصنف الا أن يقال ان قول المصنف فان أبا نعام لم يلم بشيء الخ أى في البيت الاول فتأمل (قوله اذا كانت قريب منهم غنظنا بهم) أى لان انفصل عن الشيء البعيد عنه لا يضمن أفراده وقوله قريباً بغير كان ولم يؤثـر لانه يستوى فيه المذكـر والمؤنث ولا يراد غنظنا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيداً لقوله أقامت مع الرليات لان محبة الرليات نستلزم القرب (قوله زيادات أى ثلاثة (قوله أعنى أى بالمعنى للأخوذ من الافوه نواهل وهذا المعنى بعض معنى يته (قوله يعنى قوله الخ) أثير بذلك الى أن مراد المصنف بالاول الاول من تلك الزيادات لا الاول في كلام الشاعر لانه أخرفيه (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى أن المفهوم من الإيضاح أن ضمير قوله وبه ارجع بالاقمتها مع الرليات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول من الزيادات

اذا كانت قريباً منهم غنظنا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو نعام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى للأخوذ من الافوه أعنى نواهل الطير على آثرهم (بقوله الا انها لم تقاثل وبقوله في المعاد نواهل وبقاومتها مع الرليات حتى كأنها من الجيش) (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقاثل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقاثل ذلك الحسن الا ببدان يحمل الطير مقيمة مع الرليات ممدودة في عدد الجيش حتى يتوهم أنها أيضاً من تلكا لهذا هو للفهوم من الإيضاح وقيل معنى قوله بها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول .

كافيل لصحة أن يبعد الطير في الجو ويظهر ظله وأما عدم استلزامه لرؤية فعل نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية وذلك لم تحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه وعلى هذا اذا كانت رؤية العين لا تستلزم القرب للفرط استوى العينان واعترض أيضاً بأن قوله حتى كأنها من الجيش فديقال ان فيه للام معنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبة منهم غنظنا معهم والا فالتفصل عن الشيء البعيد عنه لا يضمن أفراداً ويزيد هذا تأكيداً لقوله أقامت مع الرليات لان محبة الرليات في الكناية تستلزم القرب فلو جزم بأنه للام معنى رأى العين كان صواباً (ولكن) أى ان أبا نعام لم يلم بشيء مما ذكر ولكنه (زاد عليه) أى على الافوه زيادة محسنة للمعنى للأخوذ من الافوه وهو نواهل الطير على آثرهم ووجودها معهم عند الزحف وفي وقته (بقوله) أى زاد عليه بأمر ثلاثة أحدها قوله (الا انها لم تقاثل وبقوله) أى وثانيها قوله (في المعاد نواهل وبقاومتها) أى وثالثها قوله أقامت (مع الرليات حتى كأنها من الجيش وبها) أى وبهذه الزيادة الأخيرة من كلام المصنف وهي اقامتها مع الرليات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن القول الاول) فى كلام المصنف أيضاً وهو قوله الا انها لم تقاثل لانه لو لم يقل أقامت مع الرليات حتى كأنها من الجيش بل قال لقد ظلت عقيب أعلامه حتى \* بقيان طير في المعاد نواهل

ثم قال الا انها لم تقاثل لم يحسن وكذا لو قال أقامت مع الرليات الا انها لم تقاثل لم يحسن لان الاستدراك انما يحسن فيما بين شأه أن يتوهم فيه خلاف للستدراك والذى يتوهم معه خلاف المستدراك مما ذكر هنا هو أنها أقامت مع الرليات حتى صارت ممدودة من الجيش مظنونة منه بناء على أن كان في قوله كأنها من الجيش لظن الوقوع ويكون دعائيلها وأنها متشبهة بأفراد الجيش بناء على أن كان في تشبيه أى كأنها فرد من أفراد الجيش فيحسن توهم كونها تقاثل حيث غنطت من الجيش أوجيت شبيهت بفرد من أفرادها إذ من جهة محتمل من أوجه الشبه كونها مقاتلة وقد تقدمت الإشارة لهذا حسن

معنى (قوله ففان ستر) البال على التأكيد (لكن زاد عليه بقوله الا انها لم تقاثل) البال على أن لها قدرة على القتال (وبقوله في المعاد نواهل وبقاومتها مع الرليات حتى كأنها من الجيش وبها) أى بهذه الزيادات (يتم حسن) المعنى (الاول) للأخوذ وبها يتم حسن قوله الا انها لم تقاثل ثم قال المصنف

(٦٤) - شروح التلخيص - رابع) وهو قوله الا انها لم تقاثل لا الاول في كلام أبي نعام لانه أخرفيه وبيان ذلك أنه لو قيل ظلت عقيب الرليات بقبان الطير الا انها لم تقاثل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع ظله على الرليات لا يوقع في الوهم أنها تقاثل مثل الجيش حتى يستعرك عليه بالتشبيه خلاف اقامتها مع الرليات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة أنها أيضاً تقاثل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى

(وأكثر هذه الأنواع) لذلك كورة لقبها الظاهر (ونحوه مقبولة) لما فيها من نوع تصرف

تخيّل قتلها حسن استدراك أنها لم تقتل وأما كونها مع الريات نواهل في دماء القتل وتظليها  
الأعلام فلا يحسن منه تخيّل قتلها كالجيش إذا نظرت إلى ما ذكر من حيث هو وإن روعي أن كونها مع  
الريات نواهل في السماء وتظليها لما يوجب اختلاطها مع الجيش وبشر بها وذلك يقتضي عدّها منه  
وتخيّل قتلها أمكن الاستدراك باعتبار هذا المزوم ولكن لا يحسن الاستدراك كحسنه في التصريح  
بكونها من الجيش فخاف هذا المزوم لأن الاستدراك لا يشكّل فيه غالباً بل في المزوم والذوق السليم شاهد  
صدق على عدم حسنه كحسنه مع ذكر كونها من الجيش وقيل إن الضمير في قوله بها عائذ إلى الأمور  
الثلاثة التي ذكرها للصفى وهي التي زادها أبو تمام ولم يراد أن تلك الأمور حسن معنى البيت الأول  
أي الذي ألقى أخمداً أبو تمام من بيت الأفعوان الأول وهو نساير الطيور على آثارهم واتباعها إياهم في  
الزحف وفيه تكفّف لاحتياجه إلى التقدير وإيهامه أن حسن معنى البيت الأول متوقف من حيث  
هو على هذه الزيادة وفيه مخالفة لما في الإيضاح أيضاً فإن قلت ما وجه تحسين هذه الأمور  
لأخو من الأفعوان قلت فاستقام الريات وكونها مختلطة بالجيش يفيد للقصود من كمال شجاعتهم  
وأن الطيور دائماً تتحقّق بهم في القتل وتضمّن من قلائم والاستثناء يزيد حسناً لمناسبته ولكن هذا  
يفيد الإيهام بمعنى رأي العين والوقوف بالبرهنة كما تقدم ولا يناسب كلام للصفى لأن يقال معنى قوله لم يلم  
أنه لم يأت بذلك على وجه يوجب بل يحتاج إلى تأويل وفيه ضعف والأحسن بناء على كلام الصفى أن  
يقال في الجواب إن ذكر كونها نواهل في السماء يفيد أنها لا تتكلم أي كل المعجم لكثرة القتل بل تنكّفت  
باحتماء السماء وما في معناها مما يسهل كالسكود والطحال وفي ذكر كونها مقبولة مع الريات حتى كأنها  
من الجيش كما يغفل عجباً من الطيور مع الجيش في تظليها الجيش حتى كأنها مسخرة لهم كما سخرت  
لسليمان حملي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مع زيادة أن ذلك ضحى والمهود أن الطير تقيّل  
ضحى فذا تصحّح وجه كون تلك الزيادة مفيدة لحسن التأخوذ فإن قلت أي فائدة زيادة قوله أثر  
ما تقدم من الآيات هذا هو الأول للتأخوذ منه وهذا هو الثاني للتأخوذ ونحو هذا ما تقدم فانه  
مما هو من الأول وأول والثاني فإن قلت للردّ بيان أنه الأول في نفس الأمر والثاني في نفس الأمور لا  
يلزم من كونه أول في الكلام أو ثانياً كونه كذلك في نفس الأمور كان ذلك يؤخذ بطريق  
للناسية والخطب سهل لأن هذا الكتاب مبني على قصد كمال البيان والله للوقي به وصكرمه  
(وأكثر هذه الأنواع) لذلك كورة لقبها الظاهر (ونحوها) أي ونحو هذه الأنواع (مقبولة) لما فيها من  
نوع تصرف والظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر هذه الأنواع مقبولة وهذا الكلام  
يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول وإن من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضاً وتظليها  
للقبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع أنواع غير الظاهر أي مذكّر منها وما هو نحو  
ما ذكر ويؤيد بذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف ضمير الظاهر ولا يقال لا يلزم من خفاء الأخذ  
حسن الكلام لصحة قبحه من عدم استحالة شروط البلاغة أو الحسن لا نقول كلامنا فيما يوجب  
القبول باعتبار التأخوذ منه استرازا على ما ظهر أنه مسخرة وأقسام غير الظاهر كلها كذلك وعروض عدم  
القبول من جهة أخرى لا يبحث لنا عنه الآن وبهذا يعلم أن الأولى أن يقال إن هذا النوع ونحوها  
مقبولة وكون الضمير بالكثرة لا اعتبار ما يرضى من الراد على ضيقه في ضيق ما ذكرنا أنه لا يبحث لنا

وهذه الأنواع ونحوها  
أكثرها مقبولة

أخمد أبو تمام من بيت  
الأفعوان الأول وهو نساير  
الطير على آثارهم واتباعها  
لهم في الزحف (قوله وأكثر  
هذه الأنواع الخ) أي  
الأنواع التي ذكرها للصفى  
لتبر الظاهر وهي خمسة  
كما مر وقوله ونحوها أي  
ونحو هذه الأنواع وهذا  
إشارة إلى أنواع أخرى لتبر  
الظاهر لم يذكرها للصفى  
والظاهر أن نحوها معطوف  
على هذه أي وأكثر هذه  
الأنواع وأكثر نحو هذه  
الأنواع مقبولة وهذا الكلام  
يقتضي أن من هذه الأنواع  
ومن نحوها ليس مقبول  
وتظليها القبول بوجود  
نوع من التصرف يقتضي  
قبول جميع أنواع غير  
الظاهر ما ذكر منها وما هو  
نحوها مذكّر منها ويؤيد بذلك  
أن الأخذ بالظاهر يقبل  
مع التصرف فكيف ضمير  
الظاهر الذي لا يملك من  
التصرف فكان الأولى  
للسفّ أن يقول وهذه  
الأنواع ونحوها مقبولة  
ويحذف لفظة أكثر تأمل

(وأكثر هذه الأنواع) وهي خمسة (ونحوها) مما فيه نكتة غير مذكّرة (مقبولة) أي باعتبار المعنى أو  
بإضافة الألف كالجهم ومن نحوها الاحتفاء وهو أن يتدبّر الكلام أسلوباً في مدح أو في ذم إلى ذلك الأسلوب

\* ومنها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ والاتباع إلى حيز الاختراع والابتداع وكل ما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القبول هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول وهذا لا يمل إلا بأن سلم أنه كان يحفظ (٥٠٧) قول الأول حين نظم قوله أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذ منه

(قوله أي من هذه الأنواع) (قوله أي التي تنسب لغير الظاهر مطلقاً لا قيد كونها مذكورة) (قوله من قبيل الابتاع) أي كونه تابعا لغيره وقوله إلى حيز الابتداع أي الاحداث والابتكار فمكانه غير مأخوذ (قوله وكل ما كان أشد) أي وكل ما كان الكلام للأخو من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله بحيث لا يعرف الخ) أي وذلك بأن يكسب من التصرف وادخال الطائفت ما أوجب كونه لا يعرف عما أخوته وإن أصله ذلك للأخو من الأبعد مزيد تأمل وامعان نظر (قوله من بدأ تأمل أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر) (قوله كان أقرب إلى القبول) أي مما ليس كذلك (قوله لكونه أبعد) أي لكونه صار بتلك الخصوصيات والطائفت القريبة فيه أبعد (قوله أي الذي ذكر) أي أفراد هذا تأويل المثار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله (قوله من ادعاء سبق أحدهما) أي لا آخر وقوله واخذ أي وادعاء أخذ الثاني من

(بل منها) أي من هذه الأنواع (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الابتاع إلى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب إلى القبول) لكونه أبعد من الابتاع وأدخل في الابتاع (هذا) أي القيد كرفي الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسم الذي كورة (ك) أي يكون (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذ منه والألا يحكم بشئ من ذلك

عن ذلك الآن (ومنها) أي من هذه الأنواع التي تنسب لغير الظاهر مطلقاً لا قيد كونها مذكورة (ما يخرج حسن التصرف) الواقع من حلق الآخر ومعرفة كيفية التبيين (من قبيل الابتاع إلى حيز الابتداع) فإن حسن الصنعة يميز للصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخرج عن الأصل والجنس الإبري إلى الجوهر من الحجر والسلك مع العلم (وكل ما كان) الكلام للأخو من غيره (أشد خفاء) من مأخوذ آخر وذلك بأن يكسب من التصرف وادخال الطائفت ما أوجب كونه لا يفهم عما أخوته وإن أصله ذلك للأخو منه لا بعد مزيد التأمل وامعان النظر (كان أقرب إلى القبول) مما ليس كذلك وذلك أنه يميز بتلك الخصوصيات اللازمة أبعد من الابتاع وأدخل في الابتداع لما ذكرنا وتقرر أن زيادة الطائفت تخرج من الجنس إلى قول أبي نواس

ليس على الله بمشكر \* أن يجمع العالم في واحد

مع أصله فيما تقدم وهو قوله

إذا غضبت عليك بنو عجم \* وجلت الناس كلهم غضبا

فانه لا يفهم أن الأول من الثاني إلا بامعان النظر واعتبار القوازم كاتقاسم وذلك أنه أخذ مجرد إقامة الشيء مقام الكثير فكساه بكسوة أرفع من الأولى وجعل ذلك منسوبا لقدرته القاهر الحكيم وانه لا يستمكنه جعل ذلك في فرد واحد من جميع العالم فكان أبعد من إقامة بني عجم مقام الناس في الغضب والرضا (هذا) الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما لا آخر وادعاء أخذ الثاني من الأول وحينئذ يتفرع على ذلك كون الثاني مقبولا أو مردودا ويتفرع على ذلك أيضا تسمية كل من الأقسام السابقة بالاسم الذي كورة (ك) أي كل ذلك أعما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) يعني أي جعل الكلام الثاني سرقة ومأخوذاً من الأول أعما ترتب ويحكم فيه يتفرع عليه كونه مقبولا أولا وتسميته باتقاسم أن علم أن الثاني أخذ من الأول إما بخبره عن نفسه أنه أخذ أو يعلم أنه كان حافظا للكلام الأول قبل أن يقول هذا القول الثاني واستمر حفظه إلى وقت نظم هذا الثاني كان يشهد شاهد أنه أنشده الكلام الأول قبل قوله أشاد أي نظم به حفظ واستمر إلى وقت النظم وأما اشترط استمرار العلم إلى وقت القول لانه ان ذهب عن المحافظة جملة فينبغي أن يعد

من غير أن يأخذ لفظا ولا معنى كمن يقطع من الأديم سلا على قياس نعل صاحبه (بل منها ما يخرج حسن التصرف من قبيل الابتاع) أي الأخذ (إلى حيز الابتداع) أي الاختراع (وكل ما كان أشد خفاء) من واحد من هذه الأنواع ونحوها (كان أقرب إلى القبول) هنا (ك) من أقسام الأخذ والسرقة بجميع أنواعها أعما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) لا سطر ذلك إلا بقراره وقوله (الجواز) يتعلق بمحذوف

الأول (قوله بأن يعلم) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول (قوله والألا يحكم) أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العلم أو جهل الحال بشئ من ذلك أي من سبق أحدهما واتباع الآخر ولا بما يتربع على ذلك من القبول أو الرد أو أشار الشارح بقوله

لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل نواردها لحواطر أي بحيته على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة كما يحكي عن ابن، زيادة أنه أنشد نفسه :

ف قيل له أين يذهب بك هذا للحطية فقال الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله ولم أسمعه ولهذا لا ينبغي لأحد من الحكم على شاعر ولا لغيره أن يقول (أ) (٥٠) المصنف لجواز الخ على حذف (قوله لجواز أن يكون الاتفاق) أي اتفاق القائل الأول

والقائل الثاني (قوله أو في

الغنى وحده) أي كمال أو بضا (قوله أي بحيته)

الضمير للحاطر المفهوم

من الحواطر أي بحية

الحاطر على سبيل الاتفاق

وقوله من غير قصد إلى الأخذ

تفسير لما قبله والمراد من

غير قصد من القائل الثاني

للاخذ من القائل الأول

يعني أنه يجوز أن يكون

اتفاق القائلين بسبب ورود

خاطر هذلك اللفظ وذلك

لأنه على قلب الساني

ولسناه كما ورد على الأول من

غير سبق الشعور بالاول

حتى يقصد الأخذ منه

(قوله زيادة) يفتح الميم

وتسديد الياء اسم امرأة

سوداء وهي أم الشاعر فهو

ممنوع من الصرف للعلمية

والثاني (قوله أنه أنشد

لنفسه) أي أنه أنشد بيتا

ونسبه لنفسه (قوله مفيد

ومتلاف) أي هذا المدح

يفيد الأموال للناس أي

يعطيها لهم ويثقلها على

نفسه (قوله إذا ما أتيت

تهلل الخ) التهلل طلاقة

الوجه والاهتزاز التحرك

وللهند السيف المنوع

(لجواز أن يكون الاتفاق) في اللفظ وللمنى جميعا أوفى للمنى وحده (من نوارده الحواطر أي بحيته على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ) كما يحكي عن ابن زيادة أنه أنشد نفسه :

مفيد ومتلاف إذا ما أتيت \* تهلل واهتز اهتزازا للهند  
ف قيل له أين يذهب بك هذا للحطية فقل الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله ولم أسمعه

من نوارده الحواطر وإن كان أقرب إلى الأخذ من محض النوارده وأنما لم يعلم أخذه من الأول ولا ظن غنا قريبا من العلم فلا يحكم على الثاني بأنه سرقة ولا أخذ لا بالقبول ولا بعده وذلك

(لجواز أن يكون الاتفاق) بين القائل الأول والثاني في اللفظ وللمنى أوفى للمنى وحده كالأو

بضا (من نوارده الحواطر أي بحيته) أي الحاطر (على سبيل الاتفاق من غير قصد) أي بلا قصد

من الثاني (إلى الأخذ) من الأول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هذلك

اللفظ وذلك للمنى على قلب الثاني وللسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالاول حتى

يقصد الأخذ منه ويحتمل أن يراد بالحواطر العقول فيكون للمنى أن يجوز أن يكون الاتفاق

من نوارده عقلي على أمر واحد أي وردهما عليه وتلقبها أيامه من مدد التفوق من غير أن يستعين

الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الأخذ عنه كما يحكي عن ابن زيادة وهو اسم امرأة أنه أنشد نفسه

مفيد ومتلاف إذا ما أتيت \* تهلل واهتز اهتزازا للهند

أي يفيد هذا للمدح أموال الناس ويتلفها على نفسه إذا ما أتته أي إذا أتيت هذا للمدح تهلل

أي تنور وجهه فرحا بسؤالك أياما جليل عليه من الكرم واهتز بأريحية أراد العطاء اهتزازا للهند

للهندق البريق والاشراق فلما أنشد هذا البيت قيل له أين يذهب بك هذا للحطية أي قد ضلت في

ادعائك لنفسك ما هو لغيرك كيف تذهب وكيف عتريت نفسك به أي لا عتريك في هذا الضلال يقال

لضال الذي لا منفذ له إلى الانفصال عن الورطة أين تذهب بنفسك أي أنت خال لا سبيل لك إلى

الخروج مدمت على ما أنت عليه فقال ابن زيادة الآن علمت أني شاعر أي حين وافقت من سلمه الشعر

في اللفظ وللمنى مع أني لم أسمعه ولم أقفه عن صاحبه ومثل هذا ما روي أن الفرزدق لما ضرب الأسير

بأمر سليمان بن عبد الملك فباعته السيف ثم قال كأي يجبري رهجوني إذا سمع بهذا ويقول :

بسف أبي رغوآن سيف مجاشع \* ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فلما حضر جرير أخبر الخبر فأنشد البيت ثم قال كأي بالفرزدق قد أجابني فقال :

ولا تقتل الأسرى ولكن تفكهم \* إذا أقل الاعناق حمل العارم

فلما حضر الفرزدق أخبر بالمحجوق فقط فأنشد البيت المذكور بينه مع غيره فمجبج الحاضر ونما

أي ولا يجوز الحكم بذلك ابتداء لجواز (أن يكون الاتفاق) أي اتفاق القائلين في اللفظ أوفى للمنى

(من) قبيل (نوارده الحواطر) أي بحيته على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ فإذا لم يتم الأخذ قيل

(عند)

من حديثه إذا أتيت هذا للمدح تهلل أي تنور وجهه فرحا بسؤالك أياما جليل

عليه من الكرم واهتز بآراء العطاء اهتزازا كاهتزاز السيف للهندق البريق والاشراق (قوله أين يذهب بك) كلام يقال للخطي

الضال تنبها له على الصواب أي أنك قد ضلت في ادعائك لنفسك ما هو لغيرك كيف تذهب بنفسك أي أنت خال لا سبيل لك إلى الخروج

مدمت على ما أنت عليه (قوله هذا للحطية) الحطية اسم لشاعر معروف سبق بذلك قصصه وقيل له مائة (قوله إذ وافقته على قوله)



لاعلى أنه منه كقول الحريرى فلم يكن الا كصح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وقوله أنا أنبئكم بتأويله وأيضاً صحيح القول من عليه . وقول ابن نباتة الحطيطي فإنها الفقه للطرفون أما تم بهذا الحديث ممدقون مالم لا تشفقون فغرب السماء والأرض انه لحن مثل ما أنكم تنطقون وقوله أيضاً من خطبة أخرى ذكر فيها الفياض هناك يرفع الحجاب ويضع الكتاب ويصح من وجبه الثوب وحق عليه القالب فيضرب بينهم بسورة باب طه في الرحمة وظاهره من قبله الذباب وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الافرنج وعذبوا زادهم الله غضبا وأودقوا ناراً للحرب جملهم الله خطايا وكقول المحنسي

اذمتم عنها سواة قال شافعي \* من الحب ميعاد السوا للمقار  
مقني لما في مضمر القالب والحشا \* سريرة وذ يوم تيلي السرائر

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني  
لآل فرعون في السمكات \* بدأ ولا واعتذار أخيرا (٥١٠) إذا ما حلت بمنهام \* رأيت نهما وملكا كبيرا

لاعلى أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يبنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثلا لاقتباس بأربعة أمثلة لانه اضمن القرآن والحديث وكل منهما اما في الشعر أو في النظم فالأول ( كقول الحريرى فلم يكن الا كصح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب

في ضمن الكلام بشرط أن يكون للثاني به على أنه من كلام لضمن بكسر اللام (لاعلى أنه منه) أى للماني به من القرآن أو الحديث ومعنى الاثنيان بشيء من القرآن على أنه منه أن يؤتى به على طريق الحكاية كأن يقال أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وكذا فيدخل خارج عن التضمن وكذا معنى الاثنيان باللفظ على أنه من الحديث أن يقال مثلا قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ثم أخذ ذلك ليس من التضمن لانه سهل التناول فلا يتفرق إلى نسج الكلام لسجا يظهر منه أنه شيء آخر فبعد ما تبين حسن فيلحق بالبدع ومن هذا الحلفت معاني هذه الألفاظ بالبدع كما في السرقات للدسجة نسجا مستحسنا ومسمى الاثنيان بالقرآن والحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذان من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الكهاب لان القرآن والحديث أصل الأنوار العلمية ثم ان الاقتباس لما عرفه بأن يدخل في الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لأعلى أنه منه ودخل في الكلام النظم والشعر اشتمل على أربعة أقسام اثنيان بقرآن في ثرائين به في نظم اثنيان بحديث في ثرائين به في نظم فأنى للصف بأربعة أمثلة على هذا الترتيب وأشار إلى الأول منها وهو اقتباس القرآن في ثرائين به في نظم ( كقول الحريرى فلم يكن الا كصح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب) أى لم يكن من الزم الا كصح ما بصري لم يوسع من الزمان الامثل

مراد به القرآن لكان ذلك من أفصح القبيح ومن عظام الماصي نموذجاً منه وهذا معنى قول للصف (لاعلى أنه منه) أى من القرآن أو الحديث وقدمته للصف بقول الحريرى فلم يكن الا كصح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وكقوله أيضا أنا أنبئكم بتأويله وأيضاً صحيح القول من

وقول ابويوردى  
وقصائد مثل الرياض أضحت  
في باخل ضاعت به الحساب  
فأذا تشدها لرواها وأقوا بصروا  
ممدوح قالوا ساهر كذاب  
وقول الآخر  
لا تشر مشرأضوا الهدى  
فسواء أقبوا أو أدروا  
ببت البيضاء من أفواههم  
والذي يتفنون منها أكبر  
وقوله

خلة الثابتة خلة سوء به  
فانه والله يا أولى الألباب  
وإذا ماسا لموهن شيئا  
فاستلوه من وراء حجاب

(قوله لاعلى أنه منه) أى  
بشرط أن يكون للثاني به على  
أنه من كلام لضمن بكسر  
الم لأعلى أنه من القرآن  
أو الحديث قوله شيئا

القرآن الخ أى كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس لضمن نفس القرآن أو الحديث لما سبق (و الثاني  
أنه يجوز في اللفظ للقبس تغيير بعضه ويجوز نقله من معناه الوارد فيه فلو كان للضمن هو القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كقرا  
وكذلك تغييره اه سراجي (قوله يبنى الخ) أى بالنباتية إشارة إلى أن الثاني ليس منصبا على التقيد وهو الوجه والطريقة بل على التقيد  
وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر الشارح للثاني وأعلى ظاهره ثم أشار لبيان الراد منه (قوله كما يقال الخ) مثال للثاني أى الاثنيان  
بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه اشعار بأنه منه (قوله ونحو ذلك) مثل وفي الحديث أو في التذييل كذا (قوله فانه لا يكون  
اقتباسا) أى لان هذا ليس من التضمن في شيء له سهولة التناول فلا يتفرق إلى نسج الكلام لسجا يظهر منه أنه شيء آخر فبعد ما تبين حسن  
فيلحق بالبدع (قوله فالأول) أى وهو الاقتباس من القرآن في الشعر (قوله فلم يكن الا كصح البصر الخ) أى لم يكن من الزمان الا كصح  
البصر أى لم يكن من الزمان الامثل ما ذكر في القلة واليسارة فأنشده في أبوزيد السروجي وأغرب أى في شيء غريب بديع وهذا كناية  
عن سرعة الاستاد التريب وسحق في قوله حتى أنشد بمعنى الغناء فقد اقتبس الحريرى هذا من قوله تعالى ونأمر بالساعة الا كصح البصر



وقول الآخر ان كنت أزمعت على هجرنا \* من غير ماجرم فمهرجيل وان تبدلت بنا غيرنا \* خبينا الله ونعم الوكيل  
وكقول الحريري وكنا ان الفقر زهاده وانتظار الفرج بالصبر عبادة فان قوله انتظار الفرج بالصبر عبادة لفظ الحديث وقوله قلنا شاعت  
الوجوه وقبح الكسكع ومن يروجوه فان قوله شاعت الوجوه لفظ الحديث فانهم رأوا ما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم  
كفا من الحصاء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاعت الوجوه (٥١١) أي قبحت والكسكع قيل هو القثيم

وقال أبو عبيد هو للبعد

وكقول عباد

قال لي ان رقيبى

\* سىء الخلق فداره

أو هو أقرب وظاهر أنه أتى

به لاعلى أنه من القرآن

(قوله والثاني) أي وهو

الاعتباس من القرآن في

الظم (قوله ان كنت

أزمت) بكسر التاء خطابا

أؤثت كاهو الرواية (قوله

أي عزمت) أشار الى أن

الازماع هو الازم يقال

أزعت على الشيء عزم عليه

(قوله من غير ماجرم) ملازمة

أي من غير جرم أي من غير

ذنب صدرنا (قوله فصر

جمل) أي فأمرنا ملك

صبر جميل اقتبس هذان

قوله تعالى حكاية عن

يعقوب بل سولت لكم

أنفسكم أمرا فصر جميل

وهو الذي لا شكوى فيه

(قوله وان تبدلت بنا غيرنا)

أي وان اتخذت غيرنا

بدلا منا في الصعبة (قوله

خبينا الله) أي فكفينا الله

في الإغاة على هذه الشدة

التي هي قطعك حبل وصالتنا

(قوله ونم الوكيل) أي

(و الثاني مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أي عزمت (على هجرنا \* من غير ماجرم فصر  
جميل وان تبدلت بنا غيرنا \* خبينا الله ونعم الوكيل) الثالث مثل (قول الحريري قلنا شاعت  
الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي  
صلى الله عليه وسلم كفا من الحصاء فرمى بها وجوه للمشركين وقال شاعت الوجوه (فصح) على اللبي  
للفعل أي لمن من قبحة الله بالفتح أي أبعد عن الخير (الكسكع) أي القثيم (ومن يروجوه) الرابع مثل  
(قول ابن عباد قال) أي الحبيب (لي ان رقيبى \* سىء الخلق فداره) من الدارة وهي اللامعة

ما ذكره في شديف وأغرب أي أتى بشيء غريب اقتبس من قوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو  
أقرب وظاهر أنه أتى به لاعلى أنه من القرآن (و الثاني مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أي عزمت (على هجرنا \* من  
غير ماجرم) أي من غير ذنب صدرنا إليك (فصبر جميل) أي فأمرنا ملك صبر جميل اقتبس من قوله  
تعالى حكاية عن يعقوب على ييناو عليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصر جميل  
(وان تبدلت بنا غيرنا) أي اتخذت غيرنا بدلا منا في الصعبة والهيبة (خبينا الله) في الإغاة والكفاية  
في هذه الشدة التي هي قطعك حبل وصالتنا (ونعم الوكيل) للفضو إليه في الشدائد اقتبس من قوله  
تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فاقبلوا بنعمة الله وفضل (و) الى الثالث منها وهو اقتباس حديث  
في ثروته (وكقول الحريري قلنا شاعت الوجوه وقبح الكسكع ومن يروجوه) اقتبس شاعت الوجوه ومن  
قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين شاعت الوجوه وذلك أنه روي أنه صلى الله عليه وسلم لما اشتدت الحرب  
يوم حنين أخذ كفا من حصى فرمى بها وجوه للمشركين فقال شاعت الوجوه أي قبحت وتغيرت  
بانكسارها وانهم أوجدها بالحجة آثار بدلا من فضل ذلك انهزم للمشركون والكسكع القثيم وقبح يضم  
القاف وكسر الياصيني للجهول من قبحة بفتح القاف والباء يقبحه بفتحها أيضا مع تخفيفها في الكل بمعنى  
لئنه الله تعالى وأبده قال تعالى ويوم القيامة هم من القبور حين (و) الى الرابع منها وهو اقتباس حديث  
نظم قوله (وكقول ابن عباد قال لي ان رقيبى \* سىء الخلق فداره) أي قدار الرقيب وهو قمل أمر من

عليه وقول الآخر :

ان كنت أزمعت على هجرنا \* من غير ماجرم فصر جميل

وان تبدلت بنا غيرنا \* خبينا الله ونعم الوكيل

فان آخر البيت مقتبس وكقول الحريري قلنا شاعت الوجوه وقبح الكسكع أي الماعق أو القثيم والحمد  
ومن يروجوه فمشت الوجوه مقتبس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حين رمى يوم حنين كفا من  
الحصاء وقال ذلك ومنه أيضا قول ابن عباد :

قال لي ان رقيبى \* سىء الخلق فداره

للفوض اليه في الشدائد ايس هذان قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فاقبلوا بنعمة الله وفضل (قوله والثالث) أي وهو الاقتباس  
من الحديث في التثر (قوله وهو) أي شاعت الوجوه لفظ الحديث (قوله وقال شاعت الوجوه) أي قبحت وتغيرت بانكسارها  
وانهم أوجدها بالحجة فله افضل ذلك انهزم للمشركون (قوله وقبح) يضم القاف وكسر الباء تخففة على وزن ضرب (قوله أي لمن) بمعنى  
أبعد عن الخير (قوله من قبحة الله بالفتح) أي بفتح القاف والياء مع تخفيفها وباء تنفع ينفع (قوله والرابع) أي وهو اقتباس الحديث  
في النظم (قوله ان رقيبى) الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) أي ثلثا معنى عنك وقوله سىء الخلق أي قبيح القثيم غليظه

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتبس من لفظ الحديث حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات والاقباس منه ما ينقل فيه اللفظ للقبس عن معناه الأصلي الى معنى آخر كما تقدم ومنه ما هو بخلاف ذلك

(والمخافة) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق أى المخافة وفى بعض النسخ والمخافة بالماء المهملة والياء التحتية وهى المخافة أيضا والتجمل (قوله) وضمير (٥١٣) المفعول أى وهو الماء فى جداره (قوله دعني) أى انركبني من

والمخافة وضمير المفعول للرقب (قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت بمنى لا بد لطالب الجنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما) ينقل فيه للقبس عن معناه الأصلي كما تقدم من الأمثلة (و) الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه للقبس عن معناه الأصلي

للداراء وهى اللاطعة أى رقبتي قبض الطبع غليظ فلافطه تنال منه الطلاب (قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره)

اقتبس هذا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أى أحيطت كل منها بما ذكر معنى أنه لا يوصل الى الجنة حتى ترتكب دونها مشاق المجاهدة والتكليف والنار تجلب اليها الشهوات فصار لتكليفها ما يوجب حملها على المعصية وتكونها سببا شرعيا سابقا لدخولها كالشيء المحيط بغيره فلا يوصل اليه الا منه ومراعاة أن من طلب الجنة لا بد له من مشاق الرقياء وادابهم وغيرهم فلا يتوقف على السراة واللطفة كما أن من طلب جنة الآخرة يتحمل مشاق المجاهدة للقيام بالتكليف (وهو) أى الاقتباس من حيث هو (ضربان) أى نوعان أحد الضربين (ما) أى الاقتباس الذى (ما) ينقل فيه للقبس عن معناه الأصلي) بل أريد به فى كلام للقبس بكسر الباء ذلك المعنى الأصلي بعينه (كما تقدم) فى الأمثلة فان قوله كالج البصر أو هو أقرب ريد بذلك التقدير من الزمان كما أر يد فى الأصل وقوله فسر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهد الوجود أر يد به قبض الوجود وتغيرها كما أر يد فى الأصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الأصل والفروع واحد وان كان للراد بمصدق الفروع خلاف الأصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به والا كان غالب اللفاظ مختلفا (و) الضرب الثانى (خلافه) أى خلاف ما ينقل

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره

فأما مقتبس من قول النبي صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره قيل وقد يكون الاقتباس يتضمن معنى من الفقه والأثر والحكمة فالنقل كجروى عن الشافعى ولم يصح عنه

حدوا بدمي هذا النزال فانه \* رمانى بهمى مقتلته على محمد

ولا تتلوه انتهى أنا عبده \* ولم أر حرا قط يقتل باليد

وفيه نظر لان هذا أولى بأن يمد من التلميح وأما أخذ الأثر فهو من القدوسيا فى وقد يقال القسم الذى قبلها أيضا من القدر (ثم الاقتباس نوعان) أحدهما (ما) ينقل فيه للقبس عن معناه الأصلي) قبل الاقتباس الى معنى غيره كالأمثلة السابقة (و) الثانى (خلافه) وهو ما نقل عن معناه قبل الاقتباس

(كقول

المفهوم منه وان كان المصدق غرضه المخاطبة فى القرآن والحديث عبرة فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا والمفهوم واحد يشتركون الاستعمال حقيقة لانه يستعمل فى معنوهما وان اختلف المصدق بخلاف ما إذا نقل فانه يكون مجازا (قوله) كما تقدم من الأمثلة) أى فان قوله كالج البصر أو هو أقرب أر يد بذلك التقدير من الزمان كما أر يد به فى الأصل وقوله فسر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهد الوجود أر يد به قبض الوجود وتغيرها كما أر يد فى الأصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الأصل والفروع واحد وان كان الراد بمصدق الفروع خلاف الأصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به

الأمر بمداواة الرقب وملاطفته (قوله وجهك) مبتدأ خبر الجبة وما بعدها حل منها باصبار وقول المعنى على التنبيه (قوله أى) أحيط أى كل منهما بما ذكر فلا يوصل لكل منهما الا بارتكاب ذلك بمعنى أنه لا يوصل للجنة حتى يرتكب مشاق المجاهدة والتكليف والنار تجلب اليها الشهوات فصار لتكليفها ما يوجب حملها على المعصية كالشيء المحيط بغيره فلا يوصل اليه الا منه (قوله لطالب الجنة وجهك) من إضافة المشبه به للشيء (قوله من) تحصل مكاره الرقيب ولا ينفع فيه مداواته ولا ملاطفته (قوله وهو) ضربان أى الاقتباس من حيث هو ضربان (قوله) ما ينقل فيه للقبس عن معناه الأصلي) أى بل أر يد به فى كلام للقبس بكسر الباء معناه الأصلي المفهوم منه بعينه (قوله) عن معناه الأصلي) المراد به

كقول ابن الروي : **لئن أخطأت في مدحي \* لك ما أخطأت في مني** لقد أنزلت حاجاتي \* بوادغير ذي زرع  
ولأنس شخير يسير لأجل الوزن أو غيره كقول بعض اللغاة بـ عند وفاة بعض أصحابه

(قوله كقول ابن الروي) أي من عمر المزج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مرآت (قوله لئن أخطأت الخ) أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لكونك لا تستحق للدح ما أخطأت في مني لكوني أستحق للدح لأنني مدحتك لا يستحق للدح وقبل البيت  
ألا قل لذئير لم \* مد الله لي نفع لسان فيك عجاج به في التخليع والقطع (٥١٣) وأنيابي وأخراسي إلى التكسير والقلم

(كقول ابن الروي : **لئن أخطأت في مدحي \* لك ما أخطأت في مني** لقد أنزلت حاجاتي \* بوادغير ذي زرع

هذا مقتبس من قوله تعالى بنا أني أسكنت من ذريتي بوادغير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن وأدلاء فيه ولا نبات وقد نهان الروي إلى جنب لأخبر فيه ولا نفع (ولأنس شخير يسير) في اللفظ القلتبس (لوزن أو غيره كقوله) أي كقول بعض اللغاة

عن الأصل فالخلاف ما هو فيه القلتبس عن معناه الأصلي (كقوله :

**لئن أخطأت في مدحي \* لك ما أخطأت في مني** لقد أنزلت حاجاتي \* بوادغير ذي زرع)

قوله بوادغير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى بنا أني أسكنت من ذريتي بوادغير ذي زرع ومعناه القرآن على ظاهره وهو وأدلاء فيه ولا نبات وهو شبه مكة للشرقة وقد نهى الشاعر وهو ابن الروي إلى جنب لأخبر فيه ولا نفع على وجه التجوز ومعنى البيت أني أغلظت في مدحك بأن مدحتك مع أنك است أهلا قد تأنق مع غلظي أنك أغلظت في مني فأطبت منك لأن للنع والبخل وصفك وما جاء من الفعل على وفق وصف صاحبه لا يمد صاحب ذلك الفعل غلظا فيه أنك بمنزلة وأد لا زرع فيه فأنت جنب لأخبر فيه قلنت منك ليس يمدع ولا خطأ وإنما الخطأ من الطالب في ذلك وفي هذا الكلام من التزم بمدح ما لا ينبغي ولا يقال وكذا قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره لانه نقل إلى جنب هي الوجه وإلى حفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يمد عالم ينقل لأن تقول لأجوز هنا لأن الوجه شبه الجنة والمكاره أرديها مصدوقها لانه أرديها مشاق الرقيب وهو أحد مصدوقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يعني ولا عبرة باختلاف المصدق بعد اتحاد المفهوم فلا يجوز ولما كان ظاهر العبارة أن الاقتباس هو الانيان بنفس لفظ القرآن أو الحديث بلا تغييره على أنه يسمى الاقتباس وإن وقع فيه تغيير إذا كان يسيرا فقال (ولأنس شخير يسير) في اللفظ القلتبس ويسى اللفظ مع مقتبسا أما إذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما قيل في شاهد الوجود فيجبت الوجود وتغيرت الوجود أو نحو ذلك والتغيير المتغير عند يساره يكون أذا قصده الاستقامة (الوزن أو) الاستقامة (الخبره) أي تغير الوزن كاستواء القرائن في النثر ثم مثل التغيير اليسير لأجل الوزن فقال (كقوله) أي كقول بعض اللغاة بـ حين مات

كقول ابن الروي : **لئن أخطأت في مدحي \* لك ما أخطأت في مني**

لقد أنزلت حاجاتي \* بوادغير ذي زرع

فان بوادغير ذي زرع مقتبس من القرآن الكريم ونقل عن معناه وهو حقيقة الوادي إلى معنى مجازي (ولأنس) في الاقتباس (شخير يسير) لوزن أو غيره كقوله أي بعض اللغاة بـ عند موت بعض أصحابه

(٦٥ - شروح النسخ - راجع) وقد سرد المومس أربعين رأسه \* فقلت لقد أنيت سؤلك يامومس

فقوله لقد أنيت سؤلك يامومس اقتباس من الآية ولكن للنادي هنا الجديدة المأموه بخلاف للنادي في الآية قال للنادي به الرسول المأموم صلوات الله على نبينا وعليه وسأله وأراد الشاعر بقشر القز أو ثوبه بالآؤ أو بدنه (قوله ولا بأس بشخير يسير الخ) أي ويسى اللفظ مع مقتبسا وأما إذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما قيل في شاهد الوجود فيجبت الوجود أو نحو ذلك والتغيير المتغير عند يساره يكون أذا قصده الاستقامة (الوزن أو) الاستقامة (الخبره) أي تغير الوزن كاستواء القرائن في النثر ثم مثل التغيير اليسير لأجل الوزن فقال (كقوله) أي كقول بعض اللغاة بـ حين مات صاحب له

أوصو ذاب (قوله أو غيره)

قد كان ما خُفَّت أن يكونا \* أنا إلى الله راجعونا

سبقت الملائكة إلى الملائكة \* بصاب فكرة وعلو هم

وقول عمر الحيام : ولاح يحكى نور الهدى في \* ليل الضلالة مله

وقول القاضي منصور المروى الأزدي : فلو كانت الاخلاق تحوى ورائة \* ولو كانت الآراء لا تشعب

أصبح كل الناس قدمهم هوى \* كما أن كل الناس قد ضلهم أب ولكننا الاقارب كل ميسر \* لما هو مخوف له ومقرب اقتبس من لفظ الحديث : (٥١٤) كل ميسر لما خلق له (وأما التضمين) فهو أن ضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنية

عليه ان لم يكن مشهورا

عند البلغاء كقول بعض

المتأخرين قبل وهو ابن

التميم الطيب النصراني

كانت بلونية شبيهة بسكرة

فصحت واستبدلت

سيرة بجم

وقد انتظر الغناء كراكب

عرف المله فبات دون المنزل

البيت الثاني ليل من الوليد

الانصاري وقول عبيد

الغفار بن طاهر الخيمي

اذ انا صدى صدى وخفت الصدى

تثلت بيتا بحالي يلقى

قبائلنا بلغمنا أن ترجى

والله أدفع ما أطيع

(قوله قد كان ما خُفَّت الخ)

أي قد وقع الموت الذي كنت

أخاف أن يكون (قوله وفي

القرآن الخ) أي فقد اقتبس

الشاعر ذلك من الآية

وحذف منها ثلاثة أشياء

اللام من ثم وانا والشعر من

انا اليه زاد لفظ الى لأجل

استقامة الوزن (قوله أن

يضمن الشعر شيئاً من شعر

(قد كان) أي وقع (ما خُفَّت أن يكونا) \* أنا إلى الله راجعونا) وفي القرآن أنا لله وانا إليه راجعون

(وأما التضمين) فهو أن ضمن الشعر شيئاً من شعر الغير (بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو مادونه

(مع التنية عليه) أي على أنه من شعر الغير (ان لم يكن ذلك مشهوراً وعند البلغاء)

له صاحب (قد كان) أي قد وقع (ما خُفَّت أن يكونا) أي أن يقع (انا إلى الله راجعونا) اقتبس من قوله

نعم وبشر الصابرين الذين أصابهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون وقد نقص عما أخذ من الآية

القدم من ثم وانا والضمير من انا اليه قصدا لاستقامة الوزن (وأما التضمين) من (اللقب السابقة) (هو)

أي فناءه (أن يضمن الشعر) خرج الشعر فلا يحصى فيه التضمين ولا خصائصه بالشعر لم يشترط فيه أن

يذهب على أن الكلام لغير التضمين بل هو في التنية وعدمه عند الشعراء كاسيأتى وذلك لأن ضم كلام

الغير في الشعر على وجه يوافق للضموم إليه مما يستبعد إذ ليس سهل التناول ولذا عدل في الحسنات

(شيئا) أي هو أن يدخل في الشعر شيئاً (من شعر الغير) خرج مما إذا ضمن شيئاً من شعر الغير فلا يسمى

تضميناً بل عقداً كاسيأتى وأطلق في الشيء للضمين ليشمل تضمين بيت أو فقرة أو مصراع أو دونه فإن

كل ذلك يسمى تضميناً والأحسن أن يقول بدل قوله من شعر الغير من شعر آخر ليشمل ما إذا ضمن شيئاً

من شعر نفسه من قصيدة أخرى مثلاً ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يتبره (مع التنية عليه) أي مع

التنية على أنه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك الشعر للضمين (مشهوراً) (لصاحبه) عند البلغاء (كثرت وشيوع

قد كان ما خُفَّت أن يكونا \* أنا إلى الله راجعونا

وفي تسمية هذا اقتباساً من لفظ ليل في الأصل من القرآن والورع اجتناب ذلك كله وأن

يزنه عن مثله كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما إذا أخذ شيء من القرآن الكريم وجعل

بيتاً أو مصراعاً في ذلك من الإساءة ما لا يناسب للتقنين كقوله :

كتب المحبوب سطرًا \* في كتاب الله موزون

لن تنالوا البر حتى \* تنفقوا مما تحبون

قبراءة لاصم \* أنسرها موافقه

ان نف من طائفة \* منكم لمن لم يطعمه

ص (وأما التضمين الخ) ش أي التضمين أن يجعل في ضمن الشعر شيئاً من شعر غيره ولو بعض مصراع

من كان مشهوراً فشهرة تنفي عن التنية عليه وان لم يكن مشهوراً فلينبه عليه خوفاً أن يظن بالسرقة

وهذا

التنبيه أي أن يدخل في الشعر شيئاً من شعر الغير وخرج الشعر فلا يحصى فيه التضمين

وأما اختص التضمين بالشعر لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق للضموم إليه مما يستبعد إذ ليس سهل التناول ولذا عدل في الحسنات

بمخلاف ضم كلام الغير في الشعر فإنه لا يستبعد فيه وخرج بقوله شيئاً من شعر الغير ما إذا ضمن الشعر شيئاً من شعر الغير فلا يسمى تضميناً

بل عقداً كاسيأتى وكان الأولى إبدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما إذا ضمن الشاعر شيئاً من شعر نفسه من قصيدة

أخرى مثلاً ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يتبره (قوله بيتا كان الخ) وهذا الاربعة اتمام التنية أو علمه ان كان

مشهوراً فالإقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنية بقوله سأشيد الخ ويشمل المصراع بقسم ثلث منها وهو

تضمين المصراع بدون تنبيه وترك أمثلة الباقى (قوله ان لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء) أي ان لم يكن ذلك الشعر للضمين مشهوراً

وقول ابن العميد صاحب كشت مضبوطا بصحبه • دهرأ فنادرتني فردا بلا سكن  
 هبت له ربح اقبال فطار بها • نحو السور والجانى الى الخزن • كانه كان مطويا على لسان • ولم يكن في شروب الشرأ أنشدني  
 ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا • من كان يألفهم في المنزل الحشن  
 البيت لا في عام وكقول الحريري على أني سأنشد عند يبي • أضعوني وأى فتى أضعوا  
 الصراع الأخير قبل هو العرجى وقيل لأمية بن أبى الصلت وعام البيت • يوم كرمية وسداد ثمر • (٥١٥)

عند البلاء نسبة لصاحبه  
 والا فلا يحتاج للتنبيه عليه  
 (قوله وبهذا يتميز) أى  
 بهذا القيد أعنى اشتراط  
 التنبيه عليه اذا كان غير  
 مشهور يتميز التضمين عن  
 الاخذ والسرقة وذلك لان  
 السرقة وان كان فيها تضمين  
 شر أيضا الا أن السارق  
 يبذل الجهد في اظهار كونه  
 له والضمن بأقرب منسوجا  
 مع شره مظهر أنه لغيره  
 وانما ضمه اليه ليعبر  
 الحلق وكيفية الادخال  
 (أى) (قوله كقولهم الخ)  
 هنا مثال لتضمين الصراع  
 مع التنبيه على أنه لغيره  
 فان قوله سأنشد به  
 على أن الصراع الثانى لغيره  
 وهو قوله أضعوني الخ  
 (قوله الذى عرضه) فى  
 المختار عرض الجارية للبيع  
 به ضرب (قوله عند  
 يبي) فى بعض النسخ يوم  
 يبي (قوله أضعوني الخ)  
 مغفول أنشد (قوله للعرجى)  
 بسكون الراء وهو عبدالله

وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة (كقوله) أى كقول الحريري يحكى ما قاله التلام الذى عرضه  
 أبو زيد البيع

على أني سأنشد عند يبي • أضعوني وأى فتى أضعوا  
 للصراع الثانى للعرجى وعامة • يوم كرمية وسداد ثمر • الا فى اليوم الذى التفتيت والكرمية  
 من أسماء الحرب وسداد الثمر

استاده بهذا القيد أعنى اشتراط التنبيه عليه الا أن يكون مشهورا فتفى شهرته عن التنبيه فخرج  
 السرقة والاخذ لان فيها تضمين شر أيضا وانما افتراض أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له  
 والضمن بأقرب منسوجا مع شره مظهر أنه لغيره وانما ضمه اليه ليعبر الحلق وكيفية الادخال  
 للنسبة ولما شغل الكلام تضمين يتأوا كثيرا وصراع أو أقل كانت هنا غانية أقسام تضمين يتبع  
 التنبيه على أنه لغيره أو بدون التنبيه لكثرة هذا قسبان وتضمين أ كثر مع تنبيه أو بدون هذا  
 قسبان أيضا وتضمين للصراع تنبيه أو بدون قسبان. آخران أيضا وتضمين دون الصراع تنبيه  
 أو بدون قسبان أيضا مجموع ذلك ثمانية أربعة فى تضمين البيت والا كثيرا وبقي تضمين للصراع  
 والاقل والاشد للطائفة لها ثمانية ولكن يبنى الاستثناء بمثل البيت من مثالى الاكثر لطلوع  
 الاكثر مع قل وجوده ولكن طر يق التنبيه فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن الضمن كما يبنى الاستثناء  
 بمثالى للصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع الضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة  
 وجوده أيضا فالتحيز اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للصراع فأمثال تضمين للصراع  
 مع التنبيه فاشار اليه فقال (كقوله) أى الحريري حاكيا ما قاله التلام الذى عرضه أبو زيد البيع  
 (على أني سأنشد عند يبي • أضعوني وأى فتى أضعوا)

ف قوله سأنشد به على أن الصراع الثانى لغيره وهو قوله • أضعوني وأى فتى أضعوا • وعامة  
 • يوم كرمية وسداد ثمر • والكرمية نطق بغير بعن الحرب لانها كرمية وعندها اشتدادها كما قال  
 الحرب أول ما تكون فتية • تسمى بزيتها لكل جهول  
 حتى اذا اشتعلت وشب ضرامها • ولت عجزوا غير ذات حليل  
 شطاء تنكرونها ونصرت • مكروهة للشم والتقبيل

بذكر ما يدل على نسبه لقائه كقوله أى الحريري  
 على أني سأنشد عند يبي • أضعوني وأى فتى أضعوا  
 فان النصف الثانى قيل للعرجى وقيل لأمية بن أبى الصلت وعامة • يوم كرمية وسداد ثمر •

ابن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسبة للعرجى موضع طريق مكة (قوله وعامة) أى عام الصراع الثانى فالاصل هكذا  
 أضعوني وأى فتى أضعوا • يوم كرمية وسداد ثمر  
 كالأى لم أكن فيهم وسيطا • ولم تلك نسبتى فى آل عمرو  
 وبه  
 وهذه الايات من قصيدة قالها العرجى حين حبس فى شأن قتل ثم ان التلام الذى عرضه أبو زيد السروجى للبيع وهو واد  
 أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع نشد ما ذكره من شره الذى أنشده عند بيعه للصراع الاول من البيت الاول من كلا  
 العرجى ونه بقوله سأنشد على أن الصراع الثانى لغيره والحريري حكى ما قاله ذلك التلام (قوله والكرمية من أسماء الحرب

ولاحاجة الى تقديره لتمام المعنى بدونه ومنه قول الآخر  
 قد قلت لما أطلعت وجناته \* حول الشقيق الفص روضة آس  
 أعذاره السارى المجول ترفقن \* ما في وقوفك ساعة من باس  
 للصراع الآخر لا في علم وكقول الآخر  
 كنا ما أمس في يؤس نكايده \* واليمين والقلب منافي فدى وادى  
 والآن أقبلت الدنيا عليك بما \* تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

أى لانهما استكره عندا اشتداهما (قوله بكسر السين) (٥١٦) أى ولما بفتحها فهو الحلاص من الدين بفتح الدال (قوله أى أضعافى فى

وقت الحرب الخ) أشار  
 الشارح الى أن اللام فى  
 قوله ليوم كريمة بمعنى  
 وأنها متعلقة بأضعافى  
 (قوله ولم ير أعوافى أحوج  
 ما كانوا الى) أى ولم ير أعوافى  
 حق حال كونهم أشد  
 احتياجاً الى مدة كونهم أى  
 وجودهم وأحوج حال من  
 الواو فى ير أعوافاه مصرية  
 ظرفية وكان تامة والى  
 متعلق بأحوج (قوله وأى  
 فى) (مفعول لأضعافى  
 مقدم عليه وأشار الشارح  
 بقوله أى كاملاً الى أن أى  
 فى البيت استغماية ار يد  
 به التنظيم والكامل كما تقول

عندى غلام وأى غلام  
 أى هو أكل النملان وإن  
 للرادى فى نفسه لاعلى  
 التعميم هذا ويصح تعلق  
 قوله ليوم كريمة بما يقبده  
 أى من الكمال أى أضعافى  
 وأنا أكل الفتيان فى وقت  
 السكرية وفى وقت الحاجة  
 لسداد الثمر إذ لا يوجد  
 من الفتيان من هو مثلى  
 فى تلك الشدة ودعى هذا

قد قلت لما أطلعت وجناته \* حول الشقيق الفص روضة آس  
 أعذاره السارى المجول ترفقن \* ما في وقوفك ساعة من باس  
 ف قوله ما في وقوفك ساعة من باس مصراع معلول لا يتم والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من  
 الحدين والشقيق ورد أحمر والنض هو الطرى اللين والر روضة بقعة هي نبت الأشجار الخاربة  
 والآس هو الریحان ويقال له روض أخضر والحمة فى أعذاره للنداء والمدار هو ما بقى من الشعر  
 على الحد ما يليه من الرأس والسارى فى الأصل للثايب والباليل والمجول وصف له والمعنى أنى أقول  
 له حين رآه وقد أطلعت وجناته حول حمرتها التى هي كالورديش من جهة شدة كانه فى التان والطبيب  
 شجر الآس فى روضته بإعذاره السارى المجول وأما نادى أعذاره لأنه هو للشوق وبكثير ما يشب  
 به فاستغنى بنداؤه عن نداء صاحبه لأنه هو الآخذ بزام قلب للنادى ووصفه بأنه السارى لأنه مشتمل  
 على سواد كسود الليل فكأنه سار بالليل وبالمجول لأن فيه تظهر عجلة للسرعة وقوله ترفقن هو فصل  
 أمر بنون توكيد خفيف من الترفق وهو الاستمساك بالرفق وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه  
 على أنه ليس للتضمن فكقوله :

فقد نبه على تضمينه بقوله اشتداهما لا تشاد ما يكون لشيء قد سبق نظمته وقوله تضمين شئ من شعر

يكون زمان الاضاعة غير زمان السكرية وسداد الثمر بخلافه على الاحتال الاول (قوله وفيه تندبم وبخطئة) أعذاره  
 أى وفى الكلام تندبم للضمين وتخطئة لهم من حيث أنهم أضعافوا وباعوا من لاغنى عنه لكونه كاملاً فى القوة (قوله وتضمن الخ)  
 هذا استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر (قوله لما أطلعت) أى أبلت وأظهرت وقوله وجناته فاعل أطلعت والوجنات  
 جمع وجنة وهي ما ارتفع من الحدين (قوله حول الشقيق) أى حول الحد للشبه للشقيق وهو فى الأصل ورد أحمر استعاره الشاعر  
 للحد الأحمر (قوله النض) أى الطرى اللين (قوله روضة آس) (مفعول لأطلعت والروضة نبت الأشجار والآس الریحان أى لما أظهرت

أشار إلى بيت أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن البيت لا يتم بدون وقدهم بهذا أن تضمين مادون البيت ضربان وأحسن وجوه التضمين أن يزيد الضمن في الفرع على الأصل بنسبة

وجنانه شيئاً أخضر كالأس واللرابة شعر المنار لأن الشعر في حال نيابة عيل الخضرة (قوله أعذاره) الحمزة للداء والعدار هو ما يوجد من الشعر على الحدو الساري الأصل للشيء بالليل وهو بالنسبة لمدار لأنه سكنه للفرورة وأما مادي عذار لانه هو المشوف به فاستغنى ببناءه عن نداء صاحبه لأنه هو الآخر بزماء قلب اللنادى ووصفه بأنه الساري لأنه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه تأسار بالليل والمجول لأن فيه نظير عجلة للسرع (قوله ترفقا) (٥١٧) أمر من ترفق وأصله ترفقن مؤكداً بالنون الخفيفة قلبت ألفاً

لوقوعها في الوقت بعد فتح فهو حيثئذ يفتح الماء وبالألف بعد القاف وود كر

بضمهم أن ترفقا مصدر

منسوب بفعل مقرر أى

ترفق بمعنى أرفق قبل هذا

يقرأ بفهم القاموس (قوله

المصرع الأخير لأبي تمام)

أى وهو مصدر يبتله وتام

ذلك البيت يتفق حقوق

الاربع الادراس (تنبيه)

سكت المصنف والشارح

عن مثال تضمين البيت

مع التنبيه على أنه من شعر

المر ومع عدم التنبيه

انكالا على الشبهة ومثال

الاول قول بضمهم

إذا ضاق صدرى وخفت

العدا

\* ثملت بيتا بمالي يليق

فبالله أبلغ ما أرجى

\* والله أدفع ما لا أطيق

فقوله ثملت الخ إشارة إلى

أن البيت الآخر من شعر

غيره ومثال الثاني قول بضمهم

أعذاره السارى المجول ترفقا \* مالى وقوفك ساعة من باس  
للمصرع الأخير لأبي تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمين (مرا دعى الأصل) أى شعر الشاعر  
الاول (بنسبة) لأن وجد فيه

إذا ضاق صدرى وخفت العدا \* ثملت بيتا بمالي يليق.

فبالله أبلغ ما أرجى \* والله أدفع ما لا أطيق

وأما مثله بدون التنبيه لأجل وجود الشبهة فكقوله :

كانت بلهينة الشبية سكرة \* فصحوت واستبدلت سكرة بمجل

وقصدت أنظر للفناء كراكب \* عرف المحل فبات دون للنزل

فإن البيت الثاني مشهور لسلم بن الوليد الأنصارى والبلهينة بضم الباء سعة العيش و رخاء الحال

ورع بالجمع الأمر أن التنبيه والشبهة فيكون التنبيه كالآتي كقوله :

كانه كان مغلوا على إحن \* ولم يكن في قديم الدهر أنشدنى

إن الكرام إذا ما أسألو أذكروا \* من كان يألفهم للنزل الحشن

والأحن الضعفاء والحناء ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام البيت بالتقدير كما تقدم في

\* أضاعوني وأنى فنى أضاعوا \* وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله :

كنا ما أمس في برؤس نكابه \* والعين والقلب مناقى فدى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما \* تهوى فلا تنسى إن الكرام إذا

يعنى إذا ما أسألو أذكروا إلى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقديره ليم البيت ولكن لا بد من

هذا من تضمين البيت ولو توقف البيت على تمامه نظرا إلى أن الوجود بضمه (وأحسنه) أى

وأحسن التضمين (مزا دعى الأصل) أى على شعر الشاعر الاول (بنسبة) لم توجد في ذلك حيث

ضمن شطرا مثلا لا يفيد تنكفى الكلام الاول زائدة على ما كان فهو أدنى من هذا ويهمل أن منشأ

الحسن هو كون الزيد لنسبة والأفاز زيادة على الضمن لا بد منها فلم يحترز بخلق الزيادة عن شيء وأما

الفريقه نظر فانه بضمن الأسان شعر شيئا نظمهم من شعر سابق ولا يشترط في التضمين أن يكون

بضم بيت فربما ضمنت القصيدة البيت أو البيت من شعر الغير (وأحسنه) أى التضمين (مزا د)

وينبى أن يقول مزا د فيه الضمن (على الأصل بنسبة كذا ورة والتنبيه قوله) أى صاحب

كانت بلهينة الشبية سكرة \* فصحوت واستبدلت سكرة بمجل

وقصدت أنظر للفناء كراكب \* عرف المحل فبات دون للنزل

البيت الثاني لسلم بن الوليد الأنصارى (قوله مزا د على الأصل بنسبة) أى بأن يشتمل البيت أو للمصرع التضمين في شعر الشاعر

الثاني على لطيفة لم توجد في شعر الشاعر الاول (قوله بنسبة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون الزيد

لنسبة والأفاز زيادة على الضمن لا بد منها فلم يحترز بخلق الزيادة عن شيء وأما استزاد بلونها نسبة زائدة عما إذا كانت

إلى زيادة غير ذلك اه يعقوب

كالتورية والتشبيه في قول صاحب التحبير : اذا الوهم أبدى لي لما هو ترها \* تذكرت ما بين المذنب وبارق  
ويذكرني من قدها ومدامى \* بحر عوالينا وبحرى السوابق

ذكر لفظ له معنيان قريب ويبدو يراد البعيد لقربة

(٥١٨)

(قوله كالتورية) قد تقدم انها

( كالتورية ) أى الإيهام ( والتشبيه فى قوله اذا الوهم أبدى ) أى أظهر ( لى لماها ) أى سمة شفتها  
( وشرها \* تذكرت ما بين المذنب وبارق ويذكرني ) من الذاكار \* من قدها ومدامى  
\* بحر عوالينا وبحرى السوابق ) انتصب بحر على أنه مفعول ثان ليدكرني وقاعله ضمير يعود  
الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين المذنب وبارق \* بحر عوالينا وبحرى السوابق

احترز بكونه نسكته زاد على ما كان فالحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك وتلك النسكته ( كالتورية )  
وقد تقدم أنها مرادفة للإيهام وأن معناها أن يكون الكلام معنى بعيد وقريب ويراد البعيد  
لقربة وقد تقدم الفرق بينه وبين المجاز في مادة يكون فيه اللفظ مجازاً ( و ) كـ ( التشبيه ) للوجودين ( فى )  
قوله اذا الوهم أبدى ( أى أظهر لى لماها ) أى سمة شفتها ( وشرها ) أى قدها وهو من عطف  
الكل على وصف الجزء ( تذكرت ) جواب اذا ( ما بين ) مفعول تذكرت ( المذنب وبارق ) وأراد بالمذنب  
الذى هو ضمير المذنب شفة المشوكة وبالبارق قدها ترها التشبيه بالبرق فى لمان أسنانه والذى بينهما  
هو ما عصى من ريقها وهذا الشرط أعنى قوله تذكرت الخ شرط ييت لأبى الطيب التنبى وسبب أنى فى  
البيت الثانى شرطه الآخر والبيت قوله :

تذكرت ما بين المذنب وبارق \* بحر عوالينا وبحرى السوابق

فالمذنب وبارق قصد بهما للتنبى موضعين معلومين وذلك هو معناها القريب المشهور وقد تقدم  
ما أراده الضمن من معناها البعيد لانه أدنى فى الشهرة من مراد التنبى فكان فى كلامه ضمن تورية  
وايهام حيث أطلق اللفظين وأراد بهما معناها البعيد فهذا البيت تضمن التورية ثم أشار الى  
ما تضمنه نسكته التشبيه بقوله ( ويذكرني ) من الذاكار قطع الهمزة وقاعله ضمير يعود على الوهم  
أى ويذكرني الوهم ( من قدها ومدامى ) مجرور ومطوف عليه ومن فيها لا بدأه أى منشأ  
اذا كار الوهم أبى هو احضار قدها واحضار مدامى أو حضورهما ( بحر ) مفعول ثان ليدكرني  
( عوالينا ) أى رؤس رماحتنا ( وبحرى السوابق ) مطوف على بحر يبنى أنه اذا حضر قدها وحضر  
تتابع مدعى ذكرنى الوهم بذلك الوضع الذى يجزىه العوالى وأجرى العوالى والوضع الذى تجزى  
فيه سوابق الخيل وأجرى الخيل لان قدها يشبه العوالى والرماح فى التمايل والطول فذكر به مدعى  
تشبه تتابعها وسرعتها سبق الخيل فيذكر بها فقد تضمن هذا البيت بماز يدعى للضمن وهو شرط  
يت للتنبى الذى هو مطلع قصيدته أعنى قوله :

تذكرت ما بين المذنب وبارق \* بحر عوالينا وبحرى السوابق

التشبيه ولا يخفى أن الشرط الاول لما كانت نسكته التورية فقد قل من معناها لاسل نظير ما تقدم  
الاقتباس وانه قد ينقل لتعبير معناه كما فى قوله :

التحبير اذا الوهم أبدى لي لما هو ترها \* تذكرت ما بين المذنب وبارق

ويذكرني من قدها ومدامى \* بحر عوالينا وبحرى السوابق

فان المصراعين الثانيتين لأنى الطيب وقد زاد عليهما تضمن الاول التورية والثانى التشبيه كذا قالوا فيه

( قوله فى قوله ) أى

الوجودين فى قوله اذا

الوهم الخ فأن البيت الاول

فيه تضمنين مشتمل على

التسورية والثانى فيه

تضمنين مشتمل على التشبيه

( قوله اذا الوهم الخ )

المراد اذا غلبت لماها

وشرها ( قوله وقدها )

أراد به أسنانه وقوله

تذكرت جواب اذا وقوله

ما بين المذنب وبارق لف

ونشر مرئب اذ مراده

بالمذنب شفتها وبالبارق

أسنانهما وبما بينهما

ما بين من ريقها ( قوله

من الذاكار ) قطع الهمزة

وسكون التال للمجمة

التي فده رباى وهو

أذكر لا ثلاثى وهو ذكر

وقوله من الذاكار أى

لامن الذاكار الذى هو

الانماط ( قوله من قدها )

منطق يبيد كرفى ومن

للابتداء أى من يتختر

قدها وقاعله وقوله ومدامى

أى ومن جريان مدامى

بدليل ما يأتى فى التشرح

وقوله بحر عوالينا أى

بحر رماحتنا العالية راجع

لتبخر قدها أى تمايله

وقوله وبحرى السوابق

أى وجرى الخيل السوابق راجع لريان مدامى وللعنى أن الوهم يذكر من تبخر قدها جراحا وعايله  
للشامة بينهما ويذكره من جريان مدامى جريان الخيل السوابق للشامة بينهما ( قوله على أنه مفعول ثان ليدكرني ) أى  
وهو قوله الاول ياء النسك



للمصراعين الآخرين لأبي الطيب ولا يضر التفسير ليدخل في معنى الكلام فنقول لبعض الناحرين في يهودى به داء السعيب  
أقول لمشر غلطوا وغضوا \* عن الشيخ الرشيد وأنكروه  
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى يضع العامة تعرفوه  
البيت لسحيم بن وبيل وأصله

(قوله مطلع قصيدة) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الأول وجهه شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجهه شطرا ثالثا (قوله  
والعذيب وبارق موضحان) هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد الضمن بذلك وقوله موضحان هذا معناها القريب  
للمشهور وسأيت معناه المبيد (قوله ظرف لتذكر) أى وعلى هذا لما زائدة مجروما عطف عليه مفعول التذكر وقوله أو ليجر أى  
والجر وما عطف عليه مفعول لتذكر وما زائدة وقوله أو ما بين مفعول أى على أن ما موصولة بين صلتها والحاصل أن ما في قوله ما بين العذيب  
يصح أن تكون موصولة مفعولا لتذكر وصلتها الظرف بعدها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب وبارق وعلى هذا  
ليراد بالجر والجرى للكان أو  
فجر ويجرى بـلان من ما الواقعة مفعولا ويحذف يكون (٥١٩)

للمصدر الذى هو جر الرماح  
وأجراء الحيل وصح أن  
يكون مفعول تذكرت  
مجر ويجرى وبين ظرف  
لتذكرت أو لجر ويجرى  
قدم عليهما لكونه ظرفا  
وما زائدة على الوجهين  
(قوله على عامله المصدر) أى  
لان مجر معناه الجرو ويجرى  
معناه الاجراء (قوله والى  
أن معنى البيت الاصل  
الذى هو بيت أبي الطيب  
وقوله أنهم أى القتال وقومه  
(قوله بين هذين الموضحين)  
أى العذيب وبارق (قوله  
وكانوا يجرون الرماح  
ويجاقون على الحيل)  
الاول إشارة لى قوله لجر  
عوائنا لان العوائى  
الرماح والثانى إشارة لى

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضحان وما بين ظرف لتذكر أو لجر والجرى اتساعا في  
تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ويجرى بدل منه وللمتى أنهم كانوا زولا بين هذين  
الوضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان و يساقون على الحيل فالشاعر الثانى أراد  
بالعذيب نصير العذيب يعنى شفة الحبيبة وبارق نشرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية  
وشبه تيمخر قدما بنابل الزرع وتتابع دموعه يجريان الحيل السوابق (ولا يضر) في التضمين  
(التفسير اليسير) المقصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء السعيب

لقد أنزلت حاجاتي \* بواد غير ذى زرع

بغلاف الشطر الثانى ومعنى بيت لثنى أنه تذكرا بين اللوحين أعنى العذيب وبارق وهو أنهم كانوا  
نزولا هناك ويجرون الحيل السوابق في ذلك المكان ويجرون العوائى على الأرض عند مطاردة  
الفرسان ومقابلة الأفران فنقله الشاعر مفرقا كما رأيت لتسكنه فجاء أحسن من غيره وقد تقدم  
اعراب ما يحتاج اليمين بين الضمن وأما اعراب بيت لثنى فيه وجهان أحدهما أن يكون قوله  
ما بين مفعول تذكرت على أن ما موصولة أى تذكرت الذى بين العذيب وبارق وأجل منه مجر عوائنا  
على أنه اسم مكان أو مصدر والآخرا أن يكون قوله مجر عوائنا مفعول تذكرت وما بين ظرف بناء  
على أن ما زائدة اما لتذكرت ويكون التقدير تذكرت جرح العوائى وذلك التذكر وقع بين العذيب  
وبارق واما لجر على أنه مصدر وقدم عليه معمولا الذى هو الظرف لانه يتوسع في تقديم الظرف على  
عامله وان كان مصدرا فيكون التقدير تذكرت جرح العوائى وأجراء السوابق حين وقع ذلك الجرح  
والاجراء بين العذيب وبارق (ولا يضر) في التضمين (التفسير اليسير) بل يسى ادخال ما هو من  
شعر التبر في شعر الانسان على الوجه المذكور تضمينا ولو وقع فيه تيسير يسير لقصد انتظامه ودخوله  
نظرا لأن الصراع استمرارا لا تشبه الأنازير بدالتشبيه المعنوى (ولا يضر) في التضمين (التفسير اليسير)

قوله ويجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان أى طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثانى أراد الخ) أى قد زاد على أبي الطيب بهذه  
التورية والتشبيه (قوله نشرها) أى استأثما وقوله التشبيه بالبرق أى في لمعانه وليس قصد التشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا  
تورية) أى لان للمتى القريب للعذيب وبارق للوضعين وكذلك للمتى القريب لى بينهما وهو جر الرماح والتسابق على الحيل  
بين هذين اللوحين فذكر هذه الألفاظ الثلاثة وأراد من كل منها للمتى البعيد هو ما ذكره الشارح بقوله يعنى شفة الحبيبة  
(قوله وشبه تيمخر قدما بنابل الزرع) أى تشبيها ضمنيا لا صرفيا والحاصل أن الشاعر الثانى زاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه  
الضمنى (قوله ولا يضر في التضمين اليسير) وأما التفسير الكبير فانه يخرج به الضمن عن التضمين ويدخل في حيد السرقة ان عرف  
أه القبر والفرق بين القليل والكثير موكول الى عرف البناء (قوله المقصد تضمينه) متعلق بالتفسير أى لا يضر التفسير في الكلام  
الذى قصد الشاعر تضمينه وادخاله في كلامه (قوله ليدخل الخ) أى لأجل أن يضم لى الكلام ويناسب وهذا على التفسير (قوله في يهودى  
أى ذمها بكونه أقرع (قوله بهاء العذيب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو ليسى بالفراع

ور باسمي تضمين البيت فإزاد استعانة وتضمن للصراع فإدونه تارة بإدعاء وتارة فوا

(قوله أقول لمشر) أي لجماعة من اليهود غلطوا في حق ذلك اليهودي حيث ذكره على وجه الصحيح بما يناسب ما كان يفترض به عليهم والأهم لم يغلطوا في تبعية واحتقاره (قوله وغضوا) أي أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به وقوله عن الشيخ يعني ذلك اليهودي ومراوده بالرشد النوري الضال (٥٢٠) على وجه التهمك (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول أي هو ابن

شمر جلا الرأس منه وانكشف والراد بكونه ابناً للثمة الشعر أنه ملازم له (قوله وطلاع الثنايا) بالرفع عطفاً على ابن أي وهو وطلاع الثنايا أي ركاب لصحاب الأمور وهي مشاق داء التملب ومشاق الذل والهوان وقوله متى يضع الهامة أي من على رأسه تعرفوه أي تعرفوا داءه وعيبه ولا تترك المتخاره (قوله البيت) أي الثاني وهو قوله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع الهامة تعرفوني لسحيم ومراوده الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره وأضح وأنه متى يضع الهامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على أن المراد بالهامة ملبوس الحرب أو أنه متى يضع لثامه بالهامة يعرفه لشهرته بخلاف الأول فإن مراده التهمك بالحدث عنه (قوله فيبره) أي الشاعر الأول إلى طريقة التبية (قوله ليسدل في اللقصود)

أقول لمشر غلطوا وغضوا \* عن الشيخ الرشيد وأنكره هو ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى يضع الهامة تعرفوه البيت اسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكم فيبره إلى طريقة التبية ليسدل في اللقصود (ور باسمي تضمين البيت فإزاد) على البيت (استعانة وتضمن للصراع فإدونه إبداعاً) كأنه أودع شمر شيئاً لفلان من شعر القبر (ورفوا) كأنه خرق شعره بشيء من شعر القبر

بالتناسب في معنى الكلام بذلك التغير البير لتوقف تضمينه على وجه التناسب للراد على ذلك التغير واحتقر بذلك من التغير الكثر فانه يخرج به ضمن عن التضمن ويدخل في حد السرفق ان عرف أنه للبر والفرق بين البير والكثير موكل إلى عرف البلاء لما قال فيه هو ذا كبينه ولا فرق بينهما إلا هذا الأمر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو الخافضة إلا في أمور تبعد فكثير فالنغير البير الذي لا يخرج به الشيء عن التضمن كما في قول الشاعر في يهودي أصابه داء التملب وهو داء يتقاربه الشعر

أقول لمشر غلطوا وغضوا \* عن الشيخ الرشيد وأنكره هو ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى يضع الهامة تعرفوه قليت الثاني لسحيم بن وثيل بنفسه وهو قوله

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى أضع الهامة تعرفوني ولم يفرقه إلا التكم بالتبية كما رأيت ومراود الشاعر الأول الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره وانفتح وأنه متى يضع الهامة للحرب وتوجه يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على أن الراد بالهامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه يعرف شهرته ومراود الثاني التهمك باليودي وأنه ابن شر أي صاحب شعر جلا الرأس منه انكشف عن الرأس وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صواب الأمور وهي مشاق داء التملب ومشاق الذل والهوان ومراوده بالرشد النوري على وجه التهمك وبكونه متى يضع الهامة يعرف أنه متى يضع على رأسه الهامة يعرف داءه وعيبه وأراد لمشر اليهودي غلطهم ذكره على وجه التلميح لمناسبة لظاهر ما يقتضيه به والأفلم يطلوا في تبعية وانكاره وانغافه إلى التبية ليسدل أي ينظم بالقصود ويناسب وهو كون من نسب إليهم ما ذكر على وجه التهمك متحدث عنه لا متحدث عن نفسه كالأصل (ور باسمي تضمين البيت فإزاد) أي فأكثر من البيت كتضمن بيتين أو ثلاثة (استعانة) لظهور التقوى البيت على تمام الراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من التقليل أخذنا بالظاهر (و) رباً سمي أيضاً (تضمن للصراع فإدونه) كمنصفه (إبداعاً) لأنه قلته كأنه أمانة أودعت عند من لمسة يودع لأجلها أي من الصراع أودعه لكونه شيئاً قليلاً كأنه أودع معة شعره (ورفوا)

ور باسمي تضمين البيت فإزاد استعانة (و) يسمي تضمين للصراع فإدونه إبداعاً ورفوا ولا يخفى

(وأما) أي لينظم بمقصوده ويناسبه وهو كون من نسب إليهم ما ذكر على وجه التهمك متحدثاً عنه لا متحدثاً عن نفسه كما في الأصل (قوله فإزاد على البيت) أي كتضمن بيتين أو ثلاثة (قوله استعانة) أي لأنه أكثره كان الشاعر استعان به وتقوى على تمام الراد بخلاف ما هو دون البيت ورب في كلام الصنف على أصلها وهو التقليل (قوله فإدونه) أي كمنصفه (قوله كأنه) أي لأنه أي الشاعر (قوله ورفوا) أي إصلاحاً لأن رفوا بفتح حرفه فكان الشاعر قلته للصراع وما دونه أصله بخرق شعره أي خلله كما يرفأ بفتح الحيط الذي هو من جنسه

(وأما النقد) فهو أن ينظم شرا على طريق الاقتباس أما عقد القرآن فكقول الشاعر

أنتى بالئى استقرضت خطا \* وأشهد مشرا قد شاهدوه

فان الله خلق البرايا \* عنت لجلال هيت الوجوه  
وأما عقد الحديث فكما روى الشافعى رضي الله عنه عمدة الخير عندنا قلت \* أرى بطلان خبر البرية

اتق للشبهات وازهد ووع ما \* ليس ينشيك واعمان بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله عليه السلام ازهد في الدنيا عبك الله وقوله عليه السلام  
من حسن اسلام لثرة تركه ما لينيه وقوله عليه السلام  
(٥٢١)

كروا ما النقد فهو أن ينظم نثر) قرأنا كان أوحدينا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس)  
بني ان كان النثر قرأنا أوحدينا فخطمه أما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا أو أشبه الى أنه  
من القرآن أو الحديث وان كان غير القرآن والحديث فخطمه عقد كيفما كان اذ ادخل فيه  
للاقتباس

عطف على قوله ابدعنا أى يسمى تضمين للصراع فادعوه قروا أيضا ورفو التوبيا صلاح خرقه فكأنه  
لقلته أصلح به خرق شره كما يرقأ الذوب بالخيوط الذى هو من جنسه (وأما النقد) من الاقتباس  
السابقة (فهو) أى لفتاه (أن ينظم نثر) سواء كان ذلك النثر المنظوم في أصله قرأنا أو كان حديثا  
أو مثلا أو غير ذلك كلام حكمه مشهور عن صاحبه إلا أن النثر المنظوم ان كان غير قرآن وحديث  
فخطمه عقد فلاحية للتبديد أى وأخروا كان قرأنا أوحدينا فيقيد بأن يكون النظم (لا على  
طريق الاقتباس) وقد تقدم أن النظم الذى يكون في القرآن والحديث على طريق الاقتباس هو أن  
ينظم أحدهما لاهل أو من القرآن أو الحديث بلا تغيير كثير فاذ انظم أحدهما مع التبشير الكثير خرج  
عن الاقتباس فيدخل في النقد وكذا اذا نظم مع التبشير على أنه من القرآن أو من الحديث وذلك كما  
تقدم يحصل بأن يذكر النظم على الحكاية كأن قال الله تعالى قلنا وقال النبي صلى الله عليه  
وسلم قلنا فانه يخرج بذلك عن الاقتباس أيضا ويدخل في النقد فحصل من هذا أن نظم غير القرآن  
والحديث عقد بلا قيد ونظم القرآن والحديث أما يبيحكون عقدا ان نبه على أنه من القرآن أو  
الحديث أو غير كثيرا والافظهما الاقتباس خارج عن النقد وقد تقدم فمثال النقد في القرآن لكونه  
نبه على أنه منه قول بعضهم

أنتى بالئى استقرضت خطا \* وأشهد مشرا قد شاهدوه

فان الله خلق البرايا \* عنت لجلال هيت الوجوه

يشول اذا تعاديتم يدين \* الى أجل مسمى فاكثوه

مناسبة هاتين القصبتين ص (وأما الفعلاج) ش النقدان يؤخذ الكلام النثر فينظم لاهل  
طريق الاقتباس أى لا حكما يمل في الاقتباس سمي عقدا لانه كان تراعى لافصار نظاما معقودا

(٦٦ - شروح الناحيس - رابع)

القرآن والحديث انما يكون عقدا ان نبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييرا كثيرا والالكان نظمهما اقتباسا والى ذلك  
كله أشار الشارح بقوله بني ان كان النثر أى الذى براد نظمته قرأنا أوحدينا الخ فالتنثر في قول الصنف أن ينظم شرا مثل القرآن  
والحديث وغيرها وقوله لاهل طرقت الاقتباس فيقيد القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيها (قوله اذا غير تغييرا  
كثيرا) لانه لا يتغير في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما سرفنا القيد فيهم من قوله لاهل طريق الاقتباس (قوله أو أشبه)  
أى سواء كان غير تغييرا يسيرا أو غير تغييرا كثيرا (قوله كيفما كان) أى سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يشترط قاله لأن كلما أولا

## فكقول أبي التناحية

ما بال من أوله نطفة \* وحيفة آخره يفخر

عقد قول علي رضي الله عنه ومالابن آدم والفخر وأما أوله نطفة وآخره حيفة وقوله أيضا

كفي حزنا بعدك ثماني \* فضت تراب قبرك عن يدنا \* وكانت في حياتك كل عظمت \* وأنت اليوم أعظم منك حيا  
فيل عقد قول بعض الحكماء في الاسكندر لما مات كان للثلاث أمس أنطق منه اليوم وهو اليوم أعظم منه أمس وقيل هو قول لؤي بن  
مات قبلكم ثلاث وقول الآخر

يا صاحب البني ابن بني مصرعة \* فاربع فخر فعال للرأبعدة  
فلو بني جبل يوما على جبل \* لاندك منه أعاليه وأسفله

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما لوبني جبل على جبل لك الباغي وقول الآخر

البس جديدك أني لا بيس خلقي \* ولا جديد لمن لا بيس الخلقا

(قوله كقول أبي الشاعر وهو أبو التناحية (٥٢٢) من قصيدة من السريخ (قوله يفخر) بفتح الحاء لانه من باب نفع وقبل البيت

عجبت للانسان في فخره

وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لك عاكف تقديما

يرجو لانا تأخير ما يعذر

وأصبح الاسرى ينيره

في كل ما يقف وما يقدر

(قوله الجبل حال) أي

جبل يفخر حال من من

وصح بجي الحال من

للضاف اليه لملاجبة

الضاف للسقوط والعاقل

ما تضمنه ما والتقدير

أسأل عمن أوله نطفة في

حال كونه مفتخرا (قوله

عقد قول علي الخ) أي فهو

عقد لما ليس بقرآن

والحديث بل عقد الحكمة

وشال عقد القرآن قول

بضمهم

(كقوله

ما بال من أوله نطفة \* وحيفة آخره يفخر)

الجله حال أي ما الله مفتخرا (عقد قول علي رضي الله عنه ومالابن آدم والفخر وأما أوله نطفة وآخره حيفة

وفد نه على أنه من القرآن بقوله يقول ومثاله في الحديث للتنبيه مع التنبيه الكثير لانه لامتاعه بينهما

فصح أن يجمعهما مثال واحد قول الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلات \* أربع قاطن خير البريه

اتق للشبهات وازهد ودعما \* ليس بينك واعلمن بينه

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهاة من تركها سلم ومن

أخذها كان كالأرثاق حول الحصى يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله

وازهد في آي يدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا ينهيه

وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الثمينة على هذا الترتيب كما لا يخفى مافي القدمين الكثير والكثير وأما تقدير القرآن

والحديث (كقوله ما بال من أوله نطفة \* وحيفة آخره يفخر) (وجله يفخر في محل نصب على الحال

أي ما باله مفتخرا وصح بجي الحال من لطف في اليه لان الضاف لصد السقوط والعاقل ما تضمنته

ما والتقدير أسأل من حاله مفتخرا ولو قيل حينئذ أسأل عنه مفتخرا في هذه الحال صح وهذا

البيت (عقد) فيه (قول) مولانا (علي رضي الله) تعالى (عنه) مالابن آدم والفخر (أي أي شيء

ثبت لابن آدم فثبت له الفخر أي أي جامع بينهما (وأما أوله) أي أصله (نطفة وآخره حيفة)

بأوزن كقوله بني أبي التناحية

ما بال من أوله نطفة \* وحيفة آخره يفخر

فانه أخذ من قول علي رضي الله عنه ومالابن آدم والفخر وأما أوله نطفة وآخره حيفة قال المصنف وقد

ألقى بالذي استقرت خطا \* وأشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا \* عنت لجلال هيته الوجوه

فقد نه على أنه من القرآن بقوله يقول وشال عقد الحديث مع التنبيه الكثير والتنبيه اذ لامتاعه بينهما فصح جمعهما في مثال واحد

قول الامام الشافعي رضي الله عنه

عمدة الخير عندنا كلات \* أربع قاطن خير البريه

اتق للشبهات وازهد ودعما \* ليس بينك واعلمن بينه

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهاة من تركها سلم ومن أخذها كان كالأرثاق حول الحصى

يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد في آي يدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم

من حسن إسلام المرء تركه ما لا ينهيه وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الثمينة على هذا الترتيب كما لا يخفى مافي القدمين الكثير والكثير (قول والفخر) مقول معه أي أي شيء ثبت

عقد اللؤلؤ لاجديد لمن لاخلق له قالت عائشة رضي الله عنها وقد وهبت مالا كثيرا ثم أمرت بشوبه لسان الرقص بضرب في الخنث على استصلاح اللال (واما الخلل) فهو أن ينثر نظم وشرط كونه مقبولا شيئا أحدهما أن يكون سبك مختارا لا يتقاصر عن سبك أصله والثاني أن يكون حسن الوقوف مستقرا في محله غرق ذلك كقول بعض النصارى بقاءه لما وجدت فملاحه وحفظت غلاله

لم يزل سوء الظن يقتاده وصدق توهمة التي يتبادر حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل للرءساء ظنونه \* وصدق ما يتبادر من توهم

وكقول صاحب الوثائق للرفوف في حل للنظوم صف قلم كاتب فلا تعجب به دولة الافتخار على القول وغنيت به عن الخيل والحول

وقالت أعلى الملك ما ينبغي على الأقاليم لاجل الأصل حل قول أبي الطيب أيضا \* أعلى الملك ما ينبغي على الأصل \*

وكقول بعض كتاب المصطفى وصف السيف أورته عشق الرقاب تحولا فبكى والجمع مطر يزيد به الحدود تحولا حل قول

أبي الطيب أيضا (٥٢٤) في الحدان عزم الخيلط رحىلا \* مطر يزيد به الحدود تحولا وأما التلميح

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (و يصدق) هو (توهمه

التي يقتاده) من الاعتقاد (حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل للرءساء ظنونه \* وصدق ما يتبادر من توهم)

يشكوك في الدولة واستناعتها قول أعدائه (وأما التلميح) صرح بتقديم الام على الليم من لهذا البصره ونظر إليه وكثيرا ما تمسحهم يقولون ليم فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان وأما التلميح بتقديم ليم بمعنى الانسان بالشيء للتلميح كما في التشبيه والاستمارة فهو هنا غلط محض

الانصاف بما يستقيم فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التحديد (لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لا كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنا بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده إلى مالا حصل له في الخارج من التخيلات العاسدة والتوهمات الباطلة (و) لم يزل (يصدق توهمه التي يتبادر) يعني أنه لا كان يتبادر العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك الاعمال والعداوة لأن أكثر الظن أنهم معاملة الناس باعتقاد السوء وعداوة وقد (حل) في هذا الكلام للسمع على ضرب من التجوز حسن سبكه بذلك وطابق في افادة الراد (قول أبي الطيب) للتنبؤ يشكوك في الدولة وأنه استمع قول الاعادي فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله واصراره على السوء للناس فظن أن الناس كذلك (إذا ساء فعل للرءساء ظنونه \* وصدق) أي في الناس (ما يتبادر من توهم) أي من أمر توهمه في الناس لاعتقاده منه في نفسه فإن من الكلام للشهور أن الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يتقصد أن يفعل معهم ومن كلام العامة انما يظن القرب ما يفعل فلو لم يحسن السبك كما لو قيل كما اشتهر على الألسن أن الانسان لا يظن الامثل فعله ومثل ذلك لم يقبل ولو لم يقع موقعه كما لو مدح به على الاخلاق وقيل لا ينبغي للانسان أن يظن بالناس الا ما يقتضيه فعله واعتقاده بالقياس لم يقبل لانه لم يطابق للشيء السليم والاعمال مدح سوء الظن في مواضع الحذر لا لقياس مطلقا (وأما التلميح) من لم يزل سوء الظن يقتاده وصدق توهمه التي يتبادر فانه حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل للرءساء ظنونه \* وصدق ما يتبادر من توهم

ص (وأما التلميح الخ) ش التلميح وقد يسمى التلميح وهو أن يشير للكلمة في كلامه إلى قصة أو مثل

الثانية في الحالة الاولى على طريق الاستمارة التثنية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي أنه لا كان قبيحا في نفسه وقاس الناس عليه ظانا بهم كل شيء صار سوء الظن يقوده إلى مالا حصل له في الخارج من التخيلات القاسدة والتوهمات الباطلة (قوله وصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أي لم يزل سوء الظن يقوده في حال كونه صدقا لتوهمه التي يتبادر ما يتبادر ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه فلم يحصل بسبب ذلك الاعمال والعداوة لأن الظن الذي بالناس اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء وعداوة (قوله حل) أي في هذا السجع قول أبي الطيب أي وزاد عليه قوله وحطت تخلاته (قوله قول أبي الطيب) أي شكايته من

سيف الدولة حيث استعمل لقول الاعادي فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله فظن أن الناس كذلك (قوله إذا ساء فعل للرءساء) أي اذا قبح فعل الانسان قبح ظنونه فيسوء ظنه بالناس وصدق في أولياته وأنبأه ما يحظر بباله من الامور التي توهمها منهم لاعتقاده من نفسه ويدل البيت المذكور : وعادى محبيه بقول أعدائه \* وأصبح في ليل من الشك مظلم (قوله صرح بتقديم الام) أي التي صرح ونحصر عند المحققين أنه هنا بتقديم الام وأما قوله بضمهم أنه يجوز تقديم الليم وأنه لا فرق بين التلميح والتلميح فليس بشيء (قوله من له) أي بتشديد الليم (قوله ونظر إليه) أي نظر مراعاة أي راعاه ولا حظه (قوله وكثيرا الخ) هذا تأييد لكونه بتقديم الام (قوله ليم فلان هذا البيت) أي نظرا إليه وراعاه بمعنى لاحظه (قوله وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان) أي نظر ومراعاته (قوله فهو هنا غلط محض) أي نشأ من توهم اتحاد الاعمال بالأخلاق لان الايمان بالشيء بالتلميح أعين من التلميح الذي

فهو ان يشار الى قصة أوشمر من غير ذكره فالاول كقول ابن المعتز

أرى الجيرة الذين تقامعوا \* عند سير الحبيب وقت الزوال  
علموا أنني مقوم قلبي \* ورحل فيهم أطمع الجلال

مثل صانع المزيج في أرحل القو \* م ولا يلمسون ما في الرحال

لحقنا بأخراهم وقد حوم الموى \* قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الحمر تطلع

نضاضوها صبغ البجعة وانطوى \* لبيحتها نوب السقاء المجرع

وقول أبي تمام

(٥٢٥)

هو النظر الى شر أوقصة أو مثل (قوله وان أخذ مذهبا) أي

وان جعل ذلك مذهبا للشارح

العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرها بما قاله المصنف (قوله ان يشار في غوى الكلام) أي في أثنائه هكذا قرر

بعض الاشياخ وقرر بعضهم ان في بمعنى الباء أي ان يشار بفحوى الكلام أي بقوته وقرائنه للشمع عليها (قوله أو مثل سائر) أي شائع بين الناس وزاد الشارح للثل على اللين إشارة الى أن فيه قصورا وأنه لا مفهوم لقصة والشعر بل في الأطول أن من التلميح الإشارة الى حديث آية كما يقال في وصف الاصحاب رضى

الله عنهم والصلاة على الاصحاب الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فان فيه تلميحاً لقوله صلى الله عليه وسلم اصحابي

وان أخذ مذهبا (فهو ان يشار في غوى الكلام (الى قصة أوشمر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة والشعر وكذا للثل فالتلميح اما في النظم أو في الشعر أو في كل منهما اما ان يكون قصة أوشمر أو مثلا نصير ستة أقسام وللدكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى القصة والشعر (كقوله

الانقلاب السابقة (فهو) أي لقصة (ان يشار الى قصة أوشمر) أو مثل سائر في الناس (من غير ذكره) أي من غير أن يذكر كالمشار اليه بنفسه ومن غير استقصائه ولكن يشار اليه إشارة يفهم بها من قوة الكلام ومن القرآن للشمع عليها الكلام وفهم الشيء من قوة الكلام وقرائنه هو الفهم بفحوى الكلام فالإشارة الى ما ذكره بالتصريح بل بالفحوى مع ذكر شيء منه أو كله يتضح ذلك بالأمثلة وهذا أعنى التلميح ما أخذ من ملح بتقديم الام اذا نظر و كأن الشاعر أو الكاتب نظرا الى المشار اليه وراعه ولذلك نسميهم بقولون تلح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان بتقديم الام ولما كان التلميح بتقديم الام في هذا المعنى ما يستلزم ويستحسن فهو من الاتيان بشيء مملح بهم بعضهم أنه بتقديم الهم وأنه من ملح الشاعر بشد يد الام اذا في شيء مملح وهو سوسوناً من نوحهم اصاد الام بالاحص لان الاتيان بالشئ المملح أهم من التلميح الذي هو النظر الى شر أوقصة أو مثل فيشار اليه بفحوى الكلام فمن جزم بأنه بتقديم الهم وتذهب بذلك لبعض النقاد فهو غلط والسبب ما ذكره اذا علم ان المشار اليه في التلميح ثلاثة اشياء القصة والشعر والثل والشار من جهة ما نظم أو شمرارت أقسامه ستة من شرب اثنين في ثلاثة وللدكور في الكتاب مثالان مثال التلميح في النظم الى القصة ومثاله في النظم الى الشعر وسنمثل بياق الامثلة فأشار الى مثاله في النظم الى القصة فقال (كقوله) أي كقول أبي تمام

لحقنا بأخراهم وقد حوم الموى \* قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الحمر تطلع

نضاضوها صبغ البجعة وانطوى \* لبيحتها نوب السقاء المجرع

أوشمر من غير ذكره فالاول كقول أبي تمام

كان نجوم بأهم اعديتهم اعديتهم وكقول الشاعر نحن بما عهدنا وأنت بما \* عندك راض والرائى مختلف فان فيه تلميحاً لقوله تعالى لكم دينكم ولي دين (قوله أي ذكر واحد) أشار الشارح الى أن الضمير لوحيد لان العطف بأو حيثنشد فلا يترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجه (قوله فالتلميح اما في النظم أو الشعر) أي لان الكلام البشاري خواء القصة أو الشعر اما نثر أو نظم (قوله وللدكور في الكتاب) أي في اللين مثال التلميح الخ أي ترك أمثلة التلميح في النثر بأقسامه الثلاثة وكذا ترك مثال التلميح في النظم للثل (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وقبل البيت للدكور لحقنا بأخراهم وقد حوم الموى \* قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الحمر تطلع

فوقه ما أدري أحلام تام \* ألت بنأم كان في الركب يوشع  
 روى أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خلف أن تتيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يجعل قتالهم فعد الله فرد له الشمس  
 حتى فرغ من قتالهم والثاني كقول الحريري وأى والله لطالما تلتقي الشتاء بكافاته وأعدت له الأهب قبل موافاته أشار إلى قول ابن سكرة  
 جاء الشتاء وعندي من حوائجه \* سبع إذا القطر عن حاجتنا حسبا  
 كن وكيس وكون وكأس خلا \* بعد السكب وكس ناعم وكا  
 وقوله أبا نضال مليحة نافية وأما به إلى قول النابغة  
 فبت كاتى ساورتني ضليلة \* من الرقش فى أنيابها السم نافع

نضاضوه بالصبح الجنة والطوى \* ليهجتها نوب السماء المزعج  
 والضمير في آخرهم ولهم بالأحبة المرتحين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحوم الموى فلو أيا جعلها دوائر حول الحبية يقال حام الطير  
 على لئلا دار حوله وحوم حمله (٥٢٦)  
 يحوم وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر ووقع جمع واقع أى والحوال

فوقه ما أدري أحلام تام \* ألت بنأم كان في الركب يوشع  
 وصف طرفه بالأحبة المرتحين وطلع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في طلعة الليل ثم استعظم  
 ذلك واستغرب وتجاهل تحيروا وتدهاوا قل أهنا حلم أراء فى النوم أم كان فى الركب يوشع التى عليه  
 السلام فرد الشمس (أشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ماروى من أنه قاتل  
 الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تتيب قبل أن يفرغ منهم

(فوقه ما أدري أحلام تام \* ألت بنأم كان في الركب يوشع)  
 الضمير في آخرهم ولهم للرحلين بالمحبوب وحام الطير على لئلا دار عاياه وحوم حمله يحوم ونضاض معنى  
 ذهب به وأزاله والوقع جمع واقع أى محبوس والضمير في ضوضا وبهجته الشمس الطامعة من الحدر  
 والصدئة الظلمة وانطوى وانضم وزال والنوب المزعج هو ذو لونين وأشار به إلى طلعة الليل المشاطة  
 بياض النجوم وكأنه أخذ من المزعج لأن في لونين وقوله أحلام تام استعظم الواقع وتجاهل لظاهر  
 التحيروا وتوله حتى لا يرى الواقع فكأنه يقول خلط على الأمر لما شاهدت فلم أدركه أنا تام وما رأيت  
 حلم أم شمس الحدر ألت بنأى زلت ما لركب فعاد ليهم نهار أم حضر يوشع فرد الشمس (أشار) ذلك  
 إلى قصة يوشع على تيبنا وعليه أفضل الصلاة والسلام (و) إلى (استيقافه الشمس) أى طلبه من

فوقه ما أدري أحلام تام \* ألت بنأم كان في الركب يوشع  
 فانه أشار إلى قصة يوشع بن نون ففى موسى عليهما الصلاة والسلام واستيقافه الشمس فانه قاتل الجبارين  
 يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تتيب ويدخل السبت فلا يجعل قتالهم فعد الله تعالى فرد له

أن تلك الطيور ساكنة غير  
 متحركة والمراد بالشمس  
 الاول الحقيقي ادعاء  
 المحبوب للدهى أنها شمس  
 حقيقة والزاعم الذليل  
 وذلة الليل يحجب الشمس  
 أى طلعت علينا شمس  
 الحبيب قهرا عن ليل  
 المجرى والباء في قوله  
 شمس لتجرب يدفجر من  
 الشمس شمس أخرى ظهرت  
 لهم من جانب الحدر أى  
 الموعود ونضاض معنى أذهب  
 والصبح الموعود والصدئة  
 الظلمة أى أزال ضوءها لون  
 الظلمة والمراد بسبوب  
 السماء المزعج النجوم  
 وانها واهها خفاؤها بالضره

أى دخلت النجوم التى هى نوب السماء المزعج ليهجتها والضمير في ضوءها وبهجته الشمس الطامعة من الحدر  
 المزعج ذو اللونين لأن لون السماء غير لون الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم ما يراء التام في اليوم (قوله وصف) أى ذكر وقوله  
 وطلع شمس الخ أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) أى طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في الليل  
 حتى كآه لا يمكن عادة ذكر الشمس (قوله وتجاهل الخ) أى فسكاه يقول خلط على الأمر لما شاهدت فلم أدركه أنا تام وما رأيت  
 حلم أم شمس الحدر أى وجه الحبيب ألت بنأى زلت بالركب فعاد ليهم نهار أم حضر يوشع فرد الشمس وعلم من هذا أن في البيت  
 مقدمة محدوقة وهى أم شمس الحدر (قوله وتدها) مرادف لما قبله (قوله فرد الشمس) أى ردها عن التروب وأمسكها وليس  
 للراد أنها غابت بالنقل ثم ردها كذا قيل (قوله يوشع) هو ابن نون ففى موسى أى صاحبه (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه  
 من الله تعالى وقوفها (قوله أدبرت) أى كادت أن تقرب (قوله خاف أن تتيب قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم فحى لم تقرب  
 بالنقل لكنها تاربت التروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم ففصل نوع من الظالم وظهرت الشمس في الظالم مثل  
 ظهور الشمس في الليل للظلم هذا محصل كلام الشارح وفي بعض العيارات ما قيل بأن الشمس غربت بالنقل وردت له بمفردها وبها يدل  
 لتلك القول ابن السبكي في تايته  
 وردت إليك الشمس يدمغيها \* كما أنها قد مالو يوشع ردت



وقول غيره

أشار إلى البيت المشهور

لمعرو مع الرمضاء والنار تلتظي \* أرق وأحق منك في ساعة الكرب

المستجير بعمرو عند كربته \* كالمتجير من الرمضاء بالنار

(٥٢٧)

في الجوارح أحب إلى من البزري

فقد إذا كان يصيد القطا

أشار النيمي إلى قول جرير

أنا البزري المطل على غير

\* أنيح من السماء لها نصيبا

(قوله فيدخل السبب)

أي فتدخل ليلته (قوله

فلا يدخل قتالهم) لأنه كان

متعبدا بشريعة موسى

ومن شريعت حرمة العمل

في يوم السبت وليتسه

(قوله فردله الشمس) أي

أسكعها عن القروب (قوله

التي ترمض) يقال رمض

يرمض كذهب يذهب وفي

الختار أنه من باب طرب

(قوله حال من الضمير في

أرق) أي الواقع خيرا من

عمرو وفي هذا الأعراب

نظر إذ تقدم معمول اسم

التفضيل عليه لا يجوز

في المشهور إلا مثل هذا

بسر الطبيب من طباز يد

مفردا أنفع منه ما وليس

هذا الموضع منه قال أوجه

أن يجعل قوله مع الرمضاء

صفة لعمرو والنار بالجر

حذف على الرمضاء أي لعمرو

لصاحب الرمضاء والنار

في الذكر أي لعمرو الذي

ذكر معه الرمضاء والنار

في البيت الآخر وعمرو

الذي ذكر معه الرمضاء

فيدخل السبب فلا يدخل قتالهم فيه فمما أقره الله الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو)  
اللام لا ابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق حال من  
الضمير في أرق (والنار) مرفوع مطوف على عمرو أو مجرور مطوف على الرمضاء (تلتظي) \*  
حال منها وما قيل أنها صلة على حذف للوصول أي النار التي تلتظي تصف لاحتياج إليه (أرق)  
خبر للبتدأ من رقه إذا رحه (وأحق) من حني عليه تلتظي وتشفق (منك في ساعة الكرب) أشار إلى  
البيت المشهور (وهو قوله (المتجير) أي المستجير (بعمرو عند كربته) \* (الضمير للوصول أي  
الذي يستجير عند كربته بعمرو) كالمتجير من الرمضاء بالنار

الله تعالى وقوف الشمس لما عزت على القروب وذلك أنعمروى أن فناءه للجبار بن الدين أمره الله تعالى  
بقتالهم كان يوم الجمعة فأدبرت الشمس وكادت أن تغرب فنفى أن تغرب فيدخل السبب فلا يدخل له  
قتالهم فيفوت كمال قتالهم وغلظت حينئذ فسال الله تعالى فردله الشمس عن القروب حتى فرغ من  
قتالهم ثم أشار إلى مثال التلخيص في النظم إلى الشعر فقال (كقوله لعمرو) اللام في لأم الابتداء  
(مع الرمضاء) أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق والظرف حال من الضمير في أرق أي  
لهمرو وأرق حال كونهما مع الرمضاء وفي هذا الأعراب تقدم الحال على العامل الذي هو اسم تفضيل ولا يجوز  
في المشهور إلا نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه وقوله (والنار) يحتمل أن  
يكون مجرورا عطفا على الرمضاء فيكون في حيز الحالية وقوله (تلتظي) حال منه أي مع النار حال كونها  
تلتظي أي تتوقد أو ما جعل تلتظي صلة للوصول المحذوف فيه حذف الوصول وبقاء صلتها ولا يرتكب  
الافروعة فلا حاجة إليه مع إمكان ما هو أقرب ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه مطوف على  
البتدأ الذي هو عمرو والخبر عنهما معاقوله (أرق) وصح الأخبار باسم التفضيل عن اثنين لإرادته  
منكرا وهو مأخوذ من الرقة التي هي الرحمة ويحتمل أن تكون النار مرفوعة على الابتداء  
وتلتظي خبره وإنما صحت هذه الأوجه لأنه ليس للراد أحد هذه اللام في على الخصوص وإنما أراد  
الإشارة إلى بيت يجب فيه عمرو ذكر النار وذكر الرمضاء فصح مع ذلك كل أعراب أذ لم يعين  
المعنى (وأحق) من حني عليه تلتظي وتشفق عليه يعني أن عمرا الكائن مع ذكر الرمضاء والنار  
أرق وأحق (منك في ساعة الكرب) وقد (أشار) بذلك (إلى البيت المشهور) وهو قوله (المتجير  
بعمرو عند كربته) أي الذي يستجير بعمرو في وقت ~~صكر~~ كربته فالضمير يعود على الوصول  
(كالمتجير من الرمضاء بالنار) أي كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار ولهذا البيت قصة وهي أن امرأة

الشمس حتى فرغ من قتالهم وحكاية الصنف لهذه القصة ولهذا يقتضى أن الشمس لم تكن غربت  
وأن العجز عن استيفائها وأنها يدل على أنها غربت ثم طلعت وكل من النوعين قد اتفق لئلا ينال الله  
عليه وسلم على ما ورد في بعض الأحاديث وأما الإشارة إلى شرفه لصف بقوله :

لمعرو مع الرمضاء والنار تلتظي \* أرق وأحق منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور

المتجير بعمرو عند كربته \* كالمتجير من الرمضاء بالنار

والتاريخ إلى البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب فكانت لقتال كليب أرق منك يا أيها المخالب (قوله مطوف على عمرو) أي يكون مبتدأ  
ثانيا وأرق خبرا عنها (قوله تلتظي) أي وقد (قوله لاحتياج إليه) أي لا مكانا تركها هو أقرب منه (قوله الكرب) بوزن الضرب  
وهو التلم الذي يأخذ النفس (قوله كالمتجير من الرمضاء بالنار) أي كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار

وأشار شريك إلى قول الطرماح **تيم طرقي أقوم أهدى من القنطا \* ولو سلك طرق الكمار ضلت**

(قوله وعمر وهو جاس بن مرة) هذا سهو من الشارح لأن عمرا هو عمرو بن الحرث وجاس هو جاس بن مرة فليس أحدهما الآخر وتبين ذلك بكثرة القصة التي ذكر في شأنها البيت المذكور وحاصلها أن امرأة تسمى البسوس ذهبت زيارتها أختها الحيلة وهي أم جاس بن مرة ومعهما ناقة الجار لها (٥٢٨) وكان كليب من كبار تلب وجاس الذي كور من بكر بن وحي كليب أرضا فلا يرى فيها غيره إلا إبل جاس

أرضا من العالبة وهي أرض الحجاز لا يرى فيها غير إبله إلا إبل جاس لصاحبه بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع شاك في إبل جاس فأصرها كليب وعرف أنها ليست من إبل جاس من فرماها بهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى ركت بطنها جاسا يشخب جاسا وضرعها يشخب

دما ولينا فصاحت البسوس واذاه وأغرته فقال جاس اسكني بإخرة وانه لأعقرن فحلاها وأعز على أهلها فلم يزل جاس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحلي فركب جاس فرسه حتى لحقه فرمى ظهره فسقط فقال يا جاس أغثنى بشر بقاء فقال جاس تركت لاء وراءك فولى عنه وأبناه عمرو بن الحرث حتى وصل إليه فقال له يا عمرو أغثنى بشر بقاء وأجيز عليه فقيل :

للتجيز بعمرو عند كرتبه \* كالتجيز من الرضاء بالنار  
والبه يشير بقوله لعمرو مع الرضاء الخ ونشبت الحرب بين بكر وتلب أبابرين سنة كلها تلب على بكر ولتلك قيل في اللث أشأم من البسوس وما ذكرناه يعلم أنه ليس للراد بعمرو جاسا كما قيل بل للراد به عمرو بن الحرث فهذا مثالان للتاميم في النظم أو الشعر أو القصة وأما مثاله في النظم إلى الثلاث فكقوله \* ومن دون ذلك خربت الفتاد \* أشار به إلى اللث السائر وأصله لكليب وذلك أنه لما سمع قول جاس لأعقرن فحلاها وأعز على أهلها ظن أنه يريد خلا لكليب عيلان فقال دون عيلان خربت الفتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يوصل إليه إلا بشكف عظيم فيقال دونه خربت الفتاد والفتاد شجر مليه شوك كالابر وخربله أن تبرد عليه من أعلاه إلى سفله حتى ينتر منه شوك هذه أمثلة النظم الثلاثة وأما أمثلة الترفال الإشارة إلى القصة والشعر من الترفول الحريرى فبب بليقة ناضيه وأحزان يعقوبيه فأشار بقوله ليلته ناضيه إلى قول النابغة :

فبت كأتى ساورتني مثلية \* من الرقتى في أنيابها السم نالعه

وأما الإشارة إلى مثل فكقوله :

من غاب عنكم نسيتموه \* وقلبه عندكم رهينه

أغتنكم في الوفاء بمن \* حصته محبة السفينة

قال في الإيضاخ ومن التاميم ما يشبه الكاروى أن تميم قال لشريك النخعي ما في الجوارح أحب إلى

من البازي فقال إذا كان صيدا القنطا أشار النخعي إلى قول جرير :

أنا البازي للطل على تيمر \* أتبع من السباه لها انصبابا

وأشار شريك لقول الطرماح

تيم بطرق الأقوم أهدى من القنطا \* ولو سلك طرق الكمار ضلت

فرسه وأجيز عليه أي أنه قليل المستجير بعمرو البيت واليه يشير قول الشاعر لعمرو مع الرضاء الخ ونشبت الحرب بين بكر وتلب أبابرين سنة كلها تلب على بكر أي أن قبيلة كليب التي هي تلب كانت لها القلبة على قبيلة جاس التي هي بكر في تلك الدوة. أقبل في اللث أشأم من البسوس وأصل اللث المشهور وهو سد كليب في الناقة هذه القصة ومن هذا يعلم أن عمر لغير جاس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة وأخو أوزير المهمل الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب أعز الناس

الفصل الثاني: ينبنى للكلام أن يتألف في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً

في العرب بلغ من عزاه له لا يجبر نظري ولا يكرم رجلاً ولا يصحى إلى أبادته وإذا جلس لإبرأحدين يده باجلاً (قوله من الخاتمة) أما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة أن كلا اشتغل على حسن غير ذاتي (قوله أو كاتبا) لئلا يراه به التأثر لانه للقبائل للشاعر (قوله أي يتبع الآتي) بكسر (أ) التون ولد كذا كره بعضهم وفتح النون والقصر كاسرح به منهم (قوله الأحسن) تفسير لما قبله فهو على حذف أي التفسيرية ولرأد الأحسن من الكلام ولرأد بفتحها لأحسن الكلام في هذه اللواضع الثلاثة اجتهد في طلب أحسن الكلام ليأتي فيها (قوله في الروضة) هي البستان (٥٣٩) (قوله إذا وقع فيها) أي إذا كان حالاً

فيها مستديماً أي طال البانظاراً لما يوقه (قوله حتى تكون) أي لأجل أن تكون حتى قيلية (قوله أعذب لفظاً) أي من غيرها وهذا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكاً متعلق بالمرکبات لأن التقييد لا يكون إلا فيها (قوله بأن تكون في غاية البعد) هذا تفسير مراد وكذا ما بعده والاصطوبه اللفظ تتناول حسن السبك وصحة المعنى وحسن السبك يتناول عذوبة اللفظ وصحة المعنى وكذا صحة المعنى تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك فرمياً يترادى التكرار في كلام المصنف لحمل الشارح كلامه الثلاثة على محمل وأما خص أديبية اللفظ بالكون في غاية البعد عن

الفصل: من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاه (ينبنى للكلام) شاعراً كان أو كاتباً (أن يتألف) أي يتبع الآتي الأحسن يقال يتألف في الروضة إذا وقع فيها متنبهاً لا يوقه أي يجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك اللواضع الثلاثة (أعذب لفظاً) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والتثقل (وأحسن سبكاً) بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد

والساور للفظات والآصاف والفضيلة بالصدق المعجمة الحية البريقة والرش الحيات الهدى والتأق الشديد وأشار بقوله وأمران عقوبة إلى فصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نينيا وعليه أفضل الصلاة والسلام ومثال الإشارة إلى اللث من الشر قوله فيلها من هرة تنى أولادها أشار به إلى لثل العلوم وهو قهرهم أمعن من المرة نأكل أولادها وبتم الأمثلة الستة والله الوفي بمنه وكرمه ثم شرع في فصل من الخاتمة به ختمه وختم الكتاب فقال

الفصل: من الخاتمة في حسن الابتداء والانتهاه والتخلص وأما جملته من الخاتمة لانه لما اشتغل على ما هو من الحسن غير الذاتي كالم الخاتمة (ينبنى للكلام) شاعراً كان أو كاتباً (أن يتألف) أي أن يتبع الآتي وهو الأحسن من الكلام بأن يطلب حتى يأتي به يقال يتألف في الروضة إذا وقع فيها متنبهاً أي كان فيها حال كونه ينتمى أي يطلب وينظر ما يوقه أي يجبه يقال آفة كذا أصعب حالاً نتي هو تطلب الأحسن والتطرف الشيء إلى شيء ما يوقه أي يجبه منه (في ثلاثة مواضع من كلامه) أي ينبنى للكلام أن يجتهد في طلب أحسن الكلام ليأتي به في ثلاثة مواضع من كلامه (حتى تكون) تلك اللواضع الثلاثة من كلامه (أعذب لفظاً) من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وهو يشمل ما يكمل به حسنة وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذبت بها بكونه غاية في البعد عن التنافر واستقلال الطبع لأن السلب الحسي يقابله حسانيان فالطبع ويتقلى عليه مناسب تخصسه بهذا المعنى لما ذكره من فاني ذلك من الخروج من التكرار بما بعده (و) حتى تكون للواضع الثلاثة أيضاً (أحسن سبكاً) من غيرها وحسن سبك اللفظ أيضاً حسن صياغة أي إيجاد تركيبه وإيجاد ذاته فهو أيضاً بهذا الاعتبار يشمل أوجه حسنة من قبل نفسه ومعناه ولكن خصت أحسنه سبكاً هنا بكونه غاية في البعد عن التعقيد اللفظي وعن التقديم والتأخير للابس ويكون الأنفاظ متقاربة في الحزب وهو ضد الركاكة

ص (فصل: ينبنى للكلام الخ) شئ لا تخلو من هذه اللواضع الثلاثة هي محط شوق النفوس فينبغي التألف فيها وهو طلب النيقه وهو حسن التدبر حتى تكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى

(٦٧ - شروح التخصيص - رابع) التنافر واستقلال الطبع لأن السبك الحسي يقابله حسانيان فالطبع ويشقلى عليه فتناسب تخصسه بهذا المعنى (قوله والتثقل) عطف تفسير أو عطف سبب على سبب وأورد على الشارح أن الاستعزاز عن التنافر والتثقل من الحسن الذاتي الحاصل بلم المعاني وحينئذ فتكون رعاية الحسن في هذه اللواضع الثلاثة من رعاية الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التي هي من البديع وأوجب بأن البعد عن التنافر والتثقل يبحث عنه في علم المعاني ورعاية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع والشارح قال بأن تكون في غاية البعد الخ والتأثير أمر لا يحسن وأورد عليه أنه كان عليه أن يزيد الثانية في البعد عن مخالطة الناس في كلامه قصور وأوجب بأن الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك في كلام كثير من الأفاضل كالنوهي (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد) أي اللفظي

(١) قوله بكسر التون الخ كلا الضبطين خطأ بل هو بفتح النون وللأفضل تفصيل وانظر كتب اللغة اه مصححه

(وهو التعميد والتأخير لللبس) هذا كناية عن ضعف التأليف وعطفه على ما قبله من عطف السبب على السبب لان ضعف التأليف سبب التعميد العطف وقوله لللبس صفة لتقديم وتأخير لانهما شيء واحد (قوله وأن تكون اللفظ الخ) انما ظهر في محل الاخبار وعبر بالافعال دون المواضع لانه أوضح لما الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقار بها بعضها من بعض وليس مراداً بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزاء) هى ضد الركاكزة (قوله والثلاثة) أى القوة وهو ضمير لما قبله (قوله والرقة) هى ضلالتها (قوله والثلاثة) أى السهولة

(٥٣٠)

والتقديم والتأخير لللبس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزاء والثلاثة والرقة والسلاسة وتكون للمعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتفى اللفظ الشريف للمعنى الضعيف أو على العكس بل يضافان صياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يلزم من التناقض والامتناع والابتدال ومخالفة العرف والثلاثة وهى بمعنى الجزاء والرقة والسلاسة وهما بمعنى لطف اللفظ وناسبته ضد اللفظ للستيع والتقطع المستكره ويكون للمعاني مناسبة لألفاظها وذلك بأن لا يكتفى اللفظ الشريف للمعنى الخسيس كأن يكون بألفاظ مجنفة لمن ترى بالراء لعدم مطابقتها للراء والعكس كمعنى شريف عليه لفظ ضعيف كألفاظ غريبة متنافرة الحرف والمعنى مطابق وانما يفتنى أن يبالغ اللفظ والمعنى بالنسب والتلاؤم فيكون اللفظ شريفاً والمعنى كذلك وحاصل هذا جعل المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ فصيحاً لا تقيد فيه ولا شيء يخل بالفصاحة ولا ابتدال في مع معنى مرعى فيما يفتنى لمطابقته مقتضى الحال لان جزالة اللفظ ورفقته وسلاسته ترجع الى نفي الابتدال والتنافر وكون المعنى شريفاً واللفظ شريفاً يرجع الى المطابقة مع السلامة ما يخل بالفصاحة وانما خص حسن السبك نفي ما يخل بالفصاحة مع معنى مطابق لان حسن سبك المعنى مثلاً الذى هو المحسوس انما يقاله عدم الانتماء والالتزام على وجه مستكره ولا يخفك أن حسن السبك على هذا أحسن من عبودية اللفظ فان قلت فحسن السبك على هذا لا يخص في تفسيره لشموله جميع أنواع الحسن فقلت بل في أنواع البديعيات وهى مما يحسن السبك فان قلت فعلى هذا تكون رعاية الحسن في هذه المواضع من رعاية الحسن الداني فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الحاشية التى هى من البديع (قلت) اذا كان المعنى أن يفتنى أن تراعى الزيادة فى الحسن سواء كان ذلك الحسن ذاتياً أم لا كان المنبى عليه في هذا الفصل هو القدر الذى على أصل الواجب والزائد ليس بأمر لازم فهو من البديع قائم (و) حتى تكون تلك المواضع الثلاثة (أصح معنى) أى أزيدنى محبة المعنى ورعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها في كل شيء ومحبة المعنى تحصل بالسلامة من التناقض والسلامة من الاستماع والبطلان والسلاسة من الابتدال الذى هو معنى الفساد حيث لا يطابق والسلامة من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغ كالناراة الخفية بالمصاحبة أوهى نفسها ونحو ذلك كالسلامة من عدم المطابقة لقتضى حال الخطاب وقد عرفت أن صحة المعنى بهذا الاعتبار داخل فيها قبله وبه علم أن هذه الاوصاف أعنى عبودية اللفظ وحسن السبك برعاية مقتضى الفصاحة وقوه (حتى تكون الخ) يفتنى أى يكون غاية لتأويله فان حسن المطالع مثلاً ليس على القوة

وهو ضمير أيضاً لما قبله (قوله من غير أن يكتفى الخ) تفسير لما قبله ولو قال بأن لا يكتفى الخ لكان أوضح (قوله اللفظ الشريف) أى لاشبهه على المحسنات البديعية (قوله المعنى الضعيف) أى الذى لا فائدة فيه (قوله لمعنى مطابقه) السامع لعدم مطابقته للحال (قوله أو عن العكس) الاول حذف على أى يكتفى اللفظ الضعيف للمعنى الشريف (قوله بل يضافان صياغة تناسب وتلاؤم) بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفاً وشرف اللفظ باشبهه على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه الجملة المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ لاشيء فيه يخل بالفصاحة ولا ابتدال فيه مطابقاً لما يقتضيه الحال خالياً بمعناه عن التقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورفقته

وسلاسته ترجع لنفي ابتداله وتناهره وكون المعنى شريفاً واللفظ شريفاً رجساً لها قمع السلامة، يخل بالفصاحة (قوله وأصح معنى) أى أزيدنى محبة المعنى ورعاية الزيادة كقوله كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها في كل شيء (قوله بأن يلزم) أى المعنى من التناقض وزيادة صحة المعنى تحصل بسلامة المعنى من التناقض أى من إهمال التناقض والامتناع من التناقض واجب لاستحسن وكذا يقال فيما بعد (قوله والامتناع) أى والسلامة من الامتناع أى الإعلان بأن يكون المعنى باطلاً وهذا لازم لما قبله (قوله والابتدال) أى وسلامة المعنى من الابتدال أى الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى وسلامة المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغ كالناراة الخفية بالمصاحبة أو هى

**\* الأول الابتداء** لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان كذا كرنا أقبل السمع على الكلام فوعى جميعه وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه  
 ورفضه وإن كان في غاية الحسن فمن الابتداء آت اختاره قول امرئ القيس **\* ففانك من ذكري حبيب ومنزل** **\* وقول الباقية**  
 الجدي **كأنني لهم يا أميمة نائب** **\* وليل أماسيه بيلي الكواكب**  
 وقول أبي الطيب **أنظني من زلة أفتب** **\* قلبي أرق عليك مما تحب**  
 وقوله **أرىك أنباء الغداة لم خمر** **\* نبي برود وهو في كبدى جمر** (٥٣١)

نفسها (قوله ونحو ذلك)  
 أي كالسلامة من عدم  
 اللطافة لمقتضى حال  
 الخطاب (قوله لانه) أي  
 الابتداء بمعنى للبدا به  
 وقوله يقرع بمعنى يصيب  
 وفرض من باب نعم كافي  
 للمصباح (قوله فان كان  
 عذبا) الأولى التعبير بأقبل  
 التفضيل ليلا من امر أي  
 فان كان أعذب من غيره  
 (قوله أقبل السمع على  
 الكلام فوعى) أي حفظ  
 جميعه لانسباق النفس  
 اليه ورغبتها فيه من حسنة  
 الاول واستعجابها للذة  
 للساق السابق (قوله والا  
 أعرض عنه) أي أو لا يكن  
 الابتداء عذبا حسن السبك  
 صحيح للسنى أعرض عنه  
 السمع بقية (قوله  
 فالابتداء الحسن) هنا  
 مبتدأ خبره قوله كقول  
 وقوله في تذكار الاحبة

ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح للسنى  
 أقبل السمع على الكلام فوعى جميعه والأعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن  
 في تذكار الاحبة والنازل (كفوله)  
 ففانك من ذكري حبيب ومنزل **\* بسقط الأولى بين الدخول وخومل**  
 السقط منقطع الزمل حيث بدق والاولى رمل موحى ملو والدخول وخومل موشحان  
 وصحة للمعنى رعاية مقتضى البلاغة ولا يخفى أوجه مناسبتها فكل رمل لكل وصحفي عطف الآخر  
 والحط في ذلك سهل ثم بين الواضع الثلاثة التي ينبغي أن يعتنى بها فبأذكر أكثر فقول (أحدها)  
 أي أحد تلك الواضع (الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح للسنى أقبل  
 السمع على الكلام فوعى جميعه لانسباق النفس اليه ورغبتها فيه من حسنة الاول واستعجابها للذة  
 اللذائق السابق والا يكن الابتداء حسن السبك عذبا صحيح للسنى فغيره السمع بالمعنى الاول فيعرض  
 عنه جملة وإن كان الباقي من الكلام حسنا لأن السمع فاطمه الابتداء القبيح وهذا امر غير يبي  
 والابتداء الحسن في تذكار النازل والاحبة (ك) ماقى (قوله) أي امرئ القيس  
 (ففانك من ذكري حبيب ومنزل **\* بسقط الأولى بين الدخول وخومل**)  
 السقط هو للروض الذي ينقطع فيه الرمل أو الرمل للقطع بنفسه والاولى هو الرمل الموحى ولا شك  
 أن انقطاع الرمل إنما هو عند اعوجاجه بالراح لا عند تراكمه والدخول وخومل موضعان والوارد  
 بين أما كمن الدخول وأما كمن خومل وبذلك تحت البيئتين التي لا تكون الا في متعدد وصح ذلك  
 عطف خومل بالفاء عليه ليفيد أن له بيئتين أيضا وأما لو كانت البيئية معتبرة بين الدخول وخومل لم  
 يصح العطف بالفاء لوجوبه بالواو اذ هي التي تنقطع مالا يعتنى عنه أما حسن الشطر من هذا البيت  
 فسلم لانه ما داهما عطف واستوقف وبكى واستكى وذكر الحبيب والنزل في شطر واحد بلفظ مسبوك  
 لا تعديفيه ولا تنافر ولا ركاكة وأما الشطر الثاني فلم يتفق له فيه ما اتفق في الاول لأن المعاني لم تخل  
 من كثرة مع فقه للسنى ومن جعل التقدير لصحة وغرابة بعض الالفاظ وأحسن منه قول الباقية في  
 ذكر الهم في الابتداء  
 كأنني لهم يا أميمة نائب **\* وليل أماسيه بيلي الكواكب**

سروره وكأنه بيل للسنى ثانياً أن التي تكون هذه الواضع الثلاثة هي المصنف (أحدها الابتداء) وهو  
 للطلع لأنه أول ما يقرع السمع فإذا كان بهذه الثابتة أقبل السمع على الكلام ووعاه والأعرض عنه  
 وإن كان حسنا وأحسن الابتداء آت اختاره قول امرئ القيس **\* ففانك من ذكري حبيب ومنزل**  
 قيل لما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله للفقير وقف واستوقف وبكى واستنكب

استجاب للودعوى التورك على الدهر وعلى النفس وفي السمع وغرد ذلك (قوله ففانك من ذكري حبيب ومنزل) خطاب لوحيد  
 خطاب لوحيد خطاب لاثني أو أن الفاعل موكد بالجمعة قلب التورن أما اجراء القوس مجرى الوقف وقوله من ذكري حبيب أي  
 من أجل تذكر حبيب باسم المصدر بمعنى المصدر وقوله بسقط الأولى مثل السين والياء بمعنى عند السقط كما قال الشارح منقطع الزمل  
 حيث بدق أي طرفه الدقيق والاولى هو كما قال الشارح رمل معه ج ملو أي منقطع بسنه على بعض هذا هو الراد والسنى ففانك  
 عند طرف الرمل الموحى أي للثوري الكائن بين الدخول وخومل ولا شك أن انقطاع الرمل إنما هو عند اعوجاجه بالراح لا عند تراكمه

وقوله

فراق ومن فارت غير ميم \* وأم ومن عمت خير ميم

وقوله

أترها لكثرة العشاق \* تحب الجمع خلقه في لسا ق

وقول الآخر

زما الجبال فقل لعاذل الجاني \* لاصم اليوم من مدرار أجفاني

وينبئ أن يتجنب اللج ما يتابع به فانه قد يتناول به المدح أو من الحاضرين كما روى أن الزمعة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدة البائية \* ما بال عليك من اللاء ينكسب \* قال هشام لم عينك ويقال ابن مقاتل الفرير أنشد الهادي العلوي قصيدته التي أولها \* موعدا حيا بك بالفرقة غد \* فقال له الهادي موعدا حيا بك ولك لئلا السوء وروى أيضا أنه دخل عليه في يوم مهرجان وأنشد

(قوله) ولئن ألتج أي لجمع العطف

(٥٣٣)

بالهاء وهذا جواب عما يقال إن بين لاتفادى إذا لمع كإقبال دخلت

ولئن بين أجزاء الدخول (و) في وصف البار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام \* خلعت عليه جماله الأيام)

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبئ (أن يتجنب في اللج ما يتابع به) أي يشاء به (كقوله موعدا حيا بك بالفرقة غد) مطلع قصيدة لابن مقاتل الفرير

يقال نصب الهم إذا أتبعه (و) الابتداء الحسن أيضا في وصف البار (كما في) قوله

قصر عليه تحية وسلام \* خلعت عليه جماله الأيام)

يقال خلع عليه أي نزع ثوبه عليه بمعنى أنه نزع وطرحه عليه ولتضمن خلع طرح عدى بلى وفي نسبة الخلع إلى جمال الأيام دلالة على تشبيه الأيام بمرجله لبس جميل نزع على غيره لجمال الأيام كبلس ألبس ذلك القصر وكذا قوله

فراق ومن فارت غير ميم \* وأم ومن عمت خير ميم (٢)

أي لا ينبئ أن يفارق التي فارقت غير مذموم ولأن ثوم أي قصد غيره والتي قصدت ليس أهلا لأن يقصد كذا قوله في الفزل أريقك أم ماء التمامة ثم خر \* يعني برود هو في كبدى بحر تدل في ريق المبرور فتجاهل فكانت التمس عليه هل هو ريق أم ماء زال آخر وأخير بأعلى له غاية العلو والبودة وفي قلبه بحر لا يزدل القلب ولو عاشا محترقا به كالجر وكذا قوله في الرق والرحمة أنظني من زلة أنتب \* قلبي عليك أرق عما تحسب

أي لا أعاتبك على زلة ولا تظن ذلك يصدر مني فإن قلبي عليك شديد الشفقة فموا أكثر ما تحسب في الرق والرحمة (وينبئ أن يتجنب في اللج) أو التزل عند خطاب من يتوقع منه التطير وهو غير مراد (ما يتابع) أي الكلام الذي يشاء (به) وهو تابعا لفاعل يتجنب (كقوله موعدا حيا بك بالفرقة غد)

وذ كرا الحبيب ومنزله في مصراع واحد وقوله أي قول الأشجع في تهنت البناء

قصر عليه تحية وسلام \* خلعت عليه جماله الأيام

(و) يجب فعل البديع على التكميل (أن يتجنب في اللج ما يتابع به) كقوله أي قول ابن مقاتل الفرير يشاء الهادي العلوي \* موعدا حيا بك بالفرقة غد \* فقال له الهادي موعدا حيا بك يا ضرير ولك

أشدها

ما تفتي في الأول لأن ألفاظهم تحمل من كثرة تمثلة لئلي ومن تحمل التقدير للصحة وغرابة بعض الألفاظ وقد نبه للصنف بآراءه شطرا لبيت على أي تفتي في حسن الابتداء حسن للمصراع (قوله وفي وصف البار) أي وحسن الابتداء في وصف البار وأرادها مطلق التزل الصادق بالتقصير وغيره دليل للتل (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أشجع السلي (قوله خلعت عليه جماله الأيام) ضمن خلع معنى طرح فضاء للفعول الثاني بلى ولئن إن الأيام زغت جماله وطرحته على ذلك التصور ونظير البيت للذكور في حسن الابتداء في وصف البار قوله \* أنا حيوك فاسلم أياها لئلا يخر (قوله وطرحه عليه) إشارة لما ذكرناه من التضمن (قوله في اللج) أي في ابتداء (قوله بالفرقة) ضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الأتاهوهم معنى آخر فيجيبه كان يتطير منه (١) قوله غير ميم هذان كلام التنبؤ الذي شرح عليه العكبري خير ميم بالحاء لا بالعين وضبطا فارق ويحتمل بضم الفاء واجمع كتبه مصححه

لا تقل بشري ولكن شرياني \* غر الباعى ويوم الهرجان قططر بقول اعمى يتدى بهنا يوم الهرجان وقيل بطعه وضربه  
 حسين عسا وقال اصلاح اديه ابغى في ثوابه وقيل لما بنى المنصم بالله قصره بالميدان وجلس فيه انشد اسحق الوصلى :  
 يادار غيرك البلى وعماك باليت شرى ما الذى ابلاك قططر للمنصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر ومن اراد ذكر البيلار والاطلال  
 في مدح خليفه مثل قول القنطاري : اناعجوك فاسلم ايها الطلل او مثل قول شجاع السلي قصر عليه تحية وسلام : خلت عليه جهلما الايام  
 واحسن الابتداء انما تناسب المقصود ويسمى راعة الاستهلال كقول ابي تمام بنى بالمنصم بالله فتح عمورية وكان أهلها تنجيم عزموا  
 انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق بناء من الكعب \* في حده الحد بين الجدد والاعب  
 بعض الفنايح لاسود الصحائف في متونهم جلاء الشك والريب وقول ابي عميد الحازن بنى ابن عباد مولد لبنته  
 قوله انشد لها داعى المولى انسه لى لانهم ذريتى وروى ان ابن مقاتل الضرر (٥٢٣) للذكور دخل على الداعى المولى فى يوم

الهرجان فأنشده

انشد لها داعى المولى فقال له الداعى موعدا حبا بك اعمى وقت الثلث السوء (واحسنه) اى احسن  
 الابتداء (ماناسب المقصود) بأن يشتمل على اشارة ماسبق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء  
 مناسب للمقصود (رعاة الاستهلال) من روع الرجل اذا قاق اصحابه في العلم او غيره (كقوله في التهنئة  
 وهو مظهر قصيدة لا ينقص من الفرير انشد لها داعى المولى فقال له الداعى حين تمامه عاكر موعدا  
 احبا لك انت يا اعمى وقت للثلث السوء اى الحال القبيح وكقول ذى الرمة بين يدي هشام بن عبد الملك  
 \* ما بال عينك منها الدمع ينكب \* فقال له هشام بل عينك ائت ولما بنى المنصم بالله قصره  
 وجلس فيه انشد اسحق الوصلى : يادار غيرك البلى وعماك \* قططر للمنصم بهذا الابتداء  
 وامر بهدم القصر وانما حسن الابتداء الذى لا يطير به في ذكر الدار مثلا مثل ما تقدم قصر عليه  
 تحية الى آخره وقوله : اناعجوك فاسلم ايها الطلل \* (واحسنه) اى احسن الابتداء (ماناسب  
 المقصود) اى والمناحية تحمل اشتغال الابتداء على ما يشرى في الجملة بما سبق الكلام من اجله فاذا  
 سبق مثلا لبيان علم من المعلوم كالقصة فاشتغال ابتداءه على ما يشرى بأفعال المكلفين واحكامها ومن  
 احسن الابتداء (ويسمى) كون الكلام مناسباً للمقصود أو الكلام بنفسه المناسب للمقصود  
 (رعاة الاستهلال) والاستهلال في الأصل أول ظهور الهلال ثم استعمل لمطلق افتتاح الشيء والبراعة  
 مصدر روع الرجل بضم الراء وقتها اذ افاق اقرانه في العلم او غيره فاختارة البراعة الى الاستهلال على  
 معنى الملازمة اى البراعة الخاصة من الشاعر أو الكاتب للملازمة للاستهلال اى لابتداء الكلام  
 وتلك البراعة التي هي مناسبة الكلام هي (كـ) اى (قوله في التهنئة) التي هي ايجاد كلام يزيد  
 للثلث السوء (واحسن الابتداء ماناسب المقصود) بتضمنه شيئا على معنى ماسبق الكلام لاجله ليكون  
 دال عليه (و يسمى) ذلك (رعاة الاستهلال) اى فضيلته (كقوله) اى اى عميد الحازن بنى ابن عباد

ردا عليه وهو موعدا حبا بك اعمى اى لا موعدا حبا بك (قوله وقت للثلث السوء) اى الحال القبيح (قوله بأن يتدخل الخ) اى ومناسبتها  
 للمقصود تحصل باشتغاله على اشارة اى على ذى اشارة اى تحصل باشتغاله على ما يشرى للمقصود الذى سبق الكلام لاجله لاجل  
 أن يكون للبداء استمرار بالمقصود والابتداء الذى هو المقصود موافقا لما أشير له في الابتداء ولا يشترط وضوح الاشارة بل ولو كانت  
 خفية فاذا سبق الكلام مثلا لبيان علم من المعلوم كالقصة فاشتغال ابتداءه على ما يشرى بأفعال المكلفين واحكامها ومن  
 الكلام لمسح الى معنى الله عليه وسلم لشمات ابتداءه على ذى سلم وكافته نحو ذلك من علانته وارضاه بنده (قوله) ويسمى كون  
 الابتداء اى كون الكلام للابتداء مناسباً المقصود رعاة الاستهلال وعلمهم بأن رعاة الاستهلال اسم المكون للذكور والاولى أن  
 يقول ويسمى الابتداء المناسب للمقصود رعاة الاستهلال كما في الاطول وقر شيعتنا المدوى أن رعاة الاستهلال تطلق على كل من  
 الامرين (قوله من روع الرجل) بضم الراء وقتها فهو من باب ظرف وخضع (قوله اذ افاق اصحابه) اى فالبراعة معناها التوافق  
 والاستهلال في الأصل عبارة عن أول ظهور الهلال ثم نقل لأول كل شيء وفى الاطول الاستهلال هو أول صوت يسمي حين  
 لولادته أو للظلم ثم استعمل لأول كل شيء وحينئذ يسمي قولهم الابتداء المناسب للمقصود رعاة الاستهلال بارع اى أول ابتداء  
 قاتق ليرى من الابتداء اى التي ليست مشتملة بالمقصود (قوله في التهنئة) بالهمز وهي ايجاد كلام يزيد سرور ايشى مفرح به

بشرى فقد أعجز الأقبال ماوعدا \* وكوكب الجدى فى أفق الملاصدا

وقول الآخر: أبشر فقد جاء مائريد \* أبدا أعداءك للبيد

وكقول أبى الفرج الساوى برئى من اللوك من آل بر به أظنه فخر الدولة

هى الدنيا تقول بعل فيها \* حذار حذار من بطشى وقتكى

وكذا قول أبى الطيب برئى أم سيف الدولة: نمد للشرقية والموالى \* وقتلتا للتون بلا قتال

وترتط السواقى مقربات \* وما ينمحن من خب اليال

(قوله بنى صاحب) أى ابن عباد أستاذ الشيخ عبد القاهر (قوله بشرى فقد أعجز الأقبال الخ) إنما كان هذا من البراعة لانه يشعر بأنهم أسروا به وأنه أمر محدث وهو رفيع فى نفسه بمنأى به وببشر من سر به ففيه إيماء الى التنهتة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة (قوله وكوكب الجدى الخ) (٥٣٤) يحتدل أن الراد بالكواكب للولود فانه كوكب جاء الجدى جعل الجدى

كالكب فأنبت له كوكبا

هو الولود ويحتدل أنه أراد

بكوكب الجدى ما يعرف

به طالع الجدى أى أن هذا

الولود ظهر به علم طالع

الجسد وكون كوكبه فى

غاية الصعود (قوله صدا)

بكسر العين كما فى المختار

(قوله وقوله فى المرتبة)

أى قول الشاعر وهو أبو

الفرج الساوى نسبة

لساوة مدينة بين الزى

ومحمدان فى مرتبة فخر

الدولة ملك من مملوك

العرب والمرتبة بتخفيف

الياء القصيدة التى يذكر

فيها محاسن الميث وبعد

البيت المذكور

فلا يترك معنى إتمام

فقوله مضحك والقمل مكي

بشرى فقد أعجز الأقبال ماوعدا \* وكوكب الجدى فى أفق الملاصدا

مطلع قصيدة لأبى محمد الخازن بنى صاحب بولدا لبنته (قوله فى المرتبة هى الدنيا تقول بعل فيها

حذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى قتلى فجاءة مطلع قصيدة

لأبى الفرج الساوى برئى فخر الدولة

سرور بعروح به

(بشرى فقد أعجز الأقبال ماوعدا \* وكوكب الجدى فى أفق الملاصدا)

وهو مطلع قصيدة لأبى محمد الخازن بنى صاحب بولدا لبنته وإنما كان عن البراعة لانه يشعر بأن

تم أسروا به وأنه أمر محدث وهو رفيع فى نفسه بمنأى وببشر من سر به ففيه إيماء الى التنهتة

والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التنهتة بزوال الرض

الجدى عوفى إذ عوفيت والكرم \* وزال عنك الى أعدائك السقم

(و) كما فى (قوله فى المرتبة) أى القصة التى تتلى هى هذه وهى قوله (الدنيا تقول بعل فيها)

والل. بكسر الليم ما علا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جهرة بلا خفاء لان ملء الكلام القم يشعر

بظهوره والجهر به بخلاف الخفى فى طرف من القم (حذار حذار) أى احذر احذر (من بطشى) أى

أخذنى الشدة بدلا لقوة (وقتكى) أى قتلى كمنجأة أى لا تقموا عن اهلاكى لكم بل اجملوه نمب

أعنيكم واستمدوا له بالقوى والصبر وهذا مطلع قصيدة لأبى الفرج الساوى برئى فخر الدولة ملكا من

مملوك آل بر به وكذا قول أبى الطيب برئى سيف الدولة:

نمد للشرقية والموالى \* وقتلتا للتون بلا قتال

بولود لبنته \* بشرى فقد أعجز الأقبال ماوعدا \* وكقول أبى الفرج الساوى فى المرتبة:

هى الدنيا تقول بعل فيها \* حذار حذار من بطشى وقتكى

بفخر الدولة اعتبروا فاني \* أخنت للآل منه بسيف هلك

وقد كان استمال على البرايا \* ونظم جميع فى ملك ملك

فلو شمس السحى جاءته يوما \* لقال لها عتوا أف منك

ولو زهر النجوم أت رضاء \* تأبى أن يقول رضيت عنك

فأفسى بعد ما فرغ البرايا \* أمير القصر فى ضيق وضنك

يقصر أنه لو عاد يوما \* الى الدنيا تسربل ثوب نسك

١٨

يقال فرغت قوسى علوهم بالشرف أو الجمال والفتنك الشيق (قوله هى الدنيا الخ) الضمير للقصة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسير له ولعل. بكسر الليم ما علا الشئ وبفتحها بالنسر والرادنا الاول والرادنا أنها تقول ذلك جهرة بلا خفاء لان ملء الكلام القم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الكلام الخفى فانه يكون بطرف القم ثم ان الدنيا الاول لها القم لتبدل الأبدان وتقلب الأحوال وقوله سذر



الثاني التخصيص ونبنى به الانتقال ماشيب الكلام بمن تشيب أو غيره إلى القصد مع رعاية اللامعة بينهما لأن الاسم يكون مترقياً لا انتقال من التشيب إلى القصد كيف يكون فإذا كان حسناً تلامه الطرفين حرك من نشاط الاسم وأعلن على إضائه ما بعده

إلى آخر المعراج في محل نصب مفعول قول (قوله أي الخروج) أي وليس المراد به اللفظ الاصطلاحي السابق في كلام الشارح (قوله قال الإمام الواحدى الخ) هذا استدلال على دعوى عنونة تقديرها وأصل التشيب ذكر أمور الشباب من أيامه والهبو والنزل (قوله والهبو والنزل) أي وذكر الهبو وذكر النزل أي النساء وأوصافهن (قوله وذلك يكون الخ) أي ذكر أيام الشباب الخ يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمى ابتداء كل أمر تشبهاً أي على جهة المجاز (٥٣٥) المرسل والحاصل أن التشيب في الأصل

ابتداء القصيدة يذكّر أمور الشباب ثم نقل لابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الهبو والنزل وإيام الشباب أم لا فهو مجاز مرسل علاقته الاصطلاح والتشبيه لانه استعمال اسم التقليد في الطلق ولهذا انتقل محمّن الصنف فيها شب الكلام به حيث قال سواه (٦) كان ماشيب به الكلام تشبيهاً أي ذكرًا للجمال أو كان غيره (قوله وإن لم يكن في ذكر الشباب) أي ولا الهبو ولا النزل (قوله من تشيب) بيان لما وقوله كالأدب أي الأوصاف الأدبية والتشبيه إلى الأوصاف الأدبية وقوله إلى القصد متعلق بالتخصيص أي الثاني هو التخصيص إلى القصد مما يدعى به الكلام (مع رعاية اللامعة) أي المناسبة بينهما) أي ماشيب بالكلام وبين المقصود واحتقر بهذا أعمى كونه ماشيب به الكلام بينه وبين المقصود ملازمة عن الاقتضاب وظاهر العبارة أن التخصيص كان مع المناسبة يبنى أن يتأق فيه بشئ آخر زائد عليه ولقدّر أن التخصيص في الجملة أعمى التخصيص القوي وهو الخروج من أول الكلام لتبره في الجملة يبنى أن يتأق فيه برعاية المناسبة ينعو بين التخصيص إليه فأذرعيت فيه حصل التأق وحصل التخصيص الاصطلاحي وهو الخروج ماشيب به الكلام إلى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخصيص المذكور القوي ثم قدّر ضرباً يرد عليه على طريق الاستدلال بغيره تخلص بعلق قوله بما شب الخ فيكون تقدير الكلام من لوازم التي يبنى التأق فيها التخصيص والتخصيص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخصيص ماشيب به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يرمز إلى الكلام

(وثانها) أي وثاني اللوازم التي يبنى للتكمّل أن يتأق فيها (التخصيص) أي الخروج (ماشيب الكلام) به أي ابتدىء الكلام وافتتح به وأصل التشيب ذكر أمور الشباب قال الإمام الواحدى التشيب ذكر أيام الشباب وذكر الهبو والنزل ولما كثرت أفعاله في أوائل القصائد نقله عن قال ابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الهبو والنزل وإيام الشباب أم لا فتبين أن المراد بالتشيب كما قلنا افتتاح الكلام وإبداءه سواء كان ما ابتدىء به (من تشيب) وهو ذكر الجمال ووصفه (أو) كان من (غيره) أي من غير التشيب كالأدب أي الأوصاف الأدبية والافتخار وهو معروف والشكايه وغير ذلك كالهبو والمحو والتوسل (إلى المقصود) متعلق بالتخصيص أي الثاني هو التخصيص إلى القصد مما يدعى به الكلام (مع رعاية اللامعة) أي المناسبة بينهما) أي ماشيب بالكلام وبين المقصود واحتقر بهذا أعمى كونه ماشيب به الكلام بينه وبين المقصود ملازمة عن الاقتضاب وظاهر العبارة أن التخصيص كان مع المناسبة يبنى أن يتأق فيه بشئ آخر زائد عليه ولقدّر أن التخصيص في الجملة أعمى التخصيص القوي وهو الخروج من أول الكلام لتبره في الجملة يبنى أن يتأق فيه برعاية المناسبة ينعو بين التخصيص إليه فأذرعيت فيه حصل التأق وحصل التخصيص الاصطلاحي وهو الخروج ماشيب به الكلام إلى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخصيص المذكور القوي ثم قدّر ضرباً يرد عليه على طريق الاستدلال بغيره تخلص بعلق قوله بما شب الخ فيكون تقدير الكلام من لوازم التي يبنى التأق فيها التخصيص والتخصيص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخصيص ماشيب به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يرمز إلى الكلام

(ثانها) أي وثاني اللوازم التي يبنى للتكمّل أن يتأق فيها (التخصيص) أي الخروج (ماشيب الكلام) به أي ابتدىء الكلام وافتتح به وأصل التشيب ذكر أمور الشباب قال الإمام الواحدى التشيب ذكر أيام الشباب وذكر الهبو والنزل ولما كثرت أفعاله في أوائل القصائد نقله عن قال ابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الهبو والنزل وإيام الشباب أم لا فتبين أن المراد بالتشيب كما قلنا افتتاح الكلام وإبداءه سواء كان ما ابتدىء به (من تشيب) وهو ذكر الجمال ووصفه (أو) كان من (غيره) أي من غير التشيب كالأدب أي الأوصاف الأدبية والافتخار وهو معروف والشكايه وغير ذلك كالهبو والمحو والتوسل (إلى المقصود) متعلق بالتخصيص أي الثاني هو التخصيص إلى القصد مما يدعى به الكلام (مع رعاية اللامعة) أي المناسبة بينهما) أي ماشيب بالكلام وبين المقصود واحتقر بهذا أعمى كونه ماشيب به الكلام بينه وبين المقصود ملازمة عن الاقتضاب وظاهر العبارة أن التخصيص كان مع المناسبة يبنى أن يتأق فيه بشئ آخر زائد عليه ولقدّر أن التخصيص في الجملة أعمى التخصيص القوي وهو الخروج من أول الكلام لتبره في الجملة يبنى أن يتأق فيه برعاية المناسبة ينعو بين التخصيص إليه فأذرعيت فيه حصل التأق وحصل التخصيص الاصطلاحي وهو الخروج ماشيب به الكلام إلى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخصيص المذكور القوي ثم قدّر ضرباً يرد عليه على طريق الاستدلال بغيره تخلص بعلق قوله بما شب الخ فيكون تقدير الكلام من لوازم التي يبنى التأق فيها التخصيص والتخصيص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخصيص ماشيب به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يرمز إلى الكلام

(١) قوله حيث قال سواه الخ هذا ليس لفظ للصنفون كان بمعناه اه مصححه

وأن كان بخلاف ذلك كان الامر بالعكس فن التخلصات المختارة قول في علم  
يقول في قومى قومى قد أخذت \* منا السرى وخطا للهريه القود

(قوله وانما ينبغي أن يتأني في التخلص) أى إذا تعال القصد (قوله لان السامع يكون متربعا الخ) أى أن السامع اذا كان أهلا للاستماع  
لكونه من العارفين بحسان الكلام يكون متربعا الخ (قوله كيف يكون) أى على أى حاله يكون ذلك الانتقال (قوله فان كان حسنا)  
أى فان كان ذلك الانتقال حسنا قوله متلام الطرفين أى متناسب الطرفين أعني التنقل منه وهو ما انتجبه الكلام ولتنقل اليه  
وهو القصد وهذا بيان لكونه حسنا وقوله حرك ذلك أى الانتقال وقوله من نشاطه من زائده (قوله وأعان على اصفاه ما بعده) أى  
وأعانه ذلك الحسن على اصفاه واستاعا ما بعده وهذا بيان لتحريك نشاطه (قوله والا فبالعكس) أى وإن لا يمكن الانتقال حسنا لعدم  
وجود للناسه مدوم السامع الشاعر انه ليس أهلا لان يسمع فلا يصح اليه ولواقي بما هو حسن يبدوه واعلم أن التخلص قليل في كلام  
للتقدمين وأكثر انتقالهم من قيل (٥٣٦) الاقضب وأمالا آخرون فقد لجوا به فيه من الحسن والدلالة على براعة للتكلم

والرأد بالتقدمين شعراء  
المجاهلية والمحاضرين  
والمراد بالآخرين الشعراء  
الاسلاميون الذين لم يعرفوا  
المجاهلية قال في الاطول  
ثم ان التأني في التخلص  
ليس مبنيا على عدم محبة  
الاقضب وليس دائرا على  
مذهب للتأخيرين كما يكاد  
يقرر في الوهم القاصر بل  
مع حسن الاقضب اذا عمل  
عنه الى التخلص ينبغي أن  
يتأني فيه (قوله كقول)  
أى الشاعر وهو أبو تمامي  
مدح عبد الله بن طاهر  
(قوله في قومس) يضم  
القاف وفتح اليم وهو متناق  
بيته قول (قوله اسم موضع)  
أى متسع بين خراسان  
وبلاد الجبل واقلع

لا يصح بمجرد جعل الشخص يراد به معناه القوي مع تلقى ما بعده وذلك ظاهر ووجه كون ذلك  
الناسه من التأني الذي ينبغي أن يراعى في التخلص أن السامع اذا كان أهلا للاستماع لكونه من  
العارفين بحسان الكلام يفرق الانتقال من الافتتاح الى القصد وكيف يكون لان من المعلوم أن من  
قصد شيئا وابتدأ به فجد جعل ذلك الغير كالوسيلة الى القصد فلا بد أن تكون بينهما مناسبة ترواصة  
والاتصال انما يظهر عند انتهاء الوسيلة واردة الانتقال فاذا جاء حسنا للامامة بين طرف للفتح به وطرف  
للقصد حرك من نشاط السامع لوجود تلك للامامة لاطا به واعانه ذلك الحسن على الاصفا ما بعده  
لاعتقاد كون صاحبه برع وصار أهلا لاجاد الحسن والاتوجد تلك للناسه قات الحسن للنظر  
في مدوم السامع الشاعر ليس أهلا أن يسمع فلا يصح اليه ولواقي بما هو حسن يبدوه التخلص الحسن  
لوجود الارتباط والناسه (كقوله يقول في قومس) وهو اسم موضع (قوى وقد أخذت \* منا  
السرى) أى والحال أن السرى قد أخذت منا أى أثرت فينا ونقصت من أوزان الجموع (وخطا للهريه) عطف  
فهو مصدر بؤثته بعض العرب يتوهم أنه جمع اذ هو على وزن من أوزان الجموع (وخطا للهريه) عطف

الكلام بهين للقصد (كقوله) أى قول في علم

يقول في قومس قومى وقد أخذت \* منا السرى وخطا للهريه القود

بالاندلس أيضا كذا في الاطول ولى الانساب قومس محل بين بسطام الى سمنان (قوله قومى) فعل جمع  
وقوله وقد أخذت الجمع جملة حاوية من الفاعل وقوله منا أى من هذا الشخص بوقومه أى نقص منا القوي وأثرت فينا السرى وحركات  
الابل وأنت العمل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو السرى مذكر على لغة بني أسد قائم بوشون السرى والمهدى توهما أنه جمع سرية  
وهدية وأعا تروما ذلك لان هذا الوزن من أجنه الجمع بكثرة ويقل في أبنية الماد و نظرا لضاف المذوف إلى مزاولة السرى (قوله  
أى أثرت فينا السرى) أشار بذلك إلى أن أخذت يثروا ومن معنى في والسرى بمعنى السير لبلاد وأن المراد بتأثير السير لبلادهم نقص قوتهم  
(قوله عطف على السرى) أى فالحق وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قولنا وأخذت منا أيضا خطا للهريه أى مشيها ونحريكها إياها  
ففاعل التأثير فيهم والذم في قواهم شيئا من السرى وخطا للهريه (قوله لاعلى الجور في منا) أى لان فيه مانعا من جهة اللفظ  
وهو العطف على الضمير الجور من غير إعادة الجور من جهة المعنى أى لان التدبير حيث قد نقصت منا السرى ونقصت السرى  
أيضا من خطا للهريه ولا معنى لنقص السرى من خطا للهريه من حيث انها خطا وحمله على أن السرى طال فتنص قوى للهريه  
كانت نقص قونا وكفى من ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكفي لأعاجبه اليه على أن هذا لا يناسب قوله أمطع الشمس الخ لانه

جمع

أمطلع الشمس تبني أن تؤم بناه فقلت كلا ولكن مطلع الجود وقول مسلم بن الوليد أبدا لك ما تدري أن رب ليلة كان دجاها من قرونك بشر  
بفبدأ بها قولة لا ضغفة فتأمل (قوله جمع خطوة) أي بالنم وهو اسم (٥٣٧) لما بين القدمين وأما الخطوة بالفتح

قاسم لقل القدم وتجمع على خطاه كركوة وركاه (قوله إلى مهرة بن حيدان) مهرة بفتح اللام وسكون الهاء وحيدان بفتح الحاء للهجمة وسكون الياء المثناة (قوله أي قبيلة) أي من الذين أبهم أعجب الأبل وهو رابع لمرة قال في الانساب مهرة قبيلة من قضاعة سميت باسم أبيها مهرة بن حيدان (قوله أمطلع الشمس الخ) يصح نصبه على أنه مفعول لتؤم أي أنبى وتطلب لن تؤم أي قصد بنا مطلع الشمس ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره تبني أي تطلب أن تؤم وقصد بنا أي مضى وعلى كل حال فالجمل في محل نصب مفعول القول ومطلع الشمس أي محل طلوعها أما الساء الاربعة أو اهل للشار له بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى طلبه فقد مطلع الشمس مع أنه إنما يطلب مطلع الشمس بيته لا قصد قلت للراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق على التوجه والذهاب قصدا

جمع خطوة وأراد بالمهرة الأبل للنسوبة إلى مهرة بن حيدان أي قبيلة (القول) أي الطولية الظهور والاعتناق جمع أتود أي أثرت فينا زلة السرى ومسارة الطايا بالخطا ومفعول يقول هو قوله (أمطلع الشمس تبني) أي تطلب (أن تؤم) أي قصد (بنا) \* فقلت كلا (ردع للقوم وتنبيه) ولكن مطلع الجود

على السرى أي أخذت منا السرى وأخذت منا خطا للمهرة أي قصت منا الهرة بخطاها ومشها وتحريكها يانا وتكسفا سائر تنامها لأن ذلك مما يتنب ويقص من قوتنا فهو كقطع شخص على أعم وليس معطوفا على المجرور في قوله مثالا يكون التقدير قصت منا السرى وقصت السرى أيضا من خطا للمهرة ولا معنى لنقص السرى من خطا للمهرة من حيث أنها خطا وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرة كما نقص قوتنا وكفى من ذلك بنقص خطاها تكلف لاحاجة إليه لوجود غيره فان قلت فيه الباقية في نقص قوتها حيث أضى بطوله إلى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو للمهرة قلت لا يضيق غرض بهذه الباقية في اللقاع لأن القصد والاخبار بنشكهم بطول السرى يخرج منه إلى القصد وللشي الأول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالصنف بدون إعادة المجرور لا يرتكب مع إمكان غيره وقد أمكن هنا والخطا جمع خطوة وهو ما بين القدمين في السير والمهرة الأبل للنسوبة إلى مهرة ابن حيدان أي قبيلة نسب إليهم بالمهم لخصوص جودتها ثم صار لقبها على الأبل الجياد مطلقا (القول) وصف للمهرة وهي الأبل الطويلة الظهور والاعتناق جمع أتود وقدم بمقررنا أن للشي أنهم قالوا ما يذكر بدو الحال من زلة السرى أثر فيهم ومعاماة مسارة للطايا بالخطا أو سبها بهم قصص منهم ومقولهم هو قوله (أمطلع الشمس تبني أن تؤم بناه) أي لما طال السيرة قالوا أنبى أي تطلب أن قصد بنا مطلع الشمس أي موضع طلوعها فان قلت ما معنى طلبه فقد مطلع الشمس وهو أن تطلب أنما يطلب مطلع الشمس بينه قلت للراد بالقصد التوجه والذهاب إلى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لفظه فكأنهم قالوا أن تطلب بهذا للشي أن توجه إلى جهة مطلع الشمس ثم للراد بالجهة نهايتها فافهم (فقلت لهم) كلا أي ارادوا عما يقولون وإنزجروا فإني لأطلب بكم مطلع الشمس (ولكن) أطلب بكم (مطلع الجود) فقد خرج بالنسبة الجوابية إلى المدح الذي ساء مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص ومن حسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودهم والبين فينا كناه \* فتأين إلى الهيجا في قلب فيلق  
الفيلق الجيش ومن حسن التخلص قول أبي الطيب يمدح لثني العجلي  
مرت بنا بين ترينا فقلت لها \* من أين جئت هذا الشادن العريا  
فاستصمحت ثم قالت كالتي يرى \* ليلت السرى وهو من جعل اذا انسابا  
أي قالت أنا بالنسبة إلى قومي في كوني وحشة الصورة واليمين انسية النسب كالتي ليلت للشي

أمطلع الشمس تبني أن تؤم بنا \* فقلت كلا ولكن مطلع الجود

(تنبيه) التخلص باب اعتني به للآخر دون للتقدمين وقال بعض الناس إلهائي القرآن الكريم تخلفوا بنقله ابن الأثير في الجامع عن القاضي وحمله على ذلك أنه وجد به يقع مكانها في الثالب والقرآن

(٦٨ - فروع التخلص - رابع) لطفه به فكأنهم قالوا أن تطلب بهذا للشي أن توجه بنا لمطلع الشمس (قوله لردم القوم) أي ارتدوا عنوا زجروا عما يقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس وتنبهوا على أنه لا وجه لقصد (قوله ولكن مطلع الجود) أي ولكن أطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد السلمي فقلت اتقل من مطلع الشمس إلى المدح الذي ساء مطلع الجود

وقوله في الطب يمدح للثيب المعجل

وقوله أيضا

سهرت بها حتى تجلت بفسرة \* كفرة يحيى حين يذكر جعفر  
مرت ذبا بين تريبها فقلت لها \* من أين جئت هذا الشادن العربا  
فاستضحت ثم قالت كالثيب يرى \* هليل الشرى وهو من عجل اذا نسبنا  
خيلى مالى لأرى غير شاعر \* فكلم منهم الدعوى ومنى القصاد  
فلا تمجان السيوف كثيرة \* ولكن سيف الدولة اليوم واحد  
وقد يتقبل من الثن الذى شيب (٥٣٨) الكلام به الى مالا يلامه ويسمى ذلك الاقتضاب وهو مذهب العرب الاولى ومن يليهم من

وفد يذقل منه) أى مما شيب به الكلام (الى مالا يلامه ويسمى ذلك الاقتضاب) هو فى اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من الحضرمين) بالحاء والصاد للمجتمعين أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال فى الأساس ناقة مخضمة أى جدد نصف أذنفا ومنه الحضرم الذى أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية (كقوله  
لورأى الله أن فى الثيب خيرا \* جاورته الأبرار فى الخلد شيبا)

والصورة عجل النسب وهذا التخلص نهاية الحسن (وقد ينقل منه) أى مما شيب به الكلام (الى مالا يلامه) فيستأنف حديث المقصود من غير ربط واتصال (ويسمى ذلك الاقتطاع السكتى بلاربط ومناسبة (الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع والارتجال أى التبان بالشئ استنباطا بئنة أطلق على الأثران بالكلام بعد آخر بلاربط ومناسبة لاقتطاع الاول عن الثانى (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب الاولى) أعنى الجاهلية (و) مذهب (من يليهم من الحضرمين) والمضمر بالصاد والحاء للمجتمعين وقبح الراء هو الذى أدرك الجاهلية والاسلام كما مثل لبيد وقال فى الأساس ومثله فى القاموس يقال ناقة مخضمة بفتح الراء اذا جدد أى قطع نصف أذنفا ومنه الحضرم وهو الذى أدرك الجاهلية والاسلام وسمى بذلك لانهما لجزء من عمره فى الجاهلية فكأنه قطع نصفه أى ما هو كالنصف من عمره لان ما صدف بالجاهلية وكان حاصل منه فيها معنى لا عبرة به كالقطوع ثم مثل للاقتضاب فقال (كقوله)  
أى كقول أبى تمام

(لورأى الله أن فى الثيب خيرا \* جاورته الأبرار فى الخلد شيبا)

لا كما فيه قال التنوخى ليس كما قال فى العرائن الكريم التخلص قال تعالى ليس له دافع من الله ذى العارج فخلص من ذكر العذاب الى صفاته عز وجل (وقد ينقل) منه أى مما شيب الكلام به (الى ما) أى معنى (لا يلامه) ويسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب الجاهلية) أى الجاهلين فإن من شأنهم الانقال من غير مناسبة (ومن يليهم من الحضرمين) من قولهم ناقة مخضمة أى جدد نصف أذنفا والمضمر من أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية قال المصنف (كقوله أبى تمام

لورأى الله أن فى الثيب خيرا \* جاورته الأبرار فى الخلد شيبا

الحضرمين كقول أبى تمام  
لورأى الله أن فى الثيب خيرا  
جاورته الأبرار فى الخلد شيبا

مع رعاية المناسبة بينهما من  
جيد أن كلامه لطوع أمر  
محمود به النعم فكان فيه  
حسن التخلص (قوله أى  
مما شيب به الكلام) أى  
ابتدئ به (قوله الى  
مالا يلامه) أى الى مقصود  
لا يلامه بحيث يستأنف  
الحديث التعلق بالمقصود  
من غير ارتباط له واتصال  
بما تقدمه (قوله ويسمى  
الاقتضاب) والحسن أنه  
واقع فى القرآن كما فى قوله  
تعالى حافظوا على الصلوات  
والصلاة الوسطى فانه قد  
انتقل من الكلام على  
النفقة والتمسك لأمر  
بالحفاظ على الصلاة  
ولا ملازمة بينهما وكما فى  
قوله تعالى لا تحرك به  
لسانك لتسجل به اذا مناسبة  
بينه وبين قوله قبل يا عجب

الانسان أن لن نجعل عظامه الى آخر الآيات (قوله لاقتطاع) أى لان فى هذا اقتطاعا من المناسبة (قوله الارتجال) بالجميع أى جمع  
الانتقال من غير تهذيب (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أى كأمى القيس وزهير بن أبى سلمى وطرفة بن العبد وغيره (قوله ومن  
يليه من الحضرمين) أى مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أى الذين مضى بعض  
عمرهم فى الجاهلية وبعضهم مضى فى الإسلام (قوله جدد) بالذال المهملة أى قطع نصف أذنفا (قوله كأنما قطع نصفه) أى سعى  
بذلك لانهما لجزء من عمره فى الجاهلية ماركاته قطع نصفه أى ما هو كالنصف من عمره لان ما صدف بالجاهلية وكان حاصل  
منه فيها معنى لا عبرة به كالقطوع (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا فى زمن  
الدولة العباسية وهذه الشيب جرى على عادة العرب فلا ينافى ما ورد من الأحاديث بمدحه (قوله لورأى الله) أى لورأى الله أن فى الثيب

كل يوم تبدي صروف اليبالي \* خلقا من أبي سعيد غريبا ومن الاقناب ما يقرب من التخلص كقول القائل بعد حمد الله أبا جد

خير أو قوله لجاوره الضمير لله تعالى والمراد بالخلق الجنة والمراد بالابرار خيار الناس أي لأزل الله الأبرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيئا لأن الإليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن حال ولأن الجنة دار الخير والكرامة (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله ثم انتقل من هذا الكلام) أي المفد القلم الشب (قوله إلى ما لا يلائمه) أي إلى مقصد (٥٣٩) لا يلائمه وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي

أي تظهر اليبالي منه خلقا جمع أشيب وهو حال من الإبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال (كل يوم تبدي) أي تظهر (صروف اليبالي \* خلقا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقناب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم لا يثنى أن يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك لأن البيتين للذكورين لأنى عام وهو من الشعراء الاسلاميين في الدولة العباسية وهذا المعنى معوضه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على الصنف بأن أبا تمام يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أي من الاقناب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشوبه شيء من للناسبة (كقولك بمدح الله أبا جد)

الشيب بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الإبرار (كل يوم تبدي صروف اليبالي \* خلقا من أبي سعيد غريبا) فقد انتقل من ذم الشيب في البيت الاول إلى مدح أبي سعيد بأنه تبدي أي تظهر منه اليبالي خلقا أي طابع غريب لا يوجد لها نظير من أمثاله فيا ولا ريب بينهما ولا مناسبة فهذا الانتقال من الاقناب وأما ما يقال من أنه لا يثنى أن يكون اقنابا لا احتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لزم الشيب قبله فلا وجه له لأن للتبادر مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبر آخر أو نحو هذا أمكن ما دعى على ما فيه من البرودة فافهم وقولا ان الاقناب مذهب العرب والمخضرمين لا يقتضي أن غيرهم لا يرتكبه تعمله بل يجوز أن يستعمله غيرهم تعمله كما وقع لأبي تمام في المثال وليس منهم ادخو من الشعراء الاسلاميين في الدولة العباسية فائتال لا يجب أن يكون من العرب أو المخضرمين لسحة عدم الاختصاص بهم فلا يمتزح بأن أبا تمام ليس منهم اذ يدرك الجاهلية فلا يكون من المخضرمين لان الاعتراض لا يراد الا لوقال للصنف الاقناب هو ما صدر من العرب والمخضرمين فيهم أن ما صدر من غيرهم ليس من الاقناب ولم يقل للصنف ذلك وأما قال هو مذهب العرب والمخضرمين ولا يلزم من كونه مذهبا أن لا يصدر من غيرهم فلا تقتض التسمية بما صدر من ذكر وقد خفي الفرق بين كونه مذهبا وكونه لا يصدر إلا منهم فيأثم أن لا يسمى إلا ان صدر منهم على بعضهم فجعل الاول نفس الثاني واعترض بما ذكر وهو سهو (ومنه) أي من الاقناب التي هو ابتداء المقصود بل ريب وملازمة بينه وبين طرف ما شيبه الكلام (ما) أي انتقال (يقرب) أي يشبه (من التخلص) الاصطلاحي وهو الانتقال على وجه للناسبة وال ريب المعنوي كاتقدم وذلك (كقولك بمدح الله) أي بعد أن حمد الله تعالى وصليت على رسوله صلى الله عليه وسلم مثلا (أبا جد) كذا وكذا واقع فأن فيه شائبة

كل يوم تبدي صروف اليبالي \* خلقا من أبي سعيد غريبا

فانه تخلص من غير مناسبة وقد أورد عليه أن أبا تمام ليس من المخضرمين بل كان في زمن للتصميم من الدولة العباسية ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم بل قصد تمثيل التخلص لانسبة (ومن الاقناب ما يقرب من التخلص) بأن يكون فيه مناسبة غير تامة (كقولك بمدح الله أبا جد) فأن فيه مناسبة ما

وهذا المعنى أي قوله ثم كون الاقناب الخ (قوله فكيف يكون من المخضرمين) فلا يصح أن يكون من المخضرمين وظاهر كلام الصنف أنه منهم (قوله أي من الاقناب) أي الذي هو الاثنان بالمقصود بل ريب ومناسبة بينه وبين ما شيبه بالكلام وقوله ما يقرب من التخلص أي اقنابا أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه يشاطه شيء من المناسبة ولم يجعل هذا القسم تحملا قريبا من الاقناب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود ولا خلاص مبنية على ذلك (قوله بمدح الله) أي بعد أن حمدت الله وصليت على رسوله (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بمدح الله حال مقبدة أي كقولك أما بعد حالة كونها واقعة بعد أن حمدت الله

(قوله فانه كان كذا وكذا) أشار بذلك الى أن المراد أبا عبد مع جملة التي هي فيها وبه يندفع ما يقال ان السيلقي أقسام الكلام التي ينبغي للتسليم أن تأتي فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله فهو اقتضاب) أي فلا تشمل المحتوي على أما بعد اقتضاب (قوله من جهة الاتصال من الحمد والثناء) أي على الله ورسوله وقوله الى كلام آخر أي كالسبب الحامل على تأليف الكتاب منه (قوله فجاء) أي بقية وقوله من غير قصد الخ بيان للفجأة وقوله وتليق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله فجأة (قوله بل قصد نوع من الربط) أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهايكن من شيء بعد الحمد والثناء فالمراد وكذا وكذا وتحقيق ذلك أن حسن التخصيص فيه القصد الى إيجاد الربط بالنسبة (٥٤٠) على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين

أتى بأحدهما وهو الثاني بقية والاتصاف فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقبل فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فالمراد وكذا وكذا أفاد أن كون الأمر كذا مربوط بوجود شيء بعد الحمد والثناء على وجه القبول ولا أفادت ما ذكر ارتباط ما بعدها بما قبلها لأفادتها النوع بعد ولا بد من يوثق بها بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط به من حيث التعلق فأشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولا كان ما بعدها شيء آخر لا ربط فيه بالنسبة كان في الحقيقة اقتضاها (قوله) وقيل هو فصل الخطاب الذي هو لفظ المدح اتفاقا لانه فصل بين الخطاب الاول والثاني على وجه لا تنافر فيه ولا ماجة بل وجهه

فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الاتصال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير ملامعة لكنه يشبه التخصيص حيث لم يوثق بالكلام الآخر فجاءه من غير قصد الى ارتباط وتليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أي قولهم بعد حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان التسليم يفتتح بكلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه الى الفرض السويق له ذلك وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه

من المناسبة وهو اقتضاب من جهة أنه انتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر بل ربط معنوي ولا ملامعة بين الطرفين ووجه وجود شيء من شائبة المناسبة فيه أنه لم يوثق معه بالكلام الثاني فجاءه كائنه من غير قصد الى ارتباط وتليق بين الطرفين أي طرف الإبداء الكائن لما بعده وطرف الانتهاء الكائن لما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثناء فانه كان كذا وكذا وتحقيق ذلك أن حسن التخصيص فيه القصد الى إيجاد الربط بالنسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثاني بقية والاتصاف فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذلك أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شيء وواقع على وجه اللازم والمبالغة بعد الحمد والثناء ولا أفاد ما ذكر ارتباط ما قبله لافادته الوقوع بعده ولا بد من يوثق به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولا كان ما بعده شيء آخر لا ربط فيه بالنسبة كان في الحقيقة اقتضاها وبه يعلم أن جعل وجه التشابه أنه لم يوثق بما بعده فجاءه وحده لا يكتفي لان حسن التخصيص فيه الاتيان بشيء آخر فجاءه ولكن يضرب من المناسبة فافهم (قيل وهو) أي قولهم بعد الحمد لله والصلوة على رسول الله أما بعد (فصل الخطاب) أي هو السمي بهذا القالب الذي هو لفظ المدح اتفاقا لانه فصل بين الخطاب الاول والثاني على وجه لا تنافر فيه ولا ماجة بل وجهه

(قوله على معنى الخ) مرتبط بمحذوف أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) أي هو السمي بهذا القالب والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الأثير الخ) القصد من نيل كلامه تأييد ذلك القيل والتورك على الصنف حيث حكاه مقييل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الى الفرض السويق له) أي الذي سبق الذكر والتحميد لأجله (قوله فصل بينه) أي بين ذلك الفرض وبين ذكر الله بقوله أما بعد أي فلما بدأ بما بعده حينئذ فاصل في ذلك الخطاب أي الكلام المخاطب به وهو التمسك على الثناء وعلى الفرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا ساجة بل على وجه مقبول كجاء وعلم من هذا أن فصل في قولهم فصل الخطاب مدرس بمعنى فاصل وأن الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وأن الاضافة على معنى في

وكقوله تعالى هذا وان الطاغين لشرا مآب أي الامر هذا أو هذا كاذر وقوله تعالى هذا ذكر وان للفقين حسن ما ب

(قوله الفاصل من الخطاب) أي من الكلام وقوله أي الذي يفصل أي يميز بين الحق والباطل فكل كلام ميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على أن للصبر بمعنى الفاعل) أي والاضافة على معنى من (قوله وقيل القصور) أي للبين للامم من الخطاب أي من الكلام فكل كلام فصل الخطاب هـ (٥٤١)

هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) أي والاضافة على معنى من أيضا (قوله هنا وان للطاغين) أي هذا لذكور المؤمنين والحال أن للطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) أي لان ما بعد

هذا لم يربط بما قبلها بالنسبة ولكن في نوع ارتباط ووجه الربط هنا أن الواو في قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الإشارة التضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير فالفصل للربط واو الحال مع لفظ هذا (قوله أي الأمر هذا) أي الأمر الذي يتلى عليكم هو هذا والحال أن كذا وكذا واقع (قوله أو مبتدا محذوف الخبر) أي أو مفعول فعل محذوف أي اعلم هذا أو فاعل فعل محذوف أي معنى هذا والحال أن كذا وكذا (قوله بعد أن ذكر جمعا من الأنبياء) أي وهو أيوب في قوله تعالى

الفاصل من الخطاب أي الذي يفصل بين الحق والباطل على أن للصبر بمعنى الفاعل وقيل المفعول من الخطاب وهو الذي يبينه من يخاطب به أي يلهي بنا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله) تعالى عطف على قوله كقوله بعد حمد الله يعني من الاقتضاب القريب من التخصيص ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بمدرك أهل الجنة (هذا وان الطاغين لشرا مآب) فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا ما خبر مبتدا محذوف (أي الامر هنا) والحال كذا (أو) مبتدا محذوف الخبر أي (هذا) كاذر وقد يكون الخبر مدح كورا مثل قوله تعالى بمدرك جميعا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بمدرك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للفقين حسن ما ب) ثابت الخبر أي قوله ذكر

مقبول كما أشرنا إليه قال ابن الأثير والذي أحسن عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو ما بعد لان التكليم يقتضي في كل أمر ذي شأن ذكر الله تعالى وتحميده يعني الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فإذا أراد الخروج منه إلى النرض للسوق له الكلام فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد فسمى فصل الخطاب واشتهر بذلك مع في قوله حسن الفصل وقيل معنى فصل الخطاب الكلام الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل وعلى هذا المصدر أعني لفظ الفصل بمعنى اسم الفاعل وقيل معناه الكلام الفاصل من الخطاب أي يبينه من يخاطب به أي يلهي بنا لا يلتبس عليه وعلى هذا فالصبر وهو لفظ الفصل بمعنى اسم المفعول (وكقوله تعالى) هو عطف على قوله كقوله بعد حمد الله تعالى يعني أن من جملة الاقتضاب القريب من التخصيص الاصطلاح وهو ما يكون بالنسبة إلى بطيعة ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بمدرك أهل الجنة (هذا وان الطاغين لشرا مآب) فالاعتقال مع اقتضاب لان ما بعده لم يربط بالنسبة بينه وبين ما قبله ولكن في نوع ارتباط وقد تقدم أن مجرد الربط هو وجه التشابه في ما بعد وكذلك هنا ووجه الارتباط أن الواو للحال في قوله وان للطاغين فقد أفاد الكلام بمجوعة اسم الإشارة الصحيح للحال لان في عبارة الفصل أن ما بعده واقع في صحة ما قبله فكان فيه ارتباط أشبه التخصيص ولفظ هذا إما أن خبر مبتدا محذوف (أي الامر) الذي يتلى عليكم هو (هذا) والحال أن كذا وكذا واقع وصاحب الحال هو الشار إليه وهو معنى الخبر أو للبنا لانه مشار إليه في المعنى (أو) هو مبتدا محذوف الخبر أي (هذا كاذر) والحال كذا وكذا وصاحب الحال هو الشار إليه وهو مصدق للبنا (و) قد يكون الخبر في هذا التركيب مدح كورا مثل (قوله) تعالى بمدرك جميعا من الانبياء على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بمدرك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للفقين حسن ما ب) ثابت الخبر بعد لفظ هذا الذي يبقى للاتصال وصاحب التخصيص محذوف تعالى هذا وان الطاغين لشرا مآب أي الأمر هذا أو هذا كما ذكرنا في قوله وان الطاغين الآية بيان لحال الصبر الذي قبله وهو قوله تعالى فأمرنا الطرف أرباب هذا ما نعدون ليوم الحساب تبين لحال الفقين فنوسط هذا بينه وبين ما بعده ومثاله أيضا قوله تعالى هذا ذكر وان للفقين حسن ما ب

واذ كر عبدا أيوب وإبراهيم واسحق ويعقوب في قوله واذا كر عبادة إبراهيم واسحق ويعقوب أولى الأيدى أي أصحاب القوى في العبادة والابصار أي البصائر في الدين وإبراهيم واليسع وذو السكف في قوله واذا كر إسماعيل واليسع وذو السكف وقيل اختلف في نبوته قيل كفل مائة نبي فروا إليهم من القتل وقوله هذا ذكر أي لهم البناء الجليل وقوله وان للفقين أي الشاكرين لهم ولهم حسن ما ب أي مرجع في الآخرة وقوله جنات عدن بدل من حسن ما ب (قوله الجنة) هي قوله حسن ما ب وقوله أهلها وقوله للفقين

(قوله وهنا مشرلخ) أى أن ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى هذا وإن للطاغين لشرمًا بل أن الذكر يصير المحذوف في النظر فلفظ هنا فيا تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر والحاصل أن التصريح بالخبر في بعض اللواضع نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه (٥٤٢) مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات (قوله في هذا المقام) أى مقام

الاتقال من غرض إلى غرض آخر (قوله من الفصل الذى هو أحسن من الوصل) أى ما يفصل بين كلامين فصلا أحسن عند البلغاء من التلخيص الذى هو الوصل بالمنااسبة وذلك لان لفظ هذا يبينه السامع على أن ما سيق عليه بعدها كلام آخر غير الاول ولم يؤت بالكلام الثانى فجاء حتى يشوش على السامع سمعه لعدم للناسبة وأما التلخيص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما ياتي هل هو كلام آخر أولا (قوله وهو علاقة الخ) أى لفظ هذا علاقة وكيدائى وصلة بين المتقدم والتأخر وقوله وكيدائى قوية شديداً يتأى يتأكد الاثنيان بها بين الخروج من كلام والدخول فى كلام آخر وقوله وهو علاقة وكيدة كاللغة لما قبله وهو أحسنه هذان مقام الاتقال من الوصل

المحال هو للشار إليه الذى هو معنى البتة لوجود الإشارة التى فيها راحة الفعل وذكر الخبر هذا التركيب يشعر بأنه هو المحذوف في نظيره وهو قوله تعالى هذا وإن للطاغين لشرمًا بل أن الذكر يصير المحذوف في النظر فلفظ هنا فيا تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام أى مقام الاتقال من غرض إلى آخر هو من الفصل الذى هو أحسن من الوصل يبنى هو ما يفصل به بين كلامين فصلا هو أحسن عند البلغاء من حسن التلخيص الذى هو الوصل بالمنااسبة قال وهى أى لفظة هذا علاقة أكيدة أى وصلة بين للتقدم والتأخر يتأكد الاثنيان بهما بين الخروج من كلام إلى كلام آخر وما يدل على أنها أحسن من التلخيص وقوع الاتقال بها كثيراً إلى الكلام للجزء وأيضاً الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمنااسبة كالجوابية في قوله \* فقلت كذا ولكن مطلع الجوده \* وكالتشبيه في قوله

وبدا الصباح كأن غرته \* وجما الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التلخيص (قول الكاتب) أى الناثر اذ الكاتب هو مقابل الشاعر عند ارادته الاتقال من حديث إلى آخر (هذا باب) في كذا لانه ترجمة على ما بعده وبقيدها انتقل من غرض إلى آخر واللام صحيح لا يوجب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الاتقال لم يكن الاثنيان بما بعده بنة فكان فيه ارتباط او قد تقدم ان الربط بالمنااسبة وجدت فيه البتة أيضاً لان للآتى به بنت ما هو فيه لكن مناسبة فعلية فقال في البتة لا يكفي في الربط بل التنبيه على أنه أراد الاتقال من شئ إلى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقديحجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمنااسبة لابد فيه أصلاً ان البتة هى مجيىء ما لا يرتب ولا يناسب وانما زنا في تقييد البتة ما لا يناسب لان للناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول بمن حمله فلم يتجأ النفس ما هو بعيد عن خط الارتباط تأمله فان فيه دقة ومن هذا اتبيل لفظه أيضاً عند الفراغ من غرض وأر بدأ الاثنيان يفرض آخر لانه يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم وهذا الذى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى فجاء

فانه انتقل من ذكر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم إلى بيان ما علمهم من الذم بتوسط هذا ذكر وناسب ما قبله لما بعده وما يقرب من التلخيص أيضاً قول الكاتب اذا فرغ من باب وما اراد الشروع

قوله بعد تمام كلام والشروع في كلام آخر وايضاً كذا وكذا (قوله فان نوع ارتباط) أى لانه ترجمة على ما بعده وبقيدها انتقل من غرض إلى آخر واللام صحيح لا يوجب فلما كان فيه التنبيه على ارادة الاتقال لم يكن الاثنيان بما بعده بنة فكان فيه ارتباط ما لفظه أيضاً في كلام للتأخر من من الكتاب يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم وهذا الذى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى فجاء

(والتأله)



الثالث الانتهاء لانه آخر ما يسميه السمع ويرسم في النفس فان كان مختاراً كما وصفنا جبر ماعداً وقع فيها قبله من التقدير وان كان غير مختار كان بخلاف ذلك وربما أنسى محاسن ما قبله من الانتهاء لتلذذه قولاً في نواس

فبقيت العلم الذي تهدي له \* وتعاست عن يوك الام  
واني جدير اذ بلغتك بالني \* وأنت بما أملت منك جدير  
فان تولي منك الجليل فأهله \* والا فاني عاذر وشكور وقوله

(قوله الانتهاء) أي الكلام الذي انتهت به وختمت به القصيدة أو الخطبة أو الرسالة وختم للمنف كتابه بالكلام على حسن الانتهاء لاجل أن يكون فيه حسن انتهاء حيث أعلم بفرغ كلامه وانتهائه فنيه (٥٤٣) براعة مقطع (قوله آخر ما يسميه)

(وثالثاً) أي ثالث الواضع التي ينبغي للتكلم أن يتأق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يسميه السمع ويرسم في النفس فان كان حسنًا عذراً نلقاه بالسمع واستلذه حتى جبر ما وقع فياسبقه من التقصير ولا كان على العكس حتى ربما أنساه ما حسن للوردة فياسبق فلا انتهاء الحسن (كقوله واني جدير) أي خالق (اذ بلغتك بالني \* ) أي جدير بالفوز بالاماني (وأنت بما أملت منك جدير فان تولي) أي تمنى (منك الجليل فأهله \* ) أي فانت أهل للاعطاء ذلك الجليل (والا فاني عاذر) ايالك (وشكور)

(وثالثاً) أي ثالث الواضع التي ينبغي للتكلم أن يتأق فيها (الانتهاء) أي انتهاء القصيدة أو الرسالة أو الخطبة لان الانتهاء آخر ما يفهمه السماع ويحفظه من القصيدة أو الخطبة أو الرسالة ويرسم في نفسه فان كان ذلك الانتهاء مختاراً حسناً تلقاه بنهاية القبول واستلذه ما استلذاذ يجبره ما وقع فياسبقه من التقصير وجبر الواقع من التقصير يمد إلى مجموع الكلام بالقبول وللحس والاك ان الامر على العكس أي وان لم يكن الانتهاء حسناً للسمع وأعرض عنه وذه ذلك مما قد يمد على مجموع الكلام بالذم لانه ربما أنسى محاسن السابقة قبل الانتهاء فيحبه التهور في الى الراء ويكون عند السماع ما ينبذ بالراء ومن للعلم في المذوقات أن آخر العلم ان كان تقيذا أنسى مزارته الاولى وان كان مرا أنسى حلاوته الاولى لانته ما حسن (كقوله) أي كقول في نواس (واني جدير) أي حقيق (اذ بلغتك) أي وصلت اليك بمدح (بالني) أي بما أني وهو متعلق بجدير أي جدير بالفوز بالني منك حين بلغتك (وأنت بما أملت) أي رجوت (منك جدير) لكرمك (فان تولي) أي تمنى (منك الجليل) أي الاحسان والافضل (فأهله) أي فانت أهل للاعطاء ذلك الجليل وذلك الاحسان (والا) أي وان لم تولي الجليل (فاني) لأجدي نفسي عليك ولكني (عاذر) لك بعملك على أن ذلك لعل كسم يسر للعي في الوقت أول تقديم من لا يسنر بالطاء (و) اني (شكور) لك على ما صدر منك من غير الاعطاء

في آخر هذا باب أي هذا الذي مضى باب فتوسطه فيه مناسبة ما (وثالثاً الانتهاء) أي للقطع وطلب تحسينه لانه آخر ما يسميه السمع ويرسم في الذهن قال فاذا كان مختاراً جبر ماعداً وقع قبله من تقصير وان كان غير مختار في العكس وربما أنسى حسن ما قبله وبما قاله  
واني جدير اذ بلغتك بالني \* وأنت بما أملت منك جدير  
فان تولي منك الجليل فأهله \* والا فاني عاذر وشكور

فالاتمام الحسن) أي واقع به الانتهاء الحسن (قوله كقوله) أي كقول الشاعر وهو أبو نواس في مدح الحبيب بن عبد المجيد والحبيب بوزن الحبيب كافي الاطول (قوله واني جدير) أي حقيق لكوني شاعر مشهورا عند الناس بصرفة الشعر والادب وقوله اذ بلغتك أي وصلت اليك بمدح وقوله بالني أي بما اتيت وهو متعلق بجدير وفي الكلام حذف مضاف أي جدير بالفوز بالني منك حين بلغتك (قوله) وأنت بما أملت منك جدير) أي وأنت جدير وحقيق بما أملت ورجوته منك وهو الظفر بالني لانك من الكرم (قوله فان تولي منك الجليل) أي الاحسان والافضل (قوله والا فاني عاذر) أي وان لم تولي الجليل فاني لأجدي عليك في نفسي ولكني عاذر لك في منعك لمدح يسر للعي في الوقت لان كرمك اذاك الى خلو يدك أول تقديم من لا يسنر بالطاء (قوله وشكور) أي واني شكور لك على ما صدر منك من غير الاعطاء وهو اصفاء لك مدح فان ذلك من التعلل ويحتمل أن المراد وشكور لك على ما صدر منك من الاعطاء سابقاً

وقول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح محمورية \*  
 فين أيامك الاقلى نصرت بها \* وبين أيام بدر أقرب النسب  
 وأحسن الانتهاء آت ما أذن بانتهاء الكلام كقول الآخر  
 وقوله  
 فإحسنت لك الهيباء سرجا \* ولا ذاقك لك الدنيا فرقا  
 ان كان بين صرفو الهجر من رحم \* موصولة أو ضم غير مقتضب  
 أصبت بنى الأصفر للمراض كاسهم \* صفرا للوجوه وجلت أوجه العرب

ولا ينبغي من شكر السابق عدم تبسر اللاحق قال بعضهم والذي حصل به الانتهاء في مثل جميع البيتين وقرر شيخنا المدنى أن محل الشاهد قوله فاني عاذر وشكور لانه يقتضى أنه قبل العذر وإذا قبله فقد انقطع الكلام لقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو من قبيل الانتهاء الذى أذن بانتهاء الكلام وقرر أيضا أنى آتيان الصنف بهذين البيتين تورية لان مناهما القريب ما قصده الشاعر والبعيد ما قصده الصنف وهو أن كتابه (٥٤٤) قد ختمه وبلغ مناه فيه وبمد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويشبه عليه

(قوله ما أذن بانتهاء الكلام)  
 أى ما أعلم بأن الكلام قد انتهى والذي يعلم بالانتهاء  
 اما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى أو تم أو كذا ومثل ونساء حسن الختام وما أشبه ذلك أو بالمادة كأن يكون مدلوله يشير فاء لا يؤتى بشئ بعده ولا يبق لنفس تشوف لغيره بعد ذلك مثل قولهم في آخر رسائل والسكرات والسلام ومثل الدعاء فان العادة جارية بالخطم به كافي البيت الآتى \* وأعلم أن الانتهاء أو ذن بانتهاء الكلام يسمى براعة مقع (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقول) أى الشاعر وهو أبو الملاء

للمعنى كذا فى الطول ونسبه ابن هض الله فى الطبى للبنى قال فى مناهد النسيص ولم أر هذا البيت فى ديوان واحد منهما وهذه (قوله يا كفو أهله) أى يا كفو بأوى اليغبره من أهله ولرأى بأهله جنسه بدليل ما بعده والكيف فى الأصل النار فى الجبل يؤى اليه ويلجأ اليه استبرهنا للجنأ (قوله وهذا دعاء البرية شامل) الإشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقائه سبب الخ وحاصله أنما كان بقاؤه سببا لنظام البرية أى كونه فى نعمة وسبب اصلاح حاله برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض ويمكن كل واحد من باوخ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالبرية الناس وما يتعلق بهم وإنما أذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام لانه قد تعرف الابيان بالدعاء فى الآخر فذا سمع السامع ذلك لم يشوف لشيء وراءه ومثل ذلك قول للبنى فندشرف الله الأرض أنما كنتها \* وشرف الناس أخسواك انسانا

فان هنا يقتضى نفي كل ما دس به روحه فلم أعفد انتهى كلامه ولم يبق لنفس تشوف لشيء وراءه وكذا قوله فلا حط لك الهيباء سرجا \* ولا ذاقك لك الدنيا فرقا

لما صدر عنك من الاعفاء الى اللدج أو من العطايا السابقة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما أذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبق لنفس تشوف الى ما وراءه (كقوله بقيت بقاء الدهر يا كفو أهله \* وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقائه سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهو استنواك لمضى فان ذلك من اللنة على أو شكور لك الاعفاء السابق ولا ينبغي من شكر السابق عدم تبسر اللاحق ومن أحسنه قوله أيضا للآمون بقيت لعم الذى تهدي له \* وتقاعست عن يومك الايام وكذا قول أبى تمام فى خاتمة قصيدة فتح محمورية  
 ان كان بين صرفو الهجر من رحم \* موصولة أو ضم غير مقتضب  
 فين أيامك الاقلى نصرت بها \* وبين أيام بدر أقرب النسب  
 أصبت بنى الأصفر للمراض كاسهم \* صفرا للوجوه وجلت أوجه العرب  
 (وأحسنه) أى وأحسن الانتهاء (ما أذن بانتهاء الكلام) أى ما أعلم بأن الكلام الذى جعل ذلك آخره فماتتهى والاشارة الى الانتهاء اما بأن يشتمل ما جعل آخره على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك واما بأن يكون مدلوله مفيد اعرا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبق لنفس تشوف لغيره وراء ذلك (كقوله) أى كقول المعرى (بقيت بقاء الدهر يا كفو أهله) أى يا كفو بأوى الى عزه أهله ولرأى بأهله جنسه بدليل ما بعده (وهذا دعاء للبرية شامل) أى لما كان بقاؤه سببا لنظام البرية وحسن حاله برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم بعضا ويمكن كل واحد ببلوغ وأحسن الانتهاء ما كان مؤذنا بانتهاء الكلام كقوله بقيت بقاء الدهر يا كفو أهله \* وهذا دعاء للبرية شامل

وجميع فوائع السور وخواتمها واردة على أحسن وجود البلاغة وأكملها

وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعو له بأنه يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لئلا يفاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لرد جميع ما صنّف في هذا الفن (قوله وهذه للواضع الثلاثة) بنى الابتداء والتخلص والانتهاه (قوله فقد نلت عنايتهم بذلك) أي للسورة ولعظم التكليف لا تصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائع السور) أي القراءة وخواتمها والفوائع والحجرات جميع قاطعة وشاعة أي ما بها افتتاحها وما باختتامها من جمل ومفردات والسور جميع سورة وهي جملة من القرآن مشتملة على قاطعة وشاعة وأي أقلها ثلاث ويقال فيها سورة بالمعز وتركه فيلزم ما عودته من أسرار إذا فضل بقية من السور أي من الشروب وانما سميت بذلك لانها فضلة وبقيتها من القرآن وأما بالاسم فإصلها من الهموز لئلا تسهل فهمها عودتها مما علمت على كل حال وقيل انها على الثاني مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلسميت بذلك لاحتياطها بأياتها كاحاطة البناء بالبدل ومنه التصور لاحتياطه بالمساعد وذكر بعضهم ان السورة تطلق على

(٥٤٥)

القرآن بذلك لارتضاع شأنها من أجل أنها كلام الله (قوله واردة على أحسن الوجوه) أي آية ومشتملة على أحسن الوجوه أي القروب والأنواع التي هي تفضيلات الأحوال فقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه أي حالة كون تلك الوجوه متعلق بالبلاغة (قوله وأما) به عطف مرادف وأما به للسلف اشارة الى أن كتابه قد كمل فهو براعة مقطع (قوله لما فيها من التفنن) أي ارتكاب الفنون أي العبارات الخفية وهذا على قوله واردة الخ (قوله وأنواع الاشارة) أي الطائفت

وهذه للواضع الثلاثة عما يبالغ التأخرون في التأني فيها وأما المتقدمون فقد نلت عنايتهم بذلك (وجميع فوائع السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لانها من التفنن وأنواع الاشارة وكونها بين ادعية وصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك ما وقع موقعه

مصلحه كان الدعاء ببقائه دعاء ينفخ العالم ونفخ العالم الناس وما يتعلق بهم وأما أخذ هذا الدعاء بانتهاء السلام لانه لا يبقى عند النفس ما يحاطب به هذا الخاطب بهذه الدعاء ولان المادة جرت جالتم بالدعاء ومثل ذلك قوله :

فلا حظ لك الحبيب سرجا • ولا ذات لك الدنيا فارقا

وهذه اللواضع الثلاثة بنى الابتداء والتخلص والاختتام عما يبالغ التأخرون في التأني فيها لاسيما التخلص لدلالة على براعة الشاعر والكاتب أو المتقدمون فقد نلت عنايتهم بذلك كما شهدت بذلك فائد كل فريق (وجميع فوائع السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) يعني أن فوائع السور القراءة وخواتمها واردة على أكثر ما ينبغي من البلاغة وأعلى ما يراعى من البراعة فتجديفها من الفنون أي اللغوي المختلفة المطابق كل منها لا زل له لئلا يفيد كمال ما ينبغي فيه لا يشخص وتجدد فيها من أنواع الاشارة أي الطائفت للشارعها ما يناسب كل منها ما نزل لأجله ومن غوطب به ما لا يقدره فتجديف الفوائع تحميدات وتزهيبات لئلا يمل القلوب تعجز جميع القول عن استقصاء ملحق حسنا وإيجازها وطبقتها كافي قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ثم أنتم تمترون وهو الحق السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون وكافي قوله تعالى سبح لله ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم هلكت السموات والأرض يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير هو وجميع فوائع السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها جملة تفصيلات الفصاحة والبلاغة

(٦٩ - شروح الصلحي - رابع)

الاشارة راجع لنوع السور وذلك كالتحميدات التي تفتح بها أوائل بعض السور كسورة الانعام والكهف وظاهر وسبأ وكالابتداء بالثناء في مثل يأها الناس يأها الذين آمنوا فان هذا الابتداء يوقظ السامع وينبهه للاحكام ما يلحق اليه وكالابتداء بحرف التهجى كالهم كالم الابتداء بها بحرف السامع ويثبت على الاستماع الى اللقي اليه لانه يفرغ السمع عن قريب وكالابتداء بالجلد الاسمية والقلبية لسكات يقتضها لتمام تعلم ما ينقسم (قوله وكونها بين ادعية) أي دائرة بين ادعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام محمول على التوزيع فوافق كلامه هناماني للطلول من أن خواتم السور لما أن تكون ادعية كآخر البقرة أو وصايا كآخر آل عمران يأها الذين آمنوا أصروا وصابروا إلخ أو مواضع كآخر اذ انزلت أو تحميدات كآخر الخ زحف وآخر الصافات وقوله وغير ذلك أي بأن تكون فرائض كآخر الدعاء أو تبيجلا وتعليل كآخر النازعة وهو هذا يوم ينفخ الصادقين صدقهم إلخ أو وعدا ووعدا كآخر الانعام ورضا بهم فوق بعض الخ وغير ذلك من الخواتم التي لا يبقى النفوس بعدها تطالع ولا تشوف لشيء آخر

يظهر ذلك بالتأمل فيها مع التدبر لما تنضم من الأصول والله للوفيق المختار  
تم والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

(قوله وأصاب عجزه) بالخاء المعجمة والزاي المعجمة أى موضعه الذى يليق به والحزنى الأصل موضع القطع أى بدنه هنا موضع اللفظ من العبارة على طريق المجاز للرسول (٥٤٦) والملاقة الاطلاق والتقييد (قوله وكيف لا لا) يسمح رجوعه لكلام

وأصاب عجزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى عما قد يخفى على بعض الأذهان لما في بعض الفوائد والحجرات من ذكر الاحوال والافراز وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى إزالة هذا الحفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تنضم) من الأصول والقواعد للذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفصيلها وتعارفها الا بالعلم بالتيوب

الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ولما سمع بعض الصحابة قول مسيلة الكذاب يا فخذة بنت خندب عيناك في الماء وأسفلت في الطين لا لا تنكدين ولا البحر تغيرين وقوله الغيل ما القيل وما أدراك ما القيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل تصعب من غوايته من اغتر بقوله فقال وأين هذا من قوله تعالى سبح لله في آخر الآية وكذا قوله في الحاشية سبحانه برك رب العزة مما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله المألين وقول الحمد لله الذى يتخلو لها ولا يمكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدار وكبره تكبيراً وتجبى الفوائد والحجرات أو التوسط ادعية كما في الفاتحة وآخر البقرة وتجددوا كما في خاتمة آل عمران والفرارض كما في خاتمة النساء والتبجيل والتعظيم كما في خاتمة المائدة والعدو الوعيد كما في خاتمة الانعام وغير ذلك كالتبجيل للارفاظ بالنساء كما في آياتها الناس وكافتتاح السور بالحروف التي لم تفهم ليتحير العقل فيشتوف والاوامر والنواهي للناسه وغيرها مما وقع موقعه وأصاب عجزه أى مفصله بحيث لم يجد ما يناسبه بوجه كل ذلك في النهاية بحيث تقصر عن كنهه وصفه العبارة ويحجز بأنه لا يبقى لنفسه بدسماخ نحو ما يشتوف لما رآه ذلك ولا بد من سماع فوائدها عدول لتبرها هناك وكيف لا يكون الامر اعظم من ذلك وكلام الله تعالى في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أخرجس البلاء وأعجز الكمل من الفصحاء ولما كان هذا أعنى كون فوائده السور ونحوها على كل الوجه عما قد يخفى على بعض الأذهان لما في بعض الفوائد والحجرات من ذكر الاحوال والافراز وأحوال الكفار وأمثال ذلك كذكر النضب والقم كما في قوله تعالى في الفاتحة يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وكما في أول القارة وقوله تعالى ثبت يداي في حُب وتب وقوله سأل سائل سئل سئل واقع للكافرين وذكرها في الحجرات كقوله تعالى خير للضروب عليهم ولا الضالين وان شئتكم هو الاثر (قوله يظهر ذلك) أى كون الفوائد والحجرات واردة على أحسن الوجوه

التي لا وكيف لا تكون فوائده السور ونحوها على أحسن الوجوه وأكلها (قوله من ذكر الاحوال والافراز) أى التي قد ينوهم عدم مناسبتها للإشهاد والحمم (قوله وأحوال الكفار) أى كما في أول برائة (قوله وأمثال ذلك) أى مثله كذا انضبط والتم وذكر الاحوال وما مثلها في الإبداء كقوله تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وكما في أول القارة وقوله تعالى ثبت يداي في حُب وتب وقوله سأل سائل سئل سئل واقع للكافرين وذكرها في الحجرات كقوله تعالى خير للضروب عليهم ولا الضالين وان شئتكم هو الاثر (قوله يظهر ذلك) أى كون الفوائد والحجرات واردة على أحسن الوجوه

وأكلها وقوله بالتأمل أى في معاني الفوائد والحجرات (قوله مع التذكر) كما تقدم من الأصول والقواعد للذكورة في الفنون الثلاثة (أى الدالة على وجه الحسن وأن لكل مقام خطابه يناسبه) وأن هذا المقام يناسبه من الخطاب كذا وهذا هو المراد بتعارفها وتفصيلها فالمراد بتعارفها التفريع والتسلط منها ككون مقام كذا يناسبه من الخطاب كذا (قوله والقواعد) عطف تفسير وقوله التي لا يمكن الخ نصت الأصول والقواعد للذكورة كما هو ظاهر

(قوله فانه يظهر بتدكرها) أي بتدكرها من الأصول والقواعد وقوله أن كلا من ذلك أي بما ذكر من الأحوال والأفراح وأحوال الكفار وأمثال ذلك (قوله مشتملة) راعى اللحن فأنشأ قوله على لطف القاعة أي على لطف المشتملة به وقوله وحسن القاعة أي ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته فلا سورة براءة لما نزلت بمناجاة الكفار ومقطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الأمر بقتالهم وعذابهم والتبذيل لهم واسقاط معهم ولما انتهت إلى (٥٤٧) ما يناسب التحريض على اتباع الرسل

قيل لقد جاءكم رسول من أنفكم عزز عليه ما عاتم حريص عليكم بالؤمنين رءوف رحيم فوصفه بما لا عذر لأحد يستمعه في ترك اتباعه ثم أمره بالاكتماء بالله والتوكل عليه إن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فوصفه بالافلاط من النهاية في الحسن لانها غاية في المطابقة لغرضي الحال وكذا القاعة لما نزلت لتعليم الدماء بدت بحمد السؤل ووصفه بالأوصاف العظام لان ذلك ادعى القبول ولتجتمع النفس عليه في السؤل ثم قيد للسؤل بأنه هو الذي لا يكون للفضوب عليهم ولا الضالين اظهارا لاختصاص وتبرضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها بالاملام التيوب فبرعاية ما تقدم وتذكره يظهر ما ذكرنا من الفوائد والحوام على أحسن الوجوه وأكملها وقفاتى المراد من هذا الشرح المبارك ختم الله لولقاره بالحسن وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله ومحبيه وسلم (وجلفي بعض النسخ ما نصه) وكان الفراغ من تأليفه بمكة سنة الحرة وسنة يوم الجمعة في منتصف النهار في الرابع والعشرين من المحرم عام ثمانية بعد المائة والالف

فانه يظهر بتدكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السور بالنسبة الى اللحن الذى يتضمنه مشتملة على لطف القاعة ومنطوية على حسن القاعة . ختم الله تعالى لنا بالحسن ويسر لنا الفوز بالله خير الاسنى بحق النبى وآله الاكرمين والحمد لله رب العالمين

ومقطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الأمر بقتالهم وعذابهم والتبذيل لهم واسقاط معهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول من أنفكم عزز عليه ما عاتم حريص عليكم بالؤمنين رءوف رحيم فوصفه بما لا عذر لأحد يستمعه في ترك اتباعه ثم أمره بالاكتماء بالله والتوكل عليه إن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فوصفه بالافلاط من النهاية في الحسن لانها غاية في المطابقة وكذا القاعة لما نزلت لتعليم الدماء بدت بحمد السؤل ووصفه بالأوصاف العظام لان ذلك ادعى القبول ولتجتمع النفس عليه في السؤل ثم قيد للسؤل بأنه هو الذى لا يكون للفضوب عليهم ولا الضالين اظهارا لاختصاص وتبرضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها بالاملام التيوب فبرعاية ما تقدم وتذكره يظهر ما ذكرنا من الفوائد والحوام على أحسن الوجوه وأكملها وقفاتى المراد من هذا الشرح المبارك ختم الله لولقاره بالحسن وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله ومحبيه وسلم (وجلفي بعض النسخ ما نصه) وكان الفراغ من تأليفه بمكة سنة الحرة وسنة يوم الجمعة في منتصف النهار في الرابع والعشرين من المحرم عام ثمانية بعد المائة والالف

والتبجيل والتعظيم في حانة المائدة والوعيد والوعيد في آخر الانعام فسبحان العزيز الحكيم ( في نسخة الاصل ما نصه) قال المؤلف رحمه الله فرغتم من بين القرب والعشاء من ليلة الاثنين عاشر جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين وسبعائة والحمد لله كما يحبر بنا ويرضى وصلى الله على نبيه المطفى وعلى آله ومحبيه وسلم تسليما كثيرا

الحد والمائة ونسال مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خالصا لوجه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصوله وأن يحتم بالصالحات أعمالنا و يبلشناق البارين آمنا . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ومحبيه وسلم  
 قال جامع الفقير محمد السوقي فرغ جمعة ثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف ومائتين وعشر من الهجرة النبوية

## \* فهرست الجزء الرابع \*

صفحة	صفحة
٣٤٨ ومنه التجريد	٢ الحقيقة والمجاز
٣٥٧ ومنه للبيان المقبولة	٢٠ المجاز مفرد ومركب
٣٦٨ ومنه للذهب الكلامي	٢٩ علاقات المجاز للرسول
٣٧٣ ومنه حسن التعليل	٤٥ تقسيم الاستعارة الى تحقيقية وغيرها
٣٨٣ ومنه التفریع	١٥٠ فصل في بيان الاستعارة بالكناية
٣٨٦ ومنه تأكيدها باللمح بما يشبه الهم	والاستعارة التخيلية
٣٩٥ ومنه تأكيدها باللمح بما يشبه اللمح	١٦٦ فصل في عرف السكاكي الخ
٣٩٦ ومنه الاستنباع	٢٢١ فصل في شرائط حسن الاستعارة
٣٩٨ ومنه الادماج	٢٣١ فصل في إطلاق المجاز الخ
٤٠٥ ومنه التوجيه	٢٣٧ الكناية .
٤٠٦ ومنه القول بالموجب	٢٧٤ فصل في تكلم فيه على أفضلية المجاز
٤١٠ ومنه الاطراد	والكناية على الحقيقة والتصریح
٤١٢ وأما الاقضى فنه الجنس الخ	في الجملة
٤٣٣ ومنه رد المجزئ على الصمد	٢٨٢ الفن الثالث علم البديع
٤٤٥ ومنه المسجع	٢٨٦ أما للمعنى فنه للعلاقة الخ
٤٥٩ ومنه القلب	٣٠٩ ومنه للشاكلة
٤٦١ ومنه التشریح	٣١٦ ومنه الزاوية
٤٦٣ ومنه لزوم ما لا يلزم	٣١٨ ومنه العكس
٤٧٤ خاتمة في الدرقات الشعرية وما	٣٢١ ومنه الرجوع
يصل بها	٣٢٢ ومنه التورية
٥٢٩ فصل من الخاتمة في حسن الابتداء	٣٢٦ ومنه الاستخفاف
والانتهاء والتخلص	٣٣٩ ومنه اللف والنشر

\* تمت \*

( فنيہ )

ليعلم أن كل من تعدى على طبع هذه المجموعة بهذا الترتيب يحاكم قانوناً ويلزم بالتعويض













